

الخبر العظيم

للايما الشَّيْخِ زَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٢٤ هـ
فِي شَرْحِ مَنْظُومَةِ الْبَهْجَةِ الْوَرْدِيَّةِ
للايما مُحَمَّدِ بْنِ مُطْفِرٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْوَرْدِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٩ هـ
وَمَعَهُ

مباحية الشيخ عبد الرحيم الشافعي المتوفى سنة ١٢٢٦ هـ
ومباحية الإمام ابن قاييم القياد المتوفى سنة ٩٢٢ هـ
مع تقرير الشيخ عبد الرحيم الشافعي عليها

قام بضبط النص وفصل المظارة القديمة وتفتيح النسخ اديت النبوية
محمد عبد القادر علما

سنة ١٩٤٧

جعلنا المنفعة من هذا راق لأهل الحق ، ثم جعلنا مخرج الشريعة بسببها وقصصنا فيها بنبينا ط
ثم جعلنا مخرج النبوة من اسم محمد بسببها وقصصنا فيها من النبي قبلنا بنبينا ط ثم جعلنا تفسير
النبي الشريعة في قول الشريعة ، وقصصنا ذلك من الشريعة كما علم في آخر البز والناشر ، ومن جعلنا تنزيح
العلماء من النبوة في جزء من قصصنا

البعض والشايع

يَحْتَرِ عَلَى الْإِسْلَامِ السَّابِقَةِ

المصنوع - النشم - الفساح - الطلاق - الأيلاء - القهار
الغافق والغفان - العدد - الزمهاغ - الثغقات - المصفاة - المنة

مکتبہ اشرفیہ اسلامیہ
 مکتبہ اشرفیہ اسلامیہ
 دارالکتاب العربیہ
 مکتبہ اشرفیہ اسلامیہ



Библиотека Александра



0015415

الْخُرْدُ الْبَهِيَّةُ

لِلإِمَامِ الشَّيْخِ زَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٢٦ هـ
فِي شَرْحِ مَنْظُومَةِ الْبَهْجَةِ الْوَرْدِيَّةِ
لِلإِمَامِ عُمَرَ بْنِ مُطَفَّرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْوَرْدِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٩ هـ
وَمَعَهُ

مُحَاسِنَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّرِيفِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٢٦ هـ
وَمُحَاسِنَةُ الْإِمَامِ ابْنِ قَاسِمِ الْعَبَّادِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٢٢ هـ
مَعَ تَقْرِيرِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّرِيفِيِّ عَلَيْهَا

قَامَ بِضَبْطِ النُّصْنِ وَفَصْلِ الْمَنْظُومَةِ الشَّعْرِيَّةِ وَتَخْرِيجِ الْأَعْيَادِيَّةِ النَّبَوِيَّةِ
مُحَمَّدُ عَبْدِ الْقَادِرِ عَطَا

تَبْيِيهِ: مَعْلَنَا الْمَنْظُومَةَ وَشَرَحَهَا فِي رَأْسِ الصَّفْحَةِ، ثُمَّ مَعْلَنَا مُحَاسِنَةَ الشَّرِيفِيِّ بَعْدَهَا وَفَصْلَنَا بَيْنَهُمَا بِخُوطٍ مُنْقَرِطٍ
ثُمَّ مَعْلَنَا مُحَاسِنَةَ الْإِمَامِ ابْنِ الْقَاسِمِ بَعْدَهَا وَفَصْلَنَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَتْنِ قَبْلَهَا بِخُوطٍ مُتَقَطِّعٍ، ثُمَّ مَعْلَنَا تَقْرِيرَ
الشَّيْخِ الشَّرِيفِيِّ فِي ذِيْلِ الصَّفْحَةِ. وَقَدْ وَضَعْنَا الْمَنْظُومَةَ الشَّعْرِيَّةَ كَامِلَةً فِي آخِرِ الْخُرْدِ وَالْعَاقِرَةِ، وَمَعْلَنَا تَخْرِيجَ
الْأَعْيَادِيَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي بَعْزِهِ مِنْ فَصْلِ

الْجُزْءُ الشَّامِنُ

يُحْتَوِي عَلَى الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ

الْصَّدَاقُ - الشَّمَمُ - الْخَلْعُ - الطَّلَاقُ - الْأَيْلَاءُ - الْخُلَهَارُ
الْقَذْفُ وَاللَّعَانُ - الْعُدَّةُ - الرِّضَاعُ - النِّفَقَاتُ - الْحَصَانَةُ

مِنْشُورَاتُ

مُحَمَّدُ عَلِيٌّ بَيْضُون

دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ

بَيْرُوتُ - لُبْنَانُ

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

© Copyright
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١ ٠٠)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الصداق

هو بفتح الصاد وكسرهما: ما وجب بنكاح، أو وطء، أو تفويت بضع قهرا كرضاع ورجوع شهود، ويقال فيه: صدقة بفتح أوله وضم ثانيه وكسره، وبضم أوله أو فتحه مع إسكان ثانيه فيهما، وبفتحهما وضمهما، سمي بذلك لإشعاره بصدق رغبة باذله في النكاح الذي هو الأصل في إيجاب المهر، ويقال له أيضاً: مهر، ونحلة بكسر النون وضمها، وفريضة وأجر، وطول وعقر، وعليقة وحباً ونكاح، وقال تعالى ﴿وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً﴾ [النور ٣٣] وقيل الصداق ما وجب بتسمية في العقد. والمهر ما وجب بغير ذلك، ويقال من لفظ الصداق والصدقة: أصدقته، ومن المهر: مهرتها، ولا يقال أمهرتها، ومنهم من جوزة، والأصل في الباب قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وآتوا النساء صدقاتهن نحلة﴾ [النساء ٤] وقوله ﴿وآتوهن أجورهن﴾ [النساء ٢٥] وقوله ﷺ لمريد التزويج «التمس ولو خاتماً من حديد» رواه الشيخان.

(كالثمن) في شرطه وحكمه لا في كونه ركناً (الصداق) فما صح ثمناً صح صداقاً، وما لا فلا، ويجوز الاعتياض عنه إن كان ديناً، ويضمنه الزوج قبل تسليمه ضمان عقد حتى يمتنع بيعه قبل قبضه، وترجع المرأة إلى مهر المثل لا إلى مثله أو قيمته إذا تلف قبل قبضه، إلا إذا أتلفته فتكون قابضة له، أو أتلفه أجنبى فتتخير بين الفسخ والرجوع إلى مهر المثل وبين الإجازة وطلب مثل المهر أو قيمته من الأجنبى، وحتى

باب الصداق

قوله: (لا إلى مثله إلخ) لأن ذلك في ضمان اليد لا العقد.

باب الصداق

قوله: (كالثمن الصداق) قضية التشبيه كما قال بعضهم: عدم صحة إصداقها ثوباً لا يملك غيره من حيث تعلق حق الله به لأجل السر والصلاة، فكان كالماء المتعين للطهارة في الوقت. قال بعضهم: مثله ما لم يكن قادراً على التعيين، وإلا فهو مغن مع القدرة على الشرب فلا يتعين.

«ب.ر.»

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

مكنت سلمه الأمين وإلى ذلك أشار بقوله: (فلدى أمين*) أى: فعند عدل (يوضع) الصداق. (فالتسليم) أى: ثم تسليم الأمين الصداق يجب (بالتمكنين) أى: بسبب تمكينها. وإن لم يأتها الزوج، قال الإمام: فلو هم بالوطء بعد أن تسلمت الصداق فامتنعت فالوجه استرداده، واستشكل ابن الرفعة وضعه عند أمين بأنه إن كان نائبها فالمجبر الزوج وإلا فالزوجة، وأجاب بأنه نائبها كما صرح به الجيلي. واقتضاه كلام الأصحاب فيما إذا أخذ الحاكم الدين من الممتنع فإن المأخوذ يملكه الغريم، وتبرأ ذمة المأخوذ منه، ومع كونه نائبها هو ممنوع من تسليمه وهى ممنوعة من التصرف فيه قبل تمكينها. بخلاف القول بإجبار الزوج فإننا إذا أجبرناه أطلقنا تصرفها فى المأخوذ بمجرد القبض، وأجاب آخر بأنه نائبهما، واستشهد له بمقتضى كلام الأصحاب المذكور وهو ظاهر. وآخر بأنه نائبه ولا محذور فى إجبارها لزوال العلة المقتضية لعدم إجبارها.

قوله: (نائبها) قال فى العباب: فيكون من ضمانها فانظر حكم الضمان على كونه نائبها. «س.م» على المنهج، والمعتمد أنه إن تلف كان من ضمان الزوج كما فى عدل الرحمن. انتهى. «ر.م» وحجر.

قوله: (واقتضاه كلام الأصحاب إلخ) رد بأن كلام الأصحاب لا شاهد فيه لذلك لاستقرار الملك فيما قالوه بقبض الحاكم، ولا كذلك هنا إذ لو امتنعت من التسليم بعد قبض العدل أو الحاكم استرده الزوج.

قوله: (وهو ظاهر) لأنه ناب فى الإقباض والقبض، والحق أنه نائب عن الشرع لا عنهما ولا عن أحدهما، قال «ق.ل»: وهو المعتمد.

قوله: (فلدى أمين) لعله جواب أما مقدرة أى: وأما فى النزاع، فلدى أمين، كما قيل. يمثل ذلك فى نحو: ﴿وربك فكبر﴾ [المدر ٣٣].

قوله: (واستشهد له إلخ) كان وجه الاستشهاد بما ذكر أن ملك الغريم وبراءة ذمة المأخوذ منه يتوقفان على الإقباض الصحيح من جهة المأخوذ منه، فلولا أن الحاكم ناب عنهما فى الإقباض والقبض ما حصل ذلك.

قوله: (لزوال العلة) أى: خوفاً الفوت.

(ومن يبادر) منهما إلى تسليم ما عليه (يجبر الثانى) على تسليم ما يقابله، (ومع * منع سوى مبادر) أى: عند امتناعه من التسليم بلا عذر (إن شاء) أى: المبادر منهما (رجع) فيما سلمه لعدم حصول الغرض، لكن رجوع الزوج مفرع على أنه يجبر أولاً لأن الإيجاب شرطه التمكين، فإن قلنا لا يجبر أولاً وهو الأصح فلا رجوع له لتبرعه بالمبادرة كتبرعه بتعجيل الدين المؤجل.

(لا هى) أى: الزوجة، فلا ترجع فى نفسها (بعد الوطء) بتمكينها منه مختارة مكلفة، كما لو سلم البائع المبيع متبرعا قبل قبض الثمن، أما المكره وغير المكلفة فلهما الرجوع بعد زوال الإكراه وحصول التكليف. نعم لو سلم الولي غير المكلفة بالمصلحة فينبغى كما فى الكفاية أنه لا رجوع لها، وإن كملت، كما لو ترك الولي

قوله: (فإن قلنا لا يجبر وهو الأصح) قد يقال: الأصح أيضاً أنه لا تجبر كما تقدم أنهما عند النزاع يجبران، فلم خص الزوج فى قوله: لكن رجوع الزوج، وهلاً قال: لكن رجوع كل منهما، ويجاب بأنه: إنما خص الزوج لأن المصنف تعرض للزوجة بقوله: لا هى إلخ، فقوله: لا هى إلخ استثناء من قوله: إن شاء رجع، والاستثناء ظاهر لأنها لا تجبر فهى متبرعة، وقد تحصل أن الأصح أنه لا رجوع إذا امتنع غير المبادر سواء كان المسلم الزوج أو الزوجة، فقد يقال: فلا فائدة فى إجبار غير المبادر إلا أن يقال: فائدته الإثم والتعزير. فليتأمل «س.م».

قوله: (فلا رجوع له لتبرعه) بخلاف ما تقدم عن الإمام فى مسألة الأمين إذ لا تبرع.

قوله: (فينبغى كما فى الكفاية إلخ) مشى غيره على أن لها الرجوع، وفرق بين ما هنا ومسألة الشفعة: بأن ما هنا تفويت، وثم إمساك عن التحصيل.

قوله: (فلم خص الزوج إلخ) قد يقال: تخصيصه بذلك فى غاية الظهور لأن الزوجة سواء قلنا إنها تجبر أولاً لو سلمت نفسها طالبتة بالمهر، فإن لم يطأها امتنعت حتى يسلمها المهر، لأن القبض هنا إنما هو بالوطء. كل ذلك فى شرح «م.ر» وغيره، فتخصيص الزوج لأنه إنما يرجع إن قلنا إنه يجبر بخلاف الزوجة، فإنها ترجع سواء قلنا: تجبر أولاً، وقوله: وقد تحصل إلخ فيه نظر لأنه مبنى على أن تمكينها لا يكون إلا بالوطء، وليس كذلك بل يكون وإن لم يأتها الزوج كما تقدم فى الشرح، ولها الامتناع بعده إن لم يسلم المهر كما تقدم عن شرح «م.ر» سواء مكنته بجمرة أو مختارة، فتأمل.

قوله: (فقد يقال إلخ) أى: بناء على الأصح، وهو أن الزوج لا يجبر. لكن قد يقال: فيه فائدة على غير الأصح بالنسبة للزوج، وفيه فائدة بالنسبة للزوجة على كل قول كما تقدم، فليتأمل.

قوله: (على أن لها الرجوع) اعتمده «م.ر» وفرق بما ذكر، وعلل بتبين أن التسليم وقع على غير مصلحة.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الشفعة لمصلحة ليس للمحجور عليه الأخذ بها بعد زوال الحجر على الأصح، بخلاف ما لو سلمها بغير مصلحة، بل المحجور عليها بالسفه لو سلمت نفسها ورأى الولي خلافه. فينبغى أن يكون له الرجوع وإن وطئت، (ولتمهل) أى: الزوجة وجوبا إذا استمهلته هى أو وليها بعد قبض الصداق. (إلى * طوق) منها للوطه حيث لم تطقه لصغر أو مرض لتضررها به، فلا يجب تسليمها حتى يزول مانع الوطه، وإن قال: سلموها لى ولا أقربها حتى يزول المانع لأنه قد لا يفى بذلك، نص عليه الشافعى، كما ذكره الغزالي فى بسيطه، وقال البغوى: يجب فى المريضة دون الصغيرة لأن الأقارب أحق بحضانتها. انتهى. ويكره للولى تسليم الصغيرة، ويحرم على الزوج وطؤها إلى أن تحتمل. وفى معنى المريضة الهزيلة إلا أن تكون نحيفة خلقة فيجب عليها التسليم، إذ لا غاية لزوال ما بها فكانت كالقراء، ثم إن خافت من وطئه الإفشاء لعبالته لم يلزمها التمكين من الوطه فيستمتع بغيره، أو يُطلق ولا خيار له، كما مر فى بابيه مع كلام فيه للغزالي والرافعى. (و) إلى (تنظيف) من الوسخ (و) إلى (الاستحداد) من شعر العانة لأن ذلك منفرد بإزالته أدعى إلى بقاء النكاح، وقد يقال: لو ترك الاستحداد أغنى عنه التنظيف (لا).

قوله: (ولتمهل إلخ) ولا نفقة لها على المعتمد مدة الإمهال كما فى «ع.ش» خلافا للحلبى.

قوله: (وإن قال إلخ) إلا إذا كان ثقة فيجاب فى غير الصغيرة، وعليه يشمل قول البغوى: فلا مخالفة.

قوله: (وقال البغوى إلخ) اعتمده «م.ر» «س.م» على المنهج.

قوله: (وقال البغوى إلخ) وعبارة الررض.

فرع: قال: لا أطأ وجب تسليم المريضة، بل لو سلمت نفسها لم يكن له الامتناع، ويلزمه النفقة بخلاف الصغيرة، وتجب نفقة النحيفة أى: نحيفة البدن بالتسليم. انتهى.

قوله: (وفى معنى المريضة الهزيلة) فىأتى فيها ما تقدم عن الغزالي، والبغوى.

(غير) أى: تمهل إلى ما ذكر، لا إلى غيره كانقطاع حيض ونفاس لأن مدتهما قد تطول، ويتأتى التمتع معهما بلا وطء كما فى الرتقاء، وقد يؤخذ من التعليل أنه لو عرف أن حيضها أو نفاسها ينقطع عن قرب أمهلت، وقد قال الزركشى: وقياس ما ذكروا فى الإمهال للتنظيف أن تمهل الحائض إذا لم تزد مدة حيضها على مدة التنظيف، وقد صرح به فى التتمة، فيختص عدم إمهالها بما إذا كانت مدة الحيض تزيد على ثلاثة أيام وإلا فتمهل. انتهى، وحيث أمهلت الزوجة لتنظيف ونحوه أمهلت ما يراه قاض لأنه أمر مجتهد فيه (وأقصاه) أى: الإمهال (ثلاثة) من الأيام بلياليها المشتملة عليها لأن الغرض من ذلك يحصل فيها، ولأنها أقل الكثير وأكثر القليل، وشمل قوله: لا غير ما فرعه من زيادته بقوله: (فلن * نمهلها) نحن (إلى) تهئية (الجهاز و) حصول (السمن) ونحوه.

(والمهر بالوطء) أى: بسببه (ولو محرما) لحيض، أو إحرام، أو لكونه فى الدبر أو غيرها (مقرر) أى: مستقر لا يتطرق إليه سقوط لاستيفاء مقابله، ولأن وطء الشبهة يوجب، فوطء النكاح أولى بخلاف استدخالها ماء، والمباشرة فى غير الفرج، والخلوة بلا وطء حتى لو طلقها بعد ذلك لم يجب إلا الشطر لآية ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن﴾ [البقرة ٢٣٧] أى: تجامعهن (وموت فرد منهما) أى: ومقرر أيضا بموت أحد الزوجين فى النكاح الصحيح قبل الوطء إذ لا يبطل به النكاح بدليل التوارث، وإنما هو نهاية له، ونهاية العقد كاستيفاء المعقود عليه بدليل الإجارة وتقدم أن قتل السيد أخته وقتلها نفسها يسقطان المهر.

قوله: (ويتأتى إلخ) لعل الواو للحال، فلا يرد تأتيه مع ترك الاستحداد، ثم رأيت «م.ر» فرق بأن الأوساخ منفرة.

قوله: (كانقطاع حيض) وإن قلت مدته. «م.ر».

قوله: (وقد يؤخذ إلخ) أتى بقدر نظرا لقد فى التقليل.

قوله: (وقد قال الزركشى) حوّل. انتهى. «م.ر».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(وموجب فساد) أى: الصداق مهر المثل بالعقد لتعذر رد مقابله لصحة النكاح، فوجب بدله كما لو ابتاع بثمان فاسد وتعذر رد المبيع يجب قيمته. وفساد الصداق أن يكون (بحيث لم * يملك) عند العقد للزوج أو مطلقا، (كمغصوب وخمرة ودم).

(والحر) سواء ترك وصفها أم وصفت بوصفها أو بغيره كملوك له، وعصير ومغرة وقن، وذكر الدم من زيادته، وهذا فى أنكحتنا أما أنكحة الكفار، فكلما اعتقدوا صحة إصداقه يجرى عليه حكم الصحيح كما مر، (أو) بحيث (يعقد) على من لا يحتاج إلى إذن فى العقد (دون الإذن*) من معتبرته (بدون مهر مثلها)، أو بلا مهر لانتفاء الحظ والمصلحة فيه كما فى البيع، بخلاف ما إذا أذنت فيه معتبرة الإذن أو عقد بمهر المثل، فإنه لا يفسد وإن خطبها غير ناكحها بأكثر، وقوله: دون الإذن من

قوله: (ترك وصفها) بأن أشار إليها أو وصفت بوصفها كما ذكره المصنف، أو بغيره لكن مع الإشارة إليه، إذ لو لم يشر إليه كان من قبيل ما فى الذمة وما فى الذمة، لا يتصور وصفه بغير وصفه، بل الواجب حينئذ هو المتصف، بتلك الصفات فتأمل.

قوله: (دون الإذن من معتبرته) بالألا تكون معتبرة الإذن، أو تكون معتبرته ولم تأذن.
قوله: (وإن خطبها إلخ) أى: لكن كانت المصلحة فى الأول. قاله ابن الخياط

قوله: (أو مطلقا) عطف على: للزوج.

قوله: (ودم) هذا يشكل على ما قاله فى الخلع من أنه لو خالعه على غير مقصود كالدم وقع رجعا، إذ قياس ذلك ألا يجب هنا مهر المثل.

قال فى شرح الروض: ويفرق بأن المذهب ثم من جانب الزوجة المعاوضة، فاعتبر كون العوض مقصودا بخلاف ما هنا، وبأن مقصود النكاح الوطء وهو موجب للمهر غالبا بخلاف الخلع، فإن مقصوده الفرقة وهى تحصل غالبا بدون عوض. انتهى.

قوله: (من لا يحتاج إلى إذن) يدخل فيه المجنونة، والصغيرة البكر، والسفيرة، ولا ينافيه قوله: دون الإذن من معتبرته لأنه بالنظر لبعض أفراد ما دخل فيه، وفى المنهاج إذا نكح بنتا لا رشيدة أى: كمجنونة، وبكر صغيرة، أو سفيرة كما فى شرحه بدون مهر المثل، أو رشيدة بكرا بلا إذن بدونه فسد المسمى، والأظهر صحة النكاح بمهر المثل. انتهى.

قوله: (وإن خطبها غير ناكحها بأكثر) هذا يقتضى صحة الصداق إذا كان قدر مهر المثل مع

قوله: (لأنه بالنظر إلخ) الأولى أن يقال: إنه صادق بالألا يكون هناك معتبرة الإذن، وبأن تكون ولم تأذن.

زيادته ، وقوله : بدون مهر مثلها تنازعه يعقدوا لإذن أما من يحتاج إلى إذنها فستأتي في مفسد النكاح . ولا يخفى صحة الصداق بعقد السيد لأتمته بدون مهر المثل ، (ولابن) أى : أو بحيث يعقد الأب لابنه غير الرشيد .

(بزائد) على مهر المثل بما لا يتغابن بمثله (من مال الابن) كما فى البيع ، فإن كان من مال نفسه صح عيناً كان أو ديناً ، لأن المجعول صداقاً لم يكن ملكاً للابن حتى يفوت عليه ، والتبرع به إنما حصل فى ضمن تبرع الأب ، فلو ألغى فات على والأذرعى «س.م» على المنهج ، فإن لم تكن المصلحة فى الأول فالمأخوذ من كلام الأذرعى وابن الخياط : أنه يفسد النكاح وهو ظاهر ، إذ لا فائدة فى فساد الصداق ، إذ لو فسد وجب مهر المثل وقد عقد به .

وجود راغب بأكثر فليُنظر ، وليفرق بينه وبين نظيره من بيع نحو الوكيل ، إلا أن يراد بالأكثر ما يتغابن به إن قلنا هناك بعدم اعتباره كما يدل عليه بعض العبارات .
قوله : (عيناً كان أو ديناً) لو كان عيناً فتلفت قبل القبض ، أو ديناً فمات الأب ، فهل يجب عليه مهر المثل فى الأول ويؤخذ المهر من تركته فى الثانى حتى لو لم تكن تركته ضاع على الزوجة ، ولا مطالبة على الولد فى الحالين لأن الأب بإصداقه عنه تعلق به الصداق ، ولم يتعلق بالولد ، وإن قدر دخوله فى ملكه حتى يرجع إليه النصف لا إلى الأب لو طلق قبل الدخول ، أو يتعلق مهر المثل فى الأول ، والصداق فى الثانى حيث لا تركة للأب بالولد ، أما الولد فلأن العين فى الأول دخلت فى ملكه ، فإذا تلفت قبل قبضها رجع عليه ببطلها وهو مهر المثل ، وأما فى الثانى : فلأن الزوج هو الأصل فى الصداق ، فإذا تعذر من جهة المصدق عنه رجع التعلق عليه ، فيه نظر .

قوله : (فليُنظر) فى الناشرى ، وإذا عقد بمهر المثل مع كفاء مع طلب من يريد تزويجها بأكثر منه ، فإنه يصح النكاح ، ولا يعترض عليه . قاله الإمام . انتهى .

قال ابن الخياط : وينبغى أن يكون هذا فيما إذا رأى المصلحة فى ذلك بأن يكون الأول أصلح وما سوى ذلك من الخصال ، أما لو انعكس ففيه نظر لا يخفى ، وقال الأذرعى : لا يعترض عليه إذا رأى ذلك مصلحة تربو على مصلحة الزيادة المبذولة . انتهى .. انتهى . «سم» على المنهج .

وقوله : لا يعترض عليه إلخ مفهومه أنه يعترض إذا كانت المصلحة فى الزائد ، وظاهر أن الاعتراض بفساد النكاح لا الصداق إذ فساده يوجب مهر المثل ، وقد عقد به ، فلا فائدة فيه فليراجع .

قوله : (أو يتعلق مهر المثل إلخ) فى حواشى شرح الإرشاد : أنه لو فات ما سماه الولى أى : تلف لزم الابن مهر المثل لا الأكثر الذى سماه الولى . انتهى . وقياسه لزوم المسمى إن كان مهر المثل .

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

الابن ولزم مهر المثل في ماله. وبهذا قطع الغزالي والبغوي. والماوردي. ورجح المتولى والسرخسي فساده لأنه يتضمن دخوله في ملك الابن، ثم يكون متبرعا بالزائد وأيده الرافعي بمنعه إعتاقه عنه عبد نفسه في كفارة القتل، ورد بما نقله في كفارة الظهار عن القفال من أنه لو قال لغيره: أعتق عبدك عن ابني الصغير ففعل جاز، وكان اكتساب ولاء له بغير ضرر يلحقه، وبأن له أن يعتق عبد طفله في كفارة القتل كما نص عليه الشافعي في الوصايا، وذكره القاضي هناك، والبندنجي في الأيمان، وإذا جاز ذلك في عبد طفله ففي عبد نفسه أولى (أو) بحيث (عقد*) لابنه المذكور (بأم الابن) كأن ولدته منه، وهي في غير ملكه بنكاح، ثم ملكها إذ لو صح للمكها ابنها فتعتق عليه، فيمتنع انتقالها إلى المرأة، (أو) عقد الولي أو وكيله بقوله للخاطب: زوجتك (بما شئت، وقد).

(يجهله) وفي نسخة جهله أي: والحالة أنه يجهل ما شاءه الخاطب فيفسد، (ولو) كان عقده بذلك (بإذن سبقا*) من المرأة للولي أو منه للوكيل للجهل به، فإن علمه صح لإحاطة العاقلين بالمقصود، ولا عبرة بالإبهام في اللفظ (أو) بحيث (شرط) الزوج (الخيار فيما أصدقا) لأنه لم يتمحض عوضا، بل فيه معنى النحلة فلا يليق به الخيار.

(وإن) أي: أو بحيث نكح بألف مثلا قائلًا: على أن (للولي ألفا أو على* أن أعطى الولي ألفا مثلا) لأنه إن لم يكن من الصداق فهو شرط عقد في عقد، وإلا فقد جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة فيفسد كما في البيع.

(مثل نكاح واختلاع قد عرض* لامرأتين أو نساء بعوض) واحد فيفسد العوض فيهما للجهل بما يخص كل واحدة في الحال، كما لو باع عبيد جمع بثمن واحد، ويجب مهر المثل على كل واحدة للزوج في الثانية، وبالعكس في الأولى، ومن صورها

قوله: (إذ لو صح للمكها ابنها) لتضمن إصداقها عنده دخولها في ملكه.

قوله: (شرط الزوج) أي: مثلا.

قوله: (وبالعكس) أي: لكل واحدة على الزوج.

أن يزوجه بهن أبو آبائهن، أو معتقهن أو وكيل أوليائهن، وقضية كلامه فساد الصداق فيما إذا زوج أمتيه من عبد بمهر واحد وليس كذلك، بل هو صحيح لاتحاد ماله، كما لو باعهما بثمن واحد.

(كذا) يوجب مهر المثل (تعذر) لتسليم الصداق، (كما لو أصدقا *تعليمها) بنفسه (القرآن) كله أو بعضه، أو غير القرآن من فقه أو شعر أو غيرهما، (تم افتراقا) قبل التعليم بموت وهو ظاهر، أو بفسخ أو انفساخ أو طلاق بائن أو رجعى، قال الرافعى، وغيره: لأنها صارت محرمة عليه، ولا يؤمن الوقوع فى التهمة، والخلوة المحرمة لو جوزنا التعليم من وراء حجاب من غير خلوة، وليس سماع الحديث كذلك، فإننا لو لم نجوزه لضاع، وللتعليم بدل يعدل إليه. انتهى، وفارقت الأجنبية حيث يباح النظر إليها للتعليم بأن كلا من الزوجين قد تعلقت آماله بالآخر، وحصل بينهما نوع ود فقيوت التهمة، فامتنع التعليم لقرب الفتنة، بخلاف الأجنبية فإن قوة الوحشة بينهما اقتضت جواز التعليم، كذا نبه عليه ابن العماد نقلا عن بعضهم، قال: وأشار إليه

.....
 قوله: (من عبد) قيد لا بد منه، إذ لو زوجها من اثنين بمهر واحد لأدى إلى التنازع، فهو باطل. انتهى. «ع.ش».

قوله: (يوجب مهر المثل) أى: كله إن فارق بعد الدخول، أو بعضه إن فارق قبله، وفى هذه يتعذر التعليم ولو لم تحرم الخلوة بها لما يأتى لأن الشطر مشاع لا يمكن القيام به. انتهى. شرح الإرشاد لـ حجر.

قوله: (وليس سماع الحديث كذلك) مثل سماع الحديث إسماع القرآن إياها، وعلى هذا يكون الحاصل أن إصداق الإسماع فى القرآن والحديث على حد سواء فى عدم التعذر، وأن إصداق التعليم فيهما كذلك فى التعذر. انتهى. جمل، والفرق أن المقصود من الإسماع تحصيل السند بخلاف التعليم مع كون الأمن فى الإسماع أكثر، فإن قيل: قد يكون المقصود من التعليم تحصيل السند قلنا: تحصيله إنما يتوقف على الإسماع لا التعليم.

 قوله: (فإننا لو لم نجوزه إلخ) قد يفيد جواز إصداق سماع الحديث، فهل سماع القرآن كذلك، أو يفرق.

.....

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

الرافعى وقال غيره: المراد بالتعليم الذى يبيح النظر هو التعليم الواجب كقراءة الفاتحة، وأفهم تعليلهم السابق أنها لو لم تحرم الخلوة بها كأن كانت صغيرة لا تشتتهى. أو صارت محرماً له برضاع، أو نكحها ثانياً لم يتعذر التعليم. وبه جزم البلقينى، وعلم بما تقرر أن المراد بالتعذر ما يشمل التعسر، وإلا فالتعليم ممكن من وراء حجاب بحضرة من يزول معه الخلوة، وعلى هذا لو تيسر فى هذه الحالة التعليم فى مجلس كسورة قصيرة، فقد يقال: لا تعذر وهو ما فى النهاية، وصوبه السبكى، وظاهر كلام الجمهور بقاء التعذر، ووجه بأن من يزول معه الخلوة قد لا يرضى بالحضور، أو يرضى لكن بأجرة، وذلك خلاف قضية العقد فيتعذر التعليم، وعدل عن تعبير الحاوى بالبينونة إلى تعبيره بالافتراق ليسلم مما ذكره بقوله.

(قلت وشرطه) أى: الحاوى (الطلاق البائنا غير مساعد عليه ههنا)، وعبارته: فبانت وظاهر أنه يمكن حملها على الافتراق، غايته أن التعبير بالافتراق أولى، وقوله.

(مهرًا لمثل) مفعول موجب كما تقرر، ثم ذكر صوراً يفسد فيها النكاح فقال: (مفسد النكاح شرط الخيار فيه) لأنه عقد معاوضة لا يثبت فيه خيار الشرط فيفسد

قوله: (وقال غيره إلخ) الأولى حذف هذا الجواب، لأن الكلام فى جواز الخلوة لا النظر، وأيضاً مقتضاه جواز الخلوة لتعليم الواجب، وليس كذلك كما فى الشيخ عوض على الخطيب.

قوله: (شرط الخيار فيه) أى: ولو على تقدير وجود عيب كما قاله «م.ر»، لأن الأصل

قوله: (وأفهم تعليلهم السابق إلى لم يتعذر التعليم) ظاهر إطلاقه: أن ذلك يأتى قبل الدخول وهو ممنوع لأن نصف المصدق شائع لا يمكن تعيينه، فيجب قبل الدخول نصف مهر المثل بكل حال. «ب.ر».

قوله: (قلت: وشرطه الطلاق البائنا إلخ) قد يجاب بأنه إنما شرط البائن لعدم تحقق التعذر بمجرد الطلاق الرجعى لتمكنه من الاستقلال بالمراجعة، ثم التعليم.

قوله: (شرط الخيار فيه) أى: النكاح.

قوله: (قد يجاب إلخ) مقتضاه أنه إذا طلق رجعيًا لا يجب مهر المثل لعدم التعذر، وليس كذلك، والرجعة التى ذكرها كالعقد عليها فى البائن. تأمل.

بشرط الخيار كالصرف، (و) شرط (السراح) أى: الطلاق فيه قبل الوطء أو بعده أو مطلقاً لشبهه بالتأقيت.

(وشرط أن العرس) أى: الزوجة (لا تحل) له لإخلاله بمقصد العقد بخلاف ما لا يخل به، فإنه إن خالف مقتضى النكاح كشرط ألا يتزوج عليها أو لا نفقة لها صح النكاح، وفسد الشرط والمهر المسمى، وإلا لغا الشرط، (وشرطها) بأن شرط وليها فى العقد (أن لا يبطأها البعل) مطلقاً، أو فى السنة إلا مرة مثلاً، بخلاف ما إذا شرطه البعل، لأن الوطء حق له فله تركه والتمكين حق عليها فليس لها تركه، قال الرافعى:

.....
فى النكاح اللزوم والخيار بذلك عارض، فهو خلاف مقتضاه وخالف «حجر» فقال: لا يضر شرط الخيار فيه على تقدير وجود العيب لأنه تصريح بمقتضى العقد. انتهى. وفى «ق.ل» نقل ما قاله «م.ر» ثم قال: والوجه أن يقال: إن صرح بالخيار بالعيب لم يضر، لأنه تصريح بالمقتضى مع بقاء العقد على اللزوم كما فى البيع، وإن صرح بالخيار فى عقد النكاح فسد العقد؛ لأنه يخالف مقتضاه من جوازه مدة الخيار على أن إطلاق الخيار عن المدة مفسد للعقد، كما فى البيع وإن أطلق. قال شيخنا «زى»: وهو مفسد وفيه نظر لإمكان حمله على الخيار فى المهر. انتهى. وقد يقال: يمكن أيضاً أن المراد الخيار فى العقد، والأصل عدم العقد. تأمل، وقوله: على الخيار فى المهر أى: فيصح النكاح ويفسد المسمى لأن فيه شائبة النحلة فلا يليق به الخيار، ويجب مهر المثل كما فى التحفة وغيرها.

قوله: (إن خالف مقتضى النكاح إلخ) إنما كان نكاح غيرها مقتضاه؛ لأن الشارع جعله علامة عليه؛ لأن نكاح الواحدة مظنة الحجر، ولهذا كان نكاح الواحدة مانعاً فى شريعة عيسى عليه السلام من تزوج ما زاد، فلما أثبت الشارع ما زاد على الواحدة بعد نكاحها كان الحل لما زاد من توابع نكاحها الذى هو مظنة الحجر. تأمل «س.م» على حجر «ب.ج».

قوله: (والمهر المسمى) لأن شرطه لم يرض بالمسمى إلا مع سلامة شرطه، ولم يسلم فوجب مهر المثل. انتهى. «م.ر».

قوله: (وإلا لغا الشرط) كشرط القسم والنفقة.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

ولك أن تقول: إنما يتم العقد بمساعدة غير الشارط للشارط، والمساعدة منه ترك لحقه، ومنها منع له فهلا جعلت كالاشتراط، وأجاب عنه ابن الرفعة بأنها إذا جعلت كالاشتراط فقد تعارض مقتضيا الصحة والفساد فيرجح بالابتداء لقوته، وعنى بمقتضى الصحة شرط الزوج أو مساعدته، وفى اقتضائه لها نظر إذ غايته عدم اقتضائه الفساد، ولا يلزم منه اقتضاؤه الصحة، وأجاب السبكي: بأن الاشتراط إلزام، والمساعدة التزام، والشرط على الملتزم للملزم ولا عكس، ورده ابن النقيب: بأن هذا إن ظهر فى شرطها فلا يظهر فى شرطه لأن شرطه التزام لا إلزام، ومساعدتها بالعكس لأن حق الترك من جهته عليه لا له، ومن جهتها بالعكس، وقد يجاب بمنع ذلك لأن شرطه وإن كان التزاما نظراً للمعنى فهو إلزام نظراً للفظ، بل للمعنى أيضاً إذ فيه إلزامها بعدم مطالبته له بالوطة، وإن قام به عنة أو نحوها، ثم ما رتب عليه ذلك كله من الفساد

قوله: (ولك أن تقول إلخ) عبارة حصر: ولم تجعل موافقته فى الأول منزلة اشتراطه حتى يصح- أى: حتى يعارض شرطها- ويمنع تأثيره فاندفع ما يقال: شرطه لا يقتضى صحة ولا فساداً، فلا يتخيل هذا التنزيل حتى يحتاج لدفعه، ولا موافقتها فى الثانى منزلة شرطها حتى يبطل تغليباً لجانب المبتدئ لقوة الابتداء، فأنيط الحكم به دون المساعد له على شرطه نصاً للتعارض. انتهى.

قوله: (إذ فيه إلزامها إلخ) فيكون شرطاً لما يخالف مقتضى العقد، وهو طلبها للوطة عند العنة، فيصح النكاح ويبطل المسمى ويفسد الشرط، هذا هو مقتضى ما مر، فتدبر.

قوله: (فيرجح بالابتداء) قد يقال: هذا من باب اجتماع المقتضى والمانع، والمانع مقدم. قوله: (وفى اقتضائه) أى: شرط الزوج أو مساعدته لها نظر هذا منع لا يضر فى مساعدته؛ لأن الترجيح بالابتداء على تقدير عدم اقتضاها الصحة أولى من الترجيح به على تقدير اقتضاها الصحة فتأمل.

قوله: (فيه) أى: النكاح ظاهره أنه شرط مفسد ولو على تقدير وجود عيب، وبه قال «م.ر» لأن الأصل فيه اللزوم، والخيار بذلك عارض يخالف مقتضاه، وخالف حجر قال: لأنه تصريح بمقتضى العقد. قال «س.م»: ولا يتجه غيره.

قوله: (المقتضى والمانع) أى: يجعل مساعدته مانعة من تأثير شرطها الصريح، وشرطه مانعاً من تأثير شرطها الحاصل بمساعدتها. تأمل.

بشرطها دون شرطه، كما سلكه الناظم كأصله هو ما صححه فى الروضة، وأصلها. قال الزركشى: وعليه الجمهور، وفى البحر أنه مذهب الشافعى، والذى صححه فى الشرح الصغير الفساد مطلقا للإخلال بمقصود العقد، وبه جزم فى المنهاج وأصله، ويستثنى من ذلك المأبوس من احتمالها الوطء مطلقا، أو حالا إذا شرط فى نكاحها على الزوج ألا يطأها مطلقا، أو إلى الاحتمال، فإنه يصح لأنه قضية العقد. ذكره البغوى فى فتاويه.

(و) مفسد النكاح أيضًا عقد الولى أو وكيله (دون مأمور) أى: بدون ما أمرت به المحتاج فى نكاحها إلى إذنها للمخالفة كما فى نكاحها لغير من عينته (و) دون (مهر المثل إن * تطلق) أى: الإذن لأن الإطلاق محمول على مهر المثل وقد نقص عنه، كذا صححه فىهما المحرر، واستدرك عليه المنهاج فصحح فىهما الصحة بمهر المثل كسائر الأسباب المفسدة للصداق، وصححه أيضًا فى أصل الروضة فى الثانية، ونقله فى الأولى عن العراقيين ومقابله عن الخراسانيين، ولو أطلق كما أطلقت صح النكاح على الأصح بمهر المثل لأن المأتى به مطابق للإذن، ولأن المطلق إذا اقتضى مهر المثل كان إطلاق العقد كذكر مهر المثل، وما فى الروضة عن البغوى من أنه لو قال للوكيل: زوجها بألف وجارية، فزوجها بألف لم يصح جار على طريقة الخراسانيين. (كأن يزوج) السيد (الحرّة من).

قوله: (هو ما صححه فى الروضة) هو المعتمد كما فى شرح «م.ر.» وقوله: بعد، وبه جزم فى المنهاج. عبارة المنهاج: وإن أخل كشرط ألا يطأها وهى محتملة، ولذا شرّحه «م.ر.» وغيره هكذا كشرط ولى الزوجة على الزوج ألا يطأها، لكن لما كان ظاهرها الإطلاق خصوصًا فى محل الخلاف قال الشارح: جزم به فى المنهاج.

قوله: (لأنه قضية العقد) عبارة غيره لأنه تصريح بمقتضى الشرع.

قوله: (أى: بدون ما) أى: الصداق الذى أمرت به فصحح فىهما الصحة. ظاهره فى الأولى: أنه لا فرق فى الصحة بين كون مأمورها فوق مهر المثل، ومثله ودونه.

قوله: (كأن يزوج الحرّة إلخ) بحث البلقينى صحة النكاح والصداق، ثم يفسخ ويكون فائدته فى التعاليق ونحوها قال: قياسًا على ما لو قال: إن بعثك فأنت حرّة، وإن راجعتك فأنت طالق.

(ب.ر.).

قوله: (إنه لا فرق فى الصحة إلخ) قال فى حاشية المنهاج: إنه مأخوذ من شرح الروض.

قوله: (إن بعثك فأنت حر) راجع حكمها فإنه بتمام البيع يخرج عن ملكه.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(عبد له بالعبد) فإنه فاسد لاقتترانه بما ينافيه ، وهو ملك الزوجة لزوجهما ، وخرج بالحررة الأمة إذ المهر لسيدها كما مر ، وفى معنى الحررة المكاتبه كتابه صحيحه (أو أن يجعلن بضعا) لامرأة (صداقا) لأخرى وهو نكاح الشغار ، فيفسد النكاحان لخبر الصحيحين عن ابن عمر أنه عليه السلام نهى عن نكاح الشغار ، وهو أن يزوج الرجل ابنته لرجل على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق ، وهذا التفسير يجوز أن يكون مرفوعاً وأن يكون موقوفاً على ابن عمر ، فيرجع إليه ، والمعنى فى الفساد به التشريك فى البضع حيث جعل مورداً للنكاح وصداقا للأخرى ، فأشبه تزويج واحدة من اثنين ، قال الرافعى : وسمى شغاراً إما من قولهم : شغر البلد عن السلطان إذا خلا عنه لخلوه عن المهر ، وقيل : لخلوه عن بعض الشرائط ، وإما من قولهم : شغر الكلب إذا رفع رجله ليبول كأن كلا منهما يقول للآخر لا ترفع رجل ابنتى حتى أرفع رجل ابنتك ، وسواء ذكر مع ذلك مهراً آخر أم لا ، كقوله : زوجتك بنتى أو أمتى بألف على أن تزوجنى بنتك ، أو أمتك بألف ، وبضع كل منهما صداق الأخرى ، أو زوجتك بنتى ، أو أمتى على أن تزوجنى بنتك أو أمتك وبضع كل منهما صداق الأخرى ، فيقول الخاطب : تزوجت بنتك ، أو أمتك ، وزوجتك بنتى أو أمتى على ما ذكرت ، وأفهم كلامه أنه لو لم يجعل البضع صداقا صح النكاحان إذ ليس فيه إلا شرط عقد فى عقد ، وهو لا يفسد النكاح ، فلو جعله صداقا فى أحد الجانبين فقط بطل نكاح التى جعل بضعها صداقا ، فلو قال له : زوجتك بنتى على أن تزوجنى بنتك وبضع بنتك صداق لبنتى ، فقبل بطل نكاح بنت الثانى ، لأنه جعل بضعها صداقا لبنت الأول . فرع : لو قال : طلقت زوجتى على أن تزوجنى بنتك ، وبضع زوجتى صداق لها ،

.....
.....

قوله : (المكاتبه) يتبغى : والمبعضه .

قوله : (أو أن يجعلن بضعا صداقا لأخرى) أى : يكون الجعل فى الجانبين بدليل ، فيفسد النكاحان مع قوله الآتى : فلو جعله صداقا فى أحد الجانبين فقط إلخ .

قوله : (فأشبه تزويج واحدة من اثنين) أى : من حيث مطلق الاشتراك ، وإن اختلفت جهة الاشتراك فى المسألتين . «ب.ر» .

.....

فزوجته بنته على ذلك، ففي صحة النكاح وجهان أفقهما في الروضة: صحته بمهر المثل. (وليوجب مهر العلق) فيما إذا اتفقوا سرًا على شيء، ثم أعلنوا أكثر منه. أو أقل في العقد لأن العقد وقع به، فلو عقدوا سرًا بشيء، ثم أعلنوا أكثر منه أو أقل فالواجب مهر السر، فالمدار على ما عقد به العقد، وعلى هاتين الحالتين حمل نص الشافعي في موضع على أن المهر مهر السر، وفي آخر على أنه مهر العلق، وأعلم أن تفويض المرأة نوعان: تفويض مهر كقولها: زوجني بما شئت أو شاءه الخاطب أو فلان، وقد مر في قوله: أو بما شئت، وتفويض بضع وهو ما ذكره بقوله.

(وأن يزوج) سيد (أمة) له (من غير ما * صداق) بأن نفاه، (أو بالمهر ما تكلمنا) بأن سكت عنه.

(أو قالت) الحرة (الرشيد) مرخم الرشيدة للوزن، بكرًا كانت أو ثيبًا لوليها (زوجني بلا مهر) أو على أن لا مهر لي (فإنني) وليها في العقد (مهرها أو أهملًا) ذكره بأن سكت عنه.

قوله: (من غير ما صداق) بخلاف ما إذا ذكر السيد دون مهر المثل، أو غير نقد البلد مثلاً فليس تفويضًا، ويقع العقد بما سماه لأنه حقه. انتهى. «ق.ل» بزيادة التعليل.

قوله: (بأن سكت عنه) بخلاف ما لو وكل غيره في تزويج أمة، وسكت عنه، فزوجها الوكيل وسكت لا يكون تفويضًا، لأن الوكيل يلزمه الحظ لموكله، فيعقد بمهر المثل نظير ما مر في ولى أذنت له وسكت. انتهى. شرح «م.ر» على المنهاج.

قوله: (أفقههما في الروضة إلخ) قال في شرح الروض: ووقع الطلاق على المطلقة.

قال ابن كج: وكان ابن القطان يقول: لا رجعة للمطلق وله مهر المثل على المزوج، ثم قال: فرج: لو قال له: طلق امرأتك على أن أطلق امرأتي، وجعل كل منهما طلاق هذه بدلا عن طلاق الأخرى، قال ابن القطان: يقع الطلاقان إذا فعلاه ولكل منهما الرجعة، وعندى لا رجعة لواحد ولكل منهما الرجوع على الآخر بمهر المثل، أى: ليوافق ما قاله ابن القطان في الشيء قبلها، وهو ظاهر لأنه خلع فاسد، وقد يوجه ما قاله غيره من ثبوت الرجعة بأنه خلع باطل، لأن عوضه غير مقصود كالدم. انتهى.

قوله: (أو بالمهر ما تكلمنا) من هذا مع قوله الآتي في الشرح: ما إذا طلقت فليس بتفويض يعلم الفرق بين إطلاقها وإطلاق السيد، وجهه أن لها من يقوم مقامها وهو الولي، فلم يكن إطلاقها تفويضًا بخلاف السيد.

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

(أو أنكحت) أى: أنكحها (بدون مهر المثل * أو غير نقد ذلك المحل).

قوله: (الرشيدة) المراد بها غير المحجور عليها ليشمل السفينة المهمة كما فى شرح «م.ر» على المنهاج، ودخل فى الرشيدة المريضة فيصح تفويضها إن لم تمت، أو أجاز الورثة لأن تبرعها موقوف على إجازتهم. انتهى. «س.م» عن «م.ر» وعبارة «س.م» على أبى شجاع: ولو كانت المولية المذكورة مريضة صح تفويضها إن برئت من مرضها، فإن ماتت منه قال بعضهم: كان تبرعا على الوارث، فإن لم تجز الورثة فلها مهر المثل أى: بالعقد، بخلاف ما إذا أجازت الورثة فيجب مهر المثل بالموت، وتظهر ثمرته فى اعتبار الأكثر من العقد إلى الموت عند الإجازة على المعتمد، ولو كان الزوج غير وارث فقياس ما ذكره فيما لو نكحت المريضة بمحابة من أنها من رأس المال صحة التفويض، فلا يجب بمجرد العقد شىء. انتهى. ووجه التبرع أنها نكحت بلا مهر حين العقد، ولذا إذا لم تجز الورثة وجب مهر المثل بالعقد، وكان المتبرع به تأخير إلى الموت، وقد مر فى الوصية أن تفويت اليد بتأجيل الدين ملحق بتفويت المال فى حسابه من الثلث، فكذا يكون التأخير هنا وصية لوارث لأنها فوتت يدها حين العقد إلى الموت، كما فوتت يد الورثة هناك، هذا وقد نقل «ع.ش» ما قاله «س.م» عن «م.ر»، ثم قال: وينبغى تصوير ذلك بما لو أذنت أن تزوج بدون مهر المثل ويكون من تفويض المهر، وإلا فلا معنى لإجازة الوارث وعدمه لأنه بالموت يجب مهر المثل ولا تبرع فيه. انتهى. ملخصا، وفى كونه من تفويض المهر نظير بعد إذن إن تزوج بدون مهر المثل. فتأمل.

قوله: (أو أهملًا أو أنكحت إلخ) فهذا تفويض منه بخلاف ما لو سككت هى عن المهر، فقالت: زوجنى، أو قالت: زوجنى بدون مهر المثل، أو بغير نقد البلد فلا يكون تفويضًا منها، بل يجب فى الأول مهر المثل، وفيما بعده إن نهته عن الزيادة أو عن نقد البلد، وعينت الزوج وخالف بطل عقد الصداق ورجع إلى مهر المثل، والأصح العقد بالمسمى، وفارق السكوت هنا ما مر من وجوب المهر فيه بالعقد باستناد السكوت هنا إلى تفويض. انتهى. «ق.ل» بزيادة.

قوله: (أو أنكحت بدون مهر المثل إلخ) معطوف على قوله: فينبغى.

(فمهر مثل بدخول وجبا) لأن الوطء لا يباح بالإباحة لما فيه من حق الله تعالى، ولأن شرط المال في الزنا لا يثبت له عدم تعلقه به شرعاً، فلا ينتفى في الوطء المحترم بنفيه لتعلقه به شرعاً، وخرج بالرشيدة غيرها فتفويضها لغو، لكن يستفيد به الولي من السفهية الإذن في نكاحها، وبقوله: بلا مهر ما إذا أطلقت فليس بتفويض، كما رجحه في الشرح الصغير، لأن النكاح يعقد بالمهر غالباً فيحمل الإذن عليه. كما لو أذن في بيع ملكه، قال في الروضة كأصلها- بعد نقل ذلك عن الإمام وغيره-: وفي بعض كتب العراقيين ما يقتضى كونه تفويضاً، وقال السبكي: إنه الذي يظهر، وفي

قوله: (أو غير نقد ذلك الخلل) أى: أو زوجها بموجل إلا إذا اعتدن التأجيل بأجل معين مطرد، فيجوز للولي ولو حاكماً العقد به، وإن لم يميز للحاكم فرض الموجل كما سيأتى؛ لأنه حكم بخلاف مجرد العقد. انتهى. شرح «م.ر.» وحجر.

قوله: (فليس بتفويض) كذا في شرح «م.ر.» على المنهاج.

قوله: (فليس بتفويض إلخ) أى: بل يفسد النكاح على ما تقدم في قول المصنف: ومهر المثل أن تطلق ويصح بمهر المثل، كما تقدم أنه الأصح في المنهاج وغيره، وكان ينبغي للشارح أن ينبه على ذلك، وهذا كله في غير صورة الإهمال كما علم مما ذكره الشارح في شرح قول المصنف المذكور: أن إطلاقه مع إطلاقها يوجب مهر المثل، وكتب أيضاً قوله: فليس بتفويض أى: فيجب مهر المثل بالعقد سواء نفى المهر في العقد أو سكت عنه، أو عقد بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد، هذا ما يفيد هذا التعبير على ما هو مقتضى أن الكلام في بيان محترزات القيود الواقعة في تصوير التفويض السابق في المتن؛ لأن الخارج بكل قيد يجمع بقية القيود، وحينئذ فقد يرد عليه أن من جملة الخارج بهذا القيد أن تطلق ويعقد هو بدون مهر المثل، وقضية هذا الصنيع الذي سلكه: وجوب مهر المثل بالعقد عند المصنف، مع أن الذي قدمه المصنف كالحاوى تبعاً للمحرر فساد النكاح خلافاً لتصحيح المنهاج صحة النكاح وجوب مهر المثل، فهذا الحكم المذكور في هذا الاحتراز إنما يوافق تصحيح المنهاج دون ما اعتمده المصنف تبعاً للمحرر، وكذا يقال: فيما إذا نفى، أو عقد بغير نقد البلد، أو سكت مع إطلاقها إن ثبت جريان تصحيح المحرر والمنهاج فيه، وقد يجاب بأن اعتبار تلك القيود في التفويض لا ينافي فساد النكاح عند المصنف في بعض الصور الخارجة بها، وكان الشارح إنما لم ينبه على ذلك لظهوره مما سبق خصوصاً مع قرينه من هذا الخلل، ثم رأيت بخط شيخنا الشهاب ما يعلم فيه مما ذكرته فليراجع.

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

المهمات أنه الصواب المفتى به، فقد نص عليه الشافعي في الأم، وخرج بقوله: فينفى مع ما عطف عليه ما لو أنكحها بمهر المثل من نقد المحل، فإنه يصح بالمسمى وبالدخول العقد والموت، فلا يجب بهما المهر لرضاها بعدمه، وعدم وجوبه في الثانية هو ما صححه الرافعي، لأن الموت فرقة قبل الوطء فأشبهه الطلاق وصحح النووي وجوبه، ونص عليه في البويطي لأنه كالوطء في تقرير المسمى. فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض، ولأن بروء بنت واشق نكحت بلا مهر فمات زوجها قبل أن يفرض لها، ف قضى لها رسول الله ﷺ بمهر نسائها وبالميراث. رواه أبو داود وغيره، وقال الترمذي: حسن صحيح، ولا اعتبار بما قيل في إسناده، ولو زوجها بإذنها على أن لا مهر في الحال. ولا عند الدخول. ولا غيره صح النكاح. وهل هو تفويض فاسد فيجب مهر المثل بالعقد كسائر الأسباب المفسدة للمهر، أو يلغى النفي في المستقبل، ويكون تفويضاً صحيحاً كما هو ظاهر كلام الناظم؟ وجهان، وبالأول قال أبو إسحاق، وبالثاني قال العمراني وغيره، وصححه الخوارزمي، وهو قضية كلام كثير، ووجهه الزركشي بأن الشرط الفاسد إنما يوجب مهر المثل حيث ذكر مسمى دون ما إذا فوض

قوله: (هو ما صححه الرافعي) ضعيف.

قوله: (وصحح النووي إلخ) معتمد.

قوله: (لأنه إلخ) قدم القياس على النص لاحتمال الخصوصية مع أنه ليس فيه نفي الوطء أيضاً. انتهى. «ق.ل.»

قوله: (بروء) بفتح الباء، وما قيل إنه يكسر أيضاً مردود بأنه لا يوجد مكسوراً بهذه الزنة إلا خروج، وعتود. الأول اسم نبت والثاني اسم مكان. انتهى. «ق.ل.»، وقال: غيره جاء عتور اسم لواء خشن، ودرود اسم لجبل، وفي القاموس بروء بالفتح ولا يكسر.

قوله: (أبو إسحاق) أي: الأسفرايني، وما قاله هو المعتمد، كما يؤخذ من شرح «م.ر.» على المنهاج.

قوله: (فقد نص عليه الشافعي نصاً قاطعاً) قال في شرح الروض: وليس كما ادعى، والنص الذي ذكره ليس قاطعاً بل محتمل جداً، كما نبه عليه «الأذرعى». انتهى.

بزيادة النفي في المستقبل، وقد ذكر الشيخان: أنه لو نكحها على أن لا مهر ولا نفقة كان أبلغ في التفويض، مع إن عدم النفقة يقتضى فساد المسمى لو كان موجوداً، فكما لا يقتضى هذا الفساد عند التفويض فكذا اشتراط نفى المهر في المستقبل، وتقدم أنه لو نكحها في الكفر مفوضة، ثم أسلما واعتقادهم أن لا مهر للمفوضة بحال، ثم وطئ فلا مهر لها. لأنه استحق وطءً بلا مهر، قال ابن الرفعة: ونظيره ما لو زوج أمتة لعبده ثم أعتقهما، أو أحدهما قبل الوطء لا يجب لها مهر لذلك، والتقييد بالرشيدة من زيادة النظم، وكذا قوله: (في يوم عقد) أى: يعتبر مهر المثل بوقت العقد لأنه المقتضى لوجوبه بالوطء، وهذا ما صححه المنهاج، كأصله والشرح الصغير. ونقله الرافعى فى سراية العتق عن اعتبار الأكثرين، لكن صح فى أصل الروضة هنا ما اقتضاه كلام الرافعى هنا: أنه يجب أكثر مهر من العقد إلى الوطء، لأن البضع دخل بالعقد فى ضمانه. واقترن به الإتلاف فوجب الأكثر كالمقبوض بشراء فاسد، فإن لم يكن وطء بل موت. أو فرض حاكم فالعبرة بوقت العقد لانتفاء الإتلاف، وأما فرض الزوج فبحسب ما يتفق مع الزوجة عليه كما يعلم مما يأتى. (ولها) أى: المفوضة (أن تطلبها).

قوله: (أنه لو نكحها إلخ) أى: وهما حربيان، أما الذميان فيحكم لهما بحكمنا. انتهى.
«س.م.» و«ز.ى.» عن «م.ر.»

قوله: (بوقت العقد) أى: من نقد بلد الفرض على المعتمد، ولو كان الفرض بغير بلد الزوجة كأن بعثت وكيلا للفرض بغير بلدها. انتهى. «م.ر.» مع إيضاح.
قوله: (لكن صحح فى أصل الروضة) هذا هو المعتمد للتعليل المذكور. شرح «م.ر.» على المنهاج.

قوله: (فالعبرة بوقت العقد) المعتمد عند «م.ر.» وجوب الأكثر من العقد إلى الموت؛ لأن البضع دخل بالعقد فى ضمانه واقترن بالمقرر وهو الموت.

قوله: (وبالأول) عبارة شرح الروض: وبالثانى أى: وهو الأول هنا.

قال أبو إسحاق، وصاحب المذهب والبيان وغيرهم: كما فى سائر الشروط الفاسدة، قال الأذرعى: وهو قضية إيراد جمهور العراقيين، كما قاله بعض الأئمة فهو المذهب. انتهى.
قوله: (فالعبرة بوقت العقد) وقيل: بالأكثر أيضاً، وقيل بيوم الموت، وعبارة الروض أكثر ما كان من العقد إلى الوطء، وكذا فى الموت فى وجه، ويوم العقد فى وجه. انتهى.

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

(من زوجها الفرض) مهرها لتكون على بصيرة من تسليم نفسها، (و) لها (حبس النفس) عنه (له) أى: للفرض (وللتسليم) للمفروض بقاءه بقوله: (قبل المس) أى: الدخول كالمسمى ابتداء، فإن قلت: هلا كان رضاها بعدم المهر كرضاها به مؤجلاً، قلنا: المؤجل له أمد ينتظر بخلاف ما هنا، هذا وقد قيل إنه لا حبس لها، بل نقله الإمام عن الأصحاب، وقال: لأنها رضيت بغير مهر فلا يليق بها المضايقة فى التقديم والتأخير.

(وليس فرض أجنبى) من ماله (يمضى) أى: يصح، وإن رضيت به المفوضة إذ الفرض تعيين لما يقتضيه العقد فلا يليق بغير العاقد استقلالاً، وإن كان له أن يتبرع بأداء الصداق عنه بغير إذن. نعم إن أذن له الزوج صح قطعاً كما صرح به القاضى مجلى، واقتضاه كلام غيره، قال الأذرعى: ويشبه أن يصح فرضه إذا كان سيداً للزوج

قوله: (ولها حبس النفس) أى: لأن السبب وهو العقد قد وجد، فاندفع أنه حبس لما لم يجب. «ق.ل.»، وفيه نظر لأن العقد سبب للرجوع بالفرض، وهذا لا يخرج عن كون الطلب قبل الرجوع، وقد يقال: إن لها حقاً، وهو أن تكون على بصيرة من تسليم نفسها كما قاله الشارح. انتهى.، ثم رأيت فى «خ.ط.» على المنهاج أن العقد وإن لم يوجب المهر لكن أوجب لها المطالبة بأن يفرض لها.

قوله: (وليس فرض أجنبى يمضى) أى: لا يلزمهما الرضا به فلو رضا به صح. انتهى. «ب.ج.»

قوله: (أجنبى) وهو من ليس وكيلاً عن أحدهما، ولا ولياً، ولا مالكا له، ولا من يلزمه المهر كالولد فى الإعفاف. انتهى. «ق.ل.»

قوله: (هذا وقد قيل إنه لا حبس) صنيعة كما ترى يوهم أن ذلك جار فى الحبس للفرض، وفى الحبس للتسليم وليس كذلك، بل هو خاص بالثانى كما يفهمه آخر كلام الإمام المذكور، وعبرة المنهاج: ولها حبس نفسها ليفرض، وكذا التسليم المفروض فى الأصح. انتهى. وصرح شارحوه بأن كلام الإمام فى الشق الثانى. «ب.ر.»

القن وعليه يعتبر رضاها كما فى فرض الزوج ، ويقاس بما قاله الولى المجرى فى حق الصبى والمجنون. (وقد لغا إسقاط حق الفرض) من المرأة كإسقاط مطالبتها بالفيئة لأن حق ثبوت المهر بالوطء لا يبطل بإسقاطها ، وحق طلب الفرض تابع له.

(كذلك) يلغو (الإبراء) منها عن المفروض (قبله) أى: قبل الفرض لأنه إبراء عما لم يجب وعن مجهول ، كما يلغو الإبراء عن المتعة قبل الطلاق لذلك وبعده للجهل بقدرها ، (وجاز) الفرض (مع * جهل) أى: جهل الزوجين أو أحدهما (بمهر المثل) اكتفاء بما تراضيا عليه ، ولأن المفروض ليس بدلا عن مهر المثل ليشترط العلم به ، بل الواجب أحدهما مبهما ، (و) جاز الفرض (الذى وقع) أى: فرض.

(بزائد) أو ناقص (عن مهر مثل) ، وإن كان من جنسه حبالا أو مؤجلا كالسمى ابتداء ، ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج ، فإن لم ترض به فكأنه لم يفرض لأنه حق يجب لها فتوقف على رضاها كالسمى فى العقد ، قال الأزرعى: والقياس الذى لا ينقذ غيره أنه إذا فرض لها مهر مثلها حالا من نقد البلد لا يشترط رضاها به ، لأن اشتراطه حينئذ عبث ، ويحمل كلامهم على غير هذه الصورة (لا على) زوج (ممتنع) عن أصل الفرض أو مقداره عند التنازع فيه ، فلا يجوز للحاكم فرضه مع جهله بمهر المثل ، ولا فرضه بأزيد منه ولا أنقص كما فى قيم التلفات ، نعم القدر اليسير الواقع فى محل الاجتهاد لا عبرة به ، ولا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضاها به فإنه حكم منه ، وحكمه لا يتوقف لزومه على رضى الخصمين ، وليس له فرضه من غير نقد البلد ، (و) لا (فرضه مؤجلا) وإن رضيت بذلك لأن منصبه الإلزام بمال حال من نقد البلد وتؤخر هى إن شاءت.

.....

قوله: (يعتبر رضاها) أى: إن نقص عن مهر مثلها ، ومثله يقال فى فرض الزوج ، فإن لم ينقص فلا يعتبر رضاها. انتهى. «ق.ل».

قوله: (الولى المجرى) أى: الذى له تزويجهما فخرج الوصى كما مر.

قوله: (ولا فرضه بأزيد منه ولا أنقص) أى: وإن رضيا بخلافه ، وظاهر «م.ر» وحجر سواء رضيا قبل فرضه ، أو بعده ، ونازع «س.م» فيما إذا رضيا قبل فرضه فراجع.

قوله: (أى: من تنسب إلى من) أى: إلى جد ، أى: أقرب جد تنسب إليه الزوجة ،

.....

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(والاعتبار) فى مهر المثل وهو ما يرغب به فى مثلها (بقرابة الأب*) أى: بالقرابات من جهة الأب، وهن نساء العصابة أى: من تنسب إلى من تنسب هى إليه، ويعتبر القرب فتقدم أخوات لأبوين، ثم الأب، ثم بنات أخ. ثم بنات ابنه، ثم عمات، ثم بنات أعمام، كذلك فإن تعذر الاعتبار بهن لعدمهن، أو جهل مهرهن، أو

ويخرج عن هذا أم الأب لأنها قد تكون من غير قبيلتها فلا تكون من نساء العصابة ولا من الأرحام كما سيأتى عن الشرقاوى، وقوله: لعدمهن أى: أصلاً كما فى الشرحين والروضة لا من بلدها فقط خلافاً للماوردى ومن تبعه. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (إلى من تنسب هى إليه) كالأب بالنسبة للأخت، والجد بالنسبة لبنت العم فلا يرد أن بنت العم لا تنسب لأبى هذه، بل لأبيها لاتحاد جددهما المنسوبتين إليه. انتهى. شرقاوى.

قوله: (ثم عمات) أى: لا بناتهن لأنهن لا ينسبن إلى الذكور التى تنسب هى إليهم، بل ينسبن لأبيهن فهن أجنبيات منها. انتهى. «م.ر» بإيضاح.

قوله: (كذلك) أى: لأبوين، ثم لأب، ثم بنات أولاد عم وإن سلفن كذلك. انتهى. «ش».

قوله: (لعدمهن) أى: بأن لم يوجدن، وإلا فالميتات يعتبرن أيضاً كما فى شرح المنهج.

قوله: (ولا فرضه مؤجلاً إلخ) اعلم أن هذا الحكم الذى بين به الشارح كلام المتن - أعنى كون القاضى لا يفرض مؤجلاً - صحيح فى نفسه، لكن قول المتن: وفرضه الظاهر - والله أعلم - أنه عطف على البيت الذى قبل قوله: لا على ممتنع ليفيد أن للفرض مؤجلاً، وما سلكه الشارح لا تساعده عليه العبارة إلا بتكلف، كأن يقال: الضمير فى فرضه عائد على القاضى المفهوم من قوله: لا على ممتنع، كذا بخط شيخنا الشهاب، قلت: وعلى عطفه على ما قبل قوله: لا على ممتنع، يكون قوله: لا على ممتنع مؤجراً عنه فى التقدير فيكون مقابلاً له أيضاً فيفيد امتناع التأجيل أيضاً على القاضى، فليتأمل.

قوله: (هى) أى: التى أريد معرفة مهر مثلها.

قوله: (الاعتبار بهن) أى: نساء العصابة.

باب الصداق

٢٧

نسبهن، أو لأنهن لم ينكحن واعتبر بذوات الأرحام كجدات وخالات. تقدم الجهة القربى منهن على غيرها، وتقدم القربى من الجهة الواحدة كالجدات على غيرها. قال الماوردي: وتقدم من ذوات الأرحام الأم، ثم الأخت للأم، ثم الجدات. ثم الخالات. ثم بنات الأخوات، ثم بنات الأخوال، ويعتبر في المذكورات البلد أيضًا، فلو كن

قوله: (أو نسبهن) انظر كيف يجهل نسبهن مع معرفة نسبها، ولذا أسقطه في شرح المنهج. انتهى. «ش».

قوله: (بذوات الأرحام) المراد بهن هنا الأم وقرباتها من جهة الأب، أو الأم فهن أعم من الأرحام المذكورات في الفرائض من حيث شمولهن للجدات الوارثات، وأخص من حيث عدم شمولهن لبنات العمات، والأخوات ونحوهما، فهن من الأجنبيةات هنا، فإن اجتمع أم أب، وأم أم فوجوه أوجهها: استواءهما، والمراد أم أب لأن الكلام في قرباتها، أما أم أبي المنكوحة فلا تدخل في الأرحام بالضابط المذكور، ولا في العصبات لأنها قد تنسب إلى غير قبيلتها أو أهل بلدها منهن من الأجنبيةات كما حرره «ع.ش» على «م.ر». انتهى. شرقاوى على التحرير، وقوله: والأخوات أى: ومن حيث عدم شمولهن لبنات الأخوات أى: لأب، أما الشقيقات، أو لأم فبناتهن من الأرحام كالأخت لأم، ومن هنا يعلم أن بنت الأخت للأب ليست من الأرحام، ومعلوم أنها ليست من العصبات أيضًا.

قوله: (بذوات الأرحام) أى: قربات للأم من جهة الأب أو الأم، فهن هنا أعم من أرحام الفرائض من حيث شموله للجدات الوارثات، وأخص من حيث عدم شموله لبنات العمات والأخوات ونحوهما. «حجر».

قوله: (والأخوات) أى: لغير الأم أخذًا من تفسيره الأخوات في عبارة الماوردي بقوله: أى: للأم.

قوله: (ثم بنات الأخوات) أى: للأم. «حجر».

قوله: (في المذكورات) يشمل نساء العصبات وذوات الأرحام، فقضية ذلك أنه: لو كان اللاتي يبلدها ذوات الأرحام اعتبرن دون نساء العصبات الخارجات عن بلدها.

قوله: (وكان ابن القطان يقول إلخ) كأنه جعله خلعة مع الأجنبي مع فساد العوض، ثم رأيت ما في الفرع الآتي.

قوله: (أى: لغير الأم) الأوضح أى: للأب، أما الشقيقات أو لأم فبناتهن من الأرحام كالأخت للأم.

قوله: (أى: للأم) الأولى أى: لغير الأب ليشمل الشقيقات كما مر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

ببلدين وهى بإحداهما اعتبر بمن ببلدها، فإن كن كلهن ببلد أخرى اعتبر بهن لا بأجنبيات بلدها، كذا فى الروضة وأصلها، والذي اعتبره المحاملى وغيره، ونص عليه فى الأم وغيرها عكسه، وعلله الماوردى وغيره بأنه قيمة متلف فاعتبر محل الإتلاف، فإن اختصت عنهن بفضل أو نقص فرض مهر لائق بالحال، فإن تعذر الاعتبار بهن اعتبر بمن يساويها من نساء بلدها، ثم أقرب البلاد إليها، ثم أقرب النساء بها شبيها كما أشار إليه بقوله: (قلت ومن ساوت) أى: والاعتبار بمن ساوتها فى الصفات الآتية (لجهل النسب) أى: عند جهل نسبها، وتعتبر العربية بعربية مثلها، والقروية بقروية مثلها، والأمة بأمة مثلها والمعتقة بمعتقة مثلها، وينظر إلى شرف سيدهما وخسته.

.....
قوله: (اعتبر بمن ببلدها) إلا إذا كان من ببلدها نساء الأرحام، ومن غيرها نساء العصابات فالعبرة بنساء العصابات كما ارتضاه م.ر، م.س، على المنهج.
قوله أيضا: (اعتبر بمن ببلدها) وإن كن أبعد كما اعتمده م.ر، م.س.
قوله: (كن كلهن) شامل لنساء الأرحام إذا كن ببلد أخرى فيقدم على أجنبيات بلدها.

قوله: (كذا فى الروضة وأصلها) قال فى الروض عقب هذا الحكم: نعم من ساكنها منهن فى البلد- أى: بلدها- قبل انتقالها إلى الأخرى قدم عليهن، أى: إذا لم يساكنها فى بلدها. انتهى.
وكان فاعل ساكنها، وصاحب ضمير منهن: وعليهن القربات، وكان هاء انتقالها لمن فى قوله: نعم من ساكنها.

قوله: (فإن تعذر الاعتبار بهن) لعل هذا الضمير للمذكورات من نساء العصابات وذوات الأرحام.

قوله: (كما أشار إليه) لعله إنما عبر بالإشارة لأن هذا التفصيل والترتيب لا تفيده عبارة المصنف المذكورة: ولأن اعتبار من يساويها من نساء بلدها إلخ لا يتقيد بجهل النسب، بل يأتى مع العلم به إذا عدم القربات، أو جهل مهرهن، فليتأمل «م.س».

قوله: (فقضية ذلك إلخ) نقل فى حاشية المنهج عن «م.ر» اعتماد تقديم نساء العصابات فيما ذكره.
قوله: (نعم من ساكنها إلخ) هل يفيد هذا أنه يقدم من القربات من ساكنها إذا كان الجميع والزوجة ببلدة واحدة.

(وما) أى: والاعتبار أيضاً بما (به تفاوت الرغبة من * نحو جمال وفصاحة وسن) كبكارة وثيوبية، ومال وعقل، وعفة وصراحة وهجنة، والصريح: عربى الأيوين، والهجين: عربى الأب فقط، وعكسه مقرف، والذى أمه أشرف من أبيه مزرع، قال الجوهري: ويقال إنما سمى مزرعا بالرقمتين فى ذراع البغل لأنهما أتناه من ناحية الحمار، وقوله: من نحو إلى آخره من زيادته.

(وما به تسامح العشير) أى: وبما تسامح به النسوة عشيرتها فيعتبر فى حقهم فقط (لا) إن كان التسامح (من فردة) أى: واحدة منهن اعتباراً بالغالب، إلا أن يكون لنقص دخل النسب وفترت الرغبات، والظاهر كما قال الأذرعى أن الواحدة مثال للقلة والندرة لا قيد، وكالعشيرة فيما ذكر الشريف والعالم والصالح ونحوهم ممن يرغب فيه، بل قال الماوردى: لو سامحن غير العشيرة دون العشيرة اعتبر، قال: ويكون فى القبيلة الدنيئة (فإن يكن) مهر المعتبر بهن أو بعضه (مؤجلاً) بأن اعتدن تأجيله.

(فناقص) أى: فينقص الحاكم من مهرها (قدر تفاوت) بين الأجل والحلول، ولا يفرضه مؤجلاً كما مر، فلو اعتدن مائة مؤجلة وكانت مثل تسعين حالة فمهر مثلها تسعون، وهذا بخلاف المسمى ابتداء كأن زوج صغيرة، وكانت عادة نساها أن ينكحن

.....
قوله: (تسامح) مثل المساحة المشاحة، فإن شاحن فى زوج لصفة فيه منفرة كجهل شوحح فى مماثله فقط.

قوله: (دخل النسب) عبارة «م.ر»: لنقص دخل فى النسب وفتر الرغبة فيه.

قوله: (كأن زوج صغيرة) مثلها المفوضة كما نقله «م.ر» عن السبكي فارقا بين

قوله: (فى ناحية الحمار) الذى شرفته الأم التى هى الفرس.

قوله: (اعتباراً بالغالب) قال فى شرح الروض: فلا يلزم الباقيات المساحة.

قوله: (لا قيد) قد يؤخذ من قوله السابق اعتباراً بالغالب أن الضابط هنا ما عدا الغالب، لكن لو لم يكن غالباً بأن استوى الجانبان ففيه نظر.

قوله: (كأن زوج صغيرة) أى: مجنونة.

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

بمؤجل وبغير نقد البلد، فإنه يجوز له الجرى على عاداتهن كما قتله العمراني والسبكي تفقها. (وفى * فاسدى النكاح والشرا اكتفى) فى اعتبار مهر المثل.

(بوقت وطء) فيهما كوطء الشبهة نظراً إلى حالة الإتلاف لا بوقت العقد، إذ لا حرمة للفساد، فإن تكرر الوطء اعتبر (أرفع الحالات) أى: أعلى حالات الوطء فيجب مهر تلك الحالة لأنه لو اقتصر عليها لوجب ذلك المهر، فالوطآت الزائدة إذا

الفرض والعقد بأن الفرض حكم بخلاف العقد، كأن زوج صغيرة أو مفوضة فيجب حينئذ المسمى، وإنما يجب مهر المثل عند التأجيل كما مر بهامش التفويض إن لم يعتد الأجل.

قوله: (فإنه يجوز) أى: إن اعتد التأجيل أجل معين مطرد، كذا نقله «م.ر» عن السبكي، قال حجر: فإن اختلفن فيه احتمل إلغاؤه، واحتمل اتباع أقلهن فيه.

قوله: (فى اعتبار مهر المثل) أى: مهر ثيب إن كانت ثيباً وبكر إن كانت بكراً لا أرش بكاره، كما نقله فى شرح المذهب عن الأصحاب. انتهى. «ق.ل» أى: ما لم تكن مغضوبة وإلا وجب مهر ثيب وأرش بكاره. انتهى. براوى، وفى الخطيب على المنهاج فى باب خيار النقيصة أن اقتضاى الأجنبى البكر المبيعة قبل القبض بلا زنا منها يلزمه به مهر بكر بلا أفراد أرش، ثم قال: وهذا لا يخالف ما فى الغصب والديات من وجوب مهر ثيب وأرش بكاره؛ لأن ملك المالك هنا ضعيف فلا يحتمل شيئين بخلافه، ثم ولا ما فى آخر البيوع المنهى عنها فى المبيعة بيعاً فاسداً من وجوب مهر بكر وأرش لوجود العقد المختلف فى حصول الملك به، ثم كما فى النكاح الفاسد، وفاسد كل عقد كصحيحه فى الضمان وعدمه، وأرش البكاره مضمون فى صحيح البيع فيجب أرش بكاره فى البيع الفاسد كما يجب فى البيع الصحيح، ولا يجب فى النكاح الفاسد كما لا يجب فى صحيحه؛ لأن المشتري لو أزال بكارتها بوطء أو غيره فى البيع الصحيح، ثم طلع على عيب لم يكن له الرد بغير أرش البكاره ولو أزالها بإصبعه فى النكاح الصحيح ثم طلقها لا شىء عليه. انتهى.

قوله: (فإنه يجوز) صنيعه كالصريح فى شمول هذا للحاكم، وقد قال الزر دسسى: ينبغي، إذا زوج القاضى امرأة لا ولى لها سواه أن يجوز له تأجيل المهر بالمصلحة، كما يبيع ما طار كذا لك بهاء، فإن قلت: لا يتصور أن يشمل صنيعه الحاكم لأنه لا يزوج الصغيرة قلت: الكلام شامل للمسنونة وهو يزوجه فليتم.

لم تقتض زيادة لا توجب نقصا، هذا (عند اتحاد شبهة الوطآت) وإن تعدد مجلسها كوطئه امرأة مراراً بفساد نكاح، أو شراء لشموله جميع الوطآت كشمول النكاح لها، وكذا لو وطئ الأب أمة فروعه، أو السيد مكاتبته، أو الشريك الأمة المشتركة مراراً. نعم إن أدى مهر كل مرة قبل الأخرى تعدد. تنبيهه: لو وطئ حربية بشبهة فلا مهر لها كما لا ضمان بإتلاف مالها، وكذا لو وطئ مرتدة ماتت على ردتها، أو وطئ العبد أمة سيده كما علم مما مر.

(والمهر ذو تعدد إن عدت) أى: الشبهة لتعدد سببه، كأن وطئ امرأة بنكاح فاسد ففرق بينهما، ثم مرة أخرى بنكاح آخر فاسد، أو وطئها يظنها زوجته، ثم علم

قوله: (نعم إن أدى إلخ) ويتصور فى النكاح الفاسد بأن وطئ فيه وأدى المهر قبل تبين الفساد، ثم وطئ فتبين فيجب مهر آخر، ولا يتصور فى الشراء الفاسد إذ أداء المهر مسبق بالعلم، وأما فى وطء المشتركة والمكاتبه وأمة الفرع فالأمر ظاهر.

قوله: (كشمول النكاح لها) اعترض فى المهمات القياس المذكور بأن الوطآت الواقعة فى النكاح الصحيح استيفاء بحق، وهنا قد وطئ وطئاً فى غير ملك، وكل وطأة صدرت منه انتفاع غير الانتفاع الأول، والشبه لا تؤثر فى دفع الغرامات، بل فى دفع العقوبات، وأيضاً فالموجب هنا الوطء إذا عقد، والوطء الأول لا يمكن تأخير الوجوب عنه، والثانى لابد أن يترتب عليه أثر. انتهى. أقول: قد يجاب بأن فاسد كل عقد كصحيحه فى الضمان وعدمه كذا بخط شيخنا الشهاب، وقد يدفع جوابه بأن المراد فى هذه القاعدة أصل الضمان لا كفيته أيضاً، فليتأمل.

قوله: (بشبهة) أى: منها إذ هى المعتبرة فى المهر.

قوله: (أمة سيده) أى: بخلاف ما لو وطئ بنت سيده مثلاً كما هو ظاهر لأن المهر لها لا للسيد.

قوله: (أو وطئها يظنها زوجته إلخ) اعلم أن المقرر أن العبرة فى المهر بشبهة الموطوءة، فتصويرهم تعدد الشبهة بتعدد ظنه المذكور هل هو على التسامح، وإنما المعتبر تعدد ظنها، أو المراد

قوله: (اعلم أن المقرر إلخ) عبارة «ح.ل.» على المنهج: وعلم أن العبرة فى الشبهة الموجبة للمهر بظنها، وكذا فى التعدد وعدمه وإن لم يكن زانياً فالعبرة فى التعدد وعدمه بظنه. انتهى. وحاصل ما قرره شيخنا «باج»: أن العبرة بظنها فيما إذا وطئها يظنها زوجته، وأن العبرة بغير ظنها بالنسبة لتعدد المهر إذا كان زانياً بأن أكرهها أو كانت نائمة، ولا شبهة حينئذ، وإن العبرة بظنه فيما عدا ذلك كما فى شبهة الخل والطريق. انتهى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الواقع ثم ظنها مرة أخرى زوجته فوطئها، أو وطئها مرة بظنها زوجته ومرة أخرى بظنها أمته فاتحاد الشبهة كالنكاح الواحد، وتعددها كتعدده. (أو تعدم الشبهة) إما فى مرات الوطء كلها كأن وطئها بالزنا مراراً مكرهة، أو فى مرة، (ثم وجدت) مرة أخرى كأن وطئها مكرهة، ثم بشبهة فيتعدد المهر بتعدد الوطآت إذ الموجب الإلتلاف، وقد تعدد بلا اتحاد شبهة، وقوله: ثم وجدت من زيادته، ثم أخذ فى بيان تشطير المهر فقال.

(ونصف مهر واجب فى التسميه * فى العقد) ولو فاسدة (أو فرض) أى: أو بفرض (صحيح وليه) أى: العقد، أى: وقع بعده كما مر.

(عاد) أى: النصف (إلى الزوج) بفرقة كما سيأتى، وإن لم يختره ولم يقض به قاض لقوله تعالى: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾ [البقرة ٢٣٧] وقيس بالطلاق غيره من أنواع الفرقة، ولأن قضية ارتفاع العقد قبل تسليم المعقود عليه سقوط كل العوض كما فى البيع. إلا أن الزوجة كالمسلمة لزوجها بالعقد من وجه لنفوذ تصرفاته التى يملكها بالنكاح من غير توقف على قبض، فاستقر لذلك بعض العوض وسقط بعضه لعدم اتصاله بالمقصود، ولو ترك قوله: بالتسمية، وقال: بالعقد كان أخصر وأولى ليعم ترك التسمية، حيث لا تفويض بقرينة ما بعده، وخرج بالفرض الصحيح الفاسد كخمر إذ لا عبرة به بعد إخلاء العقد عن العوض بالكلية، بخلاف الفاسد المقارن له فإنه معتبر لعدم الإخلاء، أما إذا لم يجب مهر بأن فارق المفوضة قبل الفرض والوطء فلا عود بشيء، (وإن أب) وإن علا

قوله: (من أنواع الفرقة) أى: التى ليست منها ولا بسببها.

أن أصل وجوب المهر يعتبر فيه ظنها، وتعدده يعتبر فيه تعدد ظنه؟ فيه نظر، وظاهر كلامهم الثانى بدليل قولهم: أو تعدم الشبهة، ثم وجدت، إذ لو عدمت منها لم تعدد كما هو ظاهر إذ لا مهر لبغى، فليتأمل «س.م».

قوله: (ولو فاسدة) إذ يجب مهر المثل بالعقد حينئذ.

قوله: (إذ لو عدمت منها لم تعدد إلخ) قد يقال: إن وطأها نائمة أو مكرهة يعدد المهر، ولا شبهة منها.

(دفع*) من ماله المهر (عن طفله) الذى زوجه ثم بلغ وفارق قبل الوطء، فإن نصفه يعود إلى الزوج لا إلى الدافع سواء أمهرها عنه عينا أم ديناً، بخلاف ما إذا دفعه عنه أجنبى، أو عن الابن البالغ أبوه، فإن النصف إنما يعود إلى الدافع، والفرق أن الأب يتملك لطفله من نفسه، فدفعه عنه تمليك له بخلاف الأجنبى والأب مع ابنه البالغ إذ لا ولاية لهما على المدفوع عنه، فالدفع عنه مجرد إسقاط، فتعبير الناظم بما قاله أولى من قول الحاوى: وإن أدى غيره الشامل للأجنبى وللأب مع غير الطفل، لكن ما فصله الناظم هو ما صححه الشيخان، وما فى الحاوى هو ما نص عليه الشافعى فى الإملاء كما قاله جماعة، وقال الأذرعى: إنه المذهب الذى أورده أكثر العراقيين وغيرهم، ونص عليه فى الإملاء فلا يغتر بتصحيح غيره، وجوابه إن هذا محمول على ما فصله الشيخان، وفى نظير المسألة لو تبرع أجنبى بوفاء الثمن، ثم رد المشتري

قوله: (يعود إلى الزوج) إلا إن قصد الأب إقراضه له فإنه يعود إليه «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (إنما يعود إلى الدافع) لأن دفعه كان تبرعاً مسقطاً للدين لا تملياً، بخلاف دفع الأب عن موليه. انتهى. «ع.ش.»، فعلم أنه يعود له، ولو قصد التبرع كما قاله بعض الحواشى على المنهج، وعبارة شرح الإرشاد فى تعليل العود إلى الدافع لأن القصد به الإسقاط لا التمليك، وملك المدفوع له إنما قدر لضرورة الإيفاء عنه.

قوله: (وفى نظير المسألة لو تبرع إلخ) اعتمد شيخنا «زى» أن دفع الثمن كدفع الصداق فى التفصيل بين دفع الأب عن موليه وبين دفع غيره، وقال شيخنا «م.ر.» يرجع للمشتري مطلقاً. انتهى. «ق.ل.» على الجلال، وقال الشوبرى: إن الأخير هو المعتمد، وعلمه البجيرمى على المنهج بأن البيع معاوضة محضة.

قوله: (بخلاف ما إذا دفعه عنه أجنبى) أى: أو دفعه الأجنبى عن أجنبى آخر ولو كاملاً كما هو ظاهر.

قوله: (إذ لا ولاية لهما إلخ) من ثم تعلم أن المذكور هنا لا يشكل عليه ما سيأتى فى مسائل السيد المصدق عن عبده لأن السيد فى معنى ولى الطفل وأولى، كذا بخط شيخنا، وقد تمتنع الأولوية لأن لولى الطفل تمليكه بخلاف السيد على المذهب.

قوله: (وقد تمتنع الأولوية) بل يمنع كونه فى معناه أيضاً بما ذكره، وإنما عاد للعتيق الآتى لأن العود هنا

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

المبيع بعيب مثلاً، فقليل: يرد الثمن على المتبرع لأنه الدافع، وقيل على المشتري إذ يقدر دخوله فى ملكه فإذا رد المبيع رد ما يقبله إليه، وبهذا قطع الجرجاني، وكالطفل فيما ذكر المجنون والمحجور عليه بسفه. (والحمل) الموجود عند الإصداق (نو الفصل) عند الفراق (تبع) لأمه، فى العود فلو أصدقها أمة أو بهيمة حاملاً، ثم فارقتها قبل الوطء بعد انفصال الولد عاد بنصف الولد تبعاً لنصف أمه كما قبل انفصاله المفهوم من كلامه بالأولى.

(قلت) هذا (إن اختارت) أى: الزوجة عود نصفه لأنه زاد فى ملكها بانفصاله (وإلا) أى: وإن لم تختره (يعد) أى: الزوج (بالنصف من قيمة يوم المولد) أى: قيمته يوم ولادته لأنه أول إمكان تقويمه، ومحل عوده حينئذ بنصف الأمة إذا ميز الولد، وإلا عاد بنصف قيمته أيضاً لثلاً يقع فى التفريق المحرم، فإن طرأ الحمل بعد العقد، فإن كان منفصلاً عند الفرقة فكله للزوجة لحدوثه على ملكها، وعاد الزوج بنصف أمة إلا أن تكون أمة، وهو غير مميز فيمتنع العود للتفريق، وإن كان متصلاً عندها فهو زيادة من وجه، ونقصان من وجه وسيأتى حكمه.

(كأرش ما جنى على ما أمهره * غير) هو فاعل جنى أى: كما يعود بنصف

قوله: (كأرش ما جنى إلخ) قال شيخنا الذهبى «رحمه الله»: صور كل من التعيب والتلف ستة عشر بأفة، أو فعل الزوج، أو الزوجة، أو أجنبى قبل القبض أو بعده، قبل

قوله: (إذ يقدر دخوله فى ملكه) أى: لأنه لا يملك عوض البيع إلا من يملك معوضه، فاحتيج لتقدير الملك فيه بخلاف النكاح، إذ قد يملك العوض فيه من لا يملك المعوض.

ابتداءً تملك، وقد جرى بعد العتق، وهو حينئذ يملك وهذا التعليل وإن جرى فى الطفل مع وليه إلا أن المقصود الفرق بين الطفل المولى والأجنبى والبالغ بأن المقصود فى الأخيرين مجرد الاستعداد، لأن الدافع لا يقدر على تملكهما بخلاف الولي مع الطفل فإنه يقدر على تملكه، فإن قيل: السيد لا يقدر على تملك رقيقه فيكون المقصود الإسقاط أيضاً، قلنا: إن السيد قام مقام رقيقه بدليل تعلق المهر بكسبه العبد، وما بيده من مال التجارة فهو كالتائب عنه، فإذا عتق زالت النيابة وكان كالأسير، فتأمل.

قوله: (من لا يملك من الرقيق الذى تزوج بمهر من سيده) وفرق حجر فى شرح الإرشاد بأن الغلب هنا الإسقاط إذ لا معاوضة حقيقة، بخلاف البيع فإن قضية المعاوضة الحقيقية التملك، وهما يصلح وجهاً لقول المحشى: إذ قد يملك إلخ، واعتمد «م.ر» الفرق المذكور خلافاً لـ «ز.ي» كما فى «ق.ل».

الفرقة أو بعدها، ففي التعيب بعد الفرقة يستحق الأرش كلا أو شطرا في خمس، وهي إذا كان بأفة بعد القبض أو بفعلها أو بفعل أجنبي مطلقا، ولا يستحق في ثلاث وهي: إذا كان بأفة قبل القبض، أو بفعله مطلقا، بل عليه نصف الأرش إن وجب التشطير، وفي التعيب قبل الفرقة يستحقه كذلك في ثلاث، وهي إذا كان بفعله بعد القبض أو بفعل أجنبي مطلقا، ويتخير بين القنع به ناقصا وأخذ البدل سليما في ثلاث، وهي إذا كان بأفة بعد القبض أو بفعلها مطلقا، ويأخذه ناقصا بلا خيار في اثنين، وهما إذا كان بأفة أو فعله قبل القبض فيهما، وقد رضيت به، وإلا فالنظر لمهر المثل وفي التلف بعد الفرقة يستحق البدل أو نصفه في خمس ولا يستحق في ثلاث، وعليه نصف البدل إن وجب التشطير على نسق ما تقدم في التعيب بعد الفرقة، أما التلف قبل الفرقة فيستحق فيه البدل كلا أو شطرا في ست صور، وهي ما إذا كان بأفة أو فعل الزوج بعد القبض فيهما، أو فعلها أو فعل أجنبي مطلقا فيهما، ويتعلق الحكم بمهر المثل في صورتين وهما: إذا كان بأفة أو بفعله قبل القبض فيهما، أما الزيادة فصورها ثمانية متصلة أو منفصلة حدثت قبل الفرقة أو بعدها، قبل القبض أو بعده، فتكون كلها للزوجة فيما إذا كانت منفصلة حدثت قبل الفرقة، ولو قبل القبض والفراق بسبب مقارن خلافا للحلبي لحدوثها، وانفصالها على ملكها فهي لها وليس للزوج إلا الأصل أو نصفه، فإن كانت متصلة حدثت قبل الفرقة، خيرت بين أن تسمح بها كلا أو شطرا وبين أن تدفع القيمة أو نصفها بلا زيادة، وظاهره: ولو كانت العين مثلية فحرره، هذا إذا لم تكن الفرقة بسبب مقارن وهو العيب، وإلا فكلها للزوج تبعا للأصل، ولا خيار لها لضعف شأنها باقتران عقد النكاح بالسبب، فكأنه لا عقد، وكذا تكون الزيادة للزوج كلا أو شطرا فيما إذا حدثت بعد الفرقة مطلقا تبعا للأصل. انتهى. أنزل الله عليه سبحانه الرضوان.

وقوله: وظاهره إلخ عبارة الروض وشرحه: فرع حيث وجبت القيمة في الصداق المتقوم لتلفه، أو خروجه عن ملكها أو زيادة أو نقص فيه، فهي الأقل من يوم الإصداق ويوم القبض. انتهى.، فأفاد تقييد شارحه بالمتقوم أن الواجب في المثل المثل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

أرشد نقص جنانية غير الزوجة على المهر ولو فى يد الزوج لأنه بدل الفائت، ولو بقى بحاله لأخذ نصفه، بخلاف ما لو نقص فى يدها بجنائيتها أو بأفة سماوية فإنه يتخير بين العود بنصف المهر ناقصاً، والعود بنصف قيمته سليماً، كما لو تعيب المبيع فى يد البائع، ولو نقص فى يده وأجازت ولم يحصل لها الأرض فليس له إلا نصفه، لأن نقصه من ضمانه.

(وإن عبداً بيع) سيده (أو حرره). (بعد نكاحه بإذن السيد * ثم) بعد البيع أو التحرير (النكاح يفسخ) بفسخ أحدهما أو بنحو إسلام المرأة وردتها، (أو يوجد). (طلاق عبد) أى: العبد المذكور (بعد مهر دفعا) أى: بعد دفع المهر للزوجة ولو

قوله: (غير الزوجة) مثله الزوجة إذا جنت عليه قبل قبضه من الزوج. انتهى. «ح.ل» على المنهج، لكن هذا إذا كانت جنائيتها بعد الفرقة، أما قبلها فيتخير بين القنع به ناقصاً وبين أخذ البدل سليماً كما سبق قريباً.

قوله: (بنصف قيمته سليماً) ظاهره: ولو كانت العين مثلية، وظاهر ما تقدم عن شيخنا الذهبى حيث عبر بالبدل أن الواجب فى المثلى نصف المثل، فراجعه.

قوله: (ولم يحصل لها الأرض) بأن نقص بأفة أو فعله، بخلاف ما إذا كان بفعل أجنبى فله مع النصف الناقص الأرض، أما إذا كان بفعل الزوجة فإنه يتخير بين القنع به ناقصاً وأخذ البدل سليماً كما تقدم، ففى قوله: فليس له إلا نصفه مع إطلاق قوله: ولم يحصل لها الأرض إجمال تفصيله ما ذكر. «تدبر».

قوله: (غير الزوجة) هو مع قوله: ولو فى يد الزوج يفيد أنه لا عود فى جنانية الزوجة عليه فى يد الزوج، فليراجع.

قوله: (ولو فى يد الزوج) ولو عفت الزوجة عن الجانى لم يتغير الحكم. «ب.ر».

قوله: (ولم يحصل لها الأرض) يشمل ما لو نقص فى يده بجنائيتها هو فإنه لا أرض عليه، بل تتخير هى فلم يحصل لها الأرض، بخلافه بجنانية أجنبى يضمن وإن عفت عن الأرض.

قوله: (يفيد أنه لا عود إلخ) فى شرح المنهج مع حاشية «ح.ل» أن له العود، لكن هذا إذا كانت جنائيتها بعد الفرقة، أما قبلها فيتخير بين القنع به ناقصاً، وبين أخذ البدل سليماً كما يؤخذ مما نقلناه بهامش النسخ عن شيخنا الإمام الذهبى رحمه الله سبحانه وتعالى.

قبل البيع والتحرير (وقبل أن يطلأ) ها (فكل رجعا) أى: فكل المهر فى الانفساخ.
(أو نصفه) فى الطلاق رجع (لمشتر) فى صورة البيع لا للبائع، (أو معتق) بفتح
التاء فى صورة الإعناق لا للمعتق بكسرهما، وإن دفعه البائع، أو المعتق من مال نفسه،
أو من كسب العبد قبل البيع أو التحرير، لأن الانفساخ أو الطلاق هو الموجب لرجوع
الكل أو النصف، وقد جرى فى ملك المشتري أو بعد عتق العبد، وظاهر أن قوله
كأصله: بعد دفع المهر مثال، فقبل دفعه كذلك، (وحيث كان العبد) الذى أذن له
سيده فى نكاح أمة (مهرها) ثم طلقها قبل الوطء (بقى) أى: العبد كله.

قوله: (أو معتق إلخ) علل فى شرح الروض عود النصف إليه بقوله: لأن العود هنا
ابتداء ملك لا فسخ، ولهذا منعت الزيادة المتصلة هنا الرجوع القهرى بخلاف سائر الأبواب
لأنه فيها فسخ، وهو إن رفع من أصله فكان لا عقد، أو من حينه فالفسخ مشبه بالعقد،
والزيادة تتبع الأصل فى العقد فكذا فى الفسخ. انتهى. ولأن الزوج متهم بنحو الطلاق،
ولا كذلك البائع لفلس المشتري. انتهى. بهامشه، وقضية فرق الشارح المذكور أنهما لو

قوله: (قبل البيع أو التحرير) كأنه راجع أيضًا لقوله: من مال نفسه، فيخرج به ما إذا دفعنا
بعد البيع والتحرير لأنه حينئذ من قبيل دفع الأجنبي عن غيره تبرعا، وقياس ذلك أن يكون الراجع
لهما، فليتأمل.

قوله: (وقد جرى فى ملك المشتري) أى: فكان ذلك كسائر الأكساب الحادثة فى ملكه.

«ب.ر.»

قوله: (فيخرج به ما إذا دفعنا بعد البيع إلخ) فهم المحشى أن الغاية بالنسبة لقوله: من مال نفسه أو من
كسب العبد فقط، وإن الدفع قبل البيع أو التحرير قيد لكنه لا يوافق قول الشارح قبل: أى: بعد دفع المهر
للزوجة، ولو قبل البيع أو التحرير، فإنه ظاهر فى أن المعنى سواء دفع قبل البيع، أو التحرير، أو بعدهما،
وكون الواو للحال بخلاف الظاهر، ولهذا الظاهر وجه، فإنه وإن خرج بعد البيع أو العتق عن ملكه، لكن
الدفع عما لزم فى ملكه وبه فارق الأجنبي فليراجع، وعبرة الإرشاد: وإن عتق أو بيع أو فسخ فالنصف أو
الكل له.

قال حجر: وإن كان قد أداه بإذن سيده من مال تجارته أو كسبه قبل العتق، ثم قال فى الإرشاد: أو
للمشتري، قال حجر: وإن كان البائع قد أداه من مال نفسه سواء فيهما أى: صورتى الإعناق والبيع دفع
المهر أولا. انتهى. وهى صريحة فى التعميم، وكان معنى الأداء فى كلامه التعيين حتى يصح قوله: سواء إلخ
فتأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(مالك العرس) أى: الزوجة، (إن أعتقها * أو باعها) مالكةا المالك للعبد (من قبل أن يطلقها)، أما النصف المستقر قبل طلاقها فظاهر، وأما النصف الذى يرجع بطلاقها فلأن مالكةا الزوج لها هو المالك للعبد عند الطلاق فرجع إليه، ولا يرجع لمالكه الأول كما لا يرجع للبائع، والمعتق فيما مر، وقوله: أو باعها من زيادته.

(لو مالك العرس لهذا) بزيادة اللام لتقوية العامل وهو (أعتقا * أو باع) أى: فلو أعتق مالك الزوجة هذا العبد أو باعه، (ثم انفسخت) عقدة نكاحها بسببها، (أو طلقا) أى: العتيق، أو المبيع زوجته العتيقة، أو الرقيقة.

تقايلا الصداق، أو رد بعيب رجوعه للزوج بزيادته وإطلاقهم ينافيه. انتهى. بهامشه أيضاً، وقوله: أو لا ابتداء ملك إلخ يشكل عليه العود للمؤدى غير الأب والجد كما مر، وقد يقال: إنما عاد هناك للمؤدى لأن غرضه مجرد الإسقاط، فإذا تبين عدمه عادله وامتنع أن يملكه غيره، بخلاف السيد فإنه نائب عن العبد بدليل تعلق مهر العبد بما فى يده من مال سيده الذى للتجارة فأداؤه لما لزمه بسبب إذنه فى النكاح، فإذا ارتفعت النيابة عاد للأصل هذا غاية ما أمكن.

قوله: (وإن دفع البائع إلخ) يفيد أن الكل أو النصف يرجع للسيد عند الانفساخ لا للسيد عند الإصداق، سواء دفع السيد الأول الصداق من ماله أو من كسب العبد، وفى التحفة وحاشيتها ما يفيد أنه إنما يرجع للسيد عند الفراق إن دفع من كسب العبد ومال تجارته، بخلاف ما إذا دفع من مال نفسه، فإن الراجع يكون للسيد الأول، لكنه صرح فى شرح الإرشاد بمثل ما فى الشرح، وكذلك الخطيب على المنهاج.

قوله: (فقبل دفعه كذلك) هو ظاهر إذا كان الصداق عيناً فإن كان ديناً ففى ذمة الزوج فقط، يشكل الرجوع إلا أن يراد برجوعه للمعتق سقوطه عن ذمته، وبرجوعه للمشتري سقوطه عن ذمة العبد، إذ لا يجب للسيد على ملكه شيء، وحينئذ يمكن أن يكون تقييد المصنف «أصلها» بجاء التأني مع لأنه قبل الدفع لا يتصور رجوعه للمعتق، أو المشتري فليتأمل. «س.م».

قوله: (لتقوية العامل) لتأخره.

قوله: (ثم انفسخت) الظاهر أن فاعل انفسخت: ضمير الزوجة وهو على حذف مضارع، أى: ثم انفسخت، أى: الزوجة، أى: نكاحها، ويمكن حمل كلام الشارح على ذلك، وإن تبادل

(من قبل وطء فعلى المعتق أو * من باع كل قيمة العبد رأوا) أى فقد رأى: جمهور أئمتنا على المعتق فى صورة الإعتاق، وعلى البائع فى صورة البيع كل قيمة العبد فى الانفساخ.

(أو نصفها) فى الطلاق (للزوج) فى الإعتاق (أو من اشترى) فى البيع لتفويت المهر بالإعتاق والبيع، فرجع بدله إلى مستحقه وهو العتيق فى الأولى، لأنه حر عند الفرقة، وهذا مما يمتحن به، فيقال: أحسن إلى عبده بإعتاقه فرجع عليه بقيمته، والمشتري فى الثانية لأن ما يرجع للحر بالفرقة من المهر أو بدله يرجع لسيد الرقيق عند الفرقة، لعدم أهلية الرقيق للملك، وسيده عندها هو المشتري، ولا يرجع فيهما شيء لملكه الأول كما مر نظيره (بفرقة الأحياء) جمع حتى أى: عاد إلى الزوج، أو

قوله: (بفرقة الأحياء) ولو كانت طلاقا رجعيا بأن استدخلت ماءه المحترم ولو فى الدبر، فإنه يوجب العدة لا المهر، ولا يتوقف التشطير على انقضاء العدة خلافا للقيوبى، بل لو راجع، ووطئ، لم يجب لها سوى الشطر الذى أخذته أولا كما فى «ع.ش».

قوله: (بفرقة الأحياء) ومنها المسخ حيوانا فمسخها ولو بعد الدخول ينجز الفرقة، ويكون المهر من الأموال الضائعة أمره للإمام، ويسقط المهر قبله أيضاً، ولا تعود الزوجية بعودها آدمية ولو فى العدة كعكسه الآتى، وفارق الردة ببقاء الجنسية ومسوخه ينجز الفرقة أيضاً، ولا يسقط المهر ولو قبل الدخول لتعذر عوده إليه لخروجه عن أهلية الملك، أو لورثته لبقاء حياته، وقال العلامة السنباطى: يشطره قبل الدخول والأمر فى النصف العائد إليه لرأى الإمام كباقي أمواله، وقال «ح.ط»: الأوجه أن يكون نصفه تحت يد الحاكم حتى يموت الزوج فيعطى لوارثه أو يردده الله كما كان فيعطى له، وأما المسخ حجرا فكالملوت ولو بعد مسخه حيوانا، ولو بقى منه جزء آدميا فحكم الآدمى باق له مطلقا أى: حيث بقيت فيه حياة.

ولو مسخ بعضه حيوانا وبعضه حجرا فالحكم للأعلى، فإن كان طولاً فهو حيوان،

من قوله: عقدة نكاحها أن فاعل انفسخت ضمير عقدة نكاحها المفهومة من الكلام، فليتأمل
«س.م.»

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الدافع عنه على ما مر نصف الواجب بالفرقة فى حياة الزوجين لا بسببها كما سيأتى، (وما وطه جرى) أى: ولم يجر بينهما وطه، فخرج بذلك الفرقة بالموت ولو قبل الوطه، وفى الحياة بعد الوطه فلا يرجع بشئ لتقرر جميع المهر كما مر، وفرقة الحياة التى ليست بسبب الزوجة.

(كالخلع) وإن تم بها، لأن الغلب فيه جانب الزوج إذ المقصود الأصلى منه الفراق وهو مستقل به، ولأنه يصح مع الأجنبية كما نبه عليه بزيادته (مطلقاً) أى: عن تقييده بكونه مع الزوجة، وكالخلع ما لو فوض الطلاق إليها أو علقه بدخولها ففعلت، أو طلقها بعد مدة الإيلاء بطلبها، أو أرضعت أم أحدهما الآخر (كذا إيمانه) أى: الزوج و(ردته) و(شراؤه) زوجته إذا كانت أمة، و(لعانه) إذا قذفها.

وينفق عليه من ماله ما دام حيواناً، فإن عاد آدمياً عاد إليه ملكه، وإن مات أو انقلب حجراً ورث عنه، ولو مسخ الزوج امرأة وعكسه تنجزت الفرقة ولا تعود، وإن عاداً كما مر، نعم إن كان انقلابهما مجرد تخيل فلا فرقة. انتهى. «ق.ل» مع زيادة سيرة من «ح.ل» وغيره، وعبرة حجر فى شرح الإرشاد: كالموت عدة ومهرًا وارثاً مسخ أحدهما حجراً، فإن مسخ الزوج حيواناً فكذلك مهرًا لا عدة وإرثاً على الأوجه نظراً لحياته، ولو مسخت هى حيواناً رجع كل المهر للزوج على ما فى التدريب؛ لأن المسخ لا يكون عادة إلا بعد عتو وتجبر فكان السبب منها.

قوله: (أو أرضعت أم أحدهما الآخر) أى: فيجب على المرضعة المهر للزوج، وفارق ما لو أسلمت تبعاً لأبيها حيث يسقط مهرها، ولا يجب عليه شئ بأن فى الإرضاع فعلاً يتصل بالرضيعة، ولا كذلك التبعية، ولذلك لو دبت فرضعت سقط مهرها واستشكل سقوط مهرها بالتبعية مع عدم فعل منها، فهى أولى بالتشطير من إرضاع أمه لها، وأجيب بأن الإسلام فى التبعية قام بها وحدها، فكان السبب من جهتها فقط، بخلاف الأخوة فى الإرضاع فإنها قامت بكل منهما، وليس نسبتها إليها أولى من نسبتها إليه. انتهى. ملخصاً من حاشية المنهج.

قوله: (أو أرضعت إلخ) وتغرم له النصف، وخرج ما لو دبت الصغيرة فرضعت، فإن المهر يسقط بخلاف ما لو دب الصغير فرضع من أم زوجته فإن المهر يتنصف.

قوله: (لا بسببها) أى: الزوجة.

(لابا) لفراق ا(لذى بسبب منها جرى * كالفسخ) من أحدهما (بالعيب) فى الآخر. (وعتق) أى: وكفسخها بعثتها (وشرى).

(ذى) أى: وكشرى الزوجة الحرة (زوجها) ولو بطلبه (فالكل*) أى: كل المهر فى هذه الصور يرجع إلى الزوج أو الدافع عنه، لأن الفرقة بسببها، والمراد برجوعه إليه فى الأخيرة فيما إذا كان دينا لم يقبض سقوطه، وقد اعترض الناظم التعبير عنه بذلك بقوله: (قلت وهو) أى: التعبير عن السقوط بالرجوع (فى الأصل) أى: الحاوى. (والشروح) له (جاء سهوا) إذ لا يتصور فيه رجوع، كما نبه عليه بقوله:

قوله: (فيما إذا كان دينا لم يقبض) بخلاف ما إذا كان عينا أو دينا وقبض، فإنه يرجع إلى الدافع كذا فى شرح الإرشاد، والخطيب على المنهاج عن الكمال بن أبى شريف، وشرح الروض، وقد ينافيه الرجوع للمشتري فيما إذا باعه بعد النكاح ودفع المهر، ثم انفسخ النكاح أو طلق قبل الوطء، وهو المذكور سابقا بقوله: وإن عبدا يبع إلخ، إلا أن يفرق بأن الانفساخ فيما مر وقع بعد الملك، فالملك كان للعبد الثابت له النكاح، والمهر من فوائده، وهنا لم تملك عبدا ثابتا له النكاح لارتفاعه بالملك، فرجع المهر للدافع هنا دون ما مر فليتأمل.

قوله: (وشرى ذى زوجها) ثم إن كان الصداق ديناً فى ذمته سقط عنه، والتعبير عنه حينئذ بالرجوع الذى أهمته عبارته كأصله فيه تسمح، وإن قبضته منه ثم اشتريته لم يرجع منه شئ إليه لعدم أهليته للملك، ولا إلى تابعه لزوال ملكه بالبيع السابق على السبب الموجب وهو الفرقة، وإن كان عينا أصدقها السيد عنه، ثم اشتريته لم يرجع إلى المصدق اعتباراً بالسيد وقت الرجوع، لأن المصدق لما باعه كأنه بالبيع تبعته الحقوق التى تحصل له فى المستقبل. حجر.

قوله: (وإن كانت قبضته إلخ) ينافى هذا قوله - أى: حجر - فى شرح الإرشاد الصغير: وإذا حصل ملك زوجة حرة ولو بعضاً، أو مكاتبه قبل وطء سقط مهر المالكة حتى ترده إن قبضته لحصول الفرقة من جهتها، أما إذا ملكته بعد وطء فبقى المهر فى ذمته إن كان ديناً ولا ترده إن قبضته. انتهى. وعبارة «خ.ط» فى شرح المنهاج: وشراؤها زوجها يسقط جميع المهر. قال الكمال بن أبى شريف: لأنه دين لم تقبضه، والسيد لا يثبت له على رقيقه مال، أما إذا كان عينا أو ديناً وقبضته، وأداه العبد من كسبه أو أداه عنه السيد من ماله، فإنه يرجع إلى سيده. انتهى. ووجه الرجوع للسيد هنا ظاهر لأن ملكها له لا يقع عليه وهو زوج، فلا يكون المهر هنا من آثار الملك، بخلاف ما لو يبع أولاً ثم انفسخ النكاح حيث يكون الراجع للمشتري لأنه ملكه حال كونه زوجاً، فكأن المهر من آثار الملك، فتدبر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

.....
.....
.....

قوله: (أو الدافع عنه) أى: على ما تقدم.

قوله: (فى الأخيرة) لا يخفى ما فى هذا التقييد على طريقته من فرض الكلام فى الدين.

قوله: (قلت: وهو فى الأصل والشروح جاء سهواً) أقول: هذا الاعتراض ليس مختصاً بالدين، بل لا يظهر إلا فى العين بدليل قوله: أيرجع المهر لعبد ليشتري إله، فإن هذا لا يتأتى فى الدين إذ لا يصح أن يعزل عدم الرجوع فى الدين بأن العبد لا يملك، وسيده قد خرج العبد عن ملكه قبل جريان سبب الرجوع كما هو حاصل هذا التعليل، وإنما يعزل فى الدين بأنه فى ذمة الزوج فلا يتصور رجوعه فيه، وأيضاً لو كان الاعتراض باعتبار الدين لم يختص بمسألة شراء الزوج، بل سائر صور رجوع جميع المهر لا يتصور فيها رجوع حقيقة إذا كان الصداق ديناً، وإنما المراد فيها السقوط عن ذمة الزوج، وأيضاً إذا فرض الكلام فى الدين كان وجه التسميح أنه لا يتصور رجوع فى الدين، فإن فرض بقية الصور فى الدين أيضاً كان التسميح من هذه الجهة فى الجميع، فكيف يتأتى أنهم تسمحوها فيه فى ضمن ما لا تسمح فيه روماً للاختصار، وإن فرض البقية فى العين أو أعم فهو تحكم، فالوجه أن حاصل اعتراض المصنف أنه لا يتصور الرجوع هنا مطلقاً سواء أكان عيناً لأن العبد لا يملك، والسيد لم يبق له علة، أو ديناً لذلك، ولأنه فى ذمته

قوله: (لزوال ملكه) قد يقال: هذا لا يمنع الرجوع إليه لأن المقصود بدفعه إسقاط ما لزم فى ماله لا تملكه، فلما تبين عدم اللزوم رجع للدافع، فقوله: بعد تبعية الحقوق إله فيه نظر لأنه ملك له، والحق للسيد الأول. «تدبر».

قوله: (اعتباراً بالسيد وقت الرجوع) فيه نظر لأنه وقت الملك لم يكن العبد مستحقاً لشيء، إذ لا يقع ملكها عليه وهو زوجها حتى يكون هذا من فوائد الملك، بخلاف ما لو بيع أولاً، ثم انقضى النكاح كما تقدم.

قوله: (إذ لا يصح أن يعزل إله) قد يقال: لم يعزل المصنف ولا الشارح بذلك، وإنما الدين، على ما به حجر، ولا يلزمهما اتباعه، وقوله: لم تختص هو كذلك لكن الشارح راعى المصنف فى قوله: بل مهرها الدين.

قوله: (سواء أكان عيناً) يدخل فيه ما إذا كان ديناً وقبض، وهو منافع المفهوم قول الشارح فربما إذا كان ديناً لم يقبض، والحق أن الشارح هنا، وفى شرح الروض، ومثله حجر فى شرح الإرشاد، والخطيب، على المنهاج عن ابن أبى شريف: جار على أنه إذا كان عيناً أو ديناً قبض يرجع للدافع، لأن الاندماج هنا

(أيرجع المهر) الذى فى ذمة العبد (لعبد يشتري*) أى: للعبد المشتري، (كلا) لا يتصور رجوعه له (ولا لسيد) له (قد أمهرا) عنه بأن عين له ما التزمه، أو ضمن عنه المهر.

(بل مهرها الدين كما مر لغا) أى: سقط كما مر قبيل هذا الباب، وفى حكمه عليهم فى ذلك بالسهو نظر لوضوح المراد منه وإن تسمحوا فيه فى ضمن ما لا تسمح فيه رومًا للاختصار. نعم لو عبر بالسماح أو نحوه كان أولى. فرع: لو ارتدا معا فنظير ما صححه الرافعى من أنه لا متعة لها أنه لا شيء لها من المهر. وصححه الفارقى وابن أبى عسرون وغيرهما لأن الغلب فى المهر جانبها، وصحح الرويانى خلافه و نظره بالخلع، و محل الرجوع فى كل الواجب أو نصفه بالفرقة (إذا بقى) بعينه وإن تغير وصفه (كجلد ميت دباغ).

قوله: (وصحح الرويانى إلخ) اعتمده «م.ر».

ولا يتصور رجوع أحد فيما فى ذمة نفسه، إذا علمت ذلك ظهر لك أن قصر الشارح الاعتراض على الدين حيث قال: والمراد برجوعه فى الأخيرة فيما إذا كان دينًا إلى أن قال: وقد اعترض الناظم إلخ الذى منه تقييد المهر فى قوله: أيرجع المهر بقوله: الذى فى ذمة العبد، وقوله: وإن تسمحوا فيه فى ضمن ما لا تسمح فيه ليس على ما ينبغي، فإن قيل: يؤيد ما سلكه الشارح قول المصنف: بل مهرها الدين إلخ قلنا: هذا لا يقتضى قصر اعتراضه على الدين. «س.م».

قوله: (بل مهرها الدين) هلا استمر، فإن السيد يثبت له الدين على ملكه إذا تقدم الثبوت الملك.

قوله: (من أنه لا نفقة لها) قد يفرق بأن المهر أثبت لأنه أعم وجوبًا، وأقوى لوجوبه بالعقد ما لم ينف فيه بشرطه.

حصل بالشراء، فيكون دافعًا للمهر إذ لم يقع ملكها على زوج حتى يكون المهر من فوائده، بخلاف ما إذا حصل بغيره كما سبق فى قوله: وإن عبدًا يبيع إلخ، وما قاله الخشنى هنا هو ما سبق للششيخ عميرة، ويمكن دفع ما أورده الخشنى قبل بأدنى عناية، فليتأمل.

قوله: (فإن السيد إلخ) قد يقال: إن ما هنا دافع للدين كما تقدم بيانه بالهامش.

قوله: (بشرطه) وهو تفويضها بقولها: زوجنى بلا مهر كما مر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(وخمرة تخللت) في يد الزوجة (في) نكاح (اثنتين*) من الكفار (قد أسلما أو مترافعين) إلينا في حال الكفر بعد الدبغ والتخلل، وقد تفرقا قبل الوطء فيرجع الزوج بالكل أو النصف، بخلاف وقوع ذلك في نكاح المسلمين لا يصح، بل يلزمها رده ويثبت لها مهر المثل، ويرجع الزوج به أو بنصفه، أما إذا دبغ الجلد أو تخللت الخمرة في يد الزوج فلا شيء لها منهما، بل لها مهر المثل، ويرجع هو به أو

.....

قوله: (إنه لا شيء لها) وفارق الخلع بأن الزوج هناك هو المتسلط على الفرقة بخلاف ردهما.
 «ب.ر.»

قوله: (وصحح الروياني خلافه) وعلى هذا فإنما لم تحب لها حينئذ متعة لأنها للإباحاش، ولا إباحاش مع نسبة الفراق إليهما، والشطر هنا لعدم إتلافها المعوض وهو بردتها معه لم تنافسه كئذا، حجر فليتأمل فيه، وفي كون الشطر لعدم إتلاف المعوض نظر.

قوله: (كجلد ميت دبغا) قال في الروض وشرحه: لا إن تلف الجلد في يدها قبل الطلاق وبعد الدبغ فلا يرجع؛ لأن الجلد متقوم ولا قيمة له وقت الإصداق والقبض، بخلاف الخلل الم.م. سر إنه مثلى. انتهى. فانظر قوله: بخلاف الخل إلخ، فإنه كان حمراً عند الإصداق والقبض، والخنصر لا اعتداد به شرعاً فليتأمل، ثم قال في الروض: وإن أصدقها عصيراً فتخمر في يده، ثم تخلل، ثم أسلما وجب قيمة العصير وفيه نظر. انتهى. فليتأمل وجه القيمة مع إن العصير مثلى، وبين النظر في شرحه بشيء آخر غير هذا.

قوله: (نظر) انظر وجهه.

قوله: (والخنصر لا اعتداد به) فيه أنه معتد به عندهم، ونحن نعتد بما اعتدوا به متى كان وقت الإسلام أو الترافع بصفة يعتد بها عندنا.

قوله: (فليتأمل وجوب القيمة) علل في شرح الروض بقوله: لتلفه قبل قبضه، ولا عبارة بتخلل الخنصر. انتهى. أى: لأن تخمره في يده تلف له قبل القبض، ثم بين النظر بما حصله أن الصداق في يد الزوج مضمون ضمان عقد أى: بالقيمة في المتقوم، والمثل في المثلى، وثبأت على ما لو جرى في يد البائع مثله من أنه يتخير المشتري أن يتخير الزوجة هنا إن اختارت الفسخ، فلها مهر المثل وإلا فالحلل لا قيمة العصير، وإنما يصح إيجابها تفريعاً على أن الصداق مضمون ضمان يد. انتهى. فانظره مع قوله: وبين النظر إلخ.

بنصفه ، لأن ذلك لا يصلح مهرا ولا عبرة بالعقد عليه إذا لم يتصل به قبض الإسلام أو الترافع ، وقوله : أو مترافعين من زيادته .

(ولو) كان بقاؤه في يدها (بعوده) إليها قبل الفرقة بعد زوال ملكها عنه فإنه يرجع به أو بنصفه كما في نظيره في الفليس ، بخلاف نظيره في هبته من فرعه لاختصاص الرجوع فيها بالعين بخلافه هنا ، فكان الرجوع في العين أولى من البذل ، (و) كذا (لو أوصت بفك*) رقبة الصداق إذا كان رقيقا ، إذ الإيصاء ليس عقد قرينة بخلاف التدبير كما سيأتي ، (و) كذا لو (أحرم) الزوج (الصائد) حالة الفرقة وكان الصداق صيدا وإن كانت الفرقة باختياره إذ لا يقصد بها التملك ، بل الفراق والرجوع حكم رتبته الشرع عليه قهرا فكان كالإرث . (والكل ترك) أى : وكل الصيد أرسله الزوج المحرم وجوبا إن رجع إليه كله ، لأن المحرم ممنوع من إمساك الصيد ، وإن رجع إليه نصفه لم يجز إرساله لحق الزوجة فيه ، وإرسال ملكه مفوت لملكها فامتنع ، وما تقدم من الرجوع بالمهر أو بنصفه بالفرقة محله إذا لم يحدث فيه قبلها زيادة أو نقص ، وإلا فلا بد من الرضى ، وقد أخذ في بيانه فقال .

قوله : (كما في نظيره في الفليس) المعتمد في الفليس أن الزائل العائد كالذى لم يعد خلافا للشارح ، فينتقل الغريم في الفليس مع العود إلى الثمن ، لأنه أقل غالبا من القيمة رعاية للمفلس ، وهنا لو انتقل الزوج انتقل إلى البذل ، ولا فائدة فيه لمساواة البذل للعين غالبا . انتهى . «ق.ل» على الجلال .

قوله : (لاختصاص الرجوع فيها بالعين) لأن حقه ينقطع بزوال ملك الولاء عنها ، وحق الزوج لا ينقطع بدليل رجوعه إلى البذل .

قوله : (فلا بد من الرضا) اعلم أن خيارها في المتصلة ثابت عند وجوب الشطر ، وكذا

قوله : (قبل الإسلام أو الترافع) قضيته إنه بعد الديع والتخمر في يد الزوج لو قبضته قبل الإسلام والترافع كان كما لو حصل في يدها .

قوله : (حالة) متعلق بأحرم .

قوله : (لم يجز إرساله) ينبغى أن يقال : ولكن يرفع يده عنه ، وليس في العبارة إفصاح بزوال ملكه ، وينبغى أن يجرى فيه ما في الإرث كما يدل عليه قوله السابق : فكان كالإرث .

قوله : (ما في الإرث) وهو أنه يزول ملكه عنه كما مر في كتاب الحج .

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

(بالاتفاق) أى: إنما يرجع باتفاقهما على الرجوع (فى نخيل ذى ثمر) بأن جعلت صداقا ثم أثمرت فى ملك الزوج، ثم فارقها الزوج ولو قبل التأبير، فلو أرادت رجوعه بالنخيل، أو بنصفها مع إبقاء الثمر إلى الجذاذ لم يجبر لأن حقه فيها خالية، وليس لها تكليفه التأخير إليه لأنه يستحق العين أو القيمة فى الحال، فلا يؤخر إلا برضاه، وليس له تكليفها قطع الثمر لحدوثه فى خالص ملكها فلها تبقيته إلى الجذاذ، وليس لها أن تقول: ارجع وأسق لانتفاع ملكها بالسقى، ولا أن تقول:

عند وجوب الكل إلا بسبب مقارن، فله كل مهر قهرا بزيادته المتصلة، وعبرة الإرشاد وشرحه لحجر: وإذا عاد إليه كل الصداق نظير، فإن كان بسبب قارن العقد كعيب أحدهما فبمتصل من الزيادة معه كسمن، وصنعة يرجع المهر إلى الزوج، وإن لم ترض هى كفسخ البيع بالعيب، وبحث شيخنا أن العيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن، فتسلط الزوج على الفسخ قبلها، ولا يجرى هذا التفصيل فى التشطير، بل يسلم الزائد لها مطلقا أى: فى سائر صور التشطير لعدم تصوره؛ لأن الفسخ بالمقارن يوجب الكل لا الشطر. انتهى.

قوله: (فى نخيل ذى ثمر) أى: مع إبقاء الثمر لها كما بينه الشارح بقوله: فلو أرادت إلخ، أما لو أرادت ترك الثمر غير المؤبر له فيجبر على القبول كما فى الروضة والمنهاج وغيرهما، وقد سها هنا الشيخ عميرة فحكم على الشارح بالسهو، فانظر الحاشية.

قوله: (ولو قبل التأبير) هذا سهو قطعاً لأن الثمرة قبل التأبير زيادة متصلة لا يتوقف الرجوع فيها على اتفاقهما، بل لو سمحت المرأة وجب عليه القبول كما هو مصرح به فى الروضة، والمنهاج، وسائر كتب المذهب والله أعلم اهـ. برلسى.

قوله: (لم يجبر) ولو سمحت له بنصف الثمرة لم يجبر على قبول ذلك، بخلاف ما لو أصابها نخيلاً بلا طلع، فأطلعت عندها، ثم سمحت بنصف الطلع مع نصف الشجر، فإنه يجبر على القبول، وظهور النور كظهور الطلع، وانعقاد الثمر مع تناثر النور كالتأبير. «ب.ر».

قوله: (هذا سهو قطعاً إلخ) هذا هو السهو قطعاً لأن الشارح رحمه الله صور كلامه بما إذا أرادت رجوعه بالنخيل، أو بنصفها مع إبقاء الثمر إلى الجذاذ لا بما إذا سمحت كما هو المذكور فى الروضة والمنهاج، وقد تابع الشارح على ما ذكر حجر فى شرح الإرشاد فتأمل.

قوله: (ولو سمحت له بنصف الثمرة لم يجبر) أى: إن كان الإطلاع فى ملكها بخلاف ما إذا كان فى ملكه، ولو تأبر فى ملكها، فإنه يكون من الزيادة المتصلة، فيجبر على القبول متى رضيت كما سيأتى للمحشى.

ارجع ولا تسق لتضرر ملكه بالترك، ولو طلب أحدهما الرجوع والتمزم السقى لم يجبر الآخر لأنه وعد لا يلزم، ولأن الممتنع قد يأبى دخول الآخر للسقى، ولو رضى بالرجوع وإبقاء الثمر إلى الجذاذ، أو رضيت به مع قطع الثمر ولم يمتد زمن القطع، ولم تنقص النخيل بانكسار سعف وأغصان، فظاهر كلامه كأصله أنه لا يجبر الآخر وهو وجه قوى فى الأولى. صححه جماعات، ونقل عن نص الأم: والذي صححه الشيخان فيها وجزما به فى الثانية إيجابه: إن لا ضرر عليه، ولو قال: أؤخر الرجوع إلى الجذاذ لم تجبر هي لأن نصيبه يكون مضمونا عليها، فلو قال: ارجع ويكون نصيبى وديعة

قوله: (فظاهر كلامه إلخ) أى: حيث أطلق أنه لابد من الاتفاق فيشمل جميع الصور، لكن يمكن حمله على الأولين وهو خلاف الظاهر.

قوله: (ولو طلب أحدهما إلخ) إن صور بالإبقاء إلى الجذاذ أشكل لما صححه الشيخان فيما بعدها، لأن زيادة هذه بالتمزم السقى لا تقتضى المغايرة أو بدونه أغنى عنه، وليس له تكليفها إلخ، فلتحرر صورة هذه مع صورة ما بعدها.

قوله: (لم يجبر الآخر) لكن له موافقته، فيملك الزوج. إن وفى كما سيأتى فى شرح قوله: وترك سقى إلخ.

قوله: (ولأن الممتنع) وهو الذى لم يوافق الطالب.

قوله: (والذى صححه الشيخان فيها إيجابه) أى: إذا قبض النصف شائعا بحيث برئت من ضمانه كما هو ظاهر، وإلا فلا إيجاب لضرر الضمان.

قوله: (إيجابه) أى: الآخر.

قوله: (فلو قال ارجع) أى: ولا أقبضه الآن كما هو ظاهر ليأتى تعليل عدم الإيجاب بالبناء على بطلان الإبراء من ضمان العين، إذ لو قال: ارجع وأقبض النصف أى: بقبض الجميع، ثم اجعله وديعة عندك لم يتأت التعليل المذكور، إذ لا ضمان عليها لو تلفت العين فلا حاجة بها إلى الإبراء، ولا إلى البناء على بطلان الإبراء مع بقاء العين، وحينئذ فينبغى إيجابها فى هذه الحالة لعدم الضرر، ثم رأيت من صرح به. «س.م».

قوله: (لا تقتضى المغايرة) فيه أنه كان الملتزم للسقى الزوج لأجل ثمر الثمرة، فهو وعد لا يلزم الوفاء به، وقد تأبى دخوله للسقى وإن كان الزوجة لئلا يمتص الثمر الشجر فهو وعد إلى آخر ما مر، فكيف لا يقتضى المغايرة.

قوله: (لم يجبر الآخر لأنه وعدا إلخ) أى: فلما تردد بين الوفاء وعدمه لم يجبر الآخر.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

عندك، وقد أبرأتك من ضمانه لم تجبر أيضا بناء على بطلان الإبراء من ضمان العين مع بقائها، كما لو أبرأ المصوب في يده، ولو اتفقا على تأخير الرجوع إلى الجذاز، ثم بدا لأحدهما الرجوع عنه فله ذلك. (و) في (أمة ترضع فرعا) بأن جعلت صداقا ولو في حالة الحمل، ثم ولدت في ملك الزوجة ولدا مملوكا، ثم فارقتها، فإنه إنما يرجع بالكل أو بالنصف باتفاقهما لئلا يختل أمر الولد، سواء التزم الإرضاع أم لا، لأن التزاهم وعد لا يلزم. هذا تقرير كلامه، وقال البارزى: ما ذكره المصنف من أنه لابد في الرجوع بذلك من اتفاقهما غير مساعد عليه لأن المسألة فرضت بما إذا أصدق الأمة حائلا فمقتضى النقول أنه ليس له الرجوع إلا برضى الزوجة لئلا يختل أمر الولد، وإن رضى بإرضاعه لأنه وعد لا يلزم، ولو رضيت برجوعه فعليه الإجابة، وهذا

قوله: (ولو في حالة الجهل) عبارة «م.ر»: ولو كان الولد حملا عند الإصداق، فإن رضيت رجع في نصفهما، وإلا فله قيمة لنصفه يوم الانفصال مع نصف قيمتها أى: وقت الفرقة إن لم يميز، وقال قبل ذلك: ولها زيادة قبل الفراق منفصلة كولد وثمر، فيرجع في الأصل أو نصفه أو بدله دونها لحدوثها في ملكها، والفراق إنما يقطع ملكها من حين وجوده لا قبله، نعم في ولد الأمة الذى لا يميز يتعين نصف قيمة أمه لا نصف أمه حذرا من التفريق. انتهى. بإيضاح يسير من «ع.ش»، وقوله أولا: فإن رضيت رجع في نصفهما إنما اعتبر رضاها لأنه زاد صفة هي انفصاله.

قوله: (برجوعه) أى: في الأمة أو نصفها دون الولد، إذ لا جق له فيها هنا بخلاف ما سيأتى، لأنه أصدقها هنا حائلا، وفيما يأتى حاملا وهو ظاهر.

قوله: (ما ذكره المصنف) أى: صاحب الحارثى.

قوله: (إن فرضت) أى: صورت.

قوله: (إلا برضا الزوجة) قد يقال: قضية خرف اختلال أمر الولد أن لا اعتبار برضاها فليتأمل.

قوله: (ولو رضيت برجوعه) فإن قلت: هل المراد الرجوع في الولد أو بعضه أيضا، وحينئذ قد يشكل وجوب الإجابة عليه لعدم الوجوب في نظيره من الثمرة كما تقدم في الحاشية السابقة،

قوله: (قد يقال إلخ) سيأتى في الشرح أن هذا عند من لم يمنع التفريق المحرم، فاعتبار رضاها رعاية للحقوق الضرر بها فقط. تأمل.

عند من لم يمنع التفريق المحرم، أما عند من يمنعه فلا رجوع وإن رضيت الزوجة، وإن فرضت المسألة بما إذا أصدقها حاملا، ورضيت الزوجة برجوعه بالولد أو بنصفه فعليه الإجابة، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله من زيادته (مع نظر) بإسكان العين.

.....

وذكره في الروض بقوله: فلو رضيت بترك المتصلة لا المؤبرة أحر على أخذ نصف النخل، والجامع أن كلا زيادة منفصلة، فلم أحر على القبول في أحدهما دون الآخر، أو المراد في الأمة فقط، وحيث قد يشكل بنظره من الثمرة السابق في قوله: فلو أرادت رجوعه بالنخل إلى لم تجبر لأن حقه فيها خالية، فإن هذا التعليل موجود هنا لأن حقه في الأمة خالية والولد يشغلها، إلا أن يقال: يمكنه دفع الشغل بمنعها من إرضاعه وحضائه فيقوم بذلك مالكة بتحصيل غيرها، أو يفرق بين الولد والثرمة. قلت: قضية قوله: وهذا عند من لم يمنع التفريق المحرم إلخ إرادة الاحتمال الثاني، فليحرر «س.م».

قوله: (فعليه الإجابة) فلم يتوقف الرجوع على اتفاقهما.

قوله: (فلا رجوع وإن رضيت الزوجة) أى: فقد وجد الاتفاق وامتنع الرجوع، فلم يصدق ما ذكره من ثبوت الرجوع باتفاقهما.

قوله: (وإن فرضت المسألة) أى: صورت.

قوله: (بما إذا أصدقها حاملا) أى: ولدت بدليل التوقف على الرضا وعبرة الروض.

فرع: لو أصدقها حاملا رجع في نصفها حاملا، فإن ولدت فله حق في الولد لكن لها الخيار لزيادته بالولادة، فإن تسمحت أخذ نصفهما ولو كانت جارية، وإن لم تسمع فليس له أخذ نصف الأم، نصف بل قيمتهما يوم الانفصال لحرمة التفريق، وإن لم يحرم التفريق - أى: لكونه

قوله: (أو المراد إلخ) هذا هو المراد كما سيأتى له، لأنه أصدقها هنا حاملا فلا حق في الولد، بل رجع في حقه فقط بخلاف ما إذا أصدقها حاملا كما سيأتى في قول الشارح، ورضيت برجوعه بالولد أو بنصفه.

قوله: (ولو كانت جارية) أى: ولو كانت الحامل جارية لأنه حيث رجع في نصفهما معا لا تفريق، ونخص الجارية لأن القول بجرمة التفريق فيها أقوى منه في البهيمة.

قوله: (يوم الانفصال) قيد لاعتبار قيمة الولد لا قيمتهما معا عكس ما أفهمه كلامه وإنما اعتبر فيها ذلك لأنه أول وقت إمكان التقويم. انتهى. شرح الروض، وأما قيمتها فتعتبر يوم الفرقة كما في «ع.ش» على «م.ر».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(وترك سقى) للنخيل في صورتها، (و) ترك (رضاع) للفرع في صورته بأن اتفقا على الرجوع فيهما في الحال والتزما أو أحدهما ترك السقى والإرضاع (لزما * ملتزما بتترك ذين منهما) أى: لزم ترك السقى والإرضاع الملتزم بهما من الزوجين حتى لو أراد العود لم يمكن منه لأنه أسقط حقه والتمزم الضرر، بخلاف ما لو التزما السقى قوله: (ورضاع) يؤخذ من شرح الإرشاد أن هذا مبنى على ضعيف، فيكون هذا التراضى فى ترك الإرضاع باطلا، ويتعين الرجوع للقيمة.

مميزاً- أخذ نصفها. انتهى. وقوله: أخذ نصفها، قال فى شرحه: مع نصف قيمته لأن الفرض أنها لم تسمح بنصفه. انتهى.

قوله: (ورضيت) اعتبر رضاها لأن الولادة زيادة.

قوله: (فعليه الإجابة) فلم يتوقف الرجوع على اتفاقهما وكأنه إنما لم يقل هنا، وهذا عند من لم يمنع التفريق المحرم، كما قال فيما تقدم لأن الولد هنا من جملة الصداق، فالرجوع بكلهما أو بنصفهما فلا تفريق، وكتب أيضاً قد يشكل بنظيره من الثمرة المؤبرة المذكور بقول الروض، فلو رضيت بترك المتصلة لا المؤبرة أبحر على أخذ نصف النخل. انتهى. إلا أن يفرق بين الزيادة على الصداق كما فى الثمرة فإنها من أصلها زيادة عليه، والزيادة فيه كما هنا فإن لولد من الصداق، والزيادة فيه بولادته، وفى الروض: وكذا يرجع فى نصف الكل من أصدق مطلعة، وطلق وهى مطلعة فإن أبرتها أى: والأولى تأبرت كما فى شرحه، ثم طلقها يرجع فى نصف الشجرة، وكذا الثمرة، أى: نصفها إن رضيت، وإلا أخذ نصف الشجر مع نصف قيمة الطلع. انتهى. فقوله: وكذا الثمرة إن رضيت إن أراد أنه يجيز حيثن وافق الفرق المذكور وإلا خالفه، فليحرم.

قوله: (لأنه أسقط حقه) ينبغى أن هذا إن وجدت مرضعة غير الأم، فإن لم توجد وكان ترك الإرضاع مما يضر الولد وجب للضرورة.

قوله: (رضيت) لأنها قد زادت. شرح روض.

قوله: (إن أراد أنه يجيز إلخ) نعم أراد ذلك، لأن صاحب الروضة قاس ذلك على ما إذا أسقطها حارة حاملاً فولدت قبل الطلاق، وقد صرح فيه بعد بأنه يجيز إن رضيت ولم يستأثر من السرة الزوجية عليه شيئاً.

قوله: (إن أراد أنه يجيز إلخ) هو كذلك كما سبق قريبا، وحيثن يكون التأخير من الزيادة المتصلة لأن الطلع كان فى ملك الزوج بخلاف ما لو أطلعت وتأبرت فى ملك الزوجة، فإنه يجزى المؤبرة من الزيادة المنفصلة. فتدبر.

قوله: (ينبغى أن هذا إلخ) فى شرح الإرشاد: أنه مبنى على ضعيف، وهو أنه لا يثبت مع قلة التميز توافق يؤدى إلى التفريق بين الأمة وولدها.

والإرضاع لأنه وعد لا يلزم كما مر. لكنهما إذا لم يفيا به تبينا أن الملك لم يعد إلى الزوج، فكأنه موقوف على الوفاء بالوعد.

(و) عاد إليه فيما إذا تلف المهر (بدل الواجب) له من كل المهر، أو نصفه وهو المثل في المثلى والقيمة في المتقوم باعتبار قيمته (يوم التلف) له في يدها (من بعدها) أى: الفرقة، ولو كان التلف بلا تعد من الزوجة لأنها قبضته عن معاوضة، فإذا ارتفعت كان المقبوض مضمونا عليها كما لو تلف المبيع فى يد المشتري بعد الإقالة، وإنما اعتبر قيمة يوم تلفه لأن الرجوع قد ثبت فى عين الواجب فاستحقها، ثم تلفت تحت يد ضامنة، فإن لم يتلف بل نقص فى يدها ولو بجنايتها، أو بأفة سماوية عاد به (مع أرش نقص) له (يقتضى) أى: يتبع الفرقة، والتقييد بهذا من زيادته، ولو قدم ما قيده به على قوله: من بعدها لما احتاج إليه.

(وعاد للزوج أقل القيم) للمهر المتقوم (فى يومى الإقباض والتحتّم) أى: وجوب المهر بالنسمية أو غيرها (لتلف) أى عند تلفه أو ما فى معناه كإعتاقه وبيعه (من قبلها) أى: الفرقة لأن الزيادة على قيمة يوم الوجوب حادثة فى ملكها لا تعلق للزوج بها، والنقص عنها قبل القبض من ضمانه فلا يرجع به عليها، وقياس ما مر فى المبيع والتمن اعتبار الأقل بين اليومين أيضا، كما يؤخذ من التعليل ومن تعبير التنبيه وغيره بالأقل من يوم العقد إلى يوم القبض، والتصريح بقوله: من قبلها من زيادته مع إنه مفهوم من التقييد فيما مر بعدها، بل تركه أولى ليكون مفهوم البعديّة شاملا للقبليّة والمعية، فإنها مثلها كما يؤخذ من تعليلهم السابق. (كالحكم) فيما (لو) *

قوله: (لأنه أسقط حقه) فلا يعود له.

قوله: (قيّمته يوم التلف) إلا إذا طولبت به فامتنعت من التسليم، فإنها تضمنه ضمان المغصوب. انتهى. «ع» «س.م» على المنهج.

قوله: (من بعدها) بخلاف التلف قبل الفرقة، فالمعتبر أقل قيمة من الإصداق إلى القبض كما سيأتى على الأثر.

قوله: (فإنها) أى: المعية مثلها أى: القبليّة.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

علقت) الزوجة الموسرة قبل الفرقة (الإعتاق) للرقيق المجمعول صداقا على صفة، فإنه يعود بأقل قيمه فيما تقرر (كالتدبير) له فإن حكمه كذلك لأنه قرينة مقصودة، فليس للزوج تفويتها كالزيادة المتصلة، ولأن المدبر ثبت له حق الحرية، والعود به يفوته بالكلية، وعدم العود به لا يفوت حق الزوج بالكلية، وهذا بخلاف ما لو ابتاع عبدا بثوب ودبر العبد، ثم ظهر بالثوب عيب أو اتهم من أصله عبدا فدبره، فإن التدبير فيهما لا يمنع العود لأن الثمن عوض محض، ومنع العود فى المتهب يفوت الحق بالكلية بخلاف المهر فيهما، وخرج بتقييدى بالموسرة المعسرة، فإن العود يكون بعين العبد، وعطف على علقت قوله: (أو).

(لازم حق بصادق اعتلق) أى: أو تعلق به حق لازم كرهن مع قبض وإجارة، فإنه يعود بأقل القيم (إن هو لم يصبر) بالعود به (إلى زوال حق) لتضرره بالتأخير.
(أو) صبر به وامتنع من تسلمه و(بادرت بدفع قيمة) للمتقوم ومثل للمثل (إلى *

قوله: (لو علقت إرخ) بخلاف ما لو أوصت به لجواز الرجوع عن الوصية بالقول، بخلاف التعليق والتدبير. انتهى. شرح الإرشاد للحجر، وسيأتى.

قوله: (يكون لعين العبد) فيبطل التعليق والتدبير فى النصف إن كان الرجوع فيه، ويبقى النصف الآخر مدبرا أو معلقا عتقه. «م.ر».

قوله: (إن هو لم يصبر إرخ) عبارة الإرشاد مع شرحه: ولم يصبر الزوج «د» لزوال ذلك الحق، ولا رضى بالرجوع مع تعلقه به.

قوله: (لم يصبر بالعود به) أى: لم يؤخر العود به إلى زوال إرخ.

قوله: (أو صبر إرخ) فى «ق.ل» أن لها إلزامه بأخذ نصف البدل، أو نصف العين حالا، وإلزامه بقبضها ممن هى تحت يده لتبرا من ضمانها، أى: تخفيه مع إلزامه إن اختار العين بالقبض.

قوله: (وعطف على علقت إرخ) إن جعل من عطف المفرد، فالمعطوف اعتلق المقدر الرافع للآزم، أو الجمل جاز جعل الجملة إسمية أو فعلية، وقوله: قوله إرخ، وكذا قوله الآتى: أو قد أبت. قوله: (أو لازم) يمكن إعرابه فاعلا بما يفسره اعتلق فيظهر العطف.

قوله: (السمية) أى: على قلة لدخول لو عليها قليلا كما فى قوله: لو ذات سوار إرخ.

صاحبها) أى: الزوج (فلازم) له (أن يقبلا) أى: القيمة أو المثل لدفع خطر الضمان عنها، فإن قال: أعود به وأتسلمه، ثم أسلمه للمستحق عاد به، وإن بادرت بدفع القيمة إذ لا ضرر عليها، أما إذا صبر ولم تبادر بدفعها

قوله: (عاد به) لكن لا بد من إذن المرتهن فى صورة الرهن كما فى شرح الروض و«س.م» على حجر.

قوله: (ولم تبادر إلخ) بأن أخرت التسليم لزوال الحق شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (كوهن) قال فى الخادم: هذا إن لم يكن هو المرتهن، فلو رهنته عند الزوج بدين له عليها، فإذا طلقها ينبغى أن يرجع النصف له، فإذا رجع إليه انفسخ الرهن لأن ملكه لا يكون رهناً عنده، وكذا لو أخرجت العين منه، فإذا رجع إليه انفسخت الإجارة على ابن الحداد، وكذا لو تزوج بها الزوج بأن كانت أمة. انتهى.

قوله: (فإن قال أعود به إلخ) عبارة شرح الروض: فإن صبر فى صورة الإجارة، والرهن، والتزويج بأن قال مع اختياره رجوعه بإذن المرتهن فى صورته: أنا أصير إلى انقضاء مدة الإجارة، أو انفكاك الرهن وزوال الزوجية، فلها الامتناع لما عليها من خطر الضمان حتى يقبض هو المستأجر والمرهون والمزوج ويسلمها أى: العين المصدقة للمستحق لها لثبوتها - أى: الزوجة - من الضمان، فليس لها الامتناع حينئذ لانتهاء العلة، ويبقى الرهن فى صورته فى نصفها . انتهى. وقوله: فى نصفها قضيته انتقال ملك النصف الآخر إليه إذ لو لم ينتقل إليه كان الوجه بقاء الرهن فى الجميع، ويؤيد ذلك قوله السابق: بإذن المرتهن، فإنه لو لم ينتقل ملك النصف إليه لم يحتج لإذن المرتهن، وحينئذ يشكل ما فى الحاشية الأخرى من استحكال التخلص بالتسليم والتسلم بأن ملكها مستمر فى حال التسليم وبعده فليتأمل، فإن قيل: لم قيد بإذن المرتهن فى صورته دون إذن المستأجر والزوج فى صورتهم، قلت: كان وجه ذلك أن العود فى نصف العين المؤجرة أو المزوجة مسلوب المنفعة فلا معارضة فى حقهما، لأن حقهما خاص بالمنفعة ولا رجوع فيه، بخلاف الرهن فإن العود فى نصف عينه التى هى محل تعلق حق المرتهن.

قوله: (عاد به) واستشكل جمع تخلصها منه بتسلمه العين، وتسليمها بأن ملكها مستمر فى حال التسليم وبعده، لأن نحو الرهن المقبوض مانع من انتقال الملك إليه، فتسليمه وعدم تسليمه

قوله: (على رأى ابن الحداد) لعل رأى أن العين تعود إليه بمنفعتها، أما إذا قيل بعودها مسلوقة المنفعة فلا وجه للانفساخ فراجع، ثم رأيت بهامش أن رأيه عودها بمنفعتها سواء هذا الباب وغيره لكنه ضعيف، والمعتمد أنها تعود مسلوقة المنفعة . انتهى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فله أن يعود به بعد زوال الحق هذا حاصل كلام ابن الصباغ . والمتولى . والعمرانى وغيرهم فى مسألة الإجارة ، وغيرها كالرهن فى معناها إلا أن للزوج فيها أن يعود بالعين دون منفعتها مدة الإجارة ، ولا ينافى ما ذكر هنا ما تقرر فى القرض من أنه لا رجوع للمقرض بما أقرضه إذا رهنه المقرض ، لأن تعلق حق الزوج فوق تعلق حق المقرض ، ويحتمل أن يقال فيه ما قيل هنا حتى لو قال : أرجع به وأتسلمه ، ثم أسلمه للمرتهن كان له الرجوع به وحيث لا يجاب الزوج لو زال التعلق فهل يرجع به؟ وجهان رجع الإمام منهما المنع . لأن التعلق نقل حقه إلى البدل واستبعده الغزالي فى بسيطه وجزم البارزى فى تمييزه بمقابله ، وخرج باللازم غيره كوصية وهبة ورهن بلا قبض فيهما وبيع بشرط الخيار للبائع .

قوله : (إلا أن) استثناء من قوله فى معناها ، وهذا داخل فى قوله سابقاً فإن قال أعود به إلخ . تدبر .

سواء ، وقد يجاب بأنه بالطلاق ثبت له حق الرجوع فى العين ، وإن تعلق بها حق لازم ، ومن ثم تخير بين الرجوع بنصف القيمة ، والرجوع بنصف الصداق مع تعلق الحق به فإن صبر فلها الامتناع حتى تعطيه نصف القيمة ، أو يقبض هو العين ويسلمها له أو للمستحق لتبرأ ، فحينئذ ليس لها الامتناع لانتفاء العلة ، فلما كان الأمر بخيرته نزل تسلمه مع تسليمه منزلة استقرار الملك ، وخرجت بذلك من عهدة ضمانه تغليباً لجانبه الأقوى هنا من جانبها بحسب تخيره دونها كذا فى شرح الإرشاد للشهاب . فليتأمل ما قرره فى الإشكال من استمرار ملكها ، فإنه قد يشكل من وجهين أحدهما أنه فى الرهن مخالف لما دل عليه كلام شرح الروض كما بيناه فى الحاشية الأخرى ، والثانى أنه لا وجه لاستمرار ملكها فى صورتى الإجارة والتزويج ، لأن متعلق حق الرجوع العين دون المنفعة ، ومتعلق حق المستأجر والزوج هو المنفعة دون العين ، فلا معارضة بينهما حتى يمتنع انتقال الملك للزوج مراعاة لحقهما . فليتأمل «س.م» .

قوله : (ولم تبادل) أخرج ما إذا بادرت .

قوله : (أن يعود بالعين) عبارة غيره ، وإنما جاز للزوج أن يعود بالعين دون منفعتها مدة الإجارة لشدة تعلق الزوجة بالصداق ، وبه فارق كما مر مبسوطاً فى التحالف ما لو فسخ البيع إن أجزر المشتري المبيع ، فإن البائع يرجع بأجرة المدة الباقية بعد الفسخ . انتهى .

قوله : (وحيث لا يجاب الزوج) أى كأن امتنع من تسلمه ، وبادرت بدفع القيمة .

(أو قد أبت) دفعه إلى الزوج (لصلة الزيادة) أى: لحدوث زيادة متصلة به كسمن، وتعلم حرفة فإنه يعود ببذله وذلك (كالحمل) الحادث من أمة أو بهيمة فهو زيادة لتوقع الولادة، وسيأتى أنه نقصان أيضا فهو زيادة من وجه، ونقصان من وجه فلها ألا ترضى برجوعه إلى عين المهر للزيادة، وله ألا يرضى بذلك للنقصان (أو كالصنعة المعادة) كأن أصدقها حليا فانكسر بيدها، ولو بكسرها ثم أعيدت صنعته فلا يعود فيه إلا برضاها إذ الموجود بعد إعادتها مثلها لا عينها.

(قلت رجوعه) فى هذه (بنصف قيمة * حليته) بمعنى حلية الذى أصدقها لها (بالحية القديمة) ويقوم بنقد البلد.

(ولو) كان النقد (من الجنس) أى: جنس الحلى على الأصح فى الروضة وأصلها، وقيل إنما يقوم بجنس آخر تحرزا من الربا فيقوم الذهب بفضة وبالعكس، وعلى القولين رجوعه بنصف قيمته (على ما رجحه) الشيخ (أبو على والوسيط) للغزالي (صححه) وبه أجاب ابن الحداد، وصححه فى الروضة وأصلها.

(وقيل نصفه بوزن تبرأ * ونصف أجر مثل صوغ مرا) أى: وقيل رجوعه بنصف

قوله: (فلها إلخ) فإن اتفقا على نصفها فذاك، وإلا عدل إلى نصف قيمتها. انتهى.
شرح الإرشاد للحجر.

قوله: (أى لحدوث إلخ) فيه إشارة إلى أن الباء للسببية.

قوله: (فإنه يعود ببذله) ظاهره أنه ليس كالمسائل قبلها فى الرجوع بأقل القيم، وبه صرح الجوسجى، والوجه خلافه فليتأمل، ثم رأيت ما بحثه مصرحا به فى شرح العراقي. «ب.ر».

قوله: (كأن أصدقها حليا فانكسر) خرج بنحو الحلى ما لو كان المنكسر إناء نقد فصاغته كما كان فإنه يرجع إلى نصفه من غير أجرة وإن أبت لأن صنعه غير متقومة فليست بزيادة شرعا ومثله نسيان الأمة الغناء المحرم بأن كان يخاف منه الفتنة ثم تذكره. حجر.

قوله: (ثم أعيدت صنعه) دل التعبير بالإعادة، وإضافة الصنعة إلى ضمير الحلى على تصوير المسألة بإعادته على هيئته التى كانت قبل الانكسار أمّا لو أعادته على هيئة أخرى فهو زيادة ونقص وسيأتى.

قوله: (وقيل نصفه) اعتمده «م.ر».

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

وزنه تبرأ، وينصف أجرة مثل صوغه الذى تقدم الانكسار، وهو الموافق لما فى الغصب فيما لو أتلّف حليا، والفرق على الأول أن الغاصب أتلّف ملك غيره فكلفناه رد مثله، والأجرة والمرأة إنما كسرت ملك نفسها، وخرج بقوله: أبت ما لو سمحت بعوده بالزيادة فإنه يجبر على قبوله لأنها تابعة فلا تعظم فيها المنّة بخلاف المنفصلة. واعلم أن محل اعتبار رضاها فى الزيادة المتصلة حيث كان العود بعارض كطلاق ورضاع وردة

.....
قوله: (رضاهها) أى: مع رضا الغرماء إن حجر عليها بفلس، ثم طلقت، فإن انتفى الرضا المذكور ضارب مع الغرماء. انتهى. شرح الروض.

قوله: (حيث كان العود بعارض) أى: سواء كان العائد الشطر كما فى الطلاق أو الكل كما فى الرضاع والردة قال الرافعى فى الشرح: وحكم الزوائد المتصلة والمنفصلة فيما سوى الطلاق من الأسباب المشطرة حكمهما فى الطلاق، وما يوجب عود الجميع إن كان عارضا فكذلك، وإن كان مقارنا كفسخه ببيعها وعكسه عاد بزيادته يعنى المتصلة، ولا حاجة إلى رضاها كفسخ البيع بالغيب. انتهى. فعلم أن خيارها فى المتصلة ثابت عند وجوب الشطر، وكذا عند وجوب الكل إلا بسبب مقارن، وبحث الشارح رحمه الله أن الغيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن لتسلط الزوج على الفسخ قبلها. انتهى. برلسى على المنهج، وحجر فى شرح الإرشاد. انتهى. «س.م» على التحفة، وما بحثه الشيخ هو المعتمد

.....
قوله: (بالزيادة) أى: التى ليس معها نقص، وإلا كالحمل كما بينه الشارح فلا يجبر على القبول.

قوله: (واعلم أن محل اعتبار رضاها إلخ) هذا بالنسبة لرجوع كل المهر لا بالنسبة لرجوع نصفه أيضًا وعبارة الروض وأما المتصلة كالسمن والصنعة فللزوجة الخيار بين أن تسلمه أى: نصف الأصل زائد أو إن تسلم قيمته غير زائد إلى أن قال: ولو عاد إليه الكل نظرت فإن كان بسبب عارض كردتها تخيرت، أو مقارن أحذه بزيادته المتصلة قال فى شرحه: وكالمقارن فيما يظهر الغيب الحادث قبل الزيادة لتسلط الزوج على الفسخ قبلها. انتهى. وقد يجاب عن إطلاقه هنا بأن العود للمقارن لا يكون إلا للكل.

.....
قوله: (مانع من انتقال الملك إليه) هذا إن لم يأذن المرتهن وتقدم أنه لا يرجع إلا بإذنه.

قوله: (هذا) أى: التفصيل بين المقارن وغيره، إنما هو فى رجوع الكل لا النصف إذ لا يتأتى رجوع النصف مع السبب المقارن، وقد يقال: إن التفصيل فى العائد مطلقا، بدليل تمثيله بالطلاق. تأمل.

فإن كان بمقارن للعقد كفسخ بعيب عاد بزيادته دون رضاها كما فى البيع ، وإن الزيادة المتصلة لا تمنع الاستقلال بالعود إلا فى هذا المحل ، وفرقوا بأن عود الملك فيه ليس فسخا بل ابتداء ملك يثبت فيما فرض مهرًا ولهذا لو سلم العبد مهره من كسبه . ثم عتق فطلق قبل الوطء كان النصف له لا لمعتقه وعود الملك فى غيره بطريق الفسخ ، وهو وإن رفع العقد من حينه فالفسوخ مشبهة بالعقود فتتبع الزوائد فيها الأصل ، وخرج بالمتصلة المنفصلة كالكسب واللبن والولد ، فلا تمنع العود بالأصل سواء حدثت قبل القبض أم بعده ، وتقدم الكلام على ولد الأمة مستوفى .

(ويحبس المهر) عن الزوجة بمنعها من التصرف فيه حيث لها الخيار بزيادته المتصلة . (إذا لم تختار) دفع نصفه ولا نصف بدله فيما إذا استحق الزوج نصفه لأن تعلق حقه فوق تعلق حق المرتهن بالرهون ، والغرماء بالتركة . (وإن أصرت) على الامتناع وزاد ثمن نصف المهر على نصف القيمة الواجب عليها (ما يفى به شرى)

فقول الشارح: ورضاع وردة إن كانا منها قيد بالحادثين بعد الزيادة، وإلا فكالمقارنين، وقوله: فإن كان بمقارن للعقد أى: أو حادث بعده وقبل الزيادة فتأمل.
قوله: (من كسبه) مثله ما إذا دفعه عنه سيده كما مر خلافاً للتحفة والنهائية، وعبرة الروض كعبرة الشرح هنا.

قوله: (به له قضى) ظاهر كلامه كالنوى فى المنهاج عدم ملكه بالإعطاء حتى يقضى له القاضى به، ووجهه أن رعاية جانبها ترجح ذلك، وتلغى النظر لامتناعها. انتهى. «م.ر».
قوله: (إذ لا فائدة فى البيع ظاهراً) أى: لأن الشقص لا يرغب فيه غالباً. انتهى. «م.ر».

قوله: (لا نصف القيمة) علله فى شرح الروض بقوله: لأن التشقيص عيب. انتهى.

قوله: (بمنعها من التصرف فيه) قد يفهم ذلك تفسير الحبس بمجرد المنع المذكور، لكن صرح فى الإرشاد كغيره بأنه ينزع منها أيضاً.
قوله: (على الامتناع) أى: عن دفع النصف أو نصف البدل، وقوله: وزاد إلخ هذا مأخوذ من قوله: ومن النصف إلخ.
قوله: (على نصف القيمة) أى: نصف قيمته حالياً عن الزيادة. برلسى.

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

أى: يبيع من المهر ما يقى بنصف القيمة فإن لم يوجد من يشتري بعضه يبيع كله، وصرف للزوج حقه والباقي لها.

(وثن النصف) أى: نصف المهر مع زيادته. (إذا لم يفض) أى لم يزد (عن نصف قيمة) له وهو النصف الواجب للزوج (به له قضى) أى: قضى بنصفه له إذ لا فائدة فى البيع ظاهراً، ويجرى جميع ذلك فى المهر إذا استحقه الزوج كما أفهمه كلام النظم بالأولى، وتعبيره بنصف القيمة تبع فيه تعبير الشافعى والجمهور قال الإمام: وفيه تساهل ومرادهم قيمة النصف، وهى أقل من نصف القيمة، ومال إليه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما لأن الواجب بالفرقة نصف المهر، وقد تعذر أخذه فتؤخذ قيمته، وهو قيمة النصف لا نصف القيمة، وقد أنكر فى الروضة فى الوصايا على الرافعى فى تعبيره بنصف القيمة بنحو ما ذكر لكنه تبعه هنا وصوب تعبیرهم بذلك قال: فإن قيمة النصف أقل لأن التشقيص عيب ووقع فى كلام الغزالي قيمة النصف، وهو تساهل. انتهى. والحق أنه لم يتساهل فى ذلك بل قصده تبعا لإمامه لما عرفت، وقد نبه الأذرعى على أن الشافعى والجمهور قد عبروا بالعبارة الثانية أيضا.

وهو مسلم لكن الزوج لم يثبت له شرعا إلا الشقص، ولم تتلفه عليه الزوجة، ويجب نصف القيمة على الشريك إذا أتلّف المشترك المتقوم أو غصبة وتلف تحت يده، كذا بهامش شرح الروض.

قوله: (وصوب إلخ) اعتمده حجر و «م.ر» وعللا بالرعاية كما روعيت هى فى تخييرها الآتى مع كونه من ضمانها.

قوله: (بدلك) أى: بنصف القيمة والمراد بقيمة النصف فى كلام الغزالي قيمته منضمّا، فيرجع إلى نصف القيمة، وهذا خاص بهذا الموضع رعاية للزوج بخلاف ما فى الوصايا فتأمل.

قوله: (به) أى: النصف له قضى قال فى شرح الروض: وظاهر كلام الأصل أنه لا يملكه بالإعطاء حتى يقضى له به القاضى، وفيه نظر. انتهى.

قوله: (بنصفه) أى: نصف نفس المهر.

قوله: (حتى يقضى إلخ) وجهه «م.ر» بأن رعاية جانبها جبراً لما حصل لها من الفراق تلفى النفلر لامتناعها.

(أو قد أبى) أى: الزوج أخذ المهر أو نصفه. (للتقص) فيه (عند العرس) أى: الزوجة فإنه يعود ببذله سليماً فإن اختار العود بالمهر عاد به بلا أرش. كما لو تعيب المبيع بيد البائع، واختار المشتري الإجازة فإنه يأخذه بلا أرش كما مر والنقص (كزرع أرض أصدقت) أى: جعلت صداقا (والغرس) فيها لاستيفائهما قوتها، ولأنها تستحق إبقاءهما مدة فتفوت منفعتها وكل منهما فيه نقص فقط، وعطف عليهما ما فيه نقص وزيادة. وإن كان المقصود التمثيل لما فيه نقص فقال.

(وصنعة أخرى) كأن نسي حرفة وتعلم غيرها أو انكسر الحلى أو كسرتة وجعلته على هيئة أخرى فحدثت هذه زيادة وزوال القديمة نقص فعلم أن كلامه السابق فى إعادة تلك الصنعة بعينها. فذلك زيادة محضة فتركه الإعادة هنا أحسن من ذكر الحاوى لها إذ الصنعة الأخرى، لا يقال فيها إعادة حقيقة (وحمل) حدث من أمة أو بهيمة أما نقصه فللضعف حالاً وللخطر مآلاً خصوصاً فى الأمة، ولأنه يفسد لحم المأكولة، وأما زيادته فلما مر. (وكبر) ينقص حسن العبد فنقصه من جهة نقص

قوله: (ببدله) أى: المثل فى المثلى، والقيمة فى المتقوم. انتهى. «م.ر» على المنهاج.

قوله: (أو قد أبى) لعل العطف على «أو عقلت».

قوله: (عند العرس) أخرج التعيب عنده قبل قبضها.

قوله: (بلا أرش) لأن صورة المسألة أنه تعيب أى: فى يدها قبل الفرقة.

قوله: (كما لو تعيب المبيع بيد البائع) لم كان الصداق نظير المبيع ويتراى: أنه نظير الثمن.

قوله: (أن كلامه السابق) وهو قوله أو كالصنعة المعادة.

قوله: (بعينها) قد يشكل دعوى العينية مع قوله هناك، إذ الموجود بعد إعادتها مثلها لا عينها، إلا أن يراد بالعينية ما يشمل المثلية، وقوله فذلك زيادة محضة قد يقال: كيف تكون زيادة محضة مع أنها كانت قبل وإن لوحظ قوله: هناك مثلها لا عينها، فلتكن من باب الزيادة والنقص لأن زوال الأولى نقص، وحدث مثلها زيادة فليتامل «س.م».

قوله: (فلما مر) أى: من توقع الولادة.

قوله: (التعيب عنده قبل قبضها) فلا يتخير فى هذه بل يأخذه ناقصاً.

قوله: (لأن زوال إلخ) قد يقال: إن ذلك النقص زال بوجود مثلها، بخلاف ما هنا.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الحسن، والقيمة من جهة أن الصغير يصلح للقرب من الحرم، وأنه أبعد من الغوائل، وأشد تأثراً بالتأديب والرياضة وزيادته من جهة أنه أقوى على الشدائد، والأسفار وأحفظ لما يستحفظ (أو) كبر ينقص (حمل الشجر) فنقصه من جهة قلة ثمرته وزيادته من جهة كثرة الحطب، والحاصل أنه متى ثبت خيار له أو لها لم يملك الزوج المهر أو نصفه حتى يختار ذو الاختيار، وهو كخيار الهبة لا يبطل بالتأخير، لكن إذا طالبها لا تمكن من التأخير بل تكلف اختيار أحدهما، وليس له تعيين أحدهما فى الطلب بل يطالبها بحقه عندها، فإن أثبت حبس عنها المهر كما مر، ولا تحبس هى وعطف على أثبت قوله.

(أو وهبته) أى: زوجها (العين) المأخوذة مهراً ولو كان فى الأصل ديناً فإن له العود ببذلها، كما لو وهبتها لأجنبى، وانتقلت منه إلى الزوج سواء كانت الهبة بلفظها أم بلفظ التملك أو العفو، وإنما استعمل العفو فى هبة المهر مع أنه لا يستعمل فى هبة غيره لظاهر القرآن. (لا إن تبرياً) أى: الزوجة الزوج من المهر، إذا كان ديناً عليه فلا

قوله: (أو وهبته) أى: لأحد معينا، وهو ظاهر أو مبهما كأن وهبته نصف الجحول مهراً، ويكون قبضه بقبض الكل، وحينئذ يكون له نصف الباقي وربع بدل كله، لأنها لما وهبته مطلق النصف، وكان الزوج عند الطلاق يرجع بنصف المهر بحيث يأخذ من كل جزء من أجزاء المهر نصفه، وهنا قد خرج نصف عن ملكها لم يبق له إلا نصف النصف الباقي، إذ لا مرجح له عليها حتى يأخذ النصف الباقي جميعه كما هو قول، ولا معنى لتخيره بين نصف بدل كله ونصف الباقي وربع بدل كله، كما هو قول أيضاً بقاء بعض حقه، وتلف البعض الآخر بل يشيع ما يأخذه فيما أخرجه وفيما أبقتة، وهذا معنى كلامه رحمه الله فى شرح المنهج، وقد استصعبه بعض الفضلاء فتأمله.

قوله: (وعطف على أثبت) الأحسن أن يقول على علقته. «ب.ر.»

قوله: (لا إن تبرياً) جعل الجورجى منه ما لو قال لها قبل الدخول: إن أبرأتنى من صداقك فأنت طالق فأبرأته، ونقل عن إبراهيم الحضرى أنها تبين، ويرجع عليها بنصف مهر المثل، ولم يرتض ذلك واعتمد الأول بحثاً، وفيه نظر. «ب.ر.»

قوله: (جعل الجورجى منه إلخ) اعتمده حجر فى شرح الإرشاد، ورد ما نقل عن الحضرى، وما نقل عن ابن عجيل من عدم وقوع الطلاق بالكلية أى: للزوم الدور ظاهراً لأنه إذا صححت البرائة رجع الطلاق،

يعود ببذله لأنها لم تأخذ منه شيئاً سواء كان الإبراء بلفظه أم بلفظ الهبة، أو التملك، أو العفو، أو الإسقاط، أو الترك أو التحليل، أو الإحلال، أو الإباحة، ولا يحتاج إلى القبول بخلاف هبة العين كما مر في محله (و) أما (قسط تالف) من المهر. (و) قسط. (ما قد بقيا) منه.

فرع: قال في الروض: وإن أبرأته من النصف ثم طلق قبل الدخول فهل يسقط عنه نصف الباقي، أم يلزمه لها الباقي أى: فيكون ما أبرأته منه محسوباً عن حقه كأنها عجلته؟ وجهان، قال في شرحه: أوجهها الثاني أخذاً مما رجحوه في هبة نصف العين. على القول بأن هبتها كلها تمنع الرجوع. انتهى.

قوله: (بخلاف هبة العين كما مر في محله) قال في الروض: هنا، وإن كان الصداق عيناً اشترط التملك أى: بالإيجاب والقبول والإقباض، أو إمكانه إن كان في يده، ويجزى لفظ العفو لا الإبراء ونحوه. انتهى.

وإذا وقع تشطر وإذا تشطر لم تصح البراءة من كله فلزم من إثبات البراءة عدمها، ويجب بأن الظاهر أن الطلاق يقع مقارناً للبراءة على قول وبعدها على قول آخر، والتشطير الظاهر تأخره عن الطلاق لأنه يحصل به، فيكون بعد البراءة فلا يصادف محلاً فلا يحصل التشطير. فتأمل.

قوله: (جعل الجوجرى منه إلخ) اعتمده «م.ر.» وحجر وهو خلع معلق قالوا: والفرق بينه وبين المنجز الآتي أن البراءة وجدت في ضمنه وفي مسائلنا وجدت متقدمة على وقت التشطير فلم يرجع منه شيء. انتهى. وأورد عليه «س.م.» أن البراءة، وإن كانت في ضمنها لكن الطلاق يقارنها والتشطير إنما يوجد عقبه. انتهى. وقد يقال أن البينة في المعلق كانت لجرد التعليق، لكن لما كان المعلق عليه المال كانت خلعا بخلافها في المنجز، فإنه صريح في أن البينة في مقابلة العوض فلا بد من وجوده أو بدله، وصح التعليق في الأول بأنها لم تأخذ شيئاً لأنها لم تجعل عوضاً بل تركته بخلاف الثاني فإنها أخذته بجعله عوضاً، وقوله: لكن الطلاق يقارنها إلخ. فيه أن الطلاق بمقتضى الخلع المنجز إنما يقع في مقابلة العوض لاقتضائه العوضية، بخلافه في المعلق فليتأمل فيه.

قوله: (على القول بأن هبتها إلخ) حاصله أنه على القول: بأن هبتها كلها لا تمنع الرجوع يكون في هبة النصف بالأولى، وفيما يرجع ثلاثة أقوال أظهرها إلى نصف الباقي وربع بدل الجملة، والثاني إلى النصف الباقي، والثالث يتخير بين بدل نصف الجملة وبين بدل نصف الباقي وربع بدل الجملة، وعلى القول: بأنها تمنع الرجوع يكون في هبة النصف ثلاثة أقوال أظهرها لا يرجع بشيء، وقيل يرجع بالنصف الباقي، وقيل: بنصف الباقي، والأول نصه وفي المختصر. انتهى. من الروضة، ولا يلزم من ضعف المأخوذ منه لأن الأخذ إنما هو في وجه الترجيح. فتأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(فعود هذين) القسطين (إلى الزوج) المفاوق قبل وطئه (ثبت) وقوله (إن تلف البعض) من المهر إيضاح (كما لو وهبت) بعضه ولو للزوج ففى ثوبين تلف أحدهما أو وهبته يعود بنصف الباقي ونصف قيمة الآخر، وكالهبة البيع والإعتاق ونحوهما.

(ويقتضى إفساد نصف البدل * خلع بنصفه) أى: ويقتضى الخلع قبل الوطء بنصف المهر شائعاً فساد نصف بدل الخلع، لأن النصف المذكور شائع بين الزوجين فكأنه خالعهما على نصف نصيب كل منهما فيفسد فى نصف نصيبه، ويصح فى نصف نصيبها فلها ربع المهر والباقي له بحكم التشطير وعوض الخلع، وله مع ذلك عوض الفاسد، وهو نصف مهر المثل أما إذا خالعهما بالنصف الذى يبقى لها بعد الفرقة فيصح، ويبرأ من كل المهر إن كان ديناً ويملكه إن كان عيناً، ولو خالعهما بالكل فسد فى نصيبه، وصح فى نصيبها ويرجع عليها بنصف مهر المثل، ويثبت له الخيار حيث فسد بعض العوض إن كان جاهلاً بالحال، فإن فسخ رجع إلى مهر المثل ولو خالعهما على غير المهر ثبت له المسمى، وعاد بنصف المهر. (ولا يعفو الولي) ولو مجبراً أو قبل الفرقة عن شىء من مهر موليته، ولو صغيرة عاقلة كسائر ديونها

قوله: (ويرجع عليها) أى: إن لم يفسخ.

قوله: (ولو مجبراً إلخ) هذه الغايات رد على القديم ففى القديم الجواز بخمسة شروط أن يكون أباً أو جدّاً، وأن تكون بكراً عاقلة صغيرة، وأن يكون بعد الطلاق، وأن يكون قبل الدخول، وأن يكون الصداق ديناً هذا هو المذهب تفريعاً على القديم، وفى وجه له

قوله: (أى: ويقتضى الخلع إلخ) عبر العراقى بقوله: الخامسة لو خالعت الزوج بنصف مهرها شائعاً، ثم طلقها قبل الدخول فسد نصف بدل الخلع إلخ، فقوله: لو خالعت الزوج أى: أرادت أو طلبت خالعت، فلا يشكل مع قوله: ثم طلقها فليتأمل.

قوله: (عن شىء) متعلق بيعفو، وقوله: ولو صغيرة عاقلة تتأمل المبالغة به.

قوله: (تأمل المبالغة به) الغرض بها الرد على القديم فإن فيه الجواز بخمسة شروط: أن يكون شريكاً، وأن تكون عاقلة صغيرة، وأن يكون بعد الطلاق، وأن يكون قبل الدخول، وأن يكون الصداق ديناً. هذا هو المذهب تفريعاً على القديم، وفى وجه له العفو فى الثيب والخنونة والمبالغة المحسوس عليهما والرشاقة، وقبل الطلاق إذا رآه مصلحة، وعن العين أيضاً والصحيح الأول كذا فى الروضة، وقوله والصحيح أى: على القديم.

وحقوقها، والذى بيده عقدة النكاح فى الآيه الزوج يعفو عن حقه ليسلم لها كل المهر لا الولى، إذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة، وإنما هى بيد الزوج لتفككه من رفعها بالفرقة ثم أخذ فى بيان المتعة فقال.

(لن حياة فورقت بلا سبب * هذى) أى: الزوجة كأن طلقها الزوج أو ارتد أو أسلم أو لاعن. (و) الحالة أنه (لا مهر) لها بأن كانت مفوضة، ولم يفرض لها شىء. (أو الكل) أى: كل المهر (وجب) لها بأن وطئها زوجها.

(ما بهما القاضى يراه لاقا * ولو على نصيف مهر فاقا) أى: لها على زوجها إن لم يتراضيا على شىء ما يراه القاضى باجتهاده لائقا بحالهما من يسار الزوج وإعساره، ونسب الزوجة وصفاتها، ولو زاد ما رآه القاضى على نصف مهرها قال تعالى: ﴿لا جناح عليكم إن طلقتم النساء﴾ الآية [البقرة ٢٣٦] وقال: ﴿وللمطلقات

العفو فى الثيب والمجنونة والبالغة المحجور عليها والرشيده وقبل الطلاق إذا رآه مصلحة وعن العين أيضا، والصحيح الأول. انتهى. من الروضة، وقوله: والصحيح الأول أى: على القديم، وترك الشارح التعميم بالبكر لفهمه من المحبر، وسكت أيضا عن الدين لعموم الشىء له.

قوله: (لن حياة فورقت) ولو رجعية إن انقضت العدة، ولم يراجع، ولو زوج أمته عبده وطلقها لم تحب متعة لأنها للسيد كالمهر. انتهى. شرح الإزشاء.

قوله: (بأن كانت مفوضة إلخ) وترك ما إذا لم تكن مفوضة، ولم يجب لها شىء، لكون الفرقة قبل الدخول بسببها لخروجها بقوله بلا سبب هذى، وقوله أو الكل وجب أى: وليست المفارقة بسببها كما هو الموضوع فالمدخل بها إذا فورقت بسببها، وغيرها إذا فورقت بسببها، ولم تكن مفوضة، والمفوضة إذا فورقت بسببها لا متعة لهن. انتهى. جمل على المنهج.

قوله: (لا جناح) أى: لا تنع بائث ولا مهر، وقوله: أو تفرضوا دخول أو فى حيز

قوله: (لائقا بحالهما) هل المعتبر حالهما وقت الطلاق، وإن تأخر الفرض، أو وقت الفرض إذا تأخر عن وقت الطلاق فيه نظر، والأول قريب لأن وقت الطلاق وقت الوجوب فليتأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

متاع بالمعروف [البقرة ٢٤١]، وقال: ﴿فتعالين أمتعن﴾، ولأن المفوضة لم يحصل لها شيء فيجب لها شيء للإيحاش، والموطوءة استوفى الزوج منفعة بضعها والمهر فى مقابلتها فيجب للإيحاش شيء آخر، ونص على جواز زيادة ذلك على نصف المهر لما قيل: أنه لا يجوز زيادته عليه. لأنه بدله قال البلقيني، والزركشى: ولا يزيد على مهر المثل ولم يذكره لوضوحه، والأوجه خلاف ما قاله وكلامهم يشمل، وخرج بالحياة الزيدة على الحاوى المارقة بالموت فلا متعة لها لأنها متفجعة لا مستوحشة، وبقوله: بلا سببها ما لو كانت الفرقة بسببها كفسخها بعيبه وفسخه بعيبها وارتدادها، فلا متعة لها لانتفاء الإيحاش، وكذا لو ارتدا معا ومثله ما لو سببها معا ففى البحر عن القاضى أبى الطيب الذى يقتضيه مذهب الشافعى أنه فراق من جهتها لأنها تملك بالحياة، بخلاف الزوج قال: فإن كان صغيرا فيحتمل أن لها

.....
النفى مفيد لانتفاء الأمرين جميعاً كقوله تعالى ﴿ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً﴾ [الإنسان ٢٤] فلا حاجة لجعلها بمعنى الواو كما قيل أو لجعلها بمعنى إلى أو إلا لأن هذا ناظر إلى أصل اللغة، وذاك إلى استعمالها. انتهى. «ق ل» على الجلال.

قوله: (الآية) أى: قوله تعالى: ﴿ومتعهن﴾ أى: متعوا النساء المذكورات فيها أى: المطلقات من غير مس ولا فرض ومفهوم ذلك عدم إيجابها فى حق غيرهن، ولذا قال البيضاوى رحمه الله: مفهوم الآية يقتضى تخصيص إيجاب المتعة بالمفوضة التى لم يمسه الزوج، وألحق بها الشافعى الممسوسة قياساً، وهو أى: القياس مقدم عنده على المفهوم.

قوله: (بدله) أى: نصف المهر.

قوله: (والأوجه خلاف ما قاله) هذا واضح بالنسبة للزوجين فلهما الاتفاق على ما شاءا لا بالنسبة للقاضى، لأنه فى فرض المهر لا يزيد على مهر المثل، ففى المتعة أولى فليتمل.

قوله: (بخلاف الزوج) فيه تصوير المسألة بكمال الزوج.

قوله: (فيحتمل أن لها المتعة) حزم فى شرح المنهج بخلافه، فقال: وكذا لو سببها معا والزوج صغيراً أو مجنوناً. انتهى. أى: لا متعة أقول: وهو نظير ما لو ارتدا معا.

قوله: (ففى المتعة أولى) اعتمده «م.ر». انتهى. «س.م» على المنهج وظاهره ولو كان اللائق بهما لا يزيد على مهر المثل خلافاً للحجر فى شرح الإرشاد.

قوله: (حزم فى شرح المنهج بخلافه) معتمد «م.ر».

باب الصداق

٦٥

المتعة، وأورد على الضابط ما لو اشتراها فلا متعة مع أنها فرقة لا بسببها، ولهذا يتشطر المهر، وفرق الرافعى بين الحكمين بأن المسمى وجب بالعقد، وهو جرى فى ملك البائع فإذا ملكها زوجها كان له الشطر والمتعة تجب بالفراق، وهو قد حصل فى ملك الزوج فكيف يجب له على نفسه، ولهذا لو باعها مالكها لأجنبى ثم فورقت قبل الوطء كان له الشطر، ولو كانت مفوضة كانت المتعة للمشتري، وبقوله ولا مهر أو الكل وجب ما إذا وجب لها الشطر فلا متعة لها لأنه لم يستوف منفعة بضعها، وتشطر المهر لما لحقها من الإيحاش، فلا حاجة إلى شيء آخر. ولا خفاء أنه لو زوج أمته عبده ثم فارقها لا متعة كما لا مهر، ويستحب ألا تنقص المتعة عن ثلاثين درهما أو ما قيمته ذلك، وإلا تزداد على خادم ثم بين حكم تنازع الزوجين فى المهر بقوله.

..... انتهى. عميرة على المحلى، ولم يستدل عليها بآية **﴿والمطلقات﴾** لأن عمومها معارض بذلك المفهوم، نعم بعضهم لا يجعل الضمير بمنزلة الوصف، وإنما الذى يجعل كذلك عنده اسم الإشارة أو الموصول فلعل الشارح جرى على ذلك.

قوله: (وقال فتعالين إلخ) ومعلوم أن زوجاته عليه السلام كن مدخولا بهن.

قوله: (ما لو سبها معا) فى كون السبى يقطع النكاح بحث والحكم مسلم كذا وجدته بخط شيخنا الذهبى رحمه الله.

قوله: (لأنه إلخ) ولأنه اقتصر على الشطر فى مقام نفى الجناح حيث قال الله تعالى: **﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾** [البقرة ٢٣٧].

قوله: (وإلا تزداد على خادم) أى: على قيمته لكن هذا إن لم يفرض القاضى مع عدم الرضا بغير اللائق وإلا وجب اللائق ولو زاد على قيمة الخادم ما لم يزد على مهر المثل كما فى شرح الإرشاد مع شرح «م ر» على المنهاج.

قوله: (وهو) أى: العقد جرى فى ملك البائع، وقوله: كان له أى: البائع.

قوله: (فكيف يجب له على نفسه) فإنها لو وجبت لوجبت عليه للملكها، وهو مالكها.

قوله: (كان له) أى: للمالكها البائع لها فإن قلت: لم كان الشطر هنا أى: إذا باع الزوجة قبل

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(لو ادعت تسمية) لمهر (وينكر) ها الزوج (والمدعى من مهر مثل أكثر) أى: والحالة أن مدعاها أكثر من مهر المثل تحالفا كما فى البيع لتضمنه اختلافهما فى القدر لأنه يقول: الواجب مهر المثل وهى تدعى أكثر منه فأشبه ما لو قالت: أصدقنى ألفا فقال: بل خمسمائة وهى دون مهر المثل، وخبرج بقوله من زيادته: والمدعى إلى

قوله: (وينكرها) أى: ولم يدع تفوضا. انتهى. شرح الروض، ثم قال: وإن ادعاه فالأصل عدم التسمية من جانب، وعدم التفويض من جانب فيحلف كل على نفسى مدعى الآخر تمسكا بالأصل، فإذا حلفت وجب لها مهر المثل، نعم إن كانت هى المدعية للتفويض، وكانت دعواها قبل الدخول فظاهر أنها لا تسمع لأنها لا تدعى على الزوج شيئا فى الحال غايته أن لها أن تطالب بالفرض. انتهى. «س.م» على المنهج، ومعلوم أن الحلف على نفى مدعى الآخر على التحالف، ونقل المحشى آخر الباب عن «م.ر» فيما إذا كانت مدعية للتفويض قبل الدخول-: أن الواجب التحالف، ويثبت مهر المثل للتساقط فراجع.

قوله: (تحالفا) فإن أصر على الإنكار لم ترد عليها اليمين ولا يقضى لها بشىء، بل يؤمر الزوج بالحلف أو البيان. انتهى. «ع.ش» وانظر هل هذا فى كل تحالف لأن المردود عليه حلف على إثبات ما يدعيه، ونفى ما يدعيه صاحبه، فلا معنى لحلفه على نفيه ثانيا راجعه، ثم رأيت فى شرح الروض ما يخالف ما قاله «ع.ش» حيث قال: وإذا حكمنا بالتحالف فحلف أحدهما، ونكل الآخر حكمنا للتحالف.

قوله: (دون مهر المثل) أما إذا كان مثله أو فوقه فلا تحالف لوجوبه بالعقد كما مر، ويبقى الزائد إن كان بيده.

الفراق مالكةا لبائعها وفيما إذا باع الزوج قبل الفراق مالكة للمشتري لا تقام ق.م.د. لأن الشطر الذى للزوجة كان واجبا قبل البيع فاستحقه بائعها، والذى للزوج إنما وجب به بعد البيع فاستحقه المشتري.

قوله: (عن ثلاثين درهما) ينبغى ما لم تبلغ الثلاثين قدر نصف مهر المثل ليوافق قوله ثم أتت المستحب ألا تبلغ المتعة نصف مهر المثل.

قوله: (وَأَلَّا يَزَادَ عَلَى خَادِمٍ) ينبغى أن يحله ما لم تنقص قيمة الخادم عن ثلاثين درهما.

قوله: (وهى دون مهر المثل) قد يقال أو قدره نظرا لقوله الآتى: وفائدة التسمية الخ فإتأمل.

قوله: (قد يقال أو قدره الخ) قد يقال هو كذلك لكن إذا كان قدره كان المشبهة به فى المسمى كما هو ظاهر. تأمل.

آخره ما إذا لم يكن المدعى أكثر من مهر المثل. فلا تحالف لوجوب مهر المثل بدونه، نعم إن كان المدعى من غير نقد البلد تحالفاً. وإن كان قدر مهر المثل لاختلاف الغرض بأعيان الأموال ذكره ابن الرقعة، وقضية تعليله أن الحكم كذلك، وإن كان المدعى مما ذكره دون مهر المثل وهو ظاهر، ولو ادعى تسمية وأنكرتها والمدعى دون مهر المثل أو كان من غير نقد البلد نظير ما مر تحالفاً ويتحالف وارثاهما. وأحدهما ووارث الآخر،

.....

قوله: (لوجوب مهر المثل بدونه) شامل لما إذا كان مدعاها دون مهر المثل من غير التفات للزوم الإقرار المنكر، وكتب أيضاً في وجوبه بتمامه فيما إذا كان المدعى دون مهر المثل وقصة؛ لأنه بالنسبة لما زاد منه على المدعى مقر به لمن ينكره فاستحقاقها له مع إصرارها على الإنكار غير ظاهر، إلا أن يجاب بما ذكره في قوله الآتي: ولا يؤثر في وجوبه إلخ.

قوله: (تحالفاً) وكذا إذا كان معينا، وإن كان دون مهر المثل كما ذكره البلقيني حجر.

قوله: (مما ذكره) أى: من غير نقد البلد.

قوله: (والمدعى دون مهر المثل) بخلاف ما لو كان قدر مهر المثل أو أكثر، فلا تحالف لوجوب مهر المثل بدونه، وظاهر أنه في صورة الأكثر يبقى الزائد في يده كمن أقر بشيء لمن كذبه، وقد يشكل هذا مع قوله السابق لوجوب مهر المثل بدونه بالنسبة لما لو كان المدعى دون مهر المثل على ما نبهنا عليه في الحاشية الأخرى، وقد يفرق بأن مهر المثل هو المراد الشرعى فيجب عند تساقط ما يدعيانه إن كان حينئذ لم يذكر شيء كما سيأتى في قول الشارح: ولا يؤثر إلخ.

قوله: (إلا أن يجاب إلخ) فيه أن ذاك في التحالف ولا تحالف هنا، فالظاهر أن الوجوب نظرا للظاهر مع عدم دعوى التفويض، فإن الزوج معترف بالعقد ومنكر للتسمية، ولا يدعى التفويض فالواجب عليه - نظرا لدعواه - مهر المثل وحكم الزائد - إن كان - أنه يبقى بيده لأنه مقر لها به، وهى تنكره كما في حاشية المنهج.

قوله: (وقد يشكل هذا إلخ) أى: حيث وجب مهر المثل كله في الأولى مع إن فيه زيادة على ما ادعته، والواجب هنا مهر المثل فقط دون الزيادة.

قوله: (وقد يشكل هذا إلخ) لا إشكال لأن المراد أن الواجب بالتحالف مهر المثل، وهو في الصورتين واجب بدونه أما في الأولى فلأن الزوج لم يدع تفويضا وأنكر التسمية، ولو سلم له ذلك وجب مهر المثل، فلا حاجة للتحالف حينئذ، وأما في الثانية فلا اعتراض بمهر المثل أو أزيد، ومعه لا حاجة للتحالف إذ التحالف إنما يثبت لها مهر المثل، ووجوب مهر المثل في الأولى إنما هو نظرا لاعتزانه بالعقد مع عدم دعوى

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

ويحلف الوارث على البت فى الإثبات وعلى نفى العلم فى النفى، وبعد التحالف يفسخ عقد الصداق ويجب مهر المثل كما مر فى فصل التحالف مع بيان كيفية اليمين ومن يبدأ به، ومن يتولى الفسخ، ولا يؤثر وجوبه مجاوزته ما ادعته فى بعض الصور، كأن ادعت أنه أصدقها ألفا فقال: بل خمسمائة، وكان مهر مثلها ألفين لأن التحالف يسقط ما يدعيانه ويصير كأن لم يذكر شيء أصلاً.

(أو ادعى الولي للمجنونه * وطفلة) أى: ولي المجنونة أو الطفلة، ولو وصيا أو قима. (ما مهر مثل دونه) أى: قدرا أكثر من مهر المثل.

(و) ادعى (الزوج قدره) تحالفاً لأن الولي هو العاقد، وله ولاية قبض المهر فكان اختلافه مع الزوج كاختلاف البالغة معه، ولأنه يقبل إقراره فى النكاح والمهر فلا يبعد تحليفه، وفائدة التحالف أنه ربما ينكل الزوج فيحلف الولي فيثبت مدعاه، ولك أن تقول هذه الفائدة تحصل بتحليف الزوج من غير تحالف كنظيره الآتى فى كلام البلقينى، فلو أفاقت المجنونة أو بلغت الطفلة قبل حلف الولي حلفت دونه وخرج

قوله: (ومن يبدأ به) ويبدأ هنا بالزوج لبقاء البضع له.

قوله: (ومن يتولى الفسخ) وينفسخ ظاهراً وباطناً إن فسخه أو الحاكم أو الحق منهما، وإلا انفسخ ظاهراً فقط. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (ولك أن تقول إلخ) فى «ق.ل» على الجلال أن التحالف واضح إذا بدئ بالولي دون ما إذا بدئ بالزوج، وأن الزوج إذا نكل حلف الولي وثبتت الزيادة. انتهى. فليحمل كلامهم على ما إذا بدأ الولي، لكنه خلاف ظاهر كلامهم، ولك أن تقول إن علة التحالف أن كلا يدعى شيئاً، وينفى مدعى صاحبه فلا مرجح لأحدهما على الآخر، وهذا

قوله: (تحالفاً) فى الروض فإن نكل الولي فهل يقضى بيمين صاحبه أو ينتظر بلوغ الصبية وجهان قال فى شرحه: رجح منهما الإمام، والرويانى، وصاحب الأنوار الثانى. انتهى. فانظر ما فائدة الانتظار.

التفويض كما نهبنا عليه بالهامش، وأما الحكم فهو أنه يسلم لها ما تدعيه فى الأولى، ويبقى الزائد بيده، ومهر المثل فى الثانية لأنه الواجب عند عدم التسمية، ويبقى الزائد أيضاً فى يده كما فى حاشية المنهج فيهما. وأما التسايط الذى ذكره فلا يأتى هنا لعدم التحالف.

قوله: (فانظر ما فائدة الانتظار) قد يقال: إذا قلنا: بأنه لابد من التحالف وهو الأصح كما فى الروضة فالفائدة ظاهرة وهى حصوله لإمكانه بلوغها، وعدم تعذره بنكول الولي.

باب الصداق

٦٩

بالمجنونة والطفلة البالغة العاقلة فإنها التي تحلف لا وليها لتأهليها لليمين، وبما بعدهما ما لو ادعى الولي قدر مهر المثل والزوج دونه، أو فوقه ودون مدعى الولي فلا

لا ينافي أن له فائدة تترتب على غيره، وأما امتناع التحالف فيما يأتي فلأن الزوج هناك معترف بأزيد من مهر المثل كما سيأتي.

قوله: (حلفت دونه) أى: على البت لإمكان علمها بما فعله الولي.

قوله: (أو الزوج دونه إلخ) أى: أو ادعى الولي فوق مهر المثل، وادعى الزوج دونه إلخ.

قوله: (البالغة العاقلة) دخل فيه السفهية لكن الزركشى ألحقها بالمجنونة. «ب.ر».

قوله: (ما لو ادعى الولي قدر مهر المثل) إن كان المراد أن مدعى الزوج أيضا قدر مهر المثل فهو صحيح، لكنه لا يناسب كون الكلام فى الاختلاف، إذ لا اختلاف حينئذ ولا خفاء فيه ليحتاج إلى بيان، وإن كان المراد أن مدعاه فوقه لم يتأت قوله لوجوب مهر المثل، بل الواجب هنا ما قاله الزوج كما قال فى شرح الروض ما نصه: ويؤخذ من كلام المصنف أنه لو ادعى الولي مهر المثل، أو أكثر والزوج أكثر من ذلك لم يتحالف، بل يؤخذ بما قاله الزوج وقد نقل الأصل فيها وجهين عن الحناطى وقال الأسنوى: لا وجه للتحالف فيها. انتهى. وإن كان المراد أن مدعاه دون مهر المثل صح أيضا كاحتمال الأول، ولا يتكرر مع قوله: عقبه أو الزوج دونه لأن صورة ذاك أن دعوى الولي أكثر من مهر المثل، وصورة هذا على هذا التقدير أن دعوى الولي قدر مهر المثل فليتأمل.

قوله: (أو الزوج دونه) لقائل أن يقول يتجه التحالف هنا إذا كان مدعى الولي أكثر من مهر المثل، لأن للتحالف حينئذ فائدة إذ ربما ينكل الزوج فيحلف الولي وتثبت الزيادة، ثم رأيت بخط شيخنا بهامش المحلى ما نصه قوله: ولو كان مدعى الزوج أقل من مهر المثل إلخ بحث فى المهمات

قوله: (ألحقها بالمجنونة) أى: فيحلف الولي واستظهره «ع.ش».

قوله: (لم يتأت إلخ) قد يقال: معناه أن ما ادعاه الولي واجب بلا تحالف، وإن كان فى ضمن غيره أن التحالف إنما هو لوجوبه، وقد وجب بدونه.

قوله: (لأن صورة ذاك إلخ) لأن معنى قول الشارح أو الزوج إلخ أى: أو ادعى الولي فوق مهر المثل، وادعى الزوج دونه إلخ لأن مراده مخالفة كل من الشرطين السابقين فى المتن على حدته مع بقاء الآخر، لكن يرد أنه لم أفرد الشارح الثانية بتعليقها بما ذكره مع إتيانه فى الأولى؟.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

تحالف لوجوب مهر المثل بدونه في الأولى، ولامتناع التزويج على المجبر بدون مهر

قوله: (ولامتناع التزويج إلخ) أى: فنكاح من ذكرت بدون مهر المثل يقتضى مهر المثل، ولا يفسد كما هو منقول عن الرافعي، والنسوي، خلافا للزركشى بخلاف إنكاح الولي الرشيدة بدون مهر المثل، فإن الرافعي يقول بفساد النكاح، وخالفه النسوي. انتهى. «س.م» على المنهج.

جريان التحالف في هذه الصورة قال العراقي: في نكته الحق عدم التحالف إذا كان مدعى الولي فيها قدر مهر المثل، فإن كان أكثر اتجه التحالف رجاء أن ينكل الزوج فينفرد الولي بالحلف، وتثبت الزيادة، قال: وإذا جعل هذا ضابطا للتحالف اتجه لك أمره. انتهى. قلت: إذا بدأنا بالزوج وحلف، تعذر المعنى الذي نظر إليه العراقي فأى فائدة في تخليف الولي بعد ذلك؟ انتهى. ما رأيته وعدم الفائدة في هذه الصورة بتسليمه لا يمنع ما قاله العراقي مع أنه يكفي في الفائدة استواء الجانبين إذ لا مرجح، فإن قلت: لا حاجة إلى التحالف، والفائدة المذكورة يكفي فيها تخليف الزوج على الزيادة قلت: فليزيم عدم التحالف في مسألة المتن أعنى إذا كان مدعى الزوج مهر مثل، ومدعى الولي أكثر فليتأمل.

قوله: (أو فوفه ودون مدعى الولي) كذلك الحكم لو كان فوفه وفوق مدعى الولي، وقال الخناطى: يتحالفان، قال الأسنوي: لا وجه له، قال ابن العماد: بل وجهه أن الولي يقول: تلك الزيادة لا يلزمنى قبضها ولا حفظها. انتهى. أقول: الحق ما قاله الشيخان لأنه يلزم على التحالف العود إلى مهر المثل فيضر بالمولية فوات تلك الزيادة، نعم بحثه له نوع اتجه إذا كان مدعى الولي قدر مهر المثل، وزعم الزوج الزيادة واعلم أن قولى أولا كذلك إلخ نقلته من شرح الجوهري، والذي في شرح الكمال المقدسى أن الشيخين نقلوا في المسألة وجهين من غير ترجيح كما خطب شيخنا الشهاب البرلسي فليتأمل فيه، وما نقله عن شرح الكمال في شرح الروض وغيره.

قوله: (لا يمنع إلخ) أى: بخيئه فيما إذا بدئ بالولي.

قوله: (فإن قلت لا حاجة إلخ) هذا هو مرادهم بنفى التحالف، فإنه لا ينافي بالحلف، وإنه نفسوا التحالف لأن الزوج يثبت مدعاه، وينفى مدعى الولي به وشال أن يثبت مدعاه لأنه إذا فرض المدعى دون مهر المثل، فالواجب في نكاح المجنونة والطفلة حينئذ مهر المثل فلا فائدة للحلف عليه بخلاف مسألة المدعى، فإنه يمكن ثبوت مدعاه عند النكول وحزم «م.ر» فى شرح المنهاج بأن مرادهم ذلك.

قوله: (يكفى فيها تخليف الزوج إلخ) كذا فى شرح «م.ر» على المنهاج.

قوله: (ما قاله الشيخان) لعله يؤخذ من كلامهما، وإلا فهما نقلوا الوجهين بلا ترجيح كما مر، وسيأتى اعتذاره عن هذا.

قوله: (فى شرح الروض) لكن تقدم عنه أنه يؤخذ من الروض ما قاله الأسنوي.

المثل في الثانية. ولئلا يرجع الواجب إلى مهر المثل في الثالثة فيجب فيها ما قاله الزوج قال البلقينى: كذا قالوه والتحقيق فيها أنه يحلف الزوج لعله ينكل فيحلف الولي، ويثبت مدعاه وإن حلف الزوج ثبت ما قاله. ولو اختلفت المرأة وولي الصغير أو المجنون أو اختلف وليا الصغيرين أو المجنونين فكاختلف الزوج وولي الصغيرة. وكلام الرافعى يقتضى جريان التحالف فى الوكيل، وحكى فى البيع فيه وجهين. ورجح منهما النووى التحالف قال الزركشى ولا ينافى ما ذكر هنا من حلف الولي ما فى الدعاوى من أنه لو ادعى ديناً لموليه فأنكر المدعى عليه ونكل لا يحلف، وإن ادعى مباشرة سببه لأن حلفه هناك مطلقاً على استحقاق موليه فهو حلف للغير فلا يقبل النيابة. وهنا على أن العقد وقع هكذا فهو حلف على فعل نفسه والمهر يثبت ضمناً. (كأن يدعى) فقال الزوج (أباك أصدقك) و (قالت) بل (أميا) فإنهما يتحالفان كما فى الاختلاف فى جنس الثمن فقوله.

قوله: (والتحقيق إلخ) هذا التحقيق نقله الجوزجى عن الشيخين كما فى الحاشية، وما قيل أنه لا ينافى ما قالوه لأن كلامهم فى نفى التحالف وما هنا حلف مسلم، لكن قولهم فيجب ما قاله الزوج ظاهر جدا فى أنه لا يحلف إذ معه قد يجب ما قاله إن حلف، وقد يجب أكثر منه إن نكل.

قوله: (أنه يحلف الزوج) أى: على نفى الزيادة شرح الروض.

قوله: (فكاختلف الزوج وولي الصغيرة) قد سبق أنه لا يصح عقد ولي الصغير بزائد على مهر المثل إلا إذا كان من ماله، وحينئذ فدعوى الزوجة أو وليها على ولي الصغير أن الواجب زائد على مهر المثل، وكان المهر من مال الصغير ينبغى ألا تحالف فيها لعدم صحة العقد بزائد فتأمل.

قوله: (فيجب لها ما قاله الزوج) زاد الجوزجى ولا بد من تحليف الزوج على نفى الزيادة التى ادعاه الولي كما ذكرناه، فلو نكل الزوج حلف الولي وأخذها. انتهى. وعليه فلا وجه لبحث البلقينى أى لأن الشيخين ذكرناه. «ب.ر».

قوله: (فى الوكيل) أى: وكيل النكاح.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(فليتخالف) جواب لو ادعت وما بعده (و) بعد تحالفهما فى الأخيرة. أو نكولهما. أو حلف الزوج فقط. (يعتق الأب) فقط بإقرار الزوج بدخوله فى ملك من يعتق عليه (وفى ولاء الأب وقف) له بين الزوجين (يجب) بزعمه أنه لها وهى منكرة له. وليس لها طلب المهر إذا نكلت إذ المدعى الناكل، كمن لم يدع.

(وعتقا) جميعا (إن حلفت وقد نكل) أما الأب فلما مر، وأما الأم فبالحكم بيمينين الزوجة، ولا يلزمها قيمة واحد منهما. (ولو بمهر المثل) مع النكاح (دعواها) على زوجها (حصل).

(وزوجها أقر بالنكاح * من دونه) أى: دون مهر المثل بأن أنكره، أو سكت

قوله: (ولا يلزمها قيمة إلخ) لأنه المفوت للأب والأم حكم بأنها صداق بيمينها.

قوله: (ولو بمهر المثل إلخ) بأن لم تجز تسمية صحيحة. انتهى. محلى.

قوله: (بأن أنكره) أى: معتلا، بأنه نفى العقد أو سكت عنه معتلا بأنه لم يذكر فيه. انتهى. محلى. قال «س.م»: وفيه أن نفى لا يوجب أن المهر ليس عليه، بل يوجب أنه عليه لأنه إذا نفى فى العقد وجب مهر المثل، فكيف يجعل علة لقوله: ولا مهر لها عليه فكان هذا بيان لمستنده فى الواقع بحسب زعمه زعما فاسدا. انتهى. أى: لا أنه صرح به وإلا حكم بلزوم المهر له ولا يطالب ببيان، ومثله يقال فى السكوت معتلا بما ذكر إذ لو صرح بذلك لم يكن ساكتا عنه، ويحتمل أن يقال فى الأول لما كان مجرد نفى فى العقد لا يوجب مهر المثل لاحتمال أن يكون النفى على وجه التفويض الصحيح لم يكن دعوى نفى فى العقد موجبا للاعتراف بمهر المثل، وإن كان شرط المسألة ألا يدعى تفويضا لأنه فرق بين دعوى التفويض ودعوى ما يحتمل التفويض، ومثله يقال فى السكوت عنه فليتأمل «س.م» بزيادة.

قوله: (فليتخالف) أى: ولو فى فرض التداعى بعد انقضاء النكاح لأن أثر التمسك يظلم فى الصداق، وهو مستقل «ب.ر».

قوله: (بين الزوجين) يقتضى أنه يحتمل أن يكون الولاء للزوج، مع أنه لا يحتمل ذلك لأنه إذا صدق فالولاء للزوجة، وإن كذب فلا عتق حتى يكون هناك ولاء فلعل فى الكلام مسامحة.

عنه ، ولم يدع تفويضا (كلف بالإيضاح) أى : ببيان مهر ، لأن النكاح يقتضيه فإن ذكر أنقص مما ذكرت تحالفا ، وإن أصر منكرا حلفت ، وقضى لها بمهر المثل . ولا يقبل قولها ابتداء لأن النكاح قد يعقد بأقل متمول فلا يستلزم وجوب مهر المثل ، ولا يتوجه التحالف أيضا لأنه عبارة عن حلف كل منهما على إثبات مدعاه ونفى مدعى الآخر والغرض أن الزوج لم يدع قدراً قال فى الروضة كأصلها ولو ادعى أحدهما تفويضا ،

قوله : (ولم يدع تفويضا) قال فى شرح الروض : ولا إخلاء النكاح عن ذكر المهر . انتهى . قال «س.م» : خرج به ما لو ادعى تفويضا ، فينبغى أن يقال إن صرحت بأن مهر المثل لعدم التسمية فهو ما ذكره بقوله : ولو ادعى أحدهما تفويضا ، والآخر أنه لم يذكر مهرا ، أو صرحت بأنه سمي مهر المثل فهو ما ذكره بقوله «أو» والآخر تسمية ، ويبقى ما لو لم تصرح بشئ منهما بل اقتصر على دعوى مهر المثل . انتهى . وبقي ما إذا صرحت بأنه نفى فى العقد أى : ولا تفويض ، والظاهر أنها نظير ما لو ادعى تفويضا وادعت تسمية لأن النفى خلاف الظاهر وقوله ويبقى إلخ ، والظاهر أنها حينئذ تكلف البيان فراجع ، وقوله فى شرح الروض ولا إخلاء النكاح إلخ ينبغى فى دعواه الإخلاء وجوب مهر المثل ، لأنه مقتضى دعوى الإخلاء فدعواه موافقة لدعواها «س.م» على حجر .

قوله : (ولم يدع تفويضا) أى : ولا إخلاء النكاح عن ذكر المهر كما فى الروضة وشرح الروض ، وإلا لم يتأت تكليفه البيان ، وإنما لم يتحالف كما قاله الغزالي ، لأن التحالف أن يحلف كل واحد على إثبات ما يزعمه ، ونفى ما يزعمه صاحبه ، والمفروض من جهة الزوج إنكار مطلق فلا معنى للتحالف ولما كان معترفا بما يقتضى المهر لم يسمع إنكاره وكلف البيان هذا حاصل ما فى الروضة . انتهى . وقوله : معترفا بما يقتضى المهر إلخ ظاهره أنه لا يسمع منه البيان بالتفويض ، ولعله غير مراد إذ لو ادعاه أولا لسمعت دعواه فلعل المراد أن يكلف البيان ، ولو بما فيه دعوى التفويض فليتأمل .

قوله : (ولم يدع تفويضا) يحزر حكم محترزه ، وهل هو كمسألة الروضة الثانية الآتية أو يفرق .

قوله : (وهل هو كمسألة الروضة الثانية) قال فى حاشية التحفة : ينبغى أن يقال إن صرحت بأن مهر المثل لعدم التسمية فهو ما ذكره بقوله : ولو ادعى أحدهما تفويضا ، والآخر أنه لم يذكر مهرا ، وصرحت بأنه سمي مهر المثل فهو ما ذكره بقوله : والآخر تسميته وبقي ما لو لم تصرح بشئ منهما . انتهى . والظاهر أنها حينئذ تكلف البيان وأنها إذا صرحت بأنه نفى فى العقد أى : ولا تفويض ، وادعى هو التفويض يكون نظير ما لو ادعى تفويضا ، وادعت تسميته لأن النفى خلاف الظاهر . فليحزر .

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

والآخر أنه لم يذكر مهر فيشبه تصديق الثاني. ولو ادعى أحدهما تفويضا والآخر تسمية فالأصل عدمهما أى: فيحلف كل منهما على نفى مدعى الآخر كما لو اختلفا فى عقدين، ولو ادعت زوجية ومسمى قدر مهر المثل فقال: لا أدري أو سكت قال الإمام ظاهر ما ذكره القاضى: أن القول قولهما لما مر أن النكاح يقتضى مهر المثل، والذى يقتضيه قياس المذهب أنه يحلف على نفى ما ادعته، فإن نكل حلفت

قوله: (لما مر أن النكاح يقتضى مهر المثل) فيه أن النكاح إنما يقتضى مهرا كما تقدم فى قول الشارح: كُلف ببيان مهر إلخ لا مهر المثل لما مر أن النكاح يعقد بأقل متمول، وقوله: قياس المذهب أى: الذى يقتضيه القياس على تصديق مدعى عدم التسمية لأنها خلاف الأصل تصديقه هو فيحلف على مدعاه، ولا يكلف البيان على الراجح لأن المدعى به هنا معلوم كما فى شرح «م.ر» ولا يتحالفان لأنه لم يدع شيئا حتى يثبت، وينفى مدعى الآخر بيمينه. فتدبر.

قوله: (أنه يحلف على نفى ما ادعته) ثم إذا حلف يطالب بتسمية قدر أو تطالب هى بتسمية قدر غير ما سمته أولا، أو كيف الحال؟. فيه نظر ولا يبعد أن يقال: يرجعان لمهر المثل لأنه أنكر التسمية، وحلف على نفى ما ادعته فانتفى، وبقي عدم التسمية، وهو يوجب مهر المثل. انتهى. «ع.ش» على «م.ر» وما قاله هو قياس ما ذكره الشارح بعد بقوله: ولو ادعت على وارث الزوج تسمية إلخ.

قوله: (فيشبه تصديق الثاني) فيجب مهر المثل.

قوله: (أى: فيحلف كل منهما إلخ) قال فى شرح الروض: فإذا حلفت وجب لها مهر المثل، نعم إن كانت هى المدعية للتفويض، وكانت دعواها قبل الدخول فظاهر كما قيل إن دعواها لا تسمع لأنها لا تدعى على الزوج شيئا فى الحال غايته أن لها أن تطالب بالفرض. انتهى. وما ذكره بقوله نعم إلخ يجرى أيضا فى المسألة التى قبل هذه كما أشار إليه فى شرح الروض نعم اعترض ما نقله عن القيل المذكور بأن هذا مسلم لو لم يعارض دعواها التفويض دعوى الزوج عدم التفويض وعدم التسمية المقتضية تلك الدعوى لوجوب المهر أما حيث عارضها ما ذكر فالوجه سماع دعواها ليجب لها مهر المثل بعد حلف كل منهما على نفى مدعى الآخر إذ بعد حلفهما يصير العقد خاليا عن التفويض والتسمية، وذلك موجب لمهر المثل «م.ر».

قوله: (وعدم التسمية) أى: عدم ذكره كما هو المسألة الأولى زيادة أو التسمية كما هو المسألة الثانية.

وقضى لها. ولو ادعت على وارث الزوج تسمية ألف فقال: لا أعلم كم سمى فلا تحالف. بل يحلف هو على نفى العلم. ويجب مهر المثل.

(وإن تقم) هي على من ادعت أنه نكحها بألفين في عقدتين في كل عقد بألف مثلاً (بينتة الألفين في * عقدتين) أو يقر هو بالعقدتين. أو تحلف هي عليهما بعد نكوله (يلزمها) أي: الألفان لإمكان صحة العقدتين كأن يتخللها خلج ولا حاجة إلى التعرض لتخلل الفرقة لاستلزام الثاني لها ولا للوطء لأن الأصل استمرار المسمى في كل عقد إلى بيان المسقط (وليكلف) الزوج.

(بيان مسقط) لشيء من الألفين إن ادعى مسقطاً كطلاق. أو فسخ قبل الوطء. فلو قال لم أطأ فيهما أو في أحدهما صدق بيمينه لموافقته للأصل. وسقط الشرط من الألفين أو من أحدهما. (نعم لو ذكرا) أي: الزوج أن الثاني كان (بجديد لفظ العقد) الأول (كي يشتهرا) أي العقد

(بلا فراق) بينهما (فلتحلف) هي على نفى مدعاه. ولا يقبل قوله لأنه خلاف الظاهر، (وندب * وليمة) من الولم وهو الاجتماع، وهي تقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث من عرس. وإملاك وغيرهما لكن استعمالها مطلقة في العرس أشهر وندبها فيه أكد كما نص عليه في المختصر وغيره، وأما في غيره فيقال: وليمة الختان

قوله: (أنه يحلف إلخ) وإنما لم يكلف البيان هنا كما مر لأن المدعى هنا معلوم فكانت كمنظائرها. انتهى. شرح الروض.

قوله: (وندبها فيه إلخ) وإرادة التسري بالإماء كالعقد، والدخول كالدخول. انتهى. «ق.ل.» وقال «م.ر.»: إن التسري يستحب له الوليمة، ولا تحب الإجابة. انتهى. «س.م.» على المنهج.

قوله: (وغيرهما) جمعها بعضهم.

عشر تحاب من الوائم يا فتى	من يحصها قد عز في أقرانه
فالخرس إن نفس كذاك عقيقة	للطفل والأعذار عند ختانه
ولحفظ قرآن وآداب فقد	قالوا الحذاق لحذقه وبيان

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وغيره. ويقال للطعام المتخذ للإملاك أى: العقد ملاك وشندخى. وللختان إعدار بكسر الهمزة وإعجام الذال، ولسابع الولادة عقيقة، ولسلامة الطلق خرس بضم الخاء المعجمة وبسين مهملة، ويقال بالصاد ولقدوم المسافر نقيعة. ولإحداث البناء وكيرة، ولحفظ القرآن حذاق بكسر الحاء المهملة، وبذال معجمة وللمصيبة وضيمة. وليست من الولايم، ولغير سبب مأدبة بضم الدال وفتحها وندب الوليمة ثابت عنه عليه السلام فعلاً وقولاً ففى البخارى أنه عليه السلام أولم على بعض نسائه بمدين من شعير، وفى الصحيحين أنه أولم على صفية بتمر وسمن وأقط. وأنه قال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج: «أولم ولو بشاة» والأمر فيه للندب قياساً على الأضحية وسائر الولايم. ولأنه أمر فيه بالشاة، ولو كان الأمر للوجوب لوجبت وهى لا تجب إجماعاً وأقلها للمتمكن شاة، ولغيره ما يقدر عليه قال النشائي: والمراد أقل الكمال شاة لقول التنبيه وبأى شىء أولم من الطعام جاز (لكن إجابة تجب) عينا على من دعى إلى وليمة العرس دون غيرها لخبر

قوله: (شندخى) بشين معجمة مكسورة، فنون ساكنة، فذال مهملة، فحاء معجمة مكسورتين، فتحتية مشددة. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (تجب) أى: إن دعى بعد العقد، وإلا بأن دعى قبله كما يقع قبله كما يقع الآن فلا. انتهى. شرقاوى و«ق.ل» وفى «ع.ش» أنه إذا دعى قبل العقد لوليمة تفعل بعد العقد

ثم الملاك ولعقده فوليمة فى عرسه فاحرص على إعلانها
وكذلك مأدبة بلا سبب ترى ووكيرة لبنائهم لمكانها
ونقيعة لقدمه ووضيمة من أقرباء الميت أو حيدرانه
قوله: (ولسابع) انظر هذا التقييد.

قوله: (وليست من الولايم) عبارة شرح الروض: وليست من الولايم لاعتبار السرور، وعلمه مشيت فى شرح البهجة لكن ظاهر كلامهم خلافاً، ويوجه بأن اعتبار السرور إنما هو فى الغالب انتهى. وقوله: لاعتبار السرور هذا قد يخرج أيضاً ما لغير سبب.

قوله: (لوجبت) أى: أو ما هو أعلى منها فإن المبالغة بها فى الحديث تقتضى أن المطلوب القدر المشترك بينها وبين الأعلى وقوله: وهى لا تجب أى: لا هى، ولا الأعلى.

قوله: (وبأى شىء أولم من الطعام جاز) هذا فى غير العقيقة أما هى فأقل ما يجزى فيها شاة كما هو معلوم من بابها.

قوله: (قد يخرج أيضاً إلخ) عدم السبب لا ينافى السرور فلذا عبر بقدر.

الصحيحين «إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها»، وخبر مسلم «شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء، وتترك الفقراء»، ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله قالوا: والمراد وليمة العرس لأنها المعهودة عندهم، وقد يؤيد بما فى مسلم

وجبت الإجابة، لأن الدعوة، وإن تقدمت فهي لفعل ما يحصل به السنة. انتهى. والظاهر الأول لعدم دخول الوقت فراجع، وفى «ع.ش» أيضا أنه إذا دعا جماعة ليعقد العقد، ثم هيا طعاما ودعا الناس ثانياً لا تجب الإجابة، لأنها لا تجب فى اليوم الثانى. انتهى. وفيه أيضا نظر لأن تلك وليمة العقد، والإجابة لها سنة، وهذه وليمة الدخول، ولا يدخل وقتها إلا بالعقد فتأمل، ثم رأيت من صور كلامه بما إذا صنع الوليمة بعد العقد، ثم بعد ذلك هيا طعاما، ودعا الناس ثانياً.

قوله: (تجب عينا) وقيل تجب على سبيل فرض الكفاية وقيل: الإجابة سنة. انتهى. منهاج، وعبارة الروضة، وأما الإجابة إلى الدعوة ففى وليمة العرس تجب الإجابة على الأظهر، وقيل: على الأصح، والثانى أنها مستحبة، وإذا أوجبا فهي فرض عين على الأصح، وقيل: فرض كفاية. انتهى.

قوله: (إلى وليمة العرس) ولا تفوت بطلاق أو موت على المعتمد لكنها بعد ست أو سبع قضاء. انتهى. «ق ل» عن الدميرى، والذى فى «س.م» على أبى شجاع عن الدميرى أنها أداء إلى سبع فى البكر، وثلاث فى الشيب، ولو تعدد العقد، أو الدخول وفعل وليمة واحدة قصد بها الجميع كفى، وكذا إن أطلق فإن قصد واحدة بعينها بقى طلب غيرها. انتهى. «ق ل» عن «زى» فى قوله: وكذا إلخ، وانظر لو قصد واحدة لا بعينها، وظاهر تقييده بعينها الكفاية عن الجميع فراجع.

قوله: (قالوا إلخ) فيه إشارة إلى إشكاله، وهو حقيق بالإشكال «س.م» على المنهج، وأجيب بأنهم خصوه بوليمة العرس لما قام عندهم، ومنه طلب الإعلان فى النكاح المنصوص عليه بتحديث أعلنوا هذا النكاح، واضربوا عليه بالدخول، ولو فى المساجد لكن ضعفه الترمذى «ق ل».

قوله: (قالوا والمراد وليمة العرس) وقد يؤيد ذلك ما فى مسند أحمد أن بعض الصحابة دعى إلى ختان فلم يجب، وقال: لم يكن يدعى له على عهد رسول الله ﷺ فليأتا.

الغور البهية في شرح البهجة الوردية

أيضاً: «إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب». لكن فيه أيضاً من دعى إلى عرس أو نحوه فليجب. وفي أبي داود «إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو غيره»، وقضيتهما وجوب الإجابة في سائر الولائم. وبه أجاب جمهور العراقيين كما قاله الزركشي، واختاره السبكي وغيره.

(لمسلم) أى: لأجل الداعي المسلم، فلا تجب على المسلم بدعوة كافر لانتفاء طلب المودة معه، ولأنه يستقذر طعامه لاحتمال نجاسته وفساد تصرفه، ويعتبر كون المدعو مسلماً أيضاً فلو دعا مسلم كافراً لم تلزمه الإجابة ذكره الماوردي، والرويانى، وكلام النظم يحتمله (فى يومها) أى: يوم الوليمة (الأول) فلو أولم ثلاثة أيام لم تجب الإجابة إلا فى الأول، وتسنى فى الثانى، وتكره فى الثالث ففى أبى داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال: «الوليمة فى اليوم الأول حق، وفى الثانى معروف، وفى الثالث رياء»

قوله: (لانتفاء طلب المودة) بل تكره مودته كما فى الروضة، ومثلها مخالطته كما هنا أيضاً، ومحلّه ما لم يكن هناك ميل قلبى وإلا حرم كما فى «ق.ل.» على الجلال، واستشكل لأنه إن مال من حيث الدين كان كفراً، أو من حيث الحسن أو الإحسان فالحرمة مشكلة مع تجويز نكاح الكافرة، وتعليلهم كراهته فى بعض الصور بأنه قد يخشى عليه افتتانه بها فلم يحرّمه مع أنه قد ينجر الميل إلى الكفر، وأيضاً تجويز نكاحها صريح فى جواز الميل إليها للحمال ونحوه إذ هو شأن الزوج مع الزوجة إلا أن يقال إن الميل فى النكاح ميل مجرد الشهوة، بخلاف الميل بدونه. فليحرر.

قوله: (يحتمله) بأن يكون المعنى على مسلم.

قوله: (معروف) أى: إحسان.

قوله: (فلا تجب على مسلم بدعوة كافر) قال فى الروض: ولا تستحب إجابة الذمى كاستحباب إجابة المسلم، وفى شرحه: فيما يستحب فيه إجابته، ويؤخذ منه أنه يستحب إجابة الذمى. انتهى. وعبارة غيره فلا تجب إجابة ذمى، بل تسن إن رضى إسلامه، أو كان نسو قريب أو جار. انتهى.

قوله: (يستحب إجابة الذمى) وتكره مخالطته ومودته. انتهى. روضة، والمراد المودة بدون ميل قلبى أما هو فحرام كما فى «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (إن رضى إسلامه إلخ) فإن انتفت هذه الأمور، أو واحد منها كرهت إجابته. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

وسمعة» نعم لو لم يمكنه استيعاب الناس في الأول لكثرتهم أو صغر منزله أو غيرهما قال الأذرعى: فذلك في الحقيقة كوليمة واحدة دعا الناس إليها أفواجا في يوم واحد قال الزركشى: ولو أولم في يوم واحد مرتين فالظاهر أن الثانية كالיום الثاني فلا تجب الإجابة، وينبغي تقييده بما تقدم عن الأذرعى (مع * عمومها) أى: الدعوة بأن يدعو جميع عشيرته، أو جيرانه أو أهل حرفته وإن كانوا كلهم أغنياء، فلو خص الأغنياء منهم لم تجب الإجابة لخبر «شر الطعام»، وليس المراد عموم جميع الناس فإنه متعذر، بل لو كثرت عشيرته أو نحوها وخرجت عن الضبط، أو كان فقيرا لا يمكنه استيعابها فالوجه كما قال الأذرعى عدم اشتراط ذلك، بل الشرط ألا يظهر منه

.....
قوله: (رياء إلخ) أى: الغالب ذلك، فإن وجد كان حراما «ق.ل».

قوله: (فلو خص الأغنياء منهم إلخ) عبارة «م.ر» وحجر الشرط ألا يخص الأغنياء لغناهم، فإن حصصهم لغيره جاز أى: كتقواهم مثلاً قال «ز.ى»: ولو خص الفقراء، وجبت الإجابة عليهم قال «ح.ل» وهذا هو المعتمد أى: خلافا لما يفهم من كلامى حجر و «م.ر» من أنه يضرب تخصيص الفقراء، وإن وجهه «س.م» على التحفة فراجع، وقال «ق.ل» وجبت الإجابة خلافا لشيخ الإسلام، وعبارة الشارح فى شرحى الروض، والمنهج، وألا

قوله: (فلا تجب الإجابة) أى: وتسبب كما هو قياس اليوم الثانى، وقد يفرق.

قوله: (بما تقدم عن الأذرعى) أى: فيحمل على ما إذا أمكن استيعاب الناس فى مرة وإلا فالمرتان وليمة واحدة.

قوله: (لخبر شر الطعام) قد يقال قوله فيه: ومن لم يجب إلخ يدل على الوجوب مع التخصيص.
قوله: (فالوجه كما قاله الأذرعى إلخ) لو كان فقيرا لا يمكنه إلا دعاء عشرة معينة من نحو عشيرته لمن يتهم بنحو صلاح، أو علم فهل هو من التخصيص المانع من الوجوب؟. فيه نظر وعندى ليس منه «س.م».

قوله: (يدل على الوجوب مع التخصيص) رد بأن معنى، ومن لم يجب أى: إذا دخلت عن ذلك القيد، إذا لوجوب مع الوصف بكونها شرا من أبعد البعيد، إذ الشر يطلب البعد عنه، فكيف يثوهم أنه ڤيأمر، أو يجوز الحضور إليه فضلا عن الوجوب. انتهى. «ق.ل».

قوله: (فهل هو إلخ) الذى اعتمده «ز.ى» أن المضرب تخصيص الغنى لغناه، بخلاف تخصيصه لغيره غناه، وتخصيص الفقير خلافا لما يفهم من حجر و «م.ر» قال «ح.ل». والمعتمد ما قاله «ز.ى». انتهى. وفى «ق.ل» أنه إذا خص الفقراء وجبت الإجابة خلافا لشيخ الإسلام.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

قصد التخصيص (إلا) أن يدعوه (لخوف) منه (وطمع) أى: أو لطمع فى جاهه أو لإعانة على باطل، فلا تجب الإجابة فيعتبر أن يدعوه للتودد والتقرب فإن دعاه لا بقصد شيء من ذلك فالأقرب الوجوب.

(و) إلا (حيث من يؤذيه) أو لا يليق به مجالسته (ذو حضور) أى حاضر فلا

.....

يخص الأغنياء ولا غيرهم. انتهى. وهى صريحة فى أنه إذا خص الفقراء لا تجب الإجابة، وهو ضعيف كما عرفت.

قوله: (بل لو كثرت إلخ) هو ظاهر فى أنه لو لم تكثر، وكان متمكنا من الاستيعاب، وخص الأغنياء لا لغناهم أو الفقراء لا تجب الإجابة وهو ضعيف فراجع.

قوله: (ألا يظهر منه قصد التخصيص) يوم أنه لو قصد تخصيص جيرانه أو عشيرته أو أهل حرفته لم تجب الإجابة، وليس مرادا بل مراده كغيره أنه إذا قصد جيرانه مثلا لا يخص بعضهم دون بعض بل يعمهم، وكذا الباقي إلا إذا كان عذر من هذه الأعداء فلا يشترط التعميم، بل الشرط ألا يظهر إلخ وظهور ذلك بأن يدعو الأغنياء منهم لا لوصف من أوصاف الخير كالتقوى، فإن الذى يظهر عرفا أنه إنما دعاهم، لغناهم وإلا فكان يمكن أن يدعو عددهم من الفقراء.

قوله: (إلا أن يدعوه لخوف) وإلا إن كان قاضيا أو ذا ولاية عامة إلا إن كان الداعى أصله أو فرعه فتجب الإجابة، وإلا إن كان فى مال الداعى محرم وإن قل، أو كان به أى: المدعو عذر مرخص فى ترك الجماعة، أو اعتذر إلى الداعى فقبل عذره، ولو لم يكن العذر مرخصا هكذا يفهم من كلامهم فراجع، والفرق بين ما هنا وبين المعاملة حيث قيدوا كراهة المعاملة بأن يكون أكثر ماله حراما التخفيف فى المعاملة. انتهى. «ق.ل.»، ولباها كراهة إجابة الدعوة هنا حينئذ خلافا لما فى «س.م.» على أبى شجاع حيث قيد الكراهة بكون أكثر ماله حراما قياسا على المعاملة.

قوله: (من يؤذيه) أى: أو يتأذى بحضوره لعداوة بينهما بخلاف ما إذا كان يتأذى غيره به قاله حجر، ولم يرتضه شيخنا أى «ز.ي.»، انتهى. «ق.ل.» ولا عبرة بعداوة بين الداعى والمدعو، فلا يسقط الطلب لأن الإجابة قد تكون سببا لزوالها. انتهى. «م.ر.» وغيره، وقال حجر: إذا وجد من يتأذى به لم تجب الإجابة، وإن كان هو الداعى على الأوجه.

.....

قوله: (أو لإعانة على باطل) أخرج الحق، لكن قوله: فيعتبر إلخ قد يقتضى عدم إخراج.

.....

تجب الإجابة . وقول الماوردي : ولا يعذر بعداوة بينه وبين الداعي أو غيره ممن حضر قال الشارح في تحريره : الظاهر أنه غير معتمد ، وكذا قبول الروياني لا يعذر بالزحام (و) إلا حيث وجد ثم (منكر كالفراش من حرير) حيث تحرم.

(وصور للحيوان) على سقف ، أو جدار أو وسادة منصوبة ، أو ثوب ملبوس أو نحوها وكشرب خمر ، وضرب ملاء ، واقتراش مسروق ، ومغصوب ، وكذا جلود نمور بقي وبرها كما قاله الحلبي وابن المنذور وغيرهما للنهي عنه ، فلا تجب الإجابة لحرمة الحضور حينئذ أو كراهته كما سيأتي (لا) إن كانت الصور (على * فراش) تداس (ومتكا) أو ما في معناهما كطبق وخوان وقصعة (ودهليز فلا) تمنع وجوب

.....

قوله : (غير معتمد) أى : أو يحمل على ما إذا كان لا يتأذى به «م.ر». قوله : (حيث يحرم) بأن كانت الدعوة لرجال ، وكان مفروشا كما ذكره إما بسطه على الأرض يداس فلا يحرم لأنه لا يعد استعمالا كذا فى «ق.ل» فراجع.

قوله : (منصوبة) المراد بها ما يصنع للوضع بحسب العادة فوق المخدات الكبار كما بهامش شرح «م.ر» أما نفس تلك المخدات فإنها مصنوعة للاتكاء عليها فهى مهانة مبتذلة ، وعبرة الأنوار والوسائد الكبيرة المنصوبة. انتهى. أى : التى لا يتكا عليها كما فى التعليقة.

قوله : (ملبوس) أى : ولو بالقوة لا المفروش ليداس. انتهى. «ق.ل» عن «م.ر» وحجر ، ومن المعلوم أن صور الثياب لا ظل لها لكن لا أقل من كونها مكروهة ، فتمنع وجوب الإجابة.

قوله : (لا يعذر بالزحام) لعل المراد به زحام لا يشق مشقة لا تحتمل عادة. قوله : (ومنكر كالفراش إلخ) قال فى الأنوار : ومن المنكر المسقط للإجابة كون النساء على السقوف والمرافق. انتهى. ويحتمل تقييد ذلك بما إذا كن يقصدن النظر إلى الرجال. قوله : (لا على فراش) انظر لم منع فراش الحرير وجوب الحضور ، ولم يمنع الصور على الفراش إلا أن يقال : حرمة الصور لشبهها بالأصنام ، ولا تشبهها إلا إذا كانت مرتفعة ، ولا كذلك الحرير.

قوله : (كون النساء على السقوف إلخ) أو اختلاطهم أى : الرجال بهن «ق.ل». قوله : (تقييد ذلك) أى : كونه منكرا ، فإذا لم يكن منكرا وجب الحضور. تأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الإجابة لأن ما يوطأ ويطرح مهان مبتذل، والمنصوص مرتفع يشبه الأصنام، والمصور على الدهليز المزيّد على الحاوى خارج عن محل الحضور فكان كالخارج عن المنزل.

(إلا) إذا كانت الدعوة (لشخص بالحضور شتته) أى: أزال المنكر بحضوره فتجب إجابته إجابة للدعوة، وإزالة للمنكر وخرج بصور الحيوان، صور الشجر، والشمس والقمر، ومقطوع الرأس فلا تمنع وجوب الإجابة (وحرموها) على المدعو (حضوره) أى: المنكر حيث لا يزول بحضوره لأنه كالرضى به وفى الخبر «من كان

قوله: (لحرمة الحضور أو كراهته) فيه تصريح بأن كراهة الحضور تسقط وجوب الإجابة، لكن الذى فيه سيأتى الخلاف هو مجرد الدخول لا الحضور كما يعلم من شرحى «م.ر.» وحجر.

قوله: (لا إن كانت إلخ) فلا يحرم الحضور لكنها تمنع دخول الملائكة حجر.

قوله: (وقصة) بخلاف الإبريق لارتفاعها. انتهى. «م.ر.» «س.م.»

قوله: (ودهليز فلا) فلا يكره المرور به، والحاصل أنه يحرم حضوره أى: الجلوس فى محله، ويكره دخوله لا المرور به. انتهى. «ق.ل.»

قوله: (إجابة للدعوة) بأن كانت لوليمة العرس حتى تجب الإجابة كما يفيد قوله إجابة إلخ، ونقل «س.م.» عن «م.ر.» أن الوجوب إنما هو لإزالة المنكر، ولا يخلو عن شىء، وما المانع من بقاء الوجوب لإجابة الدعوة حيث جاز الحضور للإزالة تأمل.

قوله: (حضوره) قال حجر فى شرح الإرشاد الصغير: يحرم حضور بيت فى حجرة

قوله: (ومقطوع الرأس) لأنه كما قال فى شرح الروض كغيره: لا يشبه حيوانا فيه روح. انتهى. قيل: ومنه يؤخذ أن قطع ما لا يبقى الحيوان بدونه كقطع الرأس، ولا فرق كما اقتضاه كلامهم فى الصورة بين أن يكون لها ظل وغيرها كالمنقوشة بنحو الستر خلافا لمن وهم فيه فقيّد بالأول. انتهى.

قوله: (ولا فرق كما اقتضاه إلخ) أى: لا فرق فى عدم وجوب الإجابة بين ماله ظل وما لا ظل له، أما بناء على ما اعتمده النوى فى شرح مسلم من حرمة التصوير والاتخاذ سواء ما له ظل وما لا ظل له، فالأمر ظاهر بل قال النوى فى ذلك الشرح: إن التفرقة بينهما مذهب باطل، وأما على ما فى بعض كتب الفقه من أن تصوير ما له ظل، واتخاذ حرام وما لا ظل له يحرم تصويره، ويجوز اتخاذ فلان الاتخاذ مكروه كما هو ظاهر حديث الست الذى اتخذته السيدة عائشة رضى الله تعالى عنها حيث أمر النبى ﷺ بنزعه مع أن ما فيه لا ظل له، والمكروه يسقط الوجوب كالحرم كما تقدم فى الشرح. فتدبر.

يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر» رواه الترمذى وحسنه. فإن لم يعلم حتى حضر نهاهم فإن لم ينتهوا فليخرج وجوبا فإن تعذر الخروج كأن كان ليلا وخاف قعد كارها ولا يستمع لما يحرم استماعه، وينكر بقلبه كما لو كان ذلك بجواره لا يلزمه التحول وإن بلغه الصوت ولو كان المنكر مختلفا فيه كشرب النبيذ حرم الحضور على معتقد تحريمه، وما شمله كلامه من حرمة دخول بيت فيه صور ممنوعة، وفرش حرير هو قضية كلام جماعة، وبه صرح النيسابورى فى الهادى فيهما والبارزى فى الأولى، ونقله فيها صاحب الشامل. والبيان عن الأصحاب وصاحب الذخائر عن الأكثرين، وهو ظاهر نص المختصر لكن فى الشرح الصغير عن الأكثرين أنهم مالوا إلى الكراهة وكلامه فى الكبير يفهمه وصوبه فى المهمات (و) حرموا منه صورة وإن كان الحضور فى حجرة أخرى منه على الأوجه بل الصواب لأنه منكر، ففى حضور الدار التى هو بها إقرار عليه. انتهى. واعتمد «م ر» نظيره فى آلة اللهور.

قوله: (وما شمله كلامه إلخ) لأن الحضور يلزمه الدخول وفيه أنه وإن لزمه لكن المحكوم عليه الحضور لا الدخول فدخول المحل الذى فيه الصورة مكروه وحضورها بالجلوس فيه حرام، وإن كان كل مسقطا لوجوب الإجابة تأمل.

قوله: (حرم الحضور) هذا إذا كان الفاعل يعتقد أيضا تحريمه، وإلا لم يحرم الحضور، ولهذا قال غير واحد: إن المنقول أنه لا يحرم الحضور إلا إن اعتقد الفاعل التحريم. انتهى. لكن يسقط الوجوب لأن الحضور مع وجود ما يحرم فى اعتقاده فيه مشقة عليه، ولو انعكس الحال فكان الفاعل يعتقد حرمة ومريد الحضور يعتقد حله حرم الحضور أيضا كما هو ظاهر إذ حضور المنكر لغير إزالته ممتنع فليتأمل، وهذا حكم جواز الحضور وامتناعه وأما الإنكار، فإن كان المنكر مجمعا عليه، أو يعتقد الفاعل تحريمه وجب، وإلا فلا كما هو حاصل بمجموع كلام الشيخين فى هذا الباب، وباب السير، وعبارة الروض وشرحه هنا لا إن كانوا شربة نبيذ يعتقدونه أى: حله فلا ينهاهم عنه لأنه مجتهد فيه بخلاف ما إذا اعتقدوا تحريمه كالمنكر المجمع على تحريمه. انتهى.

قوله: (وما شمله كلامه إلخ) فعلم أن الحضور والدخول مسألان حكمهما مختلف.

قوله: (أن الحضور والدخول إلخ) فسر «ق.ل.» على الجلال الحضور بالجلوس فى محله ثم قال: ويكره الدخول لا المرور. نعم يحرم فيهما إن رضى به.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(صنعتة) أى: المنكر فيحرم تصوير حيوان ولو على الأرض لأنه ﷺ لعن المصورين رواه البخارى. وتحرم صنعة فرش الحرير لمن يحرم عليه افتراشه، واستثنى من تحريم التصوير لعب البنات لأن عائشة كانت تلعب بها عنده ﷺ رواه مسلم، ونقله النووى فى شرحه عن القاضى عياض، وسكت عليه وحكمته تدريبهن أمر التربية، ومن شروط وجوب الإجابة كون الداعى غير فاسق للنهى عن الإجابة لطعام الفاسقين رواه البيهقى وكون طعامه حلالا وكون المدعو غير قاض وعدم عذر يرخص فى ترك الجماعة ووجود محرم أو نحوه إذا دعت أجنبية الرجال، وأن يخصه بالدعوة فلو فتح الباب، وقال ليحضر من يريد أو قال لغيره ادع من شئت لم تجب الإجابة. ولم تسن لأن امتناعه حينئذ لا يورث وحشة، وألا يعارض الداعى غيره فلو دعاه اثنان قدم بالسبق، ثم بقرب الرحم، ثم بقرب الدار ثم بالقرعة، ولو اعتذر المدعو فرضى بتخلفه سقط

.....
قوله: (مالوا إلى الكراهة) معتمد والفرق أن الحضور أى: الجلوس كما فسر «ق ل» كالرضا بالمنكر، بخلاف مجرد الدخول.

قوله: (أجنبية) بأن كانت أما وصية فعلت الوليمة من مالها فإنها كالأب والجد فى وجوب إجابة دعوتها إذا فعلا الوليمة من مالهما، كما فى الشيخ عوض على الخطيب فراجع.

قوله: (قدم بالسبق) فى «ح.ل» ولو لغير عرس والمتأخرة لعرس، وفى غيره العبرة بالواجبة الإجابة، ولو متأخرة فليحذر.

قوله: (ولو اعتذر إلخ) وإن كان عذره غير مرخص فى ترك الجماعة، إذ لو كان كذلك لم يحتج لاعتذار، ولا قبول تدبر.

.....
قوله: (وصوبه فى المهمات) قال فى شرح الروض: وحزم به صاحب الأنوار.
قوله: (فيحرم تصوير حيوان ولو مقطوع الرأس) كما فى شرح المنهج عن المشول، وقياسه أن ما لا حياة بدونه كالرأس.

قوله: (ولو على الأرض) فعلم الفرق بين الفعل والاستدانة.

قوله: (أو نحوه) يدخل فيه كل ما يمنع الخلوة المحرمة كالنساء.

باب الصداق

٨٥

الوجوب وأن يكون الداعي مطلق التصرف فلا تجب إجابة غيره، وإن أذن له وليه لأنه مأمور بحفظ ماله عن إتلافه قال الأزرعي: نعم لو اتخذها الولي من مال نفسه، وهو أب أو جد فيظهر وجوب الحضور قال الروياني: ولا يعذر بالشبع.

(والأكل) للضيف جائز (عن قرينة) أى: بقرينة تقتضيه من غير افتقار إلى إذن لفظا كأن قدم إليه المأكول اكتفاء بالقرينة كما فى الشرب من السقايات فى الطرق ولخبر «إذا دعى أحدكم فجاء مع الرسول فذلك إذن له» رواه أبو داود، وقد تقتضى القرينة عدم الأكل كأن انتظر المالك آخر فلا يأكل حتى يحضر، أو يأذن له المالك لفظا. ويحرم عليه أن يأكل فوق الشبع كما قاله الماوردى وغيره قال ابن عبد السلام لانتفاء الإذن اللفظى والعرفى فيما وراءه. (قلت ولا * يطعم) الضيف منه (هرة ولا من سالا) إلا بإذن للعرف فى ذلك، نعم يجوز أن يلزم بعض الأضياف بعضا إلا إذا فاوت بينهم فليس لمن خص بنوع أن يطعم غيره منه، وظاهره المنع سواء خص بالنوع العالى أم السافل وهو محتمل، ويحتمل تخصيصه بمن خص بالعالى.

(و) الأكل للضيف أولى من إمساكه. (فى صيام النفل) ولو آخر النهار. (إن شق على * داع) له إمساكه جبر خاطر أخيه، وإلا فالأولى إمساكه، وأما صيام الفرض فيمتنع الخروج منه، وإن كان موسعا كما مر فى بابيه وعلم من كلامه أن الصيام ليس عذرا فى ترك الإجابة، وأنه لا يلزم المفطر الأكل وهو كذلك فيهما، (ولا يأخذ) مما قدم له، (قدرا جهلا).

.....
قوله: (وهو أب أو جد) قيد كما فى «ق ل» وفى الشيخ عوض على الخطيب أنه ليس بقيد، بل مثلهما الأم إذا كانت وصية، وحيث يظهر ما تقدم فى قوله: إذا دعت أجنبية إلخ.

قوله: (ولا يعذر بالشبع) لأن الواجب الحضور لا الأكل.

قوله: (فوق الشبع) أى: العرفى «ق.ل».

قوله: (ولا يأخذ قدرا جهلا إلخ) قال «ق.ل» على الجلال، ويحرم أكل لقمة كبار

.....
قوله: (أن يطعم غيره منه) أى: إلا مع قرينة رضى المالك كما هو ظاهر.

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(رضى به) أى: جهل رضى مالكه به فلا يأخذ إلا ما علم رضاه به قال الغزالى: إذا علم رضاه ينبغى له مراعاة النصفة مع الرفقة، فلا ينبغى أن يأخذ إلا ما يخصه أو يرضون به عن طوع لا عن حياء، ويحرم التطفل، وهو حضور الوليمة من غير دعوة إلا إذا علم رضى المالك به لما بينهما من الأئس والانبساط، (وجائز أن يرجعا * مالكه) فيه (من قبل أن يبتلعا) أى: يبتلعه الضيف وقضيته أنه لا يملكه قبل الازدرداد، وفى ملكه له خلاف قال القفال لا يملكه بل هو إلتلاف بإذن قال الإمام فى الغصب: وهو المذهب ورجحه الشيخان فى الأيمان وحكى هنا عن الأكثرين أنه يملكه، وعليه هل يملكه بالوضع بين يديه أو يأخذه أو بمضغه أو بوضعه فى الفم بالازدرداد يتبين حصوله قبله وجوه ينبغى عليها التمكن من الرجوع وقضية كلام التتمة ترجيح الأخير وحكى فى الشرح الصغير الأخيرين، ثم قال: ورجح منهما الأول وضعف الأذرعى القول بالملك، وقال ما ذهب إليه القفال هو قول المحققين من الأصحاب. ووجهه

وسرعة ابتلاع خصوصا إن قل الطعام، أو لزم حرمان غيره، ويحرم عدم النصفة مع الرفقة كجمع ثمرتين أو زيادة على ما يخصه، أو يماثلهم فيه لو كان أكلوا أو ما لا يعلم رضى المالك له. انتهى. وقوله أو ما لا يعلم إلخ لعل معناه لو لم يكن رفقة لكن لا يعلم إلخ، وإلا فتحريم عدم النصفة مع علم رضى المالك بعيد. «تدبر».

قوله: (ورجح منهما الأول) نعم ما يقع من تفرقة نحو لحم الأضياف يملكونه ملكا تاما بوضع أيديهم عليه. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (ورجح منهما الأول) ومع ذلك لو عاد قبل الازدرداد رجع للمالكه فلا يتم ملكه إلا بالازدرداد. انتهى. «ق.ل.»

قوله: (ورجح منهما الأول) وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملى، ومع ملكه بالوضع فى القسم لا يتصرف فيه إلا بالأكل نعم، لو مات بعد وضعه فى الفم وقبل ابتلاعه ملكه الوارث ملكا مطلقا «ر.م.»

فرع: ولو تناول الضيف إناء الطعام فانكسر منه ضمنه كما بحثه الزركشى لأنه فى يده فى حكم العارية حجر.

قوله: (لا يتصرف فيه إلا بالأكل) فلو عاد قبل الازدرداد رجع للمالكه كما فى «ق.ل.» ولا يشكّل عليه قول المحشى لو مات إلخ لتزويل موته منزلة بلغة فتأمل.

ظاهر قال فى الروضة: قال صاحب البيان: وإذا قلنا يملكه لا يجوز له إباحته ولا التصرف فيه بغير الأكل على الصحيح، وقول الجمهور كما لا يعير المستعير.

(تتمة)

من آداب الأكل أن يغسل يديه، وفمه قبل الأكل وبعده لكن المالك يبتدئ به فيما قبله، ويتأخر به فيما بعده ليدعو الناس إلى كرمه، وأن يسمى الله تعالى أوله فإن تركها ففى أثائه وهذا تقدم فى الوضوء، ولو سمي مع كل لقمة فهو أحسن حتى لا يشغله الشره عن ذكر الله، وأن يجهر بها ليذكر غيره. وأن يأكل بثلاث أصابع، وأن يتحدث إذا كان معه غيره بما لا إثم فيه، وأن يأكل اللقمة الساقطة مالم تتنجس، ويتعذر تطهيرها، وأن يمد الأكل مع رفقته ما ظن بهم حاجة إليه، وأن يقول المالك لضيفه ولغيره كزوجته وولده إذا رفع يده من الطعام: كل ويكرره عليه ما لم يتحقق إنه اكتفى منه ولا يزيد على ثلاث مرات وأن يلقى الآكل الأصابع والقصة، وأن يلتقط فتات الطعام، وأن يتخلل ولا يبتلع ما يخرج من أسنانه بالخلل بل يرميه ويتمضمض بخلاف ما يجمعه بلسانه من بينهما فإنه يبتلعه، وأن يأكل قبل أكله اللحم لقمة أو لقميتين أو ثلاثة من الخبز حتى يسد الخل. وأن يحمد الله تعالى فى آخر الأكل، وأن يدعو للمالك كأن يقول: أكل طعامكم الأبرار وأفطر عندكم الصائمون وصلت عليكم الملائكة، وأن يقرأ سورتي الإخلاص وقريش، ويكره أن يأكل متكئا

قوله: (أن يغسل يديه) ظاهره تمام اليمين، ولا يكفى غسل الأصابع.

قوله: (فى أثائه) وكذا بعد الفراغ ليقىء الشيطان ما أكله قاله الشارح فى باب الوضوء.

قوله: (وأن يأكل بثلاث أصابع) لعلها ما عدا الخنصر والبنصر.

قوله: (حتى يسد الخل) أى: خلل الأسنان لصعوبة إخراج اللحم من بينها، أو خلل الجوف لأن المعدة قد تتأذى بكون اللحم لحرارته وبطء هضمه أول نازل إليها، ويؤيده ما يأتى فى الفاكهة سحر.

قوله: (متكئا) قال النوى: قال الخطابى: المتكى هنا الجالس معتمدا على رطاء تحته كقعود من يريد الإكثار من الطعام، وأشار غيره إلى أنه المائل على جنبه ومثله المضطجع كما فهم بالأولى شرح الروض.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

ومضطجعا إلا ما ينتقل به من الحبوب قال. الشيخان، وأن يأكل مما يلى غيره من غير الفواكه ومن وسط القصعة وأعلى الثريد. وتعقبهما فى المهمات بنص الشافعى فى الأم على التحريم، وأن يعيب الطعام، وأن يقرن بين تمرتين أو عنبتين بغير إذن الرفقاء، وأن يأكل بشماله، وأن يشرب من فى القربة، وأن يكرع بأن يشرب بالفم بلا عذر فى اليد وأن يتنفس فى الإناء وأن ينفخ فيه أو فى الطعام، وأن يقرب فمه من القصعة بحيث يرجع من فمه شيء وأن يتمخط ويبصق وقت الأكل إلا من ضرورة، وأن ينفذ يده فى القصعة وضابطه أن يفعل ما يستقذره غيره، ولا يشم الطعام ولا يأكله حارا حتى يبرده، وينبغى أن يراعى أسفل الكوز حتى لا ينقط، وأن ينظر فى الكوز قبل الشرب، ولا يتجشئ فيه بل ينحيه عن فمه بالحمد ويرده بالتسمية ويندب أن يشرب فى ثلاثة أنفاس بالتسمية فى أوائلها، وبالحمد فى أواخرها، ويقول فى آخر الأول

.....
قوله: (أن يشرب فى ثلاثة أنفاس) أى: يشرب الماء بخلاف اللبن، فإنه يشربه عبا دفعة واحدة، لأن الله تعالى جعله سائغا للشاربين، وباقى الأشربة غير اللبن كالماء. انتهى.
فتاوى حجر.

قوله: (فإن لفضه) أى: من لم ينسط ثوبه، ومثله ما لو سقط منه قبل أن يقصد تملكه، وقوله: وإلا أى: إن لم يفضه أى: ولم يسقط كما مر، وقوله: فلو أخذه غيره لم يملكه هو المعتمد كما فى المحلى و«م.ر» خلافا للقلوبى، والفرق بينه وبين ما لو عشى الطائر فى ملك الغير، ولم يقصد الغير التملك حيث يملكه من أخذه قوة الاستيلاء هنا بخلاف ذاك إذ لا استيلاء فيه كهذا فلم يقو على الدفع تأمل.

* * *

قوله: (وأن يأكل مما يلى غيره) عبارة الروض ومما يلى غيره ومن الوسط لا نحو الفاكهة. انتهى.

قوله: (بنص الشافعى فى الأم على التحريم) وهو محمول كما فى شرح الروض على المشتمل على الإيذاء.

.....

الحمد لله ويزيد في الثاني رب العالمين، وفي الثالث الرحمن الرحيم، ولا يكره الشرب قائما إلا سائرا نقله الرافعي عن الأصحاب قال في الروضة: والمختار أن الشرب قائما بلا عذر خلاف الأولى، وقال في شرح مسلم الصواب أنه مكروه، وأما شربه ﷺ قائما فلبیان الجواز ولا يكره الأكل قائما بلا حاجة، وتركه أفضل والأولى ألا يأكل وحده ولا يترفع عن مؤكلة الغلمان والصبيان والزوجات، وألا يتميز عن جلسائه بنوع لا لحاجة كدواء ونحوه، ومن آداب الضيف ألا يخرج إلا بإذن صاحب المنزل، ومن آداب المضيف أن يشيعه عند خروجه إلى باب الدار، وينبغي للضيف ألا يجلس في مقابلة حجرة النساء وسترتهن، وألا يكثر النظر إلى الموضع الذي يخرج منه الطعام، وينبغي للأكل أن يقدم الفاكهة ثم اللحم ثم الحلاوة وإنما قدمت الفاكهة لأنها أسرع استحالة فينبغي أن تقع أسفل المعدة، ويندب أن يكون على المائدة بقل وإذا دخل ضيف للمبيت عرفه رب البيت عند الدخول القبلة وبيت الخلاء، وموضع الوضوء، ويبدأ بالملح، ويختم به، ولا يكره الأكل على المائدة، وإن كان بدعة فلم يكن ﷺ يأكل عليها وإنما كان يأكل على السفرة، ولا يقطع الخبز واللحم بالسكين فقد نهى عنه في اللحم وقال: انهشوه نهشا، لكن حملوا النهى على من اتخذ ذلك عادة له كما تفعله الأعاجم لما في البخاري عن عمرو بن أمية أنه رأى النبي ﷺ يحتز من كتف شاة بالسكين، ولا يوضع على الخبز قصعة، ولا غيرها إلا ما يؤكل الخبز به ولا يمسح يده، ولا فمه بالخبز وينبغي ألا يكثر الشرب في أثناء الطعام إلا إذا غص بلقمة أو صدق عطشه، وأن يصغر اللقمة ويطيل مضغها ولا يمد يده إلى أخرى ما لم يبلغ التي قبلها، ولا يجمع بين التمر والنوى في طبق ولا يترك ما استرذل من الطعام في القصعة بل يجعله مع الثفل لئلا يلتبس على غيره فيأكله ولا يقوم حتى ترفع المائدة إلا أن يكون الأكل بالنوبة، ولا يبتدىء بالطعام ومعه من يستحق التقديم لكبر

.....
 ..

.....

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

سن أو زيادة فضل إلا أن يكون هو المتبوع والمقتدى به فحينئذ ينبغي ألا يطيل عليهم الانتظار، ولا يشرب من ثلثة القدح، ويندب إدارة المشروب عن يمين المبتدئ بالشرب وأن يرحب بالضيف ويحمد الله على حصوله عنده ويظهر سروره به ويثنى عليه لجعله أهلاً لتضييفه وأن يقل النظر إلى وجه صاحبه وأن يقول إذا قرب إليه الطعام: اللهم بارك لنا فيما رزقنا وقنا عذاب النار بسم الله وأن يقول إذا أكل مع ذي عاهة: بسم الله ثقة بالله وتوكلاً عليه .

(ونثر نحو سكر) كلوز وتمر وجوز وزبيب ودراهم ودنانير في الولايم (ولقطنا) أى: النثار (جاز) أى: كل منهما مع الكراهة كما نص عليها الشافعي، والجمهور فيهما كما قاله الأذرعى وغيره، وممن نقلها في الثاني عن الشافعي النووي في الشهادات لكنه صحح هنا كالرافعي نفى الكراهة في النثر، وأن الأولى تركه، ثم قال: واللقط جائز لكن الأولى تركه إلا إذا عرف اللقط أن النثر لا يؤثر بعضهم على بعض، ولم يقدح اللقط في مروءته فلا يكون ترك اللقط أولى ولفظة نحو. وجاز من زيادة النظم ولو ترك جاز أغنى عنه قوله قبل وجائز. (ولا يؤخذ ممن أخذ) أى: ولا يجوز أخذ النثار ممن أخذه لأنه ملكه بالأخذ كالصيد إذا صيد لا يؤخذ ممن صاده لذلك.

(كواقع) أى: كما لا يجوز أخذ الواقع (في ذيله وقد بسط) ولو صبيبا أو مجنونا ذيله (له) تنزيلاً له منزلة الأخذ باليد (وصار) بالوقع فيه (ملكه وإن سقط) منه كما لو أفلت الصيد عقب وقوعه في الشبكة، فإن لم يبسط له لم يملكه إذ لم يوجد منه قصد تملك ولا فعل، فإن نفذه فكما لو وقع على الأرض أولاً وإلا فهو أولى به فلو أخذه غيره منه لم يملكه بخلاف إحياء ما تحجره غيره قال في الروضة: كأصلها لأن

قوله: (في الولايم) عبارة الروض في إهلاك أو ختان زاد في شرحه، وكذا سائر الولايم فيها يظهر. انتهى.

قوله: (فلو أخذه غيره منه لم يملكه) عبارة شرح الروض: قال في الأصل فلو أخذه غيره ففي ملكه وجهان جاريان فيما لو عشن طائر في ملكه فأخذ فرخه غيره، وفيما إذا دخل السمك مع الماء حوضه وفيما إذا وقع البلح في ملكه فأخذته غيره وفيما إذا أحيا ما تحجره غيره لكن الأصح

المتحجر غير مالك فليس الأحياء تصرفا في ملك غيره. والآخذ متصرف في ملك غيره ولو سقط من ذيله قبل أن يقصد أخذه. أو قام فسقط بطل اختصاصه به. ولا أولوية لمن وقع في ذيله وعلم منه أنه لا يرغب فيه فلغيره أخذه من ذيله وقوله: وصار ملكه من زيادته ويكره أخذ النثار من الهواء بإزار أو غيره فإن أخذه ملكه ولو كان اللاقط عبدا ملكه سيده نقله في الروضة عن المروزي وأقره.

* * *

.....

أن الخبي يملك، وفي هذه الصور ميلهم إلى المنع أكثر لأن المتحجر غير مالك فليس الإحياء تصرفا في ملك غيره بخلاف هذه الصور. انتهى. وصورة مسألة نحو التعشيش ألا يكون بقصد التملك مع اعتياد ذلك، وإلا كان ملكا لصاحب الملك فلا يتأتى ملك غيره بالآخذ كما سيعلم ذلك في باب الصيد.

قوله: (والآخذ متصرف في ملك غيره) ينبغي أن يعلم أن ليس المراد يملك المأخوذ فإنه غير مملوك لذلك الغير بدليل قوله: فإن لم ييسط له لم يملكه، بل المراد به الحبل الذي أخذ منه كالحجر هنا، وكذا يقال في بقية الصور المذكورة في الحاشية في عبارة شرح الروض.

* * *

قوله: (إلا بالأكل) أي: حيث ظهرت قرينة التخصيص به، كذا بخط شيخنا «ذ» رحمه الله تعالى.
 قوله: (ميلهم إلى المنع) المعتمد في تعشيش الطير وما معه أن الآخذ يملكه بخلاف ما هنا، فإن المعتمد فيه أن الآخذ لا يملكه كما في الحلي و «م.ر» والشارح خلافا للقلوبي والفرق قوة الاستيلاء هنا بخلاف نحو تعشيش الطائر مما ذكر إذ لا استيلاء فيه كهذا فلم يقو على الدفع.
 قوله: (في ملك غيره) أي: ملك النائر. انتهى. عميرة على الحلي، وقد يقال: أنه بالنثر خرج عن ملكه وصار مباحا فالأولى ما في الحاشية.
 قوله: (وكذا يقال إلخ) أي: بناء على الضعيف من أن الآخذ لا يملك، والمعتمد خلافه كما تقدم.

* * *

باب القسم

والنشوز لكل من الزوجين على الآخر حق قال الشيخان: فحقه عليها كالطاعة وملازمة المسكن، وحقها عليه كالمهر والنفقة والمعاشرة بالمعروف التى منها القسم قال تعالى: ﴿ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف﴾ [البقرة ٢٢٨].

(القسم) أى: واجب على الزوج إذا أراد المبيت عند واحدة من زوجاته (و) لو (مع امتناع * جماعها فى الشرع) كحائض ومحرمة (و) فى (الطباع) كرتقاء ومريضة. (لزوجتين ولزوجات) صلة حتم قال تعالى: ﴿وعاشروهن بالمعروف﴾ وقال النبى ﷺ: «إذا كانت عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل أو ساقط»، وكان يقسم بين نسائه، ويقول: «اللهم هذا قسمى فيما أملك فلا تلمنى فيما تملك ولا أملك» رواهما أبو داود وغيره وصحح الحاكم الأول وإسناد الثانى فيحرم التفضيل. وإن ترجحت واحدة بشرف أو غيره، وإنما وجب القسم مع امتناع الجماع لأن المقصود الأنس والتحرز عن التخصيص الموحش لا الجماع لأنه يتعلق بالنشاط ولا يملكه، ولهذا لا تجب التسوية فيه ولا فى غيره من التمتع لكن تستحب وخرج بالزوجات الإمام قال تعالى: ﴿فإن خفتن ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم﴾ [النساء ٣] أشعر ذلك بأنه لا يجب العدل الذى هو فائدة القسم فى ملك اليمين فلا يجب القسم فيه لكن يستحب كما سيأتى، والتصريح بالزوجتين من زيادة النظم (خلا * معتدة) عن وطء شبهة أو طلاق رجعى فلا يجب لها قسم لحرمة الخلوة بها (و)

باب القسم

قوله: (والمعاشرة بالمعروف) قال «ق.ل.» هى حق على كل منهما.
قوله: (لكن يستحب) أى: إن قدر فلما كان غير داخل تحت القدرة لم يجب، فإذا وجد بقدرة الله استحباب وبه يندفع ما فى «س.م» على التحفة.

باب القسم

قوله: (فيما تملك ولا أملك) كأنه إشارة إلى ميل القلب.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

خلا (ناشزا) بأن خرجت عن طاعة زوجها. وإن لم تأثم بنشوزها كمجنونة وخلا أمة لا تستحق النفقة ومثلها صغيرة لا يمكن وطؤها (ممثلاً) النشوز.

(بأن دعاهن إلى مسكنه * فلم تجبه) واحدة ولو لشغل فهى ناشزة للزوم الإجابة لهن. وإن كان الأولى أن يدور عليهن فى مساكنهن اقتداء به ﷺ وصونا لهن عن الخروج. واستثنى الماوردى من ذلك من لها عذر كمرض ونحوه. ومن كانت ذات قدر وخفر لم تعتد البروز فلا يلزمها إجابته وعليه أن يقسم لهما فى بيتهما وكلام النهاية يشير إليه فى الثانية قال الأذرى: فيها وهو حسن، وإن استغربه الرويانى وخرج بمسكنه مسكن إحداهن إذ لا يلزمها الإجابة لما فيه من المشقة، ومن الجمع بين ضرتين بمسكن واحد بغير رضاهما (أو بغير إذنه).

(ترحل) أى: تسافر ولو لغرضه فناشزة لفوات التمتع إلا أن تسافر معه. نعم لو بات عند الحرة ليلتها فسافر السيد بالزوجة الأمة قضى لها الزوج إذا تمكن لأن

.....
قوله: (وخلا أمة لا تستحق إلخ) بأن كانت غير مسلمة لزوجها ليلاً ونهاراً. انتهى.
«م.ر».

قوله: (ومن الجمع إلخ) فإنه حرام إلا برضاها. انتهى. «م.ر» لكن المراد بالمسكن ما يليق بالمرأة من دار وبيت وحجرة فاللواتى يليق بكل واحدة منهن دار لا يجمعهن فى دار واللواتى يليق بكل واحدة منهن حجرة لا يجمعهن فى حجرة وهكذا، وإذا جمعهن فى حجر فلا بد أن يكون مرافق كل غير مرافق الأخرى، كذا فى الأنوار قال «س.م»: وتجويز إسكان بعضهن فى السفلى، وبعضهن فى العلو يقتضى أنه لا يشترط تعدد السطح. انتهى. وفى الاقتضاء نظر. تأمل.

قوله: (فسافر السيد بالأمة إلخ) أى: بعد أن بات عند الحرة ليلتين ولا يخالفه قولهم: إنما يجب لها القسم إذا سلمت ليلاً ونهاراً لأنها استحققت حقها لما قسم للحرة، وقد كانت تستحق النفقة فلما سافر بها لم تسقط لعدم التقصير بخلاف الناشزة «س.م» على

.....
.....
.....

الفوات بغير اختيارها ذكره في الروضة وأصلها (أو) ترحل (لغرض شرعى * لها) كحج وتجارة، ولو بإذنه لفوات التمتع لمصلحتها، وإذنه رفع الإثم عنها بخلاف ما لو سافرت بإذنه لغرضه فيقضى حقها من ثوب الباقيات. فرع: قال الأذرعى: قال الرويانى فى التجربة: لو ظهر زناها حل له منع قسمها وحقوقها لتفتدى منه نص عليه فى الأم، وهو أصح القولين وإنما يجب القسم (على) الزوج (العاقل) ولو سفيها ومراها بما معنى أنه إن جاز فالإثم على وليه إن علم (و) على (الولى) للمجنون.

(وهو) أى: قسمه (بأن يطوف بالمجنون) على زوجته أو يدعوها إليه أو يطوف به على بعض ويدعو بعضا بحسب ما يراه (إن * لم يؤذنه الوطء) وظهر منه ميل إلى النساء، أو قال أهل الخبرة ينفعه الوطء (وصوله) أى: والحالة أن صياله (أمن) فإن انتفى شيء من ذلك فلا وجوب على الولي بل عليه أن يمنعه منه إن أضر به الوطء هذا إن جن قبل قسمه لبعضهن أو بعد التسوية، وإلا فعلى الولي بالشرطين المذكورين فى النظم.

.....
المنهج، وهو فى شرح الروض عن المتولى والقاضى واعتمده «م ر» قال لأنها مكرهة فهى معذورة. انتهى. وكان العلة هى مجموع استحقاقها بالقسم للحررة مع العذر، أما لو اقتصر على الشق الأول ورد عليه الناشئة بعد القسم أو الشق الثانى ورد عليه ما لو سافر بها قبل القسم للحررة تأمل.

قوله: (لغرضه) ولو مع غرضها على المعتمد «س.م» على المنهج.

قوله: (وهو أصح القولين) الأصح خلافه. انتهى. «م ر» وحجر.

قوله: (ذكره فى الروضة وأصلها) فيه نزاع فى شرح الروض.

قوله: (حل له منع قسمها) وهو ظاهر إن أراد أنه يحل له ذلك باطنا معاقبة لها لتلطخ فراشه، أم فى الظاهر فدعواه عليها ذلك مقبولة، بل ولو ثبت زناها لا يجوز للقاضى أن يمكنه من ذلك فيما يظهر حجر.

قوله: (بمعنى أنه) أى: المراهق.

قوله: (وإلا فعلى الولي إلخ) فإن قيل: تفارق هذه الحالة الأولى إذ يجب أيضا على الولي فيها

قوله: (فيه نزاع إلخ) اعتمد «م.ر» منه وجوب القسم لها لاستحقاقها له بالقسم للحررة مع عذرها، فلا يرد أنه لا يجب لها إلا إن أسلمت. تأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

أن يقسم للباقيات إن طلبن ، وإن لم يظهر منه ميل ولا أخبر مخبر بما ذكر ، ولهن التأخير إلى الإفاقة لتتم المؤانسة هذا كله إن أطبق جنونه ، فإن تقطع وضبط كليله وليلة لم يخص بعضهن بالإفاقة كما قال .

(ووقت عقل لا يخص إن ضبط) قال البغوى وغيره : بل يطرح أوقات الجنون كأوقات الغيبة ، ويقسم فى أوقات إفاقته ، فلو أقام عند واحدة فى زمن الجنون فلا اعتداد به ولا قضاء بسببه ، وقال المتولى : يراعى القسم فى أوقات الإفاقة ، ويراعيه الولى فى أوقات الجنون ، ويكون لكل واحدة نوبة من هذه ونوبة من هذه . قال فى

.....
قوله : (وإلا فعلى الولى بالشرطين المذكورين) يفيد أنه لو قسم لبعضهن وبقي عليه بقية دور وطلبته ، وكان لا يؤمن ضرره أنه لا يجب على الولى الطواف به ، وكلام شرح الروض كالصريح فى الوجوب حينئذ «س.م» على حجر ، وعبرة الروض مع الشرح : ولا يلزم الولى الطواف بالجنون عليهن سواء أمن منه الضرر أم لا إلا إن طولب بقضاء قسم . انتهى . ويمكن تخصيص الاستثناء بالشق الأول لأن خوف الولى عليهن منه عذر فى إسقاط الوجوب عنه عند خوف الضرر .

قوله : (إن طلبن) قيد به وإن كان العاقل إذا قسم لبعضهن وجب بلا طلب تخفيفا على ولى ذى الجنون مع كونه مظنة الإيذاء . انتهى . «ع.ش» .

كما أفاده قوله : وعلى الولى للمجنون إلخ قلت : الوجوب فى الحالة الأولى ليس على الإطلاق لسقوطه إذا لم ير المصلحة فيه ، ولم يتسم لبعضهن كما فى العاقل بخلافه فى هذه الحالة لا يتصور سقوطه .

قوله : (إن طلبن) فلو طلبن التأخير إلى الإقامة فالظاهر وجوب الإجابة . كذا بخط شيخنا فليتأمل موقعه مع قول الشارح ولهن التأخير إلى الإقامة .

قوله : (فلا اعتداد به ولا قضاء) قال فى شرح الروض : ثم قال : أى : فى الأصل ، وحكى أبو الفرج وجها أنه يقضى للباقيات ، ثم قال فى شرح الروض : قال الأذرعى : والذى نص عليه الشافعى هو ما حكاه أبو الفرج ، وصوبه الزركشى ويصح حمله على ما قاله المتولى . انتهى .
قوله : (وقال المتولى إلخ) اعتمده «م.ر» .

قوله : (مع قول الشارح ولهن إلخ) يحتمل لهن إن وافقهن الولى . فقال الشيخ : إنه يجب حينئذ التأخير على الولى .

الروضة كأصلها وهذا حسن، وفي نسخة منها أحسن، وكلام النظم كالحاوى يحتمل المقاتلين، وهو إلى الثانى أقرب، وإن حمل في التعليقة كلام الحاوى على الأول، وإن لم يضبط فكامطبق نعم لو قسم لواحدة زمن الجنون وأفاق في نوبة أخرى قضى للأولى ما جرى في زمن الجنون لنقصه كما قال. (وليقتض للأخرى لفوت ما شرط) من الضبط. قال البلقينى: والظاهر من كلامهم أنه لا يجب على ولي الصبى الذى لا يمكنه وطء أن يطوف به لعدم المقصود من القسم. انتهى. والظاهر وجوبه عليه فيما لو قسم لبعضهن، وطلبت الباقيات لحصول الأنس بالصبى كالمجنون وكلامهم جروا فيه على الغالب، والفرق بأن المجنون يمكنه الوطء بخلاف الصبى لا أثر له.

(وليلة أقله) أى: القسم. أى: أقل نوبة ليلة لما فى تبعضها من تنغيص العيش ولعسر ضبط أجزاء الليل، ومن هنا لا يجوز القسم بليلة وبعض أخرى، والأولى أن يقتصر على ليلة واحدة اقتداء به ﷺ وليقرب عهده بهن، (وفى الأصح * ثلاث الأقصى) أى: وأكثر نوب القسم ثلاث ليال ولا زيادة عليها بغير رضاهن، وإن تفرقن فى البلاد لأن فيها إباحاشا وهجر لهن، ومقابل الأصح المزيّد على الحاوى أنه يزداد عليها فقليل: إلى سبع لأنها مدة قد تستحق للجديدة كما سيأتى. وقيل: ما لم يبلغ خمس سنين، وقيل ما لم يبلغ مدة تربص المولى ذكرها الرافعى، وعزا الثالث منها إلى الشيخ أبى محمد وغيره، وهذا لم يطلع عليه الغزالى بل قال فى بسيطه: ومنهم من قال: لا تقدير بزمان، ولا توقيت أصلا، وإنما التقدير إلى الزوج، ولم ينظر أحد إلى مدة الإيلاء، وإن كان محتملا وفى النهاية نحوه وعلى ما نقله الرافعى لو عبر قائله

.....
قوله: (لو عبر قائله) فيه نظر لأن بلوغ مدة الإيلاء فيه المحذور الذى يلزم المولى بخلاف ما دونه.

.....
قوله: (وإن تفرقن فى البلاد) ظاهره، وإن تباعدن جدا، وإن كانت واحدة بالشرق والأخرى بالمغرب، وقد يرد حينئذ وجود الإباحاش بطول مدة الوصول إليها زيادة على نوبة غيرها، إلا أن يقال: الإباحاش إنما يحصل بطول المدة عند ضررتها لا بطولها فى السعى إليها.
قوله: (وقيل ما لم تبلغ خمس سنين) انظر ما وجهه «ب.ر».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فيه بما لم يبلغ فوق مدة التربص لكان أولى، (بقرعة فتح) أى: افتتح بها وجوبا القسم بين الزوجات تحرزا عن الترجيح فيبدأ بمن خرجت قرعتها وبعد تمام نوبتها يقرع بين الباقيات ثم بين الآخرين، ثم يراعى الترتيب ولا يحتاج إلى إعادة القرعة ولو بدأ بواحدة بلا قرعة فقد ظلم ويقرع بين الباقيات فإذا تمت أقرع للأولى، وكأنه ابتداء القسم. أى: فيقرع بين الجميع كما صرح به شارح الهادى.

(وجاز أن يتركهن) بلا مبيت وجماع (دهره) لأنهما حقه فله تركهما لكن الأولى خلافة، بل فى البسيط أنه مكروه فقد يحملهن ذلك على الفجور (وضعف ما لأمة للحره) فدورهما أثلاث ليلتان للحره وليلة للأمة، ولا يجوز أن يقسم للحره ثلاثا، وللأمة ليلة ونصفا والمبعضه كالأمة قاله الماوردى.

(لا للتي تعتق قبل استقصا) أى: قبل تمام، (ليلتها) فليس ضعف ما لها للحره، فلو بدأ فى القسم بالحره فعتقت فى أولى ليلتها الأمة أتمها، وبات الثانية عند العتيقة، أو فى الثانية أتمها وبات عند العتيقة ليلتين، ولو خرج بقيتها لنحو مسجد لم يقض ماضيها أو إلى العتيقة فقد أحسن أو عتقت فى ليلة نفسها كمل لها

قوله: (أتمها وبات الثانية عند العتيقة) أى: إن أراد الاقتصار للحره على ليلة، وإلا فله توفية الحره ليلتين، وإقامة مثلها عند العتيقة لأن المقدار الذى يضر به لا يتحتم عليه الرضاء به. قاله الإمام: وقال غيره: والثلاث كالليلتين. انتهى. شرح الروض.

قوله: (فقد أحسن) ظاهره كشرح الروض أنه لا يحسب من نوبتها، وهو ظاهر.

قوله: (لكان أولى) لأن الضرر إنما يظهر بعدها بدليل أن أحكام الإيلاد إنما تثبت بعده، وقد

يجاب.

قوله: (لم يقض ماضيها) أى: فلا يلزمه للعتيقة إلا ليلة واحدة، وكتب أيضا قال الجوحى: إن قلت: هذا مشكل لأن النصف الأول إن كان حقا للحره وجب إذا نام عندها الليلة أن لا يقضيه، وإن لم يكن حقا لها وجب قضاؤه. قلت: كأنهم جعلوا ما قبل العتق تابعا لما بعده إن خرج أو استمر، أما إذا خرج فلوقوع التابع حال نقصها، وأما إذا استمر فلوقوع المتبوع حال الكمال، وأيضا هو فى الأول ممثل وفى الثانى مقصر. انتهى. «ب.ر».

قوله: (وقد يجاب) كذا بخطه، ولعل حاصل الجواب أن المناسب هنا أن يعتبر أقل مما يترتب عليه ضرر المولى، لأن ترتب الضرر عليه علامة وجود الإيذاء فيه.

قوله: (قلت كأنهم جعلوا إلخ) أجاب فى شرح الروض: بأن قوله فى الشق الأول وجب إذا نام إلخ

ليلتين لالتحاقها بالحرّة قبل الوفاء، أو بعد تمام ليلتها اقتصر على تلك الليلة، ثم يسوى بينهما كما أفهمه كلام النظم. ولو بدأ بالأمة فعتقت فى ليلتها أتمها وبات عند الحرّة ليلة واحدة أو بعدها فقضية كلام النظم ما قطع به الإمام، والغزالي، والمتولى، والسرخسى، أنه يوفى الحرّة ليلتين ثم يسوى. وهو ظاهر لأن الأمة قد استوفت ليلتها قبل عتقها فتستوفى الحرّة بإزائها ليلتين. وقال الشيخ أبو محمد، وأصحابه، وصاحب المذهب والتهذيب: إن عتقت فى أولى ليلتى الحرّة اقتصر عليها أو فى الثانية خرج حالاً لمساواتها الحرّة قبل وفائها. قال الزركشى: وهذا هو الصحيح فقد حكاه الشيخ أبو حامد، والعراقيون عن نص الشافعى فى القديم، وليس له فى الجديد ما يخالفه واستشكل الماوردى النص بأن عتق الأمة يوجب تكميل حقها، ولا يوجب نقصان حق غيرها فوجب أن تكون الحرّة على حقها تستقبل زيادة الأمة بعد عتقها، قال: فلو لم تعلم الأمة بعتقها حتى مر عليها أدوار وهو يقسم لها قسم الإمام لا يقضى لها ما مضى. وقال ابن الرفعة: القياس أنه يقضى لها. انتهى. وينبغى الجزم به عند علم الزوج بذلك (وهو) أى: الزوج عند الزفاف (بسبع) من الليالى (خصاً).

(جديدة ما وطئت) فى قبلها، وهى التى يكفى سكوتها فى الإذن فى النكاح (أما

قوله: (أنه يوفى الحرّة) معتمد «م.ر» وقوله: وقال إلخ. ضعيف.

قوله: (ما وطئت) أى: عند الدخول لا عند العقد. انتهى. «ق.ل».

قوله: (خرج حالاً) بهذا يخالف الأول.

قوله: (القياس أنه يقضى لها) ينبغى تقييده بعلم الزوج «م.ر».

مردود، لأن نصف الليلة كالثلاثة أيام، والسبعة فى حق الزفاف للثيب فالثلاث حق لها، وإذا أقام عندها سبعا قضى الجميع فكذا إذا أقام النصف الثانى قضاه مع النصف الأول، وبأن قوله فى الثانى فيجب أن يقضيه إذا خرج فوراً مردود أيضاً، فإن العتيقة قبل العتق لا يثبت لها استحقاق نظير النصف المقسوم كما لو كان عبد بين اثنين لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه فالمهاياة بينهما تكون يومين ويوماً، فإذا اشترى الثلث السادس من الآخر فى أثناء اليومين لم يرجع عليه بأجرة ما مضى، لكن قضية ما قيل فى الشق الأول أن يقيد بمن طلبت منه تمام الليلة، وإلا فيقضى الزائد فقط. انتهى.

قوله: (بهذا يخالف الأول) مراده بالأول فيما إذا بدأ بالحرّة فإن الأمة إذا عتقت فى الثانية هناك أتمها وبات عند العتيقة ليلتين، وليس المراد بالأول ما قطع به الإمام فإن المخالفة حاصلة بالاعتصار إن عتقت فى أول ليلتى الحرّة تأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

سوى * بكر) يعنى الثيب بوطه، (فبالثلاث خصها هو) لخبر ابن حبان فى صحيحه: سبع للبكر وثلاث للثيب، وفى الصحيحين عن أنس: من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا ثم قسم، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم، والمعنى فيه زوال الحشمة بينهما وزيد للبكر لأن حيائها أكثر، والحكمة فى الثلاث والسبع أن الثلاث مغتفرة فى الشرع والسبع عدد أيام الدنيا، وما زاد عليها تكرار ولا فرق فى الجديدة بين الحرة والأمة والمسلمة والكافرة حتى لو وفاهها حقها وأبانها وجدد نكاحها وجب لها ذلك لعود الجهة، وكذا لو أعتق مستولده أو مستفرشته ثم نكحها، ولو أقام عند البكر ثلاثا واقتضها ثم أبانها ونكحها فلها حق الثيب، وقيل: يكمل على الأول وخرج بالجديدة الرجعية لبقائها على النكاح الأول، ويوالى بين السبع والثلاث بلا قضاء للباقيات لأن الحشمة لا تزول بالفرق، فلو فرق لم يحسب فيوفها حقها ثم يقضى ما فرق والتخصيص بما ذكر واجب للمعنى المتقدم،

..... قوله: (واقتضها ثم أبانها) أما لو أبانها بكرا فقد استقرب «ع.ش» أنه يجب لها إذا جدد نكاحها سبع ويسقط باقى السبع الأول، وقال «ق.ل» على الجلال: يجب لها مع السبع باقى السبع الأول.

قوله: (فلها حق الثيب إلخ) ظاهره أنه لا يقتضى لها ما فات بالإبانة، وهو ظاهر لأن صورة المسألة أنها لم تبق على ذمته قبل الإبانة إلا مدة الثلاث، ويؤخذ من هذا أن السبع لا تجب إلا لمن بقيت زوجة مدتها، وحينئذ لو أبانها قبل توفية حقها ثم نكحها لزمه توفية حقها بلا خلاف. فليتأمل.

قوله: (فلها حق الثيب) عبارة الروضة إن قلنا: يتجدد حق الزفاف بات عندها ثلاث ليال لأنه حق زفاف الثيب، وإن قلنا: لا يتجدد بات أربعاً تتميماً للزفاف الأول. انتهى.

قوله: (ثم يقضى ما فرق) أى: من نوبتها «م.ر» وظاهره ولو كان ذلك بدون طلبها فليراجع.

..... قوله: (على الثيب) انظر حكمة التقييد بالثيب مع أن البكر كذلك كما هو ظاهر، وذلك قوله الآتى: على البكر انظر حكمة التقييد فيه بالبكر مع أن الثيب كذلك، ثم رأيت توجيه ذلك بأنه إنما لم يذكر المثل لندرته فى البكرين والعلم به فى الأولى من الثيبين، وقد يتوقف فى الإشارة فى الأولى.

قوله: (وجب لها ذلك لعود الجهة) ظاهره وإن تكرر ذلك وكثر.

وإنما يجب إذا كان فى نكاحه أخرى يبيت عندها، وإلا فلا وجوب لأن له تركهن كما مر صرح به القاضى، والبغوى، ونقله الشيخان عن البغوى، وأقراه، ولا ينافيه قولهما لو نكح جديدتين، ولم يكن فى نكاحه غيرهما وجب لهما حق الزفاف لأن هذا محمول على من أراد القسم، نعم قال النووى فى شرح مسلم: الأقوى المختار وجوبه مطلقا لخبر أنس، ويستحب تخيير الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء كما فعل ﷺ بأمر سلمة رضى الله عنها، حيث قال لها: «إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن». وإن شئت ثلثت عندك ودرت ودرت أى: بالقسم الأول، وإلا لقال وثلثت عندهن. رواه مالك، وكذا مسلم بمعناه.

(وأن يسبع) للثيب (والتماسها) للسبع (بدا) أى: ظهر (قضى) جميع السبع (لغيرها) لأنها طمعت فى الحق المشروع لغيرها فبطل حقها، وشبهه فى التتمة ببيع درهم بدرهمين (وإلا) أى: وإن سبع لها بغير التماسها للسبع بأن لم تلتمس شيئا أو التمست ما دون السبع قضى لغيرها (الزائدا) على الثلاث فقط لأنها لم تطمع فى الحق المشروع لغيرها، ولو التمست البكر أكثر من حقها كأن التمست عشرة لم يجز إجابتها، فإن أجابها لم يقض إلا ما زاد على السبع. قال الشيخان: وينبغى ألا

.....
قوله: (قال الشيخان) هو المعتمد. انتهى. شرقاوى وقال «ق.ل.»: يحرم عليه الخروج فى الزفاف لجمعة أو جماعة أو نحو عيادة مريض وغير ذلك إلا برضاها، وإذا رضيت لم يسقط حقها ما لم تصرح بإسقاطه. انتهى.

قوله: (يبيت عندها) التعبير بالمضارع دون الماضى فيه إشعار بأنه لو بات عندها وقصد ترك المبيت عندها بعد نكاح الجديدة لم يجب المبيت عند الجديدة. فليراجع.

قوله: (لخبر أنس) لكن رده البلقينى بأن فى مسلم طرقا فيها الصراحة بما إذا كانت عنده زوجة أو أكثر غير التى زفت إليه فتكون هذه الرواية المطلقة مقيدة بتلك الروايات شرح روض.

قوله: (وشبهه فى التتمة إلخ) أى: حيث يبطل العقد من أصله، ولا يصح فى درهم بدرهم ويبطل الزائد.

قوله: (ما دون السبع) ظاهره، ولو فوق الثلاث.

قوله: (لم يقض إلا ما زاد) لأنها لم تطمع فى حق مشروع لغيرها إذ العشر غير مشروعة لأحد، بخلاف التماس الثيب السبع لأن السبع مشروعة للبكر.

.....

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

يقطعه حق الزفاف عن أعمال البر كالجماعة والعبادة وتشيع الجنازة نهارا، أما ليلا فيمتنع الخروج لذلك تقديما للواجب، وفى دوام القسم تجب التسوية فى الخروج لأعمال البر وعدمه بأن يخرج فى ليلة الجميع، أو لا يخرج أصلا، فلو خرج فى ليلة بعضهن فقط حرم. قال الأذرعى: وما ذكره فى الليل طريقة شاذة لبعض العراقيين، وقضية نصوص الشافعى، وكلام القاضى، والبعوى وغيرهما أنه لا فرق بين الليل والنهار فى استحباب الخروج لما ذكر، وممن صرح به من المراوذة الجوينى فى مختصره. والغزالي فى خلاصته، نعم العادة جارية بزيادة الإقامة فى مدة الزفاف على أيام القسم فيراعى ذلك، وقولهم: الإقامة ليلا واجبة فلا تترك للمندوب جوابه أنها واجبة على الوجه المعتاد لا على ما ذكرتم، ومن المعلوم أنه عليه السلام كان يخرج ليلا. وكان يسمر عند أبى بكر فى أمور المسلمين وغيرها، وكذلك الصحابة. ولم يفرقوا بين ليالى الزفاف وغيرها، ولا أحفظ عنهم أمرا بملازمة العروس تلك الليالى. فرع: من الروضة وأصلها: إذا كان عنده نسوة فزفت الجديدة بعد ما سوى بينهما فيوفيها حقها ثم يستأنف القسم بين الجمع، وإن كان عنده زوجتان فزفت الجديدة بعد ما قسم لإحداهما الليلة. وفى حق الزفاف ثم يقسم للقديمة الأخرى ليلة ويبيت عند الجديدة.....

قوله: (يستأنف القسم إلخ) أى: بقرعة كما يفيد «ق.ل.» وهو فى الروض.

قوله: (وفى حق الزفاف) لأنه يجب تقديمه على بقية دور من عنده إن لم ترض بتأخيرها لأنه حقها. انتهى. «ق.ل.»

قوله: (حرم) لم يتعرض لحكم القضاء ويتجه وجوبه إن طال زمن الخروج.

قوله: (كان يخرج ليلا) لعله كان برضاها، وهى وقائع أحوال فعلية.

قوله: (ثم يقسم للقديمة الأخرى ليلة إلخ) وجه ذلك أنه بعروض الجديدة صار القسم أثلاثا، وصارت الليلة الأولى مستحقة بين القديمتين نصفها حق للأولى، ونصفها حق للثانية فكانت نوبة

قوله: (صار القسم أثلاثا) أى: وبطل تعيين الليلة الأولى لمن قسمها لها فصارت مستحقة بين القديمتين كالليلة الثانية فإنها للقدمتين أيضا لأنها دورهما كما سيذكره الخشى، ولا يخلو ذلك عن إشكال إذ القسم الماضى مضى صحيحا وما وقع صحيحا لا ينقلب فاسدا، والذى يخطر بالبال فى توجيه ما قاله الشارح أن الجديدة لما حدثت بعد قسم ليلة إحدى القديمتين حدثت فى نصف دورهما فلا تستحق إلا قسمها بنسبة توزيع ما بقى عليهما، فإذا أردنا أن نجعل لها دورا كاملا كان دورها إنصافا كما أنها لو كانت موجودة من أول الدور تستحق قسما بنسبة توزيع جميع الدور على الجميع.

باب القسم

١٠٣

نصف ليلة لأنها تستحق ثلث القسم، ثم يخرج بقية الليلة إلى مسجد أو نحوه ثم يستأنف القسم بين الثلاث بالسوية.

قوله: (لأنها تستحق ثلث القسم) قال الجوهري: وهو في ليلة ونصف لأن الليلة بالنسبة للجديدة كالمتأنفة لتلك التي لم يوف حقها فيكون لكل من الثلاثة نصف نصف إلا أن الأولى قد استوفت في مقابلة نصفها فثبت حقها للثانية فكملة لها ليلة، والجديدة لم تأخذ في مقابلته شيئاً فوجب لها نصف مستأنف. انتهى. ولا يخلو عن خفاء، والظاهر أن يقال: أن الجديدة لما حدثت بعد قسم ليلة لإحدى القديمتين كان وقت حدوثها كأنه ابتداء الدور بالنسبة إليها، وكانت الليلة الباقية كأنها مقسومة بين القديمتين إذ لم توجد وفي الدور غيرها، بل حدثت في نصف دورهما فلا تستحق إلا قسماً بنسبة توزيع ما بقي عليهما كما لو كانت موجودة من أول الدور فإنها تستحق بنسبة توزيع جميع الدور عليهن، فإذا أردنا أن نجعل لها دوراً كاملاً كان دورها إنصافاً هذا غاية تحقيق مرادهم، والله سبحانه وتعالى أعلم، وقول الشارح: ثم يقسم يفيد أن الليلة الثانية بقسم

الأولى التي هي حقها نصف ليلة فيكون لكل من الجديدة والأخرى نصف ليلة فيبيت عند القديمة الأخرى ليلة نصفها بمقتضى حق القسم، ونصفها عن قضاء النصف الذي أخذته ضررتها الأولى من حقها، ثم يبيت عند الجديدة نصف ليلة بمقتضى حق القسم الذي هو أثلاث كما تقرر هذا ما ظهر في إيضاح الحكم وتوجيهه، لكن سيأتي في آخر الصفحة الآتية ما يسوغ للباحث أن يقول ينبغي بعد وفاء حق الزفاف أن يقرع بين الجديدة والقديمة الأخرى، فإن خرجت القرعة للقديمة فعل ما قاله الشارح أو للجديدة بات عندها نصف ليلة، ثم يخرج لنحو مسجد ثم يبيت عند القديمة ليلة ثم يقسم بقرعة بعد ذلك وإذا نظرت لقول الشارح: ثم يقسم دون يبيت علمت أن فيه إشارة إلى ما قلناه كذا بخط شيخنا، وقوله: لكن سيأتي إلخ كأنه إشارة إلى ما ذكره الشارح في شرح قول المصنف من نوب أية من كانت لظلمه سبب من قوله: ثم يقسم بينهما وبين المظلومة بالقرعة. فليتأمل.

قوله: (لأنها تستحق ثلث القسم) وكان الليلة الباقية للقديمتين لأنها بقية دورهما فيكون للجديدة مثل نصفها.

قوله: (فعل ما قاله الشارح) أى: قسم لها ليلة نصف للقسم، ونصف للقضاء.

قوله: (علمت أن فيه إشارة إلخ) لأنه يفيد أنه يقسم مبتدئاً، وإلا لقال: يبيت بناء على القسم الأول، فليتأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(وسن) للسيد (قسم فى الإما) سواء كن مستولدات أم لا لئلا يحقد بعضهن على بعض (وسنا * مبيته لفردة) زوجة أو سرية تحصينا لها، ولا يجب ذلك لما مر، وقوله: من زيادته سنا تكملة (والأدنى) فى السنة مبيته عند الزوجة الفردة.

(فى ليلة من كل أربع) اعتبارا بمن له أربع زوجات، (ومن * مضى إلى) مسكن (ذى) أى: زوجة له (ودعا ذى) أى: أخرى إلى مسكنه (يأثمن) لما فيه من الإيحاء.

(قلت: مضيه لقربى سكنى) أى: المسكن، (ومن) أى: أو لمن (خشى) عليها فى خروجها (لحسنها) أو شبابها (يستثنى) مما ذكر فلا يأثم بذلك. وكذا مضيه لبعض بقرعة كما بحثه الشيخان ونقله غيرهما عن النص، ورأى الإمام القطع به، وينبغى أن يستثنى مضيه لبعيدة المسكن لمشقة السير عليها لكبر أو غيره، وتقدم عن الماوردى: أنها إذا كانت معذرة بمرض أو نحوه، أو كانت ذات قدر يقسم لها فى بيتها.

(ولتجمعا) أى: الزوجتان جوازا (دون الرضى) منهما (فى لائق) بهما (من مسكن منفصل المرافق) من نحو مستراح وبئر وسطح ومرقى إليه لأنه كالمسكنين، فإن لم ينفصل مرافقه لم يجز جمعهما فيه ولو ليلة إلا برضاها لأنه يولد كثرة المخاصمة ويشوش العشرة، فإن رضىتا به جاز لكن يكره وطء إحداها بحضرة الأخرى لأنه بعيد عن المروءة، ولا يلزمها الإجابة إليه والزوجات كالزوجتين فيما ذكره. قال الماوردى، والرويانى: وكذا زوجة وسرية، وله جمع إمائه بمسكن.

.....
مبتداً فيكون بقرعة، وإلا لقال: ثم يبيت بناء على القسم الأول. فليتأمل هذا، وبقي ما لو كان عنده ثلاث زوجات قسم لاثنتين منها ثم زفت له جديدة، والقياس أن يكون للجديدة ثلث ليلة. فتأمل.

.....
قوله: (ويشر) يتجه أن محل اعتبار تعدد البئر إذا وكلهما إلى مائتها، فإن التزم حمل الماء إليهما أو إلى إحداها كفى «م.ر».

قوله: (لكن يكره إلخ) بل يحرم ذلك إن قصد به إيذاء الأخرى، أو لزم منه رؤية عزيمة المعورة «م.ر».

قوله: (وكذا زوجة وسرية) ينبغى أن المراد أنه لا يجمعهما بغير رضى الزوجة، ويجمعهما برضاها، وإن لم ترض السرية.

.....

باب القسم

١٠٥

(والأصل) فى القسم (ليل لأولى السكون * فى الليل) لأنه وقت سكونهم، والنهار تبع لأنه وقت التردد فى الحوائج قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [يونس ٦٧] وقال: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾ [النبا ١٠] وله أن يجعل النهار قبل الليلة أو بعدها وهو أولى وعليه التواريخ، فإن أول الأشهر الليالى (لا الحارس) للحوانيت وغيرها ليلا (و) لا (الأتونى) بفتح الهمزة وتشديد المثناة فوق وهو وقاد الحمام، فالأصل لهما النهار لأنه وقت سكونهما، والليل تبع ومن فى معناهما مثلهما.

(و) الأصل (للذى سافر وقت إن نزل) ليلا أو نهارا قليلا أو كثيرا فإنه وقت الخلوة، ويؤخذ من العلة ما قاله الأذرى: أنه لو لم تحصل الخلوة إلا حالة السير بأن كان فى محفة أو نحوها، وحالة النزول يكون مع الجماعة فى خيمة مثلا يكون الأصل حالة السير حتى يلزمه التسوية فى ذلك. فرع: لو كان يعمل تارة ليلا ويستريح نهارا وتارة عكسه فأراد أن يبدل الأصل بالتابع بأن يجعل لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا، وللأخرى عكسه، فالأصح فى الروضة المنع لتفاوت الغرض، (لكن على الضرة) غير ذات النوبة (فى الأصل دخل) جوازا.

(لمرض خيف) منه الموت، ولو ظنا. قال الغزالي: أو احتمالا (زمانا فلا) أى: قليلا وكالمرض كل ضرورة كحريق وشدة طلق (و) دخل فى (الغير) أى: غير الأصل

.....

قوله: (ثم يستأنف القسم) أى: بقرعة «ق.ل».

قوله: (وهو الذى جعل لكم الليل إلخ) التلاوة هو بلا واو.

قوله: (قليلا أو كثيرا) انظر لوفت تفاوت وقت النزول بالقلة والكثرة هل يكفى جعل القليل لواحدة والكثير لأخرى؟.

قوله: (كل ضرورة) ويحرم الدخول لحاجة قال فى شرح الروض: كعبادة.

قوله: (هل يكفى جعل القليل إلخ) نقل «ع.ش» عن المحشى: أنه يكفى وهو فى حاشيته على المنهج عن «م.ر».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

جوازاً (فى) حاجة (مهمة) أى: بسببها زمانا قليلا كدفع نفقة ووضع متاع وأخذه، ولا تجب التسوية فى الإقامة فيه لأنه تابع للأصل، وله كل تمتع بلا وطء (وإلا) أى: وإن دخل فى الأصل لضرورة أو غيرها أو فى غير الأصل لغير حاجة، وطال الزمن فى الجميع.

(قضى) لذات النوبة، وإن لم يعص بالدخول فالمعتبر فى القضاء التفويت ولو بلا ظلم فتعبيره فيما سيأتى كغيره بالظلم جرى على الغالب (بقدره) أى: قضى بقدر ذلك الزمن، (وإن تخصصا * بوطئها) أى: التى دخل عليها فلا يقضى إلا الزمن دون الوطء لتعلقه بالنشاط كما مر (لا إن يقل) الزمن فلا يقضيه، (و) لكنه (عصى)

قوله: (قضى) الحاصل أنه إذا دخل فى الأصل لضرورة، وطال زمن الضرورة، أو أطاله فإنه يقضى الجميع، وإن دخل فى التابع لحاجة، وطال زمن الحاجة فلا قضاء، وإن أطاله قضى الزائد فقط فعلم أن قول الشارح فى الدخول فى التابع حاجة زمانا قليلا ليس بقميد، وحكم الدخول إن كان فى الأصل لضرورة جاز وإلا حرم، وفى التابع إن كان ثم أدنى حاجة جاز وإلا حرم وحكم الإطالة فى الأصل حرام وفى التابع مكروه، فالكلام فى ثلاث مقامات. انتهى. «ح.ف» على المنهج. وما ذكره هو المعتمد كما فى حواشى المنهج والطول هو ما يمتد زمن الضرورة أو الحاجة إليه والإطالة هى الاشتغال بالحاجة، أو الضرورة زيادة على زمنهما أو المكث بعد الفراغ منهما. انتهى. «ق.ل».

قوله: (عصى) ولو كان الطلاق رجعيا ما لم يكن باختيارها. انتهى. شرح الإرشاد الحجير.

قوله: (أى: وإن دخل فى الأصل إلخ) بقى مما دخل تحت وإلا الدخول فى الأصل لغير ضرورة، ولم يطل بالنسبة للعصيان وبقي مما دخل تحت، وإلا أيضا ما لو دخل فى غير الأصل لحاجة، وطال الزمن وسيبين حكمه بقوله الآتى: وقضية كلام النظم وأصله إلخ، وكأنه إنما أخره لما فيه من هذا النزاع الذى ذكره فيه.

قوله: (وطال الزمن) بدليل لا إن يقل.

قوله: (بالنسبة للعصيان) أى: فحكمه العصيان لكنه سيأتى فى قوله لا أن يقل فتركه الشارح لخروجه مما هنا بذلك، وقوله: ما لو دخل إلخ لم يدخل هذا تحت إلا بالنسبة للمعصن بل هو داخل فى قوله: والغير فى مهمه إذ لم يقيد بالقلة، وإنما الذى قيد الشارح، ولذا قال بعد: وقضية كلام النظم إلخ فكيف يكون قضية كلامه ما ذكر مع دخوله تحت، إلا وقول المصنف بعد لا إن يقل إنما هو تقييد لما دخل تحت إلا فقط كما يعرفه التأمل. تدبر.

بتعديده بالدخول فى صور التعدى، والأولى فى القضاء مراعاة الوقت فيقضى لأول الليل من أوله ولآخره من آخره، ويعرف طول الزمن وقصره بالعرف، وقضية كلام النظم وأصله: أنه لو دخل فى غير الأصل لحاجة وطال الزمن لا قضاء، وهو مقتضى ما

.....
قوله: (عصى) أى: ووجب تجديد نكاح الأخرى ليوفيهما حقها كما لو بات عند غير ذات النوب، ثم فارقها فإنه يجب تجديد نكاحها ليوفى ذات النوبة من حقها «س.م» على المنهج.

قوله: (لأن الغرامات إلخ) وهذا هو الفرق بينهما وبين ما قبلها.

قوله: (لا إن يقل وعصى) يدل على أنه لا قضاء عند القلة، ولو مع العصيان.
قوله: (ولكنه عصى) ظاهر هذا الصنيع عطف عصى على مقدر وهو لا يقضيه، وهو خلاف ظاهر المتن من عطفه على قضى، وهو الموافق لصنيع الإرشاد حيث قال: ودخل فيه أى: فى الأصل على ضرورة وفى غيره حاجة، وخفف وإلا عصى وقضى. انتهى. فإن قلت: ما اقتضاه كلام الإرشاد من العصيان بالإطالة مطلقا بعيد لأنه إذا طال لضرورة فلا وجه للعصيان، وإن كان فى الأصل قلت: إذا حمل كلامه على أنه أراد الإطالة فوق الحاجة اتجه العصيان فليتأمل. ثم رأيت شارحه الشهاب قال: فى قوله: وإلا عصى ما نصه وإلا لم يكن الدخول كذلك بأن دخل فى الأصل لغير ضرورة أو لها: وأطال بأن مكث فوق ما تندفع هى به، أو فى غير الأصل لغير حاجة أو لها وأطال بأن مكث فوق الحاجة عصى بجوره. انتهى. وحاصله العصيان فى الدخول فى الأصل لغير ضرورة، وفى غيره لغير حاجة مطلقا، وفى الدخول فيهما لضرورة فى الأول وحاجة فى الثانى مع الإطالة فوق قدر الضرورة فى الأول، والحاجة فى الثانى.

قوله: (بتعده به) انظر أى قرينة على تقييد العصيان بالتعدى من كلام المصنف.

قوله: (وقضية كلام النظم وأصله إلخ) حيث أطلقا جواز الدخول فى الغير لحاجة، ولم يقيدا بالزمان القليل كما قيد به جواز الدخول فى الأصل وهو مقتضى ما صححه الشيخان، وعبرة بالمنهج وشرحه ولا يبطل حيث دخل مكثه، فإن أطاله قضى كما فى المذهب وغيره، وقضية كلام

قوله: (أو لها وأطال إلخ) ضعيف والمعتمد أن الإطالة فى التابع مكروهة فقط كما قاله «ح.ف» على المنهج.

قوله: (فإن أطاله قضى كما فى المذهب إلخ) عبارة الخلى قال فى المذهب: فإن طوله يجب القضاء، ولم يذكره الشيخان. انتهى. وعبرة بالمنهج وينبغى ألا يطول مكثه. والصحيح أنه لا يقضى إن دخل لحاجة. قال الخلى: والثانى يقضى كما فى الليل. انتهى. فالذى فى المذهب إنما هو الإطالة، والذى حكم الشيخان

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

صححه الشيخان. والذي نص عليه فى الأم، وصرح به المتولى، والجرجانى. وغيرهما، واقتضاه كلام غيرهم لزوم القضاء ذكره الأذرعى وغيره.

(و) قضى أيضا (بعد تجديد) لنكاح المظلومة أو المظلوم بها لتمكنه كما يقضى بعد الرجعة المفهومة بالأولى. ولا يسقط القضاء بالفرقة (ولاء) بلا تفريق. وإن فرق نوب المظلومة لإمكان الوفاء دفعة كالدين (من نوب * أية من كانت لظلمه) أى: الزوج (سبب) بالوقف بلغة ربعية، أى: إنما يقضى للمظلومة من نوب من كانت سببا لظلمه لذات النوبة لا من نوب غيرها، فلو ماتت المظلوم بها تعذر القضاء أو نكح جديدة فلا يقضى من نوبتها، فلو ظلم ثالثة بعشر ليال بأن عند كل من ضربتها عشر أثم نكح جديدة، فيمتنع تقديم القضاء لأنه ظلم لها بل يوفىها حق الزفاف، ثم يقسم بينها وبين المظلومة بالقرعة ثلاث ليال للقديمة ليلتها، وليلتا القضاء، وليلة للجديدة

الأصل كالروضة وأصلها خلافه فيما إذا دخل فى غير الأصل وقد يحمل الأول على ما إذا طال فوق الحاجة والثانى على خلافه فيهما. انتهى. وقضية قوله: فيهما أنه على هذا الحمل لا قضاء إذا طال فى الأصل بقدر الحاجة وفيه نظر، بل الوجه خلافه وعلى هذا فالحاصل أنه إن لم يطل فلا قضاء مطلقا، وإلا فإن كان فى الأصل قضى مطلقا، أو فى غيره، فإن كان بقدر الحاجة فلا قضاء وإلا قضى لكنه هل يقضى الزائد فقط؟ فيه نظر.

قوله: (لزوم القضاء) جمعا بينهما حمل الأول على ما إذا طال الزمن بقدر الحاجة، والثانى على ما إذا طال فوقها «م.ر».

قوله: (للقديمة ليلتها) كأن وصف هذه الليلة بأنها ليلتها بالنظر للجديدة المشاركة لها فى القسم، وإلا فهذه الليلة من جملة القضاء أيضا، وإلا لم يحصل لها من الثلاث نوب تسعا بل ستم.

قوله: (وليلتا القضاء) أى: لأن المظلوم به الاثنان.

بعدم القضاء فيه إنما هو الطول بدليل استناد مقابله كما فى الليل، والمتقدم فيه لهما إنما هو الطويل فلم يتعرضا للإطالة إثباتا ولا نفيا ففى قول شرح المنهج: وقضية كلام الأصل إلخ نظر فليتأمل.

قوله: (هل يقضى الزائد فقط) الجواب نعم كما فى حاشية المنهج.

قوله: (والا لم يحصل لها إلخ) فى حواشى شرح الإرشاد على قول الشارح: فإذا فعل ذلك ثلاث نوب وفاها تسعا ما نصه أى: والمقضى إنما هو ست ليال وثلاثان التى هى حصتها أى: المظلومة من العشرين التى خص بها ضربتها فتقضى لها من نوبتى الظالمين عند القسم مع الجديدة وتضم مع ثلاث وثلاث التى هى حصتها من هذا القسم ككل واحدة، فالعشر حينئذ ملفقة من حصتها فى هذا القسم الجديد، ومن الستة والثلاثين المقضية.

باب القسم

١٠٩

فإذا دار هكذا ثلاث نوب فقد، وفي القديمة تسعا، وبقي لها ليلة فإن كان الابتداء بها بات ليلة عندها لتمام العشر، ثم ثلث ليلة للجديدة إذ حقها واحدة من أربع، أو كان الابتداء بالجديدة بات عندها ثلث ليلة، ثم ليلة عند القديمة، وكذا لو غابت إحدى زوجاته الأربع وظلم واحدة من الحاضرات ثم عادت الغائبة فهي كالجديدة.

(فإن بليل تم) القضاء أو حق القسم (يقصد) أى: الزوج (مسجدا * ونحوه) مما ليس منزلا لواحدة من زوجاته أى: يخرج إليه إلا أن يخاف من خروجه فيقعد كما قال: (قللت لخوف قعدا) إلى زواله، ولا قضاء عليه، والأولى ألا يتمتع بها. فرعان: لو قسم لواحدة، ثم فارق الأخرى قبل الوفاء عصى لتفويته حقها بعد ثبوتها، ولو كان

.....

قوله: (تسعا) أى: بالنظر للمظلوم بهما، وإلا فلم يحصل لها تسع بالنظر للجديدة المشاركة لها فى هذا القسم.

قوله: (إذ حقها واحدة من أربع) واليلة الباقية كأنها للثلاث لكل ثلث فتستحق الجديدة ثلثا.

قوله: (فهى كالجديدة) أى: حيث لم تسقط الغيبة حقها كما هو ظاهر.

قوله: (القضاء أو حق القسم) كأنه إشارة إلى أنه قد يكون التام بالليل حق القسم كما فى المثال، وقد يكون القضاء كما لو كان بات عند كل من الضرتين تسعا ونصفا، فإنه بعد الأدوار الثلاثة المذكورة فى المثال يبقى للمظلومة نصف ليلة، فإذا باتها عندها خرج لنحو مسجد. فليتأمل «س.م».

قوله: (عصى إلخ) أقول الوجه الذى لا يجوز غيره وجوب إعادة تلك الأخرى ليوفيهما من نوبة المظلوم بها لأن وفاء حقها واجب عليه وهو متوقف على الإعادة، فيجب كما لو عصى بإتلاف شىء أو بغصبه ثم تلف فإنه يجب الاكتساب إذا تعين لأدائه، وليس هذا من قبيل تحصيل سبب الوجوب، وهو لا يجب لثبوت الوجوب قبل الإعادة بدليل عصيانه قبلها، وإنما هو من قبيل السعى فيما يتمكن به من أداء الوجوب، وذلك واجب ولا ينأى ذلك جعلهم هذا الفراق من أقسام الطلاق البدعى، وهو لا يجب فيه الرد إلى النكاح كما صرحوا به لوجوب تخصيص ذلك بغير هذا بدليل ما قرره من توقف التوبة من المعصية على الخروج من حقوق الآدميين، فإن قلت:

.....

الغرة الهية فى شرح البهجة الوردية

له ثلاث فبات عند اثنتين عشرين ليلة، ثم فارق إحداها ففى التهذيب: يبيت عند المظلومة عشرا تسوية بينها وبين الباقية، وفى التتمة خمسا لأن قضاء العشر من حقهما. وقد بطل حق إحداها كذا فى الروضة وأصلها، وعلى الأول اقتصر شيخنا الحجازى فى اختصاره لها: لكن كلام التتمة أوجه لموافقته قولهم: إن القضاء من نوبة المظلوم بها، وإن ما باته فى حال فرقتها عند المظلومة لا يحسب.

(نوبتها من ضرة لو وهبت) أى: ولو وهبت إحدى نسائه نوبتها من ضررتها كان (له امتناع) من قبولها، لأن التمتع بها حقه (لا لضررة) موهوب منها أى: ليس لها الامتناع بل يكفى رضاه، وإن (أبت) وبيبت عندها نوبتيها كما فعل ﷺ لما وهبت سودة نوبتها لعائشة كما فى الصحيحين، ولو وهبت حقها من جميع الضرات أو أسقطته مطلقا سوى بين الباقيات.

(و) إن وهبتها (منه) أى: الزوج (خصها) وفى نسخة أى: الحق (بمن شاء) منهن، ولو فى كل دور بواحدة لأن الحق له فيضعفه حيث شاء (ووصل) نوبتيهما

.....
.....

فيلزم أن من طلقها فى حيض مثلا يجب ردها إلى النكاح ليندفع به ما حصل لها من ضرر تطويل العدة مع أن ذلك غير واجب. قلت: الفرق ظاهر لأن فى مسألتنا قد ثبت لها حق قبل الفراق، وقد فوتته به فيجب.

قوله: (تداركه) بخلاف من طلقها فى الحيض مثلا فإنه لم يثبت لها قبل الطلاق حق حتى يكون بالطلاق مفوتا له، وغاية الأمر أنه ترتب على الطلاق إضرارها وهو شيء آخر. فليتأمل ونما قررناه يظهر أن من زعم عدم الوجوب فى مسألتنا محتجا بأن سبب الوجوب لا يجب تحصيله فقد التبس عليه سبب نفس الوجوب بسبب أدائه، والخروج من عهده بعد ثبوته «س.م».

قوله: (لا لضررة أبت) أى: امتنع لا يقال حاصل عبارة المتن والشرح أن الضررة الممتنعة ليس لها الامتناع، وهو مشكل لأننا نمنع إشكاله لأن حاصله أن امتناع الضررة ليس لها فلا اعتبار به، وهو صحيح واضح «س.م».

قوله: (وغاية الأمر إلخ) وإثم الإضرار لا يتوقف زواله على الرجعة، بل كما يكون بها يكون بمساحتها. انتهى. «ق.ل»، وقد يقال: هذا يأتى هنا أيضا. فلعل الفرق أن الإثم فى مسألة الطلاق فى الحيض لا يرتفع بالرجعة، وما هنا حق ثابت يرتفع إثمه بقضائه المتوقف على الرجعة. فتأمل.

باب القسم

١١١

(إن اتصال نوبتيهما حصل) وإلا فلا يصلها لثلا يتأخر التى بينهما. وقيده ابن الرفعة أخذاً من العلة المذكورة بما إذا تأخرت نوبة الواهبة. فإن تقدمت وأراد تأخيرها جاز. قال ابن النقيب: وكذا لو تأخرت فأخر نوبة الموهوبة إليها برضاها تمسكا بهذه العلة، وما قاله ظاهر لا يحتاج للتنبيه عليه.

(وجاز عودها) أى: الواهبة فيما وهبته فى المستقبل لأنه موهوب لم يقبض حتى لو عادت فى أثناء الليل خرج، (وما قبل الخبر * فات) أى: وما فات مما وهبته قبل وصول خبر رجوعها فيه إلى الزوج (يضيع) عليها، فلا يقضى لها لأنه إذا لم يعلم لم يظهر منه ميل (كإباحة الثمر) أى: كما يضيع ما فات من ثمر ستان بإباحة مالكة له بعد رجوعه عنها وقبل وصول خبر رجوعه إلى المباح له فلا يغرمه المباح له، وهذا ما قاله الغزالي.

(قلت): لكن (الإمام ههنا) أى فى مسألة الإباحة (الغرم ادعى * والصيدلانى بهذا قطعا) لأن الغرامات لا فرق فيها بين العلم والجهل نقله عنهما الشيخان، ثم

.....
.....

قوله: (لثلا يتأخر إلخ) قال فى شرح الروض: ولأن الواهبة قد ترجع بين اللبنتين، والموالة تفوت حق الرجوع عليها. انتهى. وفى شرح الجوحري للإرشاد من بين اللبنتين بتقديم الليلة الموهوبة وتأخير حقه جاز. انتهى. قال شيخنا البرلسي: أقول هو مشكل لأنه يلزم عليه تفويت حق رجوع الواهبة لو أرادت فقد جعلوا ذلك من علل منع الوصل. انتهى.

قوله: (بما إذا تأخرت) أى: أو توسطت كأن كانت الثالثة والموهوبة الأولى.

قوله: (فإن تقدمت) أى: أو توسطت.

قوله: (قبل وصول خبرها إلخ) أى: بخلاف ما فات بعد وصول الخبر إليه، وكذا إلى الضررة المستوفية دونه كما قاله بعضهم.

قوله: (والصيدلانى بهذا قطعا) ومشى عليه فى الروض، وقال شيخنا الشهاب الرملى: إنه الراجح.

قوله: (فقد جعلوا ذلك إلخ) نعم عللوا به، وعللوا بأن فيه تأخير حق من بين اللبنتين إن أراد تقديم ليلة الموهوبة، لكن فى القليوبى على الجلال أنها متى رضيت بالتأخير جاز، وكأنه لأن الواهبة فوتت الحق على نفسها، وحق الرجوع إنما يثبت عند بقاء ليلتها. تأمل.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

قال الرافعى: ولا يبعد ترجيحه واعترضهما فى المهمات: بأن الذى فى النهاية الجزم بعدم الغرم. ورجحه فى التنقيح قال: ونظيره ما لو استعمل المستعير العارية بعد الرجوع جاهلا لا أجر عليه، كما نقله الرافعى فى بابها عن القفال، وما لو قتل مسلما ظن كفره بدار الحرب لا قصاص قطعا، ولا دية على الأظهر فى المنهاج وغيره، وما لو رمى إلى مسلم تترس به الكفار. ففى الروضة وأصلها: أنه إن علم إسلامه وجبت ديته، وإلا فلا. ورجح البلقينى: فى تدريبه الغرم وفى غيره عدمه، وعلى الثانى قال: والفرق بينه وبين الوكيل حيث يفسد تصرفه بعد انعزاله وقبل علمه به أن تصرفه للموكل، فإذا انعزل انعزل فى حق الموكل، وترتب عليه أنه لا يصح تصرفه، وأما المبيع فلا يؤثر رجوعه لأن التصرف عليه لا له فحقه إذا رجع أن يعلم المباح له قال: ومحل استواء العلم والجهل فى الغرامات إذا لم يقصر المغروم له، فإن قصر لم يرجع، وكذا لو لم يقصر لكن منع من الرجوع مانع كما لو أنفق على زوجته ثم بان فساد النكاح لا يرجع بما أنفق لأنها كانت فى حبسه، وكذا فى عبد لك لم يخرج عتقه من الثلث ثم ظهر للمعتق مال فلا يرجع الوارث بما أنفق.

(والزوج إن سافر) ولو سفرا قصيرا (لا لنقله) كتفرج (بالبعض) من نسائه

قوله: (والزوج إن سافر إلخ) ويجب على الزوجة موافقته على السفر وإلا كانت ناشزة، قال فى المطلب: ويجب عليهن أى: الزوجات موافقته إذا كان السفر مأمونا. انتهى. فى باب القسم، وقال فيه فى باب النفقات والنشوز معصية الزوج فيما يجب له عليها بسبب النكاح كأن يطلبها التنقل معه إلى حيث شاء من البلاد عند الأمن فتمتنع منه. انتهى. وهو صريح فى وجوب السفر ولو طويلا ويصرح به شرح «م.ر» والإرشاد أيضا فراجعهما هنا، وفى باب النفقات.

قوله: (ولو سفرا قصيرا) ولو كان لا يقسم لزوجاته. انتهى. روض.

قوله: (ورجحه) أى: الأسنوى كما فى شرح الروض وغيره.

قوله: (ونظيره ما لو استعمل المستعير إلخ) قد يقال: التسامح فى المنافع أكثر منه فى الأعيان.

قوله: (وما لو قتل مسلما ظن كفره إلخ) قد يفرق بأن مقاتلة أهل الحرب مطلوبة مع كون دارهم دار إبادة فناسب عدم الضمان فيما ذكر، ولا كذلك تناول الثمر ليس مطلوبا.

باب القسم

١١٣

(بالقرعة كان) حق المقيمة (مثله) أى: مثل ما فات على الواهبة قبل العلم بالرجوع فيضيع عليها، ففي الصحيحين: أنه ﷺ كان إذا أراد أقرع بين نسائه فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه، ولم ينقل عنه قضاء بعد عوده فصار سقوط القضاء من رخص السفر لشقته. وقيد الغزالي ذلك بما إذا كان السفر مرخصا. قال الشيخان: وهذا يقتضى وجوب القضاء فى سفر المعصية.

(لا) ما فات على المقيمة (مدة المقيم) فى طريقه أو مقصده إقامة تمنع القصر فإنه لا يضيع، فلو أقام لشغل لا يتنجز دون أربعة أيام قضى مدة إقامته، وكذا لو أقام

قوله: (مرخصا) المراد به سفر غير المعصية ولو قصيرا «ع.ش» على «م.ر». قوله: (وهذا يقتضى إلخ) أى: ولو سافر بإحدى زوجاته بقرعة إذ ليس له السفر بها سفر معصية لا بقرعة، ولا بغيرها شرح الروض.

قوله: (فلو أقام لشغل) أى: بأن نوى قبل وهو مستقل إقامة به مطلقا أو أربعة أيام فيقضى جميع الأربعة فإن أقام أربعة أيام، أو زيادة عليها بدون نية قضى الزائد على دون أربعة أيام وهو آخر لحظة من الرابع مع ما زاد عليها إن كانت زيادة فالخاص أن ما يترخص فيه لا يقضيه وما لا يترخص فيه يقضيه، وهذا إن كانت الإقامة فى غير المقصد، فإن كانت فيه حصلت بنيتها عنده زيادة على ما مر كذا فى حاشية المنهج وشرحه، وقوله: هنا قضى مدة إقامته يحتمل جميع ذلك فتدبر، وقوله: لو أقام لشغل ينتظره إلخ أى: بدون نية بدليل قضاء الزائد فقط.

قوله: (فصار سقوط القضاء من رخص السفر) ينبغى أن المراد القضاء فى مقابلة أيام السفر، بخلاف من استحقت نوبتها قبل سفره، وسافر قبل أدائها فلا تسقط نوبتها بالسفر كما يفيد قوله الآتى فى شرح: وليقض للأخرى كما لو قسم ليقض وسافر مدة المقيم فى طريقه، أو مقصده إلى فإنه لا يضيع. أفهم أن مدة الذهاب والرجوع تضيق مطلقا، وعبرة الروض وشرحه وجب القضاء لا فى الرجوع أى: وجب قضاء مدة الإقامة، لا مدة الرجوع، ولا مدة الذهاب لكن هل يقضى الذهاب من المخل الآخر فى صورته السابقة أو لا؟ ذكر فى الأصل احتمالين. انتهى. وقوله: فى صورته السابقة أى: فيما إذا نوى الإقامة بمحل آخر فى طريقه وهى المذكورة هنا بقوله: فى طريقه.

قوله: (ذكر فيه الأصل احتمالين) اعتمد «م.ر» أنه لا يقضى مدة الذهاب «س.م» على الشحفة.

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

لشغل ينتظره، ومضى ثمانية عشر يوما فيقضى ما زاد عليها من مدة الإقامة ولا يقضى مدة الرجوع على الأصح، ولو نوى الإقامة ببلد وكتب إلى الباقيات يستحضرهن وجب القضاء من وقت كتابته على أحد وجهين فى الروضة كأصلها. قال البلقينى: وهو الأصح بل الصواب. قال الماوردى: هذا كله إذا ساكنها فإن اعتزلها مدة الإقامة لم يقض وخرج بالقرعة ما لو سافر بدونها فيقضى للمقيمة جميع المدة، وإن لم يبت عند من هى معه إلا إذا تركها ببلد وفارقها، كما حكاه الشيخان عن فتاوى البغوى، ثم قالوا نقلا عنها: ويحتمل ألا يقضى إلا ما بات عندها، ويحتمل أن يقضى وإن خلفها ببلد، أما لو سافر لنقلة فليس له أن يستصحب بعضهن ولو بقرعة، فإن فعل قضى إذ ليس له أن يختص ببعض كما فى الحضر، بل ينقلهن جميعا بنفسه أو بوكيله أو يطلقهن لتضررن بالتخلف ويأسهن عن البيتوتة والتحصن. بخلافه فى الحضر لا يكلف ذلك اكتفاء بداعية الطبع، ولو نقل بعضهن بنفسه وبعضهن بوكيله بلا قرعة قضى لمن مع وكيله، ويجوز ذلك بالقرعة قال فى الروضة: ويجب القضاء فى الأصح

.....
 قوله: (ولو نوى الإقامة إلخ) مثله ما لو أنشأ سفرا آخر غير الذى كان نواه فيقضى مدته هن، ولو كان قد كتب هن يستحضرهن. انتهى. طنتدائى، ولعله أنشأه بعد انقضاء ترخصه، وإلا فلا قضاء كما فى شرح «م.ر».

قوله: (وإن لم يبت) مشى عليه «م.ر».

قوله: (إلا إذا تركها ببلد) أى: فلا يقضى ما بعد الترك «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (ويحتمل إلخ) ضعيف كالذى بعده.

قوله: (ويجب القضاء فى الأصح) والقرعة إنما تدفع لئلا التخصيص فقط.

 قوله: (وجب القضاء من وقت كتابته على أحد وجهين) أى: وأما مدة الإقامة قبل الكتابة فلا كلام فى أنه يقضيها كما هو ظاهر مستفاد مما تقرر قبل، وكان وجه الاختلاف فى القضاء من وقت الكتابة مع أنه حينئذ مقيم، وقد تقرر أنه يقضى النظر إلى أنه بالكتابة للاستحضار كأنه معرض عن التخصيص.

قوله: (ويجب القضاء لمن مع الوكيل) ولو أقرع. روض.

لاشتراكهن في السفر، ولو سافر بواحدة بقرعة وأخرى بلا قرعة عدل بينهما، ثم إذا رجع للمخلفة من نوبة التي لم يقرع لها، ولو نكح في طريقه جديدة قضى حق زفافها ثم سوى بينهما وبين المستصحبة ولا قضاء للمخلفة وهذا في مدة سفره. فإن نوى الإقامة أو أقام مدتها قضى ما وراء أيام الزفاف من مدة الإقامة ذكره في الروضة وأصلها، (أو) سافر بقرعة (بالبعض) كاثنتين لا لنقلة جاز (له) * تخليف من قد قرعت) بالبناء للمفعول أى: قرعتها الأخرى بخروج قرعة التخلف لها. وقرعة السفر للأخرى فيخلفها (في منزله) من منازل سفره كبلد ولا يخلفها بغير قرعة.

(ومن نواتي جدة إذا خرج) أى: وإذا خرج للسفر بقرعة (بزوجة) من جديدتين (فحقها) من الزفاف (فيه) أى: فيما فازت به في السفر (الندرج) لحصول المقصود من زوال الحشمة.

(وليبق للأخرى) المقيمة حق الزفاف يقضيه بعد عوده لأنه حق ثبت قبل السفر فلا يسقط به، كما لو قسم لبعض وسافر وفارق حق المظلومة إذا سافر بها بقرعة حيث لا يندرج في السفر بأن محله نوبة الضرائر، وأيام السفر حق لها خاصة بخلاف حق الزفاف فإنه ليس عليهن، وإنما وجب لتحصيل الأنس وإذهاب الوحشة وذلك يحصل بالصحبة في السفر (و) إذا (زوج يلحظ * منها) أى: من زوجته (أمانة النشوز) قولاً كأن تجيبه بكلام خشن بعد أن كان بلين، أو فعلاً كأن يجد منها إعراضاً وعبوساً

.....

قوله: (من قد قرعت) أى: من اللتين سافر بهما.

قوله: (حيث لا يندرج في السفر) قال في الروض: إلا أن يكون السفر بها بغير قرعة. انتهى.

قوله: (فإنه ليس عليهن إلخ) قد يشكل بأن حق الزفاف إنما يجب إذا كان في نكاحه من يقسم له، وقد يجاب بأن هذا لا يقتضى أنه حق على من يقسم له، وإن توقف على وجوده.

قوله: (يعد أن كان بلين) بعد هنا وفيما يأتى انظر مفهومه، ولعله مختلف.

قوله: (قال في الروض) لا حاجة إليه مع قول الشارح بقرعة.

قوله: (ولعله مختلف) فلا يقال: إنها إذا أجابته بكلام خشن بعد أن كان يخشن أيضاً لا نشوز مطلقاً، بل إذا زاد الثاني على ما كان - كان نشوزاً، وكذلك يقال في الفعل فتأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بعد لطف وطلاقة وجه (يعظ) أى: يعظها ندبا لآية ﴿واللاتى تخافون نشوزهن﴾ [النساء ٣٤] ولا يهجر مضجعها، ولا يضربها فلعلها تبدى عذرا أو تتوب عما جرى منها بلا عذر، والوعظ كأن يقول: اتق الله فى الحق الواجب لى عليك، واحذرى العقوبة. ويبين لها أن النشوز يسقط النفقة والقسم.

(وإن تحقق) منها (النشوز)، ولم يتكرر (هجرا * مضجعها) بفتح الجيم مع وعظها لأن فى الهجر أثرا ظاهرا فى تأديب النساء، وقضية كلامه تحريم ضربها فى هذه الحالة وصححه فى المحرر لأن الجنائية لم تتأكد. وقد يكون ما اتفق لعارض قريب الزوال. وصحح النووى كالشرح الصغير جوازه لظاهر الآية. وقضيته أيضا تحريم هجر كلامها مطلقا، والصواب فى الروضة: الجزم بتحريمه فيما زاد على ثلاثة أيام. وجوازه فى الثلاثة للخبر الصحيح «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام» وهذا فى الهجر لغير عذر شرعى، فإن كان لعذر كبعدة المهجور أو فسقه أو صلاح دين أحدهما به جاز، وعليه يحمل هجره ﷺ كعب بن مالك، وصاحبيه مرارة بن الربيع، وهلال بن أمية، وكذا ما جاء من هجر السلف بعضهم بعضا. هـ. وحمل الأذرعى التحريم على ما إذا قصد بهجرها ردها لحظ نفسه فإن قصد به ردها عن المعصية وإصلاح دينها فلا تحريم قال: ولعل هذا مرادهم إذ النشوز حينئذ عذر شرعى، وذكر نحو ذلك الزركشى، ثم قال ولا حجة للنووى فى الحديث على مدعاه لأنه ورد فى الهجر بغير تعد، ولا شك أن التعدى والنشوز مما يسلط على الضرب والسكوت أهون منه، (وإن تكرر) نشوزها (أو درى).

قوله: (ولا يهجر مضجعها) أى: هجرا يفوت حقها من القسم، أما بمجرد هجر المضجع فلا يحرم لأنه حقه «م.ر».

قوله: (وصحح النووى إلخ) ولو ادعى أن سبب الضرب النشوز وأنكرت صادق كما بحثه فى المطلب لأن الشرع جعله وليا عليها أى: يمينه فيما يظهر، وينبغى أن المراد أنه يصدق بالنسبة لعدم مؤاخذته لا بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها، وحق قسمها فهى المصدقة بالنسبة لذلك فلا تسقط هذه الأمور.

قوله: (لأنه ورد فى الهجر بغير عذر) كلام النووى لا يخالف ذلك بدليل قوله: وهذا فى الهجر لغير عذر شرعى إلخ كما أنه لا يخالف حمل الأذرعى المذكور فلا غبار عليه «س.م».

قوله: (صدق) أى: إن لم يعلم جرأته وتعديه، وإلا لم يصدق. انتهى. شرقاوى وغيره.

(أن) أى: أو علم الزوج أن مجرد وعظها وهجرها (لا يفيد جاز) له مع ذلك (ضرب) لها للآية فمن جَوَزَ الضرب فى حالة عدم تكرار النشوز قال: التقدير: واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن فإن نشزت فاهجروهن فى المضاجع واضربوهن، ومن منعه فيها قال: التقدير واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن فإن نشزت فاهجروهن فى المضاجع، فإن أصررن فاضربوهن، وإنما يجوز له ضربها (إن نجع) أى: أفاد فى ظنه حالة كونه (غير مخوف) منه تلف أو ضرر ظاهر (مع ضمان ما وقع) منه لتبين أنه إتلاف لا إصلاح، والأولى له ترك الضرب، وخبر النهى عن ضرب النساء محمول على ذلك أو على الضرب بغير سبب يقتضيه لا على النسخ، إذ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع وعلمنا التاريخ، وهذا بخلاف ولى الصبى فالأولى له ألا يترك ضربه للتأديب لأن ضربه لذلك مصلحة للصبى، وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه، أما إذا لم ينجح الضرب أو خيف منه ما ذكر فحرام كما فى التعزير.

(وإن تعدى) عليها الزوج بمنع حقها كقسم ونفقة ألزمه القاضى توفيقته، أو بضرب أو غيره بغير سبب نهاه، فإن عاد عزره وأمر من يراقبهما، ثم إن ظن منه تعديه، ولم

.....
 قوله: (ولم يتكرر) أى: ولم يدر أن الوعظ فى الهجر لا يفيد كما يؤخذ مما يأتى.
 قوله: (هجره مضجعها) أى: وإن أدى إلى تفويت حقها من القسم لما هو معلوم أن النشوز يسقط حقها من ذلك، وبهذا فارق ما مر فى المرتبة الأولى. انتهى. رشيدى.
 قوله: (أو درى أنه لا يفيد إلخ) يفيد أنه إن تكرر جاز له الضرب، وإن لم يعلم أن ما قبله لا يفيد، بل ولو علم أنه لا يفيد واعتمده «زى»، وحجر، والخطيب أنه لا ينتقل للمرتبة الثانية إلا إذا لم تغد الأولى، وحاصل المعتمد أنه متى تحقق النشوز جاز له الهجر والضرب، وإن لم يتكرر خلافا للمصنف لكن بشرط ألا يظن أن ما عدا الضرب يصلحها كما قاله الإمام، ومجلى، خلافا لما فى شرح الإرشاد من أنه يجوز إن أفاد، وإن ظن أن غيره يفيد فليراجع وليحذر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

يثبت عنده لم يحل بينهما، وإن تحققه منه أو ثبت عنده، وخاف أن يضربها ضرباً مبرحاً لكونه جسوراً (فليحل بينهما) حتى يظن أنه عدل إذ لو لم يحل بينهما واقتصر على التعزير لربما بلغ منها مبلغاً لا يستدرك، هكذا فصل الإمام فمن لم يذكر الحيلولة أراد الحال الأول، ومن ذكرها كالغزالي والناظم وأصله والنووى فى تنقيحه أراد الثانى، وإن أطلق فى الروضة وأصلها أن أكثرهم لم يتعرض لها، (والحال أن يشكل) بأن قال كل منهما: إن صاحبه متعدد، وأشكل الحال على القاضى تعرفه من جار ثقة خبير بهما، فإن لم يكن أسكنهما بجنب ثقة يتعرفه ويعلمه به ليمنع الظالم من ظلمه. فإن اشتد الشقاق (فمن أهلكهما).

(يبيع قاض حكيمين) للآية لينظرا فى أمرهما بعد اختلاء حكمه به وحكمها بها ومعرفة ما عندهما فى ذلك، ويصلحا بينهما، أو يفرقا إن عسر الإصلاح. وصح فى الروضة وجوب بعث الحكيمين لظاهر الأمر فى الآية، وكونهما من أهلكهما ليس واجباً سواء قلنا: أنهما حاكمان أم وكيلان، لأن القرابة لا تعتبر فى الحاكم. ولا فى الوكيل قوله: (تعرفه إلخ) أشار إلى مرتبتين أسقطهما المصنف إذ لا يبعث الحكيمين إلا بعد ذلك كما فى شرح الإرشاد لـحجر.

قوله: (على ذلك) أى: الأولى ترك الضرب.

قوله: (إذ لو لم يحل، واقتصر على التعزير إلخ) منه تعلم أن ثم فى قوله السابق: ثم إن ظن إلخ مجرد الترتيب فى الذكر وأن الغرض من دخولها تفصيل ما قبله «ب.ر». قوله: (فمن لم يذكر الحيلولة إلخ) قال فى شرح الروض: والظاهر أن الحيلولة بعد التعزير والإسكان.

قوله: (تعرفه من جار ثقة) قال الرافعى: ظاهر هذا الاكتفاء بخبر ثقة واحد، ولا يخلو عن شىء قال الجوحى: الظاهر الاكتفاء به ليرتب القاضى عليه النظر فى حالهما، ولهذا قالوا: فإذا تبين له الظالم منعه، أما إن أرادوا أنه يستند إلى قوله فمشكل «ب.ر».

* * *

قوله: (بعد التعزير إلخ) انظره مع ما مر قبله عن «ب.ر» فإنه يفيد أنه إن علم تعديه أحوال بينهما قبل العود والتعزير.

قوله: (أما أن أراد إلخ) صريح غيره أنه يستند لخبره لعسر البينة، وبه صرح «ق.ل» أيضاً

* * *

نعم هو مستحب لأن الأهل أشفق وأقرب إلى رعاية الإصلاح وأعرف ببواطن الأحوال. ولأن القريب يفشى سره إلى قريبه من غير حشمة، بخلاف الأجنبي، وقوله: (كملا) أى: الحكمان من زيادته ويعتبر كمالهما بتكليف وإسلام وحرية وعدالة واهتداء إلى ما بعثا له لا باجتهاد وذكرورة قال الرافعى: وإنما اعتبر فيهما الإسلام والحرية والعدالة على القول بوكالتهما لتعلقها بنظر الحاكم كما فى أمينه ولبعثهما شرط زاده الناظم مع علته بقوله (إن رضيا) أى: الزوجان ببعثهما (إذ عنهما توكلا) أى: إذ لحكمان وكيلان عن الزوجين فليسا بحاكمين من جهة الحاكم. لأن الحال قد يؤدى إلى الفراق، والبضع حق الزوج، والمال حق الزوجة، وهما رشيدان فلا يولى عليهما فى حقهما فيوكل حكمه بطلاق، وقبول عوض خلع، وهى حكمها ببذل عوض. وقبول طلاق به فإن لم يرضيا، ولم يتفقا على شىء أدب القاضى الظالم واستوفى للمظلوم حقه. قال الشيخان: ولو جن أحد الزوجين أو أغمى عليه لم يجز بعث الحكمين، ولو جن بعد استعلام الحكمين رأيه لم يجز تنفيذ الأمر لأنهما إن جعلتا وكيلين فالوكيل ينزل بالجنون، أو حكمين فيعتبر دوام الخصومة، وبعد الجنون لا يعرف دوامها. هـ. وقد يؤخذ مما قدمناه اعتبار رشدهما، وهو ظاهر فى الزوجة ليتأتى بذلها العوض لا الزوج لما مر أنه يجوز خلع السفية فيصح توكيله فيه.

* * *

قوله: (وهما رشيدان) إنما اقتصر على رشدتهما لأنه أصرح فى الرد على المقابل القائل بأنهما موليان من جهة الحاكم الشامل للرشيدين، وإلا فالزوج ولو سفيا لا يولى عليه فى الخلع، ولذا قال الخطيب بعد التعليل المذكور: ولأن الطلاق لا يدخل تحت الولاية إلا فى المولى، وهو خارج عن القياس. انتهى. تقرير المرصفى

* * *

.....
.....
.....
.....

باب الخلع

بضم الخاء من الخلع بفتحها، وهو النزع سمي به لأن كلا من الزوجين لباس الآخر قال تعالى: ﴿هَن لِبَاس لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاس لِهَن﴾ [البقرة ١٨٧] فكأنه بمفارقة الآخر نزع لباسه، وهو في الشرع فرقة بعوض مقصود يحصل للزوج أو لسيده، والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقيِمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ الآية [البقرة ٢٢٩]

باب الخلع

قوله: (باب الخلع) قال شيخنا «م.ر»: وهو صحيح وإن منعها نحو نفقة لتختلع منه على المعتمد، وإن حرم عليه ذلك، وعن شيخنا «ز.ي» خلافه. انتهى. «ق.ل.» على الجلال، وما قاله «ز.ي» مشى عليه الشارح في شرح الروض قال: لأنها مكرهة حينئذ فيكون الخلع باطلا ويقع الطلاق رجعيا نقله في الشامل، والبحر، وغيرهما عن الشيخ أبي حامد أيضا، بخلاف ما لو منعها ذلك فافتدت هي لتخلص منه. انتهى. أي: لأنه بمجرد منع الحق لا يكون مكرها على الخلع، وعبرة التحفة، وقضية قولهم: أنه لا يؤثر إضرار المبتل وقوعه بائنا في الحالين، وأما زعم أنه إكراه فبعيد لأن شرطه ألا يمكن التخلص منه بالحاكم، وهنا يمكن ذلك. انتهى.

قوله: (الخلع) هو طلاق صريح إن ذكر المال أو نوى، وإلا فكناية وقيل: فسخ وفي قول نص عليه في الأم أنه لا يحصل به طلاق ولا فسخ. انتهى. خطيب على المنهاج.

قوله: (نزع لباسه) أي: الحقيقي بدليل كان.

باب الخلع

قوله: (فكأنه بمفارقة الآخر إلخ) ولا يضر وجود هذا المعنى في الفرقة بلا عوض مع أنها لا تسمى خلعا

قوله: (فرقة بعوض إلخ) وأفتى القفال بأنه لو علق طلاقها على البراءة مما لها عليه كان بائنا، أو مما لها على غيره كان رجعيا، وعمله فيهما كما يعلم مما يأتي إن كانت تعلم وهي رشيدة، وكالأولى ما لو قال: إن أبرأتيني من صداقك فيقع بائنا عند العلم كما قال ابن الرفعة وغيره: أنه الحق، وأنه اختلف فيه جواب القاضي جبر.

باب الخلع

قوله: (ولا يضر إلخ) لأن علة التسمية لا توجهها.

قوله: (إن كانت تعلمه) ولا بد من علم الزوج أيضا في المسألة الأولى لكون لبراءة في مقابلة الطلاق «س.م.» على أبي شجاع.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وقوله: ﴿فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ الآية [النساء ٤] ، وخبر البخارى عن ابن عباس: أتت امرأة ثابت بن قيس النبى ﷺ فقالت: «يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعتب - وفى رواية ما أنقم - عليه فى خلق ولا دين ولكنى أكره الكفر فى الإسلام - أى: كفران النعمة - فقال أتريدين عليه حديقته قالت: نعم. قال: اقبل الحديقة وطلقها تطليقة»، وفى رواية فردتها وأمره بفراقها، وزاد النسائى أنه كان ضربها فكسر يدها. قال ابن داود وغيره: وهو أول خلع جرى فى الإسلام والمعنى فيه أنه لما جاز أن يملك الزوج الانتفاع بالبضع بعوض جاز أن يزيل ذلك الملك بعوض كالشرى والبيع. فالتكاح كالشرى، والخلع كالبيع، وأيضا فيه دفع الضرر عن المرأة غالبا، ويجوز فى حالتى الشقاق والوفاق وذكر الخوف فى الآية جرى على الغالب، والأصح أنه مكروه إلا أن يخافا أو أحدهما ألا يقيما حدود الله التى افترضها فى النكاح، أو أن يحلف بالطلاق الثلاث على فعل ما لا بد له من فعله فيخالع، ثم يفعل المحلوف عليه لأنه وسيلة للتخلص من وقوع الثلاث، وله ثلاثة أركان عاقد، ومعقود عليه، وصيغة، وكلها تعلم من كلام الناظم كما ستراه.

(مطلق) لفظ (خلع وفداء) بأن لم يذكر معه عوض كأن قال: خالعتك أو فاديتك

قوله: (كأن ضربها) أى: فخافت أن يحملها على ذلك على كفران نعمته.

قوله: (على فعل إلخ) أى: على تركه.

قوله: (على فعل ما لا بد له) أى: ترك فعل ما لا بد له إلخ بدليل قوله: لم يفعل.

قوله: (عاقد) وهو الزوج والمختلع. وقوله ومعقود عليه وهو العوض والمعوض.

قوله: (بأن لم يذكر معه إلخ) بيان للإطلاق.

قوله: (إذا ذكر المال) وكذا ذكره نيته فإن ذكر المال أو نواه بانتهى ووجب المال، وإن لم ينو

الطلاق «م.ر.» وقوله: فإن لم يذكره أى: ولا نواه.

قوله: (وكالأولى ما لو قال إلخ) لكن تفارقها فى أنه إذا تعلق بالصدقة زكاة فلا وقوع فى إن أبرأتني

من صدقاتك لعدم صحة البراءة من جميعه، إن أبرأتني مما لك على فإنه يقع لأنه ينحط على ما عدا ما قبل الزكاة. انتهى. «س.م.» انتهى. «م.ر.»

قوله: (وكذا ذكره نيته) أى: من الزوجين أو من الزوج ورضيت بما نواه، فإن اختلفا فى النية رجع للمهر

المثل، ولا بد فى جميع ذلك من القبول وإلا فهو كناية فى الطلاق إن نواه به وقع، وإلا فلا كذا فى «ق.ل.»

فقبلت يوجب مهر المثل كما سيأتى لأطراد العرف بجريان الخلع والفداء بعوض فيرجع إلى المراد عند الإطلاق كالخلع على مجهول ولأنه لو خالغ بخمر أو نحوه وجب مهر المثل فكذا عند الإطلاق كالنكاح، وقضية كلامه هنا كالمناهج وأصليهما وعده له من الصرائح فى الطلاق أنه صريح فيه، وإن لم يذكر المال وصرح به البغوى، وصاحب الأنوار، والنشائى، والأسنوى، والبلقيني وحكى فى أصل الروضة فى صراحة ذلك قولين بلا تصحيح ثم قال: وإذا قلنا بصراحته فذاك إذا ذكر المال، فإن لم يذكره فكناية على الأصح، ورده البلقيني فقال: ولا يشترط فى صراحته ذكر العوض على طريقة الأكثرين خلافا لما وقع فى الروضة وغيرها، ورجح الأذرعى أنه كناية مطلقا

قوله: (أنه) أى: المذكور من الخلع والمفاداة، وعبرة الأنوار ولفظ الخلع والمفاداة وترجمتهما مع ذكر المال أو دونه صريح. انتهى.

قوله: (وإن لم يذكر) أى: ولم ينو.

قوله: (فذلك إلخ) معتمد «م.ر.» كوالده.

قوله: (فكناية) أى: يحتاج لنية إيقاع وإن أضمر التماس قبولها خلافا للقلوبى حيث جعله صريحا حينئذ، ثم إن أضمر ذلك وقبلت وهى رشيدة وقع بائنا بمهر المثل، وإلا فرجعى، وإن لم تقبل فلا وقوع، فإن لم يضر ذلك وقع رجعى قبلت أو لا.

قوله: (فكناية على الأصح) أى: فلا يقع طلاق الأبنية وحينئذ فإن أضمر التماس قبولها وقبلت وكانت رشيدة بانت، ووجب مهر المثل، أو سفيهة وقع رجعى، وإن لم يقبل لم يقع شىء، وإن لم يضر التماس القبول وقع رجعى «م.ر.»

على الجلال، وعبرة «م.ر.» على المنهاج فإن لم يذكر مال، ولم ينو فهو كناية يحتاج لنية إيقاع ثم أنه يقع بائنا بمهر المثل إن أضمر قبولها وقبلت وهى أهل، فإن لم تكن أهلا فرجعى، وإن لم تقبل فلا وقوع فإن لم يضر قبولها وقع رجعى قبلت أم لا وهو مفاد ما كتبه المحشى على قوله: فكناية إلخ، وما فى «ق.ل.» من أنه إذا لم يذكر المال ولم ينو وأضمر التماس قبولها يكون صريحا أيضا ضعيف كما يصرح به «س.م.» هنا، وعلى التحفة أيضا قال «س.م.» على التحفة ويجرى هذا التفصيل فى الخلع مع الأجنبية أيضا، كما وافق عليه «م.ر.» انتهى. وأشار إلى ذلك هنا بقوله فيه وقفة إلخ، ولو خالغ مع الأجنبية بخمر أو مغصوب أو حر أو ميتة طلقت بئانا كما فى الروض وسيأتى فى الشرح.

قوله: (وقع رجعى) أى: قبلت أو لا.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

قال: وعليه أكثر نصوص الشافعى، وصرائح الطلاق منحصرة فى ألفاظ ليس هذا منها، وأقوى مأخذ فى صراحته اشتهاؤه واستعماله فى القرآن، وسيأتى أن الاشتهاؤه غير مقتضى عند العراقيين. وذكر نحوه الزركشى وما قاله إنما يصلح لرد مأخذ الاشتهاؤه، لا لرد مأخذ الاستعمال، ويصح الخلع بسائر صرائح الطلاق وكناياته ومحل إيجاب مطلق الخلع والنفاء مهر المثل إذا كان مع الزوجة، فإن كان مع أجنبى فلا بل تطلق ولو نفى العوض فقال: خالعتك أو فاديتك بلا عوض وقع رجعيًا، وإن قبلت أضمر التماس الجواب أم لا، وكذا لو أطلق فقال: خالعتك ولم يلتزم جوابها سواء أجابته أم لا. وقضية كلام الروضة أنه فى ذلك كناية، وهو الظاهر. وقضية كلام صاحب الأنوار، والبلقىنى، وغيرهما أنه صريح، (و) الخلع (بما) هو أو بعضه أو (أجله أو قدره ما علمنا) أى: مجهول يوجب مهر المثل لأنه المرد عند فساد العوض كما فى فساد الصداق، ولأن قضية فساد العوض الآخر لمستحقه والبضع لا يرجع بعد الفرقة فوجب رد بدله كما فى فساد الصداق، وتعبير الحاوى بقوله: وبمجهول أعم من تعبير النظم بقوله أو قدره لتناوله مجهول الصغة.

قوله: (اشتهاؤه) أى: على لسان حملة الشرع فهذا الاشتهاؤه نازل منزلة تكرره فى القرآن، وقوله: واستعماله أى: المذكور وهو المفادة والخلع الأول بلفظه، والثانى بمعناه وهو المفادة.

قوله: (لا لرد مأخذ الاستعمال) ولعل رده أنه لم يتكرر فراجع، ثم رأيت فى شرح الإرشاد أن مأخذ الصراحة تكرر اللفظ فى القرآن لا العرف والاشتهاؤه. انتهى. لكن عول «م.ز» على ورود فى القرآن فقط.

قوله: (وكناياته) قال «خ.ط»: ويصح بكنايات الطلاق مع النية للطلاق من الزوجين معًا، فإن لم ينويا أو أحدهما لم يصح. انتهى أى: بأن ينوى الطلاق بالعوض وتنوئ هى أيضًا فكناية الطلاق إذا استعملها فى الخلع احتاج إلى الثلاث نيات قصد اللفظ لمعناه، وقصد إيقاع الطلاق، وقصد كونه خلعا كذا نقل عن البراوى.

قوله: (بل تطلق مجانا) فيه وقفة إذا أضمر التماس جواب الأجنبى وقبل.

قوله: (وإن قبلت) قضية هذه المبالغة الوقوع إذا لم تقبل، وقد أضمر التماس الجواب وفيه نظر.

قوله: (أو أجله أو قدره) ضمير كل من أجله، وقدره عائد إلى ما كما هو قضية تضييحه.

(وفاسد) أى: والخلع بفاسد الشرط كشرط ألا ينفق عليها وهى حامل أو على ألا سكنى لها أو لا عدة عليها، أو أن يطلق ضررتها يوجب مهر المثل كما فى الشروط الفاسدة فى النكاح، (و) كذا خلعها (بالذى غصب * وغير مال) كخمر وخنزير وحر كنظيره فى النكاح، بخلاف خلع الأجنبى بذلك وقد صرح بوصفه كقوله بهذا المغصوب فإنه يقع رجعيًا كما نقله الشيخان عن البغوى وأقراه أخذًا مما سيأتى فى الكلام على قوله: ومن أبيها يجرى إلى آخره (لا دم) أى: لا الخلع بدم أو نحوه مما لا يقصد كالحشرات، فلا يوجب مهر الوقوع الطلاق رجعيًا. وهذا زاده هنا مع أنه سيأتى فى كلام الحاوى، ولا يخفى أن خلع الكفار بعوض غير مال صحيح كما فى أنكحتهم، فإن وقع إسلام بعد قبضه كله فلا شئ له عليها أو قبل قبض شئ منه فله مهر المثل، أو بعد قبض بعضه فالسقط، ولو خالعه على عين فتلفت قبل القبض، أو خرجت مستحقة، أو معيبة فردها، أو فاتت منها صفة مشروطة فردها رجع عليها بمهر المثل والعوض فى يدها كالمهر فى يده فى أنه مضمون ضمان عقد، وقيل: ضمان يد (وأن) بفتح الهمزة أى: والخلع بأن (طلب) منه. (تطبيق نصف طلاق) مثلاً بأن قالت: طلقنى نصف طلاق، (أو) طلق (نصفى * أو أصبغى) مثلاً بألف فطلق كما

قوله: (بخلاف خلع الأجنبى إلخ) أما لو خالغ الأجنبى على ما فى كفه ولا شئ فيه فيلزمه مهر المثل كالزوجة. انتهى. تحفة.

قوله: (ضمان عقد) أى: فيضمن بمقابله وهو مهر المثل، وقيل: ضمان يد فيضمن بالمثل فى المثلى والقيمة فى المتقوم.

قوله: (وغير مال كخمر وخنزير وحر) أى: وإن صرح بوصفه، وكتب أيضاً لو قال: إن أعطيتنى هذا الخمر فأنت طالق اشترط فى وقوع الطلاق الإعطاء حالاً كنظيره من الأموال. قاله القاضى «ب.ر.».

قوله: (وقله صرح بوصفه) بخلاف ما إذا لم يصرح بوصفه فتبين بمهر المثل فهى تفارق الأجنبى فى ذلك عند التصريح بالوصف لا عند عدمه.

قوله: (أو طلق نصفى) لعل الأوجه أن يقول هكذا: أو قيل له: طلق نصفى ويجعل قيل المقدرة عطفاً على طلب.

قوله: (اشتراط فى وقوع الطلاق إلخ) أى: ويقع خلعه بمهر المثل وإنما اشترط الإعطاء فوراً لأنه قضية العوض فى المعاوضة لكن اشتراط الفورية إن لم تكن أمة، وإلا لم يشترط فى إعطائها الفور بل متى

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

طلبت. أو قال: ذلك ابتداء فقبلت يوجب مهر المثل لفساد الصيغة كما فى البيع. وما يفسد البيع يوجب هنا مهر المثل. وذكر الإصبع من زيادته. (أو) أى: والخلع بقولها: له طلقنى (فى غد بألف) أو إن طلقنى غدا فلك على ألف.

(فى غد أو قبله طلقها) يوجب مهر المثل لفساد الصيغة بإثبات الطلاق فى الذمة. فلو قال: قصدت الابتداء صدق بيمينه وله الرجعة. أما لو طلقها بعد الغد فيقع رجعيًا للمخالفة. وفارق ما لو طلقها قبله بأنه حصل ثم غرضها وزاد فكان كما لو طلبت واحدة بألف فطلقها ثلاثا، فإن ذكر مالا لم يقع إلا بقبول. (وقولها) له: طلقنى (فى) هذا (الشهر بألف) أو إن طلقتنى فيه فلك على ألف يوجب مهر لمثل (إن وافقها) بأن طلقها فى ذلك الشهر لفساد الصيغة بإثبات الطلاق فى ذمته وتأجيله بأجل مجهول، فإن طلقها بعد الشهر فمبتدئ، وكذا لو طلقها فيه وقال: قصدت لابتداء كمنظيره فيما مر. وفى نسخة بدل طلقها تطالقا. وبدل إن وافقها حيث وافقا.

(والخلع) بعين (مع من كوتبت مأذونه) كانت (أو لا) يوجب مهر المثل فى

.....
.....

قوله: (فى غد إلخ) ظاهره وإن لم يقيد الطلاق بالمال، ولا قصد أنه عن سؤلها ولا الإبتداء.

قوله: (صدق بيمينه) شامل لصورتى غد وقبله.

قوله: (فإن ذكر) أى: فيما إذا طلقها بعد الغد.

قوله: (فإن طلقها بعد الشهر) وأما الطلاق قبله فغير متصور مع التعبير بهذا الشهر. نعم قد يتصور بقوله: فى هذا الشهر الآتى بعد هذا.

قوله: (والخلع بعين) أفهم أن الخلع بدين يوجب المسمى فى ذمتها، ولو غير مأذونة وهو خلافه. لأنها إن لم تزد على المستركة الآتية لم تنقص عنها ولا ضرر على السيد فى ثبوت الدين فى ذمتها. لكن الذى فى شرح العراقى فى غير المأذونة أنه يجب مهر المثل. فليتأمل.

وجد منها الإعطاء طلقت ولزومها مهر المثل، والفرق أن الحرة قد يكون فى يدها خمر والأمة لا يدها ولا ملك كذا فى شرح الروض، لكن فى «ق.ل.»: أن الأمة كالحر فى اشتراط الفورية إن كان العوض خمر.

قوله: (ولا قصد إجابتها به) أى: خلافا لما فى شرح الإرشاد من التقييد بنية إجابتها به، وإلا وقع رجعيًا.

ذمتها إلى العتق، وهذا مرجوح في المأذونة، وإن قال النووي في أصل الروضة: المذهب، والمنصوص هنا أن خلعها إذن كهو بلا بإذن فإن هذا لا يطابق ما صححه كالرافعي في باب الكتابة تبعا للجمهور من أنه يصح بالمسمى كما في القنة، ولا ما قاله الرافعي: هنا من أن ذلك على قول التبرعات، وقول الرافعي عقب هذا فإن قلنا لا يصح خلعها وهو نصه هنا فجعلها بإذن كهو بلا إذن لا يقتضى تناقضا غايته أنه نبه كابن الصباغ وغيره على أن النص يخالف المصحح الموافق لنصه على صحة هبة المكاتب بالإذن لأنه إذا جاز هبته بلا عود شيء إليه فالخلع أجوز لعوض البضع إليها، والقاتل بأنه لا يصح فرق بأن الخلع يسقط حقها من النكاح بلا قرينة ولا منة، بخلاف الهبة، وهذا الفرق لا يجدى لأن الغرض من حجر الرق إنما هو منع التصرف من المال لحق السيد، فإذا أذن له زال هذا المعنى (ومع من استرقت) أى: والخلع مع الرقيقة (دونه) أى: دون إذن.

.....

قوله: (أى: والخلع مع الرقيقة) أى: بعين أو دين.

قوله: (أو بمالها) وإن صرح بأنه مالها كما يصرح به ما سيأتى فى قول المصنف: ومن أيها يجرى إلخ، ونبهنا عليه بهامش ذلك فراجع، وهذا مع قوله الآتى أول الصفحة الآتية: وكالأب غيره مصرح بجريان هذا الحكم فى الأجنبية، وقضية ذلك تقيد ما تقدم من وقوع خلع الأجنبية رجعيا إذا صرح بنحو وصف الغصب، بما إذا لم يصرح بالاستقلال، وسيأتى فيه زيادة فى هامش قول المصنف ما ذكر، ومنها دلالة قول الروض، فإن قال الأب أو الأجنبية غير متعرض لاستقلال ولا نيابة طلقها على عبدها، أو على هذا المصوب كان رجعيا. انتهى. على أن الأجنبية إذا تعرض للاستقلال فى قوله: على هذا المصوب كان الطلاق بائنا والله أعلم.

قوله: (لكن الذى فى شرح العراقي إلخ) اعتمده «م.ر» قال: بخلاف الأمة غير المأذونة فإن عليها المسمى تتبع به بعد العتق، والفرق أن المكاتب ممنوعة من التبرع فيفسد المسمى ويرجع للمرد قل أو كثر وبه يعلم ما فى استيحاء «ق.ل» أن محله فيما إذا لم ينقص المسمى عن مهر المثل. فليتأمل، وأورد «س.م» على الفرق المتقدم أنه لا ضرر على السيد فى ثبوته فى ذمتها التطالب به بعد العتق كما فى القنة على أن القنة ممنوعة من التبرع أيضا. فتأمل. وفرق «ع.ش» بأن المكاتب لما كانت مع السيد كالمستقلة، ولكنها ممنوعة من التبرع نزل التزامها للعوض الذى لا تتمكن من دفعه حالا منزلة العوض الفاسدة. فتأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(يوجب مهر المثل) فى ذمتها إلى العتق، وإن وقع الخلع بدين كسواء القن بلا إذن كذا رجحه فى المحرر، والشرح الصغير، ورجح النووى فى أصلى الروضة، والمنهاج فى صورة الدين الصحة بالمسمى، ونقله الرافعى فى الكبير عن العراقيين، والقفال، والشيخ أبى على وفارق شراء القن بلا إذن بأنه لا يعتبر فى الخلع حصول البضع لمن لزمه العوض بدليل خلع الأجنبى بخلاف الشراء يعتبر فيه حصول المبيع لمن لزمه الثمن وهو منتف فى شراء القن، أما إذا كان الخلع بإذن فسيأتى (بل) خلعه (مع الأب) أى: أبى الزوجة (إما بشرطه الضمان) أى: الالتزام للمهر على نفسه (مهما يطلب) أى: الزوج.

(بالمهر) كأن قال: طلقها وأنا ضامن من الصداق إن طولبت به، (أو بماله) ماله) يوجب مهر المثل (عليه) أى: على الأب فى الصورتين (إن صرح باستقلاله) فى الثانية كالخلع بالمغصوب فيها، وفساد العوض بالالتزام المعلق بالطلب فى الأولى، فإن لم يصرح فى الثانية باستقلاله فسيأتى، وإن خالع بماله وجب ما سماه لأنه خلع أجنبى، وإنما قدم كأصله يوجب مهر المثل على صورتى الأب مع مشاركتها لما قبله فيه لئلا يتوهم عوده إلى الأب فى جميع الصور وهو فاسد، وكالأب غيره.

(وصح) الخلع للزوجة، ولو رجعية (لا لبائن) بطلاق أو غيره فلا يصح لأن المذلول لإزالة ملك الزوج عن البضع، ولا ملك له على البائن (فالردة * يصح فيها) خلع

قوله: (ورجح النووى إلخ) معتمد.

قوله: (يصح الخلع) أى: يقع بالمسمى.

قوله: (إن صرح باستقلاله) وسيأتى بيان المراد بالتصريح بالاستقلال بهامش قول المصنف ومن أيها يجرى إلخ، وهو أن تقول اختلعت لنفسى أو عن نفسى.

قوله: (فسيأتى) حاصل ما يأتى أنه يقع رجعياً إن لم يظهر أنه فعل ذلك نيابة عنها، وإلا لم قوله: (لئلا يتوهم) فى الاعتداد بهذا التوهم وفى اندفاعه بما صنعاه نظر.

باب الخلع

١٢٩

المرتدة المدخول بها (إن تعد) إلى الإسلام (فى العدة) وإلا فلا لتبين أنها زوجة فى الأول دون الثانى وكذا إن ارتد الزوج أو هما معا أو أسلم أحدهما، وكان ذلك بعد الدخول، ثم وقع الخلع وإنما يصح الخلع.

(إذا جرى بعوض تمولا) قليلا كان أو كثيرا، (وكان معلوما كألف مثلا) فخرج الخمر ونحوه والمتمول المجهول وقد مرا، ويعتبر مع ما ذكره سائر شروط الأعواض كالقدرة على التسليم، وأشار بتعبيره بألف إلى أنه يكتفى بإيهام المميز من دراهم وغيرها لفظا إذا نوبيا نوعا، بخلاف البيع إذ يحتمل هنا ما لا يحتمل ثم، ولذلك يحصل الملك هنا بالإعطاء بخلافه، ثم فلو اختلفا فى النوى تحالفا ووجب مهر المثل. فرع: لو خالعهما بما فى كفها ولم يكن فيه شيء ففى الرافعى عن الوسيط وقوع الطلاق رجعيًا، وعن غيره وقوعه بائنا، ثم قال: ويشبه أن يكون الأول فيما إذا كان عالما بالحال، والثانى فيما إذا ظن أن فى كفها شيئا، وقال النووى: المعروف الذى أطلقه الجمهور وقوعه بائنا بمهر المثل، وصوبه فى فتاويه. وهو موافق لما نقلاه عن فتاوى البغوى، وأقره من ترجيح أنها تبين بمهر المثل فيما لو خالعهما ببقية مهرها، ولم يكن بقى منه شيء نعم نقل البلقينى عن تصريح صاحب الكافى فى هذه ما بحثه

.....
قوله: (وكان معلوما) حاصل ما فى «ق.ل» أن المال إن كان معينا منها وعينه فى جوابه أو أطلق بانت به أو أبهم، فإن قبلت بانت بمهر المثل، وإلا فلا، وإن كان مبهما كطلقنى بمال فإن عينه فى جوابه كألف فإن قبلت بانت به، وإلا فلا طلاق، وإن أبهم هو أيضا كطلقتك على مال أو اقتصر على طلقتك بانت بمهر المثل. انتهى. بتصرف.

قوله: (وصح لا لبائن إلخ) فيه شيء لأنه إن أراد بالصحة بينونة أعم من كونها بالمسمى، أو بمهر المثل لم يصح اشتراطه فيها تمول العوض ومعلوميته بقوله: إذا جرى إلخ، وإن أراد بها بينونة مع صحة المسمى أشكل استثناؤه من اعتبار موافقة القبول للإيجاب فى المعين.

قوله: (أو سألت صاحبتان فأجاب ضره) لأن البينونة هنا بمهر المثل. فليتأمل «س.م».

قوله: (وإنما يصح الخلع) أى: باعتبار المسمى وإلا فصحته باعتبار مجرد البينونة لا يتوقف على هذه الأمور كما علم مما مر ويأتى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الرافعى فى تلك وأيده به، واستشكل الأسنوى وقوعه فى تلك بائنا حالة العلم بوقوعه رجعيا فى الخلع بدم، وقد يجاب: بأن الدم لا يقصد كما سيأتى فذكره صارف للفظ عن العوض، بخلاف خلعهما على ما فى كفها ولو مع علمه بأنه لا شىء فيه إذ غايته أنه كالسكوت عن ذكر العوض، وهو لا يمنع البيونة، ووجوب المهر.

(وبقبول) أى: صح الخلع إذا جرى بعوض، وبقبول (وبنحوه) من إعطاء أو التماس (إذا * وافق) ذلك (إيجابا) فى المعنى، فلو طلقها بألف فقبلت بنصفه أو بألفين أو ثلاثا بألف فقبلت واحدة بثلاثة لم يصح كما فى البيع، واستثنى من ذلك ثلاث صور أخذ فى بيانها فقال: (وأن) بفتح الهمزة أى: وصح الخلع بأن (قالت لدا) أى: لزوجها.

(طلق ثلاثا بكذا فحققا * واحدة) من الثلاث أى: أوقعها (بثلاثه)، أو سكت عن العوض فتقع طلبة بثلاثة إذ المذهب من جانبها شوب الجعالة فكان كما لو قال فيها رد

قوله: (فحقق واحدة) أى: جوابا لها. انتهى. حجر شرح الإرشاد، وظاهره أنه إذا أطلق لا يستحق شيئا، وهو خلاف ما مر للمحشى لكنه موافق لما قاله حجر هناك.

قوله: (فيقع طلقة بثلاثة) أى: إذا كان يملك أكثر من واحدة فإن طلقها اثنتين، وهو

قوله: (إذ غايته أنه كالسكوت) لعل من صوره قوله الآتى أنفا أو سكت عن العوض وكتب أيضا، بل قد يقال بل ذكر العوض هنا غاية الأمر أنه مجهول وموصوف بصفة كاذبة، لأن قوله: بما فى كفك تقديره بشىء فى كفك والجهولية والصفة الكاذبة لا تمنع ذكر العوض.

قوله: (وهو لا يمنع البيونة) لعله بناء على ظاهر قول المتن السابق: مطلق خلع الخ، وكتب أيضا قوله: وهو لا يمنع البيونة الخ فيه نظر، لأنه إذا سكت عن ذكر العوض فلا بيونة ولا مهر مثل لأنه طلاق بلا عوض، اللهم إلا أن يراد السكوت مع نية العوض، لكن قد يلزم من هذا أن يتقيد الحكم فى المقيس بنية العوض وهو خلاف ظاهر كلامهم، أو يراد السكوت بعد ابتداء الزوجة بالطلب بما فى كفها، ويرد عليه أنا ننقل الكلام لطلبها بما فى كفها وأنه يلزم تقيد المسألة بما إذا ابتدأت بالطلب، أو يصور بما إذا قال: خالعتك وأضمر التماس قبولها وقبلت رشيدة، كما علم من حاشية الورقة السابقة «س.م».

قوله: (لعل من صوره الخ) ذلك فيه طلب منها ولا طلب هنا.

قوله: (لعله بناء على ظاهر الخ) هذا هو المتعين ولا يصح غيره تأمل.

عبيدى الثلاثة، ولك ألف فرد أحدهم استحق ثلث الألف، فلو طلقها واحدة بأكثر من الثلث لم يصح، وهذه الصورة داخلة فى قوله أواخر الباب، وإلا القسط مما نطقا، (أو) بأن (طلقا).

(عرسا) أى: زوجة له (ثلاثا بكذا فقبلت * واحدة بكله) فيقع الثلاث بذله لأن الزوج يستقل بالطلاق، والزوجة إنما يعتبر قبولها بسبب المال، وقد وافقته فى قدره بخلاف نظيره من البيع فإنه محض معاوضة، (أو) بأن (سألت).

(صاحبتان) أى: زوجتان له الطلاق بألف مثلاً (فأجاب ضره) منهما فتطلق فقط تغليباً لشوب الجعالة من جانبها، فهو كما لو قال: اثنان لثالث رد عبيدنا بكذا فرد أحدهما فقط، وعليها مهر المثل لا قسطه، ولا نصف المسمى كما لو جمع نسوة فى نكاح أو خلع بعوض واحد، ويستثنى أيضاً ما لو سألتها طليقة أو طلقتين بكذا فطلقها أكثر فيقع الأكثر به، وما لو قالت: طلقنى بكذا فطلقها بنصفه مثلاً فتبين بالنصف لما مر فى الأولى، (أو حفصة خالعتها وعمره) بأن قال خالعتك وعمره بألف مثلاً فقبلت

..... يملك الثلاث استحق ثلثى الألف أو واحدة ونصفا استحق نصفه لأن النصف المكمل لم يوقعه، وإنما وقع بحكم الشرع ولو طلقها واحدة بأكثر من الثلث لم يصح لعدم الموافقة، أما إذا كان لا يملك إلا طلقها فطلقها فإنه يستحق الألف، وإن ظنت ملكه الثلاث لأنه حصل مقصودها من الثلاث وهو البيونة الكبرى. انتهى. شرح الإرشاد لحجر، وقياس ما ذكره أنه لو كان يملك اثنتين فطلق واحدة أنه يستحق النصف لكن صريح شرح «م.ر» على المنهاج أنه لا يستحق إلا الثلث، ثم رأيت «س.م» نقل عن العباب أنه إذا كان يملك اثنتين، وأوقع واحدة استحق ثلث الألف.

قوله: (فإنه محض معاوضة) فالبائع لا يستقل بتملك الزائد بخلاف الزوج هنا.

قوله: (فتبين بالنصف لما مر) هذا يقتضى أنه لو قال: رد عبيدى بكذا، فقال: أردته بنصفه استحق نصفه فقط، وأظن أن المذكور فى الجعالة استحقاق الجميع. فراجع.

قوله: (وأظن أن المذكور إلخ) صرح حجر هنا: بأنه لو قال له: رد عبيدى بألف. فردته بمائة لم يكن له غيرها، لكن فى «ق.ل» على الجلال: أنه إذا قال له: رد عبيدى بدينار. فقال أردته بنصفه. فردته استحق الدينار وفرق بأن ما وقع من العامل وعد لأنه قبل وقت الاستحقاق. انتهى..، وعلى هذا ففى التعليل بما مر فى الأولى شيء، والأولى التعليل برضاه بالنصف مع قدرته على إيقاع الطلاق بجائنا كما فى المحلى وغيره.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

المخاطبة فتطلقان بألف على المخاطبة لجريان الخطاب معها فقط فهي مختلعة لنفسها وقابلة لضررتها كما يقبل الأجنبي، ومنن التوجيه يعلم أن هذه ليست مستثناة، وإن استثنائها الشارح كبعض شراح الحاوي أخذا بظاهر المشرح.

(خلاف) قوله: (خالعتكما) بألف (فتقبل) واحدة منهما فقط لا يقع شيء، لأن الخطاب معهما والقبول من إحداهما والمغلب من جانب الزوج معنى المعاوضة عند

قوله: (الطلاق بألف) ولم يقلوا: مناصرة وإلا لزم المحابة النصف شرح الإرشاد.

قوله: (فأجاب ضرة) أما لو أجابها بانثا ولزم كلا مهر المثل. انتهى. شرح الإرشاد، والظاهر أن ذلك إن لم يسأله الطلاق به مناصرة، وإلا فيلزم كلا نصفه.

قوله: (لا قسطه) أى: من الألف.

قوله: (أو حفصة خالعتها إلخ) بخلاف ما لو قال: خالعتكما فقبلت إحداهما فلا يقع شيء لعدم موافقة القبول للإيجاب شرح الإرشاد، وعلل «م.ر» بأن الخطاب معهما يقتضى اشتراط قبولهما.

قوله: (فتطلقان بألف على المخاطبة) لاتحاد دافع المال هنا، بخلاف ما لو سألتاه الطلاق بألف فأجابهما حيث لزم كلا مهر المثل كما تقدم قريبا للجهل بما يخص كلا منهما.

قوله: (فتقبل) لو قبلتا معا بانثا، ولزم كلا مهر المثل إن لم يقلوا مناصرة، وإلا لزم كلا نصف المسمى كذا يؤخذ من شرح الإرشاد فراجع.

قوله: (فساد الخلع) المراد به وقوعه بمهر المثل دون المسمى.

قوله: (عما لو شك إلخ) الظاهر أنه احتراز عما لو تحقق الحمل بعلامات قوية فإن الأقرب حينئذ وقوع الطلاق بالمسمى كما فى «ع.ش» أى: لأنه لا تعليق فى الحقيقة بل هو جازم به فى الحال، وعما لو شك فى حملها فإنه لا يكون له عليها الآن مهر المثل بل عند تحققه أو غلبة الظن به، والكلام فى الإلزام به الآن كما هو ظاهر.

قوله: (لا يقع مع الشك) إن كان مراده الشك الحقيقى فلا حكم فيه بالوقوع حالا المستلزم إعطاء مهر المثل حالا، بل لا يحكم إلا عند التحقق، أو غلبة الظن، وإن كان مراده الظن بأن يراد بالشك مطلق التردد كما فسره به، فلا مانع من الحكم حالا نظرا للظاهر فتلزم بدفع مهر المثل حالا نظرا لذلك فإن تبين خلافه وجب رده إن بقى وبذله إن تلف كما يفيد الشارح، وصرح به «ق.ل».

باب الخلع

١٣٣

إتيانه بصيغتها كما لو باع لاثنتين فقبل أحدهما لا يصح البيع، ولو قال: طلقت إحداكما بألف، ولم يعين فقالنا: قبلنا لم يقع ذكره البغوى فرع: قال فى البيان: لو قالت المرأة: خالعتك بكذا، فقال: قبلت. لم تطلق، لأن الإيقاع إليه فأشبه قولها: طلقنى بكذا فقال: قبلت (باللفظ) أى: صح الخلع بقبول باللفظ كالبيع (حيث لم يعلق رجل) أى: الزوج الطلاق، فإن علقه بفعل، أو قول فالإتيان به هو القبول، فلو قال: إن أعطيتنى ألفا فأنت طالق كفى الإعطاء كما مر، ولا يشترط القبول باللفظ لأن الغلب من جانبه شوب التعلق عند إتيانه بصيغته بخلاف ما لو علقت المرأة كقولها: إن طلقتنى فلك ألف يتعين اللفظ من جانبه، لأن التطبيق لا يكون إلا باللفظ، وفى معنى تعليقها التماسها الطلاق منه كطلقنى والإشارة من الأخرس، والكتابة ولو من ناطق فى معنى اللفظ كالبيع والطلاق، ولو علقه بوصف وذكر عوضا فقال: طلقك أو أنت طالق إذا جاء الغد، أو دخلت الدار بألف أو على ألف فيشترط القبول باللفظ، ويقع الطلاق عند وجود الوصف بالألف، ويجب تسليمه فى الحال على الأصح فى

.....

قوله: (لم يقع) أى: على المعتمد شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (يتعين اللفظ من جالبه) لو كان قد علق طلاقها بفعله كدخوله الدار فقالت: له إن طلقتنى فلك ألف، فدخل الدار ظاهر الشرح أنه لا يستحق الألف، وله وجه لأن التطبيق إنما هو بالتعليق بجانا، والدخول شرط فليراجع.

قوله: (ولو علقه بوصف) ولو قالت له إذا: جاء الغد فطلقنى ولك ألف. فطلقها فى الغد إجابة لها استحق الألف، وكذا لو طلقها قبله إن بقيت قابلة للطلاق إلى الغد، وإلا فلا. انتهى. شرح الروض.

قوله: (فيشترط القبول) أى: فورا.

قوله: (فى الحال) لأن الأعواض المطلقة يلزم تسليمها فى الحال، والمعوض متأخر

قوله: (لم يقع) ذكر فيه نزاعا فى شرح الروض، ثم فرق بينه وبين ما حزم به الروض كأصله فى العتق من أنه لو قال: لأمتيه إحداكما حرة بألف فقبلتا عتقت واحدة بقيمتها، وأمر بالتعيين بأن الشارع متشوف للعتق ومنفر عن الطلاق.

قوله: (فقال قبلت لم تطلق) فلو قال: خالعتك بكذا فينبغى أن تطلق إذا قبلت بعد.

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

أصل الروضة، وإن تعذر تسليم مقابله كأن أبانها قبل وجود الوصف لزم رد العوض كما لو تعذر تسليم المسلم فيه، ويستثنى من صحة الخلع المعلق ما نقله الشيخان عن نص الإمام أنه لو قال: إن كنت حاملا فأنت طالق بمائة دينار، وهي حامل في غالب الظن طلقت إذا أعطته المائة، وله عليها مهر المثل قالاً: لأن الحمل مجهول لا يمكن التوصيل إليه في الحال فأشبهه ما إذا جعله عوضاً، وما نقله صاحب الاستقصاء قال: وفيه نظر.

.....
بالتراضى لوقوعه في التعاليق، بخلاف المنجز من خلع وغيره يجب فيه تقارن العوضين في الملك. انتهى. شرح الروض، قال «ق.ل»: ويملكه ويتصرف فيه بما يريد ثم إن دخلت فواضح، وإن تعذر رجعت عليه بما دفعته له إن بقي، وبذله إن تلف. انتهى. وهو إيضاح لما في الشرح.

قوله: (من صحة الخلع المعلق) أى: من وقوعه بالمسمى «م.ر».

قوله: (أنه لو قال إلخ) عبارة «س.م» على التحفة لو قال: إن كنت حاملا فأنت طالق بدinar قبلت، طلقت بمهر المثل لفساد المسمى ووجه فساد أن الحمل مجهول لا يمكن التوصيل إليه في الحال فأشبهه ما إذا جعله عوضاً. انتهى. روض وشرحه. انتهى. مرصفي.

قوله: (ويستثنى من صحة الخلع إلخ) يفيد فساد الخلع هنا.

قوله: (في غالب الظن) احتراز كما هو ظاهر عما لو شك في حملها فلا تطلق، وإن قبلت وأعطت لعدم وجود الصفة أو ظنها، وفيه أمران: الأول: أن هذا الاحتراز ليس بظاهر، لأنه إذا تبين أنها كانت حاملا اتجه الحكم بالوقوع لتبين وجود الصفة، والثاني: أنه قد يشكل الوقوع إذا كانت حاملا في غالب الظن لأن الطلاق لا يقع مع الشك أى: التردد إلا أن يجاب: بأنهم اكتفوا في الوقوع بالظن في مواضع منها: ما لو علق بالحيز فتطلق بمجرد الدم مع احتمال انقطاعه قبل يوم وليلة.

قوله: (طلقت إذا أعطته) ظاهره أنه لا يكفي القبول، وفيه نظر «ب.ر» وكتب أيضاً لا يبعد أن ذكر الإعطاء تصوير، وأنه يكفي القبول لفظاً فيجب مهر المثل، بل قد يقال: هلا شرط القبول لفظاً كما في الصورة التي قبلها.

قوله: (وله عليها مهر المثل) أى: يسترد المائة.

قوله: (فتطلق) أى: ظاهراً.

(فى الحال) أى: صح الخلع بقبول، أو نحوه فى حال التواجب (لا) إن علق (بأى وقت ومتى) ونحوهما، وكان التعليق (من صوبه) أى: جانب الزوج فلا يعتبر الحال، بخلاف ما لو علق بأن أو إذا أو نحوهما فإنه يعتبر الحال لأنه قضية العوض فى المعاوضة، وإنما تركت هذه القضية فى متى ونحوها لصراحتها فى جواز التأخير، وبخلاف ما لو كان التعليق من جانب الزوجة ولو بمتى أو نحوها فإنه يعتبر الحال لأنه معاوضة من جانبها بكل تقدير إذ المال متعلق بها، وهو لا يقبل التعليق، بخلاف الطلاق من جانبها، ولذلك جاز لها الرجوع قبل جواب الزوج، وإن أتت بصيغة التعليق لأن ذلك حكم المعاوضات والجماعات وكان مقتضى كونه معاوضة من جانبها ألاّ يحتمل فيه صيغة التعليق، لكنها احتملت لما فيها من شائبة الجمالة المحتملة لها حيث يقال: إن رددت عبرى فلك كذا، والتمثيل بأى وقت من زيادته (و) لا (الصورتان) اللتان (مرتتا)، وهما إذا قالت: طلقنى غدا أو فى هذا الشهر بألف فلا يعتبر فيها الحال.

.....

قوله: (ونحوهما) أى: مما يدل على العموم فى الزمن الآتى.

قوله: (أو نحوهما) أى: من كل ما لم يدل على العموم فى الزمن الآتى، وإن دل على الزمن المطلق كإذا.

قوله: (ولذلك إلخ) لو بدأ الزوج بصيغة معاوضة فهو معاوضة بشوب تعليق فله الرجوع قبل قبولها نظرا للمعاوضة، فهو حينئذ كالزوجة، بخلاف ما لو بدأ بصيغة التعليق، وهو ما فى المصنف فهو تعليق فيه شوب معاوضة فلا رجوع له. انتهى. تحفة.

قوله: (فى حال التواجب) متعلق بقبول.

قوله: (وبخلاف ما لو كان التعليق من جانب الزوجة) قال الرافعى: ولم يلحقوا ذلك فى هذا الحكم بالجمالة، فإن رد العبد فى المجلس لا يشترط، وأجيب بأن التعجيل هنا متيسر بخلاف رد العبد ونحوه «ب.ر».

قوله: (مرتتا) فى قوله السابق: أو فى غد بألف إلخ.

.....

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

(وفصل لفظ قل) أى: قليل، ولو أجنبيا بين الإيجاب والقبول أو نحوه (ليس يمنع) صحة الخلع، فلو طلق الموطوءة بألف ثم ارتدت بكلام ثم قبلت كان الطلاق موقوفا على الإسلام، ولم يبطله تخلل الردة لأنها كلام يسير بخلاف الكثير وعليه يحمل قول العجاف، وإن اشتغلت بكلام آخر ثم قبلت لم ينفذ، (وقبل أن يتم كل يرجع) أى: ولكل من العاقدين أن يرجع قبل تمام كلام صاحبه، لأن ذلك حكم المعاوضات. والجعالات كما مر سواء كان المبتدئ الزوج أم الزوجة.

(إلا إذا علقه) الزوج كقوله: إن أعطيتنى ألفا فأنت طالق. فلا رجوع لما مر أن الغلب من جانبه حينئذ معنى التعليق بخلاف ما إذا علقته كما مر فتخلص أن الزوجة إذا بدأت بسؤال طلاق فالخلع معاوضة للمكها البضع بالعوض وفيها شوب جعالة، لأن مقابل ما بذلته وهو الطلاق يستقل به الزوج كالعامل فى الجعالة، وإن الزوج إذا بدأ بالإيقاع بعوض فمعاوضة لأخذه مقابل ملكه وفيها شوب تعليق لترتب الطلاق على القبول كما يترتب المعلق بصفة عليها، ثم قد يغلب معنى أحدهما. وقد يراعى كل منهما بحسب ما تقتضيه الصيغ، (والشرط فيه) أى: فى القابل أو نحوه

قوله: (وفصل لفظ قل) أى: حاصل ممن يطلب جوابه، وخرج به الكثير منه فإنه يضر، وكذا الكثير ممن لا يطلب جوابه كما اعتمده الوالد. انتهى. «م.ر».

قوله: (قد يغلب معنى أحدهما) كما إذا كان التعليق بمتى، فإنه يغلب التعليق الذى من جهته فلا رجوع له قبل وجود الصفة، ولا يحتاج إلى قبول، ولا يشترط إيجاد الصفة فى مجلس التواجب، وإن كان هناك شوب معاوضة لأخذه مقابل ملكه، ويغلب بعض المعاوضة فيما إذا بدأ الزوج بصيغة معاوضة كطلقتك بألف فله الرجوع قبل القبول،

قوله: (الموطوءة) خرج غير الموطوءة لأنها تبين بالردة فلا يعتد بقبولها بعدها.

قوله: (لا رجوع) أى: له قبل تمام قبولها أو إعطائها.

قوله: (لما مر أن الغلب إلخ) قد غلبوا هنا فى إن وإذا من الزوج معنى التعليق، وكذا فى عدم اشتراط القبول من المرأة باللفظ كما سلف، وخالفوا ذلك فى اشتراط إعطاء المرأة العوض حالا كما سلف قريبا، وقد بوجه بأن لكل مدركا فليتأمل «ب.ر».

قوله: (بخلاف ما إذا علقته الزوجة فلها الرجوع) تغليا لشائبة المعاوضة.

أجنبيًا كان أو الزوجة (أهلية التزاه) للعوض بأن يكون مطلق التصرف فيه، فلا عبرة بقبول مجنون وصغير كما سيأتى، وهل يقع رجعيًا بقبول المميز؟ فيه كلام يأتى (و) الخلع بالقبول (من سفية) محجور عليه أجنبيًا كان، أو زوجة طلاق رجعى كما سيأتى لاستقلال الزوج به، فلا يلزم القابل العوض، وإن أذن له وليه لعدم أهليته للالتزام، وليس لوليه صرف ماله إلى مثل ذلك قال الأذرى والزركشى: كذا أطلقوه، وينبغى تقييده بما إذا علم الزوج السفه، وإلا فينبغى أن لا يقع الطلاق لأنه لم يطلق

..... ويشترط قبول مطابق فوراً وإن كان فيه شوب تعليق لترتب الطلاق على القبول فتدبر.

قوله: (وقد يراعى كل منهما إلخ) كما لو علق بأن أو إذا فإنه لا رجوع له قبل وجود الصفة، ولا يشترط القبول لأنه تعليق إلا أنه يشترط الإعطاء فوراً لأنه قضية العوض فى المعاوضة، وإنما تركت هذه القضية فى متى ونحوها لصراحتها فى جواز التأخير مع كون الغلب فى ذلك من جهة الزوج معنى التعليق. انتهى. شرح الروض فروعى التعليق بعدم جواز الرجوع، وعدم اشتراط القبول والمعاوضة باشتراط الإعطاء فوراً وذلك لاقتضاء الصيغتين التعليق، ولما كان عدم دلالتهما على الزمن هو السبب فى النظر لقضية المعاوضة فكأنهما اقتضيا الفورية فتدبر.

قوله: (بالقبول) فإن لم يقبل السفية فلا طلاق أصلاً لأن الصيغة تقتضى القبول، نعم إن نوى الطلاق، ولم يضر التماس القبول وقع الطلاق، وظاهر كلامهم أنه لا بد من نية الطلاق هنا ولو بلفظه. انتهى. «ق.ل»، وإنما احتيج لنيته، ولو بلفظه لذكر المال الصريح فى المفاداة فاحتيج لنية تصرفه عن المفاداة، وتخلصه لمحض حل العصمة فلا إشكال.

قوله: (وليس لوليه إلخ) إلا إذا خشى من الزوج على مالها فيجوز له صرف المال فيه بل يجب، ومع ذلك تطلق رجعيًا لعدم صحة المقابل، وعدم ملك الزوج له، وإنما جاز لدفع الضرر. انتهى. «م.ر» و «س.م» على حجر. انتهى. «ع.ش».

قوله: (وينبغى تقييده) إلخ ضعيف، والمعتمد أنه يقع رجعيًا لتقصيره. انتهى. «ق.ل» وحجر.

.....

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

إلا فى مقابلة مال، بخلاف ما إذا علم فإنه لم يطمع فى شيء وما بحثناه موافق لبحث الرافعى السابق فيما لو خالعهما بما فى كفها، لكن تقدم أن المعروف خلافه أما إذا لم يقبل فلا طلاق لاقتضاء الصيغة القبول فهو كالتعليق بصفة لا بد من حصولها ليقع الطلاق، وقضية كلام النظم وأصله وقوع الطلاق بإعطاء السفية فيما لو علق بإعطائها.

وبه أفتى السبكي فى قوله لها: إن أبرأتنى من مهر فأننت طالق فأبرأته، وقال البلقينى: فى هذه لا طلاق لأن المعلق عليه وهو الإبراء لم يوجد، قال: وبذلك صرح الخوارزمى وله- أعنى البلقينى- فى صورة الإعطاء احتمالان أرجحهما أنها لا تطلق بالإعطاء فإنه لا يحصل به الملك وليست كالأمة لأن تلك يلزمها مهر المثل، بخلاف السفية، والثانى أن ينسلخ الإعطاء عن معناه الذى هو التملك إلى معنى الإقباض فتطلق رجعىا. انتهى. وهذا أوجه تنزيلا لإعطائها منزلة قبولها. والهاء فى عروض البيت وضربه ساكنة ففيهما تذييل، وفى نسخة بدل هذا البيت لا إن تعلقه وشرط فيه أهل التزام، ومن السفية بتحريك الهاء فلا تذييل.

(و) الخلع (بدم) رجعى لأن الدم لا يقصد بحال فكأنه لم يطمع فى شيء. قال الرافعى: وقد يتوقف فيه فإن الدم قد يقصد لأغراض، وقضيته وجوب مهر المثل،

قوله: (موافق إلخ) قد يفرق.

قوله: (وبه أفتى السبكي إلخ) ضعيف والمعتمد أنه لا يقع لعدم حصول البراءة.

قوله: (أرجحهما إلخ) كذا «م.ر.» ولم يستوجه غيره.

قوله: (أو نحوه) كالمعطى الملتمس.

قوله: (موافق إلخ) أى: بجامع الحمل على ربط الطلاق بالمال عند الجهل دون العلم، لكن لما لم يمكن إثبات المال هنا لعدم صلاحية السفية لالتزامه لم يقع الطلاق المربوط به، ولما أمكن إثباته ثم لصلاحية الزوجة للالتزام أوجبنا مهر المثل، فتأمل «س.م.»

قوله: (والثانى أن يفسخ إلخ) قد يقال: قياس هذا أن ينسلخ الإبراء عن معناه الذى هو جعل الذمة بريئة إلى معنى الإتيان بالصيغة، وهذا يوافق ما تقدم عن السبكي فى الإبراء.

قوله: (وهذا يوافق ما تقدم عن السبكي إلخ) هو كذلك لكنه ضعيف فيهما.

ويكون ذكر الدم كالسكوت عن المهر، وأجيب بأن ذكره ما لا يقصد صارف للفظ عن اقتضائه العرض، بخلاف السكوت عنه، وفيه نظر لأنه قائله بناء على أن الدم غير مقصود، والرافعى بنى كلامه على أنه مقصود، نعم أجاب ابن الرفعة بأن الدم وإن قصد فإنما يقصد لأغراض تافهة. قال الرافعى: والميتة قد تقصد لإطعام الجوارح وللضرورة فتلحق بالخمير لا بالدم. (وشرط) أى: والخلع بشرط (إعطاء الحر) كقوله: إن أعطيتنى هذا الحر أو حرا فأنت طالق فتعطيه رجعى لأن الحر لا يملك فالزوج لم يطمع فى شيء، وهذا ما صححه الغزالى تبعا لاختيار الإمام، والذي صححه الشيخان أنه بائن بمهر المثل كما فى الخلع بمغصوب (و) الخلع بشرط (رجعة) كخالعتك بدينار على أن لى عليك الرجعة رجعى لتنافى شرطى المال والرجعة، فيتساقطان ويبقى أصل الطلاق، وقضيته ثبوت الرجعة، بخلاف ما لو خالعه بدينار على أنه متى شاء رده وله الرجعة يقع بائنا بمهر المثل لرضاه بسقوطها هنا، ومتى سقطت لا تعود، (ومن أبيها يجرى).

(ولا نيابة ولا استقلال * أبدى بما من مال بنتى قال) بألف الإطلاق أى: والخلع الجارى من أبيها بشيء قال: إنه من مالها ولا أظهر أنه فعل ذلك نيابة عنها، ولا استقلالاً رجعى كخلع السفية لأن الأب، وإن كان أهلاً للقبول لكنه محجور عليه فى مالها كالسفيه، وهى لم تلتزم مالا فلا يمكن مطالبة واحد منهما، والزوج مستقل بالطلاق فيقع رجعى، وهذا التوجيه موجود فى اختلاعها بمغصوب، ولهذا خرج القاضى هنا وجهاً أنه يقع بائنا بمهر المثل، وفرق الأول بأن الزوجة تبذل المال ليصير منفعة البضع لها، والزوج لم يبذل الملك لها مجانا فلزمها المال، والأب متبرع

قوله: (كالسكوت عن المهر) لعله مبنى على أن لفظ الخلع صريح بدون ذكر المال ونيته.

قوله: (من مالها) فيه إشارة إلى أنه أظهر فى مقام الإضمار.

قوله: (كخالعتك بدينار على أن لى عليك الرجعة) مثله إن أبرأتينى من صداقك فأنت طالق طلقة رجعية كما أفنى به جمع أخذنا من فتاوى ابن الصلاح، وأجروا فيه التوجيه المذكور بقوله: لتنافى الخ.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

بما يبذله لا تحصل له فيه فائدة، فإذا أضاف إلى مالها فقد صرح بترك التبصر، وبني البغوى على الفرق أنه لو خالع الأجنبي بمغصوب، أو غير مال وقع رجعيًا كما قدمته، فإن أبدى نيابة لم تطلق كما سيأتي أو استقلالًا بانتهى بمهر المثل عليه كما مر، وكذا لو اختلعت بمالها ولم يقل أنه من مالها لأنه التزم المال في نفسه، فكان كخلعها بمغصوب.

.....
.....

قوله: (ومقتضاه بطلان البراءة) لقولهم فليتساقط، والوجه خلافه كما بينا بهامش شرح المنهاج للشهاب فراجع.

قوله: (بمغصوب) بأن صرح بهذا الرصف.

قوله: (أو استقلالًا بانتهى بمهر المثل عليه) قال السبكي: والمراد بتصريحه بالاستقلال أن يقول: اختلعت لنفسى أو عن نفسى. انتهى. واعلم أن صريح هذا الكلام أن الأب إذا قال خالعتك على عبدها هذا لنفسى، أو عن نفسى وقع الطلاق بانتهى بمهر المثل ويكون ذلك نظير ما لو قال: خالعتك على البراءة من صداقها، وعلى ضمانه. قال شيخنا البرلسي: وهو ظاهر جلى قال: لكن ربما يلزم هذا أن الأجنبي إذا قال: خالعتك على عبدها هذا عن نفسى، أو لنفسى يكون بانتهى بمهر المثل لتصريحه بالاستقلال، بل لو قال على عبد فلان هذا المغصوب لنفسى يكون كذلك أيضًا، ويلزم أيضًا مثله فيما لو قال: على البراءة من صداقها وعلى ضمانه، ويكون محل قولهم: إذا صرح الأجنبي بالغصب يقع رجعيًا عند عدم تصريحه بالاستقلال أو الضمان، ولا مانع من التزام ذلك كله. انتهى. وذكر نحو ذلك العلامة الشيخ الشهاب ابن حجر في شرح الإرشاد الصغير فإنه قيد الوقوع رجعيًا فيما إذا خالع الأجنبي بنحو مغصوب، وصرح بالمانع بقوله ما لم يضمن أو يصرح بالاستقلال قال: أخذًا مما يأتي في خلع الأب المنزل منزله الأجنبي بعبدها مثلاً. انتهى. ويحتمل

قوله: (والوجه خلافه) اعتمد «م.ر» الخلاف قال: لأن التقييد بقوله: رجعية مرفوض. هذا التعليق عن معنى المعاوضة إلى التعليق على مجرد الصفة.

قوله: (كما بينا إلخ) بين صحة البراءة لأن شرط الرجعة إنما ينشأ كونها عودنا لا بمجرد التعليق عليها، فيقع الطلاق رجعيًا مع صحة البراءة، وقد يقال: المراد بسقوط البراءة سقوطها من حيث العونية لا في نفسها، وأما في الصورة الأولى فتسقط البراءة لأن شرط الرجعة ينافى العرض فيسقط، وإذا سقط باعتبار كونه عوضًا سقط مطلقًا إذ ليس له جهة أخرى يثبت باعتبارها، بخلاف البراءة فإنها معقولة في نفسها. انتهى. ولك أن تقول إنها جعلت البراءة في مقابلة الطلاق الرجعي فتفسد حينئذ، فراجع.

(وبراءة عن المهر وأن) بفتح الهمزة (والدها) بالرفع بما يفسره ضمن فى قوله (إبراء) بالمد (عنه ضمن) ويجوز أن تكون أن مخففة من الثقيلة، وينصب والدها بأنه اسمها. قال أبو حيان: أطلق بعض أصحابنا جواز إعمالها مخففة فى الاسم الظاهر من غير اضطرار، ولا ضعف أى: وخلع الأب ببراءة الزوج عن مهرها أو بأنه يضمن برائته عنه رجعى، أما فى الأولى فلأنه ليس له الإبراء، ولم يلتزم فى نفسه شيئاً فلما فات العوض أشبه السفية، وأما فى الثانية فلأنه لا معنى لضمان البراءة فيلغو، وتبع فى الفرق بينها وبين ما قدمه فيما لو خالغ بشرط أنه ضامن للمهر إن طولب به الزوج من وقوعه بائناً الإمام، والغزالي، والذى أطلقه الجمهور كما فى الروضة وأصلها، ونص عليه فى الأم أنه إذا خالعه بالبراءة عن المهر وضمن له دركه وقع بائناً بمهر المثل

الفرق بين الأب والأجنبي فليتأمل، ثم رأيت فى الروض ما نصه: فإن قال الأب أو الأجنبي غير متعرض لاستقلال ولا نيابة طلقها على عبدها، أو على هذا المصوب أو الخمر وقع رجعياً. انتهى. فقله: غير متعرض لاستقلال يشعر بأن الأجنبي إذا تعرض له مع قوله على عبدها أو على هذا المصوب كان بائناً على وفق قول شيخنا: لكن ربما يلزم هذا أن الأجنبي إلخ.

قوله: (بينها) أى: الثانية.

قوله: (إنه إذا خالعه بالبراءة إلخ) أى: وهذا حاصل ما تقدم فى تصوير الثانية من أن يضمن براءته عنه.

فرع: ولو قال: إن أبرأتينى فأنت طالق فأبرأته براءة صحيحة وقع بائناً أو فاسدة لم يقع، فلو قال بعد البراءة الفاسدة أنت طالق فإن قصد الإخبار وطابق المعلق فلا شئ عليه وإلا بأن خالف بأن كان المعلق واحدة فطلق ثنتين أو قصد الإنشاء وقع ولا اعتبار بقصد الإخبار مع عدم المطابقة.

قوله: (فإن قصد الإخبار) بأن ظن صحة براءتها.

قوله: (أو قصد الإنشاء) بقى ما إذا أطلق. قال (م.ر.): يحمل على التأسيس، ونقل سبط (طب) عن جده وشيخه، أنه يحمل على التأكيد لأن التأسيس إنما يقدم حيث لا قرينة على الحمل على التأكيد.

قوله: (ولا اعتبار إلخ) يفيد الوقوع إذا قصد الإخبار كاذباً وهو بعيد، بل لا يكاد يصح، فلعل المراد أنه يحكم عليه ظاهراً بالوقوع.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

عليه من غير فرق لأنه التزم المال فى نفسه فأشبهه الخلع بمغصوب، وبعدم الفرق صرح صاحب البيان. والمراد بالضمان هنا الالتزام لا المفتقر إلى الأصل.

(أو) بأن قالت لزوجها: (أنت إن طلقتنى برى) من مهرى (فطلق الزوج فذا رجعى) لأن تعليق الإبراء لغو، والطلاق طمعا فيه بغير لفظ صحيح فى الالتزام لا يوجب عوضا. ذكره الرافعى، ثم قال: ولا يبعد إلحاقه بالعوض الفاسد لطمعه فى حصول البراءة ورغبتها فى الطلاق بها، ثم أورد هذا فى آخر الباب عن فتاوى القاضى وأقره، وعلله بأنه لم يطلق مجانا بل بالإبراء وظن صحته، واختار هذا صاحب البيان وغيره، وصححه ابن الصلاح، واعتمده السبكى، وقال البلقينى: إن ظن الزوج الصحة فبائن، وإن علم البطلان فرجعى، وهذا أخذه من تعليل الرافعى السابق، وأما تعليق الطلاق بالإبراء فصحيح، فإن علقه بالإبراء مما لها عليه فبائن، أو مما لها على غيره

.....
قوله: (لا المفتقر إلى أصيل) ولو قال لأبيها: إن ضمنى الألف الذى لى على فلان فابنتك طالق، فضمنه أجه وقوع الطلاق بئنا، كما استوجهه «س.م» فيما لو قال لزوجته: فضمنى، والظاهر أن مثله ما لو خلع أبوها بشرط أن يضمن له الدين الذى على فلان، فحرره.

قوله: (وصححه ابن الصلاح) وأجاب به القفال فى فتاويه والغزالى. انتهى. «س.م» عن السيوطى، وحاصل الأقوال فى هذه المسألة ثلاثة يقع رجعى ولا مال يقع بئنا بمهر المثل يقع بئنا بالبراءة عما أبرأته وهذا أضعفها، والمعتمد الوقوع بئنا بمهر المثل على التفصيل الذى ذكره البلقينى، واعتمد حجر الأول مطلقا قال: لأن تعليق البراءة يبطلها، وهو لم يعلق على شىء وإيقاعه فى مقابلة ما ظنه من البراءة لا يفيد له تقصيره بعدم التعليق عليه لفظا بخلاف المعلق على ما فى الكف. انتهى. وحزم به «ق.ل» على الجلال، واعتمد «م.ر» ما قاله البلقينى.

.....
قوله: (لطمعه إلخ) يؤخذ منه أنه على الأول يقع رجعى وإن وجد الطمع والرغبة المذكوران، نعم لو قال أردت بقولى: أنت طالق إن صحت البراءة، أو إن برئت من صداقك فينبغى قبوله ظاهرا وباطنا لوجود القرينة حتى لا يقع عليه طلاق لأنه علقه حينئذ، ولم يوجد المعلق عليه.

قوله: (فإن علقه بالإبراء مما لها عليه فبائن) وظاهر أنه لا فرق هنا بين المدخولة وغيرها، لأن غيرها، وإن بان بالطلاق مجانا لا مانع من أن تبين بجهتين.

.....

فرجعى حكاها الرافعى عن القفال. وأقره لأنه فى الثانية محض تعليق، وفى الأولى معنى المعاوضة وصححه فيها صاحب الكافى، وجزم به فى الثانية.

(و) ولو قال (لسقيتهين) محجور عليهما (طلقتكما * على كذا إن تقبله لزما) أى: الطلاق رجعى.

(لا بائنا) لعدم أهليتها للالتزام، (وإن يقل لمطلقه) بإسكان الطاء أى: لمطلقة التصرف (وغيرها) أى: سفيهة محجور عليها: طلقتكما بكذا (وتقبلا فالمالحقه) بالمطلقة وهى السفهية.

(تطلق رجعى) لما مر، (والأولى) وهى المطلقة تطلق (بائنا) لأنها أهل للالتزام (لكن عليها مهر مثل) للجهل بما يلزمها من المسمى (ههنا) تكملة.

(و) لو فردة) منهما (تقبل ما ألحقنا * شيئاً) من الطلاق بواحدة منهما لأن الخطاب معهما يقتضى القبول منهما (وحيث قالتا طلقنا).

.....
قوله: (إما تعليق الطلاق بالإبراء إلخ) لو قال: إن أبرأتنى من حقك طلقك فأبرأته جاهلة بالبرأ منه فقال: أنت طالق، فإن قصد الانتقام لأجل صدور البراءة الدالة على رغبتها فى فراقه وقع رجعى، وإن أراد إن كانت البراءة صحيحة لم يقع، وإن لم يرد شيئاً وإنما ظن نفوذ البراءة فنجز الطلاق لظنه ذلك، ولم يقصد تعليق الطلاق على صحتها وقع رجعى ولا مال قال العلامة البرلسى ووافقه «م.ر»: فإن كانت البراءة صحيحة بأن علمت المبرأ منه، فإن يقصد بقوله طلقك التعليق وقع رجعى لأنه ليس فى مقابله شىء لتقدم البراءة عليه، وإلا وقع بائنا، ولو قالت له: بذلت لك صداقنى على طلاقى فقال: أنت طالق على ذلك وقع بائنا. مهر المثل لأنه لم يتعلق بالبراءة حتى يقتضى فسادها عدم الوقوع بل تعلق بالبذل، وهو لم يصح فوجب مهر المثل وقيد «زنى». بمن جهل الفساد وإلا وقع رجعى. انتهى. من «م.ر.» و«ق.ل.» على الجلال.

قوله: (أن تقبله إلخ) لأن الخطاب معهما يقتضى اشتراط قبولهما كما قاله الشارح فيما يأتى.

قوله: (مما لها على غيره فرجعى) فلو علقه بإبرائها مما لها عليه ومما لها على غيره معاً فأبرأته منهما براءة صحيحة، فالمتجه الوقوع بائناً نظراً لإبرائها مما لها عليه، فليتأمل.

قوله: (فالمتجه الوقوع بائناً) لأنه من باب اجتماع المقتضى وغيره، لا المقتضى والمانع.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(على كذا فامتثل الأمر خذ * ببائن وضده فى ذى وذى) أى : خذ بالطلاق البائن فى المطلقة بمهر المثل ، وبالرجعى فى غيرها لما مر .
(وإن يجب مطلقة) فقط (بائن) بمهر المثل (ولو* يجابو الأخرى) فقط (فرجعيا رأوا) وأصول هذه المسائل قد تقدمت .

(ونافذ خلع مريضة) مرض الموت ، فإن لم يكن بفوق مهر المثل فالمسمى محسوب من رأس مالها ولم يعتبروه من الثلث ، وإن اعتبروا خلع المكاتب تبرعا لأن تصرف المريض أوسع وملكه أتم بدليل جواز صرفه المال فى شهواته ونكاح الأبقار بمهور أمثالهن ، وإن عجز عن وطئهن ، ويلزمه نفقة العسرين والمكاتب لا يتصرف إلا بقدر الحاجة ، ولا يلزمه إلا نفقة العسرين فنزل الخلع فى حقه منزلة التبرع لكونه من قبيل قضاء الأوطار الذى يمنع منه المكاتب دون المريض ، (وإن) كان (بفوق مهر المثل فالزائد) عليه محسوب (من) .

(ثلث) أى : ثلث مالها ، ولا يكون وصية لوارث لخروجه بالخلع عن كونه وارثا ، نعم إن ورث بجهة أخرى كابن عم أو معتق فالزائد وصية لوارث (و) لو اختلعت المريضة (بالعبد) أى : بعبد (مساوى الألف * ومهر مثل هذه) المريضة (كالنصف) للألف أى : خمسمائة ، فإن خرج قدر المحاباة من ثلثها .

.....
قوله : (فالزائد وصية لوارث) فيحتاج إلى إحازة الورثة ، فإن ردوا ولم يرض بما فضل رجع لمهر المثل دينا فى التركة بخلاف ما إذا رضى بما فضل المساوى لمهر المثل فإنه يتعلق حقه بالعين . انتهى . «ق.ل» مع زيادة من غيره .

قوله : (فإن خرج قدر المحاباة من ثلثها يكون هذا العبد كله للمختلع نصفه معاوضة ، ونصفه وصية) لو كان عليها فى هذه الحالة دين مستغرق ينبغي أن يقال : إن شاء رضى بنصف العبد ، وإن شاء فسخ وضارب بمهر المثل مع الغرماء ، فانظر لم خص المصنف ذلك بما إذا لم يطلع قدر المحاباة من الثلث . «س.م» .

قوله : (لو كان عليها فى هذه الحالة إلخ) عبارة الروض : فإن خالته بعبد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون ، فالمحابة بنصفه فإن احتمله الثلث أخذه ، وإلا فله الخيار بين أن يأخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثانى ، وبين أن يفسخ ويأخذ مهر المثل ، إلا إن كان دين مستغرق فيخير بين أن يأخذ نصف العبد ، وبين أن يفسخ ويضارب مع الغرماء بمهر المثل . انتهى . وظاهر أن قوله : إلا إن كان دين إلخ راجع للحالين جميعا ، وعبارة المصنف كعبارة الروضة إلا أن صاحب الروض منع ما رأيت ، فتدبر .

(يكون هذا العبد) كله (للمختلع) نصفه معاوضة، ونصفه وصية. (وقدر ما حابته إن لم يطلع) أى: وإن لم يخرج قدر ما حابت به زوجها.

(من ثلثها) وعليها دين (واستغرق الدين) مالها فإن شاء (رضى) أى: الزوج (بنصف هذا العبد) ولا شيء له سواه لعدم صحة المحاباة، (أو فليقتض).
(ما كان سمي) أى: يفسخه للتشقيص (وبمهر مثلها * ضاربهم) أى: الغرماء،

وإن لم يستغرق الدين مالها أخذ من العبد نصفه وقدر ما يخرج من الثلث، أو فسخ المسمى وضاربهم بمهر المثل ولا شيء له بالوصية لأنها كانت فى ضمن معاوضة وقد ارتفعت بالفسخ (وتلك) أى: المريضة (إن كان لها).

(وصية) أخرى ولا دين عليها فإن شاء الزوج (يأخذ نصف العبد * مضارباً) أهل الوصية (فى نصفه) الآخر (من بعد) ذلك لأنه فيه كأحدهم.

(أو المسمى يفسخن وقدماً) أى: الزوج على الوصية (بمهر مثل) ولا شيء له بها لما مر، وإنما تتجه المضاربة كما قال ابن الرقعة فى وصية منجزة مقارنة لوصية الخلع، وإلا فلا مضاربة لتقدم التبرع المنجز على المعلق بالموت وتقدم الأول فالأول من المنجز (وهما) أى: الدين والوصية (إن عدما) بأن لم يكن عليها واحد منهما.

.....
قوله: (إن كان لها وصية أخرى) أى: وزاحمته أرباب الوصايا كما فى الروض ومفومها أنها إذا لم تزاحمها بأن خرجت مع نصف العيد الآخر من الثلث فلا مضاربة، وهو ظاهر.

قوله: (لعدم صحة المحاباة) فيه نظر، بل هى صحيحة فى نفسها حتى لو أبرأ أصحاب الدين منه نفذت الوصية فيها، فليراجع.

قوله: (أى الغرماء) أى: ولا شيء له بالوصية لما يأتى، وقد يرجع هذا الآتى لما هنا أيضاً.

قوله: (فثلثى العبد) لعله إذا لم تجز الورثة إن كانت، فإن أجازت فله الكل.

قوله: (حيث لا مال لها غيره) بهذا يظهر إشكال المتن لأن هذه مصورة بالأى يكون لها مال غيره وما قبلها بما إذا كان، وهذا التفاوت غير مفهوم من «س.م».

قوله: (لعدم صحة المحاباة) لعل المراد عدم النفوذ فيندفع النظر.

قوله: (غير مفهوم منه) فيه نظر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(فثلثي العبد) حيث لا مال لها غيره (حوى) أى: الزوج نصفه معاوضة وسدسه وصية وهو ثلث الباقي، (أو ينقض* هذا) أى: المسمى (ومهر المثل عنه عوض) أى: عوض عن المسمى، ولا شيء له بالوصية لما مر، وأما خلع المريض مرض الموت فيصح بدون مهر المثل لأن البضع لا يبقى للوارث لو لم يخالع فلا معنى لاعتباره من الثلث، كما لو أعتق مستولده في مرض موته لا يعتبر قيمتها من الثلث ولأنه لو طلق بلا عوض لم تعتبر قيمة البضع من الثلث.

(وفى اختلاع أمة) ولو سفيهة (و) قد (أذنا * سيدها) فيه (يكون) مسماه حيث عينه من أعيان ماله (مما عينا).

.....
قوله: (ولو سفيهة) قال في الكفاية: هو مقتضى نص الأم. انتهى. «س.م» على المنهج، ومثله «خ.ط» على المنهاج، لكن في «ق.ل» على الجلال أنه: إنما يصح خلع الأمة إذا كانت رشيدة، ولو حكما غيرها، ولو مكاتبه كالحرة السفيهة على المعتمد. انتهى.
وعبارة «ز.ي» على المنهج قوله: أمة أى: رشيدة خلافا لما فى شرح البهجة من قوله: ولو سفيهة، إذ لا فرق بين الحرة والأمة. انتهى.

وظاهر كلامهما يعم المأذونة وغيرها، وفى «ع.ش» على «م.م» خلافه فى المأذونة. ثم رأيت حجر فى التحفة قال: إن كلام الشيخ فى شرح البهجة قاصر على الصحة بالعين أو

قوله: (ولو سفيهة) تحمل على من طرأ سفهها بعد رشدها ولم يحجر عليها «م.م» وكتب أيضا فيه إشكال فيما إذا لزم المال ذمتها بأن لم تكن مكتسبة ولا مأذونة، ولم يعين السيد شيئا من ماله وذلك لأنها لا تزيد على الحرة السفيهة، وبمجرد إذن السيد لا يقتضى مزيتها عليها، وقد يوجه إذا لم يلزم ذمتها بأن عين السيد، أو كانت مكتسبة أو مأذونة بأن المنع فى الحرة للضرر عليها ولا ضرر هنا، وقد يقال: لا أثر لعدم الضرر لأن الخلع معاوضة والسفء ينافى صحتها.

قوله: (فيه إشكال إلخ) يندفع بما كتبه «م.م».

قوله: (فيما إذا لزم المال ذمتها إلخ) عبارة التحفة: أما بالنسبة لما يلزم ذمتها فلا بد من عدم الحجر كما هو واضح. انتهى. وعليه يحمل كلام الشارح آخرها حيث قال: بقى ذلك فى ذمتها.

قوله: (ولا مأذونة) أى: فى التجارة. انتهى. «ع.ش».

قوله: (إذن السيد) أى: فى الخلع.

قوله: (معاوضة) قد يقال: إنها كالمبلغة عن السيد فقط.

(و) يكون من (كسب هذه) الأمة (وما تتجر* فيه) لسيدها (مسمى سيد) حيث (يقدر) أى: يقدره.

(دينا ومهر المثل للإطلاق) أى: حيث يطلق، فقوله مسمى سيد إلى آخره معطوف على اسم يكون، وما قبله معطوف على خبرها، فإن لم تكن مكتسبة ولا مأذونا لها فى التجارة بقى ذلك فى ذمتها إلى عتقها ويسارها (وما تزده)، الأمة على المقدر فى التقدير، وعلى مهر المثل فى الإطلاق (تغرمه بالإعتاق) أى: بسببه يعنى بعده، وسيأتى حكم ما لو جرى الخلع برقبته.

(والشرط والإخبار) من الزوجة كطلقتى على أن لك على ألفا، وكطلقتى ولك على ألف (كالتزام) منها للعرض بصيغة المعاوضة كطلقتى بألف، وعبرة الحاوى: التزام بلا كاف، والمراد أن كلا منهما صريح التزام منها فإذا طلقها عقبه وقع بائنا بالمسمى أما فى الشرط فظاهر، وأما فى الإخبار فلصاحبة صيغته للالتزام. قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حَمَلٌ بِعَيْرِ﴾ [يوسف ٧٢] ولقرينة الإتيان بها عقب السؤال، ومثله قولها طلقنى وأضمن لك كذا لأن لفظ الضمان يشعر بالالتزام بخلاف قولها: طلقنى وأعطيك

الكسب فى صورتيهما الآتيتين، أى: فيما إذا أذن وعين عينا أو قدر ديناً، أما بالنسبة لما يلزم ذمتها فى الصور الآتية فلا بد من عدم الحجر كما هو واضح. انتهى.

وفيه نظر مع قول الشارح: فإن لم تكن مكتسبة ولا مأذونا لها فى التجارة بقى إلخ، فلا بد أن يحمل الشرح على السفهية المهملة حتى يتم جميع ما ذكره، فتدبر.

قوله: (مسماه) اسم يكون، وقوله مما عينا خبر يكون، وقوله: كسب عطف على المجرور فى الخبر، وقوله: سمي سيد مسمى عطف على اسم يكون.

قوله: (معطوف على خبرها) فيه مساحة إلا أن يقدر من.

تنبيه: قال فى الروض فإن قال: اختلعتى، مما شئت فلا حجر، قال فى شرحه: فلها أن تختلع بمهر المثل وبأزيد منه، ويتعلق الجميع بكسبها أو بمال تجارة بيدها. انتهى.

قوله: (من الزوجة) بدليل قوله التزام، وقوله: على إن شرط، وقوله: ولك إلخ إخبار.

قوله: (بها) أى: صيغة، وقوله: السؤال أى: وطلقى.

قوله: (بدليل قوله التزام) كما أن قوله بالإلزام دليل على أنه منه.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

كذا، فيقع الطلاق عقبه رجعيا، والشرط والإخبار من الزوج كطلقتك على أن لى عليك ألفا، وكطلقتك لى عليك ألف. (غير مصرحين بالإلزام) منه لها بعوض فيقع الطلاق فيهما رجعيا سواء قبلت أم لا، أما الأول فلأنه صيغة شرط وليس من قضايا الطلاق فيلغو كقوله: أنت طالق على ألا أتزوج بعدك، أو على أن لك على كذا، ولا يخفى ما فى هذا التعليل على أنه سيأتى أن المعتمد أن ذلك صريح إلزام، وأما الثانى فلأنه لم يذكر عوضا ولا شرطا بل جملة معطوفة على الطلاق فلا يتأثر بها، وفارق جانب الزوجة بأن المتعلق بها التزام المال فيحمل عليه لفظها، والزوج ينفرد بالطلاق، فإذا لم يأت بصيغة معاوضة حمل لفظه على ما ينفرد به، وأفهم كلامه أن ذلك كناية فى الإلزام حتى لو قال: أردت ما يراد بطلقتك بكذا، وصدقته وقع بائننا بالمسمى إن قبلت وإلا فلا يقع شيء، وما ذكره فى الإخبار محله إذا لم يشع فى العرف استعماله فى الإلزام، وإلا فهو كقوله: طلقتك على ألف. نقله الشيخان عن المتولى وأقره، ومحله أيضا إذا لم يسبق طلبها بعوض، وإلا فإن أبهمته كطلقتى بعوض، فإن أجاب بمعين كطلقتك لى عليك ألف فمبتدئ، فإن قبلت بانته به، وإلا لم يقع، أو بمبهم بانته بمهر المثل، وإن عينته فأجاب بذكره وقع به لأنه لو لم يذكره وقع به كما

قوله: (والا فهو كقوله إلخ) ظاهره أنه لا يحتاج إلى قصد الإلزام بهذا اللفظ. وفى التحفة خلافه وحاصل ما فيها كـ«م.ر.» و«س.م.» أنه يصح قصد الإلزام به، وإن لم يشع العرف بذلك وأنه إن شاع عرف بذلك، أى: باستعماله فى الإلزام صدق فى إرادته، وإن لم تصدقه المختلعة فى تلك الإرادة لقوة جانبه حينئذ بالإشاعة. بخلاف ما إذا لم يشع عرف بذلك فإنه لا يقبل قوله عليها حيث لم تصدقه. انتهى.

قوله: (فإن أبهمته إلخ) ولو عينت فأجاب بمبهم فمبتدئ أيضا، فإن قبلت بانته بمهر المثل، وإلا فلا وقوع. انتهى. «س.م.» و«ع.ش.».

قوله: (فمبتدئ) عبارة حجر و«م.ر.»: فكمبتدئ. انتهى. أى: لأنه قاله جوابا لها كما تفيد عبارة تهما، فإن قصد الابتداء فالظاهر وقوعه رجعيا كالذى بعده. راجعه.

قوله: (فأجاب بذكره) بقى ما إذا أجاب بمبهم فهل هو مبتدئ.

قوله: (فهل هو مبتدئ) نعم هو مبتدئ إن قبلت بانته، وإلا فلا كما فى «س.ل.» على المنهج.

سيأتى فمع ذكره أولى، فإن ادعى قصد الابتداء صدق بيمينه فيقع رجعيا، أو قصد الجواب وكذبته صدقت بيمينها لنفى العوض ولا رجعة.

قوله: (فإن ادعى قصد الابتداء صدق) قال فى الإرشاد: محل تصديقه إن أجابها بطلقتك فقط، قال حجر: أما لو قال: طلقك بألف فلا يقبل دعواه قصد الابتداء لبعده حينئذ. انتهى. وهو خلاف ظاهر الشرح.

قوله: (وقصد الجواب) بقى ما إذا أطلق، وظنى أنه تقدم للمحشى أنه كقصد الجواب. فراجع.

قوله: (فيقع رجعيا) قد يستشكل بأنه إذا وجد قبولها لم يتجه إلا الوقوع باننا لأنه وقع الطلاق بعوض معين وقبلت، وإن لم يوجد قبولها لم يتجه إلا عدم الوقوع لأنها صيغة معاوضة مبتدأة فتوقف الوقوع على القبول كما سبق فيما إذا أبهت، فأجاب بمعين غاية الأمر أن الابتدائية هنا إنما تثبت بيمينه بخلافها ثم فإنها محكوم بها شرعا لا يقال إنما لم يحتج للقبول لعدم صيغة الالتزام إذ الغرض أنه قال: ولى عليك ألف، وهذا ليس صيغة التزام لأننا نقول سبق طلبها بمال جعله التزاما، ولهذا تقيد الوقوع، ثم بالقبول مع إتيانه بالصيغة المذكورة اللهم إلا أن يحمل هذا على ما إذا لم يضمّر التماس القبول، وذلك على ما إذا أضمّره فليتأمل، ثم رأيت فى شرح الروض عقب قوله فيقع الطلاق رجعيا بقوله: كما سيأتى فى الباب الرابع، ثم لما قال الروض فى أول الباب الرابع: فقولها: إن طلقتنى أو متى طلقتنى فلك على ألف، أو طلقنى بألف أو على أن أضمّنه، أو أعطيك صيغ صحيحة ولا شىء إلا إن طلق فورا، ويقبل قوله: قصدت الابتداء ولها تخليفه، ثم عقب قوله: ويقبل قوله: قصدت الابتداء بقوله: فيتوقف على جوابها إن ذكر مالا، وإلا وقع رجعيا لاحتمال ذلك. انتهى.

قوله: (لأننا نقول سبق طلبها بمال جعله التزاما ولهذا تقيد الوقوع ثم بالقبول) هذا مسلم إلا أنه فيما سبق لم يقصد الابتداء فبقى حكم المعاوضة، فلم يقع إلا بالقبول، وهنا لما قصد الابتداء زال حكم المعاوضة وأوقع الطلاق بجانا، ثم أخبر أن له عليها كذا بجملة معطوفة على جملة الطلاق غير صالحة للشرطية والعوضيّة فلم، يلزمها لوقوعها ملغاة فى نفسها فتدبر، ثم رأيت «م.ر» وحجر ذكرا مسألة ما إذا أبهت عين فيما إذا قصد جوابها وعبارتهما، وإن سبق طلبها بمال معلوم وقصد جوابها بانث بالمذكور، فإن أبهت وعينه فهو كالابتداء بطلقتك على ألف، فإن قبلت بانث بالألف ثم قال: أما إذا لم يقصد جوابها بأن قصد ابتداء الطلاق وحلف وقع رجعيا. انتهى. فيؤخذ منه أنها إذا أبهت وعين، وقصد الابتداء لا الجواب وقع رجعيا فعلم أن المسألتين سواء وإن جعله كالابتداء لا ينأى قصد الجواب، فليتأمل.

قوله: (بقوله فيتوقف الخ) أى: والفرض هنا أنها لم تجب بعد.

الإعطاء، ولا يمكن إيقاعه مجانا مع قصد العوض، وقد ملكت زوجته بضعها كما صرح به من زيادته بقوله: (وبائنا يقع) أى: الطلاق فيملك العوض لأن العوضين يتقارنان فى الملك، وكالإعطاء فيما ذكر الإيتاء.

(ومن بإقباض يعلق) كقوله: إن أقبضتني كذا فأنت طالق (أخذا * باليد) أى: اعتبر لوقوع الطلاق قبضه ذلك منها باليد، ولا يكفي الوضع عنده لأن ذلك محض تعليق إذ الإقباض لا يقتضى التملك كالأداء والدفع والتسليم، بخلاف الإعطاء بدليل أنه إذا قيل أعطاه عطية فهم منه التملك، بخلاف أقبضه فعلم أن ما قبضه (لا) يصير (ملكاً) له، ولا يختص قبضه بالمجلس، (ولم تبين) زوجته (بذا) أى: بالقبض بل يقع رجعيًا كما فى سائر التعليقات، نعم إن قرن به ما يفهم الاعتياض كقوله: إن أقبضتني كذا وجعلته لى أولاً صرفه فى حاجتى، فكالإعطاء بلا خلاف. قاله فى شرح الصغير، ونقله فى الكبير عن التتمة، وقال فى الروضة: إنه متعين، وما ذكر من عدم الاكتفاء بالوضع فى إن أقبضتني ذكره فى المنهاج كأصله تبعاً للغزالي فى وسيطه، قال

قوله: (الإيتاء) بأن قال: آتيتنى بالمد أما بالقصر من الإتيان فكالحجىء، لا بد له من قرينه تشعر بالتمليك. انتهى. «م.ر» ورشيدى.

قوله: (ولا يختص قبضه بالمجلس) فقولهم: إن مع المال فى الثبوت للفور مقيد بما إذا أفادت الصيغة الملك، فتدبر.

قوله: (وما ذكره من عدم إلخ) الذى استفيد من حواشى المنهج اشتراط الأخذ باليد فى القبض والإقباض اقترن به قرينة تملك أم لا، وعدم اشتراط الاختيار فيما عدا الإقباض مع قرينة التملك لأنه يكون حينئذ إعطاء، ولا يكون مع الإكراه وهذا هو المعتمد.

قوله: (ذكره فى المنهاج كأصله) عبارة المنهاج: ويشترط لتحقيق الصفة أخذ بيده منها ولو مكرهة، وكتب بهامشه شيخنا الشهاب البرلسى قوله: ولو مكرهة حملة السبكى على الوهم أقول: سيأتى فى الطلاق أنه لو علق بفعل من يبالى به، ولم يقصد حثاً ولا منعاً أنه يحنث بالفعل جاهلاً أو ناسياً أو مكرهاً وذلك مؤيد لما فى المنهاج. انتهى. وبين الصيغتين فرق، ووجه الجلال

قوله: (الصفة) أى: الإقباض.

قوله: (وذلك مؤيد لما فى المنهاج) المعتمد أنه لا يشترط الاختيار إلا فى الإقباض مع قرينة التملك لأنه حينئذ يكون إعطاء، ولا يكون مع الإكراه. انتهى. من حواشى المنهج.

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

ابن الرفعة: ولم أره لغيره وإنما ذكره القاضى والفورانى والغزالى فى بسيطه فى أن قبضت منك، وبين الصيغتين فرق، وذكر نحوه البلقينى فقال: اشتراط أخذه منها بيده إنما هو فى أن قبضت منك، وكلام جمع من الأصحاب دال عليه، أما لو قال: إن أقبضتني فيكفى وضعه بين يديه لإيقاع الطلاق رجعيًا لأنها أقبضته، وبذلك صرح الإمام فى النهاية. انتهى. وهو ظاهر كلام الروضة، وأصلها فإنهما بعد أن ذكرا مسألة الإقباض قالوا: ولو قال: إن قبضت منك كذا فهو كقوله: إن أقبضتني، ويعتبر فى القبض الأخذ باليد، ولا يكفى الوضع بين يديه لأنه لا يسمى قبضا.

(ووقع الطلاق) بائنا فيما لو علق بإعطاء دراهم مثلا (بالمغلوب) منها أى:

.....
قوله: (ووقع الطلاق إلخ) عبارة الروض وشرحه: وتنزل أى: الدراهم فى الخلع المعلق والإقرار على الدراهم الإسلامية التى تقدم بيانها فى باب زكاة النقد، لا على غالب نقد البلد، ولا على الزائدة أو الناقصة، وإن غلب التعامل بها لأن الغلبة لا تؤثر فى ذلك، واللفظ صريح فى الوازنة، ثم قال: فإن أعطته الوازنة لا من غالب نقد البلد طلقت، ولكن له أن يرده عليها ويطالب بالغالب لأن هذا العقد يشتمل على صفة ومعاوضة فأوقعنا الطلاق بالصفة، وألزمنا الغالب على موجب المعاوضة، وإن غلبت المغشوشة وأعطتها له لم تطلق لأن اسم الدراهم لا يتناول إلا الفضة والتفسير بها كهو بالناقصة فيقبل قوله: أردتها، ولا تطلق أى: إن لم يقل: أردتها إلا بإعطاء الخالصة من أى نوع، وله أن يرد عليها الخالصة، ويطلبها بالمغشوشة لما مر أن هذا العقد يشتمل على صفة إلخ، فلو كان نقد البلد خالصا فأعطته مغشوشا تبلغ نقرته ألفا طلقت لما مر أن لفظ الدراهم للفضة، ولم توجد عادة صارفة، والغش عيب فله الرد به ويرجع بمهر المثل لا ببديل المغشوش لأنه كالعوض بخلاف ما مر فى الوازنة التى من غير غالب نقد البلد أى: من أن له أن يردها، ويطالب بالغالب. انتهى.

.....
الحلى ما فى المنهاج بأن الإقباض يتضمن القبض، والتعليق على الإقباض تعليق على القبض، وهو لا بد فيه من الأخذ باليد، أقول: ويوضحه أن معنى إن أقبضتني إن جعلتني قابضا له لا إن مكنتني من قبضه لأنه خلاف ظاهره.

بإعطائه (من أى نوع كان) ويملكه كما فى الغالب لشمول الاسم، وغلبة العرف إنما تؤثر فى المعاملات كخالعتك أو طلقتك بألف أو على ألف لكثرة وقوعها، ورغبة الناس فيما يروج غالباً، ولا تؤثر فى التعليق لقلته، ولا فى الإقرار لأنه إخبار عن حق سابق،

.....
 قوله: وإن غلبت المغشوشة إلخ أى: وإن أعطته ألفاً منها لا تبلغ نقرتها ألفاً خالصة، وقوله: وله أن يرد عليها الخالصة الأولى قول الروضة: ولها أن تسترد ما أعطته وتعطيه مغشوشة لأن الحظ فى ذلك لها، وليفيد أن لها ذلك، وقوله: طلقت لما مر أى: وملك المغشوش كما رجحه صاحب الروض، ثم له أن يرد كما قال فهذا كقوله سابقاً: طلقت، ولكن له إلخ يفهم أنه لو لم يرده عليها استقر ملكه عليه، وإن أثر تنزيل المعاملة على الغالب إنما هو جواز الرد لا بطلان الإعطاء، والتملك الذى يفيد الإعطاء فانظر هل هذا خاص بهذا الباب مراعاة لصدق التعليق بغير الغالب وغير نقد البلد ووقوع الطلاق به فلما اعتبر قبضهما فى وقوع الطلاق اعتبر فى الملك أو عام فيه وفى غيره فليراجع، والظاهر الأول لأنه لما كانت المعاوضة هنا فى ضمن التعليق الذى لا يتوقف لم يشترط الغالب ونقد البلد.

قوله: (من أى نوع كان) أى: سواء كان من النوع الجيد أو الردى كما فى شرح الروض.

قوله: (كما فى الغالب) أى: كما يقع بإعطاء الغالب.

قوله: (إنما تؤثر فى المعاملات) فلو كان الغالب فى البلد دراهم عديدة ناقصة الوزن أو زائدة لم ينزل الإقرار والتعليق عليها، وفى تنزيل البيع والمعاملات عليها وجهان أصحابهما التنزيل عليها لأنها التى تقصد فى مثل هذه البلدة. انتهى. روضة، وظاهره أنه لو قبض غيرها فى البيع والمعاملات لم يصح قبضه ولا يقع الموقع، لكن ينبغى أن يقيد بغير المعاوضة التى فى ضمن التعليق هنا لأنه لو قبض غير الغالب هنا ملكه كما يصرح به قول الشارح، ويملكه غاية الأمر أن له رده وأخذ الغالب.

قوله: (ولا تؤثر فى التعليق إلخ) أى: بل يبقى اللفظ على عمومه فيهما. انتهى. روضة.

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وقد يتقدم وجوبه على الغلبة، أو يجب بمعاملة أخرى، وفى قبول تفسير المقرر بالناقصة والمغشوشة تفصيل مر فى باب، ولو فسر المعلق بالمغشوشة، أو المعتادة قبل ناقصة كانت أو زائدة قال الشيخان: ولو أتت بمغشوشة، فإن كانت هى الغلبة فقد قطع المتولى والبغوى بأن اللفظ ينزل عليها ويقع الطلاق بإعطائها، وأطلق الغزالي أنه لا ينزل عليها، فلا يقع الطلاق إلا إذا أعطته الخالصة لكن تسترد ما أعطته، وتعطيه مغشوشة لأن هذا العقد يشتمل على صفة ومعاوضة فأوقعنا الطلاق بالصفة، وألزمنا الغالب على موجب المعاوضة قالوا: ويشبه أن يكون ما ذكره الغزالي أصح، ثم قالوا: وإذا قبلنا التفسير بالناقصة والمغشوشة فهل نراجع له ليعتبر عن مقصوده أم نأخذ بالظاهر إلا أن يفسر؟ فيه احتمالان فى البسيط، قال فى الروضة: أفقهما الثانى، وإن كان الغالب الخالصة فلا تطلق إلا إذا أعطت ما يبلغ نقرته ألفا، وهل يملك

.....
قوله: (وقد يتقدم إلخ) يفيد أنه لو أضاف لزوم المقرر به إلى ما بعد الغلبة يتعين الغالب، فراجع.

قوله: (بمعاملة أخرى) لعل المراد بمعاملة لا تعلق لها بالغالب كالقرض، وعبرة الروضة: وربما تقدم الوجوب على الضرب بالغالب، أو وجب فى بقعة أخرى. انتهى. أى: غير ما غلب فيها ذلك الغالب.

قوله: (ولو أتت بمغشوشة) أى: لا تبلغ نقرتها ألفا.

قوله: (وأطلق الغزالي) أى: أطلق القول بعدم الوقوع بالمغشوشة سواء قلنا تحوز المعاملة بها وهو الأصح أو لا، كذا يؤخذ من الروضة.

قوله: (وأطلق الغزالي إلخ) أى: لأن اسم الدرهم هنا إنما يقع على قدر الدرهم الإسلامى من الفضة الخالصة المضروبة. انتهى. من الروضة.

قوله: (على صفة) وهى قدر الدرهم الإسلامى من الفضة الخالصة.

.....
قوله: (قبل) ظاهره مطلقا من غير اعتبار التفصيل المار فى الإقرار.

قوله: (فهل نراجع) أى: حيث أطلق.

قوله: (وإن كان الغالب الخالصة) أى: وقد أتت بمغشوشة، وقوله: فلا تطلق ظاهر السياق أن هذا الحكم عند الغزالي أيضا.

.....
قوله: (ظاهره مطلقا) عبارة الروضة: ولو فسر المعلق بالدراهم المعتادة فإن كانت زائدة قبل على المذهب، وإن كانت ناقصة قبل قطعاً لأنه توسيع لباب الطلاق. انتهى.

الزوج المغشوش المدفوع إليه لأن قبضه اعتبر في وقوع الطلاق، فكذا في إفادة الملك أم لا لأن المعاملة تنزل على الغالب وجهان، وعلى الأول الغش عيب فله الرد به، ويرجع عليها إذا رده بمهر المثل لا ببديل المغشوش لأنه كالعرض، بخلاف الوازنة التي من غير غالب نقد البلد. قال الرافعي: وينبغي ألا يملك الغش بنفسه في هذه الصورة لأنه إذا بلغت الفضة الخالصة ألفا بقي الغش شيئا آخر مضموما إلى النقرة فلا يملكه، كما لو ضمت إلى الألف ثوبا. قال في الروضة: ظاهر كلام القائل بالملك أنه لا ينظر إلى الغش لحقارته في جنب الفضة، ويكون تابعا كما في مسألة نعل الدابة، (و) وقع بائنا بإعطاء (المعيب)، ويملكه الزوج فيما لو علق بإعطاء شيء، ووصفه بصفات

قوله: (وهل يملك الزوج المغشوش) رجع صاحب الروض أنه يملكه لما ذكر.

قوله: (اعتبر في وقوع الطلاق) لأن التعليق إنما يتوقف على ما يشمل اسم الدرهم، وهو قدر الدرهم الإسلامي من الفضة الخالصة المضروبة وذلك موجود هنا ولا يتوقف على ما هو الغالب لقلته كما مر في الشرح.

قوله: (إلا إذا أعطت ما تبلغ نقرته ألفا) قد يؤخذ من ذلك الاكتفاء بإعطاء ذلك في مسألة الغزالي السابقة لأنه إذا كفى إعطاء المغشوش الذى يبلغ خالصه ألفا في حال كون الغالب الخالص، ففي حال كون الغالب المغشوش بالأولى فليتأمل.

قوله: (وهل يملك الزوج المغشوش المدفوع له) أى: فيما إذا أتت بالمغشوشة وكان الغالب الخالصة، ثم انظر في قوله: إلا إذا أعطت إلخ هل يصح من الغزالي، ومن صحيح مقالته أن يقول: ههنا بمقتضى هذا الاستثناء كذا بخط شيخنا البرلسي، فإن كان مراده بما أشار إليه من الإشكال أن الوقوع هنا بإعطائها من المغشوش ما يبلغ نقرته ألفا ينافي ما تقدم عن الغزالي أنه لا يقع الطلاق إلا إذا أعطت الخالصة، فيمكن أن يجاب عنه بأن المراد بإعطاء الخالصة إعطاء نقرة تبلغ ذلك المقدار أعم من أن تكون متميزة عن الغش، أو مصاحبة كما هنا، وعلى هذا مستوى ما هنا، وما تقدم في الاكتفاء في الوقوع بإعطاء كل من النقرة المتميزة والمصاحبة للغش حيث بلغت ذلك المقدار، فليتأمل.

قوله: (والمعيب) وله رده وأخذ مهر المثل كما سيأتي.

قوله: (ينافي ما تقدم إلخ) لا منافاة لأن ما تقدم مفروض فيما إذا أعطته مغشوشا لا تبلغ نقرته ألف درهم، وما هنا فيما إذا أعطته مغشوشا تبلغ نقرته ذلك وهو حاصل ما في الحاشية.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

السلم، ووجد بها عند الإعطاء لشمول الاسم، فإن لم يوجد بها لم يقع كما يعلم مما سيأتى، (و) وقع بائنا بإعطاء الهروى، ويملكه الزوج (فى) قوله خالعتك أو طلقتك. (على ذا) الثوب (وهو مروى) بسكون الراء (أو على* ذا الثوب) المروى كما بينه بقوله (والمروى وصفا جعلا).

(أو) على (أنه مروى وهو) فى الواقع (هروى) فى الصور الثلاث إذ لم يوجد فى الأخيرة إلا خلف الشرط، وهو لا يوجب الفساد بل خيار الرد، وأما فى الأوليين فلأنه أشار إلى عين الثوب، ولم يشترط الوصف بل ذكره ذكر واثق بحصوله، بل لو اشترطه لم يؤثر أيضا لما قلناه، وليس قوله: وهو مروى هنا كهو فى قوله: إن أعطيتنى هذا

قوله: (كما فى مسألة نعل الدابة) أى: إذا باع الدابة منعولة فإنه يتبعها نعلها، ويملكه المشتري سواء ملكه له البائع أو لا. انتهى. رشيدى.

قوله: (ووقع بائنا بإعطاء الهروى إلخ) ظاهره أنه يكفى الإعطاء هنا عن القبول، وهو مخالف لما مر أنه إنما يكفى عند التعليق عليه، وعبارة شرح الروض مع المتن: فإن فجز الطلاق فقال: طلقته أو خالعتك على هذا الثوب المروى، أو وهو مروى فقبلت، وأعطته له وبان هرويا طلقت ولم يرد إذ لا تغير من جهتها، ولا اشتراط منه للوصف. انتهى. وهو يفيد أنه لابد من القبول والإعطاء، بل مقتضى ما مر من أنه لو خالعتها على عين فتلفت قبل القبض لزمها مهر المثل أنها تطلق بمجرد القبول، فتدبر.

قوله: (وهو لا يوجب الفساد) بل خيار الرد أى: ويرجع بمهر المثل، وإن لم تنقص قيمة الهروى عن المروى لاشتغال هذا العقد على صفة فأوقعنا بها ومعاوضة فالزمننا ذلك على موجبها، وأما فى الصورتين الأوليين فلا رد خلافا للحاوى إذ لا تغير من جهتها ولا اشتراط منه للوصف، وإنما ذكره ذكر واثق بحصوله، بخلاف ما لو قالت: خالعتنى على هذا الثوب المروى، أو على هذا الثوب وهو مروى فخالعتها عليه فبان هرويا فإن له الرد لأنها غرته. انتهى. شرح الإرشاد للحجر.

قوله: (بل لو اشترطه) أى: فى الثالثة. «ب.ر».

قوله: (لما قلنا) أى: إذ لم يوجد إلخ.

قوله: (وليس قوله وهو مروى إلخ) هذا إشارة إلى بحث الإمام الرافعى حيث قال قوله: وهو

الثوب وهو مروى فبان هرويا حيث لا يقع الطلاق كما سيأتى لأنه دخل ثم على كلام غير مستقل، وهو إن أعطيتنى فتقيد به بخلافه هنا. قاله الرافعى وقضيته أنه لا يقع فى إن أعطيتنى هذا الثوب المروى فبان هرويا أو عكسه وهو وجه، والأصح فى الروضة وأصلها الوقوع لأن الصيغة ليست صيغة شرط، بل صيغة واثق بحصول الوصف لكنه أخطأ فيه، وقد يفرق بينها وبين السابق فى كلام الرافعى بأن قوله وهو مروى جملة، فكان بعد الشرط الذى لا يدخل إلا على الجمل أقوى فى الربط بخلاف قوله المروى لكونه مفردا، ولو قال: خالعتك أو طلقتك على هذا الثوب على أنه كتان فبان قطنا أو عكسه لم يملكه، وبانت بمهر المثل بخلاف صور المروى لرجوع الاختلاف هنا إلى الجنس، وهناك إلى الصفة (ورد) الزوج (إن شا) فى الصور الخمس المغلوب، والمعيب والهروى فى صوره الثلاث للخلف (قلت ذا) أى: رد الهروى (غير قوى).

قوله: (الوقوع) ويجب مهر المثل لأن الخطأ فيه صيره كالجھول. صرح به ابن المقرئ. انتهى. شرح الإرشاد الصغير، لكن فى الإسعاد أنه يقع بائنا بالمسمى. انتهى. أى: لأنه لا تغير، وأعلم أنه فى شرح الإرشاد فرض هذه المسائل فى التعليق بالإعطاء والشارح كما ترى فرض مسائل الهروى والمروى فى غيره كما يفيد قوله فى قوله: خالعتك أو طلقتك إلخ.

هروى أفاد الاشتراط فى قوله: إن أعطيتنى هذا الثوب وهو هروى حتى لا يقع الطلاق إذا لم يكن هرويا، فلم يفد الاشتراط فى قوله: خالعتك على هذا الثوب وهو هروى حتى يتمكن من الرد إذا لم يكن هرويا كما فى قوله: خالعتك على هذا الثوب على أنه هروى، ثم ساق الجواب كما ذكره الشارح وبه تعلم أن ما أفهمه كلام الشارح من أن ثمرة الإشكال عدم الطلاق ليس مراد المستشكل، كذا بخط شيخنا.

قوله: (والأصح فى الروضة وأصلها الوقوع) أى: بائنا بالمسمى ولا رد كما صرح بذلك فى الإسعاد، ونقل الجوسجى من كلام الشيخين ما هو ظاهر فيه راداً به على ما فى شرح الإرشاد لابن المقرئ من أنه يجب مهر المثل لأنه وصفه بغير وصفه. هذا مختصر ما كتبه شيخنا بخطه والله أعلم.

قوله: (وقد يفرق إلخ) فيه نظر. «ب.ر».

قوله: (فلم لم يفد) أى: بناء على المعتمد من أنه ليس له الرد فى الصورتين الأوليين، خلافاً للحاوى.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(في الصورتين الأوليين) من صوره (إذ لا * شرط) منه (ولا تغريير منها أصلا) وهذا ما في الروضة، وأصلها عن البغوى من غير مخالفة لكن ما فى الحاوى هو ما فى الإبانة، والنهاية، ومختصرها، والبسيط، واقتضاه كلام ابن الصباغ وغيره، وإن فرضوه فى الثانية إذ الأولى مثلها، وهو الموافق أيضا لما صححه البغوى من ثبوت الخيار فى شراء دابة تحفلت بنفسها كما مر، ومثل قوله على أنه مروي خالعى على هذا الثوب فإنه مروي للتغريير.

(وجائز حينئذ) أى: حين إذ رد ما ذكر. (للبعل * طلاب غالب) أى: طلب الغالب فى رد المغلوب (ومهر المثل) فى رد المعيب والهروى، بخلاف ما لو قال: خالعتك أو طلقتك على عبد و وصفه بصفة السلم فقبلت، وأعطته عبدا بتلك الصفة فبان معيبا ليس له عند رده طلب مهر المثل، بل يطلب عبدا سلميا كما فى السلم والفرق أن الطلاق وقع، ثم قبل الإعطاء بالقبول على عبد فى الذمة، وهنا إنما وقع

قوله: (أولا شرط منه) أى: بخلاف الصورة الثالثة. «ب.ر.»، وقوله: ولا تغريير احتراز عن نحو ما سيأتى فى كلام الشارح.

قوله: (فى شراء دابة تحفلت) قد يفرق بكثرة التقصير هنا فإن الثوب مع مشاهدته يسهل الوقوف على وصفه ولو بسؤال أهل الخبرة، ولا كذلك التحفل، فليتأمل.

قوله: (فإنه مروي) يحتاج لفرق واضح بين هذا وما فى الصورتين الأولتين، ولم كان هذا تغرييرا دون ما فيها.

قوله: (للتغريير) قد يقتضى أن الحكم كذلك فى خالعى على هذا الثوب المروي، لكنه يخالف زيادة المتن أى: قلت إلخ.

قوله: (وهنا إنما وقع بالإعطاء) أى: فى غير مسألة الهروى - يعنى مسألة المعيب - وأما مسألة الهروى فالعوض فيها معين فلا إشكال فى الرجوع فيها إلى مهر المثل عند الرد، واعلم أن هذا

قوله: (الشارح لأن الصيغة ليست صيغة شرط بل إلخ) هذا يأتى فيما لو قال: أصلى بهذا زيد، وقد قالوا فيه عند الخطأ لا تعتد صلاته، فلعله رأى ضعيف كما هنا.

قوله: (يحتاج لفرق) الفرق أن الأولين من جانبهم فسبحان من لا يسهو، وكذا يقال فى قوله بعد، لكنه يخالف زيادة المتن.

قوله: (فالعوض فيها إلخ) وأيضا هى لا تعليق فيها على ما سلكه الشارح، فالوقوف فيها بالقبول قبل

بالإعطاء فتعلق بعين العبد فأشبهه ما لو خالعهما أو طلقها عليه. قال الزركشى: ويستثنى من جواز الرد والرجوع بمهر المثل ما إذا كانت قيمة الميعب أكثر من مهر المثل، وكان الزوج محجورا عليه بسفه أو فلس لأن ذلك يفوت القدر الزائد على السفية، أو الغرماء.

(و) وقع بائنا (بالمعين الذى تبيننا) أنه (للغير) أو تعلق به حق كالمكاتب فيما لو علق بإعطاء معين لتعيينه بالإشارة. (والزوج له المهر) لا قيمة المعين وعليه رده، وخرج بالمعين غيره وسيأتى حكمه، وقوله: (هنا) تكملة.

(وبغصيب) أى: ووقع بمغصوب (خمرة) بأن كانت محترمة أو لذمى فيما لو علق بإعطاء خمرة (لا) بمغصوب (قن * ولا مكاتب) ونحوهما كمشتك ومرهون فيما

.....

قوله: (فتعلق بعين العبد) أى: أو بدله وهو مهر المثل كما فى شرح الإرشاد.

قوله: (لا بمغصوب) دخل فيه ما لو كان عبدها مغصوبا فأعطته للزوج فإنها لا تطلق، كما قاله الشيخ أبو حامد وإن بحث الماوردى الوقوع، نعم لو خرج بالدفع عن كونه مغصوبا فلا شك فى الطلاق، كما قاله الأذرعى. انتهى. «خ.ط» على المنهاج.

الفرق يرد عليه مسألة المغلوب فإن الرجوع فيها بالغالب، كذا بخط شيخنا، وقوله: فإن الرجوع فيها بالغالب يعنى مع أن الطلاق فيها إنما وقع بالإعطاء، وقد يجاب بأن الدراهم لما كانت متماثلة وهى قيم الأشياء كان التعلق بشخص منها كالتعلق بالنوع دون خصوص ذلك الشخص.

قوله: (ولم يعينه ولم يصفه) ظاهره أن الوصف كالتعيين فى إنها إذا دفعت غير ملكها تبين، ويجب مهر المثل فيكون تعيينه بالوصف كتعيينه بالإشارة وهو محتمل، ولم أر التصريح به، ويجوز أن يكون قوله: ولم يصفه احترازا عما لو وصفه بالغصب الآتية قريبا. برلسى.

الإعطاء كما يفيد شرح الروض، وفرضها حجر فى شرح الإرشاد فى التعليق، فيكون الوقوع فيها بالإعطاء كمسألة الميعب، فتأمل.

قوله: (وقد يجاب إلخ) الأثرى الجواب بأنه إنما رجع فيها بالغالب لأنه لا تعيين هناك بوصف، ولا غيره والمعاوضة تنزل على الغالب، وهنا لما وصف بصفات السلم لم يتأت النظر للغالب، بل أما ذلك الموصوف أو بدله وهو مهر المثل، فتدبر.

قوله: (وهو محتمل) عبارة شرح الإرشاد لحجر: ويقع بائنا بمهر مثل طلاق معلق بإعطاء نحو عبد، أو ثوب معين استحق، أو بان العبد مكاتب مثلا لا إن علق بإعطاء غيره أى: المعين بأن لم يصفه بصفات السلم، كأن أعطيتى عبدا فأعطيته عبدا ثم استحق لأن الإعطاء يقتضى التملك إذا أضيف لما يتصور

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

لو علق بإعطاء عبد، ولم يعينه، ولم يصفه لأن الإعطاء يقتضى التملك إذا أضيف إلى ما يتصور تملكه فافترق الحال بين ما يقبل الدخول فى ملك الزوج. وما لا يقبله بحال بخلاف ما إذا أضيف إلى ما لا يتأتى تملكه، فلا يختلف الحكم فيه بكونه مغصوبا وغير مغصوب اكتفاء بصورة الإعطاء فى مثله دون حقيقته لتعذرهما، وقيل يقع بذلك أيضا لأنه لا يملكه فلا فرق، فلو وصف القن بكونه مغصوبا فخالف مرتب وأولى بالوقوع. قال الراجح: وهو الظاهر لدلالته على أنه لم يقصد تملكه، قال: وعلى هذا يقع باثنا بمهر المثل كما لو ذكر خمرا، وعبر عن ذلك فى أصل الروضة بقوله: ولو قال إن أعطيتنى هذا العبد المغصوب فأعطته وقع الطلاق باثنا على المذهب ويرجع

قوله: (بين ما يقبل الدخول) كما لو أعطته قنا لها فيقع باثنا بمهر المثل كما سيأتى، وما لا يقبله، كما لو أعطته القن المغصوب أو المكاتب أو نحوهما.

قوله: (لأنه لا يملكه) أى: لعدم تعيينه فلا فرق بين المغصوب وغيره فى أن الوقوع بمهر المثل دون العبد ولو كان ملكها للجهل به كما سيأتى قريبا فى الشرح.

قوله: (ولم يصفه) شامل لصفة السلم وغيرها، وقيد بذلك لأنهم إنما صرحوا باستثناء المغصوب عند عدم الوصف، وأطلقوا فيما لو علق بإعطاء عبد ووصفه بصفة السلم أو غيرها بأن لم يستوفها إنها إن أعطته عبداً بالصفة طلقت به فى الأولى، وبمهر المثل فى الثانية وسكتوا عن التفرقة بين المغصوب وغيره وإن أعطته عبداً لا بالصفة لم تطلق ولا يخفى إشكال إطلاقهم فى ذلك مع تعليلهم مسألة المتن بأن الإعطاء يقتضى التملك إذ قضيته التفرقة فى الموصوف أيضاً، فليحذر.

قوله: (وما لا يقبله بحال) أى: كالمغصوب، وفارق ما سلف فى المعين لتعيينه بالإشارة فى تحصيل الصفة. «ب.ر.»

قوله: (لأنه لا يملكه) أى: ولو كان ملكها للجهل به.

قوله: (هذا العبد) فصوره بالمعين.

ملكه، وإنما خرجوا عن ذلك فى المعين نظرا لوجود الصفة. انتهى. وهو يفيد الوقوع فى الموصوف بصفات السلم نظرا لوجود الصفة بمهر المثل كالمعين بالإشارة، ويفيد عدم الوقوع بالموصوف بغير صفة السلم إذا كان مكاتباً أو مرهوناً، أو مشتركا لعدم ما يقوم مقام التعين بالإشارة.

قوله: (وسكتوا عن التفرقة إلخ) كيف هذا مع قولهم: طلقت به فى الأولى فإنه مصرح بأنه غير مغصوب فى الصورتين، أما المغصوب فإن كان موصوفا بصفة السلم فهو كالمعين بالإشارة، وإلا فلا طلاق لعدم ما يقوم مقام الإشارة، كذا يؤخذ من شرح الإرشاد.

باب الخلع

١٦١

بمهر المثل أما لو أعطته قنا لها لم يتعلق به حق فيقع بائنا، لكن لا يملكه لأنه مجهول فلا يملك بمعاوضة ويرجع بمهر المثل (و) لا يقع في قوله (إن أعطتني).

(عرسى هذا الثوب وهو مروى) فهي طالق (وبعد أعطت) له الثوب (وهو غير المروى) لعدم وجود الشرط وتقدم الفرق بينه وبين قوله خالعتك أو طلقتك على هذا الثوب مروى فقبلت ثم بان أنه هروى، وفي الأم: لو قال لها إن أعطيتني عبدك فأعطته إياه فإذا هو حر طلقت بمهر المثل، واستشكله ابن الرفعة بأن عبدها لم يوجد فلم تتحقق الصفة، قال إلا أن يقال إن الشافعي غلب الإشارة على العبارة، ويكون ذلك فيما إذا أشار إلى معين بأن قال عبدك هذا. قال الأذرعى: وهذا مراد نص الأم ففيها بعد بنحو ورقتين ما يدل له دلالة ظاهرة.

(و) وقع بائنا في قوله أنت (طالق مني إن ضمننت * لى ألفا أو) أنت طالق (على كذا إن شئت).

قوله: (ويرجع بمهر المثل) وقيل: لا يقع وقيل: يقع رجعا كذا في الروضة، ثم قال: ولو قال: إن أعطيتني زق خمر فأنت طالق فإن أتت بخمر مغصوبة بأن كانت محترمة أو لدمى، فإن قلنا في العبد المغصوب يقع الطلاق فهنا أولى وإلا فوجهان أصحهما الوقوع لأن الإعطاء هنا مضاف إلى ما لا يتأتى ملكه، والثاني المنع ويحمل على ما تحتص به يدا كما حمل لفظ العبد على ما اختصت به ملكا. انتهى. وهو يفيد أن الوقوع في مسألة الخمر مرتب عليه في مسألة المغصوب عكس ما في الشرح، فلعل مراده أنه مرتب على الوقوع فيما لو علق بإعطاء معين تبين أنه للغير، وهى المسألة السابقة على مسألة الخمر.

وقد حكى في الروضة الخلاف فيها وجهين أحدهما: لا يقع والثاني: وقوعه للإشارة ويرجع لمهر المثل، والظاهر أنه أولى بالوقوع سواء.

قال: إن أعطيتني هذا القن المغصوب أو قنا مغصوبا لتصريحه بالمانع فيهما ويدل لذلك قول الشارح: وعبر عن ذلك إلخ.

المفيد أن هذا التعبير ليس بلازم فليتأمل.

قوله: (وهو غير مروى) أى: بخلاف المروى فإنه يقع بائنا كما سلف في الشرح. ولا رد كما بيناه في هامشه. «ب.ر.»

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(أو طلقى) نفسك إن ضمننت لى ألفا أو على كذا إن شئت (فجاوبت) بأن قالت فى الأولى (ضمننت* و) فى الثانية (شئت أو قالت له) فيها قبلت (و) فى الثالثة ضمننت، وفى الرابعة شئت أو قبلت (مع) قولها فيهما (طلقت) سواء قدمته على ذلك، أم أخرته، وأفهم اعتباره المعية أنه لا يكفى أحد اللفظين وهو كذلك لأنه فوض إليها التطبيق بشرط فلا بد منهما، ولا يغنى عن الضمان الإعطاء، ولا المشيئة لأنه المعلق عليه ولو ضمننت أقل من ألف لم يقع أو أكثر وقع لوجود الصفة مع زيادة، بخلاف ما لو قال: خالعتك أو طلقتك على ألف، فقبلت بأكثر لاشتراط التوافق فى صيغة المعاوضة، والمراد بالضمان هنا الالتزام كما مر مثله واكتفاؤه بقبلت بدل شئت تبع فيه كأصله الغزالي، والذي قطع به المتولى، واختاره الإمام وصححه فى الروضة تعين المشيئة لأن التعليق بها، فينصرف إليها دون القبول لأنه ليس بمشيئة، وفيه إشعار باعتبار اللفظ حتى لا يغنى الالتزام عن الضمان ولا الإسقاط عن الإبراء ويحتمل إغناء المرادف كهذين المثالين دون غيره وهو المتجه، وفى كلامهم ما يدل له ومثل أن فيما ذكر إذا ونحوها وأفهم قوله: فجاوبت بألفا اعتبار الجواب فوراً وهو كذلك بخلاف ما إذا علق بمتى، أو نحوها كما مر.

(و) لو قال: (طلقت) ولم يتعرض للعرض (وقد* قالت له طلق بألف) فينظر (إن قصد).

(به ابتداء) لا جواباً (فهو رجعى) لاحتماله، فإن اتهمته حلفته (وإن* يجب به) أى: يقصد به الجواب (أو لم يرد) به (شيئاً) من ذلك (تبين) منه بالألف، فلو ترك البيان حكم له بالبينونة والعرض نظراً للظاهر.

.....
.....

قوله: (أو أكثر إلخ) قال فى شرح المنهج: ثم الرائد يلغو ضمانه، وإذا قبض فهو أمانة عنده. انتهى.

قوله: (ولم يتعرض للعرض) وكذا لو تعرض له يصدق بيمينه فى قصد الابتداء كما يعلم مما تقدم قبيل قول المصنف: قلت من الشروط.

.....

و(إن عددا) من الطلاق كطلقتين (تطلب) زوجته (بألف فاتفق) جوابه مع طلبها بأن طلقها ثنتين في المثل (أو زاد) على ما طلبته كأن طلقها ثلاثا (أو أفادها) البينونة (الكبرى) كأن طلبت منه ثلاثا وكان لا يملك عليها إلا واحدة فطلقها الواحدة (استحق) عليها.

(ألفا) أما في الأولى فظاهر، وأما في الثانية فلتضمنه الإجابة كما لو زاد العامل في الجعالة بخلاف نظيره في البيع إذا قال: بعني هذا بألف، فقال: بعته مع ذاك بألف لا يصح لأنه معاوضة محضة، والخلع شبيه بالجعالة ولأن تمليك الزائد لا يستقل به البائع بخلاف إيقاع الزائد على طلقتين، وأما في الثالثة فلحصول مقصود الثلاث بتلك الواحدة وهو الحرمة الكبرى سواء علمت أنه لم يبق لها إلا واحدة أم لا (وإلا) أي: وإن لم يوافقها في العدد ولا زاد عليه ولا أفادها البينونة الكبرى بأن نقص عنه ولم يفدها الكبرى استحق (القسط) أي: قسط المسمى (مما نطقا) به من العدد بالنسبة إلى ما طلبته وإن زاد على الثلاث، فلو طلبت ثلاثا أو عشرة بألف فطلق واحدة وهو يملك عليها أكثر منها استحق ثلث الألف أو عشرة، وإن طلق وهو يملك عليها الثلاث ثنتين استحق ثلثيه، أو عشريه أي: خمسه، أو نصف واحدة استحق نصف الثلاث أي: السدس، أو نصف العشر نظرا لما أوقعه لا لما وقع، أو واحدة ونصفا استحق نصف الألف لا ثلثيه نظرا لذلك، ولو (قالت): طلقني (ثلاثا بكذا) كألف وهو يملك عليها الثلاث (فطلقا).

قوله: (أو أفادها الكبرى) أي: بثلاث في الحر وثلثين في غيره. شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (فطلقها الواحدة) لو طلقها نصفها يستحق أيضا الألف كما في خط شيخنا الشهاب الرملي.

قوله: (أكثر منها) شامل لثنتين فقط، وقد يؤيده صورة العشر فتأمل.

قوله: (وإن طلق ثنتين) لو طلق ثنتين ونصفا فيحتمل وهو قياس ما سبق عن خط شيخنا الشهاب الرملي استحقاق الألف لأنه أفادها البينونة الكبرى.

قوله: (استحق نصف الألف) أي: فيما إذا طلبت ثلاثا.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(واحدة به وطلقتين * مجاناً اقتصر) أنت فى الإيقاع (على هاتين) الطلقتين لأنه يستقل بالطلاق مجاناً فتتبعان رجعتين، ولا تقع الأولى لعدم التوافق كما لو طلبت واحدة بثلاث ألف فطلقها واحدة بألف، وهذا ما قال الإمام أنه القياس الحق وتبعه الغزالي وغيره، وقال الشيخان: إنه حسن متجه لكن منقول الأئمة أن الأولى تقع بثلاث الألف لأنها لم ترض بواحدة إلا به كالجعالة، ولا تقع الباقيتان للبينونة. قالاً: وهو بعيد وإن أمكن حملة على ما لو طلقها واحدة بثلاث المسمى وثنتين مجاناً، فليفعّل ولا إشكال لموافقته ما اقتضاه طلبها من التوزيع، وعلى القياس المذكور، لو أوقع عليها وهى مدخول بها واحدة مجاناً، وثنتين بألف وقعت الواحدة دون الثنتين وعلى المنقول وقعت الواحدة مجاناً، والثنتان بثلاثي الألف ولا يستحق الكل وإن حصل مقصودها لأن ذلك إنما يكون إذا أوقع المملوك من الطلاق فى مقابلة المال، وهنا أوقع بعض المملوك مجاناً.

(وإن يطلق) بعد طلبها ثلاثاً بألف وهى مدخول بها (طلقة مجاناً * وباقياً) أى: والباقي وهو ثنتان (بثلاثيه) أى: المسمى (كانا) أى: الطلقة والباقي.

قوله: (وهذا ما قال الإمام إنه القياس الحق) مشى عليه فى الروض ثم قال: ولو قال: ثلاثاً واحدة بألف وقعت الثلاث واحدة منها بثلاثة. قال فى شرحه: وهذا ما قاله الأصحاب وفيه كلام الإمام السابق كما ذكره الأصل، فعلى قوله: لا يقع الاثنتان رجعتان وكان اللائق بالمصنف أن يمشى على قوله كما مشى عليه فيما مر. انتهى.

وقد يجاب عنه بأنه إنما مشى فى هذه الصورة على قول الأصحاب لظهور الفرق بين ما هنا، وما مر: بموافقة الزوج لها فى العدد هنا ومخالفته لها فيما مر فيه.

قوله: (أو أطلق) أى: والحال أنه صرح بإضافة المال إليها. «ب.ر».

قوله: (كما مر) أى: الوقوع باثنا والوقوع رجعيًا.

قوله: (ولو قال ثلاثاً إلخ) أى: جواباً لقولها طلقنى ثلاثاً بألف.

قوله: (مشى عليه فى الروض) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى ما مشى عليه الروض فى الموضعين لظهور الفرق بينهما، فإنه فى الأولى خالفها فى العدد، والعوض، وفى الثانى خالف فى العوض دون العدد. انتهى. «س.م» على التحفة أى: فيكون ما هنا كما لو قالت: طلقنى بكذا فطلقها بنصفه فإنها تبين بالنصف كما مر فى الشرح وقد تقدم الفرق بينه وبين الجعالة.

(كقوله) أى: كما أوقعهما أما الأولى فلاستقلاله بالطلاق مجانا، وأما الباقي فلقضية التوزيع، فإن لم تكن مدخولا بها بانته الأولى فلا يقع ما بعدها (أما اختلاع أجنبي* مصرح نيابة) أى: بنيابته عن الزوجة (بالكذب) أى: مع كذبه فيها فلغو كما سيأتى، أى: لا يقع به طلاق لارتباطه بالعوض ولم يلتزمه واحد منهما فأشبه ما لو كان الخطاب معها فلم تقبل.

(أو) اختلاع (طفلة) أو مجنونة فلغو لأن عبارتهما ملغاة وظاهره أنه لا فرق بين المميزة وغيرها وهو ما رجحه الإمام والغزالي، ورجح البغوى وقوعه رجعيا فى الميزة كما فى السفهية. قال الرافعى: والوجهان قريبان من الوجهين فيما لو علق الطلاق بمشيئتها فقلت شئت أو هما كما قال، ويؤيد قول البغوى: بناء المتولى ذلك على أن للصبى عمدا أم لا والأصح نعم، ورجح قول البغوى البلقينى والزركشى ونقلاه عن نص الأم. (أو) اختلاع (والد) للزوجة (بملكها)، وقد (صرح إنى نائب) أى: بنيابته عنها (فى فكها) من النكاح وهو كاذب.

(أو بولاية) له عليها فلغو لأنه ليس بوكيل ولا ولى فى ذلك إذ الولاية لا تثبت له التبرع بمالها، فلو صرح باستقلاله وقع الطلاق بائنا بمهر المثل، أو أطلق وقع رجعيا كما مر، أو خلعه بملكه كخلع الأجنبي (أو) اختلاع (الوكيل له) أى: للزوج حيث (ينقص عن مقدر قد وكله) بالاختلاع به.

(أو عند الإطلاق له ينقص عن* ما هو مهر المثل) أى: أو حيث ينقص عن مهر المثل عند إطلاق موكله بأن لم يقدر له شيئا فلغو كما فى البيع، وهو فى الثانية ما صححه فى المنهاج كأصله، وقال الرافعى: كأنه أقوى توجيهها، وقال فى الشرح الصغير إنه الأقوى، وإليه ذهب البغوى وصح فى أصل الروضة، وتصحيح التنبية

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

وقوعه بمهر المثل كما لو خالغ بخرم، وحكاه الرافعي عن العراقيين والرويانى ونص عليه الشافعى، وفى المهمات أن الفتوى عليه استناداً للأكثرين (أو) اختلاع السيد (بعنق) بإسكان النون لغة فى مضمومها أى: برقبة (من) أى: أمة له.

(تحت مكاتب وحر) أى: أو حر كله أو بعضه ولا مهياة، أو كان الاختلاع فى نوبته فلغو لأن وقوعه يؤدى إلى عدم وقوعه إذ لو وقع لقارنت الفرقة ملك الزوج زوجته، وملكه لها يمنع وقوع الطلاق، قال الرافعى: وهذا كما قالوا فيمن علق طلاق زوجته المملوكة لأبيه بموت أبيه أنه لا يقع الطلاق إذا مات الأب، لأن حصول الملك حال موت الأب يمنع وقوع الطلاق حتى لو كان الأب قد قال: إذا مت فهى حرة وقع الطلاق عند موته، أما اختلاعه برقبة أمته التى تحت رقيق أو تحت مبعض فى نوبة السيد فصحيح إذ لا يملكها الزوج حينئذ (يتخذ * لغوا) جواب أما بحذف ألفا وهو قليل (وإن زاد وكيلها) على مقدرها إن قدرت، أو مهر مثلها إن أطلقت (نفذ) أى: الخلع بخلاف وكيل الزوج إذا نقص عن مقدره كما مر لمخالفته الزوج المالك للطلاق. والمرأة لا تملكه وإنما يعتبر منها قبول العوض فمخالفة وكيلها إنما تؤثر فى العوض، وفساده لا يمنع البينونة، ولأن الخلع من جانب الزوج فيه شوب تعليق فكان التعليق بالمقدر وعند نقصه لم تحصل الصفة.

(ولتعط) الزوجة زوجها إذا زاد وكيلها، وأضاف الخلع إليها فقال: اختلعتها بكذا من مالها بوكالتها (مهر المثل) سواء زاد على مقدرها أم نقص لفساد العوض كما زاده بقوله: (فهو) أى: العوض (فاسد * وقال فى الحاوى) و (عليه) أى: على

قوله: (لقارنت الفرقة إلخ) إذ العوضان يتساوقان. شرح الإرشاد.

قوله: (إذا نقص) قيد به لأنه نظير الزيادة هنا.

قوله: (إنما تؤثر إلخ) أى: ولا تدفع طلاقاً أوقعه ماله.

قوله: (وقال فى الحاوى إلخ) المعتمد أنه لا شىء عليه لأنه قضية فساد العوض بزيادته فيه مع إضافته إليها. انتهى. «م.ر» على المنهاج ومثله حجر.

.....

.....

وكيلها حينئذ (الزائد) على مهر مثلها، وإذا غرمه لا يرجع به عليها لأنه التزمه من عنده.

(قلت وشيخي) البارزي (كان يستشكله) أى: لزوم الزيادة بأن مهر المثل إنما وجب لفساد العوض فلا وجه للزومها، قال: ولم يتعرض لها الغزالي وكذا الرافعي وإنما قال: يلزمها مهر المثل، وهل يطالب الوكيل بالواجب عليها قال الأئمة: لا يطالب إلا أن يقول على إنى ضامن فيطالب بما سمى وإن ترتب ضمانه على إضافة

..... قال فى المنهاج وشرحه: وإن أطلق بأن لم يصفه لنفسه ولا إليها وقد نواها فقال: اختلعت فلانة بالفلين فالأظهر أن عليها ما سمته لأنها التزمته وعليه الزيادة لأنها لم ترض بها فكأنه افتداها بما سمته وزيادة من عنده. انتهى. وقول «م.ر» وحجر فى الأول أنه لا شئ عليه أى: إلا أن ضمن فقال: وأنا ضامن فيطالب من حيث الضمان. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (فيطالب بما سمى) قال فى أصل الروضة: هذا هو المذهب وبه قطع الأصحاب فى طرقهم وفى المختصر تعرض لمثله. وقال الإمام: ينبغى أن يكون أثر الضمان فى مطالبته بما تطالب به المرأة ولا يطالب بزيادة عليه وهذا ضعيف.

قوله: (فيطالب بما سمى) أى: يطالب به ولو زائدا على مهر المثل من حيث الضمان، وظاهره أن الزوج يستحق الزائد فيكون الخلع فى مقابلة مهر المثل خلعا مع الزوجة وفى مقابلة الزائد خلعا مع أجنبي. تدبر.

قوله: (وإذا غرم لا يرجع به عليها) ظاهره ولو نقص مهر المثل عن مسماها، وقياس ما يأتى عن البغوى الرجوع لما زاد من مسماها على مهر المثل. «ب.ر».

قوله: (ولم يتعرض لها الغزالي إلخ) عبارة الغزالي فى البسيط: إذا حصلت البينونة، فلا خلاف فى أن الوكيل لا يلتزم شيئا لأنه أضاف إلى مالها تصرفاتها، وما الذى يلزم المرأة فيه قولان الظاهر، وهو القياس أن الرجوع إلى مهر المثل لفساد العوض ولا نظر فى هذا القول إلى تفصيل أصلا. انتهى. «ب.ر».

قوله: (وقياس ما يأتى عن البغوى إلخ) يدل عليه التعليل أيضا.

قوله: (فى هذا القول) وإنما التفصيل فى مقابله، وقد حكاه فى المنهاج وبين ما فيه من التفصيل فى الشرح الكبير ونقله الخلى فانظره.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فاسدة لأن الخلع عقد يستقل به الأجنبى، فجاز أن يؤثر فيه الضمان بمعنى الالتزام وإن ترتب على ذلك، بخلاف ضمان الثمن ونحوه، وإذا غرمه ففى التهذيب لا يرجع عليها إلا بما سمت، وقد يوجه بأن الزائد تولد من فعله وقضيته رجوعها عليه بما

قوله: (على إضافة فاسدة) وهى إضافة جملة المال إليها. «ع.ش».

قوله: (وقضيته إلخ) مشى على هذه القضية حجر فى التحفة.

قوله: (وكذا الرافعى) أى: لم يتعرض لها أى: على الإطلاق بل فيما إذا ضمن، وإلا فقول الرافعى: إلا أن يقول: على أنى ضامن إلخ فيه تعرض للزيادة فى الجملة.

قوله: (قال الأئمة لا يطالب) قد يقال: هلا طوبل لأن الوكيل يطالب كما تقرر فى باب الوكالة. قال فى الروض: هناك وإن اشترى الوكيل والثمن فى يده طوبل وإلا فلا إن اشترى بمعين، وإن اشترى فى الذمة فللبائع مطالبتهما أى: من شاء منهما إن صدق الوكيل أى: فى وكالته، ولو كان الثمن بيد الوكيل قال فى شرحه: أو صرح بالسفارة فى العقد. انتهى. وكما سيأتى هنا فى قوله: فلو طالب الزوج الوكيل بالجميع، وأخذ منه إلخ لا يقال: إنما لم يطالب لمخالفته لأن مخالفته إنما تناسب مطالبته لأنها أقرب إلى استقلاله بالخلع السائغ له والموجب لمطالبته.

قوله: (فيطالب بما سمى) ظاهره وإن زاد على مهر المثل الذى وجب عليها. «ب.ر». أقول: قال فى شرح الروض: وإن زاد على مهر المثل. انتهى. «س.م».

قوله: (إلا بما سمت) ظاهره سواء زاد مسماهما على مهر المثل، أو نقص ومن ثم نشأ قول البارزى الآتى: الظاهر إلخ ثم قوله: بما سمت مثله مهر المثل عند الإطلاق. «ب.ر».

تنبيه: قد يقال: لم رجع عليها مع عدم إذنها فى الضمان، فإن قيل: ليس هذا من الضمان المشهور فيقال هو أولى بعدم الرجوع عند عدم الإذن، إلا أن يجاب بأنه وكيل والوكيل عليه العهدة فيرجع.

قوله: (وقد يوجه) أى: عدم الرجوع عليها.

قوله: (قد يقال هلا طوبل) قال فى حاشية التحفة: يمكن الفرق بأن العقد يمكن وقوعه للوكيل فى البيع لا هنا ومثله فى شرح «م.ر».

قوله: (وكما سيأتى إلخ) فيه أن ما سيأتى عند الإطلاق لفظاً، وفرق بينهما. تدبر.

قوله: (وإن زاد) هذا هو المذهب، وقول الإمام ينبغى أن يكون أثرًا لضمان مطالبته بما تطالب به المرأة ضعيف كذا فى الروضة، أى: لأنه إذا ضمن كأنه اقتداها بما سمت الذى بدله مهر المثل، وبزيادة من عنده.

قوله: (إلا إن يجاب إلخ) فليس الرجوع من حيث الضمان.

غرمته زائدا على مسمائها وأن يكون استقارارا لزائد عليه ويجيء فيه قول آخر أنه يرجع عليها بالواجب عليها وهو مهر المثل، قال البازرى: وهذا يعنى الرجوع بالواجب عليها هو الظاهر، فإن مسمائها قد يكون أكثر من مهر المثل أو أقل، ومطالبته لها بأكثر من الواجب عليها أو بأقل منه بعيد وما استبعده فى الثانية بعيد، ثم اقتضاه كلام الناظم كأصله من التسوية بين ضمان الوكيل وعدم ضمانه. صرح به الإمام وغيره (وإن يضاف) وكيلها الخلع (لنفسه) أو أطلقه ولم ينوها كما أفهمه كلام الإمام وغيره (فكله) أى: المسمى على الوكيل لأن خلعه حينئذ خلع أجنبى.

(وحيثما يطلق) بزيادة ما بأن لم يصفه لنفسه ولا للمرأة أى: وقد نواها، فيجب

قوله: (وما استبعده فى الثانية بعيد) إذ الأقل هو الذى رضيت به.

قوله: (من التسوية إلخ) أى: من التسوية بينهما فى لزوم مهر المثل بتمامه لها سواء زاد على مسمائها أو لا، ولا ترجع عليه بما غرمته فى الزائد. هذا هو المراد إن شاء الله تعالى وبه يندفع ما فى الحاشية. تدبر.

قوله: (صرح به الإمام) إن كان غرضه التسوية فى مطالبة الوكيل فكلام النظم لا يقتضى ذلك، وأيضا فالذى فى الروضة عن الإمام أنه يجب أن يكون فائدة ضمان الوكيل مطالبته بما لزم المرأة لا بما سمي وإن كان غرضه التسوية من حيث لزوم الزيادة فهو قضية كلام النظم كما قال، وأما نسبته إلى الإمام فقد علمت الذى نسبه إليه فى الروضة، وأيضا فصريح كلام الغزالي نفى الخلاف فى لزوم الزيادة عند عدم الضمان «ب.ر».

قوله: (أى وقد نواها إلخ) فعلم أن الإضافة إليها صريحا توجب فساد العوض واستشكال لزوم الزيادة للوكيل كما تقدم بخلاف الإضافة إليها نية فيها فليتأمل.

قوله: (إن كان غرضه إلخ) الظاهر أن غرضه التسوية بينهما فى لزوم مهر المثل لها سواء زاد على مسمائها أو نقص، فإذا غرمة رجع عليها به لا بما سمت، وإذا غرمته لم ترجع عليه بما زاد على مسمائها سواء فى ذلك قال: على إنى ضامن أو لا خلافا لما فصله الشارح بناء على مطالبته إذا قال ذلك، وبه يندفع ما فى الحاشية، وحاصل مراد الشارح أن المصنف جار على القول الآخر أنه يرجع عليها بالواجب عليها، وهو مهر المثل إذا قال: على إنى ضامن كما أنه هو الواجب عليها إذا لم يقل على إنى ضامن وإلا فلم لم ترجع بالزائد إذا لم يقل ذلك مع أن الزائد إنما تولد من فعله، وهذا هو التوجيه لعدم لزوم الزائد على ما سمت لها إذا قال على إنى ضامن على ما قالوا، فتأمل.

قوله: (واستشكال لزوم الزيادة) أى: وعدم مطالبته إلا أن ضمن، بخلاف ما إذا لم يصرح، ونواها

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(على المرأة ما * سمت) إن سمت شيئا وإلا فمهر المثل لأنها لم ترض بأكثر من ذلك (وما زاد) (الوكيل) على مسماها أو مهر المثل حينئذ (غرما) أى: غرمه للزوج لأن صرف اللفظ المطلق إليه ممكن فكأنه افتداها بمسماها، أو بمهر المثل وزيادة من عنده، وفهم بالأولى أن الحكم كذلك فيما لو أضاف مسماها، أو مهر المثل إليها وما زاده إليه، فلو طالب الزوج الوكيل بالجميع وأخذ منه رجع عليها بما سمت، أو بمهر

قوله: (كما أفهمه إلخ) خلافا للغزالي حيث قال: إذا أطلق ولم ينوها فالمال عليها.

قوله: (وحيثما يطلق إلخ) حاصل المعتمد الذى فى «م.ر» أن الوكيل الحر إذا لم يضيف المال إما أن ينويها هى أو نفسه أو يطلق ومثلها فى حالة الدفع لأنه المطالب حينئذ فهذه تسع، فإن نوى نفسه حال الاختلاع أو أطلق والفرض أنه خالفها فيما سمت لم يرجع بشيء مما غرم مطلقا فى صور الدفع لأنه حينئذ خلع أجنبى، فإن نواها هى حال الخلع فكذلك لا يرجع إن نوى نفسه حال الدفع، والإرجع بما سمت فقط فالرجوع فى صورتين وعدمه فى سبع ومثل هذا كله فى العبد المأذون له فى الوكالة بخلاف غير المأذون فإنه يرجع إذا غرم بعد العتق إن نواها حال الدفع سواء نواها حال الاختلاع أو أطلق وفيما عدا ذلك لا يرجع، ويفرق بأن كونه رقيقا غير مأذون قرينة صارفة عند الإطلاق عن أن يكون خلع أجنبى لأنه ليس أهلا للالتزام حالا بخلاف الحر والمأذون، ولما كانت مطالبته متأخرة إلى ما بعد العتق كان أداؤه كالأداء المبتدأ فأحتيج لصارف عن التبرع بخلاف الحر والمأذون فإن التعليق بهما عقب الخلع قرينة على أن الأداء إنما هو عن جهتها فلم يشترط فى الرجوع قصده بل يكفى الإطلاق فتدبر.

قوله: (لأن صرف اللفظ إليه ممكن) هذا التعليق قد يشكل فيه بأن نيتها مانعة من صرفه إليه، ويجاب بأن نيتها بالنظر إلى الزيادة على المأذون فيه من قبلها كالعدم فيؤاخذ بتلك الزيادة ولا يمنع منه ألبته «ب.ر».

قوله: (فلو طالب الزوج الوكيل إلخ) ظاهره رجوعه لصورتى الإطلاق والإضافة وعلم أن الوكيل لا يطالب إذا لم يضمن مع الإضافة صريحا ويطالب مع الإضافة بنية.

* * *

وزاد على مسماها فإنه يطالب بما زاد، وإن لم يضمن. قاله الحشى فى حاشية التحفة، لكن تركه هنا لأن ما ذكره بعد يتضمن الجواب عنه، وقد يقال: إنه لما كانت نيتها بالزائد كالعدم لم تقتض فساد العوض، ولم يشكل معها لزوم الزيادة للوكيل بخلاف التصريح فإن فيه مخالفة صريحة وإبعادا له عن الضمان، فتأمل.

قوله: (والإضافة) أى: لها وهى المقدمة فى قوله: ولتعط إلخ لكن هذا خلاف الظاهر لتقدم ذاك بما فيه.

* * *

المثل، ولو خالف الوكيل في الجنس كأن قالت خالعتي بدراهم فخالع بدنانير أو بثوب بانئت في الأصح، ثم إن أضاف الخلع إلى مالها ولم يقل وأنا ضامن فالرجوع عليها بمهر المثل على الأظهر، وإن قال وأنا ضامن أو لم يضيف إليها لم يرجع إلا ببذل ما سمت. ذكره في الروضة وأصلها.

* * *

.....

قوله: (فالرجوع عليها) أى: إن دفع وإلا فهو إذا لم يقل: وأنا ضامن لا يطالب وقوله: وإن قال: وأنا ضامن أو لم يضيف وهو حينئذ يطالب كما مر.

* * *

.....

.....

باب الطلاق

هو لغة: حل القيد والإطلاق، وشرعا: عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه، وعرفه النووي في تهذيبه بأنه تصرف مملوك للزوج يحدثه بلا سبب فيقطع النكاح. والأصل فيه قبل الإجماع الكتاب لقوله تعالى: ﴿الطلاق مرتان﴾ [البقرة ٢٢٩] وقوله: ﴿يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن﴾ [الطلاق ١] والسنة كقوله: ﷺ «أتاني جبريل فقال لي راجع حفصة فإنها صوامة قوامة وإنها زوجتك في الجنة» رواه أبو داود وغيره بإسناد حسن. وكقوله: «ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله من الطلاق» رواه أبو داود بإسناد صحيح والحاكم وصححه، والاحتجاج بأنه ﷺ راجع سودة أنكروه ابن حزم، وقال: لم يطلقها قط. وللطلاق أربعة أركان: مطلق وصيغة وقصد للطلاق وزوجة وكلها تعلم مما سيأتي.

باب الطلاق

قوله: (وقصد) أى: قصد لفظه لمعناه أى: قصد لفظه ومعناه إذ المعتبر قصدهما معا ليخرج حكاية طلاق الغير، وتصوير الفقيه والنداء بطالق لمن اسمها طالق، نعم قصد المعنى إنما يعتبر ظاهرا عند عروض صارف للفظ عن معناه كهذه الأمثلة لا مطلقا إذ لو تلفظ بالطلاق قاصدا لفظه مع فهم معناه وقع، وإن قال قبله لست أريد إيقاعه ولو لم يقصد معناه كما في حال الهزل، بل لو قال ما قصده لم يدين وهذا هو معنى عدم احتياج الصريح إلى نية بخلاف الكناية وعلى اعتبار قصد المعنى فارقه بأنه يعتبر فيه قصد اللفظ والمعنى أى: وفهمه ويعتبر فيها مع ذلك قصد الإيقاع. انتهى. شرح الإرشاد لحجر ثم رأيت في شرح الروض بالحرف.

وقوله: إنما يعتبر ظاهر إلخ أى: بحيث يقبل منه قوله ما قصدت المعنى، ثم رأيت ما يأتي في الشرح.

باب الطلاق

قوله: (بلا سبب) قد يخرج طلاق المولى المجبر عليه إلا أن ينص السبب.

قوله: (راجع حفصة) أى: والرجعة فرع الطلاق.

باب الطلاق

قوله: (قد يخرج طلاق المولى إلخ) المراد أن الزوج له إن يحدثه بلا سبب فلا ينافي أنه قد يجبر عليه

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

(صح الطلاق من) زوج ولو بنائبه (مكلف) مختار فلا يصح من غيره تنجيزا ولا تعليقا وإن وجدت الصفة بعد الأهلية إلا السكران كما سيأتى (وفى * هزل سوى النكاح) أى: وصح فى حال الهزل غير النكاح (من) أى: (تصرف) كان طلاق أو غيره كما يصح فى حال الجد، فلو قالت له فى معرض الدلال أو الاستهزاء: طلقنى فقال طلقتك وقع ظاهرا و باطنا للخبر الآتى ولأنه أتى باللفظ عن قصدو اختيار، وعدم رضاه بوقوعه لظنه أنه لا يقع لا أثر له لخطأ ظنه كما لا أثر له فيما لو طلقت بشرط الخيار له بخلاف النكاح لا يصح فى حال الهزل لاختصاصه بمزيد احتياط وهذا وجه جرى عليه الحاوى تبعاً للغزالي، والأصح خلافه كما ذكره الناظم بقوله.

(قلت الأصح) كما فى أصل الروضة (فى النكاح العقد) له صحيح (بالهزل إن هزل النكاح جد) للنص عليه فى خبر «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة» رواه أبو داود وصحح الحاكم إسناده. وحكم غير الثلاث حكمها كما يفهم بالأولى، وخصت بالذكر لتعلقها بالأبضاع المختصة بمزيد اعتناء.

قوله: (وفى هزل) قال حجر فى شرح الإرشاد: وإذا تقرر أن قصد المعنى لا يعتبر إلا عند عروض صارف فيقع إجماعا وإن هزل به بأن قصد لفظه دون معناه أو لعب به بأن لم يقصد شيئا، ثم قال: وإنما لم يدين لأنه لم يصرف اللفظ لغير معناه بخلاف أنت طالق مع إرادة من وثاق، وقول الرويانى عن البويطى: من صرح بنحو طلاق، أو عتق ولم ينو لم يلزمه باطنا لحديث «إنما الأعمال بالنيات» ضعيف. انتهى.

قوله: (ولو يظنها سواها) والوقوع هو المعتمد ولو مع التعليق إن لم تكن مجاورة أى: منازعة فى كونها زوجته أو لا وإلا فهو حلف فيرجع فيه إلى ما فى ظنه وإن خالف الواقع. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (إلا السكران) أى: المتعدى.

قوله: (وفى هزل) أى: وصح فى هزل، وقوله: سوى النكاح فاعل.

قوله: (قلت الأصح فى النكاح العقد) يمكن جعل العقد بمعنى الانعقاد خيرا لأصح وجعل بالهزل صلة العقد والباء للمصاحبة فيستغنى عن تقدير صحيح، فالمعنى: الأصح فى النكاح انعقاده مع الهزل.

(ولو يظنها) أى: زوجته (سواها) لكونها فى ظلمة أو من وراء حجاب أو نحوها فإنه يصح طلاقه لها لأنه أوقع الطلاق فى محله ولأن عدم العلم بالزوجية عند قصد الخطاب باللفظ الصالح للإيقاع لا يمنع الإيقاع، وفى معنى الظن النسيان والجهل كأن قبل له أبوه فى صغره أو وكيله فى كبره نكاح امرأة وهو لا يدرك فخطبها بالطلاق وهذا فى الظاهر. أما نفوذه فى الباطن ففيه وجهان بناهما المتولى على صحة الإبراء من المجهول وقضيته ترجيح المنع وقضية كلام غيره النفوذ (أو فسق) صفة لمعطوف على مكلف أى: صح الطلاق من مكلف أو غير مكلف فسق (بالسكر) أو بغيره مما يزيل العقل كدواء مجنون بلا حاجة فيصح طلاقه كسائر تصرفاته لعصيانه بسبب زوال عقله فجعل كأنه لم يزل وعدلت عن عطف ذلك على يظنها المقتضى لكون السكران مكلفا إلى ما ذكرته ليفيد أنه غير مكلف وهو ما نقله فى الروضة عن أصحابنا وغيرهم فى كتب الأصول وانتفاء تكليفه لانتفاء الفهم الذى هو شرط التكليف فلا تصح منه الصلاة ونحوها، ونفوذ طلاقه من قبيل ربط الأحكام بالأسباب كما قاله الغزالي فى المستصفى، وأجاب عما استدل به الجوينى وغيره على تكليف السكران من قوله تعالى: ﴿ولا

قوله: (أوقع الطلاق) أى: قاصدا لفظه ومعناه الذى هو حل العصمة بخلاف من طلب من قوم فيهم امرأته شيئا فلم يعطوه، ولا يعلم بها فقال طلقتم فإنه لا يقع لعدم قصده حل العصمة لأنه لا يصلح فى الرجال، والنساء لا يدخلن فى خطاب الرجال إلا بالتغليب ولم يقصده. انتهى. من شرح الروض.

قوله: (النفوذ) هو المعتمد ولعل الفرق. بينه وبين الإبراء الاحتياط للإبضاع فراجع.

قوله: (وأجاب إلخ) أقول: لا يخفى ما فى هذا الجواب فإن من فى أوائل السكر باقى العقل لا ينهى عن الصلاة ولا يصدق عليه قوله: ﴿حتى تعلموا ما تقولون﴾ [النساء ٤٣] فالحق قوة استدلال الجوينى وغيره وضعف هذا الجواب فليتأمل، فإن قيل نهى من هو فى أوائل السكر عن الصلاة إذا سكر قلنا: إن صح ذلك فلا حاجة إلى اعتبار كونه فى أوائل السكر بل يكفى فيه نهيه قبل السكر مطلقا عن الصلاة إذا سكر، فليتأمل «س.م».

(قول الشارح: من قبيل ربط الأحكام بالأسباب) لكن لابد من ملاحظة التغليب عليه ليخرج نحو الصبى فإنه لا يصح طلاقه من أنه من خطاب الوضع، وإنما نفذت تصرفات المعتدى التى له طردا للباب. انتهى. «م.ر» تأمل.

قوله: (قوة استدلال الجوينى) كيف هذا مع انتفاء الفهم الذى هو شرط التكليف.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴿[النساء ٤٣]﴾ بأن المراد به من هو فى أوائل السكر لبقاء عقله، وخرج بقول الناظم من زيادته: فسق من لم يفسق كأن أكره على شرب خمر أو أوجره فلا يصح طلاقه. وفى حد السكران عبارات متقاربة فقال الشافعى: هو من اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم وقيل من يظهر ما يحششه، وقيل من يتمايل ماشيا ويهذى متكلمًا وقيل غير ذلك، قال فى الروضة كأصلها: والأقرب ما نقل عن ابن سريج أنه يرجع فيه إلى العرف (لا حيث لسانه سبق) إلى لفظ الطلاق بأن لم يقصده لكن لا يقبل دعوى السبق ظاهرا إلا بقرينة كأن ظهرت من حيضها فقال: أنت الآن طالقة ومراده طاهرة أو كان اسمها طالبا أو طارقا فقال يا طالق وادعى أن الحرف التف فيصدق لظهور القرينة، ولو قال لمن اسمها طالق يا طالق وقصد الطلاق وقع، أو النداء لم يقع، وكذا إن أطلق على الأصح حملا على النداء.

(أو لقن اللفظ بلا فهم) منه له فلا يصح طلاقه كما لو لقن لفظ الكفر. قال المتولى: إلا أن يكون له خلطة بأهله فلا يصدق ظاهرا (وإن معناه) عند أهله (رام) أى: قصد

قوله: (وادعى إلخ) فإن مات ولم يعلم حاله حكم عليه بالطلاق. انتهى. «م.ر».

قوله: (إلا أن يكون إلخ) عبارة «ق.ل»: ويصدق فى دعوى عدم معرفته إن أمكن وإن كان مخالفا لنا. انتهى. لكن حمل «م.ر» كلام المتولى على ما إذا كان له خلطة بحيث تقضى العادة بعلمه به فلا يصدق وهو معنى ما قاله «ق.ل».

قوله: (وفى حد السكر عبارات إلخ) قال فى الروض: قلت: ولا حاجة على الوجه الصحيح أى: القائل بنفوذ تصرف المتعدى بسكره إلى معرفة السكر لأنه إما صاح وإما سكران زائل العقل وحكمه حكم الصاحي بل يحتاج إلى معرفة السكر فى غير المتعدى، وفيما إذا قال: إن سكرت فأنت طالق فيقال: أدناه أن يختل كلامه المنظوم ويكشف سره المكتوم. انتهى.

قوله: (لمن اسمها طالق) أى: حين النداء فإن هجر ذلك الاسم حين النداء طلقت عند الإطلاق.

قوله: (إن صح) كأنه إشارة إلى عدم صحته لأن الكف عن الصلاة امتثالا وقت السكر غير مقدور له لانتفاء الفهم حينئذ، فما فائدة النهي، وقد يقال: يدل الجواب المذكور نهى المتششى عن قربان الصلاة حيث لم يبق من نشوته زمن يسعها كما أفاده فى حاشية المنهج: ويكون المعنى والله أعلم: لا تقربوا الصلاة وأنتم متناولون للمسكر إلا أن يبقى من وقت النشوة زمن يسعها تعلمون فيه ما تقولون، فتدبر.

قوله: (فلا حاجة إلخ) إذا كان التكليف لا ينقطع حال النشوة، وإنما ينقطع بالاستغراق لزم أن يكون مخاطبا حال النشوة فلا حاجة حينئذ للمخاطب قبلها. تدبر.

قوله: (طلقت عند الإطلاق) رمل.

فإنه لا يصح لأن القصد بلا فهم محال، وكذا لو قصد به النكاح كما لو قصده بلفظ لا معنى له فعلم من كلامه أنه لا بد من فهم المعنى وقصد اللفظ، زاد الشيخان: وقصد معناه ليخرج حكاية طلاق الغير وتصوير الفقيه والنداء بطالق لمسماة به وهذا المزيد إنما يعتبر عند عروض ما يصرف الطلاق عن معناه كهذه المخرجات لا مطلقا كما هو صريح كلامهم، إذ لو قال لها أنت طالق وقد قصد لفظ الطلاق وفهم معناه وقع وإن لم يقصد معناه كما في حال الهزل بل لو قال ما قصده لم يدين، ومن هنا قالوا: الصريح لا

.....

قوله: (لو قصد به قطع النكاح) أى: والفرض أنه لا يعرف أنه معناه.

قوله: (زاد الشيخان وقصد معناه) قال «س.م» في حاشية التحفة: المراد بهذا الشرط

قوله: (لأن القصد بلا فهم محال) إن كانت المحالية على ظاهرها فقوله: وإن معناه أم أى: قصد مؤول بنحو وإن خيل إليه أنه قصد.

قوله: (زاد الشيخان وقصد معناه إلخ) اعلم إنهم قالوا: لا يصح أن يكون الطلاق كناية في الظهار واقتضى كلامهم الوقوع وإن نوى به الظهار، وقد يستشكل على اشتراط قصد الطلاق لمعناه. «ب.ر».

قوله: (كما في حال الهزل) محل نظر فإن الهزل قاصد للمعنى غاية الأمر أنه غير راض بالوقوع ويظن عدمه، والحاصل أنه قاصد للفظ والمعنى لكنه غير قاصد للإيقاع وإن أبيت هذا فراجع المهمات ففيها ما يشهد له وقد سلف قريبا عن الرافعى ما يدل لما قلناه. «ب.ر».

قوله: (إن كانت المحالية إلخ) قد أغنى عن هذا كله قول الشارح: عند أهله يعنى أنه قصد باللفظ معناه الذى يفيد بسبب وضعه له عند أهله، وقصده بهذا الوجه الإجمالى ممكن لا حاجة فيه إلى ما ذكره المحشى.

قوله: (واقتضى كلامهم الوقوع إلخ) أجيب بأن قصد الظهار لا يخرج عن معناه بالكلية.

قوله: (وقد يستشكل إلخ) قد يقال: قصده لمعناه إنما هو عند الصارف وليس قصد الظهار صارفا لمباينة حقيقته حقيقة، الطلاق فلا تصح إرادته به وإلا لصح كونه كناية فيه، وإذا لم تصح إرادته بقى الطلاق غير محتاج لنية، تأمل.

قوله: (محل نظر) يمكن دفعه بأن معنى قوله: وإن لم يقصد معناه، وإن قصد عدم معناه الذى استعمله فيه ويكون مراد الشارح المبالغة وعدم اشتراط قصد المعنى عند عدم الصارف.

قوله: (وقد سلف قريبا) أى: فيمن طلق من قالت له فى معرض الاستهزاء فإنه منقول عن الرافعى، وإن لم يصرح به الشارح.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

يحتاج إلى نية بخلاف الكناية وعلى اعتبار قصد معناه فيما ذكر الفرق بينه وبينها ما في المهمات عن بعض فضلاء عصره أنه يعتبر فيه قصد اللفظ والمعنى أى: وفهمه

.....
عدم الصارف لا حقيقة القصد. انتهى. أى: لأنه عند عدم الصارف لا يشترط قصد المعنى، وفيه نظر لأنه شرط لوقوع الطلاق عند وجود الصارف كما ذكره الشارح.

قوله: (وقصد معناه) أى: قصد استعماله فى معناه كما فى «س.م» على أبى شجاع.

قوله: (وإن لم يقصد معناه) أى: وإن قصد عدم معناه فإن الهازل مستعمل له فى معناه لكنه قاصد عدم حصوله، وهذه العبارة عبارة الإمام فإن عبارة النهاية الهازل الذى يقصد اللفظ دون معناه لكن عبارة الراعى فى توجيه الوقوع لأنه خاطبها بالطلاق عن قصد واختيار، وليس فيه إلا أنه غير راض بحكم الطلاق ظان أنه إذا كان مستهزئاً غير راض بوقوع الطلاق لا يقع الطلاق وهذا الظن خطأ، انتهى. فقد قصد باستهزائه عدم وقوع معناه وذلك غير نافع فيكون مراد الشارح المبالغة فى عدم اعتبار قصد المعنى عن عدم الصارف بأنه لو قصد عدم المعنى كالهازل لا يفيد فتأمل، ثم رأيت فى حواشى المحلى للشيخ عميرة أن الهازل يدين عند الإمام وما ذاك إلا لعدم قصد المعنى عنده.

قوله: (أنه يعتبر فيه قصد اللفظ) أى: ليخرج سبق اللسان: والمعنى -أى: المعنى الأصلي- للفظ الكناية- حتى يمكن الانتقال منه للطلاق وفهمه أى: فهم ذلك المعنى الأصلي فلا بد من فهمه وقصده، أى: استعمال اللفظ فيه لا فى غيره مما ليس بينه وبين الطلاق مناسبة، فلو لم يفهمه وقصد به الطلاق لم يقع لأنه يكون كما لو قصده بلفظ لا معنى له، وكذا لو فهمه، واستعمل اللفظ فى غيره مما لا مناسبة له بالطلاق وقصد به الطلاق إذ لا يصح الانتقال منه حينئذ، ثم بعد هذه الثلاثة لابد من قصد الإيقاع وهو إرادة الطلاق به فتأمل ليندفع ما أطال به المحشى هنا فإنه مبنى على أن المراد بالمعنى الطلاق وليس كذلك، بل معنى لفظ الكناية كمبتلة بأن يعرف أن معناه مقطوعة، ويستعمل اللفظ فيه لينتقل منه للطلاق.

.....

.....

ويعتبر فيها مع ذلك قصد الإيقاع بذلك اللفظ قال: وقد ذكر الرافعى فيها ما يؤيد قول هذا القائل فقال: قال إسماعيل البوشنجى: إنما يقع الطلاق بقوله أنت حرام على إذا نوى حقيقة الطلاق وقصد إيقاعه بهذا اللفظ.

وقول الشارح: وقصد إيقاعه تفسير لقوله: نوى حقيقة الطلاق وإنما فسر به لأن لفظ الكناية مستعمل فى معناه الأصلى، فنية الطلاق به هى قصد إيقاعه به باعتبار لازمه هذا إن كانت الكناية شرعية بأن كانت لفظاً يحتمل الطلاق وغيره فينوى المعنى المحتمل، ثم يقصد الإيقاع به بإرادة خصوص الطلاق فتأمل، ولك أن تقول: إن المراد بقصد المعنى هو قصد معنى الطلاق، وإنما احتيج لقصد الإيقاع لأن صيغ الكناية لم تنقل شرعاً للإنشاء. فلا بد من قصده بها بخلاف الصرائح، وهذا أقرب للكلامهم فتأمل.

قوله: (ويعتبر فيها مع ذلك قصد الإيقاع) يخرج من هذا الكلام أن قصد المعنى مغاير لفهم المعنى ولقصد الإيقاع وكان المراد بقصد المعنى استعمال لفظ الطلاق فى معناه، وبقصد الإيقاع قصد إيقاع الطلاق بصيغة أنت طالق مثلاً لأنها الموضوعية لإنشاء الإيقاع.

وقد يقال: ليس المقصود بنية الطلاق بالكناية إلا صرفها إلى معنى الطلاق لاحتمالها لغيره فحيث استعملها فى معنى الطلاق فأى حاجة مع ذلك إلى قصد الإيقاع إلا أن يقال الحاجة إلى ذلك الصرف عن الإخبار، ويرد عليه أنه لو كان كذلك لزم مثله فى الصريح فليتأمل (س.م).

قوله: (فقال قال إسماعيل إلخ) الظاهر أن الرافعى حكى ذلك عن البوشنجى ليبين ما ذهب إليه البوشنجى فلا ينافى ما سيأتى عن الرافعى من أنه صريح، وأحسن من هذا أن يحمل على عدم الاشتهار. (ب.ر).

قوله: (وقصد إيقاعه) لك أن تقول: هذا عطف تفسير لما قبله. (ب.ر).

قوله: (استعمال لفظ الطلاق فى معناه) المراد بلفظ الطلاق هنا الكناية، ومعنى استعمالها فى معناها استعمالها فى معناها الموضوعية له بأن يعرف أن معنى بنة مقطوعة فيستعملها فيه، وينوى مقطوعة الوصلة من الزوج، فعلى هذا لو لم يعرف أن معنى بنة ذلك كان لقنه بلا فهم، وقصد به الطلاق لم يقع وكذا لو عرف ذلك، واستعملها فى غير ذلك المعنى وقصد الطلاق لم يقع فلا بد من قصد لفظها ليخرج سبق اللسان، ومن فهم معناها الحقيقي لينتقل منها إلى الطلاق، وإلا كان كمن قصده بلفظ لا معنى له، ولا بد من استعمال اللفظ فى معناه الذى يصح الانتقال منه، ثم بعد ذلك لابد من إيقاع الطلاق به وهو إرادته منه، وعلى هذا لا يرد شىء مما ذكره المحشى فتأمل. نعم بقى أن قول الشارح: وقصد إيقاعه تفسير لنية حقيقة الطلاق به لأن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقي كما هو شأن الكناية وقصد معناه الحقيقي وإنما هو للانتقال، ولا يكفى فى وقوع الطلاق فلا بد من قصد الإيقاع به بسبب الانتقال إلى لازمه، والصريح لا

يحصل بتخويف (بمحدور) من قتل، أو قطع، أو أخذ مال، أو إتلافه، أو ضرب، أو حبس، أو استخفاف وتختلف الثلاثة الأخيرة باختلاف طبقات الناس، وأحوالهم ولا يختلف به ما قبلها، وقيل يختلف به أخذ المال، واختاره الروياني وحصول الإكراه بذلك هو ما حكى عن النص وصححه فى المنهاج وأصله، وقال فى الشرح الصغير كالكبير: إنه الأرجح عند الأئمة وقيل: إنما يحصل بإكراهه على فعل يؤثر العاقل الإقدام عليه حذرا مما هدد به. قال الرافعى: فعليه ينظر فيما طلب منه وما هدد به فقد يكون الشيء كرها فى مطلوب دون آخر وفى شخص دون آخر، فإن أكرهه على طلاق حصل بتخويفه بقطع طرف أو حبس طويل، وبقتل ولد، أو والدو بتخويف ذوى المروءة بالصفع فى الملاء وتسويد الوجه والطوف به فى السوق دون إتلاف المال على الأصح، وإن أكرهه على قتل لم يحصل بتخويفه بالحبس وقتل الولد أو الوالد أو على إتلاف مال حصل بتخويفه بجميع ذلك، وهذا الوجه صححه فى الروضة وقال: لكن فى بعض تفصيله نظر ولا يحصل الإكراه بتخويف بمحدور آجلا كقوله طلق وإلا ضربتك غدا. قال الدارمى: ولا بقوله طلقها وإلا زنييت بها. ولو أكره الوكيل فى الطلاق عليه قال الروياني: يحتمل وقوعه لاختيار المالك، ويحتمل المنع وهو الأصح لأنه

..... قوله: (لا يحصل إلخ) لأن بقاءه إلى الغد غير محقق.

قوله: (قال الدارمى إلخ) خالفه «م.ر».

----- قوله: (من قتل إلخ) الظاهر أن بيان المحذور بهذه المذكورات بالنسبة للطلاق خاصة بخلاف ما يأتى فى القول الآخر.

قوله: (أخذ المال) قياسه وإتلافه.

قوله: (فى بعض تفصيله نظر) قال الجوسجى: لعل منه إطلاق كون إتلاف المال لا يكون إكراهه على الطلاق من حيث أنه قد يكون كثيرا وزمن شدة، وقد لا يكون للشخص بالزوجة كبير تعلق فينبغى أن ينظر فى ذلك إلى ما يؤثر العاقل الإقدام عليه، ولذا حزم فى المنهاج بأن الإكراه على الطلاق يحصل بالتخويف بإتلافه مع أنه يختلف. «ب.ر».

قوله: (قال الدارمى إلخ) يشكّل.

قوله: (يشكّل) قال «م.ر»: وهو إكراه فيما يظهر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

المباشر. ولا أثر لقوله طلق وإلا قتلت نفسى أو كفرت، ولو وافق المكره ونوى الطلاق وقع لاختياره (ككل شى) من التصرفات القولية فإنه لا يصح مع الإكراه لخبر «رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». نعم تقدم فى شروط الصلاة أنه لو تكلم فيها مكرها بطلت. أما الفعلية فيثبت أثرها معه كالرضاع، والحدث والتحول عن القبلة، وترك القيام للقادر فى الصلاة الواجبة والقتل وقد لا يثبت أثرها معه كالفعل فى باب اليمين (لا السلم) بكسر السين أى: الإسلام.

(للمرتد والحربى) فيصح منهما مع الإكراه عليه ولو من كافر لأنه إكراه بحق بخلاف إسلام الذمى لأنه مقر على كفره بالجزية. قال ابن الرفعة: ويشبه أن المعاهد كالذمى وذكر المرتد مزيد على الحاوى، وهو مفهوم بالأولى من الحربى بل هما مفهومان من ظلما (إلا) إذا أكره (على) طلاق (اثنتين) أى: زوجتين، أو على طلقتين وبهما عبر الحاوى، (أو) على طلاق (إحدهما) مبهمة (فردة) أى: فطلق واحدة فى الصورة الأولى. (وذات تعيين) فى الثانية فيصح لظهور قصد الاختيار.

(كما فى عكسه) بأن أكره على أن يطلق زوجة أو طليقة فطلق ثنتين أو على طلاق معينة فطلق مبهمة، وكذا لو أكره على طلاق حفصة فطلقها مع ضررتها كما نقله الشيخان عن الإمام عن الأصحاب قالا: وفصل البغوى والمتولى وغيرهما فقالوا إن قال:

.....
قوله: (وإلا قتلت نفسى) أى: ما لم يكن نحو أصل وفرع فى صورة القتل فقط. «م.ر».

قوله: (ونوى) أى: لأن الصريح فى حقه كناية على المعتمد.

قوله: (بطلت) لندرة الإكراه فيها.

قوله: (والتحول عن القبلة) بأن أكرهه على أن يتحول فتحول، أما لو حوله غيره كرها وعاد عن قرب ففى ظنى أن «ق.ل» قال إنه لا يضر، فراجع من باب التوجه.

قوله: (ولا أثر لقوله إلخ) ظاهره وإن كان القائل ولدا.

قوله: (وفصل البغوى إلخ) يمكن حمل الأول عليه.

قوله: (ظاهره وإن كان إلخ) قال «م.ر»: ما لم يكن أصلا أو فرعا فى صورة القتل وإلا فهو إكراه كما بحثه الأذرعى.

طلقتكما طلقنا لعدوله عن كلمة الإكراه أو طلقت حفصة وعمرة لم تطلق حفصة وعلى نقل هذا اقتصر في الشرح الصغير، وصححه البارزى فى تمييزه، ولو أكره على صريح فعدل إلى صريح آخر أو كناية صح طلاقه. (وكلمات الكفر* يبيح الإكراه) أى: ويبيح الإكراه التكلم بكلمة الكفر والقلب مطمئن بالإيمان لقوله تعالى: ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ [النحل ١٠٦] لكن الثبات أفضل، ولو حذف كلمات ليشمل كلامه الفعل المكفر لكنه مفهوم بالأولى أو بالمساواة (و) يبيح (شرب الخمر) كما يباح لن غص بلقمة أن يسيغها بخمر إذا لم يجد غيرها.

(و) يبيح (الفطر) من صوم واجب والخروج من صلاة واجبة (لا زنا وقتلا) محرماً لذاته فلا يبيحهما لتعلقهما بالغير، وقضية هذا أنه لا يبيح القذف أيضاً والأصح تصور

.....
قوله: (أو طلقت حفصة) لو قال: حفصة طالق، وعمرة طلقت عمرة أيضاً ولا يشكل بعدم طلاق زوجته لو قال: نساء العالمين طالق وأنت يا زوجتى لأن من لم تطلق هنا محل لطلاق الزوج حالة إيقاعه بخلاف نساء العالمين. انتهى. «شرح الروض» وعمل عدم طلاق زوجته فى قوله: نساء العالمين طالق إلخ ما لو ينو طلاق زوجته وإلا طلقت، وعمل قولهم أن تقدير الخبر لا ينفع ما لم يتقدم له ذكر كما فى البحرى على الخطيب.

قوله: (ويبيح الفطر من صوم إلخ) هذا مبنى على طريقة الحاوى السابقة من أن الأكل كرها مفطر، وتقدم أن الأصح أنه غير مفطر، وكان الأولى للشارح أن ينبه عليه هنا كما نبه عليه هناك.

قوله: (محرمها لذاته) لعله احتراز عن المحرم لعارض الافتيات على السلطان كقتل بعض الآحاد الجانى.

قوله: (فلا يبيحها) لكن لو حصل الزنا كرها وهو صائم لا يفطر كما تقدم فى هامش باب الصوم عن «ق.ل».

.....
قوله: (أو طلقت حفصة وعمرة) انظر لو عكس فبدأ بغير المكروه عليها كأن قال فى المثال: طلقت عمرة وحفصة لتعلقهما بالغير فى شرح الإرشاد للشهاب ما نصه: وقضية العلة المذكورة أن كل إذاء للغير كشتم وضرب لا يبيحه الإكراه، لكن بحث الشارح - يعنى الجورجرى - بخلافه فى الشتم. انتهى.

قوله: (وقضية هذا إلخ) قضيته أيضاً عدم إباحة الضرب.

.....

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

الإكراه على الزنا إذ الانتشار المتعلق بالشهوة ليس شرطا للزنا بل يكفى مجرد الإيلاج والإكراه لا ينافيه، (وحتم) أى: ووجب عليه بالإكراه، (إتلافه المال) لأن له بدلا كما زاده بقوله (ومكره) بكسر الراء (غرم) ومحل الوجوب إذا أكره بقتل، أو قطع وكان الإكراه على إتلاف مال فإن أكره باستحقاق، أو إتلاف مال، أو نحوهما، أو على إتلاف مال غيره فلا يجب عليه الإتلاف بل يباح للمالك فى الأخيرة مطالبة كل من المكره والمكره والقرار على المكره لتعديه، ومثل هذا يجرى فى جزاء الصيد إذا قتلته المحرم مكرها، ولكل من المالك والمكره على إتلاف المال دفع المكره بما أمكنهما وسيأتى فى الصيال أنه ليس للمالك دفع المكره بل يلزمه أن يبقى روحه بماله.

(ولو بتعليق) أى: صح الطلاق ممن ذكر ولو بتعليقه، وإنما امتنع تعليقه من الوكيل فيه لأنه لا يملك تعليقه بالوكالة كما مر فى بابها (ولم يبينها) أى: صح طلاق المرأة والحالة أنه لم يبينها بأن تكون زوجة ولو رجعية بخلاف البائن والأجنبية وإن وجدت الصفة حال الزوجية فى الطلاق المعلق لامتناع تصرفه فيما لا يملكه وفى الخبر «لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك» رواه أبو داود، وغيره وقال الترمذى حسن صحيح، ورواه الحاكم من رواية جابر بلفظ: «لا طلاق لمن لا يملك ولا عتاق لمن لا يملك»، وقال صحيح على شرط الشيخين (وصح تعليق الرقيق إلا نهى) أى: أكثر الطلاق وهو ثلاث على شرط حتى إذا وجد وقع عليه الثلاث.

(إن كان) وفى نسخة إن صار (قبل) وجود (شرطه) أو معه (عتيقا) وإن لم يكن

.....
.....

قوله: (أنه لا يبيح القذف) المعتمد بإباحة القذف. «م.ر».

قوله: (أو على إتلاف مال غيره فلا يجب عليه الإتلاف بل يباح) هذا سهو قطعاً ففى الروضة فى باب الجراح: ويبيح الإكراه إتلاف مال الغير، قال فى الخادم: فيه أمور الأول اقتصر على الإباحة وقد قال فى الوسيط بل يجب ونقل ابن الرفعة اتفاقهم عليه. انتهى. وكذا فى شرح الإرشاد وغيرها كذا بخط شيخنا.

قوله: (فلا يجب) المعتمد الوجوب فى إتلاف مال الغير أيضا. «م.ر»:

.....

باب الطلاق

١٨٥

مالكا للثالثة حالة التعليق لأنه ملك التعليق فى الجملة ولأنه ملك أصل الطلاق المفيد لملك الثلاث بشرط الحرية، وشبه ذلك بتعليق السنى حال البدعة. (خلاف من لا يملك التعليقا) لا يصح تعليقه، كقوله: إن تزوجت فلانة فهى طالق وهذا مزيد على الحاوى وهو مفهوم من قوله ولم يبينها، وظاهر أنه لو أبدل التعليق بالتطليق كان أولى. والطلاق صريح. وكناية فالصريح ما لا يحتمل ظاهره غير الطلاق وقد أخذ فى بيانه فقال.

(بقوله) أى: صح الطلاق ممن ذكر بقوله: (سرحت أو طلقت) أو (فاديت أو خالعت) كما مر فى باب (أو فارقت).

(و) كذا (أنت طالق كذا مطلقه*) بفتح الطاء وتشديد اللام (أو) ما (صيع) للمفعول (من سرحت) أو نحوها كانت مسرحة، (أو مفارقة).

قوله: (كان أولى) لظهور أن من لا يملك التعليق لا يصح تعليقه، لكن صحح ذكره إفادة وجه صحة تعليق الرقيق وهو ملكه أصل التعليق.

قوله: (كما فى باب) متعلق بفاديت، أو خالعت والذى مر هناك أن الخلع، والمفاداة صريحان إن ذكر المال أو نوى وإلا فهما كنياتان إن نوى الطلاق بهما وقع وإلا فلا، إلا أنه إن أضمّر التماس قبولها وقبلت فلن وقع بائن لم تقبل فلا وقوع وإن لم يضره وقع رجعا قبلت أولا.

قوله: (كان أولى) لظهور أن من لا يملك التعليق لا يصح تعليقه بخلاف من لا يملك التطليق وكذا قيل لأنه يملك التعليق.

قوله: (وللطلاق صريح وكناية).

فرع: قال الماوردى: العبرة فى صرائح الكفار وكنياتهم بما عندهم لا بما عندنا. ونازعه الأذرعى، وقال: إذا نطق بالطلاق ثم رفع إلينا اعتبرناه صريحا. وبحث الجوجرى مع الأذرعى مرجحا كلام الماوردى، فليراجع. «ب.ر».

قوله: (ما صيع) تفيد أن الذى يشتق من خالعت وفاديت، كمخالعة ومفاداة لا يكون صريحا، وهو ظاهر لعدم اشتهاؤه. كذا بخط شيخنا، وفى شرح الإرشاد للشهاب: وظاهر صنيعه، أى:

قوله: (ونازعه الأذرعى) لا وجه للمنازعة لأن قول الماوردى فيما إذا لم يترافعا إلينا، فإن ترافعا إلينا فكما قال الأذرعى: قاله «م.ر» فى شرح المنهاج، والمراد بترافعهم إلينا ترافعهم إلى حاكمنا، وأما المفتى فيجيب بأن العبرة بما يعتقدون أنه صريح أو كناية. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (لعدم اشتهاؤه) فيه أن الوارد فى الكتاب أو السنة لا يعتبر فيه الشهرة كما فى «ق.ل» على

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

أو (يا طالق) بالتثنية أو بإشباع حركة القاف للوزن لمن ليس اسمها طالقاً لاشتهارها فى معنى الطلاق وورودها فى القرآن مع تكرار بعضها فيه وإلحاق ما لم يتكرر منها بما تكرر به بجامع غلبة استعمالهما فيما ذكر، ويعتبر فى نحو طلقت إذا ابتدئ به ذكر الزوجة، فلو قال ابتداء طلقت ونواها لم تطلق لعدم الإشارة والاسم. نقله الشيخان عن قطع القفال وأقراه. (ونحو حل الله لى * محرم) وهذا عند من اشتهر عندهم استعماله فى الطلاق، كذا صححه الرافعى، وصحح النووى أنه كناية ونص عليه فى الأم كما ذكره فى المطلب إذ الصريح إنما يؤخذ من القرآن، وهذا ليس كذلك ولفظة نحو من زيادة النظم، وأفاد بها أن ذلك جار فى كل لفظ اشتهر عند أهله فى الطلاق كانت على حرام، بخلاف ما لم يشتهر فيه فإنه كناية قطعاً، وقوله: لى بمعنى على كما عبر بها الحاوى، ولو تركها الزوج فكناية قطعاً (وكنعم أن يقل).

قوله: (لاشتهارها إلخ) مأخذ الصراحة على المعتمد ورود اللفظ فى الكتاب أو السنة أو اشتهاره مع ورود معناه فى ذلك سواء تكرر أو لا، ومنه يعلم أن أنت على حرام من الكناية كما قاله النووى وإن اشتهر فى الطلاق. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (فلو قال ابتداء إلخ) بخلاف ما لو قاله بعد أن قيل له طلقها، وكذا لو قال طالق بعد أن قيل له إن فعلت كذا فزوجتك طالق فيقع فى ذلك. انتهى. تحفة.

قوله: (صححه الرافعى) مبنى على أن مجرد الشهرة مأخذ للصراحة وهو ضعيف كما مر فما صححه النووى هو المعتمد.

قوله: (فكناية قطعاً) أى: وإن اشتهر فى الطلاق فمورد الخلاف الأمثلة المشتبهة على

الإرشاد أن ما اشتق من هذين - أى: خالعت وفاديت - كمتخالعة ومفاداة، اسمى مفعول لا يكون صريحاً، وليس كذلك خلافاً للشارح، أى: الجوجرى.

قوله: (وورودها فى القرآن) لفظ الخلع ليس فيه. «ب.ر».

قوله: (فلو قال ابتداء إلخ) أى: بخلاف ما إذا قاله جواباً.

قوله: (ونحو حل الله لى محرم) «لى» متعلق بمحرم.

الجلال، ثم رأيت «م.ر» فى شرح المنهاج صرح بأن ما اشتق من الخلع والمفاداة صريح على ما مر فى باب الخلع أى: من اشتراط ذكر المال أو نيته.

قوله: (لفظ الخلع ليس فيه) هذا وارد بالنظر للشارح وإلا فالشهرة مع ورود المعنى فى القرآن أو السنة مأخذ للصراحة أيضاً على المعتمد كما فى «ق.ل» على الجلال.

له (طلقتها لطلب الإنشاء) للطلاق إذ السؤال معاد في الجواب فكأنه قال طلقتها ولهذا كان صريحا في الإقرار، بخلافه جوابا لمن قال له ذلك استخبارا لا يكون إنشاء بل إقرار فيبقى على نكاحه باطنا إن كان كاذبا ويؤخذ به ظاهرا، فإن ادعى إرادة طلاق سابق وقد راجعها صدق بيمينه، وإن ادعى أنه أبانها وجدد نكاحها فعلى ما سيأتى فيما إذا قال: أنت طالق في الشهر الماضي، وفسر بذلك كما جزم به الشيخان، فلو جهل حال السؤال. قال الزركشى: فالظاهر أنه استخبار لأن الإنشاء لا يستفهم عنه، وصرفه إلى الالتماس مجاز يحتاج إلى قرينة وهي مفقودة هنا. ولو قيل له: أطلقت زوجتك فقال كان بعض ذلك لم يكن إقرارا بالطلاق لاحتمال جريان تعليق أو وعد أو مخاصمة تؤول إليه، ولو قيل له أطلقتها فقال: اعلم أن الأمر على ما تقول لم يكن إقرارا بالطلاق لأنه أمره أن يعلم ولم يحصل هذا العلم. نقله الشيخان عن تصحيح أبي العباس الرويانى جد القاضى شريح وأقراه، ولو قيل له فعلت كذا فأنكر فقييل له: إن كنت فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم وكان قد فعل، قال القاضى: لا يقع لأنه لم

لفظة على. قرره بعض الأفاضل ومثله «م.ر» وحجر، لكنه مخالف لعموم قول الشارح: إن ذلك جار في كل لفظ اشتهر عند أهله في الطلاق فليراجع.

قوله: (بطلب الإنشاء) انظر لو قصد الطالب الإنشاء والمحجب الإخبار أو بالعكس.

قوله: (مفاد في الجواب) فكأنه قال: طلقتها. لا يقال: فالطلاق إنما هو بلفظه المقدر، لا بنعم؛ لأننا نقول التقدير بيان للمعنى، والطلاق إنما يقع باللفظ، ولم يتلفظ بسوى نعم، كذلك بخط شيخنا.

وأقول: لفظ «نعم» قائم مقام «طلقتها» ونائب عنها ومؤد معناه فوق به الطلاق، وعلى هذا يحمل جواب شيخنا، فليتأمل «س.م».

قوله: (قال القاضى إلخ) يؤخذ منها أن ما يقع كثيرا في المحاكم، وهو أن يقال للزوج: إن تزوجت على زوجتك كانت طالقا. فيقول: نعم، لا اعتبار به لأنه إجازة للتعليق لا تعليق. «م.ر».

قوله: (لا يقع) وقطع به بغوى. «ح.ج».

قوله: (انظر لو قصد الطالب إلخ) قال «ع.ش» فرع لو قصد السائل بقوله: أطلقت زوجتك الإنشاء فلفظه الزوج مستخيرا أو بالعكس فينبغى اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك. انتهى. «م.ر». انتهى. «س.م».

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

يوقعه وإنما أجازته وقال البغوى: هو استدعاء طلاق فليكن على القولين فيما لو قيل له طلقته فقال: نعم وعلى الأول اختصر شيخنا الحجازى، وغيره كلام الروضة، وأفاد الناظم بزيادته الكاف فى نعم أن لما رادفها كأجل وجير حكمها، وكذا لو أوما برأسه أن نعم على ما نقل عن بعض شراح المختصر، لكن الأوجه خلافه لأن الإشارة من الناظم لا يعتد بها كما عللوا به عدم الوقوع فيما لو قالت طلقنى فأوما بيده أو رأسه أن اذهبى ونوى به الطلاق، قال الشيخان: ولو قيل له طلقت زوجتك فقال طلقت فقد قيل هو كنعم وقيل ليس بصريح قطعاً لأن نعم متعين للجواب، وقوله: طلقت مستقل بنفسه فكأنه قال ابتداء طلقت، واقتصر عليه وقد سبق أنه إذا اقتصر عليه فلا طلاق، وهذا بخلاف ما لو قالت له طلقنى فقال طلقت أو قيل له طلقها فقال طلقت أو قال لها طلقى نفسك فقالت طلقت فإنه يقع لأنه يترتب على السؤال والتفويض (وما) أى: وصح الطلاق بما (يجىء من جميعها) أى: الألفاظ السابقة (مترجماً) أى: معبراً به

قوله: (لأنه لم يوقعه) وإنما أجازته قال «س.م» إن قوله: إن فعلت كذا فزوجتك طالق التماس للتعليل لا يحتمل غيره إذ لا يتصور أن يقصد به فى هذا المقام الإخبار إذ لا معنى له فهو على تقدير همزة الاستفهام، فوقع نعم فى جوابه يجعل معناها وتقديرها: نعم إن فعلت كذا فزوجتى طالق على طريقة ما تقدم فى توجيه وقوعها فى جواب التماس غير التعليق ولعمري أنه وجه ظاهر للمتأمل. انتهى. وأقره «ع.ش»، وقد يقال: إن الالتماس هنا التماس لإجازة ما علقه القائل، أى: التماس لإجازة تعليقه هو لا التماس لتعليل المطلق، بخلاف التماس الطلاق فإن الملتمس لم ينشئ طلاقاً ولذا لو قيل له إن فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم لم يكن تعليقا كما قاله الخطيب على المنهاج.

قوله: (وإنما أجازته) أى: أجاز تعليق القائل ولم يعلق هو.

قوله: (وقد سبق إلخ) أى: فيكون طلقت كناية إن قصد الجواب وقع وإلا فلا والمعتمد أنه صريح كنعم كما فى «ق.ل» على الجلال.

قوله: (وقال البغوى) أى: مرة أخرى. حجر.

قوله: (وجبر) قال فى الجواهر: وبلى وكأن وكان ذلك. انتهى. لا رضيت أخذاً من كلام الأنوار قبيل العاقلة. حجر.

قوله: (مترجماً) ينبغى جواز كونه اسم فاعل، أى: مترجماً عنها، واسم مفعول، أى: مترجماً به عنها. وكتب أيضاً: وإن أحسن العربية.

عنها بأى لسان كان فترجمتها صريحة لشهرة استعمالها فى معناها عند أهلها شهرة استعمال العربية عند أهلها، ويفرق بينها وبين عدم صراحة نحو حلال الله على حرام عند النووى بأنها موضوعة للطلاق بخصوصه بخلاف ذلك، وإن اشتهر فيه وما ذكر من صراحة ترجمة جميع الألفاظ السابقة هو الأصح وبه جزم الجوينى فى مختصره، والغزالى فى خلاصته، وغيرهما، ونقله الإمام، وغيره فى الخلع عن ظاهر المذهب، وكلام المحرر يقتضيه وقوع فى أصل الروضة أن ترجمة الفراق والسراح كناية فى الأصح، وكلام الرافعى سالم من ذلك فإنه ذكر أن فى ترجمتهما الوجهين فى ترجمة الطلاق ثم قال: لكن بالترتيب وأولى بعدم الصراحة لأن ترجمتهما بعيدة عن الاستعمال فى الطلاق. قال الإمام: وهو أظهر وبه أجاب الرويانى فى الحلية انتهى. وعبارة الإمام هنا الظاهر أنه ليس بصريح وعبارة الرويانى سى حليته: لا يكون صريحاً عندى. وظاهره أن ذلك اختيار لهما، وقد بسط الأذرعى الكلام على ذلك ثم قال: فالمذهب ما فى المحرر لا ما فى الروضة ثم أخذ الناظم فى البيان الكناية وهى ما يحتمل الطلاق، وغيره فقال:

(ويكناية ككتب) أى: صح الطلاق بالصريح كما مر وبالكناية ككتابة لفظ من ألفاظه صريحا أو كناية لاحتمالها الطلاق، وتجربة القلم وغيرهما سواء صدرت من قوله: (ووقع فى أصل الروضة إلخ) المعتمد ما فى الروضة أن ترجمة الطلاق صريحة بخلاف ترجمة الفراق والسراح فإنها كناية. قاله «زى» أى: للاختلاف فى صراحتهما بالعربية فضعفا بالترجمة. انتهى. خط.

قوله: (ككتب) من الكناية والطلاق ما أفعل كذا مثلاً كما قاله الأسنوى. «م.ر».
 فرع: يقع فى الألسنة الطلاق الزمنى ما أفعل كذا مثلاً وينبغى أنه كناية. «م.ر».

قوله: (من الكناية إلخ) فى «س.م» على أبى شجاع: لو قال بطلائك لأفعلن كذا فلغو لأن الطلاق لا يخلف به فانظر التوفيق بينه وبين ما هنا.
 قوله: (والطلاق ما أفعل) ينظر وجه كونه كناية مع احتياجه إلى نية الخير وهى لا تكفى وما قاله المحشى فى شرح «م.ر» أيضاً، وفى «ق.ل» والتحفة أنه لغو ويؤخذ منها أن القائل بأنه كناية يجعله فى معنى التعليق، فقوله: والطلاق لأفعلن فى معنى إن لم أفعل فهى طالق وحينئذ لا يكون من باب تقدير الخير.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

حاضر، أم ناطق أم غيرهما، فلو تلفظ بما كتبه وهو صريح وقع وإن لم ينو، فإن قال: قصدت قراءته قبل ظاهرا كنظيره فى حل الوثاق، وإنما وقع بالكتابة مع أنها فعل لأنها طريق فى إفهامها المراد كالعبارة وقد اقترنت بالنية (أنت) أى: وكأنت (خلية) و (برية) وقوله من زيادته (وبنت) أى: منى مفهوم من قوله:

(وبائن) مأخوذ من البين وهو الفراق (وبتة وبتله*) أى: مقطوعة الوصلة (وحررة). و(معتقة) كما أن قوله لأمته: أنت طالق كناية فى العتق لما بين ملكى النكاح واليمين من المناسبة، (ومثله) بضم الميم وبالمثلثة أى: مقطوعة الوصلة من مثل بالقتيل جدعه.

(مطلقه) بإسكان الطاء، وتخفيف اللام (أطلقتك) وهذه الثلاثة من زيادته (اعتدى) أى: لأنى طلقتك (ولا* يغير الحكم) فيه (إذا لم يدخل) بها لأنها محل للعدة فى الجملة. وألف يدخل عوض عن نون التوكيد.

(وودعى) من زيادته أى: ودعيتى لأنى طلقتك، (واستبرئى رحمك) وإن لم يدخل بها كما مر فى اعتدى (بينى) أى: منى (دعيتى) أى: اتركينى لأنك مطلقة، وهذان من زيادته وأولهما مفهوم من بائن (الحق بأهلك) أى: لأنى طلقتك سواء كان لها أهل أم لا وإلحق بكسر الهمزة وفتح الحاء وقيل بالعكس.

(ونحو حبلك على غاربك) أى: خليت سبيلك كما يخلى البعير فى الصحراء وزمائه على غاربه وهو ما تقدم من الظهر وارتفع من العنق ليرعى كيف شاء. (ونحو لست أندهن سربك) بنون التوكيد أى: لا أهتم بشأنك لأنى طلقتك، وأنده أزجر، والسرب بفتح السين وسكون الراء ما يرعى من المال كالإبل.

(تزودى) أى: استعدى للحق بأهلك فقد طلقتك (تجرعى) أى: كأس الفراق

قوله: (بالنية) أى: من المكاتب دون غيره. انتهى. «ع.ش».

قوله: (واستبرئى رحمك) قال بعضهم: لم يتعرض الحارثى فى هذه المسألة لمثل ما تعرض له فى التى قبلها، أعنى ولا بتغير الحكم إلخ لأن الاستبراء يكون من غير دخول. «ب.ر».

(ذوقى) أى: مرارته (أذهبى) أى: إلى أهلك لأنى طلقتك (كلى) أى: زاد الفراق (أشربى) أى: شرابه (أخرجى)، كما فى أذهبى (أبعدى) بضم العين أى: منى وهذا من زيادته (اعزبى) بمهملة ثم زأى أى: منى.

(أعزبى) بمعجمة ثم راء أى: صيرى غريبة بلا زوج ونحو ذلك كسافرى وتجنبنى وتجردى، وتقنعى وتسترى، والزمى الطريق وبرئت منك وملكتك نفسك وأحلتك ولا حاجة لى فيك وأنت وشأنك، وأنت طلاق أو الطلاق، أو طلقة، أو نصف طلقة ولك الطلاق وعليك الطلاق، وأنت والطلاق أو وطلقة أى: قرنت بينك وبينها، ولا تصير ألفاظ الكناية صرائح بقرينة من نحو غضب وسؤال طلاق (بنية أول لفظ توجد) أى: مع نية للطلاق توجد أول لفظ الكناية وإن غربت فى آخره، بخلاف عكسه لا يكفى إذ انعطافها على ما مضى بعيد بخلاف استصحاب ما وجد، ولأنها إذا وجدت فى أوله عرف قصده منه والتحق بالصريح وهذا ما نقله النووى فى تنقيحه عن تصحيح ابن الصلاح وأقره وصححه الجرجانى، والبغوى فى تعليقه وغيرهما، وقال ابن الرفعة إنه الذى يقتضيه نص الأم. قال فى المهمات: وبه الفتوى كما أشعر به كلام الشرحين. وقال الماوردى بعد تصحيحه له: إنه أشبه بمذهب الشافعى. وصح فى أصل الروضة الوقوع فى الصورتين وفى أصل المنهاج المنع فيهما فاعتبر مقارنة النية لكل اللفظ وجرى عليه البلقينى، واللفظ الذى يعتبر قرن النية به هو لفظ الكناية كما صرح به الماوردى، والرويانى، والبندنيجى فمثل الماوردى لقرنها بالأول بقرنها بالباء من بائن والآخر أن يقرنها بالخاء من خلية، لكن مثل له الرافعى تبعا لجماعة بقرنها بانت من أنت بائن وصوب فى المهمات الأول لأن الكلام فى الكنايات، وهو ظاهر لأن النية جعلت لصرف اللفظ إلى أحد محتملاته، والمحتمل إنما هو بائن مثلاً وأما أنت فإنما يدل على

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

المخاطب، لكن أثبت ابن الرفعة فى المسألة وجهين وأيد الاكتفاء بها عند أنت بما إذا أوقع أنت زمن الطهر، وطالق زمن الحيض فإن ابن سريج قال: يكون الطلاق سنيا ويحصل لها قرء (و) كقوله (أنا منك طالق) أو بائن (و) هو (يقصد).

(طلاقها) لأن عليه حجرا من جهتها حيث لا ينكح معها أختها ولا أربعا فصح حمل إضافة الطلاق إليه على حل السبب المقتضى لهذا الحجر مع النية فاللفظ من حيث إضافته إلى غير محله كناية بخلاف قوله لعبده: أنا منك حر ليس كناية، كما سيأتى فى بابه لأن الطلاق يحل النكاح وهو مشترك بين الزوجين والعق يحل الرق وهو مختص بالعبد، فإن لم ينو طلاقها لم يصح سواء نوى أصل الطلاق أم طلاق نفسه أم لم ينو طلاقا لأنه إلى غير محله فلا بد فى صحته من صرفه بالنية إلى محله،

.....
..

قوله: (وأيد الاكتفاء بها إلخ) قال فى شرح الروض: والأوجه الاكتفاء بذلك لأن أنت، وإن لم يكن جزءا من الكناية فهو كاجزاء منها لأن معناها المقصود لا يتأدى بدونه . انتهى. ويؤيده أن الصيغة التى قصد بها إنشاء الطلاق مجموع أنت وما بعده لا ما بعده وحده، ولهذا لو اقتصر عليه لم يقع به شئ حتى الصريح.

قوله: (ويحصل بها قرء) حاول الجورجى الفرق وكتب أيضا: لعل قائل هذا لا يشترط تأخر العدة عن الطلاق نظرا للمعنى.

قوله: (ويقصد طلاقها) قيد الطلاق بإضافته إليها إشارة إلى أنه لا بد هنا من أمرين قصد أصل الطلاق وقصد إضافته إليها، كما صرح بذلك قول المنهاج: وإن لم ينو طلاقا فلا وكذا إن لم ينو إضافته إليها فى الأصح. انتهى.

قوله: (من صرفه بالنية) عبارة المنهاج: وإن لم ينو طلاقا فلا وكذا إن لم ينو إضافته إليها فى الأصح. انتهى.

قوله: (من صرفه بالنية) أى: ينو الإضافة للمرأة ويشترط أيضا نية أصل الطلاق كما صرح به فى المنهاج، وهو مراد الشارح كما أشار إليه بقوله السابق فاللفظ من حيث إضافته إلى غير محله كناية. «ب.ر.»، وعبارة المنهاج: وإن لم ينو طلاقا فلا وكذا إن لم ينو إضافته إليها فى الأصح. انتهى.

قوله: (قصد أصل الطلاق) أى: المعبر عنه بقصد الإيقاع.

قوله: (كما صرح بذلك قول المنهاج إلخ) صرح به الشارح أيضا فى المفهوم بقوله: فإن لم ينو إلخ.

وتصويرهم بما ذكر يقتضى اعتبار لفظة منك وكلام القاضى يقتضى عدم اعتبارها، وجرى عليه فى المهمات قال: ولهذا حذفها الدارمى، وكقوله: (اختارى به قد نوبيا*) بنائه للمفعول وهو قوله: (تفويض تطليق) أى: وقد نوى الزوج بذلك تفويض الطلاق إليها (فجاوبت هيا) بألف الإطلاق بأن قالت.

(اخترت نفسى ونوت) أى: الطلاق (أو) قالت: اخترت (أمى*) أو أبوى أو أخى (أو عمى) أو غيرك أو الأزواج، ونوت أيضا لإشعارها بالفراق فلو لم ينوبيا أو أحدهما لم يصح، وقوله من زيادته: أو أمى مفهوم بالأولى كأبى من أخى أو عمى.

(لا) إن قالت اخترت (الزوج والنكاح) أى: أو النكاح أو لم يذكر واحد منهما النفس أو ما يقوم مقامها بأن قال: اختارى فقلت اخترت فلا يقع به طلاق لعدم إشعاره به، نعم إن نوت الزوجة ذلك فى الأخيرة وقع على الصحيح كما قاله الأزرعى تبعا لجماعة (أغناك الله) بقصر الجلالة بدخول القطع وهو حذف أحد متحركى الوجد المجموع، أى: لا أن قالت اخترت الزوج، أو النكاح ولا أن قال لها أغناك الله (ولا اقعدى) ولا (اغزلى و) لا (ما جا مثله) مما لا يحتمل الطلاق إلا بتعسف كقومى وما أحسن وجهك، وتعالى واقربى واسقبنى وأطعمينى وأحسن الله جزاءك وزودينى.

قوله: (فلو لم ينوبيا) أى: هو التفويض وهى الطلاق.

قوله: (وجرى عليه فى المهمات إلخ) ورد بأنه- أى: لفظ منك- إذا حذف لم يكن المحل المذكورا ونيته لا تكفى كما لو قال طالق ونوى أنت كما مر. حجر.

قوله: (لا الزوج والنكاح) أى: ولو نوت بذلك الفراق. «ب.ر».

قوله: (نعم إن نوت الزوجة ذلك) أى: النفس أو ما يقوم مقامها، وقوله فى الأخيرة أى: إذا لم يذكر واحد منهما وظاهره وإن لم ينو الزوج ذلك فيها.

قوله: (وقع على الصحيح) هذا خلاف المرجح فى التهذيب كما نقله عنه الرافعى وعلله بأنه ليس فى كل منهما حيثئذ ما يشعر بالمفارقة. «ب.ر».

قوله: (وأحسن الله جزاءك) ينبغى بخلاف أحسن الله عزاءك.

قوله: (ونيته لا تكفى إلخ) قد يفرق بتمام الصيغة هنا مع حمل إضافة الطلاق إليه على السبب المقتضى للحجر، وعبارة «ق.ل» على قوله منك بلفظه أو نيته.

قوله: (وإن لم ينو إلخ) هو ظاهر لأن الغرض أن مراده التفويض، وحزم حجر بهذا الظاهر.

قوله: (خلاف المرجح) جرى «م.ر» على ما فى الشرح.

قوله: (ينبغى إلخ) فى حاشية المنهج خلافه لكن الوجه مع المحشى، فراجع.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(واستبرئى يتلوه) أى: يتبعه (منك رضى) كأن قال: استبرئى رضى منك فلا يصح بشىء من ذلك وإن نواه به، والتصريح بقوله: وما جا مثله من زيادته، وعد فى الأنوار من الكناية الطلاق لازم لى أو واجب أو فرض، أو ساقط، أو واقع على لكنه مخالف لكلام الشيخين فإنهما قالا لو قال: الطلاق لازم لى أو واجب على، قال العبادى: تطلق للعرف ولو قال فرض على لم تطلق لعدم العرف فيه ورأى البوشنجى أن جميع هذه الألفاظ كناية ثم قالا: وحكى صاحب العدة الخلاف فقال: لو قال طلاقك لازم لى فوجهان قال أكثر الأصحاب هو صريح، وما دل عليه كلامهما من رجحان الصراحة قد جزم به الرافعى فى كتاب الأيمان، والنووى فى كتاب النذر. قال فى البحر: ولو قال على الطلاق فإن نوى كان طلاقا وإلا فلا قاله المزنى فى المنثور، وقال: لا نص فيه للشافعى وكثير من الناس لا يعرفونه طلاقا وقال الصيمرى إنه صريح وهو الأوجه، بل قال الزركشى وغيره إنه الحق فى هذا الزمن لاشتغاره فى معنى التلطيق فقول ابن الصلاح فى فتاويه: إن على الطلاق لا يقع به شىء محمول على أنه

قوله: (لم تطلق) والفرق أن الوجوب يطلق بمعنى الثبوت، والفرض مشتهر فى العبادة والطلاق ليس عبادة. انتهى. حاشية منهج.

قوله: (لاشتهاره إلخ) يحتاج لدقة نظر مع ما تقدم عن «ق.ل» أن مأخذ الصراحة ورود اللفظ فى الكتاب أو السنة أو معناه كذلك مع الشهرة، فلعل محل القسم الأول ما لم يقرن به ما يبعد معناه كلفظ على هنا فيعتبر معه الشهرة، فراجع.

قوله: (لا يقع به شىء) وإن نوى. انتهى. «ق.ل» عن فتاوى ابن الصلاح فانظره مع قول الشارح: ولم ينو.

قوله: (وقال الصيمرى إنه صريح) فلو قال: على الطلاق ما أدخل الدار فهو تعليق للطلاق بدخول الدار. «م.ر».

قوله: (فلو قال على الطلاق إلخ)

فرع: لو قال: على الطلاق مريداً إن فعلت كذا لا أفعل كذا فوضع إنسان يده على فمه بعد قوله على الطلاق، ومنعه من قوله إن فعلت إلخ لم يقع كما فى «ع.ش» عن «س.م» فى حاشية حجر، لكن ليس المراد أنه لا يقع وإن فعل المخلوف عليه بل إن فعله وقع عملا عليه، بل إن فعله وقع عملا بما نواه كما فى «ع.ش» أيضا فى باب الاستثناء.

لم يشتهر في زمنه ولم ينو به الطلاق، وقوله لزوجه أو أمته (أنت حرام مع علي) ونحوه كانت على محرمة، أو كالميتة أو الدم أو حرمتك (الزم) أنت به.

(كفارة) ككفارة اليمين في الحال، وإن لم يطق سواء نوى تحريم عينها، أو فرجها، أو التمتع بها، أم أطلق فهو صريح في لزوم الكفارة من غير تحريم شيء من التمتع لقصة مارية لما قال النبي ﷺ: هي على حرام نزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم ١] إلى أن قال ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم ٢] أي أوجب عليكم كفارة أيمانكم وقيس بالأمة الزوجة، نعم إن خاطب به رجعية أو أمته المحرمة عليه بنسب، أو رضاع، أو مصاهرة فلا كفارة لصدقه في وصفها، أو حائضا، أو نفساء، أو صائمة لزممت لأنها عوارض سريعة الزوال فإن أراد تحريم وطئها لم يلزمه شيء، ولو خاطب به أمته المعتدة أو المرتدة أو المجوسية أو الزوجة أو زوجته المحرمة أو المعتدة عن شبهة ففي لزومها وجهان في

قوله: (ككفارة اليمين) أي: فليس ذلك بيمين، ومن ثم لم تتوقف الكفارة على الوطء. انتهى. «بح».

قوله: (أو فرجها إلخ) أي: وذلك حلال له وإلا كحائض ونفساء وصائمة ونحوه فلا كفارة. انتهى. «ق.ل» أي: فهو كإرادة تحريم وطئها.

قوله: (وجهان) أوجههما لا في غير المحرمة، أما هي فالأصح فيها وجوب الكفارة. انتهى. «م.ر» لكن ذكر هذا في الأمة المحرمة ولم يذكره في الزوجة المحرمة، والشارح ذكر

قوله: (فهو صريح في لزوم الكفارة) يحتمل أن تلزم الكفارة وإن نوى الطلاق فتطلق وتلزم الكفارة ولا يقال الطلاق يحرّمها، والمطلقة ولو رجعيًا لا توجب مخاطبتها بذلك كفارة لأن هذا إنما يظهر لو سبق الطلاق، بخلاف ما إذا قارن كما هنا فليتلأمل.

قوله: (فإن أراد تحريم وطئها إلخ) انظر لو أراد تحرّمه أبدا.

قوله: (أو المجوسية) أي: أو الوثنية أو المسترأة. شرح الروض: ينبغي أو المحرمة.

قوله: (ففي لزومها وجهان) قال في شرح المنهج: أوجههما لا «م.ر».

قوله: (لأن هذا إلخ) قد يقال: إنه اجتمع مانع ومقتض فيغلب المانع.

قوله: (انظر لو أراد تحرّمه أبدا) يظهر أن فيه الكفارة، فراجع.

قوله: (أوجههما لا) ضعيف في المحرمة سواء زوجة أو أمة.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

الروضة وأصلها لأنها محل الاستباحة في الجملة، وجزم القاضي بال منع في المعتدة والمرتدة والمجوسية (لا إن نوى) به (الطلاق *أو الظاهر) لزوجته (أو نوى) به (الإعتاق).

(لأمة) له (فذا) أى: فالنوى من الثلاثة هو اللازم لأنها تقتضى التحريم فجاز أن يكنى عنها بالحرام، ولو نوى الطلاق والظهار جميعا تخير وثبت ما اختاره منهما سواء نواهما معا أم مترتبين كما اقتضاه كلام الشيخين وهو مؤيد لما مر عن أصل الروضة من الاكتفاء بقرن النية لبعض اللفظ من أوله أو من آخره ولا يثبتان جميعا لأن الطلاق يزيل النكاح، والظهار يستدعى بقاءه ومحل ما ذكر إذا لم يشتهر لفظ الحرام فى الطلاق فإن
فى شرح المنهج أن أوجه الوجهين فى الزوجة المحرمة عدم الكفارة فانظر هل هو ضعيف أو يفرق.

قوله: (والمجوسية) بأن أسلم عليها، وفيه أن الحرمة حينئذ من حيث الفرقة فالأولى حذفها، كذا بهامش فتأمل.

قوله: (تخير إلخ) أى: لأن الطلاق إنما يقع بآخر اللفظ فلا فرق بين تقدم الظهار وتأخره ورد بأنه يتبين بآخره وقوع المنويين مرتبين، كما أوقعهما وحينئذ إن كان المنوى أولا الظهار صحا معا، أو الطلاق وهو بائن لغا الظهار، أو رجعى وقف الظهار فإن راجع صار عائدا ولزمه كفارة وإلا فلا وهذا هو المعتمد. انتهى. «م.ر» وبث «س.م» على حجر فى الرد بأنه بالآخر يتبين الوقوع معا إذ لا يمكن قبل الآخر لعدم تمام الصيغة اللهم إلا أن يقال إنهما وإن تقارنا فى الوقوع مع الآخر لكن ترتيبهما فى النية يقتضى تغليب حكم السابق فيهما ففى وقوعهما ترتب حكمى. انتهى.

قوله: (هو اللازم) ظاهر هذا الحصر أنه لا تلزم الكفارة، وإن نوى مع الطلاق تحريمه نحو وطئها وهو محل نظر فيحتمل أن تلزم الكفارة أيضا.

قوله: (كما اقتضاه كلام الشيخين) ومشى عليه فى الروض، قال فى شرحه: وقيل إن نوى فى الثانية الظهار أولا صحا معا أو الطلاق أولا، وكان بائنا فلا معنى للظهار بعده أو رجعى كان الظهار موقوفا، فإن راجعها فهو صحيح والرجعة عود وإلا فهو لغو والترجيح من زيادته، لكن رجح فى الأنوار الثانى وهو الذى قدمه الأصل ذكرنا. انتهى.

قوله: (وقيل إلخ) قال «م.ر»: هو المعتمد.

قوله: (والرجعة عود) فتلزمه الكفارة.

اشتهر فيه فهو صريح على قول الرافعي ومن تبعه ولا يأتي فيه التفصيل السابق، وهو قضية كلام البغوي، وقال الإمام: لا يمنع ذلك صرف النية إلى التحريم الموجب للكفارة كما أنا إن جعلناه صريحا في الكفارة عند الإطلاق يجوز صرفه بالنية إلى الطلاق وما قاله حسن، ويفرق بين الصريح وضعاً والصريح اشتهاً على أن ذلك ليس بصريح في

وقد يقال: إنما يحكم بآخر الصيغة بوقوع ما أريد بها من وقت إرادته فلو أراد الظهار أولاً ثم الطلاق حكم بالظهار من وقت إرادته، وبالطلاق من وقت إرادته فيبينهما تفاوت في ابتداء الوقوع، وإن كان تمامهما معا فليس ترتباً حكماً فقط، فليتأمل.

قوله: (ومحل ما ذكر إذا لم يشتهر إلخ) لعله أراد بذلك دفع الاعتراض على المصنف حيث جرى سابقاً في حل الله لي محرم على أنه صريح طلاق بناء على قول الرافعي، وخالف هنا فجعله كناية فيه إذ لا فرق بين حل الله لي محرم، وأنت على حرام كما يفيد كلام الشارح آخر. تدبر.

قوله: (فهو صريح) فلا ينفع فيه نية غيره فإذا نوى به غيره على هذا الوجه لغت نيته وتعين الطلاق. انتهى. محلي.

قوله: (فهو صريح على قول الرافعي إلخ) عبارة العراقي: فهو صريح في الطلاق على طريقة الرافعي وتبعه في النظم وأصله فعدا في الصرائح حلال الله على حرام كما تقدم، وقوله: أنت على حرام مع الاشتهار مثله ومتى كان صريحاً في الطلاق لم يوجب الكفارة، وأما على طريقة النوى فهو كناية مطلقاً كما تقدم. انتهى.

قوله: (مطلقاً) أي: سواء اشتهر أو لا وقد يؤخذ من ذلك أن قوله حلال الله على حرام على طريقة النوى تكون كأنت على حرام حتى تلزم به الكفارة عند الإطلاق فليتأمل.

قوله: (ولا يتأتى فيه التفصيل السابق) وهو لزوم الكفارة إلا إن نوى أحد المذكورات فهو اللازم له، ثم قد يشعر صنيعه بأنه على القول بأنه كناية يأتى فيه التفصيل ويدل عليه أنه إذا لم يشتهر كناية وقد ذكروا فيه التفصيل.

قوله: (يفرق بين الصريح إلخ) قد يستشكل هذا الفرق بأن الصريح وضعاً يقبل الصرف أيضاً كما في أنت طالق لمن يحلها من وثاق، إلا أن يقال: المراد قبول الصرف مع القبول ظاهراً بدون قرينة، فليتأمل «س.م».

قوله: (وقد يؤخذ من ذلك إلخ) يؤخذ ذلك أيضاً من قول الشارح آخر: ولو قال كل ملكه إلخ.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

الكفارة حقيقة فى الروضة كأصلها قد تكرر فى كلام الأصحاب أن قوله : أنت على حرام صريح فى الكفارة أم كناية؟. وفى الحقيقة ليس لزوم الكفارة معنى اللفظة حتى يقال صريح فيه أم كناية، وإنما هو حكم رتبته الشرع على التلفظ به، واختلفوا فى أنه يتوقف على نية التحريم أم لا فتوسعوا بإطلاق لفظ الصريح والكناية. انتهى، وبذلك

قوله: (ليس لزوم الكفارة إلخ) وإنما هو حكم رتبته الشارح على التحريم الذى هو مدلول اللفظ سواء قصده أو أطلق. «م.ر».

قوله: (على التلفظ به) أى: لا على وقوع معنى به حتى يكون صريحا فيه، أو كناية. قوله: (بإطلاق لفظ الصريح) أى: إن كان لا يتوقف على نية والكناية إن توقف عليها.

قوله: (على أن ذلك ليس بصريح فى الكفارة حقيقة ففى الروضة كأصلها إلخ) ظاهر صنيعه أن هذه العلاوة عاضدة لكلام الإمام واستحسان الشارح له وهى فى الحقيقة مضعفة لذلك وقادحة فيه، أى: لأنه إن لم يكن صريحا فى الكفارة سقط استشهداد الإمام به لأنه بناء على أنه صريح فيها وحاز صرفه بالنية، فإن قلت: غرض الشارح أن قوله: والصريح اشتهاها شامل للصراحة فى الكفارة والصراحة فى الطلاق فبحث فى الأولى بقوله: على أن إلخ، قلت يمنع من ذلك قوله الآتى: وبذلك علم الجواب عما قيل كيف صح إلخ وبالجملة فبحثه المذكور قاده فى قياس الإمام على كل تقدير. «ب.ر»، وكتب أيضا قوله: على أن ذلك إلخ فلا حاجة للفرق المذكور وبهذا تندفع مناقشة شيخنا المذكورة فى الحاشية.

قوله: (فبحث فى الأولى إلخ) أى: فلم يذكر تعنيذا بل بحثا فى المقيس عليه، والفرق باق فى المقيس، والبحث على هذا الوجه، وإن كان قادحا فى قياس الإمام لا يتوجه فيه على الشارح شئ لأنه لم يذكره تعنيذا.

قوله: (يمنع من ذلك قوله إلخ) لأن ظاهره رجوع اسم الإشارة لكلام الإمام إذ هو المذكور فيه إنه صريح فى الكفارة حاز صرفه بالنية إلى الطلاق، أى: فيكون كناية فيه لكن يمكن أن يكون مرجعه كلام الروضة ويكون حاصل الجواب أنه ليس صريحا حقيقة، والصريح إذا وجد نفاذا إلخ إنما هو فى الصريح حقيقة.

قوله: (وبهذا يندفع إلخ) فيه أنه أولا ينافى ظاهر صنيع الشارح من أن هذه العلاوة عاضدة لكلام الإمام، وثانيا لا بد من هذا الفرق حتى يصح إرادة التحريم من اللفظ الصريح فى الطلاق على رأى الرافعى فإن أراد أنه لا حاجة للفرق فى المقيس عليه فهو قول الشيخ: فبحث فى الأولى إلخ ويرد عليه قوله: قلت يمنع إلخ فلا بد فى دفعه مما كتبناه قريبا، فتدبر.

عرف الجواب عما قيل: كيف صح أن يكون ذلك كناية في غير الكفارة مع أنه صريح فيها والصريح إذا وجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره. ولو قال: هذا الثوب، أو العبد، أو الطعام حرام على فلغو، بخلاف الأبهضاع كما مر لاختصاصها بالاحتياط ولشدة قبولها التحريم بدليل تأثير الظهار فيها دون الأموال. ولو قال فرجك، أو رأسك على حرام فكقوله أنت على حرام. نقله الماوردي، ولفظة على مزيدة على الحاوي ولا بد منها فلو تركها لم تلزمه الكفارة إلا بنية التحريم لشيء مما مر كما اقتضاه كلام البغوي. فرع: لو قال: كل ما أملكه حرام على وله زوجات وإماء. أو قال لأربع زوجات أو إماء: أنتن على حرام اكتفى بكفارة واحدة على الأص (وكالعبارة* من ناطق للأخرس الإشارة) أي: والإشارة المفهومة من الأخرس كالعبارة من الناطق فيصح الطلاق بها وإن قدر على الكتابة لعجزه مع دلالتها على ما تدل عليه العبارة.

(ككل ما يعقده) من بيع وإقرار غيرهما، (وما يحل) بها من عتق وإقالة وغيرهما فإنه يصح نعم إشارته في الصلاة، وبالشهادة وبالكلام المحلوف عليه ليست كالعبارة في بطلان الصلاة وصحة الشهادة ووقوع الحنث (أما الصريح) من إشارته (فهو مفهوم) أي: المفهوم (لكل) أحد.

قوله: (المحلوف عليه) بأن حلف وهو ناطق أما إن حلف وهو أخرس ففي ظني أنه يحنث بإشارته، فحرره.

قوله: (دون الأموال) قال في شرح الروض: وكالأموال فيما يظهر قول الشخص لأخر ليس زوجة ولا أمة له: أنت حرام على. انتهى.

قوله: (نقله الماوردي) وقياسه أن يلحق بالرأس كل ما في معناها مما لا حياة بدونها كنفسها أو روحها أو قلبها. ححر.

قوله: (كما اقتضاه كلام البغوي) وجزم به في الروض.

قوله: (من ناطق) متعلق بالعبارة، وقوله: للأخرس متعلق بالإشارة.

قوله: (فهو مفهوم لكل أحد) فلا يقبل منه ظاهرا تفسيره بغير الطلاق إلا بقرينة.

قوله: (وكذا غير المفهوم) أي: مطلقا بأن لم يفهما أحد، وعبارة الشهاب: ولو لم يفهما

قوله: (أي مطلقا) ضعيف بل إن اختص بفهما الفطن فكناية، فإن لم يفهما أحد فلغو قطعاً كما يفيد كلام الخليل خلافاً لحجر. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(وما كنى) أى: وكنايته بالإشارة هو المفهوم (لفظن) أى: ذكى دون غيره وكذا المفهوم إذا نوى به الطلاق، فلو ادعى بإشارته الصريحة أنه لم يرد بها الطلاق كان كالناطق إذا ادعى بالصریح ذلك أما إشارة الناطق فليست بصريحة، ولا كناية كما أفهمه كلام الناظم إذ لا يقصد بها الإفهام إلا نادرا ولا هى موضوعة له، بخلاف الكتابة فإنها حروف موضوعة للإفهام كالعبارة (وإن صرف) أى: صح الطلاق بما مر وإن صرف (لجزء) شائع للمرأة كقوله: بعضك أو جزءك أو نصفك أو ثلثك أو ربعك طالق بالإجماع وبالقياس على العتق بجامع أن كلا منهما إزالة ملك يحصل بالصریح والكناية (أو روح) لأنه أصل الآدمى وقد يعبر به عن الجملة، وكذا إن قال: حياتك طالق عند جماعة منهم الإمام والغزالي وفى التهذيب يقع إن أراد الروح (وعضو) أى: والجزء معين أو مهم (ككتف) ويد ولو زائدة وقلب.

(وشعرها) وسنها وظفرها، (ودمها) وشحمها وذلك لأنه طلاق صدر من أهله فلا ينبغى أن يلغى وتبعيضه متعذر لأن المرأة لا تتبعض فى حكم النكاح فوجب تعميمه، وألحق المتولى بدمها بطوبه بدننها والأصح أنه يقع على الجزء ثم يسرى كما فى العتق،
.....
.....

أحد فكناية أيضا كما بحثه المصنف وهو متجه، وإن نازع فيه فى الإسعاد حجر إذ لا يقصد بها الإفهام، فلو قال من له امرأتان: امرأتى طالق مشيرا لإحدهما وقال: أردت الأخرى قبل منه كما فى الروضة ولا يلزمه بالإشارة شيء. حجر.

قوله: (إن أراد الروح) قال فى شرح الروض: أو أطلق فيما يظهر. انتهى. وما نقله عن التهذيب حزم به الروض، وكتب أيضا أى: بخلاف ما إذا أراد المعنى القائم بالإنسان أو أطلق. «ب.ر.»، وعدم الوقوع فى الإطلاق بين الزركشى أنه مقتضى كلام أصل الروضة والتهذيب. حجر.

قوله: (وشحمها) وكذا سمنها كما فى الروض وهو الأوجه خلافا لما فى الروضة. «م.ر.».

قوله: (والأصح إلخ) ينبغى أن يكون فرض الكلام فى هذا المبحث حالة الإطلاق، فلو قصد التجوز واستعمال اللفظ الذى أتى به فى الجملة مجازا فلا يبعد الوقوع وإن كان مدلول ذلك اللفظ فضلا أو معنى حيث تحققت العلاقة بل وإن فقد مدلوله إذ لا يشترط فى صحة التجوز وجود المعنى الحقيقى، فليتأمل «س.م.».

.....

باب الطلاق

٢٠١

وقيل إيقاعه على الجزء إيقاع على الجميع من باب التعبير بالجزء عن الكل واحتج الأول بأنه لو قال: إن دخلت الدار فيدك طالق ثم قطعت يدها ثم دخلت لا يقع الطلاق كما سيأتى (لا) إن صرف إلى (فضله) منها كريق وعرق وبلغم ومرة ومنى ولبن فلا يصح لأنها غير متصلة اتصال خلقة بخلاف ما قبلها، والمنى واللبن وإن كان أصلهما دما فقد تهيأ للخروج بالاستحالة كالبول (وما بذات) أى: ولا إن صرف إلى ما هو (قائم) بذات أى: عضو (فى الجملة) أى: جملتها كالسمع والبصر والكلام والحركة والسكون والحسن والقبح لأنه ليس جزءا من بدنها ولا قولها له، وقوله: وما إلى آخره من زيادته.

(ولا) إن صرف (لمفقود) منها كيدها المقطوعة (ولو) كان الفقد (من بعد ما * علق زوج) الطلاق لفقدان المضاف إليه الذى يسرى منه الطلاق إلى الباقي كما فى العتق، ولو قال: نفسك- بفتح الفاء- أو اسمك طالق لم تطلق، قال المتولى: إلا أن يريد بالاسم ذاتها فتطلق (والوقوع) للطلاق (لزما).

(فى) قوله: أنت (طالق فى رجب) مثلا (إذا استهل) لتحقيق الاسم بأول جزئه والملق بالشئ يقع مقترا بأوله كما فى دخول البيت وغيره هذا إذا استهل ببلد التعليق فلو علق ببلد وانتقل إلى أخرى ورؤى فيها الهلال وتبين أنه لم ير فى تلك فالاعتبار ببلد التعليق قاله الزركشى (و) لزمه فى قوله أنت طالق (يوم الاثنين

.....
.....

قوله: (لفقدان المضاف إليه إلخ) قال فى شرح الروض: وصور الرويانى المسألة بما إذا فقدت يمينها من الكتف وهو يقتضى أنها تطلق فى المقطوعة من الكف أو من المرفق. انتهى.
قوله: (قاله الزركشى) ولعله إذا اختلف المطلع.

فرع: تطلق فى العرف الآن ليلة غد على الليلة التالية له وحقيقتها الليلة السابقة عليه، فلو قال مثلا: إن بت فى هذا البيت ليلة غد فأنت طالق فالوجه أنه إن قصد شيئا عمل به، وإن أطلق حمل على ليلته السابقة عليه لأنها حقيقة ليلته، حتى لو وقع التعليق فيها وقد أطلق فالعبرة بباقيها.

«ر.م»

قوله: (من الكتف) لأن اليد تطلق إلى المنكب على الراجح. «ع.ش».

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

بفجره) إذا (مثل) أى: ظهر واتصل بوجه الأرض. يقال مثل الشيء أى: لطال بالأرض ويجوز أن يكون اسما لما يضرب به من الأمثال بجعله راجعا إلى اليوم وكأنه قال يوم الإثنين مثلا ووقف عليه بلغة ربعية، فلو ادعى أنه أراد بقوله فى رجب أو يوم كذا وسطه أو آخره لم يقبل ويدين، ولو قال أنت طالق فى رجب وهو فيه وقع حالا.

(و) فى قوله أنت (طالق آخر أو سلخ رجب*) مثلا (فى آخر الجزء من الشهر وجب) أى: لزم الوقوع فى آخر الجزء من شهر رجب لأنه الآخر المطلق والسابق للفهم، واسم السلخ يقع عليه فيتعلق به الطلاق ولزم فى قوله: أنت طالق.

(أول آخر رجب) بإدغام الراء فى الراء (أو) أول آخر (صفر* أو غيره) من الأشهر (أول يوم آخر) من ذلك الشهر وهو أول طلوع فجره لأنه أول آخر يوم منه.

(و) لو قال: أنت طالق (آخر الأول) من رجب مثلا (فالتطبيق* آخر يوم أول يليق) أى: يعلق أو يلصق بآخر اليوم الأول من رجب وهو غروب شمس. قال

قوله: (واتصل بوجه الأرض) لعله معناه لغة، وإلا فصريح كلامهم الوقوع بمجرد الفجر ويتعد أنه متى طلع اتصل بوجه الأرض.

قوله: (وهو غروب شمس) هذا عند الشيخين، وقال العلامة السنباطى: تطلق بآخر ليلة أول يوم. انتهى. «ق.ل.» وما نقله السنباطى قال فى شرح الروض: صوبه الشاشى وابن أبى عصرون وجرى عليه صاحب الذخائر وغيره ونقله ابن الصباغ وغيره عن الأكثرين وهو الأقيس. انتهى. والأول نقله الشيخان عن الأكثرين أيضا فاختلف النقل عن الأكثرين، واختلف الترجيح كما فى شرح الروض أيضا.

فرع: وقع السؤال عن حلف لا يفعل كذا فى هذا المكان مدة عمره فهل الخلوفاً عليه الفعل فى جميع العمر فلا يحنث بالفعل فى بعضه أو الفعل مطلقا فى أى جزء من عمره؟ فيه نظير وقياس النظائر الأول. «م.ر.»

وأقول: قد يقال بل القياس الثانى لأن الفعل المنفى للعموم، والتقدير لا يكون متى فعل فى هذا المكان فى مدة عمرى، والحكم فى العام على كل فرد بانفراده فكل مرة شملواً عليها، فليتأمل «س.م.»

باب الطلاق

٢٠٣

الجوهري: يقال هذا الأمر لا يليق بك أى لا يعلق بك وفلان لا يليق درهما أى لا يمسكه ولا يلصق به ولو قال أنت طالق فى منتصف اليوم وقع عند الزوال لأنه المفهوم منه وإن كان اليوم يحسب من طلوع الفجر شرعاً ونصفه الأول أطول. ذكره الشيخان.

(و) لزم فى قوله: أنت طالق (ليلة القدر إذا تنجزا) أى: انقضى (ليلات عشر آخر) من رمضان إن قاله قبل مضى ليلة من ليالى العشر وإلا لم يقع إلى مضى سنة لأنه حينئذ يتحقق مضى ليالى العشر الأخير بعد حلفه، كذا قال الرافعى، وفى تعبيره فى الشقين تجوز، أما الأول فلأنها تطلق فى أول الليلة الأخيرة من العشر لصدق اسم ليلة القدر به. ولا يتوقف على مضى جميع الليالى، وأما الثانى فلأنه قد يعلق فى آخر اليوم الحادى والعشرين مثلاً فيقع فى أول ليلته من رمضان الثانى ولا يتوقف على سنة كاملة. نبه على ذلك النووى. وما قاله فى الثانى مبنى على ما قاله من أن مذهب الشافعى أن ليلة القدر تلزم ليلة بعينها، وأما على ما اختاره من أنها تنتقل فلا تطلق إلا فى أول ليلة آخر رمضان الثانى والتجوز الأول لازم لكلام الحاوى كما ذكره الناظم بقوله (تجوزاً فى القول) أى: وقد تجوز الحاوى فى قوله السابق لما تقرر، وقد حرره الناظم بقوله: (قلت إن ترد تحريره) أى: القول المذكور فقل إن نصب الحاوى ليلة القدر بالظرفية (أوقعته) أى: الطلاق (فى أول) الليلة (الأخيرة).

(وإن على) لفظ (الأول ليلة عطف بالجر) ليكون التقدير ولزم فى قوله أنت طالق آخر ليلة القدر إذا مضى ليالى العشر الأخير (صح) ذلك القول (والتجوز) فيه (انصرف) ولو قال: أنت طالق فى أفضل الأوقات وقع ليلة القدر أو فى أفضل الأيام فيوم عرفة كما نقله الشيخان عن القفال أو أقراه أو فى أفضل أيام الأسبوع فيوم الجمعة إن لم يكن فيه يوم عرفة، كما جزم به النووى فى شرح مسلم أو فى أفضل الشهور

.....
.....

.....

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فشهر رمضان فإنه أفضلها كما جزم به ابن عبد السلام فى قواعده والنووى فى مجموعته ، وفى شعب الإيمان للحليمي أنه ﷺ قال : «سيد الشهور رمضان» ، ووقع فى قوله أنت طالق.

(إذا مضى يوم بآخر الغد*) إن قاله بالليل (و) إن قاله (بالنهار) وقع (مثل وقت ابتدئ) فيه من اليوم الثانى ، وإن قال : أنت طالق إذا مضى اليوم فإن قاله نهرا وقع بغروب شمس وإن بقى منه لحظة لأنه عرفه فينصرف إلى اليوم الذى هو فيه أو ليلا فلغو إذ لا نهار حتى يحمل على المعهود ، ولو قال أنت طالق اليوم وقع حالا وإن قاله ليلا فإنه تسمية للوقت بغير اسمه لا تعليق وكذا لو قال الشهر ، أو السنة.

(و) وقع فى قوله أنت طالق (بمضى العام متلو صفر*) أى : المحرم ، أى : أوله وإن بقى منه لحظة (و) وقع فى قوله أنت طالق بمضى (سنة بأشهر) أى : بمضى أشهر (اثنى عشر) من التعليق ، ويكمل المنكسر ثلاثين إن علق فى أثناء الشهر كما مر فى السلم ، ولو ادعى إرادة السنة الفارسية ، أو الرومية لم يقبل ظاهرا لتهمة التأخير.

(و) لو قال : أنت طالق (قبل موت ذا بشهر فهلك) ذا (عن فوقه) أى : بعد فوق

.....
قوله : (فلغو إذ لا نهار إلخ) والحمل على الجنس متعذر لاقتضائه التعليق بفراغ أيام الدنيا ولم يحمل على الجواز لتعذر الحقيقة ؛ لأن شرط الحمل على الجواز فى التعليق ونحوها قصد المتكلم له أو قرينة خارجية تفيدته ولم يوجد واحد منهما. انتهى. «م.ر».

وقوله : ولم يحمل على الجواز بأن يراد باليوم مطلق الوقت ، وقوله : أو قرينة خارجية تفيدته أى : فيحمل اللفظ عند الإطلاق على ما دلت عليه القرينة من غير قصد له. انتهى. «ع.ش» لكن علماء البيان اشتراطوا فى صحة التجوز القصد ، كما هو مقرر فى كتب البيان فلعل المراد بالجواز المعنى الذى يصح التجوز فيه ، فتأمل.

قوله : (لم يقبل ظاهرا) إلا إن كان ببلاد الروم أو الفرس فينبغى قبوله. قاله الأذرعى. انتهى. شرح الروض.

قوله : (متلو صفر) متلو ظرف وقع المقدر ، وقوله : أى أوله ، أى : وقع فى أوله ، وقوله : وإن بقى منه أى : العام عند التعليق لحظة.

.....

شهر من أثناء التلطف (قبل شهر بان لك) أى : بان لك وقوعه قبل موته بشهر وتحسب العدة من حينئذ إذ معناه تعليق الوقوع بزمن بينه وبين الموت شهر فوجب اعتباره واعتبرت الفوقية الصادقة بآخر التلطف فأكثر ليقع فيها الطلاق، فإن مات بعد شهر فأقل من أثناء التلطف فلا وقوع لتعذر وقوعه قبل آخر التلطف. فقول الشيخين: إنه يتبين الوقوع بموته بعد مضي شهر من التلطف أى: من آخره فيتبين وقوعه مع الآخر إذ الشرط، والجزاء يتقارنان فى الوجود كما سيأتى فلا منافاة بين الكلامين. فرع: قال فى الروضة كأصلها عن فتاوى القفال: لو قال أنت طالق قبل موتى طلقت فى الحال وإن قال قبل - بضم القاف وفتح الباء - أو قبيل - بالضم وزيادة ياء - لا تطلق إلا فى آخر جزء من أجزاء حياته. قال فى المهمات: وما ذكره من فتح باء قبل لم يذكره أحد وإنما فيه ضم الباء وسكونها ولو قال بعد قبل موتى طلقت فى الحال لأنه بعد قبل موته.

ولو (قال) أنت طالق (ثلاثا كل يوم أو) كل (سنة* واحدة) وقع طلقة (واحدة فى) الحالة (الراهنه) فى الصورتين.

.....
قوله: (ولو قال إلخ) ولو قال بآخر يوم موتى لم يقع شيء كما لو قال بموتى «ق.ل» ثم أنه فى مسألة المصنف والشرح لا يمنع من التمتع بها قبل موته كما فى «ق.ل» أيضا.
قوله: (سنة) أى: عربية بأن أراد ذلك، فإن أراد غير العربية كأن أراد سنة رومية عمل بمقتضاه فيقع طلقة الآن وأول كل سنة رومية، فإن أراد سنة رومية بين كل طلقتين قبل بيمينه.

قوله: (بان لك) ضبب بينه وبين قوله: قبل.
قوله: (فيتبين وقوعه مع الآخر) وإذا كان وقوعه مع الآخر فالعدة تعقب الآخر لأنها لا تقارن الطلاق.
قوله: (إذ الشرط إلخ) وهو هنا المعلق عليه، وقوله الجزاء وهو هنا وقوع الطلاق، وكتب أيضا كأنه أراد بالشرط، الزمن الذى بينه وبين الموت شهر وبالأجزاء الوقوع أخذا من قوله السابق: إذ معناه إلخ.
قوله: (قال فى المهمات إلخ) رد ابن العماد ما قاله صاحب المهمات بشيء بحث فيه فى شرح الروض فراجع.

قوله: (بينه وبين قوله قبل) الظاهر أن قبل ظرف لوقوعه والبيان إنما هو وقت الموت.
قوله: (بحث فيه إلخ) حاصله أن ابن العماد نسب للأسنوى والأزهري ما لم يقوله.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(وطلقة) أخرى في الأولى (صبح غد) والثالثة صبح بعد غد (و) طلقتان أخريان في الثانية (أولى * محرمين) واحدة أول المحرم الذى يليه والأخرى أول الآخر ومحلها فى صورة اليوم إذا علق نهاراً، فإن علق ليلاً لم يقع فى الحال شىء بل صبح كل يوم واحدة من الثلاث (قلت قيده) أنت فى الصورتين (بشى) أى.

(برد واط) زوجته بعد طلاقها إلى نكاحه (أو بمد الأزمنه) أى: أزمنة العدة إلى وقوع الطلقة الثالثة، فلو لم يطأها أو وطئها وانقضت عدتها بعد الأولى وقعت واحدة فقط أو بعد الثانية فثنتان. (وإن يقل أردت يوماً) فى صورته (أو سنه) فى صورتها. (بينهما) أى: بين كل طلقتين قبل منه بيمينه حتى يعتبر بعد وقوع الأولى فى كل

.....
قوله: (فلو لم يطأها) محترز قوله: برد واط.
قوله: (وإن يقل إلخ) جوابه مع ما بعده فليقبل الآتى.

قوله: (والثالثة إلخ) تركه لفهمه مما ذكره.
قوله: (أولى محرمين) قال فى الإرشاد: إن عين- أى: قصد- عربية . انتهى. أما إذا أراد غير العربية كالرومية فيعمل بمقتضاه وإن كان عربياً نظير ما مر. حجر.
قوله: (بعد الأولى) ويتصور فى الصورة الأولى بالوضع.
قوله: (أو سنة) أى: مع قصده السنين العربية. حجر.

قوله: (قبل منه بيمينه) واستشكل الشارح- يعنى الجوجرى- التحليف عند إرادة أن بينهما يوماً أو سنة والحمل عليه عند الإطلاق، ويجاب عنه بأن إرادة ذلك تنافى ظاهر قوله: كل سنة مع

قوله: (أما إذا أراد إلخ) قال بعد ذلك فى شرح الإرشاد: ولو لم يرد عربية ولا غيرها لم تطلق الثانية حتى يمضى سنة كاملة من وقوع الأولى. انتهى. وسينبه عليه الشارح.

قوله: (فيعمل بمقتضاه) أى: فيقع بأول غير العربية كما يقع بأول العربية عند إرادتها.
قوله: (فى الصورة الأولى) أى: صورة اليوم، وقوله: بالوضع أى: لأنه لا يتأتى أن تنقضى بالأقراء فى اليوم الثانى.

قوله: (أى مع قصده السنين العربية) الظاهر إن قصد غير العربية كذلك فيحلف إن أراد سنة بينهما وإلا وقع بأوائل تلك السنين عند أهلها.

قوله: (تنافى ظاهر قوله إلخ) لأن السنين العربية، أولها المحرم، وعلى ما أراد المراد أن يكون بين الطلقتين سنة كاملة غير مقيدة بأن أولها المحرم بل ابتدأها عقب الطلقة الأولى ولعل معنى العربية حينئذ. التى بالأهلة.

باب الطلاق

٢٠٧

طلقة مضى يوم كامل وسنة كاملة وتقييده هذا بإرادة سنة بينهما فى صورتها يفهم أنه لا فرق فيها إذا لم يردّها بين إرادة السنين العربية والإطلاق وليس كذلك. بل صورة الإطلاق ملحقة بما إذا أراد سنة بينهما وكلام الحاوى فيها متدافع فإنه قيد أولاً بإرادة العربية، وثانياً بإرادة سنة وذكرهما ثلاثاً وواحدة إيضاح، (و) إن يقل فى قوله: (طالق إحداكما) أو إحداكما طالق كما عبر به الحاوى (لزوجة) له (وغيرها) كنت (مكلما) به.

قوله: (قيد أولاً) أى: حيث قال: إن عنى العربية.

قوله: (وثانياً) أى: فى قوله: وإن يقل أردت يوماً أو سنة بينهما، ويمكن إرجاع الضمير فى يقل لمن عنى العربية، ومثلها غيرها فخرج من لم يعن عربية ولا غيرها سواء قال أردت سنة بينهما، أو أطلقت فإنه لا بد من مضى سنة كاملة، ويقبل ذلك بلايين، وأما المصنف فحمله على ذلك بعيد حيث لم يقيد أولاً بقوله: وقصد عربية، فتأمل.

قصده السنين العربية فخلف لأجل ذلك، بخلاف ما إذا لم يرد العربية ولا غيرها ولا أن بين كل طلقتين سنة، فإن جملة على ذلك هو معنى اللفظ فكيف يحلف عليه وكأن منشأ إشكاله فهمه عدم تقييد التحليف بما إذا قصد السنين العربية، وليس كذلك بل هو مقيد به أخذاً من كلام المصنف - أى: ابن المقرئ - فى الإرشاد حيث فرع دعواه الإرادة عن قصده ذلك. حجر.

قوله: (والإطلاق) المفهوم من مقابلته لإرادة السنين العربية أن المراد به عدم إرادتها، ثم أن الغرض أنه لم يرد سنة بينهما لأن هذا مرتب على قوله: فيما إذا لم يردّها فصار حاصل المراد فى الإطلاق أنه لم يرد أن بين كل طلقتين سنة ولا أراد السنين العربية أى: ولا غيرها. قوله: (إيضاح) أى: وإلا فيكفى أن يقول: أنت طالق كل يوم أو سنة والحكم ما ذكر.

قوله: (ولا إن بين كل طلقتين سنة) مفهومه أنه إذ لم يرد عربية ولا غيرها وأراد أن بين كل طلقتين سنة يحلف وهو يرد تقييد المسألة بإرادة السنين العربية، وإن ذلك منشأ التنافى ظاهر المقتضى للتحليف إلا أن يكون المراد: ولا إن بين كل طلقتين سنة أى: مع إرادة السنين العربية وحينئذ يفيد أنه لو أراد أن بين كل طلقتين سنة ولم يرد عربية ولا غيرها يقبل منه ذلك بدون تحليف لعدم المنافاة ظاهر أو لا مانع منه، فتدبر.

قوله: (بما إذا قصد السنين العربية مثل قصد السنين العربية) قصد غيرها فى جميع التفاصيل، فتأمل. قوله: (عن قصد ذلك) لعله على، وعبرة الإرشاد: وأول المحرم إن عنى عربية فإن قال: أردت بينهما سنة حلف.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

(لغير عرس) قبل منه بيمينه لاحتماله ، ومثله قوله لأم زوجته : بنتك طالق ، ثم قال : أردت بنتها التي ليست زوجتي فيقبل منه بيمينه . نقله الشيخان عن القفال وأقره ، والمراد بغيرها امرأة أجنبية وإلا فلو قال ذلك لزوجته ، ورجل أو دابة ، ثم قال : أردت الرجل أو الدابة لم يقبل منه لأنهما ليسا محلا للطلاق ، ولو قال : زينب طالق واسم زوجته زينب ، وقال أردت فلانة الأجنبية واسمها زينب لم يقبل ، ويدين وفارقت مسألتنا بأن إحداكما تتناولهما تناولا واحدا ولم يصح باسم زوجته ، ولا بما يقوم مقامه وفي تلك صرح باسمها والظاهر أنه يطلقها لا غيرها ، (وبشهر أول) أى : وإن يقل : أردت بقولى أنت طالق فى الشهر الماضى طلقة (رجعية أوقعتها) فيه وراجعته أو هى الآن معتدة أو بائن (فليقبل) منه بيمينه وتكون عدتها من الشهر المذكور إن صدقته ومن وقت الإقرار إن كذبه.

(و) إن يقل أردت به طلاقا (بائنا) وقع منى فى الماضى ثم جددت العقد (ومن سوى) بالتنوين أى : أو وقع من غيرى فليقبل منه بيمينه (إن علما * ذاك) أى :

.....
.....

قوله : (امرأة أجنبية) أو أمة أو منكوحة فاسدا.

قوله : (لم يقبل منه) هل يدين.

قوله : (وقال أردت فلانة الأجنبية) نعم لو كانت هذه الأجنبية مطلقة وادعى إرادة الإخبار بطلاقها قبل ظاهرا و هو محمل ما وقع فى موضع آخر. «م.ر».

قوله : (لم يقبل ويدين) نعم يتجه قبول إرادته لمطلقة له أو منكوحة له فاسدا اسمها زينب ، وقضية كلامه - أى : الإرشاد - فى مسألة أحدا كما الوقوع عند الإطلاق ، وقيده ابن العماد ، بما إذا لم تطلق الأجنبية منه أو من غيره وإلا لم تطلق زوجته لصدق الكلام عليهما صدقا واحدا والأصل بقاء الزوجية ، وقد ذكر الرافعى أنه لو قال لعتيق له ولآخر : أحكما حر لم يقتض ذلك عتق الآخر. حجر.

قوله : (مسألتنا) أى : مسألة المتن حيث قبل منها.

قوله : (وفى تلك) أى : زينب طالق إلخ.

.....

قوله: (لو اختلف زمانهما) قد يقال: البيونة تنافي لحوق طلاق آخر ولو اتحد الزمن إذ مقتضاها عدم اللحوق متى وجدت سواء كان اللاحق معها أو بعدها وإلا لم تكن بيونة وقت اللحوق والفرض خلافه، وعبرة شرح الروض: وإنما لم تطلق ثانية لأن معنى إن طلقك: إن صرت مطلقة ومجرد مصيرها مطلقة بانتهاء البيونة تنافي وقوع أخرى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الشرط، والجزاء إذ البينونة الحاصلة بالشرط تنافى وقوع المعلق به، ويخالف ذلك ما لو قال لها قبل الوطء: أنت طالق طلقتين لأن البينونة فيه بهما وليست إحداهما منفصلة عن الأخرى والمنجز منفصل عن المعلق.

(و) لو قال: أنت (طالق إن لم أطلقك) ولم يطلقها (مضى) أى: الطلاق أى: وقع عند اليأس منه وذلك (قبيل موت) لأحد الزوجين، (و) قبيل (جنون من قضى).

(فيه) أى: زوج مات فى جنونه لانسلا ب أهلية التكليف به وإنما لم يحصل اليأس بمجرد جنونه لاحتمال الإفاقة والتطليق بعدها (و) قبيل (فسخ) للنكاح (حيث) الطلاق المعلق (رجعى ومات) أحدهما (ولم يجدد) أى: الزوج النكاح بعد الفسخ (مع) إيقاع (بعض الطلقات) بأن لم يجدده أو جدد ولم يطلق إذ لا يمكن وقوعه قبيل الموت لفوت المحل بالفسخ إن لم يجدد، وعدم عود الحنث إن جدد ولم يطلق فتعين وقوعه قبيل الفسخ، واعتبر فى وقوعه قبيله كونه رجعيا ليتصور الفسخ بعده إذ لو كان بائنا لتعذر وقوعه قبل الفسخ للدور إذ لو وقع لم يحصل الفسخ فلم يحصل اليأس فلم يقع الطلاق، أما إذا لم يمت أحدهما، أو مات بعد التجديد ثم الطلاق فلا يقع الطلاق أما الأول فلجواز التجديد والطلاق بعده فلم يتحقق اليأس، وأما الثانى فلأن البر والحنث لا يختصان بحال النكاح ولهذا تنحل اليمين بوجود الصفة فى الحال البينونة.

قوله: (وعدم عود الحنث) وقيل: يعود ولا يقع إلى قبيل الموت إن لم يطلق فى النكاح الثانى، كذا فى الروضة، ومعنى عود الحنث أنه لا يحث عند اليأس ثم يحصل الحنث فى النكاح الثانى.

قوله: (والحنث) راجعه إلا أن يراد أنه قد يوجد بعد الفراق ما يؤثر الوقوع قبله.

قوله: (مات فى جنونه) قال فى شرح الروض: وكالجنون الإغماء، والحرس الذى لا كتابة لصاحبه، ولا إشارة مفهمة. انتهى.

قوله: (للدور) محصله أنه إذا كان بائنا يلغو وينفذ الفسخ. صرح بذلك فى متن الروض

«ب.ر».

قوله: (والحنث) يتأمل هذا.

قوله: (يتأمل هذا) أى: لأن الحنث لا يحصل بعد الفسخ إلا أن يكون المراد إنه قد يوجد بعده ما يؤثر

قال فى المهمات: والتعبير بقبيل غير محرر والصواب وقوعه إذا بقى ما لا يسع التطلاق. نبه عليه الماوردى، والرويانى. انتهى. وفى معنى التعليق بنفى التطلاق التعليق بنفى غيره كالضرب إلا أن الجنون لا يوجب اليأس، وإن اتصل بالموت لأن

..... انتهى. «س.م» على التحفة، يقال: إن مراده أن ما به البر والحنث لا يختص وجوده بحال النكاح أما ما به البر فهو ما ذكره، وأما ما به الحنث فكما لو قال: إن لم تدخل الدار فأنت طالق ثم فسخ نكاحها، ولم تدخل إلى الموت فإنه يتبين وقوع الطلاق قبل الفسخ، ومثل فسخ نكاحها ما لو مات هو فلم تدخل حتى ماتت فإنه يتبين وقوعه قبل موته كما صرح به الشارح فى شرح الروض، ومفهومه أنها إذا دخلت لا وقوع، وهو ظاهر لأن البر لا يختص بحال النكاح. قاله «س.م» فيما لو مات هو إلى آخر ما مر، واستبعده «بج» بائصال العصمة بالموت، وفيه أن المراد أنه يتبين البر أو الحنث حال الحياة فلا استبعاد. تدبر ويبنى على هذا الإيمان والتعالق.

قوله: (بوجود الصفة فى حال البيونة) أى: فى نحو إن لم تدخل هذا البيت فأنت طالق ثم فسخ بعيها مثلاً ثم دخلت ثم جدد نكاحها فإنه لا يقع المعلق إذا لم تدخل بعد تجديد النكاح إلى الموت لانحلال اليمين بالدخول حال البيونة. تأمل.

قوله: (قال فى المهمات) إلى آخر نقله عن الشارح فى تحريره. قال «م.ر» فى شرح المنهاج: إنه إذا لم يضر بها حتى مات لا يقع الطلاق كما اقتضاه كلام الشيخين عقب ذلك وإن زعم الأسنوى خلافه، ويفرق بأن العود بعد البيونة هنا ممكن فلم يفوت البر باختياره بخلافه ثم، أى: فى تلف ما حلف أنه يأكله غدا ومثله حجر، وقال «س.م» على التحفة: إن كان المعلق هو الطلاق الرجعى وقع قبيل البيونة كما فى نظيره من مسألة الفسخ، وهو مراد الأسنوى وإن كان الطلاق البائن لم يقع وهو مراد الشيخين، لكنه نقل فى حاشيته هنا الجزم بعدم الوقوع مطلقاً عن «م.ر» وإن ما فى المصنف والشرح كله ضعيف، فراجع.

قوله: (وفى معنى التعليق بنفى التطلاق إلخ) هذا التقرير والتفصيل المذكوران فى هذا المقام إنما يأتیان على المرجوح من عود الصفة، أما على المعتمد فالبيونة مانعة من الوقوع مطلقاً. «م.ر».

فى الوقوع قبله فيكون المعنى أن ما به البر والحنث لا يختص وجوده بحال النكاح، أما ما به البر فهو ما ذكره، وأما ما به الحنث فكما لو قال: إن لم تدخل الدار فأنت طالق ثم فسخ نكاحها ولم تدخل إلى الموت فإنه يتبين وقوع الطلاق قبل الفسخ لعدم الفعل بعد الفسخ أثر فى وقوعه قبله إذ لو دخلت لم يقع.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

ضرب المجنون كضرب العاقل، فلو أبانها واستمرت البينونة إلى الموت ولم يتفق ضرب لم يحكم بوقوع الطلاق قبلها لأن ضربها فى حال البينونة ممكن، وتنحل به الصفة بخلاف الطلاق فإنه غير ممكن فى حال البينونة. قاله الشيخان، قال فى المهمات: وكلامهما يوهم أنه إذا أبانها ولم يضربها حتى مات أحدهما لا يقع الطلاق وهو غلط، والصواب وقوعه قبيل البينونة كما اقتضاه كلامهما عقب ذلك، وصرح به فى البسيط.

.....
قوله: (يوهم إلخ) بل هو صريح فيه لأن عدم الحكم به قبلها مبنى على عدم وقوعه قبلها.

قوله: (لا يقع الطلاق) هو المعتمد بناء على المعتمد من عدم عود الحنث مطلقا سواء كان المعلق بائنا أو رجعيا، ومن هنا يظهر أن المقصد أنه لا يقع الطلاق فى مسألة المتن قبيل الفسخ مطلقا وإن كان الطلاق رجعيا لوجود البينونة، إذ لا فرق فيها بين الفسخ والانفساخ والبينونة بالطلاق وهى مانعة من الوقوع مطلقا بناء على ما ذكر وما فى المتن مبنى على المرجوح. «م.ر»، أقول: لا يبعد وإن كان المعتمد ما ذكر أن يفصل فى مسألة ابن الرفعة بين الطلاق الرجعى، والبائن حتى يقع الرجعى قبيل الخلع ووقوع الرجعى ليس من باب عود الحنث بل هو لتفويت البر مع إمكان الجمع بينه وبين الخلع. «س.م».

قوله: (وهو غلط والصواب وقوعه قبيل البينونة) قد يقال: بل الغلط هو هذا والصواب عدم وقوعه مطلقا لأن البينونة تخلص من اليمين وتمنع الوقوع إذا كانت الصيغة إن لم كما حرره

قوله: (والبينونة بالطلاق) أى: بأن طلقها قبل الدخول فقد تقدم قريبا فى المصنف أنه لا يقع بها المعلق.

قوله: (إذا كانت الصيغة إن لم) لأن إن لم أفعل فأنت طالق تعليق على العدم ولا يتحقق إلا بالآخر، فإذا صادفها الآخر وهى بائن عن عصمة الحلف لم تطلق لأنه ليس ثم جهة. بره حتى يقال فوت البر باختياره فيحنث، بل جهة حنث وعدم حنث بخلاف لأفعلن فإن الفعل فيه مقصود ملتزم صراحة فإذا فوته أمكن أن يقال حينئذ بالحنث. هذا ما حرره السبكي لكنه إنما قاله: اعتذارا عن ابن الرفعة لا على أنه يقول إذ هو ممن قال بالتخلص مطلقا وبه تعلم ما فى استيجابه الحشى لهذا الفرق وإن السبكي قائل به فالمتجه كما قاله حجر، ونقله عن صاحب الجامع هو التخلص فى الصيغتين إذ يلزم على ما قاله ابن الرفعة أن الحنث يكون قبل اليأس لا عنده فيلزم تقدم الوقوع على الصفة المعلق بها الوترع وإن تأخر التبين، فإن أجيب بأن تفويت البر يقتضى الحنث ولا يتأتى إلا كذلك لأنه عند اليأس متعذر للبينونة بالخلع ولا قائل بطلان الخلع قبل الحنث لعدم مقتضى البطلان قبلنا تفويت البر هنا إنما هو بالخلع وهو لا يقتضى الحنث اتفاقا لإمكان الفعل بعده كما مر، وتفويت الفعل بعد إنما حصل وعصمة الحلف زائلة فليس ثم ما يصح معه الحنث فضلا عما يقتضيه فالراجع حيث خالع، وقد بقى ما يسع فعل الخلوفاً عليه التخلص مطلقا

قال الشارح في تحريره: ويوافقه من حيث المدرك ما صححوه فيمن حلف ليأكلن هذا الرغيف غدا فتلغ في الغد بعد تمكنه من أكله من أنه يحنث، قالوا -أعنى الشيخين-

قوله: (فتلغ في الغد) أما لو تلغ قبل الغد ولو بإتلافه لم يحنث، وكذا إذا تلغ فيه قبل التمكن لا بإتلافه لعدم التقصير حينئذ، فإن أتلغه فيه أو تلغ بعد التمكن حنث من حين التلغ إذ لا معنى لانتظار مضي الغد مع تحقق اليأس، ولو خالع هنا بعد التمكن ولم يفعل إلى مضي الغد لم يحنث عند الباجي وشيخ الإسلام والخطيب وغيرهم، وحنث عند «م.ر.» و «ز.ي.» تبعاً لابن الرفعة لتفويته البر باختياره.

السبكي في الكلام على مسألة ابن الرفعة، وقضية هذا أن الصواب عدم الوقوع أيضاً مطلقاً في مسألة الفسخ، خلافاً لما ذكره المتن بقوله: وفسح حيث رجعى إلخ لوجود البينونة بالفسخ اللهم إلا أن يخص كون البينونة مخرجة مانعة من الوقوع بما إذا كان المعلق بائناً، فإن كان رجعياً لم تدفعه البينونة بفسخ أو غيره بل يقع قبيلها فليتأمل، فإن هذا منافر كل التنافر لقول الشيخين الآتي في الفرع الآتي للشارح، ولو قال: إن لم تخرجي الليلة إلخ فإن الطلاق في هذا التعليق رجعى وقد حكما بأن الخلع مخلص منه، لكنه صوره في شرح الروض في أواخر الباب في فصل قال: إن ابتلعت شيئاً فأنت طالق، بما إذا كان المعلق بائناً ثم حكى مسألة ابن الرفعة، وقوله فيها: إن الصواب أنه ينتظر فإن لم يفعل حتى انقضت طلقت قبيل الخلع، وبطل الخلع، وعقب ذلك بقوله وأنت خبير بأن الطلاق المعلق إن كان رجعياً صح الخلع فلا يصح قوله إنه باطل وإن كان بائناً كما مثلنا لزم ألا يصح الخلع، كما قال لكن لا يصح قوله: إنها تطلق قبل الخلع لبقائها محلاً للطلاق مع عدم اليأس من الخروج حينئذ فيلزم ألا تطلق إلا قبيل الفجر، وحاصل كلام الأصحاب أن ذلك مفروض في البائن وأن وقوعه قبل الخلع يؤدي إلى عدم وقوعه فلا يقع للدور ويصح الخلع إذ لا مانع. انتهى. نعم اعتراضه على ابن الرفعة، مبنى على عدم الفرق بين لأفعلن كذا في مدة كذا الذي هو صورة مسألة ابن الرفعة وبين إن لم أفعل كذا الذي هو صورة مسألتنا فالعمدة على الفرق بينهما، كما حققه السبكي فليتأمل.

قوله: (كما اقتضاه كلامهما) يحتمل أنه أراد به قولهما الآتي: وعورض إلخ.

فإن خالع قبل الوقت تخلص اتفاقاً لعدم دخول وقت البر حتى يقال فوته، وإن خالع والباقي لا يسع حنث اتفاقاً لوقوع اليأس قبل الخلع، وهذا ما ذكره الباجي وشيخ الإسلام والخطيب وغيرهم وجرى عليه شيخنا الإمام الذهبي -رحمه الله- في رسالته على المنهج. قال «ق.ل.»: واعتمد شيخنا «ز.ي.» تبعاً لشيخنا «م.ر.» أنه لا يخلص في الإثبات المقيد نحو لأفعلن كذا في هذا الشهر لتفويته البر باختياره. انتهى. أي: بأن خالع بعد التمكن من المحلوف عليه، فإذا انقضى الزمن المقيد به تبين الحنث قبيل الخلع حيث كان الطلاق رجعياً وإلا نفذ الخلع كما مر للدور.

قوله: (فالعمدة إلخ) قد عرفت ما فيه.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

: وعروض الطلاق فى التعليق بنفى الضرب ونحوه كعروض الفسخ والانفساخ لكن ينبغى أن يبقى من الطلاق عدد يمكن فرضه مستندا إلى قبيل الطلاق . وأما فى التعليق بنفى التطبيق فإنما يفرض فيه البيئونة بالانفساخ لأنه لو طلقها بطلت الصفة المعلق عليها ، ويمكن أن يفرض فى طلاق الوكيل فإنه لا يفوت الصفة فرعان: لو سرقت منه دينارا فقال: إن لم ترديه على فأنت طالق وقد أنفقته لم يقع إلى اليأس فإن تلف الدينار وهما حيان لم تطلق كالمكره والناسي ، نعم إن تلف بعد التمكن من الرد طلقت ولو قال: إن لم تخرجى الليلة من هذه الدار فأنت طالق . فخالع من أجنبى فى الليل وجدد النكاح ولم تخرج لم تطلق كما نقله الشيخان عن أبى العباس الرويانى وأقراه . تنبيهه: دخل

قوله: (وعرض الطلاق كخالع).

قوله: (كعروض الفسخ) يؤخذ من هذا التشبيه أنه إن كان الطلاق العارض بائنا ووجدت الصفة وقع المعلق قبيل البيئونة إن كان رجعيًا وإلا لغا، فليتأمل.

قوله: (لم يقع إلى اليأس) مفهومه الوقوع باليأس، أى: مع التمكن لأنه حلف.

قوله: (لم تطلق كالمكره) هذا يدل على حمل ما صدر على الحلف دون مجرد التعليق.

قوله: (فأنت طالق) قال فى شرح الروض: ثلاثا ثم بين أن تقييده بالبائن هو حاصل كلام الأصحاب.

قوله: (لم تطلق) أى: إن كان المعلق بائنا وإلا طلقت قبيل الخلع أخذنا من مسألة الفسخ السابق على ما فيها مما علم من الهامش.

قوله: (لأنه حلف) الحلف ما اقتضى حثا أو منعا أو تحقيق خير، بخلاف مجرد التعليق نحو إن جاء زيد فأنت طالق فالتعليق أعم من الحلف كما يؤخذ من قول الروض بعد بيان الحلف بما مر، فإن قال: إذا حلفت فأنت طالق ثم قال: إن دخلت الدار أو إن لم تدخلها أو إن لم يكن الأمر كما قلت فأنت طالق طلقت فى الحال بالحلف وبوجود الصفة فى العدة لا إن قال: إن طلعت الشمس لأنه ليس بخلف؛ لأنه ليس بحث ولا منع ولا تحقيق خير. انتهى.

قوله: (هذا يدل على حمل إلخ) أى لأن الموجود هنا الحث والحلف وهو ما اقتضى حثا أو منعا أو تحقيق خير بناط بما فى الظن، وظنه هنا القدرة على الرد فكأنه حلف على رده مع قدرتها، وقولنا: بناط بالظن صرح به فى التحفة وصرح أيضا بأنه إذا لم يقصد حثا ولا منعا ولا تعليقا بل أخرجه شرج اليمين وقع عند ابن الصلاح وقال غيره لا يقع. قال «س.م.»: واعتمد الثانى «م.ر.».

باب الطلاق

٢١٥

فى عروض البيت المذكور وضربه التذييل وهو زيادة حرف ساكن على وتد مجموع فى آخر الجزء.

(وبعد لحظ) أى: ويقع الطلاق فيما ذكر بعد لحظة يمكن فيها أن يطلق ولم يطلق. (إن تنب عن أن إذا) بأن قال: إذا لم أطلقك فأنت طالق والفرق بينهما أن أن حرف شرط لا إشعار له بالزمان وإذا ظرف زمان كمتى فى التناول للأوقات بدليل أنه إذا قيل: متى ألقاك صح أن تقول متى شئت أو إذا شئت ولا يصح إن شئت، فقوله: إن لم أطلقك معناه إن فاتنى تطليقك وفواته باليأس، وقوله: إذا لم أطلقك معناه أى: وقت فاتنى فيه التطليق، وفواته بمضى زمن يتأتى فيه التطليق ولم يطلق وكإذا فيما ذكر متى ونحوها كما عرف من الفرق السابق، (و) يقع فى قوله: أنت طالق (بعد حين وإلى) أى: أو إلى (حين كذا) أى: بعد لحظة.

(و) كذا فى قوله أنت طالق بعد أو إلى (زمن) لما مر فى إذا (لا) إن قال أنت طالق بعد أو إلى (حقب أو عصر ولا) بعد أو إلى (دهر) وذكر الدهر من زيادته (فذا) أى: المذكور فى الثلاثة (كبعد موتى جعلاً) أى جعل كقوله: أنت طالق بعد موتى فلا يقع به الطلاق لأن الحالف لا يبقى إلى انقراض أحد الثلاثة بناء على ما فسر به الإمام العصر من أنه زمن طويل يحوى أمما وينقرض بانقراضهم، وفى معناه الحقب والدهر والحكم بعد الوقوع المأخوذ مما زاده بقوله فذا إلى آخره تبع فيه كشيخه البارزى مقتضى كلام الإمام فى تفسير العصر الملحق به الآخرا، ومقتضى كلام الحاوى أنه لا يقع بعد لحظة فيحتمل أنه لا يقع أصلاً، كما أفصح به الناظم، ويحتمل أنه يقع بعد

.....
.....

قوله: (بأن قال إذا لم أطلقك فأنت طالق) قال فى الروض: وإن قال: أردت بإذا معنى إن قبل ظاهراً. انتهى. وعلة فى شرحه بأن كلا منهما قد يقام مقام الآخر، قال فى الروض: وإن أراد بأن معنى إذا قبل لأنه أغلظ وإن أراد بغيرها أى: بغير إن وقتاً معينا دين. انتهى.

قوله: (وإن قال إلخ) عبارة شرح الإرشاد لبحر: ولو أراد بنحو إذا معنى إن قبل ظاهراً لأن كلا منهما يقوم مقام الآخر أو وقتاً معينا فلا ويدين، أو بأن معنى إذا أو وقتاً معينا قبل ظاهراً لأنه غلظ على نفسه. انتهى. وقوله: معنى إذا أى: أو نحوها كمتى.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

انقراض ما ذكر بناء على تفسير الحقب الملحق به الآخرا بثمانين سنة أو بثلاثين سنة والمنقول عن الأصحاب أنه يقع بعد لحظة وهو ما نقله في أصل الروضة أيضا عنهم في الحقب والعصر، ثم قال: وهو بعيد لا وجه له، أى: لمنافاته مقتضى التفاسير السابقة، والحق أنه لا بعد فقد فسر الجوهرى وغيره الحقب والعصر بالدهر والدهر بالزمن، وأما الحقب -بضم القاف- فهو ثمانون سنة وليس الكلام فيه ووقع فى الشرح الصغير ما يخالف كلام الجوهرى. فروع: لو قال: إن تركت طلاقك فأنت طالق فلم يطلقها فى الحال طلقت، فلو أطلقها فى الحال ثم سكت لم تقع أخرى لأنه لم يترك طلاقها، ولو قال: إن سكت عن طلاقك فأنت طالق فلم يطلقها فى الحال وقعت طلقة فلو أطلقها فى الحال ثم سكت وقعت أخرى لسكوته وانحلت يمينه. ذكره فى الروضة وأصلها، والفرق كما قال ابن العماد أخذا من كلام الماوردى أنه فى الأولى علق على الترك ولم يوجد وفى الثانية على السكوت وقد وجد لأنه يصدق عليه أن يقال سكت عن طلاقها وإن لم يسكت أولا ولا يصح أن يقال ترك طلاقها إذا لم يتركه أولا، ولو قال: كلما سكت عن طلاقك، أو كلما لم أطلقك فأنت طالق ومضت ثلاثة أوقات تسع ثلاث تطليقات بلا تطليق وقع الثلاث.

(و) فى قوله زوجتى (طالق إن كلمت) زيدا (إن دخلت) داره مثلا يقع الطلاق (إن أولا بعد أخير فعلت) بأن دخلت ثم كلمت لأن الثانى شرط للأول فهو تعليق للتعليق،

قوله: (ولو قال إن لم تخرجى إلخ) هذا الفرع مقتضاه عدم الوقوع فى مسألة التعليق بنفى الضرب إذا أبانها ولم يقع ضرب إلى الموت كما سبق فى كلام الشيوخين خلافا للأسنوى.

قوله: (والمنقول عن الأصحاب إلخ) استوجهه حجر فى شرح الإرشاد.

قوله: (وليس الكلام فيه) قد يقال: بل الكلام فيه أيضا لصدقه باللحظة فإنها أزمان . انتهى.

«م.ر.»

قوله: (وطالق إن كلمت إن دخلت إلخ) كلام الروض وشرحه كالصريح فى أن تأخير الجزاء عن الشرطين، وتقديمه عليهما سواء فى الحكم فيشترط فيهما فعل الأخير أولا.

قوله: (ياذا) أى: أو نحوها مما يدل على زمن مبهم كما فى عبارة شرح الإرشاد.
قوله: (قد يقال إلخ) لعل معناه إن الحقب بضم القاف - جمع الحقب بسكونها فما قيل فى المضموم من الخلاف يقال فى جمعه، وقوله: لصدقه باللحظة أى: اللحظات بناء على أن الساكن القاف بمعنى

باب الطلاق

٢١٧

ويسمى اعتراض الشرط على الشرط ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي﴾ الآية [هود ٣٤] أى : إن كان الله يريد أن يغويكم فلا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم . فلو كلمت ثم دخلت أو وجدا معا ، أو أحدهما فقط فلا وقوع ، والتعليق بأن فى الشرطين مثال فغيرها من أدوات الشرط مثلها وإن اختلفت الأداة فلو وسط الجزاء فقال : إن كلمت زيدا فأنت طالق إن دخلت الدار ، قال الرافعى : فيحتمل تعليق الطلاق بالدخول إذا كلمت . ويحتمل عكسه فيراجع ، ويعمل بتفسيره . قال القاضي أبو الطيب بعد كلامه على تعليق التعليق : قال أصحابنا : هذا فى حق العارف فإن كان عاميا فعلى ما جرت به عادتهم .

.....
.....

قوله : (إن أولا بعد أخير فعلت) فلو فعلت الأول أولا ثم الثانى ، قال المتولى : اشغلت اليمين حتى لو كلمت بعد ذلك لم تطلق ، واستشكل هذا بما لو قال : إن خرجت لابسة حرير فأنت طالق فخرجت أولا غير لابسة فإن اليمين لا تنحل بذلك ، وقد وافق المتولى على ذلك . «ب.ر» .
قوله : (فلا وقوع وتنحل اليمين) لأن اليمين تنعقد على المرة الأولى ، كذا نقله عن المتولى فى صورة إن دخلت أن كلمت واعترضه الأسنوى إلخ . حجر .

قوله : (قال الرافعى إلخ) عبارة الروض : فرع : قال : إن دخلت الدار فأنت طالق إن كلمت وأراد تعليق الطلاق بالدخول بعد الكلام أو عكسه قبل منه ما أراد ، قال فى شرحه : وإلا اشترط تقديم الأول كما سيأتى فى كتاب التدبير . انتهى .

قوله : (فيراجع ويعمل بتفسيره) قال فى الخادم : فلو أطلق أو تعذرت مراجعته فعن بعضهم يجعل المقدم مقدما والمؤخر مؤخرا ، ويترد هذا فى كل جزء توسط بين شرطين ومستنده أن يقدر جزاء الثانى ما دل على جزاء الأول وكأنه قال : إن كلمت زيدا فإن دخلت الدار فأنت طالق ،

اللحظة فيكون الوقوع فى المضموم بضم ثلاث لحظات ، وهذا خلاف ظاهر الشرح فإنه يفيد أنه اسم مفرد لثمانين سنة فليراجع .

قوله : (الحلت اليمين) أى : لأن اليمين تنعقد على المرة الأولى على ما نقله الشيخان عن المتولى وفيه ما بينته فى الأصل . انتهى . شرح الإرشاد الصغير لحجر .

قوله : (فإن اليمين لا تنحل) لأنها هنا ليس لها إلا جهة حنث ، بخلاف ما لو قال : إن خرجت إلا بإذنى فأنت طالق فخرجت بإذنه فإنها تنحل لأن لها جهتين ، ومسألة إن كلمت إن دخلت ليس لها إلا جهة حنث أيضا . تدبر .

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(وطالق إن كنت حاملا ذكر*) بنصب ذكر والوقف عليه بلغة ربعية (واحدة) بالنصب بطالق (والضعف للأنثى ذكر) جملة حالية أى: وفى قوله: إن كنت حاملا بذكر فأنت طالق طلبة واحدة وإن كنت حاملا بأنثى فأنت طالق طلقتين.

(فولدتها) أى: الذكر والأنثى يقع كل الطلاق لتبيين وجود الصفتين، وتنقضى العدة بالولادة لوقوع الطلاق من حين التلقظ، فلو ولدت ذكرا وقع طلبة أو أنثى فطلقتان أو خنثى فواحدة وتوقف الأخرى إلى البيان (و) فى قوله: زوجتى طالق (كلما وقع) منى (طلاقها فطلق) رجعي (الكل) أى: كل الطلاق (يقع) لاقتضاء كلما التكرار فيقع بوقوع الأولى طلبة ثانية وبوقوع الثانية الثالثة، فقوله الكل يقع راجع للمسألتين كما تقرر.

(لا) فى قوله: (إن يكن حملك ذا) أى: ذكرا فأنت طالق طلبة (أو تا) أى: أنثى فأنت طالق طلقتين فولدتها (فما) يقع (شئ) لأن قضية اللفظ كون جميع الحمل ذكرا أو أنثى ولم يوجد ومثله إن كان ما فى بطنك ذا أو تا (و) فى قوله: أنت طالق طلبة (إن ولدت) ذكرا وطلقتين إن ولدت أنثى (إن تلدهما).

قوله: (فولدتها) أى: معا أو مرتبا وكان ما بينهما دون ستة أشهر. انتهى. شرح الروض.

وتجعل ما بعد الفاء كلمة جزاء للأول. قال: وهذا أولى من أن يقدر إن دخلت الدار فإن كلمت زيدا فأنت طالق لما فيه من كثرة التعبير بخلاف الأول. انتهى. واعلم إنى سلكت فى تقرير ما فى الخادم على ما يوافق تمثيل الشارح، أعنى إن كلمت زيدا فأنت طالق إن دخلت الدار، والذى فى الخادم: إن دخلت الدار فأنت طالق إن كلمت زيدا والخطب سهل. «ب.ر».

قوله: (ويعمل بتفسيره) فإن تعذر قال الزركشى: جعل المتقدم مقدما والمؤخر مؤخرا.

قوله: (بنصب ذكر) بنزع الخافض.

قوله: (فولدتها) أى: ولو مرتبا فى التوأمين. «ب.ر».

قوله: (إن تلدهما معا) قال فى الروض: وكذا متعاقبين إن كان بعدهما ثالث تنقضى به العدة، أى: بأن يلحق الزوج وإلا انقضت عدتها بالثانى، ولم تطلق به فإن شك فى التعاقب فالواقع طلبة والورع تركها حتى تنكح زوجها غيره. انتهى.

قوله: (بأن يلحق الزوج) بأن ولدته لدون أربع سنين من وطئها عقب ولادة الثانى.

قوله: (فالواقع طلبة) لعله إن لم يعلم أن الأنثى أولا. تأمل.

(معا) يقع (ثلاث) لوجود الصفتين وهى زوجة وتعتد بالأقراء أو الأشهر، فلو ولدت أولا الذكر طلقت واحدة، أو الأنثى فثنتين وتنقضى عدتها بالتأخر ولا يقع به شيء لمصادفته البيئونة، (و) إن تلد فى هذه المسألة (غلامين) فقل (هما * كالفرد) أى: كالغلام الواحد فيقع طلبة لأن المفهوم من قوله: ذكر الجنس وإن ولدت أنثيين فكلا أنثى لذلك (لا بآخر) أى لا يقع بالولد الآخر (فى) قوله: (كلما) ولدت ولدا فأنت طالق فولدت ولدين متعاقبين لانقضاء العدة به فيصافى الطلاق البيئونة.

(كطالق) أى: كما لا يقع فى قوله أنت طالق (مع انقضاء العدة) أو مع موتى لمصادفته البيئونة، (و) لو قال (إن ولدت ولدا ففرده) أى: فأنت طالق طلبة.

(و) إن ولدت (ذكرا) فأنت طالق (ثنتين نال) الزوجة (الوالدة) أى: التى ولدت (ذكر الكل) أى كل الطلاق لأن ما ولدته ولد وذكر فهو كما لو قال: إن كلمت رجلا فأنت طالق طلبة، أو فقيها فطلقتين فكلمت رجلا فقيها يقع ثلاث (و)، إن ولدت (خنثى) وقع طلبة (واحدة) للشك فى ذكوره ويوقف ما عداها إلى البيان.

(و) يقع الطلاق (لسعاد) أى عليها فى قوله لها أنت طالق (إن تجب) زوجها، (و) على (من لا * تطلق بائنا) أى: الرجعية (و)، قد (نادى) فى الصورة الأولى (جملا) بألف الإطلاق وهى زوجته الأخرى.

(وقال) فى الثانية (زوجاتى أو نسوتيا * طوالق) بالصرف للوزن، أما فى الأولى فلاذنه خاطب بالطلاق سعاد دون جمل ولا أثر للظن البين خطؤه كما لو قال: أنت طالق لواحدة من نسائه وهو يظنها غيرها يقع الطلاق عليها دون المظنونة، فلو قال: علمت أنها سعاد وقصدت طلاق جمل طلقت جمل ظاهرا وباطنا لأنه سماها وأقر بأنه

.....
.....

قوله: (متعاقبين) مأخوذ من قوله: لا بآخر.

قوله: (وباطنا) كيف ذلك مع احتمال كذبه فيما قاله.

قوله: (كيف ذلك إلخ) لعل مراده بالظاهر ما استند للتسمية، والباطن ما استند للإقرار كما يدل عليه تعليل الظاهر فى مفاد بأنه واجهها.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

خاطبها، وأوقع الطلاق عليها وسعاد ظاهرا لأنه واجهها بالطلاق، وأما فى الثانية فلأن الرجعية فى حكم الزوجات والنساء (وأى عد) من طلقتين أو ثلاث (نوبا) أى: نواه الزوج بقوله أنت طالق أو بائن مثلا.

(فذاك) أى: المنوى هو الواقع لاحتمال اللفظ له سواء دخل بها أم لا (لا إن قال أنت واحدة * بالنصب) ونوى عددا فإنه لا يقع إلا واحدة عملا بظاهر اللفظ من أن واحدة صفة لمصدر محذوف، أى: طلقة واحدة والنية مع ما لا يحتمل المنوى لا تؤثر (قلت) تبع الحاوى فى ذلك الغزالى وصححه فى أصل المنهاج لكن (جلهم ما ساعده) عليه بل قالوا بوقوع المنوى، وصححه فى أصل الروضة لاحتمال الحمل على واحدة ملفقة من طلقتين أو ثلاث أو على توحد المرأة عن زوجها بما نواه حملا لواحدة على

.....

قوله: (وسعاد ظاهرا) أى: بلفظ واحد لأنه لما قصد المناداة صح أن يكون اللفظ مستعملا فيها وهو صالح أيضا للمجبية فكأنه استعمل فيهما أنت طالق على سبيل الاشتراك. انتهى. «بيح».

قوله: (ونوى عددا) أى: مع نية أصل الطلاق لأن أنت واحدة كناية.

قوله: (وصححه إلخ) معتمد «م.ر».

قوله: (لاحتمال إلخ) فتقع الثلاث لأن له محملا صحيحا تصح إرادته وإن لم يرده، فإن أراد ذلك المعنى وقع على القولين كما فى شرح الروض.

قوله: (لكن جلهم ما ساعده) ولو قال ثنتين ونوى ثلاثا ففى التوشيح يظهر بحىء الخلاف فيه هل يقع ما نواه أو ثنتان. انتهى. وقد يوجه باحتمال إرادة أن إحدى الثنتين ملفقة من ثنتين.

قوله: (أو ثلاث) بهذا مع قوله الآتى قطعا يعلم الفرق بين نية الثلاث ونية التوحد بالثلاث حيث اختلف فى الأول وقطع بالثانى.

فرع: قال: طلقته إن دخلت الدار كان تعليقا بالدخول، أو إن دخلت الدار طلقته كان وعدا إلا أن يريد التعليق، كذا حققه السبكي ورد ما وقع للكندى مما يخالف ذلك. «م.ر».

قوله: (بما نواه إلخ) بهذا يجاب عما عساه أن يقال من إنه لا يكفى تقدير لفظ الطلاق حتى لو اقتصر على أنت، وترك لفظ طالق لم يقع وإن قدر لفظ طالق فيجاب بأنه وجد هنا ما يقوم مقام لفظ الطلاق ويدل عليه وهو واحدة بالمعنى المذكور.

.....

أنها حال مقدرة، وصور كأصله المسألة بدون لفظ طالق وإن صورها به الرافعى إشارة إلى أن الظاهر أنه لا فرق.

(لا من بكل قاصد التوحد) أى: لا من قصد بذلك توحيدها منه بكل الطلاق فيقع الكل المنوى قطعاً وينصرف اللفظ عن ظاهره بهذه النية. وخرج بقوله من زيادته: بالنصب ما لو قال أنت واحدة، ومثله أنت طالق واحدة بالرفع فيهما فيقع المنوى حملاً لواحدة على التوحد عن الزوج بالعدد المنوى واحتمال كون واحدة صفة للطلاق منتفٍ هنا، وقضية كلامه والتوجيه وقوع المنوى أيضاً، بالجر والسكون ويقدر الجر بأنت ذات واحدة أو يكون المتكلم لحن واللحن لا يمنع الحكم عند نائبه على ذلك فى المهمات، (و) لو قال أنت (طالق بالأمس) وقع فى الحال سواء أراد وقوعه أمس أو فى الحال مستنداً إلى أمس، أم لم يرد شيئاً أم مات أم جن قبل بيان الإرادة أم خرس ولا إشارة له مفهومة لأنه خاطبها بالطلاق وربطه بممتنع فيلغو الربط ويقع الطلاق كما لو قال: أنت طالق للبدعة، ولا بدعة فى طلاقها أما لو أراد طلاقاً أوقعه أمس رجعيًا، أو بائناً فقد مر حكمه ولو جمع أحوال المسألة كان أولى من تفريقها حتى ظن فى كلامه بتفريقها تكرار، أو تناقض (أو) قال نهارة أنت طالق (أمس غد).

.....

قوله: (مستنداً إلى أمس) يعنى أن الحال وأمس ظرفان للوقوع فيلغو الثانى لعدم إمكانه.

قوله: (إشارة إلى) متعلق بصور.

قوله: (لا من بكل) هو وقوله: قاصد التوحد صلة «من».

قوله: (قطعاً) انظر وجه القطع.

قوله: (ويقدر الجر بأنت ذات واحدة) يحتمل أن المعنى حينئذ ذات نفس واحدة أى: منفردة عن الزوج.

قوله: (أمس غداً) ظاهره أنه لا فرق بين بناء أمس على الكسر لإرادته به اليوم الذى قبل يومه متصلاً به وجره وتنوينه لإرادته به أمساً ما سابقاً على يومه.

قوله: (أو ثلاث) لعل الأولى كتابته على قوله أو على توحد المرأة.

قوله: (انظر وجه القطع) المراد بالقطع إنه ينتفى فى هذا الخلاف السابق، فالخلاف السابق إذا لم يرد

ما ذكر فإن أراد فلا خلاف كما فى شرح «م.ر».

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

(أو غد أمس) بالإضافة فيهما وقع فى الحال لأن أمس غد وغد أمس هو اليوم. وإن قاله ليلا وقع حالا فى الأولى وغدا فى الثانية فإن لم يصفه بأن قال أنت طالق أمس غد أو غد أمس وقع صبيحة الغد. ولغى ذكر أمس لأنه علقه بالغد وبالأمس، ولا يمكن الوقوع فيهما. ولا الوقوع فى أمس فتعين الوقوع فى الغد لإمكانه. ولو قال: أنت طالق اليوم غدا وقع فى الحال ولا يقع شئ فى الغد لأن المطلقة اليوم طالق غدا فإن أراد فى كل منهما طلقة أو نصف طلقة وقع فى كل منهما طلقة ما لم تبين بالأولى، ولو أراد نصف طلقة اليوم ونصفها غدا لا يقع إلا طلقة اليوم لأن ما أخره تعجل، ولو قال: أنت طالق اليوم إذا جاء الغد فجاء الغد لم تطلق لأنه علقه بمجىء الغد فلا يقع قبله وإذا جاء الغد فقد مضى اليوم الذى جعله محلا للإيقاع، ومثله ما لو قال: أنت طالق الساعة إذا دخلت الدار نقله

الشيخان عن البوشنجى وأقراه، وهو ظاهر فيما إذا لم تدخل فى الحال، ولو قال: أنت طالق غدا اليوم لا يقع إلا فى الغد لتعلق الطلاق به وذكره اليوم بعده كتعجيل المعلق، وهو لا يتعجل أو أنت طالق اليوم وغدا وبعد غد وقع فى الحال فقط إذ المطلقة اليوم مطلقة فيما بعده، أو أنت طالق اليوم أو غدا وقع غدا لأنه اليقين، ولو قال: فى اليوم وفى غد وفيما بعد غد وقع فى كل يوم طلقة، ولو قال: فى الليل وفى النهار وقع طلقة بالليل، وأخرى بالنهار لأن المظروف يتعدد بتعدد الظرف. نقله الشيخان

.....
 قوله: (المظروف يتعدد بتعدد الظرف) أى: عند استقلال كل ظرف بالمظروف كما فى قوله: فى الليل وفى النهار، بخلاف ما إذا لم يستقل كما فى قوله: بالليل والنهار على إنه لم يتعدد الظرف هنا بل هو ظرف واحد.

 قوله: (ونصفها غدا) بإضافة النصف إلى ضمير المطلقة الموقع نصفها اليوم تفارق ما تقدم فى قوله السابق آنفا: أو نصف طلقة، فتأمله.

قوله: (لا يقع إلا فى الغد) ظاهره وإن قصد الوقوع اليوم. «م.ر».

.....

عن المتولى، ثم قالوا: وليس الدليل بواضح فقد يتحد المظروف ويختلف الظرف، ولو قال: بالليل والنهار لم تطلق إلا واحدة لاتحاد الظرف (أو لها الآن ذكر) أى: أو ذكر لها فى طلاقها لفظ الآن (ثم) ذكر (طلاقاً فى الماضى ذا أثر) أى: مؤثراً بأن قال لها أنت طالق الآن طلاقاً أثر فى الماضى فيقع فى الحال، ويلغو قوله: أثر فى الماضى لأنه محال.

(أو قال) وقد قالت له يا خسيس مثلاً (إن كنت كما سميت) أى: وصفت فأنت طالق (مكافئاً لها) على إسماعه ما يكره وقع فى الحال وإن لم يكن بتلك الصفة لأنه قصد مغايرتها بالطلاق كما غاظته بالشتم، وخرج بمكافئاً لها ما لو قصد التعليق أو أطلق فإنه يعتبر وجود الصفة كشأن التعليقات. قال أبو الحسن العبادى: والخسيس من باع دينه بدينه وأخس الأخصاء من باع دينه بدينه غيره. قال الشيخان: ويشبهه أن يقال: الخسيس من يتعاطى غير لائق به، بخلاف ما لو أشكل معنى الصفة المعلق بها فالأصل عدم الوقوع، وفى الروضة وأصلها أنها لو قالت له: أنت من أهل النار، فقال: إن كنت من أهلها فأنت طالق وهو مسلم لم يقع لأنه من أهل الجنة فى

.....
قوله: (فقد يتحد المظروف) إن كان المراد أن الظرفية على التعاقب فليس ما نحن فيه كذلك، وإن كان فى زمن واحد فغير ممكن إلا أن يكون الاختلاف فى أبعاد الظرف، كما فى قوله: بالليل والنهار، فتأمل.

قوله: (أو أطلق) كذا فى «م.ر» وغيره وبه يرد ما فى «ق.ل» من جعله كالمكافأة.

قوله: (لم تطلق إلا واحدة) ينبغى فى الحال، وقوله: لاتحاد الظرف أى: وهو المجموع لعدم إعادة العامل.

قوله: (أو أطلق) فإنه يعتبر وجود الصفة. قال فى شرح الروض: فإن عم العرف بالمكافأة، وضبط قدم على الرضخ على ما قدمته. انتهى. والظاهر أن هذا فى حالة الإطلاق.

قوله: (ويشبهه أن يقال إلخ) انظر أخس الأخصاء على هذا.

قوله: (وهو مسلم) شامل للمسلم العاصى، بل المصر على المعاصى وكان ذلك، لأن المراد بأهل النار الكافر، وقوله لم يقع لعله ما لم يقصد المكافأة، وقوله: لأنه من أهل الجنة فى الظاهر ينبغى أن يقال: فإن ارتد ومات مرتداً تبين الوقوع.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الظاهر، أو كافر حكم بوقوعه فإن أسلم بان خلافه وإنه لو نسب إلى فعل شيء كالزنا، واللوط فقال: من فعل هذا فامراته طالق، وكان فعل ذلك لم يقع طلاقه فإنه لم يقع طلاقا وإنما غرضه ذم من يفعله وأنه لو قال لها: سرقت أو زנית، فقالت: لم أفعل، فقال: إن كنت فعلت أو سرقت أو زנית فأنت طالق حكم بوقوع الطلاق فى الحال بإقراره السابق، (و) لو قال: أنت طالق (إن أحييت).

(ميتا وكل ما) أى: وسائر ما (استحال عقلا) كالجمع بين الضدين وقع فى

.....
قوله: (وإن أحييت ميتا إلخ) هذا كله فى الإثبات، أما لو قال: إن لم تجمعى بين الضدين، أو إن لم ينسخ صوم رمضان، أو إن لم تصعدى السماء فيقع حالا فى الجميع كما نبه عليه «س.م» وغيره.

قوله: (أى وسائر إلخ) أى: باقى، وحمله على ذلك أنه لا رابع لأقسام المستحيل الثلاثة فأدخله فى المستحيل عقلا فالمراد إحياءه استقلالاً، أما بإذن الله فالمستحيل عادة وسيأتى.

قوله: (وإنما غرضه ذم من يفعله) قد يؤخذ من هذا أنه لو قصد التعليق وقع.
قوله: (أى: وسائر) أى: باقى ما استحال عقلا فمنه إن أحييت ميتا «ب.ر» أقول: يتأمل.
قوله: وصححه فى أصل الروضة هذا فى التعليق كما هو فرض المسألة، فلو نجز كأن قال: على الطلاق لتجمع بين النقيضين أو لتحين هذا الميت، أو لتصعدن السماء وقع فى الحال كما يصرح به ما ذكره فى الروض كغيره فى باب الأيمان فى صور من ذلك، منها أنه لو حلف ليصعدن السماء انعقدت يمينه، وحنث فى الحال لتحقق العجز فيه، ومنها ما لو حلف ليشربن ماء هذا الكوز، وكان فارغا وهو عالم بفراغه، أو ليقتل زيدا وكان ميتا وهو عالم بموته حنث فى الحال لتحقق العجز فيه. قال فى شرح الروض هناك: أما لو كان لا يعلم ذلك فكان فارغا أو ميتا فلا يحنث كما لو فعل المحلوف عليه ناسيا. انتهى. وإنما لم يقيد مسألة الصعود بالعلم، لأن امتناعه معلوم، فليتأمل.

قوله: (أقول يتأمل) لا تأمل، لأن المراد هنا إحياءه استقلالاً بإذن الله حيث جعل المستحيل العقلى باقيه، وجعل الإحياء بإذن الله من المستحيل العرفى كما سيأتى، ثم رأيت عبارة شرح الإرشاد للحجر هكذا: وإن علق الطلاق بمحال لغا سواء كان عاديا كإن طرت، أو أحييت ميتا، وأراد به نظير ما وقع على يدى عيسى صلى الله على نبيينا وعليه وسلم معجزة له، أو عقليا كأن جمعت بين الضدين أو إن أحييت ميتا أى: حقيقة. انتهى. وهو حاصل ما قلنا فله الحمد، ثم رأيت «ب.ر» ذكر ذلك بعد والله در الشارح، فإنه لو لم يجعله أولا من المستحيل العقلى للزم أن يكون أقسام المستحيل المذكورة فى المصنف أربعة مع أنه لا رابع.

الحال لاستحالة ذلك فيلغو التعليق. كذا قاله المتولى (وقال قوم والإمام إن) أى: أنه (لا) وقوع وصححه فى أصل الروضة لأنه لم ينجزه وإنما علقه ولم توجد الصفة. وقد يكون الغرض من التعليق بالمستحيل امتناع الوقوع لامتناع الوقوع المعلق به كما فى قوله تعالى: ﴿حتى يلج الجمل فى سم الخياط﴾ [الأعراف ٤٠]. قوله:

(كمستحيل الشرع) كأن قال: أنت طالق إن نسخ صوم رمضان، فإنه لا يقع كما صححه فى الروضة كأصلها، وقوله: وكل ما إلى آخره من زيادته (لا) المستحيل فى (عرفهم) كقوله: إن سعدت السماء أو طرت فأنت طالق فلا يقع لما مر ومثله إحياء الميت إذا أريد به المعنى المراد فى قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام ﴿وَأَحْيِى

وقال حجر و«م.ر»: المراد بإحياء الميت هنا إحياءه مع موته حتى يكون مستحيلا عقلا. انتهى. لكن يكون هذا من الجمع بين الضدين الآتى، فالأولى أن يراد بالإحياء إيجاد الحياة استقلالا فيكون خلقا وقد أخبر الله بأنه لا خالق سواه فيكون من المحال عقلا لغيره والجمع بين الضدين من المحال عقلا لذاته. فتأمل.

قوله: (فلا يقع) أى: وإن وجد المعلق عليه كصعود السماء على المعتمد عند شيخنا. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (لامتناع وقوع المعلق به) وقضية الوقوع حالا فى إن لم تحيى ميتا مثلا لتحقيق العجز حالا، فكان المعلق أراد إيقاعه حالا لعلمه بتحقيق عدم ما علقه عليه، فإن ادعى أنه لم يرد ذلك لم يلتفت إليه. حجر.

أقول: قوله: لعلمه بتحقيق عدم إلخ، لعل صوابه إسقاط عدم.

قوله: (كمستحيل الشرع) اعلم أن مراد المتن تشبيه المستحيل عقلا بالمستحيل شرعاً فى جريان الخلاف السابق فيه بين الإمام وغيره، ويكون قوله بعد لا عرفهم مخرجا من الحكم بالوقوع فيهما هكذا شرح العراقي، وهو متعين، فإن الخلاف فى العقل والشرعى واحد كذا بخط شيخنا، وأقول: قول الشارح: كما صححه فى الروضة إلخ يفيد حكاية الخلاف السابق هنا، غاية الأمر أنه اقتصر على حكاية التصحيح اختصارا فليتأمل.

قوله: (ومثله إحياء الميت إذا أريد به المعنى المراد فى قوله تعالى إلخ) أى: فإذا أريد به هذا المعنى لا يكون مراد المتن من قوله: إن أحييت ميتا إذ مراده المستحيل عقلا، وهو إحياء الموتى مستقلا به. هذا غرض الشارح رحمه الله تعالى «ب.ر».

قوله: (لعل صوابه إلخ) أو تجعل الإضافة بيانية.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الموتى بإذن الله ﴿آل عمران ٤٩﴾. قال فى المهمات: واعلم أن الرافعى قد صحح فى

قوله: (إذا أريد به المعنى) أى: بخلاف المعنى الذى أرادته المتن بمثاله السابق فإنه مستحيل عقلا. قوله: (المراد فى قوله تعالى ﴿وأحيى الموتى بإذن الله﴾ [آل عمران ٤٩]) أما لو أريد إحيائها هى مستقلة فهو محال عقلا. قاله القونوى وهو مراد الناظم بقوله أو قال: إن أحييت ميتا. قال ابن المقرئ: فإذا الفرق مشكل لأن العجز عن صعود السماء والطيران وإحياء الموتى بغير إذن الله معلوم عقلا فى الجميع واتفاقه لا حد بقدرته تعالى ممكن فى الجميع فما وجه الفرق؟ قال العلامة الجوجرى: وجه الفرق أن المستحيل عقلا أشد استحالة من غيره كذا بخط شيخنا، وأقول: قوله معلوم عقلا فى الجميع فيه أن العجز الذى يعلمه العقل فى الأولين عجز عادى، وفى الأخير عجز عقلى لأن العقل يحيله، ففى قوله ممكن فى الجميع نظر.

تنبيه: فى الروض فى آخر الباب: ولو حلف إن بقى لك هنا متاع ولم أكسره على رأسك، فأنت طالق، فبقى هاون فقيل: لا تطلق. وقيل: تطلق عند الموت. انتهى.

قال فى شرحه: قال الزركشى: والراجح الأول وبه جزم الخوارزمى، ولم يحك القاضى فى فتاويه غيره. انتهى. وقول الإسئوى: الصحيح وجه ثالث وهو الحث الآن كما ذكروه فى الأيمان، وعللوه بأن العجز متحقق فى الحال، وإنما يحسن الانتظار فيما يتوقع حصوله مردود فإنهم لم يذكروه فى هذه، بل فىمن حلف ليشرب ماء هذا البحر، وليس ما نحن فيه مثله، وإنما يكون مثله لو قال: لأكسرن هذا الهاون على رأسك. انتهى. ما فى الروض، والمعتمد، ما قاله الأسئوى كما قاله شيخنا الشهاب الرملى، لأن التعليق بنفى المستحيل يوجب الوقوع فى الحال كالحلف بإثباته من غير تعليق لتحقق العجز حالا.

قوله: (إحيائها هى) أى: الزوجة.

قوله: (أشد استحالة) لأنه لا تصلح قدرة العبد لمقارنته عقلا، إذ لا تصلح قدرة العبد لمقارنة الخلق عقلا للزوم الكذب فى خبر الله، بخلاف مقارنتها للطيران مثلاً.

قوله: (فيه إن العجز إلخ) متى قيد الجميع بغير إذن الله كما قال ابن المقرئ كان المعلوم فى الجميع عجزا عقليا، وإنما الجواب أن الذى جعله المصنف أولا محالا عقليا هو الإحياء، بمعنى إحياء الحياة، وهذا لا يمكن عقلا مقارنة قدرة العبد له حتى يؤذن له فيه لإخبار الله بأنه لا خالق سواه غاية أنه محال لغيره لا لذاته، بخلاف الإحياء، بمعنى الدعاء بالحياة مع وجودها بإرادة الله فإنه يمكن مقارنة قدرة العبد له، فيجوز أن يؤذن فيه وقال حجر وتبعه «م.ر»: المراد أن أحييت ميتا أوجدت الروح فيه مع موته أى: فيصير ميتا حيا حتى يكون من المحال العقلى، لكن هذا لا يخرج من الجمع بين الضدين الذى مثل به الشارح للمحال العقلى، فتأمل.

قوله: (فقيل لا تطلق) مشى عليه الخطيب وعلله بأنه يكره، لكن خالفه «م.ر.» وسيأتى.

باب الطلاق

٢٢٧

الأيمن أنه لو حلف بالله لا يصعد السماء لم تنعقد يمينه، وقياسه أنها لا تنعقد في الأشياء المذكورة هنا حتى لا يحنث بها الحالف على الحلف، ويحمل قولهم اليمين إما حث، أو منع أو تحقيق خبر على الحلف على الأشياء الممكنة. انتهى. وقد يقال بانعقادها في المستحيل عرفاً أو شرعاً لأنه ممكن عقلاً، وأما عدم انعقادها هناك فليس لتعلقها بالمستحيل بل لأن امتناع الحنث لا يخل بتعظيم اسم الله، ولهذا تنعقد فيما لو حلف ليقتل فلاناً وهو ميت مع تعلقها بمستحيل؛ لأن امتناع البر يهتك حرمة الاسم فيحوج إلى التفكير قوله: (وأن دخلتها وإن لم) بفتح همزة أن في الموضعين، أى: ولو قال: أنت طالق إن دخلت الدار، أو إن دخلتها أو لم تدخلها وقع في الحال دخلت، أم لا لأن المعنى على التعليق لا التعليق أى: إن للدخول أو لعدمه كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [المائدة ١٠٦].

وهذا (للغوى) أى: لعارف بأن أن المفتوحة وإذ للتعليل، وإن المكسورة وإذ للتعليل أما غيره فذاك تعليق في حقه؛ لأن الظاهر قصده له وهو لا يميز بين الأدوات وهذا ما صححه في الروضة وغيرها، قال فيها: وبه قطع الأكثرون وقيل: يقع عليه في الحال مطلقاً إلا أن يقول غير العارف: قصدت التعليق فيصدق بيمينه. قال الرافعي في

.....

قوله: (وأحیی الموتی) وكان دعاؤه بإحيائهم يا حي يا قيوم. انتهى. جمل.

قوله: (بانعقادها) أى: في المعلق بالطلاق فيحنث بها المعلق على الحلف.

قوله: (بل لأن امتناع إلخ) أى: وهذا لا يأتي في الحلف بالطلاق.

قوله: (لأن الظاهر قصده له) أى: فيحمل عليه سواء أخبر بذلك أم لا، وكلامه يفيد أنه لو أخبر بأنه أطلق يحمل على الوضع للغوى فيقع، فليراجع.

قوله: (وقيل يقع عليه إلخ) ضعيف كما نبه عليه حجر في شرح الإرشاد.

قوله: (عرفاً أو شرعاً) كلامه في شرح الروض يفيد الانعقاد أيضاً في المستحيل عقلاً، فإنه بعد أن ذكر الأقسام الثلاثة، وأنه لا طلاق فيها قال: واليمين فيما ذكر منعقدة كما صرح به ابن يونس وغيره، حتى يحنث بها المعلق على الحلف، ولا يخالفه ما يأتي في الأيمان إلخ. انتهى.

.....

الفرق البهية في شرح البهجة الوردية

شرحيه : وهو الأشبه . انتهى . وهو الأوفق بما صححه ، وتبعه عليه النورى من وقوعه فى الحال مطلقا فى قوله : أنت طالق إذ شاء الله ، أو أن شاء الله بالفتح أو إذ شاء زيد أو أن شاء زيد . قال الزركشى : أخذنا من تعليلهم وقوعه فى الحال بما مر ومحلّه فى غير التوقيت ، فإن كان فيه فلا كما لو قال : أنت طالق إن جاءت السنة أو

.....
قوله : (وهو الأوفق إلخ) يفرق بأن التعليق بالمشيئة يرفع حكم اليمين من أصلها ، فلا بد من تحقق ذلك التعليق ، وعند الفسخ لم يوجد ذلك التحقق فوق مطلقاً أى : ولو من غير نحوى بخلاف التعليق بغيرها لا يرفع اليمين ، بل يخصصه فاكتمى فيه بالقرينة . انتهى . «ح.ل» وهو منتقض بأن شاء زيد وإذ شاء زيد فإن الطلاق يقع فى الحال مطلقاً كما نقله الشارح مع أن التعليق بمشيئة زيد لا يرفع حكم اليمين بالكلية ، بل يخصصه كالتعليق بنحو الدخول ؛ لأن مشيئة زيد يسهل الوقوف عليها كما هو ظاهر . انتهى . «س.م» على التحفة .

قوله : (من وقوعه فى الحال مطلقاً إلخ) لا يبعد أن محل ذلك عند الإطلاق ، أما لو قصد التعليق فهو تعليق فليراجع «س.م» على التحفة .

قوله : (قال الزركشى إلخ) استظهره «م.ر» .

قوله : (وهو الأوفق بما صححه إلخ) وفرق الزركشى بأن هذا - أى : نحو أنت طالق إن شاء الله - لا يغلب فيه التعليق فعند الفتح ينصرف للتعليل به مطلقاً ، وما قبله يغلب فيه ذلك ، فعند الفتح يفرق بين النحوى وغيره ، وشيخنا بأن حمل إن شاء الله على التعليق يودى إلى رفع الطلاق أصلاً ، بخلاف إن دخلت الدار ، وصاحب الإسعاد بأنه لما لم يمكن الإطلاع على مشيئة الله تعالى لم تصلح أن المفتوحة للتعليق فتمحضت للتعليل ، بخلافها فى الدخول ونحوه ، ويظهر أن غير النحوى يقبل منه دعوى قصد التعليق فى أن شاء الله بالفتح ، وإن محل ما مر من عدم الفرق ما إذا أطلق أو تعذرت مراجعته ، وإن النحوى لا يقبل منه دعوى قصد التعليق عند فتح أن لكن يدين . «حجر» .

قوله : (وفرق الزركشى إلخ) ببقى إن شاء زيد بفتح أن وارداً على هذه الفروق . تأمل ، ثم رأيت المحشى كتب على قول حجر فى التحفة : ويخالف هذا التفصيل أى : بين النحوى وغيره قولهما فى أنت طالق إن شاء الله بالفتح أنه يقع حالا حتى من غير النحوى ، وقد يفرق بأن التعليق بالمشيئة يرفع حكم اليمين بالكلية فاشترط تحققه ، وعند الفتح لم يتحقق فوق مطلقاً ، بخلاف التعليق بغيرها . انتهى . ما نصه : أقول هذا الفرق ينتقض بأن شاء زيد ، وأن شاء زيد بفتح أن فإن الطلاق يقع فى الحال مطلقاً كما فى إن شاء الله ، وإن شاء الله مع أن التعليق بمشيئة زيد لا يرفع حكم اليمين بالكلية ، بل يخصصه كالتعليق بنحو الدخول ، لأن مشيئة زيد يسهل الوقوف عليها كما ظاهر فليتأمل . انتهى .

البدعة؛ لأن ذلك بمنزلة لأن جاءت، واللام في مثله للتوقييت كقوله أنت طالق للسنة أو للبدعة وهذا متعين، وإن سكتوا عنه وما قاله في لأن جاءت ممنوع، ولو سلم فلهم أن يمنعوا ذلك في أن جاءت فإن المقدر ليس في قوة الملفوظ مطلقا (و) لو قال: أنت طالق (ليرضى زرع) مثلا أو لرضاه وقع في الحال، وإن لم يرض زرعة لظهوره في التعليل، فإن قال: أردت التأقيت لم يقبل ظاهرا ويدين، وكل لام دخلت على ما لا يتكرر ذهابه ومجيئه فهي للتعليل بخلاف الداخلة على ما يتكرر كالسنة أو للبدعة فإنها للتوقييت، ولو قال: أنت طالق برضى زيد أو بقدمه فهو تعليق. ذكر ذلك في الروضة وأصلها (ولو) قال: أنت (طالق بسنة وبدعه).

(وطلقة) أى: أو طلقة (حسنة قبيحه) وقع في الحال ولغا الوصفان لتنافيهما (و) كذا لو وصف الطلقة (بصفات الذم و) الصفات (المديحة) غير ما مر كقوله جميلة فاحشة أو كاملة سمجة، والتصريح بهذا من زيادة النظم.

(أو قال للواحد من) الوصفين المذكورين في (مثالي) المتقدم (لمن به لم تتصف) أى: أو قال لمن لم تتصف بأحدهما في الحال كصغيرة أو حامل أو آيسة أنت طالق للسنة أو قال للبدعة وقع (في الحال) ولغا الوصف إذ ليس في طلاقها سنة ولا بدعة

قوله: (فإن كان فيه) وضابط ما تكون فيه للتوقيت أن يعهد انتظاره، وتكرره. انتهى. شرح الإرشاد لحجر ثم رأيته في الشرح قريبا.

قوله: (ممنوع) أى: وبالأولى إن جاءت بدليل، ولو سلم إلخ فتأمله تعرفه. «س.م».

قوله: (أو لرضاه أو لقدمه) أو نحوهما مما يبعد انتظاره وتكرره. حجر.

قوله: (لظهوره في التعليل) والمعنى فعلت ذلك ليرضى.

قوله: (فإن قال أردت التأقيت) عبارة غيره التعليق.

قوله: (ما يتكرر) أى: بنفسه.

قوله: (وقع في الحال إلخ) قال في الروض وشرحه: فإن أراد بالسنى الوقت والبدعى الثلاث في قوله لذات أقرء: أنت طالق طلاقا سنيا بدعيا قبل وإن تأخر الطلاق أى: وقوعه، لأن ضرر وقوع الثلاث أكثر من فائدة تأخر الوقوع. انتهى.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

فقوله للواحد متعلق بطالق مقدرا، وقوله في الحال متعلق من حيث المعنى بقوله: وطالق بالأمس إلى هذا كما تقرر.

(و) يقع (وقته) أى: وقت الوصف المؤقت به من الوصفين إن قال ذلك (له) أى: لمن تتصف بأحدهما بأن قال لها أنت طالق للسنة، أو قال للبدعة، فإن كان الوصف موجودا وقع في الحال وقوله من زيادته. (وللمعاني * نحوا) مفهوم مما مر أى:

.....
.....

قوله: (أو قال أنت طالق) للواحد.

قوله: (لمن به لم تتصف) به متعلق بتتصف.

قوله: (كصغيرة) في الروض وشرحه: ولو قال في الصغيرة ونحوها: أنت طالق لوقت البدعة، أو لوقت السنة، ونوى التعليق قبل لتصريحه بالوقت، وإن لم ينو وقوع الطلاق في الحال كما مر. نقل الأصل ذلك عن بسيط الغزالي، وأقره. انتهى.

قوله: (وقع في الحال) أى: فليس في الحال متعلقا بتتصف كما يتوهم. قال في الروض: فلو نوى التعليق لم يقبل ظاهرا، قال في شرحه: ويدين.

قوله: (ويقع وقته إلخ) لو قال: أنت طالق للسنة أو للبدعة، وكانت ممسوسة لم تطلق في الحال، بل حتى يجيء الوصف الآخر. قاله العبادي لأن أو للشك فإن جاءت الحالة الأخرى حصل الوصفان، هكذا قال رحمه الله كذا بخط شيخنا، وأقول: يؤيد ما قاله ما تقدم قريبا في أنت طالق اليوم أو غدا فتأمل.

تنبيه: في الروض وشرحه: فرع: لو قال لحائض ونحوها ممن طلقها بدعيا: إن كنت في حال سنة فأنت طالق. فلا طلاق ولا تعليق حتى لا يقع الطلاق إذا صارت في حال السنة لعدم الشرط، أو قال لذات سنة وبدعة في حال البدعة: أنت طالق طلاقا سنيا، أو في حال السنة: أنت طالق طلاقا بدعيا. وقال: أردت الوقوع في الحال لم يقع في الحال؛ لأن النية إنما يعمل بها فيما يَحْتَمِلُهُ اللفظ لا فيما يخالفه صريحا، وإذا تنافيا لغت النية وعمل باللفظ، لأنه أقوى، وإن قال لها في حال البدعة: أنت طالق سنيا الآن، أو في حال السنة أنت طالق طلاقا بدعيا الآن، وقع في الحال للإشارة إلى الوقت ويلغو اللفظ. انتهى.

قوله: (أو قال: أنت طالق للواحد) لعل حق العبارة قوله: أو للواحد أى: قال: أنت إلخ.

قوله: (أنت طالق طلاقا سنيا إلخ) هل مثله ما إذا قال: أنت طالق للسنة، وقال: أردت التعليق، وفي «ق.ل.» أنه يدين فيكون هذا الكلام خاصا بلفظ سنيا وبدعيا، وانظر شرح «م.ر.» على المنهاج.

ويقع على المعاني للنحو، يعنى العارف بمعنى أن بالفتح وإن بالكسر (بأن) أى: بقوله: أنت طالق أن (طلقت) بالفتح (طلقتان) إحداهما بالتطليق، والأخرى بالإقرار ظاهرا، أما غير العارف بالنحو فيأتى فيه ما مر.

(وحاملا إن كنت بالتبيين* إن ولدت لأربع السنين) بكسر النون لغة، وفى نسخة لأربع سنين بتنوين أربع وتنكير سنين، أى: ولو قال: أنت طالق إن كنت حاملا ولم يظهر الحمل وقع فى الحال بتبين كونها حاملا حال التعليق ولو ظنا بأن تلد لأربع سنين فأقل من التعليق، ولم تجماع بعده أو جومت وولدت لدون ستة

قوله: (ولم يظهر الحمل) وظهوره بتصديق الزوج، أو شهادة رجلين عدلين، ولا يكفى شهادة النسوة به كما لو علق بولادتها فشهدن بها لم تطلق، وإن ثبت النسب والإرث لأنهما من ضروريات الولادة، بخلاف الطلاق. انتهى. «م.ر» وكرخى.

قوله: (لأربع سنين فأقل إلخ) المعتمد أن الأربع سنين ملحقة بما دونها، والستة أشهر

قوله: (بأن تلد لأربع سنين فأقل من التعليق) هكذا اقتضته عبارة المتن، وبه شرح العراقى والقونوى، قال الجوحى: وهو غير صحيح لأنها إذا ولدت لأربع سنين من التعليق لزم أن يكون مدة الحمل أكثر من أربع سنين، لأن الغرض أن الوطء هنا سابق على التعليق فلا بد أن ينقص عن الأربع بمقدار ما تغلغل بين الوطء السابق والتعليق، نعم لو عبروا بالولادة لأربع من الوطء لاستقام، وسيشير الشارح إلى مثل هذا قريبا كذا بخط شيخنا.

فرع: ولو قال: إن أحبلتك فأنت طالق فالتعليق بما يحدث من الحمل، فإن كانت حاملا لم تطلق حتى تلد وتحمل ولا يمنع من الوطء إن وضعت، أو كانت حائلا لكن يجب عليه كلما وطئها أن يستبرئها. ذكره الشيخان، ونازع فيه الأسنوى بأنه مر فى المسألة الأولى يعنى مسألة أنت طالق إن كنت حاملا أنه لا يجب، ولو قال: إن لم تحبل فأنت طالق قال الرويانى: لم تطلق حتى تيسأ. حجر، وشرح روض.

قوله: (وهو غير صحيح) يمكن أن المراد بكونها أربعاً من التعليق أنها أربع منه بحسبان لحظة الوطء منها، وضمها إليها أى: بضم اللحظة المتقدمة على التعليق لما بعده.

قوله: (أن يستبرئها) أى: بحبضة أو بشهر كما فى استبراء الأمة. شرح الروض.

قوله: (ونازع فيه الأسنوى إلخ) عبارة شرح الروض: وهو ممنوع فقد تقدم قريبا أنه لا يجب.

قوله: (أنه لا يجب) أى: لأن الأصل عدم الحمل وما هنا كذلك.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

أشهر من جماعها كما يفهمه كلامه الآتى لعدم احتمال حدوث الحمل حينئذ بعد التعليق، بخلاف ما لو ولدت لأكثر من أربع سنين من التعليق فلا يقع؛ لأننا نتحقق حينئذ أنها لم تكن حاملا حين التعليق.

(والوطء) قبل التبين (لا يحرم) لأن الأصل بقاء النكاح وعدم الحمل، لكن يندب تركه إلى أن يستبرئها احتياطاً، فإن وطئ، ثم ظهر الحمل فالوطء شبهة يوجب المهر لا الحد (لا إن جومعت) بعد التعليق (ثم لستة شهور) فأكثر من الجماع (وضعت) فلا يقع الطلاق لاحتمال كون الحمل من ذلك الجماع، والأصل بقاء النكاح بخلاف ما إذا وضعته لدون ذلك فإنه يقع كما مر، لكن نازع فيه ابن الرفعة وقال: إن كمال الولد ونفخ الروح فيه يكون بعد أربعة أشهر كما شهد به الخبر، فإذا أتت به لخمس أشهر مثلاً احتمل العلوق به بعد اليمين قال: والستة أشهر معتبرة لحياة الولد غالباً، وأجاب عنه الشارح بأنه ليس فى الخبر: إن نفخ الروح يكون بعد الأربعة تحديداً، فإن لفظة ثم يأمر الله الملك فينفخ فيه الروح: فإتيانه بثم دل على تراخى أمر الله تعالى بذلك، ولا تعرف مدة التراخى، فلما استنبط الفقهاء من القرآن الكريم أن أقل

ملحقة بما فوقها. انتهى. «ق.ل» لكن الأربع والست تحسب من الوطء لا من التعليق كما سيأتى قريباً.

قوله: (نازع فيه) أى: فيما إذا ولدته لدون ستة أشهر مع قيام الوطء. شرح الروض.
قوله: (وأجاب عنه الشارح) وأجاب فى شرح الروض: بأن المراد بالولد فى قولهم: أو ولدته الولد التام. انتهى. وقوله أو ولدته فى قولهم كالروض لو قال: إن كنت حاملاً فأنت طالق طلقت إن كان حملها ظاهراً أو ولدته لدون ستة أشهر من التعليق، وكذا لدون أربع سنين لا إن وطئت فى مدة السنين. انتهى. أى: بخلاف دون الستة أشهر فإنه يقع ولو كانت توطأ مدتها.

قوله: (فلما استنبط الفقهاء من القرآن إلخ) وفى ادعائه أن هذا الاستنباط يدل على أن النفخ يكون عند الستة أشهر وقفة، والأولى أن يقال أن ثم دلت على التراخى ولا تعرف مدته، ولا إنها هل تختلف باختلاف الأولاد أو لا فأنيط بالأمر المحقق وهو الستة فاندفع قول ابن الرفعة: إذا أتت به لخمس أشهر مثلاً احتمل العلوق بعد التعليق، ووجه اندفاعه أن هذا احتمال بعيد وغير معلوم

قوله: (ولا أنها هل تختلف إلخ) سيأتى عن حجر رده بقوله: أن مع أن كثيراً نشاهده إلخ.

باب الطلاق

٢٣٣

مدة الحمل ستة أشهر علمنا أنها مدة التراخي وإن نفخ الروح عندها، وتبع الناضج وأصله الشيخين في قولهما: الستة أشهر. قال في المهمات: ولا بد فيه من زيادة لحظة كما سيأتي في العدد أنه لا بد من لحظة للوطء ولحظة للوضع. وتبعاهما أيضا في قولهما: لأربع سنين، وقضيته أن للأربع حكم ما دونها كما تقرر، وعبارة الوسيط تقتضي: أن لها حكم ما فوقها، وعليه مشى ابن الرفعة ووجهه أن أكثر مدة الحمل أربع سنين، فإذا أتت به لأربع من الحلف تبينا أنها لم تكن عند الحلف حاملا، وإلا زادت مدة الحمل على أربع سنين. قاله الأذرعى، والزرکشی.

قوله: (ولا بد إلخ) قد يقال: لا حاجة لتلك الزيادة لأنها معتبرة من الجماع أى: من انتهائه فهذه لحظة الوطء، ومعنى الوضع للستة أنه بعد تمامها فهذه لحظة الوضع. تدبر.

في هذا الولد بخصوصه فلم يتركوا لأجله ظهور كونها حاملا عند التعليق فأوقعوا به، ولا بعد في رفع عصمة محققة بأمر محتمل نظرا لإفادته الظن كما مر آنفا، ثم رأيت شيخنا قال عقب كلام أبي زرة: فيه نظر إذ كيف يعلم أن نفخ الروح عند ستة أشهر مع أنا كثيرا نشاهد بعد انفصاله قبلها حيا غير أنه لا يعيش، بل قيل: إنما ينفخ فيه قبل أربعة أشهر، بل الجواب أن كلامهم في الولد الكامل جريا على الغالب، فإن فرض نقصه التزم عدم وقوع الطلاق. انتهى. «حجر».

قوله: (علمنا أنها إلخ) عليه منع ظاهر.

قوله: (لستة أشهر) واعلم أنهم لم يبينوا أن الستة أشهر التي هي أقل مدة الحمل هل هي عددية أو هلالية؟ واستنبط البلقيني أنها عددية؛ لأن الأربعة الأشهر الأولى عددية قطعا أربعون نطفة ثم أربعون علقة ثم أربعون مضغة فباقيها كذلك إذ لا قائل بالفرق. «حجر».

قوله: (ولا زادت مدة الحمل على أربع سنين) لأنها على هذا التقدير شامل لزمن الحلف، وزمن الحلف زائد على الأربع.

قوله: (قاله الأذرعى والزرکشی) نقل عن الشارح جواب ذلك في حاشية نصها: ويجاب بأنه ليس المراد بالأربع في هذه الأربع مع زمن الوطء والوضع، بل الأربع بدون فلا يلزم الزيادة المذكورة. انتهى. وكان المراد بقوله: بل الأربع بدون، بل الأربع ناقصة زمن الوطء والوضع فليتأمل، وأقول: يمكن أيضا أن يريدوا بالأربع من الحلف الأربع من ابتداء الحلف أى: مع احتمال اتصال لحظة الوطء بابتداء الحلف فليتأمل.

قوله: (بل قيل إنها تنفخ إلخ) يحتاج لتأويل في الحديث كأن يقال: ثم يتم نفخ الروح فيه. قوله: (إن كلامهم إلخ) مراده به قولهم كالروض: لو قال: إن كنت حاملا فأنت طالق. طلقت إن

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(و) لو قال: أنت طالق إن كنت حائلا) وقع (إذا * مضت ثلاثة قروء) أى: أطهار إن كانت تحيض، وإلا فتلاثة أشهر بدلها لظهور عدم الحمل حينئذ (قلت ذا). (مختاره) أى: الحاوى تبعا لجماعة (ومعظم الناس على * إن انقضت مدة) أى: على اعتبار انقضاء مدة (الاستبراء) بحيضة أو بشهر بدلها لدلالته على براءة الرحم، بخلاف ما إذا تنقض لا يحكم بالوقوع فى الحال، وعلى القولين: لو كانت لا تحتمل الحمل كصغيرة وآيسة وقع الطلاق فى الحال، لأن المقصود ظهور الحيات. ولو تقدم الاستبراء على التعليق كفى، بخلاف العدة للطلاق والاستبراء للملك، لأن الطلاق والملك موجبان لهما فلا يعتبر بما سبق وقت الوجوب، والاستبراء هنا ليس واجبا فى نفسه، وإنما المقصود به معرفة وجود الصفة وطريقها لا يختلف بما ذكر (لا).

(إن قبل ستة شهور) من التعليق (تضع) فإنه يتبين عدم الوقوع لكونها حاملا عند التعليق وعطف على مضت قوله (أو ولدت فوق سنين أربع) ولو بلا وطء.

(أو مع وطء للشهور الستة) فأكثر (منه) أى: من الوطء فيتبين الوقوع فيهما لتحقق الحيات فى الأولى، وظهور حدوث الحمل من الوطء فى الثانية (ويحرم الجماع) إلى أن يستبرئها بما مر؛ لأن الأصل الحيات وقوله من زيادته (ألبته) تكملة وتأکید.

(و) لو قال: أنت طالق (إن حضت) وقع (بدء) الحيض (المقبل) حتى لو قاله فى الحيض لم تطلق حتى تطهر ثم تشرع فى الحيض، فإن قلت: هلا كانت استدامة الحيض حيضا كما قالوا فى باب الأيمان: إن استدامة اللبس والركوب لبس وركوب قلت: فرق المتولى بأن دوام الحيض ليس باختيارها، بخلاف دوام اللبس والركوب،

قوله: (لا إن قبل ستة شهور) لعله ولحظتين لما مر فى الشرح.

قوله: (للشهور الستة) لعله ولحظتين كما مر.

قوله: (وقع إذا مضت إلخ) أى: إذا مضى ما ذكر تبين أنه وقع من حين اللفظ.

باب الطلاق

٢٣٥

ويمكن رجوعه إلى ما فرق به البلقيني من أن ما هنا تعليق مجرد عن الحلف. وما هناك حلف، فلو قال: إن ركبت فأنت طالق كان منعا من الركوب فيحنت باستدامتها له (و) لو قال: أنت طالق إن حضت (حيضة) وقع (بالأنف) أى:

.....
قوله: (تعليق مجرد) أى: لا حلف فيه، لأنه ليس باختيارها فعملنا بقضية أداة التعليق من اقتضاها إيجاد فعل مستأنف والاستدامة ليست كذلك، بخلاف نحو الركوب فإن التعليق به يسمى حلفا لأنه باختيارها فأمكن فيه الحث والمنع فأتى فيه تفصيل الحلف إن استدامته كابتدائه، وله فرق آخر يوافق إطلاق الأصحاب أن الاستدامة هنا ليست كالابتداء مطلقا، لكن كلام أصل الروضة يخالفه فالأوجه فرقه الأول وإن اقتضى التخصيص بالاختيارى بناء على أنه أراد ما أشار إليه المتولى. انتهى. تحفة و«س.م» عليها.

قوله: (تعليق مجرد) لأن الحيض ليس فعلا اختياريا. «ب.ر.»

قوله: (عن الحلف) ما فائدة الفرق وما معناه.

قوله: (ويمكن رجوعه إلى ما فرق به البلقيني) قضية فرق البلقيني أنه لو قصد هناك مجرد التعليق لم يحنث بالاستدامة تعليق.

قوله: (مجرد) أى: لأن الحيض ليس فعلا اختياريا. «ب.ر.»

قوله: (عن الحلف) ما زبدة هذا الفرق وما مغزاه.

قوله: (كان منعا من الركوب) أى: لأن الركوب فعل اختيارى «ب.ر.»

كان حملها ظاهرا أو ولدته لدون ستة أشهر من التعليق. انتهى. أى: ولدته كاملا، فإن كان ناقصا التزم عدم وقوع الطلاق كما قال.

قوله: (أى: مع احتمال) هل يصح هذا مع قوله فى الحلف إن كنت حاملا، والظاهر صحته لأنها حامل من ابتداء العلوق، وعلى هذا يمنع قول الجوىرى فيما سبق: لأن الفرض أن الوطاء سابق إلخ.

قوله: (قضية فرق البلقيني إلخ) أى: فحينئذ لا يصح رجوعه للأول، فإن قضية الأول أنه لو قصد التعليق يحنث كما نقل اعتماده بهامش، ولعله فيما لم يقصد شيئا غير التعليق كما يدل عليه لفظ مجرد، أما لو قصد التعليق على ركوب آخر فلا حنث كما هو ظاهر.

قوله: (ما زبدة إلخ) زبدته، ومغزاه أن الحلف، وهو ما كان حثا أو منعا أو تحقيق خير يعتبر فيه عدم الإكراه كما سيأتى، بخلاف مجرد التعليق.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

بالحيض المستأنف (المستكمل) فإن قاله في الطهر وقع عند تمام حيضها لا أوله، أو في الحيض فلا يقع حتى تطهر وتحيض حيضة تامة.

(و) لو قال (طالق حفصة إلا إن قدم * أو شاء ذا) أى: زيد مثلاً وقوعه (وموته قبل) أى: قبل قدومه أو مشيئته (علم) وقع قبيل الموت أو غيره مما يمنع الفعل كالجنون بالنسبة للمشيئة لأنه جعل الفعل مانعاً من الوقوع، فإذا علم عدمه وقع، فإن علم وجوده قبل موته لم يقع، وكذا لو شك فيه على ما أفهمه كلام النظم كأصله، وصححه الشيخان للشك في الصفة الموجبة للطلاق، والأكثر على وقوعه قال

قوله: (المستكمل) أى: لا بد من تمام الحيضة فإن انقطعت قبله لم يقع، وكذا إن ماتت بعد رؤية الدم، بخلاف ما لو اقتصر على قوله: إن حضت وماتت بعد رؤيته وقبل تمام حيضة فإنه يحكم بالوقوع عملاً بالظاهر، والفرق أن المعلق عليه في هذه الحيض، وقد وجد وفي تلك حيضة، ولم توجد والمعتبر في الحيضة عاداتها كما قاله «ق.ل.».

قوله: (وموته قبل قدومه إلخ) أى: علم بعد الحلف، أما لو علم قبله فيقع حالاً كما في الإرشاد وشرحه.

قوله: (وقع قبيل الموت) أى: عند ضيق الزمن الذي قبل موت زيد عن قدومه، وعن قوله شئت، لأنه وقت اليأس من قدومه ومشيئته. انتهى. شرح الإرشاد للحجر.

قوله: (المستكمل) الظاهر أنه اسم فاعل معنى الكامل، أو المستكمل زمانه.

قوله: (وقوعه) ضبب بينه وبين شاذاً.

قوله: (وموته قبل علم) انظر لو قدم به ميتاً.

قوله: (وقع قبيل الموت) هذا مراد المتن، ولكن في استفادته منه عسر جداً «ب.ر.».

قوله: (كالجنون) أى: المتصل به الموت كما في الروض.

قوله: (للك في وجود الصفة) قد يستشكل مع ذلك ما صرحوا به في باب الأيمان أنه لو علق طلاقها على خروجها بغير إذنه فخرجت، وادعى الإذن لها وادعت هي عدمه أن القول قولها، فقد حكموا هناك بالطلاق مع الشك في وجود الصفة إلا أن يفرق بأنهما اتفقا ثم على وجود الصفة في الجملة، وإنما وقع الاختلاف في شرطها بخلافه هنا.

قوله: (انظر لو قدم به شيئاً) الظاهر عدم الوقوع، لأنه لا يقال: إنه ندم، بل قدم به غيره. حرر، ثم رأيت في شرح الإرشاد ما يفيد أنه يحث فراجع.

قوله: (مع الشك) قد يقال: ترجح جانبها بأنها أعلم بكيفية وقوع فعلها، ولهذا لو اختلف الأب

باب الطلاق

٢٣٧

الأسنوى: وبه الفتوى لأن الأصل عدم الفعل وصححه الشيخان في نظيره من الإيمان في المشيئة، وجرى عليه الناظم كأصله هناك، ولا فرق بين البابين والتصریح بذكر المشيئة من زيادته.

(وحيضها وبغضها) وكل ما لا يعلم إلا منها غالبا (إن) أى: وقت (تقسم*) هى أى: تحلف (فى حقها يثبت) ذلك فلو علق طلاقها بحيضها مثلا فزعمته وحلفت عليه عند منازعة الزوج لها فيه وقع، بخلاف ما لو علق به طلاق غيرها كما احترز عنه بقوله فى حقها فلا يثبت بقولهما؛ لأنه لا يقبل بلا يمين ولو حلفناها كان التحليف لغيرها، والحكم للإنسان بحلف غيره مع عدم تعلق الخصومة به ممتنع فيصدق الزوج جريا على الأصل فى تصديق المنكر بيمينه، وما ذكره من قبول قولها فى الحيض ذكره الشيخان وغيرهما، وعللوه بأنها أعرف به، ويتعذر إقامة البينة عليه فإن الدم وإن شوهد لا يعرف أنه حيض لجواز كونه دم استحاضة، ومرادهم بالتعذر التعسر لتعبيرهم قبله بأنها أعرف به ولجزمهم بقبول الشهادة به فى بابها (لا ما يعلم).

(من غيرها) فلا يثبت بحلفها مطلقا بل (بحجة) لإمكان الاطلاع عليه (كوضعها* وكزناها وجميع صنعها) كدخول وقيام.

.....
قوله: (وصححه الشيخان فى نظيره من الإيمان) قد يفرق بأن العصمة ثابتة لا تزول إلا باليقين، أو الظن القوى.

قوله: (فى المشيئة) فى والله لأدخلن إلا أن يشاء زيد، وشك فى مشيئته.
قوله: (ولا فرق بين البابين) فرق ابن المقرئ بأن هناك تحقق موجب الحنث وهو الحلف، وشك فى مسقطه والأصل عدمه، وهنا يترتب على الحنث حل العصمة، والأصل بقاؤها وبه يتزحج جانب عدم الحنث، ورده الجورجى وصاحب الإسعاد بما حاصله إن الحنث هناك يودى أيضاً إلى رفع براءة الذمة بالشك، وأجيب بأن النكاح جعلى والبراءة شرعية، والجعلى أقوى من الشرعى، كما صرحوا به فى الرهن، وهذا الجواب فى شرح الروض.

والزوج فقال الأب خرجت بغير إذن، والزوج خرجت بإذن صدق الزوج كما نص عليه.

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

(و) لو قال: (طالقان أنتما إن حضتما) فزعمناه فصدق إحداهما دون الأخرى طلقت المكذبة فقط إذا حلفت أنها حاضت؛ لثبوت حيضها بيمينها، وحيض ضررتها بتصديق الزوج لها والمصدقة لا يثبت في حقها حيض ضررتها بيمينها؛ لأن اليمين لا تؤثر في حق غير الحالف كما مر فلم تطلق، فلو صدقهما طلقنا أو كذبهما لم تطلق واحدة منهما (أو أربعا أو الثلاث كلما) أى: ولو كلم أربعا أو ثلاثا أى: علق طلاقهن بحيضهن فزعمناه.

(ثم سوى واحدة يصدق) أى: ثم صدق غير واحدة منهم وكذب واحدة، (فزوجة كذب منه تطلق) أى: فزوجته التي كذبها تطلق منه دون المصدقات لما مر. ولو صدق الكل طلقن أو كذبهن أو اثنتين منهم أو ثلاثا لم يقع طلاق أصلا، إذ لا يثبت حيض مكذبة بحلفها في حق أخرى فلم يثبت المعلق به في حق كل منهم. ولو خاطب امرأته بأنت.

.....
قوله: (أو كذبهن إلخ) أى: وحلف كما صرح به في الأصل شرح الروض.

قوله: (إذ لا يثبت إلخ) لأن طلاقها معلق بحيضها وحيض الأخرى وحيضها، وإن ثبت بيمينها لكن لا يثبت حيض الأخرى في حقها بيمين الأخرى، ولا حيضها في حق الأخرى بيمينها هي، وعبارة حجر في شرح الإرشاد: وإن كذبهن حلف، ولا طلاق لأن طلاق كل معلق بشرطين، ولم يوجد. انتهى.

قوله: (ولو خاطب امرأته) أى: ولو كانت غائبة بأن قال وهي غائبة: أنت طالق إن شئت، وأخبرها شخص بذلك فشاءت. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (إن حضتما) قال في الروض: ولو قال: إن حضتما حيضة أو ولدتما ولدا فأنتما طالقان، لغا لفظ الحيضة أو الولد. قال في شرحه: فإذا طعننا في الحيض، أو ولدنا طلقنا، ثم قال في الروض: فإن قال: ولدا واحدا فتعلق بمحال. انتهى. قال في العباب: ويتجه مثله في حيضة واحدة ولم أره. انتهى. ولقائل أن ينظر في قول الروض: لغا لفظ الحيضة أو الولد بأنه إن أريد بهما حيضة واحدة وولد واحد، فيبغى أنه تعليق بمحال وإن أريد الجنس أو أطلق، فهو صادق مع التعدد فلا حاجة للحكم بأنه لغو، فليتأمل.

قوله: (فإذا طعننا إلخ) ولم يعتبر الكمال لإلغاء لفظ الحيضة الدالة عليه.

قوله: (ولقائل أن ينظر إلخ) يدنع بأن المتبادر من حيضة و ولد الوحدة، فإذا أسند صدرها لاثنتين ألغى ذلك الإسناد الصريح تلك الوحدة، ما لم يؤكد بها بوصفها بالوحدة، فلا تلغو لقوتها، ويكون تعليقها بمحال.

(طالق إن شئت) بدرج الهمزة وقع (بأن تقولوا من كلفت) أى: بقول المكلفة المخاطبة شئت (حالا) لتضمن ذلك تملكها البضع، فإن لم يخاطبها بأن قال: لها ولو حاضرة: زوجتى طالق إن شاءت، أو قال لأجنبى: زوجتى طالق إن شئت فلا يعتبر الحال فى المشيئة لانتفاء التمليد فى الثانى وبعده فى الأول بانتفاء الخطاب فيه، ولو قال: أنت طالق إن شئت وشاء فلان اعتبر الحال فى مشيئتها دون مشيئته، أما مشيئة غير المكلف فلا أثر لها إذ لا عبرة بقوله فى التصرفات (كما فى) تعليق (الإيلا).

(والعتق والتدبير) بالمشيئة كقوله لامرأته: والله لا أطوك إن شئت، ولريقة أنت حر، أو مدبر إن شئت فإنها تقع بقول المعلق بمشيئته وهو مكلف (شئت) حالا لقبولها التعليق كالطلاق فيجوز فيها ما له من أحكام المشيئة، فقوله: شئت مفعول تقول وكان فيما ذكر إذا، بخلاف متى ونحوها لا يعتبر فيها الحال (لا إذا * ما علقت) مشيئتها كأن قالت: شئت إن شئت أو شاء فلان أو قالت: شئت غدا فلا يقع

قوله: (أى: بقول المكلفة المخاطبة شئت) أى: ولو قالتها كارهة بقلبها، لأن ما فى الباطن لخفاؤه لا يقصد التعليق به، وإنما يقصد التعليق باللفظ الدال عليه. انتهى. محلى.

قوله: (أما مشيئة غير المكلف فلا أثر لها) أى: ما لم يرد اللفظ بذلك. انتهى. «ق.ل»
أى: بأن قال: إن قلت شئت وقع بمشيئته؛ لأنه بتعليقه بالقول صرف لفظ المشيئة عن مقتضاه من كونه تصرفا يقتضى الملك، أو شبهه. هذا هو الذى يتجه فى تعليقه، وأما تعليقه بأن المعلق عليه حينئذ محض تلفظه بالمشيئة فهو إن لم يرد به ذلك مشكك؛ لأنه وإن لم يقل ذلك المعلق عليه مجرد تلفظه بها لما مر أنه لا يعتبر غيره. انتهى. كرخى على المحلى.

قوله: (من كلفت) ولو سفيهة. والمكلفة السكرانة. حجر، أى: المتعدية.

قوله: (أما مشيئة غير المكلف) كمجنونة ومراهقة.

فرع: مخاطبها وهى غير مكلفة فصارت مكلفة فوراً وأجاب، فالوجه عدم الإكفاء بذلك.

«ب.ر» حجر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

الطلاق، وإن وجد ما عقلت به، لأن الزوج علق بمشيئة مجزوم بها ولم تحصل، وما في كلامه زائدة (ولو قلت) أى: يقع بقولها شئت ولو أبغضت (بالقلب ذا) أى: ما شاءته إذ التعليق حقيقة بلفظ المشيئة لا بما في الباطن، ولو قدم هذا على قوله: لا إذا ما عقلت كان أولى، ولو خرس المعلق بمشيئة بعد التعليق فأشار إليها وقع، ولو علق بمشيئة الملائكة لم يقع إذ لهم مشيئة ولم يعلم حصولها أو بمشيئة الحمار فتعليق بمستحيل عرفاً، وقد مر. قال في الروضة أو أصلها: ولو قال: أنت طالق كيف شئت قال أبو زيد والقفال: تطلق شئت أو لم تشأ، وقال الشيخ أبو علي: لا تطلق حتى تشاء في المجلس الطلاق أو عدمه. قال البغوى: وكذا الحكم في أنت طالق على أى وجه شئت، وجزم في الأنوار بالأول فقال: وقع شئت أو لم تشأ كما لو قال على أى وجه شئت. انتهى. ولو قال: أنت طالق إن شئت أو أبييت فقضية اللفظ وقوعه

.....

قوله: (ولم تشأ) أى: الطلاق بأن شئت عدمه، وحيث لا خلاف.
قوله: (فقضية اللفظ إلخ) يحتاج لفرق بينه وبين ما لو قال: أنت طالق اليوم أو غدا،

قوله: (بعد التعليق) والعبرة في الأخرس، والخرساء عند التعليق، أو بعده بإشارة بالمشيئة. «حجر».

قوله: (قال أبو زيد إلخ) المعتمد في كيف شئت، وعلى أى وجه أنها لا تطلق حتى تشاء في المجلس الطلاق أو عدمه، كما اقتضى ترجيح ذلك كلام الشيخين في أواخر كتاب العتق خلافا لما قاله في الروض هنا «م.ر».

فرع: قال في الروض: لو قال: أنت طالق إلا أن يبدو لفلان، أو يريد غير ذلك ولم يبدله طلقت قبيل موته، أو إلا أن أشاء، أو يبدو لي طلقت في الحال. انتهى. وما ذكره في الثانية من الوقوع في الحال هو المعتمد. «م.ر».

قوله: (وقال الشيخ أبو علي إلخ) هو الأوجه. «م.ر».

قوله: (في المجلس) يفيد أن هذا هو المراد بالفور المشروط في شئت فحرر، ثم رأيت في شرح الإرشاد أن المراد بالمجلس مجلس التواجب، وهو ما يحصل به الارتباط بين الإيجاب والقبول، وهو يفيد الفور، ولعله لأن «كيف» تستعمل للشرط، وهى كان في عدم الدلالة على الزمن، فتأمل.

قوله: (هو المعتمد) لعل الفرق بينه وبين إلا أن يبدو لفلان أن الطلاق يقع من المطلق، ولو كارهها له، ومريدا عدم وقوعه، بخلاف التعليق على إرادة الغير الذى في معناها، إلا أن يبدو لفلان. تأمل.

باب الطلاق

٢٤١

بأحدهما كما لو قال: أنت طالق إن قمت أو قعدت، ولو قال أنت طالق شئت أو أبيت وقع في الحال إذ لا تعليق ولو قال: إذا رضيت أو أحببت أو أردت فقالت: رضيت أو أحببت أو أردت طلقت، ولو قالت: شئت. قال البوشنجي: ينبغي ألا يقع، وقال في الأنوار: بل ينبغي أن يقع في جواب أردت، وأقول وهو الأوجه لأن المشيئة مرادفة للإرادة، قال: ولو كانت كارهة والتعليق بالرضى أو الإحباب ينبغي ألا تطلق، ولم أجده مسطوراً.

(و) لو قال أنت طالق (طلقة إن شئت إن شئت) أى: فشئت (هيا * أكثر) من طلقة (فالزائد عنها ألفياً) لعدم تعليقه ووقعت الطلقة، لأنها إذا شئت أكثر من واحدة، فقد شئت واحدة بخلاف ما لو قال: أنت طالق ثلاثاً إن شئت فشئت دون ثلاث كما سيأتى، وتعبير الحاوى بقوله: فقالت: شئت بالفاء أولى من تعبیر النظم بأن شئت لإفادته اعتبار الفورية، وإن أفيد مما مر وألف هيا للإطلاق، وكذا ألف ألفياً إن بنى للمفعول، وإلا فهى بدل من نون التوكيد.

وما لو قال: أنت طالق للسنة أو البدعة حيث اشترط مجيء الغد أو الزمن الآخر، والفرق ظاهر، لأن ما هنا تعليق بأحد الأمرين، وما هناك أو للشك كما مر. تأمل.
قوله: (ينبغي ألا تطلق) أى: باطنا «م.ر».

قوله: (بأحدهما) أى: بأن تنطق به.

قوله: (أو أبيت) ولو قال: إن شئت وأبيت. قال البغوى: اشترط، وقال المتولى: لا حث بناء على أن الواو للجمع لاستحالة الاجتماع. قيل: والذي يتجه الأول أنها لمطلقه الصادق ومعنى كونها بالترتيب أيضاً. انتهى. وهو فى غاية الظهور والصحة.

قوله: (قال البوشنجي إلخ) هو الأوجه. «م.ر».

قوله: (وقال فى الأنوار إلخ) ويرد- وإن قال شيخنا إنه الأوجه- بأن هنا فيه شائبة تعليق بدليل ما مر من امتناع الرجوع فيه رعاية لتلك الشائبة، والتعليق تناط بالألفاظ الواقعة فيها لا بمرادفاتها. حجر.

قوله: (وإلا فهى بدل من نون التوكيد) والفعل على هذا فعل أمر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(و) لو قال أنت (طالق ثلاثا إلا نصفاً) بدرج الهمزة، (أو بعد موتها الثلاث تلتفى) أى: توجد بأن قال أنت طالق ثلاثا فلم يوجد لفظ الثلاث إلا بعد موتها.

(وطلقة) أى: أو قال لمطوءة أنت طالق طلقة (بل اثنتين) وقع (إلا نهى) أى: أكثر الطلاق في الصور الثلاث، لأنه في الأولى أبقي نصف طلقة فتكمل، نعم إن أراد إلا نصفها أى: الثلاث أو أطلق وقع ثنتان كما نقله الشيخان عن البوشنجى وأقراه، فمحل وقوع الثلاث إذا أراد نصف كل منها أو نصف طلقة، وأما فى الثانية فتفسيره بالثلاث يبين أن قوله: أنت طالق مقصود به الثلاث وقصدها مع هذا اللفظ كاف فى وقوعها، وقضيته أنه لو قال: ما قصدتها تقع واحدة فقط، وبه صرح ابن المقرئ: لكن الإمام وغيره صوروا وقوع الواحدة بما إذا قصد الاقتصار على أنت طالق، وقضيته وقوع الثلاث عند الإطلاق، وأما فى الثالثة فظاهر وفارقت نظيرها فى الإقرار بقرب الاستدراك فى الإخبار وبعده فى الإنشاء وبظهور التعدد فى الطلاق دون الإقرار بدليل أنه لو أعاد اللفظ هنا بعد فصل تعدد الطلاق بخلافه ثمة (و) لو قال: أنت طالق (نصف ثنتين) وقع طلقة لأنها نصفهما، قال الإمام: وليس كقوله لفلان نصف هذين

قوله: (مقصود به الثلاث) صور حجر فى شرح الإرشاد المسألة بما إذا أراد أن يقول: أنت طالق ثلاثا، وماتت بعد تمام طالق، وقبل قوله ثلاثا، وإن لم ينوهن بأنت طالق لتضمن إرادته المذكورة قصدها، وقد تم معه فى حياتها. انتهى. فجعل إرادة أن يقول ثلاثا كافية عن إرادة الثلاث بأنت طالق، لكن يظهر أنه لا بد من بقاء إرادة أن يقول ثلاثا إلى الموت، فليتأمل ليعلم ما فى تقرير الشارح للمسألة، وحكمه بأن أنت طالق مقصود به الثلاث، وأن قضيته ما ذكره، ويعلم أيضاً أن ما نقله عن الإمام هو الوجه حيث كان ناوياً أن يقول ثلاثا المتضمن قصدها، وإن لم ينوها به.

قوله: (وقضية إلخ) لكن تلك القضية مخالفة لصريح كلامهم حيث قالوا: لا يقع الزائد على الواحدة، إلا بالنية.

قوله: (وقع طلقة) ما لم يرد التبعض، وإلا وقعثنان؛ لأن التبعض يوجب التكميل خلافا لما فى «ق.ل» على الجلال.

قوله: (بعد فصل) وكذا بدون فصل.

باب الطلاق

٢٤٣

العبدین لأنهما شخصان لا يتمثلان بالإضافة إليهما إضافة إلى كل منهما والطلقتان يشبهان العدد المحض (ونصفا منها) أى: أو قال: أنت طالق نصفاً من طلقة، أو نصف طلقة كما عبر به الحاوى وقع طلقة لأن الطلاق لا يتجزأ فذكر جزئه كذكر كله لقوته.

(أو قال نصفيهما) أى: نصفى طلقة وقع طلقة إلا أن يريد كل نصف من طلقة فيقع ثنتان، (و) لو قال: أنت طالق (ثلث وسدس * وربع طلقة) وقع طلقة إذ كلها أجزاء طلقة واحدة (كسبع وخمس) أى: كقوله أنت طالق سبع وخمس طلقة فإنه يقع به طلقة وهذه مزيدة على الحاوى وهى مفهومة مما قبلها بالأولى.

(ولو) كان التعليق (بأن كرر) أى: مع تكراره (طلقة فى * تصويرنا لكن بغير عطف) بأن قال: ثلث طلقة سدس طلقة ربع طلقة، أو سبع طلقة خمس طلقة فإنه يقع طلقة فقط إذ الجميع ككلمة واحدة، فإن كررها مع العطف وقع بعده مرات التكرار فيقع فى قوله ثلث طلقة وسدس طلقة وربع طلقة ثلاث، وفى قوله: سبع طلقة وخمس طلقة ثنتان لأنه أضاف كل جزء إلى طلقة وعطف فاقتضى التغاير. قال القونوى: ولك أن تقول: الظاهر فى التكرار بغير عطف التغاير أيضاً.

(و) لو قال: (أنت طالق ثلاثاً إلا * ثلاثاً إلا طلقة) وقع طلقة لأنه بتعقيب الاستثناء الثانى للأول أخرجه عن الاستغراق، فكأنه استثنى طلقتين من ثلاث، لأنه استثنى منها ثلاثاً إلا واحدة وثلاث إلا واحدة ثنتان، ولا بد فيه وفى أمثاله من اعتبار القصد أول الكلام كما مر فى الإقرار، وزاد على الحاوى قوله (وقبلاً).

.....
.....

قوله: (وقع طلقة) فيه عمل بالحصر دون الإشاعة، «ب.ر.».

قوله: (مع العطف) ولو زادت الأجزاء بلا واو، وكرر الطلقة كنصف طلقة ثلث طلقه ربع طلقة وقع ثنتان نظير ما مر فى ثلاثة أنصاف طلقة. «حجر.».

قوله: (لأنه أضاف كل جزء إلى طلقة وعطف إلخ) وفى الروض: فلو زادت الأجزاء بلا واو أى: وكررت الطلقة كما فى شرحه كنصف طلقة ثلث طلقة ربع طلقة فطلقتان. انتهى.

.....

(بين) الحاوى (هذا الحكم فى الإقرار * فذكره هنا من التكرار) ولفظ قبلأ زيادة
إيضاح.

(أو قال يا طالق أنت طالق * ثلاثا إلا أن يشاء الخالق) أى: طلاقك وقع طلاقه
بالنداء، لأنه لا يعلق بشيء كما سيأتى، ولا يقع الثلاث لأنها معلقة بعدم المشيئة،
وهو يمنع الوقوع لما سيأتى.

(لا أن يؤخر النداء) كأن يقول: أنت طالق ثلاثا يا طالق إلا أن يشاء الله فلا يقع
شئ، أما بقوله أنت طالق ثلاثا فلما مر وتخلل يا طالق لا يقدح كقوله يا حفصة،
وأما بقوله يا طالق فلأنه مبنى ظاهرا على ما قبله، وقد ألغى وهذا وجه حكاة الإمام
عن الأصحاب، والذي قطع به المتولى أنه يقع واحدة، قال الرافعى: ويشبه أن يكون
هو الأظهر، قال النووى: وهو الأصح وقطع به جماعة غير المتولى قالا: ويؤيده أن
البغوى وغيره ذكروا أنه لو قال: أنت طالق ثلاثا يا زانية إن شاء الله رجع الاستثناء
إلى الطلاق، ووجب حد القذف ومثل إلا أن يشاء إن شاء الله كما عبر به الحاوى.
(وأوقعا * ما) بزيادة ما، أى: ولو أوقع (بينهن أو عليهن معا) طلاقه أو أكثر.

(ما لم يزد عن عدهن) كأن قال لنسوته الأربع: أوقعت بينكن أو عليكن طلاقه أو
طلقتين أو ثلاثا أو أربعا وقع واحدة لأن ما ذكر إذا وزع عليهن خص كلا منهن طلاقه
أو بعضها فتكمل، نعم إن قصد توزيع كل طلاقه عليهن وقع على كل منهن فى ثنتين
ثنتان، وفى ثلاث وأربع ثلاث ولبعد هذا عن الفهم لم يحمل عليه اللفظ عند الإطلاق،
.....

قوله: (لأنها معلقة إلخ) لأنه كأنه قال: أنت طالق إن لم يشأ الله الطلاق، وسيأتى
بسطه فى الشرح.

قوله: (لأنه لا يعلق) قضية أنه لو اقتصر على قوله: ياطالق إن شاء الله وقع واحدة، وانظر لو
ادعى قصد تعليقه هنا وفى المسائل الآتية.

قوله: (لا يقدح) أى: لأنه ليس أجنبيا. «ب.ر».

قوله: (ولبعد هذا عن الفهم إلخ) يشهد لبعده عن الفهم أنه لو قال: اقسام هذين الدرهمين

قوله: (قضيته أنه لو اقتصر إلخ) صرح بهذه القضية فى شرح المنهج. وقوله: وانظر إلخ فيه أن المشيئة
إنما تنفع إن قصد التعليق. تأمل.

باب الطلاق

٢٤٥

ولو قال: أردت طلاق بعضهن دون بعض لم يقبل ظاهراً ويدين أو أردت طلقتين على هذه، وتوزيع الثالثة على الباقيات قبل لأنه غلظ على نفسه وكالطاقة فيما ذكر بعضها، أما إذا زاد عن عددن فسيأتي، (و) يقع واحدة (على * أربعة أشرك) أى: أشركها مع غيرها بأن قال لثلاث أوقعت بينكن أو عليكن طلاقة، ثم قال للرابعة أو قال غيره لامراته: أشركتك معهن (أن يقصد) بالإشراك (إلى).

(طلاقها إن هو) أى: الإشراك فى الطلاق (ممكناً) ومعلوم أن ذلك إذا لم يقصد

.....
.....

على هؤلاء الأربعة. لم يفهم منه الأمر بقسمة كل درهم عليهم. كذا بخط شيخنا، ولا ينافى ذلك إن قدر الحاصل على التقديرين واحد.

قوله: (لم يحمل عليه اللفظ عند الإطلاق) ولو أوقع بينهن ثلث طلاقة، وربع طلاقة، وسدس طلاقة طلقت ثلاثاً ثلاثاً. قال فى شرحه: لأن تغاير الأجزاء وعطفها يشعر بقسمة كل جزء منهن، ثم قال فى الروض: فإن أوقع طلاقة وطلقة وطلقة فهل تطلقن ثلاثاً ثلاثاً أى: لأن التفصيل يشعر بقسمة كل طلاقة عليهن أو واحدة واحدة. أى: كقوله ثلاث طلاقات وجهان قال فى شرحه: أقربهما الأول. انتهى. ولو أوقع ثلث طلاقة وثلث طلاقة وثلث طلاقة مثلاً ففضية تعليل الأولى بتغاير الأجزاء ألا يلحق بها هذا فهل يجرى فيه هذان الوجهان؟ فيه نظر.

قوله: (لم يقبل ظاهراً ويدين) هذا يشمل ما لو أوقع بين أربع أربعاً، وادعى أنه أراد طلاق اثنين طلقتين طلقتين دون الباقيتين، فقول الروض: فإن أوقع بين أربع أربعاً، وقال: أردت على ثنتين طلقتين طلقتين دون الآخرين لحق الأولين طلقتان طلقتان والآخرين طلاقة طلاقة. انتهى. ينبغى أن المراد منه الوقوع على الآخرين ظاهراً فقط.

قوله: (فيه نظر) عبارته فى حاشية التحفة: الضابط أنه إن كرر لفظ الطلاقة المضاف إليه، وعطف تعدد الطلاق بعدد الأجزاء، وإلا فإن زادت الأجزاء على الطلاقة تعدد أيضاً بحسبه، وإلا فلا. انتهى. وهى تفيد أنه لا دخل للتغاير ويؤيده، بل يصرح به قول الروض وشرحه: ولو قال: أنت طالق نصف طلاقة وثلث طلاقة وسدس طلاقة طلقت ثلاثاً لأنه أضاف كل جزء إلى طلاقة وعطف فاقضى التغاير. انتهى. ولم أجد ما نقله المحشى فى هذا الموضع فانظره.

قوله: (دون الباقيتين) أى: بأن قال لم أوقع عليهما شيئاً. شرح الروض.

قوله: (والآخرين طلاقة طلاقة لئلا يتعطل الطلاق فى بعضهن شرح الروض) أى: لأن الفرض أنه قال: أوقعت بينكن أربع طلاقات، وظاهره تناوله للجميع فعمل فى الأوليين بإقراره، وفى الآخرين بالظاهر.

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

إشراكها مع كل واحدة فى طلاقها. وإلا فيقع ثلاث، أما إذا لم يقصد طلاقها فلا يقع عليها شيء لاحتتمال اللفظ لغير الطلاق، ثم المراد بإشراكها جعلها مشاركة لهن فى كونها مطلقة كما يفهمه كلام النظم كأصله لا فى طلاقهن. إذ الطلاق الواقع عليهن لا يمكن جعل بعضه لغيره، وكأشركتك معهن جعلتك شريكتهن، أو أنت كهن أو مثلهن أو نحوها. ولو طلق إحدى امرأتيه ثلاثا، ثم قال للأخرى: أشركتك معها ونوى الطلاق. قال فى الأنوار: وقعت واحدة وكلام الشيخين يقتضى ترجيحه. وقال بعضهم: القياس أنا نجمع الثلاث ونوقع عليها نصفها. كما فعلنا ذلك بالنسوة فيقع عليها ثنتان، وبه صرح الجرجاني. وفى البحر قال المزنّى فى المنثور: ولو قال لها أنت طالق ثلاثا ثم قال للأخرى: أنت شريكتها فى هذا الطلاق. ثم قال لأخرى: وأنت شريكتها أى: الثانية فى هذا الطلاق، قال الشافعى: تطلق الأولى ثلاثا والثانية ثنتين. والثالثة واحدة. قال المزنّى: وعندى تطلق كل واحدة منهن ثلاثا. قال الأذرى بعد نقله ذلك: فحصل أن المذهب إنها تطلق ثنتين يعنى فى الأولى كالثانية. وفيما

.....
قوله: (ونوى الطلاق) أى: لم يقل فى هذا الطلاق، بل نوى أصل الطلاق، فالراجح فيه وقوع واحدة فقط، بخلاف ما إذا قال: أشركتك معها فى هذا الطلاق كما سيأتى.
قوله: (إن المذهب) أى: فى مسألة الأنوار.

قوله: (ثم المراد بإشراكها إلخ) قال فى شرح الروض: أما لو قال: أشركتك معها فى الطلاق فتطلق، وإن لم ينو، كذا صرح به أبو الفرج الرازى فى نظيره من الظهار. انتهى.
قوله: (لا فى طلاقهن) انظر لو قصد هل يقبل ظاهرا.
قوله: (ونوى الطلاق إلخ) أى: أصل الطلاق فقط فإن نواه مع العدد فطلقتان.
قوله: (قال فى الأنوار إلخ) وفيه- يعنى الأنوار - طلق واحدة، ثم قال لأخرى قسمت الطلاق بينكما لم تطلق، ويتعين حمله على ما إذا لم ينو. (حجر).
قوله: (كما فعلنا) كأنه يريد ما لو قال لامرأتين: أوقع بينكما ثلاث طلاقات فإنه يقع على كل واحدة ثنتان. «ب.ر».

قوله: (قال فى شرح الروض إلخ) فمحمل كونه كناية إن لم يقله فى الطلاق، وإلا كان صريحا لا يحتاج إلى نية.
قوله: (انظر لو قصد إلخ) لا معنى له لأن ما هنا كناية، وليس ما قصده نية طلاق فيقبل قطعا.

قاله نظر؛ لأن الظاهر من قوله: في الثانية في هذا الطلاق أنه أراد العدد. بخلاف قوله نويت الطلاق، فالأوجه فيه أنها تطلق واحدة كما مر (وإن * علق) الطلاق كأن قال لإحدى امرأتي إن دخلت الدار فأنت طالق، ثم قال لأخرى أشركتك معها فإنه يصح الإشراف فيه لأنه ممكن، ثم إن أراد إشراكها معها في تعليق طلاقها بدخول الأولى طلقها بدخولها، وإن أراد إشراكها معها في أن طلاقها معلق بدخولها كما في الأولى تعلق طلاق كل منهما بدخول نفسها، فلو أطلق فالظاهر حملة على الثاني، ولو قال: أردت توقف طلاق الأولى على دخول الثانية لم يقبل منه لأنه رجوع عن التعليق الأول. فرع: أفتى ابن عبد السلام فيمن له أربع زوجات وحلف بالطلاق الثلاث،

قوله: (فلو أطلق إلخ) عبارة الكرخي على المحلى فإن أطلق بأن قصد مطلق التعليق، فحكم الأخرى حكم الأولى، فحيث كان التعليق فيها على دخولها نفسها، فالأخرى كذلك أي: يكون طلاقها معلقا على دخولها نفسها.

قوله: (لم يقبل منه) ولا يدين للعلة المذكورة. انتهى. «ق.ل».

قوله: (أفتى ابن عبد السلام إلخ).

فرع: لو حلف بالطلاق وله زوجتان، ولم ينو شيئا تخير بينهما، فمن أراد منهما جعله واقعا عليها. نقله ابن السبكي عن الكمال سلال شيخ الشيخ النووي، ثم قال: فإن قلت: هو مخالف لما نقله الرافعي عن القاضي الحسين فيمن قال: حلال الله على حرام إن دخلت الدار وله امرأتان أنه تطلق كل منهما طلاق، وأفتى البغوي بمثله قلت: لا فإن حلال الله على حرام مفرد مضاف، فيعم كل حلال له وهو المرأتان، فإن قلت: وكذلك الطلاق فإنه عام لأنه محلى باللام، قلت: اللام من الطلاق لا تحمل على العموم لشيوع العرف فيها، ويمكن أن يقال أيضًا الحلال مفرداته النساء فيعم فيها، والطلاق مفرداته المطلقات لا المطلقات فلا يقع عليهما، بل على واحدة منهما فقط، إذ لا عموم في المطلق، بل في الطلاق، بخلاف حلال الله على حرام، ثم نفس الطلاق لا يعم لمعارضته العرف كما ذكرنا، وهذا تحرير الجواب في الحقيقة. انتهى. من طبقات ابن السبكي رحمه الله تعالى.

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

وحنث بأنه يلزمه ثلاث طلاقات يعينها في واحدة منهن. ولا يجوز أن يوقع على كل

.....
..

قوله: (تعين في الأولى) أى: المسألة الأولى، أى: مسألة الأنوار.

تنبيه: قال في القوت: فرع: له زوجتان فقال: زوجتي أو امرأتي طالق، ولم ينو عددا ولا محلا وقع الطلاق على إحداهن، ويعين خلافا لأحمد حيث قال يقع على جميعهن. ولو قال: على الطلاق أو الطلاق لازم لي أو يلزمني وقلنا بصراحة ذلك وهو الراجح، أو نوى أفنى المتأخرون منهم ابن عبد السلام، وابن الصلاح، والعماد بن يونس، والكمال سلال شيخ النوى وصرح به في الذخائر في قوله: على الطلاق أنها كالتى قبلها. انتهى. «ب.ر».

قوله: (بأنه يلزمه ثلاث طلاقات يعينها في واحدة منهن) انظر لو كانت الصورة ما ذكر، ولكنه يملك على زوجة طلقة، وعلى أخرى ثنتين، وعلى أخرى ثلاثا ماذا يفعل؟ كذا بخط شيخنا. وأقول: يتجه جواز التوزيع مطلقا حيث أدخل فيه ذات الطلقة، بل يتجه جواز تعيينها وحدها للطلاق لحصول مقصود اليمين من البيونة الكبرى فتبين بواحدة، وتلغو الباقيتان، ولا يقع على صاحبتيها شيء، وذلك لأنه لو خاطبها ابتداء بالطلاق الثلاث صح ووقع عليها واحدة، ولغا الباقيتان فليصح تعيينها له فتأمل، ولو علق الثلاث على صفة من إحدى نسائه على الإبهام، ثم وجدت الصفة عين إحداهن فلو عين ماتت قبل وجود الصفة لم يصح هذا التعيين، إذ يلزم وقوع الطلاق على الميتة إذ الطلاق لا يسبق زمان وجود الصفة، بخلاف من ماتت بعد وجود الصفة يصح تعيينها وكالميتة المبانة، ولو علق الثلاث كما ذكر، ثم عين إحداهن لهذا الطلاق المعلق صح التعيين حتى لو ماتت قبل وجود الصفة لغا التعليق لعدم إمكان العمل به بعد موتها ولا يلزم تعيين غيرها ولو متن، أو بن قبل وجود الصفة إلا واحدة المنحصر الوقوع فيها من غير حاجة إلى تعيين،

قوله: (جواز التوزيع مطلقاً) أى: لحصول الفرقة الموجبة للبيونة الكبرى بوقوع طلقة على ذات الطلقة، وظاهره وقوع باقى ما وزعه، وفيه أنهم كما فى شرح الروض صرحوا بأن الطلاق إنما يقع على واحدة مبهمة فقط، وأنه يمتنع التعيين فى أكثر من واحدة عملاً باليقين. انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله.

قوله: (ثم وجدت الصفة عين إلخ) يفيد صحة التعيين بعد الصفة وأنه لا يتوجه إلا على من عينها خلافاً لـ «ع.ش» حيث فهم من تقييد «م.ر» بقبل وجود الصفة أنه لا يصح التعيين عنده بعدها لتوجه الحنث حيثنذ على الجميع فلا يصح التعيين. انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله تعالى.

قوله: (لم يصح) أى: على المعتمد، واستظهر البلقينى الصحة، لأن العبرة بوقت التعليق والميتة زوجة عنده فيتبين بالتعيين أنها بانت غير زوجة، ولا بدع فى تقدم الحنث على الصفة لاستحالاته عندها، وقد قيل بذلك فى بعض مسائل الخلع كما مر.

باب الطلاق

٢٤٩

منهن طلقة حتى تكمل الثلاث؛ لأن المفهوم من ذلك ما أفاد الفرقة الموجبة للبينونة الكبرى، ولم يقف السبكي على هذا فقال تفقها: الظاهر جواز ذلك، وبما أفتى به ابن عبد السلام أفتيت فيمن حلف بالثلاث وله زوجتان أنه لا يفعل كذا، ثم عين لإحدهما طلقة رجعية، وللأخرى طلقتين رجعيتين، ثم فعل المحلوف عليه إذ لا فرق بين ما قبل الحنث وما بعده، وإن تخيل فرق فبعيد (كالظهار) فإنه يمكن الإشراك فيه، وإن علقه كأن قال: أنت على كظهر أمي، أو إن دخلت الدار فأنت على كظهر أمي، ثم قال لأخرى: أشركتك معها تغليبا لشبه الطلاق على شبه الأيمان (لا الإيلاء إذا قرن) بالله فلو آلى من واحدة بالحلف بالله، ثم قال لأخرى أشركتك معها. لا يصير موليا منها إذ لا يمكن الإشراك فيه؛ لأن عماد اليمين بالله تعالى ذكر اسمه أو صفته صريحا فلا يعقد بالكناية في المحلوف به، حتى لو قال به لأفعلن كذا وقال أردت بالله لم ينعقد يمينه، وخرج بالله ما إذا آلى بالتزام طلاق أو عتق أو نحوهما كأن قال: إن وطئتك فأنت طالق، ثم قال لأخرى أشركتك معها فيصح الإشراك إذا قصد أنه إذا وطئ الثانية طلقت ويكون موليا منها أيضًا، فإن قصد به إنه لو وطئ الأولى طلقت الثانية أيضًا كان إشراكا في الطلاق لا في الإيلاء، ولو قال: قصدت به توقف طلاق الأولى على وطئ الثانية لم يقبل منه لما مر، وبما تقرر علم أن قوله:

(وحدده) إيضاح وقوله: (فطلقة تقع) أي: في الصور المذكورة جواب الشرط المقدر عند قوله: ونصف ثنتين كما تقرر (وإن يكن) أي: الطلاق الزائد على عددهن (عن ضعفهن ما ارتفع) بأن أوقع على أربع خمسا أو ستا أو سبعا أو ثمانيا وقع على كل ثنتان، فإن ارتفع عن الضعف وقع على كل ثلاث.

قوله: (إذ لا فرق) فيبطل هذا التعيين، ويلزمه تعيين آخر إن لم يرد به إنشاء طلاق، وإلا وقع وبقي عليه التعيين. انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله.

ولو متن أو بن كلهن قبل وجود الصفة لغا التعليق، ولو جدد نكاح المبانات بناء على الأصح من عدم عود الحنث. «م.ر».

قوله: (به لأفعلن) انظر لو قال: الله أحلف به لأفعلن كذا.

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

(أو قال) أنت طالق (خمساً والثلاث استثنى) كأن قال: إلا ثلاثاً وقع ثنتان اعتباراً للاستثناء من الملفوظ به لأنه لفظي لا من العدد الشرعي (أو ثلاث أنصافها) أى: الطلقة أى: جعلت أنصافها ثلاثاً بأن قال أنت طالق ثلاثة أنصاف طلقة وقع ثنتان لزيادة النصف الثالث على الطلقة فتحسب من أخرى، فقوله (تثنى) أى: الطلقة في الصور المذكورة جواب قوله: وإن يكن.

(و) لو قال: أنت طالق في (كل قرء طلقة) أو أنت طالق ثلاثاً في كل قرء طلقة وقع طلقة (في طهر من * تياس والطفل) مرخم الطفلة أى: الصغيرة بناء على أن القرء الانتقال. قال الرافعي: وهو مخالف لتصحيحهم في العدة أن القرء هو المحتوش

قوله: (بناء على أن القرء الانتقال) عبارة حجر في شرح الإرشاد: بناء على الأصح هنا إن القرء هو الطهر وإن لم يحتوش بدمين لصدق الاسم المبني عليه هذا الباب، ولا ينافيه اشتراط الاحتوش في انقضاء العدة، لأن القصد ثم تكرار الدلالة على براءة الرحم، ولا يتم إلا بأطهار احتوشتها الدماء. انتهى. فقوله بعد معنى يخصها هو صدق الاسم المبني عليه هذا الباب كما في التوجيه الثاني، وقول حجر: ولا يتم إلخ فالاحتوش إنما اعتبر للتكرار لا لتسميته قرأ «ق.ل».

قوله: (بناء على أن القرء الانتقال) أى: من نقاء إلى دم كما في الروضة، فكان القائل بأنه الانتقال يقول: إن حقيقة الانتقال إنما يعمل بها إن كانت ترى الدم، وإلا كفى الطهر، ووقوع طلقة في الحال هو الذي أطلقه العراقيون، والبغوي وغيرهم، وقال المتولي، والسرخسي في الصغيرة: يؤمر باحتناؤها، لأن الظاهر أنها ترى الدم فإن رآته تبين وقوع الطلاق يوم اللفظ، وإن ماتت قبل ماتت على النكاح، وأما الآيسة فلا خلاف على الأصح إن القرء هنا الانتقال في وقوع الطلاق في الحال، وقول المتولي، والسرخسي: تبيننا إلخ يفيد أن المراد بالانتقال الطهر المنتقل منه إلى الدم فتأمل تعرف، ثم رأيت المحلى قال في باب العدد إن أصل الخلاف في كيفية اعتبار الطهر المفسر به القرء هل هو طهر بين دمين؟

قوله: (بناء على أن القرء الانتقال إلخ) فلو حاضت الصغيرة قبل مضي ثلاثة أشهر من طلاقها أو الآيسة كذلك على ندور تكرر بتكرار أقرائها كما سيعلم من كلامه. حجر.
وقوله: قبل مضي إلخ أى: بخلافه بعد مضي ذلك لانقضاء العدة بمضيه فلا يلحقها طلاق.

باب الطلاق

٢٥١

بدمين- قال هناك: ويجوز أن يجعل ترجيحهم الوقوع فى هذه لمعنى يخصها لا لرجحان القول بأن القرء الانتقال، وبين جماعة المعنى المذكور بأن قرء المذكورتين شهر لا الطهر، وبأن القرء اسم للطهر فوق الطلاق لصدق الاسم، والاحتواش شرط انقضاء العدة لتكرار الدلالة على براءة الرحم بأطهار احتوتها الدماء، وهذا قد يشكل بمسألة الحامل التى ذكرها الناظم بقوله: (ولا يكررن) أى: الطلاق.

(فى حامل) قال لها: أنت طالق فى كل قرء طلقة بتكرر أطهارها فى حال حملها؛ لأن القرء ما يدل على البراءة ويعتد به عن العدة، وطهر الحامل ليس كذلك فلا يقع إلا واحدة حال طهرها الأول سواء سبق لها حيض أم لا، بخلاف غير الحامل.....
أو طهر ينتقل منه إلى دم سواء سبقه دم آخر أو لا؟ ثم توسع على الثانى، واعتبر نفس الانتقال قرأ حتى اكتفى فى انقضاء عدة من قال لها: أنت طالق فى آخر طهرك لا معه بالطعن فى حيضة ثالثة. انتهى. فعبر بالانتقال ليفيد المعنى المتوسع لأجله، وإلا فالقرء اسم للطهر الذى ينتقل منه إلى دم أى: شأنه ذلك: تأمل.

قوله: (بأن قرء المذكورتين شهر) عبارة الروضة، وعن صاحب التقريب وجه غريب أن الأقراء فى الصغيرة تحمل على الأشهر. انتهى. أى: واليايسة أولى بهذا القول، بل قوله: واليايسة كالصغيرة يفيد جريان هذا القول فيها.
قوله: (فى حال حملها) يفيد أنه يتكرر بتكرر أطهارها بعد وضع حملها.

قوله: (بأن قرء المذكورتين شهر) قد يقال: كذلك تكرر الطلاق بتكرر الأشهر.
قوله: (وهذا قد يشكل بمسألة الحامل) أى: إذ مقتضاه التكرر فيها، وقد يفرق بمزيد منافاة الحمل لتأثير الطهر معه بدليل أنه باعتبار الانتقال فى العدة، بخلاف الطهر مع الحمل.

قوله: (وقد يفرق إلخ) عبارة شرح الإرشاد: ويجاب بأن تسمية الأطهار المتكررة أقراء مع الحيال أظهر من تسميتها بذلك مع الحمل. انتهى. وهى أولى لأن مورد الإشكال أن القرء اسم للطهر، إلا أن يقال: إن مزيد المنافاة يبعد التسمية. تأمل.

قوله: (بدليل أنه قيل باعتبار الانتقال فى العدة إلخ) أى: قيل باعتبار الانتقال من النقاء إلى دم الذى هو قول فى معنى القرء إلا أنه ضعيف فى العدة، وإن كان هو الأصح هنا كما فى الروضة، فقيل به فى العدة أى: قيل: بأنه يحسب قرء فى العدة فيما إذا طلق من لم تحض أصلا طاهرا فعليه تنقضى عدتها بالطعن فى حيضة ثالثة، والمعتمد أنها كمن طلقت حائضا لا تنقضى عدتها إلا بالطعن فى حيضة رابعة كما سيأتى ذلك فى أوائل العدد.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فإنه يتكرر طلاقها بتكرر طهرها ما لم تبين (وما يكرر) من لفظ الطلاق (عددا) أى: الطلاق (حسب) أى: بقدر (الذى كرر) سواء قصد الاستئناف أم أطلق (لا إن أكدا).

(بغير فصل) بين اللفظين (و) بغير (اختلاف) فى العاطف فلا يتعدد كقوله أنت طالق أنت طالق، وقوله من زيادته (قطعه) صفة لفصل واختلاف أى: بغير فصل واختلاف قاطع كل منهما اللفظ عما قبله فلا يؤثر غير القاطع منهما كفصل التنفس ونحوه، واختلاف اللفظ مع اتحاد العاطف كأنت مطلقة ومسرحة ومفارقة، بخلاف القاطع منهما كالفصل بزائد على فصل التنفس ونحوه، والاختلاف فى العاطف كأنت قوله: (فلا يقع إلا واحدة) فإن راجعها قبل الوضع وقعت أخرى إذا طهرت من النفاس، وعليها استئناف العدة سواء وطئها بعد الرجعة أو لا، وإن لم يراجعها انقضت عدتها بالوضع كذا فى الروضة، فلو راجعها حال طهرها من النفاس فهل تقع ثالثة إذا طهرت من حيضها بعده؟ الظاهر الوقوع. فحرر.

قوله: (فلا يقع إلا واحدة) فتقع حالا إن كانت غير حائض، وإلا فلا حتى يظهر، وإنما وقعت واحدة؛ لأن جميع أطهارها إن كانت تحيض بمنزلة طهر واحد فى الدلالة على البراءة.

قوله: (فلا يقع إلا واحدة) لأنها إن لم تحض فطهرها منتقل منه إلى دم، وهو دم النفاس، وإن كانت تحيض فكل أطهارها بمنزلة طهر واحد منتقل منه إلى دم النفاس لعدم دلالة أطهارها على البراءة.

قوله: (ولا يتكررن فى حامل) أما لو قال: لها: أنت طالق فى كل طهر طلقة، فإن طلاقها يتكرر بتكرر طهرها. «حجر».

قوله: (بخلاف القاطع منهما كالفصل إلخ) قال فى شرح الروض: نعم يدين كما صرح به الأصل. انتهى.

قوله: (والاختلاف فى العاطف) ينبغى التدين هنا أيضا، وفى العباب فى صور منها، أو أنت طالق ثم طالق ما نصه: وأكد الأولى بالأخيرتين أو لإحدهما لم يقبل ظاهرا ويدين، وإن أكد الثانية قبل. انتهى. فليراجع.

قوله: (بخلاف الطهر مع الحمل) فإن طهر الحامل لا يعتد به كما فى الشرح.

قوله: (نعم يدين) ظاهره، ولو طال الفصل جدا.

قوله: (وإن أكد الثانية والثالثة قبل) صرح فى قبول التأكيد مع اختلاف العاطف، وهو خلاف ما فى

طالق، وطالق فطالق فيتعدد الطلاق بحسب تعدد لفظه، وإن قصد التأكيد ولو قال أنت طالق، وطالق وطالق صح قصد تأكيد الثانى بالثالث لتساويهما لا الأول بالثانى لاختصاصه بواو العطف الموجب للتغاير ولا بالثالث لذلك وللفضل (أو) لم يؤكد كما مر لكن كرر (قبل وطاء) فلا يتعدد لأنها تبيين باللفظ الأول، فلا يقع بما بعده شىء (لا إذا قال) لها أنت طالق طلاقاً (معه) طلاقاً أو مع طلاقاً.

.....

قوله: (أم أطلق) أى: علم منه الإطلاق، أو لم يعلم قصده، وإن تعددت مراجعته. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (كأنت مطلقة ومسرحة ومفارقة) أى: فيصح تأكيد الثانى بالثالث، بخلاف تأكيد الأول لا يصح بشىء منهما لاشتغالهما على العاطف دونه كما فى «م.ر.» وحجر. قوله: (بزائد إلخ) ظاهره، وإن قل ما هو زائد جداً واعتبر حجر أن يكون بحيث لا ينسب الثانى للأول بسبب طول الفصل و«م.ر.» كالشارح.

قوله: (فيتعدد الطلاق بحسب تعدد لفظه) أى: الطلاق، وقد تعدد هنا ثلاثاً، وجعل الأول من قبيل الاختلاف فى العاطف؛ لأن المراد به ما يعم وجوده فى المؤكد بالسر دون المؤكد بالفتح.

قوله: (وإن قال إلخ) هذا الحكم بعينه هو حكم أنت مطلقة ومسرحة ومفارقة كما مر بالهامش وإن أوهم صنيعه خلافه. تأمل.

قوله: (صح قصد إلخ) أى: قبل منه ذلك ظاهراً، وقوله: لا الأول إلخ أى: لم يقبل منه ظاهراً، ويدين كما فى «م.ر.» على المنهاج.

قوله: (وإن قصد التأكيد) لو عبر بدل هذا بقوله: ولا يقبل منه قصد التأكيد كان أنسب بالتدين فى الأولى.

الشرح، وفى البجيرمى على المنهج، و«ق.ل.» على الجلال عن «م.ر.» كحجر: أنه لو عطف بغير الواو لا يصح التأكيد، وأنه لو اختلف حرف العطف لا يصح التأكيد، قال «ق.ل.»: ومال شيخنا- أى: «زى.»- إلى صحة التأكيد عند العطف بغير الواو عند اتحاد العاطف. انتهى. فعلم منه ضعف ما نقله المحشى عن العباب من تأكيد الثانية هنا بالثالثة.

قوله: (كان أنسب بالتدين فى الأولى) أى: صورة الفصل، وإنما خصها، وإن كان الأوجه عند المحشى كالشرا ملى التدين أيضاً فى اختلاف العاطف لتصریح الشارح بالتدين فى الأولى فى شرح الروض كما نقله عنه المحشى قبل.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(أوفوق) أى: فوقه طلقة أو فوق طلقة أو تحته طلقة أو تحت طلقة فيتعدد

.....
.....

قوله: (لا الأول بالثاني) عبارة الروض: وقال: أكدت الأولى أى: بالآخرين أو بأحدهما لم تقبل ظاهرا. انتهى.

فرع: ولو قال لموسة أو غيرها إن دخلت فأنت طالق إن دخلت فأنت طالق، إن دخلت فأنت طالق فدخلت تعدد إن نوى الاستئناف وإلا فلا كما أفتى به النوى سواء طال فصل وتعدد مجلس أم لا، وإنما لم تتعدد الكفارة فى نظيره من الإيمان مطلقا لأن الطلاق محصور فى عدد فقصد الاستئناف يقتضى استيفاء بخلاف الكفارة. «حجر».

قوله: (لا إذا قال معه أو فوق إلخ) اعتمد فى الروض خلافه فى فوق وتحت حيث قال: وكذا غير المسوسة أى: يقع عليها طلقتان فى قوله مع، أو معها طلقة، قال فى شرحه: بخلاف بقية الألفاظ لا يقع بها إلا واحدة لظهور الترتيب فيها، وتعدده فى غير المسوسة هذا مفهوم كلامه وهو فى تحت، وفوق موافق لما نقله الأصل عن مقتضى كلام المتولى، لكن الذى نقله قبله عن الإمام والغزالي إنهما كمع وهو المعتمد، وعليه مشى شراح الحاوى الصغير. انتهى.

قوله: (أو غيرها) ويقع بدخولها ثلاث عند نية الاستئناف لوقوعها دفعة، وسيصرح به الشارح.

قوله: (وإنما لم تتعدد إلخ) لعل فيه خلافا.

قوله: (وتعدد مجلس) جرى «م.ر» فى آخر باب الإيلاء على خلافه سواء الإيلاء وتعليق والطلاق وعمله ببعد التأكيد، أى: بعد الحمل عليه مع اختلاف المجلس.

قوله: (وهو المعتمد) مشى عليه «م.ر» وحجر، وخالف «ق.ل» فجعل تحت مثل قبل، وفوق مثل بعد، راجعه.

قوله: (فإن أراد ببعد) أى: فى قوله: أنت طالق طلقة بعد طلقة، أو بعدها طلقة، وعبارة شرح الروض هكذا، فإن أراد فى المسوسة ببعد فى قوله: طلقة، بعد طلقة أو طلقة بعدها طلقة إنى سأطلقها بعد هذا طلقة دين فلا يقبل ظاهرا، أو أراد بقبلها أنه أو غيره من زوج آخر سبق منه طلاق لها فسيأتى. انتهى. وبفرض الكلام فى المسوسة يندفع التوقف هنا، وفى قوله: أو بقبلها إلخ، لأنه فرض فى غير المسوسة لم يقع إلا طلقة فلاحاجة لإرادة ما ذكر، أما المسوسة فيقع فى قوله أنت طالق طلقة، قبل أو بعد طلقة أو بعدها أو قبلها طلقة طلقتان كما ذكره فى الروض، ثم قال: فإن أراد إلخ. تأمل.

لاقتضاء ذلك معنى الضم والمقارنة فيقعان معا بلا ترتيب، بخلاف ما لو قال طلقة قبلها طلقة أو قبل طلقة، أو بعدها طلقة أو بعد طلقة لا يقع إلا واحدة لظهور الترتيب فيه، وتعدره في غير الموطوءة (أو علق) المكرر قبل الوطء وإن أخر الشرط كأن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق، أو عكسه فيتعدد لتعلق الكل بالعلق به ولا ترتيب بينها، نعم إن عطف بثم فقال: إن دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق فلا تعدد؛ لأن ثم للتراخي. ذكره في الروضة وأصلها، وينبغي إلحاق الفاء بها، وإن لم تكن للتراخي لأن مجرد الترتيب كاف في عدم وقوع الثانية، ويدل له كلام القاضي والمتولي وغيرهما فالحاق صاحب الأنوار لها بالواو، وأخذا بظاهر التعليل فيما مر بالتراخي فيه نظر (لا) الطلاق (المشكوك) في وقوعه منجزا أو معلقا فلا يقع؛ لأن الأصل عدمه وبقاء النكاح (كمثل) أنت طالق (إلا أن يشاء المليك) عز وعلا أي: طلاقك فلا يقع للشك في عدم المشيئة، ولأن استثناء المشيئة يوجب حصر الوقوع في حال عدمها وذلك تعليق بعدمها، وهو يمنع الوقوع كما ذكره في قوله:

(أو) أنت (طالق إن شاء) الله، (أو إن لم) يشأ الله أي: طلاقك فلا يقع لخبر من حلف، ثم قال: إن شاء الله فقد استثنى. حسنه الترمذى. وصححه الحاكم؛ ولأن المعلق به من مشيئة أو عدمها غير معلوم؛ ولأن الثانى يقتضى الوقوع بدون مشيئته

قوله: (ولأن المعلق به من مشيئة، أو عدمها غير معلوم) فلو طلق بعد التعليق بالمشيئة وقع المنجز دون المعلق بها لا يقال هو بطلاقه لها على مشيئة الله له، فهلا وقع المعلق عليها أيضاً لأننا نقول الذى علمه إنما هو مشيئة الله لهذا المنجز، وأما مشيئته للمعلق فلم تعلم فلم يوجد المعلق عليه فلا طلاق، فلو كان مراده التعليق بمشيئة الله لأى طلاق، ثم طلق وقع

قوله: (بخلاف ما لو قال طلقة قبلها إلخ) فى الروض: فإن أراد ببعد إنى سأطلقها دين أو بقبلها أنه أو غيره سبق منه طلاق فسيأتى حكمه. انتهى. أي: أنه كما لو قال: أنت طالق فى الشهر الماضى وفسر بهذا، ثم قال فى الروض: أو أنت طالق تطليقة قبلها أي: أو بعدها كما فى أصله كل تطليقة طلقت المسوسة ثلاثا أي: وغيرها واحدة، قال فى شرحه: أما فى بعدها فظاهر، وأما فى قبلها فلأن الواقع إنما هو المنجز لا المضمن لئلا يلزم الدور. انتهى.

قوله: (أو أنت طالق إن شاء الله إلخ) مثل ذلك بمشيئة الله. قاله الماوردى «ب.ر.»

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

تعالى، وهو محال؛ ولأنه لو وقع لكان بمشيئة الله، ولو شاء الله وقوعه لانتفى عدم مشيئته فلا يقع لانتفاء المعلق عليه، ومحل عدم وقوعه فى الأولى إذا قصد بالمشيئة التعليق، فإن سبقت إلى لسانه لتعوده بها أو قصد بها التبرك، أو إن كل شىء بمشيئته تعالى أو لم يعلم هل قصد التعليق أم لا وقع وكان إذا ومتى ونحوهما، ولو قال: أنت طالق إلا أن يجيء الغد، قال القاضى: لا يصح الاستثناء ويقع الطلاق؛ لأن

.....

المنجز والمعلق لوجود المعلق عليه حينئذ، وأما التعليق بعدم المشيئة فيفصل فيه بالنظر لمتعلقها، فإن كان المراد به الطلاق المعلق لم يقع للدور الذى ذكره الشارح بقوله: ولأنه لو وقع إلخ وإن كان المراد المنجز أى: إذا لم يشأ الله طلاقك منجزاً، فأنت طالق فيقع المعلق إذا أبس من المنجز لوجود المعلق عليه حينئذ من غير محذور. انتهى. من خط شيخنا العلامة الذهبى رحمه الله.

قوله: (إلا أن يجيء الغد) لعل مثله نحوه، نحو إلا أن تقوم الساعة لأن التعليق إنما يكون فى المحتمل، وأما هذا فكقوله: أنت طالق لست بطلاق وهو لا يفيد شيئاً.

قوله: (ومحل عدم وقوعه فى الأولى إذا قصد بالمشيئة التعليق) كذا محل عدم وقوعه فى الثانية إذا قصد التعليق بعدم المشيئة، ولهذا عبر المنهاج بقوله: ولو قال: أنت طالق إن شاء الله، أو إن لم يشأ الله وقصد التعليق لم يقع. انتهى. وعبر بمثله فى المنهج، وزاد إلا أن يشأ الله وفسر قصد التعليق بقصد التعليق بالمشيئة، أو بعدمها، ولعل تقييده هنا بالأولى لأن جميع أقسام المحترز عنه لا يأتى فى الثانية إذ لا يقصد التبرك بأن لم يشأ الله ولا إن كل شىء بعدم مشيئته للاحتراز عن الثانية، فليتأمل.

قوله: (أو لم يعلم هل قصد التعليق) ينبغى قراءته بفتح الياء كذا بخط شيخنا، وهو احتراز عن قراءته بالنون أو بالياء المضمومة، وفيه إشارة إلى أن العبرة فى القصد وعدمه به لا بغيره فحيث قصد التعليق وقع، وإن شك غيره وحيث شك هو هل قصد أو لا لم يقع ولا عبرة بغيره وكتب أيضاً، وكذا إن أطلق خلافاً للأسنوى، وكون اللفظ للتعليق لا ينافى اشتراط قصده كما أن الاستثناء للإخراج واشترط فيه ذلك، ولو قال: أنت طالق إن شاء الله وإن لم يشأ الله أو إن شاء أو إن لم يشأ فى كلام واحد طلقت. حجر، وقوله: وكذا إن أطلق يحتاج حينئذ للفرق بين ما هنا، وقول الجرجاني بعدم الصحة فى نظيره من الموضوع.

قوله: (ولعل تقييده هنا إلخ) به يندفع ما اعترض به حجر فى شرح الإرشاد على تقييد الشارح هنا بالأولى.

قوله: (يحتاج حينئذ للفرق إلخ) لعل الفرق الاحتياط هنا للأبضاع وهناك للعبادة، وحينئذ فلا فرق.

الغد يجيء لا محالة ، وقد يتوقف فيما قاله ولو قال : حفصة وعمرة طالق إن شاء الله لم تطلق واحدة منهما. ذكره البغوى ، وما نقله الرافعى عنه وتبعه عليه النووى من أنه قال : طلقت حفصة لا عمرة غلط ، كما قاله الأسنوى وغيره سببه سقم النسخة التى وقف عليها ، أو انتقال نظره فإن البغوى إنما قال ذلك فيما لو قال حفصة طالق . وعمرة طالق إن شاء الله ، وتقدم بيان مأخذه فى باب الوقف مع ما فيه . واعلم أنه حيث شك فى الطلاق فلا يخفى السور ، فإن شك فى أصله وله رغبة راجعها إن كانت رجعية وإلا جدد نكاحها ، وإن لم يكن له رغبة طلقها لتحل لغيره يقينا . وإن شك فى أنه طلقها ثلاثا أو اثنتين لم ينكحها حتى تحلل ، وإن شك هل طلقها ثلاثا أم لم يطلق شيئا طلقها ثلاثا كذا فى الروضة وأصلها . (كفى * إعتاقه ونذره والحلف) بالله المعلقات بمشيئته تعالى أو بعدمها فإنها لا تنعقد وكذا كل عقد وحل (لا فى).

قوله : (فما لو قال حفصة طالق إلخ) أى : ولم ينو عود الاستثناء إلى كل من المتعاطفين ، ووافقه ابن المقرئ فى روضه ، والأوجه حملة على ما إذا نرى بالاستثناء عوده للأخيرة فقط ، بخلاف ما لو قصدهما أو أطلق . انتهى . «م.ر» وقوله : أطلق أى : نوى الاستثناء وأطلق .

قوله : (إنما قال ذلك فيما لو قال : حفصة طالق وعمرة طالق إن شاء الله) أقول : فى هذا أيضًا نظر ، القاعدة رجوع الشرط إلى جميع الجمل السابقة ، وقد يقال : قد تقرر أن شرط تأثير الإتيان بالشرط قصد التعليق قبل فراغ اليمين ، فإن قصد هنا مع كل من جملتى حفصة طالق وعمرة طالق التعليق بالمشيئة فالوجه عدم طلاق واحد منهما ، وإن لم يقصد مع واحداهما منهما ما ذكر فالوجه مع إحداهما طلاقهما وإن قصد ما ذكر فالوجه عدم طلاق من قصد من جملتها ما ذكر ، وطلاق من لم يقصد مع جملتها ذلك فليتأمل .

قوله : (يقيناً) مفهومه حلها لغيره فى الجملة بدون ذلك ، وفيه نظر لأنه محكوم بزوجيتها ظاهراً .
قوله : (كذا فى الروضة وأصلها) يريد أنه يكفى فى الورع أن يطلق واحدة فى الحالة الأخيرة .
«ب.ر.»

قوله : (يكفى فى الورع إلخ) هو كذلك ، وكونها تعود له بعد طلاق الغير لها بدور جديد يقينا شىء آخر .

قوله : (فتأمله) قد يقال : المراد أن عدم التعين منع حكم الحرية ، كما أن عدم التعين فى القبلة منع إبطال الصلاة بتمامها ، ولولا ذلك لما صح بيعه منهما لثالث فيما مر حتى يترتب عليه عتق نصفه . تأمل .

(الظهار) المعلق بذلك فإنه ينعقد ويلغو التعليق؛ لأن الظهار إخبار ولا يعلق بخلاف الإنشاء، وقضيته أنه لو علق الإقرار بذلك انعقد ولغى التعليق ومنع الرافعي في الظهار كونه إخبار، وقال: الظاهر أنه إنشاء كالطلاق. قال في المهمات: والصحيح أن الظهار في صحة الاستثناء كغيره صرح به إمام الحرمين فقال: ورام بعض الأصحاب أن يفرق بين الظهار وغيره ولست أرى لما لا أفهمه وجهها، والصحيح أن التعليق بالمشيئة يفسد جميع ما تقدم من إقرار وإنشاء وحل وعقد وطلاق وظهار (و) لا في (النداء) المعلق بذلك كذا طالق إن شاء الله فيقع الطلاق، ويلغو التعليق، قالوا لأن الاستثناء إنما يدخل على الأفعال لا على الأسماء إذ لا ينتظم أن يقال: يا أسود إن شاء الله، واعترضه الرافعي بأن قضيته أن يختص الاستثناء بنحو طلقك، ولا يدخل في نحو أنت طالق قال: وقد يتخيل فرق بينهما ويقال: قوله يا كذا يقتضى حصول ذلك الاسم أو الصفة حال النداء، ولا يقال للحاصل إن شاء الله، وقوله: أنت طالق قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال للقريب من الوصول أنت واصل، وللمريض المتوقع شفاؤه قريباً أنت صحيح فينتظم الاستثناء في مثله (وطالق) أى: لا يقع الطلاق المشكوك فيه كما مر ولا الطلاق في قوله: أنت طالق (ثلاثاً إلا أن يشاء طارق) مثلاً.

(واحدة) أى: فلا تطلقين (فشاءها) طارق (أو) شاء (فوق ذا) أى: فوق ما ذكر من الواحدة كثنتين أو ثلاث كما لو قال: أنت طالق إلا أن يدخل طارق الدار فدخل، وتقدم أن من شاء فوق واحدة فقد شاء واحدة، فإن أراد إلا أن يشاء واحدة فتطلقين

.....
قوله: (فيقع الطلاق إلخ) هو الأصح، ومحلّه فيمن ليس اسمها طالقاً، وإلا فلا يقع شيء لم يقصد الطلاق فحينئذ يفيد الاستثناء. انتهى. «م.ر» بزيادة، وانظر الفرق بين قصد الطلاق فيمن اسمها طالق حيث أفاد الاستثناء فيه، وبين نداء من ليس اسمها ذلك حيث لم يفد.

قوله: (بذلك) أى: المشيئة.

قوله: (ولا يقال للحاصل إن شاء الله) فليس المانع مجرد الاسم.

.....

باب الطلاق

٢٥٩

واحدة قبل ووقع واحدة اتفاقاً (كالعكس) بأن قال: أنت طالق واحدة إلا أن يشاء طارق ثلاثاً فشاء ثلاثاً أو فوقها فلا يقع لما مر، فإن لم يشأ شيئاً أو شاء واحدة أو ثنتين وقع واحدة (أو) قال: أنت طالق (ثلاثاً إن شئت) لا يقع (إذا).

(تشاء) هي (طلقة أو اثنتين) لأن مشيئة الواحدة أو الثنتين ليست مشيئة للثلاث. (أو علقاه بمناقضين) أى: بنقيضين كأن علق أحدهما بكون هذا الطائر غراباً، والآخر بكونه غير غراب، وطار ولم يعرف لم يقع على واحد منهما طلاق؛ لأن كلا لو انفرد لم يحكم بوقوع طلاقه للشك فتعلق الآخر لا يغير حكمه.

(وفى) التعليق بنقيضين لعتق (رقيق معسرين) لم يتفاوتا فيه إذا (باعاً) لثالث، أو باع أحدهما نصيبه للآخر (بعثت نصفه) على المشتري لوجود الصفة بالنسبة إليه يقينا فى النصف، بخلاف ما قبل البيع لا يعتق منه شيء للشك فى الصفة كما مر فى تعليق الطلاق فإن تفاوتوا فيه عتق أقل النصيبين وخرج بمعسرين المزد على الحاوى الموسران فبعثت الجميع بمجرد التعليق لتحقيق حنث أحدهما، فبعثت نصيبه ويسرى إلى الباقي ويوقف الولاء، ولكل أن يدعى قيمة نصيبه على الآخر ويحلفه على البت أنه لم يحنث، وخرج به أيضاً المعسر والموسر فبعثت نصيب المعسر بمجرد التعليق إذ لا

.....

قوله: (أو علقاه إلخ) أما لو علق إحد طلاق إحدى زوجته بكونه غراباً، وطلاق الأخرى بكونه غيره، فالظاهر وجوب امتناعه عنهما حتى يتبين الحال. راجعه، ثم رأيت الشارح ذكره فيما بعد.

قوله: (باعاه لثالث) أو ورثه، وقوله: يعتق نصفه على المشتري أى: مجاناً، وإنما عتق حينئذ لأن أحد النصيبين حر يقينا، وقد جمعهما ملك واحد فانتفى المعنى المقتضى لعدم العتق مادام نصيب كل ملكه. انتهى. شرح الإرشاد لحجر، وظاهره أن العتق من حين البيع، لا أنه يتبين من وقت التعليق، وإلا لما صح البيع.

قوله: (عتق أقل النصيبين) لأنه إما الذى عتق أو داخل فيما عتق. انتهى. شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (أقل النصيبين) لأنه إما الذى عتق أو داخل فيما يعتق.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

يخلو الحال من حنثه، أو حنث صاحبه وسراية العتق إلى نصيبه، بخلاف نصيب المورس للشك وللمعسر أن يدعى عليه قيمة نصيبه ويحلفه على البت إنه لم يحنث وكالبيع الهبة والإرث ونحوهما، ولو تبادل المعسران أحد النصيبين بالآخر تصرف كل منهما فيما انتقل إليه كما كان يتصرف فيما انتقل عنه. حكاه ابن الرفعة عن الأصحاب، ثم استشكل جواز التبادل بالقطع بفساد أحد العوضين، وقد يجاب عنه بأن ذلك إنما يؤثر إذا كان المقطوع بفساده معيناً كنظيره في تحرى القبلة وغيرها (ولا ارتجاعاً) للمشتري على واحد من البائعين بما دفعه من الثمن؛ لأن كلا منهما يزعم بقاء ملكه على نصيبه فلم يتعين الرجوع عليه سواء كان عالماً بالتعليق أم لا.

(و) لو علق اثنان العتق (في رقيقين) لهما بنقيضين ثم (اشترى) مثلاً (فردهما) أى: أحدهما رقيق الآخر منع من التصرف فيهما وعليه البحث عن حقيقة الحال والتعيين في أحدهما لاتحاد الملك الآن كما لو كانا فى ملكه أو لا، وهذا ما رجحه الشيخان، ثم قال النووي: لكن قطع الشيخ أبو حامد وسائر العراقيين أو جماهيرهم

.....

قوله: (من حنثه) فيكون عتق نصيبه تنجيذاً، وقوله: أو حنث فيكون عتقه سراية.

قوله: (فى تحرى القبلة) أى: فيما إذا صلى رباعية مثلاً كل ركعة لجهة بالاجتهاد.

قوله: (ثم قال إلخ) لكنه قال: إن الأول أفقه.

قوله: (فيعتق الجميع) فيمتنع بيعه.

قوله: (وقد يجاب عنه إلخ) قد ينظر فى هذا الجواب بأن فساد المعاوضة متعين بالنظر لكل واحد، لأن ما صار لكل واحد إما الجزء الحر، أو المقابل يعين الجزء الحر وكلاهما لا يتصور ملكه، ويفارق مسألة القبلة بأن كل جهة حال الصلاة إليها يحتمل أنها القبلة فيحين الصلاة إلى كل جهة لا يلزم حصول المفسد بالنظر لتلك الجهة، بخلاف ما نحن فيه فإن المفسد بالنظر لكل واحد لازم الحصول، وإن لم يتعين فتأمل. «س.م».

قوله: (فلم يتعين الرجوع عليه) وقضيته أنه لا خيار له بذلك وهو ظاهر. حاجر إذ العقد متعدد فلا يمكن رفعه بالنسبة لكل منهما لأن الخلل من جهة أحدهما فقط ولا بالنسبة لأحدهما بعينه لعدم تعيينه.

.....

باب الطلاق

٢٦١

بتعين العتق في المشتري، ولو قال قبل الشراء: حنثت في يمينك أو ما حنثت أنا
تعين العتق في المشتري، ولو باع أحدهما رقيقه واشترى الآخر ولم يقل شيئاً من ذلك
ففي الوسيط احتمالان: أحدهما، وهو ما في البسيط وقال فيه: إنه القياس أن له
التصرف فيه لأن تلك واقعة قد انقضت كما لا تقضى الصلاة في نظيره من تحرى
القبلة، والثاني المنع حتى يتبين الحال لأن الاستصحاب ضعيف بالإضافة إلى
التحرى، قال النووي: وهو الأقوى احتياطاً للعتق، ولأن الأموال وغرامتها أشد من
القبلة وسائر العبادات، قال: ويؤيده أن إقدامه على إزالة ملك رقيقه كالتصريح بأنه
لم يعتق، وأن الذي عتق هو رقيق الآخر قال: وهذا كله على طريقة غير العراقيين،
أما على طريقته فيعتق المشتري بلا شك. انتهى. والموافق لما مر عن الأصحاب في

قوله: (بتعيين إلخ) لعله لزعم المشتري ذلك. تدبر.

قوله: (لأن تلك) أى: يبعه لعبده الدال على أن الثاني هو العتق.

قوله: (كما لا تنقضى إلخ) التشبيه في إن كلا قد انقضى حكمه بانقضائه. تأمل.

قوله: (والموافق لما مر إلخ) يفرق بأنه لا فعل منه، ثم يتكرر بعين الحرية في إحدى
الحصتين بخلافه هنا فإن يبعه لعبده يقتضى أن الآخر عتق، لكنه اقتضاء غير قوى لضعف

قوله: (تعين العتق) قال في الروض: مجانا. وقوله في المشتري ولا يرجع بثمنه لإقراره بحريته.

قوله: (ولو باع أحدهما رقيقه واشترى رقيق الآخر) قد يشمل مبادلة أحدهما بالآخر، ويؤيده
قوله الآتى: والموافق لما مر عن الأصحاب إلخ فليتأمل، فإن فيه نظر، بل المتبادر من قوله في مسألة
التبادل أنه لا تبادل هنا.

قوله: (رقيقه إلخ) ليس فيه إفصاح ببيع أحدهما رقيقه برقيق الآخر، ولعله كما تقدم في مسألة
المبادلة إذ لا يظهر فرق بين مبادلة أحد النصفين بالآخر، ومبادلة أحد الرقيقين بالآخر.

قوله: (ويؤيده أن إقدامه إلخ) أى: وإقدامه على شراء رقيق الآخر ليس كالتصريح بما ذكر إذ
قد يقصد بالشراء الافتداء.

قوله: (والموافق إلخ) ولما ذكره الأصحاب في أن كلا لو اشترى عبد الآخر ولم يتكاذباً كان
لكل التصرف فيما اشتراه. حجر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

مسألة التبادل ما في البسيط وبه جزم الماوردي، والرويانى ولانسلم أنه يعتق المشتري على طريقة العراقيين ولا يلزم من عتقه عليها إذا اجتمعا في ملكه، عتقه عليها إذا لم يجتمعا فيه. (و) لو علق (واحد في اثنين) زوجتين. أو رقيقين بنقيضين (يمنع عنهما) وجوبا إلى أن يتبين الحال لحرمة أحدهما بوجود أحد الوصفين في ملكه ويلزمه البحث عن حقيقة الحال لتحقيق حصول أحدهما في ملك الواحد.

(كأن) طلق أو أعتق واحدة معينة من زوجتيه أو أمتيه. ثم (نسى) المعينة فإنه يمنع عنهما ولا تطالبانه بالبيان إن صدقته في النسيان، وإن كذبتاه وبادرت واحدة وقالت: أنا المطلقة أو العتيقة لم يكفه في الجواب لا أدري. بل يحلف أنه لم يطلقها

.....
الدلالة الفعلية عن القولية لاحتمال بيعه للحر، فلمجرد هذا الاقتضاء منعاه من التصرف، ولضعفه لم يحكم عليه بعتقه فعملنا بكل من الاحتمالين لما فيه من الجمع بين مصلحة العبد، ومصلحة السيد. انتهى. حجر في شرح الإرشاد، لكن يعكر عليه ما نقله حجر عن الأصحاب من أن كلا لو اشترى عبد الآخر ولم يتكاذبا كان لكل التصرف فيما اشتراه.

قوله: (ولا يلزم إلخ) لثبوت ملكه على عبده المقتضى عتق الآخر، بخلاف ما إذا زال.

قوله: (في ملك الواحد) لو زال ملكه عن أحدهما بطلاق، أو بيع فهل يطلق تصرفه في الأخرى.

قوله: (فإنه يمنع عنهما) قال الجوحري: والظاهر أنه يلزمه البحث والتوصل إلى بيان الحال سواء صدقته أم كذبتاه، غاية الأمر أن تصديقهما له مانع من إلزام القاضى له بالبيان. «ب.ر».

قوله: (وبالت: أنا المطلقة إلخ) ولو ادعت واحدة أو أكثر أنه يعلم التي عنها بالطلاق، ولم تقل في دعواها أنها المطلقة، وسألت تحليفه أنه لا يعلم ذلك سمعت دعواها وحلف لها كذلك كما يخنه الأذرعى، ولو ادعت في تعليق طلاقها بكون الطائر غرابا، إنه غراب، وأنكر حلف بتا أنه ليس غرابا، بخلاف إنكاره لنحو دخول غيره المعلق به طلاق زوجته فإنه يحلف على نفي العلم به، والفرق أن الحلف ثم على نفي فعل الغير، وهنا على نفي صفة وهي الغرابية في الغير، ونفي الصفة كثبوتها في إمكان الإطلاع عليها. قال الشيخان عن الغزالي: وفي القلب منه شيء وقيد لزوم الحلف على نفي الغرابية بما إذا تعرض له في الجواب وإلا بأن اقتصر على ليست بمطلقة اكتفى منه بذلك كنظائره. «حجر».

قوله: (لو زال ملكه إلخ) صرحوا بأنه لو ماتت إحدى زوجتيه قبل البيان أو التعيين وبعد وجود الصفة المعلق عليها بقيت المطالبة بالبيان أو التعيين، والظاهر أن زوال الملك كالموت، بل أولى كما هو ظاهر، لكن في زواله بالبيع نظر لأن المنع عنهما يتناول البيع لهما أو لأحدهما حتى يتبين الحال فراجع.

باب الطلاق

٢٦٣

أو لم يعتقها، فإن نكل حلفت وقضى بطلاقها أو عتقها. (و) لو قال لزوجتيه (طالق إحداكما) أو إحداكما طالق كما عبر به الحاوي (أو) لأمتيه (حرة) إحداكما أو إحداكما حرة (عين) وجوبا (من هي) المطلقة أو العتيقة (منهما) أى: من الزوجتين

.....
قوله: (طالق إحداكما) مثله على الطلاق، وزوجتى طالق، فلا يقع لإطلاق واحد على واحدة مبهمة ولا يرد أن المفرد المضاف يعم، وكذا المعرف باللام لأن هذا فى اللغة والعرف المطرد قد نقلهما فى باب الأيمان عند الإطلاق إلى الوحدة عملا باليقين فلا يقع فى على الطلاق إلا طلقة، ولا تطلق فى نحو زوجتى طالق إلا زوجة. انتهى. شيخنا (ذ) عن الروض وحواشيه.

قوله: (عين وجوبا) أى: إن كان الطلاق بائنا، أما الرجعى فلا يجب فيه التعيين، لأن الرجعية زوجة وحق الله إنما هو فى الاعتزال وقد أوجبناه، وإذا عين ابتدأت العدة من التعيين، بخلاف الطلاق فإنه من الإيقاع، ولا بدع فى تأخر العدة ألا ترى أنها تحب فى النكاح الفاسد بالوطء، ولا تحسب إلا من التفريق، وتحب فى طلاق الحائض بالطلاق، ولا تحسب إلا من الطهر، وإذا عين واحدة للطلاق تعينت الأخرى للزوجية وعكسه، وليس له الرجوع عمن عينها إلى التعيين فى غيرها، وإذا حلف بالثلاث أو بطلقتين جاز له أن يعين من يملك عليها طلقة واحدة لدخولها فى اليمين، وإن لم يملك عليها العدد فتبين بطلقة ويلغو باقى الطلاق كما لو خاطبها بالعدد ابتداء، وليس له تعيين من حدثت

قوله: (وطالق إحداكما) يفهم من إطلاق الإرشاد أنه لو قال لزوجته وأجنبية أو أمة إحداكما طالق طلب منه التعيين، وليس مرادا بل يقع عليه الطلاق هنا ما لم يرد الأجنبية أو الأمة كما علم من كلامه السابق فى التعليق بالأوقات، ومن الفرق بينه وبين نظائره ثم. حجر.

قوله: (كما علم من كلامه السابق إلخ) فإنه علم منه هناك أنه إذا قال لزوجته وأجنبية أو أمة، أو منكوحة له فاسدا إحداكما طالق، وقوع الطلاق عند الإطلاق، وقيد ابن العماد بما إذا لم تطلق الأجنبية عنه أو من غيره، وإلا لم تطلق زوجته لصدق الكلام عليهما صدقا واحدا، والأصل بقاء الزوجية.

قوله: (ومن الفرق بينه وبين نظائره) أى: حيث قبل منه إرادة الأجنبية أو الأمة يمينه هنا، بخلاف ما لو قال: إحداكما طالق لرجل ودابة، وقال: أردت الرجل مثلا فإنه لا يقبل ظاهرا، وكذا لو قال واسم زوجته زينب: زينب طالقة وأراد زينب أخرى، والفرق بين ما هنا والصورة الأولى كون كل فيما هنا محلا للطلاق، بخلاف هذه الصورة وبينه، والصورة الثانية أن إحداكما يتناولها واحدا ولم يصرح باسم زوجته ولا ما يقوم مقامه، بخلافه فيهما.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

زوجيتها بعد اليمين لعدم دخولها فيه، ولا أكثر من واحدة للطلاق، لأن التعيين اختيار للمطلقة ولم تطلق إلا واحدة، ولا يوزع من حلف بالثلاث وكان له زوجات على كل واحدة طلاق لأن اليمين تفيد البينونة الكبرى، فلا يتمكن من رفعها بذلك، بل لو كان فى زوجاته من بقى لها طلاق واحدة امتنع التوزيع أيضا وإن بانَّت بها لما علم من امتناع التعيين فى أكثر من واحدة وله تعيين من ماتت أو بانَّت بعد الإيقاع لأن الصحيح أن الطلاق يقع من حين الإيقاع فتبين بالتعيين فى إحداهما إذ الميتة ماتت غير زوجة وأن المبانة بانَّت قبل فتلغو إبانَّتتها بعد أما من ماتت أو بانَّت قبل الإيقاع بأن ماتت أو بانَّت بعد التعليق وقبل الصفة فلا يصح تعيينها بعد الصفة لاستحالة الحنث فى الميتة والمبانة وامتناع تقدم الحنث على الصفة فيعين غيرهما، كذا استظهره الناشرى وتبعه الشهاب الرملى وولده، واستظهر البلقينى الصحة لأن العبرة بوقت التعليق وكل منهما زوجة عنده فتبين بالتعيين فى أحدهما أن الميتة ماتت غير زوجة وأن المبانة بانَّت قبل ولا بدع فى تقدم الحنث على الصفة لاستحالة عندها وقد قيل بذلك فى بعض مسائل الخلع والراجح الأول وإذا متن أو بن كلهن أو إلا واحدة بقيت المطالبة بالتعيين لتعلم المطلقة ولا تتعين الواحدة الباقية بدون تعيين هذا كله فى التعيين بعد التنجيز أو بعد الصفة فى التعليق أما التعيين قبلها فصحيح أيضا بالشروط السابقة من كونه يعين باللفظ فى واحدة لا أكثر ولا فيمن حدثت بعد التعليق ولا يوزع لكنه غير واجب إذ لا محذور فى الإبهام قبل الحنث وإنما صح مع عدم الحاجة إليه لوجود السبب فإن عين واحدة تعينت فإن ماتت أو بانَّت قبل الصفة بطل التعليق ولا يعين غيرها وإن بقيت زوجة إلى الصفة طلقت حينئذ وإن كانت ميتة أو مبانة قبل التعيين تبين به أن التعليق بطل بالموت أو الإبانة ولا يعين غيرها وإن متن أو بن إلا واحدة تعينت للتعليق بدون تعيين أو كلهن بطل التعليق، ولا يعود بتجديد نكاح المبانات بناء على الصحيح من أن الحنث لا يعود بذلك، وأن اليمين ينحل بالبينونة، وإنما لم يقولوا بصحة تعيين من ماتت أو بانَّت بعد التعليق، وقبل الصفة بعد وجود الصفة فيما

أو الأمتين إن لم يقصدها وبينها إن قصدها لتتميز المحرمة عن غيرها وقضية كلامهم بل صريحه وجوب ذلك من غير طلب منهما. قال ابن الرفعة: ولا وجه له لأنه لمحض حقهما وحق الله فيه الانعزال وقد أوجبناه. قال: وفي كلام القاضي ما يفهم ذلك، وتقدم مثله عن السبكي في اختيار من أسلم على أكثر من أربع وتقدم رده وقد يفرق بين البابيين بأن إمساك أكثر من أربع في الإسلام ممنوع بخلاف اثنتين.

(ووارث) أى: وعين وارث الزوج أو السيد إن مات قبل تعيينه لأنه خليفته في كثير من الأحكام سواء مات بعد الزوجتين أو الأمتين أم بينهما.

(لا إن يمت قبلهما) فلا يعين وارثه إذ لا غرض له في ذلك وميراث زوجة من ربع أو ثمن يوقف بكل حال إلى الاصطلاح سواء خلف زوجة أم أكثر. بخلاف ما إذا مات بعدهما أو بينهما فقد يكون له غرض في تعيين إحداهما للطلاق أو العتق وقضية

مر قياسا على ما هنا لأنه يلزم فيما مر إلغاء الحنث مع إمكانه بتعيين غير الميتة، والمبانة أو التزام الحنث قبل الصفة بخلاف ما هنا لعدم دخول وقت الحنث هذا هو منصوص المذهب الموافق لما في حواشى الروض، وغيره، ولا تغتر بما فى «ع.ش» مما يخالف ذلك. انتهى. شيخنا «ذ.رحمه الله سبحانه وتعالى».

قوله: (بخلاف اثنتين) يرد بأن إمساك الأجنبية ممنوع في الإسلام أيضا. حجر.

قوله: (ووارث إلخ) عبارة الإرشاد: ثم وارث في عتق، وكذا في طلاق بائن. انتهى. وتقييد الطلاق بالبائن قد يستفاد من قول الشارح الآتى آخر الصفحة الآتية هذا كله إلخ؛ لأن الوارث كالموروث.

قوله: (أى: وعين وارث) ينبغى أن يراد بالتعيين ما يشمل البيان وقد يؤيده قوله الآتى وقضيته أيضا، بل صريحه إلخ.

قوله: (أو بينهما) أى: ولو عين الأولى للنكاح ولا نظر إلى تهمة الإرث، كما صححه النووى. «ب.ر».

قوله: (إذ لا غرض له في ذلك) هذا ممنوع في المسألة الثانية أعنى مسألة الأمتين، إذ قد يتعلق فيها الغرض بإرثاق إحدى الأمتين لارتفاع قيمتها وكثرة أكسابها دون الأخرى لأنها بعكس ذلك. فليتأمل ثم رأيت اعتراض المصنف الآتى وما يتعلق به.

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

كلامه أن موته معهما كموته بعدهما والأوجه خلافه كما يقتضيه تعليلهم السابق، وقضيته أيضا بل صريحه إنه يقبل تعيين الوارث فى الطلاق كبيانه فيه. وهى طريقة صححها الغزالي والذى صححه الشيخان: إنه يقبل بيانه دون تعيينه لأن البيان إخبار يمكن الوقوف عليه بخبر أو قرينة، والتعيين اختيار يصدر عن شهوة فلا يخلفه الوارث فيه كما لو أسلم الكافر على أكثر من أربع ومات قبل الاختيار لا يخلفه وارثه فيه. (قلت وذا) أى: ما ذكر من أن الوارث لا يخلفه فيما إذا مات قبلهما (فى العتق لن يلتزما) بل يخلفه فيه.

قوله: (وقضية كلامهم إلخ) هو المعتمد، وقوله: ولا وجه له قد يوجه بأن بقاءهما عنده قد يجر إلى محذور لتشوف نفس كل إلى الآخر. انتهى. شرح «م.ر.» و«ع.ش.» وحجر قال «س.م.»: لكن هذا التوجيه لا يأتى فيما إذا كانت فى غير داره أو ولده أى: مع أنه يأتى فى الرجعية أيضا ولا يجب فيها التعيين ويمكن أن يوجه بأن إمساك الأجنبية إمساك الزوجات ممتنع، ولا يتميز إمساكها عن إمساكهن إلا بالبيان أو التعيين، وإلا فإمساك الزوجات منسحب عليها فى كثير من الأحكام كرد يعيب واستلحاق نسب. انتهى. «م.ر.» أى: وأخذ بشفعة كما فى شرح الإرشاد فقد يكون له غرض، وهو أرث مورثه أو حرمانه. انتهى. شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (أنه يقبل بيانه إلخ) أى: سواء ماتت قبله أو بعده أو إحداهما قبله، والأخرى بعده أو لم تمت واحدة منهما أو ماتت إحداهما دون الأخرى. انتهى. شرح «م.ر.» وإنما قبل فى البيان لإمكان الاطلاع على النية بقرائن الأحوال. انتهى. شيخنا (ذ). قوله: (لن يلتزما) سواء البيان، والتبيين كما فى الحاشية عن حجر.

قوله: (فى تعيين إحداهما للطلاق) لنحو قلة تركتها وكثرة تركه الأخرى.

قوله: (كما يقتضيه تعليلهم) بأنه لا غرض له.

قوله: (فى الطلاق خرج العتق) فللوارث أن يعين فيه لأنه خيار يتعلق بالمسال فيخلف الوارث المورث فيه كما فى خيار البيعة والشفعة إلخ. حجر.

قوله: (والذى صححه الشيخان إلخ) عبارة الروض: وإن مات قبلهما أى: البيان والتعيين قام الوارث مقامه فى التبيين لا التعيين. انتهى. قال فى شرحه: وما ذكره هو ما صححه المنهاج

(ومقتضى إطلاقه) أى: الحاوى كالعجاب (التساوى) بينه، وبين الطلاق لكنه (يخالف البحر) للرويانى (وشرح الحاوى) للطاوسى ففيهما أنه يخلفه فى العتق فيما ذكر. قال البارزى: وهو الظاهر لأن له غرضا فى حرية عبد ورق آخر بخلافه فى الطلاق، وهو الموافق لإطلاق الرافعى فى كتاب العتق.

(وبأن بالتعيين) أو البيان (أن قد وقعاً * ذان) أى: الطلاق والعتق أى: بأن وقوعهما (بلفظ) أى: بلفظ الطلاق والعتق لأنه جزم بهما ونجزهما فلا يجوز تأخيرهما إلا أن محلها غير معين أو غير مبين فيؤمر بالتعيين أو البيان وتحسب العدة فى التعيين منه وفى البيان من اللفظ كما رجحه فى الروضة، ويجوز أن تتأخر العدة عن وقت الحكم بالطلاق كما تجب فى النكاح الفاسد بالوطء وتحسب من التفريق. (لا بأن يجامعا) فليس تعيينا ولا بيانا للطلاق أو العتق فى غير المجامعة لاحتمال أن يجامع المطلقة أو العتيقة فإن عين الطلاق أو بينه فى المجامعة حد إن كان بائنا ولزمه المهر لجهلها أنها المطلقة أو فى غيرها قبل، وللمجامعة أن تحلفه على أنه أرادها فإن نكل

قوله: (لأن له غرضا إلخ) هذا قاصر على التعيين إذ ليس العبرة بغرضه فى البيان بل بمراد المورث فلهذا اقتصر على التعيين لأنه ظاهر كلام المصنف.

قوله: (على أنه أرادها) الظاهر على أنه ما أرادها، ويمكن إرجاع ضمير أرادها لغيرها المذكور قبل.

وتصحيح التنبيه خلاف ما اقتضاه كلام أصله من أنه يقوم مقامه فى التعيين أيضا، وشمل كلامه ما لو ماتا قبله أو بعده أو إحداهما قبله والأخرى بعده أو لم تمت واحدة منهما أو ماتت إحداهما دون الأخرى وقال القفال: إن مات قبلهما لم يعين وارثه، ولم يبين إذ لا غرض له فى ذلك.

قوله: (إنه يقبل بيانه إلخ) وعليه فلو نازعه وارث من بينها للنكاح فله تحليفه فإن نكل حلف الوارث وقضى له، وكذا يقال فيما لو بين الزوج دون ما إذا أعين، كما سيأتى فى كلام الشارح، «ب. ر».

قوله: (لا بأن يجامعا) المعتمد أن البيان لا يحصل بالوطء مطلقا وأن التعيين يحصل به فى العتق

قوله: (إذ لا غرض) ليس المدار على الغرض فى البيان بل على علمه بمراد مورثه.

قوله: (لا يحصل بالوطء) لأن ملك النكاح لا يحصل بالفعل ابتداء فلا يتدارك به.

قوله: (يحصل به فى العتق) أى: منه أو من وارثه لأن الملك يحصل بالفعل ابتداء كالاختطاب فيتدارك به شرح إرشاد، وسيأتى.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

حلفت وطلقتا، وعليه المهر لا الحد للشبهة. كذا ذكره فى الأنوار، وذكره الشيخان أيضا إلا وجوب الحد فى مسألة التعيين فسكتا عنه صريحا فيحتمل أنهما قائلان به، ولكنهما سكتا عنه إحالة له على ما قدماه فى مسألة البيان، ويحتمل أنهما قائلان بعدم وجوبه، وهو مقتضى سياق كلامهما، والفرق لائح، وما ذكره الناظم كأصله فى العتق وجه بالنسبة للتعين فى الأمة ففى الروضة، وأصلها فى بابها عن ابن الصباغ: إن أكثر الأصحاب على أن الجماع تعيين فى العتق، وهو قضية ما عللا به هنا من أن ملك النكاح لما لم يحصل ابتداء بالفعل لم يتدارك به، وقضيته أيضا إنه بيان فى العتق..... قوله: (فى مسألة التعيين) هى قوله: فيما سبق فإن بين الطلاق فى الجماع إلى أن قال حد.

قوله: (على ما قدماه) فإنهما قدما مسألة البيان، وقالوا: فإن بين الطلاق فى الموطوءة فعليه الحد إن كان بائنا.

دون النكاح كما سيقره الشارح واعلم إنه يعصى بالوطء إلا فى الأمتين إذا اعتق إحداهما مبهمة لأن التعيين يحصل به على الأصح، لكن هل يتوقف جوازه على قصد التعيين الظاهر نعم أخذنا من نظيره فى الصوم «ب.ر».

قوله: (وللمجاعة أن تحلفه) ينبغى اختصاص هذا بمسألة البيان «ب.ر» وكتب أيضا أى: فى مسألة البيان أخذنا من قوله الآتى وإذا عين فلا دعوى لها إلخ وقوله: على أنه أرادها عبارة غيره: إنه ما نواها.

قوله: (فيحتمل أنهما قائلان به) وبه جزم الأنوار، كما فى شرح الروض. قوله: (بعدم وجوبه) وفى شرح الروض: إنه الأوجه للاختلاف فى أنها طلقت باللفظ أو لا. قوله: (لم يتدارك به) فإن الملك يحصل بالفعل ابتداء كالاختطاب فيتدارك به ويؤخذ منه أنه لا يشترط أن يقصد بالوطء التعيين، بل الشرط عدم الصارف، وهو متجه. حاجر.

قوله: (الظاهر نعم) فيه نظر، حيث كان يحصل به التعيين مطلقا، ولا يحصل بالفطر فى الصوم تعيين تأمل.

قوله: (عبارة غيره إلخ) هى بمعنى عبارته: لأن ضمير أرادها راجع لغيرها. قوله: (وبه جزم فى الأنوار) عبارة الأنوار هى التى ذكرها الشارح بعينها فقوله: به أى: بوجوب الحد و بعد ذلك لا حاجة لقوله: وبه جزم إلخ لما عرفت أنها عبارة الشرح. قوله: (باللفظ أولا) أى: طلقت بلفظ الطلاق أو بالتعيين بعده. قوله: (لا يشترط) أى: فى حصول التعيين، وإن اشترط فى الحل على ما قاله «ب.ر».

لكنهما جزما في بابه بأنه ليس بيانا، وقد يفرق بأن البيان إخبار، والأصل فيه اللفظ، والتعيين اختيار شهوة، والجماع يقتضيه فيما يمكن تداركه بالفعل.

(وإن يؤخره) أى: التعيين مع علمه بتحريم تأخير عصى. (كفى البيان) أى: كما إنه إن أخر البيان علما بالتحريم (عصى) لوجوبهما على الفور دفعا لضرر الحبس فإن امتنع حبس، وعزر ولا يقنع بقوله: نسيت المعينة لأنه الذى ورط نفسه وإذا بين فلاأخرى أن تدعى عليه إنك نويتنى، وتحلفه فإن نكل حلفت وطلقتا أو عتقتا وإذا عين فلا دعوى لها لأنه اختيار ينشئه هذا كله فى الطلاق البائن أما الرجعى فلا يلزمه فيه تعيين، ولا بيان على الأصح فى أصل الروضة والشرح الصغير لأن الرجعية زوجة فهو يرث من كل منهما وقوله من زيادته: كفى البيان يجوز أن يراد به ما مر، وهو الظاهر ويجوز على بعد أن يراد به أن جميع ما ثبت للتعيين ثابت للبيان على ما مر. تنبيهه: قضية كلامه إنه لو استمهل لا يمهل، وقال ابن الرقعة: يمهل لقول..... قوله: (والفرق لائح) وحاصله أنه قيل: أن الطلاق من التعيين لا من الإيقاع وأما فى البيان فهو من الإيقاع جزما فلشبهة ذلك القول يمتنع الحد فى التعيين لا فى البيان. انتهى. «ذ».

قوله: (فلا يلزمه فيه تعيين) فيه أنها لا تبدئ عدة إلا بالتعيين فيؤدى إلى عدم وجوب التعيين فى الرجعية فالوجه وجوب التعيين فورا حتى فى الرجعية لأجل أن تبدئ فى العدة. انتهى. قويسنى. انتهى. مرصفى، وقد يقال: حيث حكم بأنها زوجة زال الإشكال تأمل.

قوله: (ولا بيان) أى: ما لم تنقض العدة، وإلا وجب. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (أن جميع ما ثبت إلخ) يحتمل أنه بيان لحاصل المعنى، وأنه تشبيه مقلوب.

قوله: (عصى) حملة فى الخادم على ما إذا كذبهنا وقد أسلفنا ما يؤخذ منه العصيان مع العلم، وإن صدقناه. «ب.ر».

قوله: (وإذا عين فلا) قد يفهم إنه لو لم يعين كان لها أن تطالبه بالتعيين.

قوله: (لأن الرجعية زوجة) يؤخذ منه التقيد بقبل انقضاء العدة.

قوله: (على ما مر) إشارة إلى نحو أنه لو عين الجامعة للطلاق هل يحل فيه التردد الذى بينه هناك.

قوله: (إشارة إلى نحو أنه إلخ) أى: فلا يجيء هنا.

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

الرويانى فيمن أسلم على أكثر من أربع : يمهل إذا استمهل ثلاثه أيام. قال الزركشى وغيره : وهذا صحيح فيما إذا عين ونسى أو أبهم فإن عين ولم يدع النسيان فلا وجه للإمهال (ولو قد ماتت الثنتان) أى : الزوجتان أو الأمتان فإنه يعصى بتأخير التعيين ، والبيان.

(ولهما) على الزوج أو السيد (إليه) أى : إلى التعيين أو البيان (إنفاق) لحبسهما عنده حبس الزوجات والماليك وإذا عين أو بين لا يسترد المدفوع للمطلقة أو العتيقة لذلك (وفى) قوله مشيرا لكل منهما فى البيان (أردت) للطلاق أو العتق (ذى بل تلك) أو بدون بل كما فهم بالأولى وبه صرح من زيادته بقوله (أو بل تنتفى) سواء أتى ببدلها أم لا كقوله : هذه وتلك أو هذه مع تلك أو هذه تلك.

(فقد أقر لهما) بالطلاق أو العتق فيحكم به ولا يقبل رجوعه عن الإقرار الأول ويؤاخذ بالثانى لاحتمال صدقه كما لو قال : على درهم بل دينار. قال الإمام : وهذا فى الظاهر أما فى الباطن فالمطلقة من نواها فقط فإن نواها جميعا فالوجه أنهما لا تطلقان

.....
قوله : (فإن نواها جميعا إلخ) ويفرق بين هذا وما مر فى هذه مع تلك بأن ذاك من حيث الظاهر فناسب التغليظ عليه وهذا من حيث الباطن فعملنا بقضية النية الموافقة للفظ دون المخالفة له. انتهى. «م.ر» وحجر قال «ق.ل» على الجلال قوله : أى الإمام فإن نواها جميعا أى : بقوله : إحداكما طالق فالوجه أنهما لا تطلقان أى : معا بل تطلق واحدة فقط، ويخرج فى هذه من البيان إلى التعيين كما مر ويحكم بطلاق الأولى منهما. انتهى. أى : وأما قوله سابقا هذه وتلك أو هذه مع تلك فهو فى مسألة البيان وهو وإن كانت الصيغة : إحداكما طالق كما تقدم إلا أنه لم يقل أردت بإحداكما هما جميعا بل قال : أردت للطلاق والعتق هذه وتلك أو هذه مع تلك فهو إقرار لكل منهما بالطلاق أو العتق فيعمل به ظاهرا فليتأمل.

قوله : (بتأخير التعيين والبيان) لتبين حال الإرث.

قوله : (ولو قد ماتت الثنتان) ثم إذا بين فللوارث أن ينازعه فى التى بينها ويطلب بعينه، فإن نكل حلف وارثها ولا ميراث للزوج منها. «ب.ر».

قوله : (والبيان) لتبين حال الإرث.

.....

إذ لا وجه لحمل إحداهما عليهما جميعاً أى: فتطلق إحداهما فقط كما صرح به العبادى ويقاس بالملقة العتيقة، ولو قال: هذه أو هذه فالإيهام باق، ولو قال: هذه ثم هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الأولى فقط كما فى التهذيب، والمتمة لفصل الثانية بالترتيب ونقله الإمام عن القاضى فى ثم ومثلها الفاء واعترضه بتضمن الكلام الاعتراف بالطلاق فيهما فليحكم بوقوعه فيهما كما فى الواو قال الرافعى: والحق الاعتراض لكن رجح فى الروضة الأول قال فيها كأصلها: وقياسه أنه لو قال: هذه بعد هذه تطلق المشار إليها ثانياً وحدها أو هذه قبل هذه أو بعدها هذه تطلق المشار إليها أولاً وحدها وقياس الاعتراض أن تطلقا معاً فى الصورتين. (أو قبلاً) أى: أو قال فى التعيين (عنيت ذى وذى) أو ذى بل ذى أو ذى ثم ذى أو ذى فذى أو ذى ذى (فذاً) تعيين (لا للأولى) للطلاق أو العتق ولغى ذكر غيرها لأن التعيين إنشاء اختيار لا إخبار عن سابق، وليس له إلا اختيار واحدة فيلغو ذكر اختيار غيرها. فرع: لو كان له امرأتان فقال مشيراً إلى إحداهما: امرأتى طالق وقال: أردت الأخرى قبل، وبطلت الإشارة، وقيل: تطلقان معاً ذكره فى الروضة.

(والزوج إن علقه بأن هلك «مورث زوجة هذا قد ملك» بنصب زوجة بملك، والجملة صفة مورث أى: وإن علق الزوج طلاق زوجته بهلاك مورث له مالك لها فهو قوله: (الفصل التالية بالترتيب) أى: وهو مرجح قوى فلم ينظر معه لتضمن كلامه للاعتراف لهما. انتهى. «م.ر.» وبه يندفع الاعتراض الآتى وقد يدفع أيضاً بأن الاعتراف بما لا يحتمله الكلام غير صحيح إذ يعد كل البعد قصد طلاقين لامرأتين مرتبين بلفظ إحداكما فتأمل. انتهى. «ق.ل.»

قوله: (أو قال إلخ) هذه هى المسألة المنسوبة لابن سريج لأنه الذى أظهرها والمعتمد أنه يجوز للإنسان أن يعمل بها لنفسه لنقلها عن معظم الأصحاب. انتهى. «ق.ل.» على الجلال باختصار كثير ورد القياس على العتق بتشوف الشارع إليه ولزوم أرقاق حر نحر المالك حرته.

قوله: (عنيت ذى وذى إلخ) بقى ما لو قال: عنيت ذى بعد ذى أو قبلها ذى مثلاً.

قوله: (زوجة هذا) أى: الزوج وقوله: قد ملك أى: المورث.

قوله: (بقى ما لو قال إلخ) الظاهر إنه كما لترتيب لأنه ترتيب فى المعنى فيحكم بطلاق ما بعد بعد وما بعد قبلها.

لغو لأنها بهلاكه تنتقل إليه كلها أو بعضها فينفسخ النكاح فلا يصادف الطلاق محلاً كما لو علقه بهلاك نفسه أو بهلاكها ولأن هلاكه يقتضى الانفساخ والطلاق واجتماعهما ممتنع فيقع الأقوى وهو الانفساخ لأنه يثبت قهراً والطلاق يتعلق وقوعه بالاختيار كما لو اشترى بعضه ونوى عتقه عن كفارة فإنه يعتق عليه وتلغو نيته وخرج بالمورث غيره كأن قام بالزوج مانع من الإرث فيقع الطلاق حينئذ وكذا لو علق سيدها أيضاً عتقها بموته، وخرجت من الثلث أو أجاز الورثة إذ لا ينفسخ النكاح لعدم دخولها أو بعضها فى ملك الوارث حينئذ.

(أو قال: إن آليت) منك أو طلقت (كالنفسخ) كأن قال: فسخت نكاحك. (أو راجعت أو ظاهرت).

(فطالق أنت ثلاثاً قبل ذا) فهو لغو فيقع المنجز دون المعلق لأن وقوعه يمنع وقوع المنجز فيمتنع وقوع المعلق لفوت شرطه ولا امتناع فى وقوع المنجز فيقع، وقد يتخلف الجزء عن الشرط لأسباب كما لو علق عتق سالم بعتق غانم ثم أعتق غانماً فى مرض موته، ولا يفى ثلث ماله إلا بأحدهما لا يقرع بينهما بل يتعين عتق غانم كما مرفى الوصية ولأن ذلك تصرف شرعى صدر من أهله فى محله فيبعد سد بابيه. ولو قال: (إن أطا) (وطناً مباحاً أو إذا) أطوك وطناً مباحاً.

(فطالق من قبله أنت فذا * لغو) حتى لو وطئها لا تطلق قبله، وإلا لما كان الوطء مباحاً فلا تطلق، ولم يقيد هنا بالطلقات الثلاث لأن الدور يحصل بالواحدة بخلافه فيما مر، وكان وإذا بقية أدوات الشرط. (و) إذا علق (بالفعل) وجوداً أو عدداً (بإن أو بإذا) أو غيرهما من أدوات الشرط وقصد بذلك حثاً أو منعا أو تحقيق خبر وكان المعلق بفعله ممن يبالى بتعليقه فهو حلف كما سيأتى؛ لأن الحلف إنما يقصد به أحد هذه الأمور كقوله: إن لم تدخلنى أو إن دخلت أو إن لم يكن هذا كما قلت فأنت طالق فإن لم يقصد به شيئاً من ذلك كتعليقه بحيضها أو طهرها أو طلوع الشمس أو مجيء.....

قوله: (مقتضى الانفساخ) من حيث ملك الزوج، وقوله: والطلاق من حيث تعليقه.

قوله: (فإن لم يقصد به شيئاً من ذلك) شامل لصورة الإطلاق المذكورة فى الهامش عن ابن

باب الطلاق

٢٧٣

الشهر أو قصد، وكان المعلق بفعله ممن لا يبالي بتعليقه كأن علق بقدم الحاج أو السلطان أو نحوه فليس بحلف بل محض تعليق، وإلى الأول أشار بقوله.

(لا فى سوى اللجاج كالطلوع) أى: وإذا علق بالفعل على الوجه المذكور كالدخول وعدمه. (فحلف) لا كالطلوع فى غير اللجاج فليس بحلف وزاد على الحاوى الكفاف ليدخل كل ما أشبه الطلوع وزاد تقييد الطلوع بغير اللجاج ليخرج التعليق به فى حال اللجاج أى: النزاع كأن قالت: طلعت الشمس وكذبها فقال: إن طلعت فأنت طالق فإنه حلف لأنه قصد به تحقيق الخبر إلا أن يقال: ليس ذلك تعليقا بالطلوع بل

قوله: (فإنه حلف) فإن قصد أن الأمر كذلك فى ظنه أو اعتقاده أو أطلق فلا وقوع أو أن الأمر كذلك فى الواقع، وبأن خلافه حنث سواء كانت مجاورة أم لا خلافا لـ«ق ل» ووفقا لـ«زى».

رزين وابن الصلاح وكتب أيضا: ولو أطلق فلم يقصد حثا ولا منعا ولا تعليقا محضا، بل أخرجه مخرج اليمين وقع عند ابن الصلاح، وجرى عليه جمع وإن رده تلميذه ابن رزين بأن الأصحاب أطلقوا فيها القولين واختار كثيرين منهم الرافعى عدم الوقوع ووجهه بأن الغالب ممن يحلف على فعل مستقبل من مبال أنه يقصد حثه أو منعه فلم يقع مع نحو النسيان إلا أن يصرفه بقصد وجود صورة الفعل «حجر».

قوله: (وكذبها) ينبغى أن لا يتوقف تحقيق الخبر على التصريح بالتكذيب، بل يكفى فيه اعتقاده أو ظنه عدم الطلوع لأن ذلك يستلزم التكذيب فى المعنى ويوجب أن المقصود تحقيق الخبر كما لا يخفى، وكأنهم إنما صوروا بتكذيبه إياها لأنه يستدل بالتكذيب على اعتقاد أو ظن الخلاف المستلزم والموجب لما ذكر. فليتأمل «س.م».

قوله: (إلا أن يقال) ظاهره أنه فهم إن التعليق على الطلوع الماضى وليس كذلك. فليتأمل، وقد يعتذر بأن مراده تبين الوقوع فى المستقبل. كذا بخط شيخنا وأقول: إن قوله: وليس كذلك إلخ عجيب فإن الطلوع فى قوله: إن طلعت الشمس فأنت طالق المراد به الطلوع فى الماضى قطعاً لتعلقه بقولها: طلعت الشمس الذى كذبها فيه. فليتأمل «س.م».

قوله: (وإن رده تلميذه ابن رزين إلخ) اعتمد الرد وعدم الوقوع «م.ر». انتهى. «س.م» على التحفة وأقره «ع.ش» لكن سيأتى فى الشرح خلافه عن الروضة ويمكن إرجاعه لما هنا، كما يفيد تعليقه بأن الغرض مجرد التعليق إذ الإطلاق لا غرض فيه ثم رأيت فيما يأتى خلافا بين الشوبرى عن شيخه و«ع.ش» واستظهر الشيخ القويسنى أن الإطلاق كقصد التعليق المجرد.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

بتبينه فلا يحتاج إلى التقييد، ومن فوائد كون التعليق حلفاً كما يعرف مما سيأتى أنه لو قال: إن حلفت بطلاقك فأنت طالق، ثم قال: إن دخلت الدار فأنت طالق وقع المعلق بالحلف بخلاف ما لو علق ثانياً بطلوع الشمس فى غير اللجاء، ويقع المعلق بالدخول أو بالطلوع إن وجدت صفته. (و) التعليق بشيء (ليس بالوقوع) أى: ليس وقوعاً للطلاق.

(وليس إيقاعاً) له فلو قال: إن وقع عليك طلاقى أو أوقعت عليك طلاقى فأنت طالق، ثم وجد التعليق لم يقع به شيء لعدم كونه وقوعاً ولا إيقاعاً. (ومع وصف ما* طلاقاً إيقاعاً ووقوعاً يسمى) أى: والتعليق مع وجود الصفة المعلق بها أى صفة كانت يسمى طلاقاً ووقوعاً وإيقاعاً فلو قال: إن طلقتك أو وقع عليك طلاقى أو أوقعت عليك طلاقى فأنت طالق ثم وجد التعليق مع الصفة وقع الطلاق المعلق بالطلاق أو الوقوع أو الإيقاع.

.....

قوله: (أو بالطلوع) أى: فى غير اللجاء ولم توجد فى بعض النسخ.
قوله: (والتعليق إلخ) الحاصل أن مجرد التعليق بفعل البات حلف فقط وأن مجرد وجود الصفة وقوع فقط كتطبيق الوكيل وأن التعليق مع وجودها تطبيق، وإيقاع ووقوع كتطبيقه بنفسه، وإن مجرد التعليق ليس واحداً من الثلاثة. انتهى. شرح الإرشاد لحجر، وتفويض الطلاق إليها كالتعليق وطلاقها كوجود الصفة ومجموعهما مثلهما. انتهى.
«ق.ل» على الجلال.

قوله: (فلا يحتاج إلى التقييد) فيه نظر إذ قد يقع النزاع فى التبين. فتأمل «س.م».
قوله: (ويقع المعلق بالدخول إن وجدت صفته) هذا يشكل على القول بعدم الحنث عند الحلف على غلبة الظن. كذا بخط شيخنا، وهو عجيب فإن التعليق بالدخول ليس مما يمنع الحنث به غلبة الظن كما هو غاية الأمر إنه حلف بفعل من يبالى به فلا حنث بدخولها مع نسيان أو جهل أو إكراه وهذا شيء آخر، نعم لو كان التعليق لتحقيق الخبر كأن لم يكن. كذا وقيل: بالحنث فيه توجه هذا الإشكال «س.م».

قوله: (الوقوع) الظاهر الطلوع.
قوله: (هذا يشكل إلخ) لعل النسخة التى كتب عليها الشيخ عميرة هكذا: ويقع المعلق بالدخول أو بالطلوع إن وجدت صفته، كما هو فى بعض النسخ وفهم أن مسألة الطلوع هى مسألة اللجاء السابقة

(وصفة لا غير بالوقوع صف) أى: وسم الصفة المعلق بها وقوعا لا طلاقا ولا إيقاعا فلو علق بالدخول ثم بالوقوع فدخلت وقع طلقتان واحدة بالدخول وأخرى بالوقوع، بخلاف ما لو علق ثانيا بالطلاق أو الإيقاع لم يقع إلا واحدة بالدخول لأنه ليس بطلاق، ولا إيقاع وخرج بقوله (من قبل بينونتها) ما لو وجدت الصفة كالدخول فى المثال السابق بعد بينونتها ولو بعد تجديد نكاحها فلا يقع بها طلاق وهذا إيضاح، وإلا فقد مر أول الباب أنه: إذا أبانها لا يقع عليها طلاق (و) ولو علق الطلاق (بالحلف).

(أى بطلاق عرسه فإن يعد) ذلك وقد وطئها وقع عليها الطلاق (عد) أى: بعدد (معاده) فلو قال لها: إن حلفت بطلاقك فأنت طالق وأعاده مرارا وقع بكل معاد طلبة لأنه حلف فيقع بالمرّة الثانية طلبة لأنه حلف بطلاقها، وتنحل اليمين الأولى ويقع بالثالثة طلبة ثانية بحكم اليمين الثانية، وتنحل ويقع بالرابعة طلبة ثالثة بحكم اليمين الثالثة، وتنحل وهذا بخلاف ما لو كرر التعليق بالدخول فإنه لا يقع بالدخول إلا واحدة لأن فى صورة الحلف تنحل كل يمين باليمين التى بعدها، والتعليق

.....
.....

قوله: (فإن يعد عد معاده) عبارة الروض: ويقع الثلاث فى قوله: الموطوءة إن حلفت بطلاقك بتكريره أربعاً. انتهى.

قوله: (لأنه حلف) لعل صورته أنه قصد منع نفسه من الحلف لا مجرد التعليق.

قوله: (لأنه حلف بطلاقها) أى: فقد وجد بالمرّة الثانية صفة المرة الأولى.

قوله: (بحكم اليمين الثانية) فقد وجد بالمرّة الثانية صفة التعليق فى المرة الأولى، وكذا الباقي، وقوله: وتنحل أى: الثانية.

قوله: (ويقع بالرابعة طلبة ثالثة) فوقوع الثلاث يحصل بقوله: أربع مرات إن حلفت بطلاقك فأنت طالق وقوله: وتنحل أى: الثالثة.

فى الشرح ويؤيده صنيعة فى شرح المنهج فإنه ذكر ذلك فى قول الحالف: إن لم يكن الأمر كما قلت فأنت طالق واعترضه الشورى. يمثل اعتراض الشيخ عميرة وأجاب «ب.ج» بحمل كلامه على ما إذا علق بحسب ما فى نفس الأمر.

بالدخول لا ينحل بتعليق الدخول الذى بعده فلا يتكرر الطلاق. (وإن وطء فقد) من الزوج.

(فطلقة) فقط تقع لأنها بانة بواحدة وانحلت اليمين. (و) لو علق طلاق زوجته بعد وطئها بالحلف (بطلاق لهما) كأن قال: إن حلفت بطلاقكما فأنتما طالقان حالة كونه (معيده) ثلاث (مرات ثلاث) بضم أوله معدول عن ثلاثا ثلاثا (لزما) أى: لزما الطلاق ثلاثا ثلاثا.

(و) أما (قبل وطء امرأة) منهما بأن لم يطأها أو لم يطأ إلا إحداها (فموحدا) بفتح ميمه وحائه معدول عن واحدة واحدة أى: فيلزمها الطلاق واحدة واحدة إذ غير الموطوءة بانة بالواحدة والموطوءة شرط طلاقها الحلف بطلاقها جميعا وهو متعذر لبينونة إحداها (وإن نكاح من أبينت جددا).

.....
.....

قوله: (والتعليق بالدخول إلخ) فعلم أن تكرير التعليق بالدخول لا يتكرر به الوقوع بوجود الصفة نعم يتكرر إن قصد الاستئناف كما قاله فى الروض وشرحه فى هذا الباب، وإن كرر فى مدخول بها أو غيرها: إن دخلت الدار فأنت طالق لم يتعدد إلا إن نوى الاستئناف ولو طال فصل وتعدد مجلس قال الشارح: وشمل المستثنى منه ما لو نوى التأكيد أو أطلق فلا تعدد فيهما. انتهى. لكن ذكرنا آخر باب الإيلاء ما حاصله التعدد حالة الإطلاق عند تعدد المجلس، ثم قال فى الروض وشرحه فإن قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق طلقة، وإن دخلت الدار فأنت طالق طلقتين فدخلت طلقت ثلاثا وإن كان غير مدخول بها لأن الجميع يقع دفعة واحدة، وظاهر أنه لو حذف العاطف كان الحكم كذلك. انتهى. وهذا لا ينافى ما قبله من عدم التعدد عند الإطلاق لاختلاف المعلق هنا واتحاده هناك. فليتأمل.

قوله: (كأن قال: إن حلفت بطلاقكما إلخ) عبارة الإرشاد: وإن حلفت بطلاقكما فإحداكما طالق وكرره أربعاً فلا شئ أو فأنتما فثلاثا ثلاثا. انتهى.

قوله: (ثلاث مرات) فالجملة بالأولى أربع مرات.

قوله: (من أبينت) بهذا الحلف.

قوله: (ماحصله التعدد) أى: فى تكرير أيمان الإيلاء كما سيأتى للمحشى نقله، وهذا هو الذى مشى عليه (م.ر) فى شرح المنهاج آخر باب الإيلاء قال: ونظيره حار فى تعليق الطلاق وأقره (ع.ش) فهو المعتمد.

(وبطلاق هذه يحلف) أى: وإن جدد الزوج نكاح من أبينت منهما فيما إذا وطئ إحداها فقط وحلف بطلاقها وحدها (فلا * تطلق إلا من بها قد دخلا) أى: الزوج إن لم تكن بائنة لأنه كان حلف بطلاقها ثم حلف الآن بطلاق هذه فوجدت صفة طلاقها، وأما التى جدد نكاحها فلا تطلق بناء على عدم عود الحنث بعد البينونة والتجديد.

(و) لو قال (إن حلفت بطلاق لكما * فطالق منى هند منكما).

(فهند إن كرره) أى: هذا القول (ما طلقت) لأنه لم يحلف بطلاقهما وإنما حلف بطلاق هند فقط بخلاف ما لو قال: إن حلفت بطلاق إحداكما فأنتما طالقان (ولو) علق طلاق امرأته (بتمييز النوى) يعنى بعدم تمييزها نواه من نواها (ففرقت) أى: النوى بحيث لا يلتقى منه اثنان.

(بر) اتباعا للفظ إلا أن يريد التعيين فلا يبر بذلك. (و) لو علق (بابتلاع ما بفيها والقذف فالإمسك) بأن كان بفيها ثمرة مثلا فقال: إن ابتلعها فأنت طالق وإن قذفتها فأنت طالق وإن أمسكتها فأنت طالق (بر فيها) أى: فى المسألة.

.....
.....

قوله: (فوجدت صفة طلاقها) إذ لا يعتبر فيها الحلف بطلاقهما معا. حجر.

قوله: (بخلاف ما لو قال إلخ) فإذا أعاده طلقتا معا.

قوله: (إلا أن يريد التعيين) لو فرض حينئذ أن تعيينه متعذر عادة فينبغى أن يكون من التعليق بالمستحيل مع النفى فتطلق حالا، ففى شرح الكمال: أن التعليق بالمستحيل مع النفى يقع به الطلاق حالا «ب.ر».

قوله: (فلا يبر بذلك) أى: فيقع كما اعتمده بعض شراح المنهاج، وقال الأذرى وغيره: يحتمل أن يكون من المستحيل عادة لتعذر الذى يتجه أنه إن أمكن التمييز عادة فميزت لم يقع والإوقع وإن لم يكن عادة فهو تعليق بمستحيل «حجر» وقوله: والإوقع القياس إنه لا يقع على هذا إلا باليأس، وقوله: فهو تعليق بمستحيل أى: فى النفى فيقع فى الحال.

قوله: (إلا باليأس) لا يظهر إذا كان التعليق بغير إن لأنه للفور.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(بأكل بعض) أى: بأكلها بعض ما بفيها من غير تراخ عن التعليق سواء أبقت البعض الآخر أم قذفته، ولا بد من تأخير التعليق بالإمساك كما أفاده العطف بالفاء وإلا فيحنت بالإمساك إلى تمام التعليق (ونزول) أى: ولو علق طلاقها بنزولها (من درج) كانت عليه (وبالصعود) عليه (فالوقوف) عليه (فالحرج) أى: الحاصل باليمين. (يزول بالطفرة) أى: الوثبة (أو) بأن (تنتقل * لغيره) كسلم آخر بجنبه (أو)

قوله: (بأكل بعض) أى: ابتلاعه إذ الأكل معتبر فى مسماه المضغ بخلاف البلع فلو أكلتها كلها لم يحنت، كذا فى «ق.ل.» على الجلال وقال «ز.ى.» بالحث ومثله شرح «م.ر.» لأنه يلزم من الأكل البلع لأن الأكل مضغ مع بلع بخلاف ما لو قال: إن أكلتها فأنت طالق فبلعتها من غير مضغ فلا يحنت لأن البلع لا يسمى أكلا لغة ويحنت فى الحلف بالله نظرا للعرف لأن الأيمان مبنية عليه. انتهى. «ب.ج.» وهذا إنما يظهر إن قلنا: إن الطلاق مبنى على اللغة، وإن اطرده العرف فأما إذا قلنا: إنه لا يبنى عليها إلا إذا لم يطرده فالبايان سواء كما فى الرشيدى لأن الأيمان أيضا إنما تبنى على العرف إذا اطرده ثم محل تقديم الوضع اللغوى أو العرفى ما لم يكن للشارع عرف وإلا قدم عليهما كما فى الرشيدى على «م.ر.» وبهامش عن «ح.ل.» إن المذهب فى الطلاق اللغة لا العرف إلا إذا قوى واطرده فإذا تعارضا الأكثرون يغلبون اللغة واشتهر تغليب العرف فى الأيمان ومحل الخلاف فيما ليس للشارع فيه عرف والأقدم ولذا لا يحنت بفاسد نحو صلاة. انتهى. وفى ظنى أن الطلاق تغلب فيه اللغة متى اشتهرت وإن اشتهر العرف احتياطا للإبضاع فراجع.

قوله: (بأكل بعض) بحث الجورجى أخذا من كلام الإمام فى مسألة الرغبة الآتية تقييد البعض هنا بأن لا يدق مدركه. انتهى. «ب.ر.»

قوله: (من غير تراخ) لئلا يحنت بالإمساك.

قوله: (أو بأن ينتقل لغيره) أشار بتقدير أن إلى العطف على الطفرة لأن الكلام فى بيان أسباب زوال الحرج وهى الطفرة والانتقال والحمل المذكورات ولو عطف تنتقل على نزول لم يبق له معنى صحيح ومع تقدير أن لا يخرج الفعل عن كونه مرفوعا، كما هو المحفوظ المناسب لقوله: يحمل لجواز رفع الفعل مع حذف إن، كما تقرر فى محله.

دون أمر تحمل) أى: أو بأن يحملها غيرها وينزل بها أو يصعد بغير أمرها أو بأن يضجع السلم على الأرض وهى عليه فتقوم من موضعها، ويعتبر فى ذلك أيضا عدم التراخى عن التعليق، وكذا تأخير التعليق بالوقوف كما أفاده العطف بالفاء المزيد على الحاوى، وخرج بدون أمرها المزيد عليه أيضا ما لو كان الصعود أو النزول بأمرها فيحدث، نعم إن حملها بلا صعود ونزول بأن يكون واقفا على الأرض فلا أثر لأمرها.

(ولو) علق (بأكل قرص أو رمانه) كان قال: إن أكلت هذا القرص أو هذه الرمانة أو قرصا أو رمانة (بر بترك أى شيء كانه) من ذلك لأنه يصدق إنها لم تأكل القرص أو الرمانة. وإن تسامح أهل العرف فى إطلاق أكل القرص أو الرمانة فى ذلك.

(قلت) كذا أطلقت الحاوى كالقاضى فى القرص ومحلّه إذا بقى منه ما يحس وله موقع بأن يسمى قطعة خبز إذ (فتات القرص) الذى يدق مدركه (غير نافع) فى بر أو حث (عند الإمام) كأبيه نظرا للعرف. قال الشيخان: والوجه تنزيل إطلاق القاضى على ذلك (وهو ميل الرافعى) فى الشرح الصغير. ونقله فى الروضة وأصلها

.....
قوله: (إذ فتات القرص إلخ) ولو كان لو جمع صار كثيرا كما قاله والد «م.ر.» ووافقه «ز.ي.» خلافا للقليوبى.

قوله: (عدم التراخى) أى: لتلا بحث يمين الرثوق.

قوله: (فيحدث) استشكله الجورجى بأنه ينحل إلى أن الإذن المجرد يسمى صعودا ونزولا وهو بعيد، كذا بخط شيخنا وأقول: لا نسلم إنه ينحل إلى ما ذكر، بل إلى أن فعل الغير مع أمرها له ينسب إليها ولا بعد فى ذلك، ثم رأيت من أحاب بنحوه «س.م.»

قوله: (فلا أثر لأمرها) إذ غاية ذلك أنه كالطفرة.

قوله: (أى شيء) كأنه شامل لجلد الرمانة فليراجع.

قوله: (غير نافع عند الإمام) وفى الأنوار: فى لا ألبس هذه العمامة أنه يبر بقطع بعضها كما فى الرغيف وقضيته أنه لا بد من قطع بعض موقعا بأن يسمى قطعة عمامة، لكن سيأتى فى الأيمان ما يصرح بعدم الفرق «حجر».

قوله: (يقع موقعا) نقل حجر فى الإيمان عن الشاشى فى الحلية: إنه لا بد أن يكون الخيط قدر أصبح وأقره «ع.ش.» لكن قوله: بأن يسمى قطعة عمامة فيه نظر، والظاهر بأن يسمى خيطا تأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

عن الإمام بعد نقلها الإطلاق عن القاضى ، وجرى فى المنهاج كأصله على الإطلاق ، وكلام الإمام يأتى أيضا فى الرمانه فيما إذا بقى بعض حبة .

(ونو اتهام) لزوجته بسرقة (قال) لها (إن لم تصدقى) هل سرقت أم لا فأنت طالق (بر بقدر) أى : بقولها قد (سرقت لم أسرقى) لأن أحد هذين الإخبارين صدق وقد أخبرته به نعم إن قصد تعيينا فلا يبر بذلك .

(والخبر الأول وإن صدقا ظهر) فهو (بشارة) بكسر الباء وضمها فلو قال لامرأته : من بشرتنى منكما بكذا فهى طالق فبشرته به إحداها طلقت أو كلتاها معا طلقتا ، بخلاف ما لو قال : من أكل منكما هذا الرغيف فأكلناه لا يقع طلاق أصلا إذ لم تأكله واحدة منهما والبشارة لفظ عام لا ينحصر فى واحدة فيصدق اسمها ببشارة كل منهما . قاله النووى ، ولو أخبرته مرتبا طلقت الأولى إن صدقت وإن صدقت الثانية وحدها طلقت ولو شاهده أو بشره به أجنبى ثم أخبرته به إحداها لم تطلق ، وقضية كلامه أن البشارة تصدق بالخبر السار وغيره وهو كذلك لغة لأنها من تغير البشرة وأما عرفا وهو المراد فتختص بالسار قال النووى فى تحريره : البشارة هى الخبر الذى يغير

.....

قوله : (بعض حبة) ظاهره أن الحبة يبر بها ولو صغرت جدا قال فى التحفة فى باب الأيمان : هو كذلك .

قوله : (شاهده) أى : هو .

قوله : (على الإطلاق) . معنى أنهما أطلقا لا لإنهما نصا على الإطلاق على أنه قد يمنع أنهما أطلقا فإن قولهما : فبقى لبابة أو حبة لم يحث ربما أشعر بأن ما يدق لا اعتبار به ، فليتأمل «س.م» .

قوله : (أو كلتاها معا) هل العبرة فى المعية بأول اللفظ أو بآخره أو بهما . فيه نظر .

قوله : (قاله النووى) أى : حتى باعد استشكل الرافعى الفرق بينهما «ب.ر» .

قوله : (أو بشره به أجنبى) ينبغى أن لا يرد هنا على تفسير المتن ، إذ خبر الزوجة بعد الأجنبى ليس خبرا أول ، فليتأمل .

قوله : (لم تطلق) فتفسير المتن محتاج إلى التقييد .

قوله : (أو بآخره) هذا هو الظاهر لأنه الذى تتم به البشارة .

قوله : (ليس خبرا أول) وبه يندفع قوله : بعد محتاج إلى التقييد إلا بالنظر لمشاهدته .

البشرة، سرورا أو حزنا لكنها عند الإطلاق للسرور فإن أريد الحزن قيدت قال تعالى في الأول ﴿فبشر عباد﴾ [الزمر ١٧] وفي الثاني ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾ [آل عمران ٢١] انتهى. ومحلّه إذا أطلق كقوله: من بشرتنى بخبر أو أمر عن زيد فلو قيد كقوله: من بشرتنى بقدوم زيد فهي طالق اكتفى بصدق الخبر وإن كان كارها له قاله الماوردى، وتحصل البشارة بالقول وبالمكاتبة لا بالإرسال فإن البشر هو الرسول. ذكره الشيخان ومحلّه إذا لم يقل فلانة تبشرك بكذا أو أرسلتنى لأخبرك بكذا فإن قاله فهي المبشرة كما ذكره في نظيره من العتق في كتاب التدبير (والصدق والكذب خبر) فلو قال: من أخبرتنى منكما بكذا فهي طالق فأخبرته صادقته أو كاذبتين أو إحداهما صادقة والأخرى كاذبة معا أو مرتبا طلقنا لأن الخبر يقع على الصدق والأول وغيرهما.

(ومس أو قذف سوى الأحياء) جمع حى (ورأيه) أى: رأى سوى الأحياء بمعنى رؤيته أى: ومس الميت أو قذفه أو رؤيته كمس الحى وقذفه ورؤيته فلو علق طلاقها بمس زيدا وقذفه أو رؤيته طلقت بوجود ذلك سواء كان حيا أم ميتا لصدق الاسم فى الحالىين ولا يضر كون الرأى أو المرئى مجنونا أو سكران، وتكفى رؤية شىء من بدنه وإن قل، ويعتبر مع ذلك صدق رؤيته كله عرفا فقد قال المتولى: ولا يختص رؤيته بالوجه حتى لو بان صدره أو بطنه أو ظهره أو رأسه وقع الطلاق فأما إذا أخرج يده أو رجله من كوة فرأت ذلك العضو منه لم تطلق لأن الاسم لا يصدق عليه وليس تقبيل زوجته ميتة كتقبيلها حية، بخلاف تقبيل والدته فلو قال لامرأته: إن قبلتك فضرتك

قوله: (أو رؤيته) ولو علق برؤيتها النبى ﷺ وأراد الرؤية الحقيقية أو المنامية عمل بإرادته وقبل قولها فى رؤيتها المنامية لأنها لا تعلم إلا منها، وإن لم يرد شيئا حملت على الرؤية الحقيقية «م.ر».

قوله: (ولا يضر كون الرأى) هذا فى التعليق برؤيتها وإنما يظهر إذا حمل على مجرد التعليق، نعم يحتمل أن السكرى المتعدية كالصاحبة، وكذا غير المتعدية إن بقى تمييزها.

قوله: (رؤية شىء من بدنه) أى: بلا حائل، وكذا المس «ب.ر» قد يخرج شعره.

قوله: (من كوة) بخلاف لو رأت وجهه منها فتطلق «ب.ر».

قوله: (قد يخرج شعره) عبارة شرح المنهج: ولا يكفى رؤية الشعر والسن والظفر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

طالق فقبلها ميتة لم يحنث، بخلاف ما لو قال لوالدته: إن قبلتك فامرأتى طالق فقبلها ميتة إذ قبله الزوجة قبله شهوة ولا شهوة بعد الموت وقبله الأم قبله كرامة. (و) رؤيته (فى صفاء الماء) الذى لا يمنع إدراك لون البشرة كرؤيته خارج الماء ومثله رؤيته من وراء زجاج شفاف أو نحوه، ولو قال لعمياء: إن رأيت فلانا فأنت طالق فهو كما فى الروضة وأصلها عن تصحيح الإمام تعليق بمستحيل فلا تطلق.

(ورؤية الغير) أى: غير المعلق برؤيته (الهلاك وتتمام * عدته) أى: الشهر كرؤية المعلق برؤيته فلو قال: إن رأيت الهلال فأنت طالق فرآه غيرها أولم يره أحد لكن تم عدد الشهر طلقت كما لو رآته لأن العرف يحمل ذلك على العلم بخلاف رؤية زيد مثلا فقد يكون الغرض زجرها عن رؤيته (وأقبل) قوله: باطنا. وظاهرا (إذا العيان رام) بأن قال: أردت برؤية الهلال معانيته نعم إن كان المعلق برؤيته أعمى لم يقبل ذلك ظاهرا قال الرافعى: ويجىء على قياس ما ذكرنا فيما إذا قال للعمياء: إن رأيت

قوله: (لم يقبل ذلك ظاهرا) أى: ويدين وهذا هو ما درج عليه «م.ر».

قوله: (تعليق بمستحيل) فقد حملت الرؤية هنا على المعاينة.

قوله: (لأن العرف يحمل ذلك على العلم) قال فى شرح الروض: وعلى اعتبار العلم يشترط الثبوت عند الحاكم أو تصديق الزوج، نبه عليه ابن الصباغ وغيره، ولو أخبره به صبي أو عبد أو امرأة أو فاسق فصدقه فالظاهر مواخذته. ذكره الأذرى. انتهى. وقضية هذا الكلام أن المراد بقوله: إن رأيت إن حصل العلم، وإن حصل لى فقط وعليه فقد يخفى التفصيل بين البصير والأعمى فى قبول إرادة المعاينة. فليتأمل.

قوله: (وأقبل إذ العيان رام) وفيما إذا صرح بالمعاينة أو فسر بها وقبلناه ينحل اليمين بمضى ثلاث لأنه لا يسمى حينئذ هلالا. شرح الروض.

قوله: (قال الرافعى إلخ) مقابل نعم، وقوله: ويجىء على قياس إلخ وجه القياس المذكور إنه لما حملت الرؤية، ثم على المعاينة وجب قبول التفسير بها غاية الأمر إننا لم نعملها هنا عليها نظرا للعرف.

قوله: (فقد حملت الرؤية إلخ) وذلك للعرف هنا فى رؤية زيد مثلا، بخلاف رؤية الهلال فى الصيام فلا يشكل بما يأتى.

قوله: (فقد يخفى التفصيل إلخ) أى: بل هما سواء فى عدم القبول حيث كان المراد ماذكر، وفيه إنه يحمل على ماذكر حيث لم تكن إرادة أخرى قريبة وإلا حمل عليها بخلاف البعيدة (تدبر).

فلانا فأنت طالق أن يسوى بين الأعمى . والبصير فى قبول التفسير بالمعينة أى: حتى يكون من باب التعليق بالمستحيل قال: وبالقبول أجاب الحنطى قال الإمام: وسواء فيما ذكر علق بالعربية أم بالعجمية، وتبعه ابن الرفعة . وقال القفال: إن علق بالعجمية حمل على المعينة سواء فيه البصير، والأعمى لأن العرف المذكور لم يثبت إلا فى العربية، وبما قاله: جزم الفورانى، والبغوى، والخوارزمى، والمتولى.

(وإن قرأه) أى: الكتاب (الغير) أى: غير المعلق بقراءته عليه (وهو أسمى) فهو كقراءته فلو قال: إذا قرأت كتابى فأنت طالق فقرأه عليها غيرها، وهى أمية وقع لأن القراءة فى حق الأمى محمولة على الاطلاع بخلاف القارئة لأنها أهل للقراءة. ولم تقرأ نعم إن جهل الزوج حالها حمل التعليق على قراءتها على الأقرب فى الرافعى قال: لأنه حقيقة اللفظ، والمعتبر فى القراءة أن تطلع على ما فيه فإذا طالعت، وفهمت ما فيه يقع الطلاق، وإن لم تتلفظ بشيء نقله الشيخان عن الإمام، وأقرأه (و) قراءة غير
.....
قوله: (فقرأه عليها) أى: مع فهمها لما فيه. انتهى. شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (أن يسوى) أى: فى مسألة الهلال، خلاف ما سلف من عدم القبول «ب.ر».

قوله: (إلا فى العربية) قضية هذا التعليق إن العبرة بالحالف لا بالضيغة العجمية، فليراجع.

قوله: (وإن قراءة إلخ) فرع: علق وهى قارئة والزوج يعلم أنها قارئة فنسبت القراءة وصارت أمية قبل يحمى الكتاب أو وهى والزوج يعلم أنها أمية فتعلمت القراءة قبل يحمى الكتاب فالوجه اعتبار قراءتها بنفسها فى الأولى دون الثانية اعتبارا بوقت التعليق فيهما ولو ادعى فى الأمية التى أنها أمية إرادة التعليق على قراءتها بنفسها فهل يقبل ظاهرا؟ فيه نظر.

قوله: (إن العبرة بالحالف) هو كذلك كما فى شرح الإرشاد ولو كان عجميا وعرف عرف العرب فهو كالعربى، كما فيه أيضا ثم قال: وإنما اشترط لحصول الرؤية بالثبوت فى العجمى معرفة عرف العرب ولم يشترطوا ذلك فى العربى فيقع بنحو تمام العدد وإن جهل عرف العرب لأن ظاهر حال العجمى عدم معرفة عرف غيره فاشتترط معرفته له، وظاهر حال العربى معرفته فحمل لفظه عليه فيما إذا أطلق لأن المتكلم ينصرف لفظه إلى عرفه من غير بحث عن كونه يعرفه أو لا. انتهى. وربما أخذ منه إنه إذا قال: إنى لا أعرفه لا يكون كالعجمى، فراجع.

قوله: (فيه نظر) الظاهر أنه كما لو علق على رؤية العمياء وقال: أردت رؤيتها نفسها كما مر عن الرافعى، والمعتمد هناك إنه لا يقبل ظاهرا و يدين فليكن المعتمد هنا ذلك.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

المعلق بقراءته عليه (مطلقا) عن التقييد بالأمى كتاب الإمام (لعزل أهل الحكم) كقراءته فلو كتب الإمام إلى حاكم: إذا قرأت كتابى فأنت معزول انعزل بقراءة غيره عليه، وإن كان قارئاً لأن غرض الإمام إعلامه بصورة الحال لا قراءته بنفسه، والطلاق قد يعلق على قراءتها خاصة لغرض فعل بمقتضى ظاهر اللفظ لكن صوب فى المهمات عدم عزل الحاكم أيضا فلا فرق عنده.

(ومع ذهول الكلام وبما* يمنع سمعا) أى: والكلام مع ذهول المخاطب أو مع ما يمنعه من السماع (لغطا) كان المانع (أو صمما) أو ربحا كالكلام مع غير ذلك فلو قال: إن كلمت زيدا فأنت طالق فكلمته من مسافة يسمع من مثلها الكلام فلم يسمعها لذهوله أو لوجود لغط أو صم يمنعه من السماع طلقت لأنها كلمته، وعدم السماع لعارض، وذكر الصم من زيادة النظم، وما ذكره فيه هو ما صححه الرافعى فى الشرح الصغير هنا، وجزم به فى الروضة، وأصلها فى كتاب الجمعة قال الأسنوى: ورأيت فى التتمة هناك منقولاً عن اللص، وصحح النووى فى تصحيحه عدم الوقوع.

(وكل ما يسمى بعين) عين فلو قال: إن رأيت عينا فأنت طالق طلقت برؤية كل ما يسمى عينا كالباصرة، والجارية، والشمس، والذهب، والجاسوس، وغيرها (وقدم*

.....
قوله: (فكلمته) أى: لا مع نحو نوم أو إغماء أو جنون إلا إن علق وهى مجنونة شرح الإرشاد.

قوله: (وصححه النووى) قال حجر فى شرح الإرشاد: هو المعتمد.

قوله: (وصحح النووى فى تصحيحه عدم الوقوع) حمل بعضهم الأول على من يسمع مع رفع الصوت والثانى على من لم يسمع، ولو مع رفع الصوت.

قوله: (والجاسوس) وحرف التهجى على ما قاله الناشرى، وابن كج وغيرهما لوقوع الاسم على الجميع بالاشتراك اللفظى سواء من غير ترجيح بعضها على بعض ومنه يؤخذ أنه لا فرق فى الوقوع هنا بين أن نقول: بأن حمل الشافعى رضى الله عنه المشترك على معنييه أو معانيه من باب الاحتياط، وهو ما نقله البيضاوى أو من باب العموم وهو ما نقله الآمدى، خلافا لما يتوهم من إفتاء أبى زرة فيمن قال: كل امرأة لى بمصر طالق وامراته بالقاهرة من أن مصر تطلق على البلد

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

المقدوف، وقوله (كهى) خبر مس وما عطف عليه أى: هذه الأشياء بهذه الأحوال كهى بدونها كما تقرر لكن تقدير هذا فى قوله: كل ما يسمى بعين بعيد كما لا يخفى ففى قوله: كهى تغليب وعطف على مس قوله.

(لا مس شعره وظفره) وسنه وكل عضو منفصل فإنه ليس كمسه (ولا * رؤية زيد فى المرأة) بنقل حركة الهمزة إلى الراء فإنها ليست كرؤيته لأنه إنما رأى خياله، نعم إن علق برؤيتها وجهها فرأته فى المرأة طلقت إذ لا يمكنها رؤيته إلا كذلك، صرح به القاضى فى فتاويه فيما لو علق برؤيته وجهه وزاد قوله (مثلا) ليدخل رؤية خياله فى الماء ونحوه، وقول الشارح: إنه أشار به إلى أن المرئى فى المرأة ليس نفس زيد وإنما هو مثاله بعيد.

(و) لا (الهمس بالكلام) وهو خفض الصوت به بحيث لا يسمعه المخاطب فإنه ليس كلاما وإن أفهم الغرض اتفاقا إذ العبرة فى الإطلاق بالعادة (أو من حيث لا * يسمعه) أى: والكلام من مكان بعيد لا يسمع منه الكلام عادة فإنه ليس كلاما (ولو بريح حملا) أى: الكلام من المكان المذكور حتى سمع لما قلناه.

(ولا القدوم بالذى مات) فإنه ليس كقدومه حيا وكذا القدوم بالحي بغير أمره ولو

.....

قوله: (رؤية خياله فى الماء) بأن وقف خارج الماء، ورأى خياله فيه. أما رؤيته، وهو فى الماء فيحدث بها، وكذا رؤيته من وراء زجاج. انتهى. شرح «م.ر.» وغيره.

قوله: (لكن تقدير هذا إلخ) أقول: ويشكل قوله: وقدم كتابه من جهة الإعراب إذ لا يصلح للعطف على المبتدأ إلا أن تقدر أن المصدرية أى: وإن قدم إلخ، فليتأمل «س.م.»

قوله: (تغليب) أقول: لا تغليب لأن مراده والله أعلم وكل ما يسمى بعين غير الباصرة المشهورة فهو كالباصرة المشهورة. «ب.ر.»

قوله: (لامس شعره وظفره) ولا مسه بشعره وظفره كما فى الإرشاد.

قوله: (نعم إن علق برؤيتها وجهها) أى: ولم يقصد رؤيته الحقيقية «م.ر.»

قوله: (وإن أفهم الغرض اتفاقا) أى: وإن اتفق أنه أفهم الغرض هذا مراده فيما يظهر. «ب.ر.»

.....

باختياره فالمراد باختياره فى قول أصل الروضة: فإن قدم به باختياره طلقت أمره ليوافق ما فيها فى باب الأيمان وعبرة الرافعى: بأمره واختياره وهى أحسن (ولا) الفعل (من مكره) عليه (أو ناس) للتعليق به (أو من جهلا) إنه المعلق به فإنه ليس كالفعل من غيرهم فلا يقع به الطلاق المعلق بالفعل لخبر ابن ماجه، وصححه ابن حبان والحاكم «إن الله وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أى: لا يؤاخذهم بها ما لم يدل دليل على خلافه كضمان المتلف فالفعل معها كلا فعل سواء علق بفعله أم بفعل غيره وقصد منعه منه وكان.

.....
قوله: (من مكره عليه أو ناس) أى: ولو احتمالا بأن شك بعد الفعل هل فعله مكرها أو ناسيا أو لا فلا تطلق كذا فى «ق.ل» وفى حجر ترجيح خلافه.
قوله: (أنه المعلق به) أى: إن هذا الفعل هو المعلق به، وأما التعليق فيعلمه كما سيأتى.
قوله: (أنه المعلق به) أما من علم أنه المعلق به ولكن جهل الحكم فإنه يحتج إذ لا عبرة بجهل الحكم كمن فعل ناسيا فظن الوقوع وانحلال اليمين ففعل عامدا بدون استناد لإفتاء كما قاله شيخنا «ذ» رحمه الله، خلافا لما فى «ع.ش» أخذنا من شرح «م.ر» فراجع.

قوله: (للتعليق به) أى: الفعل.

قوله: (أنه المعلق به لا الحكم) كما اقتضاه كلامهم «حجر» فإنه ليس كالفعل من غيرها، ولو علق بدخول نحو بهيمة أو طفل ففعل غير مكره حنت أو مكرها بأن أُلجئ إلى ما لا مندوحة له عنه؛ إذ الظاهر أن الإكراه هنا لا يعتد به إلا إن كان كذلك فلا، وفارق الوقوع فيما إذا لم يعلم المعلق بفعله التعليق وكان ممن لا يبالى بتعليقه أو ممن يبالى ولم يقصد الزوج إعلامه ودخل مكرها بأن فعل آدمى منسوب إليه وإن أتى به مكرها، ولهذا يضمن به، بخلاف فعل البهيمة فكانها حين الإكراه لم تفعل شيئا وكان وجه إلحاقهم الطفل بها هنا مع أنه ملحق بالكبير فى الضمان أنه مثلها فى عدم الرؤية وإلحاقه بالكبير فى الضمان إنما هو احتياط للأموال «حجر».

قوله: (فلا) وإن كان هذا تعليقا محضا أما لو علق على عدم فعل نحو البهيمة أو الطفل فلم يفعل مكرهين على الترك فإنه يحتج لتحقيق المعلق عليه، إذ ليس للترك صورة خارجة تنفص بالإكراه. انتهى.
شيخنا «ذ» وتقييده بنحو البهيمة يفيد أنه لو علق على عدم فعل غيره كأن قال لزوجته: إن لم تدخلى الدار فأنت طالق فلم تدخل مكره حتى ماتت لم يقع ولعله لأن المعلق عليه فى غير نحو البهيمة الترك وهو معقول فى غير نحو البهيمة له صورة خارجية أى: مميزة فى نفسها عن مطلق عدم الدخول، بخلاف نحو البهيمة فلا يقال: فيه ترك بل لم يفعل هذا غاية ما يمكن، فتأمل وراجع.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(مباليا) بتعليقه بأن يراعيه ويحرص على إبراز قسمه لصداقة أو حياء أو نحوهما

قوله: (وقصد منعه) إنما ذكره مع أنه عند قصد المنع لا حاجة لقول المصنف: وشاعرا لأنه مع قصده لا فرق في عدم الوقوع بين الشعور وعدمه ليتوجه إشكال البارزى إذ لو لم يقصد لم يكن الوقوع مشكلا في كلام الحاوى، يدل على هذا قول الشارح كما أفهمه كلام الحاوى فاندفع ما فى الحاشية تدبر.

قوله: (منعه منه) أى: أو حثه عليه وبقي من أقسام الحلف ما إذا كان لتحقيق الخير وحكمه أن من حلف بالله أو الطلاق إن الأمر الفلانى لم يكن أو كان أو سيكون أو إن لم أكن فعلت أو فلان فعل أو هو فى الدار أو ليس فيها أو نحو ذلك وقصد أن الأمر كذلك فى ظنه أو اعتقاده أو أطلق فلا حث فإن قصد أن الأمر كذلك فى الواقع حث على المعتمد. انتهى. «ق.ل» على الجلال فظهر أن حكم الإطلاق هنا على المعتمد خلاف حكمه فى التعليق تدبر، واعلم أن عدم الحث فى الحلف على غلبة الظن إنما هو فى غير ما يطلب فيه اليقين قال الإمام ابن السبكي فى الطبقات: قال الأصحاب فيما إذا قال السنى: إن لم يكن الخير، والشر من الله فامرأتى طالق، وقال المعتزلى: إن كانا من الله فامرأتى طالق وفيما إذا قال السنى: إن لم يكن أبو بكر أفضل من على فامرأتى طالق، وعكس الرافضى يقع طلاق المعتزلى، والرافضى. صرح به إبراهيم المروزى مع أن كلا منهما حلف على غلبة الظن وذلك لأن خطأ المعتزلى والرافضى فيه قطعى والمسألة قطعية فلا ينفعه الظن. انتهى. أى: فكأنه حلف على أنه كذلك فى الواقع إذ لا عورة فيه بظنه حتى يحمل عليه نعم هذا عند الإطلاق فإن نوى فى ظنه عمل به.

قوله: (وكان مباليا إلخ) لأن اليمين مع تحقق الشروط المذكورة فى قوة الحلف على المخالفة مع العمد والعلم والاختيار ومع فقدتها أو بعضها كالتعليق المحصن. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (مباليا) أى: ولو احتمالا. انتهى. «ق.ل» بأن شك فى كونه مباليا حال التعليق وفى حرج ترجيح خلافه، والشرط كونه مباليا وقت التعليق ولا نظر لما بعده ولا لما قبله «ق.ل» على الجلال.

قوله: (وكان مباليا) هذا يفيد أن قصد المنع لا أثر له إذا لم يكن الفاعل مباليا أو لم يكن شاعرا وسيأتى اعتراض البارزى عليه فى الثانى.

(وشاعروا) أى: عالما به بإعلام الزوج أو غيره (فى الكل) أى: كل المذكورات من الإكراه والنسيان والجهل، بخلاف من لا يبالي بتعليقه كالسلطان والحجيج أو يبالي به ولم يشعر به ولم يقصد الزوج إعلامه به كما فى الروضة وأصلها ففعله مع المذكورات كفعله بدونها فيقع به الطلاق لأن الغرض حينئذ مجرد التعليق بالفعل من غير قصد المنع منه وسيأتى فيما إذا لم يشعر به إشكال. (وهكذا اليمين) بإ لله تعالى كقوله: والله لا أدخل الدار فإن الفعل مع المذكورات ليس كالفعل بدونها فلا يحنث به

قوله: (لأن الغرض إلخ) يفيد أنه قصد التعليق فتخرج صورة الإطلاق فلا يقع فيها الطلاق، وقد نقل (س.م) فى حاشية التحفة عن «م.ر» اعتماده لكن فى رسالة شيخنا «ذ» رحمه الله: أن الإطلاق فى التعليق كإرادة مجرد التعليق بخلافه فى الالتزام فليراجع وفى «ع.ش» أن الإطلاق كإرادة التعليق المجرد وقال الشوبرى: المتجه عند شيخنا أن الإطلاق كقصد الحث أو المنع خلافاً لحجر. انتهى. لكن استظهر الشيخ القويسنى كلام «ع.ش». قوله: (فيما إذا لم يشعر إلخ) أى: مع قصد المنع إذ لا إشكال إلا حينئذ.

قوله: (أى: عالما به) أى: بتعليقه.

قوله: (فى الكل) أى: المبالاة والشعور فى الكل.

قوله: (بخلاف من لا يبالي إلخ) ظاهره وإن علم وقصد إعلامه.

قوله: (ولم يقصد الزوج إلخ) هذا تقييد لعبارة الكتاب، زاده أخذنا من كلام الروضة وأصلها ليدفع به اعتراض البارزى الآتى «ب.ر»، وكتب أيضاً: أفاد هذا أن المبالي إذا لم يشعر فإن قصد الزوج إعلامه لم يقع وإلا وقع على وفق ما يأتى فى جواب إشكال البارزى.

قوله: (لأن الغرض حينئذ مجرد التعليق إلخ) الظاهر أن قصد المنع لا يعتد به إلا إن كان مع المبالاة على ما تقرر، فما ذكره فى تفسير الحلف يحمل على ذلك، فليتأمل. قوله: (وهكذا) أى: مثل الحلف بالطلاق.

قوله: (فإن الفعل مع المذكورات ليس كالفعل بدونها) ومحلّه فى النسيان حيث لم ينكر الخالف وقوعه منه فإن أنكره ثم ثبت عليه أنه فعله لم تنفعه حينئذ دعوى النسيان كما أفتيت به استنباطاً من كلامهم، ثم رأيت الأذرعى صرح به وأقره غير واحد ونقل بعضهم من كلام الأصحاب ما يؤيده. حجر.

قوله: (فى تفسير الحلف) أى: من أنه ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر.

قوله: (لم تنفعه) لعله ظاهراً.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

الحالف لما مر في الحلف بالطلاق ولأن التعويل في الحنث في اليمين بالله على هتك حرمة الاسم ولا هتك مع المذكورات (دون حل) أى: انحلال لليمين بالفعل مع المذكورات لأن وجوده إذا كان كعدم لم ينحل به اليمين فلو فعل المحلوف عليه بعد زوال المذكورات عالما مختاراً حنث.

(قلت رأى شيخى) البارزى (الوقوع) بفعل من يبالى بالتعليق (حيث لا شعور) له (بالتعليق) كما أفهمه كلام الحاوى والمنهاج كأصله (أمرًا مشكلًا).

(مع قولهم بعدم) وقوع (التطليق * على الذى يعلم بالتعليق).

(حالة إكراه وشبه) له من نسيان وجهل بالمعلق به فإذا قالوا (يعذر) بهذه الأمور (مع علمه) بالتعليق (فعند جهل) منه به (أجدر) أى: أحق بالعدر ويجب بحمل كلام الحاوى والمنهاج على ما إذا لم يقصد الزوج المنع من الفعل فإن قصد المنع منه بأن قصد الإعلام ولم يشعر به من يبالى به فلا وقوع كما أفهمه كلام الروضة وأصلها

.....

قوله: (حنث) إلا إذا فعله ظانا انحلال اليمين بما فعله ناسيا مثلاً فلا يحنث حيث استند لنحو إفتاء ولو من غير أهل له كما فى «ق.ل» فإن لم يستند بل فعل بناء على مجرد ظنه للانحلال حنث كما قاله شيخنا خلافاً «ع.ش».

قوله: (دون حل) يمكن كونه حالاً من ضمير اليمين فى كذا، وعبرة الإرشاد: كاليمين ولا تنحل اليمين أى: بالله أو الطلاق.

قوله: (مع علمه بالتعليق) أى: علم للتعليق فى صورة النسيان، وقد قيد فيما سبق النسيان بالتعليق به إلا أن يقال: قد يعلم التعليق ولا يعلم كونه بكذا.

قوله: (بأن قصد الإعلام) قضيته إن قصد المنع هو قصد الإعلام أو يتحقق به وحينئذ يشكل قوله السابق، وقصد منعه منه إذ يلزم منه الاستغناء عن قول المصنف: وشاعراً لأنه مع قصد الإعلام لا فرق فى عدم الوقوع بين الشعور وعدمه كما تقرر، فتأمل «س.م».

قوله: (كما أفهمه كلام الروضة إلخ) وواضح أن المبالاة لا تستلزم قصد الإعلام وكذا عكسه،

قوله: (من ضمير اليمين) الأولى إنه حال من ضمير يقع ويحنث الذى تضمنه الكلام السابق.

قوله: (أى علم للتعليق إلخ) المراد أنه حصل له علم به ولو زال.

قوله: (أو يتحقق به) بأن قصد إعلامه ليمتنع وإلا فقد يقصد مجرد الإعلام.

قوله: (لأنه مع قصد الإعلام) أى: الذى يتحقق به قصد المنع لافرق فى عدم الوقوع إلخ فمع قصد

باب الطلاق

٢٩١

السابق - وقد نبه على ذلك البارزى والسبكي وغيرهما. قال الشارح: وينبغي فى هذه الحالة أنه إذا تمكن من إعلامه ولم يعلمه يحنث بكل حال لأن قصده كلا قصد.

(و) لو قال: وتحتة أربع وله عبيد (إن أطلق زوجة فعبد) من عبيدى (حر إلى الأربع) مذكور (هذا العد) بأن قال: وإن طلقت ثنتين فعبدان حران وإن طلقت ثلاثا فثلاثة أحرار وإن طلقت أربعاً فأربعة أحرار.

(فإن يطلقن) أى: الأربع بأن يطلقهن الزوج معا أو مرتبا (فعشرة) من عبيده

قوله: (بأن قصد الإعلام) أى: قصد إعلامه عند غيبته بالتعليق لمنعه منه فالشرط فى الحاضر قصد الحث أو المنع وفى الغائب قصد إعلامه لذلك كما قاله شيخنا «ذ».

قوله: (بأن قصد إلخ) فقصد المنع هو قصد الإعلام، وهو واضح إن دلت قرينة على أن المراد من قصد الإعلام قصد المنع وإلا فقصد الإعلام أعم، لكن إنما قصد الإعلام هنا بالتعليق ليفعل أو يمنع فالقرينة هنا قائمة.

قوله: (فعشرة) عتق أى: إن لم يقصد المعنى الآتى فى ثم وإلا لم يعتق إلا ثلاثة وإن لم يقصد التكرار الآتى فى كلما وإلا عتق خمسة عشر كما قاله الشيخ عوض على الخطيب.

خلافاً للشارح أى: الجورجى إذ الشخص قد يقصد إعلام السلطان وإلغاء هذا القصد ليس إلا لأنه قصد لغو لجرىان العادة بأن نحو السلطان لا يقصد منعه ولا حثه «حجر».

قوله: (قال الشارح إلخ) اعترضه الجورجى بأن الأحسن خلافه قال: لأنه بعد أن عقد اليمين على حالة وهى حث الخلوفاً عليه على الفعل أو منعه منه كيف يقدح فيها عدم الإعلام ويرجعها إلى حالة أخرى لم تقصد وهى حالة التعليق الخوض وربط الوقوع بصورة الفعل الذى لم يردده؟ كيف والصفة المعلق عليها لا يملك تغييرها ولا تتغير بالقصد المجرد؟ «ب.ر».

قوله: (هذا العد) أى: جنس هذا العد.

قوله: (فعشرة) ينبغي نصبه على المفعولية بعنق بعده المسند إلى ضمير الزوج بهذا التعليق

المنع أولى، وقد يجاب بأنه إنما ذكر الشارح قوله: وقصد منعه منه ليصح المنطوق الذى هو عدم الوقوع ويتوجه إشكال البارزى إذ لو لم يقصد لم يكن فى الوقوع إشكال أصلاً، ثم بين حقيقة الحال بعد بقوله: ويجاب بحمل الحاوى إلخ، وإن لزم زيادة قوله: شاعرا «تدبر» هذا وفى كلام الحاوى على ما ذكر نظر؛ لأن المنطوق إذا كان مقيداً بقصد المنع كان مفهوم شاعرا مقيداً به أيضاً تأمل.

قوله: (فإن الأحسن خلافه) أى: لما ذكره من أن ترك الخالف إعلامه منفصل عن الشرط وقد أشار إليه فى حواشى الروض ونبه عليه الرشيدى. انتهى. شيخنا «ذ».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(عتق) واحد بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة. وكذا إذا علق بإذا أو غيرها مما لا يقتضى تكرارا كمتى ومهما وذكر الواو فى تصوير المسألة شرط فلو عطف بثم لم يضم الأول للثانى للفصل بثم فلا يعتق بطلاق الثانية والرابعة شيء لأنه لم يطلق بعد الأولى ثنتين ولا بعد الثالثة أربعة ويعتق بطلاق الثالثة اثنان فمجموع العتقاء ثلاثة وذكر الرافعى نظيره فى التعليق بالحيفض ذكر ذلك فى المهمات ثم قال: ويتجه أن تكون الفاء فى ذلك كثم، وظاهر أن ما قاله فيها إنما يأتى فى طلاقهن مرتبا (وخمسة زد) على العشرة (إن بكلمة نطق) فى تعليقه لأنها تقتضى التكرار وماعد مرة أى: باعتبار لا يعد أخرى أى: بذلك الاعتبار فما عد فى يمين الثانية ثانية لا يعد بعدها أخرى ثانية، وماعد فى يمين الثالثة ثلاثة لا يعد بعدها ثلاثة فيعتق واحد بطلاق الأولى وثلاثة بطلاق الثانية لأنه صدق به طلاق واحدة

.....
قوله: (وخمسة زد إلخ) أى: ما لم يقصد عدم التكرار وإلا عمل به كما قاله الشيخ
عوض على الخطيب.

قوله: (وخمسة زد إلخ) ضابط هذا وغيره أن جملة مجموع الآحاد هى الجواب فى غير كلما ويزاد عليه مجموع ما تكرر منها فيها مثاله فى الأربع أن يقال: مجموع الآحاد واحد واثنان وثلاثة وأربعة وجملتها عشرة، وتكرر فيه الواحد ثلاثة مرات بعد الأول والاثنان مرة فقط وجملتها خمسة تزداد على العشرة. انتهى. «ق.ل».

قوله: (أى بذلك الاعتبار) بل يعد باعتبار آخر.

عشرة، وأما رفعه والإعبار عنه بعق فيشكل عليه تذكير الضمير، فليستأمل نعم يمكن أن يقال: لا مانع من الرفع ويكون تذكير الضمير باعتبار تأويل العشرة بالعدد مثلا.

قوله: (فى طلاقهن مرتبا) قال فى شرح الروض: فلو طلقهن معا عتق عبد واحد. انتهى.

قوله: (فما عد فى يمين الثانية إلخ) أى: كالثانية فإنها عدت مع الأولى ثانية فى يمين الثانية فلا تعد ثانية مع الثالثة فى يمين الثالثة.

قوله: (لأنه قد صدق به طلاق واحدة) أى: وهى الرابعة وقوله: وطلاق ثنتين وهما الثالثة والرابعة.

.....

باب الطلاق

٢٩٣

وطلاق ثنتين وأربعة بطلاق الثالثة لأنه يصدق به طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لأنه صدق به طلاق واحدة، وطلاق ثنتين غير الأوليين وطلاق أربع، وسواء أتى بكلمة فى التعليقات كلها أم فى الثالثة الأول أم فى الأوليين إذ لا تكرار فى الأخيرين وإنما صورها الأصحاب بالإتيان بها فى الكل ليتأتى مجيء الأوجه كلها التى منها أنه يعتق عشرون لكن يكفى فى ذلك الإتيان بها فى الثالثة الأول كما قاله ابن النقيب، ولو أتى بها فى الأول وحده أو مع الأخيرين عتق ثلاثة عشر أو فى الثانى وحده أو مع الأخيرين فائنا عشر قال الرافعى: والعتقاء مبهمون والرجوع فى التعيين إليه.

فرع: لو قال: كلما صليت ركعة فعبد حر، وهكذا إلى العشرة فصلى عشرا عتق سبعة وثمانون عبدا، وإن علق بأن أو نحوها فخمسة وخمسون.

.....

قوله: (فما عد إلخ) فالثانية عدت ثانية لانضمامها للأولى فلا تعد الثالثة كذلك لا نضمامها للثانية. حجر، والأولى فلا تعد ثانية بانضمامها للثالثة.

قوله: (مجىء الأوجه كلها) وهى أنه يعتق سبعة عشر لأن فى طلاق الثالثة وراء الصفتين المذكورتين صفة أخرى وهى طلاق اثنتين بعد الأولى فيعتق عبدان آخران وقيل: يعتق عشرون سبعة عشر لما ذكر، وثلاثة لأن فى طلاق الرابعة صفة أخرى وراء الصفات الثلاث وهى طلاق ثلاث بعد الأولى وقيل: يعتق ثلاثة عشر. انتهى. خط.

قوله: (سبعة وثمانون) لأنه تكرر صفة الواحد تسعا وصفة الثنتين أربعاً فى الرابعة

قوله: (عتق ثلاثة عشر) العشرة السابقة فى غير كلما واثلاثاً بتكرار الواحد الثانية والثالثة والرابعة.

قوله: (فائنتا عشرة) العشرة السابقة فى غير كلما واثنتان بتكرار الاثنتين بالثالثة والرابعة. قوله: (والرجوع فى التعيين إليه) قال الزركشى: أطلقوا ذلك ويجب أن يعين ما يعتق بالواحدة وبالثنتين وبالثلث وبالأربع فإن فائدة ذلك تظهر فى الإكساب إذا طلق مرتباً، لاسيما مع التباعد إلخ. انتهى. شرح روض.

قوله: (سبعة وثمانون) وذلك عشرة فى كل من التعليق بالواحدة والتعليق بالثنتين والتعليق

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(و) لو قال لأربع حوامل (كلما واحدة منهما * تلد فصاحباتها أو هنا).

(طوالق) فالملق فى الصورة الأولى طلاق غير الوالدة وفى الثانية طلاق الوالدة وغيرها. والحكم الذى ذكره فيهما لا يختلف وإن اختلف التوجيه ولنقتصر فيما يأتى على توجيه الأولى ومنه يعرف توجيه الثانية وفى كل منهما ثمانية أحوال لأن الأربع إما أن يتعاقبن فى الولادة أو تلد ثلاث معا ثم واحدة أو تلد الأربع معا أو ثنتان معا، ثم ثنتان معا أو واحدة ثم ثلاث معا أو واحدة ثم ثنتان معا ثم واحدة أو ثنتان معا، ثم

والسادسة والثامنة والعاشرة وصفة الثلاثة مرتين فى السادسة والتاسعة وصفة الأربعة مرة فى الثامنة وصفة الخمسة مرة فى العاشرة، وما بعد الخمسة لا يمكن تكرره ومن ثم لم يشترط كلما إلا فى الخمسة الأول، وجملة هذه اثنان وثلاثون تضم خمسة وخمسين الواقعة أولا بلا تكرار. انتهى. شرح «م.ر».

قوله: (فخمس وخمسون) لأنها مجموع الآحاد من غير تكرار.

قوله: (حوامل) إنما قيد به لقوله فى بعض المسائل: وتبين بولادتها وفى بعضها وتبين بولادتهما، وهكذا كما قاله الرشيدى وفيه نظر إذ المدار فى كون العدة بالوضع على كونها حاملا عند طلاقها وهو صادق بما لو كان الحمل طارئا بعد التعليق فالوجه ما قاله عميرة: إنه ليس بقيد إلا أن يعتبر الحمل حالا أو مالا. انتهى. ثم ظهر أن التقييد به لا بد منه فى الجزم فإن عدة الثانية، والثالثة، والرابعة تنقضى بالوضع إذ لو لم يكن حوامل احتمل انقضاء العدة به إن وجد وبغيره إن لم يوجد.

بالخمس والتعليق بال عشر، فهذه أربعون وتسعة فى كل من التعليق بالثلاث والتعليق بالتسع، فهذه ثمانية عشر وثمانية فى كل من التعليق بالأربع والتعليق بالثمان، فهذه ستة عشر وسبعة فى التعليق بالسبع وستة فى التعليق بالست فالجملة سبعة وثمانون، وقوله: فخمس وخمسون وذلك لأنه يعتق عشرة بطلاق الأربع كما تقدم وعشرة بصلاة العشر وتسعة بصلاة التسع وثمانية بصلاة الثمان وسبعة بصلاة السبع وستة بصلاة الست وخمسة بصلاة الخمس، وكتب أيضا: وذلك لأنه بدون كلما يعتق خمسة وخمسون ووجه ظاهر ويزيد بواسطة كلما اثنان وثلاثون تسعة باعتبار تكرار الواحد وثمانية فى تكرار الاثنى فى الأربع والست والثمان والعشر وستة فى تكرار الثلاث فى الست والتسع وأربع فى تكرارها فى الثمان وخمس فى تكرارها فى العشر. «ب.ر».

قوله: (وإن اختلف التوجيه مثلا) فى صورة التعاقب تطلق الأولى ثلاثا فى صورتين، لكن فى الصورة الأولى لولادة الثلاث بعدها، وفى الثانية لولادتها وولادة ثنتين من الثلاث بعدها.

ثنتان متعاقبتان أو عكسه وقد بينها الناظم على هذا الترتيب فقال (فإن تعاقبن) فى الولادة (لزم) طلاق (ثلاث) بضم أوله معدول عن ثلاث ثلاث (فى الأولى) إن بقيت فى العدة (و) فى (من بها ختم) فى الولادة وهى الرابعة لأن لكل منهما ثلاث صواحب فيقع على كل منهما بولادة كل منهن طلقة، والمعتبر فى الصحبة الاتصاف بها حالة التعليق بل كلام الماوردى يفهم أن الاتصاف بها ليس مقصودا بل المقصود تعليق طلاق كل منهن بولادة غيرها والوصف ذكر للتعريف.

قوله: (فإن تعاقبن إلخ) ضابط ذلك أن كلا تطلق ثلاثا إلا من وضعت عقب واحدة فقط فتطلق واحدة أو عقب اثنتين فقط فتطلق وأخص منه أن يقال: طلقت كل بعدد من سبقها ومن لم تسبق ثلاثا إن بقيت عدتها إلى طلاق الرابعة. انتهى. «م.ر» بزيادة يسيرة.

قوله: (بل كلام الماوردى إلخ) هذا لا تظهر فائدته إلا فيما لو قال: كلما ولدت واحدة من صواحبكن فصواحبته طوالق فإذا أبان واحدة منهن ثم ولدت طلقت صواحبها أما فيما نحن فيه فلا فائدة له إذ لو أبان واحدة منهن ثم ولدت الأخرى لا يقع عليها شيء «تدبر».

قوله: (حالة التعليق) خرج ما لو حدثت الصحبة بعده كأن أبان بعده إحدى الأربع وتزوج أخرى.

تنبيه: فى الروض: فإن كان أى: التعليق بصيغة كلما ولدتما أى: فأنتما طالقان فولدت إحداهما أى: ثلاثة من الأولاد فى بطن واحد ولو متعاقبين، ثم الأخرى كذلك أى: ثلاثا ولو متعاقبين طلقت الأولى ثلاثا بولادة الثانية أى: بولادتها الثلاثة والثانية، كذلك أى: وطلقت الثانية ثلاثا بولادتها الثلاثة إلا أن انفرد الأخير أى: بالولادة فتتقضى به العدة وتطلق طلقتين أى: فقط الأولين. انتهى. قال فى شرحه: وإلا إن ولدت الأخيرين معا فتتقضى بهما العدة وتطلق طلقة فقط فوق الثلاث على الثانية محله إذا ولدت الثلاثة معا والتصريح بمجموع المقيّد والقيد من زيادته. انتهى. فقد أفاد قوله: ولو متعاقبين فى الموضعين أن تكرار الولادة يتحقق بولادة المتعدد معا، حيث أفاد وقوع الثلاث على كل منهما إذا ولدت كل منهما ثلاثة معا، وهذا مما يستغرب ويغفل عنه، ويقتضى أنه لو قال لزوجته: أنت طالق كلما ولدت فولدت ثلاثة معا طلقت ثلاثا أو فولدت اثنتين

قوله: (المفيد) هو قوله: طلقت الثانية ثلاثا والقيدة وله إلا انفرد إلخ.

قوله: (معا) بأن كانوا فى كيس واحد.

قوله: (ويقتضى أنه لو قال إلخ) الاقتضاء الصحيح إن نوى ولدا كما قيد به فى شرح المنهج، بخلاف

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

(و) لزم (طلقة واحدة فى الثانيه) بولادة الأولى، وتبين بولادة نفسها (وطلقة وطلقة) أى: ولزم طلقتان (فى التاليه) للثانية وهى الثالثة بولادة الأوليين وتبين بولادتها.

(وإن) تلد (ثلاث) معا (ثم أخرى) والثلاث باقيات فى العدة (أو معا* يلدن) كلهن (يطلقن ثلاث) بضم أوله (جمعا) أى: يطلقن جميعا فى الحاليتين ثلاثا ثلاثا بولادة كل صاحبة طلقة.

(وثنان ثم ثان إن ولدن * معية) بأن ولدت ثنتان معا ثم ثنتان معا (فلأخريان) تطلقان (مثنى) أى ثنتين ثنتين بولادة الأوليين وتبينان بولادتهما.

(والأوليان تطلقان كله) أى: كل الطلاق إن بقيتا فى العدة واحدة بولادة إحداهما وثنان بولادة الأخريين (و) إن ولدت (فردة ثم ثلاث جملة) أى: دفعة.

(ثلاث) أنت (لأولى) أى: أوقع لها ثلاثا بولادة الثلاث (و) أوقع (لكل والده * من الثلاث الباقيات واحدة) لأن كلا منهن تطلق بولادة الأولى ثم تبين بولادة نفسها.

(قلت: ولوتى ثم تان ثم تى) أى: ولو ولدت واحدة ثم ثنتان معا ثم واحدة (ثلاث للأولى وللأخيرة) أى: أوقع لكل منهما ثلاث.

(والغير) أى: وأوقع لغيرهما أى: لكل من الثانية، والثالثة (طلقة) وتبينان

.....
.....

معا طلقت طلقتين، وقد صرح فى الروض بهذه فقال: فى آخر الباب الأول فى السنن والبدعى فصل قال لمسوسة: كلما ولدت فأنت طالق للسنة فولدت واحدا طلقت بالطهر من النفس أو توأمين معا فطلقتين بالطهر أيضا، قال فى شرحه: لأنها ولدت ولدين وكلما تقتضى التكرار. انتهى. ثم قال فى الروض: فلو تعاقبا طلقت بولادة الأولى لا بالطهر من الثانى لانقضاء العدة به. انتهى فليتفطن لذلك «س.م».

ما إذا لم ينوه فواحدة لأنه تعليق على الولادة وتعدد بالإتراء كما فى شرح المنهج أيضا والظاهر أن هذا يأتى أيضا فى مسألة كلما ولدتما، ثم رأيت فى الروض فى التعليق بالحمل مانصه: لو قال: كلما ولدت ولدا فأنت طالق فولدت فى بطن واحد ثلاثة معا طلقت ثلاثا لانقضاء كلما التكرار. انتهى. فليحمل ما قاله فى السنن والبدعى على ما إذا نوى ولدا كما فى شرح المنهج .

باب الطلاق

٢٩٧

بولادتهما (ولو) ولدت (هاتان) أى: ثنتان (معا وثنان) أى: وثنتان (يتعاقبن) فى الولادة.

(طلق أخيره وأولين * ثلاث) بضم أوله أى: ثلاثا ثلاثا (و) طلق (الثالثة اثنتين) وتبين بولادتهما.

(فى العكس) أى: عكس هذه الحالة بأن تلد واحدة ثم أخرى ثم ثنتان معا يقع (للأولى ثلاث و) احكم (لن * يتلو) ها وهى الثانية (بطلقة) وتبين بولادتهما (والآخرين ثن) أى: أوقع لهما أى: لكل منهما ثنتين بولادة الأوليين وتبينان بولادتهما.

(ضابطه) أى: ضابط ما ذكر فى هذه الأحوال (إن الثلاث) أى: إيقاعها على كل واحدة هو (القاعدة) فى مثل ذلك (إلا لوضع) ولدها (عقيب واحدة).

(فقط فطلقة) واحدة تقع عليها (أو) عقيب (اثنتين * فقط فذى تطلق طلتين) وهذا آخر ما زاده الناظم هنا وقوله: عقيب بالياء. لغة قليلة والكثير ترك الياء ذكره النووى فى تحريره قيل: وتعليقهم فى هذه المسألة بكلمة مثال فإن وغيرها من أدوات الشرط كذلك. وهو مردود بمنعه لأن غير كلما من أدوات التعليق لا يقتضى تكرارا فلا

.....

قوله: (فإن وغيرها من أدوات الشرط كذلك وهو مردود بمنعه إلخ) وأى: وإن أفادت العموم لا تفيد التكرار، كذا فى حجر و «م.ر» قال «ق.ل»: وفيه نظر لأن المنظور

قوله: (إلا بوضع عقيب واحدة إلخ) لو ولدت واحدة عقب الأولى تم تأخر ثانى توأمها إلى بعد الرابعة وقع عليها الثلاث، وعند التأمل لا ترد على الضابط «ب.ر».

قوله: (لأن غير كلما من أدوات التعليق) حتى أى.

قوله: (حتى) أى: كذا قال «م.ر» وحجر ورده المحشى فى حاشية التحفة وقال: إنه يقع على كل واحدة بولادة صواحباتها ثلاث ووقعها لم ينشأ عن دلالة الأداة على التكرار بل عن دلالتها على العموم المقتضى لتعدد التعليق ويصرح به قول الروض: أو قال: أيتكن لم أطأها اليوم فصواحباتها طوالق فلما لم يبطأ فيه طلقن ثلاثا ثلاثا، ووافقه «ق.ل» على ذلك ومثله فى الشيخ عميرة عن الزركشى فى أى وقد يقال: أن عموم أى بدلى لا شمولى، خلافا «لسم» على التحفة فالمقصود أن الطلاق لا يتوقف وقوعها على واحدة بعينها، بل أى واحدة لكن بخلاف كلما فإن عمومها شمولى ولعل ما فى الروض مبنى على ما نقل عن الزركشى «تدبر».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

يقع فى التعليق به طلاق بعد وقوع الأول ثم الطلاق ينقسم إلى بدعى وسنى ولا ، ولا وقد أخذ فى بيانها على هذا الترتيب فقال.

إليه هنا العموم لا التكرار فما يفيد العموم نحو من ولدت منكن وأيتكن ولدت إلخ كذلك، ومثله فى «س.م» على التحفة قال: إنه يقع على كل واحدة بولادة صواحباتها فى قوله: أيتكن إلخ ثلاث، ووقوعها لم ينشأ عن دلالة الأداة على التكرار بل عن دلالتها على العموم المقتضى لتعدد التعليق ويصرح به قول الروض أوقال: أيتكن لم أطأها اليوم فصواحباتها طوالق فإن لم يطأ فيه طلقن ثلاثا ثلاثا إلخ نعم يظهر التفاوت بين كلما ونحو أى فى نحو أيتكن ولدت فصواحباتها طوالق فولدت واحدة ثلاث مرات وقع على صواحباتها طلبة واحدة، ولو أتى بدل أى هنا بكلمة طلقن ثلاثا. انتهى. وقد يقال: يشكل الفرق بين إن وأى بأن النكرة بعد الشرط عامة فلتكن أى كان مع النكرة فإذا ولدت واحدة وقع على كل طلبة وانحلت اليمين فإن ولدن معا وكانت الصيغة إن ولدت واحدة منكن فصواحبتها طوالق فينبغى أن يعين واحدة لكونها المعلق بولادتها وما عداها للطلاق ولا يقع على الأولى شىء وإن كانت فأتين طوالق وقع على كل طلبة ولا حاجة للتعيين، ثم رأيت الشارح فى شرح الروض فرق بين إن وأى بأن النكرة فى قوله: إن لم أطأ اليوم واحدة منكن فصواحبتها طوالق إنما وقعت بعد النفى صورة لا معنى إذ المعنى إن تركت وطء واحدة هذا ومن صرح بأن أيا كـ «كلما» الزركشى كما نقله الشيخ عميرة على المحلى. انتهى. وقد يقال: إن العموم فى أى بدلى لا شمولى فمفهوم التعليق بأى: أن الطلاق لا يتوقف على واحدة بعينها بل أى واحدة تلد تكفى فى وقوع الطلاق وليس عمومها شموليا خلافا لـ «س.م» على التحفة وما نقله عن شرح الروض فى أيتكن لم أطأها اليوم لعله مبنى على ما قاله الزركشى فتأمل.

قوله: (الطلاق ينقسم) خرج الفسخ وعق المستفرشة فلا يوصف بسنة ولا بدعة «ق.ل» وسيأتى، والسنى هو ما تحقق فيه الضابط الآتى وإن كان مكروها كطلاق مستقيمة الحال أو واجبا كطلاق المولى.

(وإن يطلق حائضاً أو نفساً أو طاهراً (فى أخير الطهر) كانت طالق مع آخر الطهر أو فى آخره (لا) حائضاً أو نفساً فى أخير (الحيض) أو النفاس (أساً) أى: أثم به فيحرم عليه لمخالفته قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق ١] أى: فى الوقت الذى يشرعن فيه فى العدة والحيض والنفاس، وبقيتهما لا تحسب من العدة والمعنى فيه تضررها بطول مدة التربص بخلاف طلاقها فى آخر حيضها أو نفاسها لاستعقابها الشروع فى العدة.

(كذلك) يحرم (الطلاق فى طهر إذا * فيه وطء أو فى محيض قبل ذا) أى: إذا وطئ فيه أو فى حيض قبله من قد تحبل ولو فى الدبر على ما مر.

(أو ماءه استدخلت العرس) أى: الزوجة بدل وطئه (بلا * ظهور حمل) فى حالتى الوطء والاستدخال فى قصة ابن عمر الآتية: ثم إن شاء طلقها قبل أن يمسه ولأنه ربما يندم لو ظهر حمل ويتعذر التدارك فيتضرر هو والولد، وألحقوا الوطء فى الحيض بالوطء فى الطهر لأن بقية الحيض لا تدل على براءة الرحم، وألحقوا الاستدخال بالوطء لاحتمال الحمل منه (لا اختلاص حصل).

قوله: (لا حائضاً أو نفساً فى أخير الحيض إلخ) أى: بأن يقول: أنت طالق مع آخر الحيض أو النفاس، وكذا لو طلق مع آخر الحيض أى: نجز الطلاق حينئذ أو تمت صيغته فى الطهر فليس بدعياً لكن يحرم عليه الإقدام لعدم علمه بالانقطاع حينئذ، وفى عكس الثانية بدعى لأنها لا تستعقب الشروع خلافاً للخطيب. انتهى. «ع.ش» ورشيدى فراجعهما.

قوله: (لأن بقية الحيض إلخ) لاحتمال كون البقية مما دفعته الطبيعة أو لا كذا عللوا وهو يوهم أنه لو كان الوطء مع أول الحيض لا حرمة وليس كذلك بل يحرم الطلاق حينئذ أيضاً ولا يقال: أن الخارج بعد دليل على براءة الرحم، وليس مما دفعته الطبيعة قبل؛ لأن الوطء مقارن لأننا نقول: مقارنته له لا تمنع هذا الاحتمال فتأمل.

قوله: (لأن بقية الحيض) أخرج الحيض الكامل.

الغرض البهية في شرح البهجة الوردية

(من زوجة) ولو في حال من الأحوال المذكورة فلا يحرم لإطلاق قوله تعالى ﴿فلا جناح عليهما فيما افتدت به﴾ [البقرة ٢٢٩] ولأن افتدائها يقتضى حاجتها إلى الخلاص بالفراق ورضاها بطول التبرص، وأخذة العوض يبعد احتمال الندم بخلاف طلاقها بسؤالها بلا عوض، وبخلاف خلع الأجنبية إذ لا يعلم به حاجتها إلى الخلاص نعم قد يقال: خلعه في الطهر المذكور جائز لما مر أن أخذه العوض يبعد احتمال الندم وليس فيه تطويل عدة عليها، وخرج بالطلاق الفسخ، وسيأتى، وعق المستفرشة إذ مصلحته أعظم ويستثنى مع ما ذكر طلاقه في حيض واقع في عدة طلاق رجعى لعدم التطويل وطلاق القاضى على المولى وطلاق الحكمين فى الشقاق للحاجة إليهما وقد طلبته الزوجة فى الأولى منهما راضية قال الرافعى فيها: ويمكن أن يقال

قوله: (حصلاً من زوجة) المدار على أن تأذن بمالها وإن اختلج الأجنبية بماله أفاده

«ع.ش».

قوله: (نعم خلعه) أى: الأجنبية فى الطهر إلخ عبارة شرح الروض عقب قول الروض: ولو سأله بلا عوض أو اختلجها أجنبية فى زمن البدة حرم ما نصه نعم قد يقال: خلعه فى الطهر المذكور جائز إلخ.

قوله: (إن أخذه) أى: الزوج.

قوله: (لعدم التطويل) وذلك لأن الأصح أنها تبنى على الأول من غير استثناء «ب.ر».

قوله: (وطلاق القاضى على المولى) وكذا طلاق المولى نفسه قال فى الروض وشرحه: وقد يجب الطلاق فى الإيلاء على المولى وفى الشقاق على الحكمين إذا أمر المطلق به فلا بدعة فيه للحاجة إليه مع رضى الزوجة به. قال فى الأصل فى الأولى ويمكن أن يقال بتحريمه لأنه أحوجها بالإيذاء إلى الطلب وهو غير ملجأ لتمكنه من الفية والمراد بالوجوب فيهما الوجوب المخير لأن الواجب فيها إما الطلاق وإما الفية أو الوجوب العيني يحمل الطلاق على ما إذا تعين بأن قام بالزوج عذر شرعى كالحرام. انتهى.

قوله: (وطلاق الحكمين فى الشقاق) قال فى الروض: إذا أمر المطلق به. انتهى.

قوله: (قال الرافعى ويمكن أن يقال إلخ) اعلم أن الرافعى إنما بحث هذا فيما لو طلق المولى

قوله: (بأن قام بالزوج إلخ) صريح فى عدم كفاية الفية باللسان فحرر، ثم رأيت فى شرح الروض بعد قوله: بأن قام بالزوج إلخ أى: وامتنع أن يقول: إذا حلت فت.

باب الطلاق

٣٠١

بحرمته لأنه أحوجها بالإيذاء إلى الطلب وهو غير ملجأ لتمكنه من الفئدة (فذاك) أى: الطلاق فى الأحوال المذكورة (بدعى حظر) أى: منع وهذا يغنى عن قوله: من زيادته فيما مر أسا، وتقدم فى القسم إنه لو قسم لأحدى زوجتيه ثم طلق الأخرى قبل أن يوفيهما حقها عصى فهو بدعى كما ذكره الشيخان ثمة (لكن إلى وقت وقوعه) أى: الطلاق المعلق (نظر) لا إلى وقت التعليق إذ لا ضرر حينئذ ولا ندم فإن وجدت الصفة

قوله: (لتمكنه من الفئدة) أى: ولو باللسان إن امتنع الوطاء «س.م.» على «ع».

قوله: (فذاك بدعى) مدار كونه سنيا على وجود أمرين الشروع فى العدة عقب الطلاق وعدم الندم ومدار كونه بدعى على أحد أمرين إما تأخر الشروع فى العدة عن الطلاق أو الندم عند ظهور الحمل، وإن شرعت فى العدة. انتهى. عوض وهو مبنى على دخول الذى لا ولا فى السنى.

قوله: (لا إلى وقت التعليق) ظاهره ولو علم وقوعها أى: الصفة المعلق عليها فى وقت لو طلق فيه كان سنيا أو بدعى فلا يقال له حين التعليق: سنيا ولا بدعى وإن قيل له بعد ذلك.

بنفسه، وقضية صنيع الشارح أن ذلك جار فيما لو طلق القاضى ولعله يريد أن امتناع الزوج يحرم ويسن له الرجعة وإن كان طلاق القاضى لا بدعة فيه، كذا بخط شيخنا ويوافق قوله: أن الرافعى إنما بحث هذا إلى آخر ما فى شرح الروض فانظره من الحاشية الأخرى.

قوله: (فهو بدعى) كما ذكره الشيخان ثمة قال فى شرح الروض: هذا إذا طلقها بغير سؤلها وإلا فيتجه أنه ليس بدعى كما فى الطلاق فى الحيض على رأيه قال الزركشى: ويمكن أن يقال إنها بسؤلها مستقطعة لحقها من القسم فيجوز هنا قطعاً. انتهى. وكتب أيضا: تجب الرجعة ولا يقال هنا: إنها مندوبة، كذا بخط شيخنا وهو متعين؛ لأن الخروج من المعصية واجب وهو متوقف على وفاء الحق المتوقف على الرجعة وهذا المعنى مستفاد من بحث التوبة ويخصص قولهم هنا: إن المراجعة فى الطلاق البدعى مندوبة بغير هذه الصورة فتأمل ولا تغتر بخلافه «س.م.».

قوله: (أن امتناع الزوج) أى: فى الفئدة.

قوله: (قال الزركشى: ويمكن أن يقال إلخ) ضعيف «ع.ش».

قوله: (وتجب الرجعة) لعله إذا لم تسامح فى حقها وحينئذ فقد يقال: أن قولهم بنوب الرجعة محمول فى هذه الصورة على ما إذا ساحت.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فى حال السنة فسنى أو فى حال البدعة فبدعى قال النووى: معناه يسمى بدعيا ويرتب عليه أحكام البدعى إلا أنه لا إثم فيه باتفاق الأصحاب فى كل الطرق وما حكى عن القفال من كون التعليق بدعيا لاحتمال وقوع الطلاق فى الحيض قد أظنب الإمام فى تغليطه وقال: إنه فى حكم الهجوم على ما اتفق عليه الأولون. قال الرافعى: ويمكن أن يقال: إن وجدت الصفة باختياره أثم بإيقاعه فى الحيض.

(وتندب الرجعة) لمن طلق بدعيا لخبر الصحيحين «أن عمر طلق امرأته وهى

قوله: (أو فى حال البدعة) أى: بأن وجدت فى حيض أو طهر وطئها فيه أو فى حيض قبله.

قوله: (أحكام البدعى) كسن الرجعة.

قوله: (فى كل الطرق) أى: طرق نقل المسائل عن الشافعى رضى الله عنه فإن كل مسألة لها طريق أو طرق فى النقل.

قوله: (وقال إنه فى حكم الهجوم إلخ) هذا غير ظاهر إن قلنا: إنه بدعى لا إثم فيه إذ الظاهر أن ما اتفق عليه الأولون إنما هو البدعى الذى فيه إثم وهذا مجرد اصطلاح لا يختلف به الحكم تدبر.

قوله: (قال الرافعى إلخ) الحاصل إنه إذا علق بما يوجد زمن البدعة قطعاً أو وجد فيه باختياره أثم، وإلا فلا حجر و «م.ر» خلافاً لنقل «ق.ل» عن «م.ر» خلاف ذلك.

قوله: (قال الرافعى إلخ) ينبغى أن يكون هذا ابتداء بحث لا اعتراض لأن المنقول عن القفال إنما هو عند الاحتمال كما يصرح به تعليقه فتأمل.

قوله: (وتندب الرجعة) أى: ما بقى الحيض الذى طلق فيه أو الطهر الذى طلق فيه والحيض الذى بعده دون ما بعد ذلك لانتقالها إلى حالة يحل فيها طلاقها. انتهى.. «م.ر»

قوله: (وتندب الرجعة) وإذا راجع ارتفع الإثم المتعلق بحقها لأن الرجعة قاطعة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية «حجر» وقوله: المتعلق بحقها أفهم عدم ارتفاع المتعلق بحق الله فيحتاج للتوبة وهو ظاهر ونظيره القتل فإنه بالاقتصاص أو أخذ الدية يسقط حق الأدمى دون حق الله، بل يحتاج إلى التوبة.

حائض» فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال: «مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا» وفي رواية لهما «فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس» ويقاس بما في الخبر بقية صور البدعي، وإنما لم يوجبوا الرجعة لأنها في معنى النكاح وهو لا يجب قال الإمام: ومع نذب الرجعة لا نقول: إن تركها مكروه قال النووي: وفيه نظر، وينبغي كراهته لصحة الخبر فيها ولدفع الإيذاء (وليستأني) أي: ينتظر وجوبا بعد الرجعة (به) أي: بالطلاق إن أراد (إلى الطهر) فيطلق فيه لكن الإمساك إلى الطهر الثاني أولى للرواية السابقة ولئلا يكون المقصود من

.....
وخط على المنهاج وبها يرتفع الإثم المتعلق بحققها وإنما لم تجب لأن التوبة لم تنحصر فيها لحصولها بمساحتها. انتهى. «ق.ل.» وهو يفيد الوجوب إذا لم تسامح فليراجع، وعبارة غيره: لجواز أن تسامحه من حقها. انتهى. وهو يفيد حل ترك الرجعة من انتظار المسامحة فتأمل.

قوله: (وتندب إلخ) فيه أن الخروج من المعصية واجب فهلا وجبت إلا أن يقال: أنزلها عن مرتبة الوجوب انتهاء الإثم بانتهاؤه زمن البدعة، وفيه نظر. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (خبر الصحيحين إلخ) واستفادة النذب منه بالقرينة لأن الأمر بالأمر بالشئ ليس أمرا به. انتهى. «م.ر».

قوله: (قال النووي وفيه نظر وينبغي كراهته إلخ) قال في شرح الروض: وكان المصنف أي: صاحب الروض حذفه لأن الإمام قد صرح فيما قاله بإجماع أصحابنا والاستناد إلى الخبر رد بأنه لا نهى فيه. انتهى. وقد يجاب بأنهم أثبتوا الكراهة في مواضع بتأكد الطلب مع انتفاء النهي، كما في إزالة الخلوف وترك غسل الجمعة.

قوله: (فيطلق فيه لكن الإمساك إلى الطهر الثاني أولى) عبارة الروض: فإن راجع والبدعة لحيض فالمستحب أن لا يطلقها في الطهر منه أو كانت البدعة لظهر جامعها فيه أي: أو في حيض قبله، ولم ين حملها ووطيء بعد الرجعة أي: فيه فلا بأس بطلاقها في الطهر الثاني وإلا أي: بأن لم يراجعها إلا بعد الطهر أو راجعها فيه ولم يطأها استحباب أن لا يطلقها فيه أي: في الطهر الثاني. انتهى. قال في شرحه: وظاهر أن ذلك فيمن طلق غير من لم يستوف دورها من القسم، بخلاف من طلق هذه للزوم الرجعة له ليوفيقها حقها. انتهى.

قوله: (رد بأنه لا نهى فيه) حزم «م.ر» بالكراهة وأيده بأن الخلاف في الوجوب يقوم مقام النهي عن الترك كغسل الجمعة. انتهى. وقد قال بوجوبها مالك وأبو حنيفة، كما في «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (بتأكد الطلب) قد يقال: لا طلب في الحديث لأن الأمر بالأمر ليس أمرا.

الغور البهية في شرح البهجة الوردية

الرجعة مجرد الطلاق وكما ينهى عن النكاح لمجرد الطلاق ينهى عن الرجعة له، ولا يندب الوطء في الطهر الأول اكتفاء بإمكانه، ويجوز أن يكون معنى كلامه أنه ينتظر بندب الرجعة بمعنى يستمر نديها إلى الطهر المذكور فعند الطهر يسقط النذب وبه صرح الماوردي، ونقله عنه الروياني وأقره، لكن قضية كلام غيرهما بقاء النذب إلى انقضاء العدة. (وإلا) بأن خلا الطلاق عما يصيره بدعيا وكانت المرأة تعتد بالطهر كما أنها كذلك في البدعي بقرينة ما سيأتي فهو (سني).

(ولو على جمع) الطلاق (الثلاث) دفعة واحدة (استولى) إذ لا بدعة عندنا في جمعها لما في خبر اللعان «أن الملاعن قال: هي طالق ثلاثا ولو كان بدعيا لأنكر عليه النبي ﷺ لثلاثا يعود إلى مثله ولأنه إزالة ملك فجاز مجتمعا ومتفرقا كعتق العبيد، وقد يفرق بأن العتق محبوب والطلاق مبغوض». (لكن تفريق الثلاث) على الأقراء أو الأشهر

.....
قوله: (يسقط النذب) عبارة «ق.ل» على الجلال: وينتهي زمن السنة بانتهاء زمن البدعة وهي في طهر وطئ فيه أو في حيض قبله بفراغه مع زمن الحيض بعده وفي حيض خال عن الوطء بفراغه. انتهى.

قوله: (قال) أي: قبل أن يخبره ﷺ بتحريمها عليه فلو حرم لنهاه لأنه أوقعه معتقد إبقاء الزوجية ومع اعتقادها يحرم الجمع عند المخالف ومع الحرمة يجب الإنكار على العالم، وتعليم الجاهل، ولم يوجد فدل على أن لا حرمة. انتهى. «م.ر».

قوله: (فعند الطهر يسقط النذب) عبارة الروض: يستحب لمن طلق بدعيا أنه يراجع قال في شرحه: ما لم يدخل الطهر الثاني. انتهى.

قوله: (كذلك) أي: تعتد بالطهر.

قوله: (بقرينة ما سيأتي) أي: إن طلاق من لا تعتد بالطهر لا سني ولا بدعي.

قوله: (لثلاثا يعود إلى مثله) ولثلاثا يتوهم الحاضرون جواز ذلك.

قوله: (فإن راجع) أي: في الحيض.

قوله: (استحب أن لا يطلقها فيه) لثلاث تكون الرجعة للطلاق.

قوله: (ما لم يدخل الطهر الثاني) أي: إن كان الطلاق في طهر جامعها فيه أوفى حيض قبله فإن كان في حيض خال عن الوطء بفراغه يسقط النذب. انتهى. «ق.ل».

(أولى) من جمعها ليتمكن من الرجعة أو التجديد إن ندم فإن لم يفعل فليفرقها على الأيام.

(وهو لمن يطهرها لم تجعلاً معتدة) أى: والطلاق لمن لا تعتد بالطهر لا بدعى ولا سنى كما سيأتى، وذلك بأن لا تعتد أصلاً بأن لم توطأ ولم تستدخل الماء أو تعتد بالأشهر لصغر أو يأس أو بوضع الحمل لانتفاء ما ذكر فى البدعى والسنى قال فى الشرح الصغير: وقد تضبط الأقسام على الإبهام بأن يقال: الطلاق إن حرم إيقاعه فبدعى وإلا فسنى فى حق من يعتورها التحريم، وليس بسنى ولا بدعى فى حق غيرها. (والفسخ أيضاً لا) بدعى (ولا) سنى لأنه إنما شرع لدفع ضرر نادر فلا يناسبه تكليف رعاية الأوقات ولأنه فورى فلو كان كالطلاق فيما ذكر لآخر عن زمن البدعة إلى زمن السنة فيتنافى الفورية والتأخير، ويستثنى مما دخل تحت قوله: وإلا إلى آخره طلاق زوجته الحامل من زنا وطلاق زوجته التى وطئها غيره بشبهة فحبلت منه فإنه بدعى

قوله: (فى حق من يعتورها التحريم) وهى من تعتد بالطهر.

قوله: (طلاق زوجته الحامل من زنا) إن كان مبنياً على أنها لا تحيض فهو خروج عن الموضوع لأن الكلام فىمن تعتد بالطهر على أنها حينئذ تعتد بالأشهر كما فى حاشية المنهج، وإن كان مبنياً على أنها تحيض فإن كانت تحيض مع الحمل اعتدت بالإقراء كما نقله «ع.ش.» عن «س.م.» وإن كانت لا تحيض معه فهو ضعيف مبنى على أن زمن حمل

قوله: (فإنه بدعى إلخ) قال فى الروض: وذكر أى: الأصل فى العدة فى حمل الزنا خلاف هذا أى: حيث ذكر أن العدة تنقضى مع وجود حمل الزنا قال الشارح فى شرحه: ليس بخلافه، بل ذاك فيما إذا حاضت وهذا فيما إذا لم تحض بقرينة تعليله السابق. انتهى. وحينئذ فهل يائمه لأنها قد لا تحيض فيتأخر شروع العدة إلى الوضع والنفاس.

قوله: (وهذا فيما إذا لم تحض) مبنى ما على أن زمن حمل الزنا لا يحسب من العدة والوجه حسبانه ولا يضر طول المدة لأنها تشرع فى العدة فليس بدعياً، انتهى. «خ.ل.» على المنهج قال خلافاً لما فى شرح الروض ووافقه «ع.ش.» على «م.ر.» نقلاً عن «س.م.»، فراجعته ثم رأيت فى الشيخ عوض على الخطيب: أن المعتمد فى الحامل من الزنا وهى لا تحيض أصلاً أو فى زمن الحمل فقط إنها لا تشرع فى العدة إلا بعد الوضع والنفاس إذا كانت العدة بالإقراء وبعد الوضع ولو مع النفاس إذا كانت بالأشهر. انتهى.

قوله: (وحيثئذ فهل يائمه) مبنى على ما نقله عن شرح الروض أما على ما «للحل» و«ع.ش.» فلا إثم لشروعها فى العدة.

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

إذ العدة تقع بعد الوضع والنفاس فلا يشرع عقب الطلاق فى العدة بخلاف الحامل منه. ذكره فى الروضة وأصلها ثم ما ذكر من أن الطلاق ينقسم إلى الثلاثة المذكورة هو المشهور. ومنهم من جعله قسمين سنيا وهو الجائز وبدعيا وهو المحرم. وهذا ما يفهمه كلام المنهاج، والأمر فى ذلك قريب فإنه اصطلاح، والجائز واجب ومستحب ومكروه: فالواجب الطلاق فى الإيلاء وعند الشقاق برأى الحكمين، والمستحب طلاقه لها لتقصيره فى حقها لبغض أو خوف إفسادها فراشه أو غيرهما، والمكروه طلاقه مع سلامة الحال فأقسام الطلاق أربعة.

(وطلقتى نفسك مهما قال) أى: ومهما قال لزوجته: طلقتى نفسك ولو مع إن شئت (تمليكها ذا) أى: فإذا تمليكها الطلاق لا توكلها فيه لعود مصلحته إليها لا إلى الزوج فكأنه قال: ملكتك نفسك فتملكها بالطلاق، وإذا كان تمليكا لها (فلتطلق) نفسها

..... الزنا لا يحسب من العدة، والوجه حسبه ولا يضر طول المدة لأنها تشرع فى العدة فليس بدعيا، كذا فى «ح.ل» على المنهج و«ع.ش» على «م.ر» ناقلا له عن المحشى، وقوله: التى وطئها غيره بشبهة أى: ولو كانت تعتد بالأقراء لأن عدة الشبهة مع الحمل تقدم بخلاف ما لو لم تحمل فإن الراجح تقديم عدة الطلاق أفاده «م.ر» فقوله: بخلاف الحامل منه أى: التى لم تحمل من وطئ الشبهة تدبر، ثم رأيت فى الشيخ عوض على الخطيب أن المعتمد فى الحامل من الزنا وهى لا تحيض أصلا أو فى مدة الحمل فقط أنها لا تشرع فى العدة إلا بعد الوضع، والنفاس إذا كانت العدة بالأقراء أو بعد الوضع ولو مع النفاس إذا كانت بالأشهر. انتهى.

قوله: (فى الإيلاء) أى: إذا لم يفى ولو باللسان «س.م» فهو واجب مخير. انتهى. حاشية منهج.

قوله: (تمليكها) المعتمد أنه تمليك كما قال لكن فيه شوب تعليق نعم إن جرى بلفظ التوكيل فهو توكيل. انتهى. «ق.ل».

قوله: (والأمر فى ذلك قريب) فيه شىء فإن التعليق قد يختلف باعتبار ذلك.

قوله: (فإن التعليق إلخ) كأن قال: إن كان طلاقك الآن سنيا فأنت طالق وكانت صغيرة أو آيسة وأطلق، وظاهر كلامهم فى هذا عدم الوقوع إذ لا سنة لهما ولا بدعة بالاصطلاح المشهور، بل صريح كلامهم فيما إذا قال: أنت طالق للسنة أو البدعة اعتبار الاصطلاح المشهور ولعله لشهرته.

باب الطلاق

٣٠٧

(حالا) لأن تطليقها نفسها متضمن للقبول فاعتبر فيه الحال كما فى سائر التمليكات فلو أخرته بقدر ما يقطع القبول عن الإيجاب لم تطلق، وعلم من كلامه أن تعليقها الطلاق ملغى.

(وقبله) أى: قبل تطليقها نفسها (يرجع) الزوج جوازا كما فى البيع، ونحوه (والمعلق * منه) أى: من تمليك الطلاق بغير مشيئتها كقوله: إذا جاء رجب فطلقى نفسك. (لغا) كما فى البيع ونحوه، وكذا تفويض التعليق إليها كقوله: علقى طلاقك لأن التعليق يجرى مجرى اليمين فلا يقبل التمليك والنيابة وتفويض الإعتاق إلى الرقيق كتفويض الطلاق إلى الزوجة. (ويقع المتفق).

(إن ذكرنا من عدد أو نوي) أى: ويقع المتفق عليه من عدد الطلاق الملفوظ به أو المنوى إن ذكر كل من الزوجين عددا أو نواه واختلف مذكورهما أو منويهما فلو قال: طلقى نفسك ثلاثا أو ثلاثا إن شئت فطلقت دون الثلاث أو قال: طلقى نفسك ونوى الثلاث فطلقت ونوت دونها أو بالعكس فيهما وقع الأقل لأنه المتفق عليه، ولو قدم المشيئة على العدد فقال: طلقى نفسك إن شئت ثلاثا فطلقت واحدة أو قال: طلقى إن

قوله: (فلتطلق نفسها حالا) ولا يكتفى عن التطليق قولها: قبلت، وإن نوت به الطلاق، كما فى التحفة.

قوله: (فاعتبر فيه الحال) ما لم يقل: طلقى نفسك متى شئت فلا يشترط الفور وإن اقتضى التمليك اشتراطه قال ابن الرفعة: لأن الطلاق لما قبل التعليق سومح فى تملكه، وهذا ما جزم به صاحب التنبية، وجرى عليه ابن المقرئ والأصفهاني والحجازي وصاحب الأنوار ونقله فى التهذيب عن النص وهو المعتمد. انتهى. «خ.ط» و «م.ر» على المنهاج.

قوله: (فاعتبر فيه الحال) لو قال: طلقى نفسك متى شئت لم يشترط الفور «ب.ر».

قوله: (ولو قدم المشيئة على العدد إلخ) يشمل ما لو قدمها على الطلاق أيضا.

قوله: (لم يشترط الفور) عبارته شرح الإرشاد: فتبادر فوراً بالتطليق وإن قال: متى شئت على المعتمد. انتهى. ومثله فى التحفة، لكن المعتمد كما فى شرح «م.ر» ما فى الحاشية عن «ب.ر».

قوله: (يشمل ما لو قدمها إلخ) أى: فحكمه حكم تقديمها على العدد فقط ولو لم يذكر عددا فقال: إن شئت طلقى نفسك لغا لأنه تعليق للتفويض مبطل له. انتهى. «ق.ل».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

شئت واحدة فطلقت ثلاثا قال صائب التلخيص وسائر الأصحاب: لا يقع لأن مشيئة ذلك العدد صارت شرطا في أصل الطلاق. ذكره في الروضة وأصلها والظاهر أنه لو قدمها على الطلاق أيضا فقال: إن شئت طلقى ثلاثا أو واحدة كان كما لو أخرها عن العدد. (و) يقع (ما يقول) أى: ما يذكره (الزوج) من العدد (أن تطلق هيا) أى: الزوجة الجواب فلو قال: طلقى نفسك ثلاثا فقالت: طلقت ولم تذكر عددا ولا نوته وقع الثلاث لأن السؤال معاد في الجواب تقديرا، وخرج بما يقوله الزوج ما ينويه كأن قال: طلقى نفسك ونوى ثلاثا فقالت: طلقت ولم تنو لا يقع إلا واحدة لتعذر عود المنوى في الجواب إذ التخاطب يقع باللفظ لا بالنية، ولأن صريح الطلاق كناية في عدده كالإبانة كناية في أصله وعدده ولو قال: أبيني نفسك ونوى فقالت: أبنت ولم تنو لم يقع فكذا العدد.

(ولو بالاختلاف) أى: يقع ما ذكر في صور التملك ولو مع اختلاف لفظ الزوجين. (في الصريح) (و) في (الضد) أى: الكناية كما في البيع كالمثال الذى زاده بقوله (كالتطبيق والتسريح) وكالتحريم أو التطبيق والإبانة فلو قال: طلقى نفسك قوله: (وفي الضد) كأن الشارح حمل المصنف على معنى أن الاختلاف واقع بين الصريحين أو الكنايتين كما يفيد زيادة لفظة في قبل الضد، لكن بقى الاختلاف بتصريح أحدهما وتكنية الآخر فيقاس على ما ذكر.

قوله: (والظاهر أنه إلخ) المعتمد خلافه «م.ر».

قوله: (ولم ينو) مفهومه أنها لو نوت وقع المنوى، لكن لو اختلف منويهما فينبغى أن يقع المتفق عليه أحذا مما تقدم.

قوله: (كالمثال الذى زاده بقوله إلخ) الوجه أن يجعل قوله: كالتطبيق للتظهير لا للتمثيل والمعنى لا يضر الاختلاف بالصريح والكناية، كما لا يضر الاختلاف فى ألفاظ الصريح، ثم رأيت العلامة الجوسجى نبه على ذلك فى شرح الإرشاد «ب.ر».

قوله: (المعتمد خلافه) أى: وهو أن حكمه حكم ما لو قدم المشيئة على العدد فقط كما فى القولة قبل.

قوله: (الوجه أن يجعل إلخ) كأن الشارح حمل المصنف على أن الاختلاف واقع بين الصريحين أو الكنايتين كما يفيد زيادة لفظ فى قبل الضد وبقى الاختلاف بين الصريح والكناية فيؤخذ بالمقايضة «تدبر».

فقلت: سرحت، أو حرمتى نفسك فقالت: أبنت، ونويا الطلاق، أو طلقى نفسك فقالت: أبنت ونوت أو بالعكس فى الجميع طلقت وإن اختلف لفظهما نعم إن قيد فقال: طلقى نفسك بصريح الطلاق أو بكنايته فعد لت عن مأذونه لم تطلق، وفى الروضة وأصلها عن فتاوى البغوى لو قال: طلقى نفسك ثلاثا فطلقت واحدة فراجع فلها أن تطلق ثانية وثالثة قال فى المهمات: ولا بد من تقييده بالحال لأنه تمليك.

(وقصد تفريق على الأقراء) ليقع فى كل قرء طلقة (لا * يقبل) ظاهرا (فى) إيقاع (ثلاث) ولم يوصل بلفظ للسنة (أو قد وصلا).

(بلفظ للسنة) فلو قال لموطوءة: أنت طالق ثلاثا أو ثلاثا للسنة وقال: قصدت تفريقها على الأقراء لم يقبل منه لمخالفته مقتضى اللفظ من وقوع الثلاث دفعته فى الحال فى الأولى وفى حال السنة فى الثانية ولا يعاوضه ذكر السنة إذ لا سنة فى التفريق نعم إن كان يعتقد تحريم الجمع كالمالكى قبل منه لموافقة تفسيره اعتقاده. كذا جزم به فى المنهاج كأصله تبعا للمتولى لكنه فى الروضة كأصلها أطلق كالناظم ثم حكى تفصيل المتولى ثم حكى عن الحناطى القبول مطلقا ثم قال: والأصح المنصوص هو الأول. (و) لا يقبل منه ظاهرا قصد (التقييد) بشرط (كشرط سكنى) زيد ومشيتته (ومجىء

قوله: (ومشيته) أى: زيد بخلاف مشيئة الله فلا يدين فى إرادتها لأن إرادتها ترفع حكم اليمين من أصله. انتهى. «م.ر» أى: بخلاف شرط مشيئة زيد فإنها تخصصه بحال دون حال.

قوله: (فى الجميع) يمكن تعلقه بما بعده لكن المتبادر تعلقه بما قبله.

قوله: (ثم حكى تفصيل المتولى إلخ) الذى فى الروضة ذكر الحكم أولا من غير تقييد وقال عقبه قال المتولى: إلا أن يكون يعتقد تحريم الجمع، ثم حكى عن الحناطى القبول مطلقا ثم قال: والأصح المنصوص هو الأول. انتهى. وهذا كما ترى إنما يفيد تصحيح الأول بعد إن قيد بمقالة المتولى وأقرها، وذلك كما ترى يوافق ما فى المنهاج بظاهره وينبى عن صنيع الشارح. برلسى.

قوله: (الذى فى الروضة إلخ) عبارتها قال: أنت طالق ثلاثا للسنة ثم قال: نويت تفريقها على الإقراء لم يقبل فى الظاهر قال المتولى: إلا أن يكون ممن يعتقد تحريم جمع الثلاث فى قرء فيقبل فى الظاهر وحكى الحناطى وجها فى القبول مطلقا والصحيح المنصوص هو الأول. انتهى. ولو كان تصحيح الأول بعد تقييده بمقالة المتولى كما ذكره لم يقل أنه المنصوص، ولو كان المتولى ناقلا لما ذكره عن النص لنبه عليه كما هو عادته لكن صنيع الخطيب على المنهاج يقتضى أن هذا الاستثناء منصوب عليه، فراجع.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

العيد) فى قوله: أنت طالق لعدم إشعار اللفظ بالتقييد والنية ولا تؤثر بمجرد ما وتمثيله بمجىء العيد من زيادته.

(وهكذا استثناء بعض النسوة) لا يقبل منه قصده ظاهرا فى قوله: نسوتى أو نسائى طوالق أو كل امرأة لى طالق لمخالفته عموم اللفظ المحصور أفراده القليلة أما باطنا فيقبل على الأصح قال فى الروضة كأصلها: ويجرى الخلاف فيما لو قال: إن أكلت خبزا أو تمرا ثم فسر بنوع خاص. انتهى. وقضيته أنه لا يقبل منه، وهو ما حكى عن النص فى لا آكل من أنه يقبل تفسيره بنوع يحمل على القبول باطنا كما فى نظيره الآتى فى إن كلمت زيدا فأنت طالق (لا إن بدت) أى: ظهرت (قرينة) تشعر بقصد الاستثناء أو

قوله: (فى قوله نسوتى إلخ) بخلاف قوله: أربعتكن طوالق فلا يدين فيه كما سيأتى.

قوله: (المحصور أفراده القليلة) انظر مفهومه.

قوله: (تشعر بقصد الاستثناء) هذا صريح فى صحة الاستثناء بالنية وهو كذلك، لكن بشرط ألا يكون من عدد نص: كأربعتكن طوالق، وأراد إلا فلانة أو أنت طالق ثلاثا وأراد إلا واحدة فإذا لم يكن كذلك كأن قال: نسائى طوالق أو كل امرأة لى طالق، وقال: أردت إلا فلانة دين لأنه تخصيص لا رفع للطلاق من أصله، والفرق بين أربعتكن ونسائى أن أربعتكن ليس من العام لأن مدلوله عدد محصور وشرط العام عدم الحصر باعتبار ما دل عليه اللفظ فى إفراده ونسائى وإن كان محصورا بحسب الواقع، لكن لا دلالة له بحسب اللفظ على عدد. انتهى. «م.ر.» وحجر على المنهاج و«ع.ش.» فله در الشارح حيث مثل بنسائى طوالق، وكل امرأة لى طالق، وفى حاشية الشيخ عميرة على المحلى أن بمجرد النية لا يؤثر شيئا لا ظاهرا، ولا باطنا إذا كان مستغرقا أو مثل أربعتكن طوالق وأراد إلا فلانة أو تعليقا بمشيئة الله. انتهى. وقوله: إذا كان مستغرقا عدم تأثيره ليس خاصا بالمنوى، وفى حاشية «س.م.» على التحفة لو قال: أربعتكن طوالق إلا فلانة فمقتضى كلام الروضة صحة هذا الاستثناء ويؤيده ما فى باب الإقرار من صحة الاستثناء من المعين كللك على هذه الأربعة إلا واحدا منها. انتهى. «م.ر.» ففرق بين النية، والتلفظ. انتهى. ولا يخفى صعوبة

.....

.....

باب الطلاق

٣١١

غير الطلاق فيقبل منه ظاهرا وباطنا لما زاده بقوله (للقوة) أى : لقوة قصد بدلالة القرينة.

(كعتبها) أى : الزوجة لزوجها (بزوجة جديدة) بأن قالت له : تزوجت على فقال منكرا لذلك : نسائي طالق أو كل امرأة لى طالق ثم قال : قصدت غير المعاتبة. (أو حله) أى : أو كحل الزوج (الوثاق) بفتح الواو، وكسرهما (عن) زوجة له (مشدودة) بالوثاق، وقد قال لها حين حلها : أنت طالق ثم قال : قصدت حل وثاقها فيقبل منه لما قلنا.

.....
الفرق بين النية والتلفظ، إذ حيث صح الاستثناء انتظم ذكره مع اللفظ وما كان كذلك فهو من محل التدوين كما نصوا عليه. انتهى. «س.م» على أبى شجاع وقد يقال : إنهم لم يسكتوا على هذا بل استثنوا مما ينتظم ما إذا كان المستثنى منه نصا فى مدلوله وعللوا بأن استعماله فى البعض غير مفهوم كما سيأتى قريبا فى الشرح.

قوله : (ثم قال قصدت غير المعاتبة) ظاهره أنه يصدق وإن لم يكن له غيرها، وقد توقف فيه بعضهم وقال : ينبغي أن لا يدين فضلا عن القبول ظاهرا، واستدل على ذلك بما لو قال : كل امرأة لى طالق إلا عمرة وليس له غير عمرة فإن الشيخين نقلا عن القفال إن عمرة تطلق، بخلاف ما لو قال : النساء طالق إلا عمرة لأنه لم يضيف النساء إلى نفسه، وقال السبكي : الذى استقر عليه رأىى إنه إذا قال : كل امرأة لى غيرك أو إلا أنت طالق لم تطلق وإن قال : كل امرأة لى طالق غيرك أو إلا أنت طلقت والصورتان، حيث لا زوجة له غيرها. انتهى. ووجهه أن غير أو إلا عند على طالق يكونان صفتين فيفيدان عدم الوقوع وعند تأخرهما يكونان للاستثناء والاستثناء المستغرق باطل «ب.ر» أقول : الوجه إنه عند تقديمهما لا طلاق، وإن قصد الاستثناء دون الصفة لأنه لم يربط الطلاق بالذكر إلا بعد إخراجهما عنه، فليتأمل «س.م».

قوله : (فإن الشيخين نقلا إلخ) قال «م.ر» فى شرح المنهاج : لكن ظاهر إطلاقهم يخالفه قال «ع.ش» وهو المعتمد ولعل وجهه ما قاله «س.م» فى حاشية التحفة من أنه فيما نحن فيه قال : أردت غير المعاتبة أى : أردت بقولى : نسائي أو كل امرأة لى غير المعاتبة فقوله : طالق إنما ربطه بقوله : نسائي أو كل امرأة لى بعد تقييده نية بغير المعاتبة فهو نظير ما قاله السبكي عند تقديم أداة الاستثناء على طالق من أنها لا تطلق لأنه لم يربط الطلاق بقوله : نسائي أو كل امرأة لى إلا بعد تقييده بغير المعاتبة، غاية الأمر أنه لم يصرح هنا بهذا القيد بل نواه فاحتيج فى قبوله ظاهرا إلى قرينة، وهناك صرح به فعلم به مطلقا، بخلاف ما إذا أخرج أداة الاستثناء فقال : كل نسائي أو كل امرأة لى طالق غيرك فإنه يقع الطلاق للاستغراق وليست مسألتنا نظير ذلك كما تبين. انتهى. فالوجه عدم التوقف فيما نحن فيه، فليتأمل.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(أو قال في مطلق ما قد علقا) أى: ولا إن قال فى مطلق التعليق: بتكليم أو غيره كقوله: إن كلمت زيدا. فأنت طالق قصدت (يوميين) مثلاً فيقبل منه كما حكى عن النص. (قلت) إنما يقبل منه (باطناً لا مطلقاً) وهذه الزيادة إنما يحتاج إليها إذا عطف قوله أو قال على قوله: إن بدت فإن عطف على ما قبله كان كبقية الصور فى عدم القبول ظاهراً وهذا بخلاف نظيره من الحلف بالله إذا لم يتعلق بحق آدمى كقوله: الله لا أكلمه ثم قال: قصدت يوميين فإنه يقبل منه ظاهراً وباطناً لأنه أمين فى حقوق الله تعالى.

(ودينوه) أى: قبلوا قوله: باطنا لا ظاهراً (فى جميع ما ورد) مما لا يقبل ظاهراً، وهذا معنى قول الشافعى: له الطلب وعليها الهرب أى: له طلبها فيما بينه، وبين الله إن كان صادقا، وعليها الهرب منه إن لم تصدقه، وإذا صدقته فرأهما الحاكم مجتمعين فهل يفرق بينهما. فيه وجهان أقواهما فى الكفاية نعم، والتصريح بالتدوين فيما ذكر من زيادة النظم. (لا إن يقل) بعد قوله: أنت طالق (أردت إن شاء الصمد) عز وعلا أو إن لم يشأ الصمد فلا يقبل منه ظاهراً و باطناً لأن هذا يرفع حكم الطلاق بالكلية فلا بد فيه من اللفظ، وما تقدم يخصه بحال دون حال قال الشيخان: وشبهوا ذلك بالنسخ لما كان رفعاً للحكم بالكلية لم يجز إلا باللفظ، بخلاف التخصيص فلذلك

قوله: (وإذا صدقته) أى: غلب على ظنها صدقه فيجب عليها حينئذ تمكينه وإلا حرم، ولا يمنع من ذلك حكم الحاكم بالتفريق إذ حكمه إنما ينفذ باطناً إذا وافق ظاهر الأمر باطنه. انتهى. حجر، لكن فى «م.ر» إنه إذا استوى عندها صدقه وكذبه جاز لها تمكينه مع الكراهة.

قوله: (فيه) أى: الإحرام.

قوله: (على قوله إن بدت) أى: على بدت من أن بدت ثم عطفه على هذا هو المتبادر الخالى عن التكلف وأما عطفه على ما قبله فهو محجوج إلى التكلف لأن هذا فعل وذاك جملة إسمية ولا يظهر عطفه عليها ولا على جزئها كما يدرك بالتأمل فيهما، فليتأمل ويحاج بأن هذا باعتبار تعبير المصنف وأما عبارة الحارثى: فإنها صالحة للعطف على ما قيل من غير تكلف بل هى ظاهرة فيه كما يدركه الواقف عليها.

جاز باللفظ، وبغيره كالقياس. انتهى. وفيه نظر إذ النسخ جائز بالقياس على الصحيح كالتخصيص لكن نقل الزركشي عن أبي إسحاق المروزي عن الشافعي أنه غير جائز. وضابط ما لا يدين فيه، وما يدين إن ما فسر به على خلاف ظاهر اللفظ إن كان بحيث لا ينتظم مع اللفظ لو وصل به كأن قال: أردت طلاقاً لا يقع لم يدين، وإلا يدين إلا إذا قال: أردت إن شاء الله أو إن لم يشأ الله كما تقرر أو قال: أنت طالق ثلاثاً مثلاً ثم قال: أردت إلا واحدة أو قال: أربعتهن مثلاً طالقاً ثم قال: أردت إلا فلانة فلا يدين على الأصح بخلاف نحو نسائي طالق كما مر قالوا لأن لفظ الأربعة، ونحوها من الأعداد نص في العدد المعلوم، واستعمالها في بعضه غير مفهوم بخلاف استعمال اللفظ العام في الخاص. فروعان: لو قال: أنت طالق ثلاثاً ثم قال: قلت: إن شاء الله، وأنكرته المرأة صدقت بيمينها لأنه أوقع الطلاق وأراد رفعه بما الأصل عدمه، ولو قالت: طلقته ثلاثاً فقال: قلت: أنت طالق ثلاثاً إن كلمت فلانا فقالت: سمعت الطلاق دون الشرط صدق بيمينه.

(فصل في بيان الرجعة)

بفتح الراء، وكسرها، والفتح أفصح عند الجوهرى، والكسر أكثر عند الأزهري، وهي رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة كما يؤخذ مما يأتي، والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿ويعولتهن أحق بردهن﴾ [البقرة ٢٢٨] ﴿في ذلك﴾ أى: في العدة ﴿إن أرادوا إصلاحاً﴾ أى: رجعة كما قاله الشافعي رضى الله عنه، وقوله: ﴿الطلاق مرتان فإمساك بمعروف﴾ [البقرة ٢٢٩]، والرد والإمساك مفسران بالرجعة، وقوله ﷺ لعمر: مره فليراجعها كما مر، وطلق ﷺ حفصة ثم راجعها رواه

.....
.....

قوله: (أنكرته المرأة) بخلاف ما لو قالت: لم أسمعته فهو المصدق كما في نظيره الآتي بعده

«ر.م».

قوله: (فقالت سمعت الطلاق) بخلاف ما لو قالت: لم تقله فهي المصدقة «م.ر».

وقوله: دون الشرط قياس ما قبله أنها لو أنكرت الشرط من أصله صدقت.

.....

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

أبو داود وغيره بإسناد حسن، ولها أربعة أركان: مرتجع . وزوجة وطلاق وصيغة، وقد أخذ فى بيانها فقال:

(يصح إن راجع أى كانا) أى: مراجعة أى زوج كان (له النكاح) بنفسه لأنها كإنشاء النكاح فلا رجعة للمرتد. ولا لغير المكلف إلا السكران ولا لوليّه إلا فيمن طلق ثم جن فلوليه أن يراجع له حيث يجوز له ابتداء النكاح، وأورد عليه المحرم فإنه يراجع فى الأصح، وليس فيه أهلية النكاح ورد بأن فيه الأهلية، وإنما الإحرام مانع. وظاهر أن للسفيه وللعبد الرجعة بغير إذن، وإن احتاجا فى النكاح إليه (طالقا) أى: يراجع طالقا، وإن شرط أن لا رجعة أو قال: أسقطت حق الرجعة إذ لا تسقط بذلك كما لا يسقط الولاء فى العتق بشرط إسقاطه، وفى اشتراط تحقق الطلاق خلاف فلو علقه على شىء وشك فى حصوله فراجع ثم علم أنه كان حاصلا فى صحة الرجعة وجهان من القولين فيما إذا باع مال أبيه بظن حياته فبان ميتا قال الرويانى: والأصح أنها لا تصح. كذا نقله عنه القمولى، وخرج بالمطلقة المفسوخ نكاحها لأن الرجعة إنما وردت فى الطلاق ولأن الفسخ شرع لدفع الضرر فلا يليق به جواز الرجعة وبقوله (مجانا) المطلقة بعوض لبيّنونتها، وبقوله.

فصل فى الرجعة

قوله: (أن للسفيه إلخ) أى: تغليباً لكونها استدامة «م.ر».

قوله: (والأصح) ضعيف.

فصل فى الرجعة

قوله: (ولا لغير المكلف) كالجنون.

قوله: (وظاهر أن للسفيه وللعبد إلخ) هما داخلان فى قوله: أى: كانا له النكاح لأن أهلية النكاح لا ينافيها الافتقار إلى الإذن، ثم رأيت فى شرح المنهج أدخلهما فى أهلية النكاح وأشار لما قلنا «س.م».

قوله: (كذا نقله عن القمولى) عبارة شرح الروض قال الأذرعى: كذا نقله عن القمولى ورأيت به كذلك فى البحر وإلا ثبت مانقله عنه الشيخ كمال الدين سلال شيخ النورى فى مختصر البحر: أنها تصح. انتهى.

(تقبل حلا) أى: للزوج المرتدة كما سيأتى، والمطلقة ثلاثا ولا ترد المحرمة لأن المراد قبول نوع من الحل ولو بخلوة أو نظر، وبقوله (نجزت) أى: الرجعة ما لو علقها لأنها لا تقبل التعليق كالنكاح، وسائر العقود بل لو قال: راجعتك إن شئت فقلت: شئت لم يصح، بخلاف نظيره فى البيع لأن ذلك مقتضاه بخلافه فى الرجعة (لا) رجعة (مبهمه) فلو طلق إحدى امرأتيه مبهمه ثم قال: راجعت المطلقة أو طلقهما جميعا ثم قال: راجعت إحدهما لم يصح الرجعة فى احتمال الإبهام كالطلاق لشبهها بالنكاح وهو لا يصح معه (فى عدة) أى: يراجع فى عدته بل وفيما قبلها كأن كانت فى عدة غيره كما سيأتى عن الشيخ أبى حامد فى العدد أو طلقها حائضا أو نفساء كما مر فى باب الطلاق، وشمل كلامه العدة باستدخال ماء الزوج فيراجع فيها وهو ما جزم به فى الروضة كأصلها فى الكلام على العنة لكنه صحح فيها كأصلها فى

قوله: (ثم قال راجعت المطلقة إلخ) يفيد أنه لو راجع إحدهما بعينها، ثم عينها بجزئ الرجعة وهو قياس أجزائها فيما لو علق الطلاق على شئ وشك فى حصوله فراجع، ثم علم أنه كان حاصلا على المعتمد هناك. انتهى. «س.م».

قوله: (فى عدة غيره) كأن وطئت بشبهة وحملت فإن عدة الشبهة حينئذ تقدم ويمتنع عليه الوطء ما دامت حاملا وكالوطء غيره من سائر التمتععات نعم لا يراجع وقت وطء الشبهة لخروجها حينئذ عن عدتها بكونها فراشا للواطئ، فلو لم يراجع حتى وضعت ثم راجع صحت الرجعة أيضا لوقوعها فى عدته، ولو كان وطء الشبهة منه راجع فيما بقى من عدة الطلاق فقط وإن تداخلت العدة إلا إن حملت فله الرجعة إلى الوضع لوقوعه عن العدتين معا. انتهى. «ع.ش» و«ق.ل» و«س.م» على أبى شجاع وسيأتى قريبا فى الشرح.

قوله: (استدخال ماء الزوج) ولو فى الدبر. انتهى. «زى».

قوله: (وهو ما جزم به إلخ) معتمد «ح.ط».

قوله: (صحح فيها إلخ) ضعيف. أن الميتة ماتت غير زوجة وأن المبانة بانث قبل.

قوله: (بخلاف نظيره فى البيع) نحو بعتك إن شئت فقال: قبلت مثلا.

قوله: (وهو لا يصح معه) أى: الإبهام.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

محرمات النكاح أنه لا يراجع فيها، والمراد عدة الطلاق فلو وطئها في العدة فلا رجعة له إلا في البقية التي دخلت في عدة الوطء نعم لو خالطها بلاوطه مخالطة الأزواج وقلنا: ببقاء العدة، وهو الأصح فلا رجعة له بعد انقضاء الإقراء أو الأشهر للاحتياط وسيأتى في العدد وافهم كلامه أنه لا رجعة للمطلقة قبل الوطء، والاستدخال إذ لعدة عليها ولا بعد انقضاء عدة الرجعية لحصول البينونة ولقوله تعالى: ﴿فبَلِّغُنَّ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة ٢٣١] إذ لو كان حق الرجعة باقيا لما أبيح لهن النكاح، والمراد بالبلوغ هنا حقيقته، وفي فبلغن أجلهن فأمسكوهن مقاربة الأجل (لا) في (ردة) من الزوجين أو أحدهما فإنه لا يراجع، وإن عاد المرتد إلى الإسلام قبل انقضاء العدة لأن مقصود الرجعة الاستباحة، ومادام أحدهما مرتدا لا يجوز التمتع بها، وهذا تصريح مما أفهمه قوله: تقبل حلا.

(بالكلمه) أى: يصح أن يراجع باللفظ بأن يقول.

(رجعتها) أو (راجعتها) أو (ارتجعتها) وأن يقل إلى أو إلى نكاحي لشهرتها في ذلك بخلاف الألفاظ الآتية نعم يسن ذلك أو (أمسكتها على) أو على نكاحي (أو رددتها).

(إلى أو قال) رددتها (إلى نكاحي) وتقييده أمسكتها بعلى من زيادته، وقضيته اشتراط ذكرها كما اقتضاه قول الروضة وأصلها: يشبه أن يجيء اشتراط في الإضافة في أمسكتها الخلاف في اشتراطها في رددتها لكن قال بعده، والذي أورده في التهذيب استحبابها فيه مع حكايته الخلاف في الاشتراط في رددتها، وإنما اشترطت في رددتها لأن المتبادر منه إلى الفهم ضد القبول فقد يفهم منه الرد إلى

قوله: (لكن قالاً إلخ) هو المعتمد.

الأبوين بسبب الفراق فلزم تقييده بذلك، وتعبير النظم برجعتها، وما بعده أحسن من تعبير الحاوى برجعت إذ لابد فى صراحتها من التصريح بالمرأة بضمير خطاب أو غيبة أو بذكر اسمها كقوله: راجعت فلانة (و) يصح أن يراجع (بمعانى) يعنى بترجمة (هذه) الألفاظ (الصراح) بكسر الصاد جمع صريح ككريم، وكرام من أى لغة كانت، وإن لم يعجز عن العربية ووجه صراحة المذكورات شهرتها وورودها فى الكتاب، والسنة، وتقييده من زيادته بالصراح زيادة مضرّة لأنها تفهم أن الرجعة لا تصح بترجمة الكناية بل تقديمه كأصله هذه المسألة على الكناية بدون التقييد بالصراح يفهم ذلك أيضا، وليس كذلك فتصح بالصريح، ولو بترجمته.

(وبكناية) ولو بترجمتها مع النية نحو (أعدت حلها) أو (رفعت تحريما) أى: تحريمها أو اخترت رجعتها. (ولا حصر لها) بخلاف الصريح فإنه محصور فيما ذكر، وفيما يؤخذ منه كارتدتها وأردتها، وأنت مرتجة أو مراجعة.

(وكتزوجت) مطلقتى أو نكحتها، وإنما لم يكونا صريحين هنا لأنهما صريحان فى ابتداء العقد، وما كان صريحا فى شيء لا يكون صريحا فى غيره كالطلاق، ولو عقد النكاح عليها بدل الرجعة صح لأنه أكد فى الإباحة. (و) يصح (بالخط) أى: الكتابة، وهى من الكناية. (ولو) لم يشهد اثنين على الرجعة (أو).

قوله: (بترجمته إلخ) وترجمة الصريح، وصريحة الكناية كناية.

قوله: (شهرتها إلخ) المعتمد أنه يكفى فى الصراحة ورود اللفظ فى الكتاب مطلقا أو بالمعنى مع الشهرة، ولا يشترط التكرار. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (إذ لابد فى صراحتها من التصريح بالمرأة إلخ) الظاهر أن من ذلك ما لو قيل: راجعت زوجتك التماسا لإنشائها فقال: راجعت، كما بحثه الأذرعى، وغيره.

تنبيه: قول الشيخ: إذ لابد فى صراحتها يقتضى إنها بدون ذلك كناية، وعبرة الجورجى: فإن لم يأت بالكاف، ونحوها كان ذلك لغوا. انتهى. ويؤيده اشتراطهم فى ألفاظ الكناية أن تتصل بالكاف أو ما فى معناها.

فرع: لو قال: راجعتها للمحبة أو الأذى، ونحوه كان صريحا ما لم يصرفه لغيره: قاله الشيخان

«ب.ر».

قوله: (ولو عقد النكاح إلخ) أى: وكان كناية، كما صرح به فى شرح الروض كغيره.

فصل فى الرجعة

قوله: (كان ذلك لغوا) كذا فى شرح «م.ر» على المنهاج.

الغرض البهية فى شرح البهجة الوردية

(لم ترض) الزوجة بها أو لم يحضر الولي أو لم يعلم بها فإنها تصح بما مر لأنها فى حكم استدامة النكاح نعم الإشهاد مستحب، وعليه حمل الأمر به فى آية ﴿فإذا بلغن أجلهن﴾ كما فى قوله تعالى: ﴿وأشهدوا إذا تبايعتم﴾ فإن ترك الإشهاد عليها استحباب أن يشهد على إقراره بها فقد يتنازعان فلا يصدق فيها، و التصريح بعدم اشتراط رضى المرأة من زيادته. (لا بجحد تطليق) أى: تصح الرجعة بما مر لا بجحد الزوج تطليقه لعدم دلالة عليها. (ولا * بالوطء) ومقدماته، وإن نوى بها الرجعة لذلك. وكما لا يحصل بها النكاح، ولأن الوطء يوجب العدة فكيف يقطعها (وليحرم) وطؤها قبل الرجعة كذا كل تمتع لجريانها إلى البينونة (ولا حد) عليه بوطئها، وإن علم التحريم لاختلاف العلماء فى حصول الرجعة به (بلى).

(يوجب) وطؤها (مهر المثل)، وإن راجعها بعده لأنها فى تحريم الوطء كالبائنة فكذا فى المهر (لا) وطؤه زوجته (فى رده) منها ثم (عادت إلى الإسلام قبل) فراغ (العدة) فإنه لا يوجب المهر لأن الإسلام يزيل أثر الردة، والرجعة لا تزيل أثر الطلاق. وكردتها فى ذلك رده.

فرع: الترجمة به من زيادته.

(إذا أنكرت) الزوجة (الرجعة) عند دعوى الزوج لها. واقتضى الحال تصديقها

.....
قوله: (على إقراره بها) عبارة «خ.ط» على المنهاج: على إقرارها بالرجعة خوفاً جحودها وهذا إذا كان الإقرار المشهود عليه وقع خارج العدة فإن كان فى العدة كفى إقراره على إقراره هو لأنه مقبول لقدرته على الإنشاء، فالحاصل أنه يستحب له الإشهاد على إقرارها إن كان خارج العدة أو على إقراره هو إذا كان فى العدة فالمناسب إما تأنيث الضمير أو التقييد بالعدة. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (واقضى الحال إلخ) كأن ادعى والعدة منقضيه رجعة فيها فأنكرت، واتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال: راجعتك يوم الخميس، فقالت: بل السبت فإنها تصدق لاتفاقهما على وقت الانقضاء كما والأصل عدم الرجعة قبله.

قوله: (على إقراره بها) أى: لأن إقراره بها فى العدة معتبر.

كما سيأتى فى العدد. (أو) أنكرت (رضى النكاح) أى: رضاها به حيث اشتراط، واقتضى الحال تصديقها بأن كان ذلك قبل الدخول أو بعده بغير رضاها (ثم عادت) واعترفت بالرجعة فى الأولى، وبرضاها بالنكاح فى الثانية (فأروا) أى: الأصحاب.

(تصديقها) لأنها جحدت حق الزوج ثم أقرت به فلا يجوز إبطاله كما فى القصاص، وما ذكره فى الثانية هو ما رجحه الغزالى لكن المنصوص كما فى الروضة وأصلها عن القاضى أبى الطيب أنها لا تصدق، وفارقت الأولى بأن رضى الزوجة شرط فى النكاح دون الرجعة (خلاف الارتجاع عن نسب حرم أو رضاع) أى: خلاف رجوعها عما ادعته من أن بينهما نسبا أو رضاعا محرما فإنها لا تصدق فيه لأنه رجوع عن الإثبات، والإثبات لا يكون إلا عن علم ففى الرجوع عنه تناقض بخلافه فيما مر فإنه رجوع عن النفى، والنفى لا يلزم أن يكون عن علم نعم لو قال: ما أتلّف فلان مالى ثم رجع، وادعى أنه أتلّفه لم تسمع دعواه لأن قوله: ما أتلّفه يتضمن الإقرار على نفسه ببراءة المدعى عليه، وبنى الإمام على الفرق السابق ما لو ادعت إنه طلقها فأنكر ونكل عن اليمين، وحلفت هى ثم كذبت نفسها لا يقبل لإسناد قولها الأول إلى إثبات.

* * *

قوله: (وفارقت الأولى إلخ) وتفارقها أيضا بأن النفى إذا تعلق بها كان كالإثبات بدليل أن الإنسان يحلف على نفى فعله على البت كالإثبات. انتهى. شرح الروض.

قوله: (لا يلزم إلخ) بل قد يستصحب فيه العدم الأصلى بخلاف الإثبات فإنه لا يصدر إلا عن بصيرة غالبا فامتنع الرجوع عنه.

* * *

قوله: (أو بعده) أى: الدخول.

قوله: (لم تسمع دعواه) مع أن ذلك رجوع عن النفى.

* * *

باب الإيلاء

هو لغة الحلف قال الشاعر:

وأكذب ما يكون أبو المثني إذا آلى يميننا بالطلاق

وكان طلاقاً في الجاهلية فغير الشرع حكمه، وخصه بالحلف على الامتناع من وطء الزوجة مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر كما يؤخذ مما يأتي، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ الآية [البقرة ٢٢٦]، وإنما عدى فيها بمن. وهو إنما يعدى بعلى لأنه ضمن معنى البعد كأنه قيل: يؤلون مبعدين أنفسهم من نسائهم. وهو حرام للإيذاء، وليس منه إيلاؤه ﷺ في السنة التاسعة من نسائه شهراً وله ستة أركان:

باب الإيلاء

قوله: (فغير الشرع حكمه) أى: إلى ما سيأتى، واقتصر «ق.ل» على هذه العبارة، وهو أولى إذ التخصيص بالحلف المذكور يقتضى أنه فرد مما قبله مع أن الذى كان طلاقاً هو الحلف المذكور كما فى شرح «م.ر» والمغير إنما هو الحكم، فراجع.

قوله: (وليس منه إلخ) الذى فى كتب الحديث أنه حلف لا يدخل عليهن شهراً وليس ذلك حلفاً على الامتناع من الوطء لإمكانه بذهابهن إليه ﷺ فلا يقال: إن الحلف على الامتناع من الوطء شهراً وإن لم يكن إيلاء لكنه حرام للإيذاء كما نص عليه «ق.ل» ناقلاً له عن غيره.

باب الإيلاء

قوله: (هو لغة الحلف) لأنه مصدر آلى يؤلى إذا حلف.

قوله: (وهو حرام) بحث الشهاب فى زواجه كونه كبيرة، وقال: إنه لم يره.

قوله: (من نسائه شهراً) أى: لأن الشهر دون مدة الإيلاء.

باب الإيلاء

قوله: (كونه كبيرة) قال الخطيب: أنه صغيرة، ونقل عن «م.ر» أيضاً.

قوله: (لأن الشهر دون مدة الإيلاء) فى «ق.ل» على الجلال: أن الحلف على ترك الوطء فى الأربعة، وما دونها ليس إيلاء لكنه يأنم به للإيذاء دون إثم الإيلاء، وقال فى المطلب: يجوز أن يكون فوقه لأنه فى الإيلاء يمكن زوال الضرر بطلبها بعد الأربعة بخلافه هنا. انتهى. ومنه يعلم أن التعليل بأن الشهر دون مدة الإيلاء غير نافع لوجود الإثم، ولا يقع منه ﷺ ما فيه إثم فلعله لم يحلف على ترك الوطء بل على عدم الدخول عليهن وأظنه كذلك فى الشفاء حديث البخارى، ولا يلزم من ترك الدخول عليهن ترك الوطء

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

حالف . ومحلوف به . ومحلوف عليه ، وزوجة ، وصيغة . ومدة . وقد أخذ فى بيانها مع تعريفه شرعاً فقال :

(يفسر الإيلاء بأنه حلف * زوج) بالله تعالى أو بصفة من صفاته أو بتعليق طلاق أو عتق أو بالتزام ما يلزم بالنذر كما سيأتى (بصحة الطلاق متصف) أى : حلف زوج متصف بصحة الطلاق ، ولو كافراً أو خصياً أو رقيقاً أو مريضاً أو سكران .

(على امتناع من جماع) لزوجته ، ولو رقيقة أو رجعية أو صغيرة أو مريضة قال الزركشى : بحثاً أو متحيزة لاحتمال الشفاء أو محرمة لاحتمال التحلل بالحصر . وغيره أو مظاهراً منها قبل التكفير لإمكان الكفارة انتهى . فخرج بالحلف امتناعه بلا حلف .

.....

قوله : (أو رجعية) قال فى الروض : ولا تضرب المدة قبل الرجعة . انتهى .

وقوله : أو صغيرة أو مريضة قال فى الروض : ولا تضرب المدة حتى تدرك أى : الصغيرة إطاعة الجماع وتطبيق المريضة أى : ذلك . انتهى . وقوله : أو متحيرة أو محرمة أو مظاهراً منها قال فى شرح الروض : قال أى : الزركشى فى الولي : ولا تضرب المدة إلا بعد الشفاء وقياسه فيما بعدها أنها لا تضرب إلا بعد التحلل والتكفير . انتهى .

قوله : (أو صغيرة) قال فى شرح الروض : يمكن جماعها فيما قدره من المدة . قال : وسيأتى ما يفهم ذلك منه ، وهذا مع قولهم : إنه لا تضرب المدة حتى تطبق الصغيرة الوطء يقتضى أنه يعتبر مع إمكان جماعها فيما قدره من المدة أن يكون الباقي مما قدره بعد إمكان الوطء يبلغ مدة الإيلاء ، فليتأمل ويحتمل أن هذا معنى قول الشارح : أو يمكن لكن فى أقل من مدة الإيلاء أى : بأن يكون الباقي بعد الإمكان أقل ففيه اشتراط أن يبقى بعد الإمكان مدة الإيلاء .

قوله : (أو مظاهراً منها) انظر هذا مع قولهم : إن الظهار إيلاء ، تم على تقدير تسليمه فينبغى أن

لجواز إتيانهن له هذا ، وقوله فى المطلب لأنه فى الإيلاء إلخ فيه أن اليمين ينحل بمضيها إلا أن يصور . بما إذا قال : والله لا أطوك أربعة أشهر فإذا مضت فو الله لا أطوك أربعة أشهر .

قوله : (وقياسه فيما بعدها إلخ) لأن الامتناع من الوطء ليس للحلف بل للمانع .

قوله : (يقتضى أنه يعتبر إلخ) هو كذلك فى شرح «م.ر» .

قوله : (يقتضى إلخ) صرح به «ق.ل» على الجلال .

قوله : (إن الظهار إيلاء أى : الظهار المؤقت . مدة تزيد على أربعة أشهر كانت على كظهر أمى سنة فهو إيلاء أيضاً ، فلها المطالبة بعد أربعة أشهر ، كما فى «ق.ل» على الجلال ، وإذا كان الظهار إيلاء بعده ، وأجاب المحشى بأنه لا منافاة لجواز وجود الإيلاء آخر مدة الظهار ، فيكون إيلاء آخر .

وبالزوج السيد، والأجنبي فلو قال: لأجنبية: والله لا أطوك فليس إيلاء بل يمين محضة. وإن نكحها فيلزمه بالوطء قبل النكاح أو بعده ما يقتضيه اليمين الخالية عن الإيلاء، ولو قال: إن تزوجتك، والله لو طئتك فهو كتعليق الطلاق بالنكاح. وخرج بما صرح به زيادته بقوله: بصحة الطلاق منتصف المكره، والصبي، والمجنون، وبقوله: من جماع امتناعه من بقية التمتع. ومثله امتناعه من الجماع في غير القبل إذ لا إيذاء بذلك، وبقوله: (ممکن) امتناعه من جماع غير ممكن كأن كان الزوج أشل الذكر أو مجبوبة بحيث لم يبق منه قدر الحشفة أو كانت الزوجة رتقاء أو قرناء، وبهذا صرح من زيادته بقوله: (لا مع نحو شلل، وقرن) فليس إيلاء لعدم تحقق قصد الإيذاء بخلاف ما لو جب ذكره بعد الإيلاء لا يبطل لعروض العجز، وخرج بممكن أيضا صغيرة لا يمكن وطؤها فيما قدره أو يمكن لكن في أقل من مدة الإيلاء. وألفاظ الإيلاء.

(كمثل الإيلاج) أو الإدخال للحشفة في الفرج. (وغيب الحشف) أى: وتغيب الحشفة (في الفرج) وأفهم كلامه أنه لا يعتبر تغيب جميع الذكر بل لو حلف لا يغيب جميعه لم يكن موليا. (والنيك وتدين نفى) أى: ولا تدين في شيء منها فلو قال: أردت به غير الإيلاء لم يقبل لعدم احتماله.

قوله: (فهو كتعليق الطلاق إلخ) أى: لا يكون إيلاء كما لا يقع الطلاق، لكن الظاهر أنه يمين منعقدة.

قوله: (في شيء منها) بنى التدين في النيك بالنظر لذاته كأن يقول: أرادت به النيك

تضرب المدة حالا لأنه قادر على التكفير بالوطء بخلاف الحرمة، والمتحيرة، والمريضة والصغيرة. كذا بخط شيخنا، وأقول: أما قوله: فينبغي إلخ فيعلم ما فيه مما في الهامش عن شرح الروض، وأما قوله: مع قولهم: إن الظهار إيلاء فجوابه أنه لا منافاة مع أن كون الظهار إيلاء إنما هو في الجملة كما يعلم مما تقرر في محله.

وقوله: (فينبغي إلخ) ممنوع؛ لأن الوطء ممتنع عليه قبل الإيلاء، ولا يلزمه التكفير فوراً ليكون موليا وإن قدر عليه، وإنما كان موليا في الظهار المؤقت لحل الوطء قبله بدون توقف على شيء بخلافه في الإيلاء الطارئ على الظهار.

قوله: (فيعلم ما فيه إلخ) ما في الهامش لا يدفعه، لأنه استسكال عليه، وسيأتى أن ما تقدم ليس منقولا والشيخ لا يسلم إلا بنقل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(و) مثل (الوطء والجماع والإصابة * وكاقتضاض البكر) بالقاف أو بالفاء، وكذا ما زاده بقوله: (أو ما شابه) ذلك كوالله ليطولن تركى لجماعك أو لأسؤنك بترك الجماع، ويدين فى هذه المذكورات فلو قال: أردت الوطء بالقدم، والاجتماع فى مكان، والإصابة، والاقتضاض بغير الذكر، والتطويل، والإساءة فى ترك الاجتماع فى مكان صدق باطنا نعم لو ضم إليه بذكرى التحقت بما لا يدين فيه فالإيلاء ينعقد بصرائحه دين فيها أو لم يدين.

(وبالكنايات) مع نية الوطء (كلا) أى: كوالله لا. (باضعت أو لا * لامست) أو (لا باشرت) زوجتى (أو لن أدخل).

(بها كذا القربان والغشيان والمس والإفشاء والإتيان).

(وجمع راسينا وساد) و(ابعدن * عنك) كأن يقول، والله لا أقربك بفتح الرء من قربته بكسرهما أى: دنوت منه أو لا أغشاك أو لا أمسك أو أفضى إليك أو لا آتيك أو لا يجمع راسينا وسادة أو لأبعدن عنك لأن لهذه الألفاظ معانى غير الوطء، ولم تشتهر فى الوطء اشتهاى تلك الألفاظ فيه، وذكر الدخول بها، والمس، والإفشاء من زيادة النظم مع أن المس مفهوم من الماسة، وقضية كلامه كغيره عدم انحصار الصريح، والكناية فيما ذكر. (بتنجيز وتعليق) صلة (قرون) أى: قرن بهما الزوج الحلف فيصح الإيلاء منجزا أو معلقا كالطلاق سواء.

(أطلقه) كوالله لا أطوك أو إن دخلت الدار فوالله لا أطوك. (أو) قدر (فى يمين)

.....
فى الإذن فلا يدين؛ لأن ذاته لا تحتل ما ذكر أما بالنظر لمتعلقه فيدين بأن يقول: أردت به النيك فى الدبر. أفاده (زى). انتهى. شيخنا بهامش المحلى.

قوله: (لم يكن موليا) بخلاف لا أغيب ذكرى وإن استشكل، وغاية ما يمكن فى رفع الإشكال أن يقال: لما كانت الأحكام فى الجماع تتعلق بالحشفة حمل الذكر عليها «ب.ر».

قوله: (وتدين نفى) لكن بحث الأذرعى أنه لو أراد بالفرج الدبر دين لاحتمال اللفظ له، وابن الرفعة دين أيضا والمصنف يعنى صاحب الإرشاد أنه لو كان له حشفة ثمر فقال: ألا أدخلت حشفة فى فرجك، ونوى الثمرة دين أيضا، ومنه يؤخذ أنه لو أراد بالحشفة جميع الذكر دين. حجر.

.....

واحدة (أكثر * من أشهر أربعة) كوالله أطوك خمسة أشهر أو إن دخلت الدار فوالله أطوك خمسة أشهر، ومثله لو قال: والله لأطوك مدة، ونوى تلك المدة كما ذكره المتولى، وخرج بقوله: في يمين ما لو قدر أكثر من الأربعة في يمينين فأكثر كوالله لا أطوك أربعة أشهر فإذا مضت فليس إيلاء إذ بعد مضى أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب الأولى لانحلالها، ولا بالثانية إذ لم تمض مدة المهلة من انعقادها نعم يأنثم إثم الإيذاء على الراجح في الروضة فلو لم يكرر اسم الله تعالى بل قال: والله لا أطوك أربعة أشهر فإذا مضت لا أطوك أربعة أشهر فهذه يمين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر فيكون موليا وجها واحدا قاله ابن الرفعة، وخرج بأكثر من أربعة أشهر ما لو قدر في يمين أربعة أشهر فأقل فليس إيلاء لأن المرأة تصبر عن الزوج أربعة أشهر، وبعد ذلك يفنى صبرها أو يقل: قال الإمام: ولا يعتبر أن تكون الزيادة عليها بحيث تتأتى المطالبة في مثلها، وفائدته أنه يأنثم، وفي كلام الرويانى ما يوافقه قال البلقينى: وهو عجيب يوافق عليه، والذي يقتضيه نص الشافعى فى الأم، والمختصر أنه لا يكون موليا إلا بالحلف على ما فوق أربعة أشهر بزمان تتأتى فيه المطالبة، وصرح به الماوردى: (أو قدرا) بمستبعد حصوله فى أربعة أشهر كأن قدر.

(بمثل) والله لا أطوها (حتى ينزل المسيح) عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام.

قوله: (بمستبعد إلخ) لعله أراد به ما يشمل المحقق، إذ نزول عيسى عليه السلام محقق البعد نظرا لما ورد من تأخيره عن الدجال.

قوله: (من أشهر أربعة) قال العراقى فى شرحه: قال شيخنا الإمام البلقينى: وهذه الأشهر هلالية، فلو حلف لا يطوها مائة وعشرين يوما لم يحكم فى الحال بأنه مول فإذا مضت أربعة هلالية لم يتم ذلك العدد لنقص الأهلة أو بعضها تبين حينئذ كونه موليا وقال: ولم أر من تعرض له. انتهى. وقوله: تبين حينئذ كونه موليا يحتمل أنه مع ذلك لا يأنثم إثم الإيلاء لأنه لم يعلم ابتداء أن ذلك مدة الإيلاء فلم يقصد المدة المخصوصة المحققة للإيلاء.

قوله: (بأشهر) أى: فى شهر.

قوله: (لم يحكم فى الحال) فى شرح «م.ر» حكم بكونه موليا حالا إذ الغالب عدم كمال الربعة، فكل شهر نقص تحققنا إنه مول. انتهى.

قوله: (تبين حينئذ) أى: لكون المدة حينئذ أكثر من أربعة أشهر.

(أو) حتى (يخرج الدجال) أو الدبة أو تطلع الشمس من مغربها (أو ربيع) علم رجل
أى: أو حتى.

(يموت) ربيع مثلا (أو يقدم حيث يعلم) ولو بأن يظن أنه (فى أشهر أربعة لا
يقدم) لبعد المسافة أو لغيره بخلاف ما إذا علم أو شك إنه يقدم فيها وأن مضت المدة،
ولم يقدم لانتفاء تحقق قصد المضارة أو لا فإن قال: فى صورة بعد المسافة ظننت قربها
فهل يصدق بيمينه فيه احتمالان للإمام، والأقرب منهما فى الروضة وأصلها تصديقه،
وكالتعليق بموت ربيع، ونحوه التعليق بموت أحد الزوجين كما فهم بالأولى.

(وهو) أى: حلف الزوج (كأن يعلق) بالوطء (الطلاق * والعتق) أى: أحدهما أو
الظهار (أو يلتزم) به (الإعتاق).

(والصوم) أى: أحدهما أو الحج أو الصلاة أو نحوهما كقوله: إن وطئتك فأنت أو
فضررتك طالق أو فبعدى حر، أو فأنت أو فضررتك على كظهر أمى أو فعلى عتق رقبة أو
صوم أو حج أو صلاة كما سيأتى بعض ذلك فى النظم لأن ما يلزمه فى ذلك بالوطء

.....
قوله: (والصوم) محله ما لم يقيد به كونه من المدة، وإلا فلا إيلاء لأشلال اليمين قبلها.
انتهى. قال: وسيأتى قريبا.

قوله: (كما فهم بالأولى) لحصول اليأس من الوفاء مدة العمر هنا لا فى الأول.
قوله: (وهو كأن يعلق إلخ) قال الجورجى: يوهى أن الإيلاء منحصر فى التعليق وليس مراد
فالصواب فى شرحه أن يقال: وهو أيضا كان يعلق إلخ. انتهى. «ب.ر.» أقول: لا حاجة لما قاله
الجورجى لأن عبارة المصنف بمجردها حيث عبر بكاف التمثيل دلت على عدم الانحصار فى
التعليق.

قوله: (كقوله إن وطئتك فأنت أو فضررتك طالق إلخ) قال فى الروض وشرحه بعد ذكر هذه
الأمثلة دون ما قبلها: وهى أى: اليمين المذكورة يمين لجاح فيتخير بين الوفاء بما التزمه وبين كفسارة
اليمين. انتهى. أقول: ينبغى أن المراد أنه يتخير بين الوفاء بما التزمه بما فيه التزام كما فى فعلى صوم
يوم أو صلاة أو حج دون غيره كما فى أنت حرام أو طالق أو فضررتك طالق لا أنه يتخير مطلقا
كما توهمه تلك العبارة فانظرها «س.م».

.....

يمنعه منه فيتحقق الإضرار ولأن ذلك يسمى حلفاً فيشملة إطلاق آية الإيلاء. وفى الحلف الظهار كقوله: أنت على كظهر أمى سنة فإنه إيلاء كما سيأتى فى بابه وتعليق الطلاق والتزام الإعتاق من زيادة النظم (دون قرب حنث) كقوله لأربع والله لا أطو كن فليس إيلاء. وإن قرب من الحنث بوطء الأولى. والثانية إذ لا حنث بوطئهما بل. ولا بوطء الثالثة نعم بوطئها يصير مولياً من الرابعة كما سيأتى. (و) دون قوله: (على) * صيام هذا الشهر إن وطئت زوجتى (مى) فليس إيلاء لانحلال اليمين قبل مضى مدته وفى معناه ما لو ذكر شهراً ينقضى قبل مضى المدة من اليمين بخلاف ما لو التزم صوم شهر مطلق أو معين متأخر عن المدة من اليمين كأن قال: فى أول رجب إن وطئتك فعلى صوم ذى القعدة أو فعلى صوم شهر فإنه إيلاء ولو قال إن وطئتك فعلى صوم هذه السنة كان مولياً إن بقى منها أكثر من المدة. وإلا فلا وقد أخذ فى أمثلة التعليق فقال.

(كأن) أى: كقوله إن (وطئتها فعبدى معتق) وهذا من زيادته (أو) إن وطئتها فعبدى معتق (عن ظهارى) فهو مول لأنه إن كان قد ظاهر. ولزمه الإعتاق عن الظهار فعنتك ذلك العبد. وتعجيل عتقه عن الظهار زيادة على موجب الظهار التزمها بالوطء. وهى صالحة للمنع منه، وإلا فهو مول ظاهراً مؤاخذاً له بإقراره باطناً. (ثم) إذا وطئ فى مدة الإيلاء أو بعدها (عنه يعتق) أى: يعتق عبده عن ظهاره حقيقه أو مؤاخذاً لأن العتق المعلق بالشرط كالمنجز عند وجود الشرط فكأنه قال: عند الوطء أعتقتك عن ظهارى.

قوله: (يسمى حلفاً) لأنه ما تعلق به حث أو منع، وأما اليمين فخاص بما يكون بالله. انتهى. «ق.ل.»

قوله: (فعلى صوم ذى القعدة) وإنما كان إيلاء لأنه لو وطئها فى ذى القعدة لزمه صوم باقيه، ويقضى يوم الوطء كما لو قال: إن وطئتك فعلى صوم الشهر الذى أطأ فيه فإنه يجزئه صوم باقيه، ويقضى يوم الوطء كما فى «ق.ل.» على الجلال، ومنه يعلم أن الخلوفاً عليه الامتناع من الوطء فى زيادة على أربعة أشهر. تأمل.

قوله: (لأنحلال اليمين) أى: بمضى الشهر، وقوله: قبل مضى مدته أى: الإيلاء.

قوله: (فى أمثلة التعليق) أى: السابق فى قوله: وهو كأن يعلق إلخ «ب.ر.»

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(وأن يزيده) أى: قوله: إن وطئتها فعبدى حر عن ظهارى (إن أظاهراً فتلاً) من التلو ففاعله (ظهاره) أو من التلاوة ففاعله ضمير الزوج. ومفعوله ظهاره أى: فظاهر كما عبر به الحاوى صار موليا، ولا يصير موليا قبل ظهاره لأنه يلزم منه شىء بالوطء قبل الظهار لتعلق العتق به مع الوطء، وإذا وطئ فى المدة أو بعدها. (يعتق) ذلك العبد لوجود المعلق به (ولكن عنه) أى: الظهار (لا) يعتق إذا للفظ المفيد للعتق سبق الظهار. والعتق إنما يقع عن الظهار بلفظ يوجد بعده قال الرافعى: وقد تقدم فى الطلاق أنه إذا علق بشرطين بغير عطف فإن قدم الجزاء عليهما أو أخره عنهما اعتبر فى حصول المعلق وجود الشرط الثانى قبل الأول، وإن توسط بينهما كما صوروا هنا فينبغى أن يراجع كما مر فإن أراد أنه إذا حصل الثانى تعلق بالأول فلا يعتق العبد إذا

قوله: (بغير عطف) فإن كان بعطف، فإن كان بالواو كان وطئت، وإن ظاهرت فعبدى حر عن ظهارى فهو مول حلالاً لأن العبد يعتق بأى وصف تقدم حتى لو قال فى الجزاء: فأنت طالق طلقت بكل وصف طلبة كما قاله فى الروض، فقول بعضهم العطف بالواو كلا عطف فى كونه لا يكون موليا حتى يظاهر يحمل على ما إذا أراد اجتماع الوصفين فإن كان العطف بالواو أو ثم لم يكن موليا، ويعتق العبد إن رتب مع الفور فى الأول ومع انفصال فى الثانى، كذا أفاده فى الروض. انتهى. شيخنا الذهبى رحمه الله سبحانه وتعالى.

قوله: (اعتبر فى حصول المعلق إلخ) فيحكم بالإيلاء إذا ظاهراً، وبإحلال التعليق إذا وطئ بدون مراجعة عملاً بمقتضى الصيغة لغة من أن الشرط الثانى شرط لجملة شرط الأول، وجزائه ما لم يذكر له إرادة تخالف ذلك، وإلا عمل بمقتضاها فإن ذكر أنه طلق فكما لو أراد تقدم الظهار حملاً على الاستعمال اللغوى ولذا لم تلزم المراجعة هنا بخلافها فى توسط الجزاء فإن الصيغة فيها محتملة للأمرين، وحملها عند الإطلاق على تقدم الوطء إنما هو لقرينة لفظية لا لاستعمال لغوى. انتهى. شيخنا الذهبى رحمه الله تعالى.

قوله: (فإن أراد أنه إذا حصل الثانى إلخ) فإن حصل كما أراد بأن قدم الظهار كان موليا بعد الظهار.

قوله: (تعلق بالأول) أى: وعلى هذا التقدير يصير موليا إذا تقدم الظهار لأنه حينئذ يمتنع من الوطء خوف العتق، فليتأمل «س.م».

تقدم الوطء أو أنه إذا حصل الأول تعلق بالثاني عتق. انتهى. فإن تعذرت مراجعته أو قال: ما أردت شيئا فالظاهر أنه لا إيلاء مطلقا.

قوله: (أيضا فإن أراد إلخ) وإن أراد أنه إذا تقدم أيهما تعلق العتق بالآخر فلا ترتيب فيما يقدمه، ولا ينحل التعليق لكن إن قدم الظهار كان موليا، وإلا فلا. تأمل.

قوله: (فالظاهر أنه لا إيلاء مطلقا) أى: قدم الظهار أو الوطء، ووجهه فى صورة تعذر المراجعة احتمال أنه أراد تقدم الظهار أو تقدم الوطء وخالف ما أردا فينحل التعليق، ولا إيلاء، وكذا لا عتق ووجهه فى صورة الإطلاق ما بينه السبكي من أن الصيغة عند الإطلاق تحمل على تقدم الوطء عملا بترتيبها اللفظى كما قاله الرافعى فى إن دخلت فأنت طالق إن كلمت، وأطلق من أنها لا تطلق إلا إن دخلت ثم كلمت فكذا هنا لا يعتق العبد إلا إن وطئ ثم ظاهر وأما الإيلاء فهو منفي مطلقا فإنه إذا قدم الظهار انحل التعليق لانعكاس محمل الصيغة، وإن قدم الوطء فالوطء الثانى غير مخلوف عليه فلا إيلاء مطلقا وبهذا تعلم أنه لا يصح فى العتق إطلاق النفسى فلا يصح القول: بأن الأولى للشارح أن يقول بدل لا إيلاء مطلقا لا عتق مطلقا. انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله.

قوله: (إذا تقدم الوطء) أى: لعدم وجود الصفة لأنها حينئذ وطء بعد ظهار والذى وجد عكس ذلك والظاهر أن اليمين تنحل حتى لو وطئ أيضا بعد الظهار فلا عتق وقضية ذلك أنه لا يصير بالظهار موليا لأنه حينئذ لا يمتنع من الوطء بحرف العنت إذ لا عتق بذلك الوطء فليتأمل وقولى: والظاهر أن اليمين تنحل يؤيده قوله الآتى: وينحل الإيلاء بذلك الوطء، فليتأمل «س.م».

قوله: (تعلق بالثانى) أى: وعلى هذا التقدير لا إيلاء فيما يظهر لأنه قبل حصول الأول الذى هو الوطء لا يمتنع من الوطء أى: لا يترتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة أخرى إذ لا يترتب على حصوله مرة أخرى شيء إذ قد حصل أولا وصار العتق معلقا على مجرد الظهار فليتأمل «س.م».

وقوله: عتق أى: إذا تقدم الوطء.

قوله: (والظاهر أن اليمين إلخ) عبارة شيخنا الذهبي رحمه الله نقلا عن شرح الرافعى للوسيط: إذا أراد تقدم الظهار، وتقدم الوطء انحل التعليق اتفاقا لانصراف التعليق لأول المرات، وقد تخلف فيها المراد انتهى. قال «ق.ل.» على الجلال: ومثل تقدم الظهار على الوطء مقارنته. انتهى. أى: فى نفوذ العتق لا فى الإيلاء إذ لا يصير مع ذلك موليا كما لا يخفى. انتهى. حاشية المنهج كذا قالوا، وفيه إنه كيف يكون مثله، وقد اعتبر المعلق الترتيب بينهما، ولا ترتيب فى المعية، وقال شيخنا «ذ» مثل التقديم فى مخالفة الإرادة المقارنة. انتهى. وهو ظاهر.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

قوله: (فالظاهر أنه لا إيلاء مطلقاً) لعل وجهه أن ما أتى به يحتمل القسم الذى لا إيلاء فيه وهو إنه إذا حصل الأول تعلق العتق بالثانى ومع الشك لا يحكم بالإيلاء وقوله: إنه لا إيلاء سكت عن العتق ويحتمل انتفاؤه أيضاً؛ لأنه إن تقدم الوطء فالبعبارة تحتمل شرطية تقدم الظهار فيه، أو الظهار فهى تحتمل شرطية تقدم الوطء فيه فليتمل «س.م.» وكتب أيضاً قوله: فالظاهر أنه لا إيلاء مطلقاً. زاد فى شرح المنهج عقب هذا ما نصه لكن الأوفق بما فسر به آية «يا أيها الذين هادوا» [الجمعة ٦] من أن الشرط الأول شرط لجملة الثانى أو جزائه إن يكون مولياً أن وطئ ثم ظاهر. انتهى. وأقول: لا يخفى ما فيه لأنه إذا وطئ ثم ظاهر لم يبق الوطء بعد الظهار مخلوفاً عليه فكيف يكون مولياً بعد الظهار ثم رأيت شيخنا البرلسى قال بهامش شرح المنهج: قوله: إن وطئ ثم ظاهر لم أفهم معناه إذ كيف يقال: إن الإيلاء يتوقف على الوطء ثم الظهار ولعله انتقل نظره من العتق إلى الإيلاء. انتهى.

قوله: (لعل وجهه إلخ) هذا الوجه خاص بما إذا تعذرت مراجعته مع إرادته شيئاً كما هو ظاهر وبقي ما إذا أطلق ووجهه فيها ما نقله شيخنا «ذ» رحمه الله عن السبكي من أن الصيغة عند الإطلاق تحمل على تقدم الوطء عملاً بترتيبها اللفظى كما قاله الرافعى فى إن دخلت فأنت طالق إن كلمت زيدا، وأطلق من أنها لا تطلق إلا إن دخلت ثم كملت فكذا هنا لا يعتق العبد إلا إن وطئ ثم ظاهر، وأما الإيلاء فهو منفى مطلقاً فإنه إن قدم الظهار انحل التعليق لانعكاس محمل الصيغة، وإن قدم الوطء فالوطء الثانى غير مخلوف عليه فلا إيلاء مطلقاً. انتهى.

قوله: (لأنه إن تقدم إلخ) هذا التوجيه خاص بما إذا تعذرت المراجعة الذى اقتصر عليه المحشى، وتوجيه انتفاؤه عند الإطلاق قد سبق بهامش عن السبكي.

قوله: (لكن الأوفق إلخ) استدراك على نفى الإيلاء فى صورة الإطلاق يعنى أن نفى الإيلاء مطلقاً فى صورة الإطلاق وإن كان هو الظاهر كما بينه السبكي، لكن الأوفق بما قاله المفسرون فى الآية من أن الشرط الأول شرط لجملة الثانى، وجزائه ثبوته إن وطئ ثم ظاهر. أى يتبين بذلك أنه كان مولياً للتمزاه بالوطء العتق بالظهار، وذلك نظير ما رجحوه فيما إذا قال: إن وطئت فعبدى حر بعد سنة من أنه مول إن وطئ ثم مضت سنة من الوطء، ومعلوم أنه لا معنى لهذا إلا القول بتبين أنه كان مولياً، وفائدة ذلك تظهر فى الأيمان، والتعليقات فقياه فى مسألتنا ألا يكون مولياً حتى يبطأ ثم يظاهراً فإن قدم الظهار انحل التعليق، ولا عتق، ولا إيلاء، وإن وطئ، ولم يظاهراً وقف الأمر حتى يظاهراً حيث كان لمسألتنا هذا المحمل المؤيد بالنظير فلا وجه للقول بأن الشارح سبق نظره من العتق إلى الإيلاء، إذ كيف يكون كلامه من سبق النظر، وهو بصدد إثبات الإيلاء استدراكاً على السبكي، وقد استوجه حجر و «م.ر.» ما قاله الشارح ولم يجعله من سبق النظر فله در هذا الإمام. انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله.

(و) كقوله: وإن وطقتها (فعتيق) عدى (قبله بشهر ثم مضى) أى: الشهر فلا يصير موليا إلا بمضى شهر من اللفظ إذ لو جامعها قبل مضيه لم يحصل العتق لتعذر تقدمه على اللفظ، وينحل الإيلاء بذلك الوطء. (فإن جماع) منه (يجرى) بعد مضى شهر فى مدة الإيلاء أو بعدها.

(و) قد (باع هذا العبد قبل أن أتى) أى: جامع (بشهر) فأكثر (انحلال الإيلاء ثبتا) لعدم لزوم شيء بالوطء حينئذ لتقدم البيع على وقت العتق أو مقارنته له.

.....
.....

قوله: (ثم مضى) أى: ومن حين مضيه تضرب مدة الإيلاء فيطالب بالبيعة فى الشهر الخامس «ب.ر».

قوله: (إلا بمضى شهر) لأنه حينئذ يمتنع من الوطء خوفاً للعتق.

قوله: (وينحل الإيلاء بذلك الوطء) قال فى شرح الروض: واستشكل انحلالها أى: اليمين بالوطء المذكور لأنها لم تتناولها. انتهى.

قوله: (بذلك الوطء) أى: جماعها قبل مضيه.

قوله: (فإن جماع منه يجرى) أى: يوجد.

قوله: (وقد باع هذا العبد) أى: سواء باعه فى الشهر الأول أو بعده كما لا يخفى «ب.ر».

قوله: (لعدم لزوم شيء بالوطء) يؤخذ منه أن ذكر الجماع ليس قيدا وإنه حيث مضى شهر بعد البيع وإن لم يجر جماع انحل الإيلاء لأنه بعد ذلك الشهر لا يلزمه بالوطء شيء، ولهذا عبر الإرشاد بقوله: وببيعه ولو بعد طلب أى: منها للبيعة أو الطلاق ينحل أى: الإيلاء بعد شهر أى: ولو بلا وطء من البيع. انتهى.

قوله: (أو مقارنته له) قد يقال: هذه المقارنة لا تمنع العتق إذ زمان العقد لا ينقص عن زمان

قوله: (أى: ومن حين إلخ) هو مأخوذ من قول الشارح: فلا يصير موليا إلا بمضى شهر.

قوله: (لأنها لم تتناولها) فيه نظر لانصراف التعليق لأول المرات كما مر غايته أنه لم يوجد شرط وقوع الجزاء، ولا ضير فيه. تأمل.

قوله: (أو بعده) ولو بعد طلب منهما للبيعة أو الطلاق. شرح الإرشاد لـ حجر.

قوله: (ليس قيدا) أى: وإن فى الحكم كان لابد منه فى تقييد ترتب العتق على الجماع بعد مضى الشهر بما إذا لم يبيعه قبل الجماع بشهر فأكثر

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

(و) إن باعه قبل أن جامع (دونه) أى: بدون شهر من البيع (يبين عتقه) قبل الوطء بشهر فيتبين بطلان بيعه، وفى معنى بيعه كل ما يزيل ملكه من موت وهبة، وغيرهما. (و) كما (فى) قوله: إن وطئتك (فأنت طالق) فهو إيلاء لأن وقوع الطلاق بالوطء يمنع منه (بنزع الحشف) أى: مع لزوم نزع حشفته.

(إن غيببت) فى الفرج لوقوع الطلاق حينئذ، ولا يمتنع به الوطء لأنه يقع فى النكاح، والنزع بعد الطلاق ترك للوطء وهو غير محرم لكونه واجبا فإن مكث عالما فلا حد وإن بانث كان علق الثلاث لإباحته ابتداء، وظاهر كلام الأصحاب وجوب النزع عينا لكن صرح فى الأنوار بأن الواجب النزع أو الرجعة. (والارتجاع فائده* لذا) أى:

قوله: (أو الرجعة) استشكل «ع.ش» بأنه يلزم استدامة الوطء إلى تمام الصيغة، وهى محرمة قال: إلا أن يقال: إنه لقصر زمنه لا يعد استدامة. انتهى. ولا يخفى ما فيه ثم رأيت المحشى استوجه تقييده بما إذا لم يزد زمن الرجعة على زمن النزع، وهو وجيه.

تخير البائع، فكما ينفذ إعتاقه بعد العقد فى زمن تخيره فلينفذ فى زمان نفس العقد بجامع الجواز فى حقه فيهما، فليتأمل «س.م».

قوله: (من موت) أى: للعبد لظهور أن موت السيد لا يتصور بعده وطؤه مطلقا ثم قضية ذلك أن يفصل بين الجماع بعد الموت بدون شهر فيتبين عتقه أو بشهر فأكثر فيتبين انحلال الإيلاء وإنه لا ينحل بمجرد الموت، وفيه نظر لأنه بعد الموت لا يمتنع من الوطء إذ لا يفوت عليه بسببه شيء لفوات الملك بالموت بكل حال من غير تفاوت بين موته حرا أو رقيقا اللهم إلا أن يقال: بل يتفاوت الحال باعتبار الأكساب فإن موته حرا يوجب كون ما كسبه بعد حصول الحرية لوارثه، وموته رقيقا يوجب كونه لسيده فهو بعد موته يمتنع من الوطء خوفا من فوات الأكساب بموته حرا فليتأمل، وليراجع «س.م».

قوله: (ولا يمتنع به الوطء) هذا يؤيد القول: بجواز إيلاج الصائم إذا لم يبق من الإيلاء إلا ما يسع الإيلاج.

قوله: (فلا حد) أى: ولا مهر. روض.

قوله: (لا ينقص) لأنه زمن خيار المجلس وقد يقال إنه لو حكم بالعتق وقت البيع لكان مزيلا للملك راجعا فيه فى وقت واحد، بخلاف إعتاقه فى زمن الخيار الذى لا إزالة فيه لكن بقى أن لو باعه بشرط الخيار للبائع أو لهما وكان بين الجماع، والبيع شهر منه زمن الخيار فهل يعتق العبد يحزر ثم رأيت عبارة المنهاج مع شرح «م.ر» وهى لو قال: إن وطئت فعبدى حر فزال ملكه ببيع لازم من جهته عنه زال الإيلاء. انتهى. فيفيد أنه لو كان هنا زمن الخيار من الشهر يعتق.

لهذا الطلاق الواقع بالوطء إن كان رجعياً، وإن علقه قبل الدخول لأنه - وإن وقع مقارناً للصفة فالوطء الجارى يقتضى العدة فيكون الطلاق مع العدة، وهو مثبت للرجعة فلا يمنعها قال الرافعى: وربما قيل: الوطء مقرر، والطلاق مبين فهما وإن اجتمعا غلب جانب المقرر للنكاح، وقد شبهت المسألة بما لو قال العبد لزوجه: إذا مات سيدى فأنت طالق طلقين، قال سيده إذا مت فأنت حرة فمات سيده لا يحتاج نكاحها إلى محلل لمقارنة الطلقتين العتق. (و) كقوله: لأربع والله (لا وطئت كل واحدة) منكم فمول من كل منهن لحصول الحنث بوطء كل واحدة فإن معناه عموم السلب لوطئهن بخلاف قوله لا أطوكن كما سيأتى فإن معناه سلب العموم أى: لا يعم وطئى لكن. وهل تنحل اليمين بوطء واحدة حتى يرتفع الإيلاء عن الباقيات كما لو قال: لا أجامع

قوله: (وهل تنحل اليمين إلخ) عبارة التحفة: تفريعا على أنه بقوله: لا أطا كل واحدة منكم مول من كل واحدة فإذا وطئ واحدة منهن حنث، وزال الإيلاء فى حق الباقيات كما نقله عن تصحيح الأكثرين، وقال الإمام: لا يزول كما هو قضية الحكم بتخصيص كل بالإيلاء، وهو ظاهر المعنى ونقله «م.ر» وقال: المعتمد ما نقل عن تصحيح الأكثرين يوجه بأنهم إنما حكموا بإيلائه من كلهن ابتداء فقط لأن اللفظ ظاهر فيه سواء قلنا إن عمومته بدلى أو شمولى، وأما إذا وطئ إحداهن فلا يحكم بالعموم الشمولى حينئذ حتى تتعدد الكفارة لأنه يعارضه أصل براءة الذمة منها بوطء من بعد الأولى ويساعد هذا الأصل تردد اللفظ بين العموم البدلى، والشمولى وإن كان ظاهرا فى الشمولى فلم يجب كفارة أخرى بالشك، ويلزم من عدم وجوبها ارتفاع الإيلاء ولا نظر للفظ كل؛ لأن الكفارة حكم رتبة الشارع فلم يتعدد إلا بما يقتضى تعدد الحنث نصا ولم يوجد ذلك هنا. انتهى. وسبقه بهذا التوجيه حجر واعترضه (سم) بأن فى التردد بين العموم البدلى والشمولى مع كون النكرة فى سياق النفى للعموم الشمولى نظرا. انتهى. والأولى فى الجواب ما قاله حجر فى شرح الإرشاد من أنهم راعوا المتبادر من الصيغة ههنا، ولم ينظروا لما حققه علماء الميزان فى

قوله: (بأن الواجب النزاع أو الرجعة) قد يتجه تقييد ذلك بما إذا كان زمن الرجعة قدر زمن النزاع أو أقل دون ما إذا كان أكثر فتأمل «م.س».

قوله: (أو الرجعة) هل التجديد فى البائن بدون ثلاث كالرجعة.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

واحدة ممكن أو لالتضمن ذلك تخصيص كل منهن بالإيلاء وجهان أصحهما عند الأكثرين الأول نقله عنهم الرافعى، ثم بحث أنه إن أراد تخصيص كل بالإيلاء فالوجه عدم الانحلال، وإلا فليكن كقوله: لا أجامعك فلا حنث إلا بوطء جميعهن، ويؤيد ما بحثه قول المحققين: إن المسور بكل إذا أخر عن النفى يفيد سلب العموم لا عموم السلب، وبه ظهر الفرق بين لا أطأ كل واحدة، ولا أطأ واحدة حيث لا إرادة فتسوية الأصحاب بينهما حينئذ فى الحكم بعيدة، وأبعد منها قطعهم به فى الأولى دون الثانية

تأخر كل عن النفى وتقدمها عليه ولما حنث بوطء واحدة لأنه خلاف ما حلف عليه انحل الإيلاء لأنها يمين واحدة وسواء أراد الامتناع من كل واحدة أو أطلق كما صرح به صاحب الروضة فى لا أجامع واحدة ممكن، فتدبر.

قوله: (لتضمن إلخ) قد يقال هذا التضمن حاصل أيضا فى لا أجامع واحدة ممكن لأنه من قبيل عموم السلب أيضا إلا أن يقال: المراد تضمن التخصيص باعتبار اللفظ.

قوله: (ويؤيد ما بحثه إلخ) يحتمل أن التأيد للشق الثانى من بحثه إذ الأول منه إنما يناسبه عموم السلب لا سلب العموم، وأيضا فهو ممكن ولو بتجوز.

قوله: (فتسوية الأصحاب بينهما حينئذ فى الحكم بعيدة) وأبعد منها قطعهم به أى: بعموم السلب فى الأولى وهى لا أطأ كل واحدة دون الثانية وهى لا أطوكن هذا ما ظهر لى فليتأمل كذا بخط شيخنا وأقول الوجه خلاف ما ظهر له لأن الأصحاب لم يسورا بين لا أطأ كل واحدة، ولا أطوكن فى الحكم فضلا عن قطعهم به فى الأولى دون الثانية، كيف والأولى عندهم لعموم السلب والثانية لسلب العموم؟ وكيف والإيلاء فى الأولى حاصل فى الحال، وفى الثانية إنما يحصل بعد وطء ثلاث؟ وهل الصواب إنه لم يرد بالثانية لا أطوكن بل لا أطأ واحدة؟.

فإن الأصحاب سورا بين لا أطأ كل واحدة ولا أطأ واحدة فى إن كلا لعموم السلب ووجه البعد حينئذ أن النفى فى الأولى داخل على سور الإيجاب الكلى يفيد سلب العموم لا عموم السلب الذى قاله الأصحاب: ولا أطأ واحدة من عموم السلب لوجود النكرة فى سياق النفى، وذلك من صور السلب الكلى.

قوله: (لأنه من قبيل عموم السلب أيضا) قد يقال: العموم فى لا أجامع واحدة ممكن بدلى، ولا دال على التكرار فيجعل بواحدة تدبر.

قوله: (فهو) أى: الأول ممكن، ولو بتجوز لأنه مبنى على إرادته، ولا حجر فى التجوز فلا حاجة فيه إلى الاستدلال بقول المحققين.

الآتى بيانهما هذا ، ولكن يجاب بأن ما قاله المحققون أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى : ﴿إِنْ اللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان ١٨] وقد منع البلقينى بحث الرافعى بأن الحلف الواحد على متعدد يوجب تعلق الحنث بأى واحد وقع لا تعدد

وقوله : وأبعد منها إلخ وذلك لأنهم قطعوا فى الأولى بعموم السلب واختلفوا فى الثانية كما يعلم من الروضة قال فيها فرع ، قال للنسوة الأربع : والله لا أجامع كل واحدة منكن ، قال الأصحاب : يكون موليا من كل واحدة ثم قال فرع : لو قال : والله لا أجامع واحدة منكن فله ثلاثة أحوال إلى أن قال : الحال الثالث أن يطلق اللفظ فلا ينسب تعميما ولا تخصيصا فهل يحمل على التعميم أم على التخصيص ؟ لواحدة وجهان أصحهما : الأول وبه قطع البغوى ، وغيره . انتهى .

وهذا الحال هو مراد الشارح بالثانية بدليل قوله : حيث لا إرادة ، فتدبر «س.م» .

قوله : (ولكن يجاب إلخ) لقائل أن يقول : قد لزم من هذا الجواب أنهم قد حملوا هذه الصيغة على خلاف الأكثر من استعمالها مع أن الحمل على الأكثر أرجح بل واجب إلا لمقتضى فلم فعلوا ذلك . «س.م» .

قوله : (بأن الحلف الواحد على متعدد إلخ) سيأتى فى الأيمان فى قول المصنف هناك : وذكره الأشياء بالواو بلا إعادة النفى كشىء جعل قول الشارح ما نصه : فإن أعاد حرف النفى كقوله : والله لا أكل اللحم ولا العنب حنث بكل منهما فإنهما يمينان فلا تنحل إحدهما بالحنث فى الأخرى . انتهى .

فقد ينفى جعل ذلك يمينين وما نحن فيه يميناً واحدة مع أنه بمعناه إذ معنى لا أطأ كل واحدة منكن : لا أطأ هذه ولا هذه إلخ إلا أن يقال : كونه بمعناه لا يقتضى أن يساويه فى الحكم لا اختلاف اللفظ الذى ينظر إليه فى الأيمان خصوصا مع التصريح بالعاطف النائب عن العامل ومع إعادة النافى المقتضى لتعدد حكم العامل فليتأمل «س.م» .

قوله : (تعلق الحنث بأى واحد وقع) قد يشكل على هذا مسألة : والله لا أطوكن كذا بحظ

قوله : (تعميم) بأن يريد الامتناع من وطء كل واحدة ، ولا تخصيصاً أى : بأن يريد واحدة معينة أو سبهما ، كذا فى الروضة .

قوله : (إلا لمقتضى) أى : كما فى آية ﴿إِنْ اللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ﴾ [لقمان ١٨] فإنها إنما حملت على النادر بشهادة المعنى . حجر .

قوله : (فلم فعلوا ذلك) قال حجر فى شرح الإرشاد : فعلوا ذلك لأنهم راعوا المتبادر من الصيغة عرفاً ، ولم ينظروا لما حققه علماء الميزان فى تأخر كل عن النفى ، وتقدمها عليه ، ولما حنث بوطء واحدة لأنه خلاف ما حلف عليه انحل الإيلاء لأنها يمين واحدة . انتهى .

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

الكفارة فاليمين الواحدة لا يتبعض فيها الحنث، ومتى حصل فيها حنث حصل الانحلال قال: وقد ذكر ذلك الروياني، وقال: إنه ظاهر المذهب.

(أو لم يقل كل) بأن قال: والله لا وطئت واحدة منكن ولم يرد واحدة فمولى من كل منهن حملاً له على عموم السلب فإن النكرة في سياق النفي نعم فيحنث بوطه واحدة، ويرتفع الإيلاء عن الباقيات أما إذا أرد واحدة فمولى منها فقط، ويؤمر بالتعيين أو البيان كما قال: (وان يرد هنا) واحدة (مبهمه عينها أو) معنية (بيننا) أى: بينها، والثانية من زيادته.

(و) كقوله والله (لا أطأكن) بإسكان الهمزة للوزن. (فبالمجامعه) أى: فإن جامع (ثلاث زوجات) منهن (فذا) أى: فهو مولى (فى الرابعة) فقط لحصول الحنث بوطها بخلاف الباقيات كما مر سواء وطئن فى القبل أم فى الدبر فى النكاح أو بعد البينونة لأن اليمين تتناول الحلال، والحرام ولو مات بعضهن قبل الجماع انحلت اليمين على الأصح لتعذر الحنث، ولا نظر إلى تصور الوطء إنما ينطلق على ما يقع فى الحياة.

(و) كأن يقول: والله (لا أطأ) ك (فى العام إلا عده * كذا) كثلاث. (ويستوفى) تلك العدة (وتبقى المدة) أى: مدة الإيلاء من العام فمولى من حينئذ لحصول الحنث بالوطء بعد ذلك فإن لم يستوف أو استوفى، وبقي دون المدة فليس بمولى ثم أخذ فى بيان حكم الإيلاء فقال:

.....
قوله: (انحلت اليمين على الأصح) وقيل: إن البر والحنث يتعلقان بوطء الميتة. روض.

شيخنا وأقول: لك أن تقول: لا إشكال لأن المراد بتعلق الحنث بالمتعدد تعلقه بكل من المتعدد لا بمجموعه كما فى لا أطأكن ليتأمل «س.م».

قوله: (واليمين الواحدة لا يتبعض فيها الحنث إلخ) يخرج بقوله: الواحدة ما يأتى فى الأيمان فى شرح قوله: وذكره الأشياء بالواو بلا إعادة النفي كشيء جعلاً من قوله ما نصه: فإن أعاد حرف النفي كقوله: والله لا أكل اللحم والعنب حنث بكل منهما فإنهما يمينان فلا تنحل إحداهما بالحنث فى الأخرى. انتهى.

قوله: (وقال إنه ظاهر المذهب) زاد فى شرح الروض عقب هذا وفرع عليه أنه لو قال: والله لا أدخل كل واحدة من هاتين الدارين فدخل واحدة منهما حنث وسقطت اليمين. انتهى.

.....

(فإن مضت أشهره المحكية) فيما مر وهى أربعة من زمان الإيلاء إن كان من غير رجعية، ولو مبهمه (ومن زمان رجعة الرجعية) إن كان من رجعية، وهذا فيمن يمكن جماعها حالا، وإلا فمن زمان إمكانه كما فى صغيرة، ومريضة ومتحيرة، ومحرمه، ومظاهر منها على ما مر من صحة الإيلاء منهن.

(ولم يحل) أى الإيلاء (بزوال) المحذور كزوال (الملك عن * رقيقه) الذى علق عتقه بوطئها ، أو زوجته التى علق طلاقها على وطئه هذه. (ولم يبطأها فى الزمن) أى : زمن الإيلاء.

(وما بها مانع وطء إلا نفاسا أو حيضا وصوما) أو اعتكافا (نفلا).

(تطالب) أى: فإن مضت الأشهر المذكورة، والحالة إنه لم ينحل الإيلاء، وليس بالزوجة مانع وطء غير ما ذكر طالبت (الزوج به) أى: بالوطء المراد بالفيئة فى آية الإيلاء دفعا للضرر عن نفسها، وإنما طالبت به أولا لأن حقها فيه فإن أبى طالبت به بالطلاق فإن أبى طلق عليه الحاكم كما سيأتى، وهذا ما حكاه الرافعى عن المتولى،

قوله: (المحكىة) أى: المذكورة.

قوله: (ومظاهر منها) يقتضى هذا كما ترى أنه فى الإيلاء منها لا تحسب المدة من وقته، والوجه خلافه لإمكان الكفارة فالوطء حالا، كذا بخط شيخنا وقد تقدم فى هامش أول الباب عن شرح الروض أن القياس ألا تحسب المدة فى المظاهر منها إلا بعد التكفير، لكن شيخنا لا يسلم ذلك إلا بنقل.

قوله: (نفاساً أو حيضاً) الظاهر أنه لا فرق بين المقارن للإيلاء والطارئ بعده. كذا بخط شيخنا فليتأمل فيه.

قوله: (الإمكان الكفارة الخ) لو صح هذا لكان قياسه أنه إذا ظاهر ممن آلى منها يطالب بالوطء لإمكان التكفير والوطء، لكن سيأتي أنه إنما يطالب بالطلاق لحرمة الوطء.

قوله: (لكن شيخنا إلخ) أى: ولا يكفيه القياس.

قوله: (فليتأمل فيه) لا شيء فيه لأن مراده أن النفس أو الحيض لا يمتنعان المطالبة سواء وجدتا في وقت التلغظ بصيغة الإيلاء أو وحدا بعده فيصدق حينئذ أن المدة مضت، وليس بها إلا أحدهما.

الغرر انبهاء في شرح البهجة الوردية

واعتمده وتبعه في الروضة في الطرف الثالث، وحكيا عن الإمام: أنها تردد المطالبة بين الوطء والطلاق. وعليه اقتصر في الطرف الثاني، وجزم به في المنهاج كالمحرم. ولا يحتاج في إمهاله تلك المدة إلى قاض كما أفهمه قوله: فإن مضت أشهره لثبوته بالآية بخلاف العنة لأنها مجتهد فيها أما إذا أنحل الإيلاء أو كان بها مانع وطء ابتداء أو دواما حسا أو شرعا من نحو غيبة، وحبس وجنون، ونشوز، ومرض وصغر يمنعان الوطء. وفرض إحرام واعتكاف أو صوم فلا مطالبة لها، وإنما اعتبرت المدة من الرجعة، ونحوها مما ذكر لوجود مانع الوطء قبل ذلك، ولأن الرجعية جارية إلى البينونة المقتضية عدم المطالبة فلو طرأ المانع، وزال في المدة استؤنفت كما في الطلاق

قوله: (أنها تردد) معتمد. انتهى. حاشية منهج، ولعل فائدة الخلاف أنه إذا امتنع من الطلاق لا يطلق عليه القاضى على قول التزديد حتى يطالب بالفيئة، ويمتنع منها أيضا، وعلى قول الترتيب يطلق لأنه قد سبق امتناعه من الفيئة. فتدبر كذا بخط شيخنا «ذ».

قوله: (أو كان بها مانع) أى: أو مضت الأربعة أشهر التي هي مدة الإيلاء، ولم ينحل إما لوجوده وعدم انحلاله، أو لعدم وجوده أى: الإيلاء الشرعى كأن كانت صغيرة أو مريضة ابتداء. تدبر.

قوله: (فلو طرأ المانع وزال إلخ) الحاصل أنه إذا آلى وأحدهما مرتد أو: وهى رجعية

قوله: (ومرض وصغير يمنعان الوطء) قد يشكل ذكر الصغر هنا، وكذا المرض الموجود ابتداء لأن هذا الكلام بيان لحرز قول المصنف: وما بها مانع وطء المفروض فيما إذا مضت مدة إيلاء فكيف يحترز به عما ذكر مع أنه مانع لا ابتداء المدة كما تقدم قريبا فى قوله: وإلا فمن زمان إمكان كما فى صغيرة ومريضة فليتأمل «س.م».

قوله: (وأما صوم النفل واعتكافه) فى الاقتصار عليهما إشعار بأن نفل الإحرام كفرضه وأن تعبيره بالفرض فى قوله السابق: وفرض إحرام إلخ. بالنظر للمجموع، هذا وينبغى أن المدار على جواز التحليل وعدمه فحيث جاز له لم يكن الإحرام مانعا فرضا أو نفلا وحيث لم يجز له كان الإحرام مانعا.

قوله: (قد يشكل إلخ) مراده بمدة الإيلاء أربعة أشهر من زمان الإيلاء سواء كان هناك إيلاء شرعى أو لا، فنقله: لو كان بها مانع أى: أو لم ينحل بأن وحد، ولم ينحل أو لم يوجد أصلا كالمريضة، والصغيرة حين الإيلاء.

قوله: (فحيث جاز له إلخ) بأن أحرمت بنفل بدون إذنه، وكذا بفرض فى الأظهر كما مر فى آخر

الرجعى، والردة، وسيأتى بيانهما، ولا يبنى على ما مضى لانتفاء التوالى الاعتبار فى حصول الضرر، وإنما استثنى الحيض لأنها لا تخلو عنه غالباً فلو قطع المدة لتضررت بطولها، وألحق له النفاس المزد على الحاوى لشاركتة له فى أكثر الأحكام. وأما صوم النفل، واعتكافه فلأنه متمكن فيهما من وطئها، وخرج بالمانع بها المانع به فلا يمنع الاحتساب لأنها ممكنة، والمانع منه، وهو المقصور بإيلائه، وقصده المضارة، وقوله: ولم يطأها يوههم عدم انحلال الإيلاء بالوطء لأنه عطفه على قوله: ولم يحل فلو قال: ولا بوطء عطفها على بزوال الملك لانتفى الإيهام. (دون ولى وسيد) للمرأة فليس لهما المطالبة بما ذكر لأن التمتع حقها، ويحسن أن يقول الحاكم للزوج على سبيل النصح: اتق الله وفى لها أو طلقها. (بالقاض) بحذف الياء وصلا على لغة قليلة أى: تطالبه بما ذكر بالرفع إلى القاضى (إن لم يحصل).

(بالعرس) أى: الزوجة (مانع) حينئذ من الوطء وإلا فلا مطالبة لامتناع الوطء المطلوب، ودخل فى المانع هنا الحيض، والنفاس ولهذا لم يستثنهما بخلافه فيما مر من أنهما لا يمنعان احتساب المدة، وقياس استثنائه صوم النفل هناك استثناءه هنا على أنه قد يقال: لاجابة لاستثنائه فيهما لأنه لم يدخل فى المانع فلو عبر هناك بلا بدل إلا كما عبر الحاوى كان أولى. (نعم إن كانا) بألف الإطلاق (بالزوج) مانع (طبعى) من الوطء كعنة، ومرض يتعذر معه الوطء أو يخاف منه زيادة الضعف أو بطة البرء

.....
أو معتمدة عن شبهة توقف ابتداء المدة على زوال ذلك بالإسلام والرجعة والانقضاء وإن طراً ذلك فى الأثناء قطع المدة، واستؤنفت بعد الزوال إن بقى أكثر من الأربعة وإلا فلا، وإن طراً بعد المدة بطلت فى الردة، والطلاق لا فى وطء الشبهة أما فيه فلا تبطل بل لها بعد انقضاء العدة المطالبة بلا استئناف مدة. انتهى. من «م.ر» والمنهج والرشد عن سم عن الروض.

قوله: (دون ولى وسيد) فيوقف حتى تكمل ببلوغ أو عقل «م.ر».

قوله: (فلو عبر هناك بلا) أى: الدالة على أنه ليس من المانع، وقوله: يدل إلا أى: الدالة على أنه من المانع.

الحج أن له تحليلها منه إذا أحرمت بغير إذن، وعبرة «م.ر» وإحرام تمتع تحليلها منه. انتهى. وهى صادقة بالفرض والنفل بدون إذن لكن فى «ق.ل» على الجلال: ويمنع حسبان المدة الإحرام، ولو نفلاً بلا إذن على المعتمد. انتهى. ولعله لأنه يهاب تحليلها، فليحرر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

طالبته بأن (يفى لسانا) أى: بلسانه أو يطلق إن لم يف بأن يقول: إذا قدرت فئت لأن به يندفع الأذى الذى حصل باللسان، وزاد الشيخ أبو حامد، وندمت على ما فعلت، وجرى عليه كثير من العراقيين، والراوزة، والظاهر أن مرادهم التأكيد، والاستحباب كما صرح به القاضى أبو الطيب، وخرج بالطبعى الشرعى كصوم، وإحرام، وظهار قبل التكفير فلا يطالب بالفيئة بل بالطلاق لأنه الذى يمكنه لحرمة الوطء عليه والتمكين منه عليها فإن عصى بوطء سقطت المطالبة.

(وإن أبى) يعنى الفيئة، والطلاق بعد أمر الحاكم به (طلقها من حكما) نيابة عنه لأنه حق توجه عليه، وتدخله النيابة فإذا امتنع ناب عنه الحاكم كقضاء الدين والعضل والتصريح بقوله (واحدة) من زيادته أى طلقها الحاكم طلقة واحدة لحصول الغرض بها فلو زاد عليهم لم يقع الزائد، ويوقع طلاقه معينا أن عين الزوج فى إيلائه المولى منها (ومبهما إن أبهما) كقوله: والله لا أطأ أحد كما مر.

(ثم ليبين أو يعين زوجها) أى: ثم بعد طلاق الحاكم مبهما يبين الزوج المولى منها إن عينها، ويعينها إن أبهما، ويمنع من الجميع إلى البيان أو التعيين. (وسقطت) مطالبة الزوجة زوجها بما مر (مهما يغيب) بفتح الناء من غاب (فرجها) أى: فيه.

قوله: (كصوم) أى: صوم فرض كما فى شرح «م.ر» على المنهاج، وشرح المنهج.

قوله: (طلقها من حكما) لو طلق المولى مع طلاق الحاكم وقعا بخلاف ما لو طلق الحاكم مع وطئه لم يقع لأن المقصود الفيئة، وقد حصلت. انتهى. «ق ل» و«م.ر».

قوله: (وخرج بالطبعى الشرعى) قد يقال: هلا جعل العجز الشرعى كالحسنى فى أنه يفى باللسان.

قوله: (وظهار قبل التكفير) لا يخفى أن المطالبة هنا بالطلاق فرع ضرب المسدة، ومضيها لكن تقدم فى أواخر الصفحة السابقة أنه لا تبدأ المدة إلا من زمان إمكان الوطء أى: وذلك بالتكفير، فلعل ذلك فيما إذا سبق الظهار الإيلاء، وهذا فيما إذا طرأ على الإيلاء، فليتأمل «س.م».

قوله: (بفتح الباء من غاب) على هذا حشفة فاعل يغيب، وفرجها منصوب بنزع الخافض ويجوز قراءة يغيب بوزن يعلم وفرجها فاعل وحشفة مفعول، أو الفاعل ضمير الزوج وحشفة مفعول وفرجها على نزع الخافض، أى: مهما يغيب الفرج الحشفة فيه أو الزوج الحشفة فيه أو الزوج الحشفة فى فرجها «س.م».

(حشفة) له أو قدرها من مقطوعها ثيبا كانت أو بكرًا إن زالت بذلك بكارتها. وإلا فلا بد من إزالتها. والمراد بالفرج القبل فلا يكفي الوطء في الدبر لأنه مع حرمة لا يحصل الغرض نعم إن لم يصرح في إيلائه بالقبل، ولا نواه بأن أطلق انحل بالوطء في الدبر فتسقط المطالبة. (ولو مع النزول عليه أو ألجى وجن المولى) أى: سقطت مطالبتها له، ولو كانت غيبة الحشفة في الفرج مع نزولها عليه أو إجباره على ذلك أو جنونه لوصولها إلى حقها.

(من غير ما حنث ولا انحلال) بزيادة ما ولا أى: من غير حنث وانحلال ليمينه بنزولها عليه أو وطئه مجبراً، أو مجنوناً، وإن حصلت الفئنة، وسقطت المطالبة لأن يمينه لا تتناول نزولها وفعل المكره، والمجنون كلا فعل كما مر في الطلاق فلو وطئها ثانياً مختاراً عاقلاً حنث، وانحلت اليمين، ولا تلازم بين حكم الإيلاء، وعدم الانحلال إذ قد يرتفع الأول، ويبقى الثاني كما لو طلقها بائناً بعد الإيلاء منها بما لا ينحل قوله: (فتسقط المطالبة) ولا تحصل به الفئنة الشرعية فيبقى الإثم إلى أن يفىء بالوطء في القبل، كما يدل عليه مفهوم قوله تعالى ﴿فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة ٢٢٦] مع ضمنية أن الفئنة هي الوطء في القبل. انتهى. حاشية منهج.

قوله: (من غير ما حنث إلخ) علم من هذا قول الشارح قبل: نعم إلخ: إن الوطء تحصل به الفئنة في غير الدبر وتسقط به المطالبة مطلقاً ولا تنحل اليمين إن كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو مجنوناً أو نائماً وأن الوطء في الدبر ينحل به الإيلاء، ولا تحصل به الفئنة. انتهى. «ق.ل».

قوله: (وإن حصلت الفئنة) أى: وارتفع الإيلاء، كما في شرح الروض.

قوله: (وإلا فلا بد من إزالتها) ظاهره ولو غوراء.

قوله: (من غير ما حنث ولا انحلال) استشكل البلقيني حصول الفئنة مع عدم الانحلال قال: لأن اليمين إذا كانت قائمة فالزوج خائف من أن يطأ فليزِم المحذور، ثم أجاب عن إشكاله بأن حكم الإيلاء يسقط بدخول الذكر ولا يتكرر حكمه. انتهى. «ب.ر».

قوله: (بما لا ينحل بينوتها) أى: كعتق عبده نحو: إن وطئتك فعبدى حر، بخلاف ما ينحل بها كطلاقها نحو: إن وطئتك فأنت طالق «س.م».

قوله: (ظاهره ولو غوراء) هو كذلك إن كان ذكره يصل إلى بكارتها، وإلا فلا يطالب بإزالتها. انتهى. «ع.ش».

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

ببينونتها فإنه يرتفع حكم الإيلاء ويبقى عدم الانحلال وإن أعادها إلى نكاحه . نعم لا حاجة للجمع بين عدمى الحنث والانحلال للزوم العدم الأول للثاني كذا أفهم . (ولا نرى) عند المطالبة (ثلاثه الإمهال) أى : إمهال الزوج ثلاثة أيام إذا استمهل ليفىء أو يطلق فيها بخلاف ما دونها كيوم ، ونحوه بقدر ما يستعد به للوطه كزوال صوم أو جوع أو شبع لأن مدة الإيلاء مقدرة بأربعة أشهر فلا يزداد عليها بأكثر من قدر الحاجة ، ولا يقع طلاق القاضى فى مدة إمهاله . ويخالف قتل المرتد فى مدة إمهاله حيث هذر بأنه لا عصمة له . ولا مدفع للقتل الواقع بخلاف الطلاق أما إذا استمهل ليفىء باللسان فلا يمهل بحال لأن الوعد هين متيسر .

(وحيثما طلقها) رجعيًا فى المدة أو بعدها (أو ينتفى*) إسلامه) بأن أرتد فى أحدهما (وعاد) إلى النكاح فى الأولى وإلى الإسلام فى الثانية (فلتستأنف) مدة الإيلاء إن كان مؤبداً أو مؤقتاً ، وقد بقى من الوقت أكثر من أربعة أشهر ليتوالى الضرر أربعة أشهر بلا قاطع فيما إذا وجد ذلك فى المدة ، ولبقاء مانع الوطه ، واستمرار المضارة فيما إذا وجد بعدها فكانه راجع أو أسلم ثم آلى ثانياً وردتها كردته .

(ولو كيلها طلاب الزوج) أى : مطالبته فى محل غيبته إذا (غاب* بعد الشهور) الأربعة (بطلاق أو إياب) أى : رجوع إليها أو حملها إليه . ويأمره القاضى بالفئة باللسان لأنه عاجز عن الوطه فى الحال ثم يأمر بالرجوع إليها أو بحملها إليه أو بطلاقها إن لم يفعل ذلك .

(فإن) لو يفىء باللسان أو فاء به ثم (مضى إمكانه) أى : الإياب إليها مع قدر ما

.....
قوله : (للزوم العدم الأول إلخ) ولذا أسقطه فى الإرشاد .

-----* * *

قوله : (وإن أعادها إلى نكاحه) وقضيته أنه لا تضرب مدةً أخرى ، وإن كانت اليمين باقية ووجهه أنها عصمة جديدة فيكون ذلك كما لو حلف لا يطأ فلانة ثم تزوجها «ب.ر.» .
قوله : (وحيثما طلقها) ظاهره : ولو كان الطلاق الحاصل بالرفع إلى القاضى «ب.ر.» .
قوله : (لأنه عاجز) أى عجزاً حسياً «ب.ر.» .

-----* * *

.....

٣٤٣

باب الإيلاء

يتهيأ به للسفر. ويزول به خوف الطريق من حين مطالبة وكيلها. ولم يعد. ولا حملها إليه ولا طلقها (ثم طلب) أى: الزوج من القاضى (عوداً) أى: عوده (إليها طلقت) أى: طلقها عليه القاضى وكيلها (ولم يجب) إلى ما طلب.

* * *

.....
 ..

 ..
 ..
 ..

باب الظهار

هو مأخوذ من الظهر لأن صورته الأصلية أن يقول لزوجته : أنت على كظهر أمي وخصوا الظهر لأنه موضع الركوب، والمرأة مركوب الزوج، وكان طلاقاً في الجاهلية كالإيلاء فغير الشرع حكمه إلى تحريمها بعد العود، ولزوم الكفارة كما سيأتي . والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ الآية [المجادلة ٢] ، نزلت في أوس بن الصامت لما ظاهر من زوجته خولة بنت ثعلبة على اختلاف في اسمها ، ونسبها ، وله أربعة أركان : مظاهر ، ومظاهر منها ، وصيغة ، ومشبه به ، وقد أخذ في بيانها مع تعريفه شرعاً فقال .

(تشبيه) الزوج (ذى التكليف) أى : البالغ العاقل ، ولو عبداً ، وكافراً ، و مجنوناً ، وخصياً (من) أى : زوجة (لم تبين) منه ، ولو رجعية ، وكافرة ، ومعتدة عن شبهة ، وصغيرة ، ومجنونة ، وحائضا ونفساء (يجزء أنثى) لم يذكر للكرامة بقريئة ما يأتى (محرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (لم تكن) .

(حلا) له كقوله : أنت كظهر أمي أو يدها أو بطنها أو صدرها ظهار كما سيأتي

باب الظهار

قوله : (مركوب الزوج) وأى : إذا وطئت فهو كناية تلويحية انتقل من الظهر إلى المركوب ، ومنه إلى الموطأة ، والمعنى : أنت محرمة على لا تركبين كما لا تركب الأم كذا في الشهاب عن الكشف . انتهى . «ب.ج.» .

قوله : (ومحبوباً) وفارق الإيلاء بأن المقصود ثم الوطء ، وهنا ما يشمل التمتع بما بين السرة ، والركبة المشترك فيه المحبوب وغيره ، وقد حرمه . أفاد بعضه «م.ر.» .

قوله : (أو يدها) اعتمد «ع.ش.» إنه من باب السراية كالطلاق فلا بد حينئذ من وجود الجزء فراجع ، وفي «ق.ل.» إنه من باب التعبير ببعض عن الكل فلا يشترط وجود الجزء .

كتاب الظهار

قوله : (وكافراً) شامل للحربي ، وعبر الروض بالذمي فقال في شرحه : ولو قال بدل وذمياً : وكافراً ، كان أعم . انتهى .

قوله : (وخصياً) ممسوحاً . روض .

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فخرج بذلك تشبيه غير المكلف إلا السكران فكالمكلف، والتشبيه بجزء ذكر كالأب لأنه ليس محل التمتع أو بجزء أنثى غير محرم كالملاعنة. وأزواجه ﷺ أو محرم لكن كانت حلاله كمرضعته. وزوجة أبيه بعد ولادته. وأم زوجته لأنهن لا يشبهن المحارم فى التحريم المؤبد. والتشبيه بغير الجزء كأنت كأمى فإنه كناية كما سيأتى. وقد يقال: يرد عليه: أنت كجملة أمى أو ذاتها أو بدننها أو نفسها فإنه ظاهر مع أن التشبيه ليس بجزئها، ويجاب بأن ذلك كالجزء فى أن كلا منهما لا يذكر للكرامة، ولا يشترط الإضافة بأن يقول: أنت على أو منى أو معى أو عندى كظهر أمى لأنها متبادرة إلى الذهن عند الإطلاق. (وجزءها) بالنصب عطف على من لم تبين أى: وتشبيه المكلف جزء من لم تبين منه (كشعر) منها بجزء أنثى محرم لم تكن حلا كقوله: شعرك أو رأسك أو يدك أو رجلك أو نصفك أو ربعك كظهر أمى أو يدها أو شعرها ظاهر لأنه تصرف يقبل التعلق كما سيأتى، فيصح إضافته إلى بعض محله كالطلاق والعق بخلاف ما لا يقبله كالبيع، وقضيته صحة إضافته الإيلاء إلى البعض لكن ذكر الشيخان فيه تفصيلا فقالا: إن أضافه إلى الفرج كان موليا أو إلى غيره من سائر الأعضاء كاليد، والرجل فلا، وإن قال لا أجامع بعضك فكذلك إلا أن يريد الفرج أو لا أجامع نصفك فقد أطلق الشيخ أبو على أنه ليس بمول قال الإمام: وفيه نظر لأنه أراد أسفلها فهو كما لو ذكر البعض، وأراد الفرج، وإن أطلق فإن أراد الشيخ أنه ليس بصريح فظاهر، وإن أراد أنه لو نوى بالجماع المقصود، وأضافه إلى النصف الشائع لا

.....
.....

قوله: (كممرضعة) وكذا بنتها المولودة قبل ارتضاعه بخلاف المولدة بعده، وكذا معه كما بحثه فى شرح الروض، وقياسه أن زوجة أبيه مع ولادته بأن تم انفاضه مع تمام العقد كزوجة أبيه قبل ولادته.

قوله: (لا يشبهن المحارم) اللاتى ورد النص فى الأمهات، وقيس بهن منهن الباقى.

قوله: (وجزءها) استثنى فى الرنق، واللباب الأجزاء الباطنة كالقلب، والكبد، والطحال «بر».

باب الظهار

قوله: (استثنى فى الرنق إلخ) أى: فلا يكون ظهارا لا صريحا، ولا كناية على ما اعتمده «ع.ش.» قال: إن لم يرد به التعبير بالجزء عن الكل، وإلا كان ظهارا. انتهى. فراجع.

يكون موليا ففيه احتمال لأن من ضرورة ترك الجماع في النصف تركه في الكل فصار كإضافته الطلاق إلى النصف، ويجوز أن يقال: إضافة الطلاق كإضافة العتق أما الجماع ففعل محسوس لا يعقل وقوعه في الجزء الشائع فلا يصح إضافته إليه انتهى. (أطلقا) أى: سواء أطلق الظهار كقوله: أنت كظهر أمى. (أو كان ذا تأقيت) كقوله: أنت كظهر أمى يوما أو شهرا. (أو معلقا) كقوله: إذا جاء الغد أو رأس الشهر فأنت كظهر أمى. وإنما يكون مظاهرا عند وجود الصفة ووجه صحة تعليقه شبهه بالطلاق. وباليمين إذ يتعلق التحريم كالطلاق، والكفارة كاليمين. وكل منهما يقبل التعلق وقوله.

(ذاك) أى: التشبيه المذكور (ظهار) خبر قوله: تشبيه وزاد على الحاوى (منكر) أى: حرام قال تعالى: ﴿وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا﴾ [المجادلة ٢] بخلاف قوله: أنت على حرام فمكروه لأنه يتعلق به الكفارة العظمى كظهار. وإنما يتعلق به كفارة يمين. والحنث غير محرمين. ولأن التحريم مع الزوجية قد يجتمعان

قوله: (ففيه احتمال) عبارة شرح الروض في باب الإيلاء: أو قال: لا أجامع نصفك الأسفل فإيلاء أو لا أجامع نصفك الأعلى أو نصفك فلا يكون إيلاء إلا أن يريد بالنصف النصف الأسفل فيكون إيلاء. انتهى. باختصار، ومثله في شرح «م.ر» وقال الرشيدى: إنه إذا أطلق النصف يكون موليا لأنه عند الإطلاق يصدق بكل نصف فيحنث حينئذ بوطء الأسفل فهو يمتنع منه خوف الحنث فيكون موليا. انتهى. فقول الإمام: لا يعقل وقوعه إلخ ممنوع إذ لم يحلف على عدم إيقاعه في النصف بقيد شيوعه، بل الحلف على عدم إيقاعه فيما يصدق عليه النصف، وهو يصدق على الذى تعين بالوقوع فيه. تدبر.

قوله: (بخلاف قوله أنت على حرام) أى: بدون نية الظهار وإلا فهو كناية لظهار كما سيأتى.

قوله: (وإنما يتعلق به كفارة يمين) أى: إن لم تكن معتدة، ونحوها كمریضة لا تطبق الوطء ومحرمة يحرم تحليلها، وإلا فلا كفارة أيضا. أفاده «ع.ش» ورشيدى.

قوله: (فى النصف) كأن المراد الشائع.

قوله: (أى حرام) بل كبيرة «ح.ج».

قوله: (وزورا) لأنه خلاف الواقع.

قوله: (ولأن التحريم) أى: المطلق.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

بخلاف التحريم المشبه بتحريم الأم (فعرسى) أى: وإذا صح الظهار مؤقتا فقلوه: زوجتى (كظهر أمى فى شهور خمس).

(ظهار) مؤقت (إيلا) فلو وطئ فى المدة لزمه كفارة يمين الإيلاء، وكفارة الظهار للعود فإنه فى المؤقت بالوطء كما سيأتى. (ولو قال: (إن لم أنكح * عليك) فانت كظهر أمى. (بالقدرة) أى: مع قدرته على النكاح عليها (فليتضح).

.....
.....

قوله: (وإيلاء) قال فى شرح الروض: لامتناعه من وطئها فوق أربعة أشهر. انتهى.

لا يقال: قضية ذلك أن الظهار المطلق إيلاء أيضا للامتناع المذكور فإن قضيته الامتناع مطلقا وضرب المدة المخصوصة لا ينافى ذلك، فلم يذكروا ذلك إلا فى المؤقت لأننا نمنع أن قضيته ذلك إذ لا عود فى الظهار المؤقت إلا بالوطء فهو يمتنع منه خوفا لزوم الكفارة، والعود فى غيره، بمضى قدر لحظة بلا قطع النكاح، فإن مضى ذلك لزم الكفارة فلا يمتنع بعد ذلك خوفا لزومها إذ لم يبق لزوم، وإلا بأن قطع النكاح قبل مضيتها، فإن أبانها انقطع حكم الظهار وإلا فالعود بالرجعة فهو لا يخشى لزوم الكفارة بالوطء مع حرمة عليه قبل المراجعة مطلقا «س.م».

قوله: (لزمه كفارة يمين الإيلاء وكفارة الظهار للعود) قال فى شرح الروض: حزم بذلك صاحب التعليقة، والأنوار وغيرهما، وعن البارزى أنه يلزمه كفارة الظهار فقط، وهو ما صححه فى الروضة كأصلها إذ لا يمين، ويوجه الأول بأن ذلك منزل منزلة اليمين كما فى: والله لا أطوك خمسة أشهر. انتهى. وقد يحمل وجوب كفارة الإيلاء على ما إذا وجد حلف بالله تعالى كقوله والله أنت على كظهر أمى فى شهور خمس، لكن قد يشكل وجوب كفارة الإيلاء مع كفارة الظهار على ما يأتى قبيل ولحظة إن أمسك إلخ من اندراج الصغرى فى الكبرى، فليتأمل اللهم إلا أن يفرق بأنه إنما اندرجت الصغرى فى الكبرى فيما يأتى لأن الموجب لها وهو قوله: حرام مؤكد لما قبله، وهو قوله: أنت كظهر أمى، وموافق له فى تضمن كل منهما وصفها بالتحريم فكأن المجموع شىء واحد فلم تعدد الواجب به، بخلاف الإيلاء مع الظهار فإن الظهار يتضمن بالتحريم والإيلاء لا يتضمنه بل يتضمن مجرد الامتناع من الوطء لا يقال قضية هذا الفرق الاندراج فيما لو كرر لفظ الظهار متصلا وسيأتى خلافه لأننا نمنع ذلك لعدم استقلال لفظ حرام بعد قوله: أنت كظهر أمى بخلافه فى التكرير لاستقلال التكرير فليتأمل.

قوله: (كما فى والله إلخ) عبارة شرح البهجة الصغير: كما فى أنت على حرام سنة لكن لا تتوقف الكفارة هنا على الوطء، وإن توقفت عليه فى أنت على حرام سنة لأن مشابهته لليمين أقوى من أنت كظهر أمى خمسة أشهر فالحق ذلك باليمين فى التوقف المذكور دون ما نحن فيه. انتهى. حواشى شرح الإرشاد، وهو مجرد توجيهه، والراجح ما فى الروضة.

(بالموت) أى: فليتبين بموت أحد الزوجين الظهار قبيل الموت أى: أو الجنون أو الفسخ المتصلين به كما مر فى الطلاق لتحقق اليأس بذلك من النكاح عليها فإن نكح عليها أو لم يقدر كأن مات عقب اللفظ فلا ظهار، ولو قال: إذا لم أنكح عليك فأنت كظهر أمى فإذا مضى عقب التعليق زمن إمكان النكاح، ولم ينكح صار مظاهر أو الفرق بين أن، وإذا سبق بيانه فى الطلاق (لا العود) عطف على فاعل يتضح أى: يتضح بالموت الظهار لا العود لأنه إمساك عقب الظهار مدة يمكن فيها الفرقة، ولم يحصل هنا، ولا ضرورة إلى تقدير تقديم الظهار ثم تقدير العود، وفائدة تبين الظهار تبين موت المظاهر عاصيا حتى لو شهد عند الحاكم ثم مات امتنع الحكم بشهادته. (وفى كأميا «والرأس، والعين، وروح) أى: وفى قوله: أنت كأمى أو كرأسها أو كعينها أو كروحها. (كنيا) أى: جعل كناية فى الظهار لا صريحا لأنه يذكر فى معرض الإكرام فلا ينصرف إلى الظهار إلا بنية.

(و) قوله: (أنت طالق كظهر عمتى) وفى نسخة أمتى، ولم ينو شيئا أو نوى الطلاق أو الظهار أو هما أو نوى الظهار بأنت طالق، والطلاق بكظهر أمى (طلاقها)

قوله: (كما مر فى الطلاق) هل يأتى فى الفسخ هنا ما مر فى وقوع الطلاق قبيله من البحث.

قوله: (امتنع الحكم بشهادته) يفيد أن الظهار كبيرة.

قوله: (كنيا) أى: جعله كناية فى الظهار هذا ظاهر فى غير التعليق، وأما فى التعليق كأن قال: إن دخلت الدار فأنت على كأمى، فينبغى أن يكون فى حالة الإطلاق صريحا لبعد قصد الكرامة فى مثل هذا كما لا يخفى «ب.ر».

قوله: (أو نوى الطلاق أو الظهار) أى: بالجموع أو بأنت طالق أو بكظهر أمى كذا ينبغى، وقوله: أو هما أى: بالجموع بدليل قول المصنف: ولو بكل كلمة أراد معناه إلخ.

قوله: (فى الفسخ هنا) أى: فى قوله: إن لم أنكح عليك فأنت كظهر أمى، ثم فسخ هل يأتى فيه ما مر فى وقوع الطلاق قبيل الفسخ فى قوله: إن لم أطلقك فأنت طالق ثم فسخ النكاح فإنه تقدم فى الشرح أنه يتبين وقوع الطلاق الرجعى قبيل الفسخ دون الباقي، وتقدم للمحشى أن المعتمد أنه لا يقع الطلاق مطلقا لوجود البيونة فهل يأتى هنا مثله، ويقال: لا يتبين الظهار لو جود البيونة أو يفرق، والمظاهر عدم الفرق فراجع، ثم رأيت «م.ر» وحجر جزما هنا بتبين الظهار قبل الموت، ولكن المظاهر عدم الفرق كما مر.

قوله: (أو بكظهر أمى) فيه نظر بالنسبة لنية الظهار.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

لإتيانه بصريح لفظ الطلاق، ولا يقع به الظهار أما فى الأوليين فلعدم استقلال لفظه مع عدم نيته، وأما فى البقية فلأنه لم ينو بلفظه، ولفظ الطلاق لا ينصرف إلى الظهار. وعكسه كما مر فى الطلاق قال الرافعى: فى الأخيرة، ويمكن أن يقال إذا

قوله: (فلعدم استقلال لفظه) أى: لعدم التلفظ بالمبتدأ فيه، والمقدر ليس كالمفوض فهو حينئذ كناية، ولم ينو كذا فى «ق.ل» وفيه نظر لأنه لو نواه أيضا لا يكون ظهارا لأن الفرض أنه نواه بالمجموع فيكون ذلك صورة ما إذا نواهما به. تأمل.

قوله: (قال الرافعى إلخ) رده والد «م.ر» بأنه حيث نوى به الطلاق قدرت كلمة الخطاب معه فيصير كأنه قال: أنت طالق أنت كظهر أمى، وحينئذ يكون صريحا فى الظهار، وقد استعمل فى موضوعه فلا يكون كناية فى غيره. انتهى. أى: فلا يقع به طلاق لئلا يؤدى وقوعه إلى عدم وقوعه، وفيه أنه لا يلزم من نية المبتدأ صيرورته كالمفوض به حتى يكون اللفظ صريحا، ويلزم ما ذكر، وقد صرح «ق.ل» بأنه إذا نوى المبتدأ يكون كناية، وسيأتى فى الشرح أيضا.

قوله: (أو نوى الظهار بأن طالق) قد يستشكل وقوع الطلاق حينئذ بأنه بنية الظهار بلفظ الطلاق صرف لفظ الطلاق عن معناه، وهو وإن كان صريحا يقبل الصرف، غاية الأمر أنه قد يحتاج فى القبول ظاهر القرينة إلا أن يكون محل قبوله الصرف إذا أراد به ما لا يقتضى التحريم أما إذا أراد به ذلك فلا ينصرف «س.م».

قوله: (وعكسه) أى: ولفظ الظهار لا ينصرف للطلاق قد يقال: فهلا حصل ظهار لأن لفظه لم ينصرف عنه فيجاب بأنه غير مستقل فلا بد من اعتبار ذلك فى التعليل، وإن اقتضى صنيعة خلافة.

قوله: (قال الرافعى فى الأخيرة إلخ) قال فى شرح المنهج: وهو صحيح إن نوى به طلاقا غير الذى أوقعه، وكلامهم فيما إذا لم ينو به ذلك فلا منافاة. انتهى. وكتب شيخنا الشهاب البرلسى بهامشه ما نصه قوله: إن نوى به طلاقا غير الذى أوقعه هذا الكلام لم أفهم له معنى وذلك لأن الغرض إنه لم يقصد إيقاع طلاق بقوله: أنت طالق، وإنما نوى به الظهار فليس فى اعتقاده إيقاع طلاق إلا الذى نواه بقوله: كظهر أمى، وإذا لم يخطر بذهنه إيقاع طلاق بقوله: أنت طالق فكيف يصح مع ذلك أن يفصل فيما قصده آخر بين أن يكون عين الأول أو غيره، فبحث الرافعى فى موضعه والله أعلم. انتهى.

قوله: (فكيف يصح إلخ) قد يقال: المقصود بقوله: أوقعه أى: فى الواقع وإن لم يقصده، وكذلك المغايرة باعتبار الواقع.

باب الظهار

٣٥١

خرج كظهر أمى عن الصراحة، وقد نوى به الطلاق يقع به طلقة أخرى إن كانت الأولى رجعية (ولو بكل كلمة أراد معناه) بأن أراد بأن طالق الطلاق. وبكظهر أمى الظهار وقع (كلاهما هنا إن يكن الطلاق ليس باثنا) بل رجعيًا لصحة ظهار الرجعية مع صلاحية قوله: كظهر أمى لأن يكون كناية فيه فإنه إذا نواه قدرت كلمة الخطاب معه. ويصير كأنه قال: أنت طالق أنت كظهر أمى فإن كان الطلاق باثنا فلا ظهار. وقوله من زيادته: هنا تكملة ولو قال: أنت كظهر أمى طالق. ونوى الطلاق. والظهار حصلا، ولا يكون عائداً فإن راجع فعائد. وإن لم ينو شيئاً صح الظهار. وفى الطلاق وجهان لأنه ليس فى لفظ الطلاق مخاطبة نقل ذلك الشيخان عن ابن كج. وأقراه. وقياس ما مر فى عكسه ترجيح عدم وقوع الطلاق فيما إذا لم ينو شيئاً وتقييد وقوعهما فيما إذا نواهما بما إذا نوى الظهار بأن كظهر أمى، والطلاق بطالق فإن نواهما بالجموع فلا يقع؟ إلا الظهار، وكذا إن نوى به أحدهما أو نوى الطلاق بأن كظهر أمى. والظهار بطالق.

(و) ولو قال: (هى حرام مثل ظهر أميا* فإن طلاق أو ظهار نويًا) أى: نواه الزوج بمجموع كلامه.

(أو) نوى (الطلاق بالحرام والذى* يتلو) الطلاق وهو الظهار (بتلو) أى: بتالى الحرام. وهو كظهر أمى (فكذا) أى: فكما نوى (فلينفذ) فيكون فى الأولى طلاقاً لأن لفظ الحرام مع نية الطلاق كصريحه، وفى الثانية ظهاراً لأن لفظ الحرام ظهار مع النية فمع اللفظ، والنية أولى، وفى الثالثة طلاقاً، وظهاراً إن كان الطلاق رجعيًا لما مر فى نظيره.

(وعكس ما قلنا) بأن نوى بالحرام الظهار، وبكظهر أمى الطلاق (ظهار) فقط إذ الثانى لا يصلح أن يكون كناية عن الطلاق بصراحته فى، وقال جماعة الظهار يقع الطلاق أيضاً بناءً على خروج قوله: كظهر أمى عن كونه صريحاً فى الظهار لعدم

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

استقلاله. قال القنوى: وقد يفرق بأنه هنا منضم إلى ما هو محمول على الظهار فقوى بذلك دلالة على الظهار فبقى على صراحته. انتهى. وقد يقال قضية بقاءه على صراحته تعين الظهار فيما إذا نواهما، وليس كذلك بل يخير بينهما كما ذكره الناظم بقوله: (وإذا * نواهما) بمجموع كلامه أو بالحرام (خير بين ذا، وذا) وإنما لم يقعا جميعا لتعذر جعله لهما لاختلاف موجبهما، ولو أطلق فظهار لأنه لفظ الحرام ظهار مع النية فمع اللفظ أولى، ولو نوى تحريم عينها بالحرام لزمه كفارة يمين، ويكون مظاهرا إن نوى الظهار بكظهر أمى، وإلا فلا، ولو قال: أنت كظهر أمى حرام كان مظاهرا ثم إن أطلق الحرام أو نوى تحريم عينها فتأكد. وتندرج الكفارة الصغرى فى الكبرى، وإن نوى الطلاق فلا عود.

.....
.....

قوله: (وقد يفرق) يحتمل أن معناه قد يفرق بين عدم استقلاله هنا، وفى غير هذه الصورة، وقد يرد حينئذ إنه إنما يحتاج إلى الفرق لو ترتب على عدم استقلاله فى غير هذه الصورة حكم مع إنه ليس كذلك إلا أن يكون هذا بالنظر لما تقدم عن الرافعى فى أنت طالق كظهر أمى «س.م».

قوله: (وقد يقال) يمكن أن يجاب بقوة الظهار المحمول عليه هنا بنيته وحده فآثر انضمام هذا إليه، ولا كذلك مسألة التخيير لمشاركة غيره له فى النية «س.م».

قوله: (لاختلاف موجبهما) لأن موجب الظهار التحريم مع بقاء الزوجية، وموجب الطلاق التحريم مع انقطاعها «ب.ر» لا يقال: لو كان اختلاف موجبهما مانعا من وقوعها جميعا لمنع من ذلك إذا أراد بالحرام الطلاق وبكظهر أمى الظهار، وليس كذلك كما تقدم لأننا نقول الكلام هنا فى إرادتهما بالمجموع، والمجموع شىء واحد، والشىء الواحد لا يصلح لشيئين مختلفين بخلاف ما إذا أريد كل واحد بلفظ لعدم إرادتهما بشىء واحد «س.م».

قوله: (يمكن إدخالها) لعل وجهه أن يراد بالعكس الخلاف، ولا يضر أنه حينئذ يشمل صورة التخيير أيضا لأنه بنى حكمها على الاستقلال.

قوله: (ولو قال أنت كظهر أمى إلخ) قال فى شرح الروض: ولو قال أنت مثل أمى أو كروحها أو عينها، ونوى الطلاق كان طلاقا لما مر أن ذلك ليس صريح ظهار صرح به الأصل. انتهى.

.....

(ولحظة إن أمسك) أى: وإن أمسك (المتصفه) بإظهار، وليست رجعية لحظة يمكنه أن يطلق فيها (بغير قطع) للنكاح عقب الظهار حيث لم يعلقه بفعل غيره. (وعقيب المعرفة) أى: معرفته بوجود المعلق به الظهار.

(حيث بفعل غيره قد علقه) صار عائدا فتحرّم عليه المرأة حتى يكفر كما سيأتى قال تعالى: ﴿والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا﴾ الآية [المجادلة ٣]، والعود للقول مخالفته يقال: قال فلان قولا ثم عاد له، وعاد فيه أى: خالفه، ونقضه، وهو قريب من قولهم: عاد فى هبته، وهذا بخلاف العود إلى القول: فإنه قول مثله، ومقصود الظهار وصف المرأة بالتحريم، وإمسакها يخالفه، وهل وجبت الكفارة بالظهار. والعود أو بالظهار، والعود شرط أو بالعود لأنه الجزر الأخير أوجه بلا ترجيح، والأول هو ظاهر الآية قال الزركشى، وغيره: وهو الموافق لترجيحهم أن كفارة اليمين تجب باليمين، والحنث جميعا، وقد جزم الرافعى فى بابها بأنها على التراخى ما لم يطق لكنه جزم فى باب الصوم بأنها على الفور، ونقله فى باب الحج عن القفال، وهو الأوجه، وأما بعد الوطء ففيها الخلاف فى قضاء الفائتة بغير عذر قاله ابن الرفعة، وقضيته ترجيح الفور، وخرج بما تقرر ما لو قطع النكاح عقب الظهار أو معرفة ما ذكر بطلاق، ولو رجعيا أو بموت أو فسخ أو انفساخ أو شراء بأن تكون رقيقة أو تعذر قطعه بهجنون، ونحوه، وما لو لم يعرف وجود المعلق به فلا عود فيهما، وما لو علق بفعل نفسه حتى لو علق به ففعل عالما ثم نسي عقبه الظهار كان

قوله: (على التراخى ما لم يطق) جرى على هذا «م.ر» قال «ع.ش» فإن وطئ صارت فورية، وفى «ق.ل» أنها على التراخى على المعتمد وإن عصى بالوطء. انتهى.
قوله: (وما لو علق) أى: وخرج بما تقرر من قوله حيث بفعل غيره إلخ ما لو علق إلخ.

قوله: (المتصفه) ومعلوم أنها لا تتصف بالظهار فى الظهار المعلق إلا بعد وجود الصفة.

قوله: (ولو رجعيا) قال فى شرح المنهج ولم يراجع.

قوله: (أو تعذر إلخ) معطوف على قوله قطع النكاح.

قوله: (بجنون) محله ما لم يمسكها بعد الإفاقة.

قوله: (فلا عود فيهما) أى: ما لو قطع النكاح إلخ وما لو لم يعرف إلخ.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

عائدا كما شمله أول كلامه أيضا ، وقيل تتخرج على قول حنث الناسي ، والمشهور الأول إذ نسيانه الظهار عقب فعله عالما به بعيد نادرا ما لو فعل ناسيا للظهار فلا ظهار كما في الطلاق ، وإذا اشتغل بالقطع فلا يضر طول الفصل فقوله : يا فلانة بنت فلان أنت طالق كقوله : طلقتك في منع العود ، ولو قال : أنت زانية أنت طالق فهو عائد لاشتغاله بالقذف قبل الطلاق لا إن قال : يا زانية أنت طالق ، وعطف على أمسك قوله : (أو راجع الرجعية) فإنه يصير عائدا سواء ظاهر بعد طلاقها رجعيا أم قبيله أمسكها بعد ذلك أم لا بخلاف ما لو ارتد عقب الظهار ثم أسلم في العدة لا يكون عائد بالإسلام بل لا بد من الإمساك بعده لأن الرجعة إمساك في ذلك النكاح ، والإسلام بعد الردة تبديل للدين الباطل بالحق ، والحل تابع له فلا يحصل به إمساك ، أما قبل مراجعتها فلا عود لأنها جارية إلى البينونة ، وقوله : (المطلقة) إيضاح وتكملة .

(أو التي) وفي نسخة الذي (ظاهرها وطئ تي) عطف على أمسك أيضا أي : أو وطئها المظاهر (في مدة الظهار ذي التأقيت) فإنه يصير عائدا ، ولا يكون عائدا فيه بما في الظهار المطلق إذ الحرمة فيه مؤقتة بوقت معين فيحتمل أن يكون الإمساك لما قوله : (أما لو فعل ناسيا للظهار إلخ) أي : وقصد بالتعليق أحد أقسام الحلف الثلاثة ، كما في «م.ر» .

قوله : (في مدة الظهار ذي التأقيت) والمكان كالزمان كأنت على كظهر أمي في مكان كذا أو العود فيه بالوطء في ذلك المكان دون غيره ، ولا يحرم الوطء في غير ذلك المكان ، ولو بعد العود ، وقبل التكفير أفاده «ع.ش» وهو قياس ما يأتي قريبا في الشرح في المؤقت .

قوله : (عطف على أمسك) اعلم إنه يتبادر أن قوله : أو التي إلخ جملة إسمية على أن التي مبتدأ موصول بقوله : ظاهرها ، وخبره قوله : وطئ تي ، والعائدتي ، وهو منة باب إقامة الظاهر مقام المضمرة ، وحينئذ فإن أراد بقوله : عطف على أمك أيضا أن المعطوف هذه الجملة على جملة أمسك فظاهر ، وإن أراد أن المعطوف الفعل بأن عطف وطئ على أمسك فمشكل لأن وطئ وقع خبرا كما تقرر إلا أن يريد أن المعطوف فعل مقدر ناصب لقوله : التي مفسر بوطئ المذكور .

قوله : (فيحتمل أن يكون إلخ) قد يقتضى ذلك إنه لو قصد الإمساك للوطء في المدة كان عائدا ، وظاهر كلامهم بخلافه فليتأمل «س.م» .

قوله : (قد يقتضى ذلك إلخ) أي : وقد لا يقتضى ، ويكون المعنى : أن هذا الاحتمال ثابت في ذاته لو جود وقت حل فيه ، وهو ما بعد الوقت بخلاف المطلق .

باب الظهار

٣٥٥

بعد المدة لا للوطه فيها فلا يقع مخالفا للوصف بالتحريم، وبعوده بالإمساك أو بالرجعة أو بالوطه فيما ذكر.

(تحرم) عليه المرأة (كالحائض) فيحرم التمتع بما بين السرة، والركبة دون ما عدا ذلك كالقبلة لأن الظهار معنى لا يخل بالملك كالحيض. (حتى كفرا) أى يستمر التحريم حتى يكفر بما سيأتى لأنه تعالى أوجب التكفير فى الآية قبل الوطه حيث قال فى التحرير: والصوم من قبل أن يتماسا، ويقدر مثله فى الإطعام حملا للمطلق على المقيد. ومراد النظم، وأصله لزوم الكفارة مع توقف الحل عليها. وإن لم تفده عبارتها إذ مفادها توقف الحل على الكفارة فقط كمذهب أبى حنيفة إلا أنهما ذكرا فى الحج أن الكفارة التى سببها العدوان على الفور، وهذا مع ما هنا كاف فى اللزوم ثم ما ذكره محله فى الظهار المطلق أما المؤقت فحتى يكفر أو تنقضى المدة فإذا انقضت، ولم يكفر حل الوطه لارتفاع الظهار، وبقيت الكفارة فى ذمته، ولو لم يطق أصلا حتى مضت المدة فلا شىء عليه. (بعدد المحل) أى: كفر بعدد الزوجات. وإن اتحد اللفظ كقوله لأربع: أنتن كظهر أمى فإذا عاد لزمه أربع كفارات كما لو طلقهن بكلمة واحدة فإنه يقع عليهن جميعا الطلاق بخلاف ما لو حلف لا يكلم جماعة فكلهم لا يجب إلا

.....
قوله: (فيحرم التمتع) أى: بمباشرة بخلاف النظر بشهوة. انتهى. «ح ل» على المنهج، و«ق. ل» على المحلى، وفى الخطيب على المنهاج ما حاصله أن الأصح هنا، وفى الحيض حرمة الاستمتاع بما بين السرة، والركبة بغير النظر، وأما هو فقضية كلام المنهاج جواز بهشوة قطعا. انتهى.

قوله: (كالقبلة) إلا إذا علم من عادته أنه لو استمتع بها أو نحوها لوطى، وإلا حرم. انتهى. «م. ر» و«ع. ش».

.....
قوله: (يحرم كالحائض) عبارة المنهاج: ويحرم قبل التكفير وطء، وكذا لمس، ونحوه بهشوة فى الأظهر قلت الأظهر الجواز، والله أعلم. انتهى. وعبارة المنهاج حرم قبل تكفير أو مضى وقت متنع حرم بخيض. انتهى. ثم حمل فى شرحه كلام المنهاج عليه.

قوله: (حتى يكفرا) وظاهر كلامهم أنه لو عجز عن الكفارة استمرت الحرمة.

قوله: (إذ مفادها توقف الحل على الكفارة) أى: لا لزوم الكفارة.

.....

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

كفارة واحدة، ولو قال: أنتن على حرام، وأطلق أو نوى تحريم عينهن كفر بعدد المحل أيضا على ما قاله الإمام، والأصح خلافه كما مر فى الطلاق. (أو) بعدد (لفظ جرى) وإن اتحد المحل كقوله لامرأته: أنتن كظهر أمى، وكرره مرارا، وفصل أو وصل، وقصد الاستئناف كما علم ذلك من قوله.

(إلا إذا مع اتصال أكدا) باللفظ فلا تتعدد الكفارة لأنه فى حكم كلمة واحدة، ومقتضى كلامه تعددها إذا لم يقصد شيئا، والأظهر خلافه بخلاف الطلاق كما مر لقوته بإزالته الملك، ولأن له عددا محصور أو الزوج مالك له فإذا كرره فالظاهر انصرافه إلى ما يملكه، وعلم بما تقرر أنه مع الفصل لا يقبل منه التأكيد كما فى تنجيز الطلاق، مثله

قوله: (بخلاف الطلاق) أى: المنجز المعلق كما فى الحاشية عن شرح الروض.

قوله: (ومقتضى كلامه تعددها إلخ) فى الروض.

فرع: ذكر تعليق الظهار بالدخول بنية التأكيد لم يتعدد وإن فرقه أى: فى مجالس أو بنية الاستئناف تعدد مطلقا أى: سواء فرقه أم لا ووجبت الكفارات بعود واحد بعد الدخول، إن أطلق فقولان قال فى شرحه: أظهرهما ما جزم به صاحب الأنوار عدم التعدد، ونظره البلقينى بالظهار المنجز وبما أفتى به النوى من أنه لو كرر تعليق الطلاق بالدخول وأطلق وقع عليه طلقة واحدة. انتهى. ومفهوم قوله: وأطلق إنه إذا نوى الاستئناف وقع عليه الطلاق بعدد المرات أى: بدخول واحد كما ذكر فى تعليق الظهار.

قوله: (وعلم مما تقرر إلخ) فى الروض آخر الإيلاء فصل كرر يمين الإيلاء وأراد التأكيد، ولو تعدد المجلس وطال الفصل صدق أو الاستئناف تعددت أى: الأيمان، ولو أطلق فواحدة إن اتحد المجلس وإلا تعدت، وكذا لو حلف يميناً سنة، ويميناً سنتين، وعند الحكم بالتعدد أى: لليمين يكفيه أى: لاختلاها وطء واحد وكذا يكفيه كفارة. انتهى. قال فى شرحه، ويتخلص بالطلاق عن الأيمان

قوله: (إن اتحد المجلس) يحتاج حينئذ للفرق بين الإيلاء، وتعليق الطلاق بالدخول فقد تقدم عن إفتاء النوى أنه إذا كرر تعليقه بالدخول وأطلق لا يتعدد، ولو طال فصل، وتعدد مجلس لكن كتبنا فيما سلف أن «م.» جرى على أنه عند الإطلاق وتعدد المجلس يتعدد الإيلاء، والطلاق المعلق بالدخول مثلاً.

قوله: (يكفيه أى: لا لاختلاها إلخ) عبارة «م.» وعند الحكم بتعدد اليمين يكفيه لاختلاها وطء واحد، ويتخلص بالطلاق عن الأيمان كلها ويكفيه كفارة واحدة. انتهى. قال «ع.ش.»: يتأمل وجه الاختلال عند التعدد، وأى فرق حينئذ بين التعدد وعدمه، ولعله أنه عند عدم التعدد يكفيه كفارة واحدة، وعند التعدد تجب كفارات بعدد الأيمان بالوطئة الواحدة، ولا يجب شىء بما زاد عليها. انتهى. بالحرف فتأمل فإنه

يقبل في اليمين كما في الإيلاء وتعليق الطلاق، وفرق بينهما وبين تنجيز الطلاق بأن التنجيز إنشاء، والتعليق، والإيلاء يتعلقان بأمر مستقبل فالتأكد فيهما أليق ذكره الرافعى في أواخر الإيلاء. (وإن أبان) التى ظاهر منها (بعد) أى: بعد عوده (وجددا) نكاحها.

(أو عرسه ملك لغير واشترى) أى: أو اشترى مثلاً زوجته بعد العود، وهى ملك غيره. (فلتدم الحرمة حتى كفرا) لتقررهما فلا يسقطان بما تجدد بخلاف ما لو طلقها عقب الظهار ثم جدد النكاح إذ لم يحصل فيه التحريم بالإمساك. وقوله من زيادته: فلتدم الحرمة كفرا زيادة إيضاح.

(وكوقاع صوم شهر سبقا) ذكره (والقتل كفارته) أى: وكفارة الظهار ككفارة وقاع شهر رمضان، وكفارة القتل. (أن يعتقا).

(رقبة) ولو صغيرة لإطلاق الآية، ولأنه يرجى كبرها فهى كالمريضة يرجى برؤها (مؤمنة بالله جل) وعز، ولو بالتبعية لأحد الأبوين أو السابى أو الدار قال تعالى فى كفارة القتل: ﴿فتحرير رقبة مؤمنة﴾ [النساء ٩٢] وألحق بها غيرها قياسا عليها أو حملا للمطلق على المقيد كما حمل المطلق فى قوله تعالى: ﴿واستشهدوا شهيدين من.....

.....

كلها. انتهى. وفى الروض فى باب الأيمان: وكذا على عهد الله وميثاقه، وأمانته، وذمته، وكفالاته أى: كناية فإن نوى اليمين بالكل انعقدت فى واحدة والجمع تأكيد قال فى شرحه فلا يتعلق بالحنث فيها إلا كفارة واحدة ولو نوى بكل لفظ يمينا كان يمينا ولم يلزمه إلا كفارة واحدة كما لو حلف على الفعل الواحد مرارا ونوى بكل مرة يمينا صرح به الأصل. انتهى. وخرج بالفعل الواحد غيره كما فى والله لا أكل اللحم، ولا العنب فليأمل.

تنبيه: قال فى الروض: والتكرار ليس بعود إلا إن تكرر به الظهار. انتهى.

قوله: (وكوقاع صوم) بإضافته لصوم.

قوله: (أو حملا) أى: لفظا وإلا فقد اختلفوا فى الأصول فى أن حمل المطلق على المقيد بالقياس أو لا محمله عليه لا ينافى أنه بالقياس.

بخالف لقول الروضة: وإذا حكمنا له بالتعدد تخلص بالطلاق عن الأيمان كلها، وتنحل اليمين بوطئة واحدة، وفى تعدد الكفارة قولان أظهرهما عند الجمهور: لا يجب إلا كفارة واحدة. انتهى. ويكفى فى الفرق أنه عند الحكم بعدم التعدد يكفى كفارة واحدة جزما كما ذكره فى الروضة قبل ذلك.

(كاملة الرق) فلا تجزئ المستولدة، والمكاتب، ونحوهما كما سيأتى (بلا شوب عوض) فلو أعتقه عن الكفارة بعوض منه أو من غيره لم يجزه عنها لعدم تجرده لها (ولو) أعتق الرقبة (بعسر) أى مع عسره (دفعتين) بأن ملك بعضها فأعتقه عن الكفارة ثم ملك الباقي فأعتقه عنها فإنه يجزئ كالإطعام، وخرج بالمعسر المزيّد على الحاوى الموسر فإن عتقه يسرى بإعتاق بعضه فتعذر إعتاقه دفعتين، ولا يجزئ عن الكفارة إلا أن نوى إعتاق الجميع كما سيأتى. (أو عرض) أى: العتق عنها.

(فى نصف عبيدين، وباقى ذين) أى: وباقيهما. (حر) فإنه يجزئ بخلاف ما إذا كان باقيهما رقيقاً، ولا سراية لأن مقصود العتق من التخليص من الرق حصل فى الأول دون الثانى، وظاهر كلامه كغيره أنه لو كان باقى أحدهما فقط حراً لا يجزئ لعدم حصول استقلالهما لكن قال الزركشى: الظاهر الإجزاء. (ولو عبيدين لاثنتين).

(ينوى لكل نصف كل من ملك) أى: ولو أعتق عبيدين من ملكهما الكفارتين، وقد نوى لكل كفارة نصف كل من العبيدين فإنه يجزئ لتخليص الرقبتيّن من الرق. وهل يقع العتق كما أوقعه أو يعتق عبد كامل لكل كفارة، ويلغو تعرضه للنصف فيه وجهان، ويجوز فى كل الثانية تنوينها فيكون من ملك فاعلاً كما قررنا. ويجوز تركه

قوله: (بخلاف ما إذا كان باقيهما) أى: معاً فلا يجزئ العتق عن الكفارة الآن فلو ملك بعض أحدهما بعد ذلك وأعتقه تبيننا عتق النصفين عن الكفارة. انتهى. «ح.ل» على المنهج.

قوله: (لكن إلخ) عبارة «م.ر» وحجر أجزاً إن كان باقيهما أو باقى أحدهما حراً كما استظهره الزركشى، وغيره وإن توقف فيه الأذرعى.

قوله: (فيه وجهان) جرى «م.ر» على أنه يقع العتق موزعاً كما اقتضاه كلام المنهاج،

قوله: (ولا سراية) بخلاف ما لو وجدت السراية فى النصفين الباقيين أو فى أحدهما، وهل الواقع حينئذ كفارة نصف العبيدين أو أحدهما ينبغى أن يجرى فيه ما يأتى فى قوله: لو عبيدين إلخ وعلى الثانى ينبغى لا بد فى الإجزاء من نية عتق أحدهما أخذاً مما تقدم فليتأمل «س.م».

قوله: (فيه وجهان) قال فى شرح الروض: وتظهر فائدتهما فيما لو ظهر أحدهما معيباً أو مستحقاً فعلى الأول لا يجزئ وعلى الثانى يجزئ عن أحدهما، وفيما لو كان نصفاً عبيدين فأعتقهما

قوله: (وهل الواقع حينئذ إلخ) تأمل هذا التردد هنا.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بإضافة كل إلى من ملك أى: نصف كل من ملكه المعتق من العبدین. (أو أعتق الموسر) عن كفارته (بعض) رقيق (مشترك) بينه، وبين غيره وقد.

(نوى لها الجميع) فإنه يجزئ سواء وجه الإعتاق إلى الكل أم إلى نصيبه لحصول العتق بالسراية فى الحالين فإن لم ينو إعتاق الكل عنها كان نوى إعتاق نصيبه فقط عنها لم يجزئ عنها، وهل ينصرف نصيبه إليها فيه وجهان (أو يغصب) ببنائه

ونسبه فى الشامل للجمهور فإذا ظهر أحدهما معييا أو مستحقا لم يجز واحد منهما. انتهى. قال (سم) على حجر: انظر لو أعتق آخر موزعا بدلا عن ظهر معييا. انتهى. قال «ع.ش»: ينبغى عدم الإجزاء لأنه تبين أن عتق الأول وقع موزعا على الكفارتين فينفذ بجنا فلا يجزئ، ولا يعتد بما فعله بعد، وقال «ق.ل»: لو ظهر عدم إجزاء أحد العبدین لم يصح التكفير عن واحدة من الكفارتين ظاهرا، فلو أعتق عبدا غيره مشقضا كما فعل بالأول أجزأ. انتهى. وهذا هو الظاهر إذ لا يلزم أن يعتق الرقة دفعة، وإلا لما صح إعتاق شريك الموسر حصته مع عدم نية الكل عن الكفارة فإنه يعتق نصيبه فقط، ويكمل عليه ما يوفى رقة.

قوله: (سواء وجه إلخ) عبارة الروض وشرحه يجزئ الموسر إعتاق عبد مشترك بينه، وبين غيره عن كفارته لحصول العتق بالسراية، وكذا لو أعتق نصيبه عنها، ونوى حينئذ صرف عتق نصيب الشريك أيضا إليها لذلك فإن لم ينو حينئذ صرف ذلك إليها لم ينصرف إليها أما نصيبه فينصرف إليها فيكمل عليه ما يوفى رقة. انتهى. والمصنف جمع القسمين بقوله: نوى لها الجميع، وقد فصله الشارح. تدبر.

عن كفارته فعلى الأول يجزئ قاله الرويانى، وقضيته أن الصحيح الأول لما مر من أن ذلك مجزئ. انتهى. وقوله: لا يجزئ أى: العتق، وكذا قوله له نصفا عبدین أى: وباقيهما أو باقى أحدهما حر.

قوله: (لم يجزه) أى: عتق الكل فلا ينافى لإجزاء نصيبه عنها مع التكميل.

قوله: (وهل ينصرف نصيبه) فيكمل عليه ما يوفى رقبته حجر و«م.ر»، وقوله: وجهان جزم بالانصراف فى شرح الروض.

قوله: (لا يجزئ) أى: ويعتقان إذا ظهر الآخر معييا بجنا. «ع.ش» وعبارة «ق.ل»: ولو ظهر عدم إجزاء أحد العبدین لم يصح التكفير عن واحدة من الكفارتين أى: ظاهرا فلو أعتق عبدا غيره مشقضا كما فعل بالأول أجزأ. انتهى. وهذا هو الظاهر الموافق للراجح من الوجهين الآتين فى الشرح تأمل.

قوله: (لا يجزئ أى: العتق) أى: عن أحدهما بل يبقى نصف آخر حتى يجزئ عن إحدى الكفارتين. هذا هو الموافق لما فى «ق.ل» راجع.

للمفعول، وهو (ذا) أى: الرقيق، ويجوز أن يكون مصدرا مجرورا بالحرف أى: ولو كان عتق الرقيق مع غصبه فإنه يجزئ عن الكفارة إذا علمت حياته لكمال رقه سواء علم عتق نفسه أم لا، ومثله الآبق. (أو كان) الرقيق (رهنا) أى: مرهونا (أو جنى) على غيره فإن عتق كل منهما يجزئ عن الكفارة (إن نفذا) عتقهما بأن كان العتق موسرا بخلاف ما إذا كان معسرا.

(أو كان مرجوا) أى: أو كان (مريضا) مرجو البرء (ففنى) أى: مات فإنه يجزئ لقيام الرجاء عند الإعتاق، واتصال الموت به قد يكون لعلة أخرى. (وعكس هذا القول) بأن يكون مرضه غير مرجو البرء كالسل فبرأ يجزئ (بالتبيين) لأن المنع كان بناء على ظن قد بان خلافه بخلاف ما لو أعتق أعمى فأبصر لا يتبين إجزاؤه والفرق تحقق اليأس فى العمى، وعروض البصر نعمة جديدة بخلاف المرض لكن هذا قد يشكل بقولهم: لو ذهب بصره بجناية فأخذ ديته ثم عاد استردت لأن العمى المحقق لا يزول.

.....

قوله: (لكن هذا يشكل إلخ) حاصل ما أفاده «م.ر» و«ع.ش» فى الفرق بين ما هنا، وما لو جنى عليه فأذهب بصره.

ثم عاد حيث يسترد الدية أن المدار هنا على ما ينافى الجزم بالنية، والعمى ينافيه نظرا لحقيقته المتبادرة من حصول صورته فلم يجزئ الأعمى، ولو عاد بصره، ولو تبين أن الذى به مجرد غشاوة لفساد النية حال العتق، والمدار ثم على ما يمكن عادة عوده، وبالزوال بان إنه غير أعمى فوجب الاسترداد، ومقتضى هذا الفرق عدم إجزاء الزمن، والجنون، ولو برئ إلا أن يقال: العمى المحقق حال العتق آيس معه من عود البصر بخلافهما فهما كمريض لا يرجى برؤه ثم برئ. انتهى. ملخصا فراجعهما، وفى شرح الإرشاد أن التردد فى النية مغتفر هنا لسهولة أمرها بعدم وجوب تعيينها، ولا يرد عدم صحة عتق الأعمى إذا أبصر بعد؛ لأن كثيرا ما يصل الإنسان إلى حالة عدم رجاء البرء ثم يعيش، ولا كذلك عند

.....

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(و) لو كان (أخرسا) بصرفه للوزن (يفهم) بإشارته غيره فإنه يجزئ، وعبرة الروضة وأصلها الذى يفهم الإشارة فاعتبرا فهمه إشارة غيره. وعبرة الحاوى يفهما فاعتبر إفهامه بإشارته غيره، وعبرة النظم تحتملهما، وإن كنت قررتها أو لا على ما فى الحاوى، والظاهر أن كلا منهما مراد ومن اقتصر على أحدهما نظر إلى تلازمهما غالبا. (و المنفصلة) أى: ويجزئ الرقيق الذى انفصلت أصابع (عشر لرجليه معا) أى: جميعا لأن فقدها لا يخل بالعمل. (و) الذى انفصلت له (أنمله) من يديه، ولو من كل أصبع أنمله لأن الأصبع بعدها كأصبع قصير فلا يخل فقدها بالعمل.

(إلا من الإبهام) لأنها أنملتان فتختل منفعتها بذلك. (و) يجزئ الذى انفصل منه (الخنصر مع * بنصره لا إن بكف) واحدة (اجتمع) انفصال ذلك لاختلال المنفعة به فعمل أنه لا يجزئ مقطوع أصابع اليد، ولا مقطوع الإبهام أو السبابة أو الوسطى أو أنملتين من أحدهما، وشل العضو كذهابه.

(ولا) الغائب (الذى يفقد) خبره لأن الوجوب متيقن، والمسقط مشكوك فيه بخلاف الفطرة تجب للاحتياط فلو أعتقه عنها ثم بانث حياته بان الإجزاء لحصول العتق فى ملكه بنية الكفارة، وما ذكره هو ما فى الروضة وأصلها، وقيدته فى النهاية،

.....
وجود صورة العمى فكان المانع ثم أقوى فأثر فى النية ما لم يؤثر هنا. انتهى. وقد ذكر هذا فى الفرق بين عدم صحة عتق الأعمى إذا أبصر، وصحة عتق من لا يرجى برؤه إذا برئ فيقال مثله بين الأعمى، والزمن، والمجنون، ولا يضر التردد اليسير فيهما لما مر.

قوله: (والظاهر إلخ) جزم به «م.ر»، و«ق.ل» وغيرهما.

قوله: (بخلاف الفطرة) أى: فطرة المفقود.

قوله: (وما ذكره) أى: من عدم إجزاء من انقطع خبره وقوله: بما إذا لم يكن عبارة شرح «م.ر» ويعلم منه عدم إجزاء من انقطع خبره أى: لا لخوف الطريق كما فى الكفاية.

قوله: (والخنصر مع بنصره) فأملتان منها بالأولى.

قوله: (لحصول العتق) واغتفر التردد فى النية للضرورة.

.....

باب الظهار

٣٦٣

والكفاية بما إذا لم يكن في الطريق خوف فإن كان أجزأ قطعاً. (و) لا (المستولده) لأنها ناقصة الرق باستحقاقها العتق، وامتناع بيعها بخلاف المدبر، والمعلق عتقه. (ولا الذي كوتب دون مفسده) أى: فساد لنقص رقه، لعدم خلوه عن شوب العوض بخلاف فاسدا لكتابة فقوله من زيادته.

(فذاك لا يجزئ) راجع إلى قوله: لا أن بكف إلى آخره. وهو زيادة إيضاح قال الشيخان: ولا يجزئ الموصى بمنفعته، ولا المستأجر. ولا المشتري بشرط عتقه لأن مشتريه مطالب بعتقه، ولا من يعتق عليه فلو قال لسيد أبيه أو ابنه: أعتقه عن كفارتى بكذا فأعتقه عنه عتق، واستحق المال، ولم يجزه عن الكفارة لاستحقاق عتقه بجهة أخرى. (كفى) إعتاق (جنينه) فإنه لا يجزئ، وإن انفصل لدون سته أشهر من الإعتاق لأنه لا يعطى حكم الإحياء، ولهذا لا تجب فطرته. ويجزئ مفصول الأذنين، والأنف، والأسنان، والأبرص، والأجذم، وضعيف البطش والأحمق. وهو من

قوله: (ولا الذى كوتب) ما لم يعجز نفسه. حجر.

قوله: (ولا الذى كوتب) أى: ولم يسبق كتابته تعليق عن الكفارة كما لو قال: إن دخلت الدار فأنت حر عن كفارتى ثم كاتبه فإذا دخلها بغير اختيار سيده عتق عن الكفارة، وبذلك علم أن اعتبار الصفات فى العبد يكتفى بوجودها حال التعليق فلا يصح لو قال لعبده الكافر: إذا أسلمت فأنت حر عن كفارتى، ومقتضاه إجزاء تعليق عتق البصير عنها أو الصحيح كذلك، ويجزئ، وإن عمى بعده أو مرض بما لا يرجى برؤه، وغير ذلك فراجع. انتهى. «ق.ل» على الجلال، وقوله: بغير اختيار سيده أما باختياره فلا لأنه يكون كإنشاء عتق المكاتب عنها.

قوله: (الموصى بمنفعته) أى: الموصى له بمنفعته.

قوله: (ولا المستأجر) قال «ع.ش»: هو ظاهر فيما لو طالت مدة الإجارة بخلاف ما لو قصرت فإنه ينبغي الإجزاء قياساً على إجزاء عتق مجنون لم يكثر زمن جنونه. انتهى. ز. والفرق لائح فإن الجنون ممكن زواله كل وقت تدبر.

.....

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

يضع الشيء فى غير محله مع العلم بقبضه ، وقال ثعلب : وهو من لا ينتفع بعقله (بنية التكفير) فلا تكفى نية العتق أو الصوم أو الإطعام الواجب لأنه قد يكون عن نذر ، ولا يشترط أن ينوى الواجب لأن الكفارة لا تكون إلا واجبة ، ولا أن يلفظ بالكفارة بل لو نوى العتق أو الصوم أو الإطعام الواجب بالظهار أو القتل مثلا كفى لأنه بمعناها . (لا تعيينه) أى : التكفير فلا يعتبر بأن يقيد التكفير بظهار أو غيره كما لا يعتبر تعيين المال المزكى حتى لو كان عليه كفارة ظهار ، وكفارة قتل فأعتق عبدا بنية الكفارة حسب عن أحدهما ، وكذا الحكم فى الصوم ، والإطعام فلو كان عليه كفارتان فصام أربعة أشهر عما عليه من الكفارة أجزأه ، نعم لو جعل شهرا عن كفارة ثم آخر عن أخرى ثم آخر عن الأولى ثم آخر عن الأخرى لم يجزه عن واحدة منهما بخلاف نظيره فى العبدین لاشتراط التتابع هنا . ذكره فى المطلب ، ولو كان عليه كفارة نسي سببها فأعتق مثلا ، ونوى ما عليه جاز ، وفرقوا بين نية الكفارة ، ونية الصوم ، والصلاة حيث يعتبر فيها التعيين بأن باب العبادات البدنية أضيق ، وبأن العبادات المالية نازعة إلى الغرامات فاكتمت فيها بأصل النية ، ولو كان عليه كفارت . وأعتق عبدا بنية الكفارة المطلقة ثم صرفه إلى واحدة معينة تعين العتق لها ، ولم يتمكن من صرفه إلى أخرى كما لو عين فى الابتداء .

قوله : (ولا أن يلفظ إلخ) الأولى ول أن ينوى الكفارة كما فى شرح الإرشاد .

قوله : (وأعتق إلخ) مثله الصوم كما فى الروض .

قوله : (لا تكون إلا واجبة) قد ينظر فيه بأنهم قالوا : فيما لو قتل المحرم قملة من نحو لحيته أنه يسن التصديق بلقمة ، وهذه كفارة مندوبة ، وقالوا فيمن تعرض لصيد محرما أو بالحرم ، وشك أهو مما يحرم التعرض له أن يفدى ندبا وهذه كفارة مندوبة فليتأمل «س.م» .

قوله : (ونية الصوم والصلاة) انظره مع أن من جملة الكفارة الصوم إلا أن يقال : الصوم فيها بدل عن العتق المالى فأعطى حكمه فلم يشترط فيه التعيين كالعتق ، وكتب أيضا قوله : ونية الصوم أى : غير الكفارة لما تقدم .

قوله : (قد ينظر فيه إلخ) هذا النظر ذكره الزركشى ، ورده بعضهم بأن هذه صدقة لا كفارة . انتهى . «ق.ل» ودفعه «ع.ش» بأن الكفارة بأحد هذه الخصال لا تكون إلا فرضا .

(وليعد المخطئ) فى تعيينه ما أخطأ فيه فلو كان عليه كفارة قتل فنوى كفارة ظهار خطأ لزمه إعادتها لأنه نوى ما ليس عليه فلا ينصرف إلى ما عليه، وتعتبر نية الكافر فى غير الصوم، ونيته للتمييز دون التقرب كما فى قضاء الدين، وأما الصوم فلا يصح منه لتمحضه قربة، ولا ينتقل عنه إلى الإطعام لقدرته عليه بالإسلام فيقال له: إما أن تترك الوطء أو تسلك طريق حله من الصوم بأن تسلم، وتأتى ولا تسقط الكفارة عنه بإسلامه على الأصح بخلاف حد الزنا، ويعتبر قرن نية الإعتاق، والإطعام بهما وبالتعليق إن علق العتق، وقيل يجوز تقديمها على ذلك كذا فى الروضة، وأصلها لكن قال فى المجموع: فى باب قسم الصدقات أصح الوجهين جواز تقديم نية الزكاة عليها قال أصحابنا: والكفارة والزكاة سواء فى ذلك هذا هو الصواب، وظاهر النص. انتهى. وإذا قدمها فينبغى كما اقتضاه كلامه، وصرح به الزركشى، وغيره اعتبار قرنهما بالعزل

قوله: (كما فى قضاء الدين) نقل «س.م» على التحفة عن السبكي أنه لا بد من قصد الأداء عن جهة الدين وإن كثيرا من الفقهاء يغلطون فيه. انتهى.

قوله: (وبالتعليق إلخ) هذا جار على القولين كما فى «م.ر» على المنهاج.

قوله: (أصح الوجهين) معتمد «م.ر».

قوله: (وليعد المخطئ) ينبغى أنه إذا وقع الخطأ وإن كان بالعتق بأن قال: اعتقت هذا أو هذا حر عن كفارة كذا، وتبين أن كفارته غيرها نفذ العتق، وعليه عتق آخر عما عليه، وإن كان التكفير بالصوم وقع نفلا مطلقا، وعليه إعادة التكفير بنية ما عليه، وإن كان بالإطعام فهل له استرداد الطعام مطلقا أو لا مطلقا أو إن شرطه أو علم القابض أنها عن كذا ثم تبين له خلافه فيه نظر فليراجع.

قوله: (فى غير الصوم) عبارة الروض.

فرع: الذمى المظاهر يكفر بالعتق، والطعام، ويتصور إعتاقه بأن يسلم عبده أو يقول المسلم: أعتقت عبدك عن كفارتى والصوم منه لا يصح، ولا يطعم، وهو قادر عليه فيمتنع الوطء أو يسلم، ويصوم إلخ. انتهى. وقوله أولا والطعام يتصور بما إذا كان عاجزا عن الصيام بحيث لو كان مسلما ساغ له الانتقال إلى الطعام، ولهذا قيد بالقدرة فى قوله: ولا يطعم، وهو قادر عليه.

قوله: (بخلاف حد الزنا) المعتمد سقوط حد الزنا «م.ر».

قوله: (أو إن شرطه) عبارة «ق.ل» على الجلال: له الرجوع فى الإطعام بشرطه فى الزكاة. انتهى.

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

كما في الزكاة. تنبيه: تبع الناظم، وأصله الغزالي في ذكر النية في أثناء الخصال، والأحسن تقديمها أو تأخيرها كما نبه عليه الرافعي.

(وذا) أى: الإعتاق (للعسر) بمعنى المعسر كما عبر به الحاوى (مع * وقت الأدا) أى: والكفارة للمعسر عند وقت أدائها الإعتاق. (أو صوم شهرين) فلو تكلف بقرض أو غيره، وأعتق أجزأه لأنه أعلى، واعتبر اليسر، والعسر وقت أدائها لا وقت وجوبها كسائر العبادات فلو أيسر في أثناء الصوم يلزمه الإعتاق لشروعه في البذل كما لو وجد الهدى بعد شروعه في الصوم العشرة، ولو أعتق كان أحب، ووقع ما صامه تطوعا، ولو كان فرضه الإطعام فصام أجزأه، والمراد بالشهرين الهلالين فلو بدأ في أثناء شهر فالثاني هلال، وكمل الأول من الثالث ثلاثين. (تبع) بالوقف بلغة ربيعة أى: شهرين متتابعين بالنص فيجب الاستئناف بفوت يوم، ولو اليوم الأخير أو اليوم الذى مرض أو سافر أو أكره على الفطر فيه أو نسي النية له، نعم إن فات بحيض أو نفاس أو

قوله: (أو اليوم الذى مرض أو سافر إلخ) عبارة الأنوار، والإفطار بالمرض، والسفر، وغلبة الجوع، والعطش، والإكراه وخوف الحامل، والمرضع على ولدهما أو أنفسهما، والمبالغة في المضمضة، والاستنشاق يقطع التتابع. انتهى.

قوله: (بمعنى المعسر) يمكن جعل المتن على حذف المضاف أى لذى العسر.

قوله: (أى شهرين) متتابعين أو متعلق بالصوم أى: متتابعا بفوت يوم. قال فى الروض: ويقطعه أى: التتابع عيد النحر ورمضان ولو فى تحرى أسير. انتهى.

قوله: (أو نسي النية) قال فى شرح الروض: لأن النسيان ليس عذرا فى المأمور به بخلاف تركها ممن جن أو أغمى عليه جميع الليل. انتهى. وكتب أيضا لا يقال: هذا مشكل بعدم فساد الصوم بالأكل ناسيا وإن كثر، وفرقوا بين الصوم، والصلاة حيث فسدت بالأكل ناسيا إذا كثر بأن لها هيئة يبعد معها النسيان بخلاف الصوم لأننا نقول: الفرق ظاهر لأن الأكل من قبيل المناهى، وهى تتأثر بالعذر، والنية، والتتابع من قبيل المأمورات التى لا تتأثر بالعذر «س.م» وكتب أيضا قال فى الروض فإن شك فى نية صوم يوم بعد الفراغ، ولو من اليوم لم يضر. انتهى.

قوله: (ولو فى تحرى أسير) أى: ولو فى صوم أسير تحرى فيه فغلط بظهور ما ذكر. انتهى. شرح الروض.

قوله: (لا يقال هذا مشكل) أى: إن كون النسيان ليس عذرا فى ترك المأمور به مشكل بكونه عذرا فى عدم فساد الصوم بالأكل ناسيا.

جنون أو إغماء لم يجب الاستئناف. وحيث وجب الاستئناف فهل يحكم على ما مضى بفساد أو ينقلب نفلاً؟ فيه القولان فيما إذا نوى الظهر قبل الزوال. ونظائره ذكره الروضة، وأصلها، وقضيته ترجيح كونه نفلاً، وهو ظاهر. وقول صاحب الأنوار: ولا يكون ما مضى نفلاً فيه نظر.

(ولو بلا نيته) أى: التتابع فإنه يكفى لأن التتابع هيئة فى العبادة. والهيئة لا يجب التعرض لها فى النية، وشمل المعسر العبد لكنه لا يكفر إلا بالصوم كما سيأتى

.....
قوله: (فيه نظر) حمله فى شرح الروض على الإفساد بلا عذر، فإن كان بعذر وقع نفلاً لكن عبارة شرح «م.ر»: وينقلب ما مضى نفلاً وإن أفسده بغير عذر واعتمد «ز.ي» الحمل المذكور كما فى «ق.ل»، ومشى حواشى الأنوار على الحمل المذكور أيضاً.
قوله: (لكنه لا يكفر إلا بالصوم) مثله البعض لعدم أهليته للولاء، ولم يذكره لأنه قد يكون موسراً بما ملكه ببعضه الحر، والكلام فيما يشمل المعسر.

قوله: (نعم إن فات بحيض) قال فى شرح الروض: ولو كان لها عادة فى الظهر تمتد شهرين فشرعت فى الصوم فى وقت يتخلله الحيض انقطع التتابع نقله فى الروضة عن المتولى، وفى الشامل عن الأصحاب فما ذكره المصنف أى: صاحب الروض تبعاً لنقلها عن إطلاق الجمهور من أن الحيض لا يقطع التتابع محمول على غير ذلك. انتهى.

تنبيه: يتصور تكفير المرأة بالصوم فى كفارة القتل، وفى وقاع رمضان فى قول، وفيما إذا مات قريبها، وعليه صوم كفارة بناء على القديم الذى رجحه النووى.
قوله: (أو إغماء) أى: مستغرق.

قوله: (فيما إذا نوى الظهر قبل الزوال) قال فى شرح الروض قياس نظيره المذكور أن محله فى الإفساد بعذر، ويحمل قول الأنوار، ولا يكون ماضى نفلاً على الإفساد بلا عذر. انتهى.

قوله: (ولو كان لها عادة إلخ) وهذا بخلاف النفاس فلها الشروع فى الصوم قبل وضع الحمل، وإن غلب على ظنها طرو النفاس قبل فراغ مدة الصوم، وإن أخرت ابتداء الصوم عن أول الحمل مع إمكان فعله قبل النفاس لأنها لو شرعت أول المدة فلا تأمن إحهاضاً قبل فراغه. قاله «ع.ش».

قوله: (وفيما إذا مات قريبها إلخ) ظاهره أنه يجب عليها التتابع إذا صامت عن غيرها لكن فى شرح «م.ر» فى باب الصوم و«س.م» على حجر عن شرح الإرشاد أنه لا يجب عليها التتابع لأنه إنما وجب فى حق الميت لمعنى لا يوجد فى حق القريب ولأنه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت بموته. انتهى.
فأفعل هذا التصوير سرى لهم ممن يقول بوجوب التتابع كما نقله «س.م» فى شرح الغاية عن بعضهم.

الغرر البهية فى شرح الیهجة الوردیة

لأنه لا یملك شیئا، ولیس لسیده منعه من صوم الظهار لضرر استمرار التحريم علیه بخلاف صوم كفارة الیمین على تفصیل یأتى فى بابہ. (أو احتوى) أى: الكفارة الإعتاق أو الصوم لمن أعسر أو احتوى أى: جمع بمعنی ملك (عبد له احتاج) أى: احتاج إليه (لضعف فى القوى) من هرم أو زمانة.

(أو مرض أو منصب) لا یلیق معه خدمة نفسه فلا یكلف إعتاق لحاجته إليه بخلاف من خلا عن ذلك لأنه لا یلحقه بعثقه ضرر شدید، وإنما یفوته نوع رفاهیة، وشرطه أن یكون فاضلا عن كفاية نفسه، وعیاله نفقة، وكسوة، وسكنی، وأثالثا لأبد منه. قال الرافعى: وسكتوا عن تقدير مدة ذلك، ویجوز أن تقدر بالعمر الغالب، وأن تقدر بسنة لأن المؤنات تتكرر فیها، وصوب فى الروضة الثانى، وقضية ذلك أنه لا نقل فیها مع منقول الجمهور الأول كما قدمته فى باب قسم الصدقات، وجزم البغوى فى فتاویہ بالثانى على قیاس ما صنع فى الزكاة، وقول النظم من زیادته لضعف فى القوى یغنى عن قوله: أو مرض واستثنى فى المهمات مما ذكر السفیه فلا یکفر بالمال هنا لقول الرافعى فى الحجر: أنه كالمعسر حتى لو حلف، وحنث كفر بالصوم، ورده البلقینی: بأن الأیمان تتكرر عادة فلا یلزم من جعله فیها كالمعسر جعله كذلك فى

.....
قوله: (ولیس لسیده منعه) ولا تحلیلہ، وإن صام یغیر إذنه، وهذا هو المعتمد خلافا لظاهر شروح المنهاج. انتهى. «ق.ل.» بزیادة.

قوله: (على تفصیل) أى: بین جریان الحنث بإذن سیده، وجریانہ بدونه، والفرض أن الصوم یضعفه إن لم یکن أمة تحمل للسید، وإلا فله منعها وإن تضعف لحق تمتعه الفورى. شرح الروض.

قوله: (بالعمر الغالب) أى: بباقیه وبعده سنة بسنة.

قوله: (بالعمر الغالب) هو المعتمد «م.ر.»

قوله: (لأن المؤنات إلخ) أى: فاعتبر الزائد على ما یتكرر فى السنة وهذه علة الضعیف.

قوله: (مدة ذلك) أى: كفاية نفسه إلخ.

.....

باب الظهار

٣٦٩

الظهار لأنه محرم، والمكلف يمتنع منه عادة، وبأن زمن الصوم هنا يطول فيتضرر بترك الوطء، وبأن المظاهر ينتقل بعجزه عن الصوم إلى الإطعام فإذا لم يكفر السفية بالمال، وهو عاجز عن الصوم أدى إلى إضراره بترك الوطء ثم قال: فالمعتمد أنه يكفر في الظهار بالمال كما في القتل، والمخرج له وليه، والناوى هو، وهذا هو ظاهر نصوص الشافعى، والأصحاب، وما حكاه الجوجرى عن الشافعى من أنه إذا حلف أو ظاهر يصوم غريب لا يعرف في الظهار، ولعله بعض الأصحاب وجد للشافعى ذلك في كفارة اليمين فألحق به كفارة ثم قرن هذا بذاك حتى حكى ذلك عن الشافعى، وهذا بعيد من قواعده بخلاف كفارة اليمين. تنبيه: ما ذكر فى الحج وفى قسم الصدقات من أن كتب الفقيه لا تباع فى الحج، ولا تمنع أخذ الزكاة، وفى الفلس من أن خيل الجندي المرتزق تبقى له يقال بمثله هنا بل أولى كما ذكره الأذرعى، وغيره. (أو اقتنى * عبدا ودارا ألفا واستحسننا) له لنفاستهما، وأمكنه أن يبيعهما، ويصرف بعض ثمنهما لبعده يخدمه، ودار تكفيه، وبعضه الآخر للكفارة فلا يكلف ذلك لعسر مفارقة

قوله: (أدى إلى إضراره) قد يقال: سيأتى أن الكفارة إذا استقرت فى ذمته لا يحرم الوطء على الظاهر، وإن لم يشق عليه تركه كما فى «ق.ل» على الجلال، لكن فى الروض وشرحه ما نصه: إذا عجز عن جميع الخصال بقيت أى: الكفارة فى ذمته إلى أن يقدر على شىء منها فلا يطأ حتى يكفر.

قوله: (المعتمد) معتمد.

قوله: (والناوى هو) تقدم فى الزكاة أن الولى يؤدى زكاته، وإنه -أعنى الولى- ينوى فينبغى جواز نية الولى هنا أيضا إلا أن يفرق بأن الزكاة تتعلق بعين المال فساغ بمباشر أدائها أن ينوى بخلاف الكفارة، وفيه نظر.

قوله: (فلا يكلف ذلك) ظاهره، وإن لم يليقا به فليراجع، وفى الروض، وإن حصل الغرضان أى: غرض اللبس، وغرض التكفير بيع ثوب نفيس وجب البيع أى: والإعتاق. انتهى. وقيد فى شرحه قوله: ثوب نفيس بقوله: لا يليق بالمكفر وقضيته أنه إذا لاق به لا يكلف بيعه لكن ينبغى أن يفصل بين المألوف، وغيره فليراجع.

قوله: (فينبغى جواز نية الولى إلخ) هو مقتضى قول «م.ر» فى باب الحجر، والكفارة كالزكاة فراجع.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

المألوف فإن لم يكونا مألوفين كلف الإعتاق. وفى الحج يكلف البيع له. وإن كانا مألوفين قال الرافعى: وكان الفرق أن الحج لا بدل له. ولإعتاق بدل. وكالعبد فيما ذكر الأمة، والفرق بين ما هنا، وما مر فى الفلس من أنه لا يبقى للمفلس خادم. ولا مسكن أن للكفارة بدلا، وأن حقوق الله تعالى مبينة على المسامحة بخلاف حقوق الآدمى.

(لا إن تكن) أى: الدار (واسعة) وأمكنه سكنى بعضها، وبيع بعضها للكفارة فإنه يكلف ذلك إذ لا ضرورة، ولا عسر، وكلامه ككثير يقتضى أن ذلك فى المألوفة، وغيرها. وكذلك لأنه لا يفارقها. (أو يغيب * عن ماله) أو لم.

يجد رقبة يحصلها بثمن المثل، فيكلف الصبر إلى وصول المال، ووجد أن الرقبة

.....

قوله: (أو يغيب عن ماله) مسافة لقصر فينتظره، ولو طالت المدة أكثر من شهرين. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (وكلامه كثير يقتضى إلخ) فيه بحث لأنه لا يخفى أن المتبادر من قوله: لا إن تكن واسعة رجوع ضمير تكن للدار المذكورة، وهى مقيدة بالمألوفة فيكون المتبادر رجوع الضمير للدار المألوفة لا مطلق الدار فكيف اقتضى كلام المصنف إن ذلك فى المألوفة، وغيرها كما أعاده التارح إلا أن يقال: إذا اقتضى كلامه ذلك فى المألوفة ففى غيرها بالأولى، ومراد الشارح أن كلامه منطوقا، ومفهوما يقتضى ذلك فليتأمل «س.م.»

قوله: (أو يغيب عن ماله) فى الروض، ومن له أجرة تزيد على كفايته لا يلزمه التأخير لجمعها أى: لجمع الزيادة، ولو تبسرت أى: الزيادة أى: جمعها لثلاثة أيام. انتهى. أى: فله الصوم، ولا يجب التأخير لجمعها والإعتاق بها، وقوله لثلاثة أيام قال فى شرحه: أو ما قاربها. انتهى. وقد يدل على أنه لو أمكن جمعها لنحو يوم وجب التأخير له، ولا يخفى الفرق بين هذه المسألة، ومسألة المتن لأن الأجرة معدومة فى الحال بخلاف المال الغائب ثم قال فى الروض: وإن اجتمعت قبل صياحه وجب العتق. انتهى. أى اعتبارا بوقت الأداء.

قوله: (أو لم يجد رقبة) هذا، وكذا قول المتن أو يغيب معطوفان على قول المتن تكن «ب.ر.»،

قوله: (وقيد فى شرحه إلخ) أى: فالدار كذلك، فإذا لم تلق به كأن كانت تليق. بمن هو أكبر منه بيعت ولو كانت مألوفة له.

قوله: (وجب التأخير له) قد يقال: إن تحصيل سبب الوجوب لا يجب.

قوله: (على قول المتن تكن) الأولى أن قول الشارح: أو لم يجد معطوف على قول المتن: إن لم تكن لأنه زائد عليه ولذا زاد الشارح.

بثمن المثل، ولا يصوم ولا نظر إلى تضرره بفوات التمتع مدة الصبر لأنه الذى ورط نفسه فيه. وقوله: (أو غنما ذا حلب) بفتح اللام من زيادته.

(ورأس مال كسبه يكفى هنا * وضیعة) أى: واقتنى غنما ذات لبن. أو رأس مال له ربح، أو ضیعة لها غلة، وكان كل من اللبن والربح والغلة يكفيه وغياله. فلا يكلف بيعها لتحصيل رقيق يعتقه (إن كان بحيث لو (باعها تمسكنا) أى: صار مسكينا لحاجته إليها، والفرق بينها وبين الحج ما مر آنفا. وعلم مما تقرر أن الشرط فيما ذكر التعسر والمشقة لا التعذر الكلى. قال الإمام: قد اتفقوا على ضرب توسع فى الباب، وإن أشعر قوله تعالى ﴿فمن لم يجد﴾ [البقرة ١٩٦] واختير لفظ.

(ثم إلى ستين مسكينا) أى: ثم إن عجز عن الصوم (دفع) إلى ستين مسكينا يعنى ملكهم كما عبر به الحاوى، وكما يؤخذ من قوله: بعد مملكا للآية السابقة (ستين

.....

قوله: (يكفى) أى: لا يفضل عن كفايته كما عبر به فى المنهاج، وقوله: وهنا أى: فى باب الكفارة بخلاف الحج كما مر.

قوله: (ثم إن عجز إلخ) ولو كان لا يصبر عن الطعام والشراب، ولو تكلف الصوم تأذى به لم يجوز له ترك الصوم بل يشرع فيه، فإذا عجز أفطر واستأنف الطعام حجر.

وكتب أيضا يتعرض لضبط ما يعتبر عدم الوجود فيه هل هو ما دون مسافة القصر حتى لو كانت لا توجد مطلقا فيما دون مسافة القصر لم يلزمه الصبر، وإن وجدت أو أمكن وجودها فى مسافة القصر وما فوقها فلا يلزمه تحصيلها من ذلك فيه نظر، ومن البعيد عدم الضبط بثنى، حتى يلزمه الصبر إن وجدت، أو أمكن وجودها فى الدنيا، وتحصيلها ولو من مسافة سنة وأكثر.

قوله: (فيكلف الصبر) كأنه أخذ من المعنى، وإخراج هذه كالسابقة مما قبلهما.

قوله: (أو اقتنى غنما) فيه إشارة إلى عطف غنما، وما بعده على قوله السابق: عبدا ودارا فليتأمل.

قوله: (فلا يكلف إلخ) استشكله فى المهمات على تصوير النوى اعتبار الفضل عن كفاية سنة

«ب.ر.»

قوله: (حتى لو كانت إلخ) صرح «ق.ل» بأنه: لو غاب ماله إلى مسافة القصر انتظره وإن طالت المدة أكثر من شهرين. انتهى. وقياسه أنه لو كانت الرقبة فى مسافة القصر انتظرها، ولو طالت المدة كذلك، وعبرة «م.ر.»: ولو غاب ماله ولو فوق مسافة لقصر انتظره، ولا نظر إلى تضرره بفوات التمتع مدة الصبر لأنه الذى ورط نفسه. انتهى.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

مدا) مما يكون فطرة بدلا عن صوم ستين يوما، ويكون لكل واحد مد كما فى كفارة الوقاع، فعلم أنه لا يكفى دفع ذلك إلى أكثر من ستين لانتفاء تملك كل مدا، ولا دفعه إلى دون ستين ولو فى ستين دفعة لاشتمال الآية على العدد كالوصف بالمسكنة. فكما لا يجوز الإخلال بالوصف لا يجوز بالعدد، ولا دفع الدقيق والخبز ولا التغذية، والتعشية، والتعبير بالمسكين يشمل الفقير كعكسه كما مر، وخص بالذكر تبركا بالآية، ولأن شموله للفقير أظهر من شمول الفقير له. (قلت يكفى لو وضع) ستين مدا بين يدى ستين مسكينا.

(مملكا) ذلك لهم بأن قال ملكتكم هذا، وأطلق، أو قال بالسوية فقبلوه، ولا نظر إلى ضرر مئونة القسمة لخفة أمرها، وظاهر أنه لا يشترط لفظ التملك بقرينة قوله:

قوله: (ولا دفعه إلى دون ستين) وقال أبو حنيفة: دفع الستين مدا فى ستين يوما إلى واحد. انتهى. حاشية الأنوار.

قوله: (وظاهر أنه لا يشترط لفظ التملك بقرينة إلخ) عبارة «م.ر» على المنهاج: لو جمع الستين ووضع الطعام بين أيديهم، وقال: ملكتكم هذا، وإن لم يقل بالسوية فقبلوه جاز لهم القسمة بالتفاوت، بخلاف ما لو قال: خذوه ونوى الكفارة فإنه إنما يجزئه إن أخذوه بالسوية، وإلا لم يجزئه إلا فيمن أخذ مدا ويفرق بين هذه وتلك بأن المملك ثم القبول الواقع به التساوى قبل الأخذ، وهنا لا مملك إلا الأخذ فاشترط التساوى فيه. انتهى. ببعض تغيير، ومنه يعلم أن التملك مع القبول شرط للإجزاء مطلقا كما هو مفهوم من إطلاق المصنف هنا بخلاف الأخذ، فإنه لا يجزئ إلا من أخذ مدا كما يفيد المصنف أيضا بعد، فقول الشارح: وظاهر أنه لا يشترط إلخ لا يخلو عن خفاء، نعم إن أخذوه مشتركا فهو كما لو ملكهم وقبلوا تأمل.

قوله: (مما يكون فطرة) قال فى شرح الروض: فيخرج من غالب قوت البلد، وقضيته إجزاء اللبن. لكن صحح النورى فى تصحيحه المنع فيه. انتهى. وحزم فى شرح المنهج بإجزاء اللبن.

قوله: (استشكله فى المهمات إلخ) أى: من حيث إن قوله: إن كان بحيث لو باعه تمسكنا يقتضى اعتبار كفاية العمر الغالب لأن المسكين هو من ليس عنده كفاية العمر الغالب لكن عبارة المنهاج: ولا يجب بيع ضيعة ورأس مال لا يفضل دخلهما عن كفايته. انتهى. فيحتمل كفاية سنة. قوله: (ياجزاء اللبن) هو الصحيح. انتهى. «م.ر».

كغيره، (أما) لو قال: (خذوه ونوى) به الكفارة، فإن أخذوه بالسوية أجزأة، أو بالتفاوت (فكل من يعلم أنه حوى).

(مدا فمجزئه ومن لا) يعلم أنه حواه (لزمنا) أى: لزمه (تدارك) لذلك نعم إن أخذوه مشتركا ثم اقتسموه فقد ملكوه قبل القسمة. فلا يضر التفاوت فى المأخوذ بعدها، وما استشكل به الإجزاء فيما ذكر من أن الكيل ركن فى قبض المكيل، ونيابتهم عن المظاهر تؤدى إلى اتحاد القابض والقبض، وهو ممتنع يرد بأن الإجزاء متوقف على التملك وحده لا على القبض أيضا، وهم ملكوه فى الأولى بقبولهم، وفى الثانية بأخذهم له جملة. وأما القبض المتوقف على الكيل فذاك لصحة التصرف، وليس الكلام فيه على أنه قيل: إن الكيل إنما يشترط لصحة القبض فى المعاملات، بخلاف المقدرات من الكفارة والزكاة حتى لو أعطى فى الزكاة حبا جزافا يقطع بأنه يزيد على الواجب أجزأ قطعا. وقول الماوردى فى كفارة اليمين: لو أعطاهم ثوبا مشتركا بينهم من غير قطع لم يجز لا ينافى ما تقرر لأنه علل عدم الإجزاء فيما قاله: بأن المخرج ثوب واحد لا بفساد القبض. (وقاتل لن يطعما) أى: ولا إطعام فى كفارة القتل إذ لم يرد به الكفارة بخلاف كفارة الظهار والوقاع، ويعتبر فى العجز عن الصوم كونه.

(لهرم ومرض يدوم) أى: لا يرجى زواله كما فى المنهاج، وأصله عن الأكثرين،

.....
قوله: (لا يشترط بلفظ التملك) نقل «ق.ل» عن شيخه أى: «زى» أنه يكفى فى التملك مجرد الوضع بين أيديهم، والذى فى كلام «م.ر»، وحجر: إنه يكفى الدفع ولو لم يوجد لفظ تملك.

قوله: (بأخذهم له جملة) انظره فى صورة المتن، فإن المأخوذ فيها ليس جملة اللهم إلا أن يخص الإشكال بما زاده الشارح بقوله: نعم إلخ لكنه يأتى فى صورة المصنف.
قوله: (على أنه قيل إلخ) يفيد صحة التصرف فى المقدرات قبل الكيل، وهو ظاهر لأن القبض فيها بدونه.

.....

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وقال الأقلون كالإمام، والغزالي: يدوم شهرين فيما نظن بالعادة أو بقول الأطباء، وصححه فى الروضة، وعبارة النظم تحتمله أيضا لكنها إلى الأول أقرب وعليه لو أطعم ثم اتفق زوال المرض، فيشبه أن يلحق بما إذا أعتق عبدا لا يرجى زوال مرضه، فزال قاله الرافعى. قال فى المهمات: ومقتضاه تصحيح الاكتفاء بذلك، لكن تشبيهه بالمغصوب إذا استناب فى الحج ثم برئ أشبه، فيكون الأصح عدم الاكتفاء. انتهى. وما قاله سبقه إليه ابن الرفعة، ورد بأن الكفارة إنما يعتبر فيها العجز حالة الشروع بدليل

.....
قوله: (وقال الأقلون: إلخ) هو المعتمد، والمراد بالعادة الغالبة فى مثله أو بقول الأطباء، ولو واحد أو يعلم منه حكم ما لا يرجى زواله بالأولى. انتهى. «م.ر» وشرح منهج، وعبارة «ق.ل»، والمراد العادة الغالبة لذلك الشخص فى ذلك المرض. انتهى.

قوله: (فيشبه أن يلحق إلخ) أى: فكما لا يعتبر عدم رجاء البرء حين الإعتاق مانعا منه تعويلا على ما فى نفس الأمر لأن المعتبر السلامة فيها، فكذلك لا يعتبر زوال المرض مانعا من الإطعام تعويلا على عدم رجاء زواله وقت الإطعام إذ المعتبر العجز ظاهرا وقته. هذا غاية ما يمكن فتدبر.

قوله: (فيكون الأصح إلخ) جرى على هذا فى حاشية المنهج.

قوله: (وعليه إلخ) إن كان المراد على الأول، فانظر هل يجرى هذا الحكم على الثانى أيضا.
قوله: (ثم اتفق زوال المرض إلخ) لا يخفى أنه فى صورة الإطعام وقع التكفير فى الحالة الجزئية، ثم اتفقت الحالة غير الجزئية، وفى صورة الإعتاق بالعكس فما وجه الإلحاق وفى شرح الروض: فعلم أنه يكفى الدفع وإن زال المرض بعده، وبه صرح الأصل. انتهى. وانظر لو زال فى أثناءه كأن دفع عشرة أمداد لعشرة مساكين، فزال المرض قبل دفع الباقي هل يجزئ الإطعام، ولا يجب الانتقال للصوم كما لو شرع فى الصوم، فقد ر على العتق لا يجب الانتقال إليه.

قوله: (إن كان المراد على الأول) الظاهر أنه المراد لقوله: ثم اتفق زوال المرض، ولم يقل قبل شهرين، وإنما بنى على الأول لمساواته المقيس عليه، وإلا فلا مانع من الجريان على الثانى تدبر.
قوله: (فما وجه الإلحاق) قد يقال: وجهه أنه كما لا يعتبر عدم رجاء البرء حين الإعتاق مانعا منه تعويلا على ما فى نفس الأمر لوجود الرقبة الجزئية فيها، فكذلك لا يعتبر زوال المرض مانعا من الإطعام لوجود عدم رجاء زواله وقته لأن المعتبر العجز وقته فتأمل.
قوله: (وانظر لو زال إلخ) عبارة شرح «م.ر» على المنهاج: ولا أثر لقدرته على الصوم أو العتق بعد الإطعام ولو لم. انتهى.

أن المعسر لو شرع في الصوم، ثم قدر على الرقبة قبل الفراغ منه لم يلزمه. وأما الحج فتعتبر فيه القدرة مطلقاً أى: يكتفى بها فى أى وقت حصلت، وليس السفر هنا كالمرض لأن المسافر مستطيع للصوم. قال فى الروضة: قال الإمام: ولو لم يملك من الطعام إلا ثلاثين مداً أو مداً واحداً لزمه إخراجُه بلا خلاف إذ لا بدل له. وإن وجد بعض مد ففيه احتمال هذا كلامه، وينبغى أن يجزم بوجوب بعض المد لليلة المذكورة فى المد. انتهى. وناقشه الأذرعى فى جزئه بذلك فقال: وفيما قاله نظر لأن بعض المد لا يحصل به الكفاية، ولم يعهد إيجابه ابتداءً، وهو نظير القدرة على بعض صاع الفطرة، وفى وجوب إخراجِه الخلاف المشهور. (وشبِق) وهو شدة الغلظة أى: شهوة الوطء، وهذا بخلاف رمضان لا يفطر فيه للشبِق إذ لا بدل له، ولأنه يمكنه الجماع فيه ليلاً، بخلافه فى كفارة الظهر لاستمرار حرمة إلى الفراغ منها، وعبرة الحاوى: وشبِق مفرد فترك النظم الوصف، وقال: (إفراطه معلوم) من لفظ الشبِق. فلا حاجة إلى وصفه به، ولو كان يغلبه الجوع ويعجز عن الصوم، ففي الروضة عن القفال، والقاضى، والبعغوى: أنه يلزمه الشروع فى الصوم، فإذا عجز عنه أفطر بخلاف

.....
قوله: (بدليل أن المعسر إلخ) قد يفرق بأن المعسر لا شئ معه وقت الإعسار أصلاً، وهنا تبين قدرته فى الوقت الذى يقع فيه الصوم.

* * *

قوله: (وإن وجد بعض مد إلخ) قال فى شرح الروض: ويخرج من الطعام ما وجد ولو بعض مد، وفى بقاء الباقي فى ذمته وجهان. انتهى.

قال فى شرحه: أوجههما بقاؤه لأن الفرض أن العجز عن جميع الخصال لا يسقط الكفارة، ولا نظر إلى توهم كونه فعل شيئاً، ثم رأيت الأذرعى وغيره ذكروا نحو ذلك. انتهى. وقضية كون ما فى ذمته هو الباقي أنه لو قدر على العتق أو الصوم لم يلزمه الانتقال إليه، وكأن وجهه أن إخراج بعض المد شروع فى الإطعام، ومع الشروع فى خصلة لا يجب الانتقال إلى ما قبلها، إذا قدر عليه.

قوله: (فإذا عجز عنه أفطر) وإذا عجز عن أول يوم، وأفطر هل يشرع أيضاً بعد ذلك، أو ينتقل إلى الإطعام.

قوله: (إلى توهم كونه فعل شيئاً) أى: فلم يصدق أنه عجز عن جميع الخصال بل فعل بعض الخصلة الأخيرة.

قوله: (وقضية كون الباقي إلخ) صرح بهذه القضية «م.م.» و «ق.ل.»

قال «ق.ل.»: وإنما يندب الانتقال.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

الشبق، فإن له ترك الشروع لأن الخروج عن الصوم يباح بفرط الجوع دون الشبق،
والعجز عن التتابع كالعجز عن أصل الصوم، ولا تعطى الكفارة كافراً، ولا هاشمياً، ولا
مطلبياً، ولا موالياً، ولا عبداً، ولا من يلزم المكفر نفقته كما في الزكاة، ولا مكاتباً.

* * *

.....
.....

فرع: قال في الروض: فصل إذا عجز عن جميع الخصال بقيت في ذمته، فلا يطأ حتى يكفر.
روض، وإذا عجز عن أول يوم، وأفطر هل يشرع أيضاً بعد ذلك، أو ينتقل إلى الإطعام.

* * *

قوله: (أو ينتقل إلى الإطعام) هذا هو الظاهر لوجوب الإطعام عن اليوم الأول وحينئذ عجز عن التتابع
تأمل.

* * *

باب القذف واللعان

القذف لغة: الرمي، وشرعا: الرمي بالزنا، واللعان لغة: مصدر لاعن، وقد يستعمل جمعا للعن وهو الطرد والإبعاد، وشرعا: كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطح فراشه، وألحق العار به، أو إلى نفى ولد كما سيأتي. وسميت لعانا لاشتغالها على كلمة اللعن ولأن كلا من المتلاعنين يبعد عن الآخر بها إذ يحرم النكاح بينهما أبدا، واختير لفظ اللعان على لفظي الشهادة والغضب. وإن اشتملت عليهما الكلمات أيضا لأن اللعن كلمة غريبة في قيام الحجج من الشهادات والأيمان، والشئ يشتهر بما يقع فيه من الغريب، وعليه جرت أسماء السور، ولأن الغضب يقع في جانب المرأة وجانب الرجل أقوى، ولأن لعانه متقدم على لعانها في الآية والواقع. وقد ينفك عن لعانها، والأصل فيه قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور ٦]، وسبب نزولها ما في البخاري أن هلال بن أمية قذف زوجته عند النبي ﷺ بشريك ابن سحماء، فقال له: «البينة أو حد في ظهرك»، فقال: يا نبي الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة، فجعل ﷺ يكرر ذلك، فقال هلال: والذي

باب القذف واللعان

قوله: (للمضطر إلى قذف إلخ) أى: للمضطر إلى رفع موجب القذف، إذ ليس مضطرا إلى القذف لملكه الطلاق كذا في حاشية المنهج، وقد يقال: إن اضطر بمعنى احتاج، وعلة الاحتياج إرادة الانتقام من لطح إلخ، وفي المحلى ما يفيد.

قوله: (يبعد إلخ) أى: في الدنيا والآخرة على ما رجحه شيخنا «م.ر» «ق.ل».

قوله: (ابن سحماء) الصواب تقديم الحاء على الميم كما نقل عن شيخ شيخنا الفضالي، وهو في بعض نسخ الشرح كذلك.

باب القذف واللعان

قوله: (من الشهادة إلخ) بيان للحجة.

قوله: (وعليه) أى: على ما يشتهر إلخ.

قوله: (ولأن لعانه) المشتغل على اللعن.

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

بعثك بالحق إني لصادق، ولينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحد» فنزلت الآيات، وفى البخارى أيضا أن عويمر العجلانى قال: «يا نبى الله أرأيت إن وجد أحدنا مع امراته رجلا ماذا يصنع إن قتله قتلتموه فقال: ﷺ: قد أنزل الله فيك وفى صاحبك قرآنا، فاذهب فائت بها قال سهل بن سعد: فتلاعنا عنده ﷺ فجعل بعضهم هذا سبب النزول»، ومن قال بالأول حمل هذا على أن المراد أن حكم واقعتك تبين بما أنزل فى هلال. إذ الحكم على الواحد حكم على الجماعة. (قذف) المكلف المختار (سوى الأصل) للمحصن المغتنى عن ذكره بتفسيره بقوله: (لذى التكليف غير الرقيق المسلم العفيف عن الجماع، حيث يستوجب) به المجامع (حد) بالوقف بلغة ربعية.

.....
 قوله: (للمحصن) أصل الإحصان أن يكون هناك مانع من تناول المحرم، فالإسلام مانع، والحرية مانعة، والزواج والإصابة مانع، فكل ما منع أحسن.

قال الله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صِنْعَةَ لُبُوسٍ لَّكُمْ لَتُصَنِّعُوا مِنْ أَصْنَانِ﴾ [الأنبياء ٨٠] وقال ﴿لَا يَقَاتِلُوكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قَرْيٍ مُحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر ١٤] لكنه يختلف باختلاف الأبواب على حسب دلالة الأدلة. كذا يؤخذ من كتاب الرسالة للإمام رضى الله تعالى عنه، وقوله لكنه إلخ، فإن حصانة الأمة مجرد إسلامها، فمعنى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَيَنْ أْتِينَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفٌ مَّا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء ٢٥] إذا أسلمن لا إذا أنكحن فأصبن بالنكاح، ولا إذا أعتقن، وإن لم يصبن.

قوله: (عن الجماع حيث يستوجب إلخ) مفهومه أن من يأتى البهائم محصن لأنه لا يحسد به بل يعزر فقط فيحد قاذفه. انتهى. «ع.ش» على «م.ر» وكتب بعد ذلك على قول المنهاج: وتبطل العفة بوطء محرم مملوكة إذا علم التحريم لدلالته على قلة مبالاته ما نصه يؤخذ منه أنه لو ثبت عليه إتيان البهائم بطلت عفته، ثم رأيت فى «سم» على البهجة. انتهى. ومثل هذا الأخير فى «ق.ل» على الجلال وقول «ع.ش»: أولا مفهومه إلخ فيه أنه وإن كان مفهوم قوله: حيث يستوجب حد لكنه داخل فى قوله: أو كانت الحرمة فيه للأبد.

قوله: (المجامع) لو حذفه كان أولى ليشمل إحصان الأنثى، وعبارة المحرر: والمحصن

.....

.....

(أو كانت الحرمة فيه) أى: الجماع (للأبد) يوجب الحد كما سيأتى، والعفيف عن الجماع المذكور يصدق بأن لم يجامع أصلا أو جامع لا يوجب الحد. ولا يحرم مؤبداً كأن وطئ أجنبية. وهو قريب عهد بالإسلام، أو وطئ زوجته ولو فسى عدة شبهة. أو نكاح فاسد، أو حيض، أو نفاس، أو اعتكاف، أو صوم، أو أمته المزوجة، أو المعتدة، أو المستبرأة. أو المرتدة، أو المجوسية، أو الأمة المشتركة. وخرج بالمكلف غيره كالصبي والمجنون، فإذا قَذَفَ أو قُذِفَ حد، ويعزر قاذفه. ويعزر إن كان مميّزا بقذفه غيره. نعم يستثنى السكران فكمالكلف، وبالمختار المكره فلا حد عليه، وبسوى الأصل المزيد على الحاوى الأصل فلا حد عليه بقذف فرعه كما لا يقاد به عليه التعزير. وبقية القيود المقذوف الرقيق، والمبعض، والكافر، وغير العفيف عن الجماع المذكور بأن جامع جماعا يوجب الحد كأن وطئ أمة زوجته. أو أمة أحد أبويه أو جماعا يحرم مؤبداً كأن وطئ زوجته فى دبرها، أو أمته التى هى أخته. أو عتمته بنسب أو رضاع مع علمه بالتحريم فلا حد بقذفهم لنقصهم بالرق، والكفر. وعدم العفة، وإنما جعل الكافر محصنا فى حد الزنا لأن حمده إهانة له. والحد بقذفه إكرام له. وعدل عن تعبير الحاوى بحرمة الرضاع إلى تعبيره بحرمة الأبد ليفيد إسقاط العفة بوطه المحرمة بنسب، أو مصاهرة بالمنطوق وإسقاطها بوطه الزوجة فى دبرها وللقذف

.....
مكلف حر مسلم عفيف عن وطء يحد به، وهى شاملة للأنثى وإن كان فيها قصور لترك الوطء المحرم للأبد، وظاهر أنه يعتبر فى حصانة الأنثى نفى ما يأتى منها مما يبطل حصانة الذكر.

قوله: (أو نكاح فاسد) كوطء منكوحته بلا ولى أو بلا شهود، وإن لم يقلد القائل بحله. انتهى. شرح «م.ر».

قوله: (نعم يستثنى السكران) أى: المتعدى بناء على أنه غير مكلف.

قوله: (والمجنون) قال فى شرح الروض: لكن من قذف مجنوناً بزنا قبل الجنون حد. انتهى.

قوله: (أو أمته إلخ) يحتل أن وطء البهيمة كذلك «ب.ر».

باب القذف واللعان

قوله: (يحتل أن وطء إلخ) أخذه «ق.ل» من تعليل الحلى بإبطال وطء المحرم الصفة بدلالته على عدم المبالاة بالزنا.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

صريح، وكناية، وتعريض لأن اللفظ إن لم يحتمل غير القذف فصريح، وإلا فإن فهم منه القذف بوضعه فكناية، وإلا فتعريض، فصريحه أن يقذف.

(بلفظ نيك وولوج) أى: أو إيلاج (الحشفه) أو قدرها من مقطوعها (فى الفرج قلت: إن بحرم) بكسر الحاء (وصفه) أى: كلا من النيك والإيلاج لأن مطلقهما يقع على الحلال والحرام بخلاف الزنا. نعم إن رمى بذلك فى الدبر لم يحتج إلى وصفه

قوله: (فهم منه القذف بوضعه) أى: مع احتماله لمعنى آخر كما فى زينت بك الآتى فإنه يحتمل بمعناه الوضعى رمية بالزنا، ويحتمل به أيضا أن يكون المراد إن كنت أنت زانيا فقد زينت بك ولكنك زوجى، وبه يعلم أن الكناية عند الفقهاء غيرها عند البيانيين لأنها حال كونها كناية عند الفقهاء مراد معناها الحقيقى بخلافها عند البيانيين، وعبارة البحر للزركشى الكناية عند الأصوليين اسم لما استتر فيه مراد المتكلم من حيث اللفظ كقوله فى البيع: جعلته لك بكذا، وفى الطلاق أنت خلية، ويدخل فيه الجمل ونحوه، ثم ذكر الكناية عند البيانيين، ثم قال: التعريض من عرض الشئ وهو جانبه كأنه يحوم به حوله ولا يظهره، ولم يذكر معناه عند الفقهاء، وقال «ح.ل» على المنهج: هو ما استعمل فى غير موضوع له من القذف، وإنما يفهم المقصود منه بالقرائن. انتهى. وفى حاشية الأنوار أن ما لم يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده صريح، وما احتمل وضع القذف وغيره كناية، وما استعمل فى غير موضوع له من القذف بالكلية، وإنما يفهم المقصود منه بالقرائن تعريض. انتهى.

قوله: (إن بحرم إلخ) ولم يحمل على الحرمة لنحو حيض لندوره «ق.ل» وبه يندفع ما نقله الشارح عن ابن الرفعة فيما يأتى.

قوله: (نعم إن رمى بذلك فى الدبر إلخ) حاصل ما يستفاد من المنهاج وشرح «م.ر» وحجر، و«ع.ش» أن رمى الرجل أو الخنثى بإيلاج الحشفة فى دبره صريح وإن لم يذكر تحريما، ومثلها المرأة الخلية، وإن رمى الرجل بإيلاجه حشفته فى دبر يكون أيضا قذفا عند الإطلاق. لكن إذا قال الرامى أرادت إيلاجه فى دبر زوجته قبل يمينه، وإن رمى المرأة

.....

.....

باب القذف واللعان

٣٨١

بالتحريم لأنه لا يكون إلا محرما، وفي الاكتفاء بالوصف بالتحريم نظر، فإن الوطء قد يكون محرما، وليس زنا كوطء حائض ومحرمة ومملوكا محرمة بنسب أو رضاع، فالوجه أن يضيف إلى وصفه بالتحريم ما يقتضى الزنا نبه عليه ابن الرفعة وغيره.

(وإن بتذكير وضد) أى: تأنيث (لحنا) كقوله للرجل: زنيبت بكسر التاء أو يا زانية والمرأة بفتح التاء، أو يازانى فإنه قذف لأن اللحن فى ذلك لا يمنع الفهم، (و) بلفظ (فرج ذا وذكر) أى: أو ذكر أو قبل، أو دبر (منك زنا) لإضافة الفعل إلى محله

.....
المزوجة بإيلاج الحشفة فى دبرها لا يكون قذفا عند الإطلاق بل لابد من وصفه بنحو اللياطة، والفرق بين خطاب المرأة والذكر أنه يندر تمكين المرأة لغير الزوج من الوطء فى دبرها، فلم يحمل اللفظ عليه عند الإطلاق أى: لندرتة بخلاف الرجل، فإنه يعهد ذلك أى: إيلاج حشفته فى دبر غير زوجته للفسقة منهم كثيرا، فحمل اللفظ عند الإطلاق عليه واحتيج فى صرف لفظ القاذف عن ذلك إلى يمينه إنه يرده بل أراد غيره. انتهى.

فتحصل أن رمى الرجل، أو الخنثى، أو المرأة الخلية بإيلاج الحشفة فى دبره لا يحتاج إلى وصله بالتحريم ولا باللياطة، وكذلك رمى الرجل بإيلاج حشفته فى دبر، وإنما الذى يحتاج إلى كونه على وجه اللياطة هو رمى المرأة المزوجة فقول الشارح: لم يحتج إلى وصفه بالتحريم أى: وإن احتيج إلى الوصف بكونه على وجه اللياطة فى بعض الصور.

قوله: (لم يحتج إلى وصفه إلخ) لكن يشترط وصفه بنحو اللياطة ليخرج وطء الزوج فيه فإن الرمي به غير قذف كما فى شرح «م.ر» على المنهاج، وحاصل ما يستفاد منه أن الرمي بإيلاج الحشفة فى الدبر قذف صريح بمجرده إن لم يكن المقذوف زوجا، إلا لم يكن بمجرده صريحا بل لابد فيه حيثئذ من التقييد بما يفيد اللياطة ليخرج إيلاج زوج فى دبر زوجته إذ ليس يسمى لياطة فلا حد بالقذف به.

قوله: (لأنه لا يكون إلا محرما) سلمنا أنه لا يكون إلا محرما، ولكن منه ما لا يوجب الحد كوطء الزوجة فى الدبر «ب.ر». قوله: (أو رضاع) هلا قال: أو مصاهرة.

قوله: (ولكن منه ما لا يوجب إلخ) هذا لا يضر لأن الشارح إنما نفى الاحتياج لوصفه بالتحريم، وهو لا ينافى الاحتياج للوصف بنحو اللياطة كما فى شرح «م.ر» على المنهاج. على أن ذلك فى صورة من خمس صور كما بيناه بهامش الشرح.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وآلته، بخلاف قوله: زنى عينك، أو يدك، أو رجلك فإنه كناية لأن المفهوم من إضافة الزنا إلى العين النظر، وإلى اليد للمس، وإلى الرجل المشى، ولو قال: زنى بدنك فقذف لإضافة الزنا إلى الجملة، فكان كقوله: زنيت، وكذا لو قال لامرأة زنيت فى قبلك بخلاف ما لو قاله لرجل، فإنه كناية لأن زناه بقبله لا فيه، ومحل ما ذكر فى غير المشكل. أما فيه فإنما يكون قذفا إذا أضافه لفرجيه، فلو ذكر أحدهما، ففى البيان مقتضى المذهب أنه كإضافته إلى اليد حكاه عنه الرافعى فى باب حد القذف، وارتضاه، والنووى من زيادته هنا. ولو قال لامرأة: وطئك رجلان فى وقت فلا حد لاستحالة فهو كذب صريح ويعزز للإيذاء.

(و) بلفظ: (خالد أزنى من الناس)، وقد (عنى) يعنى ذكر (مع) ذلك، و (فيهم زناه) فإن لم يذكره فلا قذف إذ الكل ليسوا زناة حتى لو قال: وكلهم زناة لم يكن قذفا لكذبه، وبمثله أجابوا فيما لو قال: أنت أزنى أهل بغداد إلا أن يريد أزنى من زناة أهلها، وحيث لا حد فى ذلك فعليه التعزير، وناقش ابن المقرئ فى العبارة المذكورة فقال: وقول الحاوى: وأنت أزنى من الناس، وفيهم زناة مخالف لما فى

قوله: (زنيت فى قبلك) ولو قال لها: بقبلك كان كناية على ما اعتمده «ع.ش» لأنها زنت فيه لا به ولو علت عليه خلافا لم، وانظر حكم الإيلاج فى قبل الرجل لو فرض هل وهو زنا، ومقتضى تفريقهم بين: فى قبلك وبقبلك أنه ليس زنا وإلا كان صريحا مطلقا، فحرره من باب الزنا. انتهى. شيخنا «ذ». وقد يقال على فرض أنه زنا هو نادر لا نظر إليه.

قوله: (وناقش إلخ) ارتضى حجر فى شرح الإرشاد المناقشة، وجرى على أنه غير صريح، فإن أراد أنه أزنى من زناتهم كان قذفا فهو كناية.

قوله: (أنه كإضافته إلى اليد) فيكون كناية «ب.ر».

قوله: (وطئك رجلان) هذا محله إذا قيد بالقبل أو الدبر، فإن الإطلاق لا مجال فيه لإمكان أن يطأها واحد فى القبل وآخر فى الدبر فى وقت واحد «ب.ر»، وفى شرح الروض نبه عليه الأسنوى.

العزیز، والروضة لأنه جعله أزنئ من الناس، وقد نصوا على أنه ليس بصريح لأن ظاهره نسبة الناس ككلهم إلى الزنا، وأنه أكثر زنا منهم، وهذا كذب فلا يعد صريحا. وقوله بعد: وفيهم زناه لا يفيد شيئا لأنه لا يصرف إلى الزناة ما نسبته إلى الناس، وكون الزناة في الناس معلوم وإن سكت عنه، وعبرة العزیز والروضة في الناس زناة، وأنت أزنئ منهم، أو أزنئ من زناة الناس، ولا يخفى الفرق بين العبارتين. انتهى. (أو) بلفظ: خالد أزنئ من (ذا) إن قال معه: (وزنئ) ذا.

(أو) كان قد (ثبت الزنا) أى: زناه بإقراره، أو ببينة. (ويعلمنه) أى: وعلم القاذف ثبوته فلو جهله، وحلف عليه عزز ولم يحد، وحيث يكون قاذفا لخالد فهو قاذف للمشار إليه فيحد له أيضا إن لم يثبت زناه، وإلا عزز، (و) بلفظ: (لست بابن خالد) وهو ابنه فهو قذف لأمه، واستشكل بأنه لا يلزم منه رميها بالزنا لجواز أن يريد أنه من وطء شبهة، وظاهر كلامهم أنه لا يقبل منه دعوى ذلك، وفيه نظر. (لا)

قوله: (واستشكل إلخ) قد يقال: عدم اللزوم لا يمنع أنه يفهم منه عرفا القذف، ثم رأيت الشيخ عميرة أجاب بقوله: قد يقال: المفهوم منه عرفا إرادة الزنا مع الإيذاء التام للام فلا تقبل إرادة مثل هذا. انتهى.

قوله: (من وطء شبهة) أى: من الزوجة إذ شبهة الزوج لا تمنع زناها. انتهى. «سم»، والأولى أن يقول: إذ شبهة الواطئ لأن الفرض أنه ليس ابن خالد، وإنه يمكن زناها بذلك الولد تدبر، ثم رأيت عبارة «س.م» على حجر، وعبر بالواطئ دون الزوج.

قوله: (لا يقبل منه إلخ) كذا في شرح «م.ر» على «م» معللا بندرة وطء الشبهة، فلم

قوله: (أزنئ منهم) أى: الزناة.

قوله: (واستشكل بأنه إلخ) يجاب بأنهم بنوا الأمر على الظاهر، ولم ينظروا إلى الاحتمالات البعيدة «ب.ر».

قوله: (وظاهر كلامهم إلخ) عبارة شرح الروض: صريح من الأجنبي في قذف الأم، وإن أراد أنه ليس ابنه لكونه من وطء شبهة كما هو ظاهر كلامهم. انتهى. وهى صريحة فى أن إرادة ذلك لا تدفع الحد، وإن ثبت بخلاف عبارة الشرح.

قوله: (ولم ينظروا إلخ) نلم يقبلوا التفسير بها «م.ر».

قوله: (بخلاف عبارة الشرح) تأمله فإن إرادته لا تثبت إلا بدعواه، ظهر أن المراد أنها ثبتت بيمينه تأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

إن صدر ذلك (منه) أى: من خالد الذى هو أبوه بأن قال: لست ابنى، فلا يكون قذفاً لزوجه لاحتياج الأب إلى تأديب ولده بذلك بخلاف الأجنبى، ويسأل الأب، فإن قال: أردت أنه من زنا فهو قاذف لأمة، أو أنه لا يشبهنى خلقاً أو خلقاً فيصدق بيمينه، فإن نكل حلفت واستحقت حد القذف، وله أن يلاعن لإسقاطه على الصحيح، وإن قال: أردت أنها لم تلده بل هو مستعار أو لقيط فلا قذف. والقول قوله فى نفى الولادة وعليها البيئنة، فإن لم تكن بيئنة عرض معها على القائف، فإن أحقه

يحمل اللفظ عليه، ولم يقبل تفسيره به، وفى «ق.ل.» أنه إن ادعى إرادة ذلك صدق بيمينه وراجع.

قوله: (وفيه نظر) لأنه صريح يقبل الصرف، فالقياس قبوله، وفى الأنوار أنه إن أراد نفيه خلقاً أو خلقاً لا يكون قذفاً، فهلا كان هذا كذلك إلا أن يفرق بندرة وطء الشبهة واستعماله عرفاً فى نفيه خلقاً وخلقاً. انتهى.

قوله: (الذى هو أبوه) يلحق به كل من له ولاية التأديب. انتهى. «ق.ل.»

قوله: (فإن قال: أردت إلخ) وإن قال: أردت أنه من شبهة فقد مر فى نظيره أنه لا يقبل، فهنا كذلك. انتهى. «ق.ل.» بإيضاح لكن فى شرح الروض: إنه لا يقبل من الأجنبى كما مر، ويقبل من الزوج بيمينه فحرر الفرق.

قوله: (فإن قال: أردت إلخ) وإن قال: لم أرد شيئاً لم يلزمه حد. قاله الماوردى، وغيره، وهو مقتضى كلام المصنف وأصله. انتهى. شرح الروض.

قوله: (ويسأل الأب) خرج غير الأب، فظاهر كلامهم أنه لا يُسأل بل يحذّر إلا إذا ادعى إرادة أنه لا يشبهه خلقاً أو خلقاً كما سبق عن الأنوار، ولا بعد فيه، والفرق لائح وسيأتى قريباً تقييده بغير المنفى باللعان، أما هو فلا يحذّر القائل له ذلك قبل الاستلحاق حتى يُسأل.

قوله: (أيضاً ويُسأل) أى: ندباً لا أنه يجب لأننا نحمله على عدم القذف إلا إن قال: أردت من زنا حرر. انتهى. «ح.ل.»

قوله: (وله أن يلاعن لإسقاطه) قال الماوردى: وليس له نفى الولد لأنه لم ينكسر نسبه.

بها لحق الزوج واحتاج فى نفيه إلى اللعان. وإن لم يلحقه بها أو لم يكن قائف، أو أشكل عليه حلف الزوج أنه لا يعلم إنها ولدته، وانتفى عنه ولا يلحقها. وإن نكل حلفت ويلحقه الولد، فإن نكلت فهل يوقف اليمين حتى يبلغ الصبى ويحلف. وجهان: إن قلنا يوقف وحلف بعد بلوغه لحق به وإن نكل. أو قلنا لا يوقف انتفى عنه ولا يلحقها.

(ولا) إن قاله (لنفى) باللعان بأن قال له: لست ابن فلان يعنى: الملعن. فلا يكون قذفاً لأمه (إن أراد نفيه) عنه (شرعاً) أو أنه نفاه. أو أنه لا يشبهه خلقاً أو خلقاً لكنه يعزر للإيذاء. نعم إن قال ذلك بعد استلحاق الملعن كان قذفاً إلا أن يدعى احتمالاً ممكناً كقوله: لم يكن ابنه حين نفاه، فيصدق بيمينه كما رجحه فى الروضة قال: والفرق بينه وبين ما قبل الاستلحاق، فإننا لا نحده هناك حتى نسأله إن لفظه

قوله: (فهل توقف اليمين حتى يبلغ الصبى ويحلف) أى: لأن الحق له أو لا لأن يمين الرد لا ترد وجهان شرح الروض.

قوله: (إذا أراد إلخ) ظاهره قبول تلك الإرادة بلا يمين مع إن الكنايات يحلف فيها أنه ما أرد بها القذف، وقد يقال: المنفى كونه قذفاً عند تلك الإرادة فلا ينافى تحليفه راجعه، ثم رأيت فى الروض أن لها تحليفه إنه لم يرد قذفها.

قوله: (أو أنه لا يشبهه إلخ) لا يخفى أن هذا لا يختص بالمنفى، وقد مر عن الأنوار إلا أن يقال: إنه فى النفى لا يحد حتى يُسأل، وفى غيره يحد ما لم يدع ذلك، وهو محمل كلام الأنوار كما سبق.

قوله: (ولا يلحقها) لأنه لم يثبت الإلحاق بها بالحجة، والمرأة لا يصح استلحاقها كما تقرر فى باب اللقيط.

قوله: (ويحلف) قال فى شرح الروض: أولاً لأن يمين الرد لا ترد، وقوله: وجهان قال فى شرح الروض: قضية كلام الرافعى ترجيح الثانى.

قوله: (إلا أن يدعى احتمالاً ممكناً) وهنا ينبغى أن يعذر أخذاً مما قبله بل أولى، فتأمل «س.م» وكتب أيضاً: قال فى شرح الروض: وحاصل ما صرح به فى الروضة نقلاً عن الماوردى: أنه قذف عند الإطلاق. انتهى.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

كناية فلا يتعلق به حد إلا بيئة، وهنا ظاهر لفظه القذف فحد بالظاهر إلا أن يذكر محتملا. أما إذا لم يرد شيئا مما ذكر بأن أراد تصديقه في دعواه زناها، أو أطلق فقاذف لها، ومن صرائح القذف ما مر في الإيلاء، ومنها قوله للرجل أو للمرأة لطت، أو لاط بك فلان، ولو قال: يا لوطى فكناية كما جزم به الرافعى، والنوى في تصحيح التنبيه لاحتمال أن يريد أنه على دين قوم لوط. لكنه قال في الروضة: الصواب أنه صريح لأنه لا يفهم منه عرفا إلا إرادة الوطء في الدبر، وبه جزم صاحب التنبيه، وإن كان المعروف في المذهب أنه كناية. انتهى. وقوله: أتيت بهمة ليس بقذف، ويلزمه التعزير قاله في الروضة، وأصلها: (كذا) يحصل القذف (بما كنى بالنبيه) أى: بالكناية مع نية القذف، كقوله.

(زنأت بالهمزة) واقتصر عليه أو ضم إليه في الجبل كما أفهمه قوله من زيادته

قوله: (ما مر في الإيلاء) كتغيب الحشفة والنيك إذا رمى المرأة أو الرجل به.
قوله: (قاله في الروضة) عبارتها أول الباب. قال: أتيت بهيمة، وقلنا: يوجب الحد فهو قذف. انتهى. وعبارة شرح «م.ر»: وليس الرمى بإتيان البهائم قذفا قال «ع.ش»: سواء كان هازلا أو غيره لكن يعزر. انتهى.

قوله: (أن لفظه كناية) كونه كناية جزم به الروض، فقال فرع: قال لمنفى باللعان: لست ابن فلان فهو كناية في قذف أمه، فقد يريد لست ابنه شرعا، اهـ. وحينئذ يشكل قوله: أو أطلق فقاذف لأمه إلا أن يكون قوله: أما إذا لم يرد شيئا مما ذكر إلخ راجعا لما بعد الاستلحاق، وإن كان خلاف ظاهر العبارة محتاجا إلى تكلف بعيد فليتأمل «س.م».

قوله: (أو أطلق) ظاهره أنه صريح عند الإطلاق، وفيه نظر، بل هو خلاف ما ذكره في الفرق عن الروضة من أن لفظه كناية فليتأمل.

قوله: (ما مر في الإيلاء) قال الجوحى: الظاهر أن المراد: صرائح الإيلاء التى لا تدين فيها «ب.ر».

أقول: ويدل على هذا الظاهر قول الشارح الآتى: ومن الكنايات ما مر في الإيلاء.

قوله: (وحيث يشكك قوله أو أطلق إلخ) لا إشكال لأن المراد بكونه كناية أنه صريح يقبل الصرف، فإن الصرائح ما يقبل الصرف باليمين كيا تحبة مريدا تفعلين فعلهن من نحو كشف الوجه غايته اختلاف حاله قبل الاستلحاق، وبعده كما فى الشرح، وقد حكى المحلى قولاً قاطعا: بأنه صريح، مؤولا نص الكناية أى: بما ذكرناه من أنه صريح يقبل الصرف فيكون ما هنا تفريعا عليه فليتأمل.

(لا فى الكن) سواء عرف اللغة أم لا ، إذ الزنا هو الصعود أما بلا همزة كزنييت . أو زنييت فى الجبل ، أو بها لكن مع ذكره فى الكن كأن قال : زنأت فى البيت فقذف صريح . أما فى الأوليين فظاهر ، وأما فى الثالثة فلأنه لا يستعمل بمعنى الصعود فى البيت ونحوه زاد فى الروضة : إن هذا كلام البغوى ، وإن غيره قال : إن لم يكن للبيت درج يصعد إليه فيها فصريح قطعاً . وإن كان فوجهان . وحكى فيها عن نص الشافعى أن قوله : يا زانية فى الجبل بالياء كناية ، وقال : إنه المعتمد . وكقولها لزوجها (زنييت بك) بإسكان الكاف إجراء للوصول مجرى الوقف ، أو معك جواباً لقوله لها زنييت ، فيعمل بمقتضى ما تقوله . فلو قالت : أردت أنى لم أزن كما لم تزن وحلفت حد دونها ، أو أردت الزنا حقيقة فمقرة به وقاذفة له . ويسقط حد القذف عنه لإقرارها لكن يعزى ، فلو قالت جواباً لغير الزوج قال الشيخان : فقد أطلق البغوى أنه إقرار منها بالزنا . وقضية ما ذكرنا من إرادة نفى الزنا عنها . وعنه أنها كالزوجة انتهى . أما لو قالت ابتداء للزوج أو غيره فقذف ، ورأى الإمام أنه كناية

قوله : (فوجهان) قال فى شرح المنهج : أوجههما أنه كناية ، وفى حاشيته عن «زى» المعتمد أنه صريح مطلقاً لأن قصد الصعود فى البيت بعيد جداً . انتهى .

قوله : (وحكى فيها إلخ) يحتاج للفرق بينه وبين زنييت فى الجبل حيث كان صريحاً ، ولعله أن صورة النداء تبعده عن إرادة القذف .

قوله : (فمقرة إلخ) فتحد حدين : حد الزنا ، وحد القذف شرح الروض .

قوله : (فمقرة به) يشكل على هذا اشتراط التفصيل فى الإقرار بالزنا كالشهادة «ب.ر» هل يجاب بأن محل الاشتراط ما لم يكن جواباً لنسبتها للزنا ، أو هو مفرع على عدم اشتراط التفصيل نظير ما يأتى فى الهامش عن الأذرى .

قوله : (أما لو قالت ابتداء للزوج) عبارة الروض فصل : لو قال أحد الزوجين للآخر : وزنييت بك لزمه حد الزنا والقذف . انتهى .

قوله : (يجاب بأن محل الاشتراط إلخ) هذا الجواب الأول هو ظاهر صنيع «م.ر» فى شرح المنهج حيث قال بعد قول المنهج : وقوله لرجل أو امرأة ، وقولها لرجل زوج أو أجنبى : زنييت بك إقرار بزنا على نفسه ما نصه ، وحله إن قال : أردت الزنا الشرعى ، ولم يقيد بذلك قوله بعد قول المنهج : ولو قال لزوجته : يا زانية فقالت : زنييت بك ، فكناية ما نصه لاحتمال قولها : لم أفعل كما لم تفعل ، وأن تريد إثبات زناها فتكون مقرة به . انتهى .

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

لاحتمال كون المخاطب مكرها. قال الشيخان: وهو قوى، ويؤيده أن قوله: زنييت مع فلان كذف لها دونه، (و) كقولها: (أنت أزننى منى) حيث.

(تجيب) به (زوجا) لها أو غيره (عن) قوله لها: (زنييت) لا احتمال أن تريد أنه أهدي إلى الزنا وأحرص عليه منها، أو أنه لم يطانى غيرك فى النكاح فإن كنت زانية فأنت أزننى منى، وأفعل التفضيل وإن اقتضى الاشتراك فى الأصل وإثبات الزيادة لكن قولها: أنت أزننى منى خارج مخرج الذم والمشاتمة، ومثله لا يحمل على وضع اللسان كما فى قول يوسف لأخوته: ﴿أنتم شر مكانا﴾ [يوسف ٧٧]، ولأن معتاد المحاورات لا يتقيد بالوضع وإن قالت ابتداء، ففى كونه كذفا وجهان: قال فى المهمات: أصحابهما لا إلا أن تريده كما قال الرافعى فى قوله: أنت أزننى من فلان، فقول النظم تجيب زوجا عن زنييت يرجع إلى هذه والتى قبلها لكن الزوج ليس قيذا فيهما كما عرف، ومن الكنايات ما مر فى الإيلاء، ومنها يا فاسق يا فاجر يا خبيث، ولو قال: أحد أبويك زان ولم يعين، أو فى السكة زان فلا حد، ويعزر للإيذاء قال ابن القطان: ولو قال له يا بعا، أو لها يا قحبة فهو كناية، ومقتضى كلام الروضة فى آخر

قوله: (ويؤيده إلخ) لا تأيد لأن الباء فى بك تقتضى الآلية المشعرة بأن لمدخولها تأثيرا مع الفاعل فى إيجاد الفعل ككتبت بالقلم بخلاف المعية، فإنها تقتضى مجرد المصاحبة وهى لا تشعر بذلك. انتهى. حجر، و «م.ر».

قوله: (وأفعل التفضيل إلخ) جواب عما يقال: إن الثابت على فرض أنها زانية إنما هو كونه زانيا لا كونه أزننى.

قوله: (ويعزر إلخ) واعلم أنه يعزر فى الكنايات للإيذاء، وإن لم يرد بها دما لأن لفظها موهم، وحلفه إنما هو لدفع الحد. انتهى. أفاده «م.ر».

قوله: (يا بعا) إنما كان كناية لاحتمال إرادة أنه طالب لشيء، ومثله إذا قاله لامرأة لاحتمال ذلك.

قال فى شرحه: قال الأذرعى وغيره: ينبغى أن يكون محل ذلك إذا لم يعهد بينهما زوجية مستمرة من صغره إلى قوله: فإن كان كذلك فلا، وكلام الدارمى يقتضيه، ثم الظاهر أن ذلك مفرع على أنه لا يشترط التفضيل فى الإقرار بالزنا، أما لو شرطناه وهو الأصح فلا. إنتهى.

الطلاق أن قوله: يا قحبة صريح، وبه أفتى ابن عبد السلام، وأفتى أيضا بصراحة قوله: يا مخنث للعرف (لا كيا* ابن الحلال) أو (أنا لست زانيا) وابن خباز وإسكاف، أو أمى ليست زانية، ونحو ذلك فليس قذفا صريحا ولا كناية، وإن نواه بل تعريض له لأن النية إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ المنوى ولا احتمال له هنا، وما يفهم ويتخيل منه فهو أثر قرائن الأحوال، فهو كمن حلف لا يشرب له ماء من عطش ونوى ألا يتقلد له منه، فإنه إن شربه لغير العطش لا يحنث. قال القونوى: وفيه نظر، فإن احتمال اللفظ فى التعريض للمنوى وإشعاره به مما لا ينكر. قال الزمخشري: الفرق بين الكناية والتعريض: أن الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، والتعريض أن تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره. كما يقول المحتاج

قوله: (إن قوله: يا قحبة صريح) هو المعتمد لكنه يقبل الصرف، فيقبل منه إرادة أنها تفعل فعلهن باليمين كما بهامش الحاشية.

قوله: (بصراحة قوله: يا مخنث) المعتمد أنه كناية كما فى «ق.ل.».

قوله: (بغير لفظه الموضوع له) لا يخفى مباينته لقول الشارح سابقا، وإلا فإن فهم منه القذف بوضعه فكناية إلا أن يراد هناك الوضع المجازى بناء على أن الجاز موضوع وأن

قوله: (ويؤيده إلخ) قال فى شرح الروض: والفرق بين الصيغتين ظاهر، فلا يحسن التأيد بما ذكر على أن الإشكال المذكور أجاب عنه الغزالي وغيره بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيذاء التام لتبادر الفهم منه إلى صدوره عن طوعية، وإن احتمل غيره، ولهذا يحد بالنسبة إلى الزنا مع احتمال إرادة زنا العين والرجل. انتهى.

فرع: من الصرائح: زنيته، ويا زانية، قال فى شرح الروض: تنبيه: قضية إطلاقهم: أن قوله: لزوجه زنيته، أو يا زانية قذف لها سواء أعلم أنها زوجته، أم ظنها أجنبية، أم لم يعلم الحال.

وفى فروق الجويني أنه إذا قذف امرأته وهو لا يعرفها حين قذفها ثم بان أنها زوجته فليس ذلك بقذف ولا لعان، وإن ادعت عليه صدق بيمينه أنه لم يعرفها. قاله الأذرعى، وغيره قال: فإن كان ذلك محل وفاق فينبغى تقييد الإطلاق به. انتهى.

قوله: (وأفتى أيضا إلخ) الأوجه خلاف هذا الإفتاء الثانى «م.ر.».

قوله: (ظاهر) لأن الباء فى بك تقتضى الآلية المشعرة بأن لدخولها تأثيرا مع الفاعل فى إيجاد الفعل ككتب بالقلم بخلاف المعية، فإنها تقتضى مجرد المصاحبة وهى لا تشعر بذلك. انتهى. حجر، «م.ر.».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

للمحتاج إليه جئتكم لأسلم عليكم ولأنظر إلى وجهك، ولذلك قالوا: وحسبك بالتسليم منى تقاضيا كأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على الغرض، ويسمى التلويح لأنه يلوح منه بما يريد، ثم قال: هذا كلامه وهو ظاهر في أن التعريض مشعر، وملوح بالمقصود في الجملة إلا أن يكون مراد من نفي الدلالة، والاحتمال عن التعريض أنه لولا القرينة والسياق لم يكن اللفظ بمجرد في التعريض مشعرا بالمقصود، فيقرب حينئذ بعض القرب. غير أن هذا القدر لا يبعد حصول مثله في بعض صور الكناية نحو ذوقى، فإنه بمجرد لا إشعار له بإضافة الذوق إلى كأس الفراق انتهى. وجواب نظره ما ذكره بقوله: إلا أن يكون مراد من نفي الدلالة إلى آخره، وأما قوله: غير أن القدر لا يبعد حصول مثله في بعض صور الكناية إلى آخره، فلا يضر لأن المقصود في الكناية وإن لم يشعر به لفظها هو مدلوله بخلافه في التعريض.

.....
الكناية مجاز، لكن التحقيق أنها عند البيانين من قسم الحقيقة لاستعمالها في معناها الحقيقي لينتقل منه إلى المعنى الكنائى.

وتقدم عن الزركشى: أنه يدخل في الكناية المجل وشعره، فالذى يظهر أن الكناية عند الفقهاء أعم منها عند البيانين، ومعنى قول الشارح وغيره: فإن فهم منه القذف بوضعه أى: حال كونه مستعملا فيما وضع له سواء انتقل منه إلى المعنى المقصود أو كان مفيدا له بدون انتقال فليتأمل.

قوله: (لا يبحث) أى: وإن كان قد تقلد له منه لأن النية إنما تؤثر إلى آخر ما مر.
قوله: (لا يبعد حصول مثله إلخ) أى: فالذى ينبغي أن يكون كناية أيضا. قال فى شرح الروض: وهذه طريقة العراقيين كما قاله ابن الرفعة، وغيره، وصوبها الزركشى. انتهى. لكن المعتمد الأول.

قوله: (إلى عرض) أى: جانب.

قوله: (هو مدلولها) قد يقال: الجمع بين نفي الإشعار وبين المدلولية تناقض لأن اللفظ يدل على مدلوله فضلا عن إشعاره به إلا أن يريد أنه لا يشعر بخصوصه، ويدل عليه إجمالاً لأنه فرد مدلوله فليتأمل.

قوله: (إلا أن يريد إلخ) عبارة شرح الإرشاد لحجر: الكناية ما يفيد المراد بوضعه مع احتمال غير المنوى، والتعريض ما يفيد المراد بغير وضعه. انتهى. وهى صريحة فى هذه الإرادة.

(يوجب) أى: القذف (ضعف أربعين) أى: ثمانين (جلدة) على الحر لقوله تعالى: ﴿الذين يرمون المحصنات﴾ الآية [النور ٤]. ولإجماع الصحابة عليه (لكل مقذوف، ولو) كان القذف لجماعة (بفردة) أى: بكلمة واحدة: كأنتم زناة، أو يا زناة، فإنه يوجب لكل منهم الجلد لأنه من الحقوق المقصودة للآدميين. فلا يتداخل كالديون، ولدخول العار على كل منهم فأشبهه إذا قذفهم بكلمات متعددة.

(ولو بتكرار) للقذف فإنه يوجب الجلد لكل مقذوف ولا يتكرر. وإن كان الزنا المقذوف به ثانيا غير المقذوف به أولا أو قصد بذلك الاستئناف، أو غير بين الألفاظ، أو حد قبل القذف الثانى لاتحاد المقذوف، والحد الواحد يظهر الكذب، ويدفع العار فلا يقع فى النفوس تصديقه، (و) يوجب (نصفه) أى: نصف ضعف أربعين جلدة

قوله: (ولو بتكرار إلخ) فى الروض وشرحه لو قذف من لاعنها عزز فقط إن قذفها بذلك الزنا، أو أطلق لأنا صدقناه للعان والتعزير للإيذاء، فإن قذفها بزنا آخر عزز أيضا إن حدث بلعانه لكونها لم تلعن للعان لأن لعانه فى حقه كالبينة، وإنما عزز للإيذاء وجد إن لاعنت سواء قذفها بذلك بعد اللعان أو قبله.

واللعان إنما يسقط الحصانة إذا لم يعارضه لعانها، فإذا عارضه بقيت الحصانة بحالها وليس له إسقاطه العقوبة باللعان لأنها بانت بعد القذف الأول. انتهى. باختصار ثم ذكر ما إذا حد بالقذف الأول ولم يلعن، وهو ما ذكر هنا فتأمل.

قوله: (أو حد قبل القذف) الثانى هذا مع قوله: وإن كان الزنا المقذوف به تانيا إلخ، وقوله: ولو بتكرار للقذف الشامل لما إذا طال الفصل جدا بين مرات القذف يفيد أن: أنه لو قذفه، وحد له، ثم بعد سنين كثيرة قذفه بزنا آخر غير الأول لم يحد لهذا القذف بل يعزر فقط.

قوله: (قبل القذف الثانى) أى: مثلا لكن إذا كان القذف الثانى مثلا بعد الحد عزز.

فرع: ادعت امرأة بين يدى الحاكم أن فلانا نزل إليها ليلا، وراودها فلا شىء عليه وإن لم يثبت ذلك. بخلاف ما لو نسبته لذلك لا بين يدى الحاكم فيعزر كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى.

فرع: لو كذب المدعى عليه الشهود عذر، بخلاف ما لو نسبهم لنحو الزنا بين يدى الحاكم لأن له الطعن فيهم بقادح الشهادة بخلاف التكذيب «م.ر».

باب القذف واللعان

٣٩٣

يقيم الحد على القاذف لظاهر الإحصان تغليظا عليه لعصيانه بالقذف، ولأن البحث عنه يؤدى إلى إظهار الفاحشة المأمور بسترها بخلاف البحث عن عدالة الشهود، فإنه يجب عليه ليحكم بشهادتهم لانتفاء المعنيين فيه كذا نقله الرافعى عن الأصحاب.

(ولو بالاستيفاء) أى: يوجب القذف الحد، ولا يسقط باستيفاء غير الإمام. ولو (قد استقلا) أى: المذوف باستيفائه لأنه لا يقع الموقع، فيستوفى ثانيا بإذن الإمام بخلاف القود لأن مواقع الجلدات والإيلام بها تختلف كحد الزنا إذا فعل بغير إذن الإمام وهذا مما أشبه به حد القذف حدود الله لكن الغلب فيه حق الآدمى لأنه يستوفى بطلب المذوف، ويسقط بإسقاطه، (أو طرأت من بعد) أى: بعد القذف (ردة) من القذف، فإنه لا يسقط بها الحد (لا) إن طرأ.

(زناه) بعد القذف، فإنه يسقط به الحد، والفرق أن الزنا يكتفى بظهوره مشعر بسبق مثله لأنه تعالى كريم الستر لا يهتك الستر أول مرة، والردة عقيدة وهى لا تكتب غالبا فإظهارها لا يشعر بسبق إخفائها، ولأن الزنا يمنع ماضيه الحصانة لانتهاك عرضه فيسقطها مستقبلا بخلاف الكفر، ولأن حد القذف موضوع للحراسة من الزنا

قوله: (أو طرأت إلخ) أو قذفه بعدها بزنا أضافه لحال الإسلام كما فى شرح «م.ر» وغيره.

قوله: (زناه) مثله غيره مما يبطل العفة. انتهى. «ق.ل»، و «م.ر» وقولهما: غيره كوطء حليلته فى دبرها كما سيأتى قريبا.

قوله: (فيسقطها مستقبلا) أى: يتبين به عدمها وقت القذف. تدبر.

قوله: (لا يقبل للتهمة) وإن كان عدلا، ولو جهل الثلاثة كون الرابع زوجا أو أن شهادته غير مقبولة احتمل أن يكون شبهة فى حقهم لعذرهم «حجر».

قوله: (ولو قد استقلا) ويعزر على استقلاله «م.ر».

قوله: (لا إن طرأ زناه) أى: بخلاف ما لو اتهم بسرقة ثم سرق، فلا يسقط تعزير من اتهمه «م.ر».

قوله: (بخلاف الكفر) هذا يخالف ما سلف من اشتراط الإسلام فى الإحصان «ب.ر»، وكتب

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

دون الردة، فجاز أن يسقط بطروه دون طروها، وكطرو الزنا طرو الوطه المسقط للعفة كما نص عليه في الأم، والمختصر (أو أباحه أن يقذف) أى: أو أباح لغيره أن يقذفه فإنه لا يوجب الحد إن لم يبح بالإباحة كما لو قال: اقتلنى فقتله لا قود، (أو مستحقه) أى: مستحق حد القذف وهو المقذوف، أو وارثه الحائز (عفا) عنه فإنه يسقط الحد لأنه حق له، فسقط بعفوه كسائر الحقوق ولو عفى عنه على مال سقط ولا يجب المال في الأظهر، (وحلفا) أى: المقذوف بطلب القاذف.

(أنى لم أزن) أى: على أنه لم يزن، فربما يقر فيسقط الحد عن القاذف سواء عجز القاذف عن بيينة الزنا أو بيينة الإقرار به أم لا كما ذكره النووى خلافا لما اقتضاه كلام

.....
 ..

أيضا قوله: بخلاف الكفر أى: فإن ماضيه لا يمنع الحصانة، فإن قلت: هذا يخالف اشتراط الإسلام في الحصانة كما تقدم قلت: قد تمنع المخالفة إذ قد يسلم بعد الكفر، فيتصف بالحصانة وإن تقدم الكفر. فليراجع «س.م».

قوله: (من الزنا) يتأمل.

قوله: (فإنه لا يوجب الحد) وينبغى وجوب التعزير، وقوله: وإن لم إلخ حال.

قوله: (عفى عنه فإنه يسقط الحد) عبارة المنهاج وشرحه للشهاب: ويسقط حده وتعزيره بعفو عن كله ولو بمال لكن لا يثبت المال، فلو عفى عن بعضه لم يسقط شيء منه، ولا يخالف سقوط التعزير ما فى باب أنه للإمام استيفاؤه لأن الساقط حق الآدمى، والذي يستوفيه الإمام حق الله تعالى للمصلحة. انتهى.

وهذا يدل على أن التعزير الآتى فى باب التعزير أنه إذا عفى عنه كان للإمام استيفاؤه شامل لتعزير القذف وعبارة المنهاج هناك: ولو عفا مستحق حد فلا تعزير للإمام فى الأصح، أو تعزير فله فى الأصح، انتهى. وقضيتها إنه إذا سقط الحد بالعفو لا يجب تعزير المعفو عنه، وإلا لكان للإمام التعزير إذا لم يطلبه المستحق فليتأمل.

قوله: (فإنه يسقط الحد) أى: حيث أوجب القذف الحد، ومثله التعزير حيث أوجب القذف كما هو ظاهر، فلو قذفه بعد العفو عن القذف الأول، ففى بعض المواقف أنه لا حد فليراجع.

قوله: (وقضيتها أنه إذا سقط إلخ) هو كذلك. لكن المراد بقولهم: وتعزيره تعزير القذف عند عدم إيجابه الحد كأن قذف غير عفيف، أو من زنا وجد لا تعزير مع الحد فتأمل.
 قوله: (ففى بعض المواقف إلخ). نقله «م.ر» عن بحث الزركشى وأقره.

باب القذف واللعان

٣٩٥

الرافعى من اشتراك العجز قالوا: ولا تسمع الدعوى بالزنا والتحليف على نفيه إلا فى هذه المسألة، وله أن يحلف وارث المذوف أنه لا يعلم زناه (فإن يحلف يحد* قاذفه وبنكوله) أى: المذوف عن الحلف (يرد) أى: الحلف على القاذف.

(فحلف القاذف مسقط هنا* عنه) حد القذف، (ولم يثبت به) أى: بحلفه (حد الزنا) على المذوف إذ حدود الله لا تثبت بيمين الرد. وهذا كيمين الرد فى السرقة فإنها توجب المال دون القطع، فإن لم يحلف لم يسقط عنه حد القذف. وقوله من زيادته هنا تكملة.

(ويورث الحد كمال خلفا) عن الميت حتى لو لم يكن وارث خاص ورثه المسلمون

قوله: (لا فى هذه المسألة) ويزاد عليها ما لو وقف داره مثلا على ولديه على أن من زنى منهما سقط حقه، وعاد نصيبه إلى أخيه، فادعى أحدهما على الآخر أنه زنى ليعود نصيبه إليه سمعت، فإن أنكر ونكل حلف المدعى اليمين المردودة وقضى له بنصيب الناكل، ولا يحد الناكل بذلك. انتهى. شرح «م.ر».

قوله: (إلا فى هذه المسألة) ألحق بها ما لو وقف على ابنه على أن من زنى منهما فنصيبه للآخر، فادعى أحدهما أن الآخر زنى ليستحق هو الجميع، فله تحليفه، فلو نكل حلف مدعى الزنا واستحق الجميع، ولأثبت على المدعى عليه حد الزنا «م.ر».

قوله: (ويورث الحد) قال فى الروض: وإن قذف ميتا فهل للزوج أى: الصادق بالذكر والأنثى حق؟ وجهان قال فى شرحه: أوجهما المنع لانقطاع الوصلة حالة القذف. انتهى.

ويؤخذ من التعليل أنه: لو قذف حيا ثم مات استحق الزوج، وقد يشكل على الوصلة قولهم ببقاء آثار الزوجية بعد الموت، ولذا أجاز التغسيل مع النظر، والمس على ما تقرر فى محله، والحاصل أنه إن وقع القذف فى حياة المورث ثبت لوارثه، ولو بالسبب كالزوج استيفاء الحد والعفو، وإن كان عفو البعض لا يسقط حق غيره، وإن وقع القذف بعد الموت ثبت استيفاء الحد والعفو للوارث بالنسب دون الوارث بالسبب، وهذا بخلاف الغيبة فإنه لا حق للوارث فيها سواء الوارث بالنسب أو بالسبب، وسواء صدرت فى حياة المورث أو بعد موته، فلا يصح عفو الوارث عنها، والفرق أن الوارث يتغير بقذف مورثه دون غيبته «م.ر».

قوله: (كمال خلفا) فيه إشارة إلى الدليل وهو القياس على المال.

قوله: (قولهم بقاء إلخ) هى وإن بقيت: لكن لضعفها لا تتناول جميع ما قبل الموت. انتهى. «م.ر».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

فيستوفيه الإمام، ولو مات المذوف مرتدا قبل استيفاء الحد فالأوجه أنه لا يسقط، بل يستوفيه وارثه لولا الردة للتشفى كما فى نظيره من قصاص الطرف، (وكله) أى: الحد (يبقى إن البعض) منهم (عفا) عن حقه منه، ولا يتبعض كما لا يتبعض العار والإيذاء، فيستوفيه كله غير العافى لأن الحق يثبت لكل منهم كولاية التزويج وحق الشفعة، ولأن عار المذوف يلزم الواحد كما يلزم الجميع، وهذا بخلاف القود حيث يسقط كله بعفو البعض لأن له بدلا بخلاف الحد. فلو قذف مورثه فمات المورث عنه وعن وارث آخر كان للآخر إقامة جميع الحد عليه، وإن مات عنه فقط سقط عنه الحد، بخلاف ما إذا قطع يده فمات لا يسقط عنه القود لأن القتل يمنع الميراث. قال الماوردى: ولا حد الورثه طلب الحد مع غيبة الباقيين أو صغرهم بخلاف القود، وكالحد فيما ذكر التعزير.

(ووارث المجنون فليستوفى) ما ثبت له من حد القذف أو تعزيره، فلا يستوفيه هو لعدم أهليته، ولا وليه لعدم حصول التشفى بل يصبر إلى كماله فيستوفى، أو موته فيستوفى وارثه وفى معنى المجنون الصبى حيث ثبت له التعزير، (و) يستوفى (السيد التعزير) الواجب لرقيقه المذوف (بعد الحتف) أى: بعد موته لأنه عقوبة وجبت بالقذف، فلا تسقط بالموت كالحد، والسيد أخص الناس به، فما ثبت له فى حياته يكون لسيدته بعد وفاته كمال المكاتب، وفى حياته العفو إليه لا إلى سيده إذ عرضه له لا لسيدته.

.....
قوله: (البعض عفا) فيسقط حقه إن عفا عن كله، فإن عفا عن بعضه لم يسقط منه شىء، وفائدة سقوط حقه مع أن للباقي استيفاءه امتناع مطلبيته بعد ذلك بالاستيفاء.

قيل: لكن يشكل على القياس عدم سقوط حصة العافى بعفوه كذا بخط شيخنا، ولعل المراد عدم سقوط حصته فى الجملة وإلا فهى ساقطة بالنسبة إليه، ولا يخفى أن حصة الوارث من المال المخلف لا تسقط بعفو، بل بتمليكك بشرطه إلا أن يكون ديناً فيسقط بالإبراء.

قوله: (ولسيد التعزير) عبر الشارح عنه بالحد فقال: الرابعة إذا مات العبد المذوف قبل استيفاء الحد، والعفو عنه استوفاه سيده. انتهى. فأراد بالحد هنا التعزير.

قوله: (فما ثبت له فى حياته إلخ) عبارة الروض: ولو قذف عبده فله مطالبة سيده بالتعزير، وحق بقذف العبد له، فإذا مات فلسيده لا قريبه. انتهى.

قوله: (فهى ساقطة إلخ) وفائدة سقوطها سقوط مطالبة بالحد بعد.

(لغيره) أى: ويجب لقذف غير المحصن، ولو بنحو قوله: زنى عينك (التعزير) للإيذاء (دون الحد) لمفهوم الآية، وتصريحه بهذا من زيادته، (ولو جرى) القذف (من سيد لعبد) له فإنه يعزر للإيذاء، فلو مات العبد قبل الاستيفاء فهل يستوفى له الإمام وجهان فى الوسيط، ولو قال لامرأته: زنى بك فلان مكرهة أو نائمة أو وطئك بشبهة منك، ومنه عزز لأن فيه عارا وإيحاشا، فأشبهه قذف المجنونة بل أولى. والقذف، إنما.

(يباح للزوج) كدرء حده باللعان لأنها لما لطخت فراشه قوى غيظه واحتاج إلى الانتقام منها، فأبيح له القذف ولما كان فى إقامة البينة أو الإقرار عسر عليه شرع له اللعان طريقا إلى الخلاص، وإنما يباح له القذف (إن استيقنه) أى: الزنا (بالرأى) بأن رآها تزنى (فى نكاحه أو ظنه) أى: الزنا فى نكاحه (قلت) ظنا (مؤكدًا) إما قوله: (وجهان فى الوسيط) والظاهر منهما المنع بناء على أن الحق ينتقل لسيده. انتهى. شرح الروض.

قوله: (بالرأى) مثل الرؤية إخبار عدد التواتر لأنه يفيد العلم، فالباء بمعنى الكاف، وسيأتى قول الشارح: ولو تركه إلخ.

فانظر لو قذف قاذف العبد بعد موته فهل الحق حينئذ للسيد، أو القريب، أو لا حق لواحد منهما لزوال الرق بالموت، وعدم إرث الرقيق. قوله: (ويجب لقذف غير المحصن) أو إيذاء المحصن وغيره بما ليس بقذف كزنت يدك، وكنسبة امرأة إلى إتيان أخرى وكانت قاتل، أو سارق، أو بكناية لم تقتن بنية قذف، أو بتعريض، أو تصريح مع كون القاذف أصلا للمقذوف «ح.د».

قوله: (قبل الاستيفاء) أى: من سيده، وقوله: فهل يستوفيه الإمام وجهان: قال فى شرح الروض: والظاهر منهما المنع بناء على أن الحق ينتقل إلى سيده. انتهى. ويؤيد ذلك أن الإمام لا يستوفى إلا بعد طلب المستحق أو نائبه، وفيه أن هذا إذا كان ثم مستحق، أو نائب.

قوله: (عزر) هذا واضح فى الأولى بالنسبة لها لا بالنسبة لفلان أيضًا.

قوله: (وعدم إرث الرقيق) عدم إرثه لا ينافى انتقال ماله لسيده كما لو قذفه سيده ومات العبد قبل الاستيفاء، فإنه لا يستوفيه الإمام على الأوجه لانتقال حقه لسيده لكن قد يقال: إنه بعد موته لا علة لسيده به، وذاك ثبت له فى حياته.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(بقولها): زنيته، (وقد * صدقها) فى قولها: (أو سمعه) زناها (من) شخص (معتمد) عنده، وإن لم يكن عدلا وهذا آخر زيادة النظم، وتقييده التيقن بالرأى من زيادته، ولو تركه كان أولى.

(أو) بأن (استفاض) أى: شاع زناها بشخص (مع مخيلة) أى: قرينة يتخيل بها زناها. (كما * فى خلوة معها يرى المتهما) أى: كما لو رأى المتهم بها معها فى خلوة، كما لو رآها تخرج من عنده، أو بالعكس، ولا يكفى مجرد الشيوخ لأنه قد يشيعه عدو لها، أو له أو من طمع فيها، فلم يظفر بشيء ولا مجرد المخيلة لأنه ربما دخل بيتها لخوف. أو سرقة، أو طمع.

(وتحت شيء ومرارا) أى: أو بأن رآها معه تحت شيء كشعار، أو رآها معه مرارا (مؤذنه) أى: معلمة له بزناها بأن تكون فى محل ريبة، فقلوبه: وتحت شيء ومرارا مؤذنة معطوف على استفاض لا على مخيلة، ولا على خلوة، وعدل عن قول الحاوى: مرات كثيرة إلى قوله: مرارا مؤذنة ليفيد أن العبرة مع المرات بإعلامها بالزنا لا بكثرتها، وخرج بقوله فى نكاحه: ما لو تيقن زناها أو ظنه لا فى نكاحه، فلا يباح

قوله: (شاع) مصدره الشيوخ، والشياخ بكسر الشين كما فى «ع.ش»، وبفتحتها كما فى الكرخى نقلا عن المحلى.

قوله: (وقد صدقها فى قولها) سواء به مع معين أم لا فيما يظهر «حجر». قوله: (وتحت شيء) عبارة الروض: أو مرة تحت شعار فى هيئة منكورة. انتهى. وعبرة الإرشاد: تحت شعار. انتهى. قيل: والشعار ما ولى الجسد من الثياب، ومن لازم الاجتماع تحته عادة كونهما على هيئة منكورة، فلم يحتج كأصله إلى التقييد بها الواقع فى كلام غيرهما. انتهى. والمصنف عبر بشيء وهو أعم من الشعار، ولم يقيد بالهيئة المنكرة، فقضيته أنه لا فرق بين ما يلى الجسد والهيئة المنكرة وغيرهما، فليراجع.

قوله: (كشعار) ولو مرة «حجر».

قوله: (معطوف إلخ) لعل المراد أنه متعلق المعطوف على استفاض أى: رأى، وقوله: لا على خيلة إلخ إذ عطفه على خيلة، أو خلوة يقتضى أنه لا يكتفى به إلا مع استفاضة.

باب القذف واللعان

٣٩٩

له القذف إلا حيث كان ولد ينفيه كما سيأتى. ولو أخره عن التيقن والظن معا كان أولى لتعلقه بهما معا وإن فهم بالأولى من تعلقه بالأول تعلقه بالثانى (و) يباح للزوج بل يلزمه (نفيه المولود إن تيقنه) أى: نفيه بمعنى انتفائه عنه مع إمكان كونه منه كما يؤخذ مما سيأتى لأن ترك نفيه يتضمن استلحاقه، واستلحاق من ليس منه حرام كما يحرم نفى من هو منه، وفى خبر أبى داود، وغيره، وصححه الحاكم على شرط مسلم «أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله فى شيء، ولم يدخلها جنته، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه يوم القيامة، وفضحه على رؤوس الخلائق يوم القيامة» ويتيقن انتفاؤه عنه بأن لم يطاء أو وطئ وولده لدون ستة أشهر من الوطء، أو لأكثر من أربع سنين منه، وكالوطء: استدخال

قوله: (بل يلزمه نفيه) أى: لا خصوص القذف بل يكفى رميها بالعلوق من غيره، كما قاله «س.ل» عن الشهاب عميرة.

قوله: (مع إمكان كونه منه) أى: وألحق به ظاهرا، وإلا كأن أتت به خفية بأن لم يشتهر ولادتها، وأمكن تربيته على أنه لقيط مثلا بحيث لا يلحق به، فلا حاجة لنفيه. انتهى. «ق.ل» على الجلال بزيادة إيضاح، وسيأتى قريبا.

قوله: (وولده لدون ستة أشهر إلخ) لعل هذا فى الولد التام كما يعلم مما تقدم فى الطلاق والرجعة. انتهى. «س.م» على حجر، وعبارة «ق.ل» بأن ولده وهو تام، وإلا فيعتبر ما تقدم فى الرجعة. انتهى. أى: من مائة وعشرين يوما فى مصور، وثمانين فى المضغة.

قوله أيضا: (وولده لدون ستة أشهر) أى: أتمت ولادته لدونها، أو ابتدأت ولادته لدونها، ولو تمت مع تمامها لأن محل كون الستة من الوطء أقل المدة إذا لم يحسب منها لحظة الوضع.

قوله: (أو لأكثر من أربع سنين منه) أى: من الوطء.

قوله: (ويباح للزوج إلخ) عبر الإرشاد أولا بقوله: ولزوج قذف، وهنا بقوله: ولكل نفسى ولد ووجب إن تبين. انتهى. أى: لكل من الزوج، والمطلق والواطئ بشبهة خلافا لما يوهمه كلام أصله من اختصاص ذلك بالزوج «حجر».

قوله: (مع إمكان كونه منه) أما إذا لم يمكن فهو غنى عن النفى «ب.ر».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

المنى، وطريق نفيه فى الزنا اللعان المسبوق بالقذف فيلزمانه أيضاً، وإنما يلزمه قذفها إن تيقن زناها أو ظنه كما مر فى إباحته، وإلا فلا قذف أصلاً لجواز أن يكون الولد من زوج قبله أو وطء شبهة. تنبيه: شمل كلامهم ما لو أتت زوجته بولد خفية بحيث لا يلحق به فى الحكم، ويعلم أنه ليس منه. لكن قال ابن عبد السلام: لا يلزمه نفيه والأولى به الستر، والكف عن القذف. قال الزركشى: إن صح هذا فهو مستثنى من إطلاقهم.

.....
اعلم أنهم صرحوا بأن أكثر مدة الحمل أربع سنين محسوب منها لحظة الوطء، فإن كان المعنى لأكثر من أربع سنين من ابتداء الوطء فالأمر ظاهر، وإن كان من تمامه فلا حاجة للأكثر، بل إن ولدته لأربع سنين من تمامه كفى فى تيقن أنه ليس منه فليتأمل. انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله.

قوله: (وطريق نفيه فى الزنا اللعان إلخ) قال فى شرح الإرشاد: وظاهر أن وطء الشبهة كالزنا فى لزوم النفى، وحرمة مع القذف واللعان. انتهى. ومراده بالقذف: الرمي بوطء الشبهة.

قوله: (وإنما يلزمه قذفها إلخ) لك أن تقول: لا يتعين خصوص القذف، بل رميها بالطلاق من غيره كما قاله «س.ل» عن الشهاب عميرة. انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله.
قوله: (خفية) أى: بأن لم يشتهر ولادتها، وأمكن تربيته على أنه لقيط مثلاً. انتهى. «ع.ش».

قوله: (فى الزنا) خرج غيره كوطء الشبهة، فإنه وإن كان طريق نفيه فيه اللعان لكن لا المسبوق بالقذف إذ لا قذف فيه.

قوله: (فيلزمانه) هلا أغنى عن القذف رميها بإصابة الغير، ثم رأيت فى شرح الروض أشار إلى استشكال ذلك حيث قال: نعم إن تيقن مع ما ذكر أنها زنت، أو ظنه ظناً مؤكداً قالوا لزمه قذفها أيضاً. انتهى.

ثم رأيت إطلاق قوله الآتى قبيل قول المتن: وفى ترجمة إلخ ما نصه: والأوجه الاكتفاء، وإن لم يكن القياس وهو شامل لكن الأوجه فيما نحن فيه عدم القذف، فليتأمل «س.م».

قوله: (ذكر) أى: تبين أنه ليس منه.

قوله: (أيضاً) أى: كما لزمه نفيه.

(كما لو استبرأ) ها (بحيض) أى: بحیضة بعد الوطء. وأنت بولد لمدة إمكان كونه من الزنا فإنه يباح له، بل يلزمه نفيه (إن حصل * معه) أى: الاستبراء أى: بعده (مخيلة الزنا) المبيحة للقذف لحصول الظن حينئذ بأنه ليس منه. فإن لم يحصل مخيلة لم يجز نفيه، وهذا ما صححه فى أصل الروضة. ونقله كالإمام فى النهاية عن العراقيين، وصح فى المنهاج كأصله. والشرح الصغير: إباحة النفى

قوله: (كما لو استبرأها إلخ) أى: يلزمه نفيه إن تيقنه، أو ظنه كما لو استبرأها إلخ. قوله: (المدة إمكان إلخ) بأن أتت بعده بولد لسته أشهر فأكثر، ودون أكثر من أربع سنين.

قوله: (لم يجز نفيه) أى: ولا القذف واللعان أيضا كما صححه فى المنهاج، ونقله الإمام عن العراقيين والقاضى: وإن قال هو بجوازهما.

قوله: (بل يلزمه نفيه إن حصل إلخ) عبارة الروض: وكذا يلزمه النفى لو رأى ما يبيح قذفها، بعده بولد لسته أشهر من حين الزنا لا من الاستبراء، وكان قد استبرأها قبله بحیضة، أو غلب على الظن أنه من الزنا بأن كان يعزل، أو أشبه الزانى وإن لم يغلب على ظنه حرم النفى لا القذف، ويجوز النفى لمن يطأ فى الدبر لا لمن يعزل، ولا يلزمه تبين السبب الجوز للنفى، والقذف لكن عليه أى: باطنا رعاية السبب الجوز. انتهى. فعلم أن فى العزل مسألتين.

وقوله: لا القذف أى: واللعان بين فى شرحه أن هذا قول الإمام قياسا بعد نقله عن العراقيين، والقاضى حرمة ذلك، وصحها الأصل والمنهاج كأصله. انتهى.

قوله: (وصح فى المنهاج كأصله، والشرح الصغير إباحة النفى) أى: ولا يجب بل يستحب تركه كما سيأتى لفقد المخيلة، والحاصل أنه إذا حصل الاستبراء، ثم المخيلة وجب النفى، وإن استبرأ ولم يحصل مخيلة حرم على ما فى أصل الروضة: وجاز على ما فى المنهاج، فموضع إطلاق

قوله: (وغلب على الظن) أى: أو لم يستبرأها وغلب إلخ، وهذا احتمال للغزالي لأنه يغلب على الظن بذلك أنه ليس منه، والصحيح حرمة النفى حينئذ كما فى المنهاج لأن الماء قد يسبقه ولا يشعر به. قوله: (ويجوز النفى) أى: بمجرد كونه يطأ فى الدبر.

قوله: (مسألتين) أى: لزوم النفى عند غلبة الظن بأنه من الزنا مع العزل، مع جواز القذف تأمل. قوله: (قياسا) أى: على جواز القذف إذا تيقن الزنا، ولا ولد انتقاء ما منها روضة وفرق غيره بتضرر الولد مع إمكانه الفرقة بالطلاق.

قوله: (حرمة ذلك) أى: النفى لتقاوم الاحتمالين، والقذف واللعان إذ لا ضرورة إليهما للحقوق الولد به، والفراق ممكن بالطلاق. انتهى. شرح «م.ر» وهو المعتمد.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

بالاستبراء بغير مخيلة لأنه أمانة ظاهرة على أنه ليس منه. لكن الأولى أن لا ينفية لأن الحامل قد ترى الدم، ولم يرجح في الكبير شيئا. أما إذا لم يستبرئها. أو استبرأها. وولدت له دون مدة الإمكان بأن ولدته لدون ستة أشهر من الزنا وفوقها من الاستبراء

.....
قوله: (بغير مخيلة) أى: قرينة الزنا المبيحة للكدف، وهى ما أورثت ظنا مؤكدا مما مر. لكن هناك تهمة زنا كما يفيد قول الشارح سابقا: أتت بولد لمدة إمكان كونه من الزنا، وإلا لم يجرز النفي قطعا كما فى المحلى فتأمل.

حصول الاستبراء بدون مخيلة وما فى أصل الروضة أقعد معنى لأنه أحوط. هذا، ولكن من تأمل صنيع الجلال المحلى فيما نقله عن زوائد الروضة علم أن محل الخلاف عند حصول المخيلة «ب.ر». قوله: (وفوقها إلخ) هلا قال: وفوقه من الاستبراء أى: وفوق الدون حتى يصدق بستة أشهر، وقد يجاب بأنه أراد بيان مدة يحتتمل حدوث الولد فيها، وعدم كونه من الوطء السابق على

قوله: (علم أن محل الخلاف عند حصول المخيلة) عبارة المنهاج مع المحلى: وإن ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء حل النفي فى الأصح لأن الاستبراء أمانة ظاهرة على أنه ليس منه، ثم قال المحلى: والوجه الثانى: إن رأى بعد الاستبراء قرينة الزنا المبيحة للكدف، أو تيقنه جاز النفي بل وجب، وإن لم ير شيئا لم يجز.

ثم قال: ومحل الخلاف: ما إذا أمكن كون الولد من الزنا بعد الاستبراء بأن ولدته لستة أشهر من الزنا، فلو ولدته لدونها من الزنا، وفوقها من الاستبراء لم يجز نفيه جزما كما استدركه فى الروضة. انتهى. وهذا الأخير هو المراد بقول المحشى: ومن تأمل إلخ، وعبارة «م.ر» بعد قول المنهاج: حل النفي فى الأصح، ومحل إن كان هناك تهمة زنا وإلا لم يجز قطعا. انتهى.

وإنما حمله على ذلك ليتأتى فرض مسألة الخلاف: فيما لو أتت به لستة أشهر من الزنا كما صنع المحلى، والشارح هنا حيث قال فيما سبق: وأتت به لمدة إمكان كونه من الزنا، فالأولى لا يجوز النفي إلا إن كان هنا مخيلة مبيحة وهى مما أورثت ظنا مؤكدا مما مر، فإن وجدت جاز بل وجب، والثانى وهو ما فى المنهاج يجوز ولو كان هذا الزنا متوهما لريبة، فإن الاستبراء والحالة هذه أمانة على أنه من هذا الزنا إذا عرفت هذا، فكلام المحلى إنما يفيد تقييد محل الخلاف بما إذا أمكن كون الولد من الزنا أى: وكان هناك مجرد تهمة، فعند صاحب المنهاج: يحل النفي، وعلى ما فى أصل الروضة، ونقله الإمام عن العراقيين لا يحل إلا بالمخيلة فليتأمل، وقولنا: أى: وكان هناك مجرد تهمة أى: كما يفيد فرض المسألة فيما إذا كان هناك زنا، ونفى المخيلة فى أحد شقي الخلاف، تأمل.

قوله: (وقد يجاب إلخ) وقد يجاب أيضا بأن محل كون الستة أقل مدة الحمل إذا لم يحسب منها لحظة الوضع ولحظة الوطء، فلا بد أن تكون الولادة لفوق الستة ضرورة زيادة لحظة الوطء.

باب القذف واللعان

٤٠٣

حرم نفيه رعاية للفراش، ولا عبوة بريبة يجدها فى نفسه. وقول النظم: كما لو استبرأ نظير للتيقن لا مثال له إذ لا تيقن فيه (لا إن عزل) عنها فى وطنه، فلا يجوز له نفى الولد لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم من غير شعوره. بخلاف ما لو وطئها فى الدبر أو فيما دون الفرج، فإنه يباح له النفى لأن أمر النسب يتعلق بالجماع الشرعى. فلا يثبت بغيره على أن فى ثبوته بالإتيان فى الدبر اضطراباً قدمته فى النكاح، ولو أتت بولد لا يشبهه لنقص، أو كمال خلقته، أو حسن. أو قبح ونحوها. أو ولدت أسود وهما أبيضان، أو بالعكس ولا مخيلة زنا حرم النفى. وإن كان ثم مخيلة زنا. أو أتت به على لون المتهم به ففيه خلاف، والأصح كذلك لأن العرق نزاع.

قوله: (وإن كان ثم مخيلة زنا) أى: ولا شئ مما مر يتيقن، أو يظن به كون الولد ليس منه.

قوله: (والأصح كذلك) أى: حرمة النفى، وهل يحرم القذف أيضاً رعاية لحق الولد، وتضرره به مع تمكنه من الفراق بالطلاق. لا يبعد ذلك قياساً على نظائره.

الاستبراء، وأنه مع ذلك يضاف إلى الوطء السابق رعاية للفراش، وقد يقتضى اعتبار زيادة الستة الأشهر يمكن الوطء فيها، ومن هنا يظهر أنه إنما قيد بذلك لأنه محل الاحتمال، إذ لو أتت به لدون ستة أشهر من الاستبراء، فمعلوم أنه لا اعتداد بالاستبراء حينئذ، وأنه لا يتخيل انقطاع نسبته عن الوطء السابق فليتأمل «س.م».

قوله: (من الاستبراء) وظاهر أن ابتداء المدة من وقت طرو الدم لا من وقت انقطاعه «ب.ر». قوله: (رعاية للفراش) أى: ولا يجوز له القذف واللعان فى هذه الحالة، وإن علم زناها نظراً إلى حق الولد وتضرره قاله: الأصحاب - رضى الله عنهم - كذا بخط شيخنا فلتميز حرمة القذف هنا من عدمها فى قول الروض فى الحاشية العليا: حرم النفى لا القذف.

قوله: (لا إن عزل) أى: ثم زنت «ب.ر».

قوله: (وإن كان ثم مخيلة زنا إلخ) عبارة الروض: فيما لو رأى ما يبيح قذفها، أو غلب على الظن أنه من الزانى بأن كان يعزل، أو أشبه الزانى أى: فيلزمه النفى ثم قال.

قوله: (وقد يقتضى إلخ) لعله إشارة إلى أنه يمكن مقارنة العلوق لابتداء الستة أشهر لكن المعتمد أن لحظة الوطء لحظة الوضع خارجتان عن الستة أشهر، فلا بد من قول الشارح: وفوقها إلخ تأمل. قوله: (إذ لو أتت به لدون إلخ) بقى ما لو أتت به للستة، وقد سبق جوابه. قوله: (فلتميز حرمة القذف إلخ) قد مر أن المعتمد حرمة هناك أيضاً.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(مع) أى: يباح للزوج القذف ونفى الولد مع (اللعان منه وهو مشتهر) وذكره الحاوى إيضاحاً وهو أن يقول أربع مرات: أشهد بالله أنى لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا. نعم لو ادعت عليه قذفاً فأنكر، أو سكت، فأقامت به بينة فلا يقول: فيما رميتها به بل فيما أثبتت على من رمى إليها بالزنا، ويرفع فى نسبها إن كانت غائبة بقدر ما تتميز به، ويشير إليها إن كانت حاضرة، (وهو) أى: اللعان أى: كلماته الخمس (على الولاء)، فيؤثر طول الفصل بينها، (والفرع) أى: الولد (ذكر) أى: يذكره الزوج وجوباً.

قوله: (بل فيما أثبتت على) ولا ينافى إنكاره قوله: إنى لمن الصادقين فيما أثبت إلخ لاحتمال إنكاره التأويل: بأنى ما قذفت قذفاً باطلاً. انتهى. روضة فإن ضم إلى إنكاره قوله: وما زينت لزمه الحد، ولا يلاعن لأنه أقر بعفتها. انتهى. شرح الإرشاد لـ حجر.

فرع: أت بولد أبيض وهما أسودان لم يستبح به النفى، ولو أشبه من يتهم به. انتهى. ومنه يعلم أن فى الشبه مسألتين مختلفتين فتأمل.

قوله: (إن كانت غائبة) صريح فى صحة اللعان فى غيبتها، وسكت عن الاكتفاء بالرفع المذكور إذا كانت حاضرة.

قوله: (وهو على الولاء) أما الموالاة بين لعانى الزوجين فلا تشترط كما صرح به الدارمى شرح الروض.

قوله: (فيؤثر طول الفصل) الاقتصار عليه يشعر بأنه لا يضر تخلل كلام إذا لم يطل به الفصل.

قوله: (مسألتين) إحداهما الشبه بغير البياض والأسود، والأخرى الشبه بهما. قوله: (مختلفتين) لكن أطلق فى شرح الإرشاد الشبه فقال: عطفاً على ما يمتنع فيه النفى، ولا مع شبه الولد. عن اتهمت به أمه، وإن انضم لذلك قرينة الزنا، وعبرة الروضة: هكذا: لو أتت بولد لا يشبهه نظر إن خالفه فى نقص وكمال خلقة، أو حسن وقبح، ونحوهما حرم النفى، وإن ولدت أسود وهما أبيضان، أو عكسه فإن لم ينضم إليه قرينة الزنا حرم النفى، وإن انضمت وكان تهمتها برجل، وأتت بولد على لون ذلك الرجل جاز النفى على الأصح عند البندنجى، والرويانى، وغيرهما، وصحح الشيخ أبو حامد، القاضى أبو الطيب المنع قلت: المنع أصح، ومن صححه غير المذكورين: صاحب الحاوى، والعدة، والله أعلم. انتهى. فهما مسألتان مختلفتان لكن الأصح فيهما المنع.

قوله: (وسكت عن الاكتفاء إلخ) الظاهر أنه يكفى إذ المدار على التميز. قوله: (بأنه لا يضر تخلل كلام إلخ) عبارة «م.ر» فيؤثر الفصل الطويل، والأوجه الاعتبار هنا بما مر فى الفاتحة.

باب القذف واللعان

٤٠٥

(فى كل مرة من الخمس) إن كان ثم ولد ينفيه لينتفى عنه ، كأن يقول : وإن الولد الذى ولدته أو هذا الولد إن حضر من زنا ليس منى ، فلو اقتصر على قوله : من زنا لم يكف فى الانتفاء عند الأكثرين لاحتمال أن يعتقد أن الوطء بالشبهة زنا . وصحح البغوى أنه يكفى حملا للفظ الزنا على حقيقته ، وصححه فى الشرح الصغير ، وأصل الروضة . ولو اقتصر على قوله : ليس منى لم يكف على الصحيح المنصوص فى الأم لاحتمال أن يريد أنه لا يشبهه خلقا وخلقا ، فلا بد أن يسنده مع ذلك إلى سبب معين ، كقوله : من زنا كما مر . أو من زوج ، أو وطء شبهة وعند الالتباس يأتى بما يعمها ، فيقول : من غيرى ، أو من وطء غير حلال كما أفهمه كلام الإمام . والأوجه الاكتفاء به ، وإن لم يكن التباس ، ولو أغفل ذكر الولد فى بعض الكلمات احتاج فى نفيه إلى إعادة اللعان ، ولا تحتاج المرأة إلى إعادة لعانها . (وفى * ترجمة بترجمانيين

قوله : (أن الوطء بالشبهة) أى : وطأه هو شبهة . انتهى . «س.م» على التحفة .
قوله : (وصحح البغوى إلخ) هو المعتمد ولا يكفى الاقتصار على قوله : ليس منى خلافا للقلوبى . انتهى . شرقاوى .
قوله : (احتاج فى نفيه إلخ) وكذا الحكم فى تسمية الزانى إن أراد إسقاط الحد عن نفسه . انتهى . شرح الروض .
قوله : (ولا تحتاج المرأة إلخ) لأن لعانها لا يؤثر فيه . انتهى . شرح الروض .

قوله : (غير حلال) يشمل الشبهة ، إذ لا توصف بحل ولا حرمة .
قوله : (والأوجه الاكتفاء به) أى : ما يعمها ، وإن لم يكن التباس قضيته : أن الأوجه الاكتفاء به ، وإن علم زناها ، وأنه لا يجب القذف حيثئذ بخلاف ما تقدم عنهم بما فيه .
قوله : (فى بعض الكلمات) أى : الخمس روض .
قوله : (إلى إعادة اللعان) ظاهره : إعادة جميعه حتى لو أغفله فى الخامسة فقط لم يكف بإعادتها وحدها .
قوله : (ولا تحتاج المرأة إلى إعادة لعانها) لا يقال : كيف يكفى ذلك مع اشتراط تقدم لعانه

قال «ع.ش» : فيض السكوت العمدة الطويل واليسير الذى قصد به قطع اللعان ، وذكر لم يتعلق بمصلحة اللعان ، ويؤخذ من الاعتبار بما مر فى الفاتحة أنه لو لم يوال الكلمات لجهله بذلك أو نسيانه عدم الضرر . انتهى .

ولا تلاعن المرأة إذ لا حد عليها بهذا اللعان حتى يسقط بلعانها. ويجب تأخير لعانها عن لعانه لأن لعانها الإسقاط الحد، وإنما يجب الحد عليها بلعانه أولاً. ولا بد من أمر الحاكم به وتلقين كلماته لكل منهما، فيقول: قل كذا وقول: كذا. فلو ابتدأ باللعان لم يعتد به كما في سائر الأيمان.

تنبيه: لو أبدل لفظ شهادة بحلف ونحوه، أو غضب بلعن ونحوه. أو عكسه، أو

.....

قوله: (ويجب تأخير لعانها إلخ) فلو حكم حاكم بتقديم لعانها نقض حكمه، وقال أبو حنيفة، ومالك يجوز الابتداء بلعانها. انتهى. حاشية الأنوار.

قوله: (فيقول: قل كذا) قال «سم» على المنهج: قال «م.ر.» والمراد بتلقينه كلماته أمره بها لا أنه ينطق بها القاضي قبله، خلافا لما يوهمه كلام الشارح في كتبه، وظاهره ولو إجمالا كأن يقول له: ائت بكلمات اللعان. انتهى.

قوله: (كما في سائر الأيمان) أى: لو أتى بها قبل أمر القاضي لا يعتد بها، وإن كان لا يشترط فيها التلقين كما هنا. انتهى. حاشية منهج عن الشوبري، وفيه نظر إذ يكفي هنا مجرد الأمر بالإتيان بكلمات اللعان كما نقله «سم».

قوله: (ويجب تأخير لعانها) قال في شرح الروض: فلو حكم حاكم بتقديمه نقض حكمه. انتهى.

قوله: (ولا بد من أمر الحاكم به) وتلقين كلماته، فإن قلت: كيف يتصور هذا مع ما تقدم أنه يصح اللعان بالترجمة، وإنه لا بد من مترجمين يترجمانها للقاضي إذ الترجمة له فرع جهله بها، فلا يمكنه التلقين قلت: يمكن تصوير ذلك بأن يلحن بالعربية فيعبر الملاعن بغيرها مما يجهله القاضي، فيترجم ذلك له اثنان فليتأمل «س.م».

قوله: (وتلقين كلماته) أى: تلقين الحاكم. قال في الروض: وكذا من حكماء حيث لا ولد.

قال في شرحه: أما إذا كان ولد فلا يصح التحكيم إلا أن يكون مكلفاً، ويرضى بحكمه لأن له حقاً في النسب فلا يؤثر رضاهما في حقه، والظاهر أن السيد في ذلك كالحاكم لا كالحكم بناء على ما سيأتي من أنه يتولى لعان رقيقه. انتهى. وقوله: فلا يصح التحكيم هل عدم الصحة على الإطلاق، أو هو بالنسبة لنفى الولد فقط حتى يصح بالنسبة لإيجاب الحد عليها بلعانه، وإسقاطه عنها بلعانه. فيه نظر.

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

ذكر الغضب واللعن قبل تمام الشهادات لم يصح ، (وباعتقال) لسان قاذف (مرجو) برؤه (وجب).

(إمهاله ثلاثة) من الأيام فقط لما فى الزيادة عليها من الإضرار بالمقدوفة، فإن لم يرج برؤه لاعتن بالإشارة أو الكتابة كالأخرس، وإنما صح لعان الآخرس دون شهادته لضرورته إلى اللعان دون الشهادة لأن الناطقين يقومون بها، وقضية كلامهم أن الخرساء تلاعن، وبه صرح ابن الصباغ وغيره. لكن نقل ابن القطان عن الشافعى أنها لا تلاعن إذ لا ضرورة إلى اللعان بخلاف الآخرس لضرورته لنفى الولد ودفع الحد، ثم قال: والأشبه، بأصولنا أنها تلاعن كما لو ادعى عليها بيع أو شراء، والتصريح بالوجوب من زيادة النظم. (والأولى) أى: والمستحب (تغليظه) أى: اللعان بالزمان، والمكان، والجمع، ولا يجب كتغليظ اليمين بتعديد أسماء الله تعالى سواء كان (لذى) أى: لصاحب (اعتقاد) كذمى ومجوسى، (أو لا) بألا ينتحل دينا كزنديق، ودهرى ليناله عقوبة اليمين الفاجرة بصفة التغليظ كذا ذكره الغزالي، والأصح فى أصل الروضة قال: وعليه الأكثر، والنص أنه لا يغلظ على من لا ينتحل دينا لأنه لا يعظم شيئا من ذلك، فلا يتحرز بخلاف أصل اليمين لتوقف أحكام اللعان عليها، واستحسنوا أن يقال له: قل بالله الذى خلقك، ورزقك، فقد قيل: إن المعطل وإن غلا فى الإنكار بلسانه، فإذا رجع إلى نفسه وجدها مذعنة لخالق مدبر إذا عرف ذلك، فالتغليظ بالزمان.

قوله: (فإن لم يرج برؤه) ولو بقول عدل «ع.ش».

قوله: (لضرورته) ولأن المقلب فى اللعان على الأصح جانب اليمين «ق.ل».

قوله: (ودهرى) بالضم والفتح، وفى الصح الدهرى بالضم المسن، وبالفتح الملحد قال ثعلب: كلاهما منسوب إلى الدهر، وهم ربما غيروا فى النسب. انتهى. «ع.ش».

قوله: (إذ لا ضرورة بها إلخ) كيف ينفى الضرورة مع إيجاب الحد «ب.ر».

فإن قيل: يصح أن يحمل نفي الضرورة على ما لو لاعتن لنفى ولد، وربما بإصابة غيره بشبهة إذ لا يلزمها حد بهذا اللعان قلت: لكن هذا لا يصلح محل خلاف.

قوله: (لا يصلح) محل خلاف للاتفاق على ذلك مع أن غير الخرساء لا تلاعن حينئذ كالخرساء.

(بعضر جمعة) أى: بعد صلاة عصرها إن لم يكن طلب حاث، وإلا فبعد عصر أى يوم كان لأن اليمين الفاجرة بعد العصر أغلظ عقوبة لخبر الصحيحين: «ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم: رجل حلف يميناً على مال مسلم فاقطعه، ورجل حلف على يمين بعد صلاة العصر لقد أعطى بسلعته أكثر مما أعطى، ورجل منع فضل الماء» وبعد عصر الجمعة أشد لأن ساعة الإجابة فيها عند بعضهم، وهما يدعوان فى الخامسة باللعن والغضب، (و) التغليظ بالمكان بأشرف مكان فى البلد، ففى غير مكة والمدينة والمقدس (بالمقصورة) أى: عند مقصورة الجامع يعنى المنبر، وفى صعوده الخلاف الآتى فى منبر المدينة. (و) فى مكة (بمقام مكة المعمورة) أى: عنده كذا ذكره الغزالي وعبارة الشيخين كغيرهما بين الركن الأسود والمقام، وقد يقال: بين البيت والمقام، قالوا: وهما متقاربان. قال الزركشى: وما قالوه من أن ذلك أشرف بقاع مكة مردود إذ لا شيء فيها أشرف من البيت، فالوجه ما قاله القفال: أنه يكون فى الحجر لأنه من البيت، وكان القياس يقتضى التحليف فى البيت. لكن قال الماوردى: تصان الكعبة عن ذلك، ومراده بقوله: لأنه من البيت: أن بعضه منه.

(و) فى المدينة (بين قبر المصطفى ﷺ، والمنبر) كذا ذكره الغزالي أيضاً، وعن الشافعى عبارتان: إحداهما عند المنبر، والأخرى عليه ذكرهما فى أصل الروضة، ثم قال: وللأصحاب فى صعوده أوجه أصحهما: يصعد، والثانى لا، والثالث إن كثر القوم سعد ليروه، وإلا فعنده، والرابع يتخير الحاكم بينهما، (و) فى المقدس عند (صخرة المقدس) لأنها من الجنة كما رواه ابن ماجه: (للمطهر).

.....
.....

قوله: (وفى صعوده الخلاف إلخ) قضيته الصعود.

قوله: (مردود) لعل مرادهم أنه أشرف بعد البيت الذى ينبغى أن يسان.

قوله: (إن بعضه منه) قال فى شرح الروض: ولعل عدولهم عن الحجر صيانة للبيت أيضاً.

انتهى.

.....

ويخوفهما بالله تعالى، ويذكرهما بأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة. ويقرأ عليهما ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الآية [آل عمران ٧٧]، وأن يقول لهما ما قاله النبي ﷺ للمتلاعنين وهو «حسابكما على الله، والله يعلم أن أحدكما لكاذب هل منكما تائب» كما رواه الشيخان.

(وعند مرة لهن خاتمه) بإمالة الميم أحسن من فتحها هنا أى: وعند المرة الخامسة الخاتمة لمرات اللعان (يجعل) ندبا، (وأحد) بأمر الحاكم (يدا) له (على فمه) أى: كل من المتلاعنين للأمر به فى سنن أبى داود. ويأتى من ورائه كما ذكره الإمام والغزالي: فيضع الرجل يده على فم الرجل، والمرأة يدها على فم المرأة.

(وقال) أى: ويقول لكل منهما ندبا (رب المجلس) من الحاكم أو غيره: (اتق الله * فإنها) أى: الخامسة (موجبة) للعن، والغضب بتقدير الكذب لعله ينزجر، ويترك. فإن أبى لقنه الخامسة والتغليظ بالجمع زاده الناظم بقوله: (فى ثله) أى: جماعة يعنى من الصلحاء والأعيان لأن ذلك أعظم للأمر. والمراد: جمع أقله أربعة لثبوت الزنا بهم. قال القونوى: وكأن الحاوى استغنى عن ذكر التغليظ بالجمع بما ذكره فى باب القضاء أن مجلس الحكم ينبغى أن يحضره الفقهاء، ويسن أن يتلاعنا قائمين ليراهما الناس، ويشتهر أمرهما، وتجلس هى وقت لعانه وهو وقت لعانها.

(واشترط) لصحة اللعان (التكليف) أى: البلوغ والعقل (للملاعن) لأنه يمين

قوله: (لأنه يمين إلخ) ولا ينافى ذلك ما يأتى فى الإيمان أن لفظ الشهادة كناية فى اليمين، ولا مطلع للقاضى عليها لأن المعول هنا على نية القاضى، فإذا أمره أن يحلف

قوله: (وعند مرة لهن خاتمة لهن) أى: لمرات اللعان متعلق بقوله: خاتمة.

قوله: (أن مجلس الحكم إلخ) فيه أن اللعان قد لا يكون فى مجلس الحكم، بل المطلوب ألا يكون فيه.

قوله: (ليراهما الناس) قد يستشكل مع ما تقدم من صعود المنبر لأنهما يراهما الناس مع الصعود، وإن كانا قاعدين إلا أن يقال: رؤية القائم أبلغ، أو إن هذا إذا لم يصعد فليأتمل.

قوله: (فيه أن اللعان قد لا يكون إلخ) قد يقال: مراده أن مجلس اللعان لما ترتب على اللعان فيه الأحكام الآتية كان كمجلس الحكم.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

مؤكدة بلفظ الشهادة، أو شهادة، أو يمين فيها شائبة شهادة، أو عكسه، ولا يشترط غير ذلك من عدالة أو غيرها لأن أقوى الوجوه المذكورة الأول، والثالث. وإن كان أصحابها الأول لقوله ﷺ لهلال: «أحلف بالله إنك لصادق»، ولأنه لما أتت المرأة بالولد على النعت المكروه قال ﷺ: «لولا الأيمان لكان لى ولهاشأن». ولأن اللعان يصح من الفاسق والأعمى، ولو كان شهادة لما صح منهما، ولأن الملاعن يدرأ بلعانه الحد عن نفسه، وشهادته لنفسه غير مقبولة، ووجه الثالث بأن من امتنع من اللعان ثم أراد مكن منه بخلاف من نكل عن اليمين لا يمكن من العود إليها، وبمثله يوجه الرابع، وإذا ثبتت أنه يمين أو المقلب فيه اليمين ثبت ما قلنا، فعلم أن غير المكلف لا يلاعن ولا يقتضى قذفه لعانا بعد كماله نعم يعزى المميز بقذفه كما مر، فإن لم يتفق تعزيره حتى كمل سقط لأنه كان للزجر عن سوء الأدب، وقد حدث له زاجر أقوى منه وهو التكليف ذكره فى الروضة، وأصلها: (وهو) أى: اللعان (لنفى الانتساب الممكن) سواء كان النافى زوجا أم واطئا بشبهة، أو بنكاح فاسد، أما الزوج فلأنه الأصل فى مشروعية اللعان، وأما الواطئ بما ذكر فبالقياس على الزوج بخلاف الأجنبية إذ لا ضرورة له إلى القذف، وخروج بالممكن غيره كأن نكح وطلق فى الحال، أو وأحدهما بالشرق والآخر بالمغرب، أو كان ممسوحا أو أتت به لستة أشهر فأقل من العقد، فإنه ينتفى عنه من غير لعان، وكذا عن الصغير وأول زمن إمكان إحباله بكمال تسع

.....
بالكناية فحلف وأطلق انعقدت بيمينه اعتبارا بنية القاضى الواقعة فى مجلس الحكم. انتهى.
شرح الروض وإذا كان الراجح أنها أيمان وجبت الكفارة إذا كان كاذبا، والواجب كفارة واحدة لأن التكرير للتأكد كما فى «ع.ش» عن حجر، وقيل: أربع كما فى «ح.ل» وشوبرى فراجع، وظهره أن الكفارة واحدة ولو نوى بكل يمين، وقد سبق فى الحاشية أنه إذا حلف على فعل واحد لزم كفارة واحدة، ولو نوى بكل يمين.

قوله: (يصح إلخ) أى: اتفاقا.

قوله: (لا يمكن من العود) سيأتى أن شرط عدم التمكين من العود حكم القاضى حقيقة أو حكما بنكوله، وإلا فله العود.

قوله: (إذ لا ضرورة له إلى القذف) يدل على جواز القذف للواطئ بشبهة أو نكاح فاسد.

قوله: (وأول زمن إمكانه إلخ) عبارة الروض: يمكن إحبال الصبى لتسع ويشترط كمالها، ثم لا

قوله: (حكم القاضى إلخ) أى: وحكم القاضى هنا لا يمنع من التمكين تدبر.

سنين، فإذا أتت بعدها بولد لسته أشهر وساعة تسع الوطء لم ينتف عنه إلا باللعان.

(ولو) كان الولد (جنينا) فإنه يصح اللعان لنفيه لأنه ﷺ لاعن بين هلال بن أمية وزوجته وكانت حاملا، ونفى هلال الحمل، ولأن الزوج قد يموت قبل الولادة، فلو لم يلاعن لحقه الولد، (و) لو (قضى) أى: مات الولد (من قبل) اللعان فإنه يصح اللعان لنفيه لأن النسب لا ينقطع بالموت، بل يقال: هذا الميت ولد فلان، ولأنه قد يسقط عنه بذلك مئونة تجهيزه (و) لو (حذا) أى: النافى حد القذف فإنه لعانه لنفى النسب (فى الحال) أى: إنما يلاعن لنفى النسب حال علمه بالولد كالرد بالعيب، وخيار الشفعة بجامع الضرر بالإمساك فلو أخر بلا عذر سقط حقه من النفى، بخلاف

.....

قوله: (وساعة تسع الوطء) قد مر أن زمن الوضع لا يحسب من السنة، وصرح الشارح هنا بأن زمن الوطء ليس منها أيضا تدبر.

قوله: (أى: إنما يلاعن إلخ) خلاصة ما سيأتى فى الشرح أن الذى على الفور إنما هو النفى. بمعنى إخبار القاضى أن الولد ليس منه، أما باللعان فعلى التراخى، وعبارة المنهاج: والنفى فورى، فلو علق فى الحال بالنفى المأخوذ مما مر، وإن كان هنا. بمعنى آخر كان أولى فتأمل.

قوله: (كالرد بالعيب وخيار الشفعة) مقتضى التشبيه بهما أن المعتبر إعدارهما وهو متجه إن كانت أضييق، فلا تكون إرادة دخول الحمام عذرا هنا، وإن كانت عذرا فيهما، واعتبر بعضهم إعدار الجمعة، والوجه اعتبار الأضييق منها أيضا، فلا يكون أكل ذى ریح كرية عذرا هنا وإن كان عذرا فيها. انتهى. شرح «م.ر» بالمعنى.

يلاعن حتى يثبت بلوغه، فإن ادعى الاحتلام ولو عقب إنكاره صدق. قال فى شرحه: ويمكن من اللعان لأن ذلك لا يعرف إلا منه. انتهى.

قوله: (إلا باللعان) محصل هذا أن الولد يلحقه، ولكن لا يثبت بلوغه إلا بذلك لأن النسب يثبت بالإمكان، بخلاف البلوغ حتى لو لم يدع فى هذه الصورة البلوغ بالاحتلام لم يلاعن «ب.ر».

قوله: (حد القذف) أى: أو عزز تعزيره، وقوله: لنفى النسب، فإن لم يكن ولد لم يمكن منه بعد الحد لظهور كذبه.

قوله: (حتى لو لم يدع إلخ) فيثبت بلوغه بدعواه لأنه لا يعرف إلا منه. شرح الروض.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

ما إذا أخره بعذر كأن بلغه الخبر ليلا فأخر حتى يصبح أو حضرته الصلاة فقدمها، أو كان جائعا أو عاريا فأكل أو لبس أو مريضا أو محبوسا ولم يمكنه إعلام القاضى بذلك أو لم يجده فأخر لكن عليه أن يشهد أنه باق على النفى إن أمكنه ذلك، ولو كان غائبا وبموضعه قاض فإن نفى الولد عنده فذاك، وإن أراد تأخيرته حتى يرجع، ففي أمالى السرخسى المنع منه، وفي التهذيب والتتمة جوازه فقد يريد الانتقام منها بالشهرة، وصححه فى الشرح الصغير فعليه إن لم يمكنه السير فى الحال لخوف الطريق وغيره فليشهد وإلا فليسر وليشهد، فإن أخر السير أو لم يشهد بطل حقه، وإن أشهد فى الأولى. قال فى المطلب: وليس المراد بكون النفى فى الحال أن يوجد عقب العلم بالولد، بل أن يحضر عند الحاكم ويذكر أن هذا الولد ليس منى مع ما يشترط مع ذلك، ثم يلاعن إذا امرأه الحاكم (لا فى الحمل) فلا يجب اللعان فى الحال، بل له انتظار وضعه إذ ما يتوهم حملا قد يكون ريجا.

(لا إن يقل عرفت) أنها حامل (والإعراض) منى (عن اللعان) كان (لعسى إجهاض) أى: لرجائى إجهاضه فأكفى اللعان فلا ينفيه بعد، ويلحق به لتقصيره كما لو سكت عن المنفصل طمعا فى أن يموت، ولو قال بعد الوضع: أخبرت لأنى جهلت الوضع صدق بيمينه إن كان غائبا. قال فى الشامل: إلا أن ينتشر الخبر حكاه عنه الرافعى، وأقره، ويصدق الحاضر أيضا إن احتملت المدة جهله، ولو قال أخبرت.....

قوله: (أن يوجد) أى: النفى الذى تترتب عليه الأحكام: بل أن يعرض إلخ، فالمراد من النفى المشترط فيه الفور: إعلام الحاكم، وليس المراد منه النفى الذى تترتب عليه الأحكام لأنه لا يكون إلا باللعان. انتهى. رشيدى على «م.ر».

قوله: (مع ما يشترط مع ذلك) أى: من قوله: من زنا أو وطء شبهة لما مر أنه لا بد أن يسند لسبب معين.

قوله: (ثم يلاعن إلخ) عبارة «خ.ط» عن المطلب بعد ما تقدم، وأما اللعان فله تأخيرته.

قوله: (أى: لرجاء إجهاضه) لعل هذا تفسير معنى، وإلا فالظاهر فعلية عسى ومرفوعة إجهاض بها، ولعل الخبر محذوف أى: أن يحصل، والمعنى على حذف المضاف أى: لمعنى هذا الكلام فليتأمل.

بالوضع ولم أصدق المخبر، فإن أخبره من لا يقبل خيبه كصبي صدق بيمينه أو ثقة فلا، ولو قال علمت الوضع ولم أعلم أن لى النفى. فإن كان فقيها لم يقبل قوله أو حديث عهد بالإسلام أو ناشئا ببادية بعيدة قبل أو كان من العوام الناشئين ببلاد الإسلام فوجهان كنظيره من خيار المعتقة، والأصح القبول.

(ثم) بعد النفى (إن استلحق) الولد لحقه وورثه، وإن قسمت تركته احتياطا للنسب، قال الرافعى فى باب الإقرار بالنسب عن القفال: وليس لغيره أن يستلحقه لأن فيه شبهة للملاعن، وقال هنا عن التتمة: إن ولد على فراش صحيح فليس لغيره استلحاقه لبقاء حقه فيه، وإن كان لحوقه بوطء شبهة أو نكاح فاسد جاز لأنه لو نازعه فيه قبل النفى سمعت دعواه، ولعل ما هناك محمول على ما هنا، والاستلحاق قد يكون صريحا كهذا ولدى، وقد يكون ضمنيا (كالتأمين) ونحوه بأن يقول أمين أو نعم، أو استجاب الله دعاء أو نحوها (فى) جواب من قال له مهنئا بولد: (متعت)

قوله: (أن النفى إلخ) فى نسخة أن لى النفى، وإسقاط الغور.

قوله: (بوطء شبهة) فى الروض وشرحه: لو قذف من وطئها فى نكاح فاسد أو طائنا أنها زوجته، أو أمته لم يلاعن كالأجنبى، ولأنه لا ضرورة إلى القذف هنا، فإن كان هناك ولد منفصل لاعن لنيفه، وكذا إن كان هناك حمل لأنه نسب لاحق لا يملك البمين، فكان له نفيه باللعان كما فى النكاح الصحيح، ويسقط عنه حد القذف تبعا لأن اللعان حجة يثبت بها الزنا، فكيف نقبلها فى نفى النسب ونوجب الحد معه. انتهى.

فقولهم كالمصنف فيما سبق: إنما يباح للزوج محله إن لم يكن ولد فى وطء شبهة أو نكاح فاسد، وأجاب الخطيب على المنهاج، بأن المراد بالزوج من له علاقة النكاح، فيشمل ذلك، ويشمل لعان المطلق طلاقا بائنا لنى الولد.

قوله: (لا يقال بعد النفى) التقييد بقوله: بعد النفى يوجب اعتباره فى قوله الآتى: كالتأمين إلخ، وذلك ينافى قوله الآتى فيه: وصورة المسألة إلخ لأننا نقول: قوله كالتأمين ليس مثالا للاستلحاق بعد النفى حتى يلزم اعتبار القيد فيه بل هو نظير له، وذلك لا يقتضى اعتبار قيده فيه، فحاصل الكلام إن وجد استلحاقه بعد النفى أو وجد تأمين من غير نفى لحقه، فتأمل فإنه حسن ظاهر وإن خفى على بعض ضعفة الطلبة «س.م».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

مولودك) أى: بولدك أو جعله الله لك ولدا صالحا أو نحوه بشرط زاده بقوله: (إن لم يعرف).

(غير) أى: ولد آخر (له) لتضمن ذلك الإقرار، فإن عرف له ولد آخر وادعى حمل التهنئة والتأمين أو نحوه عليه لم يتضمن ذلك استلحاقا نعم لو أشار إليه فقال: متعك الله بهذا الولد، فقال آمين تضمن الاستلحاق وإن كان له ولد آخر وادعى حمل ذلك عليه. (لا) إن قال (فى) الجواب (جزييت خير) أو (سمعت ما سر) أو (وقيت الضير) أى: الضرر، أو رزقك الله مثله لأنه لا يتضمن الإقرار لاحتمال أنه قصد مكافأة الدعاء بالدعاء، وصورة المسألة أن يقال له ذلك فى وقت العذر أو يهنئه من لا يسقط حقه بإخباره، قاله ابن الرفعة وغيره، وزاد الناظم قوله فى ليسلم من بشاعة قول الحاوى لا جزاك الله خيرا، وقوله: وقيت الضير من زيادته أيضا.

(يلحق) جواب إن استلحق كما تقرر (لا لنسب) أى: يلاعن لنفى النسب بالنكاح أو الشبهة كما مر لا لنفيه (بملك يد) قالوا: لأن اللعان حجة ضرورية، والنفى ممكن
.....
قوله: (قالوا: لأن اللعان إلخ) لعل وجه التبرع أنه قد يوجد ولا ضرورة كما فى حال عدم الولد، وكما لو كان عنده بينة بالزنا، وعلل الخطيب بأن اللعان من خواص النكاح كالطلاق والظهار. قال: ولو ملك زوجته، ثم وطئها ولم يستبرئها، ثم أتت بولد واحتمل كونه من النكاح فقط فله نفيه باللعان، كما له نفيه بعد البيونة بالطلاق، أو احتمل كونه من الملك فلا ينفيه باللعان لأنه ينفى عنه بغيره كما مر، وكذا لو احتمل كونه منهما فلا ينفيه باللعان أيضا لإمكان نفيه بدعوى الاستبراء، وتصير أم للحقوق الولد به بوطئه فى الملك لأنه أقرب مما قبله. انتهى. فتأمل.

قوله: (تضمن الاستلحاق) أى: للمشار إليه.

قوله: (وإن ادعى حمل ذلك عليه) نعم إن أمكن الاشتباه كأن كان فى ظلمة وادعى ما ذكر، فلا يبعد أنه لا يتضمن الاستلحاق.

قوله: (وصورة المسألة) أى: وإلا امتنع النفى لفوات الفور.

قوله: (لا لنسب بملك يد)

فائدة جلية

لو استبرأ الأمة، ولم ير مخيلة زنا وجب نفى الولد، بخلاف نظيره من النكاح، فإنه يحرم النفى

.....

باب القذف واللعان

٤١٧

فى ملك اليمين بدعوى الاستبراء (و) لا لنفيه (باحتماله) أى: ملك اليمين كأن اشترى زوجته ثم وطئها فأتت بولد، وأمكن أن يكون من النكاح ومن ملك اليمين. إذ فراش النكاح قد انقطع وحدث ناسخ له فأشبهه نكاح زوج آخر فيلحق بالناسخ (ولا نفى) أى: ولا يلعلن لنفى (أحد).

(من توأمين)، وهما اللذان ولدا معا، أو كان بين وضعيهما دون ستة أشهر، لأن الله تعالى لم يجر العادة بأن يجتمع فى الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر.

قوله: (ولا لنفيه إلخ) أى: بل ينفى بدعوى الاستبراء كما فى الهامش عن «خ.ط».

على الراجح فى أصل الروضة كما سلف، والفرق ضعف الفرائش، ولو أنكرت الأمة فلا بد فى نفيه من اليمين، ولو استبرأها ثم مات، أو أعتقها ولم تكن أم ولد، ثم أتت بولد لم يلحقه. بخلاف ما لو استبرأ أم الولد، ثم أتت بولد لسته أشهر فأكثر من الاستبراء، فإنه يكون لاحقا له كما سيأتى فى باب الاستبراء، ومنه نستفيد أن إخباره فى الأمة بالاستبراء كاف فى عدم اللحق من غير توقف على نفى الولد. يرلسى.

قوله: (أيضاً) أى: كفى.

قوله: (أو الشبهة) ومنها النكاح الفاسد، وإن قابلها به فيما سبق فكأنه تفنن فتأمل.

قوله: (بدعوى الاستبراء) يفيد حصول النفى بمجرد دعوى الاستبراء.

قوله: (لأن الله تعالى لم يجر العادة بأن يجتمع إلخ) أقول: يشكل عليه قولهم فى باب العدد فيما لى علق طلاقها بالولادة فولدت ثلاثة ما نصه واللفظ للروض، وشرحه: وإن كان بين الأول والثالث ستة أشهر فأكثر، وبين الثانى والأول دونها لحقه دون الثالث، وإن كان بينه وبين الثانى دون ستة أشهر كما صرح به الأصل، وانقضت عدتها بالثانى. انتهى.

قوله: (وإن كان بين الأول) إلى قوله: (وبين الثانى إلخ) قال الشيخ الشرقاوى رحمه الله: ويتصور ذلك بما إذا انفتح رحمها لخروج الأول فدخله منى، وانطبق عليه، وتخلق منه ولد، فاجتمع مع بقية الحمل الأول فى الرحم، فإذا وضعته لدونها من الأول لحقه وانقضت عدتها به، والثالث حمل آخر، فتلخص أنه يمكن اجتماع ولدين لشخصين فى رحم واحد. انتهى.

فلهذا الثانى للأول لاستحالة الولد التام فى دون ستة أشهر، وعدم لحق الثالث لوجود مدة الحمل فيه، فقوله: لأن الله تعالى لم يجر العادة إلخ أى: بل أجراها بأنه متى انكمش عليه لثلا يفسده الهواء، كما أنه أجراها بانفتاحه لخروج أحد التوأمين لأن الآخر حينئذ يجمد بحيث لا يفسده الهواء، فلا مانع من دخول منى آخر حينئذ، ولا حرق للعادة، وتدبره يندفع ما فى الحاشية.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

فالتوأمين من ماء رجل واحد في حمل واحد، فلا يصح نفى أحدهما فقط، ولو نفاهما ثم استلحق أحدهما لحق الآخر، ولو نفى أولهما ثم ولدت الثاني فسكت عن نفيه لحقه الأول مع الثاني تغليباً لجانب اللحق، فإن ثبوت النسب أسرع من انتفائه، ولهذا يثبت بالإمكان وبالسكوت المشعر بالإقرار بخلاف انتفائه، أما إذا كان بين الوضعين ستة أشهر فأكثر فهما حملان يصح نفى أحدهما. (وعقاب من قذف) أى:

قوله: (لحق الآخر) ويحد بقذفها لمناقضة كلامه. انتهى. «ق.ل».

فقد صرحوا في هذا الكلام كما ترى بأن الثالث والثاني حملان ضرورة لحق الثاني دون الثالث مع اجتماعهما في الرحم ضرورة أن بينهما دون ستة أشهر، فإن أجيب بأن جريان العادة بذلك لا ينافي وقوع خلافه خرقاً لها، وحينئذ يعول عليه. توجه حينئذ أنه ينبغي أيضاً أن يجوز نفى أحد التوأمين لإمكان حرق العادة فليتأمل.

لا يقال لا يلزم من كونهما حملين أن يكون الثاني من غيره، فيجوز أن يكون الثالث له أيضاً لكنه حمل ثان، فلم يجتمع في الرحم ولدان أحدهما من ماء رجل، والآخر من ماء آخر لأننا نقول قولهم: لحقاه دون الثالث صريح في أن الثالث من غيره فليتأمل «س.م».

قوله: (فسكت عن نفيه) وبالأولى إذا استلحقه، وبه صرح في شرح عبارة الروض، وعبارة الروض: فإن لم يبادر لنفيه باللعان لحقه الأول.

قال في شرحه: والمعتبر في ذلك نفيه وإن لم يكن بلعان، فقولهم: باللعان ليس بقيد. انتهى. ثم قال في الروض: ومن لاعن لنفى حمل انتفى كل منسوب إلى ذلك الحمل أى: بأن لم يكن بين ولادة الأول وما عداه ستة أشهر، وما عداه أى: المنسوب إلى ذلك الحمل بأن كان بينهما ستة فأكثر ينتفى بلا لعان. انتهى.

فعلم الفرق بين أحد التوأمين بعد انفصاله ونفى الحمل، ففي الأول: لا يغنى نفى الأول عن نفى ما عداه، وفي الثاني: يكون نفى الحمل للجميع لأن الحمل اسم لجميع ما في البطن، والإشارة إليه إشارة إليهما جميعاً.

قوله: (لحقه الأول) قال في الروض: وحد لقذفها إن لحقه أى: الثاني بالاستلحاق لا بسكوت إلا إن كان القذف بعد البيونة. انتهى. أى: فإن كان بعدها حد لقذفها وإن لحقه الثاني بالسكوت، ومن ذلك يعلم الحكم في الولد الواحد، وإنه إذا استلحقه بعد نفيه حد للقذف.

قوله: (حد لقذفها، وإن لحقه الثاني بالسكوت) لأن اللعان بعد البيونة لا يكون إلا لنفى النسب، فإذا لحق النسب لا يكون للعان حكم فحد، وفي صلب النكاح له أحكام آخر، فإذا لحق النسب لا ترتفع فلم يحد. انتهى. شرح الروض.

يلاعن لنفى النسب كما مر، ولنفى عقوبة زوج قذف (من لم تبين) أى: غير البائنة (منه) وإن لاعن بعد البينونة لأن القذف وجد فى النكاح وبه حاجة إلى إظهار صدقه وانتقامه لتلطيف فراشه، سواء كانت العقوبة حداً أم تعزيراً ودخل فى كلامه الرجعية وخرج منه الأجنبية والبائن، فلا لعان لنفى عقوبة قاذفهما إذ لا حاجة به إلى قذفهما، وأفهم كلامه أنه لا لعان حيث لا ولد ولا عقوبة كأن عفت عنها أو لم تطالب بها، فلا يلاعن لغرض قطع النكاح أو تأبد الفرقة أو دفع العار أو الانتقام منها بإيجاب الحد عليها، لأن هذه وإن كانت ثمرات للعان ومطلوبة للملاعن إلا أن اللعان حجة ضرورية إنما يصار إليه لغرض مهم، وهذه أغراض ضعيفة، وأهمها قطع النكاح ودفع العار وذلك متيسر بالطلاق، ويعتبر فى اللعان، كون القذف (بوطء اتصف).
(بغير حل و) بغير (اشتباه شرطاً) كونه (من جانبين) أى: جانبى الواطئ الموطوءة، (باعتراف من يطا) أى: مع اعتراف الواطئ بوطئه.

(ومع إمكان لحوقه) أى: أن يلحقه (الولد) وذلك بأن لا تكون شبهة أو تكون من أحد الجانبين أو منهما لكن بغير اعتراف الواطئ بالآيعينه، الزوج أو يعينه وينكر أو مع اعترافه لكن لا مع إمكان لحوق الولد به فيلاعن الزوج لنفى الولد. والعقوبة من حد أو تعزير، وقوله كأصله: بغير اشتباه إلى آخره يغنى عن قولهم بغير حل. وقد

قوله: (لحقه الأول) ولا يحذ بقذفها فى هذه لأنه بحكم الشرع. انتهى. «ق.ل.»

قوله: (فلا لعان) بل يحذ، أو يعزر إذ لا حاجة إلخ.

قوله: (يعنى) لأن ما بغير الاشتباه المذكور إن لم تكن شبهة منهما فهو غير حل، وكذا إن لم تكن شبهة من الواطئ، وإن كانت من الموطوءة لأنه زان، فإن كانت الشبهة من الواطئ فهو، وإن لم يكن حراماً لا يوصف بالحل.

قوله: (باعتراف إلخ) فى خبر المضاف إليه من قوله: بغير اشتباه.

قوله: (وذلك إلخ) أى: الوطاء المصنف بغير الحل والاشتباه المذكور.

قوله: (فيلاعن الزوج) هذا فى صورة الشبهة منها، وحدها صريح قول المصنف: وبغير اشتباه شرطاً إلخ، فقول العراقي: ومقتضى كلام النظم وأصله أن الشبهة إذا كانت منها فلا لعان لدفع التعزير، ومقتضى الرافعى خلافه. انتهى. فيه نظر فتأمل.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

يقال فائدته إخراج ما لو قذفها بوطء زوج آخر قبله في نكاحه، فإنه يصدق عليه أنه وطء بغير اشتباه إلى آخره مع أنه لا يلاعن فيه، ويجاب بأن هذا خرج بالقذف أما إذا كانت الشبهة من الجانبيين واعترف الواطئ بالوطء وأمكن لحق الولد به أى: وادعى نسبه ليعرض على القائف، قال فى الروضة وأصلها فى باب دعوى النسب، وأقيمت البينة على الوطء فلا لعان لنفى الولد كما أشار إليه بقوله: (قلت إذا لقائف فيه

.....
.....

قوله: (فإن يصدق إلخ) فلا بد من التقيد أيضاً بغير الحل لإخراجه، ويجاب بأن هذا خرج بالقذف، فلا حاجة فى إخراجه بهذا القيد.

قوله: (قال فى الروضة إلخ) قضية هذا أنه لا بد من الجمع بين اعترافه والبينة، وإنه لا تكفى البينة فليراجع.

قوله: (وأقيمت البينة على الوطء) وجه ذلك أنه لا يكفى فى العرض على القائف اعتراف الزوج والواطئ لأن للمولود حقاً فى النسب، فلا يعرض على القائف بمجرّد توافقهما.

قال الشيخان: فلو كان الولد المدعى نسبه بالغا، واعترف بجريان وطء الشبهة وحب أن يغنى عن البينة. هذا محصل كلامهما فى باب دعوى النسب، وهو ما اعتمده صاحب الإرشاد وغيره، والذي ذكره فى هذا الباب: الاكتفاء باعتراف الواطئ، وهو ما فى النظم وأصله «ب.ر».

قوله: (فلا لعان لنفى الولد) إلى أن قال: أما لعانه لنفى التعزير فجائز. هذا مع فرض قيام البينة يقتضى أن إقامتها لا تمنع العقوبة، والمتبادر من كلامهم أن لعان الزوج وإن قذف بالزنا يسقط العقوبة مطلقاً، فلا حد عليه بالقذف، ولا تعزير للإيذاء لأن الشارع شرع له اللعان للانتقام ممن لطمحت فراشه، ولم يشرع له إقامة البينة لإثبات زناها، فعلى هذا يكون الحاصل أن من قذف زوجته ولاعنها لا شىء عليه مطلقاً، بخلاف من أقام البينة بزناها يعزّر للإيذاء، وكذا إن رماها بوطء الشبهة، وإن أقام البينة هكذا ظهر، وبحث به مع «م.ر» فوافق فليتأمل.

قوله: (لنفى الولد) بخلاف اللعان لنفى التعزير كما سيأتى قى قوله: أما لعانه لنفى التعزير

قوله: (وأنه لا يكفى البينة) هو ظاهر لأن إنكار الوطء يستلزم إنكار الشبهة.

قوله: (ولم يشرع له إلخ) لعل مراده: أنه لم يعين البينة كما عينها فى غيره.

قوله: (وبحث به مع «م.ر» فوافق) ظاهر شرح الإرشاد لحجر أنه لا لعان فى الرمي بوطء الشبهة مع قيام البينة لصدق الزوج فراجع، ولعل قول الشارح: أما لعانه لنفى التعزير إلخ مفروض فيما إذا رماها بوطء الشبهة ولا ولد فإنه يلاعن لنفى التعزير كما ذكره هنا فى شرح الروض، ولم يذكر اللعان لنفى التعزير فيما إذا كان هناك ولد.

باب القذف واللعان

٤٢١

المعتمد) أى: قلت فلا لعان لنفى الولد إذا المعتمد فيه إلحاق القائف، فإن ألحقه بالواطئ لحقه، ولا لعان أو بالزوج فكذلك وإنما لم يلاعن لأنه كان له طريق آخر لنفيه، وهو أن يلحقه القائف بالواطئ فتعين، ولهذا ألا يلاعن لنفى ولد الأمة لإمكان نفيه بدعوى الاستبراء كما مر، فإن لم يكن قائف أو كان وتحير أو ألحقه بهما أو نفاه عنهما ترك حتى يبلغ الصبي فينتسب، لكن لو انتسب للزوج لاعتن لتعينه الآن طريقا ذكره البغوى وغيره، والفرق مشكل كما نبه عليه الرافعى لا جرم جزم صاحب المذهب

قوله: (لأنه كان له طريق آخر إلخ) ولثبوت صدق الزوج. شرح الإرشاد.

قوله: (والفرق مشكل) يرد الإشكال فأذنه الأول لعله كان باجتهاد نسخ.

فجائز، وهذا صريح فى توجه التعزير عليه برميها بوطء الشبهة منهما مع قيام البينة بذلك الوطء، وهو مشكل لأنه لو رماها بالزنا ثم ثبت زناها فلا حد ولا تعزير كما قال فى شرح المنهج: إن العقوبة تسقط حينئذ، وبين أن العقوبة شاملة للتعزير.

إلا أن يكون مراده بسقوط التعزير لأجل القذف بأن يكون المقدوف غير محصن، ولكن يعزر منعاً له من الإيذاء كما لو تأخر القذف عن ثبوت الزنا كما يستفاد مما يأتى فى شرح ومنع إلخ، وإلا أشكل الفرق فليحذر.

قوله: (كما أشار إليه بقوله إلخ) فهو إشارة إلى بيان حكم المفهوم.

قوله: (فإن ألحقه بالواطئ لحقه ولا لعان) ينبغى أن ينظر ما تقدم فى شرح قول المتن، وهو لنفى الانتساب الممكن من قول الشارح: أو واطئا بشبهة، فإن كان شاملاً لما لو كانت الموطوءة مزروجة، فقد يقال ينبغى حينئذ أن نقول هنا: وإنما لم يلاعن لأنه كان له طريق آخر لنفيه وهو أن يلحقه القائف بالزوج، كما قال فى قوله: أو بالزوج فكذلك إلخ، وإلا فما الفرق.

قوله: (والفرق) أى: بين اللعان وعدمه إذا ألحقه القائف بالزوج كما تقدم، وقوله: مشكل فإنه كان هنا طريق آخر لنفيه وهو أن ينتسب لغير الزوج.

قوله: (ولكن يعزر إلخ) وليس له دفع التعزير باللعان كما هو صريح شرح المنهج، وشرح البهجة بخلاف التعزير للرعى بوطء الشبهة، فله اللعان كما سيأتى، فلينظر الفرق.

قوله: (كما لو تأخر إلخ) سيأتى بالهامش الفرق بينهما.

قوله: (فقد يقال: ينبغى إلخ) فيه أن الواطئ هناك ناف للولد، وفرض المسألة هنا أنه يدعيه كما سبق فليتأمل.

قوله: (فإنه كان هنا إلخ) إشارة لدفع ما قاله حجر فى شرح الإرشاد من أنه يرد الاستشكال، تعليل الأولى: بأن له طريقاً، والثانية بأنه ليس له طريق فتأمل.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

والماوردى والرويانى وابن الرفعة وغيرهم بأن للزوج أن يلاعن إذا ألحقه به القائف، وصوبه البلقينى، وقال: ما فى الروضة وأصلها عن البغوى وغيره ليس بمعتمد، بل له اللعان كما جزم له جمع من الأصحاب لأن قول القائف إنما جعل حجة لأحد المتداعيين لا أنه يثبت نسبا لازما على منكر . انتهى. ويجب أن إلحاق القائف أقوى من الانتساب، أما لعانه لنفى التعزير فجائز، وحيث لاعن المكلف إنما يلاعن.

(إن كان) الوطء المقذوف به (فى النكاح)، فلو قذف فيه بزنا أضافه إلى ما قبله ولا ولد لم يلاعن لأنه لا ضرورة إلى القذف حينئذ، وإن كان ولد فوجهان أحدهما فى المنهاج كأصله كذلك وقال فى الروضة: إنه أقوى لتقصيره بالتاريخ، وكان حقه أن يطلق القذف، لكن له إنشاء قذف مطلق، ويلاعن فإن لم يُنشئ حد، وثانيهما، ونقله فى الشرح الصغير عن الأكثرين، وقال فى المهمات: إنه المفتى به أنه يلاعن لأنه قد يظن الولد من ذلك الزنا فينفية باللعان، وعليه لا يجب بلعانه على المرأة حد الزنا فى أحد الوجهين، لأنها لم تلتطخ فراشه حتى ينتقم منها باللعان وإنما يلاعن لنفى العقاب (إن تسأل) أى: المرأة (فى * هذا) أى: العقاب، فلو عفت عنه أو سكنت أو

تعليل البغوى، والروضة وأصلها الأولى: بأن له طريقاً إلخ، والثانية: بأنه ليس له طريق سوى اللعان . انتهى. شرح الإرشاد «لحجر» قال: وهو أوضح من فرق الشيخ بأن إلحاق القائف أقوى . انتهى. لكن المحشى أشار لدفع ما قاله حجر بأنه أيضاً فى الانتساب كان له طريق آخر لنفيه وهو أن ينتسب لغير الزوج . انتهى.

قوله: (أما لعانه لنفى التعزير إلخ) هذا صريح فى وجوب التعزير فى الرمى بوطء الشبهة مع قيام البينة به، ففى الرمى بالزنا مع قيام البينة به أولى لأنه أقوى إيذاء، فما اقتضته عبارة المنهج وشرحه من نفى التعزير عند قيام البينة ينبغى حمله على التعزير للقذف، كما فى قذف غير الخصن لا على التعزير للإيذاء أيضاً فليتأمل، وسيأتى فى شرح قول المصنف: ومنع حيث بصدقه، أو الكذب قطع ما يمد وجوب التعزير فى الرمى بالزنا بتوته بالبينة، أو بالإقرار.

قوله: (فجائز) وذلك لما سلف أنه إذا قال لها: وطأك شخص بشبهة منك ومنه يجب عليه التعزير للإيذاء «ب.ر».

قوله: (فلو عفت عنه إلخ) فى المنهج وشرحه: فلو ثبت زناها ببينة أو إقرار، أو عفت عن

قوله: (لا أثر له) قد يمنع بأن الغرض عند تقدمه على الثبوت إثباته باللعان بخلاف ما إذا تقدم الثبوت فإنه لا غرض حينئذ إلا الإيذاء كما سيأتي في الشرح فليتأمل.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

وإن كان يميناً لشابته لها من حيث أن الزوج يأتي به من غير أن يطلب منه. ويؤثر في إثبات الحد عليها كالبيئة. ولم يلحق باليمين في امتناع العود إليها بعد النكول لأنها بالنكول تنتقل إلى المدعى، ففي تمكين المدعى عليه بعد الانتقال إبطال حقه، واللعان بالامتناع عنه لا ينتقل إلى الغير (عدهن)

أى: يلاعن بعد النسوة إذا قذفهن ولو بكلمة واحدة لما مر في تعدد الحد بتعدد المقذوف. بخلاف ما لو رماها بأجنبي يكفيه لعان واحد كما سيأتى لأن فعلها لازم لفعله. بخلاف فعلها مع فعل غير الزانى بها، (ومنعه * حيث بصدقه أو الكذب قطع) أى: ومنع اللعان لنفى العقوبة حيث قطع ظاهراً بصدقه بأن ثبت زناها بإقرارها، أو ببينة، وحيث قطع بكذبه كأن قذف صغيرة لا توطأ أو رتقاء وقرناء، أو نسبها إلى الزنا بمسوح، أو صبي ابن شهر مثلاً، والحاصل أن العقوبة نوعان: حد، وتعزير كما شملهما قوله: عقاب، فالحد يلاعن لنفيه، والتعزير نوعان: تعزير تكذيب وهو ما شرع في حق القاذف الكاذب ظاهراً بأن قذف زوجته غير المحصنة كذمية، ورقيقة، وصغيرة يوطأ مثلها فله اللعان لنفى ذلك، وتعزير تأديب وهو: أن يقطع بصدقه ظاهراً أو بكذبه كما مر. فلا لعان فيهما أما فى الأول: فلا لعان لظهور الصدق وهو ظاهر فلا معنى له، ولأن التعزير فيه للسب والإيذاء فأشبهه التعزير بقذف

.....
.....

قوله: (من غير أن يطلب منه) كان المراد بطلبه منه طلب خصمه لا مطلقاً، فلا ينافى أنه لابد من أمر الحاكم وتلقيه كما تقدم قبيل قول المتن: وباعتقال.

قوله: (يكفى لعان واحد) أى: وإن تعدد المقذوف هنا أيضاً، وهو: هى والأجنبي.

قوله: (أو ببينة) أى: ثم قذفها. قال فى شرح الروض: أو لعان منه مع امتناعها منه. انتهى. أى: فلا يلاعن لقذفه لها بعد ذلك اللعان، ولا حد بذلك لقذف، بل يعزر فقط، وظاهره: وإن كان ما قذف به ثانياً غير ما ثبت بلعانه وهو كذلك، وسيأتى جميع ذلك قريباً.
قوله: (ولأن التعزير إلخ) هذا يفيد وجوب التعزير مع ثبوت الزنا.

قوله: (طلب خصمه) أو يقال: إن طلب اللعان لدرء الحد، أو نفى الولد ابتداءً إنما هو للملاعن، ثم عند اللعان لابد من أمر الحاكم به تدبر.
قوله: (هذا يفيد إلخ) هو مسلم، وقد مر وجهه بالهامش.

باب القذف واللعان

٤٢٥

صغيرة لا توطأ وأما فى الثانى : فلتيقن كذبه ، فلا يمكن من الحلف على أنه صادق فيعزر لا للقذف لأنه كاذب فيه قطعاً ، فلم يلحق بها عاراً بل منعاً له من الإيذاء والخوض فى الباطل ، ولو قذف زوجته وحد للقذف ، ثم قذفها ثانياً لا يلاعن لنفى التعزير لظهور كذبه بإقامة الحد عليه ، وهذه واردة على كلامه ، ويمكن إدراجها فى القطع بالكذب بحمله على القطع به ظاهراً ، ثم أخذ فى بيان ثمرات اللعان فقال .

(وبلعان الزوج) لنفى نسب أو عقوبة (حرمة الأبد* تثبت) بينه وبين المذدوفة ،

قوله : (وبلعان الزوج إلخ) أى : وإن كذب ، أو أكذب نفسه . انتهى . شرح «م.ر» ، وفيما إذا أكذب نفسه يعود عليه الحد كما فى شرح «م.ر» أيضاً ، وخالف فى المطلب فقال بسقوط الحد عنه ، ووافقه «خ.ط» . انتهى . «ق.ل» .

قوله : (أو عقوبة) كتب الشهاب عميرة على قول المنهاج : له اللعان لدفع التعزير ما نصه : الظاهر أن الفرقة تثبت بهذا اللعان . انتهى . وهو ظاهر إطلاق الشارح العقوبة .

قوله : (وحد للقذف) أى : لكونه لم يلاعن ، وقوله : ثم قذفها ثانياً سواء كان بذلك الزنا أو غيره ، لكن ذكر فى الروض فى الثانى وجهين : فى إنه يحذر أو يعزر ، وقال فى شرحه إن الأوجه أنه يعزر ، وتقدم بهامش قوله : ولو بتكرار فيما لو قذف أجنبياً وحد ، ثم قذفه ثانياً ولو بغير الأول أنه يعزر فقط ، فإن لم يكن فيه خلاف فانظر الفرق .

قوله : (وهذه واردة) قد يمنع بأن قوله : ومنع حيث ليس فيه حصر المنع فيما ذكر .

قوله : (وبلعان الزوج حرمة الأبد) وكذا بلعان الأجنبية الموطوءة بشبهة حيث جاز بأن كان ، ثم ولد كما يأتى ، وعبارة العباب : ولو قذف زوجته ، ثم أبانها تلاعنا لنفى الولد أو العقوبة ، وتتأبد حرمتها بلعانه ، ولو أبانها ، ثم قذفها ، أو قذف موطوءته بشبهة لم يلاعن لدفع الحد كالأجنبى ، بل لنفى ولد ، أو حمل فيندفع به النسب والعقوبة ، وتتأبد الحرمة ، ولا يلزمها حد الزنا ، ولا تلاعن ، نعم إن قال : زنت فى نكاحى حدث ولاعنيت للدفع ، وإذ لاعن لنفى الحمل فبان عدمه فسد لعانه وحد ، وكذا لو لاعن عن زوج ولا ولد ، ثم بان فساد نكاحه . انتهى . وظاهر أنه إذا تبين الفساد لا تتأبد الحرمة ، وبه صرح فى شرح الروض ، وفى الروض : فإن لم يلاعن أى :

قوله : (يعزر فقط) أى : لظهور كذبه بالحد الأول .

قوله : (ليس فيه حصر المنع إلخ) قد يقال : الاختصار فى مقام البيان يفيد الحصر .

قوله : (حدث) قال الشارح : وإن لم ترض هى بحكمنا .

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

وإن أكذب نفسه فيحرم عليه نكاحها ووطؤها بملك اليمين لو كانت أمة، فملكها لخبر البيهقي (المتلاعنان لا يجتمعان أبدا) لكن ظاهر الخبر يقتضى توقف الفرقة على تلاعنهما معا، وليس مرادا كالفرقة بغير اللعان فإنها تحصل بوجود سبب من أحد الجانبين، والتأبيد هنا صفة تابعة وهى فرقة فسخ لإطلاق كالرضاع لحصولها بغير لفظ يدل عليها، وتحصل ظاهرا وباطنا، وإن كان كاذبا لقوله فى الخبر: «لا سبيل لك عليها» ولا مدخل للطلاق فيها، وما روى «أن عويمراً طلق امرأته بعد اللعان» فلأنه ظن أن اللعان لا يحرمها، فقال النبى ﷺ: لا سبيل لك عليها أى: لا ملك، فلا يقع طلاقك. قال ابن المنذر: وعلى الحاكم أن يعلمهما بالفرقة إن كانا جاهلين كما أعلمهما النبى ﷺ بقوله: لا سبيل لك عليها، واحترز الناظم بقوله: من زيادته (عندنا) عن قول أبى حنيفة: إن الحرمة لا تتأبد، وإنها لا تثبت باللعان، بل به مع تفريق الحاكم بينهما بعده لظاهر خبر (لا سبيل لك عليها) لنا الخبر السابق، وقوله: لا سبيل لك عليها كان إفتاء لا حكما. (كذا) يثبت بلعانه (سقوط حد) قذف وجب عليه.

(لزوجة) له آية ﴿والذين يرمون أزواجهم﴾ [النور ٦] إذ ظاهرها أن لعانه

قوله: (وإن أكذب نفسه) ويحب عليه حينئذ الحد شرح «م.ر»، ونقل «ق.ل» عن المطلب، ووافقه «خ.ط» سقوط الحد عنه، ويثبت النسب إن كان ثم ولد، ولا يجب الحد عليها، ولا تسقط حصانتها. انتهى شرقاوى.

قوله: (صفة تابعة) أى: لا تصلح فارقا بين فرقة اللعان، وفرقة غيره.

الزوج وحد لحدفها، فطالبه الرجل أى: المقذوف به أى: بالحد، وقلنا: يجب عليه حدان، فله اللعان وهل تتأبد الحرمة باللعان لأجله فقط وجهان. انتهى. قال فى شرحه: عبارة الأصل قال البغوى: قيل: يتأبد التحريم، ويحتمل خلافه، وظاهره أن المنقول تأبد حرمة. انتهى. وسيأتى تأبد الحرمة بلعان الواطى بشبهة فى الشرح.

قوله: (حرمة الأبد) أى: حتى فى الجنة كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى لقوله فى الخبر أبداً، وأفتى أيضاً بأنه لا يمتنع الجمع بين الأختين فى قوله: فى الجنة لانتفاء السبب المانع من الجمع فى الجنة. انتهى. «م.ر».

كشهادة الشهود في سقوط الحد به ، (والأجنبي) أى : يثبت بلعان الزوج سقوط حد قذفه للزوجة ، وللأجنبي المعين الذى قذفها به (بنطقه * به) أى : مع نطقه بذكر الأجنبي فى لعانه كأن يقول : فيما رميتها به من الزنا بفلان سواء وجب حد أم حدان لأن الواقعة واحدة ، وقد قامت فيها حجة مصدقة . فانتقضت شبهة دارئة للحد . فإن لم يذكره لم يسقط عنه حد قذفه له كما فى الزوجة لو ترك ذكرها طريقة أن يعيد اللعان . ويذكره ، والتعزير كالححد فيما ذكر ، ولو امتنع الزوج من اللعان ولا بينة فحد بطلبها . فجاء الأجنبي يطلب الحد استوفى منه حد آخر ، وله إسقاطه باللعان . ولو ابتدأ الأجنبي بطلب حقه ، فهل له أن يلاعن . له وجهان : قال فى الروضة : كأصلها وقد ينبنيان على أن حقه يثبت أصلا ، أو تبعا لحقها ، ولو عفا أحدهما عن حقه فلاآخر المطالبة ، وللزوج إسقاطه باللعان (كذا) يثبت بلعانه سقوط (إحصانها فى حقه) فلو قذفها بعد ذلك ، فإن كان بتلك الزينة ، أو أطلق لم يحد لأنها صدقناه فيها لكنه يعزر للإيذاء ، وليس له أن يلاعن لنفيه لأنه قذف بائنا ولا ولد ، وإن كان بغيرها ، فإن لم تكن لاعتن للعانه فكذلك لأن اللعان فى حقه كالبينة ، وإلا فيحد كما يحد للأجنبية ،

قوله : (يثبت أصلا) هو الأوجه . انتهى . شرح «م.ر» على المنهاج .

قوله : (كما يحد للأجنبية) لو قذفها بزنا وهى أجنبية ، ثم تزوجها وقذفها بالزنا الأول وجب حد واحد ، ولا لعان بخلاف ما لو قذفها بعد الزوجية بزنا آخر ، فيتعدد الحد لاختلاف موجب القذفين لأن الثانى يسقط باللعان دون الأول . انتهى . «س.م» على حجر .

قوله : (سواء وجب حد أم حدان) الظاهر أنه إشارة إلى الخلاف فى إنه : هل يجب بقذفه لها . معين عليه حد أو حدان ، وقد أشار صاحب الروض إلى هذا الخلاف ، فإن لم يلاعن وحد لقذفها فطالبه الرجل ، وقلنا : يجب عليه حدان أى : حد لها ، وحد للرجل وهو الأصح كما أفصح بذلك فى شرحه : فله اللعان . انتهى . وأما ما أشار إليه شيخنا مما كتبناه على قوله : أم حدان فلا يخفى ما فيه وأنه لا يناسب الحكم بسقوط حد قذف الزوجة والرجل أى : سقوط حد قذف كل منهما كما هو حاصل المسألة ، كما لا يخفى إذ مع الشبهة لأحدهما لا حد لأجله إن لم يرمه بالزنا فليتمل .

قوله : (أم حدان) أى : كأن تنتفى الشبهة من الجانبين «ب.ر» .

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

وقيل: يسقط مطلقا، وهو قضية كلام النظم وأصله، أما في حق غيره فلا يسقط، فلو قذفها أجنبي ولو بتلك الزانية لزمه الحد لاعتنت أو لم تلعن، لأن اللعان مختص بالزوج فيقتصر أثره عليه.

(ويلزم العرس) أى: الزوجة (به) أى: بلعان الزوج (حد الزنا) لثبوت الحجة عليها. ولقوله تعالى: ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابُ﴾ الآية [النور ٨] هذا إن قذفها بزنا أضافه إلى النكاح، أو أطلقه، فإن أضافه إلى ما قبله ولعن لنفى النسب على ما مر، فظاهر كلام الرافعى: أن الأصح إنه لا حد عليها لأن الأصح أنها لا تلعن، ويستوى فى لزوم الحد عليها بلعانه المسلمة والذمية إن رضيت بحكمنا على ما ذكره بقوله: (إن رضيت ذمية بحكمنا) لانقطاع خصومة الزوج معها بلعانه، والباقي بعده حد الزنا وهو حق الله تعالى، والذمي لا يجبر على حده تعالى: فإن لم ترض بحكمنا فلا حد عليها لعدم اللعان حينئذ، وهذا حكاه الشيخان عن النص لكنهما ضعفاه، ثم صححا أن ذلك مبني على أن الذميين إذا ترافعا إلينا هل يجب الحكم بينهما، وقضيته أن لا يعتبر رضاها، وحمل الرافعى كالجمهور النص على أنه جواب على

.....

قوله: (لا حد عليها) لأنها لم تلطخ فراشه حتى ينتقم منها باللعان كما مر.
قوله: (إن رضيت إلخ) عبارة شرح الروض: وإن لم ترض هى بحكمنا. انتهى. وهو المعتمد، وأشار الشارح إلى ضعف ما هنا بقوله: على ما ذكره، وبما نقله بعد.

قوله: (أى بلعان الزوج) خرج غير الزوج فلا يلزمها بلعانه حد الزنا، وتقدم التصريح به فى عبارة العباب بالهامش، وسيأتى التصريح به فى الشرح.

قوله: (أو أطلقه) محله فى الإطلاق إذا قذفها، والعصمة باقية «ب.ر».
قوله: (إن ذلك مبني إلخ) قد يكون الزوج مسلما، فهلا جعلنا حينئذ من قبيل ترفع المسلم والذمي.

قوله: (وقضيته إنه لا يعتبر رضاها) عبارة الروض: فرع: قذف زوجته الذمية وترافعا إلينا ولعن دونها حدث، ولو كان ذميا وإن لم يلعنها عزر. انتهى.

قوله: (محله) أى: وجوب الحد عليها بقذفها بزنا مطلق، أما لو قذفها بزنا مطلق بعد ما أبانها، فإن كان، ثم ولد يمكن كونه منه لاعتن لنفيه. وإلا فلا، ويحد ولا شيء عليها.

باب القذف واللعان

٤٢٩

القول بعدم وجوب الحكم بينهم، ولو قذفها واجها الذمى وترافعا إلينا، ولم يرض هو بحكمنا، طلبته هي فهل يجبر الزوج على اللعان، ويعزر إن لم يلاعن أو يتوقف ذلك على رضاه؟ فيه القولان في وجوب الحكم بينهم، وبقي من ثمرات اللعان انتفاء النسب، وإنما تركه هنا لعلمه من قوله: وهو لنفى الانتساب، وأما تشطير الصداق قبل الدخول، وحل نكاح أختها وأربع سواها في عدتها فليست من ثمرات اللعان، بل من ثمرات لازمة أعنى: البيئونة المعلومة من حرمة الأبد مع إنها مذكورة في محالها.

(ولم يجب) حد الزنا على الزوجة يعنى: يسقط عنها (إن لاعنت) لقوله تعالى: ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ﴾ الآية ولا يتعلق بلعانها إلا هذا الحكم، ولو أقام بينة بزناها أو بإقرارها به لم يمكنها دفع الحد باللعان لأنه حجة ضعيفة لا تقاوم البينة، وخرج بتقييده من زيادته أولا بالزوجة الأجنبية حتى لو وطئ امرأة بنكاح فاسد، أو شبهة وقذفها، وكان ثم ولد ولاعن لنفيه كما مر لم تسقط حصانتها في حقه، ولم يلزمها حد الزنا لكن يسقط عنه حد القذف، وتتأبد الحرمة بينهما على الأصح في أصل الروضة، فتقييده من زيادته أولا بالزوج لإخراج الأجنبي عن أن يثبت له جميع الأحكام المذكورة، فلا ينافى أن يثبت له بعضها، ولو قذف في نكاح يعتقد صحته ولاعن، ثم بان فساده، ولا ولد لم يسقط عنه الحد على الأصح في أصل الروضة. فرع: الترجمة به من زيادته لو (قذف) زوجة له (بكرًا)، ثم فارقتها قبل الوطء، (فزوجت بثان واتصف).

(بالوطء، ثم قذفها) أى: واتصف الثانى بوطنها، ثم بقذفها، (ولاعنا) أى: الزوجان المذنوبان، (ولم تلاعن) هى (جلدت حد الزنا).

(لأول) أى: للعان الأول، (ورجمت لما تلا) أى: للعان الثانى لحصانتها عند

قوله: (قبل الوطء) أى: أو بعده. لكن وقع بعد القذف كما فى شرح الروض، وسيأتى فى الشرح قريبًا.

قوله: (جلدت حد الزنا) ولا تغرب شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (ولم يجب إن لاعنت) صرح الشيخ عز الدين فى القواعد بوجوب لعانها إذا كان الزوج كاذبًا لعلا تجلد، أو ترجم، ويفتضح أهلها «ب.ر» حجر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

قذفه ، ولا تداخل لأنه إنما يكون عند الاتفاق فى الجنس حتى لو كانت بكرا فى القذفين تداخلا ، وحدت حدا واحدا كما لو ثبت زنا آن أحدهما ببينة ، والآخر بإقرار أو كلاهما ببينة أو إقرار ، وقيل : يكتفى بالرجم وجرى عليه الحاوى فى باب الزنا . كما نبه عليه الناظم بقوله : (قلت : و) قال الحاوى : (فى باب الزنا تداخلا) لأن شأن الحدود التداخل ، فعلى الأول لو زنى عبد ، ثم عتق ، فزنى قبل إحصائه قال الشيخ أبو على : يجلد خمسين ومائة لاختلاف الحدين . نقله عنه الشيخان ، ثم قال : والأصح أنه لا يجلد إلا مائة ، ويدخل الأقل فى الأكثر لاتحاد الجنس وإن اختلفا فى القدر قال : وعلى هذا لو زنى الحر البكر ، فجلد خمسين وترك لعذر ، فزنى ثانيا جلد مائة ، ودخل فيها الخمسون الباقية .

تنبيهه : تصويره ذلك بوطه الثانى مثال ، فلو وطئ الأول بعد قذفه وقبل فراقه كان الحكم كذلك .

خاتمة : إذا كذب أحد المتلاعنين فى لعانه لزمه الكفارة ، وهل تكفيه واحدة أو تتعدد . قال فى البحر فى كتاب الأيمان : يحتمل أن يقال : يلزمه كفارة واحدة لأن اليمين إذا قصد بإعادتها التكرار فالواجب كفارة واحدة . قال : وهكذا أيمان القسمات إذا كانت كذبا يكفى فيها واحدة لذلك ، وما ذكره احتمالا من لزوم كفارة واحدة وهو الأوجه .

* * *

قوله : (وقيل) ضعيف ، وجرى صاحب الروض على الأول .

* * *

قوله : (هو الأوجه) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى : التعدد هنا ، وفى القسمات فيجب أربع هنا وخمسون هناك .

* * *

قوله : (المعتمد عند شيخنا إلخ) لعل وجهه التعليل فيما ذكر ، فلا ينافى ما مر فى تكرار الحلف على فعل شئ مثلا ، ولو قصد الاستئناف حيث لم يجب إلا كفارة واحدة فراجع .

قوله : (عند شيخنا إلخ) خالفه حجر ، و«ع.ش.» ، و«ح.ل.» .

* * *

باب العدد

جمع عدة مأخوذة من العدد لاشتغالها عليه غالباً، وهى مدة تتربص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها، أو للتعبد، أو لتفجعها على زوج كما سيأتى، وذلك يحصل بالأقراء، وبالأشهر، وبالولادة كما سيأتى. والأصل فيها قبل الإجماع الآيات. والأخبار الآتية، والعدة ضربان: الأول يتعلق بفرقة حتى بطلاق أو فسخ. والثانى: يتعلق بفرقة وفاة، وقد بدأ بالأول فقال.

(تعتقد حرة) ذات أقراء غير حامل بثلاثة قروء لقوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ [البقرة ٢٢٨] (ولو كانت) حرة (بظن * واط) لها كأن غير بحرية أمة، فوطئها جاهلاً، أو وطئ أمة غيره يظنها زوجته الحرة، فتعتقد بذلك نظراً إلى ظنه، فإن العدة إنما تجب لحقه، ولأن أصل الظن يؤثر فى أصل العدة، فجاز أن يؤثر خصوصه فى خصوصها، ولو وطئ حرة ظنها أمة اعتدت بثلاثة أقراء لأن الظن إنما يؤثر فى الاحتياط لا فى التخفيف، وإن كان الأشبه فى الروضة وأصلها أى: من

باب العدد

قوله: (تتربص) أى: تصبر وتنتظر.

قوله: (للتعبد) كما فى الصغيرة والآيسة.

قوله: (أو لتفجعها) أو هنا مانعة خلو مكان مات زوج صغيرة، أو آيسة عنها.

قوله: (بفرقة حتى) منها مسخه حيواناً، وأمواله للإمام لا الورثة، ولا تعود له زوجته وأمواله بعوده بخلاف زوجة المفقود وأمواله لو حكم بموته وعاد، وقرر شيخنا السراوى: أن المسألتين فى العود على حد سواء.

باب العدد

قوله: (أو وطئ أمة غيره إلخ) لعل إدخال مثل هذه هنا لزيادة الفائدة، وإلا فالكلام فى الزوجة كما يعلم من قوله الآتى: بفرقة حياة زوج، ويجوز تصوير هذا بما لو كان متزوجاً بأمة وحره، فوطئ الأمة يظنها الحرة، فإن العبارة لا تنافى الحمل على ذلك.

باب العدد

قوله: (لزيادة الفائدة) أو المراد الزوج، ولو باعتبار ظنه إلا إنه لا فرقة هنا إلا أن يجعل التبين فرقة.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

جهة القياس وجوب قرء واحد نظرا إلى ظنه، أو زوجته القنة فبثلاثة على مقتضى المنقول فى التى قبلها، وإن كان الأشبه فى الروضة وأصلها أيضا وجوب قرأين فقط، والتصريح بأن العبرة بظن الواطئ من زيادة النظم. (ولو) صارت حرة (فى عدة) فتعتد بثلاثة قروء (إن لم تبين) منه بأن كانت رجعية فإنها كالمنكوحة بخلاف البائن. كما أن الرجعية إذا مات عنها زوجها تنتقل إلى عدة الوفاة بخلاف البائن، وما ذكره من التفصيل هو ما صححه فى أصل الروضة واقتضاه إيراد الشرح الصغير، ونقله فى الكبير عن تصحيح البغوى وجماعة. ونقل عن اختيار المزنّى وتصحيح أبى إسحاق، والمحاملى، وصاحب المذهب، وغيرهم تكميل عدة الحرة فى البائن أيضا، ورجحه الرافعى فقال: إنه أشبه القولين بالقياس حكاة البقلينى وغيره، قال الزركشى وغيره: وهو المختار لأن الاحتياط فى عدة أولى، أما عكس ذلك بأن تصير الحرة أمة فى العدة لالتحاقها بدار الحرب، ففيه وجهان فى التتمة أحدهما وهو الأوجه تكمّل عدة الحرة، وثانيهما وبه قال ابن الحداد: ترجع إلى عدة الأمة.

(بفرقة حياة الزوج) أى: تعتد الزوجة بسبب فرقة فى حياة الزوج (إن هيا* استدخلت منيه) المحترم، (أو وطيا) بقلب الهمزة ياء للتخفيف والمناسبة أى: أو وطئها الزوج ولو فى الدبر، وفى معنى ذلك الوطء بشبهة واستدخال المرأة منى من

قوله: (ما صححه فى أصل الروضة) معتمد.

قوله: (أشبه القولين بالقياس) أى: لأنه وجد سبب العدة الكاملة فى أثناء العدة فتستقل إليها كما لو رأت الدم فى خلال الأشهر.

قوله: (عدة حرة) أى: لتقرر الواجب، فلا يتغير بما طرأ ولا ينافيه ما مر، فيما لو عتقت الرجعية لأن الاحتياط هناك ما ذكر فيه بخلافه هنا تأمل.

قوله: (أو وطئا) أى: ولو مع ظنها أجنبية، فإذا فارقتها بعد ذلك وجبت العدة، ولا يقال: إنه باعتقاده زنا «ع.ش».

قوله: (أو زوجته القنة) أى: أو ظنها زوجته إلخ.

قوله: (لالتحاقها بدار الحرب) أى: ثم استزاقها.

تظنه زوجها، وقول الأطباء: المنى إذا ضربه الهواء لا ينعقد منه الولد غايته ظن، وهو لا ينافي الإمكان فلا يلتفت إليه، وضبط المتولى الوطء الموجب للعدة بكل وطء لا يوجب الحد على الواطئ، وإن أوجبه على الموطوءة كما لو زنى مراهق ببالغة، أو مجنون بعاقلة، أو مكروه بطائفة قال البغوى فى فتاويه: ولو استدخلت المرأة ذكرا أشل لم تجب العدة كالذكر المبان، وفيه نظر، فإن لم يوجد وطء ولا استدخال فلا عدة بفرقة الحياة، ولو بعد الخلوة لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب ٤٩] الخطاب للأزواج، وقيس عليهم الواطئ بشبهة، وعلى مسهم أى: وطئهم استدخال المنى المحترم بخلاف غير المحترم بأن كان من زنا، وفيه احتمال للبغوى أنه كالمحترم وهو ظاهر كلام النظم وأصله.

(ولو) كان الواطئ (صبيا) لا يولد لثله (وخصيا) أى: مسلول الأنثيين باقى

قوله: (كما لو زنى مراهق إلخ) أى: لأنه لما سقط عنه الحد والإثم صار وطؤه كالشبهة، وإن كان قد يقال: إنه زنا بقصد كل منهما، فكان القياس عدم العدة. انتهى. شيخنا انتهى. مصرفى.

قوله: (أو مكروه) خالف فيه «م.ر» فقال: لا تجب العدة بوطء المكروه ولا يلحقه الولد، وسقوط الحد عنه إنما هو لشبهة الإكراه لا أنه مباح له، بل هو آثم. انتهى. فهذا الضابط لا يتم عنده، وإن تم عند المتولى ومن تبعه كحجر. قوله: (لم تجب العدة) ضعيف كما يفيد «ق.ل».

قوله: (أو مكروه بطائفة) أفنى شيخنا الشهاب الرملى: بعدم لحوق الولد الحاصل من وطء المكروه على الزنا لأن الشرع قطع النسب عن الزانى، وهذا زان لأنه ممنوع من الفعل آثم به وإن سقط عنه الحد للشبهة. انتهى. وقياسه أنه لا عدة لهذا الوطء، ويفارق الصبى والمجنون بأنه مكلف مخاطب بالامتناع آثم بالفعل بخلافهما «م.ر».

قوله: (وفيه نظر) زاد فى شرح الروض: بل المعتمد وجوبها. انتهى.

قوله: (وقيس إلخ) أى: فى المفهوم.

قوله: (المنى المحترم) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى: اعتبار الاحترام وقت الإنزال فقط وإن كان الاستدخال محرماً.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

الذكر، (وامرءا * علق) طلاق زوجته (باستيقانها أن تبرءا) أى: بتيقنها براءة رحمها كقوله لها: مهما تيقنت براءة حملك عن منى فأنت طالق، ووجدت الصفة فتجب العدة على موطوءة كل من الثلاثة عملا بعموم الآية، ولأن الإنزال خفى يختلف بالأشخاص والأحوال، ويعسر تتبعه فأعرض الشرع عنه، واكتفى بسببه وهو الوطء كما اكتفى في الترخص بالسفر، وأعرض عن المشقة مع أن الخصى قد يلتذ وينزل ماء رقيقا أما محبوب الذكر باقى الأنثيين فلا عدة على زوجته بفرقة الحياة حيث لم تستدخل منية، فإن ظهر بها حمل لحقه لإمكانه فتعتد بوضعه، وإن نفاه بخلاف المسموح لا عدة على زوجته بذلك مطلقا لأن الولد لا يلحقه، وقضية كلامهم: وجوب العدة وإن كان الواطئ والموطوءة صغيرين جدا. لكن الزركشى اعتمد ما نقله عن فتاوى الغزالي من أن استدخال ذكر ابن سنة مثلا لا يوجب عدة، وعن المتولى: من تقييده الصغيرة التي يجب بوطئها العدة بالتى تحتل الوطء، ثم قال: ويحتمل أن يقال بجوبها فيهما اكتفاء بجريان سبب الشغل وهو الوطء.

(ثلاثة القروء أطهارا) أى: تعتد الحرة بثلاثة قروء أى: أطهار لقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ أى: فى زمنها وهو زمن الطهر إذ الطلاق فى الحيض محرم كما مر، ولأن القراء مأخوذ من قولهم: قرأت الماء فى الحوض أى: جمعته فيه فالطهر أحق باسم القراء لأنه زمن اجتماع الدم فى الرحم، والحيض زمن خروجه منه، فينصرف الإذن إلى زمن الطهر الذى هو زمن العدة، وزمنها يعقب زمن الطلاق، والقراء بفتح القاف أكثر من ضمها، وهو لغة مشترك بين الحيض والطهر لكن المراد به هنا

قوله: (وعن المتولى إلخ) سيأتى فى الإحداذ أن الصغيرة لا يشترط فيها التهيؤ، بل التهيؤ إنما هو شرط فى الصبى، والمعول عليه ما هناك انتهى. مرصفى.

قوله: (ووجدت الصفة) أو كان الواطئ طفلا، أو الموطوءة طفلة.

قوله: (فلا عدة على زوجته) فى شرح الجوجرى بعد ذلك بأوراق نقلا عن الخادم: أن زوجة الجيوب يجب عليها العدة إن حصل استدخال منى، أو ظهر حمل لأنه يلحقه. انتهى. «ب.ر.».

قوله: (بدلك) أى: بفرقة الحياة.

قوله: (فى شرح الجوجرى إلخ) انظر المراد من نقله فإن جميعه فى الشرح.

الطهر كما تقرر، وعند أبي حنيفة: الحيض وهو ما احترز عنه بقوله: من زيادته (لنا) بمعنى عندنا، ويجمع على أقراء وقروء وأقرؤ وقاله الجوهري. وقال ابن الأنباري: جمعه بمعنى الطهر قروء كما في الآية، وبمعنى الحيض أقراء كما في قوله ﷺ: دعى الصلاة أيام أقرائك، فتعبير النظم بقراء أوفق لنظم القرآن، وكلام ابن الأنباري، وتعبير الحاوي بأقراء أوفق لجمع القلة المراد هنا، وأطهارا بدل من ثلاثة. ويجوز جره عطف بيان للقروء (يحتاشها) أصله: يحتوشها قلب الواو ألفا لتحركها. وانفتاح ما قبلها أى: تعدد بثلاثة قروء يحتوش كلا منها (دم) أى: دما حيضين. أو حيض ونفاس، فلو طلق من لم تحض لم يحسب ما طلق فيه قرءاً. بل لا بد من ثلاثة أطهار بعد الحيض. قال الرافعي: وليس مرادهم بقولهم: القرء هو الطهر المحتوش الطهر بتمامه لأنه لا خلاف أن بقية الطهر تحسب طهراً، وإنما مرادهم هل يعتبر من الطهر المحتوش شيء أم يكفي الانتقال؟ (ولو) كانت (حبلى) من (زنا) فإنها تعدد لفرقة الحياة بالأقراء لا بالوضع لأن حمل الزنا لا حرمة له سواء كانت الأقراء فى زمن الحمل أم بعده، ولو كان الحمل مجهول الحال حمل على أنه من الزنا: نقله الشيخان

.....

.....

قوله: (عطف بيان) أى: بناء على عدم اشتراط التوافق فى التعريف والتتكير، أو على زيادة آل فى القراء، أو أن المراد بها الجنس.

قوله: (أو حيض ونفاس) هذا مع قوله الآتي: وإن رأت نفاساً كما صححه النووي: يقتضى تصوير هذا بما إذا تقدم الحيض على النفاس، وكذا إذا تقدم النفاس لكن حاضت بعده قبل مضي الأشهر.

قوله: (لم يحسب ما طلق فيه قرنه إلخ) ولو ولدت ولم ترد ما أصلا قال في زيادة الروضة: هي من هذا القسم، فتعتمد بالأشهر، بل كذا الحكم لو رأت نفاسا كما سيأتي في كلام الشارح نقلا عن النووي «ب.ر».

قوله: (ولو كان الحمل مجهول الحال) أى: مع العلم بانتفائه عن الزوج.

قوله: (لو رأيت نفاسًا) أى: ولم تحض قبل مضى الأشهر كما مر.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

عن الروياني، وأقراه، وفي النهاية خلافه تحسينا للظن، وبه جزم صاحب التعحيز وهو الأقرب إلى كلام النظم وأصله.

(و) إن (امرأة) حرة (لم تر حيضا أصلا)، وإن رأت نفاسا كما صححه النووي، (أو نسيت) عاداتها قدر، أو وقتا، أو أحدهما، (أو بلغت لأعلى).

(مدة يأس نسوة العشير * لها) أي: عشيرتها من الأيوين، فإنها تعتد لفرقة الحياة (ثلاثة) أي: بثلاثة (من الشهور). أما التي لم تحض، والآيسة فلقوله تعالى: ﴿واللأني يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاشي لم يحضن﴾ [الطلاق ٤] أي: فعدتهن كذلك، وأما الناسية فلزيادة المشقة عليها في التربص حتى تياس من الحيض، ومحل ذلك فيها إذا لم تحفظ دورها. فإن حفظته اعتدت بثلاثة أدوار منه سواء زادت على الثلاثة الأشهر أم لا، أما من انقطع دمها لعدة أو غيرها قبل اليأس، فإنها تتربص حتى تحيض فتعتد بالأقراء أو تياس، فتعتد

.....
.....

قوله: (وفي النهاية خلاف) قال في شرح الروض: وقد يجمع بينهما بحمل الأول على أنه كالزنا في أنه لا تنقضي به العدة كما تقرر، والثاني على أنه من شبهة تجنبا عن تحمل الأثم بقرينة آخر كلام قائله. انتهى.

قوله: (فلزيادة المشقة عليها إلخ) قد يقال: هذا المعنى موجود فيمن انقطع دمها لعارض، أو غيره مع أنهم، أوجبوا تربصها لليأس، وكما يحتمل حيضها قبل اليأس يَحْتَمِلُ زوال التخيير قبل اليأس فيحتاج للفرق إلا أن يفرق بأن زوال التخيير أبعد فليتأمل.

قوله: (فإن حفظته اعتدت إلخ) قال في شرح الروض: وكذا لو شكت في قدر أدوارها، ولكن قالت: أعلم أنها لا تجاوز ستة مثلا أخذت بالأكثر، وتجعل الستة دورها ذكره الدارمي، ووافقه النووي في مجموعه في باب الحيض. انتهى.

قوله: (في أنه لا تنقضي به العدة) والظاهر أنه لا يعتد بالحيض، ولا بالأشهر معه مراعاة للحمل على الشبهة، وإلا فلا يتأتى الجمع تدبر، ثم رأيت في شرح «م.ر» على المنهاج: وأنه يصح نكاحها بعد الأقراء، ويجوز وطؤها، ولو مع الحمل، وإن انتفى الحد للشبهة. انتهى.

قوله: (إلا أن يفرق إلخ) عبارة حاشية التحفة: وقد يجاب بأن عظم المشقة في الصبر مع وجود الدم في الحال الظاهر في الحيض فاكتنفى به، ويؤيده الاكتفاء بستة عشر يوما.

بالأشهر كما علم من كلامه، ووجه اعتبار يأس العشيرة تقاربهن طبعاً. قال فى المحرر: وهذا أقرب إلى الترجيح، والذي صححه النووى، واقتضى كلام الرافعى فى شرحه ترجيحه: أن المعتبر يأس كل النساء بحسب ما بلغنا خبره لاطوف نساء العالم لأنه غير ممكن، وأعلى سن اليأس اثنان وستون سنة فإن رأت الدم بعد ذلك صار أعلى اليأس ما رآته فيه، ويعتبر بعد بذلك بها غيرها وتعتبر الأشهر بالأهلة إن انطبق الطلاق على أول الهلال، وإلا اعتبر بعده لغير المتحيرة شهران بالهلال، ثم يكمل المنكسر ثلاثين، وأما المتحيرة ففيها تفصيل يأتى.

(وباق طهر) أول من الطهر الذى احتوشه الدمان لذات أقراء يعد كأحد الأقراء الكاملة، فلو طلقها وبقي من طهرها المحتوش بدمين لحظة كفها بعد تلك اللحظة قرآن، ولا يبعد تسمية قرأين، وبعض الثالث ثلاثة أقراء كما حمل قوله تعالى:

قوله: (فإن رأت الدم بعد ذلك) فلو انقطع قبل تمام ثلاثة أقراء استأنفت ثلاثة أشهر كما إذا أيست ذات الأقراء قبل تمامها انتهى. روض «س.م» على حجر.

قوله: (صار أعلى اليأس ما رآته فيه) عبارة التحفة: صار أعلى اليأس زمن انقطاعه الذى لا عود بعده وهى أولى من عبارة الشرح كما لا يخفى، وقوله: ويعتبر بعد ذلك إلخ أى: ولو كان ذلك الغير اعتد قبل بعد سن اليأس الذى هو أقل فيعيد العدة بالأشهر بعد سن اليأس الأكثر إن لم ينكح قبل التبين بذلك، وإلا مضى. راجع التحفة.

قوله: (وباق طهر أول) خرج الطهر الثالث فلا بد من تمامه بالحيض بعده والفرق أن الاعتداد بالطهر إنما هو لدلائلها على براءة الرحم، ودلائلها على ذلك إنما هى باعتبار تمامها لأن وجه الدلالة على البراءة أن الغالب أن من حبلت فى الطهر لا تحيض فالانتقال إلى الحيض يدل على عدم الحمل، بخلاف من حبلت فى الحيض إذ ليس الغالب أنها لا تطهر إذ الغالب فى الحامل الطهر فالحمل لا ينافى الحيض غالباً فمجرد الطهر لا يدل على البراءة، بخلاف تمامه فلما تحقق تمام فى بقية الطهر الأول اكتفى بها، ولما لم يوجد فى بعض الثالث توقف الانقضاء على تمامه. انتهى. مرصفى.

قوله: (كما علم من كلامه) لأنه مفهوم قوله: لم تر حيضاً أصلاً إلخ.

قوله: (وأما المتحيرة) التى هى الناسية المتقدمة.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

﴿الحج أشهر معلومات﴾ على شوال، وذى القعدة، وبعض ذى الحجة، ولأنا لولم نعتد بالباقي قرأ لكان أبلغ فى تطويل العدة عليها من الطلاق فى الحيض، وخرج بباقي الطهر ما لو قال: أنت طالق آخر طهرك أو فى آخر جزء منه، فلا بد من ثلاثة أطهار بعد الحيضة المتصلة بالطلاق بناء على أن الطهر ما احتوشه دمان، (ولمن تنسى يعد * أكثر شهر) أى: وأكثر من الشهر الأول للناسية يعد كأحد الأشهر الكاملة إذ الأشهر غير متأصلة فى حقها، بل يحسب كل شهر فى حقها قرء لاشتماله غالباً على طهر وحيض، فلو طلقها فى شهر وبقي فيه أكثر من نصفه كفاهها بعد ذلك الأكثر شهران لاشتماله على طهر لا محالة، ومن هنا علم أنه لا بد أن يكون الشهر الأول كاملاً، فلو كان ناقصاً لم يكف أكثره إلا أن يكون أكثر من خمسة عشر يوماً، فقلوه:

قلوه: (ولمن تنسى) وهى المتحيرة، وأدخل فى الروض، وشرحه فيها المبتدأة فيحسب أكثر الشهر لها أيضاً قرأ كما صرحا به، واستوجه «س.م» فى حاشية التحفة غير ناقل له عنهما، ولعله لم يطلع عليه.

قلوه: (إذ الأشهر غير متأصلة فى حقها) بخلاف من لم تحض، والآيسة فإنهما يكملان المنكسر لتأصل الأشهر فى حقهما، انتهى. شرح الروض وسيأتى قريباً.

قلوه: (لكان أبلغ) لعدم حساب الباقي أيضاً على هذا التقدير.

قلوه: (ما احتوشه دمان) أى: لا الانتقال.

قلوه: (أكثر شهر) عبارة الروض: أكثر من خمسة عشر يوماً، وكتب بهامشه شيخنا الشهاب الرملى بخطه مراده بالأكثر يوم فأكثر، فيكون المراد ستة عشر يوماً فأكثر، ووجهه واضح فإنه لو اكتفى بما دون الستة عشر لجاز أن يقع الطلاق مطابقاً لأول الحيض، وأقله يوم وليلة، أو يقع فى الحيض، وقد بقي منه وليلة، والباقي بعد اليوم، والليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لأن أقله عشر يوماً، ولا كذلك السنة عشر يوماً لأنه يجعل منها يوم، وليلة حيضاً والخمسة عشر طهراً أو يجعل اليوم والليلة طهراً، والخمسة عشر حيضاً، وكان الطلاق وقع فى باقى الطهر الذى هو اليوم، والليلة، والباقي يحسب قرءاً.

قلوه: (لا يسع الطهر إلخ) ناقش فيه «ع.ش» بأنه لا يلزم أن يكون الطهر المصاحب له هذه الخمسة عشر لجواز أن يكون الطهر لا يتم إلا بمضى زمن من الشهر الذى يليه. انتهى. وفيه أن الموضوع أنه يكفيها بعد ذلك شهران، ولا يتأتى ذلك إلا بما ذكره الحشى عن «م.ر»، وأيضاً البناء على أن الشهر لا يخلو عن حيض، وطهر تأمين غالباً.

(أوليين) صفة طهر وشهر، وقوله: (كأحد) صلة يعد المزيد تكملة. ثم صرح بما أفهمه قوله: أكثر شهر فقال.

(وما سوى الأكثر) من الشهر الأول بأن كان الباقي منه مثل الماضي، أو أقل (لا احتساب له) من العدة لاحتمال أنه حيض، فتبتدئ العدة من الهلال. وفهم من ذلك أن الأشهر ليست في حقها أصلاً كما مر، بخلاف من لم تحض، والآيسة حيث يكملان المنسكرك كما مر، (فإن تحض قبل الفراغ) من العدة بالأشهر (الأولة) وهى من لم تحض أصلاً، (وآيس) أى: والآيسة من الحيض (قبل نكاح يطرا). ولو بعد فراغ عدتها بالأشهر، (فالعدة استأنفتا بالأقراء) لقدرة الأولى على الأصل قبل فراغها من البذل كالماء فى أثناء التيمم، ولا يحسب ما مضى قرءاً لأنه لم يحتوش بدمين. كما أن ذات الأقراء إذا أيست فى أثنائها لا يحسب ما مضى شهراً وأما الثانية: فلذلك أيضاً

قوله: (المزيد) أى: يعد.

قوله: (أو أقل) أى: أو أكثر من الماضى لكن لم يبلغ المجموع ستة عشر.

قوله: (عدتها) أى: الآيسة.

قوله: (كالماء) أى: كالقدرة عليه.

قوله: (كما أن ذات الأقراء إذا أيست فى أثنائها لا يحسب ما مضى شهراً) فى الروض فإن حاضت أى: المنتقلة إلى الحيض بعد اليأس قرء، أو قرأين، ثم انقطع الدم استأنفت ثلاثة أشهر كذات أقراء أيست قبل تمامها، قال فى شرحه: وهذا التنظير من زيادته، والمنقول خلافه كما سيأتى فى أوائل الباب الثانى. انتهى. قال شيخنا الرملى: المنقول ما ذكره الماتن يعنى صاحب

قوله: (كما سيأتى فى أوائل الباب الثانى) عبارة الروضة: وقد تكون إحدى العديتين بالأقراء، والأخرى بالأشهر بأن طلقها فمضى قرآن، ثم نكحت فاسداً، ودام فراشه حتى أيست، ثم فرق بينهما فتكمل عدة الأول بشهر بدلا من القرء الباقي، ثم تعتد للفساد ثلاثة أشهر. انتهى. وقوله: ودام فراشه إلخ بأنها حاضت بعد نكاح الشبهة، ثم أيست، وإنما لم يحسب عن عدة الطلاق لوجود المانع، وهو الفراش.

قوله: (قال شيخنا الرملى إلخ) عبارة شرح «م.ر»: أجاب الوالد رحمه الله تعالى إنما اعتد هناك بما وجد من الأقراء لصدور عقد النكاح بعده، وإن كان فاسداً، والنكاح مقتضى للاعتداد بما تقدمه من الأقراء، أو الأشهر. انتهى. يعنى أن المنقول فى ذات الأقراء إذا أيست من البناء على ما مضى من أقرائهم إذا تعلق بها نكاح، ولو فاسداً، وإلا فتستأنف فما ذكر من قولهم: كذات أقراء أيست فيمن لم تنكح، وما اعترض به مفروض فيمن نكحت. انتهى. «ع.ش».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

إن حاضت قبل الفراغ، ولتبين أنها ليست من الآيسات، بخلاف الأولى إذا حاضت بعد الفراغ. فإن حيضها لا يمنع صدق القول: بأنها عند اعتدادها بالأشهر من اللائي لم يحضن، فقله: قبل الفراغ قيد للأولى فقط، وكلامه يقتضى أنه قيد للثانية أيضًا، فلو وسطه بينهما كالحاوى لزال ذلك، وقوله: قبل نكاح قيد للثانية، وخرج

.....
.....

الروض، ولا يخالف ما سيأتى أول الباب الثانى إذ ما سيأتى فى وطء التشبهه بنكاح فاسد، وما هنا فى نكاح صحيح فإذا هما مسألتان لا تشبه إحداهما الأخرى، والفرق الاحتياط فى النكاح الصحيح دون وطء الشبهة. انتهى.

قوله: (لا يحسب ما مضى شهرًا) أى: بل يحسب ما مضى قرءًا، أو قرأين بحسب ما مضى منه، كذا بخط شيخنا، والظاهر أنه يخالف لما أفاده التنظير المنقول بالهامش عن الروض، وموافق لاعتراض الشارح عليه.

قوله: (إذا حاضت بعد الفراغ) متعلق بقوله: ليست قطعًا، وقوله: فإن حيضها إلخ. تعليل للأولى المذكورة فى قوله بخلاف الأولى فكان يتعين تأخير قوله: بخلاف الأولى عن قوله: بعد الفراغ، كذا بخط شيخنا، وقوله: متعلق بقوله: ليست قطعًا أى: لأن قوله: ولتبين أنها ليست من الآيسات لا يستقل، ولا معنى له بدون، وقد يمنع القطع المذكور، ويجوز تعلقه بقوله: بخلاف الأولى، وقوله: لتبين إلخ أى: مطلقًا أى: قبل الفراغ، وبعده فليتأمل.

قوله: (وكلامه يقتضى أنه قيد للثانية أيضًا) هو مسلم، ولكن قوله: قبل نكاح يطرأ تعبير فاسد لا معنى له على هذا الاقتضاء، فهذا أعنى: قوله: قبل نكاح مانع من هذا الاقتضاء، ومبين لمراده، كذا بخط شيخنا برلسى، وقوله: تعبير فاسد إذ قبل الفراغ من العدة لا يتصور معه نكاح حتى للتقييد بقبل النكاح والحاصل أن من لازم التقييد بقبل الفراغ التقييد بقبل النكاح «س.م»

قوله: (والفرق الاحتياط إلخ) تأمله، وعبارته فى حاشية التحفة: ولا يخالف ما سيأتى إذ ذاك مصور بما إذا وجد نكاح فاسد قرء، أو قرأين، والنكاح، ولو فاسدًا احتياط له بالاعتبار بما تقدمه، وقال الرشيدى: يجاب أيضًا بالفرق بين المسألتين بأن الصورة هنا إنه تبين ببلوغها سن البأس، وانقطاع حيضها قبل فراغ العدة أنها ليست من ذوات الأقراء بخلافها، ثم فإن الصورة أنها حاضت بعد القرأين، وإنما منع من حسبا أن الإقراء مانع خارجى هو قيام النكاح، أو الشبهة، بل قد يقال: إن هذا أولى من جواب والد الشارح إذ قوله: فيه لصدور عقد النكاح بعده يقتضى أنها لو أيسست عقب النكاح، ولم يحصل لها قرء ثالث أنها تكمل بشهر، وظاهر أنه ليس كذلك. انتهى. رضى الله عنه وعنايه، وعبارة الروضة المنقولة بالهامش السابقة قريبًا تشهد له فتأملها.

به ما لو حاضت بعد أن نكحت فلا تستأنف. بل يكتفى بما مضى لتعلق حق الزوج بها، وللشروع في المقصود كما إذا قدر التيمم على الماء بعد الشروع في الصلاة. وقوله: من زيادته يطرأ تكملة، ثم ثنى بالضرب الثانى. وهو ما يتعلق بفرقة الوفاة فقال.

(وبوفاة الزوج، وهى) أى: الزوجة (حرة) حائل تعتد (بأشهر أربعة وعشرة) من الأيام لبلياليها لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة ٢٣٤] وهو محمول على الغالب من الحرائر الحائلات لما سيأتى سواء فى ذلك الصغيرة، والكبيرة، والمدخول بها، وذات الأقراء، وغيرها، والرجعية فإنها تنتقل إلى عدة الوفاة كما مر، وزوجة الصبى وغيره لإطلاق الآية. وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن. فإن جهلت استهلال الأهلة لحبس أو غيره اعتدت بمائة وثلاثين يوماً أخذ بالأحوط، وأفاد كلامه أن البائن لا تعتد عدة الوفاة، وأن وفاة الواطئ بشبهة، أو نكاح فاسد لا توجب عدة الوفاة على الموطوءة، بل تعتد كما فى حياته، وإنما لم يعتبر فى عدة الوفاة الوطء كما فى عدة الحياة لأن فرقة الوفاة لا إساءة فيها من الزوج فأمرت بالتفجع عليه، ولهذا وجب الإحداد كما سيأتى، ولأنها قد تنكر الدخول حرصاً على النكاح، ولا منازع بخلاف المطلقة، ولأن مقصودها الأعظم حفظ حق لزوج دون معرفة البراءة، ولهذا اعتبرت بالأشهر.

(وبطلاق بائن قد أبهما) بأن طلق إحدى زوجتيه طلاقاً بائناً مبهماً، ولو لفظاً،

.....
.....

وكتب أيضاً: فساد التعبير نظراً، بل ليس اللازم هنا على الاقتضاء المذكور إلا الاستدراك «س.م»، وقوله: ومبين لمراذه حاصله أن قرينة المعنى واستحالة نكاح قبل الفراغ يدل على أن قوله: قبل الفراغ خاص بالأولى، وأنه لا يحتاج إليه فى الثانية مع التقييد بقبل النكاح لاعتبار هذا التقييد فيها قرينة على أنها غير مقيدة بقبل الفراغ، وإلا لزم استدراك قوله: قبل نكاح فلا فرق فيها بين ما قبل الفراغ، وما بعده «س.م».

قوله: (قيد فى الثانية) إذ لا يحتاج إليه فى الأولى مع تقييدها بقبل الفراغ.

قوله: (بعد الشروع فى الصلاة) أى: التى تسقط بالتيمم.

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

ومات قبل البيان أو التعيين حالة كون كل منهما (ممسوسة حالت) أى: موطوءة حائلا تعتد كل منهما (بالأقصى منهما) أى: من عدتى الطلاق، والوفاة لأن كلا منهما. كما يحتمل أن تكون مفارقة بالطلاق يحتمل أن تكون مفارقة بالوفاة، فأخذنا به احتياطاً، وتعتبر عدة الطلاق من وقته وعدة الوفاة من وقتها، فلو مضى قرء أو قرآن قبل الوفاة اعتدت بالأكثر من عدة وفاة، ومن قرأين أو قرء، وخرج بالبائن الرجعية، وبالمسوسة غيرها فتعتدان عدة الوفاة كما مر، وبالحائل الحامل فتعتد بالوضع كما سيأتى، وذات الأشهر تعتد عدة الوفاة لأنها الأقصى فهى داخله فى كلامه، فلو اختلفتا فكانت إحدهما حاملا، أو ممسوسة، أو ذات أقراء، والأخرى بخلافها عملت كل منهما بمقتضى الاحتياط، ولو أحبل امرأة بشبهة ثم نكحها، ومات قبل الوضع فقليل: تعتد بالأقصى من الوضع وعدة الوفاة وقيل: يكفى الوضع ويجريان فيما لو طلقها بعد الدخول، وينبغى ترجيح الثانى، والتصريح بالقيود المذكورة فى النظم من زيادته، ويجب على معتدة الوفاة الإحداد وهو لغة المنع واصطلاحاً تركها التزيين بما سيأتى كما قال.

(وتترك) وجوباً فى عدة الوفاة (التزيين بالمصبوغ) من اللباس (له) أى: للتزيين

قوله: (وجوباً) خلافاً للحسن البصرى حيث قال: بنده فقط.

قوله: (من اللباس) ومنه ما يتغطى به كالحاف كما بحثه ابن الرفعة، وقال شيخ مشايخنا: أنه الأوجه مطلقاً، وإن بحث الزركشى حله ليلاً. انتهى. «س.م» على أبى شجاع.

قوله: (من اللباس) بخلاف غيره كالفرش، والستور، وأثاث البيت «س.م» على «ع».

قوله: (أى للتزيين) أى: ما جرت العادة أن يتزين به لتشويق الرجال إليه، ولو بحسب عادة قومها أو جنسها. انتهى. «ق.ل».

قوله: (فأخذنا به) أى: الأقصى.

قوله: (من وقته) أى: الطلاق، ولا نظر إلى أن عدة المبهمة من التعيين لأنه لما أيس منه لمدته اعتبر السبب الذى هو الطلاق «ح.ج».

قوله: (من وقتها) أى: الوفاة، ولو مضت الأقراء كلها قبل الوفاة اعتدت كل واحدة منهما عدة الوفاة، وهو ظاهر لأن كلا حينئذ يحتمل أنها متوفى عنها، وإنها مطلقة منقضية العدة فليتأمل.

من قطن، وأبريسم، وغيرهما، ولو غليظاً، وقبل النسخ بالأحمر. والأصفر. والوردي. والأزرق، والأخضر الصافيين والبرود لخبر الصحيحين عن أم عطية «كنا ننهي أن نحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا، وأن نكتحل، وأن نتطيب، وأن نلبس ثوباً مصبوغاً»، وخبر أبي داود بإسناد حسن «المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ولا المشقة، ولا الحل، ولا تختضب، ولا تكتحل، والمشقة المصبوغة بالمشق بكسر الميم، وهو المغرة بفتحها، ويقال: طين أحمر يشبهها» وأما خبر «لا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب» وهو ضرب من برود اليمن يعصب غزله أى: يجمع، ثم يشد، ثم يصبغ معصوباً، ثم ينسخ فمعارض براوية: ولا ثوب عصب أو مؤول بالصبغ الذى لا يحرم كالأسود، وخرج بما ذكر ما لم يصبغ وإن كان نفيساً إذ نفاسته من أصل الخلقة لا من زينة دخلت عليه. وما صبغ لا للتزيين، بل لنحو حمل وسخ أو مصيبة كالأسود، والكحلى، والأخضر، والأزرق المشبعين الكدرين لأن المشبع من الأخضر يقارب الأسود، ومن الأزرق يقارب الكحلى قال فى الروضة وأصلها: وأما الطراز، فإن أكثر فحرام، وإلا فأوجه ثالثها: إن نسج مع الثوب جاز،

.....
قوله: (كالاأسود) نعم إن كان فيه نقوش يتزين بها أو غميج، وتخطيط حرم كالمصبوغ للزينة قاله الماوردى «س.م» على «ع».

قوله: (وإن كان نفيساً) قال الأذرعى: يبعد أن يحرم المصبوغ البراق من القطن، وإن خشن، ولا يحرم الأصفر، والأحمر الخلقى مع صفائهما، وشدة بريقهما، وزيادة الزينة فيهما على المصبوغ من غير الحرير، وما أحسن قول الشيخ إبراهيم المروزى عقد الباب: أن كل ما فيه زينة تشوق الرجال إلى نفسها يمتنع. انتهى. «س.م» على «ع».

قوله: (كالاأسود) إذا لم تكن عادتهم التزين به، وإلا كالأعراب فيحرم. انتهى. «ق.ل» على الجلال لكن فى «ع.ش»: عدم الحرمة اتباعاً لما نصوا عليه. انتهى.، وفى الكرخى على الحلى أن ما نصوا على حرمة اتبع، ولا عبرة بالعرف الخاص. انتهى. فعليه يحرم ثملى السودان بالذهب، وإن لم يعدوه زينة. انتهى. «م.ر» «س.م».

قوله: (أو مؤول إلخ) يفيد حل المصبوغ بالأسود، والمعصوب أيضاً.

قوله: (فإن أكثر إلخ) ما ضابط الكثير، ويحتمل ضبطه بما يقصد للزينة.

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وإن ركب عليه حرم لأنه محض زينة، وبهذا جزم فى الأنوار والإحداد بالحاء المهمة هو المشهور، ويروى الإجداد بالجيم من جددت الشيء قطعتة لأنها انقطعت عن الزينة، وما كانت عليه، (وحلى الحب، والمصوغ) أى: وتترك التزيين بالتحلى بالحب الذى يتزين به كاللؤلؤ وبالتحلى بالمصوغ من ذهب. أو فضة، أو غيرهما من خلخال. وسوار، وخاتم، وغيرها حتى لو تحلت بنحاس ونحوه. وموهته بذهب، أو فضة أو ما يشبههما بحيث لا يظهر إلا بالتأمل، أو كانت ممن يتحلى بالنحاس، ونحوه حرم لظاهر خبر أبى داود السابق. نعم إن لبست ذلك ليلا ونزعته نهائراً جاز لكن يكره إلا لحاجة كإحرازه، فلا يكره حكاة الشيخان عن الرويانى عن بعض الأصحاب، وأقراه واستشكل بحرمة التطيب ليلا، وكذا بحرمة لباس المصوغ ليلا كما اقتضاه كلامهم، وفرق بأن التطيب يحرك الشهوة، ومثله لبس المصوغ بخلاف التحلى. قال الطبرى: وفى الفرق نظر.

(و) تترك (الخضب) بحاء، أو زعفران، أو غيرهما لما مرفى خبر أبى داود، وظاهر إطلاقهم كالخبر المنع منه فى جميع البدن، وبه صرح ابن يونس. لكن حكى الشيخان عن الرويانى أنه إنما يحرم فيما يظهر كالوجه، واليدين، والرجلين لا فيما

.....
قوله: (وأما الطراز إلخ) عبارة «م.ر»: ويحرم طراز ركب على ثوب لا منسوج معه ما لم يكثر أى: بأن عد الثوب معه ثوب زينة. انتهى. بالحرف، وهى بمعنى ما هنا.

قوله: (فإن كثر فحرام) أى: سواء كان مركباً، أو منسوجاً كما يؤخذ مما بعده.

قوله: (لو تحلت بنحاس) ظاهره ولو كانت من قوم لا يتحلون به، وظاهر شرح «م.ر» خلافه. فراجع.

قوله: (فيما يظهر) أى: عند المهنة، ومنه شعر الرأس، وإن كان كثيراً ما يكون تحت الثياب، قاله شيخ مشايخنا. انتهى. «س.م» على أبى شعاع وهو فى شرح «م.ر» أيضاً.

قوله: (أو كانت) عطف على موهبة.

قوله: (وفى الفرق نظر) قد يجاب بأنه أقوى فى تحريك الشهوة.

قوله: (فيما يظهر) ومثله شعر الرأس إن لم يكن منه لأن من شأنه أن يقصد التزيين بدهنه

تحت الثياب، واقتصر عليه وقال البلقيني: فيه نظر فإن شعر الرأس مما تحت الثياب، وفي حديث أم سلمة في أبي داود، والنسائي «ولا تمتشطى بالطيب ولا بالحناء فإنه خضاب. فقلت: بأى شيء أمتشط يا رسول الله: قال: بالسدر تغلفين به رأسك» فهذا يدل على منع الحناء وإن كان تحت الثياب. قال: ولا يرد بأن الشعر يبدو منه شيء لأنه لو اعتبر ذلك لاقتصر بالمنع على ما ظهر، ولا يقال: لسد الذريعة لأن إطلاق التعليل بأنه خضاب يقتضى ذلك، وذكر ترك الخضب من زيادة النظم، (و) تترك (الطيب) في البدن، والثوب، (وفي الطعام * الكحل إن حرم) أى: الطيب (في الإحرام) على ما مر بيانه في باب الحج لما مر في خبر أم عطية. نعم إن احتاجت إليه جاز ذكره في النهاية، ويستثنى حالة طهرها من الحيض كما قدمته في بابها لخبر «ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت نبذة من قسط أو أظفار». قال النووي في

.....
قوله: (ولا يقال لسد الذريعة) أى: لا يقال: إن قوله: تغلفين به رأسك الدال على أن المنع في الكل لا في خصوص ما يظهر لسد الذريعة، والخوف من الوقوع في خضاب ما يظهر لا لتحريم خضاب غير ما يظهر تأمل.

قوله: (إن حرم في الإحرام) المعتمد عند «م.ر» أن المحرمة لا تتبع أثر حيضها مسكاً، بخلاف المحدة كما سيأتى في الشرح، فالمصنف جرى على ضعيف في المحرمة.

قوله: (فهذا يدل إلخ) فيه دلالة على تحريم الخضاب، ولو تحت الثياب لأن شعر الرأس مستتر، وتعليل المنع بأنه خضاب مع الإرشاد إلى تغليف رأسها بالسدر ينفي اختصاص المنع بما يبدو منه (حجر).

قوله: (لأنه لو اعتبر ذلك) ويحاج بمنع ما ذكر فإن معنى التعليل بأنه خضاب أنه زينة، وهى لا تكون إلا فيما ظهر، وليس في الإرشاد المذكور ما ينافي ذلك لأنه يحصل به الامتناع من الحرام، وهو خضاب الشعر الذى يظهر، فاندفع اعتماد الإسعاد للتنظير المذكور، بل جزم به من غير عزوه لأحد، ثم رأيت شيخنا رده بأن المراد بما يظهر ما يظهر عند المهنة، وشعر الرأس منه وإن كان كثيراً ما يكون تحت الثياب كالرجلين، وفي إطلاقه أن جميعه مما يظهر نظر ظاهر، فالوجه ما ذكرته حجر.

قوله: (نبذة) يحتمل نصبه على الاستثناء بإلا، وتعلق قوله: إذا ظهرت به على حذف المضاف أى: إلا مس نبذة إذا إلخ. فليراجع.

قوله: (بأن المراد بما يظهر إلخ) مشى عليه «م.ر» أيضاً في شرح المنهاج.

قوله: (فالوجه ما ذكرته) أطلقوا حرمة دهن شعر الرأس ولم يقيده بما ظهر فما الفرق حينئذ.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

شرح مسلم: وليس من مقصود الطيب رخص لها فيهما لإزالة الرائحة الكريهة لا للتطيب، وقضية كلام النظم كأصله: إنه لا يلزمها إزالة الطيب الكائن معها حالة الشروع في العدة، وليس كذلك بخلاف المحرم.

(و) تترك (دهن شعر) لرأسها ولحيتها إن كانت بدهن وإن لم يكن فيه طيب لما فيه من الزينة، أما سائر البدن فلا يحرم دهنه بما لا طيب فيه كالشبرج، والسمن لا بما فيه طيب كدهن البان، والبنفسج، (و) تترك (اكتحال الإثمد) بكسر الهمزة، واليم، وهو الكحل الأسود، (والصبر) بفتح الصاد وكسرها مع إسكان الباء كما في النظم، وبفتح الصاد وكسر الباء وهو الأصغر، وإن لم يكن فيهما طيب لما مرفى الخبرين، ولما في ذلك من الزينة سواء كانت بيضاء، أم سوداء، وذكر الصبر من زيادته (لا) اكتحالها بذلك (في ليلها للرمد) أو نحوه.

(و) الحالة إنها (بالنهار مسحت) فلا يحرم قياساً في الإثمد، ونصا في الصبر، ففي أبي داود أنه عليه السلام دخل على أم سلمة وهي حادة على أبي سلمة، وقد جعلت على عينها صبرا فقال: «ما هذا يا أم سلمة؟» فقالت: هو صبر لا طيب فيه، فقال: إنه يشب الوجه أى: يوقده ويحسنه فلا تجعله إلا بالليل، وامسحيه بالنهار» وحملوه على أنها كانت محتاجة إليه ليلا فأذن لها فيه ليلا بياناً لجوازه عند الحاجة مع أن الأولى تركه، وأما خبر مسلم «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينها أفنكحلها فقال: لا مرتين أو ثلاثاً» كل ذلك يقول: لا، فحمل على إنه نهى تنزيه، أو إنه ﷺ لم يتحقق

قوله: (وليس كذلك) والفرق أن الطيب من سنن الإحرام ولا كذلك هنا، وإنه شدد عليها هنا أكثر بدليل حرمة نحو الحناء والمعصفر عليها هنا لإثم. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (يشب) بابه رد. انتهى. مختار. انتهى. «ع.ش».

قوله: (لرأسها ولحيتها) ينبغى، وغيرهما كالحاجب، وقوله: إن كانت أى: لحيتها، وقوله: بدهن متعلق بقوله: ودهن.

الخوف على عينها، أو إنه يحصل لها البرء بدونه. لكن فى رواية زادها عبد الحق قالت: «إنى أخشى أن تنفقى عينها. قال: وإن انفقت» وقد يجاب عنها بأن المراد: وإن انفقت عينها فى زعمك لأنى أعلم أنها لا تنفقى. أما إذا احتاجت إليه نهراً أيضاً فيجوز فيه. (لا) اكتحال (الأبيض) كالتوتيا فلا يحرم لأنه لا زينة فيه، وعلم مما تقرر أنه يجب ترك تحمير الوجنة وتبييضها بالإسفيداج. وتصغيرها بما له صفرة، وترك تسويد الحاجب، وتصغيره، وتطريف الأصابع. ونفش الوجه، وأنه يباح التزيين بالفرش، والستور وأثاث البيت، وغسل الرأس، وامتشاطه، ودخول الحمام إن لم يكن فيه خروج محرم، وإزالة الوسخ، والاستحداد، وقلم الأظفار، وإنه لا يجب الإحداد على المعتدة لغير الوفاة لأنها إن كانت مطلقة فهى مجفوة بالطلاق، أو مفسوخاً نكاحها فالفسخ منها، أو لمعنى فيها فلا يليق بها فيهما إيجاب التفجع. أو موطوءة بشبهة، أو نكاح فاسد، أو أم ولد فلأن التفجع لإظهار ما فات من عصمة النكاح ولم يوجد. نعم يستحب ذلك للمطلقة، وفى معناها المفسوخ نكاحها، وبباح للمرأة الإحداد على ميت غير زوج ثلاثة أيام فأقل، وتحرم الزيادة عليها لخبر أم

قوله: (وتصغيره) أى: حضابه بالصفرة، وأما تصغيره بالغين وهو الترجيح فيحل، وقيل: يحرم أيضاً «ق.ل.».

قوله: (ويباح للمرأة الإحداد إلخ) المراد بغير الزوج القريب، وينبغى أن يكون السيد كالقريب، فلا يجوز للأجنبية الإحداد على أجنبى ولو بعض يوم، ولا يجوز للرجال الإحداد على قريب، أو أجنبى كما قاله ابن الرفعة. انتهى. «س.م.» على أبى شجاع معنى، ومثل القريب والسيد من يطلب الحزن عليه، ولا رية كصديق، وعالم، وصالح. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (غير زوج) قال فى شرح الروض: قال الأذرى: والأشبه أن المراد بغير الزوج القريب كما أشار إليه القاضى، فلا يجوز للأجنبية الإحداد على أجنبى ولو بعض يوم. قال: وينبغى أن يحرم الإحداد على الأجنبى. انتهى. وينبغى أن يكون السيد كالقريب. انتهى. وكتب أيضاً قوله: غير زوج من قريب وسيد، وكذا أجنبى حيث لا رية فيما يظهر، تم

قوله: (قال: وينبغى إلخ) هكذا عبارة شرح الروض: أولاً وآخرًا، ولعل مراده نفى أن يكون المراد بالجواز أولاً مستوى الطرفين.

قوله: (وسيد) مثله المملوك حيث لا رية كأن كان صديقاً أو علماً أو صالحاً.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

عطية السابق، وخبر الصحيحين: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا» أى: فيحل لها الإحداد عليه أى: يجب للإجماع على إرادته، وتقييد المرأة في الخبر بالإيمان بالله واليوم الآخر جرى على الغالب فإن الذميمة كذلك، ومثلها فيما يظهر المعاهدة والمستأمنة، فإن كانت المعتدة غير مكلفة منعها وليها مما تمنع منه المكلفة، (ودون ترك ما ذكرنا) مما تتركه المعتدة للوفاة (تنقضى) عدتها مع عصيانها بعدم تركها ذلك إذا علمت حرمتها، كما لو فارقنت المسكن حيث يجب ملازمته إذ العبرة فى انقضاء العدة بانقضاء المدة حتى لو بلغها خبر وفاة الزوج بعد أربعة أشهر وعشرا كانت العدة منقضية.

(وغير حرة) ولو مكاتبة، ومبعضة إذا لم تكن حاملا تعتد (بقرأين إذا) كانت (تعتد بالأقراء) لقول عمر: وتعتد الأمة بقرأين ولأنها على النصف من الحرية فى كثير من الأحكام، وإنما كملت القرء الثانى لتعذر تبعيضه كالطلاق إذ لا يظهر نصفه إلا بظهور كله فلا بد من الانتظار، (ونصف غير ذا) أى: وتعتد غير الحرية بنصف غير ما ذكر من الأقراء أى: بنصف أشهر الحرية، وهو شهر ونصف فى عدة الحياة إن كانت تعتد بالأشهر، وشهران وخمس ليال بأيامها فى عدة الوفاة وإن كانت تعتد بالأقراء، وقضية كلامه: إن الرقيقة المتحيرة تعتد بشهر ونصف، وبه صرح البارزى، وقال البلقينى: هذا قد يتخرج على أن الأشهر أصل فى حقها وليس بمعتد، فالفتوى على أنها إذا طلقت أول الشهر اعتدت بشهرين، أو وقد بقى أكثره فبإيقاعه، والثانى أو دون أكثره فبشهرين بعد تلك البقية.

.....

رأيت شارحين يخالفوا فيه، وما قصصه أوجه كما لا يخفى، وظاهر أن الزوج لو منعها مما ينقض به تمتعه حرم عليها فعله. حجر «ج».

قوله: (إذ لا يظهر نصفه إلا بظهور كله) لك أن تقول: هذا لا يقتضى أن يبقية من العدة بل إنها لا تبين إلا بتمامه، فهلا جعلت قرءا ونصفا، وإن توقف معرفة آخرها على تمام القرء الثانى حتى لو راحها أو تزوجها آخر فى أثناء القرء الثانى تبين بتمامه صحة الرجعة إن وقعت فى نصفه الأول دون الثانى، وصحة التزويج إن وقع بالعكس، ويجاب بأنه لما كان النصف قد يخفى، ولا ينضبط اعتبر التمام لظهوره وانضباطه فليتأمل.

.....

(و) تعتد المرأة إذا كانت حاملا (بتكامل انفصال حمل) حى ، أو ميت (يمكن) كونه (من ذى عدة) لقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْهَلْنَ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق ٤] فهو مخصص لآية ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ﴾ ولأن القصد من العدة براءة الرحم وهى حاصلة بالوضع ، وهذا (فى الكل) من حرة وغيرها ذات أقراء. أو أشهر مفارقة بالحياة أو بالوفاة لأنه يدل على براءة الرحم قطعا ، والأقراء والأشهر يدلان عليها ظاهرا ، وخرج بانفصاله خروج بعضه ولو بعد خروج أحد التوأمين ، فلا تنقضى به العدة ، بل حكمه حكم المجتن فى بقاء العدة ، والرجعة ، ولحوق الطلاق . والتوارث بين أبويه . وعدم توريثه . وسراية عتق الأم إليه . ووجوب الغرة بالجناية عليها . وعدم إجرائه عن الكفارة ، وتبعيته للأم فى إزالة الملك ، وكذا سائر أحكام الجنين . كذا ذكره الرافعى هنا وفى الفرائض ، وحكى فى باب الغرة وجهين ، وصحح أن المعتبر لوجوبها ظهور شيء منه لأن المقصود تحقق وجوده ، وبنى عليهما وجوب القود إذ أخرجان

.....
.....

قوله: (أو وقد بقى أكثره) أى: ستة عشر فأكثر.

قوله: (فلا تنقضى به) أى: لخروج بعضه أو ببعضه، وقوله: بل حكمه أى: الجنين الذى خرج بعضه فلا يتوهم أن الكلام فيما يشمل أحد التوأمين الخارج أولا إذ لا يأتى فيه قوله الآتى: وسراية عتق الأم إليه كما هو ظاهر.

قوله: (وعدم توريثه إلخ) كل من عدم الإرث وسراية العتق وما بعدهما شامل لما إذا انفصل إلا نحو إصبع أو ظفر، ولا يخفى بعده فليتأمل.

قوله: (ووجوب الغرة بالجناية عليها) كأنهم احتزروا بذلك عن الجناية عليه فإن فيها العقود أو الدية كما سيأتى حكايته عن الرافعى فيما ذكره فى باب الغرة لكن الظاهر أن قوله الآتى: تجب الدية إذا جنى بعد الصباح مراده الجناية على الأم، كذا بخط شيخنا.

قوله: (بالجناية عليها) أما الجناية عليه فستأتى قى قوله: إذ أخرجان رقبته.

قوله: (لما إذا انفصل إلخ) أفتى «م.ر» بأنه إذا انفصل كله إلا شعرا انفصل عنه وبقي فى الجوف لم يؤثر فى انقضاء العدة، بخلاف ما لو كان الشعر متصلا وقد انفصل كله ما عدا ذلك الشعر، وكالشعر فيما ذكر الظفر نقله عنه المحشى فى حاشية التحفة، والظاهر أن غيره مثله فى التفصيل.

قوله: (أن الجناية على الأم) أى: لكن علمت حياته بصياحه، بخلاف مسألة الغرة.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

رقيبته وهو حى . وجوب الدية إذا مات بعد صياحه . وحكى فى الأطعمة عن البغوى : إنه إذا خرج بعضه لا يحل بذبح الأم للقدرة عليه ، وعن القفال : الحل ، ورجحه فى الروضة ، ورجح فيها كأصلها فى الرضاع أن ابتداء الحولين من خروجه بتمامه ، وحكى هناك وجهين فى إنه إذا ارتضع قبل تمام خروجه هل يعتد أو لا ، وقول النظم بتكمل كقول غيره بتمام تأكيد وإيضاح لأن الغرض منه مفهوم من الانفصال ، وخرج بإمكانه من ذى العدة ما إذا لم يمكن بأن ولدته لدون ستة أشهر من العقد ، أو لأكثر ، ودون أربع سنين وكان بينهما مسافة لا تقطع فى تلك المدة ، أو لفوق أربع سنين من الفارقة فلا تنقضى العدة بوضعه لكن لو ادعت فى الأخيرة إنه راجعها . أو وطئها بشبهة ، وأمكن فهو ، وإن انتفى عنه تنقضى به العدة . كذا نقله الماوردى عن الجمهور ، والشيخان عن الأئمة .

(ولو نفى) ذو العدة الولد فإنها تنقضى بوضعه لأن ذلك لا ينافى إمكان كونه منه ، ولهذا لو استلحقه لحقه ، (و) لو كان المنفصل (لحمة) لا صورة فيها ، فإن العدة تنقضى بها بشرط زاده بقوله : (إن أخبرت * قوابل) أربع (أن لو تدوم) أى : بأنها لو دامت فى البطن (صورت) آدميا ، وصرف قوابل للوزن .

(لا) إن كان (علقا) أى : علقه ، فلا تنقضى بها العدة إذ لا تسمى ولدا ولا يعلم أنها أصل له ، (و) لا إن كانت المرأة (مع صبا) لزوج لا يولد لمثله ، (أو) مع (مسح) له بأن مسح ذكره وأنثياه فلا تنقضى العدة بوضعه (لعدم الإمكان) أى : إمكان كونه

.....
قوله : (ودون أربع سنين) فى شرح «م.ر» على المنهاج : أن الأربع متى حسب منها لحظة الوضع ، أو لحظة الوطء كان لها حكم ما دونها ، ومتى زاد عليها كان حكمها ما فوقها . انتهى .

قوله : (لحمة إلخ) ولا تثبت بها أمية الولد ، ولا تجب فيها الغرة ، والفرق : أن المدار هنا على براءة الرحم وأصل الآدمى أولى من الحيض . انتهى . «ق.ل.»

.....
قوله : (ووجوب الدية إذا مات إلخ) الظاهر أن مسألة الدية صورتها أن الجنابة على الأم . كذا بخط شيخنا ، وعبارة شرح الروض : وتجب الدية بالجنابة على أمه إذا مات بعد صياحه . انتهى .
قوله : (ولا يعلم أنها أصل له) قد يخبر معصوم أنها أصله .

.....

منهما. بخلاف الخصى والمجبوب لبقاء آلة الجماع فى الأول. وقد يببالغ فى الإيلاج فيلتذ وينزل ماء رقيقا كما مر، وبقاء أوعية المنى وإمكان وصوله إلى الرحم بغير إيلاج فى الثانى، والتعليل بعدم الإمكان من زيادة النظم، وكذا قوله: (فى الأصح)، ومقابله إمكان كون الولد من المسوح، وبه قال القاضيان حسين، وأبو الطيب، وغيرهما: لأن معدن الماء الصلب هو والمجرى باقيان، فتعتد امرأته بالوضع.

(وإن تلد) أى: المطلقة المعتدة (بعد انقضاء) للعدة بغير الوضع (لأقل * من أربع من السنين، والأجل) أى: ابتداءه.

(من الطلاق لحق) الولد (الزوج هنا) وبأن أن العدة لم تنقض إن لم تنكح المرأة آخر. أو نكحت ولم يمكن كون الولد من الثانى لقيام الإمكان إذ أقصى مدة الحمل أربع سنين للاستقراء، فإن كان الانقضاء بالوضع، ثم ولدت لستة أشهر فأكثر من حين الوضع لم يلحق الزوج لتحقق براءة الرحم، ولا نظر إلى احتمال حدوثه من وطئه بشبهة لأن ذلك لا يكفى للحق، وإن كان محتملا لأنه بعد البيونة كسائر الأجانب. فلا بد من اعترافه بوطء الشبهة وادعائه الولد، وقد يؤخذ من قوله، كأصله لأقل من أربع سنين من الطلاق أن الأربع تعتبر من قبله، والمراد من إمكان العلوق قبيله فتعبرهما بذلك سالم من الاعتراض على التعبير بأربع سنين فأقل من الطلاق بأنه ينبغى اعتبار الأربع من إمكان العلوق قبيل الطلاق، وإلا زادت مدة الحمل على الأربع (و) لحق الولد (النكاح الثانى) نكاحا صحيحا (حيث أمكننا) كون الولد منه لقيام

قوله: (أربع) ويكفى واحدة فى الجواز باطنا. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (النكاح الثانى) أى: بعد عدة الأول، أما لو نكح فيها وأمكن كونه من كل

قوله: (لحق الولد) أى: وهذا بخلاف ما لو وطئ أمته، ثم استبرأها وأتت بولد بعد الاستبراء لستة أشهر فصاعدا، فإن الولد لا يلحقه، والفرق ضعف الفراش، واعلم أنه متى لحق الولد فى مسألة المتن فالعدة باقية والرجعة ثابتة، وكذا النفقة، ولا فرق فى المسألة بين الطلاق البائن والرجعى سوى أن لنا وجهها: أن فى الرجعى تحسب المدة من وقت انصرام العدة «ب.ر.».

قوله: (من الطلاق) عبارة العراقى: فلو ولدت المرأة بعد انقضاء عدتها بما ذكرناه غير وضع الولد لأقل من أربع سنين من الطلاق لحق الولد المطلق، وتبين أن العدة لم تكن انقضت. هكذا

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

فراشه، ولا يضر احتمال كونه من الأول لزوال فراشه، فإن لم يمكن كونه من واحد منهما فهو منفي عنهما، وقد بان أن الثاني نكحها حاملاً، وهل يحكم بفساد النكاح حملاً على أنه من وطء شبهة من غيره أو لا حملاً على أنه من زنا، أو أن الشبهة منه قال الأذرعى: فيه نظر، والأقرب عدم الفساد. قال: ثم رأيت عن المطلب أنه يستمر نكاح الثاني. انتهى. وبه جزم الزركشى، وغيره، وهو مأخوذ مما نقله الشيخان فيما مر عن الروياني.

(وَأَلْحَقَ الْقَائِفَ) الولد بأحدهما حيث أمكن كونه منهما (فيما قد فسد) من النكاح الثاني، وظن النكاح انقضاء العدة، أو ظن حل المعتدة وكان قريب عهد
منهما فيلحقه القائف كما سيأتى قريباً، والحاصل إنه إن كان النكاح الثاني بعد عدة الأول لحق الثاني، وإن أمكن لحوقه بالأول، وإن كان قبلها وأمكن كونه من الأول لحقه، أو من الثاني لحقه، أو منهما ألحقه القائف، فإن لم يمكن كونه منهما فهو منفي عنهما سواء كان النكاح الثاني بعد انقضاء عدة الأول، أو قبله.

أطلق الأصحاب حسبان الأربع من الطلاق، وقال أبو منصور التميمي: تحسب من وقت إمكان العلوق قبيل الفراق، قال الرافعي: وهذا قويم، وفي إطلاقهم تساهل. انتهى.

قوله: (نكاحاً صحيحاً) مثله النكاح الفاسد ووطء الشبهة إذا صدر بعد انقضاء عدة الأول «ب.ر.أى: بخلاف ما إذا صدر فيها، وكتب أيضاً: خرج الفاسد فإن ثبت معه وطء لحقه وإلا فلا ففيه تفصيل، وكتب أيضاً عبارة الإرشاد: لا بعد نكاح وإمكان ولو فاسداً إن وطئ. انتهى. أى: فلا يلحق الأول، بل الثاني، ثم قال: وفيها أى: لو نكح في العدة لحق القائف. انتهى.
قوله: (وظن النكاح انقضاء العدة يفهم تصوير المسألة) فالنكاح في العدة.

قوله: (هكذا أطلق الأصحاب إلخ) انظره، فلعل فيه تحريفاً، فإن المصنف لم يحسب الأربع من الطلاق، بل حسب الأقل من الأربع منه، كما فى الشرح.

قوله: (لا بعد نكاح) أى: لا إن أتت به بعد نكاح واقع بعد عدة الأول لغير ذى العدة وإمكان أن يكون الولد منه بأن أتت به لسته أشهر فأكثر من إمكان العلوق بعد العقد، فإنه لا يلحق الأول وإن أمكن كونه منه، بل الثاني لأن فراشه تأخر فهو أقوى، ولصحة النكاح ظاهراً وإلحاقه بالأول يبطله، ولا سبيل إلى إبطال ما صح بالاحتمال. انتهى. شرح الإرشاد مع زيادة سيرة مأخوذة منه.

قوله: (ألحق القائف) أى: إن أمكن كونه من كل منهما، أما لو أمكن كونه من الثاني فقط لحقه بأن ولدته لأكثر من أربع سنين من إمكان العلوق قبل الفراق ولسته أشهر فأكثر من وطئه، وإن كان طلاق

بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء، ولم يتبين له الحال عند الوطء فمن ألحقه به لحقه، وتعتد عن الآخر، فإن ألحقه بهما، أو نفاه عنهما، أو اشتبه الحال عليه، أو لم يكن قائف انتظر بلوغه وانتسابه بنفسه، وإن أمكن كونه من الأول فقط لحقه وانقضت عدته بوضعه، ثم تعتد للثاني، أو من الثاني فقط لحقه، أو لم يمكن كونه من واحد منهما فمئفى عنهما، (و) يعتبر (من زمان الوطء) فى النكاح الفاسد لا من زمان العقد (إمكان الولد) أى: مدة إمكانه إذ لا عبرة بمجرد العقد الفاسد.

(و) تعتبر (عدة الوطء) فى ذلك (من التفريق) بينهما بالقاضى، أو باتفاقهما عليه، (أو موته عنها أو التطليق) أى: أو تطليقه لها بظن الصحة، أو غيبته عنها يعزم أن لا يعود إليها لأن الفراش يزول بذلك، وقوله: أو موته إلى آخره من زيادته، ولما ذكر إمكان الولد فيما تقرر استطرد ذكر ما يناسبه فقال.

(أقل إمكان لمولود كمل) أى: لوضع ولد كامل ستة أشهر ولحظتان من حين

قوله: (انتظر بلوغه) فلو مات والحالة هذه انقضت عدة أحدهما بوضعه، ثم تعتد للآخر بثلاثة أقرأء، كذا يؤخذ من شرح الإرشاد.

قوله: (ستة أشهر) أى: عديدة كما فى شرح الإرشاد للحجر.

قوله: (انتظر بلوغه وانتسابه) أى: ولكن إذا وضعته، ومضى بعد الوضع ثلاثة قروء حلت للأزواج، ولو أمكن كونه من كل منهما لكن نفيه لم تنقض العدة بوضعه واحد منهما، بل بعد الوضع تكمل العدة عن الأول، ثم تعتد عن الثانى. نعم أفاد ابن المقرئ أن: قياس إلحاق المجهول بالزنا أنها لو رأت الأقراء فى مدة الحمل اعتبرت، وهو ظاهر لكن يبقى النظر فى قولهم: لم تنقض بوضعه. هل يشكل على ما سلف من أنها تنقضى بالمنفى بلعان أم لا؟ كذا بخط شيخنا.

قوله: (أقل إمكانه إلخ) أقل مبتدأ، والأقصى عطف عليه، وبين توأمين ظرف حال من الأقصى، وستة أشهر خبر عن المبتدأ وما عطف عليه، وقوله الآتى: ولحظتان عطف على الخير لكن بالنسبة للمبتدأ دون المعطوف عليه، كما أفاده الشارح بقوله الآتى: بلا لحظتين، وذلك لأن اعتراض المصنف إنما هو على الستة الأشهر فقط، وبهذا التقرير يندفع ما أورده شيخنا هنا فانظره.

الأول رجعيًا كما رجحه البلقينى، أو من الأول فقط لحقه بأن ولدته لأربع سنين فأقل مما مر، ولأقل من ستة أشهر من وطء الثانى وانقضت عدته بوضعه، ثم تعتد ثانيًا للثانى. انتهى. شرح الإرشاد للحجر.

قوله: (هل يشكل على ما سلف إلخ) قد يقال: إن جواز استلحاق كل منهما له مقتضاه نقضاء عدة كل منهما به، وهو غير ممكن، فامتنع هنا لذلك بخلاف ما مر تدبر.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

إمكان اجتماع الزوجين بعد النكاح لحظة للوطه ولحظة للولادة، فلو ادعته لأقل من ذلك لم تصدق وكان للزوج فى عدة الطلاق الرجعى أن يراجعها وبذلك علم أن الأشهر الستة هى أقل مدة الحمل لقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف ١٣] مع قوله ﴿وفصاله فى عامين﴾ [لقمان ١٤] لأنه إذا كان الانفصال فى عامين فالباقي من الثلاثين للحمل ستة أشهر، وروى البيهقى «أن عبد الملك بن مروان ولد لستة أشهر» (وبين توأمين الأقصى مع خلل) أى: فساد يأتى بيانه أى: وأقصى المدة بين التوأمين.

(ستة أشهر) بلا لحظتين (و) إنما (قلت مع خلل) أى: فى عبارة الحاوى (إن) هذه المدة للحمل الأقل) أى: هى أقل مدة الحمل.

(فإن تخللت) بينهما (يكن ذا) أى: الثانى (حملا * آخر فاشروط كونه) أى: الأقصى بين التوأمين (أقلا) من ستة أشهر.

(لرافعى) هذا (البحث) اعترض به كلام الوجيز، واستشكل ابن الرفعة ذلك بأن: كونه حملا آخر يتوقف على وطه بعد وضع الأول، فإذا وضعت الثانى لستة أشهر من وضع الأول يسقط منها ما يسع الوطه، فيكون الباقي دون ستة أشهر، ويجب أن يمكن تصوير ذلك باستدخالها المنى حالة وضع الأول، وتقبيدهم بالوطه

فوله: (ويجاب إلخ) قال «م.ر» فى شرح المنهاج: هو فى غاية الندور مع أنه يلزم عليه انتفاء الثانى عن ذى العدة مع إمكان كونه منه المصحوب بالغالب كما علم، فامتنع نفيه عنه مراعاة لذلك الأمر النادر للاحتياط للنسب والاكتفاء فيه بمجرد الإمكان، ويلزم من لحوقه به توقف انقضاء العدة على وضعه. انتهى. ومعلوم أن الوطه حالة الوضع أندر من هذا، فاندفع أيضاً.

قوله: (بلا لحظتين) لا يضر نفي اللحظتين مع أنه لابد للثانى من لحظة لوضعه لأن الكلام فيما بين وضعه ووضعه الأول، فوضعه خارج عن المدة المتخللة التى الكلام فيها.

قوله: (واستشكل ابن الرفعة إلخ) لا يخفى أن إشكال ابن الرفعة يدفع بحث الرافعى فتأمله.

فى قولهم: يعتبر لحظة للوطه جرى على الغالب. والمراد: الوطه أو استدخال المنى الذى هو أولى بالحكم هنا، بل قد يقال: يمكن الوطه حالة الوضع، (والتصوير*أقله) أى: وأقل مدة إمكان وضع سقط مصور (أربعة شهور) مائة وعشرون يوماً كما عبر بها المنهاج كأصله ولحظتان وأقل إمكان وضع.

(لحم) أى: سقط غير مصور (ثمانون) يوماً ولحظتان، وذلك لخبر الصحيحين «إن أحدهم يجمع خلقة فى بطن أمه أربعين يوماً، ثم علقه مثل ذلك، ثم يكون يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه. وأجله، وشقى، أو سعيد». (قروء الطهر) بالجمع أو بالإفراد أى: وأقل مدة انقضاء الأقراء التى هى الأطهار للحره المعتادة إذا طلقت (فى الطهر ضعف * ستة وعشر) أى: اثنان وثلاثون يوماً ولحظتان لحظة للقرء الأول. ولحظة للطعن فى الحيضة الثالثة، وهى لتبين القرء الثالث لا من العدة فلا تصح الرجعة فيها، ولذلك قال بعضهم: مدة الإمكان اثنان وثلاثون يوماً ولحظة، واعلم أنه قدم أن القرء هو الطهر. فذكره الطهر هنا من زيادته بعد القرء إيضاح.

(و) أقل مدة إمكان ذلك (للإمام) المعتادات إذا طلقن فى الطهر (عشرة وستة) من الأيام ولحظتان: لحظة للقرء الأول، ولحظة للطعن فى الحيضة الثانية، وهى لتبين القرء الثانى، فقلوه: (ولحظتان فى الجميع) يرجع إلى جميع ما مر غير صورة التوأمين كما تقرر، وقوله: من زيادته (ألبته) تكملة.

(و) أقل مدة إمكان ذلك (لذوات الابتداء) من الحرائر إذا طلقن فى الطهر (ثمانى * وأربعون) يوماً ولحظة للطعن فى الدم. لأن الطهر الذى طلقت فيه ليس بقرء لكونه غير محتوش بدمين، ولا تعتبر لحظة أخرى لاحتمال طلاقها فى آخر جزء من ذلك الطهر، (و) لذوات الابتداء من (الإماء) إذا طلقن فى الطهر (اثنان).

قوله: (خلقه) أى: مادته وهو المنى.

قوله: (فى الطهر) هو معتبر فى المسائل الآتية كلها، وقسيمه قول المتن: وإن الطلاق فى الحيض إلخ «ب.ر».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(معها ثلاثون) ولحظة للطعن في الدم (و) من الحرائر (أربعون) يومًا * مع * سبع) ولحظة للطعن في الدم (إن الطلاق) لهن (في الحيض وقع) واللحظة للتبين لا من العدة كما مر في المطلقة في الطهر، ولا تعتبر لحظة أخرى لاحتمال طلاقها آخر جزء من الحيض.

(كفى الطلاق) لهن (بولادة الولد) كقوله: إن ولدت فأنت طالق، فولدت فإنه يمكن انقضاء أقرائها بسبعة وأربعين يومًا ولحظة للطعن في الدم بأن ترى نفاسًا وهي معتادة. فإن رآته أو كانت مبتدأة زادت المدة، (و) أقل مدة إمكان ذلك (للإماء) إذا طلقن في الحيض، أو وقع عليهن الطلاق بالولادة (مع ثلاثين أحد) أى: أحد وثلاثون يومًا ولحظة للطعن في الدم بالتصوير السابق آنفا في الحرة، فقوله.

(ولحظة في كلها) يرجع إلى جميع الصور المذكورة كما تقرر. تنبيهه: لو لم تذكر المرأة هل طلقت في طهر أو حيض قال الماوردي: أخذت بالأقل وهو أن يكون طلقها في الطهر. وقال شيخه الصيمري: أخذت بالأكثر لأنها لا تخرج من عدتها إلا بيقين. قال الزركشي: وهو الاحتياط، والصواب. (وحلفت) أى: المرأة ولو أمة إذا نازعها زوجها (في غير أشهر) بأن ادعت انقضاء عدتها بالوضع، أو بالأقراء مع الإمكان. وأنكره هو فتصدق إذ يعسر عليها إقامة البيئة به. ولأنها مؤتمنة على ما فى رحمها لقوله تعالى: ﴿ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله فى أرحامهن﴾ [البقرة ٢٢٨] وجه الدلالة: أنه لو لم يقبل قولهن لما أتمن بالكتمان، فهو كقوله: ﴿ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه﴾ [البقرة ٢٣٨] (ولو) ادعت انقضاءها (من خالفت).

قوله: (زادت) أى: بمدة النفاس، وطهر المبتدأة إذ لا يعد قرأ كما سلف.

قوله: (وحلفت إلخ) عبارة الروض: والقول فى انقضاء العدة بما سوى الأشهر قولها: إن أمكن. قال فى شرحه: وخرج بانقضاء العدة غيره كالنسب والاستيلاء، فلا يقبل قولها إلا ببيئة. انتهى.، ثم قال: وبقوله: إن أمكن ما إذا لم يمكن دعواها لصغر، أو يأس، أو غيره فهو المصدق أيضًا. انتهى.

(عاداتها) حيزا وطهرا فإنها تصدق بحلفها لأن عاداتها قد تتغير، وإذا ادعت انقضاء عدتها لما دون زمن الإمكان ورد قولها، فجاء زمن الإمكان صدقت حينئذ. وإن كانت مصرة على دعواها الأولى. كما لو ادعى المالك في الزكاة غلطا فاحشا من الخارص، ورد قوله فيه فإنه يقبل قوله في القدر الذي يقع مثله في الخرص، أما إذا ادعت انقضاءها بالأشهر فالقول قول الزوج بيمينه لرجوع النزاع إلى وقت الطلاق وهو المصدق في أصله، فكذا في وقته، ولو قال: طلقته في رجب، فقالت: بل في شعبان فقد غلظت على نفسها، فتؤاخذ بقولها، (و) حلفت إذا تنازعا في (وقت وضع) بأن ادعته بعد الطلاق وادعاه قبله، فتصدق بحلفها بشرط زاده بقوله: (إن على * وقت الطلاق الاتفاق حصلا) منهما كيوم الجمعة، وقال: وضعت يوم الخميس. وقالت: بل السبت لأنها تصدق في أصل الوضع، فكذا في وقته فإن لم يتفقا على وقت الطلاق، بل اتفقا على وقت الوضع، أو لم يتفقا على شيء منهما فسيأتى.

(و) حلفت إذا تنازعا بعد انقضاء العدة في (نفيها الرجعة) فتصدق بحلفها على نفي العلم (إن يتفقا * على زمان الانقضاء) للعدة كيوم الجمعة، وقال: راجعت قبله، وأنكرت هي الرجعة لاتفاقهما على وقت الانقضاء، والأصل أنه لم يراجع قبله، ولأنه يدعى بعد انقضاء سلطنته وقوع تصرفه قبل ذلك، فأشبه الوكيل إذا ادعى بعد العزل

.....
قوله: (على نفي العلم) أى: لأن الحلف هنا على فعل الغير.
قوله: (على زمان الانقضاء) أى: على وقت يحصل به الانقضاء لولا الرجعة، فلا يقال: كيف يدعى الزوجية مع موافقته على وقت الانقضاء. انتهى. «ق.ل.»

قوله: (فتؤاخذ بقولها) انظر لو رجعت ووافقته.
قوله: (فسيأتى) أى: في قوله الآتى: أنفا والزوج إلخ.
قوله: (أن يتفقا على زمان الانقضاء) ينبغى أن لا يشترط الاتفاق على عين زمان الانقضاء، بل يكفي الاتفاق على تحقق الانقضاء الآن كما يشمل قوله: إذا تنازعا بعد انقضاء العدة.

قوله: (انظر لو رجعت إلخ) الظاهر أنه يقبل منها. كذا بهامش، والظاهر أنه لا يقبل لاعترافها ببقاء عدتها فليراجع.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

أنه تصرف قبل العزل، فإنه يطالب بالبينة، وزاد قوله: (لا مطلقاً) تأكيداً لما قبله وتكملة.

(و) حلف (الزوج) إذا تنازعا (فى أى زمان طلقاً * حيث على وقت الولاد) لغة فى الولادة (اتفقاً) كيوم الجمعة، وقال: طلقته يوم السبت، وقالت: بل الخميس لأن الطلاق بيده، فيصدق بحلفه فى وقته كما يصدق فى أصله، ولأن الأصل عدم الطلاق

قوله: (وحلف الزوج إلخ) ما ذكره الشيخان هنا من أنهما إذا اتفقا على وقت الولادة صدق الزوج، أو الطلاق صدقت الزوجة، وإن لم يتفقا على وقت لا للولادة ولا للطلاق، بل ادعى تقدم الولادة، وادعت تقدم الطلاق مبهما صدق، وإن سبقت إلى الدعوى يخالف ما ذكره فى الرجعة من أنه إذا ادعى والعدة منقضية رجعة فيها فأنكرت، فإن اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة، وقال: راجعت الخميس، فقالت: بل السبت صدقت بيمينها أنها لا تعلم إنه راجع يوم الخميس، أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة، وقالت: انقضت الخميس، وقال: السبت صدق بيمينه وإن تنازعا فى السبق بلا اتفاق بأن اقتصر على أن الرجعة سابقة، واقتصرت على أن انقضاء العدة سابق، فالأصح ترجيح سبق الدعوى لأنه على العكس مما هنا، والولادة كالانقضاء، والطلاق كالرجعة، وأجيب بأنه لا مخالفة أما فيما إذا كان هناك اتفاق على وقت الولادة، أو الطلاق فلأنه عمل بالأصل فى الموضعين، وإن كان المصدق فى أحدهما غيره فى الآخر، وإن لم يتفقا فلأنهما فى الرجعة اتفقا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة، وهنا لم يتفقا عليه قبل الولادة فقوى فيه جانب الزوج انتهى. «ق.ل» على الجلال، ومراده فى الرجعة المسألة السابقة، والمسألان الآتيان والله در المصنف حيث جمع بين المسائل هنا إشارة للفرق بينها، ودر الشارح حيث أشار إلى الفرق بين قوله: وكذا لو لم يتفقا إلخ، وبين مسألة الإطلاق الآتية فى المصنف بقوله: وإن سبقت إلى الدعوى تدبر.

قوله: (فيصدق بحلفه) أى: أنها ما انقضت يوم الخميس، كذا فى المحلى، وقضيته إنه لا يكفى الحلف على أنه لا يعلم انقضاءها يوم الخميس، وكأن الفرق بينه وبين ما سلف من أنها تحلف على نفى العلم كون الانقضاء ليس فى الأفعال الحاصلة بالاختيار، بل ليس فعلاً، وإنما هو أثر فعل وحكمه انتهى. «بر».

قوله: (تأكيد لما قبله وتكملة) فيه شىء وكيف ذلك، والتقييد قد لا يكون للاحتراز فى الحكم.

يوم الخميس، وكذا لو لم يتفقا على وقت لا للولادة ولا للطلاق. بل ادعى تقدم الولادة، وادعت تقدم الطلاق مبهما فهو المصدق بحلفه. وإن سبقت إلى الدعوى لأن الأصل بقاء سلطنة النكاح.

(و) حلف إذا تنازعا في (أنه راجعها من مدة) مضت من العدة (بالاتفاق) أى: مع اتفاقها على (أنها) باقية (فى العدة)، فيصدق بحلفه لقدرته على إنشاء الرجعة. (كذا) يحلف (بالاتفاق منهما) أى: مع اتفاقهما (على * وقت ارتجاع) لها كيوم الجمعة (إن) وفى نسخة إذ: بمعنى إذا (نزاع حصلا) بينهما.

(فى وقت الانقضاء) بأن قالت: انقضت يوم الخميس. وقال: بل السبب فيصدق بحلفه لأن الأصل عدم انقضائها قبل الرجعة، (و) حلف (أى: سببقا) منهما إلى الدعوى إذا تنازعا بعد الانقضاء (فى) تقدم (رجعة، والانقضاء إن أطلقا) بأن لم يتفقا على وقت واحد منهما، بل اقتصر الزوج على أن الرجعة سابقة، والزوجة على أن انقضاء العدة سابق، فيصدق السابق بحلفه لاستقرار الحكم بقوله: فإن سبقت

.....
قوله: (لاستقرار الحكم) أى: بدون أصل ينافيه، وإلا فالسبب قد يوجد مع الاتفاق على وقت واحد منهما، ولا يعمل به. تأمل.

قوله: (لاستقرار الحكم بقوله) أى: لأنها لما سبقت بادعاء الانقضاء وجب تصديقها لقبول قولها فيه من حيث هو، فوقع قوله بعد ذلك لغوا، ولما سبق هو بادعاء الرجعة وجب تصديقه لأنه يملكها فصحت ظاهراً، فوقع قولها بعد ذلك لغوا. انتهى. «م.ر.» وهذا لا ينافى اشتراط حضور الخصم وإنكاره حتى يحلف المدعى ويستقر الحكم له، فاندفع ما يقال.

قوله: (وكذا لو لم يتفقا إلخ) قد يتوهم اشتباه هذه المسألة بقوله الآتى: وحلف أى سببقاً إلخ، ولا اشتباه لأن صورة هذه أنه وجد طلاق وولادة، واختلفا فى المتقدم منهما هل هو الولادة فتكون الآن فى العدة، أو الطلاق فتكون العدة منقضية الآن، وصورة المسألة الآتية أنه وجد انقضاء العدة ووجدت رجعة، واختلفا فى السابق منهما.

قوله: (تقدم الولادة) أى: على الطلاق، فتكون الآن قد انقضت العدة.

قوله: (لاستقرار الحكم بقوله) ما معنى ذلك.

.....

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

الزوجة، وقالت: أنقضت عدتي قبل مراجعتك، ثم قال الزوج: بل بعدها صدقت بحلفها وإن سبق الزوج، وقال: راجعتك قبل انقضاء عدتك، ثم قالت هي: بل بعد انقضائها صدق بحلفه، وهذا ما في الروضة كالشرح الصغير. لكنه في الكبير حكى عن القفال. والبغوى. والمتولى: إنه يشترط تراخي كلامها عنه، فإن اتصل به فهي المصدقة لأن الرجعة قولية، فقله: راجعتك كأنشائها حالا، وانقضاء العدة ليس بقولى، فقولها: أنقضت عدتي إخبار عما تقدم، وكأن قوله: راجعتك صادم انقضاء العدة. وتعجب الزركشى من إسقاط الروضة لهذا، ولو ادعى ما صدقت بحلفها لذلك. ولأن انقضاء العدة لا يعلم غالباً إلا منها والزوج يمكنه الإشهاد على الرجعة ولم

قوله: (لاستقرار الحكم إلخ) زاد «ق.ل.» بعده: ولأنه إن سبقت فقد اتفقا على الانقضاء، وإن سبق فقد اتفقا على الرجعة، وعبارة شرح الروض بعد قوله: صدق السابق منهما بالدعوى بيمينه لاستقرار الحكم بقوله نصها فإن سبقت الزوجة، وقالت: أنقضت عدتي قبل مراجعتك، ثم قال الزوج: بل بعدها صدقت بيمينها لأنهما اتفقا على الانقضاء واختلفا في الرجعة، والأصل عدمها واعتضدت دعواها بالأصل، وإن سبق الزوج وقال: راجعتك قبل انقضاء عدتك، ثم قالت: هي بعد انقضائها صدق بيمينه لأنهما اتفقا على الرجعة واختلفا في الانقضاء، واعتضدت دعواه بالاتفاق، والأصل عدم الانقضاء. انتهى. فهل ما ذكره في كل هو المراد باستقرار الحكم بقوله: فيكون غير ما تقدم قريباً عن «م.ر.» أو شيء آخر تأمله.

قوله: (وهذا ما في الروضة) هو المعتمد. انتهى. «م.ر.»

قوله: (يشترط تراخي إلخ) أى: ليكون الإخبار عن انقضائها صادقاً بانقضائها بعد زمن الرجعة لولا الرجعة، بخلاف ما إذا اتصل كلامها به، فإنه يكون الانقضاء المخبر عنه مقارناً لوقت الرجعة إذ هو أول الماضى. تدبر.

قوله: (ولو ادعى ما صدقت بحلفها) قال في الروض عقب هذا: وإن اعترفا بترتيبها وأشكل السابق قضى له لأن الأصل بقاء العدة، فإن قال منشأ: راجعتك، فقالت: متصلاً به قد انقضت قبل أى: قبل رجعتك صدقت. انتهى. قال في شرحه: لأن قوله: راجعتك إنشاء، وقولها: انقضت عدتي إخبار، فيكون الانقضاء سابقاً على قولها: أما لو قالت: ذلك متراخياً عن قول الزوج فهو

يتحقق سبق حتى يتقدم به، ولأن انقضاء العدة محقق فهو أصل، والرجعة رد للزواج في الماضي، والأصل عدمها، وهل المراد: سبق الدعوى عند حاكم أم لا. قال ابن عجيل: نعم، وقال إسماعيل الحضرمي: يظهر من كلامهم إنهم لا يريدونه، وتبعه عليه الشارح في تحريره، ولم يعتمد البلقيني السابق فقال: لو قال الزوج: راجعتك في العدة فأنكرت: فالقول قولها كما نص عليه في الأم، والمختصر، وهو المعتمد في الفتوى. قال: وما صححه الشيخان من أن القول قول السابق لا أصل له.

(وإن مضت) عدتها (ونكحت) زوجا آخر، (ثم ادعى) مطلقها (رجعتها) قبل
انقضاء عدتها، وأشهد بما ادعاه (فشاهداه سمعا) أى: سمعت شهادتهما.

.....

المصدق، وكذا لو قال: راجعتك أمس والعدة باقية إلى الآن، فقالت: بل انقضت قبل أمس على ما أفهمه قوله: منشأ. لكن الموافق لكلام القفال وغيره السابق تصديقها. انتهى. وقد يقال: المنجحه تصديقه لأنه يدعى بقاء العدة إلى الآن، وهي تدعى انقضاءها، والأصل عدم انقضائها، وكلام القفال وغيره فيما إذا اتفقا على الانقضاء والرجعة، واختلفا في السابق فليتأمل، وكذا قول الروض: وإن اعترفا بترتيبهما إلخ مصور بذلك كما يشعر به قوله: اعترفا بترتيبها إذ لو اختلفا في إنها الآن منقضية لم يتصور اعتراف بترتيبهما فليتأمل «س.م».

قوله: (فقال: لو قال الزوج) قد يقال في هذه غير مسألة الشيعين لأن هذه مصورة بما إذا أنكرت أصل الرجعة، فتصدق لأن الأصل عدمها، وقد يستفاد هذا من قوله السابق: ونفيها الرجعة بخلاف مسألة الشيعين فإنها مصورة بما إذا اعترفت بوجود الرجعة لكن ادعت تأخرها عن انقضاء العدة فليتأمل.

قوله: (وكذا لو قال الخ) أى: يصدق هو يمينه لأنهاما اتفقا على وقت الارتجاع واختلفا فى وقت الانقضاء، والأصل عدمه كما مر فى المصنف والشرح.

قوله: (فهو المصدق) لعل معناه: إنه يصح إنشاؤه.

قوله: (فيما إذا اتفقا على الانقضاء والرجعة) أى: على وجودهما، ولم يتفقا على وقت واحد منهما كما فرضه المصنف والشارح فيما مر.

قوله: (لم يتصور اعتراف إلخ) لعله لأنه إذا كان النزاع في وقت الانقضاء يصدق بحلفه، ولا عمل بالسبق حتى يأتي الاعتراف بالترتب فيه.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(و) صارت (هى) زوجة (له) دخل بها الثانى أم لا ، (ومهر مثلها على * ثان لهذى) أى : للزوجة (إن يكن قد دخلا) بها.

(وحيث لم يشهد له) أى : للأول (عدلان) بما ادعاه (حلفها إن شاء) على نفى العلم بالرجعة لصحة قبول إقرارها بالنكاح (دون الثانى) ، فليس للأول تحليفه على ذلك ، ولا الدعوى عليه به إذ ليست الزوجة بيده ، وبهذا قطع الإمام ، وصححه الرافعى فى الدعاوى ، وقطع المحاملى . وغيره من العراقيين بخلافه لأنها فى حبالته وفراشه ، ونقله الرويانى عن النص.

(فإن تقر) هى (بارتجاع الأول * أو تنكر ارتجاعه وتنكل) عن اليمين.

(فباليمين) أى : فأتى هو بيمين الرد (مهر مثل كله * غرمها) لتفويتها البضع عليه بالنكاح الثانى ، أوضح من هذا تعبير الحاوى بقوله : فإن أقرت ، أو نكلت ، وحلف غرمها مهر المثل (ولم تصر عرساً) أى : زوجة (له) بإقرارها أو بيمينه لتعلق الثانى بها . نعم تصير له إذا زال حق الثانى بموت أو غيره ، كما لو أقر بحرية عبد ، ثم اشتراه حكم بحريته ، وحينئذ يرد لها المهر الذى أخذه للحيلولة لارتفاعها ، وعلى قول المحاملى وغيره السابق : لو ادعى الأول على الثانى أيضاً ، فإن أقرا ، أو نكلا ،

.....
قوله : (لذلك) أى : لما مر فى مسألة القفال ، والبغوى ، والمتولى . انتهى . شرح الروض .
قوله : (إذ ليست الزوجة) أى : من حيث هى زوجة إذ لا تملك سواء كانت حرة ، أو رقيقة .

قوله : (وقطع المحاملى إلخ) هذا هو المعتمد . انتهى . «ق.ل» على الجلال .

قوله : (وبهذا قطع الإمام إلخ) قال فى شرح الروض : والثانى يعنى ما قطع به الإمام ، وصححه الرافعى فى الدعاوى هو المناسب لما مر فيما إذا زوجها وليان من اثنين ، فادعى أحد الزوجين على الآخر سبق نكاحه ، وقد يجاب بأنهما متفقان على إنها كانت زوجة للأول بخلافهما ، ثم . انتهى .

قوله : (وقطع المحاملى إلخ) وحزم به فى الروض فى باب الرجعة ، واعتمده «م.ر» .

.....

وحلف المدعى صارت زوجة له، وإن أقرت، أو نكلت دونه فكما مر. أو أقر دونها أو نكل وحلف الأول حكم بارتفاع النكاح في حقه فقط، فيلزمه المسمى أو نصفه، ولا يستحقها الأول لأنها منكورة (إلا) بمعنى لا كما عبر بها الحاوي، أو بمعنى لكن (إذا ادعى على مستبهمه) أى: لم يعرف أنها كانت زوجته. وطلقها (تحت امرئ زوجية مقدمه) على نكاحه.

(فإن تقل) في الجواب: كنت زوجتك لكن (طلقتنى، وهو) أى: الزوج (نفا * هذا) أى: طلاقها (تكن زوجته إن حلفا) أنه لم يطلق لأن الأصل عدم الطلاق، بخلاف الأولى فإنهما اتفقا فيها على الطلاق، والأصل عدم الرجعة. نعم إن أقرت أولا بالنكاح للثاني، وأذنت فيه لم تنزع منه كما لو نكحت رجلا بإذنها، ثم أقرت برضاع محرم بينهما لا يقبل إقرارها، وكما لو باع شيئاً، ثم أقر بأنه كان ملك فلان لا يقبل إقراره. ذكره البغوى، وأشار إليه القاضى، وكذا البلقينى بحثاً فقال: يجب تقييده بما إذا لم تكن المرأة أقرت بالنكاح لمن هى تحت يده، ولا ثبت ذلك بالبينة، فإن وجد أحدهما لم تنزع منه جزماً.

قوله: (صارت زوجة له) ولها على الزوج الثانى مهر المثل لأن الوطاء وقع فى نكاح فاسد بمقتضى قرارهما حقيقة أو حكماً، فإن لم يطاء فلا شئ لها، وقوله: فكما مر أى: تغرم للأول مهر المثل للحيلولة بينه وبين حقه بإذنها فى نكاح الآخر إن كانت غير مجبرة، ويتمكين الآخر إن كانت مجبرة بأن استدخلت ماء الأول حتى يكون الطلاق رجعيًا، ولا حد على الآخر لأن إقرارها لا يسرى عليها، وإن مات أو أطلق رجعت للأول ويرد عليها ما أخذ، وقوله: فيلزمه المسمى أى: إن وطئ، أو نصفه إن لم يطاء لصحة العقد بزعمها، ويكون إقراره بمنزلة الطلاق يشطر المهر. انتهى. «ق.ل.»، و«م.ر.»، و«ع.ش.»، وانظر هل لها والحالة هذه أن تتزوج بمقتضى إقراره أو لا مواخذة بإنكارها؟، فإنه يستلزم بقاءها على عصمة الثانى حرره، وهذا كله بالنسبة للظاهر، ولا يخفى الحكم فى الباطن. انتهى. شيخنا «ذ.».

قوله: (صارت زوجة له) ولها على الثانى بالوطاء المثل كما قاله فى الروض وغيره.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(وجازما يحلف) الزوج على تقدم الرجعة على انقضاء العدة، أو على تقدم الطلاق على الولادة (مهما يقل) فى جواب قولها: راجعتنى بعد انقضاء العدة، أو تقدم طلاقى على ولادتى (إنى لا أعلم)، فلا يكفى قوله: لا أعلم، بل يجعل به منكرا فتعرض عليه اليمين، فإذا أن يحلف جزماً على ما ذكر، (أو فلينكل) أى: يجعل ناكلاً لتحلف هى، ويقضى لها بموجب يمينها إذ لو لم يفعل ذلك لم يعجز المدعى عليه فى سائر الدعاوى عن الدفع بما ذكر، وإذا حلفت على تقدم الطلاق فلا عدة عليها. وإن نكلت فعليها العدة، وليس ذلك قضاء بالنكول، بل لأن الأصل بقاء آثار النكاح، فيعمل به ما لم يظهر له دافع.

(وليس يقبل ادعاء شك المراه) منها بأن تقول: لا أعلم فيما إذا اتفقا على وقت الانقضاء،

قوله: (وجاز ما يحلف إلخ) لأنه حلف على فعل نفسه.

قوله: (فلا يكفى قوله: لا أعلم) ولا الحلف عليه لأنه فعل نفسه.

قوله: (مهما يقل إلخ) يمكن تصوير هذا بما إذا اتفقا على وقت الرجعة كيوم الجمعة، وقالت له: أنت راجعتنى بعد انقضاء عدتى لأنها انقضت ليوم الخميس، فلا يكفى قوله: لا أعلم، بل لابد من اجزم إنها إنما انقضت يوم السبت مثلاً، ولا يأتى تصوير ذلك فيما إذا لم يتفقا على شيء لأن المصدق السابق، وقوله فى جواب قولها: يقتضى أنها السابق فهى التى تحلف لا هو حتى يقال: لابد أن يحلف جزماً إنى لا أعلم. عبارة الإرشاد، وقول: لا أدري منه إنكار، فإن لم يحلف جزماً نكل، ومنها لغو أى: فيحلف هو جزماً وله أن يراجع. انتهى.

قوله: (فلا بد من دعوى صحيحة إلخ) مفهومه إنه لو جزم فى الدعوى قبل قولها: بيمينها وهو ما تقدم فى قوله: إن على وقت الطلاق الاتفاق حصلاً، وقوله: إن يتفقا على زمن الانقضاء.

قوله: (بأنهما هنا متفقان إلخ) تأمله.

قوله: (نكل) أى: جعل ناكلاً. انتهى. شرح الإرشاد.

قوله: (ومنها لغو) أى: وقول: لا أدري منها جواباً لجزمه بتقدم الولادة على الطلاق لغو لا يجعل به منكراً، ولا تعرض عليها اليمين، بل يحلف هو جزماً، وله أن يراجع. انتهى. شرح إرشاد بإيضاح.

قوله: (وهو ما) تقدم إلخ فلا بد أن تجزم فى الصورة الثانية بأنه لم يراجع قبل الانقضاء، وإن كانت تحلف على نفى العلم كما سبق، وخص حجر فى شرح الإرشاد: عدم قبول شك المرأة بالمسألة الأولى، وسكت عن الثانية فتأمل.

وقال الزوج: تقدمت الرجعة عليه، أو اتفقا على وقت الطلاق، وقال: تقدمت الولادة عليه، فلى الرجعة لأن الأصل ثبوت الرجعة، وهى تدعى ما يرفعه فلا بد لها من دعوى صحيحة، ودعوى الشك غير صحيحة، وهذه التى قبلها مع علمهما من باب القضاء فتعلقتان بما قبل قوله: وإن مضت ونكحت، فلو تركهما أو قدمهما هناك كان أولى، (والاكتفاء) فى العدتين المجتمعتين على المرأة لشخص واحد يكون (بالعدة المؤخره) منهما.

(إن تتفق) مع المقدمة جنسا بأن يكونا بأقراء، أو أشهر. كأن تشرع فى عدة الطلاق بأحد الأمرين، ثم يطأها المطلق فى العدة، والطلاق رجعى، أو بائن. لكن يشبه، فيكتفى بعدة الوطء، ويندرج فيها بقية الأولى إذ لا معنى للتعدد والحالة هذه، وتقع تلك البقية عن الجهتين فله فيها الرجعة، (أو حملها لمفرد) أى: والاكتفاء فى العدتين المجتمعتين عليها لواحد إذا لم تتفقا، وكانت إحداها بحمل يكون بوضعه سواء طلقها حاملا، ثم وطئها، أم حائلا، ثم أحبلها لأنهما لشخص واحد فتدخلتا كالمفتقتين، وقيده من زيادته بقوله: (حيث دم مع حملها لم يوجد) بأن لم تره.

(أو قد رأت وتمت الأقراء، ولم * تضع) حملها، (والا بعد وضعها تتم) أى: وإن رآته ولم تتم الأقراء قبل وضعها فبعده تتمها، وتبع فى هذا التقييد صاحب التعليقة، والبارزى، وغيرهما، وكأنهم اغتروا بظاهر كلام الروضة من أن ذلك مفرع على قولى التداخل وعدمه، والحق إنه مفرع على الضعيف وهو عدم التداخل كما صرح به المساوردى، والغزالي فى بسيطه، وغيره، وجرى عليه النشائي وغيره، وتعليل الرافعى: انقضاء العدة بالأقراء مع الحمل بأن الحكم بعدم التداخل ليس إلا لرعاية صورة العدتين تعبدا، وقد حصلت يدل على ذلك كما قاله النشائي قال: وما فى التعليقة من التقييد فاسد، فكلام الحاوى على إطلاقه، ووجهه أن الأقراء إنما يعتد

.....
..

قوله: (أو حملها) أى: المرأة معطوف على بالعدة.

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بها إذا كانت مظنة الدلالة على البراءة، وقد انتفى ذلك هنا للعلم باشتغال الرحم، وعليه سيأتى أن له الرجعة إلى وضع الحمل، وإن كان من وطه الشبهة.

(أما) إذا كانت العدتان (لشخصين) فلا تداخل لتعدد المستحق كما فى الدينين، بل إن كان، ثم حمل (فبالحمل بدا) من تعتد سواء كان سابقاً أم لاحقاً لأن عدته لا تقبل التأخير، فإن كان المطلق، ثم وطئت بشبهة انقضت عدة الطلاق بالوضع، ثم تعتد بالأقراء للشبهة بعد الطهر من النفاس، وللزوج الرجعة قبل الوضع. قال الرويانى: إلا حالة اجتماع الواطئ بها لخروجها حينئذ عن عدته بكونها فراشاً للواطئ حكاه عنه الشيخان، وأقراه، وتعقبه البلقينى بأنه كيف يتصور الخروج من عدة الحمل، ولو سلمناه لم يزد على ما إذا كانت عدة الحمل لوطه الشبهة، وذلك لا يمنع الرجعة عند الشيخ أبى حامد ومن تبعه. انتهى. وسيأتى بسطه، وإن كان الحمل من وطه الشبهة فإذا وضعت انقضت عدته، ثم تأتى بعدة المطلق أو بقيتها بعد الطهر من النفاس، وله الرجعة فى البقية وفى مدة النفاس لأنها من جملة عدة الحيض الذى يقع فيه الطلاق. كذا قاله الشيخان، وفى كون مدة النفاس والحيض من جملة عدة نظر (ثم لتطليق) أى: ثم إن لم يكن حمل، وكان تطليق فبعده

قوله: (بعد الطهر) عبارة غيره بعد مضى زمن النفاس.

قوله: (إلا حالة اجتماع الواطئ بها) أى: إلى التفريق بينهما كما يصرح به كلام الروض، وشرحه.

قوله: (ولو سلمنا لم يزد إلخ) قد يقال: بل يزيد لأنها فراش الغير حال الاجتماع وليست فراشه فى دوام عدته، وفرق بين الفراش وبجرد عدة.

قوله: (وذلك لا يمنع الرجعة) قد يقال: هو أيضاً مقيد بغير حالة الاجتماع لاعتبار التفريق كما يأتى فى الهامش عن الإرشاد وشروجه، وأما غير حالة الاجتماع فليست فراشاً فيها للواطئ حتى يمتنع على الزوج المراجعة فيها فليتأمل.

قوله: (نظر) قد يقوى النظر قوله السابق بعد الطهر من النفاس فتأمل. إلا أن يريد أنه من جملة عدة السابقة التى تجوز المراجعة فيها، وكتب أيضاً: وقد يجاب عن هذا النظر بأن المراد إنهما من توابعها.

توله: (فى دوام عدته) أى: ولا اجتماع.

التطليق (بدا) من تعتد سواء كان سابقاً أم لاحقاً لقوة عدة الطلاق لتعلقها بالنكاح . ثم تشرع فى عدة وطه الشبهة أو فى بقيتها . فإن لم يكن طلاق كعدتين لوطأى شبهة قدمت عدة الأول . وكعدتين إحداها لوطه شبهة . والأخرى لنكاح فاسد فتقدم عدة وطه الشبهة إن تقدم على وطه النكاح ، وكذا إن تأخر عنه . وجرى قبل التفريق لأن عدته من الوطه وهو مقدم على التفريق الذى منه ابتداء وجوب عدة النكاح الفاسد . وليس له قوة الصحيح حتى يرجع بها ، وشمل إطلاقه كغيره عدم تداخل عدتي شخصين ما لو كانا حربيين ، ثم أسلمت المرأة مع الثانى . أو ترافعا إلينا بعد دخولهما

قوله: (ثم أسلمت المرأة مع الثانى) فلو أسلمت المرأة ولم يسلم الثانى وجب أن تكمل العدة الأولى، ثم تعتد عن الثانى قطعاً لأن العدة الثانية ليست هنا أقوى حتى تسقط بقية الأولى، أو تدخل فيها . انتهى . روضة .

قوله: (حتى يرجع بها) أى: القوة .

قوله: (ما لو كانا حربيين) كأن طلقها الأول مثلاً، ثم نكحها الثانى فى عدة الأول، ثم أسلمت معه فيها، كذا بخط شيخنا، ومثله قول الروض .

فرع: تزوج حربى حربية معتدة من حربى أو وطئها بشبهة، ثم أسلمت معه كفأها عدة واحدة منه . انتهى . واعلم أن ما تضمنه هذا الكلام من فرض عدة للثانى يقتضى أن نكاحه غير ثابت أن مع نكاح الكفار فى العدة يقرون عليه إذا لم تكن باقية عند الإسلام، ولا اعتقد فساد، فلعل هذا الكلام مفروض فى صورة الزوج فيما إذا كانت العدة باقية عند الإسلام، أو اعتقدوا فساد، أو فيما إذا طلقها الثانى إلا أن هذه لا تناسب قول شرح الروض: كفأها عدة واحدة منه أى: من وقت وطئه، بل إذا فرض طلاق بعد نكاح يقر عليه كانت العدة من الطلاق لا من الوطء قبله فليتأمل .

قوله: (ثم أسلمت المرأة مع الثانى إلخ) قال فى الروض وشرحه: فإن حبلت من الأول لا من الثانى لم يكفها عدة واحدة، فتعتد للثانى بعد الوضع بخلاف ما إذا حبلت من الثانى فيكفيها على الأول أى: ترجيح النوى وضع الحمل، وتسقط بقية الأولى، وعلى الثانى تتم الأولى بعد الوضع لأن الحمل ليس من الأول فلا تنقض به عدته، وإن لم يسلم الثانى معها ولم يترافعا إلينا بعد دخولهما بأمان أتمت عدة الأول، واستأنفت عدة للثانى لأن العدة الثانية ليست أقوى تسقط بقية الأولى، أو تدخل فيها بخلاف ما لو أسلم معها أو دونها . انتهى .

قوله: (فيما إذا كانت العدة باقية) هو فى ذلك جزءاً كيف والكلام فى تداخل العدتين إذ لو لم تكن باقية كيف بصور التداخل؟ تدبر .

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

بأمان، وبه قطع جماعة ورجحه الإمام، وغيره، والنص على أنه يكتفى بعد واحدة لضعف حقوقهم وعدم احترام مائهم، فيراعى أصل العدة، ويجعل جميعهم كشخص واحد، وبه قطع جماعة، ورجحه البندنجى، وغيره، وعليه رجح النوى سقوط بقية عدة الأول لضعف حقوقهم وبطلانها بالاستيلاء، وقيل: تدخل فى الثانية، ورجحه البلقينى قال: والأول مخالف لنص الأم حيث قال: وتدخل فيها العدة من الذى قبله، وللقواعد لما فيه من إسقاطه الثابت بلا دليل، ويعارض كونه حربيا أن الآخر حربى، والاستيلاء إنما يؤثر فى الأملاك والاختصاصات. قال: فلو كان أحدهما مسلما، أو ذميا، والآخر حربيا فالخلاف جار أيضا كما يؤخذ من كلام الزاز، (وجددا).

.....
قوله: (سقوط بقية عدة الأول) أى: فتكون العدة للثانى فقط، وعلى الثانى تكون البقية مشتركة بينهما، وينبنى على هذا الخلاف كما فى الروضة ما لو كان الأول طلقها رجعيًا وأسلمت مع الثانى، ثم أسلم الأول فله الرجعة فى بقية عدته إن قلنا بدخولها فى العدة، وإن قلنا بسقوطها فلا، وما لو أراد الثانى أن ينكحها فله ذلك إن قلنا بسقوط بقية العدة الأولى لأنها فى عدته فقط، وإن قلنا بدخولها فى الثانية فلا حتى تنقضى تلك البقية، وما لو أحبلها الثانى فإن قلنا تسقط بقية الأولى فكذا هنا، ويكفيها وضع الحمل، وإن قلنا بالتدخل عادت بعد الوضع إلى بقية العدة الأولى لأن الحمل ليس من الأول فلا تنقضى به عدته. انتهى. رضى الله عنه وعنا به.

قوله: (وجدد إلخ) والأولى له الصبر حتى تنقضى العدتان لينتفى الشك فى الصحة حال العقد. انتهى. «ع.ش».

قوله: (والنص إلخ) مشى عليه فى الروض.
قوله: (رجح النوى سقوطه بقية إلخ) قال فى الروض: فلها رجعة للأول أى: فى بقية عدته إن أسلم. انتهى. قال فى شرحه: وللثانى أن ينكحها فيها لأنها فى عدته فقط.
قوله: (فالخلاف جار أيضًا) ينبغى أن المراد أصل الخلاف لا ما ترتب عليه أيضًا. كترجيح النوى المذكور لأنه لا يظهر إذا كان الأول مسلما أو ذميا، ويدل عليه تعليقه، ثم رأته فى شرح الروض قال: وهذا ظاهر إن تأخرت عدة المسلم أو الذمى دون ما إذا تقدمت. انتهى.
قوله: (وجدد إلخ) لقاتل أن يقول: هى بعد التجديد غير معتدة له، وإن لم تشرع فى عدة

.....

(ووطء الزوجة) أى: وللزوج أن يجدد نكاح زوجته ويطأها (فى العدة) التى (به * تعلقت)، وإن عقبها عدة شبهة كما يجوز له رجعتها ووطؤها فيها، بخلاف عدة غيره لقيام المانع، فلو طلقها حاملاً منه، أو حائلاً، فوطئت بشبهة فله التجديد والوطء فى عدته لا فى عدة غيره، فلا يطأ فى الثانية لانتقالها عقب التجديد إلى عدة غيره، وقوله: فى العدة تنازعه جدد ووطء، (و) جدد النكاح (قبل وضع) الحمل (المشتبه) علينا أنه من الزوج أو من الواطئ بالشبهة.

الشبهة حتى يقال: له الوطء فى فى العدة إلا أن يكون المراد أن له الوطء قبل الشروع فى عدة غيره فليتأمل. كيف يتصور زمن فاصل يجوز فيه الوطء، وصورته أن يكون الحمل منه فإذا حدد قبل الوضع جاز له الوطء لأنها لا تشرع فى عدة غيره قبله.

قوله: (عقب التجديد) بخلافها عنده، فإنها في عدته لتقدمها، وإنما ينقطع بالتجديد.

قوله: (وجدد إلخ) خرج الرجعة، فينبغي أن يكفى مرة قبل الوضع أخذًا من قوله الآتي: وقبلها أو بعد الوضع إن ألحقه القائف بغيره، ثم رأيت المصنف ذكر هذه المسألة بقوله الآتي: وقبل أن تضع.

قوله: (المشتبه علينا أنه من الزوج، أو من الواطئ بالشبهة) بقى حكم ما لو علم انتفاه عنهما، وقد بينه فى الروض بقوله: وإن لم يمكن كونه منهما أى: من واحد منهما بأن ولدته لأكثر من أربع سنين من طلاق الأول، ولدون ستة أشهر من وطء الثانى لم تنقض به عدة أحدهما، وتعتد معه بالأقراء، وفى المراجعة معه الزوجان، وعن ابن الصباغ ما يقتضى أنه تنقضى به عدة أحدهما. انتهى. وقوله: وتعتد معه بالأقراء، قال فى شرحه: لأنها إذا لم تعتد بالحمل

قوله: (لم تنقض به عدة أحدهما) أى: إذا لم تدع أنه وطئ بشبهة، أو أن الزوج راجعها أو جدد.
انتهى. شرح الروض.

قوله: (الوجهان) أى: اللذان فى صحة الرجعة زمن حمل الشبهة، فقيل: لا لأنها فى عدة غيره، وقيل: نعم لأن عدته لم تنقض بعد. انتهى. شرح الروض، ولعل وجه بحىء الوجهين مع أنه محمول على الزنا إنه محمول على الشبهة أيضاً تحسباً للظن كما سبق.

قوله: (وعن ابن الصباغ ما يقتضى إلخ) هذا متعلق بقوله: لم تنقض به عدة أحدهما، وقوله: إنه تنقضى به عدة أحدهما أى: لا بعينه لإمكان كونه من أحدهما بوطء شبهة، ثم تعتد من الآخر بثلاثة أقراء، وينبغي حمله على ما إذا ادعت أن أحدهما وطئها بشبهة، أو أن الزوج جدد نكاحها، أو راجعها فلا ينافي ما مر. انتهى. شرح الررض أى: لأنه مع هذه الدعوى يمكن كونه من أحدهما.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(وبعده ثنتين) أى: مرتين مرة قبل الوضع، ومرة بعده ليصادف التجديد عدته يقينا، فلا يكفى تجديده مرة لاحتمال وقوعها فى عدة غيره، فإن بان بإلحاق القائف أنها وقعت فى عدته فهو على الخلاف فى بيع مال أبيه بظن حياته، وقضية عطفه قوله: قبل وضع المشتبه على قوله: فى العدة أن له مع التجديد فى هذه الوطة، وليس مراداً، وقوله: ثنتين تأكيد، (والإنفاق * لها إذا كان به الإلحاق) أى: وللحامل المشتبه حملها نفقة مدة الحمل على زوجها إن ألحق القائف الولد به ما لم تصر فراشاً لغيره بنكاح فاسد، فتسقط نفقتها إلى التفريق بينهما لنشوزها، وليس لها مطالبته قبل اللحق لأن النفقة لا تلزم بالشك، فإن لم يلحقه به القائف أو لم يكن قائف فلا نفقة عليه للبائن، ولا للرجعية مدة كونها فراشاً للواطئ، ولها عليه بعد التفريق الأقل من نفقتها من يوم التفريق إلى الوضع، ونفقتها فى القدر الذى تكمل به

قوله: (بعد التفريق) مثل التفريق غيبته عنها مع عزمه ألا يعود إليها، واتفاقهما على الفرقه وموته وطلاقه على ظن الصحة. انتهى. «ق.ل».

كانت كالحائل. انتهى. واعلم أن الاعتداد معه بالأقراء يقتضى أنه محمول على الزنا، وذلك موافق لما سبق أن الحمل المجهول محمول على أنه من الزنا، وقوله: وفى المراجعة معه الوجهان. قال فى شرحه: ومقتضاه تصحيح الجواز. انتهى. قلت: وقياس حمله على الزنا جواز التجديد معه أيضاً فليتأمل «س.م».

قوله: (وبعده ثنتين) هذا يؤخذ منه ضعف طريقة أبى حامد القائلة بصحة تجديد النكاح زمن حمل الشبهة إذا تأخرت عدة الطلاق كما سيأتى «ب.ر».

قوله: (فإن بان) أى: فيما إذا اقتصر على مرة.

قوله: (تأكيد) يمكن أن يجعل لدفع توهم أن وار وبعده بمعنى: أو.

قوله: (نفقة مدة الحمل) أى: فترجع بها على الزوج بعد الوضع وإلحاق القائف، وإلا فالإلحاق لا يكون قبل الوضع، ولهذا عبر فى الروض بقوله: عرض بعد الوضع على القائف.

قوله: (إن ألحق القائف الولد به) قال فى شرح الروض: فيطالب بمدة الحمل الماضية.

قوله: (الذى تكمل به إلخ) قضية تصوير المسألة بتأخر الوطء عن الطلاق، فلو تقدم عليه فينبغى أن يقال: بدل هذا، ونفقتها فى قدر العدة بعد الوضع.

عدة الطلاق بعد الوضع كقرأين، وقد جرى الوطء بعد مضى قرء من الطلاق لتيقن وجوب الأقل عليه إذ الحمل إن كان منه، فنفقة زمن الحمل عليه، أو من الثاني فنفقة زمن العدة عليه.

(وفى اعتدادها لتطليق رجوع * زوج) أى: وراجع الزوج زوجته فى عدة طلاقه الرجعى، ولو كان عليها عدة منتظرة، (وقبلها) فيما إذا كانت عدة الشبهة سابقة لكونها بوضع الحمل لأن عدته لم تنقض، وخرج بالرجعة التجديد فلا يجوز فى غيره لأنه ابتداء نكاح، والرجعة شبيهة باستدامة النكاح، وعلى هذا جرى جماعة من شراح الحاوى، وغيرهم كما سيأتى. لكن سوى الشيوخ بينهما فقالا: وهل له الرجعة قبل الوضع إن كان الطلاق رجعيًا، أو تجديد النكاح إن كان بائنًا؟ وجهان: أحدهما عند الشيخ أبى حامد نعم لأنه لم تنقض عدته، وأصحهما عند البغوى، والماوردى لا لأنها فى عدة غيره. قال البلقينى: والأصح الأول لأنها وإن لم تكن الآن فى عدة الرجعية فهى رجعية حكما، ولهذا يثبت التوارث قطعًا. لكن لم يتعرض الشيخ أبو حامد، والماوردى للخلاف فى صورة التجديد، وإنما تعرض له البغوى. والخوارزمى فكان ينبغى أن يقال: فهل له الرجعة قبل الوضع؟ وجهان: أحدهما عند الشيخ أبى حامد إلى آخره، وإن كان بائنًا فهل له التجديد؟ جزم الماوردى بالمنع، وفى التهذيب فيه الوجهان، وصحح المنع. انتهى. وقال الأذرعى: الوجه القطع بالمنع، والفرق بين الرجعة والتجديد: إنها فى حكم الدوام، وعدة غيره لا تنافى دوام نكاحه بخلاف الابتداء. انتهى. وأنت الناظم ضمير قبلها لعوده إلى العدة المعبر عنها بالاعتداد، وبها

.....

.....

قوله: (وقبلها) أى: ولكن بعد التفريق بينها وبين واطى الشبهة كما فى الإرشاد، وشروحه تبعًا للعزير والروضة «ب.ر.» وكتب أيضًا: قال فى الروض: ويتوارثان ويلحقها طلاق قبل الوضع وبعده. انتهى.

قوله: (وصحح المنع) أقول: يؤيد المنع حكمهم فى الحمل المشتبه السابق بأن التجديد يكون مرتين إذ قضية الجواز هنا أن يكتفى فى المشتبه بالتجديد قبل الوضع فتدبر «ب.ر.»

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

عبر الحاوى فقال: ويراجع فى عدة الطلاق، وقبلها، (و) يراجع (قبل أن تضع) حملها المشتبه السابق ذكره لأنها إما فى عدته أو قبلها، ولا تصح بعد الوضع لاحتمال

.....
.....

قوله: (ولا يصح بعد الوضع) عبارة الروض: وإن أمكن كونه منهما عرض بعد الوضع على القائف، فإن ألحقه بأحدهما ولو انفرد صاحبه بالدعوى لحقه، وإن فقد القائف بأن كان على مسافة القصر، أو أشكل عليه، أو ألحقه بهما، أو نفاه عنهما، أو مات الولد وتعذر عرضه انقضت عدة أحدهما بوضعه، ثم تعتد بثلاثة أقراء، وإن كان قد سبق الوطء قرآن احتياطاً، وتصح رجعتها مع هذا الحمل لا بعده، فلو راجع بعده أى: فى القدر المتيقن أنه عن الأقراء لا فيما وجب احتياطاً كالقراين فى تصويره السابق، وبأن أنها فى عدته، أو راجع مرتين قبل الوضع وبعده فى باقى العدة صبح، وإن كانت بائناً فنكحها أى: الزوج مرة واحدة قبل الوضع أو بعده لم يحكم بصحته، فإن بان بالقائف أنها فى عدته صبح، أو نكحها مرتين قبل الوضع وبعده فى باقى عدته صبح، وإن نكحها الواطئ بشبهة قبل الوضع لم يصح، وكذا بعده فى باقى عدة الزوج، فلو بان أى: فى هذه بالقائف أن الحمل من الزوج صبح. انتهى. وقوله: قبل الوضع لم يصح. قال فى شرحه: لاحتمال كونها فى عدة الزوج حينئذ. انتهى. وقضيته إن لواطئ الشبهة نكاح الموطوءة فى عدته المعلومة، وإن كان عليها عدة للمطلق وهى مسألة حسنة غريبة، ويؤيدها أن الزوج يصح تحديده إذا كان العمل منه مع إنه صار أجنبياً لكون الطلاق بائناً مع تأخر عدة واطئ الشبهة إلا أن يفرق بين الزوج والأجنبى المحض، ثم أوردت ذلك على «م.ر» فاستغربه، واستبعده، ومال للفرق وأن العلة قاصرة فليحذر «م.ر».

قوله: (احتياطاً) لاحتمال كون الولد من الزوج شارح.

قوله: (وبأن أنها فى عدته) بأن ألحقه القائف بالثانى شارح.

قوله: (قبل الوضع وبعده إلخ) لا حاجة فى الصحة إلى الرجعة بعده، بل الرجعة قبل الوضع كافية لعدم انقضاء عدته سواء الحمل منه أو لا، وفى شرح الروض فى بيان مفهوم قوله: مرتين قبل الوضع وبعده ما نصه، بخلاف ما لو راجع مرة لاحتمال وقوعها فى عدة غيره. انتهى. وهذا إنما يظهر إذا كانت المرة بعد الوضع فى باقى العدة فليأتمل.

قوله: (فى باقى عدته) الأولى العدة إذ لا يعلم أنه باقى عدته.

قوله: (فى هذه) أى: ما لو نكحها الواطئ بشبهة فى باقى عدة الزوج.

قوله: (ومال للفرق) أى: بقوة عدة النكاح، وضعف عدة الشبهة.

قوله: (وأن العلة قاصرة) أى: أو فى عدته مع بقاء عدة الطلاق.

انقطاع عدته بالحمل إلا أن يلحقه القائف بغيره فيتبين صحتها، وهذه علمت مما قبلها.

(وانقطعت) أى: العدة (بخلطة الزوج) أى: مخالطته المعتادة بين الزوجين ولو بالخلوة، وإن لم تتصل كالخلوة ليلا دون نهار (لن * تعتد لا بالوضع). بل بالأقراء، أو الأشهر (فيمن لم تبين) منه أى: فى الرجعية لقيام الشبهة فيها، بخلاف البائن، وخرج بمخالطته دخوله الدار التى هى فيها ولم يختل معها، وبالزوج المزد على الحاوى مخالطة الأجنبى أى: إلا أن تكون بشبهة مع جماع يفهمه كلامه الآتى، ويقول: لا بالوضع المزد أيضاً اعتدادها بالوضع لأنه لا يقبل التأخير، وإذا انقطعت العدة بالمخالطة فلا رجعة له فى الزائد على الأقراء. أو الأشهر بسبب المخالطة، ويلحقها الطلاق احتياطاً، وعدم ثبوت الرجعة ذكره فى المحرر، والمنهاج، ونقله فى الشرح الصغير عن الأئمة، وفى الكبير عن البغوى إنه قال: عندى لا رجعة له، وفى فتاوى القفال ما يوافق قال فى المهمات: والمعروف من المذهب المفتى به ثبوت الرجعة. كما ذهب إليه القاضى، ونقله البغوى فى فتاويه عن الأصحاب، فالرافعى نقل اختيار البغوى دون منقلبه. انتهى. وذكر نحوه الزركشى. وصوب ثبوت الرجعة لكن يعارض نقل البغوى له عن الأصحاب نقل الرافعى فى الشرح الصغير مقابلته عن الأئمة كما مر.

(و) انقطعت عدة من تعتد بغير الوضع (بالجماع فى نكاح قد فسد) بأن نكحها

.....
قوله: (وانقطعت بخلطة الزوج إلخ) ولها فى مقدار عدتها من وقت الطلاق حكم الرجعية، وفيما بعد ذلك حكم البائن إلا فى لحوق الطلاق وما ألحق به، وما ثبت لها من الأحكام حال المعاشرة بعد مضى قدر العدة ثابت لها أيضاً بعد انقطاع المعاشرة إلى أن تنقضى العدة المبتدأة أو المكتملة. انتهى. شيخنا «ذ» رحمه الله.

.....
قوله: (ويلحقها الطلاق) نعم لا يجب عليه المال لو طلقت بمال حتى لو خالعتها وقع الطلاق، ولا مال لأنهم جعلوها كالبائن إلا فى لحوق الطلاق احتياطاً، فدخل فى المستثنى منه المال فلا يجب «م.م».

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

غير ذى العدة فيها جاهلا بالحال، ويستمر الانقطاع ما دامت فراشاً. فإن علم فهو زان لا يقطع جماعه العدة، وأفهم كلامه أنها لا تنقطع بمجرد العقد الفاسد وهو كذلك، وإن خالطها بلا جماع لأن الفاسد لا حرمة له، (ولتسبن) المعتدة بعد التفريق على ما مضى من العدة قبل المخالطة أو الوطء فى النكاح الفاسد، (وهى) أى: المطلقة

قوله: (فلا رجعة له إلخ) وكذا لا نفقة لها ولا كسوة. نعم تجب لها السكنى كما فى شرح شيخنا، ولا يصح منها لعان، ولا ظهار، ولا إيلاء، ولا توارث، ولا تنتقل لعدة وفاة لو مات عنها، وليس له تزوج نحو أختها، ولا أربع سواها، ولا يصح عقده عليها، ولا يصح خلعهـا بمعنى أنه يقع الطلاق، ولا مال وليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعهـا إلا هذه. انتهى. «ق.ل» على الجلال، وقوله: وليس له تزوج نحو أختها اعتمد الشيخ الطوخى الجواز، وقوله: ولا يصح عقده عليها أى: لأنها بلحوق الطلاق لها أشبهت الرجعية، وهى لا يصح عقد الزواج عليها من حيث كونه عقداً، وإن كان كناية فى الرجعة حيث جازت، ومقتضى هذا استمرار عدم صحة عقده عليها إلى انقضاء العدة لأن الطلاق يلحقها ما لم تنقض، والذي قرره شيخنا الدهوجى، وشيخنا القويسنى وهو مفاد ما فى البجيرمى على الخطيب، والبلبىسى عليه: أن الممتنع إنما هو عقد الأجنبى أما عقده هو حيث كان بعد مضى قدر العدة فليس بممتنع، فإن الماء ماؤه ولحوق الطلاق إنما هو للتغليظ، وإلا فهى فى الحقيقة بائن منه مستفرشة له، وهو لا ينافى صحة العقد فراجع. انتهى. بخط شيخنا الذهبى رحمه الله على المحلى.

قوله: (ويلحقها الطلاق) ولا رجعة فيه.

قوله: (أو الوطء فى النكاح الفاسد) هذا صريح فى أنها تبنى على ما مضى فى صورة الوطء فى النكاح الفاسد، ونقل الشيخ المرففى على المنهج عن الشيخ الرشيدى: إنها إنما تبنى إن لم تكن المعاشرة بوطء، وإلا استأنفت عدة لهذا الوطء، وعبرة «ق.ل» على الجلال: ويلزمها بعد التفريق بينهما عدة كاملة. انتهى. وكتب عليه شيخنا الذهبى رحمه الله بهامش المحلى قوله: كاملة لعله فيما إذا وطئ حال المعاشرة أى: ويدخل فيها بقية عدة

(إن تطلق بعد رد) أى: بعد رجعتها استأنفت العدة سواء وطئها بعد الرجعة أم لا لعودها بالرجعة إلى النكاح الذى وطئت فيه، وأفهم قوله بعد رد أنه لو طلقها بلا رد لم تستأنف. بل تبني إذ الطلاق الثانى مؤكد للأول. ولا يقطع العدة بخلاف الرجعة. ولأنهما طلاقان لم يتخللها وطء ولا رجعة، فكانا كما لو أوقعهما معاً.

(أو) تطلق (بعد تجديد) للنكاح فى العدة (مع) وجود (الوطئية) أى: وطئه لها بعد التجديد (استأنفت) عدة لأجل الوطء، ودخل فيها بقية العدة السابقة لأنها من شخص واحد، فإن لم يطأ لم تستأنف لأنه طلاق فى نكاح جديد قبل الوطء. بل تبني على ما مضى من العدة (كأن يطأ الرجعية) بحذف همزة يطاء، وحركتها للوزن أى: كأن يطأ الزوج الرجعية فى العدة ولو علما بالحرمة فإنها تستأنف عدة، وتدخل فيها بقية العدة السابقة كما علم مما مر فى تداخل عدتى شخص واحد.

(وروجعت) هذه الموطوءة (فيما تبقى) من عدة الطلاق لا فيما زاد كما علم من قوله: وفى اعتدادها لتطليق رجوع زوج، وهذا إذا لم تحبل. وإلا فله الرجعة إلى الوضع كما ذكره بقوله: (وإلى * أن وضعت إذا أحست حبلاً) أى: بالحبل سواء كان الحمل من النكاح وهو ظاهر أم من الوطء فى العدة، قالوا: لأنها فى عدة الطلاق أى: لأن بقيتها قد تضمنها الحمل.

(ولازمت) وجوباً المعتدة عن فرقة حياة أو وفاة (مسكن فرقة) لاثقا بها إلى انقضاء العدة، فلا تخرج منه، ولا يخرجها منه ذو العدة لقوله تعالى: ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾ [الطلاق ١] قال ابن عباس: أى: بالبذاءة على أهل زوجها، ولخبر فريضة بنت مالك: أن زوجها قتل. فسألت النبى

الطلاق. انتهى. وحينئذ فمعنى البناء أنها تبني على ما مضى عدة الطلاق، وإن كانت مستأنفة عدة للوطء. فليتأمل.

قوله: (فريضة) بضم الفاء أخت أبى سعيد الخدرى. انتهى. «م.ر».

.....

.....

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

«أن ترجع إلى أهلها، وقالت: إن زوجى لم يتركنى فى منزل يملكه، فأذن لها فى الرجوع. قالت: فانصرفت حتى إذا كنت فى الحجرة أو فى المسجد دعانى، فقال: أمكنى فى بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله. قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا» رواه الترمذى وغيره، وصححه، فلو اتفقا على الخروج منه بلا حاجة لم يجز لأن فى العدة حقا لله تعالى، فلا يسقط بالتراضى، وكالمعتدة عما ذكر المعتدة عن وطء شبهة أو نكاح فاسد وإن لم تستحق السكنى على الواطئ والنكاح، وشمل كلامه الرجعية، وبه صرح فى النهاية، وفى حاوى الماوردى، والمذهب، وغيرهما أن للزوج أن يسكنها حيث شاء لأنها فى حكم الزوجة، وبه جزم النووى فى نكته، وكلامه فى غيرها يقتضى الأول، ونص عليه فى الأم، كما قاله ابن الرقعة وغيره. قال السبكي: وهو أولى لإطلاق الآية، وقال الزركشى: إنه الصواب. وشمل كلامه أيضا مسكن المعتدة المملوك لها فيلزمها ملازمته وتطلب الأجرة به، وبه جزم فى المنهاج كالمحرر لكن صح فى أصل الروضة أنها تتخير بين بقائها فيه بإعارة أو إجارة وبين

قوله: (فى الحجرة) أى: صحن داره ﷺ والمسجد بجوارها، وهو محل القبر الشريف الآن. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (دعانى فقال: إلخ)

قوله: (المعتدة عن وطء شبهة إلخ) أى: فيجب عليها ملازمة المسكن إلى انقضاء العدة وعليها أجرته وللزوج إسكانها. انتهى. «ق.ل.»
قوله: (وبه صرح فى النهاية) معتمد «ق.ل.»
قوله: (وفى حاوى الماوردى) ضعيف «ع.ش.»

قوله: (وكالمعتدة عما ذكر المعتدة إلخ) ظاهره وإن كانت مزوجة والمسكن لها أو للزوج، لكن إذا لم يلزمها البقاء فى مسكنها المملوك لها فى عدة الزوج فكذا فى عدة الأجنبي، بل أولى. وعبارة الروض وشرحه: وللواطئ شبهة كنكاح فاسد إسكانها ويلزمها ملازمته كما قدمته. انتهى.

قوله: (وبه جزم فى المنهاج كالمحرر) حمل فى شرح المنهاج قول المنهاج كالمحرر: استمرت، أى: فى ملكها على جواز الاستمرار فلا يخالف أصل الروضة.

طلب النقلة إلى غيره، إذ لا يلزمها بذل منزلها بإعارة ولا إجارة. (وإن) كان المسكن (لوارث) لذى العدة (يرضى) بإسكانها فيه حيث لا تركة فإنه يلزمها ملازمته لأن له غرضاً في صون ماء مورثه، فإن لم يرض فيسن للسلطان أن يعين لها مسكناً من بيت المال، ويلزمها ملازمته احتياطاً لمن تعتد منه، فإن لم يسكنها واحد منهما سكنت حيث شاءت، فلو أسكنها أجنبي متبرعا حيث لا ريبة فعن الروياني أنه كتبرع الوارث، قال النووي: وفيه نظر ووجه بأنهم قالوا في كفارة اليمين: لو تبرع أجنبي بالإطعام أو الكسوة جاز قبوله، ولا يجب وأجيب بأن ملازمة المعتدة للسكنى حق لله تعالى لا بدل له فيجب القبول وإلا فيلزم تعطيله (و) لازمت وجوباً (مسكنها إذن) لها ذو العدة قبل الفرقة في انتقالها إليه للإقامة فيه.

(أن تنتقل) إليه قبل الفرقة. (أو في طريق تكن) أى: أو تكن هي عند الفرقة في الطريق وإن لم تنقل شيئاً من أمتعتها لأنها مأمورة بالمقام فيه، حتى لو وصلت إليه ثم رجعت إلى الأول لنقل أمتعتها مثلاً فحصلت فيه الفرقة لزمها أن تعتد في الثاني فإن لم تنتقل إليه ولم تكن في طريقه عند الفرقة لزمها ملازمة الأول، أما إذا انتقلت بلا إذن فيلزمها العود إلا أن يأذن لها في الإقامة في الثاني فتلزمها فيه، وذكره الانتقال من زيادته وهو مفهوم بالأولى مما بعده، ثم استثنى مما اقتضاه وجوب ملازمته المسكن من حرمة خروجها منه ما ذكره بقوله. (لا) خروجها (لاحتياج) شراء (مطعم وقطن)

.....
قوله: (لأن له غرضاً إلخ) لعله جرى على الغالب وإلا فالصغيرة التى لا تورطاً حيث استدخلت ماءه أو مات عنها حكمها كذلك.

قوله: (إلا أن يأذن لها في الإقامة في الثاني) أى: ولو بعد الفرقة. انتهى. شيخنا «ذ».

قوله: (في الطريق) بأن فورقت بعد الخروج بإذن الزوج من مسكنها إلى مسكن آخر، أو بعد مجاوزة العمران فيما إذا خرجت من مسكنها إلى بلد آخر لنقلة وقبل الوصول إليه فتعتد في الثاني. حصر.

قوله: (إلا أن يأذن لها) انظر لو وجد هذا الإذن قبل وصولها إلى الثاني وبعد خروجها من الأول بلا إذن، وينبغي أن يكفى لأن الفرقة حينئذ وهى فيه أو في طريقه بعد الإذن. فليتامل.

قوله: (لأن الفرقة حينئذ) قال شيخنا «ذ» (رحمه الله): لو أذن لها بعد الفرقة كفى. انتهى.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

وبيع غزل ونحوه فإنه جائز، أى: نهارا لا ليلا إلا ألا يمكن ذلك نهارا، نعم الرجعية يلزم الزوج القيام بكفائتها فلا تخرج إلا بإذن أو لضرورة وكذا البائن الحامل لوجوب نفقتها عليه. قال السبكي: وهو مفروض فيما إذا حصل لها النفقة فلا تخرج بعد لأجلها لكن لها الخروج لبقية حوائجها من شراء قطن وبيع غزل ونحوهما، وكذا لو

.....
قوله: (فلا تخرج) أى: للأعذار المتقدمة كما فى شرح الروض، وفى «ق.ل» أنها لا تخرج إلا بإذنه فيما يتعلق بالنفقة أما غيرها فلها الخروج لما تحتاج إليه كالتأنس بالجار وغيره. انتهى. لكنه مخالف لما يأتى فى الشرح من التقييد بغير الرجعة، ثم رأيت «س.م» ذكر مثل ذلك.

قوله: (فلا تخرج إلا بإذن) أى: لا تخرج للأعذار المتقدمة إلا بإذنه وهو ظاهر بناء على ما تقدم عن الحاوى أنه يسكنها حيث شاء، أما على المعتمد من أنه لا يسكنها فى غير المسكن الذى فورقت فيه فيشكل؛ لأن ملازمة المسكن حق الله فلا يسقط بإذنه، إلا أن يقال تسامحوا فيه فتعد ملازمة له عرفا. راجع «ع.ش».

قوله: (فلا تخرج إلا بإذن) أو لضرورة لأن عليه القيام بجميع مؤنها كالزوجة. انتهى. تحفة، وقوله: إلا بإذن ولا ينافيه امتناع ترك ملازمة المسكن بتوافقهما؛ لأن ذاك فى الإعراض عنه مطلقا. «س.م» على التحفة.

قوله: (وكذا البائن الحامل) أى: تخرج لما ذكر إلا بإذن.

قوله: (وبيع غزل ونحوه) فى الروض: ولا تعذر فى الخروج لتجارة وزيارة وتعجيل حجة الإسلام. انتهى. وذكر التعجيل يخرج ما إذا وجب الفور أداء حجة الإسلام، لكن إطلاق ما يأتى فى الصفحة الآتية يخالفه.

قوله: (قال السبكي إلخ) كلام السبكي فى البائن الحامل دون الرجعية كما تصرح به عبارته فى شرح الروض وغيره، ويشعر به تعبيره هنا بكذا، لكن ينبغى أن مثلها الرجعية فيما ليس على الزوج القيام به مما لا بد لها منه إذا لم يقيم لها به الزوج أو نحوه. فليتأمل.

قوله: (لكن ينبغى إلخ) هذا مأخوذ من قول الشارح سابقا: أو لضرورة.

قوله: (لكن ينبغى إلخ) أى: كما يفيد تعليقه عدم جواز خروجها بغير إذن بأن عليه القيام بجميع تنهاتها.

قوله: (أن مثلها الرجعية) أى: فى جواز الخروج بدون إذن فإن ذلك هو المراد بكلام السبكي كما فى شرح الروض.

أعطيت النفقة دراهم واحتاجت إلى الخروج لشراء الأدم بها. انتهى. وفي قول النظم: لاحتياج. إشارة إلى أنه إذا كان لها من يقضيها حاجتها لم يجز خروجها لها. وبه صرح الإمام وغيره. وقوله: وقطن بضم الطاء وإسكانها من زيادته.

(و) لا خروجها (لقيام الحد) فإنه جائز إن كانت برزة تكثر الخروج وإلا أتاها الحاكم أو نائبه كما لو توجهت عليها يمين (والمهاجرة) أى: ولا خروجها للهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام فإنه جائز لوجوبها، نعم إن أمنت على دينها ونفسها ومالها وبضعها فلا تخرج حتى تعتد. (والخوف) أى: ولا خروجها للخوف (فى نفس) من نحو هدم وغرق (وفى مال المرء) لأن الخروج لذلك أشد من الخروج للطعام ونحوه، وذكر المرء فى المال من زيادته، ويمكن تقدير مثله فى النفس فيوافق قول الروضة وأصلها: نفسها أو مالها، وإطلاق الحاوى ذلك يشمل نفس غيرها وماله كولدها وديعة عندها وهو أوجه فى كل نفس ومال محترمين، ولها إن كانت غير رجعية الخروج ليلا إلى دار جارة لغزل وحديث ونحوهما للتأنس بها بشرط أن ترجع وتبيت ببيتها، قال الزركشى وغيره: والظاهر أن ذلك إذا أمنت الخروج ولم يكن عندها من يؤنسها. فرع: زنت المعتدة فى عدتها وهى بكر، فعلى السلطان تغريبها ولا يؤخره إلى انقضاء عدتها.

قوله: (لكن لها الخروج) أى: بخلاف الرجعية فإنها لما كانت كالزوجة كان له منعها من الخروج لذلك. انتهى. «س.م» على التحفة.

قوله: (لكن لها الخروج) أى: للبائن الحامل الخروج لما ذكر بدون إذن، كذا يؤخذ من شرح الروض.

قوله: (وكذا لو أعطيت إلخ) ولا يأتى هذا فى الرجعية لما تقرر أنها فى حكم الزوجة. انتهى. تحفة.

قوله: (وهى بكر) بأن استدخلت ماءه أو مات عنها.

قوله: (فى نفس) أى: على نفس، وقوله: وفى مال، أى: على مال.

قوله: (غير رجعية) يشمل البائن الحامل.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(وخيرت) إذا لزمتهما العدة (فى سفر لم تنتقل * فيه) أى: فى سفر غير النقلة إذا أذن لها فيه كحج وتجارة ونزهة بين المضى والعود. قال الشيخ أبو حامد: والعود أفضل. فإن لزمتهما قبل مفارقة البلد لزمها العود عند الجمهور. وقيل تتخير أيضاً، قال الرافعى: وهو ظاهر النص، وقال البلقينى: إنه صريحه. (كما لو أحرمت) بإذنه وكذا بغير إذنه، ثم فارقها فإنها تتخير بين الصبر إلى فراغ العدة وبين الخروج للنسك لما فى تعيين الصبر من مشقة مصابرة الإحرام. نعم إن خافت فوت الحج لزمها الخروج لتقدم الإحرام ولا نقضاء العدة مع الخروج. (أو يرتحل).

(قوم التى فى البدو) أى: وكان يرتحل قوم البدوية أى: أهلها دون غيرهم وهى

قوله: (إذا لزمتهما العدة فى سفر) أما لو فورقت قبل السفر، أى: مجاوزتها نحو السور فلا تخرج بل تعدت فى مسكنها سواء سفر النقلة وغيره لأنها حال وجوب العدة حاضرة. انتهى. شرح الإرشاد لحجر.

قوله: (إذا أذن) أى: قبل لزوم العدة.

قوله: (وقيل تتخير) لأن عليها ضرراً فى إبطال سفرها بخلاف سفر النقلة فإن مؤنته على الزوج. انتهى. شرح الروض.

قوله: (أو يرتحل قوم إلخ) أى: لا على عزم العود وإلا لزمها الإقامة. انتهى. شرح الإرشاد.

قوله أيضاً: (أو يرتحل قوم التى فى البدو إلخ) فى هذه خالفت البدوية الحضرية فيجب عليها الإقامة، وإن كانت علة التخير موجودة فيها أيضاً. انتهى. «م.ر».

قوله: (البدوية) قال سيبويه: من شاذ النسب والقياس بادية بتشديد الياء. انتهى. «م.ر» «ع.ش».

قوله: (فى سفر لم تستقل فيه) وأما لو فورقت فى أثناء السفر الذى لنقلة فقد مر فى شرح قوله: أو فى طريق. حجر.

قوله: (لتقدم الإحرام) ويؤخذ منه أنه لو تأخر امتنع الخروج مطلقاً، وصرح به الروض فقال: وإن أحرمت لم تخرج قبل انقضاء العدة وإن فات الحج. انتهى. قال فى شرحه: لأن لزومها سبق الإحرام إلخ. انتهى. ثم رأيت المصنف والشارح صرحا بذلك فيما سيأتى.

فى العدة وفى المقيمين قوة، فإنها تتخير بين أن تقيم معهم وأن ترتحل مع أهلها فلا يلزمها الإقامة لأن مفارقة أهل عسرة موحشة (أو تقيما * فى قرية) أو نحوها فى الطريق إن ارتحلت معهم لأنه أليق بحالها، بخلاف الحضرية المأذون لها فى السفر لا يجوز لها الإقامة بقرية فى الطريق لأنها ساكنة متوطنة والسفر طار عليها فتعتد فى الوطن أو المقصد، وأهل البادية لا إقامة لهم فى الحقيقة ولا مقصد ولذلك لم يلزمهم الجمعة، فإن كان المقيمون أهلها وفيهم قوة لزمها الإقامة معهم، وإن ارتحلوا كلهم أو بعضهم ولا قوة للمقيمين لزمها الارتحال. هذا إذا كان أهلها ينتقلون شتاء أو صيفاً، فإن لم ينتقلوا إلا لحاجة فهي كالحضرية، وخرج بارتحال أهلها هروبهم خوفاً وهي آمنة فلا ترتحل لأنهم يعودون إذا أمنوا. (ثم لتعد) بإسكان السلام (لزوماً) أى: ثم بعد اختيار المعتدة مضيتها إلى مقصدها فى سفر غير النقلة وإلى نسكها فى الإحرام يلزمها العود إلى مسكن الفرقة.

(بعد قضاء حاجة) لها ولو قبل مدة إقامة المسافرين التى بإقامة المسافر فيها لا ينتفى عنه حكم السفر وهي ثلاثة أيام غير يومى الدخول والخروج؛ لأن ذلك نهاية سفرها ولها أن تقيم إلى قضاء حاجتها وإن زادت إقامتها على مدة المسافرين كما علم من كلامه، وإن أذن لها فى مدة معينة فلها استيفاؤها بلا زيارة كما يعلم من قوله

قوله: (فهي كالحضرية) أى: التى سافرت بإذن لا يجوز لها أن تقيم بقرية فى الطريق بل تعتد فى الوطن أو المقصد. انتهى. شرح الإرشاد وتقدم قريباً فى الشرح.

قوله: (وهي ثلاثة أيام) قيد بها لوقوع الخلاف فيها ف قيل: إنها إذا انقضت حاجتها قبل استكمالها فلها استكمالها والأصح خلافه، وهذا لا ينأى أن المدة التى لا ينتفى فيها حكم السفر ما دون أربعة أيام ولو سيرا. انتهى. وإنما وقع الخلاف فى الثلاثة لأنها مدة تأهب المسافر غالباً كما فى التحفة، وكان مدة إقامة المسافرين تطلق عند الفقهاء على معنيين هذا وأربعة أيام غير يومى الدخول والخروج. انتهى. تحفة.

قوله: (لزمها الارتحال) أى: إذا لم تأمن كما هو ظاهر، وإلا فلا وجه للزوم، وفى الروض: فإذا ارتحلوا جميعاً فلها الارتحال معهم ولها الوقوف - أى: المكث بمسكنها - إن أمنت، أى: نفساً وعضواً وبضعا وديناً ومالاً. انتهى.

قوله: (فلها استيفاؤها) ظاهره وإن تنجزت حاجتها قبلها، وقوله: بلا زيادة ظاهره وإن لم تنجز حاجتها فى تلك المدة.

قوله: (ظاهره وإن تنجزت) سيأتى فرض الروض ذلك فى الحاجة.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(كذا) الحكم (فى * مدة إذنه) فى سفر لغير حاجة كنزها وزيادة (و) مدة إذنه (فى اعتكاف) إن عين مدة فيهما.

(ومدة المسافرين أعنى * إن لم يعين مدة فى الإذن) فى السفر لنزهة وزيارة

قوله: (ومدة المسافرين) أى: ثلاثة أيام غير يومى الدخول والخروج. انتهى. تحفة.

قوله: (لغير حاجة) لا يقال: قضية قوله لغير حاجة: أنه لو قدر مدة وأذن فيها لحاجة لا تزيد على الحاجة وليس كذلك، بل الحكم أنها تستوفى ما قدره وإن تجزأت حاجتها قبل ذلك؛ لأننا نقول هذه المسألة هي المرادة من قوله السابق: وإن أذن لها فى مدة معينة إلخ كذا بخط شيخنا.

قوله: (ومدة المسافرين إلخ) عبارة الإرشاد: وإلا فقبل مدة إقامة كمن سافر بها. انتهى.

قوله: (والإ) أى: وإن لم يقدر السفر مدة ولا بحاجة كأن أذن لها فيه لنزهة أو زيارة أو أطلق، وقوله: مدة إقامة وهي أربعة أيام كوامل. حكر وكتب أيضاً: صرح الكمال المقدسى بأن المراد بمدة المسافرين فى هذا وفيما لو خرجت معه الآتية أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج، بخلاف ما إذا قدر مدة أو قيد بالحاجة فقال فيهما: إنه بعد انقضائها لا تستوفى ثلاثاً على ما هو ظاهر المنهاج والمحرر، وتستوفى على ما فى التهذيب والوسيط، قال: وهو ظاهر كلام العزيز وصرح به جمع من المرازمة والعراقيين، كذا بخط شيخنا.

قوله: (لنزهة إلخ) هذا سهو لأن هذا من الحاجة، وقد سلف أن المأذونة فى السفر لحاجة لها استيفائها وإن طالت، وصورة المتن أن الإذن لغير حاجة. والله أعلم، كذا بخط شيخنا. أقول: والظاهر أنه سهو فإن ما قاله الشارح هو المنقول، وعبارة الروض كأصله - واللفظ للروض -: فإن مضت - أى: سارت والسفر لحاجة عادت بعد انقضائها ولو لم تنقض مدة إقامة المسافر أو لنزهة أو زيارة أو سافر بها الزوج لحاجة لم تزد على مدة إقامة المسافر ثم تعود، فإن قدر لها مدة فى

قوله: (هذه المسألة هي المرادة إلخ) ولا يضر كون هذه فى غير الحاجة فتعلم منها بالأولى.

قوله: (أو أطلق) انظر هذا مع قول «م.ر» فى شرح المنهاج: ولو جهل أمر سفرها بأن أذن لها ولم يذكر حاجة ولا نزهة ولا إقامة ولا رجوعاً حمل على سفر النقلة كما قاله الرويانى وغيره. انتهى. ومثله فى شرح الروض: والحكم حينئذ أنه يجب أن تعتد فيما انتقلت إليه كما مر، ثم رأيت الشارح نبه على المسألة فى التنبيه الآتى.

قوله: (بأن المراد إلخ) صرح فى التحفة بأن المراد بمدة الإقامة فيهما ثلاثة أيام غير يومى الدخول والخروج.

قوله: (لا تستوفى ثلاثاً) بل يجب الرجوع حالا، وهو الأصح فى زيادة الروضة وبه قطع فى المحرر وإن اقتضى كلام الشرحين خلافه. انتهى. شرح «م.ر» على المنهاج.

ونحوهما ، فيلزمها العود بعد المدد الثلاثة إن أمنت الطريق ووجدت الرقعة سواء كانت العدة تنقضى في الطريق أم لا للقرب من موضعها ولأن تلك الإقامة غير مأذون فيها والعود مأذون فيه.

(كمثل ما لو خرجت معه) أى: زوجها (لما * يحتاج ذا) أى: الزوج. ثم فارقتها فإنه يلزمها العود، ولا تقيم بمحل الفرقة أكثر من مدة المسافرين إن أمنت الطريق ووجدت الرقعة لأن سفرها كان بسفره فينقطع بزوال سلطانه، واغتفر لها مدة المسافرين لأنها خرجت بأهبة الزوج فلا تبطل عليها أهبة السفر. أما إذا خرجت وحدها أو معه لكن لا لحاجته، فحكمه ما مر في قوله: وخيرت إلى آخره. تنبيه: لو جهل أمر سفرها بأن أذن لها ولم يذكر حجا ولا نزهة ولا غيرها ولا أقيمي ولا ارجعي حمل على سفر النقلة. ذكره الروياني وغيره. (وما لها) أى: المعتدة (أن تحرما) وتسافر وإن أذن لها قبل الفرقة في الإحرام، أو أذن فيه وارثه بعد موته. فلو أحرمت لم يجز لها الخروج إلى تمام العدة فإن تمت وكان إحرامها بالعمرة خرجت أو بالحج فكذلك، ثم إن بقي الوقت أتت به وإلا تحللت للفوات بأعمال عمرة وأراقت دما وقضت.

(وإن تقل) بعد انتقالها (بإذنك انتقاليه) بهاء السكت فأقيم للعدة ويقل الزوج. أو وارثه لم يكن أذن، أو كان في الخروج لنزهة أو غيرها فعليك العود (يحلف) الزوج

.....
قوله: (من مدة المسافرين) هي ثلاثة أيام غير يومى الدخول والخروج كما مر. انتهى.
تحفة.

نقلة أو في سفر حاجة أو غيره أو في اعتكاف استوفتها وعادت لتمام العدة، ولو انقضت في الطريق وتعصى بالتأخير إلا لعذر إلخ. انتهى. وهذا السياق صريح في أن نحو النزهة والزيارة ليس من الحاجة هنا، فلي تأمل.

قوله: (أكثر من مدة المسافرين) يتبادر إلى الفهم من مدة المسافرين هنا وفيما تقدم في المتن ما فسره الشارح بقوله السابق: وهي ثلاثة أيام إلخ. فلي تأمل مع ما سطر في الطامش عن الكمال.
قوله: (وتسافر فيه) إشارة إلى أن الممنوع في الحقيقة السفر لا مجرد الإحرام.

.....

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

إن جرى النزاع معه لأن الأصل عدم الإذن فى النقلة (لا وارثه) فلا يحلف إن جرى النزاع معه فى أن الإذن كان للنقلة أو لغيرها (بلى هيه) تحلف لأنها أعرف بما جرى من الوارث بخلاف الزوج، فإن جرى فى الإذن وعدمه حلف الوارث كالزوج لأن الأصل عدم الإذن.

(وحيث لم يلق بها) المسكن لنفاسته أو خسته بالنسبة إليها ولم يحصل تراض. (فما دنى) أى: قرب منه تلازمه ورعاية الأقربية مع الإمكان واجبة كما هو ظاهر كلامهم، واستبعده الغزالي وتردد فى الاستحباب (وجاز فى الفاضل) أى: وجاز لذى العدة (أن يساكنها) المعتدة فى القدر الفاضل عن حاجتها.

(و) أن (يدخل) عليها (الخلوة) فى المسكن الواسع (حيث) كانت (جاريه) * ومحرم له أولها (مميز و) زوجة (ثانيه).

.....
قوله: (وما لها أن تحرمها) حاصل ما فى «م.ر» أنها أحرمت قبل الفرقة بإذن أو دونه، ثم حصلت الفرقة جاز الخروج له ولو فى العدة لتقدم الإحرام بل يجب إذا ضاق الوقت، أما لو أذن لها فيه، ثم طلقها أو مات عنها قبله وقبل خروجها من البلد بطل الإذن فلا تسافر وإن فات الحج، فإن انقضت العدة أتمته إن بقى وقته وإلا تحلت بعمل عمرة ولزمها القضاء ودم الفوات فراجع.

قوله: (لا وارثه) وهذه مستثناة من قولهم: كل يمين تثبت لشخص فمات فإنها لوارثه، وإنما لم تثبت له لأن كونها فى المنزل الثانى يشهد بصدقها ويرجح جانبها على جانب الوارث مع كون الوارث أجنبيا. انتهى. بهامش شرح الروض. انتهى. مرصفاً على المنهج.
قوله: (وجاز إلخ) جميع ما ذكر هنا يجرى فى الأجنيين فيحرم تساكنتهما فى دار واحدة إلا إذا انفرد كل منهما بحجرة منها مع تعدد المرافق وغلق الباب كما سيأتى، أو وجد محرم أو نحوه على ما تقرر. «س.م» على أبى شجاع.

قوله: (فى المسكن الواسع) يفيد أنه لا بد من الاتساع فى جواز الدخول أيضاً، والذى فى كلام «م.ر» اشتراطه فى المساكنة فقط راجعه، ثم رأيت فى المحلى و«ق.ل» عليه التصريح بأن الدار إن لم تكن فاضلة على سكنى مثلها لم يجز الدخول عليها ولو مع وجود المحرم أو غيره ممن ذكر.

قوله: (حلف الوارث) أى: خلافاً لظاهر المتن.

.....

(وامرأة يهاب) هو كلا منهن ويحتشمها حياء أو خوفاً (عند الطالق) المعتدة منه لانتفاء المحذور الآتي، لكن يكره ذلك لأنه لا يؤمن معه النظر أما إذا لم يكن عندها أحد ممن ذكر فلا يجوز ذلك حذراً من الخلوة بها، والواو في كلامه بمعنى أو وذكر المساكنة فيما ذكر مع التقييد بالفاضل من زيادته، وكذا اعتباره التمييز وهو مفهوم من قوله: يهاب، وكذا اعتبره المنهاج وأصله وغيرهما، وقضيته الاكتفاء بالصبي المميز وهو ما بحثه الشيخ أبو حامد في المراهق، لكن اعتبر الشافعي التكليف ووجهه بأن غير المكلف لا يلزمه إنكار الفاحشة واعتبروا في محرمه كونه أنثى وهو ظاهر، وفي محرمها كونه ذكراً لا لإخراج الأنثى بل لئلا يتكرر مع قولهم يكتفى بامرأة مع أنها مفهومة منه بالأولى، واكتفى هنا بالمرأة الواحدة بخلاف الحج لأخطار السفر على أنهم اكتفوا هناك للجواز المناسب لما هنا بالواحدة فلا فرق، قال الزركشي: ولا بد في المحرم من أن يكون بصيرا فلا يكفي الأعمى وكالمحرم فيما قاله غيره. (أو أفردت بمفرد المرافق) أي: جاز أن يساكنها حيث كان عندها واحد ممن ذكر كما مر أو حيث أفردت بموضع تنفرد مرافقه عن مرافق ما يسكن هو فيه من مطبخ ومستحم ومستراح وغيرها وإن لم يكن عندها أحد ممن ذكر، ويعتبر أن يغلق ما بينهما من باب وألا يكون ممر أحدهما على الآخر حذراً من الخلوة. قال الأئمة: ولو كانت الدار

قوله: (حيث كانت جارية) ويشترط أن يكون المدخول عليها ثقة أيضاً. انتهى. شرح الإرشاد.

قوله: (ومحرم) أي: ثقة، وقيل: يكفي في محرمها أن يكون له غيره. «ق.ل».

قوله: (وزوجة) أي: مميزة كما يفهم من قوله: يهاب إلخ.

قوله: (فلا يكفي الأعمى) إلا إن كان ذا فطنة تؤدي إلى منع وقوع ريبة، بل هو أقوى من المميز السابق. انتهى. «م.ر».

قوله: (ويعتبر أن يغلق) أي: يجب. «ق.ل».

قوله: (فلا فرق) ولا يرد أنهم اكتفوا هناك أيضاً بالأمن على نفسها يقينا وإن كانت وحدها، كما صرح به بعضهم للفرق بلزوم الخلوة الممتعة هنا لا هناك.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

واسعة ولم يكن فيها إلا بيت والباقي صف لم يجوز أن يساكنها وإن كان معها محرم، فإن بنى حائلا وكان الذى يبقى لها سكن مثلها فله ذلك، ثم إن كان بابها خارجاً فذاك وإلا اشترط محرم أو نحوه، وظاهر كلامه جواز دخوله عليها بلا محرم أو نحوه إذا انفردت بمرافق وليس مراداً.

قوله: (ولو كانت واسعة إلخ) من هذا يعلم تباين مسألتى المساكنة والخلوة فإنه علم جواز خلوة الرجل بالأجنبية مع المحرم وامتناع مساكنته إياها معه إلا عند تعدد الحجر، أو اتساعها بحيث لا يطلع أحدهما على الآخر. انتهى. «س.م.» على «ع» مع زيادة من حجر. قوله: (وإن كان معها محرم) لعله إن كان لا يحتشم ولا يمنع وجوده وقوع خلوة بها

قوله: (لم تجز) لأنها لا تتميز من المسكن بموضع، وكتب أيضاً: ومن ثم تعلم أن صورة المسألة الأولى التى اشترط فيها المحرم أن الحجر متعددة ولكن المرافق متحدة. كذا بخط شيخنا وهو ظاهر، وفى الروض: وعلو وسفل كدار وحجر، قال فى شرحه: فى أنه إن اتعدت المرافق اشترط محرم أو نحوه وإلا فلا. انتهى.

قوله: (وإن كان معها محرم) وفى العزيز ولا يخفى أن مساكنتها بالمحرم ونحوه إنما تفرض إذا كان فى الدار زيادة على سكن مثلها وإلا فعلى الزوج الانتقال عنها، ومن ثم زاد المصنف - أى: صاحب الإرشاد - قوله الآتى: ولضيق انتقل لدفع ما أوهمته عبارة أصله من أن له أن يساكنها فى حجرة واحدة بنحو محرم، وتكره مساكنتها مع المحرم إذ لا يؤمن معها من النظر حينئذ. «ح.» قوله: (ثم إن كان إلخ) عبارة غيره بدل هذا إلا أن يكون مر أحدهما على الآخر فلا بد من محرم ونحوه كما مر.

قوله: (وظاهر كلامه إلخ) منشأ ذلك عطف «أو أفردت» على قوله: حيث جارية إلخ. «ب.ر.»

قوله: (كدار) أى: بها حجر متعددة.

قوله: (وإلا فلا) ويجب أن يغلق باب بينهما كما فى شرح الروض، وألا يكون مر أحدهما على الآخر كما فى شرح الإرشاد للحجر.

قوله: (وفى العزيز إلخ) عبارة العزيز ليس فيها إلا اشتراط السعة فلا يلزم منها تعدد الحجر، وفى المنهاج وشرح «م.ر.» أنه لو لم يكن فيها إلا حجرة واحدة جاز مساكنتها، أى: إذا كانت زائدة على سكنها مع محرم يمنع وجوده وقوع خلوة بها فراجع.

قوله: (زاد المصنف) كما زاد الشارح فى المسكن الواسع.

(ولم يجز) لأحد من الرجال الأجانب (ولو لقوم) تبعد مواطناتهم على الفاحشة (خلوه* بامرأة) كذا صرح به في المجموع، لكنه في شرح مسلم أول قوله ﷺ «لا يدخلن رجل بعد يومى هذا على مغيبة إلا ومعه رجل أو رجلان على جماعة تبعد مواطناتهم على الفاحشة لصلاح أو مروءة أو غيرهما» قال في المجموع: ولم أر لأصحابنا في الأمر الحسن كلاما وقياس المذهب تحريم الخلوة به لأن الصحيح تحريم النظر إليه (بل) يجوز للرجل الخلوة (بثقات النسوة) امرأتين فأكثر إذ المرأة تستحيى من المرأة فوق ما يستحيى الرجل من الرجل، ثم بين جواز بيع مسكن المعتدة وعدم جوازه بقوله.

(في عدة الأشهر باع) ذو العدة جوازاً (داره) التي فيها المعتدة كما في المستأجر،

.....
 باعتبار العادة الغالبة وإلا ففي المنهاج وشرح «م.ر» جواز المساكنة حينئذ فراجعهما، لكن قيد حجر بما إذا كان اتساعها بحيث لا يطلع أحدهما على الآخر، ثم ذكر مسألة الشرح هذه وأقرها. تأمل.

قوله: (تحريم الخلوة به) الحاصل أنه يحرم خلوة أمرد بأمرد وإن تعدد، ورجل بأمرد وإن تعدد، وكذا يحرم خلوة رجل أو رجال بنسوة غير ثقة ورجال بامرأة مطلقاً. انتهى.
 «ق.ل.» و«م.ر.» والمعتمد تقييد مسائل الأمر بخوف الفتنة كالنظر إليه.

قوله: (ولم يجز إلخ) وذلك لخبر الصحيحين «لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم» وجوز بعضهم حمل الرجل والرجلين في خير مسلم الآتى على المحارم بقرينة هذا.
 قوله: (ولو لقوم) ولو كثرت الجماعة بحيث أحالت العادة الغالبة وقوع الفاحشة من أحدهم بحضرتهم فظاهر أنه يجوز الخلوة حينئذ، بل في تسميتها خلوة حينئذ نظر. «خ.ح.د.»
 قوله: (على مغيبة) قال في شرح الروض: ومغيبة - بضم الميم - من أغابت إذا غاب عنها زوجها. ذكره الجوهري. انتهى.

قوله: (فوق ما يستحيى الرجل من الرجل) قد يؤخذ منه حرمة الخلوة بالأمرد وإن تعدد، ولكن المعتمد أن النظر إلى الأمرد الحسن إنما يحرم إذا كان بشهوة، أو عند خوف الفتنة وأن الخلوة به كالنظر فلا تحرم إلا حيث يحرم النظر، بخلاف الخلوة بالأجنبية تحرم مطلقاً لأنها مظنة الفتنة، بخلاف الأمرد فلا تجوز مداواتها أو تعليمها إلا بحضرة محرم ونحوه. «م.ر.» بعد البحث والمراجعة.

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

بخلاف ما إذا اعتدت بالحمل أو بالأقراء لا يجوز بيعها لجهالة المدة كما لو باع داراً واستثنى منفعتها مدة مجهولة سواء كان لها عادة أم لا لأنها قد تختلف . وفرقوا بين هذا وما سيأتي من بناء أمر المضاربة على الأخذ بالعادة أو بالأقل بأن احتمال الزيادة والنقصان يجرى إلى جهالة المبيع وهى تمنع صحة البيع . والجهالة فيما سيأتي تقع فى القسمة فلا يعلم كل من المستحقين أن ما أخذه قدر حصته أم لا وذلك لا يمنع القسمة بدليل أنه لو ظهر غريم آخر بعد قسمة مال المفلس لا تنقض القسمة بل يرجع على كل من المقسوم عليهم بالحصّة . واستثنى الزركشى من منع بيع الدار ما لو كان قد رهنها بدين ، ثم حل الدين بعد الطلاق ولم يمكنه وفاؤه من محل آخر فيجوز بيعها فى الدين لسبقه . وإذا صح البيع فيما إذا اعتدت بالأشهر فطراً الحيض وانتقلت للأقراء . خرج ذلك على اختلاط الثمار المبيعة بالحادثه حيث لا يغلب التلاحق والأصح أنه لا يفسخ بل يتخير المشتري . (وبانتهائها) مدة (الإيجار والإعارة) لمسكن المعتدة ولم يرض المؤجر والمعير بالإجارة بأجرة المثل فأقل .

(أبدله لها) ذو العدة وجوباً بمسكن آخر أقرب ما يوجد . ثم بعد نقلها إليه إن عاد رب المسكن الأول وبذله عارية لم يلزم ردها إليه أو بأجرة ، فإن كان الثانى عارية

قوله: (بل يتخير المشتري) وانظر هل ينقطع الخيار إذا راجع الزوج . حرره شوبرى .

قوله: (ولم يرض) فإن رضى امتنع نقلها منه ولو قدر على مسكن بجانا بعارية ووصية أو نحوهما . انتهى . شرح «م.ر.» على «ج.»

قوله: (لم يلزم إلخ) لعله لأنه لا يأمن رجوعه ، وكذا يقال فى قوله بعد لزوم ردها .

قوله: (بخلاف ما إذا اعتدت بالحمل أو بالأقراء) استشكله بعض الفضلاء بصحة بيع أرض فيها قبر مع جهل مدة الانداس التى يستحق الميت البقاء فيها إليها ، ويجاب بأنه لما كان المقصود فى العادة الغلبة إنما هو ظاهر الأرض لم تبطل بتعطّل الباطن . «س.م.»

قوله: (لا يجوز بيعها إلخ) ينبغى جواز بيعها للمعتدة ، ولا يضر جهالة المدة كما لو باع الوارث الموصى بمنفعته أبداً أو مدة مجهولة من الموصى له . «م.ر.»

قوله: (من منع بيع الدار) أى: فيما إذا اعتدت بغير الأشهر كما يصرح به صنيع شرح الروض وهو ظاهر ، والمراد كما هو ظاهر بيعها بجميع منافعها حتى منافع مدة العدة ، وإلا فلا معنى للصحة ويدل على ذلك تعليقه بقوله لسبقه .

لزم ردها بأجرة فوجهان (وبالإعسار) للزوج والحجر عليه قبل طلاقها وكذا بعده أو معه إن لم تكن في داره (تضارين) هي مع الغرماء (بأجرة) مدة (الأطهار) إن كانت تعتد بها حيث استقر لها عادة في الحيض والطمهر؛ لأن الأصل والظاهر استمرار تلك العادة، وليس هذا في صورة الحجر عليه قبل طلاقها كدين حدث بعد الحجر حتى لا تضارب به؛ لأن سبب حقها سابق وهو النكاح والوطء فيه ولأن المفلس بطلاقه كالجاني والمجننى عليه يضارب.

(قلت فإن ينقص) فيما إذا ضاربت بأجرة مثل عاداتها (زمان العدة * عن زمن اعتياد هذى ردت).

(للغرماء زائدا) على ما خص زمن العدة (وإن يزد) زمن العدة على زمن عاداتها (فبالزيد) من الأجرة (ضاربت) مع الغرماء (لتسترد) منهم ما يخصها بالتوزيع.

(وحيث لا استقرار) لها في الحيض والطمهر بأن لم يكن لها عادة أو لها عادة غير مستقرة بأن اختلفت ولم تستقر ضاربت (بالأقل * لمدة الأقراء) أى: بأجرة أقل مدة إكمال الأقراء حيث لا عادة، وبأجرة أقل مدة عاداتها في الأقراء حيث اختلفت عاداتها ولم تستقر لأن استحقاق الزيادة مشكوك فيه، فإن زادت الأقراء على أقل مدة الإمكان أو مدة عاداتها ضاربت بالزائد أيضاً. (كما للحمل) في أنها إذا كان لها فيه عادة مستقرة تضارب بما بقى من عاداتها إلى الوضع، ثم إن نقص زمن الحمل عن العادة ردت الزائد للغرماء، وإن زاد ضاربت بالزائد أيضاً، وإن لم يكن لها عادة

.....
قوله: (وجهان) لعل الأوجه عدم لزوم الرد لأنه قد يكون مؤديا إلى ضياع مال.

قوله: (أو بأجرة فوجهان) كذا في الروض وشرحه، وعبارة غيره: أو إلى مستأجر أى: وإن كان نقلها إلى مستأجر لم يجب، أى: ردها إلخ إلى الأول كما رجحه الأذرعى: لأنه قد يكون يؤدى إلى إضاعة مال وفي معنى المستأجر الموصى بسكناء مدة وانقضت، انتهى، «ح. ح. د».

قوله: (إن لم تكن في داره) سيأتى محترزه في المتن بقوله قلت إلخ.

قوله: (مدة الأطهار) الظاهر أن المراد بمدة الأطهار مدة العدة الشاملة لمدة الحيض بين الأطهار.

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

مستقرة ضاربت بأجرة ما بقي من أقل مدة الحمل، أو أقل مدة عاداتها فيه فإن زاد حملها على أقل مدة الإمكان، أو مدة عاداتها ضاربت بالزائد أيضاً، أما إذا كانت تعتد بالأشهر فتضارب بأجرة مثل مدة أشهر عدتها، ثم ما بقي لها بعد المضاربة باق في ذمة الفليس كسائر الغرماء.

(قلت ومن) أى: زوجته التى (فى داره لو طلقت * من قبل إفلاس) له (وحجر) عليه (سبقت) أى: تقدمت.

(على الغريم) بحق السكنى إلى أن تنقضى عدتها (إذ بعين المسكن * تعلق الحق) أى: حقها (كفى) حق (المرتهن) والمكترى.

(واستقرض القاضى) أجرة سكنها (على من بلده * فارق) أى: على زوج فارق بلده أى: غاب عنها ولم يكن له مسكن تسكن فيه المعتدة ولا مال له يصرف إلى الأجرة ولم يتطوع به غيره (ثم) إن عجزت عن استئذان القاضى تستقرض (هى

.....
.....

قوله: (قلت ومن فى داره) هذا مع قول الشارح السابق: وكذا بعده أو بعده إن لم تكن فى داره تصريح بأن حق السكنى لا يتعلق بعين المسكن المملوك له إذا لم يكن فيه عند الطلاق إلا أن يرجع هذا الشرط لما قبل كذا.

قوله: (ومن فى داره لو طلقت إلخ) استثنى البلقينى منه ما لو كانت المسألة بحالها ولكن كان الطلاق رجعياً فشرعت فى العدة قبل الحجر، ثم مات فيها بعد الحجر فإنها تنتقل إلى عدة الوفاة، قال: فتضارب مع الغرماء ولا تقدم. انتهى. وفيه نظر غنى عن البيان كذا بخط شيخنا، ويحتمل أن وجه النظر أنها استحققت السكنى قبل الحجر عليه فيستمر حقها، وقد يقال: ما استحقته قبل انتقالها إلى عدة الوفاة ينبغى أن يستقر لها لتقدم التعلق على الحجر، وأما ما بعد الانتقال إلى عدة الوفاة فلم يتقدم تعلقه من حيث أنه عن عدة الوفاة وهو محل المضاربة وبذلك يحصل الجواب عن النظر فليتأمل «س.م».

قوله: (تعلق الحق) عبارة الشارح لتعلق حقها بعين المسكن فهى كالمرتتهن. انتهى.

قوله: (إن لم يكن فيه عند الطلاق) عبارة غير محررة وصوابها لا يتعلق بعين المسكن المملوك له إذا حجر عليه قبل طلاقها سواء كانت فيه أو لا. تأمل، ثم عدم التعلق حينئذ هو الظاهر لسبق حق الغرماء على حقها.

برجعى) أى: مع رجوع المعتدة (المشهدة) أى: التى أشهدت أنها تقتصر بنية الرجوع على الزوج ولو مضت مدة العدة أو بعضها ولم تطلب حق السكنى سقط، بخلاف نظيره فى نفقة الزوجة لأن النفقة فى مقابلة التمكين وقد وجد فلا تسقط بترك الطلب والسكنى لتحسين مائه على موجب نظره واحتياطه ولم يحصل.

(فصل فى بيان الاستبراء)

هو التبرص الواجب بسبب ملك اليمين حدوثا، أو زوالا لمعرفة براءة رحمها، أو للتعبد واقتصروا على ذلك لأنه الأصل، وإلا فقد يجب الاستبراء بغير حدوث ملك أو زواله كأن وطئ أمة غيره ظانا أنها أمته، وظاهر كلام الجمهور أن علة وجوبه فى حدوث الملك نفس حدوثه مع فراغ محل التمتع، وحكى فيها القاضى جوابين أحدهما هذا، والثانى حدوث حل التمتع وهو الأنسب بما يأتى فى المكاتب والمرتدة وغيرهما،

فصل فى الاستبراء

قوله: (هو التبرص إلخ) أى: سواء كان من المرأة كما إذا عتقت أو من السيد كما لو اشتراها فلذا لم يقل تبرص المرأة ولا التبرص بالمرأة، ولم يقل تبرص الأمة لأن المراد ما يشمل الحرية كما فى أم الولد إذا عتقت. انتهى. شيخنا بهامش المحلى، وأقل مدة الاستبراء إذا جرى السبب فى الطهر يوم ليلة ولحظتان وإذا جرى فى الحيض ستة عشر يوما ولحظتان. انتهى. بهامش شرح الروض، وأقل ما يحصل به الاستبراء فى المتحيرة خمسة وأربعون يوما ولحظة حملا للملكها على أول الحيض فتلغو هذه الحيضة، ثم خمسة عشر طهرا، ثم خمسة عشر حيضة الاستبراء، ثم لحظة الانتقال. انتهى. بهامش شرح الروض: انتهى. مصرفى على المنهج.

قوله: (مع فراغ محل التمتع) أى: عما يمنع التمتع ليخرج ما لو ملك مجوسية مثلا فإنه لا يجب الاستبراء إلا بعد الإسلام.

قوله: (حدوث حل التمتع) قد يدعى تناول حدوث الملك له أى: حدوث ملك الاستمتاع لكنه غير المتبادر.

.....

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

وكان الجمهور رأوا ندرة هذه الصور مع ما فى بعضها من الخلاف فلم يبالوا بعدم دخولها فى ذلك، ثم أحقوها بما دخل فيه لأنها فى معناه وخص ما ذكر باسم الاستبراء لتقديره بأقل ما يدل على البراءة بلا تعدد بخلاف العدة ولتبعيته لها لم يبوب له بابا، بل جعله فصلا وقد أخذ فى بيانه مع ما يتعلق به فقال.

(محرم) إلى مضى الاستبراء كما سيأتى. (تزويج كل من غشى) أى: وطئ (من الإمام). بملك أو شبهة سواء وطئها بالملك المشتري أم البائع منه إذا لم يستبرئها قبل البيع لئلا يختلط الماءان، ويخالف البيع حيث يجوز قبل الاستبراء لأن مقصود التزويج الوطء فينبغى أن يستعقب الحل، بخلاف البيع فلا وجه لمنع البائع منه، وعلى المشتري أن يحتاط إن قصد الوطء، ويتعدد الاستبراء بتعدد الواطئ لو اشتراها من

.....

قوله: (إذا لم يستبرئها قبل البيع) فإن استبرأها قبله جاز تزويجها لغير المشتري بأن يشتريها، ثم يزوجه لغيره من غير استبراء اكتفاء باستبراء البائع، أو يزوجه المشتري بأن يعتقها، ثم يزوجه ولا يحتاج فيه أيضاً إلى الاستبراء اكتفاء به من البائع، فالممتنع إنما هو تمتع المشتري بها بملك اليمين قبل الاستبراء، والفرق أن ملك اليمين سبب ضعيف فى الوطء إذ لا يقصد به استقلالاً فتوقف على الاستبراء، بخلاف النكاح فإنه سبب قوى إذ لا يقصد إلا له فلم يتوقف على استبراء، ولذلك جاز وطء الحامل من الزنا بالنكاح دون ملك اليمين. انتهى. «س.م». انتهى. شيخنا «ذ» بهامش المحلى وسيأتى فى الشرح بعد قوله: وبخصول ملك غير عرسه.

فصل فى الاستبراء

قوله: (كل من غشى) يستثنى منه وطء الصغير، ثم عموم عبارته: ويشمل الآيسة والصغيرة الموطوءتين فلا تزوجان حتى تستبرئا بشهر. هذا قضية إطلاقه «ب.ر».

قوله: (أى وطئ) أنفى الغزالي واعتمده الزركشى بأنه يشترط فى وجوب العدة بوطء الصبى تهيئته للوطء، وصرح المتولى بأن الصغيرة يشترط فيها ذلك وقياس ذلك أن يقال، بمثله هنا. «س.م».

قوله: (فلا وجه لمنع البائع منه) أى: البيع، وقوله: وعلى المشتري إلخ كأنه فى حيز التعليل.

فصل فى الاستبراء

قوله: (وصرح المتولى بأن الصغيرة إلخ) ضعيف، والمعتمد أن التهيؤ لا يشترط إلا فى الصبى أما الصبية فلا يشترط فيها، بل متى وطئت أو استدخلت وجبت عليها العدة كذا فى «ع.ش» على «م.ر» وقرره شيخ مشايخنا القويسنى فاعتمد ما تقدم عن «ب.ر».

رجلين وطأها لزم استبراء ان أما غير الموطوءة فتزوج بلا استبراء (و) يحرم تزويج (زائلات الفرش) من الإماء كأن أعتق موطوءته أو مات عنها قبل استبرائها، أو كانت مستولدة كما يحرم تزويج المعتدة قبل اعتدادها، أما لو وقع ذلك بعد استبراء غير المستولدة فيجوز تزويجها بلا استبراء لزوال فراشه عنها قبل عتقها أو موته، بخلافه في المستولدة لأن فراشها بالنكاح أشبه بدليل لحق ولدها به ستة أشهر من الاستبراء

قوله: (أما غير الموطوءة إلخ) عبارة الروض: كغيره، ولو اشترى غير موطوءة أو من امرأة أو صبي أو من استبرأها البائع فله تزويجها فإن أعتقها فليتزوجه قبل الاستبراء. انتهى. وقوله: فله تزويجها أى: بلا استبراء كما فى شرحه، وقوله: فليتزوجه قبل الاستبراء، أى: لحدوث حل الاستمتاع فى غير أمة كما علل به الروض.

قوله: (بخلافه فى المستولدة) فلا يعتد باستبرائها إلا بعد عتقها أو موته عنها، وقال أبو حنيفة: يكفى استبرائها قبل العتق والموت ولنا وجه كمذهبه. انتهى. حاشية الأنوار.

قوله: (حتى لو اشتراها من رجلين وطأها لزم استبراء) ينبغى أن يدخل وقت الاستبراء بلزوم البيع إن وقع الشراء منهما معا، فإن وقع مرتبا فينبغى ألا يدخل وقت الاستبراء إلا بلزوم العقد الثانى إذ لا يحدث الحل إلا حينئذ، وأفهم قوله: وطأها عدم تعدد الاستبراء إذا وطأها أحدهما فقط، أو لم يطأها واحد منهما وأنه يكفى حينئذ استبراء واحد، وعليه فينبغى أن يدخل وقته بلزوم العقد إن وقع الشراء منهما معا وبلزوم العقد الثانى إن اشترى منهما مرتبا إذ لا يحدث الحل إلا حينئذ، كذا بحث مع «م.ر» فليراجع.

قوله: (زائلات الفرش) اعترض ابن المقرئ على هذه العبارة بأن قضيتها أن الشخص إذا استبرأ أمته بحيضة لا يجوز له أن يزوجه حتى يستبرئها لأن من استبرأ أمته بحيضة يصدق عليه أن فراشه زال عنها. «ب.ر».

قوله: (أو كانت مستولدة) أى: فيحرم تزويج المستولدة قبل استبرائها إذا أعتقها أو مات عنها ولو بعد استبرائها.

قوله: (أما لو وقع ذلك) أى: العتق والموت.

قوله: (بعد استبراء غير المستولدة) مثله ما لو كانت غير فراش لمن كانت عنده كأمراة وصغيرة ونحوهما. «ب.ر».

قوله: (وإنه يكفى حينئذ) أى: بالنسبة لحل التمتع، أما بالنسبة لحل التزويج فلا تحتاج غير الموطوءة لاستبراء.

قوله: (اعترض ابن المقرئ إلخ) المراد بزوال الفراش هنا تحريمها.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بخلاف القنة ، ولو أعتق موطوءته أو مات عنها وهى فى نكاح زوج أو عدته لم يلزمها استبراء لأنها ليست فراشاً له ، بخلاف ما لو كانت فى عدة وطء شبهة لقصور عدة

قوله: (لقصور إلخ) فيجب عليها الاستبراء بعد عدة الشبهة. «ع.ش.» وقال «ح.ل.» و«زى»: إنها تقدم الاستبراء ثم تكمل عدة الشبهة، وللواطئ بالشبهة أن يعقد عليها زمن عدته دون زمن الاستبراء، قال البجيرمي: وإنما قدم الاستبراء لأن السيد كالزوج والعق كالطلاق وتقدم أن عدة الطلاق تقدم على عدة الشبهة فكذا الاستبراء، لكن قول المصنف الآتى: وبعد عدة إلخ يوافق ما قاله «ع.ش.» ويخالف ما قاله «ح.ل.» و«زى»، ثم رأيت فى كلام بعض الفضلاء أنهما قولان.

قوله: (ولو أعتق موطوءته إلخ) شامل للمستولدة، وعبارة الروض: وإن أعتقهما - أى: الموطوءة والمستولدة - أو مات - أى: عنهما - وهما مزوجتان أو فى العدة من زوج لا شبهة فلا استبراء - أى: عليهما - ولو أعتق مستولده وتزوجها فى مدة الاستبراء جاز. قال فى شرحه: كما يتزوج المعتدة منه بنكاح أو وطء شبهة ومثلها الأمة وقد قدمها، فلو تركها ثم وقال هنا: ولو أعتقهما وتزوجهما إلخ كان أولى وأخصر. انتهى. وقوله: فلا استبراء أى: فإذا زالت الزوجية مع الاعتداد عنها فى صورة المتزوجتين وانقضت العدة فى صورة اللتين فى العدة جاز تزويجهما بلا استبراء، وكذا تزوج السيد بهما فى مسألة إعتاقهما بلا استبراء أيضاً كما هو ظاهر، وقوله: ولو أعتق مستولده وتزوجها إلخ، خرج ما لو أراد أن يزوجهما فلا بد من الاستبراء كما تقدم فى قول الشارح فى شرح وزائلات الفرش: كأن أعتق موطوءته إلخ فتلخص أنه إن أعتقها أو مات متزوجة أو معتدة لم يحتاج بعد العدة لاستبراء، حتى بالنسبة للسيد فى صورة الإعتاق أو خالية عن الزوج والعدة لم يحتاج له بالنسبة للسيد ويحتاج إليه بالنسبة لغيره، وإن وقع العتق أو الموت بعد الاستبراء فى المستولدة وبقي ما لو أراد تزويج موطوءته أو مستولده بدون إعتاق فيجوز بعد الاستبراء لا قبله كما قال فى المنهاج، ويحرم تزويج أمة موطوءة ومستولدة قبل الاستبراء، وما لو اشترى معتدة ولو من شبهة وانقضت عدتها أو مزوجة مدخولاً بها أو لا فطلقت وانقضت عدتها فى الأولى فيجب الاستبراء لحل وطئه لا تزويجه، كما صرح بذلك فى الروض وغيره، وما لو اشترى خالية عن نكاح وعدة فإن كانت موطوءة لم يستبرئها البائع وجب لحل وطئه وتزويجها

قوله: (ويحتاج إليه إلخ) مأخوذ من قوله: خرج إلخ.

قوله: (معتدة) أى: من غيره، أما لو اشترى معتدة منه فبالشراء تنقطع العدة وتستبرأ كما فى «م.ر.»

و«ع.ش.»

قوله: (وانقضت عدتها) أو لم تكن مدخولاً بها.

الشبهة عن دفع الاستبراء الذى هو مقتضى العتق والموت ولأنها لم تصر فراشاً بذلك لغير السيد.

(لا إن تزوج ذى وذى) أى: الموطوءة وزائلة الفراش (من نفسه) أى: الواطئ أو من زال فراشه عنها فإنه لا يحرم، فللمشتري أن يزوج الأمة لبائعها الواطئ لها بلا استبراء، ولعتق الأمة الموطوءة أن يتزوجها بلا استبراء كما يتزوج المعتدة منه (و) يحرم إلى مضي الاستبراء التمتع الآتى (بحصول ملك غير عرسه) بشراء أو رد بعيب أو تحالف أو إقالة أو غيرها سواء البكر ومن استبرأها البائع قبل البيع والمنتقلة من صبي أو امرأة والصغيرة والآيسة وغيرهن لقوله ﷺ فى سبأيا أوطاس «ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة» رواه أبو داود وصححه

.....
قوله: (التمتع الآتى بحصول إلخ) وليس منه النظر للشراء لأن الاستبراء بعده لا معه، وهل يحل النظر للشراء ولو بشبهة كالخطبة أو يفرق؟ فيه نظر. «س.م» على حجر.

قوله: (لقوله ﷺ إلخ) أى: لعمومه وشموله جميع من مر بالنسبة للوطء، وأما تحريم التمتع بغير الوطء فى غير المسبية فبالقياس كما يأتى قريباً.

قوله: (أوطاس) بفتح الهمزة مصروف لأنه اسم موضع. «ع.ش»، وفى «ق.ل» بضم الهمزة وفى الشرقاوى أنه اسم واد من ديار هوازن وسبأيا أوطاس وثقيف وأضيفت السبأيا لأوطاس لأن قسمة الغنائم وقعت فيه.

وإن كانت غير موطوءة أو ملكها من امرأة أو صبي أو ممن استبرأها زوجها بلا استبراء ولم تحل له إلا بعد الاستبراء إلا إن أعتقها فله تزوجها، بدونه، ولو طلق أمته المزوجة وانقضت عدتها زوجها بلا استبراء ولم تحل له بدونه إلا إن كانت مستولدة، ذكر ذلك فى الروض وغيره وبذلك تعلم حاصل هذه المسائل.

قوله: (لأنها ليست فراشاً له) أى: فبعد زوال النكاح والاعتداد عنه فى الأولى وبعد زوال عدته فى الثانية تزوج بلا استبراء حتى للسيد فى صورة العتق.

قوله: (بخلاف ما لو كانت إلخ) أى: فبعد انقضاء عدة الشبهة تستبرأ قبل أن تتزوج. «ب.ر».
قوله: (ومن استبرأها البائع) أى: بخلاف التزويج فإنه يجوز إذا سبق الاستبراء البيع كما سلف أو كانت منتقلة من غير ذى فراش. «ب.ر».

.....

الغرر البهجة في شرح البهجة الوردية

الحاكم على شرط مسلم، وقاس الشافعي بالمسبية غيرها بجامع حدوث الملك، وألحق من لا تحيض من الآيسة والصغيرة بمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر غالباً وهو شهر كما سيأتي، وطريقه في دفع الاستبراء إن لم تكن موطوءة، أو كان البائع استبرأها أن يعتقها ويتزوجها أو يزوجه غيرها، وخرج بغير عرسه ما لو ملك عرسه

قوله: (وقاس الشافعي إلخ) وبقي قياس غير الوطاء في غير المسبية على الوطاء بجامع ترتب اللذة، وإن كان فيه قياس على الفرع وفيه خلاف في الأصول. انتهى. شرقاوى على التحرير.

قوله: (وقاس الشافعي إلخ) قيل: إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فلا حاجة للقياس مع النص الذي منه العموم، وفيه أنه لا عموم له في حدوث الملك فليتأمل.

قوله: (أن يعتقها ويتزوجها) أو يزوجه غيرها، والفرق بين الوطاء بمجرد الشراء والوطء بالتزويج أو التزوج أن الأول يطاق بالملك المستقل فلم يبن على فعل الغير، بخلاف الثاني فيبنى على الاستبراء السابق. انتهى. حصر في شرح الإرشاد وتقدم لـ «س.م» فرق آخر بقي أن هذا ظاهر في الموطوءة وفي غيرها إن أراد أن يتزوجها، أما إن أراد أن يزوجه غيرها فله تزويجها بدون إعتاق كما مر عن الروض وشرحه، فقوله: أو يزوجه غيرها عطف على أن يعتقها لا على يتزوجها، والفرق بينه وبين غيره أن في الغير حدوث حل الاستبضاع في غير أمة بخلافه لو لم يعتقها. تدبر.

قوله: (ما لو ملك عرسه) أى: المدخول بها لقوله: نعم إلخ. قال في الروض: فإن أراد أن يزوجه وقد وطئها وهى زوجة اعتدت بقرآين قبل أن يزوجه. انتهى. «س.م» على

قوله: (وطريقه إلخ) في الروض: ولو اشترى غير موطوءة أو من امرأة أو صبي أو من استبرأها البائع فله تزويجها، فإن أعتقها فله تزوجه قبل الاستبراء. انتهى.

قوله: (أن يعتقها إلخ) وذلك لأن التزويج لا يتوقف على الاستبراء إلا إذا كانت فراشا ولم تستبرأ قبل زوال الفرائس كما سلف، بخلاف الاستمتاع فإنه يتوقف على الاستبراء وإن لم تكن فراشا أو استبرأها البائع. «ب.ر».

قوله: (أو يزوجه غيرها) تزويجها الغير لا يتوقف على العتق إذا سبق الاستبراء البيع أو انتقلت من غير ذى فراش.

قوله: (تزويجها الغير إلخ) فقوله: أو يزوجه إلخ عطف على أن يعتقها لا على يتزوجها.

أى: زوجته فله التمتع بها بلا استبراء لعدم تجدد الحل ولانتفاء خوف اختلاط المياه. نعم يستحب ليطمئن الولد فإنه في ملك اليمين حر الأصل بخلافه في النكاح ومثل لغير عرسه بقوله.

(كطالق) منه بائناً أو رجعيًا ملكها في العدة أو بعدها فيحرم التمتع بها إلى مضي الاستبراء لأنه ملكها وهي محرمة عليه، بخلاف زوجته وهذا مما استدل به على أن الطلاق الرجعي يزيل الزوجية وكأنهم ارتكبهوه هنا للاحتياط، وقوله: من زيادته (كانت له منكوحه) تكملة، ثم عطف على الملك ما في معناه فقال: (والرفع) أى ويحرم التمتع بحصول الرفع (للكتابه الصحيحه) لأتمته بفسخها أو بتعجيزه لها لعود الحل بعد زواله بكتابتها كما لو باع أمة، ثم اشتراها بخلاف الكتابة الفاسدة.

.....

«ح.ج.» ولعل وجه تنزيل زوال الزوجية بالملك منزلة زوالها بالطلاق. انتهى. «ع.ش.» على «م.ر.» وعلل في شرح الروض بقوله: لأنه إذا فسخ النكاح وجب أن تعتد منه فلا تنكح غيره حتى تنقضي عدتها بذلك. انتهى.

قوله: (بخلافه في النكاح) فإنه ينعقد رقيقًا ويعتق عليه بملك أمة حاملًا منه.

قوله: (تكملة) قد يقال: بل للاحتراز عن الطالق من غيره إذ ليس كلامه فيها.

قوله: (والرفع للكتابة الصحيحه) بحث البلقيني إلحاق الجارية التي تعلق بها الزكاة وجارية القراض إذا استقل بهما المالك بعد إخراج الزكاة وإعطاء العامل حقه بذلك في وجوب الاستبراء، كذا بخط شيخنا، والشارح في حاشية العراقي سلم ما بحثه البلقيني في الثانية دون الأولى والفرق لائح. فليتأمل.

قوله: (بعد زواله) متعلق بقوله: لعود، وقوله: بكتابتها، متعلق بقوله: زواله.

قوله: (إذ ليس كلامه فيها) قد يقال: كلامه في ملك غير عرسه سواء كانت منكوحه له أو لغيره، فإن كانت منكوحه له انقطعت العدة بملكها وتستبرأ كما في «م.ر.» و«ع.ش.»، وإن كانت منكوحه لغيره وجب استبراؤها حالًا إن طلقت قبل الوطء وبعد انقضاء العدة إن طلقت بعده، وهذا إن لم تكن مستولدة وإلا لم يجب الاستبراء مطلقًا لأنها تشبه الحرة. كل ذلك بالنسبة لحل الوطء، أما لو أراد التزويج فلا يجب الاستبراء مطلقًا سواء أم الولد وغيرها كما في «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (وإعطاء العامل حقه) فهذا الإلحاق حيث ظهر الربح، أما إذا لم يظهر فالعامل لا شيء له والمال على ملك المالك ولم ينتقل عن ملكه كذا بحثه «ع.ش.»، وقد يقال: هو وإن كان كذلك يحرم عليه الوطء حتى يفسخ العقد فقد تجدد الحل فالظاهر الإطلاق كما في «م.ر.» وغيره.

قوله: (دون الأولى) كذا نقله «م.ر.» عن والده أيضًا، فقال: وأما في زكاة التجارة فلا وجه له عند

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

(و) بحصول (الرفع للردة) من السيد أو أمته بالإسلام لما مر (و) بحصول رفع (الزوجية) لأمته بموت زوجها أو فراقه ولو قبل الدخول، نعم إن كانت مستولدة وفارقها وانقضت عدتها إن اقتضى فراقها العدة فله التمتع بها بلا استبراء لعودها حينئذ فراشاً بلا استبراء، وخرج بالذكورات ما لو حرمت عليه أمته بصلاة أو إحرام أو حيض أو نحوها، ثم حلت إذ لا خلل في الملك والتحريم في ذلك لعارض سريع الزوال وكذا لو حرمت عليه برهن، ثم انفك لبقاء ملك التمتع بدليل حل القبلة والنظر

.....
قوله: (ملكها في العدة) في «م.ر.» و«ع.ش.» أنه بالشراء تنقطع عدتها وتستبرئ وهو ظاهر فإنه كالتجديد أو الرجعة خلافاً لما في «ق.ل.» من أنه يجب الاستبراء بعد العدة.

قوله: (إن اقتضى فراقها إلخ) فإن لم يقتض العدة كأن طلقت قبل الدخول فله التمتع بلا استبراء أيضاً كما يؤخذ من «ق.ل.» على الجلال، فقله: إن اقتضى إلخ قيد في قوله: وانقضت إلخ.

قوله: (وكذا لو حرمت عليه برهن، ثم انفك) كذا في الروض أيضاً فإنه قال: ومن حرمت بالكتابة لا الإحرام ونحوه، ثم حلت وجب استبراؤها. انتهى. وجعل في شرحه من أمثلة قوله ونحوه الرهن، ثم علل عدم وجوب الاستبراء فيه بمثل ما ذكره هنا، ثم قال في الروض: ويعتد باستبراء المهرونة. انتهى. وذكر في شرحه خلافاً كبيراً فيه، وحينئذ فقد يتوهم إشكال إحدى المسألتين بالأخرى؛ لأنه إذا لم يجب استبراء المهرونة بعد انفكك الرهن فلا معنى للاعتداد بالاستبراء حال الرهن ولا للخلاف القوي فيه والجواب أن صورة الأولى أنه لم يجب استبراؤها قبل الرهن فبينوا أن حرمتها عليه بالرهن لا توجب استبراء بعد الانفكك نظراً لهذه الحرمة العارضة، وأن صورة الثانية أنه وجب استبراؤها فرهنها قبله ومضى قدره حال الرهنية كأن اشترى أمة ورهنها قبل استبرائها، ثم حاضت حيضة حال الرهنية فهل يعتد بهذه الحيضة؟ فيه ذلك الخلاف، ولهذا عبر العباب في الثانية بقوله: أو اشترى العبد المأذون أمة وعليه دين أو رهن

التأمل كما أفاده الشيخ، وعبارة «ز.م.»: المعتمد في أمة التجارة عدم وجوب الاستبراء لأن الشركة فيها ليست حقيقية بدليل جواز الإخراج من غيرها وبدليل عدم جواز إعطاء جزء منها للمستحقين، بل الواجب إخراج قدر الزكاة من قيمتها. أفاده «ع.ش.»

قوله: (وعليه دين) فلا يعتد بالاستبراء قبل قضاء الدين لأنه لحل الاستمتاع وإنما يعتد بما يستعقبه شرح الروض، وهذا بخلاف أمة المفلس فيعتد بالاستبراء قبل فك الحجر كما في «ق.ل.»، ولعل الفرق تعلق الدين لما في يد الرقيق بخلاف المفلس فإنه متعلق بذمته. تدبر، ثم رأيت «م.ر.» فرق بذلك.

بشهوة وإنما حرم الوطء مراعاة لحق المرتهن حتى لو أذن له فيه حل (تمتع) أى: يحرم بحصول ما ذكر تمتع السيد بغير المسبية بوطء وغيره. (ووطئه المسبية) دون بقية التمتع لمفهوم الخبر السابق ولما روى البيهقي أن ابن عمر قبل التي وقعت فى سهمه من سبايا أوطاس قبل الاستبراء ولم ينكر عليه أحد من الصحابة، وفارقت المسبية غيرها بأن غايتها أن تكون مستولدة حربى وذلك لا يمنع الملك وإنما حرم وطؤها صيانة لمائه لئلا يختلط بماء حربى لا لحرمة ماء الحربى وهذا ما صححه

.....
قوله: (تمتع) خرج به الخلوة بها فتجوز كما صرح به الجرجاني فى الشافى. انتهى.
«س.م» على أبى شجاع، ثم رأيت الشارح ذكر ذلك قريباً.

قوله: (بوطء) لكن إذا حصل لا يقطع الاستبراء كما فى «ق.ل». نعم إن حبلت منه قبل تمام الاستبراء فإن كان الحبل بعد يوم وليلة من الحيض، ثم انقطع بالحمل حلت له الحصول القرء بذلك كما فى «م.ر»، وإلا فلا تحل إلا بوضع الحمل كما فى «ق.ل» فراجعها، ثم رأيت ما يأتى قريباً فى المصنف.

قوله: (ولم ينكر عليه أحد من الصحابة) أى: فهو إجماع سكرتى كما قاله الشارح، واعترض بأن سبايا أوطاس كانت فى زمنه عليه السلام ولا إجماع فى زمنه عليه السلام ولذلك قال العلامة الخطيب: الأولى واقعة جلولاء، ويجاب بأن س. ابا أوطاس تعددت فكانت فى زمنه عليه السلام

المشترى الأمة قبل الاستبراء استبرئت بعد قضاء الدين أو فك الرهن. انتهى. وهو فى مسألة الرهن مخالف للروض وهذا ظاهر، لكن نبهت عليه لأنه قد تشبه إحدى المسألتين بالأخرى لعدم التأمل.
«س.م».

قوله: (لئلا يختلط بماء حربى) يحتمل أنه جرى على الغالب حتى لو كانت بكرا حرم الوطء أيضاً. «م.ر».

قوله: (وهذا ما صححه الشيخان إلخ) قال فى شرح الروض: وألحق صاحب الاستقصاء بالمسبية المشترأة من حربى. انتهى.

قوله: (استبرئت بعد قضاء الدين) فلا يحل للسيد وطؤها بعد استبراء العبد المأذون قبل وفاء الدين. انتهى. شرح «م.ر».

قوله: (المشترأة من حربى) قال الأذرى: وهذا ظاهر إلا أن يعلم أنها انتقلت إليه من مسلم أو ذمى ونحوه والعهد قريب وينبغى أن يقال. مثله فى المسبية، ويحمل إطلاقهم على غير هذه الصورة للعللة السابقة فى غير المسبية. انتهى. من هامش شرح الروض. انتهى. مرصفى.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

الشيخان. لكن نص الشافعي في الأم على أنه يحرم التمتع بها بغير الوطء أيضاً فقال: وإذا اشترى الرجل جارية من المغنم أو وقعت في سهمه أو في سوق المسلمين لم يقبلها ولم يباشرها ولم يتلذذ بها حتى يستبرئها. حكاها في المهمات. وخرج بالتمتع الخلوة والاستخدام فجائزان، ويمتد تحريم التزويج والتمتع.

(إلى مضي حيضة) من ذات أقراء (أن تكمل) حيضتها فلو ملكها في الطهر، ثم حاضت حيضة ارتفع التحريم، ولو ملكها في أثناء حيضتها لم تعد ببقيتها بل لا بد أن تطهر، ثم تحيض حيضة بخلاف بقية الطهر في العدة فإنها تستعقب الحيض الدال على البراءة وهنا تستعقب الطهر ولا دلالة على البراءة وإنما اعتبر هنا الحيض دون الطهر للخبر السابق، وليس كالعدة فإن الأقراء فيها متكررة فتعرف بتخلل الحيض البراءة، ولا تكرر هنا فيعتمد الحيض الدال عليها. (وإن وطئ) في حيضتها (وانقطعت) أى: حيضتها (بالحبل) من ذلك الوطء فإنه يحصل الاستبراء بها لتمامها بانقطاعها بالحبل وإن أثم بالوطء، بخلاف ما إذا لم تنقطع وإن حبلت.

وبعدہ ﷺ كما قرره الشيخ الراشدی عن شیخه الشيخ السجینی. انتهى. شیخنا «ذ» رحمہ اللہ بهامش المحلی.

قوله: (لكن نص الشافعي إلخ) فإن قيل: دل الحديث وهو قوله ﷺ «لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض». معفومه على جواز غير الوطء وقد قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي، قلنا محل ذلك إذا علق الإمام (رضي الله عنه) الحكم وهنا قد نص عليه، وإذا لم يوجد الحديث في كتب الإمام وهذا قد وجد، ولا بد أن يكون رجاله ممن يروى عنهم الإمام ودون ذلك دونه خرق القتاد. قاله «ح.ل» ببعض تغيير فراجع.

قوله: (فجائزان) وإن كانت جميلة جدا ما لم يكن مشهورا بالزنا وعدم المسكة.
انتهى. ر.م.ر. خلافا لـز.ي. و.ق.ل..

قوله: (فإنه يحصل الاستبراء بها بتمامها بانقطاعها بالحبل) عبارة «س.م» على أبي

قوله: (وَأْتُمْ بِالْوُطْءِ) عبارة العباب: فَإِنْ وَطِئَ عَامِدًا أَتَمَّ وَلَمْ يَنْقُطِعِ الْإِسْتِرَاءُ، فَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا فَحَمَلَتْ قَبْلَ مَضَى يَوْمِ وَلِيلَةِ حُرْمَتِ حَتَّى تَلِدَ، أَوْ بَعْدَهُ فَحَتَّى يَنْقُطِعَ. انتهى. فانظر التقييد بالعلم.

(قلت الإمام قال ذا) صحيح (أن يمضى * من قبل وطئه أقل الحيض).

و(إن لم يكن كذا فلا) يحصل الاستبراء (حتى تضع * كما لو الجماع فى الطهر وقع) وبهذا علم أن التمتع بالوطء وغيره لا يقطع الاستبراء لقيام الملك بخلاف العدة خلافا للفقهاء، وما صرح به الإمام معلوم من تعليلهم السابق ومن تعبيرهم بالوطء فى الحيض؛ لأنه إذا لم يمض أقله وانقطع فقد بان أنه لم يطق فى حيض.

(و) إلى مضى (الشهر) إن كانت ذات أشهر فإنه بدل قرء (و) إلى (الوضع) إن كانت حاملا (ولو) كان الحمل (من الزنا) لظاهر الخبر السابق، ولأن الغرض معرفة براءة الرحم وهى حاصلة بذلك بخلاف العدة لاختصاصها بالتأكد بدليل اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء، قال الزركشى: والظاهر أن الحمل الحادث من الزنا كالمقارن لأنهم اكتفوا بالحيض الحادث لا بالمقارن واكتفوا بالحمل المقارن فبالحادث أولى. لكن لو كانت ذات أشهر وحملت من الزنا حصل الاستبراء بمضى شهر، كما جزموا به فى العدة لأن حمل الزنا كالعدم، وما قاله من أن الحادث من الزنا كالمقارن يؤخذ من كلام الإمام السابق، كما يؤخذ منه تقييده بقيده السابق إن كان الوطء فى

شجاع: فإن حبلت من الوطء قبل الحيضة توقف الحل على الوضع أو فى أنهاها فكذلك إن لم يمض قبل وطئه أقل الحيض كما قاله الإمام، فإن مضى قبله ذلك حلت بانقطاعه لتمامه. انتهى. وقوله لتمامه تعليل لقوله: حلت إلخ.

قوله: (بتمامها إلخ) أى: بسبب تمامها بانقطاعها بالحبل.

قوله: (بخلاف ما إذا لم تنقطع) لعدم حصول ما يدل على البراءة قبل الحمل.

قوله: (كما لو الجماع إلخ) أى: كما لو حبلت من وطئه وهى طاهر.

قوله: (من تعليلهم السابق) وهو قولهم: لتمامها بانقطاعها إلخ.

قوله: (ولو كان الحمل من الزنا) جزم الروض بحصول الاستبراء بحيضة من الحامل من الزنا.

قوله: (يؤخذ من كلام الإمام) كان الأخذ لأن إطلاقه شامل للوطء زنا.

قوله: (بقيده السابق) أى: فإن مضى قبل الوطء أقل الحيض حصل الاستبراء بتمام الحيض وإن لم تضع، وإلا فلا بد من الوضع.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الحيض ويعتبر فى الاستبراء وقوعه (من بعد أن يلزم ملكه) ولو قبل القبض، فلا يكفى وقوعه فى زمن الخيار وإن قلنا الملك للمشتري لعدم تمامه كذا قالوه (هنا) وهو مخالف لإطلاقهم فى الخيار أنه إذا شرط للمشتري وحده يحل له الوطء، إذ يلزم من حله الاكتفاء بالاستبراء فى زمن الخيار وتقدم الجمع بينهما هناك على أن البلقينى نقل عن نص الأم الاكتفاء به فى ذلك إذا قبض المشتري الأمة فقال: وأما خيار الشرط ففي الروضة لو وقع الحيض أو الحمل فى زمن خيار الشرط، فإن قلنا الملك للبائع لم يحصل الاستبراء أو للمشتري فكذلك على الأصح، ثم قال: ولم يتعرض لما إذا شرط الخيار للمشتري وحده، وفى الأم: لو اشتراها وقبضها وشرط لنفسه الخيار ثلاثا ثم حاضت قبل الثلاث، ثم اختار البيع كانت تلك الحيضة استبراء.

(و) بعد (عدة إن اعتدادهما اتجه) أى: توجه عليها بأن ملكها معتدة عن زوج أو وطء شبهة.

(وبعد أن طلقت الزوجه) وانقضت عدتها إن اقتضى طلاقها عدة (وبعد إسلام المجوسيات * والوثنيات ومرتدات) وبعد وفاء الدين الذى على العبد المأذون إذا اشترى أمة وتعلق بها حق الغرماء لأن الاستبراء لحل التمتع فلا يعتد إلا بما يستعقب حله، وضابط ذلك كما نقله المحاملى عن الأصحاب أن كل استبراء لا ينعلق به استباحة الوطء لا يعتد به، ومنه لو اشترى محرمة فحاضت، ثم تحللت. وجعل قوله: (وتقدم الجمع بينهما) عبارة العراقى هنا: وجمع فى المطلب بينهما بأن المراد بالحل هناك ارتفاع التحريم المستند إلى ضعف الملك وانقطاع سلطنة البائع فيما يتعلق بحقه وإن بقى التحريم. بمعنى آخر وهو الاستبراء. انتهى.

قوله: (على أن البلقينى إلخ) فى «م.ر» أنه لا بد من لزوم البيع. قال الكرنجى على المحلى: فلا يحسب ما وقع زمن الخيار ولو للمشتري وحده لضعف ملكه حينئذ. انتهى.

قوله: (فى ذلك) أى: زمن الخيار.

قوله: (وما لو اشترى محرمه إلخ) مثلها ما لو اشترى صائمة صوم نذر كأيام متوالية فحاضت ثم فرغت منه. «م.ر».

قوله: (ما لو اشترى صائمة إلخ) الظاهر أن المراد أنه اشتراها حال كونها صائمة بأن اشتراها بالنهار، ومع ذلك فالمعتمد كما فى شرح «م.ر» عن العراقيين كفاية الاستبراء الواقع زمن العبادات كالحيض زمن الإحرام والأشهر الواقعة زمن الصوم والاعتكاف الواجبين فى ذوات الأشهر.

الجرجاني من فروعه ما لو اشترى صغيرة لا يوطأ مثلها واستبرأها، ثم صلحت للوطء لا يجوز له وطؤها حتى يستبرئها فإن ما تقدم لم يقع به إباحة الوطء. وكذا لو اشترى مكاتب أمة وعتق لا تحل له حتى يستبرئها؛ لأن ملكه إنما ثبت بعتقه، قال الزركشي: وما قاله في الصغيرة بعيد جداً، وإذا قالت الأمة: حضت قبل قولها لأنه لا يعلم إلا منها ولا تحلف فإنها لو نكلت لم يقدر السيد على الحلف.

(والقول للسيد) بيمينه (في) قوله لها وقد منعت الوطء (أخبرتني * به) أي:

قوله: (ومنه ما لو اشترى محرمة إلخ) مثله في التحفة، وكتب عليه «س.م.» ما نصه: تقدم قريباً أن الذي اقتضاه كلام العراقيين وهو المعتمد الاكتفاء هنا بالحيض قبل التحلل. انتهى. وعبارة شرح «م.ر.»: أما لو اشترى نحو محرمة أو صائمة أو معتكفة واجبا بلإذن سيدها فلا بد من استبرائها، وهل يكفي ما وقع في زمن العبادات أم يجب استبرائها بعد زوال مانعها؟ قضية كلام العراقيين الأول وهو المعتمد ويتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف بالحامل وذات الأشهر. انتهى.

قوله: (ما لو اشترى محرمة) بخلاف ما لو أحرمت في ملكه، ثم حلت فلا استبراء عليه كما مر والفرق ظاهر.

قوله: (لا تحل له حتى يستبرئها) أي: لامتناع الوطء عليه حين الكتابة لضعف ملكه باحتمال التعجيز.

قوله: (بعيد جداً) وجه «ع.ش.» وجوب الاستبراء فيها بأنه تعبدى.

قوله: (قبل قولها) ما لم يكذبها أو يظن كذبها فلا يحل له وطؤها. انتهى. «م.ر.» و«س.م.»، وفرق «ع.ش.» بين ما لو ظن كذبها هنا وما لو ظنه إذا ادعت التحليل حيث جاز تزوجها هناك، فراجع.

قوله: (بيمينه) ولا يرد أن القاعدة أن اليمين على المنكر لأن هذه القاعدة خولفت هنا؛ لأن الشرع لما جعل الاستبراء مفوضاً إلى أمانته حلف. انتهى. باج. انتهى. مرصفي.

قوله: (لأنها لو نكلت لم يقدر السيد على الحلف) وظاهر أنه لو كذبها السيد صريحاً حرم استمتاعه بها. قاله الأذرعى شرح روض.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بتمام الاستبراء حتى يحل له وطؤها بعد طهرها لأن الاستبراء مفوض إلى أمانته ولهذا لا يحال بينه وبينها كما يحال بين الزوج والمعتدة بشبهة، ولو ادعى أنها حاضت وأنكرت الحيض فقد جزم الإمام بتصديقها إذ لا يعلم الحيض إلا منها، قال: فلو أراد السيد تحليلها فليس له ذلك إذ لا فائدة فيه وفى تعليقه هذا نظر، واستشكل الزركشى تصديقها فى هذه بتوجيه مسألتنا فإنه يقتضى تصديقه فيها أيضًا، قال: وكما أن الأصل عدم الحيض فالأصل عدم الإخبار به. (و) القول له بيمينه فى قوله لها (لم يطأك من ورثتى) إذا منعه وقالت: وطئنى مورثك وهو ممن يحرم بوطئه وطه الوارث لأن الأصل عدم الوطء، وعليها الامتناع من تمكينه فى هذه إن كانت صادقة وفى التى قبلها إن تحققت بقاء شيء من زمن الاستبراء وإن أبحنها له فى الظاهر.

(و) القول له بيمينه فى قوله (أنا) لم أطأها (بعد حيضها) إذا حملت وادعت أنه

قوله: (فقد جزم الإمام إلخ) اعتمده «م.ر.» «س.م.» على التحفة.

قوله: (بتوجيه مسألتنا) يفرق بأن الحيض يعسر غالبًا إطلاعه عليه بخلاف الإخبار فصدقت هى فى الأول وهو فى الثانى. حجر.

قوله: (إذ لا يعلم الحيض إلا منها) هو جرى على ما مشى عليه الشيخان فى موضع، والمعتمد ما جرى عليه فى موضع آخر أنه يعلم من غيرها فعليه يحتمل تصديقه كما فى دعواه إخبارها له به بجامع أن الأصل عدم كل، ويحتمل الفرق بأن الحيض يعسر إطلاعه عليه إن أمكن فصدقت بخلاف الإخبار وهذا أقرب حيثئذ. «ج.»

قوله: (إذ لا فائدة فيه) وذلك لأنها لو نكلت م يقدر السيد على الحلف. «ب.ر.»

قوله: (وفى تعليقه هذا نظر) يحتمل أن وجه النظر أنها قد تقرر عند عرض اليمين ويكفى هذا فى الفائدة. «س.م.»

قوله: (واستشكل الزركشى إلخ) قال فى شرح الروض: ويجاب بأنه أسند الأمر فى هذه إلى ما لا يعلم إلا منها، أى: غالبًا بخلافه فى مسألتنا، انتهى.

قوله: (وفى التى قبلها) قال فى الروض: ولها تحليله، أى: فيهما.

قوله: (وأنا) ضبب بينه وبين قوله: من ورثتى، وقوله: والسيد أى: وإلحاق السيد.

وطئها بعده وأن حملها منه لأن الأصل عدم الوطء بعده (والسيداء) إذا أقر بوطء أمته (ألحقه) أنت. أى: ألحق به (عند الاحتمال الولدا) منها وإن لم يستلحقه لأن الولد للفراش، وذلك بأن ولدته لسته أشهر فأكثر من الوطء إلى أربع سنين فإن لم يحتمل كونه منه بأن ولدته لدون ستة أشهر من الوطء أو لأكثر من أربع سنين منه فلا يلحقه، ومحل إلحاقه به.

(إن هو لم يدع الاستبراء) بعد وطئها، فإن ادعاه وصدقته لم يلحق به وكذا إن كذبت وحلف أن الولد ليس منه كما ذكره بقوله: (وفى) إنكارها الاستبراء وقولها: (ولدت منه إن يكذب) هو قولها (يحلف).

قوله: (إذا أقر بوطء أمته) أى: أو قامت به بينة، وكالوطء دخول مائه المحترم ولو مجبوا إن ثبت بينة، وإلا فلا، وبه يجمع بين التناقض.

قوله: (يحلف أن الولد ليس منه) عبارة الروض: ويكفى أنه ليس منى، ثم قال: ومقتضى هذا- أى الاكتفاء به- أنه إذا علم أنه ليس منه أن له نفيه باليمين وإن لم يدع الاستبراء، فإن نكل فهل يلحقه أو يتوقف؟ أى: لحوقه به على يمينها، فإن نكلت فيمين الولد إن بلغ وجهان، قال فى شرحه: أوجهها الثانى. انتهى. وكتب أيضًا قوله: يحلف أنه ليس منه إلى أن قال فيما يأتى: ولا يجب تعرضه فى حلفه للاستبراء، قال فى شرح الروض: واستشكله فى المطلب من حيث أن يمينه لم توافق دعواه الاستبراء، ولذلك قلنا فى الدعوى: إذا أجاب بنفى ما ادعى به عليه لم يحلف إلا على ما أجاب ولا يكفيه أن يحلف أنه لا حق له عليه إلا أن يكون ذلك هو جوابه فى الدعوى، وفارق الولد فى النكاح بأن نفيه لم يعتمد دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط التعرض فى نفيه إلى ذكره، قال الزركشى: وما قاله ظاهر، قال فى الأصل: وإذا حلف على الاستبراء فهل يقول: استبرأتها قبل ستة أشهر من ولادتها؟ أم يقول: ولدته بعد ستة أشهر بعد استيرائى؟ فيه وجهان. انتهى.

قوله: (وقولها ولدت منه) إذ مجرد الولادة منه لا تستلزم أمية الوالد بل هو أعم منها.

قوله: (قال فى شرحه أوجهها الثانى) فى شرح «م.ر» على المنهاج: الأصح حقوق الولد بنكوله. انتهى.

قوله: (واستشكل فى المطلب إلخ) أجاب عنه حجر فى شرح الإرشاد بأن قوله: ليس منى هو المقصود بالذات والاستبراء وسيلة إليه فوجب التعرض للمقصود، ولم يكشف بذكر وسليته لأنه قد يتخلف عنها. انتهى. «س.م» على التحفة.

قوله: (فيه وجهان) الأوجه أن كلا منهما كاف فى حلفه لحصول المقصود به. انتهى. «م.ر».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(أن) أى: أن الولد (ليس منه) بخلاف ما لو فارق الزوجة وأتت بعد مضى قدر عدتها بولد يمكن كونه منه فإنه يلحقه؛ لأن فراش النكاح أقوى من فراش التسرى؛ بدليل ثبوت النسب فيه بمجرد الإمكان؛ لأن مقصود النكاح التمتع والولد وملك اليمين قد يقصد به خدمة أو تجارة ولهذا لا ينكح من لا تحل ويملك من لا تحل فلا تصير فراشاً إلا بالوطء، وقد عارضه هنا الاستبراء فبقى مجرد الإمكان وهو لا يكفى كما علم، فلا يلحقه ولا يجب تعرضه فى حلفه للاستبراء كما لا يجب فى نفى ولد الزوجة، وكلام الغزالي يشعر باعتبار دعواها أمية الولد وبها عبر الحاوى، قال الرافعى: ولم يذكره الأكثرين ولموافقتهم عدل الناظم عن عبارة الحاوى إلى قوله: ولدت منه. هذا إن ولدته لستة أشهر فأكثر من الاستبراء إلى أربع سنين من الوطء، فلو ولدته لدون ذلك لحقه للعلم بأنها كانت حاملاً حينئذ، ولو ادعت الوطء والإيلاد وأنكر هو

قوله: (فإن ادعاه وصدقته لم يلحق به) ولا بد من حلفه ولو صدقته كما هو الفرض رعاية لحق الولد كذا فى «م.ر» والمنهج، وحينئذ فما وجه مقابلته بقوله: وكذا إن كذبتة فإن الحكم متحد، نعم المحلوف عليه فى الأول هو نفى الولد فقط ولا يجب التعرض للاستبراء جزماً لموافقتها عليه وأما فى الثانى فمختلف فيه، وإن كان الراجح أنه كالأول فالمقابلة حينئذ من حيث الخلاف، لكن الشارح لم يحك خلافاً فانظر ما الجواب حينئذ، ثم رأيت «س.م» على التحفة نقل عن الأسنوى تصحيح التنبيه أن الأصح عدم وجوب الحلف فيما إذا صدقته وبه يندفع الإشكال. تدبر.

قوله: (لم يلحق به) لأن الاستبراء عارض الوطء فبقى مجرد الإمكان وهو لا يكفى فى فراش التسرى. انتهى. شرح الروض وسيأتى.
قوله: (بمجرد الإمكان) وإن أنكر الوطء.

قوله: (ولو ادعت الوطء والإيلاد إلخ) قال فى الروض: وليس المنكر للوطء أى: الذى ادعته أمته لا يحلف - أى: على نفه - ولو كان ولد، أى: لأن الأصل عدم الوطء مع كون النسب ليس حقاً لها. قال فى شرحه: وظاهر أنه لا بد من حلفه إن ادعت أمية الولد كما صرح به الإمام لأن لها فيه حقاً وإن اقتضى كلامه تبعاً لصريح كلام أصله خلافاً، به على ذلك البلقينى وقال: إن ما فى الروضة وأصلها لا يعرف لأحد من الأصحاب. انتهى.

أصل الوطء لم يحلف بخلاف مسألتنا؛ لأنه أقر فيها بما يقتضى ثبوت النسب وهو الوطء. (وأن الشخص اشترى زوجته والولد الذى طرا) منها.

(يحتتمل الملكين) ملك اليمين وملك النكاح بأن ولدته لسته أشهر فأكثر من الوطء بعد الشراء وأقل من أربع سنين من الشراء (ألحق) أنت (نسبته) أى: الولد (به) أى: بالمشتري بملك اليمين (وصارت هى مستولده) للحكم بلحوق الولد بملك اليمين.

(هذا إذا بوطئها أقرا * بعد شرائها بغير) دعوى (استبرا) بعد الوطء ولا يمنع من ذلك احتمال كون الولد من النكاح إذ الظاهر فى ذلك أنه من ملك اليمين. فإن لم يقر بوطئها بعد الشراء أو أقر به وادعى الاستبراء بعد الوطء لحق الولد فى الأولى بالنكاح ولا يلحق فى الثانية به لحدوث فراش ناسخ ولا بملك اليمين على النص كما مر ذلك فى اللعان، ولا تصير الأمة مستولدة لانتهاء لحوق الولد بملك اليمين ومعلوم أنه لو ادعى الاستبراء وولدت لدون ستة أشهر منه كان كما لو لم يدعه فقلوه: بغير استبراء أى: بغير دعوى استبراء يمكن حدوث الولد بعده بأن لم يدعه أو ادعاه وولدت لدون ستة أشهر من الاستبراء. تنبيهه: قد تقرر أن الأمة لا تصير فراشا إلا بالوطء، فلو كان السيد محبوب الذكر باقى الأنثيين فهل نقول يلحقه كما لو كان من زوجة أو لا؟ ويقيدهم إطلاقهم لحوق الولد به بما إذا كان من زوجة، قال البلقينى: لم أقف على تصريح بذلك والأقرب عندى أنه يلحقه إلا أن ينفيه باليمين.

* * *

قوله: (والأقرب إلخ) يحمل على ما إذا ثبت استدخال مائه بإقراره أو بينة كما فى شرح «م.ر» على المنهاج، وفيه أنه حينئذ يلحقه قطعاً لا أنه الأقرب. «س.م.»

* * *

قوله: (هذا إذا بوطئها أقرا إلخ) فائدة الذى كتبه شيخنا الشهاب الرملى بخطه فى هوامش كتب متعددة أن الوطء فى الدبر لا تصير الأمة به فراشا ولا يلحق به الولد. انتهى. فليحمل الوطء هنا على الوطء فى القبل، وفى الروض: فلو أقر بوطء الأمة فيما دون الفرج أو فى الدبر لم يلحقه، ولو قال: كنت أعزل عنها لحقه. انتهى.

قوله: (قال البلقينى إلخ) قال فى شرح الروض بعد ما حكاه هنا عن البلقينى: قلت: بل الأقرب أنه لا يلحقه لانتهاء فراش الأمة لأنه إنما يثبت بما ذكر وهو منتف هنا. انتهى. والوجه الذى لا محيص عنه أنه إن ثبت استدخال مائه باعتزافه أو غيره لحقه وإلا فلا يلحقه لأنه لا يزيد على السليم، وهو لا يلحقه ولد أمته إلا إذا أثبت وطؤه باعتزافه أو غيره فتأمل، ومع الثبوت لا وجه لعدم اللحق كما لا يخفى. «س.م.»

* * *

قوله: (لحقه) لأن الماء قد يسبق ولأنه لا يشترط فى اللحق مع الوطء الإنزال. انتهى. «م.ر.»

قوله: (والوجه) كذا فى شرح «م.ر» على المنهاج.

* * *

باب الرضاع

هو بفتح الراء وكسرها اسم لص الثدي وشرب لبنه وقائله جرى على الغالب، وإلا فهو اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه فى جوف طفل كما سيأتى تحقيقه، والأصل فى تحريمه قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾ [النساء ٢٣] وخبر الصحيحين «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» وتقدمت الحرمة به كالنسب فى باب النكاح، والكلام هنا فى بيان ما تحصل به وحكم عروضه بعد النكاح وغير ذلك، وله أربعة أركان: مرضعة ورضيع ولبن وحصوله فى جوف طفل كما يعلم من كلامه حيث قال.

(حصول در) بالدال المهملة أى: لبن من امرأة، كما صرح بها الحاوى ولو بكرا أو خلية أو صغيرة أو نائمة بلغت تسع سنين كما مر فى الحيض. (فى حياتها حلب)

باب الرضاع

قوله: (وقائله جرى على الغالب) ظاهره أنه معنى شرعى، وفى «م.ر.» و«ق.ل.» أنه معنى لغوى وما بعده شرعى وبينهما عموم وخصوص وجهى، أما عموم الشرعى فظاهر وأما عموم اللغوى فمن حيث شموله لثدى غير المرأة فتأمل، ثم رأيت لبعض الفضلاء أن بعضهم جعل المعنى الشرعى هو هذا اللغوى، وأجاب الشارح عنه فى شرحى البهجة والروض بأنه جرى على الغالب الموافق للغة. انتهى. وعبارة شرح الروض: اسم لص الثدي وشرب لبنه وقائله جرى على الغالب الموافق للغة وإلا فهو اسم لحصول لبن امرأة إلخ. قوله: (كما مر فى الحيض) أى: فيغتفر النقص عنها بما لا يسع حيضا وطهرا. انتهى. «ع.ش.»

قوله: (حلب) أى: فى خمس مرات ولا بد أن يصل إلى جوفه فى خمس مرات أيضاً، ويكفى فى كل مرة قدر ما يدركه الطرف انفصالا ووصولا. انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

باب الرضاع

ذكره عقب الظهار لاشتراكهما فى مطلق التحريم. قوله: (فى حياتها حلب) لو خرج اللبن من ثدى زائد فقياس النظائر أنه لا اعتبار له. «م.ر.»

باب الرضاع

قوله: (عقب الظهار) الأولى العدة أو الاستبراء. قوله: (فقياس النظائر إلخ) استظهر «ع.ش.» أنه إذا خرج مستحكما بأن لم يحل خروجه على علة حرم، كما يجب الغسل إذا خرج المنى كذلك من غير طريقه المعتاد.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

مثلا بشروطه الآتية يحرم النكاح كما سيأتى وسواء حصل فى جوف الطفل بالارتضاع أم بغيره كالإيجار ولو نائما، وسواء وصل إليه فى حياة المرأة أم بعد موتها لأنه انفصل وهو محترم، وخرج بما ذكر لبن الرجل ولبن الخنثى ما لم تظهر أنوثته لأنهما لم يخلقا لغذاء الولد فأشبهها سائر المائعات، ولأن اللبن أثر الولادة وهى لا تتصور فى الرجل والخنثى، ولبن البهيمة حتى لو شرب منه ذكر وأنثى لم يثبت بينهما أخوة؛ لأنه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية لبن الآدميات، ولأن الأخوة فرع الأمومة فإذا لم يثبت الأصل لم يثبت الفرع، ولبن الميتة لضعف حرمة بموتها ولأنه من جثة منفكة عن الحل والحرمة كالبهيمة، ولبن من لم تبلغ تسع سنين لما قدمته فى باب الحيض بما فيه. (وحاصل من درها) كالزبد والأقط والجبن يحرم أيضاً لحصول التغذى به (وإن غلب) أى: الدر أو ما حصل منه بما خلط به بأن زالت أوصافه: الطعم واللون والريح حسا وتقديراً بالأشد، كلبن عجن به دقيق وخبز فإنه يحرم.

.....
قوله: (فرع الأمومة) أى: أو الأبوة كمن ارتضع من كل من خمس مستولدات لرجل رضة.

قوله: (ولبن الميتة) مثلها من وصلت إلى حركة مذبوح إن كان عن جراحة، فإن كان عن مرض فكالحية حياة مستقرة، كذا فى «ق.ل.» وأطلق «ع.ش.» عدم الحرمة فراجعه.

قوله: (عن الحل والحرمة) أى: الحل لها والحرمة عليها، ولا ترد الصغيرة لأنها تنهى عن المحرم ويؤذن لها فى غيره، بل تؤمر وجوبا بالعبادات فهى شبيهة بالمكلفة «ع.ش.».

قوله: (وتقديراً بالأشد) بأن يقدر قدر اللبن شىء له لون أو طعم أو ريح أقوى ما يناسب لون اللبن أو طعمه أو ريحه ولم يظهر فى الخليط، ثم إن التقدير بالأشد إنما يكون

قوله: (ولبن الخنثى) وقوله: ولبن البهيمة، وقوله: ولبن الميتة وكذا لبن من لم يبلغ معطوف على لبن الرجل.

قوله: (عن الحل والحرمة) ما معنى هذا مع أن الميتة يحرم نكاحها والاستمتاع بها، إلا أن يراد الحل لها والحرمة عليها بمعنى أنه لا يتعلق بها حل ولا حرمة لعدم صلاحيتها لذلك فصارت كالبهيمة.

.....

١ (إن حصل الجميع فى معدة حى) وإن تقيأه فى الحال لوصله إلى محل التغذى (أو) فى (الدماغ) لأنه محل التغذى كالمعدة، إذ الأدهان إذا وصلت إليه انتشرت فى العروق وتغذت بها كالأطعمة الواصلة إلى المعدة، فإن لم يحصل الجميع فيما ذكر لم يحرم إلا إذا تحقق حصول الدر منه كأن بقى منه أقل من قدر الدر فيحرم كما يحرم

..... إذا فارقت اللبن صفاته بآلا يكون له طعم ولا لون ولا ريح كما يعلم مما مر فى المياه، ومن قولهم هنا: فإن زايلت أى: فارقت اللبن المخالط لغيره أو صافه اعتبر قدر اللبن بما له لون أو طعم أو ريح يستولى على الخليط، فإن كان ذلك القدر منه يظهر فى الخليط ثبت التحريم، وإلا فلا وذلك إذا شرب البعض كما سيأتى، أما إذا شرب الجميع هنا فيثبت التحريم مطلقا كما فى الشرح.

قوله: (إن حصل الجميع فى معدة حى) أى: فى خمس رضعات أو كان هو الخامسة. «م.ر» وقد يقال: إن وصول اللبن بمجرد ليس كافيا فى التحريم بل لابد من وصول خصوص اللبن فى خمس دفعات، وهذا لا يتحقق هنا فيما إذا كان اللبن مغلوبا لاحتمال خلط بعض الخمس عنه لانهصاره فى غير ذلك البعض، وكذا يقال فيما لو بقى من المخلوط أقل من قدر اللبن فإن أجيب بأن اللبن باختلاطه صار كل جزء من أجزاء المانع جزءا منه، قلنا: فكانت تثبت الحرمة بشرب البعض ولو قليلا إذا شرب فى خمس دفعات، أى: والصورة أن اللبن يتأتى منه فى نفسه خمس دفعات ولا يجىء الخلاف فى شرب البعض مع تصحيح أن شربه لا يحرم إلا إن تحقق حصول اللبن إلى الجوف، فالمخلص من هذا الإشكال أن يخص كلامه كغيره حيث كان اللبن مغلوبا بما إذا كان المختلط المشروب هو المرة الخامسة فقط، أما إذا كان غالباً فلا كلام فى أن فى كل جزء من أجزاء المانع جزءا منه. انتهى. رشيدى و«س.م» و«ع.ش» مع بعض إيضاح.

قوله: (إلا إذا تحقق حصول الدر منه) أى: فى كل مرة من الخمس «س.م» على أبى شجاع.

قوله: (كأن بقى منه) أى: من المختلط أقل من قدر الدر أو تحقق انتشاره فى الجميع، كذا فى شرح العراقى.

قوله أيضا: (كأن بقى) أى: فى كل مرة أقل من قدر اللبن، أى: الموجود قبلها وإنما

قوله: (فى معدة حى) وإن كان الوصول إليها من نحو حائفة. «م.ر».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

مطلقا إذا كان غالباً، ويعتبر كون الدر قدراً يمكن أن يسقى منه خمس دفعات لو انفرد على الأصح عند السرخسى. حكاة عنه الشيخان وأقراه، وعلم مما تقرر أنه لا تحريم بحصول اللبن إلى جوف ليس بمعدة ولا دماغ كالحاصل بصبه في جراحة ببطنه أو في إحليله أو في أذنه إذ لا منفذ منها إلى الدماغ، ولا بحصوله في معدة ميت أو دماغه لبطلان التغذية بالموت، ويعتبر حصوله فيما ذكر من منفذ ولو معى منخرقاً بجراحة

.....
 قیدنا بما ذكر لأن تحقق وصول اللبن في كل مرة إلى الجوف مما لا بد منه. انتهى. «س.م»
 على أبى شجاع وفيه نظر يعلم مما سبق قريباً عن الرشيدى و«س.م» و«ع.ش».

قوله: (كأن بقى منه أقل من قدر الدر) لا خفاء أن التحقق يحصل وإن بقى من المخلوط قدر اللبن فأكثر؛ لأن الباقي بعضه من اللبن وبعضه من الخليط قطعاً فهذا البعض من الخليط بدل جزء ذهب من اللبن قطعاً، بل الذاهب هو الجزء الأعظم إذ الصورة أن اللبن مغلوب. انتهى. رشيدى، وانظر هذا مع قوله كغيره فيما سبق مع احتمال خلو بعض الخمس عنه لاحتصاره إلخ؛ لأن الغرض أنه لم يتحقق انتشاره في جميع أجزاء الخليط وإلا لم ينتج لكون ما بقى أقل من قدر الدر كما هو ظاهر.

قوله: (كأن بقى منه إلخ) عبارة المنهاج مع شرح الخطيب: ولو خلط بمائع حرم إن غلب - بفتح الغين - على المائع بظهور أحد صفاته من طعم أو لون أو ريح سواء شرب الكل أو البعض، ثم قال: فإن زالت الأوصاف الثلاثة - أى: من اللبن المخلوط قبل خلطه - اعتبر قدر اللبن بما له لون قوى يستولى على الخليط فإن كان ذلك القدر منه يظهر في الخليط ثبت التحريم، وإلا فلا. انتهى. ومثله «م.ر» وحجر.

قوله: (إذ لا منفذ منها) ولا ينافيه الفطر به لأن مداره الوصول للجوف وما هنا مداره الوصول للمعدة أو الدماغ لأن الغرض هنا التغذية. انتهى. «م.ر».

قوله: (إذ لا منفذ منها إلخ) فى «ع.ش» أنه إذا وصل إلى الدماغ من الأذن حرم فيمكن باثراق الأذن. انتهى.

.....
 قوله: (ويعتبر إلخ) ظاهر أن هذا بالنسبة للتحريم المستند للمختلط فقط، أما لو سقى من الخالص أربع مرات وسقى المخلوط مرة فيؤثر وإن كان الدر الذى فى ذلك المخلوط لا يمكن أن يسقى منه خمس دفعات كما هو واضح.

قوله: (إذ لا منفذ منها إلى الدماغ) عبارة شرح الروض: بتقطير فى أذن ودبر وإحليل وجراحة لم تصل إلى المعدة والدماغ. انتهى.

.....

باب الرضاع

٥١٣

ببطنه أو أنفاً أو مأمومة فلا يحرم حصوله فيه بصبه في العين بواسطة المسام. وقوله: في معدة حتى أو دماغه تنازعه حصول وحاصل وحصل ويعتبر حصوله فيهما. (قبل) بلوغ الرضيع (حولين بشى) فلو حصل بعدهما لم يحرم لخبر «لا رضاع إلا ما كان فى الحولين» رواه البيهقى وغيره، وأما خبر الصحيحين «أن سهلة بنت سهل قالت: يا رسول الله إنا كنا نرى سالماً ولداً وقد نزل فى التبنى والحجاب ما قد علمت فماذا تأمرنى. فقال: أرضعيه خمس رضعات يحرم بهن عليك ففعلت فكانت تراه ابناً» فأجاب عنه الشافعى وغيره بأنه مخصوص بسالم. وأفهم كلام النظم وأصله أن الحولين لو تما فى الرضعة الأخيرة فلا تحريم وهو ظاهر قول الشافعى. وإذا لم يتم له الخامسة إلا بعد سنتين لم يحرم لكن الذى صححه الأصحاب التحريم؛ لأن ما يصل إلى الجوف فى كل رضعة غير مقدر كما قالوا لو لم يحصل فى جوفه إلا خمس قطرات فى كل رضعة قطرة حرم، ويعتبر الحولان بالأهلة فإن انكسر الشهر الأول كمل بالعدد من الشهر الخامس والعشرين وابتدأوهما من تمام خروج الولد كما مر مع نظائره فى العدة.

.....
قوله: (فى معدة ميت) منه من وصل لحركة مذبح على ما تقدم فى المرضعة، وفائدة التحريم لو قلنا به تظهر فيما لو زوجه وليه بنتاً فإنها تحرم على صاحب اللبن لو قلنا بالتأثير لأنها زوجه ابنه من الرضاع، وفيما إذا كان زوجه المرضعة فعلى التأثير يفسخ النكاح ولا تترث وعلى عدمه لا شىء من ذلك. انتهى. حاشية منهج.
قوله: (ففعلت) روى أنها حلبته فى مسعط وشربه. انتهى. شرقاوى على التحرير فلا إشكال.

قوله: (مخصوص لسالم) كذا ينبغى أن يقال فى تجويز ما يتوقف عليه الإرضاع عادة من محو المس والنظر أنه مخصوص به.

قوله: (لأن ما يصل إلخ) قد يؤخذ منه أنهما لو تما مع أول قطرة من الأخيرة فلا تحريم، ويمكن حمل قول الشافعى: لم يتم أى: لم يتحقق بأن شرع فيها قبل تمام الحولين كأن ألقمته الثدي حينئذ فلم يصل اللبن إلى جوفه إلا بعدهما.

قوله: (ويمكن حمل قول الشافعى إلخ) نصوا على أنه يكفى فى المرضعة قدر ما يدركه الطرف وهو المراد بالرضعة فى كلام الشافعى إذ المراد بها المحرم، ومراد الأصحاب بالرضعة الرضعة العرفية، أى: المرة

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(لا الحقن) باللبن فلا يحرم لانتفاء التغذى به لأنه لإسهال ما انعقد فى الأمعاء،
بخلاف القطر به لتعلقه بالوصول إلى الجوف (خمسا) أى: حصول اللبن من المرأة
.....
.....

قوله: (خمسا) قال فى الروض: ولا أثر لدون خمس رضعات إلا إن حكم به حاكم، قال فى
شرحه: فلا ينقض.

قوله: (خمسا) متعلق بحصول وحلب، فلو حلب خمسا وأوجره فى دفعة أو بالعكس كان
رضعة. هذا الكلام كالصريح فى تعلقه أيضًا بقول المصنف، إن غلب فقضيته أنه لابد فى التحريم
بالمخلوط بغيره من تعدد الحصول والحلب حتى لو اتحد حلبه لم يؤثر، وإن تعدد حصوله فى المعدة
بأن أوجره خمسا كما هو الحكم فى خالص، لكن قد ينافى ذلك قولهم السابق: ويعتبر كون الدر
قدرا يمكن أن يسقى منه خمس رضعات لو انفرد على الأصح إلخ؛ لأنه لو اعتبر التعدد هنا فى
الحلب أيضًا لم يحتاج لهذا الشرط ولم يتأت هذا الخلاف لأن من لازم ما تعدد حلبه كونه قدرا
يمكن أن يسقى منه خمس دفعات، إذ غيره لا يتأتى تعدد حلبه إلا أن يجاب بمنع المنافسة وأنهم
احتزوا بهذا الشرط عما لو تلف من المخلوط المتعدد حلبه بعضه بحيث صار الباقي لا يمكنه أن
يسقى منه خمس دفعات، ولا يخفى أن المعنى يقتضى التسوية بين الخالص والمخلوط فى اعتبار
تعدد الحلب والحصول إذ لا يتجه الفرق بينهما، بل قد يقال: اعتبار ذلك فى المخلوط أولى منه
فى الخالص لكن عبارتهم هذه لا إفصاح فيها بذلك بل قد تفهم خلافه، لا يقال: قول الروض

من الرضاع المشتملة على مقادير كثيرة كل منها محرم، وليس كلام الشافعى فى ذلك فلا خلاف فى
المعنى أصلا. تأمل.

قوله: (كالصريح) لم يقل صريحا لاحتمال أن قوله: وأوجره أى: المخلوب الخالص، فلا يكون خمسا
راجعا لقوله: وإن غلب.

قوله: (فى اعتبار تعدد الحلب) أى: ولم يعلق الشارح خمسا بقول المصنف سابقا: درها، حتى يفيد
أنه لابد أن يحلب الدر الحاصل منه ما حصل فى معدة حتى فى خمس مرات، وإنما علقه بحلب وحصول
فيحتمل أنه ليس قيذا فيما حصل منه الحاصل فى معدة الحى، وقولهم: ويعتبر كون الدر إلخ يفهم أنه لا
يشترط حلب ما حصل منه ذلك الحاصل فى المعدة فى خمس فهو موافقة لهذا الاحتمال فوق التعارض
بين قول الشارح: فلو حلب خمسا إلخ المفيد أن المخلوط لابد أن يكون حلب خمسا، وبين قوله: ويعتبر
إلخ المفيد أنه لا يشترط فيه ذلك، وأما كون حصوله خمسا فمأخوذ من رجوع خمسا لحاصل المعطوف
على در، ولو قال المصنف بدل قوله: وحاصل من درها: وحاصل منه لأناد تقييد الدر بكونه حلب خمسا
حتى فى المخلوط، وقد يقال: إن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى فالمراد بدرها المتقدم وهو
المقيد بكونه خمسا. تأمل.

قوله: (لا إفصاح إلخ) قد يقال: هذا لا يضر بعد فهم الاشتراط من المصنف كما بالهامش السابق.

باب الرضاع

٥١٥

خمس مرات في معدة حتى أو دماغه خمس دفعات يحرم فخمسا متعلق بحصول وحلب، فلو حلب خمسا وأوجره في دفعة أو بالعكس كان رضة. روى مسلم عن عائشة « كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم فخنس بخنس معلومات فتوفى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن » أى: يتلى حكمهن أو يقرؤهن من لم يبلغه النسخ لقربه، ولا يعارض الخبر المذكور مفهوم خبر مسلم أيضا «لا تحرم الرضة ولا الرضعتان» لاعتضاد مفهوم الأول بالأصل وهو عدم التحريم لا لأن

قوله: (أى يتلى حكمهن) أى: يعتقد، وقوله: أو يقرؤهن أى: يقرأ ما يدل عليهن وهو خمس إلخ.

قوله: (ولا يعارض الخبر المذكور) أى: يعارض مفهومه لأن التعارض إنما هو بين المفهومين فإن الأول يقتضى عدم تحريم الثالثة والرابعة، والثانى يقتضى التحريم بهما فقدم مفهوم الأول لاعتضاده بالأصل وهو عدم التحريم وفيه احتجاج بمفهوم العدد وهو غير حجة عند الأكثر، فقد يقال: ملة حيث لا قرينة على اعتباره، وهنا قرينة عليه وهى ذكر نسخ العشر بالخمس وإلا لم يبق لذكره فائدة. انتهى. «م.ر» على أن حاصل عبارة جمع الجوامع: تصحيح اعتبار مفهوم العدد «س.م» على حجر.

بعد ذلك وإن تعددا أى: الانفصال والإيجار معا ولم يخلط فخنس وإن خلط، ثم فرق خمس رضعات فكما لو لم يخلط، أى: فتعد خمس رضعات. انتهى. إشعار قوى بأن المخلوط كالمخالص فى اعتبار التعدد فى الطرفين لأننا نقول كلامنا فى اللبن المخلوط بغير اللبن وكلام الروض فى اللبن المخلوط باللبن بأن خلطت مرات حلبه بعضها ببعض، نعم قول الشارح الآتى آخر الصفحة فى الحلب من امرأتين ما نصه: من كل منهما خمس دفعات فيه إشعار قوى بما ذكر لأنه ظاهر فى اعتبار تعدد الحلب فى كل واحد من لبن المرأتين، وإذا اعتبر ذلك فى خلط لبن إحدى المرأتين بلبن الأخرى فليعتبر فى خلط اللبن بغير اللبن، إذ لا وجه للفرق بينهما كما يدرك بالتأمل الصادق. «س.م».

قوله: (نسخت إلخ) الظاهر أن الناسخ سنة لا قرآن إذ الخمس المعلومات ليست فى القرآن.

قوله: (وهن) أى: العشر.

قوله: (مفهوم إلخ) أى: أنه يحرم الثلاث والأربع.

قوله: (بل قد يفهم إلخ) أى: بناء على عدم اشتراط حلب المخلوط خمسا وعدم الاحتياج للجواب بما

مر.

قوله: (وهن) أى: العشر الذى فى شرحه للورقات أنه عائد على الخمس. نقله عنه الشوبرى، لكن

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

المنطوق مقدم على المفهوم على ما قيل، وإذا حصل التعدد فى الطرفين فلا يضر الاتحاد بينهما حتى لو حلب اللبن خمس دفعات وخلط الجميع وأوجر خمس رضعات حرم، ولو حلب من امرأتين من كل منهما خمس دفعات وخلط الجميع وأوجر خمسا ثبت التحريم أيضاً بينه وبينهما، كما قاله الشيخان وضبطهن بالعرف فتتعدد بقطعه إعرافاً. (لا بتحويل) أى: تحوله من ثديها إلى ثديها الآخر لنفاد ما فيه أو غيره؛ لأن العرف يعده رضة واحدة (وما * كلفظه) أى: ولا بما هو مثل تركه الثدي (لهوا) ثم عوده إليه حالا كقطعه لتنفسه وتخلل نوم خفيف أو طويل

.....
قوله: (لا لأن المنطوق إلخ) لما عرفت أن التعارض إنما هو بين المفهومين إذ تحريم الخمس لا يمنع تحريم ما دونها.

قوله: (من كل منهما خمس دفعات) وفى المغلوب منهما التفصيل السابق فتثبت الأمومة لغلبة اللبن وللمغلوبة أيضاً بشرطه السابق وهو أن يكون الباقي أقل من لبنها أو شرب الكل، وتظهر الغلبة وعدمها هنا بفرض أحد اللبنين من نوع مخالف للآخر فى أشد الصفات فإن غلبت أوصافه المقدرة أوصاف الآخر بحيث أزالها كان الآخر مغلوباً، وإلا فلا. انتهى. «م.ر.» و«ع.ش.»

قوله: (مفهوم الأول) أى: أنه لا يحرم ما دون الخمس، وكتب أيضاً أى: على إطلاقه وعمومه.
قوله: (لا لأن المنطوق مقدم على المفهوم) أقول أى: لأن ذلك ليس من باب تعارض المنطوق والمفهوم، وذلك لأن المراد بمفهوم هذا الخير هو أن تحرم الثلاث رضعات والأربع والأول لا يعارض فى ذلك بمنطوقه إذ ليس ذلك منطوقاً له كما لا يخفى، وإنما يعارض فيه بمفهومه إذ مفهومه أن ما دون الخمس كالأربع والثلاث لا يحرم فقد بان أن تعارض هذين الخيرين فى الثلاث والأربع باعتبار مفهومهما دون منطوقهما ومنطوق أحدهما ومفهوم الآخر، فهذا وجه قول الشارح لا لأن إلخ، ثم رأيت شيخنا البرلسى وجه قوله المذكور بما نصه: وذلك لأن المنطوق هنا لا ينافى هذا المفهوم بل هو بعض ماصدقات المفهوم. انتهى. أى: فهو من قبيل ذكر بعض أفراد العام بحكمه وهو لا يخصص «س.م.»

فى هامش شرح الروض ما نصه: الظاهر أن الناسخ من السنة لا أنه قرآن ونسخ أيضاً بالسنة. انتهى.
وهو يفيد أن «خمس» من كلام النبوة فعليه يكون قوله: وهن أى: العشر.

باب الرضاع

٥١٧

والثدى بفمه، وكقيامه لشغل خفيف ثم عوده وقطع المربعة كقطع الطفل فيما يرجع إلى التعدد وعدمه (يقينا) متعلق بجميع ما مر، فلو شك في أن اللبن من امرأة أو في أنه حلب في حياتها أو في حصوله في جوف حى أو قبل الحولين أو في حلبه خمس مرات، أو في وصوله في خمس دفعات فلا تحريم؛ لأن الأصل العدم ولا يخفى الورع. (حرما) خبر حصول كما تقرر أى: حرم النكاح.

(ولو) كان اللبن (من المستولدات) لرجل وقد (خمساً) أى: كن خمساً (أو ممن استولدها ومن نسا) أربع له فأرضعت كل منهن بلبنه الطفل مرة فإنه يصير أباً له؛ قوله: (وقطع المربعة إلخ) حاصل ما فى «م.ر.» وحاشيته أنه إن قطع الرضاع أو قطعت عليه إعراضاً فيهما، ثم عاد إليه ولو فوراً تعدد الرضاع أو قطعه لنحو هو كتنفس أو ازدراء ما اجتمع فى فيه أو نوم خفيف أو قطعتة هى لا إعراضاً، بل كسغل خفيف لا يتعدد إن عاد فى الحال أو بقى الثدي بفمه وإلا تعدد، كما إذا تحول أو حول لثدى غيرها فإنه يتعدد أيضاً بل ولو عاد للأولى فى الحال، بخلاف التحول لثديها الآخر فإنه لا يفيد التعدد عملاً بالعرف فى كل ذلك، واعلم أنه يعتبر نظير ذلك فى نحو الجبن. انتهى. من هامش المحلى بنط شيخنا «ذ».

قوله: (أو طويل والثدى بفمه) عبارة الروض: وكذا إن طال أى: كل من النوم واللهم والثدى فى فمه، وكتب أيضاً عبارة الروض: وكذا إن طال والثدى فى فمه. قال فى شرحه: وتخصيص تقييد كون الثدي فى فمه بحالة طول اللهم من زيادته وعليه نص الشافعى كما نبه عليه فى المهمات. انتهى. قوله: (خمساً) حال.

قوله: (فأرضعت إلى مرة) عبارة الروض: كمن ارتضع من خمس مستولدات رجل أو أربع زوجات ومستولدة رضة رضة ولو متوالياً. قال فى شرحه: وقوله رضة رضة ولو متوالياً من تصرفه، ولو قال بدله: ولو دفعة كان أولى ليوافق ما قدمته عن تصريح الأصل قبيل الفراغ. انتهى، ولما قال الروض قبيل الفراغ المذكور: وإن خلط لبن خمس وأجره خمس دفعات فلكل واحدة رضة، قال فى شرحه عقب قوله خمس دفعات ما نصه: أو دفعة كما صرح به الأصل. انتهى.

قوله: (فكل واحدة رضة) وقول بعضهم بحصول خمس رضعات إذا أوجره خمس دفعات ضعيف؛ لأنه مبنى على قول من يعتبر الخمس وصولاً فقط إذ الفرض أنه لم ينفصل من كل خمس رضعات، ولعل هذا حكمة تخصيص إيجاره فى خمس دفعات.

قوله: (أو دفعة) لأن هذا تعدد أصله فوجب له قيام التعدد ولو حكماً وإن تناوله دفعة، بخلاف ما لا يتعدد أصله لا تعدد فيه إلا إن وجد فى الحالين. انتهى. حصر فى حواشى شرح الإرشاد.

الغرم البهية في شرح البهجة الوردية

لأن لبن الجميع منه فيحرم على الطفل لأنهن موطآت أبيه، وبعضهن فى الثانية زوجات أبيه، ولا يصرن أمهات له لأن كلا منهن لم ترضعه إلا مرة، فلو كانت الرضعية زوجته ومرضعاتها ثلاث نسوة ومستولدتين له ارتفع نكاحها كما يعلم مما سيأتى، وأما حكم الغرم فإن أرضعن معا بأن حلبن فى مسعط وأوجرنه فله ثلاثة أخماس الغرم على النسوة ولا شىء له على المستولدتين إذ الإنسان لا يستحق على ملكه شيئاً، ولو أرضعن مرتباً ثبتت الحرمة بالرضعة الأخيرة، فإن كانت الرضعة الأخيرة إحدى المستولدتين فلا شىء عليها أو إحدى النسوة فعليها جميع الغرم، فإن جهلنا الأخيرة من الصنفين أو جهلنا فيما إذا تأخر إرضاع الثلاث هل أرضعن معا أو مرتباً؟ فالظاهر عدم الغرم لأن الأصل براءة الذمة.

.....
.....

قوله: (لأن كلا منهن إلخ) فلو ارتضع منهن آخر رضاعاً كاملاً لم يثبت التحريم بينه وبين هذا.

قوله: (وأما حكم الغرم إلخ) وشرط الماوردى لتغريم الزوج للرضعة عدم إذنه لها فى الإرضاع. شرح روض.

قوله: (هل أرضعن معا) أى: وأما لو علمت المعية فعلى الثلاث جميع الغرم، أو الترتيب فعلى الأخيرة جميعه، كذا يظهر أنه المراد فى الروض، وإن أوجرها الزوجات - أى: الثلاث - الرضعة الخامسة معا استوين فى الغرم ولو تفاضلت فى الإرضاع. انتهى.

قوله: (فالظاهر إلخ) كذا فى شرح الروض أيضاً.

قوله: (لأن الأصل إلخ) هذا لا يحسن فى المسألة الثانية فالظاهر فيها خلاف ما قاله، كذا بخط شيخنا ويمكن دفعه بأنه حيث احتمل الترتيب فالأصل فى كل واحدة من الثلاث بعينها براءة ذمتها لاحتمال الترتيب وكون الأخيرة غيرها، فليتأمل «س.م».

قوله: (لم يثبت التحريم إلخ) انظره فإن صاحب اللبن واحد فهما أخوان لأب رضاعاً، والتحريم كما يكون لولد النسب يكون لولد الرضاع، فلعل هذا فيما إذا در لبنهن على أولاد زنا أو كن خمس بنات أو أخوات لشخص فتأمل.

قوله: (لا يحسن فى المسألة الثانية) أى: لتحقق الإرضاع ولا احتمال لبراءة كل حتى يجعل هو الأصل.

قوله: (بأنه حيث إلخ) هلا قيل بالوقف إلى التبين أو الصلح كما فى نظائره.

(لا) إن كان اللبن من خمس (أخوات أو بنات) لرجل فوضع طفل من كل رضة فلا حرمة بين الطفل والرجل بأن يصير خالا، أو جدا لأم لأن الخثولة والجدودة لأم إنما تثبت بتوسط الأمومة، ولا أمومة كما أشار إليه بقوله (قلست لا * يثبت) التحريم (بين أحد من هؤلاء) النسوة والطفل بخلاف مسألة المستولدات إذ اللبن فيها مشترك بين الرجل وبينهن، ولا استحالة في ثبوت الأبوة دون الأمومة كعكسه، بأن يدر لبن لبكر أو ثيب لم تأت بولد أو أتت به من زنا فيوضع منها طفل خمس مرات.

(أو من تفرقن) أى: ولا إن كان اللبن من خمس نسوة متفرقات لرجل كأمه وينتبه وأخته وجدته وزوجته، فوضع طفل من كل رضة فلا حرمة بينه وبين الرجل لتعذر نسبته إليه لاختلاف الجهات فلا يمكن أن يكون بعض الرضيع أخا ولد، وبعضه بنت إلى غير ذلك. (على من ينسب * إليه من عليه قد در اللبن) أى: حصول اللبن على الوجه المذكور يحرم الرضيع الأنثى على من ينتسب إليه ولد الرضة الذى در عليه اللبن سواء كانت باقية على نكاحه أم لا، استمر اللبن أو انقطع، ثم عاد قصرت

.....
قوله: (ومن لساء أربع) أى: مدخول بهن حتى يكون اللبن للرجل فمتى تخلف الدخول عن واحدة منهن فلا تحریم. انتهى. عميرة.

قوله: (الذى در عليه) أى: بسببه فخرج ما ليس بسببه بأن نزل قبل حملها منه ولو بعد وطئها فلا ينسب إليه ولا تثبت أبوته، أما بعد الحمل ولو قبل الوضع فبسببه فينسب إليه وتثبت أبوته، ولا يرد عليه ما فى المنهاج أن اللبن لمن ينسب إليه حتى تلد لأن ما هنا مفروض فيما إذا لم يسبق ما يحال عليه اللبن فاكتفى فيه بمجرد الإمكان فنسب لصاحب الحمل، بخلاف ما فى المنهاج فإنه سبق فيه ما يحال عليه اللبن فقوى جانبه فلا تنقطع النسبة عنه حتى تلد من الثانى. ذكره «ع.ش»، وفى الرشيدى و«س.ل» أنه لا ينسب لصاحب الحمل حتى تلد وهو قبل الولادة منسوب للرضعة فقط إن لم يتقدم ما يحال عليه فراجع، وفى الخطيب تنبيه قضية كلام المصنف -أى: المنهاج- أنه لو ثار للمرأة لبن قبل أن يصيبها

قوله: (إذ اللبن فيها مشترك) أى: فالتحريم ثابت بلا واسطة. «ب.ر».

قوله: (أو من تفرقن) عطف على قوله: أخوات.

قوله: (سواء كانت) أى: المرضعة، وقوله: على نكاحه أى: من ينتسب.

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

المدة بعد الفراق بموت أو غيره أو طالت، إذ لم يحدث ما يحال عليه اللبن فلو نكحت زوجا غيره وولدت منه فاللبن بعد الولادة للزوج الثانى وقبلها للأول، ودخل فيما قاله الزوج والواطن بملك أو شبهة، وخرج به ولد الزنا والولد المنفى، فللزاني والنافي نكاح من ارتضعت من اللبن الذى در على الولد لعدم انتسابه إليهما، فلو استلحق النافي المنفى لحقه وثبت التحريم حينئذ.

(ومن ذكرنا) وهو الولد الذى در عليه اللبن (إن) من كل (من اثنين احتمل) كأن وطئت منكوحه بشبهة أو وطئ اثنان امرأة بشبهة وأتت بولد يحتمل أنه من كل منهما

.....
الزوج أو بعد الإصابة ولم تحبل ثبوت حرمة الرضاع فى حقها دون الزوج وبه جزم القاضى الحسين فيما قبل الإصابة، وقال فيما بعد الإصابة وقبل الحمل: المذهب ثبوتها فى حقه دونها. انتهى. وفى «س.م» على أبى شجاع أن اللبن لا يكون للزوج قبل ولادة من يلحقه ولو بعد حمله وإن لم يوجد إلا حينئذ كما يصرح به ما فى الروضة وأصلها عن المتولى فيما لو نكحت امرأة لا لبن لها فحبلت ونزل لها لبن مما حاصله عدم ثبوت الحرمة بين الزوج ومن ارتضع منها قبل الولادة، وأنه لا تنقطع نسبته عنه بانقطاعه أو بالحمل من غيره بل بالولادة من الغير. انتهى. لا يقال: يحمل هذا على ما إذا سبق ما يحال عليه كأن تزوجت قبله، ثم طلقت، ثم تزوجت ثانيا لأننا نقول: ينافيه قول الروض وشرحه: وإن نزل لبكر لبن وتزوجت وحبلت - أى: من الزوج - فاللبن لها لا للزوج. انتهى. ومثله فى الروض وشرحه وهو يؤيد ما فى الرشيدى و«س.ل».

قوله: (طالت) ولو بعد أربع سنين. شرح الإرشاد.

قوله: (وقبلها للأول) وإن دخل وقت ظهور لبن حمل الآخر لأن اللبن غذاء للولد لا للحمل. انتهى. شرح التحرير.

قوله: (والنافى نكاح من ارتضعت إلخ) ضعفه البرماوى ونقل «ح.ف» ضعفه عن الشرنبلالى و«ب.ش». قال «ز.ى»: لا يقال كيف حلت للنافى مع أنها بنت موطوءته لأننا نقول: هذا يصور بما إذا لم يدخل بأمها وإنما لحقه الولد بمجرد الإمكان، ثم نفاه باللعان. انتهى. يجرى على المنهج.

.....
.....
.....

باب الرضاع

٥٢١

وأرضعت طفلا (ينتسب الرضيع) بعد كماله لأحدهما لأن الرضاع يؤثر في الطباع هذا (إن يأس حصل).

(عن أول) أى: عن نسب الولد الأول الذى در عليه اللبن بأن لم يكن قائف أو ألحقه بهما أو نفاه عنهما أو تحير أو مات الولد قبل انتسابه ولم يكن له ولدا وانتسب بعض أولاده لهذا وبعضهم للآخر، ولا يجبر الرضيع على الانتساب بخلاف الولد؛ لأن النسب يتعلق به حقوق له وعليه كالميراث والنفقة والعق بالملك وسقوط القود ورد الشهادة فلا بد من رفع الإشكال، والمتعلق بالرضاع حرمة النكاح والإمسك عنه سهل، فإن لم يحصل اليأس عن نسب الولد فالرضيع تبع له، ويشترط فى حرمة الرضاع على من ينسب إليه الولد الذى در عليه اللبن ثبوت الوطء، كما صرح به ابن القاص،

.....
قوله: (ينتسب الرضيع) ولا يجبر على الانتساب ولو بقائف؛ لأن القائف لا دخل له فى ولد الرضاع قبل الانتساب يحرم عليه نكاح بنت أحدهما ونحوها، فإذا انتسب كهذا أبى من الرضاع اعتبر انتسابه. انتهى. بخط شيخنا «ذ» بهامش المحلى وهو فى شرح المنهج، وفى شرح الإرشاد أنه لا يعرض على القائف؛ لأن معظم اعتماده على الأشباه الظاهرة دون الأخلاق. انتهى. وهو يفيد أنه لو نسبه لا يعمل به.

قوله: (أو مات الولد) لعل «أو» بمعنى «الواو» لأنه إذا لم يمت الولد ولم يكن قائف أو نفاه عنهما أو ألحقه بهما أو تحير ولم يمت الولد لا ينتسب الرضيع بل يوقف الأمر إلى انتساب الولد بعد بلوغه، وعبارة شرح الروض والإرشاد بالواو، قال فى شرح الإرشاد: وإلا بأن لم يكن قائف أو ألحقه بهما أو نفاه عنهما أو تحير وأيس من معرفة نسبه لموت الولد وفروعه ومثله شرح الروض.

قوله: (أو مات الولد) يقتضى حصول التعذر بموته مع وجود القائف وعدم تحيره وفيه نظر.
قوله: (ثبوت الوطء) قال شيخنا الشهاب الرملى: المعتمد عدم اشتراط ثبوته بل يكفى فى ثبوت الحرمة لحرق الولد بالإمكان.

قوله: (كما صرح به ابن القاص) قال فى شرح الروض: وظاهر كلام المجموع يخالفه. انتهى.

قوله: (يقتضى حصول التعذر إلخ) فيه أن العمل بانتساب الولد إنما يكون مع فقد نسبة القائف كما مر، ف «أو» فى قوله: أو مات. بمعنى الواو، وعبارة شرح الروض: بأن لم يكن قائف أو ألحقه بهما أو نفاه عنهما أو تحير ولم ينتسب الولد ولا أولاده أو انتسب بعضهم لهذا وبعضهم للآخر. انتهى. ففعل الهمزة هنا فى أو من زيادة الناسخ.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

ومثله استدخال الماء، وقد تتعلق حرمة المصاهرة بالرضاع كما ذكرها بقوله (ومرضعاً لبانها) أى: حصول اللبن على الوجه المذكور يحرم الرضيع كما مر ويحرم التى أرضعت لبانها (لزوجة الشخص) عليه (وإن أبانها) قبل الرضاع أو بعده لأنها - أعنى المرضعة - صارت أم زوجته، وهذا علم مما مر فى النكاح، وحاصل حرمة الرضاع أنها تنتشر من كل من المرضعة وذى اللبن إلى أصوله وفروعه وحواشيه، وتنتشر من الرضيع إلى فروعه دون أصوله وحواشيه وبهذا علم قصور قوله: على من ينسب إليه إلى آخره، وكأنه رأى أمر ذلك ظاهراً فتركه مع أنه علم مما مر فى النكاح.

(ويُدفع) الرضاع (الطارئ) على النكاح (النكاح) كما يمنع ابتداءً، فلو نكح صغيرة فأرضعتها أمه أو أخته من نسب أو رضاع اندفع نكاحه لأنها صارت أخته، أو بنت أخته وليس ذلك كطرو الردة والعدة لعدم إيجابهما التحريم المؤبد (واندفع) أى: النكاح (لزوجتيه) بالرضاع الطارئ (كيف فيهما وقع) أى: معا أو مرتباً لصيرورتهم

قوله: (حرمة النكاح) أى: وجواز النظر والخلوة وعدم نقص الطهارة والإمساك عن كل ذلك سهل كما قال.

قوله: (ثبوت الوطء) أى: ولا يكفى مجرد الإمكان والراجع كفايته، وعليه فالتحريم بحسب الظاهر، أما فى الباطن فلا تحريم حيث علم أنه لم يطأها ولا استدخلت منيه. أفاده «ع.ش»، وظاهره أن ذلك كاف ولو فى الوطء بالشبهة مع أن وطء الشبهة لا يثبت إلا بالإقرار مع البينة كما مر فراجع.

قوله: (إلى أصوله) أى: نسباً أو رضاعاً وكذا قوله: وفروعه كما يؤخذ من الروضة وعبارة شرح الإرشاد ثم حرمة الرضيع تنتشر إلى فروعه من رضاع أو نسب لا إلى أصوله وحواشيه، وحرمة المرضعة والفعل تنتشران إلى جميع أصولهما وفروعهما وحواشيهما من نسب أو رضاع. انتهى.

قوله: (لزوجة الشخص) متعلق بقوله: ومرضعاً، وقوله: عليه متعلق بقوله: يحرم، وقوله: وإن أبانها أى: زوجة الشخص.

قوله: (من المرضعة) قال فى شرح الروض: فأولادها من نسب أو رضاع إخوانه وأخواته وإخواتها وأخواتها من نسب أو رضاع أحواله وخالاته فيحرم التناكح بينه وبينهم، وكذا بينه وبين أولاد الأولاد بخلاف أولاد الأخوة والأخوات لأنهم أولاد أحواله وخالاته. انتهى.

أختين معا، لكن لا تندفع الأولى فى حالة الترتيب إذا كانت المرضعة أجنبية إلا برضاع الثانية كما زاده بقوله.

(قلت فإن يصدر على الترتيب ذا) أى رضاعهما. (فليس) النكاح (بالمدفع للأولى إذا).

(فى الأجنيبيات تعد الساقية) أى: المرضعة (للدرا إلا برضاع الثانية) لأنهما حينئذ صارتا أختين وتحريمهما فى حالتى المعية والترتيب إذا كانت المرضعة أجنبية تحريم جمع فله نكاح إحداهما، وأفرد كأصله هذه بالذكر مع دخولها فيما قبلها للخلاف فيها حالة الترتيب، إذ فيها نص باندفاع الثانية فقط؛ لأن الجمع إنما يحصل برضاعها فأشبه ما لو نكح امرأة على أختها، وخرج بالأجنبية غيرها كامه وزوجته فلو أرضعتها زوجة أخرى له بلبنه أو لبن غيره وهى موطوءة له فيندفع نكاح الأولى بمجرد رضاعها لأنها صارت بنته أو بنت موطوءته، والتحريم فيهما تحريم تأبيد، فإن لم تكن موطوءة له وليس اللبن له لم يندفع نكاح الأولى إلا برضاع الثانية،

قوله: (فأشبه ما لو نكح امرأة على أختها) فرق الأول بأن هذه لم تجتمع مع الأولى أصلا لوقوع عقدها فاسداً من أصله فلم يؤثر فى بطلان الأولى، بخلاف الكبيرة هنا لأنها اجتمعت مع الصغيرة فبطلت لعدم المرجح. انتهى. «م.ر».

قوله: (فإن لم تكن موطوءة إلخ) حق العبارة على عكس الترتيب السابق، فإن لم يكن اللبن له وليست موطوءة إلا أن تجعل الواو للحال فتفيد هذا المعنى، ويندفع الإشكال فيكون الحال قيذاً فى النفى لا فى المنفى، أى: إنما ينفى الوطاء إذا لم يكن اللبن له وإلا فلا ينفى. تأمل.

قوله: (لأنها صارت بنته) أى: فيما لو ارتضعت بلبنه، وقوله: أو بنت موطوءته أى: فيما لو ارتضعت بلبن غيره.

قوله: (فإن لم تكن) أى: الزوجة الأخرى موطوءة له وليس اللبن له، يمكن جعل الواو للحال اللازمة فيندفع الإشكال فى الحاشية بأعلى الهامش، وكتب أيضاً: يفهم منه أنه يمكن مع كونه ليست موطوءة له أن يكون اللبن له، وقد يستشكل بأن اللبن لا ينسب للزوج قبل الولادة منه

قوله: (للحال اللازمة) لا حاجة لكونها لازمة إلا لو كانت من المنفى، أما لو كانت حالا من النفى أى: إنما ينفى الوطاء حال كون اللبن ليس له، أما حال كونه له فلا ينفى فلا. تدبر.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

حتى لو نكحت امرأة لا لبن لها فحبلت ونزل لها لبن لم تثبت به الحرمة بين الرضيع والزوج كما هو حاصل ما فى الروضة عن المتولى وأقره كما يعلم بالوقوف على عبارتها فقبل وطء الزوجة لا يتصور كون اللبن له لا يقال: قد تستدخل ماء فتحبلى وتلد منه فهى ليست موطوءة له واللبن له لأننا نقول: الاستدخال كالوطء فى إثبات حرمة المصاهرة، وقضية ذلك اندفاع الأولى قبل رضاع الثانية سواء كان اللبن له بأن ولدت المستدخلة أو لم يكن له بأن لم تلد وحينئذ فإن صور قوله: فإن لم تكن موطوءة له بالمستدخلة فالأولى يندفع نكاحها قبل رضاع الثانية لثبوت المصاهرة بالاستدخال سواء كان اللبن له أو لا يتأتى قوله: وليس اللبن له إلخ وإن صور بغير المستدخلة أيضاً فاللبن لا يتصور هنا أن يكون له فلا يتجه التقييد بقوله: وليس اللبن له فليتأمل، وقوله: لم تندفع الأولى إلا برضاع الثانية، فإن قيل: بل ينبغى أن تندفع قبل إرضاع الثانية لاجتماعها مع أمها من الرضاع وهى الزوجة الأخرى الكبيرة وإن لم تكن موطوءة لامتناع اجتماع الأم وبنتها مطلقاً، وحينئذ تبقى الثانية لأنها لا تجتمع مع أم ولا أخت لاندفاع نكاح الأولى والكبيرة قبل إرضاعها، قلنا هذا صحيح لو تم رضاع الأولى قبل تمام رضاع الثانية لكن الشارح صور المسألة فى حاشية منقولة عنه بإرضاعها الخامسة معاً كأن توجرهما الخامسة فى وقت واحد أو تلقمهما تدييهما، كذلك لا يقال: قولكم: هذا صحيح لو تم إلخ غير صحيح لأن شرط حرمة الربيبة الدخول بالأم والفرض هنا أن لا دخول لأننا نقول هذا إنما هو شرط فى حرمة الأبد دون حرمة الجمع فتأمل، ومما يوضح جميع ما تقرر قول الروض كغيره.

فرع: أرضعت زوجته الكبيرة ثلاث زوجات له صغائر حرمت الكبيرة أبداً، وكذا الصغائر إن كانت مدخولاً بها وأرضعتن بلبنه وإلا- أى: وإن لم تكن مدخولاً بها وليس اللبن له- فيحرمن للجمع، فإن أرضعتن الرضعة الخامسة معاً أو واحدة، ثم تثنين معاً انفسخ نكاحهن أو تثنين معاً،

قوله: (فى حرمة الأبد) أى: حرمة الربيبة على الأبد دون حرمة جمعها مع أمها من الرضاع.

قوله: (حرمة الكبيرة أبداً) سواء كانت مدخولاً بها أو لا أرضعتن بلبنه أو لبن غيره لأنها أم زوجاته.

قوله: (فيحرمن للجمع) أى: لاجتماعهن مع الأم فى نكاحه ولصيرورتهم أخوات فيه لا مؤبداً. شرح الروض.

قوله: (انفسخ نكاحهن) أما فى الأولى فلصيرورة الصغار أخوات واجتماعهن مع الأم فى النكاح، وأما فى الثانية فلأن الصغيرة الأولى صارت بنت الكبيرة والأخريان صارتا أختين معاً.

باب الرضاع

٥٢٥

والتحريم فيهما تحريم جمع ، أما المرضعة فتحرم عليه أبداً في الصور كلها لأنها أم زوجته .

(ولو) ثبت الرضاع (بقوله) فإنه يندفع نكاحه مؤاخذه له بقوله بشرط الإمكان ، فلو قال : فلانة بنتي من الرضاع ولم يمكن كأن كانت أسن منه فلغو ، ولا يسرى قوله في حقها إذا كذبتة فلها نصف المسمى قبل الدخول وكله بعده ، وله تحليفها على نفى العلم قبل الدخول وكذا بعده إن جاوز المسمى مهر المثل ، فإن نكلت حلف هو ولا شيء لها قبل الوطء ، ولها عليه مهر المثل بعده إلا إن تمكنه عالمة بذلك فلا شيء لها لأنها حينئذ زانية .

قوله : (فإنه يندفع نكاحه) ولو كان الإقرار به قبل النكاح حرم تناكحهما ، ولا تثبت الحرمة على غير المقر من فروعه وأصوله إلا إن صدقه ، ومع ثبوت الحرمة لا تثبت المحرمة عملاً بالاحتياط في كليهما . انتهى . «م.ر» .

قوله : (حلف هو) أي : على البت لأنه مثبت . انتهى . شرح «م.ر» .

ثم الثالثة بقي نكاح الثالثة فإن تعاقبن انفسخ نكاح الأولى باجتماعها مع الكبيرة وينفسخ نكاح الثالثة لاجتماعها مع الثانية وكذا نكاح الثانية معا . انتهى . وقوله : فإن أرضعتهم الخامسة معا انفسخ نكاحهن نظيره مسألتنا مع تقيدها المنقول عن الشارح ، وقوله : أو ثنتين معا ثم الثالثة ، بقي نكاح الثالثة ، قال في شرحه : لانفرادها ووقوع إرضاعها بعد اندفاع نكاح أمها وأختيها . انتهى . نظيره مسألتنا إذا تم إرضاع الأولى قبل تمام إرضاع الثانية والثانية في مسألتنا نظير الثالثة في مسألة الروض . «س.م» .

قوله : (لم يندفع نكاح الأولى) لأنها ليست بنته ولا بنت موطوءته .

قوله : (إلا أن تمكنه عالمة بذلك) قد يستشكل تصوير علمها بذلك مع كون الفرض تكذيبها له ونكولها بعد تخليفه إياها لأن المكذب الناكل منكر لذلك فلا يثبت علمه به ، إلا أن يجاب بأنها بعد التكذيب والنكول قد تقرر بأنها مكنته عالمة أو تقوم بينة بإقرارها بذلك فليتأمل ، فقد ينظر في هذا بأن عدم وجوب شيء لها حينئذ يستند إلى إقرارها المذكور لا إلى حلفها بعد نكولها ويمكن جعل الاستثناء منقطعاً فلا إشكال . «س.م» .

قوله : (بقي نكاح الثالثة) لانفرادها ووقوع إرضاعها بعد اندفاع نكاح أمها وأختيها ، أي : وانفسخ نكاح الأوليين مع الكبيرة لثبوت الأخوة بينهما واجتماعهما مع الأم في النكاح .

قوله : (وكذا نكاح الثانية معها) لاجتماعهما في النكاح ، ولا ينفسخ نكاحها بمجرد ارتضاعها لأنها لم تجتمع هي وأم ولا هي وأخت . انتهى . شرح الروض .

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(وقولها) له بيننا رضاع محرم ولم تكن قبضت مهرها (دفع * مهرا) لها بقيد زاده بقوله (بلا وطء) منه لها مؤاخذه لها بقولها، بخلاف النكاح لا يدفعه ذلك إلا إن كانت زوجت بغير رضاها كالمجبرة أو أذنت فى غير معين ولم تمكن الزوج كما مر ذلك فى النكاح، أما إذا وطئها فلها مهر المثل لا المسمى إن كانت جاهلة. (وإن قبض) لمهرها أو بعضه (وقع) منها فيما ذكر.

(لا يسترد)ه منها (منكر) أى: الزوج المنكر لما ادعته مؤاخذه له بقوله. قال الرافعى: ويشبه أن يكون فيما يفعل بهذا المال الخلاف فى المقر به لنكر. (ويثبتته * أن شهدت) بفتح الهمزة (بشرطه) من زيادته (موضعته) فاعل شهدت أى: ويثبت

قوله: (رضاع محرم) وكذا مع إسقاط محرم لأن الرضاع إذا أطلق انصرف للمحرم. حجر و«ع.ش».

قوله: (بلا وطء) فإن وطئ فلها مهر مثل، ولو زاد مهر المثل على المسمى لم تطالب بالزائد فى حلفه بأن زوجت برضاها أو مكنته، أما فى حلفها بأن كانت بحيرة ولم تمكنه فتطالبه به، وانظر كيف يكون لها مهر فى صورة تصديقه هو مع أنها زانية إلا أن يصور بما لو علمت بالرضاع بعد الوطء. انتهى. «ق.ل.» على المحلى مع زيادة عن شيخنا «ذ»، ولا يقال: كيف وجب مهر المثل مع بقاء النكاح المقتضى وجوب المسمى؛ لأن بقاءه نظرا لجانبه لا ينافى وجوب مهر المثل نظرا لجانبها لإقرارها بعدم استحقاقها المسمى.

قوله: (لا يدفعه) فيصدق هو يمينه.

قوله: (بغير رضاها) من الرضى سكوت البكر. انتهى. عميرة على المحلى.

قوله: (فلها مهر المثل) ظاهره وإن زاد على المسمى.

قوله: (قال الرافعى ويشبه إلخ) عبارة الروض: فإن كانت قد قبضت المسمى - أى: أو بعضه - فله حكم مال أقرت له به وكذبها، قال فى شرحه: فلا يسترده منها بل يبقى فى يدها لزعمه أنه لها. انتهى. فإن رجع وصدقها فهل يأخذ من غير إقرار جديد أو لا بد منه.

قوله: (ظاهره وإن زاد إلخ) هو كذلك فى صورة حلفها هى بأن كانت بحيرة ولم تمكنه، أما فى صورة حلفه هو بأن لم تكن بحيرة أو مكنته فلا تطالب بالزائد على المسمى. انتهى. «ق.ل.» بإيضاح.

الرضاع شهادة مرضعته بشرط قبولها بأن تكون مقبولة الشهادة، ويشهد معها ثلاث نسوة، أو امرأة ورجل كذلك وتفصل الشهادة بذكر الوقت والعدد وصول اللبن معدة الولد أو دماغه. ويعرف ذلك بمشاهدة حلب وإيجار وازدراد. أو قرائن كالتقام ثدى ومصه وحركة حلقه بتجرع، وازدراد بعد العلم بأنها لبون سواء أضافت الرضاع إلى نفسها كأرضعته، أم لا كبينهما رضاع محرم لأنها لم تجر بشهادتها نفعا ولم تدفع بها ضررا وفعلها غير مقصود بالإثبات بخلاف شهادتها بولادتها لجرحها نفع النفقة، والإرث وغيرهما، وبخلاف شهادة الحاكم بعد عزله بحكمه لتضمنها تزكية نفسه لتوقف حكمه على العدالة ولأن فعله مقصود بالإثبات، ولا نظر إلى ما يتعلق بشهادة المرضعة من ثبوت الحرمة وحل الخلوة، فإن الشهادة لا ترد بمثل ذلك بدليل قبول شهادة الطلاق والعتاق وإن استفيد بها حل المناكحة. قال المتولى: ومحل قبول شهادة النسوة المتحضات إذا وقع النزاع فى الشرب من الثدي، فإن وقع فى الشرب من ظرف لم يقبلن إذ لا اختصاص لهن بالاطلاع عليه، نعم يقبلن فى أن اللبن الذى فى الظرف لبن فلانة.

(لا إن أرادت أجر ما قد أرضعت) بأن طلبته فلا تقبل شهادتها لاتهامها بذلك (و) إن شهدت (أمها والبنت) أى: ويثبت الرضاع شهادة أم الزوجة وبنتها مع غيرهما إن ادعاه الزوج وأنكرته الزوجة؛ لأنها شهادة عليها (لا إن ادعت) ذلك وأنكره الزوج لأنها شهادة لها، وإنما يتصور شهادة بناتها بذلك إذا شهدت بأن الزوج قوله: (ويشهد معها إلخ) خلافا للإمام أحمد حيث اكتفى بشهادتها وحدها. انتهى. «ق.ل.»

قوله: (لا إن أرادت إلخ) بأن لم يسبق منها طلب أصلا أو سبق طلبها للأجرة وأخذتها ولو تبرعا من المعطى. انتهى. «ع.ش»، فإذا لم تأخذها لإنكارهم إرضاعها لم تقبل شهادتها لاتهامها، وهذا فى المستأجرة، أما المتبرعة فتقبل ولو مع الطلب إذ طلبها كلا طلب انتهى. «ح.ل.»

* * *

قوله: (لتوقف حكمه على العدالة بالمشهود به) يتوقف على العدالة بخلاف المشهود به هنا. قوله: (إذا شهدت بأن الزوج ارتضع من أمها) أى: حيث تصورت مشاهدتها، وإلا فقد تكون بنت عشر سنين والزوج ابن عشرين وحينئذ لا تتصور المشاهدة.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

ارتضع من أمها أو نحوها، أما شهادتها بأن أمها ارتضعت من أم الزوج أو نحوها فلا يمكن لاستحالة المشاهدة المعتبرة في الشهادة بذلك، وخرج بقوله: لا إن ادعت ما لو شهدت أمها وبناتها حسبة بلا تقدم دعوى فتصح، وإن احتمل أنها المدعية كما لو شهد أبو الزوجة وابنها أو ابناها على أن زوجها طلقها ابتداء تقبل، ولو ادعت الطلاق فشهدا لم تقبل، وشهادة المرضعة أو غيرها وحدها لا تقبل لكن الورع ترك نكاحها حينئذ وأن يطلقها إن كان ذلك بعد النكاح.

(ونصف ما سمى) إن كان الرضاع قبل الوطء (أو الكل) إن كان بعده (دفع * زوج إلى التي نكاحها اندفع) بالرضاع والتصريح بهذا من زيادته، فإن كان المسمى فاسدا دفع إليها نصف المهر أو كله.

(ونصف مهر المثل غرم) أنت (مرضعه) اندفع النكاح بإرضاعها (للزوج) إن كان ذلك قبل الوطء لأنه لا يغرم إلا النصف، ويفارق شهود الطلاق قبل الوطء إذا رجعوا حيث يغرمون الكل بأن النكاح باق حقيقة بزعمهم مع الزوج، لكنهم حالوا بينه وبين البضع فعليهم قيمته كالعاصب والرضاع يوجب الفرقة حقيقة، وهي قبل الوطء لا توجب إلا النصف كالطلاق. (لكن بعد وطء) من الزوج غرم له المرضعة (أجمعه) أى: جميع المهر لتفويتها منافع البضع عليه، ثم إن كانت حرة تعلق الواجب بذمتها أو أمة فبرقيبتها لأن الإرضاع كجناية منها، والقياس في المبعضة التقسيط على ما فيها من الرق والحرية.

(لا إن ندب) بكسر المهملة أى: زوجته (قبل كون عمرها * حولين) إلى كبيرة نائمة، قال فى الروضة: أو مستيقظة ساكتة على الأصح وترتضع منها فلا تغرم

قوله: (ونصف مهر المثل غرم أنت مرضعة) أى: ولو فرض تعين الإرضاع عليها بأن لم يوجد أحد سواها. «ب.ر.»

قوله: (قال فى الروضة إلخ) لا يشكل هذا بتضمنين المودع إذا قدر على الدفع وتركه لأن الصغيرة هى المتلفة لبضعها فلا يكون مضمونا. «ب.ر.»

قوله: (ولو فرض إلخ) لأن غرامة المتلف لا تتأثر بذلك. انتهى. «م.ر.»

الكبيرة شيئاً من المهر للزوج إن لم تصنع شيئاً، وتعبيره بما قاله أولى من قول
الحاوى: لا إن دبت الصغيرة (وهو) أى: ارتضاع التى دبت (مسقط لمهرها) لأن
الاندفاع حصل بفعلها قبل الوطء ويرجع الزوج فى مالها إذا كانت الكبيرة، زوجة له
بمهر المثل إن كان قد وطئها، وإلا فنصفه لأنها أتلقت عليه بضع الكبيرة ولو وصلت
قطرات اللبن إلى جوف الصغيرة بتقطير الريح مثلاً كان لها نصف المهر ولا غرم على
صاحبة اللبن لأنه لا صنع من واحدة منهما.

.....
.....

قوله: (ويرجع الزوج فى مالها) شامل لمسألة المستيقظة الساكنة فليراجع.

* * *

.....

باب النفقات

جمع نفقة من الإنفاق وهو الإخراج، وأسباب وجوبها ثلاثة: ملك النكاح وقربة البعضية وملك اليمين، والأصل في وجوبها قبل الإجماع ما سيأتي، وبدأ بنفقة ملك النكاح لأنها أقوى لوجوبها بطريق المعاوضة فقال.

(أوجب) ما يذكر من المُن (لعرس) أى: زوجة (مكنت زوجاً) لها من نفسها، قال تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾ الآية [الطلاق ٧]، وقال ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة ٢٢٣] وقال ﷺ: (اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف) رواه مسلم، وسئل ﷺ ما حق زوجة الرجل عليه فقال: «تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت» رواه أبو داود والحاكم وصحح إسناده، وكل ذلك محمول على حالة التمكين لأنه المحصل للغرض وذلك بأن تعرض نفسها عليه ولو بأن تبعث إليه: إني مسلمة نفسى إليك والمعتبر في حق المراهقة والمجنونة عرض الولي، نعم لو سلمت

باب النفقات

قوله: (جمع نفقة) هي مصدر. بمعنى الإنفاق لأن الوجوب وغيره من الأحكام إنما يتعلق بالأفعال لا بالذوات، فأخذها من الإنفاق على عكس أخذ المريد من مجرد إلا أن تكون من بمعنى الباء والمعنى. بمعنى الإنفاق.

قوله: (ثلاثة) ورد على الحصر فيها صور منها الهدى والأضحية المنذورة فإن نفقتهما على الناذر والمهدى مع انتقال الملك فيهما للفقراء، ومنها نصيب الفقراء بعد الحول وقبل الإمكان نفقته على المالك. «س.م»، وقد يدفع بأن السبب هو الملك المتقدم إذ لولاه لما وجب عليه.

قوله: (بأن تعرض) فإن لم تعرض عليه مع سكوته عن طلبها ولم تمتنع فلا نفقة لها لعدم التمكين. «س.م» على «ع».

.....

.....

الغرر البهية في شرح الهجة الوردية

المراهقة نفسها إلى الزوج بغير إذن وليها فتسلمها كفى لحصول التمكين، وكذا لو سلمت البالغة العاقلة نفسها إلى المراهق بغير إذن وليه، بخلاف تسليم المبيع للمراهق لأن القصد ثمة أن تصير اليد للمشتري وهي للولي فيما اشتراه للمراهق لا له، وإنما لم تجب المؤنة بالعقد كالمهر لأن العقد لا يوجب عوضين مختلفين ولأن جملتها في مدة العقد مجهولة والعقد لا يوجب مجهولا، فلو اختلفا في التمكين صدق بيمينه لأن الأصل عدمه، ولو اتفقا عليه وادعى النشوز أو أداء مؤنة المدة الماضية وأنكرت صدقت بيمينها لذلك (وإن) كانت الممكنة (رتقاء) أو قرناء أو مفضاة (أو مريضة) لا تحتل الوطء (أو ذات جن) بكسر الجيم - أى: جنون - فتجب لها المؤنة لأنها معذورة في ذلك وقد حصل التسليم الممكن ويمكن التمتع بها من بعض الوجوه، بخلاف ما لو غصبت لخروجها عن قبضة الزوج وفوات التمتع بالكلية.

(ولو) كان الزوج (صغيرا) لا يمكن وطؤه والزوجة كبيرة فتجب مؤنتها إذ لا مانع من جهتها فأشبه ما لو سلمت نفسها إلى كبير فهرب (لا) إن كانت (صغيرة) لا تحتل الوطء لتعذر المعنى فيها كالناشزة بخلاف المريضة والرتقاء فإن المرض يطرأ ويزول والرتق مانع دائم قد رضى به ويشق معه ترك المؤنة مع أن التمتع بغير الوطء لا يفوت فيهما كما مر ويستمر وجوب المؤن بالتمكين (إلى) أن بانء المرأة) من زوجها بخلع أو غيره فحينئذ تسقط نفقتها (إن) أى: وقت (لا حبلا) لخبر مسلم أنه ﷺ قال لفاطمة بنت قيس: «لا نفقة لك» وكانت بائنا حائلا ولمفهوم آية ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ﴾ [الطلاق ٦] وإنما وجبت للرجعية لبقاء حبس الزوج عليها وسلطنته، إلا أنه لا يجب لها مؤنة التنظف لامتناع الزوج عنها ولو ظهر بها إمارات الحمل ولو بشهادة أربع نسوة أو تصديق الزوج لزمه نفقتها، فإن بان أن لا حمل استرد الزائد على نفقة

قوله: (ويشق معه إلخ) لدوامه بخلاف الصغر.

باب النفقات

قوله: (ولو ظهر بها إلخ) أى: الرجعية فلا إشكال في تقييد الاسترداد بالزائد.

باب النفقات

٥٣٣

مدة العدة وتسأل عن قدر أقرائها فإن عينت قدرها صدقت بيمينها، وإن قالت: لا أعلم متى انقضت عدتي سئلت عن عاداتها، فإن ذكرت عادة مضبوطة عمل بقولها، وإن قالت: عادتي مختلفة أخذنا بأقل عاداتها ورجع بما زاد. ولو قالت نسيت عادتي، فعن الشافعي أنه يرجع بما زاد على ثلاثة أشهر أخذاً بغالب العادات، وقال الشيخ أبو حامد: يرجع بما زاد على أقل ما يمكن انقضاء العدة فيه، وبه قطع أبو الفرج السرخسي، كذا نقله الشيخان وجزم في الأنوار بما قاله الشافعي.

(أو) إلى أن (وضعت) أي: البائن حملها إن كانت حاملاً للآية السابقة. ولا يجب دفع النفقة إلا أن يظهر الحمل فيجب دفعها يوماً بيوم فإن بان أن لا حمل استرد (وإن قضى) أي: مات زوجها قبل وضع حملها فأوجب لها النفقة (على أحد وجهين) * وبه جزم في الأصل بناءً على أنها للحامل بسبب الحمل وهي إذا كانت بائناً لا تنتقل إلى عدة الوفاة، بخلاف الرجعية بل تعتد عن فرقة الحياة وهي كأنها توجب هذه النفقة دفعة فتصير كدين عليه، والثاني لا نفقة لها لأنها كالحاضنة للولد ولا نفقة للحاضنة بعد الموت، ورجحه الناظم بقوله: (قلت لكن الثاني أسد) أي: أقوى.

(مثل الإمام اختاره) وبه قال ابن الحداد وجرى على الأول الشيخ أبو على ورجحه الغزالي وجزم به في أصل الروضة في الباب الثالث في عدة الوفاة، ومحل

.....
قوله: (للحامل بسبب الحمل) أي: لا للحمل لأنها لو كانت له لتقدرت بقدر كفايته ولما وجبت على المعسر ولما اختلفت بيسار الزوج وإعساره كما هو شأن نفقة الزوجات. شرح الروض.

قوله: (وجرى على الأول إلخ) هو المعتمد لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء. «م.ر» وسيأتي.

قوله: (فيجب دفعها إلخ) والظاهر أنه يجب دفع ما مضى قبل ظهور الحمل لتبين وجوبه.

قوله: (استرد) أي: الجميع.

قوله: (بخلاف الرجعية) فإنها تنتقل إليها فتسقط نفقتها، وقوله: بل تعتد أي: البائن.

.....

الغرة البهية في شرح البهجة الوردية

وجوب نفقتها إذا بانّت بطلاق أو فسخ بعارض كردة ورضاع. فإن بانّت بفسخ بمقارن للعقد فلا نفقة لها إذ الفسخ بذلك يرفع العقد من أصله. أما إذا بانّت الحامل بموت

قوله: (أو فسخ بعارض كردة ورضاع) أى: لأن ذلك كالطلاق بخلاف الفسخ بمقارن فإنه لما قارن العقد كان كأنه لم يكن، ولعل هذا هو المراد هنا بكونه يرفع العقد من أصله ثم إنها تستحق النفقة إذا كان الفسخ بعارض ولو كان منها كردتها وإرضاعها وزوجته كما في الروضة، وانظر الفرق بين النفقة والصدّاق فإنه يسقط بالانفساخ بالعارض إذا كان منها ولعله أنه في مقابلة البضع وقد فات. تأمل.

قوله: (بفسخ) لم يقل أو انفساخ كما وقع لبعضهم لأنه لو كان المقتضى له كالرضاع موجودا عند العقد كان العقد باطلا من أصله كما في «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (يرفع العقد من أصله) ضعيف والمعتمد أنه يرفعه من حينه ومع ذلك لا تستحقه مؤنة انتهى. «ح.ل» على المنهج.

قوله: (ومحل وجوب نفقتها) أى: الحامل.

قوله: (إذ الفسخ بذلك يرفع العقد من أصله) زاد في شرح الروض: ولذلك لا يجب المهر إذا لم يكن دخول. انتهى. ثم ذكر أن الترجيح لذلك من زيادته هنا، وأن في كلام الرافعي إشارة إليه وأن الأصل رجحه في باب الخيار ولم يزد على ذلك، ولا يخفى إشكال هذا التعليل من وجوه منها أن السابق إلى الفهم أنه مبني على ضعف وأن الصحيح أن الفسخ مطلقا إنما يرفع العقد من حينه فكيف يرجح هذا الحكم ويعلل بهذا التعليل! ومنها أن عدم وجوب المهر إذا لم يكن دخول لا فرق فيه بين الفسخ بالمقارن والفسخ بالحادث فكيف يكون مع ذلك، وكذلك لا يجب المهر إذا لم يكن دخول ومنها أن عدم وجوب المهر إذا لم يكن دخول لا حاجة فيه إلى رفع العقد من أصله كما يعلم من مبحث تشطير الصداق فإنهم ذكروا ثم أسبابا لسقوط جميع المهر قبل الدخول مع

باب النفقات

قوله: (لا فرق فيه) أى: عند الجمهور، وجعل الماوردي الفسخ بالحادث كالطلاق بشطر المهر كما في الخطيب على المنهاج وحينئذ يمكن أن مراد شارح الروض أنه لا يجب المهر إذا لم يكن دخول إتفاقا لأنه يرفع العقد حقيقة عند القائل به أو حكما عند غيره، ويؤيد هذا أن الاستدلال بموضع الخلاف غير قوى.

قوله: (لا حاجة فيه إلخ) تأمله مع ما بالهامش السابق.

قوله: (أسبابا) كردتها.

الزوج فلا لخبر: « ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة » رواه الدارقطني بإسناد صحيح، ولأن النفقة للحامل بسبب حملها كما مر، ونفقة القريب تسقط بالموت فكذا النفقة بسببه وإنما لم تسقط في مسألة الغزالي السابقة على ما رجحه فيها لأنها وجبت فيها قبل الموت فاغتفر بقاؤها في الدوام لأنه أقوى من الابتداء (أو) إلى أن (حبلت) أي: الممكنة (من) وطه (شبهة) حصلت من الواطئ فتسقط بذلك نفقتها وإن كانت معذورة في بعض الصور لفوات التمتع بذلك ولا يتقيد ذلك، بما قاله من حبليها بل يكفي فيه مجرد الوطء بشبهة كما في الروضة (أو مع زوج) أو إلى أن (أكلت) مع زوجها على العادة وهي رشيدة أو غير رشيدة وأذن وليها في أكلها معه فتسقط بذلك نفقتها وهذا أولى الوجهين في المحرر وأحسنهما في الشرح الصغير، وصححه النووي

قوله: (أو غير رشيدة وأذن) فإن لم يأذن لم تسقط نفقتها ولا رجوع له عليها بشيء من ذلك إن كان رشيدا وإن قصد به جعله عن نفقتها، فإن كان غير رشيد فلوليه الرجوع انتهى. كرخى على المحلى وما في «ق.ل.» فيه نظر.

قوله: (وأذن) وليها ولا بد من كون المصلحة في أكلها معه، وإلا فلا تسقط نفقتها ولا يرجع عليها إن كان رشيداً أو لا على الولي الأذن لأن غايته إنه تغير وهو لا يوجب تضمينا كما قاله «س.م.» ونقله عنه «ع.ش.»

انتفاء دفع العقد فيها من أصله، ثم رأيت الرافعي علل بما علل به الشارح مع زيادة شرح الروض، ثم رأيت في باب الخيار لما ذكر أن الفسخ بالعيب المقارن يسقط المهر قبل الدخول ويوجب مهر المثل بعده لا المسمى وعلل الشق الثاني بتعليين، قال ما نصه: وفيه قول مخرج أنه يستقر المسمى ولا رجوع إلى مهر المثل لأن الدخول جرى في عقد صحيح مشتمل على تسمية صحيحة فأشبه الردة بعد الدخول ومنها خرج هذا القول، قال الأئمة: وهذا قريب من القياس فإن الفسخ عندنا لا يستند إلى أصل العقد. انتهى. فتأمل ما نقله عن الأئمة فإنه يدل على أن التعليل المذكور في هذا الباب مبني على ضعف فليتأمل. «س.م.»

قوله: (لأنها وجبت) أي: حال البينة.

قوله: (كما في الروضة) لانتفاء التمكين إذ يحال بينه وبينها إلى انقضاء العدة.

قوله: (لا يستند إلى أصل العقد) هو وإن لم يستند إلى الأصل لكن لما كان سببه موجودا كان الفسخ به كأنه رفع للأصل، ولو حمل على ذلك تعليل الشارح لاستقام. تدبر.

الفرر البهية فى شرح البهجة الوردية

لاكتفاء الزوجات به فى الأعصار وجريان الناس عليه فيها، قال الإمام: فكأن نفقتها مترددة بين الكفاية إن أرادت وبين التملك على قياس الأعواض إن طلبت، قال: وهو حسن غامض، وأقيسهما فى الشرحين المنع إذ لم يؤد الواجب وتطوع بغيره والمعتمد الأول، وقول الرافعى: وليكن السقوط مفرعا على جواز اعتياض الخبز وأن يجعل ما جرى قائما مقام الاعتياض، يعنى إن لم يلاحظ ما جرى عليه الناس فى الأعصار كما مر، قال فى المهمات: والتصوير بالأكل معه على العادة يشعر بأنها إذا أتلفته أو

قوله: (فيها) حتى فى زمنه عليه السلام، ولو كانت لا تسقط مع علمه عليه السلام بإطباق الناس عليه لأعلمهم بذلك وأمضاه من تركه من مات ولم يوفه انتهى. روضة.

قوله: (بين الكفاية) ظاهره ولو زادت على الواجب شرعا عند التملك ولم يرض الزوج وفيه بعد، فليراجع.

قوله: (إن أرادت) فليس له إجبارها على أن تأكل معه كما فى الروضة وغيرها.

قوله: (وتطوع بغيره) كذا قاله الرافعى، قال الإمام البلقينى: ومقتضاه عدم رجوعه عليها ولم يقل به أحد إذا فعله على أنه نفقتها، بل إذا لم تسقط وجب له بدل ما أتلفته فيتحاسبان ويؤدى كل منهما ما عليه، ومن حزم بذلك أبو حامد والبندنجى انتهى. عراقى.

قوله: (مفرعا إلخ) فى الروضة: الذى يجب تملكه من الطعام الحب كما فى الكفاية لا الخبز والدقيق، ثم قال: ولو اعتاضت خبزا أو دقيقا أو سويقا فالذهب أنه لا يجوز وهو الذى رجحه العراقيون والرويانى وغيرهم لأنه ربا، وقطع البغوى بالجواز لأنها تستحق الحب وإصلاحه وقد فعله انتهى. والمعتمد جواز اعتياض الدقيق عن الحب حيث كان من جنسه كما فى «ع.ش» على «م.ر» وكل هذا غير محتاج إليه على ما قاله الإمام رضى الله عنه وعن به.

قوله: (يعنى إن لم يلاحظ إلخ) وأما إذا لوحظ ذلك فلا حاجة إلى جعل ما جرى قائما مقام الاعتياض وتفريعه على جوازه، بل نفقتها كما قاله الإمام مترددة بين الكفاية إن أرادت وبين التملك وهذا هو المعتمد.

.....

.....

أعطته غيرها لم تسقط وبأنها إذا أكلت معه دون الكفاية لم تسقط. وبه صرح فى النهاية وهل لها المطالبة بالكل أو التفاوت فقط فيه نظر. قال ابن العماد: وينبغى القطع بالمطالبة بالتفاوت، فإن كان الذى أكلته غير معلوم وتنازعا فى قدره رجع قولها لأن الأصل عدم قبضها الزائد، أما إذا لم يأذن ولى غير الرشيدة فلا تسقط نفقتها بذلك، وخالف البلقينى فأفتى بسقوطها به ثم قال: وما قيده النووى غير معتمد وقد ذكر الأئمة فى الأمة ما يقتضى ذلك، وعلى ذلك جرى الناس فى الأعصار والأمصار (أو وطأ أو تمتعا بها أبت) أى: أو إلى أن منعه وطئها أو التمتع بها بغير الوطء سواء العاقلة وغيرها لنشوزها بذلك هذا (إن لم يضر) بها الوطء والتقييد به من زيادته، فإن أضر بها الوطء لمرض أو قرح بها أو عبالة زوجها لم تسقط نفقتها، وكذا لو منعه لتقبض المهر حيث لها المنع فإن أنكر الضرر فلها إثباته بأربع نسوة فينظرون

.....
قوله: (دون الكفاية) أما إذا أكلت قدر الكفاية سقطت نفقتها ولو كانت كفايتها دون الواجب لها كما أنها إذا لم يكفها الواجب وجبت كفايتها فتطالب بباقي الكفاية لا الواجب وهذا أحد قولين حكاهما «ح.ل» وهو الظاهر، فليراجع.
قوله: (ولى غير الرشيدة) مثله ما إذا لم يأذن سيد الأمة خلافا للبلقيني كما فى شرح «م.ر».

قوله: (لم تسقط) أى: وتضمن ما أتلفته أو أعطته غيرها بغير إذنه ولو سفيهة لأن السفهية فى ضمان الإلتلاف ونحوه كالرشيد.
قوله: (بالتفاوت) هل المراد التفاوت بين ما أكلته وكفايتها أو الواجب شرعا؟ فيه نظر، ويتجه الثانى إذ اللازم له هو الواجب شرعا دون ما زاد إلى حد الكفاية، وقد يقال: يشكل على الثانى قوله: دون كفايتها مع أن ما دون كفايتها قد يكون قدر الواجب شرعا أو أكثر.
قوله: (حيث لها المنع) وهو أن يكون معينا أو حالا ولم يدخل بها. شرح الروض.

قوله: (ويتجه الثانى) قطع به الشوبرى.
قوله: (إذ اللازم له هو الواجب إلخ) ينافيه قول الإمام: إن نفقتها مزودة بين كفايتها وبين التملك فإنه يفيد أنه متى رضيت بأكلها معه وجبت كفايتها، وعبرة «ح.ل»: فإن أكلت معه دون كفايتها طالبته بالتفاوت بين كفايتها وما أكلته، ويؤيده أن هذه مستثناة من وجوب إعطائها النفقة وقيل بين ما أكلته وواجبها، وأيد بأن الكفاية المعتادة إنما تعتبر إذا أكلتها وحيث لم تأكلها فالواجب الشرعى باق وقد استوفت بعضه فتستوفى الباقي. انتهى.

الغمر البهية في شرح البهجة الوردية

إليهما مكشوفى العورة حال انتشار ذكره وإرادة الوطء ليشهدن بذلك. (أو دون إذن ذهبت) أى: أو إلى أن خرجت من منزلها بغير إذن الزوج ولو غصبا؛ لأن له عليها حق الحبس فى مقابلة وجوب النفقة؛ نعم لو خرجت لإشراف المنزل على الانهدام أو لإزعاج مالكة أو خرجت فى غيبته إلى بيت أبيها لزيارة أو عيادة لا على وجه النشوز لم تسقط نفقتها.

(أو دون زوج) أى: أو إلى أن (خرجت) ولو بإذن الزوج دون خروجه معها (والغرض * لها) ولو عبادة كحج لخروجها عن قبضته وإقبالها على شأنها. بخلاف ما إذا خرجت بإذنه لغرضه أو خرج معها وإن لم يأذن لها لكنها تعصى بخروجها

.....
قوله: (فأفتى بسقوطها به) أى: أخذنا من إطباق السلف السابق إذ لا استفصال فيه على «ج».

قوله: (إلى أن خرجت) أى: لغير ما جرت به العادة كحمام أو استفتاء لما تحتاج إليه بخصوصه وأرادت السؤال عنه، أما إذا أرادت حضور مجلس علم لتستفيد أحكاما تنتفع بها من غير احتياج إليها حالا أو الحضور لسماع الوعظ فلا يكون عذرا، ومحل جواز الخروج للاستفتاء ما لم يفتها الزوج أو محرم أما لو أفتاها أحدهما فلا انتهى. «م.ر» و «ع.ش»، وقوله: ما لم يفتها الزوج إلخ أى: وهو عدل كما قيد به حجر فى شرح الإرشاد، وقول «م.ر» و «ع.ش»: أو لا لغير ما جرت به العادة يفيد أن الخروج لما جرت به العادة لا يسقط النفقة، قال «م.ر» عن الرافعى: إن لم تعلم مخالفة الزوج لأمثاله فى ذلك فراجعه.

قوله: (بغير إذن الزوج) أى: أو ظن رضاه انتهى. «م.ر».

قوله: (أو خرجت فى غيبته إلى بيت أبيها إلخ) أى: قبل منعه منه انتهى. «ق.ل» على الجلال، أى: فإن سبق منعه سقطت نفقتها سواء خرجت لعيادة أو غيرها.

قوله: (أو دون زوج خرجت) أى: سافرت كما فى المنهاج، وخرج بالسفر بخروجها فى البلد ولو لصناعة بإذنه أو علم رضاه فليس مسقطا انتهى. «ق.ل» على الجلال.

.....
قوله: (ولو غصبا) كالحبس ظلما. حجر (د).

.....

باب النفقات

٥٣٩

معه بلا إذن. نعم إن منعها من الخروج فخرجت ولم يقدر على ردها سقطت نفقتها. قاله البلقيني تفقها وهو ظاهر، وأفهم كلام النظم كغيره أنها لو خرجت بإذنه لغرضها معا لا معه لا تسقط نفقتها، قال الشارح والزركشي: وهو قضية المرجح في الأيمان من عدم الحنث فيما إذا قال لزوجته: إن خرجت لغير الحمام فأنت طالق فخرجت لها ولغيرها، وقال ابن العماد: ينبغي سقوطها أخذا مما رجحوه من عدم وجوب المتعة فيما إذا ارتدا معا قبل الوطء، قال: وهو ظاهر لأنه قد اجتمع فيه المقتضى والمانع فقدم المانع، وما قالاه أوجه لاتحاد الفعل وهو الخروج للغرضين في مسألتنا مع ما احتجابه بخلافه فيها مع ما احتج هو به على أن ما احتج به لا ينافي عدم سقوط نفقتها، لأن الأصل عدم وجوب المتعة حتى يوجد المقتضى لوجوبها خاليا من المانع ولم يوجد والأصل هنا بعد التمكين عدم سقوط النفقة حتى يوجد المقتضى لسقوطها خاليا من المانع ولم يوجد، إذ المقتضى لسقوطها فيما نحن فيه خروجها لغرضها وحده (ومثل اليوم ما) أي: الذي (يبعض) منه في أن ما وقع فيه مما مر يسقط نفقة ذلك اليوم فتسقط نفقته بمنع التمتع مثلا في بعضه كما تسقط بمنعه في جميعه لأنها لا تتبع بعض بدليل أنها تسلم دفعة واحدة.

.....

قوله: (سقطت نفقتها) أي: ما لم يستمتع بها انتهى. «ق.ل.» على الجلال.

قوله: (يسقط نفقة ذلك اليوم) فلو وقع منها تصرف في النفقة التي قبضتها قبل النشوز كان صحيحا لوقوعه في مملوك لها ويرجع عليها بالبدل، بخلاف ما إذا أنفق حال نشوزها ولم يعلم به وتصرف فيه فإن التصرف فيه باطل، وما في «ق.ل.» هنا غير مستقيم.

قوله: (يسقط نفقة ذلك اليوم) وكسوة الفصل كنفقة اليوم وبقي النشوز بالنسبة لما يدوم ولا يجب كل فصل كالفرش والأواني وجبة الرد، فهل يسقط ذلك ويسترد بالنشوز

قوله: (ولم يقدر على ردها) بل وإن قدر. «م.ر.»

قوله: (مع ما احتج به)، بمعنى أنه متجه في مسألتنا وفيما احتج به.

قوله: (بخلافه فيها مع ما احتج به) لأنه وإن اتحد في مسألتنا لن يتحد فيما احتج به وهو عدم وجوب المتعة عند ارتدادها.

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(لكن بعود طاعة) منها بعد نشوزها (إن غابا) أى: الزوج (بشروط حكم حاكم) بطاعتها وكتبه لحاكم بلد الزوج ليعلمه فيجىء أو يوكل (وأبا) أى: ورجع الزوج إليها بنفسه أو وكيله وتسلمها.

(أو أمكن الإياب) أى: رجوعه إليها ولم يرجع (بعد العلم) منه بحكم الحاكم

ولو لحظة فى مدة بقائها أو كيف الحال انتهى. «س.م»، ونقل الشيخ الطبلاوى عن البلقينى اعتبارها بالفصل كالكسوة فيسقط استحقاقها لذلك فصلا انتهى. فتأمله.

قوله: (يسقط نفقة ذلك اليوم) أى: ما لم يستمتع بها، وإلا وجبت مؤنة زمان استمتع بها فيه من ليل أو نهار انتهى. حجر انتهى. «ق.ل» فإن استمتع بها فى الليل وجبت حصة الليل أو فى النهار وجبت حصة النهار كما صرح به حجر، وعبارة شرح «م.ر»: يكفى فى وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه وكذا الليل انتهى. أى: ثم بعد ذلك اليوم أو الليلة لا نفقة إلا بعودها ما لم تكن مسافرة بغير إذنه وتمتع بها، فإن تمتع بها فى السفر لحظة كاف فى بقية المدة حتى يوجد منها مسقط آخر؛ لأن عدم منعه لها من السفر بعد التمتع رضى منه بالسفر معه كما استقر به «ع.ش» فليراجع.

قوله: (وكتبه لحاكم بلد إلخ) ورجح الأذرعى وغيره قول الإمام: يكتفى بعلمه من غير جهة الحاكم ولو بإخبار من تقبل روايته انتهى. «م.ر».

قوله: (أو أمكن الإياب) فإن لم يمكن بأن منعه من السير أو التوكيل عذر فلا يفرض عليه شيء لانتفاء تقصيره. «م.ر».

قوله: (بشروط حكم حاكم) لم يتعرض فى المنهاج لاشتراط حكم الحاكم بل اقتصر على كتبه المذكور.

قوله: (بعد العلم) لعل قياس هذا أنه لابد مع حضور الزوج من علمه بعودها للطاعة.

قوله: (لعل قياس هذا إلخ) أى: قياس اعتبار علمه مع الغيبة اعتباره مع الحضور، وعبارة حواشى شرح الإرشاد لحجر: الظاهر أن من العود لطاعته عودها لمنزلها، لكن هل يتوقف على علمه بعودها مع حضوره أو إمكان علمه كالأغالب أو لا محل نظر وكلامهم صريح فى الثانى. انتهى. لكن فى شرح «م.ر» على المنهاج أنها لو نشزت فى المنزل ولم تخرج منه كأن منعه نفسها وغاب عنها لا تعود للطاعة إلا إن أعلمته بذلك. انتهى. ويمكن أن معنى الحضور فى كلام حجر الحضور فى المنزل، ومعنى الغيبة فى كلام «م.ر» الغيبة عنه سواء سافر أو لا، لكن قياس اشتراط عرض نفسها عليه فى وجوب النفقة ابتداء اشتراط علمه هنا فليراجع، وفى «ق.ل» أنه لو نشزت ولم تخرج من البيت وجبت نفقتها بمجرد إطاعتها كمرتدة أسلمت. انتهى. وتشبيهها بالمرتدة يقتضى عدم اشتراط علمه لكنه يخالف ما فى شرح «م.ر».

بطاعتها (عادت) نفقتها إذ بذلك يحصل التمكين، قال المتولى كما فى الروضة وأصلها: فإن لم يعرف موضعه كتب الحاكم إلى حكام البلاد التى تردها القوافل من بلده فى العادة ليعرف، فإن لم يظهر فرض نفقتها فى ماله الحاضر ويأخذ منها كفيلا لاحتمال موته أو طلاقه (و) بعودها (من ردتها بالسلم) بكسر السين أى: الإسلام عادت نفقتها وإن كان الزوج غائبا ولا يحتاج إلى حكم الحاكم وإعلامه به لأن نفقة المرتدة سقطت لردتها، فإذا عادت إلى الإسلام ارتفع المسقط فعمل الموجب عمله، بخلاف الناشئة فإن نفقتها سقطت لخروجها عن يد الزوج وطاعته فلا تعود إلا إذا عادت إلى قبضته ولا يحصل ذلك فى غيبته إلا بما مر.

.....
قوله: (عادت نفقتها) أى: من حين رجوعه إن رجع وبعد مضى زمن إمكان رجوعه إن لم يرجع لغير عذر.

قوله: (ويأخذ منها كفيلا) ظاهره أنه يأخذ الكفيل قبل الدفع وهو مشكل لأنه ضمان ما لم يجب، فإن قيل إنه ضمان درك ففيه أنه إنما يكون بعد القبض إلا أن يكون هذا مستثنى انتهى. «ع.ش»، ولو منعه عذر من الحضور لم يفرض القاضى عليه شيئا لعدم تقصيره حتى لو فرض على ظن عدم العذر ثم تبين بطلان الفرض انتهى. «ق.ل» و «ع.ش» على «م.ر»

قوله: (عادت نفقتها إلخ) اعلم أن النشوز بالخروج من المسكن يقال له نشوز جلى أى: ظاهر وبغيره يقال له نشوز خفى، وحكم الأول من حيث عود المون أن ترفع للحاكم كما ذكره المصنف، فإن عدم الحاكم أشهدت على عودها للطاعة، وحكم الثانى أن ترفع للحاكم أو ترسل للزوج تعلمه بالعود للطاعة فإن تعذر كل من الرفع والإرسال أشهدت على العود، ومحل الاكتفاء بالإشهاد هنا وفى الأول حيث كان مظنة لبلوغ الخبر بحيث يبعد عدم وصول الخبر للزوج بعد الإشهاد انتهى. «م.ر» وحجر و «ع.ش» ورشيدى، كذا بخط شيخنا الذهبى على شرح المحلى وقد تقدم ما نقله «م.ر» عن الأذرعى عن الإمام، ومنه يعلم أنه لا بد فى العود إلى الإسلام ونحوه من إخبار الزوج أو الإشهاد. فتأمل.

.....
.....
.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(أو أمسكت) بمعنى صامت أى: يستمر وجوب نفقتها إلى أن بانّت كما مر أو صامت (أو صلت) العبادة (المتصفه بالنفل) من صوم أو صلاة مع منعه لها كما سيأتى لامتناعها من التمكين ولا يجوز لها صوم نفل وزوجها حاضر إلا بإذنه. نقله فى الروضة عن الأصحاب فى باب به جزم ابن حبان فى صحيحه محتجا بخبر: «لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه»، قال فى شرح مسلم: فإن قيل ينبغى جوازه فإن أراد التمتع تمتع وفسد الصوم فالجواب أن صومها يمنع التمتع عادة لأنه يهاب انتهاك حرمة الصوم بالإفساد. انتهى. وهل يلحق به فى ذلك صلاة التطوع: فيه نظر والأوجه لا لقصر زمنها (لا) إن صامت أو صلت (راتبة) فلا تسقط نفقتها لتأكد أمر الراتبة بخلاف النفل المطلق فصوم الراتبة (كعرفه).

.....
 قوله: (مع منعه) أى: وحضوره بخلاف ما إذا كان غائبا أى: إن لم يضعفها الصوم كما بحثه الأذرى أو كان به مانع كإحرام أو تلبس بصوم فرض، وقيد الماوردى منعها من النفل بما إذا أراد التمتع بها، قال الأذرى وهو حسن متعين. انتهى. شرح الإرشاد لحجر، ولم يرتض «زى» و «م.ر.» ما قاله الماوردى لأنه قد يطرأ له إرادة التمتع انتهى. «ق.ل.»
 قوله: (إلا بإذن) يظهر أن مثل الإذن علم رضا.

 قوله: (مع منعه لها) قال الأذرى: والظاهر أنه لا يمنع من لا يحل له وطوها كمتحيرة ومن لا تحتمل الوطء. شرح الروض، وكتب أيضا: إذا لم يكن به مانع من التمتع بخلاف ما إذا كان غائبا أو به مانع كإحرام أو تلبس بصوم فرض. حجر و «م.ر.» وكتب أيضا كذا فى الروض وغيره، فدل على أن شروعها بغير إذن منه ولا منع لا يسقط نفقتها كما يأتى، وإن دل الحديث على حرمة شروعها بغير إذن إذا كان حاضرا «م.ر.»، وكتب أيضا قال الأذرى: وقضية كلام الجمهور المنع من النفل المطلق مطلقا. «م.ر.» وقال الماوردى: له منعها منه إذا أراد التمتع، قال: وهو حسن متعين. شرح روض.

قوله: (ولا يجوز لها صوم نفل إلخ) كالصريح فى حرمة شروعها بلا إذن.
 فرع: ولو تزوجها صائمة فلها الإتمام، فإن زفت إليه كذلك فهل تسقط نفقتها؟ رجح الأذرى السقوط وشيخنا الشهاب الرملى عدم السقوط، بل نقل الترجيح نقل المذهب فقال إنه الأصح.
 قوله: (فلا تسقط نفقتها) أى: وإن منعها كما يفيد كونه المخرج منه هذا مقيدا بقوله الآتى بالمنع.

 قوله: (وكتب أيضا إلخ) فى «ق.ل.»: ليس لها مطالبة بنفقة مستقبلية وإن أراد سفرا على المعتمد عند شيخنا، وفى «زى» عن «م.ر.» أن لها المطالبة ولا يجب عليه الدفع لعدم وجوبها. انتهى.

(ويوم عاشورا) أى: صومها بخلاف صوم الإثنين والخميس فإنه كالنفل المطلق، وصلاة الراتبة كصلاة رواتب الفرائض وصلاة العيدين والكسوفين فى منزلها (ونذرا) أى: أو إلى أن صامت أو صلت نذرا مؤقتا (وقعا) منها (بعد النكاح) بغير إذنه مع منعه لها من فعله فتسقط نفقتها لما مر، بخلاف ما إذا وقع قبل النكاح لتعين وقته مع تقدم وجوبه على حق الزوج وكذا إذا وقع بعده بإذنه. فإن كان النذر مطلقا أسقط فعله النفقة سواء نذرته قبل النكاح أم بعده ولو بإذنه لأن وقته موسع، قال الشارح: وينبغي أن يستثنى ما إذا نذرت صوما متتابعاً بغير إذنه وشرعت فيه بإذنه فلا يكون له منعها من باقيه كما ذكره فى نظيره من الاعتكاف (أو) إلى أن صامت أو صلت (قضاء وسعا) مع منعه لها فتسقط نفقتها لأن حقه على الفور وهذا على التراخي، بخلاف ما إذا لم يكن موسعا بأن كانت متعدياً بتركه أو ضاق وقت القضاء، وخرج بالقضاء الأداء فلا يسقط فعله نفقتها كما علم من قوله: لا راتبة أيضاً. نعم أداء الصوم فى سفر يبيح الفطر يسقطها كما يشعر به كلام الماوردى على ما نقل عنه، لكن قال الزركشى: المتجه خلافه إذا كان الصوم أفضل وليس له منعها من فعل المكتوبات والرواتب أول لوقت لما فى فعلها فيه من الفضيلة ولأن زمنها ضيق بخلاف الحج والعمرة. وقوله.

قوله: (رواتب الفرائض) ولو غير المؤكد منها انتهى. عميرة على الخلى معنى و«ع.ش.»، قال «ع.ش.»: بل ينبغي أن مثل الرواتب صلاة العيدين والضحى والكسوف والكسوف والاستسقاء والأذكار المطلوبة عقب الصلوات من التسبيح وتكبير العيدين ونحوهما انتهى.

قوله: (أو ضاق وقت القضاء) بأن لم يبق من شعبان إلا ما يسعه انتهى. «م.ر.»

قوله: (أيضا) أى: كما علم من مفهوم القضاء.

قوله: (بخلاف الحج والعمرة) فله تحليلها منهما ولو فرضا على الأظهر وليس إحرامها بهما نشوزا، بخلاف الصوم لأنه يتكرر فلو أمرناه بالإفساد لتكرر منه فتقوى مهابته بخلاف الإحرام فإنه نادر لا تقوى مهابته انتهى. «م.ر.»

قوله: (من فعل المكتوبات والرواتب إلخ) ما ذكره فى الرواتب هو المعتمد، وإن قال فى شرح الروض: إن قضية كلامهم خلافه. «م.ر.»

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(بالمنع) أى: مع منع الزوج لها مما ذكر فلم تمتنع قيد فى الصور المذكورة كما تقرر، فلو فعلته بغير إذنه فلم يمنعها لم تسقط نفقتها (كل يوم الصبيحة) أى: أوجب للممكنة فى صبيحة كل يوم، أى: طلوع فجره نفقتها لأنها تستحقها يوما فيوما لكونها فى مقابلة التمكين الحاصل فى اليوم فلها المطالبة بها عند طلوع الفجر ولا يلزمها الصبر إذ الواجب الحب كما سيأتى فيحتاج إلى طحنه وعجنه وخبزه، قال الإمام والغزالي: ومعنى قولهم: إن النفقة تجب بطلوع الفجر أنها تجب به وجوبا موسعا كالصلاة، أو أنه إن قدر وجب عليه التسليم وإن ترك عصى لكن لا يحبس ولا يخاصم. قال البغوى فى فتاويه: وإذا أراد سفرا طويلا فلها مطالبة بنفقتها لمدة ذهابه ورجوعه كما لا يخرج إلى الحج حتى يترك لها هذا القدر، وظاهر أنه لو هيا ذلك ودفعه إلى نائبه ليدفعه إليها يوما بيوم كفى ولا يكلف إعطائه لها دفعة واحدة. قال فى المهمات: ولو حصل العقد والتمكين وقت الغروب فالقياس الوجوب بالغروب. انتهى. أى: غروب تلك الليلة، والظاهر الوجوب بالقسط فلو حصل ذلك وقت الظهر

.....
قوله: (لكن لا يحبس ولا يخاصم) أى: لأنه وجوب موسع «ق.ل» ومقتضاه أنها إن طلبت يحبس لأنه يتضييق بالطلب، فراجع.

قوله: (فلها مطالبة إلخ) الذى فى التحفة أن من أراد سفرا يكلف طلاقها أو توكيل من ينفق عليها من مال حاضر انتهى. وفى الكرخى على الحلى أن لها حينئذ المطالبة بنفقة مدة ذهابه وإيابه لأنها فى حبسه وتحت حجره فى غيبته وحضوره، وفى «زى» عن «م.ر» أن لها المطالبة بذلك، ولا يجب عليه الدفع لعدم وجوبها الآن انتهى. وما قاله «م.ر» أوفق بالقواعد ولا ينافى ما قاله حجر، فتأمل.

قوله: (والظاهر الوجوب بالقسط) المراد بالقسط توزيعها على الليل والنهار فتحسب

قوله: (وجوبا موسعا) لكن يتضييق بالطلب فيعصى بالتأخير مع القدرة. «م.ر».

قوله: (لكن لا يحبس ولا يخاصمه) أى: إلا إن مضى اليوم. «م.ر»، وكتب أيضا: هذا يخالف ما نقله عن البغوى عقبه إن أراد به أن القاضى يجبره وما يخالفه أيضا أن المستقبل لم تجب نفقته بعد فلا تسوغ الدعوى والمطالبة به، فإن أراد به أنه يجب عليه باطنا دفع ذلك لها إن علم أنها تضيع بعده بقريب. «م.ر».

.....

باب النفقات

٥٤٥

فينبغي الوجوب كذلك من حينئذ (تمليك مد حبة صحيحه) أى: أوجب للممكنة على زوجها صبيحة كل يوم تمليك مد حب صحيح من.

(غالب قوت ثم) أى: بلده من حنطة أو غيرها بأن يسلمه لها بقصد أداء ما لزمه كسائر الديون من غير افتقار إلى لفظ، واعتبر في ذلك التمليك لأنه يستهلك والغالب لأنه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها وقياسا على الفطرة والكفارة (فالمناسب له) أى: فإن لم يكن غالب فمن اللائق بالزوج، وخرج بالحب الدقيق والعجين والخبز لعدم صلاحيتها لكل ما يصلح له الحب، وبالصحيح أى: السليم الزيد على الحاوى المعيب كالسوس والمدود، ومحل تمليك الحب حيث اعتادوه فلو اعتادوا لحما أو لبنا أو أقطا أو جبنا فهو الواجب، والعبرة بمد النبى ﷺ وهو عند الرافعى مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم، وعند النووى مائة وواحد وسبعون وثلاثة أسباع درهم بناء
حصه ما مكنته من ذلك وتعطاها لا على اليوم فقط ولا على وقت الغداء والعشاء انتهى.
«م.ر» أى: فتجب حصه ما مكنت فيه جميعه.

قوله: (من غالب قوت) أى: غالب قوت السنة. «ح.ل»، كما فى الفطرة والكفارة لا غالب قوت كل يوم وإن أوهمه كلام «ع.ش».

قوله: (أى: بلده) هذا قول ابن سريج والمعتمد اعتبار غالب قوت بلدها كما فى «م.ر» و «ق.ل» وحجر، والمراد ببلدها ما هى فيه وقت الوجوب. «س.م».

قوله: (بقصد أداء ما لزمه) الذى فى حجر أنه المدار على عدم قصد الصارف، وأفتى به الشيخ الحلبي انتهى. حاشية المنهج.

قوله: (كسائر الديون) صريح فى أن أداء الديون لا بد فيه من القصد وقد تقدم.

قوله: (فإن لم يكن غالب) أى: أو اختلف الغالب. حجر.

قوله: (مائة واحد وسبعون) وهو المعتمد.

قوله: (بقصد أداء ما لزمه) لا بد من لفظ أو قصد فإن انتفيا لم يحصل الملك وكذا فى جميع ما يأتى؛ لأن المدفوع ملكه والملك المحقق لا يزول بغير لفظ أو قصد حتى لو اختلفت مع الوارث فى أنه حصل تمليك فى حياته بلفظ أو قصد، فالمصدق الوارث وإن كان حقها باقيا فلها المطالبة به ما لم يثبت وصولها إليه. «م.ر».

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

على اختلافهما في قدر رطل بغداد (على المسكين) المعبر عنه في كتب الجمهور بالمعسر، أى: أوجب ما ذكر على مسكين الزكاة الشامل لفقيرها كعكسه كما مر بيانه. قال الشيخان: والقدرة على الكسب الواسع لا تخرجه عن حد الإعسار في النفقة وإن أخرجته عن استحقاق سهم المساكين، وقضيته أن القادر على نفقة الموسر لا يلزمه كسبها (و) على (المكاتب).

(ومن برق مس) كله أو بعضه وإن كثر مالهما لضعف ملك المكاتب ونقص حال الآخر. وعبارته تشمل من مسه رق ثم عتق وليس مرادا، فتعبير الحاوى بممسوس الرق أولى لأنه لا يشمل إلا مجازا والأصل في الكلام الحقيقة (مع نصف) أى: أوجب للممكنة تمليك المد مع نصفه (على من صار ذا مسكنة) أى: مسكينا (إن كملا) أى: إن ألزم تكميل مدين، فإن لم يصير مسكينا بذلك فموسر يلزمه مدان كما سيأتى وهما مقدران بكيل بلادنا بقدرح، واحتجوا لأصل التفاوت بقوله تعالى ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾ الآية [الطلاق ٧]، قالوا: واعتبرنا النفقة بالكفارة بجامع أن كلا منهما مال يجب بالشرع ويتقرر، وأكثر ما وجب فيها لكل مسكين مدان وذاك في كفارة

قوله: (والقدرة إلخ) أما لو اكتسب بالفعل فهو من ذوى المال، فإن لم يكفه ما عنده العسر الغالب إن لم يبلغه وسنة إن بلغه فمسكين، وإلا فإن كلف مدين رجع مسكينا فمتوسط وإلا فموسر.

قوله: (وقضيته إلخ) هو ما يفيد «م.ر» وغيره.

قوله: (أو بعضه) وجعل موسرا في الكفارة ونفقة القريب لأن الإعسار يسقطها. «ق.ل»، أى: لو قلنا بإعساره هناك لسقطت نفقة القريب والكفارة فإنها تسقط عن المعسر بمعنى أنه يسقط عنها الأداء حالا وإن استقرت في ذمته كما في كفارة نحو الظهار، أو يسقط عنه التكفير بالمال وينتقل للصوم كما في كفارة اليمين ولا يلزم على عده هنا معسرا سقوط نفقة الزوجة، فتدبر انتهى. رشيدى.

قوله: (ويتقرر) أى: يستقر في الذمة انتهى. شرح المنهج.

الأذى فى الحج وأقل ما وجب فيها لكل مسكين مدان وذلك فى كفارة اليمين والظهار ووقاع رمضان، فأوجبوا على الموسر الأكثر وعلى المعسر الأقل وعلى المتوسط ما بينهما، ويعتبر اليسار وغيره بطلوع الفجر لأنه وقت الوجوب وينظر إلى الرخص والغلاء وقلة العيال وكثرتها ولا يعتبر حال المرأة فى شرفها وغيره. تنبيهه: قال الزركشى: يبقى النظر فى الإنفاق الذى لو كلف به لرجع إلى حد المسكين، وقضية كلام النووى وصرح به غيره أنه الإنفاق فى الوقت الحاضر فيعتبر يوما بيوم لأن النفقة تتكرر بتكرره فهو بالنسبة إليها كالحول بالنسبة إلى الزكاة؛ ولا يجوز أن يكون المراد به مدة سنة كما قيل باعتبارها فى صرف كفايته من الزكاة لأن المترك هناك الاحتياج من غير نظر إلى تجديد يوم ويوم. انتهى.

(و) أوجب لها تمليك (رطل لحم كل أسبوع) كذا ذكره الشافعى - رحمه الله -

قوله: (يبقى النظر فى الإنفاق إلخ) أى: هل هو الإنفاق فى باقى عمره الغالب أو فى تلك السنة أو فى هذا اليوم الذى كلف فيه بنفقة الزوجة، وعبارة المنهاج مع شرحى «م.ر» وحجر ومن فوقه أى: مسكين الزكاة إن كان لو كلف مدين كل يوم لزوجته رجع مسكينا فمتوسط انتهى. وهو مشكل لأننا إذا اعتبرنا كل يوم لا يدرى إلى أى غاية، بل من المعلوم أن غاية النكاح لاحد لها فالضبط بذلك لا يفيد، ثم رأيتهم عبروا بقولهم: والاعتبار فى يساره وإعساره وتوسطه بطلوع الفجر لأنه وقت الوجوب فلا عبرة بما يطرأ له فى أثناء النهار، أى: فإذا كان له ما يكفيه العمر الغالب نقول له: لو كلفت هذا اليوم المدين صرت معسرا أولا وكذا اليوم الثانى وهكذا، ويعتبر حاله فى نحو الكسوة أول الفصل لأن الفصل ثم كالיום هنا انتهى. حجر فى حواشى شرح الإرشاد، وقوله: بطلوع الفجر أى: إن كانت ممكنة حين طلوعه أما الممكنة بعده فيعتبر الحال عقب تمكينها انتهى. «س.م» على أبى شعاع.

قوله: (فيعتبر يوما بيوم) فيكون فى يوم غنيا وفى آخر متوسطا أو فقيرا.

قوله: (لأن النفقة تتكرر إلخ) أى: فتعتبر كل نفقة بما وقعت فيه لانفرادها عن غيرها.

قوله: (وأوجب لها تمليك رطل لحم) هل لها منعه من أكل اللحم معها؟ ينبغي أن يقال: إن أتى لها بقدر الواجب فقط أو بأكثر لكن قصد التبرع بالزائد فلها منعه، فإن لم يقصد التبرع بالزائد كان شريكا لها به. «م.ر».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وحمله الأصحاب على العسر وجعلوا باعتبار ذلك على الموسر رطلين وعلى المتوسط رطلا ونصفا، ثم قال الجمهور: إنما قال ذلك على عادة أهل مصر لعزة اللحم فيها أما حيث يكثر فيزاد بحسب عادة البقعة وبما يليق ببساره وغيره، وإعطاء اللحم إن كان مرة فى الأسبوع استحسب أن يكون يوم الجمعة فإنه أولى بالتوسع فيه أو مرتين، قال فى الكفاية: فى يوم الجمعة والثلاثاء أولى (ومن* تخدم وهى حرة فليخدمن) زوجها أى: يلزمه ولو معسرا أو رقيقا إخدامها فإنه من المعاشرة بالمعروف.

(بحرة أو أمة) قال فى أصل الروضة: أو محرم لها أو صبي غير مراهق وفى مملوكها وشيخ هم وذمية خلاف، قال فى المهمات: وفى معنى محرمها المسوح،

.....
 قوله: (بحرة أو أمة) والخيرة فى الخادم ابتداء للزوج على الأصح، أما إذا أخدمها خادما وألفتها، أو كانت حملت معها خادما وأراد إبدالها فلا يجوز لتضررها بقطع المألوف إلا إذا ظهرت ريبة أو خيانة فله الإبدال انتهى. من الروضة.

 فرع: يجب اللحم فى عيد الأضحى للعادة فإن مدار الباب عليها، لكن لا يجب الذبح بل يكفى شراء اللحم ولو اعتاده فى كل أيام التشريق وجب أيضا ولو اعتادوا لحم الدجاج وجب، لكن لا ينبغى وجوب الحى بل يكفى أن يأتى بالمذبوح كاملا أو ببعضه بحسب اللائق عادة. (٣٠٠).

قوله: (لعزة اللحم فيها) أى: فى أيامه كما عبر به فى شرح الروض.

قوله: (وهى حرة) قال فى الروض: ولو بائنا حاملا، قال فى شرحه: ولو ذمية.

قوله: (فليخدمن) وإلا خدام إمتاع لا تملك كما قال فى شرح الروض فى أول الطرف الثانى من الباب الأول، بخلاف المسكن فإنه إمتاع كما مر لأنه لجرد الانتفاع كالخادم. انتهى. ثم لما ذكر الروض قبيل الطرف الثانى من الباب الثالث أن نفقة الخادم تصير ديناً، قال فى شرحه: قال البلقيني: ومحل ما ذكر فى نفقة الخادم إن كان الخادم موجودا فإن لم يكن ثم خدام فلاتصير نفقته ديناً فى ذمة الزوج. انتهى. ما فى شرح الروض، فالحاصل أن نفس الإخدام إمتاع فإذا لم يوجد سقط بمضى الزمان وإن وجد صارت نفقة الخادم تملكها فلا تسقط بمضى الزمان.

.....

والراجح في مملوكها الجواز بخلاف الشيخ والذمية والإخدام بمن ذكر يكون بأجرة أو بإنفاق وتخصيصه الإنفاق بأمتهأ في قوله: (أو أنفقاً بأمتهأ) أى: أو بإنفاقه على أمتهأ جرى على الغالب، فإن أخدم بأجرة فليس عليه غيرها أو بإنفاق فإن كانت الخادمة أمته أنفق عليها بالملك، أو غيرها أنفق عليها المعسر والمتوسط (مدا) والموسر مدا وثلثا كما سيأتى اعتبارا فيه وفي المتوسط بثلثى نفقة المخدمومة واعتبر في المعسر مد وإن كان فيه تسوية بين الخادمة والمخدمومة لأن النفس لا تقوم بدونه غالبا (بأدم) أى: مع أدم إذ لا يتم العيش بدونه. وقوله: (ما رقا) من زيادته أى: ما ارتقا كل من الخادمة وأدمها إلى نوع طعام المخدمومة وإن ارتقى إلى جنسه فجنس طعامها جنس طعام المخدمومة لكنه دون نوعه كما في الكسوة، وفي وجوب اللحم لها وجهان. قال الرافعى: ويملك الزوجة نفقة أمتهأ الخادمة كنفقة نفسها وفي الحرة الخادمة يجوز أن يقال تملك نفقتها كالزوجة وأن يقال تملكها الزوجة لتدفعها للخادمة وعليه لها أن

.....
.....

قوله: (والراجح إلخ) حزم به في الروض.

قوله: (بخلاف الشيخ والذمية) حزم الروض فيهما بالمنع والوجه عدم جواز عكسه أيضا لما فيه من المهنة. ذكره الأذرعى كذا في شرح الروض، فانظر إذا رضيت المسلمة بمخدمة الذمية.

قوله: (والإخدام بمن ذكر يكون بأجرة) يشمل مملوكها فانظر صورة الإيجار مع رجوع المنفعة لها.

قوله: (وفي وجوب اللحم لها وجهان) أصبحهما كما اقتضاه كلام الرافعى المنع كما بين ذلك في شرح الروض.

قوله: (يجوز أن يقال تملك) أى: الحرة نفقتها. عبارة الروض، وفي ملكها نفقة الحرة الخادمة

قوله: (حزم به الروض) هذا لا ينأى حكاية الروضة الخلاف كما هو عادة الروض مع الروضة، وكذا يقال فيما بعد.

قوله: (بخلاف الشيخ والذمية) أى: لحرمة نظرهما، وتقيد الكرخى الذمية بكونها غير محرم وإلا أجبرت على إخدامها حيث لم يكن أصلا لها.

قوله: (عكسه) أى: إخدام مسلمة لذمية وما قال إنه الوجه نقله الكرخى عن شيخ الإسلام.

قوله: (إذا رضيت المسلمة) الظاهر أن الرضا لا يفيد شيئا لوجود الإذلال.

قوله: (مع رجوع المنفعة لها) قد يقال إنها راجعة له لأنه يسقط بها الواجب عليه.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

تتصرف فى المأخوذ وتكفى مؤنة الخادمة ولا يلزمه الزيادة على خادم واحد لحصول الكفاية به غالبا ولا ضبط للزيادة، نعم إن كان بالزوجة مرض أو زمانة فيزيد بحسب الحاجة وخرج بمن تخدم- أى: فى بيت أبيها- لمنصبها من لم تخدم إذ ذاك وإن صارت تخدم فى بيت زوجها والمراد عادة مثلها فى ذلك. وبالحررة الأمة ولو جميلة يخدم مثلها عادة لنقصها بالرق، نعم إن احتاجتا للخدمة لمرض أو زمانة لزمه إخدامهما.

(وليُعطها) أى: أمتها أو نحوها ممن تخدم بالنفقة (خفا) وملحفة إذا كانت تخرج لاحتياجها إليها، بخلاف المخدمة لأن له منعها من الخروج ويجب لها معهما من الكسوة ما يجب للمخدمة إلا السراويل فلا يجب لها لأن الغرض منه الزينة وكمال السرير، ولا يجب لها آلة التنظيف لأنها لا تنظف له واللائق بحالها التشعث، لكن لو كثر الوسخ وتأذت بالهوام فلها ما ترفه به. قال الماوردى: والإخدام يسقط بالتبرع به عنه أو عنها، قال ابن الرفعة: هذا إن رضيت به المخدمة وإلا فلا

قوله: (إلا السراويل فلا يجب لها) المعتمد أنه يجب لها.

وجهان لكن لها المطالبة بها. انتهى. والمعتمد أن الخادمة الحرة تملك نفقة نفسها ومع ذلك للمخدمة المطالبة بها.

قوله: (ولا تلزمه الزيادة على خادم) ولو أرادت زيادة خادم آخر من مالها فله منعه من داره، كذا فى الروض، وقوله: خادم آخر شامل للمكها.

قوله: (أى فى بيت أبيها) عبارة شرح الروض: ببيت أبيها مثلا. انتهى. ومن لا تخدم إذ ذاك له إخراج خادمها. روض.

قوله: (وبالحررة الأمة) وكالأمة المبعصة. قاله القاضى. انتهى. شرح الروض.

قوله: (من يخدم بالنفقة) أخرج من يخدم بالأجرة.

قوله: (إلا السراويل) والوجه وجوب السراويل للخادمة حيث اعتيد. (م. ر.).

قوله: (مثلا) أى: أو أمها لا بيت زوج قبله على المعتمد خلافا للبرلى.

باب النفقات

٥٥١

تجبر للمنة، وما قاله موافق لما قالوه من أنه لو تبرع شخص بأداء النفقة عن المعسر لم يلزمها القبول للمنة واقتصار الناظم كأصله على الخف بناء منهما على أنها تشارك المخدمة في الكسوة وتختص بالخف وقد عرفت ما فيه وما تقرر من اختصاصها بالخف والملحفة هو المنقول، لكن الأوجه وجوبها للمخدمة أيضا فإنها قد تحتاج إلى الخروج إلى حمام أو غيره وإن كان نادرا، ثم رأيت الأذرعى أشار إلى هذا. (وحيث تخدم لنفسها) كأن قالت أنا أخدم نفسي وآخذ الأجرة أو نفقة الخادم (فإن ذا لا يلزم) الزوج لأنها أسقطت حقها وله ألا يرضى به لا بتذالها بذلك.

(و) أوجب للممكنة صبيحة كل يوم تملك (قدر مدين) من الحب (و) كل أسبوع تملك (رطلين) من اللحم وتقدم أنه لو جرت العادة بأزيد من ذلك وجب (وعن منشئه) أى: الحاوى (أن لمن تخدم) زوجة الموسر (من) بالوقف بلغة ربعية أى: منا.

(ووزنه رطلان قلت) لكن (نقلوا) أن لها (مدا وثلثا وعليه العمل) وذلك دون رطلين بأوقيتين وثلثي أوقية وكان الحاوى ذكر المن على سبيل التقريب.
(على ذوى اليسر) أى: أوجب ذلك على الموسر (و) أوجب للممكنة صبيحة كل

.....
..

قوله: (فلا تجبر للمنة) وقول ابن الرفعة: لها الامتناع من المتبرعة للمنة يرد بأن المنه عليه لا عليها؛ لأن الفرض أنها تبرعت عليه لا عليها. «ح. ج».
قوله: (لو تبرع شخص إلخ) كان هذا إذا سلمها المتبرع لها فإن سلمها للمعسر ثم سلمها المعسر فالوجه أنه يلزمها القبول.

قوله: (وقد عرفت ما فيه) كأنه يشير إلى نحو استثناء السراويل وزيادة الملحفة.
قوله: (وله ألا يرضى به) قال فى الروض: فإن اتفقا عليه فكاعتياضها عن النفقة أى: حيث لا ربا، قال فى شرحه: وقضية الجواز يوما بيوم. انتهى. وتقدم فى هامش الصفحة السابقة أن الإخدام إمتاع يسقط بمضى الزمان.

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

يوم تملك (قرب مكيل) بوزن من بر بمعنى مكيلة بوزن مدينة كما عبر بها الحاو (من زيت أو سمن) فلا يتقدر الأدم، بل هو مفوض إلى فرض القاضي واجتهاده فينظر في جنسه ويقدر منه ما يحتاج إليه المد فيفرضه على المعسر وضعفه على الموسر وما بينهما على المتوسط، وما ذكره الشافعي - رحمه الله - من مكيلة زيت أو سمن أي: أوقية فتقريب كما قاله الأصحاب، وأشار إليه الناظم بقوله كأصله: قرب وجنس الأدم ما يليق بعادة البلد من زيت وسمن وشيرج وتمر وخل وجبن وغيرها ويختلف ذلك باختلاف الفصول، وقد تغلب الفواكه في أوقاتها فتجب، قال في الروضة كأصلها ويشبه أن يقال لا يجب الأدم في يوم اللحم ولم يتعرضوا له، ويحتمل أن يقال: إذا أوجبنا على الموسر اللحم كل يوم يلزمه الأدم أيضا ليكون أحدهما غداء والآخر عشاء على العادة، قال الشارح: وينبغي على هذا أن يكون الأدم يوم إعطاء اللحم على النصف من عادته وقال الأذرعى: الجمع بين الأدم الكامل واللحم بعيد (وإن لم تأكل) ما ذكر من الحب واللحم والأدم لمرض أو غيره فإنه يجب لها لأن ذلك إليها، وليس للزوج منعها من ترك التأدم كما ليس له منعها من صرف بعض القوت إلى الأدم لأنها متصرفة في ملكها ولو قترت على نفسها بما يضرها فله منعها.

(وأبدلت) جوازا ما وجب لها بجنس آخر (تبرما) أي: سامة منه ولا يلزم الزوج الإبدال (و) أوجب لها في أول كل من فصلي الصيف والشتاء تملكها (مقنعه) وعبر

.....
قوله: (أي: أوقية) قال جمع: أي: حجازية وهي اربعون درهما لا بغدادية وهي نحو اثني عشر لأنها لا تغني عنها شيئا انتهى. تحفة.

قوله: (قرب مكيل من زيت إلخ) قال في شرح الروض: قال الأذرعى: وإنما يتضح وجوب الأدم حيث يكون القوت الواجب مما لا يساغ عادة إلا بأدم كالخبز بأنواعه، أما لو كان لحما أو لبنا أو أقطا فيتجه الاكتفاء إذا جرت عادتهم بالإقتيات به وحده. انتهى.

قوله: (ويشبه أن يقال إلخ) يتجه الاكتفاء باللحم إن كفى غداء وعشاء وإلا وجب الأدم معه، أي: مع مراعاة ما قاله الشارح.

قوله: (ولا يلزم الزوج الإبدال) نعم لو كانت سفية أو غير مميزة وليس لها من يقوم بذلك فاللائق بالمعاشرة بالمعروف أنه يلزم الزوج إبداله عند إمكانه. ذكره الأذرعى كذا في شرح الروض، وفي هذا التصرف في مال السفية والصغيرة بلا ولاية عليهما وكأنه اغتفر هنا للحاجة.

قوله: (يتجه الاكتفاء باللحم إلخ) كذا في شرح «م.ر» على المنهاج.

عنها الحاوى كالغزالى بالخمار، قال الرافعى: أراد الغزالى بالخمار المقنعة وقد يخص بما يجعل فوقها، قال الأذرعى: ولا شك أنه غيرها، ولهذا قال فى الأم والمختصر: يجب خمار ومقنعة ويظهر وجوب الجمع بينهما عند الحاجة أو حيث يعتاد، وكلامهم يقتضيه حيث أوجبوا كفايتها بحسب العادة وإنما قالوا خمارا ومقنعة جريا على الغالب أو حيث جرت العادة بأحدهما أو حيث لم تدع حاجة إلى الجمع بينهما و(نعلا) قال الماوردى: إلا إذا كانت من نساء قرية اعتدن المشى فى ببيوتهن حفاة فلا يجب لرجلها شئ و (سراويل) أو نحوه بحسب عادتها و (قميصا ومعه) فى الشتاء. (جبة قز) أى: جبة محشوة أو نحوها للحاجة إلى ذلك، فإن لم تكف لشدة برد زيد عليها بقدر الحاجة وجنس الكسوة حيث لا عادة من القطن وإلا فمن القز (أو من الكتان* أو الحرير عادة المكان) أى: بحسب عادته لمثل الزوج، لكن لو جرت عادة بلد بلبس الثياب الرقيقة كالقصب الذى لا يصلح ساترا ولا تصح فيه الصلاة لم يعطها منه لكن من الصفيق الذى يقرب منه فى الجودة كالديبقي والكتان المرتفع، وتختلف الكسوة بطول وقصر وهزال وسمن وحر بلد وبردها ولا يختلف عددها بيسار الزوج أو بغيره وإنما يؤثران فى الجودة والرداءة، ويجب تجديدها فى كل فصل فتجدد كسوة الصيف للصيف والشتاء للشتاء إلا جبة الخز والأبريسم فلا تجدد فى كل شتوة ولو لم تغن الثياب فى البلاد الباردة عن الوقود وجب من الحطب أو الفحم بقدر الحاجة، وإضافة الجبة الى القز المزيد على الحاوى يقتضى أنه وما بعده جنس للجبة فقط مع أن ذلك جنس للكسوة مطلقا كما تقرر، فلو قال: من قز إلى آخره أفاد ذلك.

تنبيه: قال الأذرعى: قضية اقتصارهم على ما ذكر أنه لا يجب ما يسمى طاقية أو كوفية ونحوها مما تلبسه تحت المقنعة وهو لها بمنزلة القلنسوة للرجل تحت العمامة،

.....
 قوله: (لمثل الزوج) أى: مع مثلها فكل منهما معتبر هنا انتهى. «م.ر».

.....

.....

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

وقياس الباب الوجوب وإنما لم يذكروه إما لأن عادة زمانهم لم تجر به وهو بعيد أو لوضوحه وقد سكتوا عن زر القميص والجبّة وتكة السراويل والظاهر وجوب الجميع.

(وأمتعت) لنومها (لحافاً أو كساء) وذكر الكساء من زيادته و (طراحة وثيرة) بالثلثة أى: لينة (شتاء) أى: فى الشتاء وملحفة فى الصيف كما ذكرها الغزالي وعبر عنها بالشعار فقال: ويجب لها شعار، قال الرافعى: ويمكن أن يخص بالصيف كما خص اللحاف بالشتاء ويمكن وجوبه مع اللحاف فى الشتاء كالقميص مع الجبّة. قال فى المهمات: والاحتمال الأول نص عليه فى الأم وصرح به بعض الأصحاب كما قاله فى المطلب. انتهى. وظاهر كلامهم أنه لا يجب فى الصيف طراحة وليس ببعيد وأمتعت.

(مخدة) بكسر الميم سميت بذلك لأنها توضع تحت الخد، وبفاوت فيما ذكر بين الموسر وغيره فى الجودة والرداء وأمتعت لجلوسها (حصيرا) فى الصيف (أو لبدا) فى الشتاء وهذا على المعسر، أما المتوسط فعليه زلية- بكسر الزاى- وهى شىء مضرب صغير وقيل بساط صغير فى الصيف والشتاء، وعلى الموسر طنفسة بكسر الطاء والفاء وبفتحهما وبضمهما وبكسر الطاء وفتح الفاء وهى بساط صغير ثخين له وبرة كبيرة وقيل كساء فى الشتاء ونطع فى الصيف، قال الشيخان: ويشبه كونهما بعد بسط زلية أو حصير، ومرجع ذلك العادة نوعاً وكيفية حتى قال الرويانى وغيره: لو كانوا لا يعتادون فى الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيره ولا يجب ذلك فى كل سنة وإنما يجدد وقت تجديده عادة، وما ذكره الناظم كأصله من أن ذلك إمتاع وجه والأصح أنه تملك كما فى النفقة والأدم (كذا) ظاهره العود إلى الإمتاع لقربه وهو وجه والموافق للأصح أن يعاد إلى التملك السابق، أى: ومثل تملك ما مر من الحب وغيره (آلة) أى: تملك آلة (شرب وطبيخ وغذا) كجرة وكوز وقدر نحاس ومغرفة وقصعة.

قوله: (إمتاع) أى: بحيث لو فات سقط، بخلاف ما لو كان تملكاً لو فات لم يسقط.

قوله: (أى تملك آلة شرب إلخ) يؤخذ من ملكها الآلة المذكورة أن لها منع الزوج من استعمالها حتى لو أراد أن يشتري فيها لها نفقتها لا يلزمها تملكه، فيشتري فى ظرف من جهته ثم يضع ما اشتراه لها فى ظرفها «م.ر».

(من خزف وحجر) ونحوهما للحاجة إلى ذلك، وقضية كلامه أنها لا تجب من نحاس وهو أحد احتماليين للإمام لأنه رعونة وثانيهما يجب منه للشريفة للعادة، وذكر آلة الغذاء أى: الأكل مزيد على الحاوى (و) يجب لها (مؤنه) أى: تمليك مؤن ما مر من الحب والأدم واللحم كمؤنة الطحن وعجن الدقيق وخبزه وطبخ اللحم وما يطبخ به وإن اعتادت تعاطى ذلك، وللإمام والغزالي احتمالان فى وجوبها فيما لو باعت الحب أو أكلته حبا، قال الغزالي: والقياس وجوبها (والخبز) بفتح الخاء عطف على مؤنة ولا يحتاج إليه لدخوله كنخل الدقيق وعجنه وغيرهما فى مؤنة (و) يجب لها (المشط) بضم الميم وكسرهما (وما تدهنه) أى: تدهن به من زيت أو نحوه ولو مطيبا بورد أو بنفسج أو نحوهما إن جرت به عادتهم، أى: يجب تمليكها ذلك بحسب العادة لتدفع به وسخها دون ما يقصد للتزين من طيب وكحل وخضاب ونحوها فلا يجب لها، لكن إن هياها لها فعليها استعماله، قال الأذرعى: ولو غاب عنها غيبة طويلة هل يجب لها آلة التنظيف وهل يجب ذلك للبائن الحامل الظاهر فيها المنع كالرجعية وفى الغيبة الوجوب، ويحتمل أن يجب لها ما يزيل الشعث فقط لأن الزائد عليه فيه زينة للزوج وهو غائب وفيه بعد.

.....
.....

قوله: (وقضية كلامه إلخ) المعتمد العمل بالعادة فإذا اعتيد لمثلها النحاس ونحوه وجب. «م.ر».

قوله: (كمؤنة الطحن وعجن الدقيق وخبزه وطبخ اللحم إلخ) كالصريح فى وجوب ذلك وإن لم يجب لها الإخدام، ولا ينافى ذلك ثبيله فى مسائل الإخدام الآتية بالطبخ، وعلى هذا فلو كانت ممن تخدم وأخذت مؤنة نحو العجن والخبز والطبخ فهل تستحق استعمال الخادمة فى هذه الأمور أو لا لئلا يلزم تكرار مؤنة هذه الأمور؛ لأنها إذا أخذت مؤنتها واستحقت استعمال الخادمة التى على الزوج أجزتها مثلا فيها ألزمت الزوج مؤنتها مرتين لأنه غرم لها مؤنتها وللخادمة أجرة استعمالها فيها؟ فيه نظر، ثم رأيت فى شرح الروض ما يصرح باستحقاقها استعمال الخادمة فيها، فإنه قال فى الروض: وليس على خادمتها إلا ما يخصها كحمل ماء إلى المستحم ونحوه، قال فى شرحه: كصبه على يدها وغسل خرق الحيض والطبخ لأكلها. انتهى. ولا يبعد أن يقال إنه إذا أخذتها لا يلزمه مؤنة ذلك ويؤيد ذلك ما يشعر به ما سيأتى عن الحارثى والقفال كقول الشارح: ليخفف عن نفسه مؤنة الخادم، وقول المتن والشرح: ثم على ما قاله القفال إلخ فليتأمل. «س.م».

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(و) يجب لها (للصنان) أى: لدفعه إذا لم ينقطع بالماء والتراب (مرتك) أو نحوه لتأذيها وغيرها بالرائحة الكريهة، قال الأذرعى: ويشبهه أن يختلف ذلك باختلاف الرتبة حتى يجب المرتك ونحوه للشريفة وإن كان التراب يقوم مقامه إذا لم تعتده. والمرتك بفتح الميم وكسرهما معرب أصله من الرصاص يقطع رائحة الإبط لأنه يحبس العرق (كسدر) من زيادته أى: كما يجب لها تمليك ما تغتسل به من سدر أو خطمي أو طين على عادة المكان (و) يجب لها (أجر) أى: تمليك أجر (حمام لفرط القر) أى: لشدة البرد مع عسر غسلها فى غير الحمام. كذا قاله الغزالى.

(قلت الذى أورده الماوردى*والبغوى) والرويانى (أنه فى البرد).

(وغيره يلزم) الزوج أجر الحمام (فى المعودة) بفتح الواو أى: المعتادة (دخوله) دون غيرها (والرافعى أيده) أى: قواه بأنه الظاهر وصححه النووى، وبذلك علم جواز دخول النساء الحمام وهو ما صححه النووى ثم قال: لكن دخولهن لها لغير عذر مكروه وعلى ذلك إنما يجب.

(فى الشهر مرة) كما حكياه عن الماوردى وأقراه، قال الأذرعى: وينبغى أن ينظر فى ذلك لعادة مثلها وتختلف باختلاف البلاد حرا وبردا (وليسست تجب) للممكنة (أجرة حجام) وفاسد وخاتن (ومن يطيب) أى: وطيبب ووجه ذلك بأن الزوج كالمكترى فلا يلزمه مؤن حفظ الأصل، بخلاف المشط والدهن كما مر فإنهما للتنظيف وهو لازم للمكترى.

(كثمن الماء بعد الانقطاع*للحيض) أى: كما لا يجب لها ثمن ماء غسلها للحيض بعد انقطاعه أو للاحتلام (لا النفاس والجماع) من الزوج لأن غسلها لهما بسببه دون

.....
قوله: (لغير عذر مكروه) ظاهره ولو لم تكن ريبة ولا معصية، وفى «ق.ل» أنه لا كراهة حينئذ فراجعه.

.....

.....

ما قبلهما، قال الشيخان: وينظر على هذا القياس في ماء الوضوء إلى كون السبب منه كلمسه أم لا، قال الزركشي: وقضية التعليل عدم وجوب ذلك فيما لو استدخلت ذكره وهو نائم كما لو احتملت، قال: وهو ظاهر. انتهى. وكان النفاس الولادة بلا بلل كما فهمت منه بالأولى.

(و) أمتعت (مسكنا لاق بها) عادة للضرورة إليه وقد مر أن المعتدة تستحقه فالزوجة أولى، وفارق النفقة والكسوة حيث اعتبرا بحال الزوج كما مر لأن المعتبر فيهما التمليك وهنا الإمتاع، ولأنهما إذا لم يليقا بها يمكنها إبدالهما بلائق فلا إضرار بخلاف المسكن فإنها ملزمة بملازمته (إعاره حتى انقضت) أى: إعارة كان المسكن (أو ملكا أو إجاره) ممتدا لزوم ذلك إلى انقضاء عدتها عن وفاة أو غيرها.

(وجاز) للزوج حيث قال: أنا أخدمها بنفسى وأسقط مؤنة الخادم (أن يخدمها) فيما لا تستحيى منه (كالكنس) والطبخ والغسل ليخفف عن نفسه بعض مؤنة الخادم (لا ما منه تستحيى كماء حملا) أى: حملة إليها.

(للمستحم) أو للشرب أو غسل خرق حيضها فليس له أن يخدمها فيه، والتمثيل بالكنس وبحمل الماء للمستحم من زيادته (قلت بالقفال فى ذا) التفصيل (اقتدى) أى: الحاوى (واختاره الغزالي) وبقي.

.....
قوله: (منه) كلمسه بخلاف الأجنبية إذا لمس أجنبية لا يجب عليه ماء وضوئها. أفاده «م.ر».

قوله: (وهو نائم) وإن استيقظ الزوج ونزع وأعاد لأن الجنابة حصلت أولا لا بفعله. أفاده «ع.ش».

قوله: (وأمتعت مسكنا لاق) اعلم أن المسكن والخادم إمتاع يفوتان بمضى الزمن بخلاف غيرهما فإنه تمليك لا يفوت به، وإن كان عن زمن مستقبل كالزكاة المعجلة وإن لم يعلمها أنها نفقة معجلة اكتفاء بالقرينة على ذلك وبه فارق الزكاة المعجلة انتهى. «ق.ل» وغيره.

.....
قوله: (وأمتعت مسكنا لاق بها) له منع أهلها من دخول المسكن لأنه ملكه أو فى إجارته أو إعارته وهل لها منع أهله؟ ينبغي أن يقال: إن تضررت بهم لنحو ضيقه ولزوم مخالطتهم لها فلها ذلك وإلا كان اتسع وكانوا فى جانب آخر لا تتضرر بهم فلا. «م.ر».

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(وجهان آخران فى ذى المسأله) أحدهما له أن يخدمها مطلقا لأن خدمتها عليه فله أن يوفيهما بنفسه وبغيره وثانيهما المنع مطلقا لأنها تستحيى منه وتعتبر به وهذا ما ذكره بقوله: (والرافعى يصطفى) أى: يختار (أن ليس له) ذلك وتبعه النووى وسيأتى كلامهما فيه مبسوطا.

(ثم على ما قاله القفال) قال الرافعى نقلا عنه: لو خدمها فيما لا تستحيى منه هل للخدمة تمام المؤنة أم لا؟ وجهان بناء على أن السيد إذا سلم أمته للزوج ليلا فقط هل تستحق تمام النفقة؟ وقضية البناء ترجيح الثانى وبه جزم الناظم كشيخه البارزى حيث قال: (لا يعطى التى تخدمها مكملًا) وعليه قال الرافعى نقلا عن القفال أيضا.

(احتمل التشطير) لما يجب لها واحتمل توزيعه على الأفعال وهذا روجه الناظم. بقوله: (قللت الأعدل) عندى (توزيعنا له على ما يفعل) قال الشيخان: وفيما فصله القفال إشعار بتوظيف النوعين على الخادمة، لكن ذكر أبو الفرج الزاز أن المستحق على الزوج للمخدومة الطبخ والغسل ونحوهما دون حمل الماء إليها للشرب والمستحم إذ الترفع عن ذلك رعونة، وذكر البغوى أنه ما يختص بها كحمل الماء للمستحم وصبه على يدها وغسل خرق الحيض ونحوها دون الطبخ والكنس والغسل فلا يجب منها شيء على المرأة ولا خادمها بل على الزوج فيوفيه بنفسه أو غيره، فالكلامان متفقان على أن النوعين لا يتوظفان على خادمها حتى يفرض توزيع الواجب وتخفيف بعضه والعمدة على كلام البغوى، زاد النووى: الذى أثبتته الزاز من الطبخ والغسل ونحوهما فيما يختص بالمخدومة والذى نفاه البغوى هو فيما يختص بالزوج كغسل ثيابه والطبخ

.....

قوله: (متفقان إلخ) وإن كان ما نفاه أحدهما غير ما أثبتته الآخر. تدبر.

قوله: (هو فيما يختص بالزوج) إذ لا حاجة لنفى وجوبه عليها إذا كان فيما يختص بها، إذ لا يجب للإنسان على نفسه شيء.

قوله: (والرافعى يصطفى إن إلخ) هو المعتمد. (م.ر).

قوله: (وذكر البغوى أنه) أى: المستحق على الزوج.

.....

لأكله ونحوهما ولا خلاف بين الجميع فى ذلك، أى: وإنما الخلاف فيما تستحى منه والعمدة فيه على كلام البغوى.

(وأنه يبذل من تألفها) أى: وللزوج إبدال خادمتها المألوفة لها (لريب) بفتح الراء بمعنى ربية بكسرهما كما عبر بها الحاوى (أو خيانة يعرفها) لا لغيرهما لأن القطع عن المألوف شديد فلا يرتكب بغير عذر، وقوله من زيادته: أو خيانة يعرفها مفهوم بالأولى مما قبله، ولو اختلفا فى تعيين الخادمة ابتداء فالتبع اختياره لا اختيارها لأن الواجب أن يكفيها الخدمة بأى خادمة كانت.

(و) له (منعها من) تناول (ممرض ومنتن) كثوم وكراث دفعا للضرر (ومن خروج) من مسكنها لزيارة أو غيرها ولو لزيارة أبويها لأنها ملزمة بملازمته، نعم إن أعسر وأمهل أو رضيت معه فلها الخروج نهارا لتحصيل المؤنة بكسب أو تجارة أو سؤال وإن قدرت على الإنفاق من مال نفسها أو كانت تكتسب بما لا يحوجها إلى الخروج كغزل وخياطة؛ لأنه إذا لم يوفها حقها لا يملك الحجر عليها (و) من (دخول المسكن).

(أصولها) بالرفع بالفاعلية لدخول، والمراد أن له منع أصولها مع الكراهة وكذا منع غيرهم بطريق الأولى من دخولهم مسكنها عليها وإن كان مؤدى كلامه كأصله أن له منعها من دخولهم عليها لفساد هذا ظاهرا، وله منعها من إدخال قماش وأثاث لها إلى مكانه (لا) من (فردة من الإما) أى: ليس له منعها من استخدام أمة واحدة وإنما يمنعها من الزيادة على واحدة دخولا واستخداما وإن أنفقت عليها من مالها، وعبرة الحاوى وغير أمة أى: وله منعها من استخدام غير أمة واحدة وهى أحسن كما لا يخفى، والحرمة كالأمة فيما ذكر وإنما خصها بالذكر جريا على الغالب وموافقة لما مر فى قوله: أو أنفقا أمتها (وجاز) للزوجة (أن تعتاض) من الزوج (عنه) أى: عن

قوله: (وإنه إلخ) عطف على أن يخدمها إلخ.

قوله: (أن تعتاض إلخ) الحاصل أن الاعتراض بالنظر للنفقة الماضية يجوز من الزوج ومن

قوله: (وهى أحسن) كأن وجه الأحسنية إن عدم المنع من الواحدة علم مما سبق، واحتجاج إليه بيان المنع من الزيادة.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

واجبها الذى استقر من نفقة وكسوة (الدرهما) والدينار والثياب ونحوها لاستقراره فى الذمة لمعين كدين القرض بخلاف الخبز والدقيق والسويق لا يجوز اعتياض شىء منها عن النفقة لأنه يؤدى إلى الربا، وقضية التعليل أنه لو اختلف الجنس كما لو اعتاضت عن البر حيث وجب شعيرا أو دقيقه أو خبزه جاز واحترزوا بالاستقرار عن المسلم فيه وبكونه لمعين عن طعام الكفارة.

(وبالنشوز) منها (فليعد) زوجها (ما يبذل) أى: فيما بذله، أى: أعطاه لها من

غيره، وبالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولا من غيره، وبالنظر للحالة يجوز من الزوج لا من غيره انتهى. يجزى عن البالى.

قوله: (أى: عن واجبها الذى استقر) قال فى شرح الروض: وقضيته عدم جواز الاعتياض عن نفقة اليوم قبل انقضائه لعدم استقرارها لاحتمال سقوطها بنشوز، وفيه وقفة. انتهى. وفى الروض قبل هذا: ولها بيع نفقة اليوم إلا الغد منه أى: من زوجها قبل القبض لا من غيره، قال فى شرحه على ما صححه المنهاج كأصله: لكن المصنف كالروضة قدم فى باب البيع قبل القبض جواز ذلك مطلقا، أما نفقة الغد فلا يجوز لها بيعها مطلقا لعدم ملكها. انتهى. أى: وأما النفقة الماضية فيجوز بيعها ولو لغير الزوج كما هو ظاهر بناء على جواز بيع الدين لغير من عليه.

قوله: (من نفقة وكسوة). ينبغى وغيرهما كالظروف. «م.ر».

قوله: (وقضية التعليل إلخ) إذا عوضها الدراهم مثلا فإن عوضها عن جميع ما وجب لها من نفقة وكسوة وغيرهما جاز بشرطه، أو عن بعض ذلك كالنفقة مثلا جاز وبقي الباقي على ما كان، فلو اختلفا فى التعويض فقال الزوج: كان عن الجميع، وقالت: بل عن النفقة فقط مثلا فينبغى أن القول قولها لأن الأصل بقاء حقها وعدم براءته منه، ولو دفع إليها دراهم وقال: دفعتها عوضا، وقالت: لم أرض بالتعويض فينبغى أن القول قولها إذ لا بد من رضاها به والأصل عدمه، بخلاف ما لو دفع من عليه دينان وادعى قصد أحدهما لأنه هناك لا يعتبر رضى الدائن ولو تراضيا أن يدفع دراهم عن النفقة مثلا فلهما الرجوع، لكن ما أخذ قبل الرجوع يسقط به الحق لوجود التراضى. «م.ر».

قوله: (عدم جواز الاعتياض إلخ) وجه «س.م» الجواز بأنه استيفاء لا يتوقف على الاستقرار بل يكفى فيه الوجوب وهو متحقق بالفجر، أى: والذى يتوقف على الاستقرار هو الاعتياض لا الاستيفاء لأن لها أن ترضى بغير ما لها عند المشاحة.

قوله: (على ما صححه المنهاج كأصله) هو المعتمد. «س.م» على حجر.

نفقة أو كسوة للحال والاستقبال ، فلو دفع إليها نفقة يوم أو كسوة فصل فنشزت في أثناؤه استرد ما دفعه إليها زجرا لها (وعاد بالموت) أى : موته أو موتها أو بإبانتها فيما بذله لها (لما يستقبل) من الزمن.

(وكان ملكها) أى : وإن كانت ملكته لتبين عدم استحقاقها له وإنما ملكته لأنه يشبه الأجرة والزكاة المعجلة ، أما ما بذله لذلك اليوم أو الفصل فلا يعود في شيء منه فلو وقع الموت أو البيئونة في أثناء الفصل قبل البذل استحققت الكل أيضا كما اقتضاه كلام الغزالي في فتاويه ، وقال البلقينى إنه القياس ، وحكى عن الصيمرى أنها تستحق القسط (ومن يعجز) مبتدأ خبره يفسخه الذى قضى ، أى : والزوج الذى يثبت عجزه عند قاض بإقراره أو ببينة ولو بغيبة ماله بمسافة القصر أو بكونه مؤجلا بقدر مدة إحضاره منها أو حالا على معسر (عن أقل إنفاق) وهو إنفاق المعسر (لحاضر الزمن) أى : للزمن الحاضر.

(أو) عن أقل (كسوة) وهى كسوة المعسر (أو) عن (مسكن) يليق بها (أو) عن (مهر) مسمى أو مفروض أو مهر مثل (قبل دخوله) بها (فبعد الصبر) منها.

.....
قوله : (أو عن مهر) أى : عن الحال منه وكذا عن بعضه على الراجح ، فإن كان الإعسار بذلك موجودا حال العقد وكان التزويج بالإجبار لقاصرة أو بالغة فالعقد فاسد على الراجح كما فى فقد الكفاءة إلا إن كانت الزوجة أمة لأن المهر لسيدها فله الخيار إن لم يرض بالإعسار ، وإن طرأ الإعسار بذلك بعد العقد أو كان التزويج بغير الإجبار فهو محل ما هنا انتهى . شيخنا (ذ).

قوله : (الصبر منها) أى : حتى فى الغائب المعسر . نقله الرشيدى عن «س.م» .

قوله : (ولو بغيبة ماله بمسافة القصر) لا يبعد أن غيبته مع ماله بمسافة القصر كغيبة ماله وحده بها إن لم تكن أولى ، فما يأتى أنه لا فسخ بغيبة المוסر محله فى غيبته ويحده .

قوله : (فبعد الصبر) قال فى الروض : والخيار فى المهر بعد الطلب أى : الرفع إلى القاضى على الفور ، أى : فلو أخرت الفسخ سقط لأن الضرر لا يتجدد وقد رضيت بإعساره وقبله على

قوله : (فى غيبته وحده) أى : بأن كان له مال دون مسافة القصر أو احتمال أن له مالا كذلك ، وقول الشارح فيما يأتى : ومتى ثبت عجزه إلخ يناسب الشق الثانى .

(ثلاثة) من الأيام بإمهال القاضى له وإن لم يستمهل ليتحقق عجزه فإنه قد يعجز لعارض ثم يزول وهى مدة قريبة تتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره (يفسخه) أى: نكاحه (الذى قضى) أى: القاضى بطلب زوجته (أو مكن الزوجة من أن تنقضا) أى: تنفسخ.

(صبيحة الرابع) لخبر البيهقى بإسناد صحيح «أن سعيد بن المسيب سئل عن رجل لا يجد ما ينفق على أهله فقال يفرق بينهما، ف قيل له سنة فقال: نعم سنة» قال الشافعى: ويشبه أنه سنة النبى ﷺ ولأنها إذا فسخت بالجلب والعنة فلأن تنفسخ بعجزه عما عدا المهر أولى لأن الصبر عن التمتع أسهل من الصبر على النفقة ونحوها، وأما فسخها بعجزه عن المهر فكما فى عجز المشتري عن الثمن والفسخ بذلك لا ينقص عدد الطلاق لأن العجز عما ذكر عيب كالعنة، قال الإمام: ولا حاجة إلى إيقاعه فى مجلس الحكم لأن الذى يتعلق بمجلس الحكم إثبات حق الفسخ. وخرج بالعاجز القادر ولو بالكسب حتى لو امتنع من أداء الواجب عليه فلا فسخ لانتفاء العجز المثبت له وهى متمكنة من تحصيل حقها بالحاكم أو بيدها إن قدرت، ولو غاب موسرا أو لم

.....
قوله: (بإمهال القاضى له) وإن لم يستمهل، وإمهاله واجب لكن الذى فى «م.ر» أن من غاب له بمسافة القصر لا يجب إمهاله إلا إن طلب الإمهال، وفرق بينه وبين المعسر بأن هذا من شأنه القدرة لتيسر اقتراضه بخلاف المعسر.
قوله: (ولو غاب موسرا) المراد بالموسر هنا من قدر ولو على مؤنة المعسرين وبالمعسر خلافه إذ لا فسخ إلا بالعجز عن مؤنة المعسرين.

التراخى. انتهى. قال فى شرحه: وعلم من كونه على الفور أنه لا يمهل ثلاثة أيام ولا دونها وبه صرح الماوردى والرويانى، قال الأذرى: وليس بواضح بل قد يقال: إن الإمهال هنا أولى لأنها تتضرر بتأخير النفقة بخلاف المهر. انتهى. وما قاله الأذرى هو الوجه. «م.ر».

قوله: (بطلب زوجته) أى: ولو رجعية. شرح الروض.
قوله: (أو مكن الزوجة) يفيد أنه لا ينفذ منها بدون إذنه.
قوله: (ولو غاب موسرا إلخ) قال فى شرح الروض: نعم إن انقطع خبر الغائب ثبت لها الفسخ

قوله: (قال فى شرح الروض إلخ) مثله فى شرح المنهج وكلاهما ضعيف والمعتمد أنه لا فسخ ما دام موسرا ما لم يعلم غيبة ماله فى مرحلتين. انتهى. شرح «م.ر» على المنهاج.

.....
.....

قوله: (ولو غاب موسرا) عبارة شيخنا «ذ» رحمه الله في رسالة المنهج.

* (فرع) *

إذا غاب الزوج أو امتنع من الإنفاق وهو فيهما موسر بما مر أو مجهول الحال فلا فسخ وإن نفذت النفقة لعدم تحقق الإعسار الواردة فيه السنة هذا هو المذهب، قال في الأم: لا فسخ ما دام موسرا أى: ما دام لم يعلم إعساره بما مر وإن انقطع خبره وتعذر استيفاء النفقة منه انتهى. وجرى ابن الصلاح وشيخ الإسلام وكثير من المحققين على أنه إذا تعذر استيفاء النفقة من كل الوجوه لانقطاع خبره أو تعذره بحيث لا يتمكن الحاكم من خبره ولم يوجد له مال فسخت بالحاكم، قالوا: لأن سر الفسخ بالإعسار التضرر وهو موجود هنا ولو مع اليسار فلا نظر لعدم تحقق الإعسار، وظاهر أنه لا إمهال هنا لأن سبب الفسخ كما علمت هو محض التضرر من غير نظر لليسر والإعسار، وكذا لا تحكيم عند فقد الحاكم لغيبة الزوج أو تعذره، وانظر هل لها أن تستقل بالفسخ قياسا على الفسخ بالإعسار؟ حرره، أما إذا غاب الزوج معسرا بما مر فلها الفسخ اتفاقا بأن ترفع إلى القاضى، فإذا ثبت إعسار الزوج ببينة تشهد أنه معسر الآن ولو استصحبها لما كان ما لم تصرح بأنه مستندها، ولا يضر علم القاضى بأنه مستندها، ولا تسئل عن المستند، ويمين منها على أنه الآن معسر ولو استصحبها لما كان فسخ أو أذن لها فيه بإمهال أو دونه على ما مر عن «م.ر» وحجر، فإن فقد القاضى فلا تحكيم لغيبة الزوج واستقلت بالفسخ لتضررها مع علمها بالإعسار انتهى. شيخنا «ذ» قال «ق.ل»: والقادر على الكسب الممتنع منه كالموسر الممتنع. قاله شيخنا «م.ر» انتهى.

قوله: (ولو غاب موسرا إلخ) الحاصل أنه إذا غاب موسرا أو معسرا أو جهل حاله لا

لأن تعذر النفقة بانقطاع خبره كتعذرها بالإفلاس. نقله الزركشى عن صاحب المهذب والكافى وغيرهما وأقره. انتهى. وفى الروض بعد هذا: واختار القاضى الطبرى وابن الصباغ جواز الفسخ إذا تعذر تحصيلها أى: فى غيبة الغائب، وقال الرويانى وصاحب العدة: إن المصلحة الفتوى به. انتهى.

قوله: (ثبت لها الفسخ) أى: للتضرر وهو موجود عندنا ولو مع اليسار فلا نظر لعدم تحقق الإعسار، وظاهر أنه لا إمهال هنا لأن سبب الفسخ هو محض التضرر من غير نظر لليسر والإعسار. انتهى. «ذ».

الغرة البهية فى شرح البهجة الوردية

يعلم حاله فلا فسخ بل يبعث حاكم بلدها إلى حاكم بلده ليطالبه إن علم موضعه ومتى ثبت عجزه جاز الفسخ ولا يتوقف على بعث، وفرق البغوى بين غيبته وغيبته ماله بأنه إذا غاب ماله فالعجز من جهته وإذا غاب هو موسرا فقدرته حاصلة والتعذر من جهتها، ولو كان يجد بالغداة غداها وبالعشى عشاءها فلا فسخ لوصل وظيفة اليوم إليها، وخرج بأقل الإنفاق والكسوة عجزه عن إنفاق المتوسطين والموسرين وكسوتهم فلا فسخ به لأن واجبه الآن واجب المعسرين وبالزمن الحاضر عجزه عن ذلك للزمن الماضى فلا فسخ به لتنزيله منزلة دين آخر وبقوله قبل دخوله عجزه عن المهر بعد دخوله فلا فسخ به لتلف المعوض، بخلاف ما قبله وهذا كبقاء المبيع بيد المفلس وتلفه ولأن تمكينها قبل أخذ المهر يدل على رضاها بذمته وإذا لم يكن لها الامتناع بعد تسليم

فسخ، وإن شهدت بيعة بأنه غاب معسرا وانقطع خبره بأن تواصلت القوافل إلى الأماكن الذى يظن وصوله إليها ولم تخبر به ولم يبلغ العمر الغالب. نعم من غاب معسرا إذا شهدت بيعة بأنه معسر الآن اعتمادا على إعساره السابق على غيبته من غير أن تصرح بذلك قبلت وإن علمه القاضى وجاز لها ذلك انتهى. «ق.ل» على الجلال فلم أنه لا فرق بين الموسر والمعسر إلا صحة اعتماد بيعة المعسر على إعساره السابق بخلاف من غاب موسرا أو مجهول الحال، فتأمل.

قوله: (بعد دخوله إلخ) عبارة شيخنا «ذ» رحمه الله: للزوجة الحرة البالغة الفسخ بالوجه الآتى: إن لم يكن وطأها الزوج طوعا أو رضيت بإعساره وإلا فلا فسخ وكرضاها بالإعسار والإمساك عن المحاكمة بعد المطالبة بالمهر لا قبلها لأن الإمساك قبلها يكون لتوقع اليسار لا رضى منها بالإعسار، والحق فى الأمة لسيدها لأن المهر له فلا أثر لوطئها طوعا ولا لرضائها وفى المبعضة لكل منهما، فإذا انفرد أحدهما بالفسخ نفذ وإن لم يوافق الآخر

قوله: (ومتى ثبت عجزه جاز الفسخ) ظاهره أنه لا يتوقف على المهلة بعد ثبوت العجز، وكتب أيضا: ينبغي بعد المهلة كالحاضر لا يقال لا فائدة هنا خصوصا مع بعد ثلثه كمسافة شهر أو سنة؛ لأننا نقول من فوائدها احتمال ظهور مال له أو وكيل له أو حضور له قبل مضيتها. «م.ر».

قوله: (وإذا لم يكن لها الامتناع إلخ) هذا يدل على أنه ليس لها الامتناع بعد تسليم نفسها وإن لم يدخلها فليراجع.

قوله: (يدل على أنه ليس لها الامتناع إلخ) فيه نظر.

نفسها فلاً يكون لها الفسخ بعد ذلك أولى، وفارق المهر المذكورات قبله حيث يفسخ بالعجز عنها ولو بعد الدخول بأنه فى مقابلة الوطء فإذا استوفاه الزوج كان تالفاً فيتعذر عوده بخلافها فإنها فى مقابلة التمكن، فلو قبضت بعض المهر فلا فسخ بعجزه عن بقية لأنه استقر له من البضع بقسطه فلو فسخت لعادلها البضع بكماله لتعذر الشركة فيه فيؤدى إلى الفسخ فيما استقر للزوج بخلاف نظيره من الفسخ بالفلس لإمكان الشركة فى المبيع. قاله ابن الصلاح فى فتاويه واعتمده فى المهمات وعن البارزى خلافه، وكلام النظم وأصله يوافقه لصدق العجز عن المهر بالعجز عن بعضه وخروج بعجزه عما ذكر عجزه عن الأدم فلا فسخ به لأنه تابع والنفس تقوم بدونه،

.....
على الراجح، وإذا رضى أحدهما بالإعسار سقط خياره وبقي خيار الآخر ولا حق لولى القاصرة بل ينتظر كمالها وإن وطئت طوعاً إذ لا عبرة برضاها انتهى.

قوله: (بخلاف نظيره إلخ) قال ابن العماد: هذه المسألة ليست نظير ما نحن فيه؛ لأن المبيع فيها دخل تحت يد المشتري وإنما نظير ما نحن فيه ما إذا سلم المشتري للبائع بعض الثمن هل يجب على البائع تسليم حصة ما سلم إليه من المبيع أو لا؟ الأصح أنه لا يجب عليه ذلك انتهى. كذا بهامش شرح الروض انتهى. مرصفي.

قوله: (وعن البارزى خلافه) قال الأذرعى: وهو الوجه وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى انتهى. شرح المنهاج لـ«م.ر»، ورد ابن العماد ما قاله ابن الصلاح بأن المهر فى مقابلة منفعة البضع فلو سلطناه على استيفاء منفعة البضع بتسليم البعض لأدى إلى إضرار المرأة ولا يزال الضرر بالضرر، وبأنه إنما يجب تسليم بعض العوض إذا لم يُخش تلف الباقي، ومنفعة البضع لا يمكن استيفاء بعضها إلا باستيفاء كلها وبأننا لو جوزنا ذلك لآخذة الأزواج ذريعة إلى إبطال حق المرأة من حبس بضعها بتسليم درهم واحد من صداق هو ألف درهم وهو فى غاية البعد، وبأنه منقوض بما إذا تسلم داراً وسلم بعض الأجرة فإنه لا يلزم المالك تسليم الدار قبل تسليم الباقي وبأن قوله: لو جوزنا للمرأة الفسخ لعاد إليها البضع بكماله يعارض بمثله، وهو إنا لو أجبرناها على التسليم لفات عليها البضع بكماله وبأنه لا محذور فى رجوع البضع إليها؛ لأن الصداق يرد على الزوج لأنه على تقدير الفسخ يجب عليها رد ما قبضته انتهى. بهامش شرح الروض انتهى. مرصفي.

.....

.....

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

وكذا عجزه عن مؤن الخادم لأنه ليس ضروريا ويثبتان فى الذمة، وأفهم قوله: وأمكن الزوجة أنه لا حق لوليها فى الفسخ ولا لسيدها لأن الأمر فى ذلك متعلق بالطبع والشهوة فيفوض إلى خيرة ذى الحق، نعم للسيد حق الفسخ فى المهر لأنه محض حقه وعلم مما تقرر أنه لابد مع ثبوت العجز من الرفع إلى القاضى كما فى العنة لأنه محل اجتهد فلا تستقل به الزوجة، فلو استقلت به لم ينفذ ظاهرا وهل ينفذ باطنا؟ فيه وجهان خكاهما الشيخان ثم قال: قال فى البسيط: ولعل هذا حيث كان ثم حاكم أو محكم وإلا فالوجه إثبات استقلالها. قال فى المهمات: والراجح من الوجهين عدم النفوذ فى النهاية أنه الذى يقتضيه كلام الأئمة. قال الزركشى: ولو عجز عن الأوانى والفرش فالمتجه ما جزم به المتولى أنه لا فسخ، أو عن بعض الكسوة فقد أطلق الفارقى

قوله: (ويثبتان فى الذمة) محله فى نفقة الخادم حيث كان ثم خادم وصير بها أو اقترضت له، أما لو مضت مدة من غير استخدام فلا شىء لها لما مر أن الخادم إمتاع انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (فلو استقلت به) نقل «ق.ل» عن بعض المشايخ أنه لابد فى ثبوت استقلالها بالفسخ عند فقد الحاكم أو المحكم من تقدم رفعه إلى القاضى لثبوت الإعسار والإمهال بأن فقد بعدهما إذ لا عبرة بمهلة بلا قاض.

قوله: (وهل ينفذ باطنا) أى: حتى إذا ثبت إعساره متقدما على الفسخ إما باعتراف الزوج وإما ببينة يكتفى به وتحسب العدة منه انتهى. روضة.

قوله: (قال فى البسيط إلخ) عبارة شرح المنهج: فى الوسيط لا خلاف فى استقلالها بالفسخ. انتهى. وحينئذ ينفذ ظاهرا وباطنا كما جزم به فى شرح الروض.

قوله: (وإلا فالوجه إثبات استقلالها) عبارة الروض وشرحه: فإن استقلت بالفسخ لعدم حاكم أو محكم ثم أو لعجز عن الدفع نفذ ظاهرا وباطنا للضرورة. انتهى.

قوله: (ولو عجز عن الأوانى والفرش إلخ) لو كان العجز عن الفرش على الإطلاق حتى عن حصير أو قطعة لبد تجلس عليها بحيث يلزم جلوسها على الأرض الباردة أو الحارة على وجه يضر كان عدم الفسخ هنا فى غاية الإشكال.

قوله: (عبارة شرح المنهج فى الوسيط إلخ) عبارة الشرح هنا البسيط بالباء وهى عبارة الروضة، والبسيط والوسيط كتابان للغزالي.

قوله: (لو كان العجز إلخ) قال «س.م» عن «م.ر»: إن لها الفسخ بالعجز عما لابد منه من الفرش بأن

أن لها الفسخ، والمختار ما أفتى به ابن الصباغ أنه إن كان المعجوز عنه مما لا بد منه كالقميص والخمار وجبة الشتاء فلها الفسخ أو مما منه بد كالسراويل والنعل فلا (بل إن سلما) أى: الزوج النفقة (له) أى: لليوم الرابع فلا فسخ لتبيين زوال العارض الذى كان الفسخ لأجله وليس لها أن تقول: آخذ هذا عن نفقة بعض الأيام الثلاثة وأفسخ لعجزه اليوم؛ لأن العبرة فى الأداء بقصد المؤدى فلو سلمها عما مضى فظاهر كلامهم

قوله: (بل إن سلما إلخ) عبارة المنهاج مع شرح «م.ر»: ولها الفسخ صبيحة الرابع بنفقتة لتحقيق الإعسار إلا أن يسلم نفقتة أى: الرابع انتهى. فيفيد أن لها الفسخ بنفقتة وإن سلم ما عليه من الدين، أعنى نفقة أيام الإمهال.

قوله: (عن نفقة بعض الأيام الثلاثة) مثله ما لو قالت: آخذته عن نفقة ما مضى قبل الثلاثة وأفسخ الآن فلا تجاب إلا برضاه، فإن رضى فسخت على المعتمد حالا كما فى «ح.ل.» و«زى».

قوله: (وأفسخ لعجزه اليوم) أى: لأن النفقة تجب بطلوع الفجر، فإذا أخذت ما دفعه فى اليوم الرابع عن أول ثلاثة الإمهال مثلا صار بعد ثلاثة الإمهال عاجزا فى اليوم الرابع، وأخذها عما مضى لا يبطل مدة الإمهال لأنها مضت مع عجزه وإنما أخذت ديننا عليه،

قوله: (أن لها الفسخ) اعتمده «م.ر.» والمراد عند تمام الثلاث بالتلفيق كما قيد به فى شرح الروض.

يترتب على عدمه النوم والجلوس على البلاط والرخام المضرب ومن الأروانى كالذى يتوقف عليه نحو الشرب. انتهى. «ع.ش.»

قوله: (بالتلفيق) عبارة الروضة هكذا وليس لها أن تقول آخذ هذا عن نفقة بعض الأيام الثلاثة وأفسخ بتعذر نفقة اليوم؛ لأن الاعتبار بقصد المؤدى، فلو توافقا على جعلها عما مضى فيحتمل أن يقال لها الفسخ، ويحتمل أن تجعل القدرة عليها مبطله للمهلة. انتهى. وقوله: وأفسخ بتعذر نفقة اليوم أى: الرابع كما صرح به العراقي، فقال: إن وجهى الرافعى فى ذلك وعبارته فلو اتفقا على جعل المأخوذ فى اليوم الرابع عما مضى ففى نسخها فى الرابع احتمالان للرافعى. انتهى. وانظر حينئذ ما معنى التلفيق وعبرة شرح «م.ر.» كمتن الروض: وليس لها أن تأخذ نفقة يوم قدر فيه عن يوم قبله عجز فيه عنها، فإن تراضيا على ذلك فاحتمالان أرجحهما نعم عند تمام المدة بالتلفيق. انتهى. والظاهر أن ذلك فيما إذا فعلا ذلك قبل تمام المدة بأن يسر يوم الثالث فأخذته بالراضى عن الأول أو الثانى، بخلاف ما إذا فعلاه بعد تمامها كما فى مسألة الشارح، ويؤيده أن القولين فى أن القدرة هل تبطل المهلة إتمامها فى ذلك فليتأمل وليراجع.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

أن لها الفسخ، قال الأذرعى: وهو المتبادر ورجح ابن الرفعة عكسه، وللرافعى فى ذلك احتمالان وإن سلمها عن الرابع وعجز عنها فى الخامس أو السادس (ففى الخامس) أو السادس يفسخ (أى منهما) أى: من القاضى أو الزوجة كما مر ولا تستأنف المدة لتضررها.

(وإن لثالث) أو غيره من أيام المهلة (يسلم) فيه نفقته لها ويعجز عنها فى الرابع

.....
كما لو أعطى لها ابتداء نفقة ثلاثة الإمهال جميعها بعد مضيتها فإن ذلك لا يمنعها عن الفسخ بعجزه عن نفقة الرابع كما هو ظاهر وحينئذ فلا بد من رضاه فإنه لو لم يرض لم تفسخ إلا فى الخامس، بخلاف ما إذا رضى فإنها تفسخ صبيحة الرابع ومنه يعلم ما فى قول شيخنا «ذ» رحمه الله: عموم ما فى «م.ر» يقتضى أنه لا بد من رضاه وفيه أنه لا فائدة هنا لرضاه، إذ لا فسخ حتى تتم الثلاثة بالتلفيق فتفسخ صبيحة الخامس سواء رضى بما أرادت أو لا فليحرر انتهى. لما عرفت أنها تفسخ صبيحة الرابع لأخذها ما دفعه عن الدين وحسبان مدة الإمهال فليأمل، ومما يؤيد ما قلنا قول المصنف والشارح وأن الثالث يسلم فيه نفقته، فإن قوله يسلم فيه يخرج ما لو سلم عنه بعد مضيه، وأيضا الفسخ مع التلفيق ليس فيه هذا الخلاف وإنما هو فى الفسخ فى اليوم الرابع كما فى شرح العراقى وعبارته، فلو اتفقا على جعل المأخوذ فى اليوم الرابع عما مضى ففى فسحها فى الرابع احتمالان للرافعى ولا ينافى ذلك قول الروض كشرح «م.ر»: وليس لها أن تأخذ نفقة يوم قدر فيه عن يوم قبله عجز فيه، فإن تراضيا فاحتمالان أرجحهما نعم عند تمام المدة بالتلفيق لأن ذلك - والله أعلم - مفروض فيما إذا فعلا ذلك قبل تمام مدة الإمهال وما هنا فيما بعده فليأمل وليراجع.

قوله: (أن لها الفسخ) أى: فى الرابع وهو محل الاحتمالين للرافعى كما فى شرح العراقى.

قوله: (وإن لثالث إلخ) الضابط أنه متى أنفق ثلاثة أيام متوالية استأنفت وإلا فتبنى انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (ورجح ابن الرفعة عكسه) ولجعل القدرة عليها مبطله للمهلة لتحصيل المونة وإن قدرت على الإنفاق بمالها أو الكسب فى بيتها. شرح روض.

.....

(تبني) بقية المدة على اليومين الماضيين ولا تستأنفها لتضررها وتفسخ في الخامس، ولو عجز في يوم وقدر في الثاني وعجز في الثالث وقدر في الرابع لفقت أيام العجز فإذا تمت مدة المهلة كان لها الفسخ، وتقدم أنه ليس له حبسها أيام المهلة بل لها الخروج لتحصيل المؤنة وعليها أن ترجع إلى المسكن ليلا. قال الروياني: وليس لها منعه من التمتع بها، وقال البغوي: لها منعه. قال الشيخان: وهو أقرب. ولا نفقة لزمن الامتناع وبه جزم صاحب الأنوار، وقال الأسنوي: ما قاله الروياني من عدم المنع محله في الليل كما أشعر به سياق كلام الرافعي وصرح به الروياني في البحر والماوردي في الحاوي وما قاله البغوي مردود فإنه أطلق عدم وجوب الملازمة والتمكين ولم يخص الليل فلا منافاة بين الكلامين فيترجح كلام الروياني والماوردي. انتهى. ولو رضيت بعجزه ثم رجعت عن رضاها استأنفت المدة كما ذكره بقوله: (وبرجوع عن رضى تثني) مدة الإمهال لتعلقها بطلبها فيسقط أثرها برضاها.

(خلاف الإيلا) فإنها إذا رضيت بالمقام معه بعد المدة بلا وطء ثم رجعت لا تستأنف مدة الإيلاء لطولها ولعدم توقفها على طلبها للنص عليها بخلاف المدة هنا (والرضى) بعجزه (للأبد) بأن قالت: رضيت بعجزه أبدا (لا يلزم الوفا) به لأنه

قوله: (عدم وجوب الملازمة) أى: للمسكن.

قوله: (قال الشيخان وهو أقرب) المتجه الجمع بأن لها المنع في وقت تحصيل المؤنة دون غيره ليلا كان أو نهارا فيهما. «م.ر».

قوله: (فلا منافاة بين الكلامين) أى: لأنه بنى المنع على عدم لزوم الملازمة مطلقا وهو مردود لأن الملازمة تجب ليلا، هذا مراد الأسنوي. «ب.ر».

قوله: (لا يلزم الوفاء به) أى: الرضا، نعم تسقط به المطالبة بنفقة يومه وبمهل بعده ثلاثة أيام لأنه يبطل ما مضى من المهلة. «ح.ج».

قوله: (المتجه الجمع بأن لها إلخ) أى: خلافا لجمع الأذرعى بحمل ما قاله البغوي على النهار والثاني على الليل والأوجه عدم سقوط نفقتها مع منعها له من الاستمتاع زمن التحصيل، فإن منعه ذلك في غير زمن التحصيل سقطت زمن المنع. انتهى. شرح «م.ر» على المنهاج.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

مجرد وعد فلها الفسخ بعد ذلك كما فى نظيره فى الإيلاء، وكذا لو نكحته عامة بعجزه وهذا فى غير المهر لتجدد الضرر بخلاف المهر لأن استحقاقه لا يتجدد (وملك السيد).

(منفق مملوكته) بضم الميم وفتح الفاء أى: ونفقة الأمة الواجبة على الزوج ملك لسيدها فإنها لا تملك (وأهلا) أى: سيدها (لأخذه) أى: منقها من الزوج أو منها بعد قبضها له (وبيعه) والتصرف فيه بسائر التصرفات لأنها ليست أهلا للملك لكنه إنما يتصرف فيه (إن أيد لا) به غيره أى: أعطاها بدله فإن نفقتها وإن كانت له بحق الملك لكن لها فيها حق التوثق كما أن كسب العبد ملك لسيده، ويتعلق به نفقة زوجته فإن لم يبدله بغيره فليس له التصرف فيه فى ذلك اليوم ولها قبضه وتناوله لأنها كالمأذونة فى القبض بحكم التزويج وفى تناوله بحكم العرف، وإذا عجز زوجها وأرادت الفسخ فلا اعتراض للسيد عليها وإن تركته فلا فسخ له كما مر ولا يلزمه نفقتها، بل يقول لها: افسخى أو اصبرى على الجوع وبهذا الطريق يلجئها إلى الفسخ.

تنبيه: لو كانت أمة الموسر زوجة أحد أصوله الذين يلزمه إعفافهم فمؤنتها عليه كما هو مذكور ثمة وحينئذ فلا فسخ له ولا لها وألحق بها نظائرها كما لو زوج أمته بعبد واستخدمه، ثم أخذ فى بيان نفقة القريب فقال.

(ويلزم الفاضل) أى: الذى فضل (عن تقوته) بمعنى قوته (و) قوت (عرس) أى: زوجته إن كانت (ليومه وليلته).

قوله: (وإذا عجز زوجها) أى: عن النفقة بخلاف ما إذا عجز عن المهر فللسيد الفسخ

قوله: (فلها الفسخ) أى: بعد الإمهال ولا يعتد بالإمهال الماضى لبطلانه بالرضى كما علم مما تقدم، وكتب أيضا قال الزركشى: ويستثنى يوم الرضى فلا خيار لها فيه كما أفتى به البغوى وحكاها ابن الرفعة عن البند نيجى، كذا فى شرح الروض فليتأمل مفهوم قوله: يوم الرضى مع أن الرضى يبطل المهلة ويشوج إلى تجديدها، وكان مراده أنه لا يحسب يوم الرضى بعد الرجوع من مدة المهلة.

قوله: (أى: الذى) أى: الشخص الذى.

(لفرعه) وإن نزل (وأصله) وإن علا (مقلا) أى: عاجزا كل منهما عما يكفيه (ولو) كان (كسوبا) ولم يكتسب أو مخالفا فى الدين أو غير وارث (ما به استقلا) هذا تنازعه يلزم والفاضل على الفاعلية، وقوله: ليوومه صلة تقوته، وقوله: لفرعه صلة يلزم ولو عبر بدل التقوت بالحاجة كان أولى، والأصل فى لزوم نفقة الفرع قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق ٦] إذ إيجاب الأجرة لإرضاع الأولاد يقتضى إيجاب مؤنهم، وقوله ﷺ لهند «خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف» رواه الشيخان، وفى لزوم نفقة الأصل قوله تعالى ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان ١٥] وخبر: «أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم» رواه الترمذى وحسنه، والقياس على الفرع بجامع البعضية بل هو أولى لأن حرمة الأصل أعظم والفرع بالتعهد والخدمة أليق، واعتبر فى لزوم نفقتها أن تكون فاضلة عما ذكر به لأنه حقه فى غير المكاتب، وللمبعضة الفسخ بالمهر بناء على جواز الفسخ ببعضه وهو المعتمد كما مر انتهى. «ق.ل» على الجلال.

قوله: (وقوت عروسه) أى: ولو كان فاضلا عن نفقة المعسرين، فلو ملك مدين أعطى الزوجة مدا والباقي للقريب انتهى. «ح.ل» فراجع.

قوله أيضا: (وقوت عروسه) مثلها خادمها وكالزوجة المستولدة ا.هـ. عميرة عن الخادم وهو فى شرح «م.ر»، وهؤلاء الثلاثة هم المراد بالعيال فى كلام بعضهم.

قوله: (ليومه وليلته) فيعتبر اليسار عند فجر كل يوم ولا يعتبر الفضل عن كفاية العمر الغالب هنا، بخلاف ما مر فى الزوجة نظرا لحرمة البعضية ولعدم الدينية بفواتها كما سيأتى، فكل موسر فى الزوجة موسر هنا ولا عكس انتهى. «ق.ل».

قوله: (فنازعه يلزم والفاضل) أى: يلزم الشخص الذى فضل عن تقوته ما استقل به أصله أو فرعه ذلك الذى استقل به أصله أو فرعه.

قوله: (إن كانت) أى: زوجته.

قوله: (هذا) أى: ما به استقلا.

قوله: (كان أولى) ليشمل غير القوت.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

لأنها شرعت على سبيل المواساة ومن لم يفضل عنه شيء ليس من أهلها بخلاف من فضل عنه سواء فضل بالكسب أم بغيره حتى يلزم الكسب كسبها، كما يلزمه كسب نفقة نفسه ويبيع فيها ما يبيع في الدين من عقار وغيره، وهل يبيع من العقار كل يوم جزء بقدر الحاجة أو يقتصر عليه إلى أن يجتمع ما يسهل بيعه؟ وجهان، قال البلقيني: رجع النووي في نظيرها من مسألة النفقة على العبد الثاني فليرجح هنا وقضية قول النظم: ولو كسوبا أن الفرع الكامل إذا وجد كسبا يليق به يلزم الأصل نفقته وهو ما رجحه الرافعي في المحرر، لكن الذي اقتضاه كلامه في شرحه ترجيح عدم لزومها له وصححه النووي في المنهاج وأصل الروضة، بخلاف العكس لعظم حرمة الأصل ولأن فرعه مأمور بمصاحبته بالمعروف وليس منها تكليفه الكسب، قال الأذري: وقد ذكروا في قسم الصدقات أن من لم تجر عاداته بالكسب أو جرت به لكنه يشتغل بالعلم ولو اكتسب لانتقطع عنه تحل له الزكاة فلتجب نفقته، وخرج بفرعه وأصله- أي: الحرين- فرعه وأصله الرقيقان ولو مكاتبين وإخوته وأخواته ونحوهم لأنهم ليسوا في معنى المنصوص عليه، فإن كانا مبعذين لزمه نفقتهما بقدر حريتهما أو هو مبعضا ففي أصل الروضة عن البسيط: الظاهر أنه يلزمه نفقتهما

قوله: (من عقار إلخ) أي: إذا لم يحتج إليه انتهى. «ق.ل»، وفي شرح «م.ر» أنه يباع لها مسكنه وإن احتاجه.

قوله: (وقضية قول النظم إلخ) بل قضيته مع ملاحظة قول الشارح السابق: سواء فضل بالكسب أم بغيره إلخ أنه يلزم الأصل كسبها للفرع المكتسب، وقضية ضعف هذا بالنسبة للأصل فقط إنه يلزم الفرع كسبها للأصل المكتسب إذا لم يكتسب.

قوله: (فلتجب نفقته) المعتمد عدم الوجوب في صورة الاشتغال بالعلم والفرق أن باب الزكاة أوسع من باب الإنفاق. «م.ر».

قوله: (المعتمد عدم الوجوب إلخ) خالفه «ز.ي».

قوله: (أوسع من باب الإنفاق) لأن الزكاة مواساة خارجة منه بكل تقدير فصرفت لهذا لأنه من جنس من يواسى منها والإنفاق واجب فلا بد من تحقق إيجابه وهو في الفرع العجز لا غير. حجر، وفي كونه من جنس من يواسى مع قدرته على الكسب نظر فلعل وجه اتساعها أن في مصرفها من ليس فقيرا ولا مسكينا كالمؤلفة.

وصحح فيها من زيادته لزوم نفقة تامة، والمراد بما يستقل به ما يتمكن به من التردد والتصرف ولا يجب الإشباع كما صرح به فى الوجيز ولا يكفى ما يسد الرمق. ويجب أيضا الأدم والكسوة والسكنى ومؤونة الخادم إن احتاج إليه وأجرة الطبيب وثمان الأدوية فالمعتبر الكفاية وهى غير مقدرة لأنها تجب على سبيل المواساة لدفع الحجة فيعتبر حاله فى السن والرغبة والزهادة، ولو استغنى فى بعض الأيام بضيافة أو غيرها لم تجب ولو تلفت فى يده وجب الإبدال. وكذا لو أتلّفها بنفسه لكن يؤخذ منه بدلها إذا أيسر، وقد جمع الناظم فى كلامه الآتى بين المنفقين والمنفق عليهم فإذا كان المحتاج فرع وأصل موسران أو لموسر فرع وأصل معسران ولم يفضل عنه إلا ما يكفى أحدهما قدم فيهما.

الفرع: وإن نزل لأنه فى الأول: أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمة. وفى

.....
قوله: (ولا يجب الإشباع) أى: المبالغة فيه وأما إشباعه فواجب كما صرح ابن يونس وغيره انتهى. شرح «م.ر».

قوله: (ولا يجب الإشباع) قال فى شرح الروض: أى: المبالغة فيه، أما الشبع فواجب كما صرح به ابن يونس. انتهى.

قوله: (إن احتاج إليه) قال فى شرح الروض: المرض أو زمانة أو نحوهما. انتهى.

قوله: (ولو استغنى إلخ) وكالاتغناء فيما يظهر ما لو شغله المرض عن نحو الأكل.

قوله: (وكذا لو أتلّفها بنفسه) انظر التلف بتقصير.

قوله: (لكن يؤخذ منه بدلها إذا أيسر) بحث الأذرعى استثناء السفه، قال: لأن المنفق مقصر حيث دفع إليه ولم يتعاطى الصرف بنفسه لكن الأوجه أنه يضمن كما فى نظائره كالوديعة فإنه يضمنها بالإتلاف، ولا يقال: قد سلطه الدافع على إتلافه لأنه لم يسلطه على إتلافه بغير الأكل.
«م.ر».

قوله: (وكذا لو أتلّفها إلخ) الأولى كتبها على قوله: لكن يؤخذ منه لأن الإبدال إذا وجب فى الإتلاف فى التلف بتقصير أولى.

قوله: (لكن الأوجه إلخ) فى شرح المنهاج لـ «م.ر» خلافه.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الثانى: إن كان صغيرا فلآلية السابقة ولشدة حاجته أو بالغا فبالقياس على الصغير، وجرى عليه فى البالغ بعض شراح الحاوى وهو وجه والأصح فى الروضة وأصلها فى باب زكاة الفطر تقديم الأصل وحكيها هنا عن اختيار القفال استواءهما، قال البلقينى: فإن كان الفرع صغيرا والأصل مجنونا أو زمنا فينبغى استواءهما (ثم) بعد الفرع (الأصل) وإن علا (ثم) إن كان فرعان أو أصلان قدم (الأقرب) لأن القرب أولى بالاعتبار من الإرث، والأولى حذف ثم إذ لا ترتيب بين الأقرب وما قبله إلا بتكلف وإنما هو بدل منه (فوارث) أى: فإن استويا قريبا قدم الوارث (من ذين) أى: من الفرع والأصل لقوة قرابته، وقوله: من ذين تنازعه الأقرب ووارث و (قدم الأب).

(وقدمت آباؤه أعنى على أم) فى الإعطاء لأنهم أقدر على القيام ولأن المنفق عليه

قوله: (قدم الوارث) كاهن ابن مع ابن بنت فى الفروع وأب الأب مع أب الأم فى الأصول النفقة على الأول أو له؛ لأنه الوارث بتقدير موت المنفق عليه أو المنفق انتهى. شرح الإرشاد.

قوله: (قدم الوارث) أى: بتقدير موت المنفق أو المنفق عليه.

قوله: (وقدم الأب) فى «ق.ل.» وإن كان من جهة الأم انتهى. وهو يفيد أن المنفق أبو الأم مع وجودها وفيه نظر، فراجع.

قوله: (أعنى على الأم) أى: وعلى آباؤها أيضا لعدم إرثهم، وقد يقال: هذا داخل فى قوله: فوارث.

قوله: (إن كان صغيرا) قال فى الروض وشرحه: وله- أى: للولى- حمل الصغير على الاكتساب إذا قدر عليه وينفق عليه من كسبه، فإن ترك الصغير الاكتساب فى بعض الأيام أو هرب وجبت نفقته على وليه. انتهى.

قوله: (تقديم الأصل) انظر لو كان الفرع البالغ مجنونا دون الأصل.

قوله: (فيتنقى استواءهما) فيأتى فيه ما يأتى فى الاستواء.

قوله: (انظر لو كان إلخ) عبارة حجر فى شرح الإرشاد: وعلم من كلامه أى: الإرشاد أنه لو ازدحم محتاجون على منفق واحد فإن وفى بهم فاضله أنفق على جميعهم وإلا قدم نفسه وزوجته وأخوها فولده الصغير والبالغ المجنون فالأم فالأب فالولد المكلف فالجد فأباه وإن علا. انتهى. فجعل الولد البالغ المجنون فى مرتبة الصغير مقدمين على الأب.

إن كان صغيرا فلاآية السابقة أو بالغا فلااستصحاب (وفى الأخذ بعكس جعلاً) فتقدم الأم على الأب وآبائه لزيادة عجزها وتأكد حقها بالحمل والوضع والرضاع والتربية وتقديم فى زكاة الفطر أنه يقدم فيها الأب على الأم وتقدم الفرق بينهما ثمة.

(وللتساوى بالسواء) أى: ولتساوى المحتاجين أو المنفقين قرباً مع الإرث أو عدمه فى غير ما مر فى الأب والأم (وزعاً) عليهم الواجب فى الإعطاء والأخذ بالسواء، وإن وقع تفاوت فى اليسار، نعم إن تفاوتوا فى الإرث فهل يوزع عليهم بالسواء أو بحسب الإرث؟ وجهان، الأكثر كما فى الروضة وأصلها على الأول فى تفاوت المحتاجين وبه جزم فى الأنوار، واختار فى العجائب فى تفاوت المنفقين الثانى وبه جزم فى الأنوار أيضاً وهو قياس ما رجع فيمن له أبوان وقلنا نفقته عليهما، لكن قول النظم من

قوله: (فيها) أى: فى الإخراج عنه.

قوله: (وللتساوى بالسواء) يفيد التسوية بين الأولاد سواء الصغير والكبير، وفى شرح الإرشاد أن الصغير يقدم على الكبير وتسوية الحاوى بين الفروع غير صحيحة انتهى.

قوله: (وإن وقع تفاوت فى اليسار) أى: فى المعطين ولا يظهر فى الآخذين. تدبر.

قوله: (العجائب) اسم شرح الحاوى لمصنفه.

قوله: (الثانى) معتمد «م.ر».

قوله: (الثانى) هو المعتمد لإشعار زيادة الإرث بقوة القرابة انتهى. محلى.

قوله: (وقلنا نفقتهم عليهما) فالمرجح على هذا القول وإن كان ضعيفاً أن ثلث النفقة على الأب وثلثها على الأم والمعتمد أن نفقته على الأب.

قوله: (بالسواء) أصله وزعاً الآتى.

قوله: (واختار فى العجائب فى تفاوت المنفقين الثانى) اعتمد فى الروض الأول فقال: أنفقا بالسواء ولا توزع على قدر الإرث. انتهى. ثم قال: الأمثلة ابن وبنت النفقة عليهما سواء، إلى أن قال: ابن وحنثى أو بنت وحنثى سواء. انتهى. فانظر حكم ذلك إذا قلنا بالثانى هل ينفقان سواء تم إن بأن الحنثى أنثى رجع فى الأولى على الابن بالسدس مطلقاً أو إن أذن القاضى أو أشهد عند العجز عنه، أو لا يلزم الحنثى فى الأولى والبنت فى الثانية غير الثلث لأنه المحقق وعلى هذا فهل يلزم

قوله: (الأول) ضعيف.

زيادته : بالسواء يقتضى اختيار الأول (وللقليل) الذى (لا يسد) مسدا بتوزيعه بين المتساويين المحتاجين (أقرعا) بينهم.

(ويستقر ذا) أى : واجب القريب فى ذمة من تلزمه النفقة (بفرض القاضى) يطالب بها عن الماضى كما يطالب بها عن الحال، وهذا ما ذكره الغزالى فى وسيطه ووجيزه وتبعه عليه الشيخان، وقال القاضى أبو الطيب والشيخ أبو إسحاق والبندنجى وجماعات كثيرة حتى الغزالى فى تحصين المآخذ: إنه لا يستقر بذلك، لأنه مواساة وإمتاع فلا يصير دينا بذلك حتى قال جماعة منهم الأسنوى: إن ذلك مردود نقلا وبخا وأطالوا فيه ثم قال: ولفظ الرافعى قريب من التصحيف فإنه قال:

.....
قوله: (بفرض القاضى) ولا بد أن يثبت عنده احتياج المنفق عليه وغنى المنفق انتهى.
«م.ر» ويستثنى من عدم الثبوت بغير فرض القاضى ما لو نفى الولد ثم استلحقه فإن من أنفق عليه يرجع بنفقتة على أبيه سواء أمه وغيرها لتقصيره بنفيه الذى تبين بطلانه فعوقب بإيجاب ما فوته فلذا خرجت هذه عن نظائرها، ونفقة الحمل فإنها لا تسقط بمضى الزمان وإن جعلت له على المرجوح السابق لأن الحامل لما كانت هى المنتفعة بها التحقت بنفقتها انتهى. «م.ر».

قوله: (وجماعات إلخ) هذا مبنى على أن صورة فرض القاضى أنه قال: قدرت لفلان كذا على فلان من غير قبض فإنه لا يصير بذلك دينا، وليس ذلك مراد الغزالى والشيخين وإنما مرادهم أن يقدرها الحاكم ويأذن لشخص فى الإنفاق عليه فإذا أنفقه صار دينا فى ذمة الغائب والممتنع، وعبارة المنهاج: ولا تصير دينا إلا بفرض قاض أو إذنه فى اقتراض، وصورة الفرض على ما تقدمت وهى إذن فى الاقتراض والصورة الثانية إذن فى الاقتراض، والاقتراض غير الاقتراض وما نقله الشارح عن الغزالى فى تحصين المآخذ مراده به الصورة الأولى انتهى. من «م.ر» و«زى» مع زيادة حمل ما نقله الشارح عن الغزالى فى تحصين المآخذ.

.....
الابن فى الأولى الثلاثان ثم يرجع بالسدس إن بان الخثنى ذكرا، وهل يوقف الثلث فى الثانية إلى تبين ذكورة الخثنى فيلزمه أو أنوثته فليلزمها بالسوية وإن تضرر المنفق عليه أو كيف الحال، فليراجع.

.....

إذا فرض القاضى وكان مراده اقترض - بالقاف - ويؤيده أن فى بعض نسخه كذلك وأن البغوى والمتولى صرحا بأنه لا يستثنى غيرها وقد علمت كثرة نقله عنهما فيبعد عادة تركه لذلك: انتهى. وقال الشيخ جلال الدين البلقينى فى قول المنهاج: ولا تصير ديننا إلا بفرض قاض: الصواب قراءته بالقاف (و) يستقر فى ذمة الزوج (واجب العرس بلا افتراض) بالفاء لأنه عوض عن التمكين.

قوله: (وكان مراده اقترض) يفيد صورة ثلاثة صرح بها فى المنهاج وهى افتراض القاضى بنفسه ولا يصير ديننا إلا باقتراضه لا قبله، قال «م.ر» أيضا: ولا بد أن يثبت عنده احتياج المنفق عليه وغنى المنفق انتهى.

قوله: (صرحا بأنه لا يستثنى غيرها) قد علمت صحة استثناء الفرض بالفاء أيضا بالتصوير الذى بالهامش.

قوله: (لا يستثنى إلخ) أى: من عدم الاستقرار فى الذمة.

قوله: (فيعبد إلخ) هو لم يترك نقله عنهما بل نقل ما قالاه، وزاد الفرض بالفاء نقلا عن غيرهما، وعبارة أصل الروضة: تسقط نفقة القريب بمضى الزمان ولا تصير ديننا فى الذمة، ثم قال: ويستثنى ما إذا أقرضها القاضى أو أذن فى الاقتراض لغيبة أو امتناع فيصير ذلك ديننا فى الذمة كما مر، ثم قال:

*** (فرع) ***

إذا كان الأب الذى عليه الإنفاق غائبا والجد حاضرا فإن تبرع بالإنفاق فذاك وإلا فيقترض القاضى عليه أو يأذن للجد فى الإنفاق ليرجع على الأب، وفى البحر وجه ضعيف أنه لا يرجع انتهى. فذكر إقراض القاضى وإذنه فى الاقتراض واقتراضه وإذنه فى الإنفاق وهو الفرض المتقدم، ونقل كل ذلك نقل المذهب.

قوله: (وقال الشيخ جلال الدين) انظره مع نقل «م.ر» عنه أنه رد قول بعض المتأخرين أن قول المنهاج: إنها لا تصير ديننا إلا بفرض قاض بالفاء مردود نقلا ومعنى.

.....
.....
.....

الغرة البهجة الوردية

(وأخذه) أى: واجب الصغير من ماله إن كان موسرا ومن مال أبيه إن كان معسرا للإنفاق عليه جائز (لألم) ولو بغير إذن القاضي (حيث منعا) أى: الأب ذلك أو غاب لقصة هند حملا لما قاله لها النبي ﷺ على الإفتاء والحكم العام لا على القضاء والإذن الخاص (و) لها (صرفه من مالها) على الصغير (لترجعا).

(به) عليه أو على أبيه على ما مر (إن منع الأصل) أى: الأب ذلك أو غاب، وأفاد قوله: لترجع أنه لابد من قصد الرجوع لترجع، وقوله من زيادته: حيث منعا يغنى عنه قوله: إن منع الأصل (كالاستقراض) على الأب لنفقة الصغير فإنه جائز للألم بإذن القاضي عند عجزها عن ماله ولا ترجع فى هذه والتي قبلها إلا إذا أذن لها القاضي فى الصرف والاستقراض عند القدرة عليه وأشهدت عليهما عند العجز عنه كما فى نظائره، ولا ترجيح فى الروضة وأصلها فى جواز الاستقراض عليه إذا لم يكن إذن ولا إسهاد، والراجح كما قال الأسنوى وغيره المنع فقد مر فى زكاة الفطر فى الرافعى

قوله: (لقصة هند) لفظ الحديث «خذى ما يكفيك ولدك بالمعروف» فيفيد أن للزوجة أن تأخذ كفايتها من الزوج الممتنع بلا إذن قاض إذا حمل الإفتاء ولم يذكر ذلك إلا فى القريب، فراجع.

قوله: (وأشهدت عليهما عند العجز عنه) وإلا لم ترجع وإن تعذر الإسهاد لأنه عذرنا انتهى. شرح الإرشاد الحجر.

قوله: (ولا ترجيح إلخ) أى: خلافا لما يوهمه كلام المصنف.

قوله: (من ماله) قال فى شرح الروض: قال الأذرعى: وينبغى ألا يجوز لها ذلك إلا إذا امتنع الأب أو غاب ولعله مرادهم. انتهى.

قوله: (ذلك) أى: إنفاقهما على الطفل من ماله - أى: مال الطفل - بلا إذن من الأب أو القاضي، وهذا كالصريح بجواز الأخذ عند الغيبة أو الامتناع بغير إذن القاضي مع وجوده وهو صريح قول الشارح: ولو غير إذن القاضي حيث منعا إلخ.

قوله: (حملا لما قاله إلخ) هذا خلاف ما وقع لهم من الاستدلال بقصة هند هذه على جواز القضاء على الغائب ما يدل عليه. يتأمل.

ما يدل له (ولقريب) محتاج (عاجز عن) مراجعة (قاضي) استقراض لنفقتة على من لزمته إذا امتنع أو غاب إن.

(أشهد) على الاستقراض عليه ليرجع (كالحد) فإن له أن يستقرض على أبي الصغير لنفقتة إذا امتنع أو غاب وعجز هو عن مراجعة القاضي وأشهد على الاستقراض ليرجع ، فإن استقرض القريب والجدة بغير إذن القاضي مع القدرة على مراجعته أو لم يشهد عند العجز عن مراجعته لم يثبت لهما الرجوع ولأب والجدة أن يستقرا بأخذ نفقتهما الواجبة لهما على محجورهما من ماله بحكم الولاية وأن يؤجراه لما يطيقه وبأخذ نفقتهما من أجرته ، بخلاف الأم لا تأخذ ولا تؤجر إلا بإذن الحاكم

.....
 .. .

قوله: (ولقريب محتاج عاجز إلخ) عبارة الروض وشرحه فصل: لو امتنع القريب من نفقة القريب له أو غاب وله ثم مال فله أخذها من ماله، وكذا الأم للطفل ولو من غير جنسه إن عدم الجنس فإن لم يكن له مال أذن القاضي للقريب في الاقتراض إلخ. انتهى. فأفاد جواز أخذ القريب من مال قريبه إذا امتنع أو غاب نفقته ولو بغير إذن القاضي كما هو مقتضى هذا الصنيع فإنه أطلق في جواز الأخذ من مال قريبه وفصل في الاقتراض إذا لم يكن له مال بين إذن القاضي وعدمه، وهذا نظير جواز أخذ الأم للصغير من مال أبيه إذا امتنع أو غاب بغير إذن القاضي كما صرح به الشارح هنا فليتأمل.

قوله: (بخلاف الأم إلخ) وهذا بخلاف أخذها نفقة الطفل له من مال أبيه الغائب أو الممتنع فإنه جائز ولو بغير إذن القاضي كما تقدم وكما يصرح به قول الروض وشرحه فصل: لو امتنع القريب

قوله: (وكذا الأم للطفل) أى: تأخذ للطفل من مال أبيه الممتنع أو الغائب.

قوله: (ولو من غير جنسه إن عدم الجنس) كلامه يفيد أنه لا يأخذ من الجنس إلا إذا امتنع أو غاب، ويفهم من «م.ر.» خلافه فراجع.

قوله: (فأفاد جواز إلخ) عبارة «ق.ل.» على الجلال: له أن يأخذ من مال قريبه نفقته كل يوم عند امتناعه ولا يجوز عند عدم الامتناع إلا بإذن الحاكم، وكذا لو كان الملزوم مجنوناً، نعم للأب وإن علا الولي على مال طفله أن يأخذ قدر نفقته بلا حاكم كما تقدم بخلاف الأم والولد. انتهى. وقوله: للأب إلخ أى: بحكم الولاية كما فى شرح «م.ر.»، وقوله: بخلاف الأم أى: التى وجبت نفقتها فى مال الطفل، وقوله: والولد أى: إذا لم يمتنع الأب أو كان مجنوناً أو سفيهياً كما يؤخذ ذلك من شرح «م.ر.» ومما سيأتى فى الحاشية.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

لعدم ولايتها، وكذا ولد وجبت نفقته على أبيه المجنون فلو كان يصلح لصناعة فللحاكم أن يأذن للولد فى إيجاره وأخذ نفقته من أجرته. ذكره فى الروضة وأصلها (و) أما (إرضاع اللبأ) وهو اللبن أول الولادة ومدته يسيرة، قال الأزرعى: ويشبه أن يرجع فى مدته التى لا يستغنى الولد عنها إلى أهل الخبرة، فإذا قالوا: يكفيه مرة بلا ضرر يلحقه كفت وإلا عمل بقولهم (فهو على أم الصغير وجبا) وإن وجدت مرضعة أخرى لأنه يعيش أو لا يقوى غالبا إلا به.

(ثم) بعد إرضاع اللبأ يتعين عليها إرضاع ما بعده (إذا تعينت) للإرضاع بأن لم يؤخذ غيرها ولو لم يوجد إلا أجنبية تعين عليها أيضا إبقاء على الولد، ولو وجدنا لم تجبر الأم سواء كانت فى نكاح أبيه أم لا لقوله تعالى ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فِى تَرْبِئَةِ لَكُمْ أَنْ تَرْضِعُوا لَهُ﴾

قوله: (وكذا لو وجبت إلخ) فى نسخة: وكذا ولد وجبت إلخ.

من نفقة القريب له أو غاب وله ثم مال فله أخذها من ماله، وكذا الأم لها أخذها للطفل ولو بغير إذن القاضى من مال أبيه إذا امتنع من نفقته أو غاب وله ثم مال لقصة هند ولو كان ماله من غير جنسه، أى: الواجب إن عدم الجنس وإلا فلا يؤخذ إلا منه فإن لم يكن له ثم مال أذن القاضى للقريب فى الاقتراض على قريبه الغائب أو للأم فى الاقتراض على الأب الغائب والإنفاق على الصغير كما صرح به الأصل، فإن لم يأذن له فى الاقتراض عليه لم يقتض عليه إلخ. انتهى.

قوله: (لعدم ولايتها) انظر لو كانت وصية.

قوله: (وكذا ولد إلخ) وظاهر أنه لا إشكال فى امتناع الأخذ هنا مع ما تقرر أن للقريب أخذ نفقته من مال قريبه إذا غاب أو امتنع إذ لا غيبة ولا امتناع.

قوله: (فى إيجاره وأخذ نفقته من أجرته) قد يوهم إشكال ذلك بأن الأصل لا يلزمه الكسب وهو غلط؛ لأن الذى لا يلزم الأصل هو الكسب لنفقة نفسه إذا قدر فرعه على إنفاقه بمال أو كسب، أما كسب الأصل القادر على الكسب لنفقة فرعه المعدم العاجز عن الكسب فهو لازم له كما هو صريح كلامهم.

قوله: (فهو على أم الصغير وجبا) وينبغى فيما لو أمكن سقيه لبأ غير الأم، وقال أهل الخبرة: إنه يكفيه بلا ضرر أ لا يجب على الأم إرضاعها لبأها.

أُخْرَى» [الطلاق ٦] (وأجرها) أى: الأم حالتي إرضاعها اللبن وغيره تعينت أم لا (عليه) أى: على من عليه نفقة الصغير (إن لم يتبرع) بالإرضاع (غيرها) وتعين الإرضاع عليها لا يوجب التبرع به كما يلزم مالك الطعام بذله للمضطر ببذله، فإن تبرع به غيرها فللأب انتزاع الولد من أمه ودفعه للمتبرعة، ومثلها الراضية بدون أجره المثل إذا لم ترض الأم إلا بها، فلو اختلفا فى وجود متبرعة أو راضية بدون أجره المثل فهو المصدق بيمينه لأنها تدعى عليه أجره والأصل عدمها (وجاز) للزوج حيث اختارت الأم إرضاع ولدها (أن يمنعها) من إرضاعه (إن حصلت) مرضعة (أخرى وعن نكاحه ما انفصلت) أى: الأم لأنه يستحق التمتع بها وقت الإرضاع لكن يكره له المنع، كذا صححه الرافعى وصحح النووى أنه ليس له منعها لأنها أشفق على الولد

قوله: (صححه الرافعى) ضعيف.

قوله: (وصحح النووى إلخ) معتمد.

قوله: (وصحح النووى أنه ليس له منعها) قال «م.ر»: هذا الخلاف فى ولد وأم حرين، أما إذا كانت

رقيقة سواء كان الولد حرا أو رقيقا أيضا، فالعبرة فيها بمن أجابه سيدها من الأب أو الأم، وإذا كانت حرة والولد رقيقا كما فى الموصى بأولادها، فللزوج منعها، كما لو كان لغيره. انتهى. بتوضيح، وزيادة من «ع.ش» رحمهما الله، وقوله: بمن أجابه سيدها قال «س.م»: فيه نظر إذا طلبت الأم الإرضاع المنقص للاستمتاع، وأبى الزوج، ووافقها السيد. انتهى.، وقال «م.ر» فى باب نفقة الرقيق: ليس للسيد منعها من ولدها من غيره حيث كان مملوكا له، وإلا بأن كان حرا أو مملوكا لغيره، كأن أوصى به فله منعها من إرضاعه غير اللباء، أما هو فلا. انتهى. وانظره مع قوله هنا: فالعبرة فيها بمن أجابه سيدها، إلا أن يخص إذا كان رقيقا بما إذا كان رقيقا لغيره، وقوله: فله منعها من إرضاعه غير اللباء، أى: لأن إرضاعه على والده، أو مالكة نقله ابن الرفعة عن الماوردى، وأقره. انتهى. شرح الروض.

قوله: (وأجرها عليه إلخ) عبارة الروض: فإن طالبت بالأجرة ولو للبن إن كان لمثله أجره أحييت ولو كانت متزوجة بأبيه، انتهى.

* * *

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

من غيرها ولبنها له أصلح وأوفق، هذا إذا كان الولد منه، وإلا فله منعها قاله الإمام، قال ابن الرفعة: وهو إنما يتم إذا لم تكن مستأجرة للإرضاع قبل نكاحها، وإلا فليس له منعها ولا نفقة لها، فإن جهل ذلك تخير في فسخ النكاح، وإن رضى المستأجر بالتمتع وتبع في تخييره في فسخ النكاح الماوردي، وقد قدمته عنه في الخيار ولو استأجرها هو لإرضاع ولده، فإن لم ينقص به التمتع فلها النفقة أيضا، وإلا فلا، أما إذا لم تكن في نكاحه، أو كانت ولم يوجد غيرها، فليس له المنع إبقاء على الولد كما مر، والتقييد بكونها في نكاحه من زيادة النظم.

* * *

.....

قوله: (ولو استأجرها هو إلخ) مقتضى فرض ذلك في الاستئجار عدم سقوط النفقة إذا تبرعت، مع نقص تمتعه بها. انتهى..، رشيدى.

* * *

.....

قوله: (لأول) هو أن الهاء للسكت.

باب الحضانة

بفتح الحاء من الحضن بكسرهما وهو الجنب، فإن الحاضنة ترد إليه المحضون، وتنتهى فى الصغير بالتمييز، وأما بعده إلى البلوغ فتسمى كفالة. كذا قاله الماوردى، وقال غيره: تسمى حضانة أيضا، وهى كما يعلم مما سيأتى حفظ من لا يستقل بأموره وتربيته بما يصلحه، ولا يختص بها الإناث، لكنها بهن أليق؛ لأنهن أهدى إلى التربية، وأصبر على القيام بها، وفى الخبر أن امرأة قالت: يا رسول الله إن ابنى هذا كان بطنى له وعاء، وحجرى له حواء، وثديى له سقاء، وإن أباه طلقنى وزعم أن ينزعه منى، فقال: أنت أحق به ما لم تنكحى. رواه البيهقى والحاكم، وصحح إسناده، ومؤمنة الحضانة على من عليه النفقة، وللحاضن شروط أخذ فى بيانها فقال.

(الشرط فقد الرق للمحتضن) فلا حضانة لمن فيه رق ولو مبعضا لأنها ولاية، وليس من أهلها ولأنه مشغول بخدمة سيده، ولا يؤثر رضاه وإذنه، فقد يرجع فيتشوش أمر الولد، ويستثنى ما لو أسلمت أم ولد لكافر، فإن ولدها يتبعها وحضانتها لها ما لم تنكح، كما حكاه الرافعى فى أمهات الأولاد عن أبى إسحاق المروزي، وأقره قال فى المهمات: وكان المعنى فيه فراغها لمنع السيد من قربانها، مع وفور شفتها. (والعقل)

باب الحضانة

قوله: (بفتح الحاء) كذا فى كتب الفقهاء، والذى فى القاموس حضن الصبى حضنا وحضانة بالكسر جعله فى حضنه، أو رباه كاحتضنه. انتهى. تحفة، وقوله: حضنا أى: بفتح الحاء على ما هو القياس فى مصدر الثلاثى المتعدى. انتهى. «ع.ش».

قوله: (وقال غيره إلخ) قال حجر و«م.ر»: الظاهر أن الخلف لفظى، نعم يأتى أن ما بعد التمييز يخالف ما قبله فى التخيير وتوابعه.

قوله: (ما لم تنكح) فإن نكحت انتقلت الحضانة لأهلها المستحقين لها، لا للأب لكفره. انتهى. «ق.ل» على الجلال.

.....

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فلا حضانة لمن فيه جنون، ولو متقطعا لما مر، إلا أن يندر ويقل زمنه كيوم فى سنة فهو كمرض يطرأ ويزول، وفى معنى المجنون مريض لا يرجى برؤه، كمن به سل أو فالج إن شغله ألمه عن كفالاته وتدبير أمره، فإن أثر فى مجرد عسر الحركة والتصرف فكذلك فيمن يباشر بنفسه دون من يدبر بنظره، ولا حضانة لأبرص وأجذم كما فى قواعد العلائى لخبر: «ولا يورد ذو عاهة على مصح ولا لأعمى»، كما أفتى به عبد الملك ابن إبراهيم المقدسى من أئمتنا، ومن أقران ابن الصباغ، واستنبطه ابن الرفعة من كلام الإمام ثم قال: وقد يقال إن باشر غيره، وهو مدبر أموره فلا منع كما فى الفالج، وذهب فى المهمات إلى حضانتها إذ لا يلزم الحاضن تعاطيها بنفسه، بل له الاستئابة فيها، وقد صرحوا بجواز استئجار أعمى للحفظ إجارة ذمة، لا إجارة عين، وما قاله هو مقتضى كلام النظم وغيره، (والإيمان أى للمؤمن) أى: والشرط أيضا إسلام الحاضن للمحزون المسلم.

(وواصف الإسلام) فلا حضانة لكافر على مسلم، لأنه لا ولاية له عليه، ولأنه ربما يفتنه فى دينه، ولا على واصل الإسلام فى صباه فينزع من أهله الكفار، ولا يمكنون من كفالاته، وإن لم يصح إسلامه احتياطا لحرمة الكلمة، كذا ذكره الشيخان هنا، وفى باب الهدنة، وقضيته وجوب النزاع لكنهما صححا فى باب اللقيط. ندمه،

.....
 قوله: (إلا أن يندر ويقل) قال «م.ر»: ويتجه ثبوت الحضانة فى ذلك اليوم لوليه.
 قوله: (لأبرص وأجذم) أى: إن خالطه لما يخشى عليه من العدوى، ومعنى العدوى أنها غير مؤثرة بذاتها، وإنما يخلق الله تعالى ذلك عند المخالطة كثيرا. انتهى،، شرح «م.ر» على المنهاج.

قوله: (الخبر لا يورد) أى: يكره ذلك فهو نهى تنزيه «ع.ش».
 قوله: (وذهب فى المهمات إلخ) عبارة شرح «م.ر» على المنهاج: الأوجه أنها إن احتاجت للمباشرة، ولم يجد من يتولى ذلك عنها أثر، وإلا فلا. انتهى.

.....

.....

كما قدمته فى الحجر. قال الأذرعى: والمختار وظاهر النص وجوبه، أما المحضون الكافر فللمسلم، والكافر حضانته وقول النظم: وواصف الإسلام من زيادته، (والأمانة) فلا حضانة لفاسق، لأنه لا يلى ولا يؤتمن، وكذا السفية، والصبى والمغفل، وتكفى العدالة الظاهرة كشهود النكاح. نعم إن وقع نزاع فى الأهلية فلا بد من ثبوتها عند القاضى، كما أفتى به النووى، قال فى التوشيح: وبه أفتيت فيما إذا تنازعا قبل تسليم الولد، فإن تنازعا بعده فلا ينزع ممن تسلمه، ويقبل قوله فى الأهلية، (و) الشرط فى حضانة المرأة (أنها ترضعه إن كانه) بهاء السكت، أو الضمير أى: إن كان رضيعا، فإن لم يكن لها لبن، أو امتنعت من الإرضاع فلا حضانة لها لعسر استئجار مرضعة، تترك منزلها وتنتقل إلى مسكن المرأة، وهذا ما أفهمه كلام الروضة وأصلها، وبه صرح ابن الرفعة وفيه فيما إذا لم يكن لها لبن نظرا، لأن غايتها أن تكون كالأب، ونحوه ممن لا لبن له، وذلك لا يمنع الحضانة، وكلام الأئمة كما قال الأذرعى وغيره يقتضى الجزم بأنه لا يشترط كونها ذات لبن، وعبارة المحرر: وهل يشترط لاستحقاقها الحضانة أن ترضعه إذا كان رضيعا، ولها لبن؟ فيه وجهان: أجاب أكثرهم بالاشتراط، ومن هنا قال البلقيني: المراد على الأصح أن تكون ذات لبن، كما صرح به فى المحرر، وحاصله أنه إن لم يكن لها لبن فلا خلاف فى استحقاقها، وإن كان لها لبن وامتنعت فالأصح لاحضانة لها. انتهى.

.....
.....

باب الحضانة

قوله: (فلا حضانة لفاسق) لو تاب الفاسق، فالمتجه ثبوت حقه فى الحال من غير احتياج إلى استبراء (م.ر.).

قوله: (أى إن كان رضيعا) يجوز رجوعه للأول أيضا، فيكون الخبر لكان محذوفا.

قوله: (فإنه لا يشترط كونها إناث) وحيث أنها فلها الحضانة، ويحضر لها مرضعة (م.ر.).

قوله: (وامتنعت) أى: بغير عذر وإلا فلها الحضانة، ويأتى لها بمرضعة إلى زوال العذ (م.ر.).

.....

(ومبطل) لحضانتها (نكاح من) أى: نكاحها من (لا حق له* فى حضنه) بفتح

الحاء أى: حضنة الولد، وإن لم يدخل بها الزوج لخبر «أنت أحق به ما لم تنكحى»، ولأنها مشغولة عنه بحق الزوج، قال الماوردى: ولأن على الولد وعصبته عارا فى مقامه مع زوج أمه، (وإن رضى) أى: زوجها (أن تدخله) أى: الولد داره فإنه لا حضنة لها، كما لو رضى السيد بحضنة أمته، نعم إن رضى الأب معه بقى حقها، ويسقط حق الجدة، وكذا لو اختلعت بالحضنة وحدها، أو مع غيرها مدة معلومة فنكحت فى أثنائها، لأنها إجارة لازمة، لكن ليس الاستحقاق فى هذه بالقرابة. بل بالإجارة، أما إذا نكحت المرأة من له حق فى الحضنة كعمه، وابن أخيه وابن عمه، وجده لأبيه، فلا يبطل حقها، كما لو كانت فى نكاح الأب، ولقضائه عليه بنت حمزة لخالتها، لما قال جعفر: إنها بنت عمى وخالتها تحتى، ومحلها إذا رضى من نكحها بحضانتها؛ لأن له الامتناع منها، كما سيأتى فى كلامه.

(وعاد) حقها (أن تطلق) ولو طلاقا رجعيا، والعدة قائمة لزوال المانع، لكن إن كانت فى مسكن الزوج، فله منع المحضون من دخوله، كما سيأتى. (كعود) أى: كما يعود حقها بعود (الشرط) من الحرية والعقل وغيرهما، مما مر بعذر زواله، أو وجوده بعد عدمه لما مر، (بل* إن قال) من نكحها، وله حق فى الحضنة، أو لا حق له فيها لكن طلقها (لا يدخل) أى: الولد (دارى يمتثل) قوله: فيمتنع عليها إدخاله. (وإنما يحضن) بالبناء للمفعول (من لا يستقل) بأموره، ولا يهتدى لمصالحه لصغر

.....
قوله: (من له حق فى الحضنة إلخ) فلو فسق انقطعت حضنة الأم، قاله شيخنا الرملى، وخالفه شيخنا أى: زى، لأن الحضنة لغیره حقيقة. انتهى، «ق.ل».

قوله: (وابن أخيه) صورتها أن تتزوج أخت الطفل لأمه من ابن أخيه لأبيه، فإن الأخت للأم حينئذ لا يسقط حقها «ب.ر» منهج.

قوله: (وجده لأبيه) أى: كأن تتزوج به خالة الطفل.

قوله: (فى سكن الزوج) أى: المطلق.

.....

أو جنون أو خبل أو قلة تمييز. (ونسبة الرق لسيد جعل) أى: وجعل للسيد الحضانة بنسبة رق المحضون، فلو كان نصفه رقيقا كان له نصف حضانته، ونصفها لقريبه الحر، فإن رضى أحدهما بالآخر، أو رضىا بمهاياة، أو باكتراء حاضن، فذاك، وإلا اكرتري الحاكم حاضنا، وأوجب المؤنة عليهما وإن كان رقيقا فحضانته لسيدة، وهل له نزع من أحد أبويه إن كان حرا؟ وجهان، بناء على قولى جواز التفريق،

قوله: (من أحد أبويه) كذا «م.ر» وحجر، لكن الذى فى «س.م»: الاقتصار على الأم حيث قال: تلخيص القول فيه أن الولد الرقيق حضانته لسيدة، إلا إذا كان قبل السبع وأمه حرة. انتهى. ومثله متن الإرشاد، لكن زاد حجر فى شرحه الأب أيضا، ثم قال: فلا تثبت للسيد بل للحر منهما، بخلافه بعد السبع أى: التمييز إلى البلوغ فإنها أى: الحضانة للسيد الجواز التفريق بين الأم والولد بعد التمييز، وفيه إشكال أجبت عنه فى الأصل. انتهى. ثم رأيت فى الروضة حكاية الوجهين فى الأم والأب جميعا، ثم قال: وولد أم الولد من زنا أو زوج له حكمها يعتق بموت السيد، وحضانته لسيدة مدة حياته، وهل له الحضانة فى ولدها من السيد؟ وجهان الصحيح لا حضانة لها لنقصها، واعلم أن قول (س.م). وحجر: إن الحضانة لغير السيد قبل السبع تساهل؛ لأن الحضانة للسيد مطلقا وإنما الكلام فى جواز نزع فليتامل.

قوله: (إن كان حرا) يتصور فى الأم بأن عتقت بعد ولادتها، أو أوصى بأولادها ثم عتقت.

قوله: (وهل له نزع من أحد أبويه إلخ) عبارة الروض: وللرجل حضانة رقيقه، وولده من أمته، وله نزع من أبيه أو أمه الحرين بعد التمييز، قال فى شرحه: وتسليمه إلى غيرهما بناء على جواز التفريق حينئذ. انتهى.

قوله: (بناء على جواز التفريق) اعترض فى الخادم هذا البناء بأن تحريم التفريق مختص بالرقائق، قال: ويأتى فيه أيضا الإشكال الذى أشار إليه ابن الرفعة وهو أن الخلاف فى جواز التفريق مختص بما بعد التمييز، أما قبله فيعزم قطعاً قال شيخنا الشهاب: أقول: وكلا الإشكاليين مدفوع؛ وذلك لأننا نقول: لا شك أن بين الأصل الحر وولده الرقيق القاصر بعضية واتصالا محوجا إلى نظر الفقيه فى ثبوت الحضن نظر لذلك وعدمه نظرا إلى مراعاة حق السيد، فجرى فى ذلك وجهان مبنيان على الوجهين فى التفرقة بين الرقيقين إن حرمنها فى

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

ولاحضانة لذى الولاء على الأصح لفقد الملك والقراية للذين هما مظنتا الشفقة، ثم إذا بلغ الولد عاقلا تنقطع عنه الحضانة والكفالة، ويبقى إسكانه، وقد أخذ فى بيانه فقال.

(إسكان بكر) ولو رشيدة ثابت (لأب فأب أب) حتى تزوج وتزف، وذكر الترتيب بين الأب وأبيه من زيادة النظم، وقضية كلامه كأصله عدم ثبوت ذلك للأم، وليس كذلك ففى الروضة كأصلها فإن كانت بكرا غير مزوجة فعند أبويها إن اجتماعا، ومن

قوله: (إسكان بكر) أى: خلية أما المروجة فإسكانها للزوج، وكذا يقال فى الثيب. انتهى. شرح الإرشاد، وهو مأخوذ من قول الشارح: حتى تزوج وتزف.

قوله: (وليس كذلك) لكن هذه طريقة العراقيين، والمصنف جرى على طريقة الغزالي، وقد صرح كما فى الروضة باختصاص هذه الولاية بالأب والجد كولاية الإجماع فى النكاح، وحينئذ فالمصنف جار على أنها تجبر كما هو رأى الغزالي، كما يدل عليه عطف إسكان الثيب عند الاتهام، فالأولى للشارح أن يبين طريقة المصنف وبنه عليها، ثم يذكر ما هو المعتمد.

الرفيقين، نظرا إلى البعضية التى بينهما فثبت هنا الحضانة للأصل الحر على ولده الرقيق نظرا للبعضية التى بينهما وإن جوزنا التفرقة بين الرفيقين نظرا لحق السيد، وإعراضا عن البعضية، ولا شىء من البناء أجلى من هذا ولا جامع أولى منه، فقد اتضح كلام الشيخين واندفع الإشكالان معا، وحيث كان الأمر كما قال ابن الرفعة: من أن محل الخلاف فى التفريق بين الرفيقين إنما هو بعد التمييز كان الأصح فى مسألتنا أن للسيد الانتزاع؛ لأن الأصح جواز التفريق بعد التمييز (والله أعلم). انتهى كلام شيخنا.

قوله: (ففى الروضة كأصلها إلخ) كان وجه الاستدلال بكلام الروضة كأصلها المذكور: أنه سوى بين الأب والأم فى الثبوت على قول، وفى عدمه على آخر، فإذا أثبت المصنف للأب فليثبت للأم فليتأمل.

باب الحضانة

قوله: (فثبت هنا الحضانة إلخ) لعل مراده بالحضانة وضع يده عليه، وإلا فالحضانة الشرعية للسيد على القولين، وإنما الخلاف فى جواز نزع من أصله الحر وتسليمه لآخر كما هو صريح الروضة والشرح، ومعنى هذا أن يتولى هو تربيته وإصلاحه، مع كونه أى: المحضون مع أصله الحر، ولعل من فروع هذا أن الحر لو كان هو الأم ولها لبن، وأبت إرضاعه لا ينزعه منها لأنها ليست حاضنة. فتأمل.

اختارته منهما إن افترقا، وهل تجبر على ذلك؟ وجهان أحدهما وصححه ابن كج والإمام الغزالي: نعم لعرضتها للآفات ولأنها تجبر على ما هو أعظم من ذلك حبسا، وهو النكاح، والثاني وبه قطع العراقيون: لا، لكن يكره لها مفارقتها قال في المهمات: وعليه الفتوى: فقد نقله الماوردي عن النص (و) إسكان (يثب عند اتهام) ثابت (للعصب) كالأب والجد وغيرهما، وكذا الأم فالمحرم منهم يضمها إلى نفسه إن رأى ذلك، وغير المحرم يسكنها موضعا يليق بها ويلاحظها دفعا لعار النسب، وتجبر على ذلك، فإن لم تكن تهمة فلا إجبار لأنها صاحبة اختيار وممارسة وبعيدة عن الخديعة، لكن الأولى ألا تفارق أهلها.

(قلت فإن تتهم البكر حبي) أى: أعطى (ولاية الإسكان) عليها الثابتة للأبوين

.....
قوله: (نعم) وحينئذ لا يتولى هذه الولاية إلا من له الإجماع فى النكاح، وهو الأب والجد؛ لأنها ولاية إجبار كولاية إجبار النكاح، فلا تثبت للأم ولا لباقي العصب.
قوله: (وتجبر على ذلك) أى: ولو لغير المحرم فى النكاح بلا خلاف.

قوله: (ولاية الإسكان الثابتة إلخ) صريح فى ثبوت ولاية الإجماع للأب والجد فيما سبق، وهى طريقة الغزالي.

قوله: (قال فى المهمات وعليه الفتوى) كذلك اعتمده ابن المقرئ وأثبتته فى متن الإرشاد، وجمع هذه المسائل بعبارة حسنة وجيزة حيث قال: ولعصبه وأم إسكان ذات تهمة جبرا لا عفيفة ولو بكرا. كذا بخط شيخنا، ولا يخفى مخالفة المصنف لكلام الإرشاد، وفى شرحه بعد تقرير كلامه قيل: للولى إسكان البكر جبرا مطلقا، وعليه جرى الحاوى، وعليه فالأصح أن ذلك لا يختص بالأب والجد، بل مثلهما سائر العصب خلافا لما فى الحاوى أيضا. انتهى وفى شرح الروض، وذكر أى: الأصل فى البكر أى: عند عدم الرية أنه يكره لها مفارقة أبويها. انتهى.

قوله: (فإن لم يكن تهمة فلا إجبار) ينبغى اختصاص ذلك بالرشيدة، فإن كانت قد بلغت سفهية فيجوز فيها ما سيأتى فى الأمر بالأولى «ب.ر.»

قوله: (للولى) أى: دون غيره والمراد بالولى والى الإجماع فى النكاح، وهو طريقة الحاوى التابع فيها للغزالي، وقال البغوى: فى ثبوتها للأخ والعلم وجهان. انتهى. روضة، وجرى صاحب الإرشاد على أصح الوجهين.

قوله: (وعليه فالأصح إلخ) هذا أصح فى ذاته لا على القول. تأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

والجد (باقى العصب) كما فى الثيب، وهذه الزيادة مفهومة بالأولى مما قبلها لأن البكر أولى من الثيب بالاحتياط.

(وقولهم) أى: العصبه أى: قول كل منهم إن ثم ربيبة وقد أنكرتها (كاف) بلا بينة، فإن طلبها يجر إلى نوع افتضاح، (وأما أمرد* منقذ التهمة) بأن خيف عليه فتنة (لو ينفرد) عن أبويه.

(فامنعه من فراقه للام* والأب والجد ونحو العم) من العصبه، بخلاف ما إذا أزلت مروءته، أو لم تنقذ فيه تهمة، وبلغ رشيدا فيهما لاستقلاله مع انتفاء التهمة، لكن الأولى ألا يفارقهم ليخدمهم ويبرهم، فإن بلغ عاقلا غير رشيد فأطلق جماعة أنه كالصبي فتدام حضائنه، وقال ابن كج: إن كان عدم رشده لعدم صلاح ماله فالحكم كذلك، أو لعدم صلاح دينه، فالصحيح أنه يسكن حيث شاء، قال الشيخان: وهو تفصيل حسن واستشكله ابن الرفعة بأن العار اللاحق بسبب سفه الدين أشد، واعتناء

قوله: (قلت إلخ) هذا يفيد أن قوله: إسكان بكر إلخ مخصوص بغير التهمة، فهو مخالف لقول الإرشاد: لا عفيفة ولو بكرا فليتأمل.

قوله: (فإن تتهم إلخ) مثله فيما يظهر حالة عدم الاتهام السابقة على ما ذهب إليه ابن كج من الإيجاب، ويحتمل اختصاص ذلك بالأب والجد فقط، كما اقتضاه صنيع المتن السابق، ثم رأيت فى شرح الجوىرى إنه على القول بإيجاب البكر لا يختص الحكم بالأب والجد. كذا بخط شيخنا.

قوله: (للأبوين) أى: الأب والأم.

قوله: (مفهومة بالأولى) فعلم أنها تجر على ذلك بالأولى لما من إيجاب الثيب.

قوله: (وقولهم كاف بلا بينة) ظاهره أنه لابد من اليمين. كذا بخط شيخنا، وكتب أيضا ويصدق الأول بيمينه فى دعوى الرية.

قوله: (وهو تفصيل حسن) جزم به الروض.

قوله: (فهو مخالف لقول الإرشاد إلخ) هو كذلك لأن الحاوى تابع للغزالي وتبع الإرشاد العراقيين.

قوله: (ويحتمل اختصاص ذلك إلخ) نقل فى الروضة تصريح الغزالي الذى جرى المصنف على طريقته بالاختصاص بالأب والجد كولاية الإيجاب فى النكاح، ثم قال: وذكر البغوى فى ثبوتها أيضا للأخ والعم وجهين قلت: أرجحهما ثبوتها. انتهى.

فقوله: لا يختص أى: على الراجح.

باب الحضانة

٥٩١

الشارع بدفعه أتم فالمنع لأجله من الانفراد أولى من المنع بسفه المال انتهى . فإن قلت : سفه المال أقوى لإعادة الحجر به دون سفه الدين قلت : قد يجاب بأن ذاك بعد فك الحجر ، وكلامنا هنا فيما قبله إذ الفرض أنه بلغ غير رشيد ، وآخر زيادة النظم قوله : ونحو العم ، وإذا اجتمع عدد من مستحقى الحضانة فإن تراضوا بواحد فذاك ، أو تدافعوها فسيأتى ، أو طلبها كل منهم وهو بالصفة المعتبرة .

(تقدم الأم) لقربها ووفور شفقتها (فأمهات * للأم بالإناث مدليات) لمشاركتهم إياها فى الإرث والولادة .

(قربى فـقربى) أى : تقدم منهن القربى فالقربى ، وخرج بالمدليات بالإناث ساقطة الإرث ، وهى المدلية بذكر بين أنثيين ، كأم أب الأم لأنها تدلى بمن لا حق له فى الحضانة بحال فكانت كالأجنبية ، بخلاف أم الأم إذا كانت الأم فاسقة ، أو مزوجة لاستحقاقها الحضانة فى الجملة ، (فأب فأمهات * أب كذا) أى : مدليات بالإناث القربى فالقربى ، بخلاف المدلية بذكر بين أنثيين ، وقدم الأب على أمهاته لإدلائهن به ، وقدم عليه الأم وأمهااتها لاختصاصهن بالولادة المحققة ، ولأنهن أليق بالحضانة منه كما مر ، ولأنه لا يستغنى فى الحضانة عن النساء غالبا ، وإنما قدمن على أمهاته للولادة المحققة ، ولقوتهن فى الإرث ، إذ لا يحجبن بالأب ، بخلاف أمهاته (فأب ذا) أى : الأب (فوالدات) .

قوله : (بأن العار إلخ) لم ينظروا فى هذا الباب إلا للعار اللاحق بسبب العرض ، بدليل أن البكر لا تجبر إن لم تكن تهمة ، ولو كانت غير مصلحة لدينها ، وفرض الكلام فيمن بلغ غير رشيد ، ولم ينقدح فيه تهمة ، ولعل سر ذلك أن تضرر الأبوين والعصبات بفساد المال أكثر منه بفساد الدين فروعى دفع ضررهم بإثبات الإسكان لهم ، ولا ينافى هذا أن اعتناء الشارع بدفع سفه الدين أتم بوضعه الحدود لتضييعه دون تضييع المال . فتأمله .

قوله : (قلت قد يجاب إلخ) هذا الجواب لا يمنع دلالة التفرقة بعد فك الحجر على أن نفقة المال أقوى فتأمله .

قوله : (لاستحقاقها) أى : الأم الحضانة فى الجملة أى : فأم الأم مدلية بمن له حق فى الحملة فى يشكل على التعليل المذكور .

قوله : (هذا الجواب إلخ) أشار لذلك الشارح بقوله : قد يجاب .

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

(أب) لذى أى: أبى الأب (على ترتيب ما قلناه) من تقديم الأقرب فالأقرب من الآباء، والقربى فالقربى من أمهاتهم المدليات بالإناث، ومن تقديم كل أب على أمهاته، (ثم * مولود أصليين) أى: ثم بعد أمهات الأب وإن علا يقدم ولد الأبوين أخوا كان أو أختا لوفور شفقتة، مع زيادة قرابته، (فوالد) بالجر أى: ثم بعد ولد الأبوين يقدم ولد الوالد أى: الأب أخوا أو أختا لقوة إرثه ولأن الأخ عصبه والأخت قد تكون كذلك (فأم) أى: ثم بعد ولد الأب ولد الأم أخوا أو أختا لقوة قرابته بالإرث.

(يتلوه خالات كذا) أى: لأبوين ثم لأب ثم لأم لإدلائهن بالأم التى هى أقوى فى الحضانة من الأب (فالولد * لولد) أى: ثم بعد الخالات يقدم ولد ولد.

(لأبوين يوجد) ذكرا أو أنثى، (ثم) ولد ولد (أب) ذكرا أو أنثى إلا ابن الأخت لأبوين أو لأب كما يعلم من قوله: بعد ولا للذكر الذى هو لم يرث (يتلوه) أى: ولد

قوله: (كأم أبى الأب) هذه العبارة تشمل التى من جهة الأم، والتى من جهة الأب وهو كذلك. انتهى. عميرة على الخلى.

قوله: (ثم مولود الأصلين) قال «ق.ل» على الجلال: وتقدم بنت أنثى كل جهة على بنت ذكرها.

قوله أيضا: (ثم مولود أصليين) ما سبق كان فيه التقديم بالقرب، وهنا التقديم بالقوة، وعلم أن الجد هنا مقدم على الأخ كما فى النكاح بخلاف الإرث.

قوله: (فالولد لولد) وقد من الخالات لأنها مدلية بالأم بلا واسطة، بخلاف ولد الأخ، وولد الأخت فإنهما يدلان بالأخ والأخت، وهما مدليان بالأبوة، أو الأمومة، أو بهما. انتهى. شيخنا (ذ).

قوله: (يقدم ولد الأبوين أخوا كان) صريح هذا كما ترى أن الأخ الشقيق يقدم على الأخت للأب، وليس كذلك بل الأخت للأب مقدمة على الأخ الشقيق، به عليه ابن المقرئ، كذا بخط شيخنا، وسيأتى تصريح الشارح بما صرح به هذا الكلام، وما كتبه شيخنا عليه فى آخر الصفحة. قوله: (يقدم ولد ولد). عبارة العراقى: ثم أولاد الأخوة للأبوين ثم لأب. انتهى. قوله: (أخوا أو أختا) بيان لفرع الأم.

ولد الأب. (بنت فرع أم) أختا أو أختا لمزيد القرب والشفقة المبني عليهما أمر الحضانة، بخلاف ولاية النكاح فإنها منوطة بمن يدفع العار عن النسب. وخرج بنت فرعها ابن فرعها لضعف القرابة. مع بعد الأهلية للحضانة. وإنما ثبتت لبنت فرعها وللخاله ونحوهما لانضمام الأنوثة التي هي أليق بالحضانة إلى القرابة، (يتلوه) أى: من ذكر من بنت فرع الأم (فرع الجد للأصلين) أى: ولد الجد للأبوين من العم والعمة، (ثم) فرع الجد (للأب) منهما (ثم) بعده (عمة لأم) بخلاف العم لأم لأنه ذكر غير وارث، ثم (إن فقدت) أى: العمة (يحضن من قد سمي بنات خالات فأحوال) أى: ثم بنات أخوال (تلا) هن (بنات عمات) لهدايتهن بالأنوثة إلى الحضانة، وإن لم يكن لهن محرمية (بنظم هؤلاء) أى: الخالات والأخوال والعمات، فتقدم التي للأبوين، ثم التي للأب، ثم التي للأم، لكن إن كان المحضون ذكرا فإنما يكون لهن حضانتها ما لم يبلغ حدا يشتهى مثله، كما هو معلوم وخرج ببناتهم بنوهم لأنهم ذكور غير وارثين، وذكر بنات الأخوال زاده الناظم تبعا لتصحيح الشيخين، قال فى المهمات تبعا لصاحب المطلب: وليس بصحيح إذ لا حضانة لأنثى أدلت بذكر غير

.....
قوله: (أى: ولد الجد للأبوين) عبارة العراقي: ثم الأعمام والعمات لأبوين، وهو المراد بفروع الجد للأصلين فقوله: للأبوين راجع لولد.

قوله: (لكن إن كان إلخ) راجع لبنات الخالات والأخوال وبنات العمات لعدم كونهن محارم، بخلاف المحارم وبخلاف ما إذا كان الحاضن غير المحرم ذكرا فإن الحضانة له ولو كان المحضون أنثى مشتتة، وسيأتى الفرق فى الحاشية.

قوله: (بنظم هؤلاء) أى: بترتيب.

قوله: (لتصحيح شيخنا إلخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى تصحيح الشيخين، وقال إنما يراعى الإدلاء بمن له حق فى الحضانة عند قوة النسب، بخلافه عند ضعفه بتراخيه. انتهى وقد يشكل عليه عدم استحقاق بنت العم للأم، إلا أن يفرق بقرب بنت الخال إلى الأم التى هى الأصل فى الحضانة.

قوله: (عند قوة النسب) أى: عند قوة نسب من تثبت له الحضانة غير المدلى بمن لا حق له فى الحضانة كأم أبى الأم مع الأب، وعبارة «م.ر»: أجاب الوالد بأن فى الجدة الساقطة الحضانة ثابتة لأقرباء فى النسب، فانتقلت عنها الحضانة، وأما بنت الخال فقد تراخى النسب فلم يؤثر فيها عدم إدلائها بوارث. انتهى. ويرد عليه بنت العم للأم وبنت ابن البنت بما ذكره المحشى فتأمل.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

وارث، وهن بذلك أولى من أم أب الأم، وقال البلقينى: فى كلام الراقى ما يدل على أن ذكره لبنات الأخوال سبق قلم وذكر كلامه وبينه، وقول النظم: من قد سمى أما فاعل يحضن وبنات خالات منصوب بسمى، وأما مفعوله والمراد به المحضون وبنات خالات مرفوع بالفاعلية، (فولد عم) أى: ثم بعد بنات العمات يقدم ولد عم وارث ذكرًا كان أو أنثى، (دون) ولد (من) أى: عم (لا إرث له) وهو العم للأم فلا حضانة له كإبيه. (تقدم الأنثى بكل منزله) على الذكر بها كما قدمت الأم على الأب، فيقدم كل من الأخوات الثلاث على أخيها الذى فى مرتبتها، وكذا فى الباقي لما مر أن

قوله: (عم) عبارة الروض بنت خالة ثم بنت عمّة، ثم بنت عم وارث، ثم أولادهم على ما سبق قال فى شرحه: ثم خالة الأبوين، ثم عمتهما صرح به الأصل. انتهى.

قوله: (وأما مفعوله) أى: يحضن وقوله: بالفاعلية ليحضن والتقدير يحضن من قد ذكر وهو من لا يستقل بنات خالات.

قوله: (ولد عم) قال فى الروض: وابن العم ونحوه أى: ممن هو وارث غير محرم يتسلم الصغيرة لا من تشتهى، بل يعين لها ثقة أى: امرأة ثقة بأجرة، أودونها، فإن كانت له بنت سلمت إليها بإذنه. انتهى قال فى شرحه: قال الأسنوى: ويعتبر كونها ثقة وتبعه الزركشى، قال: وما يتوهم من أن غيرتها على قريبتها وأبيها يغنى عن ذلك مردود؛ لتفاوت الناس فى ذلك، فاعتبرت الشفقة مطلقا حسما للباب. انتهى وعلم من ذلك أن لنحو ابن العم حضانة المشتهاة وغيرها غاية الأمر أنه لا يسلم المشتهاة، وهذا بخلاف بنت العم، فإنه لا حضانة لها على الذكر المشتهاة، وفرق فى شرح الروض بأن الرجل لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة، وباختصاص ابن العم بالعصوبة والولاية والإرث.

قوله: (على أخيها الذى فى مرتبتها) اقتضت هذه العبارة أن الأخ للأبوين مثلا يقدم على الأخت للأب مثلا، وبه صرح فى قوله الآتى: كما يقدم أخ لأبوين على الأخت للأب، قال ابن المقرئ: إن هذا توهمه بعض الطلبة حتى رأى فى الشامل أن الأخت للأم مقدمة على الأخ للأبوين فرجع عنه. انتهى وحزم فى الأنوار بما قاله ابن المقرئ وهو قضية ما فى الروضة وشرح الجلال الحلى نعم ماسلكه الشيخ هو قضية المتن برلسى.

قوله: (لا يستغنى إلخ) ولهذا إذا نكح لا يبطل حقه، بخلاف المرأة إذا نكحت بطل حقه.

قوله: (قضية ما فى الروضة) عبارتها: وتقدم الأخوات على الإخوة. انتهى. وعبارة الحلى: تقدم الأخت على الأخ، قال الشيخ عميرة: بعد مثل ما هنا وقس عليه ما يشابهه كتبت الأخ وغيرها. انتهى. وحزم «ق.ل.» بما قاله ابن المقرئ.

الحضانة بالإناث أليق، وإن الذكر لا يستغنون فيها عن النساء غالبا، وتقدم بنت أنثى كل مرتبة على بنت ذكرها، وإليه أشار بقوله.

(وبنت أخت تسبق المنتسبه * إلى أخ) أى: تقدم على بنت أخ، بشرط علم مما مر وقد زاده بقوله: (إن كانتا فى مرتبه) فإن كانتا فى مرتبتين فالعبرة بالمرتبة المقدمة، فتقدم بنت أخ لأبوين على بنت أخت لأب، كما يقدم أخ لأبوين على أخت لأب، لأن مرتبته مقدمة على مرتبتها، وإذا استوى اثنان من كل وجه كأخوين لأبوين وتنازعا قدم بالقرعة، وهل تقدم خنثى كل مرتبة على ذكرها لاحتمال الأنوثة أو لا للشك؟ وجهان أصحهما فى الروضة المنع، وفيها لو أخبر بذكورته، أو أنوثته عمل به فى الإسقاط، وكذا فى الاستحقاق على الأصح، ولو كان للمحزون زوج كبير أو زوجة كبيرة ولأحدهما تمتع بالآخر، قال الروياني: قدمت الزوجية على القرابة وفيها كأصلها، ولبنت المحزون المجنون حضانتها بعد الأبوين. ذكره ابن كج فهى مقدمة على الجدات.

قوله: (عمل به) أى: يمينه.

قوله: (قدمت الزوجية إلخ) فهذه وما بعدها خارجتان من الحكم السابق.

قوله: (بعد الأبوين) مقتضاه أنها مؤخرة عن الأب، لكن عبارة شرح «م.ر» على قول المنهاج: وأولاهن أم، ثم أمهات لها نصها، نعم تقدم عليهن بنت المحزون كما يأتى بما فيه. انتهى. ويلزم من تقدمها عليهن تقدمها على الأب لتأخره عنهن فالأولى أن يقول بعد الأم. انتهى. يجير مى، وعبارة الروض وشرحه: لبنت المجنون عند عدم أبويه حضانتها، فهى مقدمة على الجدات، ومثله فى الروضة، والمراد عند عدم الأبوين الحقيقيين لا ما يشمل الجد والجدة بخلاف للزركشى قاله فى التحفة بعد نقل ما قاله الزركشى، والأقرب للمنقول

قوله: (تمتع بالآخر) قال فى شرح الروض: والمراد باستمتاعه بها جماعه لها فلا بد أن تطيقه، وإلا فلا تسليم إليه كما مر فى الصداق، وصرح به ابن الصلاح هنا فى فتاويه. انتهى.

قوله: (بعد الأبوين إلخ) قال فى شرح الروض: لكن قال الزركشى: لا ينبغى التخصيص بالأبوين بل سائر الأصول كذلك. انتهى، شرح الروض، وقد يقال: إذا قدمت على الأبوين فهم تقدمها على سائر الأصول بالأولى.

قوله: (قدمت على الأبوين) انظر من أين هذا.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

(قلت) إذا عرف ما مر (فلا حضانة لمحررم * أنثى دلت) بمعنى أدلت (يذكر أن يحرم).

(إرثا) كبنت ابن البنت وأم أبى الأم، (ولا للذكر الذى هو * لم يرث) سواء فيه المحرم وغيره، كما قال: (المحررم) كالخال والعم للأُم وابن الأخت، (والغير) أى: وغير المحرم كابنى الخالة والخال، وابن العم للأُم فى ذلك (سوا) هذا كله فى غير المميز، أما المميز فحكمه ما ذكره بقوله.

(ومرتضى) أى: وقدم مختار (مميز) ممن له الحضانة لأنه ﷺ خير غلاما بين

.....
التخصيص بالأبوين لأنه المتبادر من العبارة المذكورة، وهو مستلزم لتقديمها على سائر الأصول غيرهما، ويتفرع عليه ما لو اجتمعت جدة لأُم وأب وبنت فهل الأب المحجوب بأُم الأم حاجب للبنت هنا؟ فتقدم أم الأم، ثم الأب، ثم البنت، ولا نظر لحجبه كما فى الأخوة يحجبون الأم والجد، وإن حجبا أولا فيقدم الأب، ثم البنت، ولاحق لأُم الأم لحجبها بالبنت، وإن حجت بالأب لما تقرر أن المحجوب قد يحجب، فالخاصل أن الجدة من حيث هى محجوبة بالبنت، والبنت من حيث هى محجوبة بالأب، فأيهما المقدم للنظر فيه مجال. انتهى. والظاهر أن عبارة «م.ر» السابقة هى عبارة التحفة، ومراده كحجر الاحتمال الثانى فى كلام حجر، وإن لم ينقله «م.ر» فيما سيأتى، كما نبه عليه الرشيدى.

قوله: (فلا حضانة لمحررم أنثى) أى: أو غير محرم وكانت بنت عم للأُم كما يعلم مما مر، وهو فى «ق:ل» على الجلال.

قوله: (وقدم مختار مميز) ولا يجبر عليها إلا إن لزمته نفقته، وفى الروض وشرحه: فرع لو اختار أحدهما فامتنع من كفالته فعلة الآخر، وإن امتنعا منها وكان بعدهما مستحقان

قوله: (لمحررم أنثى إلخ) خرج به بنات الخال المتقدمة فلا يرد عليه.

قوله: (ومرتضى مميز) عبارة الروض: الطفل بعد التمييز يخير بين أبويه إن افترقا وصلحا، قال فى شرحه: أما إذا صلح أحدهما فقط فلا تخيير والحضانة له، فإن عاد صلاح الآخر أنشئ التخيير. انتهى ثم قال فى الروض: ولو خير فسكت فالأُم أولى، فإن اختارهما أقرع انتهى، ثم قال: فرع: اختار أحدهما فامتنع كفعله الآخر، فإن رجع أعيد التخيير. انتهى.

قوله: (خرج به) أى: بقوله: محرم، لكن يلزم خروج بنت العم للأُم مع أنها لا حضانة لها، ولا محرمية إلا أن يكون فى المفهوم تفصيل.

أبيه وأمه حسنه الترمذى، والغلام كالغلام كما فى الانتساب فيخير بين الأبوين وإن علوا بترتيبهما السابق، أو اختص أحدهما بزيادة دين أو مال، فإن لم يكن أب ولا جد خير بين الأم وإن علت، وبقية العصبه بترتيبهم السابق لكن لا تسلم المشتهاة لغير

..... لها كالجدة والجددة خير بينهما، وإلا بأن لم يكن بعدهما مستحقان أحبر عليها من تلزمه النفقة لأنها من جملة الكفاية. انتهى. ويؤخذ منه أنه لو امتنع جميع مستحقى الحضانة من حضن غير المميز أحبر عليها من تلزمه نفقته. انتهى. «س.م»، وسيأتى التصريح بما أخذه فى المصنف، قلت: ويؤخذ منه أيضا أنه لو لزمته النفقة لا يجبر إلا إذا لم يكن بعده من يخير بينهما، ولا مانع منه مع لزوم النفقة للمتنع.

قوله: (مميز) هو من يصل إلى حالة بحيث يأكل وحده ويشرب وحده وسيتنحى وحده، ولا يتقيد بسبع سنين، ويعتبر مع ذلك ما يأتى فى الشرح.

قوله: (بترتيبهم السابق) عبارة شرح الإرشاد لحجر: ولا يخير بين أهل الحضانة مطلقا، بل لابد من الترتيب فيخير أولا بين الأم، أو الجدة عند عدم الأم والأب، ثم بينهما وبين الجد، ثم بينهما وبين ولد الأبوين، ثم ولد الأب، ثم بينهما وبين العم، ثم ولده، وعبارة الأنوار: ويخير بين الأم والجد عند عدم الأب، وكذا بينهما، وبين من على حاشية النسب كالأخ والعم وابنه بالترتيب المعتبر فى الحضانة، ولا يخير بين الأب والأخت أو الخالة، بل الحضانة له. انتهى. وقوله: ولا يخير بين الأخت إلخ ضعيف، والمعتمد التخيير، ومنه يعلم أن معنى قول الشارح: فإن لم يكن أم خير بين الأب وإن علا والأخت أو الخالة أى: إن لم يوجد من توسط بينهما، وإنما نص على ذلك لوقوع الخلاف، ومثله يقال فى قوله: فإن لم يكن أب إلخ لوقوع الخلاف فى اختصاصها حينئذ بالعصبه، كما يؤخذ من شرح «م.ر»، ثم إن قول الشارح: وبقية العصبه يفيد ألا يخير بين الأم ولدها، أعنى الأخ لأم، ويوافقه ما فى «ع.ش» حيث كتب على قول المنهاج: ويخير بين أم وجد أو غيره من الحواشى ما نضه قوله من الحواشى: أى الذكور العصبات أخذا من قوله أى: «م.ر» بجامع العصبه.

.....

.....

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

المحرم كابن العم، بل لثقة يعينها هو كبنته، فإن لم تكن أم خير بين الأب وإن علا، والأخت أو الخالة، فإن لم يكن أب، فالوجه أنه يخير بين الأخت أو الخالة وبقية العصابة، كما يخير بينهم وبين الأم، وظاهر كلامهم أن التخيير لا يجرى بين ذكرين ولا أنثيين، (فإن رجع) عن مختاره بأن اختار أحدهما، ثم رجع واختار الآخر

..... انتهى. وكأن وجه ذلك أن العصابة بدل الأب الوارد به الخبر فلا دخل لمن لا ينسب إليه كولد الأم، وأيضا ولد الأم يدلى بها فلا حق له مع وجودها، وقوله: ثانياً فإن لم يكن أب فالوجه إلخ، الظاهر أن المراد بالأخت هنا ما يعم الأخت للأم إذ هي كالخالة فى الإدلاء بالأم فليراجع وليحرر.

قوله: (والأخت أو الخالة) عبارة شرح المنهج: وخير بين أم وجد أو غيره من الحواشى، كأب أى: كما يخير بين أب وأخت لغير أب. انتهى. وكتب عليه «س.م» قوله: لغير أب أى: شقيقة أو لأم بخلاف التى للأب فلا يخير بينهما وبين الأب؛ لأنها لم تدل بالأم. انتهى. أى: وإنما أدلت به وهو موجود فكان مانعا لها، والشقيقة تدلى بجهتى الأم والأب فاعتبرت جهة الأم، وكذلك الأخت للأم فكان لكل منهما حق لقوتهما بجهة الأم، بخلاف التى للأب لا حق لها أصلا مع وجوده، ولا يقال: إن الأخت للأب مقدمة على الأخت للأم؛ لأنها إنما تقدم عند فقد الأب. انتهى. بخير مى، وقوله: بخلاف التى للأب إلخ يؤخذ منه ألا تخير بين الأب والعمة لأنها تدلى به، وحينئذ فكل من أدلى بشخص لا يقع التخيير بينه وبينه فراجع، ثم رأيت فى شرح الروض أن ظاهر كلامهم: أنه لا فرق فى الأخت

قوله: (كابن العم) مشى فى الروض على أن الأم أولى منه بالأنثى وذكر نزاعا كبيرا فى شرحه.

قوله: (والأخت) ظاهر كلامهم أنه لا فرق فى الأخت بين التى للأب وغيرها، لكن الماوردى قيدها بالتى لغير الأب لإدلائها بالأم شرح روض.

قوله: (ولا أنثيين) قال فى شرح الروض: ثم رأيت الأذرعى نقله فى الأنثيين عن فتاوى البغوى، ونقل عن ابن القطان، وعن مقتضى كلام غيره: جريانه بينهما وهو أوجه، لأنه إذا خير بين غير المتساويين فبين المتساويين أولى. انتهى.

قوله: (وذكر نزاعا إلخ) الذى اختاره النوى وأقره فى تصحيح التنبيه هو ما فى الشرح واعتماده فى شرح المنهج.

قوله: (لإدلائها بالأم) أما الأخت للأب فقط وإنما تدلى بالأب فيحببها، ولا يكون لها حق معه.

(جاز) فيحول إليه لأنه قد يظهر له الأمر بخلاف ما ظنه، أو يتغير حال من اختاره أولاً؛ ولأن المنبع شهوته، كما قد يشتهي طعاماً في وقت وغيره في وقت آخر، ولأنه قد يقصد مراعاة الجانبين، ولورجع عن اختيار الثاني إلى الأول أعيد إليه كما تصدق به عبارة النظم: فإن أكثر التردد بحيث يظن قلة تمييزه ترك عند مستحق التقديم، قال ابن الرفعة: ويعتبر في تمييزه أن يكون عالماً بأسباب الاختيار، وذلك موكل إلى نظر الحاكم، (فإن يختار أبا) له (فما منع) أى: الأب.

(أما زيارة) له لثلاث يكون قاطعاً للرحم، ولا يمنعه زيارتها لثلاث يكلفها الخروج لزيارته إلا أن يكون أنثى، فله منعها زيارتها لتالف الصيانة وعدم البروز، والأم أولى منها بالخروج لزيارتها والزيارة في الأيام مرة على العادة لا كل يوم، وإذا زارت لا يمنعهما الدخول لبيته ويخلى لها الحجرة، فإن كان البيت ضيقاً خرج، ولا تطيل المكث في بيته، وعدم منعها الدخول لازم كما صرح به الماوردي فقال: يلزم الأب أن

بين التي للأب وغيرها، لكن الماوردي قيدها بالتى لغير الأب لإدلائها بالأم. انتهى، وما قيل في الأخت للأب يقال في الأخ له.

قوله: (بين ذكرين كإخوين) ولا أنثيين كالأختين، والأوجه جريانه بينهما، لأنه إذا خير بين غير المتساويين فبينهما أولى. انتهى، «م.ر».

قوله: (فما منع أبا إلخ) أى: يحرم عليه ذلك وتدخله قهراً عليه، ولها ألا تكتفى بإخراج الولد إليها على الباب «ح.ل»، وانظر ما إذا لزم على دخولها إفساد.

قوله: (يلزم الأب إلخ) وأما إذا اختارت الأم فقال «ع.ش»: ينبغي ألا يجب عليها تمكيتها من دخول المنزل إذا كانت مستحقة لمنفعته، ولا زوج لها، بل إن شاءت أذنت له فى

قوله: (ترك عند مستحق التقديم) عبارة الروض فيبقى للأم.

قوله: (فإن كان البيت ضيقاً) ولم يكن ثم محرم أو نحوه، ولم يكن الولد ممن يستحى منه وإلا فلا يكلف الخروج كذا فى شرح الروض.

قوله: (كما صرح به الماوردي) عبارة شرح الروض: فليس له منعها من الدخول، كما صرح به الأصل وغيره وعبارة الماوردي: يلزم الأب إلخ.

الغمر البهية فى شرح البهجة الوردية

يمكنها من الدخول، ولا يولها على ولدها للنهى عنه، وفى كلام غيره ما يفهم عدم الوجوب، وبه أفتى ابن الصلاح فقال: فإن بخل الأب بدخولها إلى منزله أخرجها إليها، ويكون ذلك برضى زوج الأم، فإن أبى تعين أن تنفذ إلى الأم فإن امتنع الزوج من إدخالها إلى منزله نظرت إليها والبنت خارجة وهى داخلة، ثم نقل عن بعضهم أن الدخول من غير إطالة لغرض الزيارة لا منع منه، ولو مرض الولد فالأم أولى بتمريضه ذكرا أو أنثى لأنها أشفق وأهدى إليه، فإن رضى به فى بيته فذاك، وإلا

.....
الدخول حيث لا رية ولا خلوة، وإن شئت أخرجتها له، والفرق تيسر مفارقة الأب للمنزل عند دخول الأم بلا مشقة، بخلاف الأم فإنه قد يشق عليها مفارقة المنزل عند دخوله، فرما جر ذلك إلى نحو الخلوة.
قوله: (فإن امتنع إلخ) أى: فإن فقدت الأم وامتنع إلخ.

قوله: (برضى زوج الأم) أى: بمضى الأم إلى زيارتها خارج منزل الأب.
قوله: (فإن امتنع الزوج إلخ) قد يقال: فيه تصريح بأن الأم مزوجة وأن زوجها ممتنع من إدخالها منزله، وقضية ذلك أنه ممتنع من حضن الأم لها، وحيث فلا حق فى الحضنة كما تقدم، فيشكل هذا الكلام بأن التخيير إنما هو بين من له حق فى الحضنة، كما أشار إليه الشارح أولا، بل لو كان زوجها ممن لا حق له فى الحضنة، فلا حق لها فيها، وإن رضى الزوج بالإدخال كما تقدم فليتأمل «س.م».

تنبيه: قوله: (فإن امتنع الزوج من إدخالها إلخ) يفيد تصوير المسألة بالمرزوجة، فيشمل بأن المرزوجة لا حق لها فى الحضنة، والتخيير محله من له حق فيها، كما أفاده قول الشارح السابق: ممن له الحضنة، مع تفصيل المتن بين أن يختار الأب أو يختار الأم، وكما يفيد قول الروض المذكور بالهامش: إن افترقا وصلحا أى: لا حضنة إلا أن يصور ذلك بما إذا عرض التزويج بعد التخيير فليتأمل، لكن قد يشكل ذلك بالنسبة لما إذا اختار الأم إذ يعد ما يأتى من أن الأنثى تكون عندها ليلا ونهارا قهرا على الأب مع تزويجها فليتأمل.

قوله: (إنه ممتنع من حضن الأم لها) قد يقال: لا يلزم ذلك، بل قد يريد أن تكون عند أمها وإنما امتنع لا اختيارا أباه، ويعد إسقاط مثل ذلك للحضنة «م.ر».
قوله: (بما إذا عرض التزويج بعد التخيير) أى: أو عرض المنع بعده، مع سبق التزويج ممن له حق فى الحضنة.

ففى بيتها ويعود، وإذا مات لم تمنع من حضور غسله وتجهيزه إلى الدفن، ولو مرضت الأم لم يمنع الولد عيادتها ذكرا أو أنثى، ولو كانت البنت تحسن التمريض قال الرويانى: مرضتها (و) أن يختار (أما) له وهو ذكر جاز (لأب) نهارا (إرساله لحرفة ومكتب) وأخذه ليؤديه بالأمر الدينية والدنيوية لأن ذلك من مصالحه، وإن كان أنثى فعندها ليلا ونهارا ويزورها الأب على العادة، وإن اختارهما أقرع بينهما. ويكون عند من خرجت قرعته وإن لم يختار واحدا منهما فالأم أولى استصحابا، ولو سلم أحدهما كفالته للآخر كان الآخر أحق به ولا اعتراض للولد. فإن عاد وطلبها عدنا إلى التخيير والظاهر أن الخنثى فيما ذكر كالأنثى، وكلامه قد يفهم أنه لا يجب تأديبه، والذى فى الروضة وجوبه حيث قال: تأديبه وتعليمه واجب على وليه أبا كان أو جدا أو وصيا أو قима، ويكون أجرة ذلك فى مال الصبى، فإن لم يكن له مال

قوله: (لم يمنع من حضور غسله إلخ) ظاهره وإن وقع ذلك فى بيت الأب، ولو اختلفا فى موضع دفنه أحجب الأب حيث لم يخالف المصلحة (م.ر)، ولو مات بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس، وطلبت الأم نقله إليها حيث لا تغير، وأبى الأب فمن يجاب منهما فيه نظر، ولا يبعد إجابة الأم.

قوله: (قال الرويانى مرضتها) قال فى شرح الروض: بخلاف الذكر لا يلزم الأب تمكينه من أن يمرضها، وإن أحسن. انتهى.

قوله: (لحرفة ومكتب) قال فى شرح الروض: وقولهم عندها ليلا وعنده نهارا، قال الأذرعى: جرى على الغالب، فلو كانت حرفة الأب ليلا كالاتونى فالأقرب أن الليل فى حقه كالنهار فى حق غيره، حتى تكون عند الأب ليلا؛ لأنه وقت التعلم والتعليم، وعند الأم نهارا كما قالوه فى القسم بين الزوجات. انتهى.

قوله: (على العادة ويلاحظهما) قال فى الروض: وكذلك حكم غير المميز والمجنون، وعليه ضبطه. انتهى، وقوله: وكذلك أى: يكونا عند الأم ليلا ونهارا، ويزورها الأب ويلاحظهما.

قوله: (وإن لم يختار واحدا منهما) أو اختار غيرهما كما فى شرح الروض.

قوله: (قد يفهم إلخ) حيث قال للأب.

قوله: (بقرب مكة إلخ) يفيد أن النقل فى غير محرم وقد ضبطوه بأن ينقل ليلدة أخرى.

الغور البهية فى شرح البهجة الوردية

فعلى من تلزمه نفقته، (و) جاز (أخذه) أى: الأب المتصف بشروط الحضانة وإن علا (طفلته وطفله) ولو غير مميزين من الأم (إن سافرت)، ولو لغير نقلة إلى أن تعود، (أو والد) أى: أو سافر الأب وإن كان له أب ببلد الأم (لنقله)، وإن قصر السفر حفظا للنسب، ورعاية لمصلحة التأديب والتعليم وسهولة الإنفاق، بشرط أمن الدرب الذى يسافر فيه والبلد الذى يقصده، بخلاف ما إذا خيفا أو أحدهما كما ذكره بقوله.

(قلت لخوف الدرب والقطر الذى * يبغى) أى: يطلبه (لنحو غارة) علة للخوف (لم يؤخذ) أى: الولد من أمه، والواو فى كلامه بمعنى أو، والحق فى الكفاية بالخوف السفر فى حر وبرد شديدين، وفيها عن تعليق القاضى: لو أراد النقلة من بلد إلى بادية فالأم أحق، قال الأذرعى: ولم أراه فى تعليقه ولا كتب أتباعه.

(فإن ترافق) هى الأب فى سفره (يستمر) حقها، وإن اختلفا قطرا، وكذا إن لم

.....
 قوله: (لنقله) خرج سفر الوالد للحاجة، فيكون مع الأم كما فى المنهاج وسيأتى قريبا.

قوله: (لو أراد النقلة إلخ) فى شرح الإرشاد لحجر، وأنه أى: الأب يقدم أيضا لسفره لنقلة ولو من بلد لبادية خلافا للمارودى. انتهى.

قوله: (يستمر إلخ) ثم عند المفارقة يأخذه الأب. انتهى،، تقرير المرفعى.

 قوله: (واحدة كطفلته وطفله إلخ) عبارة المنهاج كغيره: ولو أراد أحدهما سفر حاجة كان الولد المميز وغيره مع المقيم حتى يعود. انتهى وهو شامل لما إذا كان الحق للمسافر منهما دون المقيم.

قوله: (شديدين) قال الأذرعى: وهو ظاهر إذا كان يتضرر به الولد، أما لو حمله فيما يقية ذلك فلا. شرح روض.

قوله: (فإن ترافق يستمر حقها) قال فى شرح الروض: ومعنى كونها على حقها عند اختلافهما مقصدا ماداما مترافقين، فلا ينافى قول الرافعى: لو رافقته فى الطريق، والمقصد دام حقها. انتهى.

.....

ترافقه واتحد قطرا، وخرج بقوله: أولا للنقلة ما لو سافر لحاجة أو نحوها كتجارة ونزهة فليس له أخذه لخطر السفر مع توقع العود، ولو سافرا معا للحاجة واختلفا دربا وقطرا، قال الرافعى: فيشبهه أن يدام حقها، قال النووى: وهو المختار ومقتضى كلام الأصحاب، ولو قال: أريد سفر نقلة فقالت: بل تجارة صدق بيمينه؛ لأنه أعرف بقصده، فإن نكل حلفت وأمسكت الولد (وسوى والده من عصابات) بعده (كهو) فيما تقرر، لما مر من حفظ النسب وغيره، سواء كان محرما أم لا.

(بل مشبه) أى: لكن نحو (ابن العم) ممن ليس بمجرم من العصابة (لن يسلم*) كبرى) أى: لا يتسلم مشتتة حذرا من الخلوة بها. (وسلمها) أنت (لبنته) مثلا حال كون بنته (معهما) فى السفر لا من الخلوة حينئذ. وهذا آخر زيادة النظم، ويستثنى من أخذه من الأم ما لو أراد الأخ نقله، وهناك ابن أخ أو عم فليس للأخ أخذه منها، بخلاف الأب والجد، لأنهما أصل فى النسب، فلا يعتنى به غيرهما كعنايتها. والحواشى ومتقاربون، فالقيم منهم يعتنى بحفظه نقله الشيخان عن المتولى،

قوله: (نقله الشيخان عن المتولى) معتمد. انتهى. «ع.ش»، واعتمده فى الروض أيضا.

انتهى. «س.م» على «ت.ح».

قوله: (فليس له أخذه) قال فى شرح الروض: نعم إن كان المقيم الأم، وكان فى بقاءه معها مفسدة أو ضياع مصلحة، كما لو كان يعلمه القرآن أو الحرفة وهما ببلد لا يقوم غيره مقامه فى ذلك فالمتجه تمكين الأب من السفر به، لاسيما إن اختاره الولد ذكره الزركشى وغيره. انتهى.

قوله: (وسلمها أنت لبنته) هذا عند السفر، وأما فى الإقامة فقال فى الروض: وابن العم ونحوه يتسلم الصغيرة لا من تشتهى، بل يعين لها ثقة أى: امرأة ثقة، فإن كان له بنت سلمت إليها بإذنه. انتهى قال فى شرحه: قوله إليها بإذنه أخذه من الأسنوى، وعبارة الأصل: سلمت إليه أى: جعلت عنده مع بنته، وهو حسن لا يعدل عنه، نعم إن كان مسافرا وبنته معه لا فى رحله سلمت إليها لا له، كما لو كان فى الحضر، ولم تكن بنته فى بيته، وبهذا يجمع بين كلامى الأصل والمنهاج، وأصله حيث قالوا فى موضع تسلم إليه وفى آخر تسلم إليها. انتهى وحاصله أنه فى كل من السفر والحضر، إذا كان له بنت إن كانت عنده سلمت المشتتة له، وإلا فلها فليتأمل.

قوله: (من الأم) الظاهر أن غيرها من النساء الحاضنات مثلها «ب.ر».

قوله: (وحاصله إنه فى كل إلخ) هو مخالف لقول المصنف والشارح هنا: وسلمها أنت لبنته حال كون بنته معهما فى السفر إلا أن يحمل على ما إذا كانت مسافرة معهما، لكن لم تكن عنده بأن كانت

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

ويخالفه قول الماوردى: إنه إذا انتقل أقارب عصبته بعد الأب، وأقام أباعدهم فالمنتقلون أولى به، قال البلقينى: وهو الأصح، ويشهد له ظاهر نص الأم والمختصر وهو مقتضى إطلاق الأصحاب، وما قاله المتولى: من مفرداته التى هى غير معمول بها، وخرج بالعصبات المحارم غير العصبه كالخال والعم للأم، فلا يأخذون الولد، وإن سافروا للثقلة إذ لا حق لهم فى النسب.

(وإن هموا تدافعوا الحضان) أى: الحضانة (فمن عليه إنفاق) للمحضون (عليه أن حضان) بفتح أن أى: عليه الحضانة فإنها من جملة الكفاية، فيجبره الحاكم عليها. ولو امتنع المقدم فى الحضانة منها، أو غاب انتقلت لمن يليه، كما لو مات أو جن، وإنما لم تنتقل فى الغائب إلى الإمام، كما فى ولى النكاح، لأن الغائب ثمة يمكنه التزويج فى الغيبة، فإذا لم يفعل ناب عنه الإمام، وهنا لا يمكنه الحضانة فى الغيبة فصار كما لو نكحت مستحقة لحضانة.

فرغ: لو لم يوجد أحد من أقارب الولد ممن له الحضانة فحضانته على المسلمين،

قوله: (انتقلت لمن يليه) ولو كان الإنفاق على من بعده.

قوله: (وإن هم تدافعوا الحضان إلخ) عبارة الروض: وإن امتنعا منها، وكان بعدهما مستحقان أى: لها كالجدة والجدة خير بينهما، وإلا أحرر من تلزمه النفقة. انتهى.

قوله: (فمن عليه إنفاق عليه إن حضان) فيلزم الأم الحضانة إذا تدافعتا هى والخالة، ولا مستحق بعدهما لأن الأم يلزمها الإنفاق، ولا ينافى ذلك أن الأم لا تجبر على الحضانة، لأن عملها إذا قام بها غيرها، ثم هل المراد بمن عليه الإنفاق من عليه ما يفعل، حتى لو تدافعا الأب والأم وكانا فقيرين لم يلزم الإحضان واحدا منهما، وإن لم يكن بعدها مستحق، أو المراد من عليه الإنفاق لو كان موسرا فليزِم الإحضان الأب فى الصورة المذكورة؛ لأنه مقدم على الأم فى وجوب الإنفاق فيه نظر، وقد يتجه أن المراد الثانى؛ لأن الفقر لا ينافى القدرة على الحفظ والتربية وهما من جملة الواجب، ولو كان الأب فقيرا والأم غنية وتدافعا، ولا مستحق بعدهما فالوجه أن الإحضان على الأم، لأنها التى يجب عليها الإنفاق بالفعل فليتأمل «س.م».

قوله: (من له الحضانة) قضيته أنه لا مزية لأقاربه الذين لا حق لهم فى الحضانة.

باب الحضانة

٦٠٥

والمؤنة من ماله، فإن لم يكن له مال فهو من محاويجهم، ولما فرغ من نفقة القريب وأتبعها بالحضانة لتعلقها بها أخذ في بيان نفقة ملك اليمين. فقال.

(وللرقيق) ولو آبقا وزمنا وأم ولد ومرهونا ومستأجرا ومعارا (ما كفى) نفقة وكسوة وسائر المؤن، حتى ماء الطهارة على ما مر في باب التيمم، (عرفا وجب) على سيده لقوله: «للمملوك طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل ما لا يطيق»، وقوله «كفى بالمرء إثما أن يحبس عن مملوكه قوته» راوهما مسلم، وقيس بما فيهما ما في معناهما. ويستثنى المكاتب ولو فاسد الكتابة، فلا تجب نفقته على سيده لاستقلاله بالكسب، ولهذا يلزمه نفقة أرقائه، وكذا تستثنى الأمة المزوجة حيث أوجبنا نفقتها على الزوج. وقوله: للرقيق تنازعه كفى ووجب بناء على جواز التنازع في العمول المتقدم. وعلى جواز إعمال صلة الموصول فيما قبله إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، وأفهم قوله: ما

قوله: (ولو آبقا) ومن صور تمكن الآبق من النفقة حال إباقه أن يجد ثم وكيفا مطلقا أى: عاما للسيد، ومنها أن يرفع الأمر لقاضى المحل الذى هو فيه فيأمره بالعود إلى سيده فإن أجاب العبد وكل به من يصرف عليه ما يوصله إلى السيد قرضا عليه. انتهى. «س.م» و«ع.ش».

قوله: (ويستثنى المكاتب) إلا إن احتاج، كذا بهامش شرح الروض وهو فى «م.ر» أيضا.

قوله: (ولو آبقا) فعلم أن مؤنته لا تسقط بخروجه عن طاعة السيد، بخلاف الزوجة والفرق ظاهر.

قوله: (حتى ماء الطهارة) وإن لم يكن للسيد مدخل فى سببها، ظاهره ولو فى السفر وهو ظاهر.

قوله: (بناء على جواز التنازع إلخ) وعلى المنع فهو من باب الحذف من الثانى لدلالة الأول.

قوله: (وعلى جواز إعمال صلة الموصول) ككفى هنا.

قوله: (إذا كان) أى: ما قبله.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

كفى أن المعتبر كفايته كما فى نفقة القريب، فتسقط بمضى الزمان وتعتبر زهادته، ورغبته، وقوله عرفاً أى: بحسب عرف البلد بالنسبة للأرقاء لخبر الشافعى: «للمملوك نفقته وكسوته بالمعروف»، قال: والمعروف عندنا المعروف لمثله ببلده، ويراعى حال السيد فى اليسار والإعسار، فيجب ما يليق بحاله من رفيع الجنس الغالب وخسيسه للرقيق، فلو كان يستعمل دون اللائق به المعتاد غالباً بخلا، أو رياضة، أو فوقه تنعماً لزمه رعاية الغالب للرقيق، ولا يلزمه أن يسويه بنفسه إذا اختلفت عادتتهما. وقوله ﷺ «إنما هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه، وليلبسه من لباسه»، قال الرافعى: حملته الشافعى على الذنب أو على الخطاب لقوم مطاعهم وملايسهم متقاربة، أو على أنه جواب سائل علم حاله، فأجاب بما اقتضاه الحال. (لكن جلوس) يعنى إجلال السيد له (معه للأكل أحب) أى: أولى.

(أو لقمة أو لقمتين بدسم * روغ) أى: رواها بالدسم وناولها له إن لم يجلسه

.....
قوله: (علم حاله) أى: علم ﷺ أنه لو بين له الواجب لنقص عنه لبخله فلم يفصل له. انتهى. رشيدى، وقيل: أتى به ردعاً وزجراً له ليرجع عما فيه.
قوله: (روغ) أى: قلبها فى الدسم، وقيل أى: هيأها له. انتهى. بجيرمى، وهما بمعنى رواها.

قوله: (فتسقط بمضى الزمان) قال فى شرح المنهج: فلا تصير ديناً إلا بما مر فى مؤنة القريب، بجامع وجوب ما ذكر بالكفاية. انتهى لا يقال صيرورتها ديناً بما مر مشكل لأن الرقيق لا يثبت له على سيده دين، لأننا نقول ليس المراد أنها تصير ديناً للرقيق، بل لمن اقترضت نفقته منه لنحو غيبة السيد، والمراد بفرض القاضى الذى هو من جملة ما مر، أن يفرضها ويأذن فى الإنفاق عليه، ويقع الإنفاق فمهما أنفق ذلك المنفق صار ديناً له على السيد، وما لم ينفقه لا يصير فليس فى صورة القرض صيرورة دين للرقيق على السيد أيضاً، فلا إشكال مطلقاً.

قوله: (إذا اختلفت عادتتهما) أفهم لزوم التسوية إذا لم تختلف عادتتهما.

قوله: (أى: أولى) محل الأولوية كما بحث، وهو ظاهر حيث لا رية فى إجلالسه معه أى: وإلا فالأولى عدم الإجلال.

.....

معه - أو امتنع هو من جلوسه معه توقيرا له ، وظاهر كلامه التسوية بين الإجلال والترويع ، والأصح أن الإجلال أولى ، (قلت من ولي الطبخ أهم) أى : أولى من غيره بالإجلال أو الترويع لخبر الصحيحين : «إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه ، فإن لم يجلسه معه ، فليتناوله لقمة أو لقمتين أو أكلة أو أكلتين ، فإنه ولي حره وعلاجه» ، والأمر فيه محمول على النذب ندبا للتواضع ومكارم الأخلاق ، ونقل الأسنوى عن الشافعى نصا حاصله الوجوب ، ثم قال : فظهر أن الراجح عند الشافعى على خلاف ما رجحه الرافعى ، والمراد لقمة كبيرة تسد مسدا ، لا صغيرة تهيج الشهوة ولا تقضى (و) وجب له (خشن فى كسوة) إن اعتاده الأرقاء ، فلو اعتادوا الناعم وجب ، ولا حاجة لذكره مع إيهام إطلاقه لعمله من قوله : ما كفى عرفا ، ولا يكفى ستر العورة ، قال الغزالي : ببلادنا إخراجا لبلاد السودان ، وهذا يفهمه قول النظم : كفى عرفا ، فلو كانوا لا يستترون أصلا وجب ستر العورة لحق الله تعالى ، ويسن التسوية بين العبيد

.....

قوله : (وظاهر كلامه إلخ) فيه نظر مع قوله أحب.

قوله : (ما رجحه الرافعى) ورده الأذرى بأن النص لا يدل على ذلك ، بل على ما رجحه الرافعى شرح الروض.

قوله : (خشن فى كسوة) يعنى أنه لا يلزمه ما فوق الخشن.

قوله : (ولا حاجة للذكره) قد يجاب بأنه دفع به توهم إن يراد بالكفاية الكفاية قدرا لا صفة ، وأثر الكسوة لقوة التوهم فيها ، بناء على غلبة التفاوت بين السادة والأرقاء فيها ، وأراد بالخشن الخشن بالنسبة لمعتاد السادة لأنفسهم ، فيشمل ما هو ناعم فى نفسه.

قوله : (وجب ستر العورة) أى : ما بين السرة والركبة «م.ر» ، وكتب أيضا هل المراد بالعورة

فى قائلته ، لكن ليست عنده كما فى «ق.ل» ، لكن ينافيه قول الشارح : لا من الخلوة حينئذ لإفادته أنها عنده.

قوله : (مع قوله أحب) قوله : أحب لا يمنع من ظهور ما ذكر من لفظ ، أو المفيد أن الأحب ، إما هذا وإما هذا ، إذ لو رجع للأول فقط لم يكن لأو معنى هنا تأمل.

قوله : (بأن النص إلخ) أى : الذى نقله «الأسنوى» عن الشافعى.

قوله : (وأراد بالخشن إلخ) أراد بذلك دفع قول الشارح مع إيهام إطلاقه إلخ لكن بقى ما إذا كان معتاد الأرقاء هو معتاد السادة.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فى الطعام والكسوة، وكذا بين الإمام، وأن يفضل الجميلة، قال فى الروضة كأصلها: والمراد بالتسوية أنه يكره التفضيل، والجميلة فيما يظهر كل رقيق فيه معنى زائد من قراءة وعلم ونحوهما.

فرع: قال فى الروضة وأصلها: لو دفع إليه طعاما، ثم أراد إبداله قال الرويانى: ليس له ذلك عند الأكل، ويجوز قبله، وعن الماوردى: إنه إن تضمن الإبدال تأخير الأكل لم يجز. هـ والظاهر جواز إبداله بالأعلى، (وحملا) أى: الرقيق (طوقا) أى: حملة سيده ما يطيق من الأعمال دون ما لا يطيقه لخبر مسلم السابق، قال الرافعى فى

.....
قوله: (وأن يفضل الجميلة) أى: يسن أن يفضلها، وهو ظاهر فى الجمال من حيث الذات فقط مع اتحاد النوع فیراعى ندبا فى الإنانث، ويكره مراعاته فى الذكور، أما إذا كان الجمال من حيث النوع أو الصنف كرومى، وزنجى، فیراعى فى ذلك وجوبا. انتهى.
«ع.ش.» و«م.ر.»، وظاهره حتى فى الذكور.

قوله: (طوقا) ألا يحصل له به ضرر لا يحتمل عادة، وإن لم يبح التيمم على المعتمد، أما ما لا يطيقه فيحرم تكليفه به، وإن رضى.

فى حق الأمة إذا استعملها على وجه يلزم منه رؤية الأجانب ما يمنع النظر، وكتب أيضا أى: من حيث مجرد الملك، فلا ينافى أن تجب زيادة على ستر العورة أى: ما بين السرة والركبة لعارض كأن ترتب على الاقتصار على ستر ما بينهما من الأمة نظر الأجانب لما فوقهما، أو تأذى الرقيق بحر أو برد، لا يدفعه إلا ستر جميع البدن «م.ر.».

قوله: (وأن يفضل إلخ) عبارة الروض: لو فضل نفس رقيقه كره فى العبد، واستحب فى الإمام. انتهى.

قوله: (قال الرويانى إلخ) يمكن حملة على ما يأتى عن الماوردى، وظاهر أن الكلام كله حيث لا رضى من الرقيق.

قوله: (والظاهر جواز إبداله بالأعلى) يتجه تقييده بما قبله، وكتب أيضا قد يتجه المنع حتى بالأعلى حيث تضمن تأخيرا، ولم يرض خصوصا إن صرح بالامتناع؛ لأن الحق له بعد الدفع ولم يرض بتأخيره.

قوله: (لو فضل نفيس رقيقه إلخ) هذا فى التفصيل للحمال كما فى «ع.ش.».

قوله: (يمكن حملة على ما يأتى إلخ) قال فى شرح الروض: قال الزركشى: وما نقله عن الرويانى: هو ما أورده الماوردى مورد المذهب، ثم ذكر ما نقله عنه احتمالا. انتهى. وحينئذ فلا بد من التغير.

شرحيه : ولا يكلفه الأعمال الشاقة إلا في بعض الأوقات. زاد فسى الكبير: ولا ما إذا قام به يوما أو يومين عجز، وضعف شهرا أو شهرين انتهى، وظاهر أن ما دون شهر كذلك، (وجهد) بفتح الجحيم وضمها (الرقيق بذلا) أى: بذل مجهوده وجوبا فلا يتكاسل.

(ولا تعين) أنت (ما عليه ضربا) من خراج فى كل يوم، أو شهر، أو سنة من كسبه لسيده، فالمخارجة وإن كانت جائزة بتراضيهما لا يجبره السيد عليها كالكتابة، وإذا تراضيا فليكن له كسب دائم يفى بذلك الخراج بعد مؤنته إن جعلها فى كسبه. ولو وفى وزاد، فالزيادة مبرة من سيده له، وإن ضرب عليه فوق ما يليق بحاله منعه

.....
قوله: (إلا فى بعض الأوقات) يظهر أن محله إن أمن عاقبة ذلك الشاق بأن لم يخش منه محذور تيسم، ولو نادرا، وإن كان مآلا. انتهى..، شرح الإرشاد لبحر.

قوله: (ولا ما إذا إلخ) عطف على الأعمال الشاقة أى: ولا يكلفه عملا إذا قام إلخ.

قوله: (أن ما دون شهر) ولو يوما كما فى «ق.ل» على الجلال.

قوله: (المخارجة) أى: ضرب خراج على الرقيق.

قوله: (وإن كانت جائزة) أى: بشرط أن يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا. انتهى.
«س.ل».

قوله: (مبرة من سيده) فلو أراد سيده أخذها جاز إذ لا ملك للعبد. انتهى. «ع.ش»
عن العراقى.

قوله: (ولا يكلفه الأعمال الشاقة) خرج ما لا يطيقه فلا يكلفه إياه ولا فى بعض الأوقات
«م.ر».

قوله: (ولا تعين أنت ما عليه ضربا) الوجه أنه يجوز لولى المحجور مخارجة رقيقه بالمصلحة، ومنها إذا جعل مؤنته فى كسبه ألا يجعلها زائدة على ما يجب له شرعا.

قوله: (وإن ضرب عليه فوق ما يليق بحاله إلخ) لا يقال: لا حاجة إلى ذلك مع كون المخارجة جائزة؛ لأن له الامتناع منها، لأننا نقول المراد: إنهما ماداما راضيين بها للحاكم منعه من ذلك، فيقول له: اضرب ما يليق أو اترك مخارجته.

.....

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

الحاكم، (و) وجب على المالك (علفه) بإسكان اللام وسقيه المفهوم بالأولى (سائمة إن أجديا) بالمهملة أى: ألكان أى: أصيب بالجذب، وهو القحط، بأن احتبس عنه المطر. وذلك لحرمة الروح ولخبر الصحيحين: «دخلت امرأة النار فى هرة لا هى أطعمتها ولا هى أرسلتها تأكل من خشاش الأرض»، بفتح الخاء وكسرهما، أى: هوامها فإن لم يجذب لم يجب علفها، وخرج بالسائمة المعلوفة، فعليه إن لم تألف السوم علفها وسقيها مطلقا حتى تصل لأول الشبع، والرى دون غايتها، وعند الحاجة يجوز غصب العلف لإبقاء الدابة إذا لم يبعه المالك، وكذا غصب الخيط لجراحاتها.

قوله أيضا: (مبرة من سيده) ويتصرف فيها كالحجر. انتهى. حجر.

قوله: (علفه) ولا بد من الشبع العرفى. انتهى. «ع.ش.» وسنباطى.

قوله: (يجوز غصب العلف) أى: ببدله يوم الأخذ لا يوم التلف، ولا أقصى القيم، لأن هذا الغصب جائز بل واجب حيث تعين طريقا لدفع ضررها أفاده «م.ر.» و«ع.ش.»

فرع: كاتبه بعد المخارحة، فهل تبطل المخارحة فلا يلزمه دفع غير مال الكتابة؟ فيه نظر، والبطلان قريب، بل قد يقال: لا حاجة للبطلان لجواز الرجوع عن المخارحة، فللمكاتب الامتناع من دفع زياة على مال الكتابة؛ لأن امتناعه رجوع، وليس للسيد أخذ زيادة على مال الكتابة لاستقلال المكاتب وملكه ما فى يده فليتأمل، وقد يقال: جواز الرجوع عنها لا يمنع مطالبة السيد بخصة ما قبل الرجوع، فالبطلان محتاج إليه فليتأمل «س.م.»

فرع: لو كان عنده حيوان يؤكل، وآخر لا يؤكل، ولم يجد إلا نفقة أحدهما، وتعذر بيعهما فهل يقدم نفقة ما لا يؤكل، ويذبح المأكول، أو يسوى بينهما؟ فيه احتمالان لابن عبد السلام، ثم قال: فإن كان المأكول يساوى ألفا، وغيره يساوى درهما ففيه نظر، واحتمال كذا فى شرح الروض، ويتجه تقديم غير المأكول وذبح المأكول مطلقا «م.ر.»

قوله: (يجوز غصب العلف) قال فى شرح الروض: بالبدل.

قوله: (وكذا غصب الخيط لجراحاتها) كذلك.

قوله: (فهل تبطل المخارحة) فيه أنه عقد معاوضة كما فى شرح «م.ر.»، ومثله فى التحفة ثم قال: إنها كالكتابة، ومع ذلك لا تلزم من جهة السيد. انتهى. أى: فهى جائزة من الطرفين، بخلاف الكتابة لتزب العتق عليها لزم من جهة السيد، وإذا كانت عقد معاوضة، فبطانها بلا سبب بعيد.

قوله: (بالبدل) أى: يوم الأخذ لا يوم التلف ولا أقصى القيم؛ لأنه جائز بل واجب حيث تعين طريقا لدفع الهلاك. انتهى. «م.ر.» و«ع.ش.»

(دون عمارة العقار) فلا تجب عليه لانتفاء حرمة الروح. لكن يكره تركها، إذا أدى إلى الخراب، ولا تكره عمارته للحاجة. والأولى ترك الزيادة، وربما قيل: تكره الزيادة، ولا يكره ترك زراعة الأرض وغرسها، نعم يكره ترك سقى الزرع والشجر عند الإمكان حذرا من إضاعة المال، كذا قاله الشيخان، قال في المهمات: وقضيته عدم تحريم إضاعة المال لكنهما صرحا في مواضع بتحريمها كاللقاء المتاع في البحر بلا خوف. فالصواب أن يقال بتحريمها إن كان سببها إعمالا كاللقاء المتاع في البحر، وبعدم تحريمها إن كان سببها ترك أعمال لأنها قد تشق عليه. (وليبيع) عليه ما لزمه

قوله: (وربما قيل تكره) عبارة غيره، وقيل: تكره قال «ق.ل.»: ورد في الحديث الحسن أو الصحيح «إذا أراد الله بعد شرا خضر له في الماء والطين حتى يبنى»، وورد فيه أيضا: «كل بناء وبال على صاحبه إلا هؤلاء»، يعني في نحو المساجد مما يطلب، وفيه أيضا «أن العبد إذا تناول في البناء، ناداه الملك إلى أين يا عدو الله»، وروى أيضا: «من جمع المال من غير حقه، سلطه الله على الماء والطين».

قوله: (فالصواب إلخ) إن كان المراد أن ذلك هو الصواب في الجمع بين مقالتي الشيخ فظاهر، وإن كان تصويبا على الشيخين فلا؛ إذ لم يخرج ما قالاه عنه، وتعليقهما بالخطر من إضاعة المال لا يضر؛ إذ منه ما يجب ومنه ما هو أولى. تدبر.

قوله: (دون عمارة العقار) أي: عقاره بخلاف الوقت ومال المحجور فتجب نحو عمارته وسقيه، قال الأذرى: وكذا مال الغائب بالنسبة للحاكم.

قوله: (والأولى ترك الزيادة) أي: على الحاجة وإن أراد وقف ذلك مثلا لم يكن الترك أولى «م.ر.»

قوله: (والشجر) قال في شرح الروض: قال ابن العماد في مسألة ترك سقى الأشجار وصورتها: أن تكون لها ثمرة تفي بمونة سقيها، وإلا فلا كراهة قطعاً، قال: ولو أراد بترك السقى تجفيف الأشجار لأجل قطعها للبناء أو الوقود فلا كراهة أيضا. انتهى.

قوله: (إن كان سببها ترك أعمال) ومنه ترك سقى الأشجار المرهونة بتوافق العاقلين، فإنه جائز خلافا للروائي، شرح روض، وكتب أيضا نعم إن خفت تلك الأعمال كلف كريط كره على دينار المخل عنه، أو أخذه منه بيده، وقد أشرف على الضياع، وإن لم يفعل فالوجه حرمة تركها.

قوله: (نعم إن خفت إلخ) هو مأخوذ من تعليل الشارح بأنها قد تشق، لكن في «ح.ل.» على المنهج أنه لا يحرم الترك وإن تخلفت المشقة، كثر كه تناول دينار على طرف ثوبه. انتهى.

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية

كفايته من رقيق ودابة (جزءاً) بقدر الحاجة، (وكلاً) إن احتيج إلى بيعه، أو تعذر بيع الجزء، (وليؤجر) عليه ذلك، وإنما يباع عليه أو يؤجر (إن منع) ما يكفى الرقيق والدابة، ولم يعرف له مال غيرهما وامتنع من البيع والإجارة والعنق والتخلية للرعى والسقى فى المأكول وغيره، ومن الذبح أيضاً فى المأكول والبيع والإجارة عليه من وظيفة الحاكم، وتقدم الإجارة على البيع، أما الولد تؤجر أو تخرى لتكتسب وتنفق على نفسها وغيبية المالك كامتناعه مما ذكر، أما إذا عرف له مال غيرهما، وامتنع

قوله: (وتقدم الإجارة) أى: إن كانت أصلح سواء المحجور عليه وغيره. انتهى. حجر.

قوله: (لتكتسب) فإن تعذر كسبها فنفتها فى بيت المال، أو على أغنياء المسلمين. انتهى. «ق.ل».

قوله: (بقدر الحاجة) انظر ما المراد بالحاجة، وما قدرها، هل هى حاجة يوم وليلة أو أسبوع، أو شهر، أو سنة، أو غير ذلك؟ ولعله موكول إلى اجتهاد الحاكم وما يراه مصلحة. قوله: (إن منع) كذلك الحكم إن لم يعرف المالك «ب.ر».

تنبيه: لو فقد الرقيق السيد، وماله الحاكم، وتعذر الإنفاق من بيت المال والمسلمين، ولو بنحو سرقة وغصب من بيت المال والمسلمين، وتعين بيعه بعض نفسه طريقاً فى تحصيل ما يدفع عنه الضرر، بأن وجد من يمتنع من إنفاقه، ولا قدرة على إجباره، ولا نحو السرقة أو الغصب منه، لكن رغب فى شراء بعضه، فهل يجوز له فى هذه الحالة بيع بعض نفسه؟ ويصح للضرورة أو لا يصح لأن الرقيق لا يبيع مال سيده بغير إذنه، وإن جوزنا له الإقدام على هذا البيع توصلنا إلى أخذ ما يكفيه من هذا الممتنع الظالم بامتناعه، وبذلك تندفع الضرورة فيه نظر، وقد يؤيد الأول ما فى باب الإجارة من تجريد المزدحم ما نصه، قال البغوى: لو لم ينفق السيد على عبده فله العمل بأجرة وينفق على نفسه من كسبه، ولا شئ للمولى أى: على المستأجر، قال الأذرى: وفى إطلاقه نظر وينبغى فرضه إذا تعذر الحاكم. انتهى. وقد يزداد وتعذر بيت المال والمسلمين، وقد يفرق بأن أمر المنفعة أسهل من العين، وقد عهد صرف الرقيق بعض منافع الجهات بغير إذن السيد، ولا سيما والمنفعة لا تبقى للسيد، ولا تنقص عليه فلتأمل «س.م».

قوله: (وتقدم الإجارة على البيع) قد تقتضى المصلحة أو الغبطة العكس، فينبغى مراعاتها.

قوله: (فينبغى مراعاتها) قال حجر: فلوهم يجب الإيجار أولاً محمول على ما إذا كان أصلح. انتهى.

المالك مما ذكر. واحتيج إلى إيجار أو بيع آجر الحاكم. أو باع ما شاء من أمواله. وإذا باع هل يبيع شيئاً فشيئاً، أو يستدين عليه إلى أن يجتمع عليه شئ صالح فيبيع ما يفى به؟ وجهان أصحهما في الروضة الثاني.

(ثم) إن تعذر البيع والإجارة وغيرهما مما ذكر في الرقيق والدابة وجبت كفايتهما (ببيت المال) فإن تعذر فعلى المسلمين كمحاويجهم. وهذا ظاهر إن كان المالك فقيراً. وإلا فينبغي أن يكون ذلك قرضاً كما في اللقيط. قال ابن الرقعة: ويدفع كفاية الرقيق لمالكه لأن الكفاية عليه، وهو المعنى بأنه من محاويج المسلمين لا للرقيق.

قوله: (مما ذكر) أى: من كفاية الرقيق والدابة والبيع والإجارة، إلى آخر ما مر.

قوله: (ما شاء من أمواله) أى: لا خصوص ما لزمه كفايته.

قوله: (كما في اللقيط) الذى تقدم فى اللقيط أن نفقته على بيت المال بلا رجوع، ثم على ميسير المسلمين قرضاً، فلهم الرجوع إذا ظهر له مال أو منفق، وبيناً فى ذلك المحل أن الوجه المأخوذ من كلام شرح الروض: أنه إذا بان حين الإنفاق عليه ألا مال له ولا منفق لا رجوع، وحينئذ فقول شارح البهجة وهذا ظاهر: إذا كان المالك فقيراً قضيته أنه لا رجوع عليه حينئذ لا لبيت ولا للميسير، وهذا موافق لما فى اللقيط بالنسبة لبيت المال، وكذا بالنسبة للميسير على ما قلنا أنا بينا إلخ، وقوله: وإلا فينبغي أن يكون ذلك قرضاً على وفق

قوله: (أو باع ما شاء من أمواله) يشترط مراعاة المصلحة كما هو ظاهر، فلو كانت فى بيع غيرهما لو عرف دونهما، لكن لم يعرف إلا بعد البيع مثلاً فهل يتبين بطلانه أو لا؟، ويقال: إن قصر فى البحث تبين بطلانه، وإلا فلا فيه نظر «س.م».

قوله: (أصحهما فى الروضة الثانى) قال فى شرح الروض: وما ذكر فى البيع، قال الأذرعى: محله إذا لم يتيسر بيعه شيئاً فشيئاً بقدر الحاجة كالعقار، فإن تيسر ذلك كما فى الحبوب والمائعات، تعين أى: بلا استدانة، وهذا مأخوذ من كلامه. انتهى.

قوله: (إن تعذر إلخ) انظر إذا كان المالك ذمياً.

قوله: (فعلى المسلمين) يخرج أهل الذمة، لكن لو لم يوجد إلا أهل الذمة فهل يلزمهم كفايته لئلا يهلك لاسيما وهم مخاطبون بالفروع؟ فيه نظر، والمتجه لزوم، لكن هل إنفاق أو قرض؟ فيرجعون إذا تيسر بيت المال، أو المسلمون فيه نظر «س.م».

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

فرع: زاد الترجمة به (لا) يجوز للمالك أن (يضر* فرع) أى: ولد (مواشييه بنزف) أى: حلب (ما يدر) منها من اللبن؛ لأنه غذاؤه كولد الأمة، وإنما يحلب الفاضل عن ربه، قال الرويانى: والمراد أن يترك له ما يقيمه حتى لا يموت، قال الرافعى: وقد يتوقف فى الاكتفاء بهذا، قال المتولى: ويمتنع الحلب إذا كان يضر البهيمة لقلة العلف، وإن لم يضرها كره تركه لإضاعة المال، ويسن ألا يستقصى فى الحلب، وأن يقص الحالب ظفره لئلا يؤذيها، وعليه أن يترك للنحل شيئاً من العسل فى الكوارة، ويكون المبقى فى زمن تعذر خروجه أكثر، وإن قام شئ مقام العسل أغنى عنه، وعليه تحصيل ورق الفرصاد لأكل دود القز فإن عز الورق، ولم يتعين المالك به بيع ما له فيه لئلا يهلك بلا فائدة، وإذا جاء أوانه جاز تجفيفه بالشمس، وإن هلك لتحصيل فائدته كما يجوز ذبح الحيوان، قال الجوينى: ويحرم جز الصوف من أصل الظهر وحلقه، لما فيهما من تعذيب الحيوان.

.....
ما فى اللقيط بالنسبة للمياسير، لا بالنسبة لبيت المال على ما هو قضية كلامهم، وصريح فرق الشارح، ثم بين كونها على المياسير قرضا وعلى بين المال بحانا. انتهى. «س.م» على التحفة.

قوله: (قال الرافعى إلخ) معتمد فيجب أن يترك له ما ينمي نمو أمثاله. انتهى. «ع.ش» على «م.ر».

قوله: (الفرصاد) هو التوت.

قوله: (إن كان المالك فقيرا) قال فى شرح الروض: أو محتاجا إلى خدمته الضرورية. انتهى، فليتأمل فيه.

قوله: (لا يضر) الظاهر أنه مجزوم بلا الناهية محذوف العين لالتقاء الساكنين، ففى حل الشارح نظر لأنه يقتضى أنه منصوب، وقضية ذلك ثبوت عينه، وذلك لا يناسب الوزن فليتأمل.

قوله: (وقد يتوقف إلخ) قال فى شرح الروض: قال الأذرعى: وهذا التوقف هو الصواب الموافق لكلام الشافعى والأصحاب. انتهى.

قوله: (إن لم يضرها إلخ) ينبغى رجوعه أيضا لقبل الحولين.

قوله: (أو محتاجا) لا يخفى إشكال التعبير بـ «أو» فى قوله: أو محتاجا. انتهى. «س.م» فى حاشية التحفة.

(تجبر مستولدة) وغيرها بطريق الأولى أى: وللسيد إجبار أمته على (أن ترضعها).

(مولودها) منه أو من غيره قبل الحولين، (وبعد حولين) إن لم يضرها الإرضاع سواء كفاه غير اللبن أم لا؛ لأن لبنها ومنافعها له، وقوله من زيادته (معا) تأكيد وتكملة.

(كالفطم قبله) أى: كما له إجبارها على فطامه قبل مضي الحولين إن لم يضره؛ لأنه قد يريد التمتع بها وهى ملكه، ولا ضرر على الولد فى ذلك، وليس لها استقلال بإرضاع ولا فطام، إذ لا حق لها فى التربية، ولو أرادت إرضاعه فليس له تسليمه إلى مرضعة أخرى على الأصح لحرمة التفريق، لكن له أن يضمه فى أوقات التمتع إلى غيرها ذكره فى الروضة وأصلها، (و) يجوز أن ترضع (حرة) ولدها بعد حولين وتنفطه قبلها (إذا وافق) الحرة (زوج) لها على ذلك، ولم يضر الولد، لأنها ذات حق فى التربية، ولقوله تعالى: ﴿فإن أرادا فصلا عن تراض منهما وتشاور﴾ أى: لأهل الخبرة إن كان ذلك يضر الولد، أو لا فلا جناح عليهما، فليس لأحدهما استقلال
قوله: (من أصل الظهر) أى: من الجلد الذى يلاقى الظهر، بحيث لا يترك عليه شيئا. انتهى. «ع.ش».

قوله: (ولو أرادت إلخ) مفهومه عدم حرمة التفريق إن أرادت عدم إرضاعه، أو لم ترد شيئا، وفى الثانى نظر.

قوله: (إن كان ذلك يضر الولد) فإن تعارض ضررها بأن كان فطمه قبل الحولين يضره، وإرضاعه يضرها وعيت، فيجب على الأب إرضاعه لغيرها إن أمكن، وإلا فلا يجب على الأم بل يفطم، وإن لحقه الضرر «ع.ش».

قوله: (إن لم يضره) يمكن أن يقال: ولم يضرها، بأن كانت تتضرر بعد فطمه باجتماع اللبن، مع عدم تيسر صرف المضر منه فليتأمل «س.م».

قوله: (لحرمة التفريق) قد يؤخذ منه الجواز إذا أحضر المرضعة الأخرى عندها، إذ لا تفريق، ثم هذا الكلام يفيد تحريم التفريق بغير إزالة الملك فليراجع بحثه من البيع.

قوله: (إذا وافق زوج) قد يقال: بملاحظة هذا الشرط لا تتميز الحرة عن المستولدة، لظهور أن لها ما ذكر، مع موافقة السيد، وعدم تضرر الولد نعم يتميزان بما أشار إليه الشارح بقوله الآتى: فليس لأحدهما استقلال إلخ، فإن للسيد الاستقلال.

قوله: (يفيد تحريم التفريق إلخ) تقدم فى الشرح ما هو صريح فى ذلك.

الغرر البهية فى شرح البهجة الوردية

بالفطام قبل مضى الحولين، ولكل منهما الفطام بعدهما إذا اكتفى بالطعام، وعلى الأب الأجرة لها أو لغيرها إذا امتنعت من فطمه، ولم يكتف بالطعام (لا سوى ذا مع ذا) عطف على مولودها أى: تجبر الأمة على أن ترضع ولدها لا غيره، مع وجوده حيث لم يفضل لبنها عن رى ولدها لقوله تعالى: ﴿لَا تَضَارِ وَالِدَةَ بِوَلَدِهَا﴾ ولأن طعامه اللبن فلا ينقص منه كالقوت، وهذا إذا كان حرا من السيد أو مملوكا له، وإلا فله أن يمنعها من إرضاعه ويسترضعها غيره؛ لأن إرضاعه على والده أو مالكة، نقله فى الكفاية عن الماوردى، وأقره وخرج بقول النظم: مع ذا ما لو مات ولدها فله إجبارها على إرضاع غيره كما علم مما مر أيضا، وكذا لو اغتنى عن اللبن كما ذكره فى قوله.

قوله: (فليس لأحدهما إلخ) مقتضاه الحرمة.

قوله: (ولكل منهما الفطام بعدهما) أى: وإن لم يرض الآخر حيث لا ضرر وإلا أجره الحاكم على إرضاعه، ولو بأجرة حيث لم يوجد غير الأم الممتنعة، وإلا فلا تجبر. انتهى. «ق.ل» وزى عن حجر، وفطمه بعدهما مندوب حيث لا ضرر كما فى «ق.ل».

قوله: (إذا امتنعت) أى: قبل الحولين، وكذا بعدهما إن لزم على فطمه ضرر، كما يؤخذ من «ق.ل» على الجلال.

قوله: (وإلا) أى: بأن كان حرا من غيره، أو مملوكا لغيره فله أن يمنعها من إرضاعه أى: غير اللبا، أما هو فليس له منعها من إرضاعه، لكن لا يجب عليه ذلك مجانا. انتهى. شرح «م.ر» على المنهاج.

* * *

قوله: (إذا اكتفى بالطعام) قال فى شرح الروض: ولهما الزيادة فى الإرضاع على الحولين، إذا لم يتضرر به. انتهى وفى المنهج: فليس لأحدهما فطمه قبل حولين وإرضاعه بعدهما إلا بتراض. انتهى.

قوله: (إذا امتنعت) عبارة الروض، وشرحه حال الامتناع أى: امتناعها من الفطام قبل الحولين، وإن لم يتضرر به الولد. انتهى.

* * *

قوله: (قبل الحولين) مثله بعدهما إن لزم الضرر «ق.ل».

* * *

(وحيث در فاضل عن) رى (ولد) لها إما لغزارة لبنها، أو لقلّة شربه، أو لاغتنائه بغير اللبن فى أكثر الأوقات (فجائز إجبارها) على إرضاع غيره (للسيد)، كما له إجبارها على غير ذلك من الأعمال التى تطيقها. (والله أعلم).

* * *

.....
 ..

 ..

 ..

فهرس محتويات

الجزء الثامن

من الغرر البهية شرح البهجة الوردية

فهرس محتويات الجزء الثامن

٣	باب الصداق
٩٣	باب القسم
١٢١	باب الخلع
١٧٣	باب الطلاق
٣١٣	فصل فى بيان الرجعة
٣٢١	باب الإيلاء
٣٤٥	باب الظهار
٣٧٧	باب القذف واللعان
٤٣١	باب العدد
٤٩١	فصل فى بيان الاستبراء
٥٠٩	باب الرضاع
٥٣١	باب النفقات
٥٨٣	باب الحضانة
٦١٨	فهرس محتويات الجزء الثامن

